

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا
مكة المكرمة



٥٠٥٤



شرح كتاب سيبويه

(الربع الأخير)

لصالح بن محمد

دراسة وتحقيق

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها

فرع اللغة - تخصص النحو والصرف

من الطالب / خالد بن محمد بن عبدالله التويجري

(٨ - ٨٧١٢ - ٤١٨)

بإشراف

الأستاذ الدكتور / عياد بن عيد الثبيتي

أستاذ النحو والصرف بجامعة أم القرى

العام الدراسي

١٤٢٣-١٤٢٤هـ / ٢٠٠٢-٢٠٠٣م

الجزء الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

نموذج رقم : (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات :

الاسم الرباعي : الحسين محمد بن عبد الله التويجري الرقم الجامعي : (١٨٨٧١٢٨٦)

كلية : اللغة العربية قسم : الدراسات العليا العربية فرع : اللغة العربية

الأطروحة مقدمة لنيل درجة : الدكتوراه في تخصص : النحو والصرف

عنوان الأطروحة : شرح كتاب سيبويه لصالح بن محمد ؛
تفسيره ودراسته

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين ؛ وبعد :

فبعد إجراء التصويبات المطلوبة التي أوصت بها اللجنة التي ناقشت هذه الأطروحة

بتاريخ : ١٤٢٣/١٠/٢١ هـ ، توصي اللجنة بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة

والله الموفق ،،،،

أعضاء اللجنة :

المشرف : د. عياد بن عبد الله الشبيبي المناقش الداخلي : د. عبد الله بن عبد الله التويجري المناقش الخارجي : د. إبراهيم بن عبد الله الشبيبي

التوقيع :

التوقيع :

التوقيع :

يعتمد : رئيس قسم الدراسات العليا العربية

أ.د : سليمان بن إبراهيم العايد

التوقيع :

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الرسالة

هذا شرحُ كتاب سيبويه لمؤلفه أبي محمد صالح بن محمد الهَسْكَوْري، أحد أعلام المغرب وفقهاء المالكية في القرن السابع الهجري. والشرح عبارة عن قطعة تمثل الربع الأخير من كتاب سيبويه، وأما بقيةُ الشرح فهي في حكم المفقود. ويحتوي الشرح على الجانب الصرفي من كتاب سيبويه، ويبدأ بباب (دخول الزيادة في فعَلت للمعاني)، وينتهي بباب (ما كان شاذاً مما خففوا على ألسنتهم) وهو آخر أبواب كتاب سيبويه. وقد التزم المؤلفُ فيه بعناوين كتاب سيبويه وترتيب أبوابه، ولم يخالف ذلك إلا فيما ندر، كما أهمل بعض الأبواب فلم يتكلم عليها بشيء سوى أنها واضحة، يُشيرُ إلى ذلك في آخر الأبواب التي تكون قبلها، وأهمل باباً لم يُشر إليه مطلقاً، وهو باب (ما فعل منه على غير فعلته). كما التزم المؤلف في الغالب بترتيب كلام سيبويه، فشرح كلامه دون تقديم مؤخر وتأخير مقدم. وكان منهجه الذي صرح به عدم إيضاح الواضح من كلام سيبويه، وإنما إيضاح الغامض والمشكل من كلامه، ولهذا الغرض فقد وضع المؤلف في كثير من الأبواب مقدمات لها، كما حاول المؤلف دفع التناقض والخطأ عن سيبويه، وبيان الفهم الصحيح لنصوصه، ولم يغفل إصلاح عبارة سيبويه إذا رأى فيها ما يحتاج إلى إصلاح، ويلاحظُ عليه عدم العناية بالتعاريف، وهذا راجع لغرضه من الشرح. وقد دعم المؤلف كلامه بالشواهد ونصوص العلماء، وجمع فيه كثيراً من أقوال شراح كتاب سيبويه، وعلق على كثير منها، فجاء شرحه حافلاً بالنقاشات والآراء والتوجيهات والنصوص الكثيرة النادرة التي يصل بعضها إلى عدة صفحات. وبالجملَةِ فالشرح لا يستغني عنه باحثٌ في النحو أو قارئٌ لكتاب سيبويه أو باحثٌ فيه، ويقدم إضافاتٍ جديدةٍ في فهم كتاب سيبويه، كما يحتوي على نصوص مشرقية وأندلسية كثيرة هامة لا توجد في غيره.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين . . . أما بعد:

فقد نال كتاب سيبويه من العناية ما لم ينله غيره من كتب النحو في شرق العالم الإسلامي وغربه، دراسة وشرحا، ولا عجب في ذلك، فصاحبه إمام النحاة، وكتابه نبع سواقيهم، أينما ابتعدوا فلهم به اتصال.

وللأندلس والمغرب عامة عناية خاصة بهذا الكتاب، قلما يُوجد نحوي لم يقرأه، أو ليس له به اتصال، فهو غايتهم في النحو يتدرجون في التعليم طمعا في الوصول إليه، وبمعرفة يفتخرون ويتزينون، فكم وكم من إمامٍ منهم نابه فيه، وكم وكم من شارحٍ ومعلقٍ عليه، من ذا أعدُّ ومن أدع؟

وطمعا في الإسهام في إبراز دور أولئك العلماء، وذلك القطر الغري من عالمنا الإسلامي، فقد اخترت شرح كتاب سيبويه، لصالح بن محمد، دراسة وتحقيقا، وهو كتاب لم يكن لي به علمٌ قبل اختياري له، لكن أستاذي الأستاذ الدكتور عياد بن عيد الشبيبي - جزاه الله عني وعن العلم خيرَ الجزاء - عرضه عليّ، واضعا ثقته فيّ، فحملت ما حملنيه على الرغم من ثقله، إعجاباً بما رأيت عينا، ورداً على صنيع أستاذي بي وحسن ظنه، قبلته على الرغم من أنّه لا تعرف له إلا نسخة واحدة، تمثل السفر الرابع منه، قد أصابها من الأسقام ما أصابها، لأسباب أهمها:

١ - أنه شرحٌ لكتاب سيبويه، وكفاه بذاك مزية.

٢ - أنه أثرٌ أنتج في عصر بلغت فيه دراسة كتاب سيبويه بالأندلس

والمغرب عموماً أوج عنفوانها.

٣- أن فيه نقولات كثيرة هامة لم أقف عليها في غيره، يصل بعضها إلى عدة صفحات.

٤- أن الكتاب فيه من التعب ما يعلمه إلا الله، ولقد أشقت عليه أنه لربما لا يجد من يخرج، فاستعنت الله وهو خير معين.

ولم يكن الأمر على خلاف ما توقعت، فصعوبة الكتاب كانت ظاهرة من أول نظرة فيه، وتزيد كلما توغلت أكثر، إلا أنني بذلت كل ما في وسعي، وتنقلت في سبيل خدمته بين العديد من مكتباتنا الخاصة والعامة، ومراكز البحث، ومن أهمها: مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ومكتبة جامعة الملك سعود، ومكتبة جامعة الملك فهد، ومركز البحث العلمي بمكة المكرمة، ومركز الملك فيصل، ولحاجتي إلى ما هو أكثر من ذلك، سافرت في رحلة علمية إلى مصر وتونس والمغرب وأسبانيا، وزرت العديد من مكتباتها وخزاناتها العامة، ومن أهمها: معهد المخطوطات العربية بالقاهرة، والمكتبة الوطنية بتونس، والخزانة العامة بالرباط، وخزانة القرويين بفاس، وخزانة ابن يوسف بمراكش، ومكتبة الإسكوريال بمدريد. فله الحمد والمنة.

هذا، وقد قسمت البحث إلى قسمين: أولهما للدراسة، وثانيهما للنص المحقق، تقفوه الفهارس الفنية.

القسم الأول: الدراسة. وهي في ثلاثة فصول:

الفصل الأول: صالح بن محمد:

أ/ اسمه.

ب/ بيئته وثقافته ومكانته العلمية.

ج/ شيوخه.

د/ تلاميذه.

هـ/ وفاته.

و/ آثاره.

الفصل الثاني: كتاب سيبويه عرض وتحليل.

أ/ العناية به.

ب/ دخوله المغرب والأندلس وروايته.

ج/ عناية المغريين والأندلسيين بشرحه.

الفصل الثالث: شرح كتاب سيبويه: عرض وتحليل.

أ/ توثيق نسبته.

ب/ اسمه.

ج/ زمن تأليفه.

د/ منهج المؤلف فيه.

هـ/ موقف المؤلف من أدلة الصناعة.

و/ شواهد.

ز/ مصادره.

ح/ اتجاه المؤلف النحوي.

وفي الختام، هذا مقدار جهدي، فما أصبت فمن الله المنعم الذي يسر لي كلَّ

صعب، ووفر لي سبيل النجاح، فله الحمد والمنة والشكر على ما أعطى، وما أخطأت به فمن نفسي، والعصمة لله جلّ وعلا.

ثم لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الوافر لجامعة أمّ القرى ممثلةً بكلية اللغة العربية، ولكل من مدّ لي يد المساعدة في بحثي هذا، وأخص بالذكر أستاذي الأستاذ الدكتور عياد بن عيد الشيبني - رعاه الله - والذي لا يعرف مقدار صنيعه معي، وإفضاله عليّ، وحسن تعليمه لي، إلا الله سبحانه وتعالى، فله مني الشكر الجزيل، وإن كنت لا ألحق جزاءه، وله مني الوفاء، وله مني التلميذ الذي أراد إن شاء الله، جزاه الله عني وعن العلم وأهله الجزاء الحسن، وضاعفه في ميزان حسناته، كما أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي الفاضل: الأستاذ الدكتور عبد الفتاح بحيري إبراهيم، والأستاذ الدكتور إبراهيم البعيمي، على ما بذلاه من جهد في رأب صدع الرسالة وإقامة أودها، جعل الله جهدهما في ميزان عملهما، وجزاهما عن العلم وأهله خير الجزاء، كما أتقدم بالشكر لأستاذي الأستاذ الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد رئيس قسم الدراسات العليا - حفظه الله - على ما لقيته منه من رعاية واهتمام وحسن تعليم وإفادة، لا يعرف لها معنى وقدر إلا من عرفه معرفة حقّة، جزاه الله جزاءً حسناً راجحاً في ميزان أعماله.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العلمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

القسم الأول

الدراسة

الفصل الأول

سيرة المؤلف

أ/ اسمه:

ب/ بيئته وثقافته ومكانته العلمية:

ج/ شيوخه:

د/ تلاميذه:

هـ/ وفاته:

ح/ آثاره:

١/ أصله:

هو أبو محمد صالح بن محمد المسكوري^(١)، من أهل فاس^(٢). وهسكورة من قبائل البربر، معدودة في المصامدة، وفيها بطون عديدة، وينسبون إلى دعوة الموحدين، وكان لهم بينهم مكان واعتزاز لكثرتهم، ومواطنهم بجبالهم متصلة من درن^(٣) إلى تادلي^(٤) من جانب الشرق إلى درعة^(٥) من جانب الغرب^(٦).

وذكر الذهبي في ترجمة أبي الحسن علي بن أحمد بن حنين الكناني القرطبي نزيل فاس [٤٧٦، ٥٦٩هـ] أنه روى عنه «الموطأ» أوبعضه محمد بن عبد الحميد ابن صالح المسكوري^(٧). ولم أقف لمحمد هذا على ترجمة، والمهم هل له علاقة بأبي محمد صالح بأن يكون أباه مثلاً؟ احتمالاً وارد، يؤيده اتفاقهم في الزمن والنسب

(١) الديباج المذهب ١/٤٠٤، نيل الابتهاج ص ٦٤٠، سلوة الأنفاس ٢/٤٢، ٤٣، شجرة النور الزكية ص ١٨٥.

(٢) جبل بالمغرب مشهور يعرف بسقنقور وجشكو وأوراس، وهو جبل عظيم معترض في الصحراء فاصلٌ بينها وبين الساحل، ومن هذا الجبل يخرج كل نهر هناك. انظر الروض المعطار ص ٢٣٤، ٢٣٥.

(٣) من بلاد المغرب، وهي مدينة قديمة كثيرة الخيرات، أحاطت بها القبائل من جميع الجهات. انظر الروض المعطار ص ١٢٧.

(٤) مدينة بالمغرب في جهة سجلماسة، تعرف بواديتها وهو نهر كبير يجري من المشرق إلى المغرب، وينبعث من جبل درن. انظر الروض المعطار ص ٢٣٥.

(٥) انظر تاريخ ابن خلدون ٦/١٨٣، ٥٥٢.

(٦) انظر سير أعلام النبلاء ٢١/٥٦، ٥٧.

والبلد.

وفي جذوة الاقتباس ترجمة لسعيد بن محمد بن سعيد بن صالح الهسكوري، له شرح على فرائض التلقين، أخذ عن يوسف بن يعقوب بن موسى اليالْصُوتِي، وعبدالرحمن بن عفان الجزولي، وذكر أنه لم يقف على وفاته^(١). لكن شيخه عبدالرحمن الجزولي تلميذ لأبي الفضل راشد بن أبي راشد^(٢)، وابن أبي راشد تلميذ لأبي محمد صالح الهسكوري. والسؤال هل صالح المذكور في نسب سعيد هو أبو محمد الهسكوري؟ احتمال وارد، خاصة أن ابن فرحون يقول عن بيت الهسكوري: «وبيته بيت صلاح وجلالة وعلم إلى الآن»^(٣).

ويشارك صالح بن محمد في الكنية والاسم والزمن عالم آخر من المغرب، وهو: أبو محمد صالح بن يَنْصَارَن بن عقيان الدكالي الماجري^(٤) المغربي، نزيل رباط آسفي، إمام صوفي مشهور، يعدونه من الأولياء الكبار. وكذلك ابنه أحمد [٦٠١، ٦٦٠هـ]، وحفيد ابنه أحمد بن إبراهيم بن أحمد^(٥). ويذكر أحيانا بكنته واسمه وكذلك الهسكوري يذكر أحيانا بكنته واسمه، ولا يُفَرَّقُ بينهما في هذه الحال إلا

(١) انظر ص ٥١٩.

(٢) انظر نيل الابتهاج ص ٢٤٤.

(٣) انظر الديباج المذهب ٤٠٤/١.

(٤) ويكتب أيضا بالقاف وبالكاف. وهو من أسماء البربر، ومثله في النطق واختلاف الرسم: الجزولي، حيث يكتب بالجيم والقاف وبالكاف، وقد نص ابن عبد الملك على كتابته بالقاف المعقود في الذيل والتكملة ٢٤٦/٨.

(٥) انظر الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى ٢/٢٦٢، ٢٦٣، الإعلام بمن حلّ مرآكش وأغمات من الأعلام ٢/١٨٤، ١٨٩. وفي الأول: ينضارن، بالضاد. والله أعلم بالصواب.

الفصل الأول - سيرة المؤلف

العارفُ بهما، ومما يفرق به بينهما أنَّ صالح بن محمد من أهل فاس، بها سكنه في حياته ومماته، وهو فقيها، وفقهه المغرب في وقته، وبذلك اشتهر، وهو المراد في كتب المذهب المالكي، والماجري من كبار المتصوفة نزيل رباط آسفي، وفيها قبره^(١).

بج / بيئته وثقافته ومكانته العلمية:

نشأ بمدينة فاس، وما أدراك ما فاس؟ يقول ابن عبد الملك: « كان بفاس من الفقهاء الأعلام الأجلة أعيان الأنام مالميس في غيرها من بلدان الإسلام؛ إذ هي قاعدة المغرب ودار العلم والأدب، ولكن أهلها أهملوا ذكر محاسن علمائهم، وأغفلوا تخليد مفاخر فقهاءهم »^(٢).

وقد ارتبط اسم فاس باسم جماعة من أكابر مقرئي وشراح كتاب سيبويه، كابن طاهر الخدب، وتلميذه ابن خروف، وهما أندلسيان ارتضياها سكنا مثلما ارتضاها كثير من علماء الأندلس، وفي هذا دلالة على مناخ فاس العلمي المستقطب للعلماء، كما فيه دلالة على بيئة فاس النحويّة التي وصلت إلى أعلى المراتب، وهي مرتبة تعليم كتاب سيبويه؛ ويذكر أن آخر من أقرأ كتاب سيبويه بفاس أبو يزيد عبدالرحمن بن علي بن صالح المكودي الفاسي شارح الألفية [ت: ٨٠٧هـ]^(٣).

ولاشكَّ أنَّ صالح بن محمد رحمه الله استفاد من تلك البيئة، وبرع حتى صار رأساً بين علمائها، وإن ضنّت المصادر علينا بما يشفي الغليل من ترجمته، وحيرت

(١) انظر الذيل والتكملة (الدراسة) ٢٤/٨.

(٢) انظر الذيل والتكملة (الدراسة) ص ٢٧/٨.

(٣) انظر نيل الابتهاج ص ٢٥٠، الاستقصا ١٠٠/٣، ١٠١.

عيوننا وأسرت قلوبنا بلمعة من هنا وقطرة من هناك، فهو واحدٌ من أعيان الأنعام، الذين عناهم ابن عبد الملك في نضبه السابق.

وقد وصفه ابن الزبير بالفقيه الورع^(١)، وابن فرحون بالشيخ الإمام فقيه المغرب في وقته^(٢)، وبشيخ الغرب علما وعملا، وبيته بيت صلاح وجلالة وعلم إلى الآن^(٣)، والونشريسي بالشيخ الفقيه الإمام الصالح^(٤)، كما نقل عنه الونشريسي في كتابه المعيار المعرب فتاوى عديدة، تدلّ على علو منزلته بين علماء المذهب المالكي^(٥).

ج/ شيوخه:

وقفت على عدد من شيوخه، وفي مشيخة بعضهم له عندي شكٌّ، وهامهم جميعا:

١- أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن مسعود بن بشكوال الأنصاري الخزرجي القرطبيّ [٤٩٤ - ٥٧٨ هـ]، ذكره ابن مخلوف^(٦). وصالح بن محمد كما سيتبين بعد توفي سنة ٦٥٣، أو ٦٥٦ هـ فإن صحَّ أخذه عن ابن بشكوال ففي أواخر حياة ابن بشكوال، وأوائل حياة صالح بن محمد، وإن كنت أرجح أن الآخذ

(١) صلة الصلة الملحق بالذيل والتكملة ٥١٢/٨.

(٢) الديباج المذهب ٣٢٦/٢.

(٣) الديباج المذهب ٤٠٤/١.

(٤) المعيار المعرب ٢٧٧/٥.

(٥) انظر المعيار المعرب مثلا ٢/٢١٣، ٢٤٠، ٢٤٢، ٢٧٧/٥، ٣٩٧/٦، ٣٩٨، ٤٠٠، ١٢٢/١١.

(٦) شجرة النور الزكية ص ١٨٥.

عن ابن بشكوال أبو محمد الماجري.

٢- أبو مدين شعيب بن حسن الأندلسي البجائي [٥٠٩-٥٩٤هـ] ذكره ابن مخلوف في شيوخه^(١). وقد ذكر ابن مخلوف في ترجمة أبي الحسن الشاذلي [٥٧١-٦٥٦هـ] « أنه أخذ عن الشيخين العارفين أبي عبدالله محمد بن حرزهم وأبي محمد عبدالسلام بن مُشَيِّش المشهور عند أهل الطريقة، أما الشيخ ابن حرزهم فأخذ عن الشيخ أبي محمد صالح عن أبي مدين الغوث »^(٢). وتوفي ابن حرزهم سنة ٦٣٣هـ^(٣). وقد ذكر ابن الخطيب في ترجمة محمد بن محمد بن أمين العراقي الخلاطي الأفشري الفارسي، أنه لبس الخرقة الصوفية عن إبراهيم الماجري عن أبي محمد صالح عن أبي مدين^(٤). ولا شك أن أبا محمد صالح في هذا النص هو الماجري، وهذا ما يجعلني لا أطمئن إلى أخذ صالح بن محمد الهسكوري عن أبي مدين، خاصة أن ابن مخلوف لم يذكر صالح بن محمد الهسكوري من الآخذين عن أبي مدين في ترجمته صالح، وربما وقع اللبس من جهة أخرى؛ ذلك أن ابن مخلوف

(١) شجرة النور الزكية ص ١٦٣، ١٦٤، ١٨٥.

(٢) شجرة النور الزكية ص ١٨٦، ١٨٧.

(٣) انظر شجرة النور الزكية ص ١٨٥، ١٨٦. وقد ورد اسمه فيها هكذا: « أبو محمد بن العارف بالله الشيخ أبي الحسن علي بن إسماعيل بن حرزهم ». والصواب: أبو عبدالله محمد، كما بينه ابن مخلوف في أكثر من موضع، فلعل « عبدالله » قد سقط في الطباعة، أو من المؤلف سهواً. وأحب أن أشير هنا إلى أن عم أبيه اسمه أبو محمد صالح بن محمد بن حرزهم، من أهل فاس، أخذ عنه أبو الحسن ابن حرزهم، والد أبي عبدالله محمد، لكنه ليس المقصود؛ لأنه متقدم لقي الغزالي، وبعيد أن يأخذ عن أبي مدين، بل الأقرب أن يأخذ عنه أبو مدين الذي أخذ عن تلميذه أبي الحسن ابن حرزهم، فأبو محمد صالح شيخ شيخ أبي مدين. وقد ترجم لأبي محمد صالح هذا ابن القاضي في جذوة الاقتباس ص ٣٥٨، ٣٥٩.

(٤) الإحاطة في أخبار غرناطة ٢٦٨/٣.

حينما ترجم لأبي مدين ذكر بين الآخذين عنه أبا محمد صالح بن عبد الخالق التونسي^(١)، ولم يترجم للتونسي هذا فيما بعد. أبدي هذه الملاحظات وإن كان أخذ صالح بن محمد المسكوري عن أبي مدين وارداً من حيث الزمان وقرب المكان. والله أعلم.

٣- أبو محمد عبدالعزيز بن علي بن عبدالعزيز بن زيدان السماني القرطبي، نزيل فاس [٥٤٩ - ٦٢٤هـ] أخذ عنه أبو عبد الله العبدري المعروف بالصدفي، الآتي في الترجمة قبل الأخيرة، وآخرون. وقد صرح صالح بن محمد بالأخذ عنه في موضعين من شرح الكتاب^(٢)، كما أن بلدهما واحد وابن زيدان شيخ لأحد أصحاب صالح بن محمد وهو شيخه وتلميذه العبدري، وسيأتي الكلام على العبدري.

٤- أبو موسى عيسى. ذكره ابن مخلوف^(٣)، في شيوخه، ولم يترجم له في طبقة شيوخه، وذكر في طبقة شيوخ شيوخه: أبا موسى عيسى المعروف بابن الملجوم، المتوفى ٥٤٣هـ^(٤)، وهو بعيد جداً يدخل في ضروب المستحيلات، ولعله شيخ للماجري فالتبس ذلك على ابن مخلوف، والله أعلم.

وقد وقفت على أكثر من واحد ينطبق عليهم الاسم والكنية، منهم أبو موسى

(١) شجرة النور الزكية ص ١٦٤.

(٢) انظر ص ٥٧١، ٨٧٧.

(٣) شجرة النور الزكية ص ١٨٥.

(٤) انظر شجرة النور الزكية ١٦٤. وترجمته في الذيل والتكملة ٢٥٨/٨، ٢٥٩. وفيها اختلاف عما في شجرة النور.

عيسى بن محمد بن شعيب الغافقي، قرموني استوطن مدينة فاس، يعرف بالأشل، روى عن ابن العربي وآخرين وعنه أبو محمد عبدالعزيز بن زيدان، كان فقيهاً نحويّاً كاتباً شاعراً بصيراً بالوثائق، توفي بفاس سنة ٥٨٦هـ، أو ٥٨٧هـ^(١). وهذا ممكنٌ على بعد.

وأبوموسى عيسى ابن عبدالعزيز الجزولي، الإمام المعروف صاحب المقدمة [ت: ٦٠٧]^(٢). والله اعلم.

٥- أبو القاسم بن البقال، ذكره ابن مخلوف في شيوخه^(٣)، وترجم له في الصفحة نفسها، فقال: «أبو القاسم محمد بن البقال، الفقيه العالم العارف بالله، من رجال الكمال، أخذ عن جماعة منهم ابن بشكوال، وعنه أبو محمد صالح، ولم أقف على وفاته».

هذا ما ذكره ابن مخلوف، ولم أقف له على ترجمة عند غيره، إلا أن ابن الأبار وابن عبد الملك ترجعا لمحمد بن إبراهيم بن حزب الله، وهو فقيه إمام في الحديث حافظ للغة، وقالوا: «فاسيّ، أبو عبد الله بن البقار»، وذكرنا بين شيوخه ابن بشكوال^(٤)، وقد ذكر الدكتور محمد بن شريفة أن اسمه قد حُرّف في جذوة الاقتباس إلى ابن البقال^(٥)، فهل نحن أمام شخص واحد له كنيستان مثلاً؟

(١) انظر الذيل والتكملة ٥/٥٠٦، صلة الصلة ص ٤٩. وانظر جذوة الاقتباس أيضا ص ٥٠٤.

(٢) ترجمته في الذيل والتكملة ٨/٢٤٦ فما بعدها، بغية الوعاة ٢/٢٣٦، ٢٣٧.

(٣) شجرة النور الزكية ص ١٨٥.

(٤) التكملة ٢/٢٦٠، الذيل والتكملة ٨/٢٦٨، ٢٦٩.

(٥) الذيل والتكملة ٨/١٦٥.

٦- أبو عبد الله محمد بن يحيى بن محمد البغدري الفاسي، ويعرف بالصدفي، من أهل فاس، إمام في العربية أصولي فقيه متفنن حافظ. أخذ علم العربية والأدب عن أبي الحسن بن خروف وأبي ذر الحُشَني وأبي محمد بن زيدان، وأكمل الكتاب على ابن خروف تفقها وتقييدا وضبطا، وأخذ معهما عن أبي محمد بن زيدان، ولازم ثلاثتهم، وسمع وقرأ عليهم الكثير وأتقن ما أخذ عنهم، وأخذ علم الكلام وأصول الفقه عن أبي الحجاج ابن نموي، وقرأ الفقه بعد ذلك على أبي محمد صالح، وأخذ عنه أبو محمد صالح كراسة الجزولي تفقها، وكان يحفظ عن ابن خروف من تعاليقه على كتاب سيبويه أضعاف ما أودعه شرحه، توفي بمرسية شهيداً سنة ٦٥١هـ^(١).

٧- أبو محمد يسكر بن موسى الجراوي [ت: ٥٩٨هـ] نزيل فاس وفقيهها، وإمام جامع القرويين، أخذ عن أبي الربيع التلمساني وأبي خزر يخلف الأوربي، وصحب أبا الحسن ابن حرزهم، وأخذ عنه أبو محمد المسكوري، له حواش على المدونة^(٢).

د/ تلاميذه:

١- أبو إبراهيم إسحاق بن يحيى بن مطر الأعرج الوريّاغلي، المعروف

(١) انظر صلة الصلة الملحق بالذيل والتكملة ٥١٢/٨، بغية الوعاة ٢٦٦/١، جذوة الاقتباس ٢٢١. وفي الأخير: العبدوسي مكان البغدري.

(٢) انظر نيل الابتهاج ص ٦٤٠، جذوة الاقتباس ص ٥٧، ٥٨، ٧٠-٧٢، ٥٦٢، شجرة النور الزكية ص ١٦٥. وفي الأخير، والمعيّار المغرب ١٢٢/١١: يشكر. وفي الذيل والتكملة ٣٥١/٨، وألف سنة من الوفيات ص ٦٧: يسكر، كما في نيل الابتهاج وجذوة الاقتباس.

بالأعرج، إمام فقيه حافظ، أخذ عن أبي محمد صالح وغيره، وعنه أبو الحسن الصغير وغيره، له طرر على المدونة، توفي بفاس سنة ٦٨٣^(١).

٢- أبو الفضل راشد بن أبي راشد الوليدي، أخذ عن أبي محمد صالح المسكوري، وأخذ عنه أبو الحسن الصغير وغيره، له كتاب الحلال والحرام، توفي بفاس ٦٧٥هـ^(٢).

٣- أبو عبد الله محمد بن عمران بن موسى الشريف الحسني، المعروف بالكركي وابن الدلالات، قال ابن فرحون: « وتفقه في مذهب مالك على الشيخ الإمام أبي محمد صالح فقيه المغرب في وقته، واشتغل عليه الشهاب القرافي »^(٣). مولده بفاس سنة ٦٢٧ كما حُصِّن السيوطي^(٤)، وتوفي سنة ٦٨٨، أو ٦٨٩ هـ — بمصر^(٥).

٤- أبو عبد الله محمد بن يحيى بن محمد العبدري، أخذ عن أبي محمد صالح الفقه، وقد مضى في شيوخه.

هـ/ وفاته:

توفي - رحمه الله - بفاس وقبره داخل باب الفتوح^(٦)، سنة ٦٥٣، أو ٦٥٦ هـ،

(١) شجرة النور الزكية ص ٢٠٢. وانظر جذوة الاقتباس ص ١٦٤، ١٦٥.

(٢) انظر نيل الابتهاج ص ١٧٩، ١٨٠، جذوة الاقتباس ص ١٩٦، ١٩٧.

(٣) الديباج المذهب ٣٢٦/٢. وانظر بغية الوعاة ٢٠٢/١.

(٤) انظر بغية الوعاة ٢٠٢/١، ٢٠٣.

(٥) انظر الديباج المذهب ٣٢٦/٢.

(٦) انظر جذوة الاقتباس ص ٥٦١.

كما قال الكتاني في سلوة الأنفاس^(١). وذكر ابن فرحون أن وفاته سنة ٦٣١هـ، والذي يظهر لي أن هذه ليست سنة وفاته، وأرجح أن تكون سنة وفاة الماجري- وقد مضى الحديث عنه في الفقرة (أ)- وبيان هذا في الآتي:

١- نصّ الكتاني كما سبق على سنة وفاة صالح بن محمد، ونفى أن تكون ٦٣١هـ، كما ذكر ابن فرحون، وذكر أنها لشخص آخر، وأن ابن فرحون التبس عليه الأمر، والكتاني أعرف بأهل بلده، ولديه علمٌ بسببه صحح سنة الوفاة.

٢- على الرغم من أنني لم أقف على سنة وفاة الماجري، فإن ابنه أحمد ولد سنة ٦٠١هـ، وتوفي سنة ٦٦٠هـ. وهذا ما يرجح احتمال أن تكون سنة الوفاة التي ذكرها ابن فرحون وهي ٦٣١هـ، سنة وفاة الماجري؛ لأنه بذلك يكون مُتَوَفَّى بعد ولادة ابنه بثلاثين سنة، والابن بعد وفاة أبيه بتسعة وعشرين سنة، وهذا جارٍ على ما يتفق عليه المؤرخون يجعل ثلاثين عاما حداً تقريبياً بين الابن وأبيه. ويقول صاحب الاستقصا^(٢): «وفي سنة ست عشرة وستمائة . . . وفيها ألف الفقيه أبو يعقوب . . . كتابه المسمى بالتشوف إلى رجال التصوف، وذكر فيه أنه لم يتعرض لذكر أحد من أولياء زمانه الأسياد، غير أنه ذكر من جملة أولياء زمانه الذين كانوا على قيد الحياة الشيخ الصالح الصوفي أباً محمد صالح بن ينضارن . . . قال: وحدثني عنه تلامذته بعجائب من الكرامات والكلام على الخواطر . . .». فهذا يدلّ على أنه كان حياً سنة ست عشرة وستمائة، وأنه كان نابه الذكر له تلاميذ يحدثون عن كراماته، وقد سبق أن أبا الحسن بن حرزهم وهو أحد تلامذته توفي سنة

(١) انظر ٤٢/٢، ٤٣. وزاد في معجم المؤلفين ٩/٥: ٦٦٣هـ.

(٢) انظر ٢٦٢/٢.

٦٣٣هـ، ومثل هذا لا يبعد أن تكون سنة وفاته سنة ٦٣١هـ، فالتبس الأمر على ابن فرحون بين الرجلين لاشتهار الماجري بأبي محمد صالح. والله أعلم.

٣- ويؤيد ما ذكره الكتاني من أن وفاته ٦٥٣ أو ٦٥٦هـ، وليست ٦٣١هـ، أن أبا عبد الله محمد بن عمران المعروف بالكركي، تلميذ صالح بن محمد، قد حُمن السيوطي - كما سبق - أن ولادته سنة ٦٢٧هـ، ولا بد أن يكون لتخمينه أصل، فأخذُه عن صالح بن محمد بناء عليه غير ممكن إذا كانت وفاته ٦٣١هـ.

كما أننا إذا نظرنا إلى وفيات تلاميذه وجدنا أن الكركي توفي ٦٨٨ أو ٦٨٩هـ، والورياعلي ٦٨٣هـ، وابن أبي راشد ٦٧٥هـ، وهذه تؤيد - وإن لم تكن قاطعة - ما ذكره الكتاني؛ لأنه من المعقول أن يكون بين وفاة الشيخ وتلميذه ما يقارب الثلاثين عاماً، أما أن يكون بينهما ما يقارب الخمسين أو الستين عاماً، فقليل.

٤- وما يؤيد ما ذكره الكتاني، أن صالح بن محمد أخذ عن العبدري المقدمة الجزولية، وأخذ العبدري عنه الفقه^(١) متأخراً كما يستفاد من نص ابن الزبير في ترجمة العبدري، حيث قال: «أخذ علم العربية والأدب عن النحوي أبي الحسن بن خروف وعن النحوي الأديب الضابط أبي ذر الخشني، وأكثر عنهما وأكمل الكتاب على ابن خروف تفقها وتقيداً وضبطاً، وأخذ معهما عن أبي محمد بن زيدان، ولازم ثلاثهم، وسمع وقرأ عليهم الكثير وأتقن ما أخذ عنهم، وأخذ علم الكلام وأصول الفقه عن أبي الحجاج ابن نموي ونظرائه، وقرأ الفقه

(١) انظر صلة الصلة الملحق بالذيل والتكملة ٥١٢/٨.

بعد ذلك على الفقيه الورع أبي محمد صالح، وأخذ عنه أبو محمد صالح كراسة الجزولي تفقها^(١). والعبدري توفي سنة ٦٥١ هـ، فيكون بينهما بناء على مقاله ابن فرحون عشرون سنة، وبناء على مقاله الكتاني ستان أو خمس، وهو الأنسب لنص ابن الزبير الذي يستفاد منه أنه قرأ عليه الفقه بعد ملازمة طويلة لجماعة من العلماء بين سماع وقراءة وتقييد لأكثر من علم، يضاف إلى هذا أن أبا محمد قرأ على العبدري كراسة الجزولي تفقها، فأن يكونا قرييين في السن أولى من أن يكون بينهما عشرون سنة.

و/ آثاره:

- ١- استدراك على المثلث لابن السيد البطليوسي، ذكره المؤلف في هذا السفر من شرح كتاب سيويه^(٢).
- ٢- شرح الرسالة^(٣).
- ٣- شرح كتاب سيويه، وسيأتي الحديث عنه.
- ٤- شرح المدونة^(٤).
- ٥- نواذر فقهية^(٥).

(١) انظر صلة الصلة الملحق بالذيل والتكملة ٥١٢/٨.

(٢) انظر ص ٣٨٣.

(٣) الديباج المذهب ٤٠٤/١، نيل الابتهاج ص ٦٤٠، سلوة الأنفاس ٤٢/٢، ٤٣، معجم المؤلفين ٩/٥.

(٤) المعيار المغرب ٢٤٠/٢.

(٥) المعيار المغرب ٢٤٢/٢.

الفصل الثاني

كتاب سيويه عرض وتحليل

أ/ العناية به:

ب/ دخوله المغرب والأندلس وروايته:

ج/ عناية المغربيين والأندلسيين بشرحه:

١/ العناية به:

لم يلقَ كتابٌ في النحوِ ما لقيهُ كتابُ سيبويه من العناية، منذ أن ظهر على يد أبي الحسن الأخفش رحمه الله، وقد عُرفتْ منزلته باكراً، واعتنى به العلماء البصريون والكوفيون أيضاً؛ إذ يروى أنَّ الكسائي قرأ كتابَ سيبويه على الأخفش، وأنَّ كتابَ سيبويه وجد بعضه تحت وسادة الفراء التي كان يجلس عليها^(١)؛ ولا عجب في ذلك فالكتاب يحوي علم الخليل وطبقته من البصريين ومن قبلهم، جمع فيه صاحبه رحمه الله ما لم يجمع في غيره من علم الرواية والدراية، ولهذا كان المازني يقول^(٢): «من أراد أن يصنّف كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستح!».

وقد اعتنى العلماء المشاركة به منذ ظهوره بين ظهرائهم، قراءة وتعليقاً وشرحاً؛ ومن أشهر ما وضعوه عليه: حواشي الأخفش، والردّ للمبرد، وشرح النحاس وشرح أبياته له أيضاً، والانتصار لابن ولّاد، وشرح السيرافي، وشرح الرمّاني وأغراض كتاب سيبويه له أيضاً، وتعليقة الفارسيّ، وشرح أبياته لابن السيرافي^(٣)، وغيرها كثير، وليس الغرض أن أتقصّها.

ثمَّ إنّ العناية بكتاب سيبويه بدأت تقلّ بعد القرن الرابع في المشرق قياساً

(١) انظر طبقات النحويين واللغويين ص ٧١-٧٣.

(٢) انظر بغية الوعاة ٤٦٦/١.

(٣) انظر فهرسة ابن خير ص ٢٧٧-٢٧٩، ٢٨٣، ٢٨٦، إشارة التعيين ٢٤٤، بغية الوعاة ٤٩٧/١.

وقد طبع بعضها كالانتصار لابن ولّاد، وتعليقة الفارسيّ، وشرح أبيات لابن السيرافي، وبعض شرح السيرافي، وبعض شرح الرمّاني.

بالمغرب وخاصة بالأندلس التي وصل إليها من عصر ازدهار كتاب سيبويه في المشرق مجموعة من الكتب التي ألّفت حوله، كشرح السيرافي، وتعليقه الفارسي، وأغراض كتاب سيبويه للرماني، وشرح النحاس، وشرح أبياته له أيضاً، والانتصار لابن ولّاد^(١)، وقد كان الأندلسيون أمناء على كتاب سيبويه، فاعتنوا بقراءته وإقراءه، والتعليق عليه، وشرحه. ولعلي لأبتدع قولاً إذا قلت: إنّه لم يعتن أحدٌ بكتاب سيبويه عناية الأندلسيين، ولانسحه كما نسخوه، ولادرسه كما درسوه، ولاشرحه. وكانوا يرون أنّ عود أحدهم لا يستوي قبل أن يستقي من معينه، بل كانوا يقللون من شأن من لم يقرأه، يقول أبوحيان فيما نقله عنه السيوطي عن ابن عبدالنور المالقي^(٢): «وكان لا يقرأ كتاب سيبويه، فكان أصحابنا إذا ذكر يقولون: هل يقرأ كتاب سيبويه، فيقال: لا، فيقولون: لا يعرف شيئاً».

ولم يقف الأمر عند القراءة ومعرفة مشكلات كتاب سيبويه والوقوف على أسرارهِ، بل تعدّى ذلك إلى أن يحفظه عددٌ غير قليل منهم حفظاً بلغ معه أنّ أبا محمد عبدالله بن الحسن بن عبدالله اليحصبي، المعروف بابن الأديب [٥٥٧هـ] كان يستحضر كتاب سيبويه كسورة من القرآن^(٣)، هكذا نُقل، ومحمد بن عبدالمعتمد الصنهاجي أبو عبدالله السبتي، كان يسرده بلفظه^(٤)، وكان أبو محمد عبدالله بن محمد المعروف بابن الأسلمي يختم كتاب سيبويه في كل خمسة عشر

(١) انظر فهرسة ابن خير ص ٢٧٧-٢٧٩، ٢٨٣، ٢٨٦.

(٢) انظر بغية الوعاة ١/٣٣١.

(٣) انظر الذيل والتكملة ٤/٢١٧، ٢١٨. وفي بغية الوعاة ٢/٣٨ نقلاً عن ابن الزبير: «يحفظ كتاب سيبويه كحفظه للقرآن».

(٤) انظر بغية الوعاة ١/١٦٤.

يوماً^(١)، وغير هؤلاء كثيرون ممن عرفوا بحفظ كتاب سيبويه، وقد يكون في بعض ما نقل عنهم مبالغة، لكنّها بالتأكيد تدلُّ على عناية فائقة.

ومن طرائف ما يحكى أنّ محمد بن محمد بن إدريس القضاعي الأسطبونيّ أبوبكر القلّوسي [ت: ٧٠٧هـ]، من تلامذة ابن أبي الربيع وأبي جعفر بن الزبير، وكان يحفظ الكثير من كتاب سيبويه، وقف «يوماً على القاضي أبي عمرو بن الرّندون، وكان شديد الوقار، مهيباً، وتكلّم في مسألة من العربية، نقلها من كتاب سيبويه، فقال القاضي أبو عمرو: أخطأ سيبويه. فأصاب أبابكر القلّوسيّ قلقٌ كاد يلبط به الأرض، ولم يقدر على جوابه بما يشفي به صدره لمكان رتبته . . فكان يدور بالمسجد والدموع تنحدر على وجهه، وهو يقول أخطأ من خطّاه، يكررها، والقاضي أبو عمرو يتغافل عنه، ويزري عليه»^(٢). ولأدري ماالجواب الذي كان يشفي، خاصة وأنّ تعليل عدم الرّدّ كان بسبب مكانة القاضي؟

وإنّ نظرةً في فهارس مشيخة الأندلسيين لتدلُّ دلالة واضحة على عنايتهم بكتاب سيبويه، فهم على اختلاف ما برّزوا فيه، لا يختلف المقرئ والمفسر والمحدث والفقيه والنحوي واللغويّ والأديب منهم في ذلك؛ وإنّما يبرز أهله بالانصراف إليه إقراء وشرحاً. وسيكون حديثي على كتاب سيبويه في هذا الفصل متعلقاً بأمرين: الأول: دخوله المغرب والأندلس خاصة وروايته. والثاني: عناية المغاربة والأندلسيين خاصة بشرحه.

(١) انظر بغية الوعاة ٥٩/٢.

(٢) انظر الإحاطة ٧٥/٣، ٧٦، ٧٧، الدياج المذهب ٢٨٥/٢.

ب/ دخوله المغرب والأندلس وروايته:

لا يعرف على وجه اليقين أول من أدخل كتاب سيبويه إلى الأندلس خصوصاً، وإلى المغرب عموماً، إلا أن حمدون بن إسماعيل النحويّ القيرواني، وقيل: اسمه محمد، ويعرف بالنعجة، المتوفى بعد المائتين، كان يحفظ كتاب سيبويه^(١). فهذا أول من عرف بالقيروان بحفظ كتاب سيبويه، فهل رحل وجلبه معه إلى القيروان، أم أدخله غيره، كلا الأمرين وارد، ولا شك أن دخول كتاب سيبويه إلى القيروان يعتبر مبكراً بكلّ المقاييس، فسيبويه توفي ١٨٠هـ، وهو تاريخ ليس بعيداً عن تاريخ وفاة حمدون مهما بالغنا بالزيادة على المائتين، وهو في عرف الطبقات من طبقة تلاميذ سيبويه، أو تلاميذ تلاميذه.

وعلى الرغم من اتصال القيروان بالأندلس، وأنها طريق لعبور العلم إليها، فإنه لا يمكننا أن نصف أحد علمائها بأنه أندلسي. وقد بحث طويلاً لعلّي أجد من ذكر أندلسيّة حمدون، أو زيارته لها على أقل تقدير، أوأخذ أحد منها عنه، لكنني لم أوفق إلى شيء من ذلك، بل إن ما وقفت عليه من الكتب التي ترجمت للأندلسيين، كتاريخ ابن الفرضي، وصلة ابن بشكوال، وجذوة المقتبس، وبغية الملمّس، وغيرها، لم تذكر حمدوناً أصلاً. ويبقى أن حمدوناً من أوائل من حفظ كتاب سيبويه، ومن أوائل من اعتنى به في بلاد المغرب، والقيروان تحديداً، ونقله إلى الأندلس عن طريقه ليس مستبعداً، فالقزاز القيرواني وأبو عمر عثمان السفاقسي مثلاً، طريقٌ لكثير من كتب أبي عليّ الفارسي وغيرها من الكتب إلى الأندلس^(٢).

(١) انظر طبقات النحويين واللغويين ص ٢٣٥، بغية الوعاة ٥٦/١.

(٢) انظر فهرسة ابن خیر ص ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٨٠ وغيرها.

ويرجح بعض من كتب في تاريخ النحو العربي أن يكون أول من أدخل كتاب سيبويه الأندلس محمد بن موسى بن هاشم بن زيد القرطبي المعروف بالأفشين^(١) [ت: ٣٠٧هـ] وكان قد رحل إلى المشرق ولقي أباجعفر الدينوري، وانتسخ كتاب سيبويه من نسخته، وأخذ عنه رواية، وأخذ أبو جعفر عن المازني^(٢). إلا أنني لم أجد له أثراً فيمن بعده، ولم أقف له على ذكر في طرق رواية كتاب سيبويه.

والأهم من الأفشين، ولم أر أحداً عرّج عليه: أبو إسحاق إبراهيم بن حسين ابن خالد بن مرتنيل القرطبي [ت: ٢٤٩هـ] فقيه مالكي حافظ مفسر، له رحلة إلى المشرق لقي فيها مطرف بن عبدالله صاحب الإمام مالك بن أنس، ورحل إلى بلده وولي أحكام الشرطة بها. من تصانيفه: تفسير القرآن، أسماء السحاب والرياح والمطر، تنميق الأخبار، كتاب الأمثال، كتاب النقط والشكل، شرح نكت كتاب سيبويه^(٣).

فهذا أقدم من وضع على كتاب سيبويه تأليفاً من أهل الأندلس، ولعله من

(١) انظر مثلاً نشأة النحو ص ١٩٣، خصائص مذهب الأندلس النحوي ص ٣٩، ٤٠، الوسيط في تاريخ النحو العربي ص ١٤٧، ١٤٨.

(٢) انظر طبقات النحويين واللغويين ص ٢٨٣ وفيه: الأفتيق، تاريخ العلماء والرواة للعلم في الأندلس ٣١/٢ وفيه: الأفتين، بالنون، جذوة المقتبس ص ٨٢ وفيه: الأفتين، بالفاء والنون. والمثبت من بغية الوعاة ٢٥٢/٢.

(٣) انظر تاريخ العلماء والرواة للعلم في الأندلس ١٦/١، جذوة المقتبس ص ١٤٥، بغية الملتبس ص ١٨٣، الديباج المذهب ٢٥٩/١، ٢٦٠، هدية العارفين ص ٣. والأخير هو الذي ذكر شرح نكت كتاب سيبويه.

أوائل من أدخلوه، إن لم يكن أولهم.

هذا ما تفيده لنا مصادر التراجع عن بداءة دخول كتاب سيويه إلى المغرب والأندلس، إلا أنني لم أجد لحمدون والأفشين وإبراهيم مكانا في طرق رواية كتاب سيويه في المغرب والأندلس خاصة، وإنما نجد هذه الطرق تنتهي إلى ثلاثة رجال:

الأول: أبو علي إسماعيل بن القاسم البغدادي، المعروف بالقالي [٢٨٠-٣٥٦]^(١) وقد أخذه القالي عن ابن درستويه عن المبرد عن المازني والجرمي، كلاهما عن الأخفش، عن سيويه^(٢).

الثاني: أبو عبد الله محمد بن يحيى بن عبد السلام الأزدي القرطبي الجياني الرباعي، وبها يعرف [ت: ٣٥٨ هـ]^(٣). وقد أخذ الرباعي كتاب سيويه عن أبي القاسم عبد الله بن محمد بن الوليد بن ولاد التميمي، عن أبيه محمد بن الوليد، عن أبي العباس المبرد بسنده المتقدم. كما أخذه الرباعي عن أبي جعفر النحاس عن الزجاج عن المبرد بسنده المتقدم^(٤).

الثالث: أبو الحسن علي بن إبراهيم بن علي التبريزي، ويعرف بابن

(١) ترجمته في طبقات النحويين واللغويين ص ١٢١، جذوة المقتبس ص ١٥٤-١٥٧، بغية الملتبس ص ١٩٧-١٩٨.

(٢) انظر طبقات النحويين واللغويين ص ١٢٠، ١٢١، برنامج ابن أبي الربيع (مجلة معهد المخطوطات المجلد الأول ص ٢٦٨).

(٣) والرباعي: نسبة إلى قلعة رباح بالأندلس. ترجمته في طبقات النحويين واللغويين ص ٣١٠-٣١٤.

(٤) انظر فهرس ابن عطية ص ١٠٢، ١٠٣، فهرسة ابن خیر ص ٢٧٢، ٢٧٣.

الخازن^(١). وقد أخذته التبريزي، عن أبي الحسن علي بن عيسى الربيعي، عن أبي سعيد السيرافي، عن مبرمان، عن المبرد بسنده المتقدم. وأخذته الربيعي أيضاً عن أبي علي الفارسي عن الزجاج عن المبرد بسنده المتقدم^(٢). كما أخذته الفارسي أيضاً عن ابن السراج عن المبرد بسنده المتقدم^(٣). والتبريزي من طبقة تلامذة الرباحي والقالبي، ودخول روايته الأندلس جاء متأخراً بالنسبة لهما.

يضاف إلى ما سبق أن ابن خروف ذكر في شرح كتاب سيبويه بجانب رواية الرباحي والقالبي، الرواية الشرقية ونسخة ابن السراج ونسخة أبي العباس^(٤)، وقد أشار المؤلف إلى نسخة ابن السراج وأروايتها فقال^(٥): «والذي قرئ على ابن السراج . . .». ولا أعرف على وجه التحديد متى دخلت هذه الروايات والنسخ.

هذا وقد انتشر بعد القالي والرباحي والخازن كتاب سيبويه، وتعددت طرقة إليهم، وكثر رجال السند إليهم بطول الزمن. وسأذكر فيما يأتي تلاميذهم وتلاميذ تلاميذهم وهم طبقة الأعلام الشتمري؛ لأني رأيت معظم الروايات تؤول إليهم، وأما من بعدهم فهم كثير، يتسع الأمر معهم جداً ويصعب إحصاؤهم، ومع

(١) قال عنه ابن بشكوال في الصلة ص ٤٠٦: «قدم الأندلس سنة إحدى وعشرين وأربع مائة . . . وكان من أهل العلم بالآداب واللغات، حسن الخط، جيد الضبط، عالماً بفنون العربية، ثقة فيما رواه، وكانت عنده فوائد جمّة، وكان شافعي المذهب. سمع منه جماعة من علماء الأندلس. وقرأت بخط أبي بكر المصحفي قال لي التبريزي رحمه الله: مولدي سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة. ودخلت بغداد سنة خمس وتسعين وثلاثمائة».

(٢) انظر فهرس ابن عطية ص ١٠٢، ١٠٣، فهرسة ابن خير ص ٢٧٢، ٢٧٣.

(٣) انظر برنامج الوادي آشي ص ٣٠٧.

(٤) انظر ص ١٠٤، ١٠٥ من الدراسة (تحقيق خليفة بديري).

(٥) انظر ص ٣١٩.

ذلك سأذكر نبذة عن بعضهم فيما بعد، وسأبدأ بالرباعي؛ لأن الكلام فيما بعد عن القالي يعتمد على الكلام عليه:

أولاً: الرواة عن الرباعي:

١- أبونصر هارون بن موسى بن صالح القيسي الجريطي القرطبي [ت: ٤٠١هـ] ^(١).

وقد أخذ عنه الكتاب أبو عمر يوسف بن عبد الله بن خيرون السهمي الأندلسي ^(٢)، وأخذ عن ابن خيرون أبو محمد غانم بن وليد بن محمد المخزومي المالقي ^(٣). كما أخذ عن أبي نصر أبو عمر أحمد بن صارم الباجي ^(٤)، وأخذ عن ابن صارم الأستاذ أبو عبد الله محمد بن حارث بن أحمد بن منوّه السرقسطي ^(٥).

(١) انظر فهرس ابن عطية ص ١٠٢، فهرسة ابن خير ص ٢٧٣. وأبو نصر الجريطي قال عنه ابن بشكوال في الصلة ص ٦٢٠: «سمع من أبي عيسى الليثي، وأبي عليّ البغداديّ وغيرهما. روى عنه الخولاني . . . وقد أخذ عنه أيضا أبو عمر الطلمنكي، وأبو عمر بن عبد الله وغيرهما». وفي بغية الوعاة ٣٢١/٢ أنه لازم أبا عليّ القالي حتّى مات. وذكر من مصنفاته: تفسير عيون كتاب سيبويه. مطبوع.

(٢) قال الضبيّ في بغية الملتبس ص ٤٢٨: «أديب نحويّ مشهور». وانظر جذوة المقتبس ص ٣٤٦، الصلة ص ٦٤٠.

(٣) [ت: ٤٧٠هـ] انظر فهرسة ابن خير ص ٢٧٣، جذوة المقتبس ص ٣٠٦، ٣٠٧، الصلة ص ٤٣٣.

(٤) قال ابن بشكوال في الصلة ص ٥٥: «كان من أهل المعرفة والضبط والإتقان، عني بالأدب واللغة». وانظر بغية الوعاة ٣١٣/١.

(٥) انظر فهرس ابن عطية ص ١٠٢. قال عنه ابن يشكوال في الصلة ص ٥٢٢: «كان من جلة أهل الأدب، ومن أهل الحفظ والمعرفة والتقدم في ذلك، روى عن أبي عمر أحمد بن صارم الباجي كثيرا من كتب الآداب. حدث عنه عليّ بن أحمد المقرئ، لقيه بغرناطة وأخذ عنه بها سنة ثلاث وسبعين وأربعمائة». ووصفه القاضي عياض بأنه من أئمة القراءات والنحو. انظر الغنية ص ١٧٤.

٢- أبو عبد الله محمد بن عاصم العاصمي القرطبي [ت: ٣٨٢هـ] (١).

وقد أخذ عنه الكتاب ابن الإفيلي (٢)، وأخذ عن ابن الإفيلي الأستاذ أبو مروان عبد الملك بن سراج بن عبد الله القرطبي (٣)، والأعلم الشنتمري (٤).

يذكر أن ابن الطراوة حمل كتاب سيبويه عن الأعلم الشنتمري وأبي مروان ابن سراج، وأبي بكر بن عياش المرشاني قرأه عليه بإشيلية (٥). والمرشاني يروي الكامل عن ابن الإفيلي (٦)، فلعله روى عنه أيضا كتاب سيبويه، سواء من هذه

(١) انظر فهرس ابن عطية ص ١٠٢، فهرسة ابن خير ص ٢٧٢. قال الحميدي في جذوة المقتبس ص ٧٤: «نحوي مشهور إمام في العربية، ذكره أبو محمد بن أحمد-يعني: ابن حزم- وأثنى عليه وقال: كان لا يقصر عن أكابر أصحاب محمد بن يزيد المبرد». وقال ابن بشكوال في الصلة ص ٤٥٣: «روى عن أبي عبد الله محمد بن يحيى الرباحي، وأبي عليّ البغداديّ، وغيرهما. وكان من كبار الأدباء وعلمائهم، وكانت الدراية أغلب عليه من الرواية. حدث عنه أبو القاسم بن الإفيلي». وانظر بغية الوعاة ١٢٣/١.

(٢) أبو القاسم إبراهيم بن محمد بن زكرياء القرشيّ الزهريّ القرطبيّ، ينتهي نسبه في سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه [٣٥٢-٤٤١هـ] كان من أئمة النحو واللغة. ولي الوزارة للمكتفي بالله بالأندلس. له شرح ديوان المتنبي. انظر جذوة المقتبس ص ١٤٢، ١٤٣، الصلة ص ٩٤، وفيات الأعيان ٥١/١.

(٣) انظر فهرس ابن عطية ص ١٠٢. وابن سراج من ذرية سراج بن قرّة الكلابيّ صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم. وصفه ابن بشكوال بأنه إمام اللغة بالأندلس غير مدافع، وأن الرحلة كانت إليه في وقته. عكف على كتاب سيبويه ثمانية عشر عاما لا يعرف سواه، ثم درس الجمهرة فاستظهرها. ولد سنة ٤٠٠هـ، وتوفي سنة ٤٨٩هـ. انظر الصلة ص ٣٤٦، ٣٤٧، المغرب ١١٥/١، بغية الوعاة ١١٠/٢.

(٤) انظر فهرس ابن عطية ص ١٠٢، فهرسة ابن خير ص ٢٧٢.

(٥) انظر التكملة ٢١٩/١، تحفة القادام ص ١٨، الذيل والتكملة ٧٩/٤، بغية الوعاة ٦٠٢/١، ابن الطراوة النحوي ص ٤١، ٤٥. وقد وقفت على محمد بن أحمد بن عبد الله بن عياش العبدّي، إشيلي، أبو عبد الله المرشاني، كان حيا ٦١٥. فلعله حفيده. انظر الذيل والتكملة ٦٥٢/٥.

(٦) انظر الغنية ص ٧٩.

الطريق أو من غيرها.

٣- أبوعمر أحمد بن عبدالعزيز بن فرج بن أبي الحباب القرطبي [ت: ٤٠٠هـ] ^(١).

وقد أخذ عنه الكتاب أبوبكر مسلم بن أحمد بن أفلح القرطبي ^(٢)، وأخذ عن ابن أفلح الأعلام الشنمري ^(٣).

٤- أبوعبدالله محمد بن فتحون بن مكرم التيجي السرقسطي القرطبي ^(٤).

وقد أخذ عنه الكتاب الوزير أبوبكر محمد بن هشام القيسي القرطبي، يعرف بابن المصحفي ^(٥).

٥- أبو مروان عبيد الله بن فرج الطوطالقي القرطبي [٣٢٤-٣٨٦هـ] ^(٦).

(١) انظر فهرسة ابن خير ص ٢٧٢، برنامج المجاري ص ١١٧. وابن أبي الحباب نسبه في مصمودة من البربرة. [ت: ٤٠٠هـ] نحوي لغوي أديب أخباري. قال ابن بشكوال في الصلة ص ٢٥: «روى عن أبي عليّ البغدادى ولزمه، وكانت له منه خاصّة». ووصفه السيوطي بأنه صاحب القالي، وكناه بأبي عليّ. انظر بغية الوعاة ١/٣٢٥. وقد أخذ عنه بالإضافة لمسلم بن أحمد الآتي الوزير أبوسهل يونس الجذامي الآتي فيمن أخذ الكتاب عن أبي مروان الطوطالقي، فهل أخذه أيضا عن أبي الحباب؟ انظر الصلة ٦٤٧، ٦٤٨.

(٢) [٣٧٦-٤٣٣هـ] نحوي أديب. انظر ترجمته في الصلة ٥٩١/٢، ٥٩٢.

(٣) انظر فهرسة ابن خير ص ٢٧٢. وانظر برنامج ابن أبي الربيع (مجلة معهد المخطوطات ١/٢٦٨).

(٤) انظر فهرس ابن عطية ص ١٠٢، فهرسة ابن خير ص ٢٧٣. وابن فتحون سرقسطي الأصل، سكن قرطبة ثم خرج منها في الفتنة. قال ابن المصحفي راوية الكتاب عنه: «ولم ألق من يروي عن الرباحي غيره. وقارب المائة سنة من عمره رحمه الله». انظر الصلة ص ٤٩١.

(٥) [٣٩٣-٤٨١هـ] ترجمته في الصلة ٥٢٦/٢، ٥٢٧ وهو فيها: ابن المصحفي.

(٦) انظر فهرسة ابن خير ص ٢٧٢. قال ابن بشكوال في الصلة ص ٣٨٩ عن الطوطالقي: «روى عن أبي عليّ البغدادى وأبي عبدالله الرباحي وابن القوطية ونظرائهم، وتحقق بالأدب واللغة وعني بذلك كلّهُ،

وقد أخذ عنه الكتاب الوزير أبوسهل يونس بن أحمد بن يونس الجذامي القرطبي، المعروف بابن الحراني^(١)، وعن أبي سهل الأعلم الشنمري، قراءة عليه لشواهد وإجازة لسائره^(٢).

وقد أخذ عن الرباحي كتاب سيويه سليمان بن حسان القرطبي، أبوأيوب ابن جُلْجُل، مولده سنة ٣٣٢هـ، وابتدأ قراءة الكتاب عليه سنة ٣٥٨هـ، ولم أقف على تاريخ وفاته، إلا أنه فرغ من تأليف كتاب له سنة ٣٧٧هـ^(٣). كما لم أقف عليه في طرق الرواية إلى الرباحي، وإنما نقل ذلك عنه.

ثانياً: الرواة عن القاضي:

ولم أقف في مرويات العلماء إلا على واحد، وهو: أبوعمر أحمد بن عبدالعزيز بن أبي الحباب^(٤)، وقد أخذ عن أبي الحباب أبوبكر بن أفلح، وعن ابن أفلح الأعلم الشنمري. وقد سبق ذكر هذا السند عن الرباحي.

وألف كتاباً متقناً في اختصار المدونة». وقد ورد اسم أبيه في الصلة: فرح، بالخاء وسكون الراء. والمثبت من فهرسة ابن خير ص ٢٩٢، برنامج الوادي آشي ص ٣١٢. والله اعلم بالصواب.

(١) [ت: ٤٤٢هـ] قال ابن بشكوال في الصلة ص ٦٤٨: «أخذ عن أبي عمر بن الحباب، وابن سيد وغيرهما. وكان بصيراً بلسان العرب، حافظاً للغة، قيماً بالأشعار الجاهلية، عارفاً بالعروض . . . حدث عنه أبو مروان بن سراج وأبو مروان الطبري». وقد سبق أن أبا الحباب أحد من روى الكتاب عن الجريطي، فهل روى أبوسهل الكتاب عنه؟ خاصة أن أحد من أخذ عنه هو ابن سراج أحد رواة الكتاب عن ابن الإفليلي كما سبق.

(٢) فهرسة ابن خير ص ٢٧٢.

(٣) انظر الذيل والتكملة ٨٥/٤.

(٤) انظر برنامج ابن أبي الربيع (مجلة معهد المخطوطات ٢٦٨/١).

كما وقفت في شرح كتاب سيويه لابن خروف على هذا النص: « ووقع في الشرقية ولأبي نصر في الرباحية من جهة القالي »^(١). وهذا يفيد أخذ أبي نصر هارون بن موسى كتاب سيويه عن القالي، وقد لازم أبونصر القالي إلى أن توفي كما سبق في ترجمة أبي نصر.

يضاف إليه أن اثنين ممن ثبتت روايتهما لكتاب سيويه عن الرباحي قد أخذوا عن القالي لكن لم أقف على أخذهما عنه كتاب سيويه، وهما محمد بن عاصم، وأبومروان الطوطالقي^(٢).

ويبقى من رواة الرباحي ابن فتحون حيث لم أجد له رواية عن أبي عليّ القالي. وإذا عدنا إلى كلام تلميذه الذي ذكرته في الترجمة له، سنرى أنه يذكر أنه معمر حيث قارب المائة عام، وأنه لم يبق ممن أخذ عن الرباحي غيره، وأنه سرقسطي سكن بعد ذلك قرطبة ثم خرج منها، وابن المصحفي ولد سنة ٣٩٣هـ — ويعد أن يكون أخذ كتاب سيويه قبل سن العشرين، يعني في سنة ٤١٨هـ — تقريبا وعمره ٢٥ سنة، وإذا ما افترضنا أن ابن فتحون عاش إلى ٤٢٢هـ تقريبا، ثم طرحنا ٩٨ سنة، تكون ولادته ٣٢٤هـ، فلو افترضنا أنه سكن في بلده سرقسطة ٣٠ سنة، فيكون دخوله إلى قرطبة سنة ٣٥٤هـ، وهذا تاريخ قريب من وفاة الرجلين إذ توفي القالي سنة ٣٥٦هـ، وتوفي الرباحي سنة ٣٥٨هـ، فيكون أخذ عن الرباحي في آخر حياة الرباحي، ولم يتمكن من الأخذ عن أبي عليّ لربما لموته وربما لانشغاله، ولم يتمكن بعد ذلك لوفاة أبي عليّ، وبين وفاة أبي عليّ القالي

(١) انظر ص ١١١ بتحقيق خليفة بديري.

(٢) انظر ترجمتهم فيما سبق.

والرباعي سستان. كلّ هذه المعطيات - عدم وجوده في طرق الرواية عن أبي عليّ، وعدم ذكره من قبل المترجمين له في الآخذين عن أبي عليّ، وما ذكرته سابقاً - ترجح عدم أخذه عن أبي عليّ القالي.

ثالثاً: الرواة عن ابن الخازن:

لم أقف إلاّ على واحد يروي الكتاب عنه: وهو ابن المصحفي^(١). وابن المصحفي هذا يروي الكتاب أيضاً - كما سبق - عن شيخه ابن فتحون، عن الرباعي.

وهذه نبذة عن بعض مقرئي كتاب سيبويه ممن وقفت على تصريح بقراءته كتاب سيبويه على شيخ مع قراءة غيره عليه، وليس الغرض حصرهم:

١ - أبو عبدالله محمد بن عبدالرحمن عبدالعزيز الأزديّ، المعروف بابن أبي العافية [ت: ٥٠٩ هـ] أخذ كتاب سيبويه عن الأعلام الشنتمري^(٢).

٢ - أبو الحسن عليّ بن عبدالرحمن التنوخي الإشيلي، المشهور بابن الأخضر [ت: ٥١٤ هـ] أخذ كتاب سيبويه عن الأعلام^(٣).

٣ - أبو عبدالله محمد بن سليمان النفزيّ المالقيّ [٤٧٣-٥٢٥ هـ] أخذ

(١) انظر فهرسة ابن خير ص ٢٧٣.

(٢) انظر برنامج شيوخ الرعيّني ص ١٦١، إنباه الرواة ٧٣/٣، ١٨٩/٤.

(٣) انظر فهرسة ابن خير ص ٢٧٣، برنامج شيوخ الرعيّني ص ٨٤، برنامج ابن أبي الربيع (مجلة معهد

المخطوطات ٢٦٨/١)، الذيل والتكملة ٢٠٩/١، ٢١٥، ٢٢٢، برنامج المجاري ص ١١٧، بغية الوعاة

٢٥/٢.

كتاب سيبويه عن خاله أبي محمد غانم بن وليد المخزومي^(١).

٤- أبو الحسن عليّ بن أحمد بن خلف الأنصاريّ الغرناطيّ، المعروف بابن الباذش [٤٤٤-٥٢٨هـ] أخذ كتاب سيبويه عن ابن منّوة، وابن المصحفيّ، وأبي مروان بن سراج^(٢).

٥- أبو الحسن سليمان بن محمد بن عبدالله السبائيّ المالقيّ، المعروف بابن الطراوة [ت: ٥٢٨هـ] أخذ كتاب سيبويه عن الأعلام الشنتمري، وأبي مروان بن سراج، وأبي عياش المرشاني^(٣).

٦- أبوبكر محمد بن عبدالغنيّ بن عمر عبدالله بن فندلة الإشبيليّ [ت: ٥٣٣هـ] أخذ كتاب سيبويه عن الأعلام الشنتمري^(٤).

٧- أبو عبدالله محمد بن عبدالرحمن بن معمر المذحجيّ المالقيّ [ت: ٥٣٧هـ] أخذ كتاب سيبويه عن ابن المصحفيّ^(٥).

٨- أبو القاسم عبدالرحمن بن محمد بن عبدالرحمن الأمويّ الإشبيليّ، المعروف بابن الرماك [ت: ٥٤١هـ] أخذ كتاب سيبويه عن ابن الأختضر^(٦).

٩- أبو العباس أحمد بن محمد عبدالرحمن بن مخاطب الباجيّ [٤٦٢-٥٢٨هـ]

(١) انظر فهرسة ابن خير ص ٢٧٣، الصلة ص ٥٤٩.

(٢) انظر فهرس ابن عطية ص ١٠١-١٠٣.

(٣) انظر تحفة القادّم ص ١٨، الذيل والتكملة ٧٩/٤، ٨٠، بغية الوعاة ٦٠٢/١.

(٤) انظر فهرسة ابن خير ص ٢٧٢، الصلة ص ٥٥٢، ٥٥٣، بغية الملتبس ص ٩٢، ٩٣.

(٥) انظر فهرسة ابن خير ص ٢٧٣، الصلة ص ٥٥٦.

(٦) انظر فهرسة ابن خير ص ٢٧٣، الذيل والتكملة ٦٤٨/٥، بغية الوعاة ٣٢٣/١، ٣٤٥، ٨٦/٢.

- ٥٤٢هـ] أخذ كتاب سيبويه عن أبي عبد الله بن أبي العافية^(١).
- ١٠- أبوبكر محمد بن أحمد بن طاهر المعروف بالخدب [ت: ٥٨٠هـ—
تقريباً] أخذ كتاب سيبويه عن ابن الرماك، ولم يأخذه عن غيره^(٢).
- ١١- أبوبكر محمد بن عبد الله بن الجذّ الفهريّ الإشبيلي [٤٩١-٥٨٦هـ—]
أخذ كتاب سيبويه عن ابن الأختضر^(٣).
- ١٢- أبوعبد الله محمد بن جعفر بن أحمد الأنصاريّ المرسّيّ البلسنيّ الأصل
[٥١٣-٥٨٩هـ] أخذ كتاب سيبويه عن ابن أبي ركب^(٤).
- ١٣- أبوعبد الله محمد بن مالك بن أحمد الميرتلي، ويكنى أبابكر أيضاً، أخذ
كتاب سيبويه عن أبي العباس الزاهد. لم أقف على سنة وفاته، وله إجازة سنة
٥٧٨هـ^(٥).
- ١٤- أبوجعفر أحمد بن عبد الرحمن بن محمد القرطبيّ، المعروف بابن مضاء
[٥١٣-٥٩٢هـ] أخذ كتاب سيبويه عن ابن الرماك^(٦).
- ١٥- أبوالحسن عليّ بن محمد بن عليّ بن خروف الإشبيليّ [ت: ٦٠٩هـ—]

(١) انظر برنامج شيوخ الرعيّني ص ١٦١، التكملة ٥٢، ٥٣.

(٢) انظر بالذيل والتكملة ٦٤٨/٥، بغية الوعاة ٢٨/١.

(٣) بغية الملتبس ٨٤، برنامج ابن أبي الربيع (مجلة معهد المخطوطات ٢٦٨/١)، برنامج شيوخ الرعيّني ص ٨٣، ٨٤، صلة الصلة ص ١٥٤، الذيل والتكملة ٤٦٣/٥، الإحاطة ٩٠/٣، برنامج المجاري ص ١١٦.

(٤) انظر بغية الوعاة ٦٨/١.

(٥) انظر برنامج شيوخ الرعيّني ص ١٦٠، ١٦١، التكملة ٥٢٨.

(٦) انظر برنامج شيوخ الرعيّني ص ٥٠، ٥١، بغية الوعاة ٣٢٣/١.

أخذ كتاب سيبويه عن ابن طاهر الخدب^(١).

١٦- أبو الحسن ثابت بن محمد بن يوسف بن خيار الكلاعيّ الغرناطيّ
[ت: ٦٢٨هـ] أخذ كتاب سيبويه عن أبي عبدالله الميرتلي^(٢).

١٧- أبو عليّ عمر بن محمد بن عمر الشلوين [٥٦٢-٦٤٥هـ] أخذ
كتاب سيبويه عن أبي بكر بن الجدد^(٣).

١٨- أبو الحسين عبيدالله بن أحمد بن عبيدالله الإشبيليّ، المعروف بابن أبي
الربيع [٥٩٩-٦٨٨هـ] أخذ كتاب سيبويه عن أبي عليّ الشلوين ولم يكمله،
وأخذ بعض الكتاب أيضاً عن أبي الحسن الدباج^(٤).

١٩- أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن عيسى الغافقيّ الإشبيليّ [٦٤١-

-
- (١) انظر برنامج شيوخ الرعيّ ص ٨١، برنامج ابن أبي الربيع ص ٢٦٢، صلة الصلة ص ١٥٢.
- (٢) انظر برنامج شيوخ الرعيّ ص ١٦٠، ١٦١، التكملة ٢٣٦، ٢٣٧. وفي بغية الوعاة ٤٨٢/١:
أبو الحسن . . . بن حيّان. وقد نقل السيوطي من تاريخ غرناطة أنّه كان فاضلاً نحوياً ماهراً مقرئاً . . .
أقرأ القرآن والعربية والأدب كثيراً؛ وأنّ ابن مالك أخذ عنه. ثمّ نقل بعضاً من كلام أبي حيّان كان قد
ذكره في ترجمة ابن مالك، وإليك النصّ بتمامه: «قال أبو حيّان : بحثت عن شيوخته فلم أجد له شيخاً
مشهوراً يعتمد عليه، ويُرجع في حلّ المشكلات إليه، إلّا أنّ بعض تلامذته ذكر أنه قال: قرأت على ثابت
ابن حيّان بجيّد، وجلست في حلقة أبي عليّ الشلوين نحواً من ثلاثة عشر يوماً. ولم يكن ثابت بن حيّان
من أئمة النحويين، وإنّما كان من أئمة المقرئين». ولعلّ في هذا الوصف غمطاً لحقّ ابن مالك، ولحقّ ثابت
وهو مقرئ لكتاب سيبويه، أخذه وأخذ عنه روايةً، ونحسن الظنّ بأبي حيّان أنه ربما لم يعرف عن ثابت
أنه مقرئ لكتاب سيبويه، وإلّا لأجله، ولتغير ربما كلامه عن ابن مالك. رحمهم الله جميعاً.
- (٣) انظر برنامج شيوخ الرعيّ ص ٨٤، برنامج بن أبي الربيع ص ٢٦٨، برنامج المجاري ص ١١٦.
- (٤) انظر برنامج ابن أبي الربيع ص ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦٨، برنامج المجاري ص ١١٦، بغية الوعاة ٤٢/١،
٢٥٣/١.

٧١٦هـ] أخذ كتاب سيبويه عن ابن أبي الربيع^(١).

٢٠- أبو عبدالله محمد بن عليّ بن أحمد الخولانيّ البيريّ، ابن الفخار^(٢)

[ت: ٧٥٤هـ] أخذ كتاب سيبويه عن أبي إسحاق الغافقي^(٣).

٢١- أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخميّ الغرناطيّ، الشهير

بالشاطبيّ [ت: ٧٩٠هـ] أخذ كتاب سيبويه عن أبي عبدالله البيري^(٤).

وقد وقفت على علماء غيرهم كثيرين ممن عرفوا بإقراء كتاب سيبويه^(٥)

وجودة القيام عليه، وحفظه، ورأيت عدم الحاجة إلى ذكرهم جميعاً خاصة وأنّ أكثرهم لم أقف على تصريح بأخذه الكتاب مع أخذ آخرين عنه.

نتائج وتنبهات:

١- دخول كتاب سيبويه إلى المغرب والأندلس جاء في وقت مبكر، وهو

النصف الأول من القرن الثالث الهجري تقريباً.

(١) انظر برنامج المجاري ص ١١٦، بغية الوعاة ٤٠٥/١.

(٢) ويعرف بابن الفخار أيضاً، ويختلط بذلك بابن الفخار الجذامي الآتي في شرح كتاب سيبويه، وقد رأيت شهرته بالبيري أكثر فاكتمت بها.

(٣) انظر المرقبة العليا ص ١٣٤، برنامج المجاري ص ١١٦، بغية الوعاة ١٧٤/١، ١٧٥، نيل الابتهاج ص ٤٨.

(٤) انظر برنامج المجاري ص ١١٦، نيل الابتهاج ص ٤٨.

(٥) انظر مثلاً التكملة ٢٤٨، ٦٠٥، ٦٩٢، ٦٩٨، صلة الصلة ص ٤٠، ٤١، ٨٣، ١٢١، ١٣٣، ١٤٨، ١٥٥، الذيل والتكملة ٢٦٠/١، ٤٣٩/٢، ٤٤٦، ١٥١/٥، ٤٦٣، ٥٧٨، ٥٧٩، ٦٨٢، بغية الوعاة ٦٨/١، ٧٢، ١٢١، ١٩٣، ١٩٤، ٢٥٢، ٢٩١، ٢٩٢، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦٧، ٤٣٥، ٤٨٤، ٤٩٣، ٥٤٩، ٥٥٥، ٥٥٧، ٥٨٢، ٥٨٤، ٥٨٨، ٢٥/٢، ٨١، ٨٤، ٢٨٨، ٣١٢.

٢- أقدم من عرف بالعناية بكتاب سيبويه من الأندلسيين: أبو إسحاق إبراهيم بن حسين، والأفشين، وهما من قرطبة.

كما أن طرق الرواية في الأندلس تؤول إلى قرطبة، فالرباحي من أهل قرطبة، والقالي استوطنها بعدما جاء من المشرق^(١)، ويبقى الخازن حيث دخل الأندلس وأخذ عنه لكنني لم أقف على نص أنه أخذ عنه في قرطبة، وإن كان هذا هو الراجح؛ ذلك أن ابن المصحفي وهو قرطبي أخذ عن ابن فتحون بقرطبة، والراجح أنه أخذ عن ابن الخازن بها، وعموماً ابن الخازن طارئ عليها، وروايته للكتاب متأخرة، ودخل الأندلس والكتاب مروى بها عن إمامين، ابن الخازن من طبقة تلاميذهما، بل من أصغر التلاميذ، إن لم يكن من تلاميذ التلاميذ.

واللافت للانتباه أن إبراهيم القرطبي لم تنتشر له رواية بالأندلس، ولا الأفشين-هذا بناء على ما بين أيدينا من معلومات- على الرغم من أنهما قرطبيان، ولم أقف على أخذ الأفشين عن إبراهيم؛ فإن صحَّ أنه لم يأخذ عنه، ولم يأخذ الرباحي عن الأفشين، ولو بواسطة لاحتمال عدم إدراك أي منهم الآخر، وفضل الأفشين والرباحي الرحلة إلى المشرق لأخذ الكتاب، فالسبب في ذلك-والله أعلم- أن العناية بكتاب سيبويه في تلك الفترة، خاصة ما قبل الرباحي، كانت ضعيفة، يضاف إلى ذلك عناية طالي العلم بالرحلة إلى المشرق باكراً لأنها قبلتهم خاصة في ذلك الوقت، ففيها يتلقون عوالي الكتب، ويلتقون بأئمة العلوم؛ فلمّا أصبحت قرطبة قلة العلماء والطلبة ودخلها من المشرق جهابذة أفذاذ كأبي علي القالي، قلت الحاجة إلى الرحلة كما كان الوضع سابقاً، وصاروا يأخذون عن علمائهم، ثم

(١) انظر جذوة المقتبس ص ١٥٥.

يرحلون بعد ذلك؛ للحج، ونشر مألديهم من علم، وأخذ ما عند غيرهم.

وربما كان لدخول أبي عليّ القالي على وجه الخصوص أثرٌ فيما يتعلق بالعربية خاصّة، حيث أشاع لهم جوّ المشرق، فأقعدهم ليأخذوا عنه، بدليل كثرة ما روه عنه، وكانت للرباحي رحلته أيضاً وطريقه إلى كتاب سيبويه عن علماء أفذاذ، فأخذوا عنه، في ذلك الجوّ العلميّ الذي فاقت به أقرانها قرطبة.

٢- الأعلام الشنتمري حلقةً في الإسناد إلى القالي والرباحي، وابن المصحفي حلقة في الإسناد إلى الرباحي والخازن، فمن أخذ عنهما، فالغالب على الظنّ أن يكون قد أخذ عن القالي والرباحي والخازن، ويكون بذلك قد جمع أكثر الطرق إلى كتاب سيبويه. كما أنّ الأعلام الشنتمري أبرز حلقات رواية كتاب سيبويه في الأندلس.

٣- أكثر روايات كتاب سيبويه عن الرباحي، على حسب ما وقفت عليه، على الرغم من أنّ طريق القالي أعلى من طريق الرباحي؛ لأنه يرويه عن ابن درستويه عن المبرد، والرباحي يرويه عن النحاس عن الزجاج عن المبرد، ويرويه عن ابن ولاد عن أبيه عن المبرد، ولذا اكتفى ابن أبي الربيع في برنامجه الذي جمعه ابن الشاط بسنده إلى القالي لعلوّه^(١)، والغريب أنني لم أقف على أحدٍ غيره ذكره سوى ابن خروف في شرحه للكتاب، ولم يذكره في سند، وإنما قال: «ووقع في الشرقية ولأبي نصر في الرباحية من جهة القالي»^(٢)، والنص يدلّ على أنه أخذه عن طريق نسخة أبي نصر هارون بن موسى، وهي نسخة معروفة، قال أبو الحسن الرعيني

(١) انظر برنامج ابن أبي الربيع (مجلة معهد المخطوطات ٢٥٥/١).

(٢) انظر ص ١١١ تحقيق خليفة بديري.

تلميذ ابن خروف والشلوين بعدما ذكر أخذه كتاب سيويه عن الشلوين: «وردت كتابي إلى كتابه العتيق أصل أبي نصر هارون بن موسى»^(١). ويبدو أن ابن خروف لم يرو الكتاب بسند متصل إلى القالي، بدليل عدم عزوه مباشرة، وإنما عن طريق أبي موسى، وبدليل عدم ذكر طريق القالي في القطعة الموجودة من شرح ابن خروف إلا مرة واحدة، في حين أنه ذكر الشرقية سبعا وخمسين مرة تقريباً، ونسخة الرباحي ثلاثاً وعشرين مرة^(٢).

ويبدو أن عدم ذكر بعض من سبق أبا علي القالي لا يعدو أن يكون مجرد اكتفاء بذكر أحدهما عن ذكر الآخر، بسبب أو بدون سبب، وقد وقفت على مثل هذا، فابن أبي الربيع لم يذكر له تلميذه ابن الشاط في برنامجه الذي ألفه عنه إلا سنداً واحداً لكتاب سيويه، وهو السند المتصل بالقالي، وكان قد ذكر أنه سيكتفي بالطرق العالية^(٣)، وهذا نص السند، قال: «يحملة عن أبي علي الشلوين، عن أبي بكر محمد ابن عبدالله بن الجد الفهري، عن أبي الحسن علي بن عبدالرحمن ابن محمد التنوخي»^(٤)، عن أبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى، عن أبي بكر مسلم بن أحمد بن أفلح، عن أبي عمر أحمد بن عبدالعزيز بن أبي الحباب، عن أبي علي إسماعيل بن القاسم البغداديّ».

ويدلّ على أن الأمر لا يعدو أن يكون اكتفاء بالطريق العالية، أن أبا عبدالله

(١) انظر برنامج شيوخ الرعيبي ص ٨٣، ٨٤.

(٢) انظر مقدمة شرح كتاب سيويه لابن خروف لخليفة محمد بديري ص ١٠٤، ١٠٥.

(٣) انظر برنامج ابن أبي الربيع (مجلة معهد المخطوطات ٢٥٥/١).

(٤) المعروف بابن الأخضر. وسيأتي في سند ابن أبي الربيع التالي بما عرف به.

المجاري ذكر في برنامجه أنه أخذ كتاب سيبويه عن شيخه أبي إسحاق الشاطبي، وذكر إسناد الشاطبي فقال^(١): « وحدثني به عن شيخه الإمام النحوي أبي عبدالله البيري، عن الأستاذ الكبير أبي إسحاق الغافقي، عن إمام النحويين أبي الحسين بن أبي الربيع، عن أبي عليّ الشلوين قراءة وسماعاً عليه جميعه إلا يسيراً منه، عن الشيخ المحدث الحافظ أبي بكر محمد بن عبدالله بن الجد الفهري، سماعاً عليه عن الأستاذ المقرئ أبي الحسن بن الأخضر، عن أبي الحجاج الأعلام، والسماع متصل، قال: قرأت جميعه على الشيخ أبي بكر مسلم الأديب رواية عنه، عن أبي الحباب عن الرباحي عن أبي جعفر النحاس . . . ». فهذا دليل قاطع على أن ابن أبي الربيع روى الكتاب من هذه الطريق، بل إن رجال سنده إلى القالي والرباحي لا يختلفون في كلا الطريقين.

ويدلّ على ذلك أن ابن عطية وابن خیر لم يذكرهما في أسانيدهما وبعضهما عن الأعلام أباعليّ القالي، على الرغم من أن الأعلام يرويه عنه، فهل هذا إلا اكتفاء منهما أو ممن فوقهما؟

كما أن أباعليّ الشلوين يروي الكتاب عن أبي الحسن بن نجبة وأبي بكر بن الجد^(٢)، ولكن طرق الرواية عنه فيما وقفت عليه لم تنص إلا على أبي بكر بن الجد، كما سبق.

وأحبّ أن أشير هنا إلى أن ابن أبي الربيع أشار إلى طريقه المسموع دون ما أخذه إجازة، على خلاف ابن خیر مثلاً الذي أورد بعض الأسانيد التي أخذها

(١) انظر برنامج المجاري ص ١١٦، ١١٧.

(٢) انظر الذيل والتكملة ٤٦٣/٦.

أوبعضها إجازة^(١).

كما أحب أن أشير إلى أمر وهو أن ابن أبي الربيع على الرغم من ملازمته لشيخه الشلوين لم يقرأ عليه كتاب سيويه كاملاً، وإنما قرأ أكثره وسمع بعضه بقراءة غيره، ويبدو أن تصدّر ابن أبي الربيع للإقراء باكراً^(٢) كان سبباً في ذلك، يضاف إليه أن قراءة كتاب سيويه ليست كغيره، فالكتاب عويص المسالك كثير المزالق، يحتاج إلى أناة وتدبر؛ ولهذا فقراءته تأخذ وقتاً طويلاً إذا أريد أخذه تفقهاً، يصعب ذلك على من انصرف للتعليم. ويدلّ على صعوبة رواية الكتاب كلّ تفقها، قول أبي الحسن الرعيني في بيان قراءته على الشلوين^(٣): « وقرأت عليه جملة من كتاب سيويه، وسمعت أخرى تفقها، وتكرر لي سماع كثير منه، ثم قرأته أجمع بلفظي وختمته عليه، ورددت كتابي إلى كتابه العتيق أصل أبي نصر هارون بن موسى ». ولهذا نجد المترجمين ينبهون أحياناً على أن فلاناً كملّ كتاب سيويه على فلان، من ذلك ما ورد في ترجمة الوادي آشي أبوخالد محمد بن أحمد النميري، حيث ذكر أنه كملّ على ابن أبي الربيع كتاب سيويه^(٤)، ولولا أهمية ذلك لما نبه عليه، وكذلك أحمد بن عليّ المعروف بابن الحاج حيث ذكر أنه ختم كتاب سيويه على ابن الرماك مرتين^(٥)، ولولا صعوبة ذلك وأنه صنع شيئاً يستحق التنبيه لما نبه.

(١) انظر فهرسته ص ٢٧٢، ٢٧٣.

(٢) انظر البسيط ص ٢٧ (الدراسة).

(٣) انظر برنامج شيوخ الرعيني ص ٨٣، ٨٤.

(٤) انظر بغية الوعاة ٤٢/١.

(٥) انظر بغية الوعاة ٣٤٥/١.

وفي ما سبق إشارة إلى طبيعة الدرس النحوي في الأندلس، وخاصة كتاب سيبويه، حيث يجتمع التلاميذ ويقرأ أحدهم، والشيخ يعلّق، ويصعب أن ينال أحدهم فرصة التفرد بالشيخ، خاصة إذا كان مثل الشلوبين، أو أن ينال فرصة قراءة الكتاب دون غيره من التلاميذ إلى أن يتمه، وإنما يقرأ هو مرة وطالب آخر مرة أخرى وهكذا.

وتحسن الإشارة إلى أمر، ما دام الحديث متعلقا بالرواية وطبيعة الدرس النحوي وابن أبي الربيع، وهو أن ابن أبي الربيع، وإن كان لم يكمل قراءة كتاب سيبويه، كان كبير مُقرّئيه في وقته، عرف بذلك وقرأه عليه طلبه مذكورون؛ بل يقول أبوحيان في ترجمة أبي محمد ابن علي بن يحيى المراكشي، المعروف بالشريف [ت: ٦٨٢هـ]: «كان يدرس كتاب سيبويه في زمن ابن أبي الربيع». وهذا إطرأ لابن أبي الربيع يقلّ نظيره، وإطرأ للشريف أيضا. أذكر هذا لأنّ فيه دلالة على أنّ الرواية عندهم مرتبطة بالعلم، وهو مقدّم عليها، ولم يمنعهم نقص رواية ابن أبي الربيع لكتاب سيبويه، أن يأخذوه عنه، بل أن يجعلوه إمام مقرّئيه في وقته، وما ذلك إلّا لإمامته وجلالة قدره وغزير علمه رحمهم الله جميعاً. والله أعلم.

ج/ مخاية المغربيين والأندلسيين بشرحه:

اعتنى المغاربة والأندلسيون خاصة بشرح كتاب سيبويه، والتقييد عليه، وشرح أبياته، وقد أحصيت عددا لا بأس به من هؤلاء الشراح والمقيدون الذين تدلُّ شروحهم وتقييداتهم على عنايتهم المبكرة بكتاب سيبويه، واستمرار هذه العناية حتى أواسط القرن الثامن، وهم على حسب سنوات وفياتهم:

- ١- أبو إسحاق إبراهيم بن حسين بن خالد القرطبي المالكي [ت: ٢٤٩هـ] له شرح نكت كتاب سيبويه^(١).
- ٢- أبو محمد الزبيدي، عبدالله بن حمود بن عبدالله المذحجي الزبيدي الأندلسي، ابن عم أبي بكر الآتي [ت: ٣٧٢هـ] له شرح كتاب سيبويه^(٢).
- ٣- أبو بكر الزبيدي، محمد بن الحسن بن عبدالله المذحجي الإشبيلي [ت: ٣٧٩هـ] له الاستدراك على سيبويه^(٣). مطبوع^(٤).
- ٤- أبو القاسم أحمد بن أبان بن سيد، صاحب الشرطة بقرطبة [ت: ٣٨٢هـ] له شرح على كتاب سيبويه^(٥).

(١) انظر هدية العارفين ص ٣. وفيه: إبراهيم بن حسن. والمثبت من تاريخ العلماء والرواة بالأندلس ١٦/١، الديباج المذهب ٢٥٩٠/١.

(٢) انظر الذيل والتكملة ٢٢٠/٤، ٢٢١، إشارة التعيين ص ١٦٥.

(٣) انظر فهرسة ابن خير ص ٣٠٨، بغية الوعاة ٨٤/١، ٨٥، كشف الظنون ص ١٤٢٨.

(٤) طبعه أول مرة المستشرق الإيطالي جويدي سنة ١٨٩٠م، وطبعه بعد ذلك الدكتور حنا جميل حداد.

(٥) انظر الصلة ص ١٤، كشف الظنون ١٤٢٧. والذي ذكر شرحه الثاني.

- ٥- أبونصر هارون بن موسى بن صالح القيسيّ الجريطي القرطبيّ
[ت: ٤٠١هـ] له شرح عيون كتاب سيبويه. مطبوع^(١).
- ٦- ابن سيده، أبو الحسن علي بن أحمد بن إسماعيل [ت: ٤٥٨هـ] له
شرح على كتاب سيبويه^(٢).
- ٧- الأعلام الشنتمري. [ت: ٤٧٦هـ] له النكت في تفسير كتاب سيبويه،
لخصه من شرح السيرافي، شرح أبيات كتاب سيبويه باسم: تحصيل عين الذهب من
معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب. كلاهما مطبوع^(٣).
- ٨- ابن الأخضر، أبو الحسن علي بن عبد الرحمن بن مهدي التنوخيّ
الإشبيليّ [ت: ٥١٤هـ] له حواشٍ على كتاب سيبويه^(٤).
- ٩- ابن الباذش، أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف الأنصاريّ الغرناطيّ
[ت: ٥٢٨هـ] له شرح كتاب سيبويه^(٥).

(١) طبع بتحقيق الدكتور عبدربه عبداللطيف عبدربه. وانظر فهرسة ابن خير ص ٢٧٧، إشارة التعيين
ص ٢٤٤، بغية الوعاة ٣٢١/٢. وقد ذكر ابن خير كتاباً لأبي نصر باسم النكت عقب الكتاب السابق
مباشرة، ونصه: «كتاب عيون كتاب سيبويه وكتاب النكت تأليف . . .». فهل النكت كتاب آخر
على كتاب سيبويه؟

(٢) انظر إشارة التعيين ص ٢٤٤.

(٣) طبع الأول الدكتور زهير عبدالمحسن سلطان، والثاني مطبوع في أسفل كتاب سيبويه طبعة بولاق،
وقد طبع مفرداً كذلك. وانظر فهرسة ابن خير ص ٢٨١، إشارة التعيين ص ٢٤٤.

(٤) انظر الصلة ص ٤٠٤، إشارة التعيين ٢٤٤. والذي ذكر الحواشي الثاني.

(٥) انظر الديباج المذهب ١٠٨/٢، الإحاطة ١٠١/٤، بغية الوعاة ١٤٣/٢. وقد ظن الأستاذ
عبد السلام هارون رحمه الله أن أبا الحسن بن الباذش هو ابن خلف الذي ينقل البغدادي من شرحه على

١٠- ابن الطراوة، أبوالحسين سليمان بن محمد بن عبدالله السبائي المالقي [ت: ٥٢٨هـ] له المقدمات إلى علم الكتاب وحلّ المشكلات على توالي الأبواب^(١).

١١- ابن يسعون، أبوالحجاج يوسف بن يقي بن يوسف التحيي من أهل المريّة [توفي بعد: ٥٤٢ هـ] له شرح أبيات الكتاب^(٢).

أبيات الكتاب، وتبعه الدكتور معيض بن مساعد العوفي فذكر في دراسته لشرح كتاب سيويه للصفار، أنّ ابن الباذش قد شرح أبياته وأحال على خزانة الأدب. والحقيقة أنّ ابن خلف لا يمكن أن يكون أبوالحسن ابن الباذش؛ لأنّ ابن خلف قد صرح البغدادي بأنه تلميذ ابن برّي [٤٩٩-٥٨٢هـ] وابن برّي كما ترى من تاريخ ولادته ووفاته لا يمكن أن يكون شيخاً لأبي الحسن بن الباذش، بل العكس، كما أنّ ابن خلف نقل في أحد المواضع من الإنصاف لابن الأنباري [٥١٣-٥٧٧هـ] ويستحيل أن ينقل منه أبوالحسن بن الباذش، يضاف إلى هذين الأمرين، على أنّهما كافيان، أنّ البغدادي نقل عن أبي محمد بن السيد المتوفى عام ٥٢١هـ وأتبعه بقوله: وتبعه ابن خلف، ذكر ذلك في عدة مواضع؛ ممّا يصعب ادّعاء التبعية لو كان المراد أبا الحسن بن الباذش؛ لأنّهما متعاصران، كما أنّ ابن الباذش اشتهر بابن الباذش ولم يعرف بابن خلف. والصواب أنّ المراد بابن خلف: سليمان بن بنين بن خلف، تقيّ الدين أبو عبد الغني المصريّ الدقيقي النحويّ. لازم ابن برّي مدّة في النحو، وله مصنفات كثيرة منها: باب الألباب في شرح أبيات الكتاب، وهو الكتاب الذي عناه البغدادي. وفي مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى نسخة من حزنه الأول مصورة عن دار الكتب الوطنية بتونس. والله أعلم. انظر خزانة الأدب ٦٤/٣، ٢٤٨/٤، ٤٢١، ٢٠٦/٥، ١٣٣/٨، ٢٠٧/١٣، ٢٨٠، شرح كتاب سيويه للصفار ص ١٥، بغية الوعاة ٥٩٧/١.

(١) انظر الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ص ٧، ٨٠، وقسم الدراسة منه ص ٩، الذيل والتكملة ٨/٤، بغية الوعاة ٦٠٢/١، إشارة التعيين ص ١٣٥، ٢٤٤.

(٢) ذكر ذلك في كتابه المصباح في شرح أبيات الإيضاح كما ذكر الدكتور عبدالله الحسيني هلال في كتابه ابن يسعون النحوي، ونصه كما نقله الدكتور من اللوحة ٦٠: « وهذا البيت من ييوت الكتاب، وقد وفينا الكلام عليه هنالك، ولنا في إكمال شرحها أملٌ إن تراخى الأجل ». ويفهم من النص أنه لم يكمل شرحها وقت ذكره لها، فهل أكمله بعد ذلك؟ العلم عند الله. انظر ابن يسعون النحوي ص ٢٦،

١٢- أبوبكر بن أبي الرُّكْب، محمد بن مسعود الخُشَنِّي الأندلسي الجيَّاني [ت: ٥٤٤هـ] له شرح كتاب سيويه، قال ابن الأبار: «وأظنه لم يكمله»^(١).

١٣- ابن هشام اللخمي، محمد بن أحمد بن هشام بن إبراهيم بن خلف الإشبيلي، وسكن سبتة، فنسب إليها [ت: ٥٧٧هـ] له إصلاح ماوقع في أبيات سيويه وفي شرحها للأعلم من الوهم والخلل^(٢).

١٤- أبوبكر بن طاهر المعروف بالخدَّب، محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي [ت: ٥٨٠ هـ تقريباً]، له طرر مشهورة على الكتاب، اعتمدها تلميذه ابن خروف في شرحه^(٣).

١٥- أبوذر بن أبي ركب، مصعب بن محمد بن مسعود الخُشَنِّي الجيَّاني [٥٣٥-٦٠٤هـ] له شرح كتاب سيويه، ولم يتمّه^(٤).

١٦- الجزوليّ، أبو موسى عيسى بن عبدالعزيز المراكشيّ [ت: ٦٠٧هـ] له تنبيهات على كتاب سيويه^(٥).

٢٧. وانظر في ترجمته المعجم في أصحاب أبي علي الصديقي ٣٢٨-٣٣٠، إشارة التعيين ص ٣٩٤.

(١) انظر التكملة ص ٤٧٠، إشارة التعيين ص ٢٤٤، بغية الوعاة ١/٢٤٤، سير أعلام النبلاء ٢٣٩/٢٠.

(٢) انظر التكملة ص ٦٧٥، إشارة التعيين ص ٢٩٨، بغية الوعاة ١/٤٨، ٤٩، كشف الظنون ص ١٤٢٨.

(٣) انظر التكملة ص ٥٣٢، الذيل والتكملة ٥/٦٤٩، إشارة التعيين ص ٢٤٥، ٢٩٥، بغية الوعاة ٢٨/١.

(٤) انظر التكملة ص ١٨٩.

(٥) انظر الذيل والتكملة ٨/٢٤٨. وانظر بغية الوعاة ٢/٢٣٦.

١٧- ابن خروف، أبو الحسن عليّ بن محمد بن عليّ الأندلسيّ
[ت: ٦٠٩هـ] له تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب^(١).

١٨- أبو القاسم الكلاعي، محمد بن عبد الغفور بن محمد الأندلسيّ [ت:
بعد ٦١٠هـ] له شرح على كتاب سيويه^(٢).

١٩- أبو بكر محمد بن علي بن هود، من تلاميذ ابن طاهر، له على كتاب
سيويه حواش^(٣).

٢٠- ابن المناصف، أبو إسحاق إبراهيم بن عيسى بن محمد الأزدي القرطبيّ
[ت: ٦٢٧هـ] أملّى على قول سيويه: « هذا باب علم ما الكلم من العربيّة »

(١) انظر صلة الصلة ص ١٥٢، الذيل والتكملة ٣٢٠/٥، ٣٢١، ٦٢٤، ٦٤٩، إشارة التعيين ص ٢٤٥، جذوة الاقتباس ص ٤٨٤، بغية الوعاة ٢٠٣/٢. وتوجد منه قطعة بدار الكتب المصريّة (تيمور ٥٣٠ نحو)، تبدأ بباب « ما يذهب فيه الجزاء من الأسماء »، وتنتهي بباب « نظائر ما مضى من المعتل ». وقد حقق ربعها تقريباً خليفة بديري لنيل درجة الماجستير من جامعة الفاتح بليبيا. كما يوجد السفر الرابع في مكتبة ابن يوسف في مراكش برقم ٥٦٦، وهي تحتوي على قسم كبير مما في التيمورية، وتزيد عليها أنها إلى نهاية الكتاب، وتزيد التيمورية بأنها تحتوي على قسم من السفر الثالث بتقسيم المراكشية. وقد علمت بعد فراغي من التحقيق والدراسة أنّ الدكتور صالح الغامدي حقق شرح ابن خروف (الموجود منه) لنيل درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى، ولم أقف عليه.

(٢) انظر الذيل والتكملة ٣٩٣/٦.

(٣) انظر الذيل والتكملة ٦٤٨/٥، صلة الصلة الملحق بالذيل والتكملة ٥٤٣/٨، إشارة التعيين ص ٢٤٥. والذي نص على الحواشي الأخير، وفيه: أبوهود. وهو تحريف. وفي بغية الوعاة ٥٦٨/١ نقلاً عن صلة الصلة ترجمة لروح بن أحمد بن يوسف الجذاميّ، أبوزرعة القرطبيّ، المعروف بابن هود [ت: ٦٢٠هـ] كان عارفاً بالفقه ميرزا في النحو . . . تأدب بابن الشراط. وقد ترجم له ابن الأبار في التكملة ص ٣٢٥ ولم يذكر أنه يكنى أبابكر، كما لم يذكره بما عرف به. وهو ليس المقصود، وإنما ذكرته استقصاءً.

عشرين كرّاساً^(١).

٢١- ابن معطي، يحيى ابن معطي بن عبدالنور الزواوي المغربي [ت: ٦٢٨هـ] له نظمٌ شرح به أبيات سيبويه^(٢).

٢٢- الصفار، أبو الفضل قاسم بن عليّ البطليوسي [ت: بعد ٦٣٠هـ] له شرح كتاب سيبويه، لم يتمّه بلغ فيه إلى أوّل باب من أبواب التصغير^(٣).

٢٣- أبو إسحاق بن غالب، إبراهيم بن محمد بن يوسف بن غالب الأنصاري، مرسى سكن مرية [ت: ٦٣٥هـ] وهو من أصحاب الشلوين، له على كتاب سيبويه شرح^(٤).

٢٤- الشلوين، أبو عليّ عمر بن محمّد [ت: ٦٤٥هـ] له تعليق على كتاب سيبويه^(٥).

٢٥- ابن فتوح، وهو من أصحاب الشلوين، له على كتاب سيبويه

(١) انظر بغية الوعاة ١/٣٢١.

(٢) انظر بغية الوعاة ٢/٣٤٤.

(٣) انظر تذكرة النحاة ص ٥٢٢، إشارة التعيين ص ٢٤٥، ٢٦٦، بغية الوعاة ٢/٢٥٦، خزانة الأدب ٨/٣٦١، وقد قام بتحقيقه وطبع قسم من سفره الأوّل الدكتور معيض بن ساعد العوفي. وسيأتي بعد قليل تلخيص شرح الصفار لأبي حيان.

(٤) انظر برنامج شيوخ الرعيي ص ١٥٣، التكملة ص ١٦٩، الذيل والتكملة ٨/٢٤٧، إشارة التعيين ص ٢٤٥. والذي نص على الشرح الأخير.

(٥) انظر صلة الصلة ص ٧١، إنباه الرواة ٢/٣٣٣، إشارة التعيين ص ٢٤١، بغية الوعاة ٢/٢٢٤. وفي إشارة التعيين ص ٢٤٥ أنّ له شرحاً، ولعلّه تجوّز في العبارة، فإنّه ذكر قبل ذلك بقليل أنّ له إملاء.

شرح^(١).

٢٦- أبو عبد الله بن الزق، محمد بن عبد الله بن حسن الزرهوني الفاسي^(٢).
قال ابن عبد الملك^(٣): « له معلمات مفيدة وتنبهات نبيلة على كتاب سيويه
وغیره ».

٢٧- ابن لاهية، أبو الحجاج يوسف بن موسى بن إبراهيم الهواري، مهدوي
سكن مراکش [ت: ٦٤٩هـ] له رسالة أدرج فيها شواهد كتاب سيويه على
طريقة أبي الحسن بن حريق في أبيات الجمل^(٤).

٢٨- ابن الحاج، أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الإشيلي
[ت: ٦٥١هـ] له على كتاب سيويه إملاء غريب مبدع^(٥).

(١) انظر إشارة التعيين ص ٢٤٥. ولعل ابن فتوح هذا هو: أبو الحسن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله بن
فتوح النفزي، من أهل شاطبة، ثم سكن بجاية وتوفي بها سنة ٦٤٢هـ. فقيه أصولي نحوي لغوي أديب
شاعر، متقدم في علم المنطق. من مصنفاته: تقييد على كتاب المفصل للزخشري، وكان يقوم عليه قياما
جيدا. انظر عنوان الدراية ص ١٩٣.

(٢) من شيوخه أبو عبد الله بن حميد، محمد بن جعفر بن أحمد الأنصاري البلنسي، نزل بآخرة مرسية
[٥١٣-٥٨٦هـ] شهر بجودة القيام على كتاب سيويه. وقد أخذ عنه أبو عبد الله بن الزق بمرسية
ولازمه. وأخذ عن ابن الزق أبو العباس بن فرتون أحمد بن يوسف السلمي الفاسي المتوفى سنة ٦٦٠هـ
وقد نيف على الثمانين. وعليه فأبو عبد الله بن الزق قد عاش في القرن السادس، وأوائل القرن السابع، على
الأرجح. انظر الذيل والتكملة ١٤٩/٥-١٥١، ٣٠٧/٨، عنوان الدراية ص ٨٦، نيل الابتهاج ص ٧٩،
٨٠.

(٣) انظر الذيل والتكملة ٣٠٧/٨.

(٤) انظر الذيل والتكملة ٤٣٧/٨.

(٥) انظر إشارة التعيين ص ٤٧، توشيح الدياج ص ٧٦، بغية الوعاة ٣٥٩/١، ٣٦٠. والذي في توشيح

٢٩- الخفاف المالقي، أبوبكر يحيى بن عبدالله الجذامي [ت: ٦٥٧هـ] له شرح كتاب سيبويه^(١).

٣٠- ابن المحلي، أبو عبدالله محمد بن الحسن بن عمر الفهري السبتي [ت: ٦٦٠هـ] له تقايد على كتاب سيبويه انتسخها ابن الزبير^(٢).

٣١- الشلوبين الصغير، أبو عبدالله محمد بن علي بن محمد الأنصاري المالقي [ت: ٦٦٠ هـ تقريباً] له شرح أبيات سيبويه^(٣).

٣٢- ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي [٥٩٧-٦٦٩هـ] له تقييد على كتاب سيبويه^(٤)، وقد نقل المؤلف له كلاماً على مواضع من كتاب سيبويه.

٣٣- ابن الضائع، علي بن محمد بن علي الكُتامي [ت: ٦٨٠هـ] له شرح على كتاب سيبويه جمع فيه بين شرحي السيرافي وابن خروف باختصار حسن، وتعليق على كتاب سيبويه، وردّ على اعتراضات ابن الطراوة على

الديباج أنه شرح سيبويه بشرح فائق. ولعله تجوّز بقوله: شرح.

(١) انظر إشارة التعيين ص ٢٤٥، بغية الوعاة ١/٤٧٣. وقد ورد اسمه في بغية الوعاة: أبوبكر بن يحيى.

والمثبت من إشارة التعيين، وبرنامج الوادي آشي ص ١٣٢. وفي برنامج الوادي آشي: ابن الخفاف.

(٢) انظر الذيل والتكملة ٨/٥٢٠ (تراجم الغرباء من صلة الصلة ألحقها محقق السفر الثامن من الذيل والتكملة).

(٣) انظر إشارة التعيين ص ٣٣٣، بغية الوعاة ١/١٨٧. والذي في إشارة التعيين أنه ألف كتاباً في الآيات التي استشهد بها سيبويه. وهو على الأرجح تحريف.

(٤) انظر صلة الصلة ص ١٤٢.

سيويه^(١).

٣٤- الأُبْدِيّ، عليّ بن محمّد بن محمّد الحُشَنِّي [ت: ٦٨٠هـ] له تقييد على كتاب سيويه^(٢).

٣٥- ابن أبي الربيع، أبوالحسين عبيدالله بن أحمد بن عبيدالله الإشبيلي [ت: ٦٨٨هـ] له تقييد على كتاب سيويه، قيده عنه تلميذ ابن رُشيد^(٣).

٣٦- ابن الزبير، أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي الجيّاني المولد الغرناطي المنشأ [ت: ٧٠٨هـ] له تقييد على كتاب سيويه^(٤).

٣٧- ابن رُشيد، محمد بن عمر بن محمد الفهري السبتي [٦٥٧، ٧٢١هـ] ذكر ابن القاضي في جذوة الاقتباس أنّ له تقييدا على كتاب سيويه، وكان ذكر قبل ذلك أنّه قيّد عن شيخه ابن أبي الربيع تقييدا على كتاب سيويه^(٥)، فهل التقييدان مختلفان، للشيخ تقييد وللتلميذ تقييد؟ ظاهر كلام ابن القاضي أنّهما مختلفان، ولم أقف على ما يؤيده عند غيره. والله أعلم.

٣٨- ابن الفخّار، أبو عبد الله محمد بن عليّ بن محمد الجذامي الأركشي

(١) انظر الذيل والتكملة ٣٧٣/٥، إشارة التعيين ص ٢٣٥، ٢٤٥، بغية الوعاة ٢/٢٠٤.

(٢) انظر إشارة التعيين ص ٢٣٣، ٢٣٤.

(٣) وقد سماه السيوطي شرحاً، ورجح أستاذي الأستاذ الدكتور عياد الشبّي أنّه تقييد. انظر الدياج المذهب ٢/٢٩٨، بغية الوعاة ٢/١٢٥، جذوة الاقتباس ص ٢٨٩، البسيط ص ٧١، ٧٢ (الدراسة).

(٤) انظر بغية الوعاة ١/٢٩١، ٢٩٢. وفي إشارة التعيين ص ٢٤: «وأملّي عليّ مسائل من النحو على كتاب سيويه». والكلام فيما يبدو لأبي حيان. ويظهر أنّه غير التقييد المذكور، خاصة أنّ الحديث عن إملاء مسائل، وابن الزبير من مقرئي الكتاب، وقد تنقل كثيرا، فلا يبعد ذلك.

(٥) انظر ص ٢٨٩، ٢٩٠.

المالقيّ [ت: ٧٢٣هـ] له أجوبة الإقناع والأحساب عن مشكلات مسائل الكتاب^(١).

٣٩- أبوحيان، محمد بن يوسف بن عليّ، أثير الدين الأندلسيّ الغرناطيّ [ت: ٧٤٥هـ] له الإسفار الملخص من شرح سيبويه للصفار، التجريد لأحكام كتاب سيبويه^(٢).

٤٠- أبوالعباس العنّابيّ، أحمد بن محمد الأصبحيّ الأندلسيّ [ت: ٧٧٦هـ] له شرح على كتاب سيبويه^(٣).

٤١- أبو عبد الله الخزرجيّ، له على كتاب سيبويه تعليقة^(٤).

(١) انظر درة الحجال ٨٤/٢، ١٢٦، بغية الوعاة ١٨٧/١، ١٨٨.

(٢) انظر أعيان العصر ٣٤٦/٥، إشارة التعيين ص ٢٩١، درة الحجال ١٢٢/٢، ١٢٤، بغية الوعاة ٢٨٠/١-٢٨٣.

(٣) انظر درة الحجال ٩٨/١، بغية الوعاة ٣٨٢/١.

(٤) انظر إشارة التعيين ص ٢٤٥. وقد بحث كثيرا عن أبي عبد الله الخزرجي ووقفت على عدة ممن يكونون بأبي عبد الله وينسبون إلى الخزرج صراحة، وهم كثر، لكن أبرزهم أربعة ذكر صاحب إشارة التعيين واحدا منهم، وهو: محمد بن يحيى بن هشام الخضراويّ الأندلسيّ [٥٧٥-٦٤٦هـ] من أهل الجزيرة الخضراء، يعرف بابن البراذعيّ. إمام في العربيّة، عكف على التعليم. أخذ العربية عن ابن خروف ومصعب والرنديّ، والقراءات عن أبيه. وأخذ عنه الشلوبين، وكان الشلوبين يعترف له بأنه إمام في العربيّة. من مصنفاته: الإفصاح بفوائد الإيضاح، الاقتراح في تلخيص الإيضاح، شرحه، غرر الإصباح في شرح أبيات الإيضاح، النقض على المتع لابن عصفور، فصل المقال في أبنية الأفعال، المسائل النخب جمعها في أسفار، وله تقييدات مفيدة في فنون شتى. انظر إشارة التعيين ص ٣٤١، بغية الوعاة ٢٦٧/١، ٢٦٨.

الثاني: محمد بن عبد الرحمن [ت: ٦٢٨هـ] شلبيّ سكن فاس. أخذ العربية عن ابن خروف، وولي الخطبة وصلاة الفريضة بجامع القرويين بفاس. انظر الذيل والتكملة ٣٦٧/٦، ٣٦٨.

الثالث: محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله [ت: ٦٩١هـ] شاطبيّ، نزل تونس ولي القضاء بها.

٤٢ - الخفاف السّجلماسيّ، له على كتاب سيويه شرح^(١).

٤٣ - أبو عثمان الشنترينيّ، سعيد بن عبدالله القرطبيّ، له تأليف في مسائل من كتاب سيويه ناظر فيها^(٢).

٤٤ - صالح بن محمّد، صاحب الشرح الذي نحن بصدده، وسيأتي.

وصنف أبو الحسن سهل بن محمد بن سهل الأزديّ الغرناطيّ [ت: ٦٣٩هـ] كتاباً مفيداً ربّ الكلام فيه على أبواب كتاب سيويه^(٣).

كما يوجد في خزانة المكتبة الملكيّة بمدينة كوينهاغن، كتاب بعنوان إطراب في شرح مشكلة الكتاب لأبي عبدالله محمد بن عليّ الأندلسي الحاج الشاطبي الترعوري^(٤). ولم أقف على الكتاب ويغلب على الظنّ من خلال العنوان أنّه شرح

له شرح القانون للجزولي. انظر عنوان الدراية ص ١١٥، الذيل والتكملة ٥١٠/٦، ٥١١ (التراجم التي استدرکها التحيّي)، توشيح الديباج ٢٥٦.

الرابع: محمد بن يحيى بن إبراهيم الغرناطيّ [٤٧٩-٥٣٦هـ] يعرف بالجلّاء. كان مقرئاً مجوّداً متحقّقاً بالنحو محدثاً حافظاً. أجاز له ابن خروف وأبوذرّ الخشنّي وغيرهم. بغية الوعاة ٢٦٠/١، ٢٦١. (١) انظر إشارة التعيين ٣٤١. وسجلماسة مدينة في جنوب المغرب. ولم أقف على أحد يعرف بالخفاف السّجلماسي، وإنما وقفت على الخفاف المالقيّ، وقد مضى قبل قليل أنّ له شرحاً، ولا أرحح أن يكون هو نفسه السّجلماسي لأنّ صاحب إشارة التعيين ذكر الاثنين وذكر لكلّ منهما شرحاً، ويستبعد أن يخلط بينهما، ولا تملك دليلاً على ذلك، فيبقى كلّ شيء على أصله. ومن يعرف بالخفاف أيضاً: محمد بن أحمد بن عبدالله الأنصاريّ الإشبيليّ، صاحب شرح الجمل المسمى بالمنتخب الأكمل. لكن هذا إشبيليّ، فهل سكن سجلماسة فنسب إليها؟ احتمالاً، وقد قواه أستاذي الدكتور عياد الثبيتيّ حينما سألته. والله أعلم.

(٢) انظر الذيل والتكملة ٣٥/٤، بغية الوعاة ٥٨٤/١.

(٣) انظر الإحاطة ٢٨٦/٤، بغية الوعاة ٦٠٥/١.

(٤) انظر قائمة المخطوطات الجديدة المحفوظة في خزانة المكتبة الملكيّة بكوينهاغن. منشورات مركز

لمشكلات كتاب سيبويه، كما لم أقف على صاحبه، وقد ترجم ابن عبد الملك محمد بن علي بن محمد، وقال: جياتي أبو عبد الله بن الحاج، روى عن أبي محمد بن عتاب، وتفقه بأبي عبد الله بن أصبغ، وأبوي الوليد: ابن رشد وابن عواد، حدث عنه أبو عبد الله بن عبادة الجياتي. وكان فقيها مشاورا، مدرسا للمدونة وغيرها حافظا، ورحل حاجا فأدى فريضته، وعاد إلى بلده، وأقبل على نشر العلم وتدريسه^(١). وظاهر من الترجمة أنه غير المقصود.

المخطوطات والتراث والوثائق - الكويت - الطبعة الأولى - ١٤١٤ هـ.

(١) انظر الذيل والتكملة ٤٩٨/٦.

الفصل الثالث

شرح كتاب سيبويه عرض وتحليل

أ/ توثيق نسبه:

ب/ اسم:

ج/ زمن تأليفه:

د/ منهج المؤلف فيه:

هـ/ موقف المؤلف من أدلة الصناعة:

و/ شواهد:

ز/ مصادر:

ح/ اتجاه المؤلف النحوي:

١/ توثيق نسبته:

لا يمكنني توثيق نسبة هذا الشرح من خلال صفحة عنوانه؛ لأنها ساقطة، كما لا يمكنني أن أوثقه من خلال خاتمته؛ لأن أكثرها غير مقروء، ولكن المؤلف صرح باسمه في عدة مواضع بأنه صالح بن محمد، بعض هذه المواضع دلالة قوية على نسبة الكتاب إليه^(١).

وفي الشرح ما يدل على أنه لم يؤلف بالأندلس، وإنما ألف قريبا منها، وعلى وجه التحديد بمدينة فاس، وبيان ذلك في الآتي:

١- على الرغم من معاصرة المؤلف فيما يظهر لأبي عليّ الشلوين وهو من هو في النحو، لم يرد في شرحه تصريح بالنقل عنه مباشرة، إلا في موضع واحد، على كثرة نقله عنه، واعتداده به، فقال^(٢): « هذا قوله رحمه الله، وهو الذي قيده عنه حين قراءتي عليه، وسمعت بعد ذلك يفسر هذا الموضع تفسيراً آخر ». ظاهر هذا النص يفيد أخذ المؤلف عن الشلوين، لكن ظاهر النصوص الأخرى التي نقلها عن الشلوين بواسطة غيره تؤيد أنه ناقل للنص السابق، وأن المتحدث ليس المؤلف والله أعلم؛ فقد صرح بالنقل عنه في مواضع عديدة بواسطة غيره دون تصريح، إلا في مرة واحدة صرح فيها بالنقل عنه بواسطة ابن زيدان، ولا أدري هل كل ما نقله عن الشلوين، أو بعض ما نقله، في غير تلك المرة، كان بواسطة ابن زيدان أم لا؟ كما لم أقف له على تصريح بالأخذ عن غيره من الأندلسيين، وصالح بن محمد الهسكوري وقد مضى الحديث عنه لم أقف على أنه تنقل بين حواضر المغرب والأندلس، وإنما

(١) انظر ص ١٥٠، ١٦٨، ١٨٢، ١٨٥، ٢٤٧، ٢٥٤، ٢٦٠، ٣٠٤، ٣٣٥.

(٢) انظر ص ٥١٩.

كان أخذه عن علماء فاس.

٢- قد لا يكون مذكّره سابقا ذا اعتبار لولا أنّ الواسطة ابن زيدان نزيل فاس، ومعظم من وقفت عليهم من الآخذين عنه هم من أهل فاس، ومن بينهم صالح بن محمد المسكوري.

٣- ممن أخذ عن ابن زيدان بفاس العبدري المعروف بأبي عبد الله الصديقي، وهو من تلاميذ ابن خروف روى عن ابن خروف مما علقه على كتاب سيبويه أضعاف ما أودعه في شرحه، وقد أخذ العبدري عن صالح بن محمد المسكوري، وأخذ صالح بن محمد عنه^(١).

٤- تُعدُّ فاس إحدى حواضر النحو، وكان لأهلها عناية خاصة بكتاب سيبويه، ومن أشهر من سكنها ابن طاهر وابن خروف، وهؤلاء من أعلام النحو، ولأولهما طرر مشهورة على كتاب سيبويه، وللثاني شرح يعدّ أشهر شروح كتاب سيبويه بعد شرح السيراقي^(٢).

٥- لم أقف مع كثرة التنقيب والبحث على شخص آخر يستطيع أن ينافس صالح بن محمد المسكوري على هذا الشرح، بل إنني لم أقف على نحوي أو من له صلة بالنحو اسمه صالح بن محمد إلا المسكوري.

٦- تقدم في الحديث عن المؤلف أنّه فقيه المغرب في وقته، وفي هذا الشرح الذي بين أيدينا ما يدلّ على ارتباطه بالفقه وعنايته به وإدخاله في ثنايا كلامه

(١) انظر صلة الصلة الملحق بالذيل والتكملة ٥١٢/٨

(٢) انظر الفقرة ب من الفصل الأول، والفقرة ج من الفصل الثالث.

كقوله: « ولكنّه وإن بنى الواحد على الجمع فإنّ هذا الواحد فيه هاء التّأنيث، وهذا الجمع لاهاء فيه، فإنّما بنى المؤنّث على المذكّر، فلـ(عطاء)جهتان: جهةٌ هو كونه جمعاً، وجهةٌ أخرى هو كونه مذكّراً، فإنّما بنى عليه المؤنّث من حيث كان مذكّراً، وأعرض عن جهة الواحد وجهة الجمع، وهذا يناسب مايقوله الأصوليون في مسألة الصلاة في الدّار المغصوبة ^(١)، وقوله: « وهذا كلّه دخيل في صناعة النّحو، من صناعة أصول الفقه؛ للمناسبة التي بين الصّناعتين ^(٢) ».

كلّ ماسبق يجعلني أرجح بنسبة كبيرة وأطمئنّ إلى نسبة هذا الكتاب إلى صالح بن محمد المسكوري. والله أعلم.

بج/ اسمه:

الكتاب شرح لكتاب سيبويه، ووصفه المؤلف في موضعين بالمجموع ^(٣)، كما صرح في أكثر من موضع بلفظ التذييل، فمن ذلك قوله ^(٤): « قال صالح بن محمد: وأنا أذيل هذا الباب بحكاية ذكرها الحريري في درة الغواص »، وقوله ^(٥): « وبهذا يتزل كلام ابن عصفور المرسوم في متن الكتاب الذي ذيل هذا عليه »، كما ورد لفظ التقييد ^(٦) إلا أنه فيما يبدو من نقولات المؤلف. وطبيعة الشرح

(١) انظر ص ٦٩٣، ٦٩٤.

(٢) انظر ص ٥٢٣.

(٣) انظر ص ٧٤٢، ٧٧٨.

(٤) انظر ص ١٦٨. وانظر أيضا ١٧٠.

(٥) انظر ص ٢٩٦، ٢٩٧.

(٦) انظر ٦٩٣.

تناسب ما وصفه به مؤلفه من حيث الجمع والتذييل^(١)، لكن هل ذيل به على شرح آخر أو تقييد؟ ظاهر بعض النصوص - كالذي مضى - يدلّ على أنّ المؤلف تتبع في هذا الكتاب مؤلفا غيره، وهذا مثال آخر^(٢):

« قال المؤلف: وجدت فيها عن أبي الحسن بن عصفور في فصل الياء في المزيد الثلاثي: أنه « يَفْعَلْ »، وأنه فائت، فانظر ما أكثر ولوعه بالتكثير. قلت: صحّف ابن عصفور، وظنّ أنّ الذي ذكره الزبيدي هو « يَهَيَّر »، وإنما هو « قَهَقَرَّ »، فليس على الرجل درك ».

ج/ زمن تأليفه:

لم أقف على زمن تأليفه تحديدا، ولكن المؤلف من رجال القرن السابع، وآخر من ذكرهم من العلماء ابن عصفور [ت: ٦٦٩هـ]، وابن عصفور انتشرت آراؤه وردّ عليه خصومه قبل وفاته بكثير، فابن هشام الخضرابي [ت: ٦٤٦هـ] ألف كتاب النقض على الممتع لابن عصفور^(٣)، وأحمد بن محمد الإشبيلي المعروف بابن الحاج [ت: ٦٤٧هـ] له إيرادات على المقرب، وكان يقول: إذا مت يفعل ابن عصفور في كتاب سيوييه ماشاء^(٤). والمؤلف كما سبق توفي ٦٥٣ أو ٦٥٦هـ، فالشرح ألف قبل هذا التاريخ كما لا يخفى؛ علما أنّ نسخة الكتاب التي بين يدينا تم الفراغ منها كما جاء في آخرها: « أول شهر صفر

(١) انظر ماسيأتي في منهج المؤلف.

(٢) انظر ص ٣٩٩.

(٣) انظر بغية الوعاة ٢٦٧/١/١.

(٤) انظر بغية الوعاة ٣٥٩/١، ٣٦٠.

سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة^(١)، والنسخة لا ترقى إلى أن تكون نسخة المؤلف.

د/ منهج المؤلف فيه:

أولاً: طريقته:

قبل الخوض في التفصيل، أحب أن أشير إلى صفة في هذا الشرح، عانيت منها كثيراً، وهي أنه على الرغم مما يُرى في الشرح من إطالة واستطراء وتنوع ووفرة في المعلومات، إلا أنه مع ذلك عسرُ صعب المراس، مغلقٌ في كثير من المواضع، يحتاج القارئ معه إلى أناة ورفق، ونظر دقيق، وجلد في تتبع ما يقول وربطه بما قبله، بل وإلمام بما قال سيويه، وأنى يكون كل ذلك! وأظن أن هذا ناتجٌ عن أربعة أسباب:

الأول: طبيعة كتاب سيويه، من حيث ضخامته، وطريقة عرضه، وعسر أسلوبه، وأمام ذلك كله لايسع الشارح أيّا كان أن يورد نصوصه المراد شرحها كاملة، ويشرح ألفاظه كلها على حسب منهجه، ولو فعل ذلك لاحتاج إلى ما لا يعلم به إلا الله من المجلّدات.

الثاني: أن الشرح ليس لكتاب تعليمي يحفظه المبتدئون، وإنما الموسوعة ضخمة يعتني بها كبار النحاة، فالمؤلف يفترض أن القارئ يعلم في أي شيء يتكلم.

الثالث: أن غرض الشارح من شرحه تحرير نص سيويه، وبيان ما أشكل من لفظه، والانفصال عما اعترض به عليه، وتصحيح مذهبه، وإيراد نصوص العلماء المتعلقة به، وتلك التي لها وجهٌ من المناسبة، بحيث تتجلى القضية، وليس غرضه إيراد

(١) انظر ص ٩٧٥ من القسم المحقق.

نصوص سيويه كلها وشرحها، ماكان غير بين منها وما كان بيناً، وقد صرح كما سيأتي بأنه ليس من غرضه تبين البين، وبدليل أن المؤلف مرّ على أبواب لم يتكلم عليها بشيء يذكر، وبعضها يكتفي بالإشارة إلى وضوحها، كما أنه أهمل بابا لم يشر إليه مطلقاً، كما سيأتي.

وقد وصفه مؤلفه بالمجموع كما مرّ قبل قليل، وهو حقيق بهذا الوصف؛ إذ حشد فيه المؤلف عددا كبيرا من تقييدات العلماء وشروحهم ونصوصهم النحوية، فجاءت لا يفهم المغزى من إيرادها في بعض الأحيان، إلا من خبر كتاب سيويه، وقرأه على أئمة، ونظر في شروحه، وعرف مشاكله، فحينئذ يفهم مراد المؤلف إذا أوماً، ويدرك كلامه إذا أوجز، ويعلم العلاقة بين ما ذكره من مسائل ويشير إليه.

الرابع: أن مؤلفه وضعه فيما يبدو تذييلاً وتكميلاً على أحد شروح كتاب سيويه، أو التقييدات وهو الأظهر، وهذا ظاهر في بعض نصوصه، وقد نقلت مثالين قبل قليل، إضافة إلى تسميته تذييلاً وقد سبقت الإشارة إلى ذلك أيضاً.

وقد سرت في تحقيق هذا الشرح على حسب طبيعته، ولو أنني وقفت عند كلّ عباراته من أجل إيضاحها وتفصيل ما أجمل فيها، لخرج التحقيق عن غايته، فالكتاب شرح لما أشكل من كتاب سيويه، وتذييلات، ومن يريد قراءته فلا بدّ أنّه باحث، لا قارئ يتسلّى أو متعلّم للنحو يريد معرفة قوانينه.

هذا ما أردت أن أجمله عن هذا الشرح، وأمّا التفصيل فهو كالآتي:

١ - الالتزام بأبواب سيويه وترتيبها وعناوينها:

التزم المؤلف بعناوين كتاب سيويه وترتيب أبوابه، ولم يخالف ذلك إلا فيما

ندر كتقديمه باب « دخول الزيادة في فعلت للمعاني » على باب « ما طواع الذي فعله على فَعَلَ »^(١)، ولعل ذلك ترتيب نسخته.

كما أنه لم يسقط منها إلاّ ماندر كإسقاطه باب « ما فَعَلَ منه على غير فعلته »^(٢)، حيث لم يشر إليه مطلقاً.

وقد يكتفي بالإشارة إلى وضوحها، وبيان الغرض منها، والتنبيه على ما رأى أن ينبه عليه، فباب « ما كان من الياء والواو » مثلاً لم يفرد المؤلف بحديث وإنما اكتفى بالتنبيه عليه في نهاية باب « ما هذه الحروف منه فاءات »، حيث قال^(٣): « والباب بعده واضح، ونكتته أنّ الفتح إنّما هو لمناسبة الحرف، وهنا لا يحتاجُ إلى المناسبة؛ لأنّ الحركة لاتثبت للزوم الإدغام والإعلال والتّمكن. وأمّا (كَعَّ يَكْعُ)، وكان أصله (يَكْعَعُ) ثمّ نقلت حركة العين إلى الفاء، لكن القياس والمطرّد ماتقدّم... »

وقد يكتفي بالإشارة إلى شاهد لم يذكره سيوييه، والتعليق عليه، نحو مافعل في « ما لا يجوز فيه فعلته » حيث ذكره في نهاية باب « افغوعلت وما هو على مثله مما لم نذكره »، فقال^(٤): « وأدخل في الباب الذي بعده فيما لايتعدّى أصلاً (افْعَلَلْ)، وقد أنشد أبو عبيد:

قد أصبحَ الثَّعاسُ يَغْرُنْدِينِي أَدْفَعُهُ عَنِّي وَيَسْرُنْدِينِي

(١) انظر ص ٤.

(٢) انظر ص ٤ حاشية (١).

(٣) انظر ص ٥٣. وانظر مثالين آخرين ص ٩١، ١٠١.

(٤) انظر ص ١١، ١٢.

فهذا ضرورة، فيحملُ على أنَّه أسقط حرفَ الجرِّ منه «. علماً أنَّ الباب الذي ألحق هذا الباب فيه لم يذكر المؤلف فيه سوى مقدمة مختصرة تبين السبب الذي من أجله عقده سيبويه، ثم ذكر اعتراضاً لابن الطرواة، وانفصل عنه.

وكأن المؤلف أراد ألا يقف عند الواضح وإنما أراد أن يقف عند اللفظ المشكل الذي يحتاج إلى إيضاح، يدل على ذلك ما سبق، وكونه في بعض الأبواب لا يشرح أكثر من جملتين أو ثلاث^(١).

وعلى الرغم من التزام المؤلف بترتيب العناوين إلا أنه لم يلتزم في بعض المواضع بترتيب كلام سيبويه، فتراه أحياناً يشرح كلمة أو عبارة ثم يعقب ذلك بكلمة أو عبارة هي قبلها في كتاب سيبويه^(٢)، بل ربما شرح كلمة في آخر الباب ثم عاد بعد ذلك إلى كلمات في أوله^(٣). ولتكرار مثل هذا في مواضع عديدة آثرت عدم الإشارة إليه لئلا أثقل الحواشي بما لا طائل تحته، علماً أنَّ بعضها واضح من خلال التخريج؛ حيث يكون ما يورده المؤلف أولاً في صفحة من كتاب سيبويه تالية لما يورده بعد ذلك.

٢- شرح عنوان الباب:

وذلك إذا رأى فيه ما يحتاج إلى شرح كما فعل في باب «حروف البدل في

(١) انظر مثلاً الأبواب الأولى من هذا الشرح.

(٢) انظر مثلاً باب عدة ما يكون عليه الكلم، فقد فعل ذلك في عدة مواضع منها تقديمه لكلام سيبويه على «ما في معنى» ليس «.

(٣) انظر مثلاً باب علم حروف الزوائد فقد شرح كلمة «عبدل» وهي آخر ما ذكره سيبويه، قبل كلمات مذكورة قبلها.

غير أن تدغم حرفاً في حرف وترفع لسانك من موضع واحد»، حيث قال^(١):
«أي: هذا باب البدل من غير إدغام».

٣- وضع مقدمات للأبواب:

ويمكن تصنيف أغراض هذه المقدمات كما سماها المؤلف على النحو الآتي:

الأول: تلخيص الباب:

كثيراً ما يبدأ المؤلف الباب بمقدمة يلخص فيها محتوى الباب والغرض منه، ويربطه بما سبق، كما فعل في باب «الحروف الستة إذا كان واحد منها عينا وكانت الفاء قبلها مفتوحة وكان فعلاً» حيث استهلّ الباب بقوله^(٢):
«تلخيصه: أن حرف الحلق كان يفتح نفسه أو مقاربه عينا أو لاماً فيما تقدّم مناسبة للحرف بحركته حتى يكون العمل من وجه واحد، فلما وقع هنا حرف الحلق في (فعل وفعل) . . .».

الثاني: ضبط الباب:

من ذلك ما فعله في باب «الإدغام في الحرفين اللذين تضع لسانك لهما موضعاً واحداً» حيث قال^(٣): «قلت: هذا الباب يتضمن إدغام المثليين المنفصلين، وقد كان تقدّم إدغام المثليين المتصلين.

(١) انظر ص ٢٩٠.

(٢) انظر ص ٥٤.

(٣) انظر ص ٨٦٨.

فالضابط لهذا الباب أن نقول: لا يخلو الثاني من المثليْن أن يكون متحرّكاً أو ساكناً، فإن كان ساكناً لم تُدغم، نحو (جَعَلَ الأرض، واضرب ابن زيد)؛ لأنّ سكون الحرف الثاني من المثليْن إذ ذاك لا تصل إليه الحركة، فلا يتصوّر فيه الإدغام.

ولو كان متحرّكاً فإنّما أن يكون الأوّل ساكناً أو متحرّكاً، فإن كان ساكناً فالإدغام خاصّة، نحو (اجعَلْ لك).

وإن كان متحرّكاً فلا يخلو أن يكون ما قبله ساكناً أو متحرّكاً، فإن كان متحرّكاً جاز الفكّ والإدغام على السواء، وأحسن ما يكون الإدغام إذا توالى الحركات، نحو (جَعَلَ لك)، تقول: جَعَلَ لك، وجعَلْ لك^(١).

فإن كان ما قبل المتحرّك ساكناً، فإنّما أن يكون حرفاً صحيحاً أو معتلاً، فإن كان حرفاً صحيحاً فالفكّ ليس إلّا، نحو (ابنُ نُوح)؛ لأنّك إن أدغمت تغيّر المثال، فقلت: بُنُوح، وإنّما كان يحتمل التّغيير في (مَفَرٍّ) لكوفهما في كلمة، فلمّا كان المثالان منها منفصلين لم يحتملوا التّغيير لضعف الإدغام.

وإن كان حرفاً معتلاً جاز الفكّ والإدغام، فتقول: ثوبٌ بَكر، وجيبٌ بَكر، وثوبٌ بَكر، وجيبٌ بَكر، والمالُ لك، والمالُ لك، والفكّ أحسن هنا من الفكّ في (جعَلْ لك)، فالإدغام هناك أحسن إذاً منه هنا، والفكّ في (ثوب بَكر وجيب بَكر) أحسن منه في (كُوب بَكر، ونِيب بَكر، والمال لك)؛ لكون هذا فيه فضل مدّ زائد على هذا.

(١) الفكّ لغة الحجاز. انظر الكتاب ٤٠٧/٢، الممتع ٦٥٠.

هذا حكم المثليين الصحيحين، فإن كانا معتلين فإمّا أن يكون الأوّل مدغماً أو لا يكون، فإن كان مدغماً» إلى آخره.

الثالث: التنبيه على وضوح الباب وبيان نكته:

من ذلك مافعله في باب « ما يكون يفعل من فعل فيه مفتوحاً »، حيث استهله بقوله^(١): « هذا الباب واضحٌ، ونكته أن حروف الحلق لما كانت حروفاً مستقلةً المخرج، أرادوا أن يناسبوا الحركات . . . ».

الرابع: الجمع بين بابين:

وذلك إذا وجد اشتراكاً بينهما يمكنه من وضع ملخص واحد لهما، كقوله في « باب ما الزيادة فيه من غير حروف الزيادة ولزمه التضعيف »^(٢): « واعلم أن جملة هذا الباب والذي بعده: أن الكلمة إذا كانت في هذا الباب على أربعة أحرف فصاعداً، وكانت في الباب الذي بعده على أكثر من ثلاثة أحرف، وكان فيها حرفان مضاعفان . . . » إلى آخره.

وهذه المقدمات كما لا يخفى تابعة لطبيعة الباب الذي يتحدث فيه المؤلف، فالباب الذي تحكمه فكرة يمكن تلخيصها؛ تقريباً للفهم، وجمعاً لما فرّق سيبويه وأطال، يلخصه المؤلف، والباب الذي يحتاج إلى إعادة ترتيب وضبط ليدرك تسلسل مسأله، يعيد المؤلف صياغته ويضبطه، والباب الذي يرى أنه واضح لا يحتاج إلى شرح، يشير إلى وضوحه ونكته، والباب الذي يتعلق بباب آخر،

(١) انظر ص ٤٥.

(٢) انظر ص ٤٩٣.

يقرب بينهما المؤلف بتلخيص ما بينهما من اشتراك؛ ليكون القارئ على دراية بفكرهما.

٤ - إيراد نصٍ قصيرٍ لسيويه:

من عادة المؤلف في شرح كلام سيويه أن يورد نصّاً قصيراً لسيويه لا يتجاوز عادة السطر، يحافظ فيه على لفظ سيويه، ويصدره بقوله: قال، وقوله، وما أشبههما، وأحياناً يأتي به غفلاً من ذلك، وأحياناً يأتي بألفاظٍ مجتزأة لا استفاد من بعضها معنى ظاهر، وإنما هي دليل على النص، وقد يتصرف بالنص، فيحذف لفظة أو مثالا، أو أكثر، مع المحافظة على أكثر ألفاظ سيويه، وهذا مثال يجمع أكثر ماسبق، وهو أول نص لسيويه يقابل في هذا التحقيق، حيث بدأ المؤلف باب « دخول الزيادة في فعلت للمعاني »، بقوله^(١): « قوله: فإذا كنت أنت فعلت قلت: كذا ». فالنص كما ترى جزء من نص، وقوله: كذا، بدل من مثال، وستأتي فيما يأتي أمثلة أكثر. ولجنوح المؤلف إلى الاختصار على بعض ألفاظ سيويه كثيراً ما يعقب نص سيويه بقوله^(٢): « الكلام »، أو « الكلام إلى آخره »، وما أشبهه.

وأحياناً يشير إلى أن هذا قول سيويه، دون ذكر النص، وهذا عادة يذكره في ثنايا الكلام، من ذلك قوله^(٣): « وقوله: (لأنه قصد أن يكون المتحرّك بين ساكنين واعتدال منه). أي: سكّنوا (يدداود)؛ لأنه لو لم يسكن لم يعتدل اللفظ، وكانت المتحرّكات بعدد السّواكن فحسن اللفظ. وأحسن من إدغام هذا إدغام

(١) انظر ص ١.

(٢) انظر مثلاً ص ١، ٤، ٥، ١٣، ١٤، ١٦، ١٧.

(٣) انظر ص ٨٧١.

(جعل لك)؛ لتوالي المتحرّكات، وكذا قال سيويه، وزعم أنّ البيان في (المال لك)،
(هم يُظلمني)، يزداد حسناً. وهذا قليلٌ جداً، وأكثر صنيعة الأول.

ويندر أن يأتي المؤلف بالنص بداءةً على سبيل المعنى.

٥- شرح النص:

بعد أن يورد المؤلف نصّ سيويه يبدأ بشرحه، ويعتمد في ذلك إمّا على
لفظه، وإمّا على لفظ غيره فقط مصرحاً باسمه، وإمّا بكليهما معاً، وقد تكون
الاستعانة بلفظ سيويه؛ لا يكاد يخلو بابٌ من ذلك، فمما شرحه بلفظه قوله شارحاً
قول سيويه^(١): « فإذا كنت أنت فعلت قلت: كذا. »: « يعني: إذا كنت أنت فاعلٌ
بالغير، وكان هو المقهور، فهو مفعولٌ حينئذٍ، وأنت صاحب الفعل. ذكر من
(فاعلت) التي لا تجيء من اثنين (ناولت)، وهو من العطية، أي: أعطيته، فمعناه:
جعله ينال، وليس معناه: نالني ونلتّه. فتدبره. ».

ومما اعتمد فيه على لفظ غيره فقط قوله شارحاً قول سيويه^(٢): « وقالوا:
مرّة، وقال بعضهم: أوّمره. »: « (ش)- رحمه الله-: يعني أنّ (مر) لما خولف بها عن
سائر مافاؤه همزة فحذفت هنا، هي (كل، وخذ)، و(ت لي) على هذا، وصار لهنّ
كالقانون، استعمل فيه أن أخرج عن هذا القانون وعن حكم أخويه؛ إذ لا يقال:
أوكل، وأؤخذ، إلّا قليلاً، حكاة سيويه، فلم يعبأ به إذ قد خرج عن الأوّل. ».

(١) انظر ص ١.

(٢) انظر ص ٥٩.

ومما اعتمد فيه على لفظه ولفظ غيره قوله شارحا قول سيويه^(١): « ولا يجوز الحذف أيضاً في (تَجَزَّئَة) »: « قال السيرافي: الذي عندي أنَّ سيويه ما أراد مقاله أبو العباس من الإتيان بالمصدر على التمام، وإثما أراد أنَّه لا يجوز حذف الهاء من الناقص من (تَفْعَلَة)، كما جاز في (إقام). والدليل على ذلك أنَّ سيويه قال في باب المفعول الذي يتعداه فعله إلى مفعولين: (وُثِّبْتُ تَنْبِيْهًا) ولو كان ذلك لا يجوز عنده ما استعمله.

وهذا الذي قاله أبوسعيد حسنٌ جداً، ولذلك ماعلله الإمام -رحمه الله- بالحمل على ما في آخره حرف علة، ولم يُعلله بما علَّل الأوَّل به، ولو كان لا يُنطق عنده بالأصل لعلَّ بذلك، كما فعل بالأوَّل. فتدبره فإنَّه بديع. والله الموفق.»

وهذا مثال آخر كان لفظه فيه مقدماً وغالباً على نقله، قال^(٢): « ثمَّ قال: (والطاء التي كالتاء، والطاء التي كالتاء).

لا يُتَخَيَّل أنَّ هذين الحرفين هما مثل (انقط تلك، واحفظ ثمود)، حيث تدغم ويبقى الإطباق، لا يجوز اعتقاد مثل هذا، لأمرين:

أحدهما: أنَّه لو أراد هذا لكثرت الحروف؛ لأنَّهما يدغمان أيضاً في الدالِّ والدالِّ والصاد والزاي والسين، فينبغي أن يعددها على حسب تعداد ما تدغم فيه، فدلَّ على أنَّه لا يريد ذلك.

والآخر: أنَّ مثل (انقط تلك)، لا يُقال فيه: إنَّ الطاء بين التاء والطاء؛ لأنَّ

(١) انظر ص ١٧، ١٨.

(٢) انظر ص ٨٥٤-٨٥٦.

الطاء قد أدخلت في التاء، وليس لها لفظاً أصلاً؛ لأنّ الإدغام يُصير الحرف الأوّل من جنس الثاني.

وإنّما يعني من الحرف إطباقه، لانفص الحرف، فليس ثمّ حرف حتّى يقال: إنّهُ بين الحرف والحرف الآخر، فإنّما يعني بهذين الحرفين شيئاً آخر لا ينضبط إلّا بالمشافهة.

فإن قلت: قد ذكر داخل الإدغام الشّين التي كالزّاي، نحو (أشّاق)، فلايّ شيء أهمله هنا؟

قلت: لأنّ الشّين لم تخلص للزّاي إلّا يسيراً جدّاً، فكأنّها باقية؛ ألا ترى أنّ سيبويه - رحمه الله - ذكر الألف الممالة إمالة شديدة، ولم يذكر التي بين اللفظين؛ لما قلناه.

فلذلك زعم أنّ سيبويه أهملها. والذي عندي أنّ هذا العذر لا يصحّ؛ لأنّ سيبويه - رحمه الله - إنّما ذكر الألف الممالة إمالة شديدة؛ لأنّها أظهر للحسّ، فيظهر الفرق بينها وبين الألف غير ممالة، ونّبّه بذلك على ألف أخرى ممالة إمالة غير شديدة، وهي أخرى غير الألف التي هي غير ممالة؛ ولكن لأنّها ممالة، والألف التي إمالتها شديدة ممالة، اكتفى، وجعل همزة بين بين واحدة.

ورأيت لبعض الطلبة، قال: سألت الأستاذ أبا الحسن الدّباح عن هذا، فقال: تقريب السّين من الزّاي قليل جدّاً، فلذلك لم يذكره لندوره، وهذا كما ترى فإنّ الحروف المسترذلة في نهاية القلّة؛ ألا ترى أنّ سيبويه يقول فيها: (لا تستحسن في قراءة، ولا شعر).

قال ابن عصفور: قال ابن دُرَيْد: في لغة أهل اليمن يقولون في (كَمَل): جَمَل، وهي كثيرة في عوامّ أهل بغداد. والجيم كالكاف، وهي بمترلة ذلك، فتقول في رجلٍ: رَكُلٌ، فقربوها من الكاف. والجيم كالشّين نحو

الفصل الثالث - خروج محتاجيه سيوييه معرض وتحليل

(اشتمعوا)، في (اجتمعوا). والطاء التي كالتاء، نحو (تال)، في (طال)، وهي تسمع من عجم أهل المشرق كثيراً؛ لأنّ الطاء في أصل لغتهم معدومة، فإذا احتاجوا إلى النطق بها ضعف نطقهم بها. والضاد الضعيفة يقولون في (أثرُ له): اضرُدله، يقربون الثاء من الضاد، وكأنّ ذلك لغة قوم ليس في أصل حروفهم الضاد، فإذا تكلفوها ضعف نطقهم بها لذلك. والصّاد التي كالسين، نحو (سابر) في (صابر)، قربت منها؛ لأنّ الصّاد والسين من مخرج واحد. والباء التي كالفاء، وهي كثيرة في لغة الفرس وغيرهم من العجم، وهي على لفظين: أحدهما لفظُ الباءِ أغلبُ عليه من لفظ الفاء، والآخر بالعكس، نحو (بلح، وبرطيل). والطاء التي كالتاء مثل (ثالم) في (ظالم). وكأنّ الذين تكلموا بهذه الحروف المسترذلة خالطوا العجم، فأخذوا من لغاتهم.

قلت: وأكثر هذا منقولٌ من كلام الأعلام..

ومّا استعان فيه بألفاظ سيوييه لأنها أولى أن تفسر بعضها بعضاً، قوله^(١): «ثمّ قال: (ومنها المنحرف، وهو حرفٌ شديدٌ جرى فيه الصّوت).

قلت: قوله: (شديد جرى فيه الصوت) مرادفٌ لقوله: (بين الشديد والرخو).

ثمّ أخذ يُعلّل جريان الصّوت فيه، فقال: (لأنحراف اللسان مع الصّوت).

يريد: أن طرف اللسان عند النطق به يعتمد على ما بينه وبين ما يليه من الحنك الأعلى ممّا فوق الضّاحك والتّاب والرّباعيّة والثّنية، فيكون شديداً بهذا

(١) انظر ص ٨٦٢، ٨٦٣.

القدر، لكن حافة اللسان تنحرف مع الصوت، ألا ترى قوله: (وليس يخرج الصوت من موضع اللام ولكن من ناحيتي مستدق اللسان) أي: من حافته؛ لأن طرفه يُعتمدُ به، على ماقلناه. ورخو؛ لأن حافته تنحرف فيخرج الصوت فتمنعه كما يعترض على الشديدة فيمنع صوتها أن يجري».

وربما لم يتجاوز شرحه الإبانة عن عود الضمير، وتقدير الجملة، من ذلك شرحه قول سيبويه: «وهو بعد نحو الاسم لا يتصرف تصرفه، ولا يقوى قوته». بقوله^(١): «الضمير في (تصرفه) عائذ على فعل التعجب، ويريد: تصرفه الذي كان يجب له بكونه فعلاً. وكذلك هو أيضاً في قوله: (ولا يقوى قوته) عائذ على فعل التعجب، يعني أيضاً: قوته التي كانت تجب له بكونه أيضاً فعلاً».

وعادة المؤلف كما ذكرت أن يأتي بنص قصير، ثم يشرحه، وبعد ذلك يعقبه بنص آخر مكمل له وهكذا، إلا أنه أحياناً يرى أن نص سيبويه لا يحتمل التجزئة، وفي نفس الوقت يحتاج إلى إعادة ترتيب، من ذلك قوله^(٢): «قال: (وأما منجنيق) إلى آخر الكلام».

تلخيص كلامه: أن الميم إن جعلت زائدة، فلا يخلو أن تكون النون زائدة أو أصلية، فإن كانت زائدة التقى في أول الكلمة زائدتان، وليس من الأسماء الجارية على الأفعال، وهو غير موجود، وإن كانت أصلية لحقت الزيادة من الرباعي من أوله، وهو غير موجود، فكان الحكم عليها بالزيادة خلفاً، فلذلك بطل بهذا ما كانت تحتمله الكلمة من أن يكون وزنها (مفعليلاً)، وزال أيضاً عنه ما كانت

(١) انظر ص ٥٨٠، ٥٨١.

(٢) انظر ص ٤٤٦.

تحتمله من أن يكون وزنها (منفعيلاً)، ولم يبق إلا أن يكون (فَنَعْلِيلاً أو فَعْلَلِيلاً)، فيجب أن يحكم عليها بأنها (فنعليلاً)؛ إذ قال العرب في التّكسير: مجانيق، بحذف النّون الواقعة بعد الميم، ولو كانت أصلية لقالوا: مناجيق، أو مناجق؛ لأنّ فعلهم في بنات الخمسة في التّكسير أن يحذفوا ما ينقطع عنده بناء التّكسير، وقد ذكرنا تمام القول فيه فيما قبل هذا، فانظره هناك».

٦- تتبع ألفاظ سيبويه:

أحيانا لا يكتفي المؤلف بالمراد من كلام سيبويه، بل يتجاوز ذلك إلى تحقيق ألفاظه، والنظر في ما تحتمله من معانٍ، فمن ذلك ما علقه على قول سيبويه: «(جَنَعَدَلٌ وَشَنَافِرٌ وَخَدَرَتْ) لَقَلَّتْهَا فِي الْكَلَامِ» حيث قال^(١): «يريد: أن هذه الأمثلة لما قلّت في الكلام، ولم تقع الزوائد موقع النّونات فيها، حكم فيها بالأصالة في النّون. ويمكن أن يريد بقوله: (لَقَلَّتْهَا): لقلة هذه الأمثلة مزيّدة فيها النّون، ويكون هنا قوله بمعنى (قلّ) التي تقع يقينا محضاً مجازاً، كما وقعت في قوله: مررت بأرض قلّما تنبت إلاّ القفّعاء والحسك، أراد: ما تُنبت؛ لأنّ (فَنَعْلَلًا وَفَنَاعِلًا وَفَعْلَلًا) كلّهنّ لم يذكرهنّ فيما تقدّم».

وقد يتتبعها لوجود علة في تركيبها، من ذلك ما علقه على قول سيبويه: «فيما لم يكن بعدُ» حيث قال^(٢): «لفظ كثير الاستعمال، وظاهره التناقض؛ لأن (لم يكن) ماضٍ، و(بعد) للآخِر، فكأنّ معناه معنى (قام زيدٌ غداً)، وهذا لا يعقل، فكان الشيخ أبو علي فيما حكى عنه إذا أتاه مثل هذا يضمّر له أبداً فعلاً مستقبلاً،

(١) انظر ص ٤٨٧.

(٢) انظر ص ٢٦٣، ٢٦٤.

فيقول فيمن قال: لم يكن بعدها كذا: كان يعمل. وهذا إضمار لادليل عليه، فالقول به ليس بالصواب، وهو غلط، وذلك أن (بعد) إنما هي للآخر، أي: بعد شيء متقدم، فقد يكون الشيء المتقدم ماضيا؛ ألا ترى أنك تقول في يوم الجمعة: فعلت هذا بعد يوم الاثنين، وأنت تريد يوم الثلاثاء، وقد تقدم، فلا يشترط في (بعد) أن يكون فيما لم يقع، إنما يكون بعد متقدم، وذلك المتقدم يكون ماضيا، وغير ماضٍ.»

٧- إيضاح ما غمض أو أشكل من كلام سيويه:

وقد أبان عن هذا النوع من الشرح بقوله^(١): «ومعنى كلام الإمام أخيرا: إنما فسّرتُه وإن كان دائرا بين الناس كثيرا؛ لأنه يضعف تفسير البين؛ لأنه يُحكى كأنه تفسير للتفسير؛ لأن الذي يطلب تفسير اللفظ الخفي عنده يُفسّر له بالأمر الواضح عنده، فإذا سأل عن تفسير الواضح لم يجد له أوضح منه يُفسّر به؛ إذ طباع التفسير أن يكون بالجليّ للخفيّ بالنسبة إلى المفسّر له.»

وقد مرّ في الفقرة الثانية من طريقته أنّه لم يشرح بعض الأبواب لوضوحها، كما قال، واكتفى بالتنبيه على ما رأى أن ينبه عليه، واستهل باب الوقف في أواخر الكلم المتحركة في الوصل بقوله^(٢): «الباب هو واضح من كلامه، وفيه ما يتكلم عليه.»

كما اعتنى المؤلف بالمواضع المشكّلة من كتاب سيويه، وصرف جزءا من

(١) انظر ص ٢٨١، ٢٨٢.

(٢) انظر ص ١٠٩.

همه في حلّها ورفع الإشكال عنها، من ذلك قول سيبويه: « تقول: ألا إنّه ذاهبٌ؛ ألا بلى ». قال المؤلف^(١): « موضعٌ مشكّلٌ، وتفسيره: إذا أردت أن تقول في جواب من قال: ليس زيدٌ بذاهب، فأردت أن تقول: ألا إنه ذاهب، تقول عوضاً عن هذا، ألا بلى، أي: ألا بلى هو ذاهب ».

٨- دفع التناقض عن سيبويه والفهم الخاطي لنصوصه:

وقد مر قبل قليل مثال لدفع التناقض، وهو المثال قبل السابق، ومن ذلك أيضاً قوله^(٢): « قال في زيادة الميم: إنّ (دَلِمًا) (فَعِلِم) والميم زائدة، وجعلها هنا أصلاً على (فَعِلِل)، واستدلّ بـ(الدَّلَقاء) وهي من النوق التي تَكسّرُ فوها وسالَ مرغُها وهو اللعاب، وكذلك (الدَّلُوق)، فاستدلّ سيبويه -رحمه الله- هناك بالاشتقاق، فجعله هنا رباعياً معترَضٌ، ولاشكّ أنّ الإمام لا يتناقض في أقلّ من ثلاثة أوراق، والذي يظهر -والله أعلم- أنه أدرج في هذا الفصل الأصلي والملحق به إدراجاً غير مبيّن؛ اتكالا على ماتقدّم ».

٩- بيان الوجه الصحيح لكلام سيبويه ودفع الخطأ عنه:

من ذلك ما شرح به قول سيبويه: « وأما (الهُمَّقِعُ والزُّمَلِق) فبمترلة (عَدَبَس) » حيث قال^(٣) « يريد: أهما في القولين، هذا في أنّ الميم الواحدة في كلّ كلمة منهما زائدة؛ لأهما ليس لهما مثال في الأصول، والتضعيف لا يلزم لهما، فدلّ ذلك على أهما من أبنية الزوائد ».

(١) انظر ص ٢٧٩.

(٢) انظر ص ٣٨٢.

(٣) انظر ص ٤٩٧، ٤٩٨.

وزعم أبوبكر بن طاهر: أن مراده أن القولين -قول الخليل وقول غيره- متفقان فيهما في المزيد من المضاعفين لكونهما لا يوجد لهما نظير يحملان عليه.

وهذا الذي زعمه وتوهمه ليس بشيء؛ لأنه لو كان الأمر كما زعم لم يختلفا أيضا في (سَلَّمَ)؛ لأنه ليس في الكلام (فَعُولٌ وَلَا فُوعَلٌ)، وكذلك لم يختلفا في (خَدَبَ)؛ لأنه ليس في الكلام (فَعُولٌ وَلَا فِعْلُو) أصلا، ولا شيء من هذا النحو. وإذا تبين هذا صحَّ أن مراده ما تقدّم من أنهما متفقان في أن إحدى الميمين زائدة منهما؛ لكونهما لا مثال لهما في الأصول، ولزوم التضعيف لهما، فدلّ ذلك على أنهما من أبنية الزوائد.

١٠- إصلاح عبارة سيويه:

إذا رأى المؤلف عبارة لسيويه فيها نقص ظاهر مثلا، فإنّه لا يتعصب له ويذهب بعيداً في تحريجها، بل يشير إلى ذلك بكلّ وضوح، من ذلك قوله^(١): «وقوله: (ولا بعد ساكن) ليس على الإطلاق؛ ألا ترى أنّه تُخَفَّفُ بعد السّاكن إذا كان ألفاً، نحو (هنا)، فقد كان ينبغي له أن يقول: ولا بعد ساكن إلا أن يكون ألفاً».

١١- الإشارة إلى إصلاحات العلماء:

من ذلك قوله^(٢): «وفي كتاب الأستاذ من إصلاح ابن طاهر (المُتَتَّن). وهو بين إن صحّت به رواية، وانتظم معه أبيات الرّجز».

(١) انظر ص ٨٨٤، ٨٨٥.

(٢) انظر ص ٩.

١٢- العناية بنسخ كتاب سيويه:

يعتني المؤلف بنسخ كتاب سيويه عناية ظاهرة، فيشير إلى زياداتها، ورواياتها، ويرجح بينها أحيانا، وينبه على صحة الرواية، ولو رأى أن هناك خطأ أشار إليه على الرغم من اتفاق الروايات عليه.

فمن الإشارة إلى زياداتها قوله^(١): « ثبت في كتاب الأستاذ بعد المشيئة والحمية: وقالوا: المزة ».

ومن إشاراته إلى الروايات والترجيح بينها قوله^(٢): « وفي كتاب الأستاذ أبي عليّ - رحمه الله - العتيق المقروء على الربّاحي: (أقرب من البيان والأصل إذا ألزم).

فالرواية الأولى واضحة، أي: لما صحّت الواو في شقاوة لم تكن طرفاً؛ لأنّ تاء التأنيث حرف الإعراب انتقل إليها وصارت الطّرف، فأحرى أن تصحّ هنا؛ لأنّه منعه عن الطرفيّة حرفان، وفي ذلك حرف، فالبیان والأصل له ألزم.

وعلى الرواية الأخرى، فيكون معناه هذا وزيادة، أي: البيان في هذا أولى لما تقدّم من أنّ الحائل هنا بين أن يكون حرف العلة طرفاً حرفان، وهناك حرف واحد، مع لزوم هذا الحائل، وعدم ذلك؛ لأنّ تاء التأنيث ليست الكلمة مبنية عليها، هذا أصلها فإن جاء شيء فخارج، فتدبره ».

(١) انظر ص ٢٢.

(٢) انظر ص ٦٣٤، ٦٣٥.

وقوله^(١): « ورأيت في بعض النسخ: فتح، بفتح الفاء، مبنيا للفاعل، وهو أقرب وأقل تكلفا ».

وقوله^(٢): « ثبت في بعض النسخ: وما كانت زيادته ياءً آخرة. وهو أحسن؛ لأن مراده أن يتكلم في (اسلنقى)؛ أولا ترى إلى قوله: (أو كانت الياء آخرة زائدة) ».

ومن إشارته إلى الروايات دون ترجيح، وإنما التقوية قوله^(٣): « ويقويه رواية: (وفتحت الياء) ».

ومن إشارته إلى صحة الرواية قوله^(٤): « هذا وقع في النسخ كلها، وكذلك في نسخة الأستاذ المقروءة على أبي عبدالله الرباحي راوية الكتاب ».

وقوله^(٥): « وكذا وقعت الرواية في جميع النسخ ».

وقوله^(٦): « وهذه الحكاية في الكتاب كذا وجدت في كل نسخه ».

ومن إشارته إلى ما وقع في بعض النسخ من أخطاء قوله^(٧): « ثبت في بعض النسخ العتاق: منجنون بالنون، وهو خلف، وقد قدم أنه (فعللؤل) قبل هذا بنحو

(١) انظر ص ٥١.

(٢) انظر ص ٣٨٠.

(٣) انظر ص ٤.

(٤) انظر ص ٦.

(٥) انظر ص ٩.

(٦) انظر ص ٨٠٨.

(٧) انظر ص ٣٨٦.

سطين، وقد عاود ذلك في أبواب العلل، وإنما الصواب ضبطه بالقاف، فيكون (فَنَعْلُول) كما أن (مَنْجَنِيْق) (فَنَعْلِيل). قال الزبيدي: روي: مَنْجَنُوق وَمَنْجَنِيْق. وهو الصواب.»

وقد يقع الخطأ في النسخ كلها، ومع ذلك فالمؤلف لا يتردد في الإشارة إليه وتصحيحه، كقوله^(١): «قوله: (وبنات الياء في جميع هذا في الإتمام كبنات الواو في ترك الهمز، والهمز).

كذا ثبت، والصواب: وفي ترك الهمز، والهمز. وسقطت الواو من (وفي ترك الهمز) وهما من الناسخ.»

وقد وقع هذا الخطأ الذي أشار إليه في نسختي الكتاب اللتين بين يدي: بولاق وهارون.

١٣ - عدم العناية بالتعاريف:

والسبب الظاهر في ذلك أن المؤلف لا يصنف كتاباً تعليمياً إنما يشرح كتاب سيبويه، وهو ليس كتاباً تعليمياً أيضاً، فالمؤلف عادة يفتح الباب الذي يتحدث فيه بمقدمات توضحه أو تلخصه أو تربطه بما قبله، أو يدخل في نص سيبويه مباشرة، ويدل على قلة عنايته بالتعاريف، أن باب الإمالة مثلاً استهله بقول سيبويه: «والألف تمال إذا كان بعدها حرف مكسور». ثم شرحه بقوله^(٢): «موجبات الإمالة: الكسرة والياء. والإمالة على حسب تفاصيلها. والقصد

(١) انظر ص ٥٨٩.

(٢) انظر ص ٦٤.

بالإمالة: المناسبة، وأن يكون العمل من وجه واحد، والألف تُشبه الياء، فأرادوا أن يُقَرَّبوها منها في التطق.

فالألف تُمالُ إذا كانت بعدها الكسرة، ولا يمكن أن تليها إلا وهي بعد؛ لأنّ الألف تطلب بانفتاح ما قبلها، ولذلك لم يُنَحَ بها نحو الواو إذا كان بعدها ضمة؛ لعدم المناسبة، ولأنّه لا يمكن أن تُقَرَّب نحو الواو ويبقى فيها من نطق الألف، بل تنقلب واواً، بخلافها إذا أملتھا نحو الياء، وهذا ممّا يقوِّي شبه الألف بالياء؛ هذا لما بعدها من الكسرة.

وتُمال للكسرة التي قبلها وبينهما حرف؛ لأنّه حاجزٌ غيرٌ قويّ، كقلبهم السين صاداً في (صَبَقْتُ)؛ طلباً للمناسبة، وكذلك إذا كان بينهما حرفان أحدهما ساكنٌ لضعف فصل الساكن، كما لم يُفصل في (صَوِّق).

وممّا تُمال إليه لأجل الياء الألفُ المنقلبة عن التي هي لام، وكذلك المنقلبة عن الواو لما كانت تنقلب هنا ياء في ما لم يُسمِّ فاعله، وتنقلب إذا صارت رُباعيّة أيضاً ياء، وتُقلب في نحو (عصا، وقنا)، فالياء هنا -أعني موضع اللام- تُقلب عن الواو، هذا ما لأمه واوٌ فعلاً، فإن كان اسماً لم يُمل إلا شاذّاً قليلاً؛ لعدم العلّة التي لأجلها أُميل ماضى من الفعل «.

لاحظ المقدمة التي وضعها المؤلف ثمّ التفصيل، فقد اعتنى بكلّ ما يتعلق بالإمالة إلاّ التعريف، وقد كان ينتظر مع المقدمة التي وضعها أن يعرف الإمالة.

ومثل ذلك استهلاله باب «الوقف في آخر الكلم المتحركة في الوصل»،

بقوله^(١): « القياس في الباب في الوقف أن يكون على السكون؛ لأنه أول السكوت الذي ينقطع فيه عمل اللسان ويسكن، كما أن الابتداء كان بالمتحرك؛ لأنه أول الكلام الذي هو بحركة اللسان وتصرفه، فأجروا الظرفي مجرى سائرهما من استعمال الروم والإشمام والتضعيف والنقل فإنه على مذهب غيره في السكون، إلا أنه أراد الفرق بين ما عرضه سكونه في الوقف وبين ما يلزمه السكون في الوصل والوقف على مذهبهم في التنبيه على الأصول.

فعمل الإشمام أضعفها؛ لأنه للشفتين للسان، ولا يكون إلا في الرفع أو الضم؛ لأن ضمك شفتيك يمكن مع وضع لسانك في أي موضع من الحروف شئت فتشير بهما إلى موضع الضمة؛ لأنها من الشفتين، فيمكن التاطق أن يضم شفتيه فيرى المخاطب ذلك. وأما الكسرة والفتحة فإن مخرجهما لا يراه المخاطب؛ لأن مخرج الكسرة من وسط الفم، ومخرج الفتحة من الحلق.

وأما الروم فهو أيضاً يشعر بالحركة التي كانت في الوصل مع أنه يُدركه الأعمى والبصير، فهو يزيد على الإشمام بياناً؛ لأن الإشمام يكون في حق البصير دون الأعمى، والروم يكون في حقهما، وهو إضعاف الحركة لاسلبها بالجملة، وعمل الروم يمكن في الحركات كلها، إلا أن يكون المنصوب منوناً؛ لأنه يُعوّض من تنوينه ألف فتبقى الحركة التي كانت قبل التنوين على ما كانت عليه، وإثما احترزنا من مثل (أحمد) في المنصوب فإنه يجوز فيه الروم.

فترى كيف تكلم على الإشمام والروم، دون أن يعرفهما، وإن كان التعريف

(١) انظر ص ١١٧.

مستفاداً من كلامه.

ولا يعني ما ذكرته إهمال المؤلف للتعريف بشكل تام، وإنما كما قلت: قلة العناية، ومن هذه القلة تعريفه ما يحكم عليه بالزيادة فقال^(١): « وما يحكم عليه بالزيادة هو: ماتؤدي أصالته إلى عدم البناء، وما يسقط في تصريف الكلمة، وماتكثر زيادته في موضعه الذي هو فيه، مثل (أفعل)، ونحوها ».

١٤ - الإشارة إلى القضايا التي سبقت:

وهذا في الغالب، من ذلك توجيهه تخرج سيبويه لـ « ميسور » بأنه « مفعول » بقوله^(٢): « كان أصله: إلى وقت يسر فيه ماله أن يحضر؛ لأنه إذا يسر ماله، فقد أيسر هو، ثم بُني منه بنية المفعول، وأقيم المجرور مقام المفعول، ف قيل: ميسور فيه، ثم اتسع فيه وعدّي الفعل إليه، وقيل: ميسور، ورفع ضميره، والأوقالت يتسع فيها مطرداً، وقد تقدم في أول الكتاب ».

ومنه قوله^(٣): « وقد بينّا في باب ما لا ينصرف أن قول الإمام في الباب الأول: (قد ينصرف في المذكّر) (قد) فيه للتقليل، وإن كانت قد دخلت على المضارع ». وقوله^(٤): « وأما الكلام في همزة (ايمن) فقد تقدّم ».

وقوله^(٥): « وقد كان علل نظار وبداد بعلّة زائدة على مجيئه على الأصل في

(١) انظر ص ٤٣٢.

(٢) انظر ص ٣٤.

(٣) انظر ص ٢٠٨.

(٤) انظر ص ٩٠.

(٥) انظر ص ٩٢.

باب الانصراف، وقد تقدم.»

١٥- الإشارة إلى القضايا التي سيجيء شرحها في أبواب لاحقة:

وهذا في الغالب، من ذلك شرحه قول سيبويه: «وَأَمَّا (تَقَيَّسَ، وَتَنَزَّرَ)» بقوله^(١): «فصله عنه، وإن كان حمله على المطاوعة كـ» تَمَعَّدَ «لوجهين: أحدهما: أنه لم يجيء فعل هذا الذي طاعه، ولذلك قال: كَأَنَّهُ قال: تُمِّمَ فَتَمَّمَ. والآخر: أن معناه معنى آخر: وهو الذي دخل في القوم وليس منه، وهو من معاني (تَفَعَّلَ)، وستراه إن شاء الله.»

ومنه شرحه لقول سيبويه: «وقالوا ليس، ولم يقولوا: لاس» بقوله^(٢): «يعني: أنه أيضا مما شذ في إعلاله، كما لم يجيء على طريقة الأفعال في أن لم يستعمل منه مضارعٌ، فحرف تصريفه؛ ليناسب الشذوذ، وستراه في أبواب التصريف.»

ومنه قوله^(٣): «و(صار) لأنه (صير) أيضا (فعل) بدليل (صرت)، وهذا ستراه في التصرف.»

١٦- تقسيم المسائل وترتيبها:

وذلك في مواضع كثيرة متنوعة، فمنها ما كان للعلل كقوله^(٤): «علل الفرق بين اللام والفاء، ولم فتحت اللام ما قبلها ولم تفتح الفاء ما بعدها بأمرين: أحدهما:

(١) انظر ص ٥.

(٢) انظر ص ٥٧.

(٣) انظر ص ٦٦.

(٤) انظر ص ٤٩.

أنّ هذا كالإدغام . . . والأمر الآخر: أنّ اللام قريبٌ من العين. . . .».

ومنها ما كان لمذاهب العرب كقوله^(١): « . . . فالعرب فيه على قسمين: منهم من يحكم له بحكم ما قبله . . . ومنهم من يحكم له بحكم ما بعده ».

ومنها ما كان لاختلاف جنس ما يتحدث فيه كقوله^(٢): « النسب إلى ما في آخره ياء قبلها ألف على حسب انقسام هذا الجنس إلى نوعين منه: قسم يلزم الياء فيه إذا سقطت الهاء التي بعدها أن تنقلب همزة . . . ومنه قسم تقع الياء في طرفاً بعد ألف، ولا تنقلب همزة كقولك: راي، في جمع (راية)، وثاني في جمع (ثاية)، فهذا الضرب فيه ثلاثة أوجه: الهمز . . . ».

ومنها ما كان لإعادة ترتيب كلام سيبويه كقوله^(٣): « فأجاب عن ذلك بأمرين: أحدهما: . . . والآخر . . . ».

ومنها ما كان لتلخيص قضية ووضع قانون يضبطها كقوله^(٤): « قلت: القانون الذي يضبط هذا، أن تقول: إذا كان المضاعف ثلاثياً، فإمّا أن تكون عينه ساكنة، أو متحرّكة، فإن كانت ساكنة فالإدغام من غير شرط، نحو (ردّ)؛ لأنه لافاصل من حركة بين الحرفين، وإن كان متحرّك العين، فإمّا أن يكون على مثال الفعل، أو لا يكون، فإن كان على غير مثال الفعل لم يُدغم أصلاً، نحو (سُرر)، ومُدّد، وسُنن؛ لأنّ الأسماء بإمّا ألاّ تعتلّ لحفّتها، وأخفّها ما كان على ثلاثة أحرف؛

(١) انظر ص ٧٣، ٧٤.

(٢) انظر ص ٧٩٤.

(٣) انظر ص ٨٠١.

(٤) انظر ص ٨٠٤.

لأنّه أقلّ الأصول عدداً، فإن كان على مثال الفعل أدغم، إلّا أن يكون على (فَعَلَ) فإنّه لا يدغم لخفة البناء نحو (طَلَل، وشرّر)».

١٧- التعليل لمعظم المسائل التي عرض لها:

وسياتي بيان هذا عند الحديث على موقفه من العلة.

وقد يتجاوز المؤلف بيان علة ما ورد عن العرب إلى تعليل عبارات سيويه، لرفع اللبس عنها، من ذلك تعليله قول سيويه: «التي الياء فيهن لام» بقوله^(١): «وكان ينبغي أن يقول: الياء والواو؛ لكنه لما كانت الواو ترجع هنا ياء لو تركها رابعة من مثال الفعل، عبّر بالياء؛ لأنه لا يكون هنا إلّا ياء».

وربما تجاوز ذلك إلى بيان مذهب سيويه، كشرحه قول سيويه: «هذا باب ما يستغنى فيه بما أفعل فعله عن ما أفعله وعن أفعل منه بقولهم: هذا أفعل منه فعلاً» بقوله^(٢): «هذا من كلام سيويه جرى على ما ذكر في أوّل الكتاب من أنّه يُتَعَجَّب من (أَفْعَل)؛ لأنّه جعل منه (ما أفعل فعله) نحو (ما أجود جوابه)، فجاء ممّا استُغني به عن (ما أفعله)، فهو إذاً الأصل، ولو لم يكن كذلك لم يجعله من باب الاستغناء كاستغنائهم بـ(التسوة) أن يجمعوا (المرأة) على لفظها، وذلك هو الأصل، ولاذكره مع (ما أكثرَ قائلته) التي استغنى بها عن (ما أقيله) الذي هو الأصل له لأنّه من فعل ثلاثي، وعن (ودع) وإن كانوا قد قالوا: يدعُ—بـ(ترك)».

وقد يتجاوز ذلك إلى تعليل سبب إدخال سيويه لهذه المسألة في الباب الذي

(١) انظر ص ٢٦.

(٢) انظر ص ٣٩.

يشرحه، كقوله^(١): « ثُمَّ قَالَ: (وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَتَنَاجَوْا﴾ فَإِنْ شِئْتَ أَسَكَنْتِ الْأُولَى لِلْمَدِّ).

أي: إن شئت أدغمت فجمعت بين الساكنين؛ لأجل المدّ الذي في الألف.

فإن قلت: كيف أدخل هذا في هذا الباب؟

قلت: لأمرٍ حسنٍ، وهو أن إحدى التّائين لا يلزمها أن تلتقي مع تاء أخرى؛ ألا ترى أنك تزيل تاء المضارعة، وتقول: يتناجون، وتزيل تاء (تفاعل) وتقول: تُناجوا، فلمّا كان كذلك كان بمنزلة « جعل لك » الذي لا يلزم أن يكون بعد الأوّل منه مثل (لك)؛ لأنّك تقول: جعل عمرو «.

١٨ - الاستشهاد لمعظم القضايا التي تعرض له:

وأكثر شواهد من القرآن والشعر، وسيأتي بيان هذا عند الحديث على شواهد.

١٩ - عرض نصوص العلماء وآرائهم:

وهو ممّا تميّز به الشرح، سواء في جمع ما قيل حول قول سيبويه، أو ما قيل حول القضية التي تحدث سيبويه حولها، وقد كان عرضه في أكثر المواضع رائعاً تتلقاه بالإعجاب، وتستدلّ به على سعة اطلاع المؤلف وأمانته، كقوله^(٢): « قال سيبويه رحمه الله: وأمّا (فاعلت) فإنّ المصدر الذي لا ينكسر أبداً (مفاعلة)، جعلوا الميم عوضاً من الألف التي بعد أوّل حرف. الكلام إلى آخره.

(١) انظر ص ٨٧٤.

(٢) انظر ص ١٤، ١٥.

قال أبو العباس محمد بن يزيد: هذا خطأ، من قبل أن الألف الزائدة بعد الفاء في « فاعلت » موجودة بعد الفاء من « مفاعلة »، فمحال أن تُعوّضَ من الثابت! قال ابن ولّاد: وجه قول سيبويه: أن المصدر من (فاعلت) يجيء على ضربين: مرةً بحذف الألف الأولى، وهو (الفعال)، نحو (القتال)، فالألف الأولى محذوفة، وفي (المفاعلة) الألف التي قبل آخر حرف، وهي الألف التي تلحق أواخر المصادر، فعوّضوا الميم من الألف الأولى التي ذهبت في (الفعال)، وجعلوا الهاء عوضاً من الألف التي ذهبت من (المفاعلة)، وأوقعوا العوض في (المفاعلة)، ولم يوقعوه في (الفعال)؛ لأنّ (المفعلة) هي المطردة اللازمة.

وقال الأستاذ أبو عليّ (ش) - رحمه الله -: إنّما هي قريبٌ من الذي قال في سين (أسطاع)؛ وذلك أن هذا لوجاء على الأصل المطرد في هذه المضارعة لانقلبت الألف ياءً وتغيّرت، فعوّض من العين الأصلي المتوهم، كما عوّض في (أسطاع) من النقصان الظاهر.

وهذا كالذي قال ابن ولّاد؛ لأنّ هذه الألف لما لحقها الضّعفُ بحذفها في (القتال)، عوّض من ذلك؛ لأنّ الذي قال (ش) - رحمه الله -: جاء تعويضاً ممّا يلحقه في الأصل.

وقوله^(١): « ولم جعل تاء الجميع من البنية والذي هو كالجاء من الكلمة، من دون تاء المفردة، وهما للتأنيث؟

فقال السيرافي: لأنّ تاء الجميع تكون مع الألف علامة الجمع والتأنيث،

فكأنّها دخلت على الألف لاعلى الاسم، وإذا كانت وحدها فقد ضُمَّت إلى الاسم وهي تنفصل عنه، بخلاف تاء الجمع مع الألف.

قال الأستاذ (ش)-رحمه الله-: قال ذلك -رحمه الله- لأنّ تاء المفردة ما قبلها مفتوحٌ لفظاً كـ(ظُلْمَة)، أو تقديرًا كـ(مَدْعَاة)، ولذلك فهي أشبه بالثاني من المركّبين من تاء الجمع؛ لأنّه لا يكون ما قبلها إلّا ساكنًا.

وقد ينقل نصوصاً يتمم بعضها بعضاً، وقد كان في مقدوره أن يجمع بينها بلفظه دون الحاجة إلى ذلك، لولا أنّه أراد أن يرينا ماذا قال هذا وماذا قال ذاك، ويخرج هو بحسن التأليف بينهما، وهذا من أمانته رحمه الله، من ذلك قوله^(١): « (سير): الذي أراد سيويه (تفاعلت) التي تطاوع ما يتعدّى إلى واحد، نحو (ضاربٌ زيداً فتضارباً). وأمّا الذي يطاوع ما يتعدّى إلى اثنين فيتعدّى إلى واحد، فنحو (فاوضنا الحديث، وتفاوضناه). وأمثاله كثيرة، إلّا أنّه لم يُترلّ كلام الإمام عليه.

قال الأستاذ أبو عليّ (ش)-رحمه الله-: وتزيّله أنّ الإمام علّل ذلك بقوله: ففي (تفاعلنا) تلفظ بالمعنى الذي كان في (فاعلته). ومعناه: أنّ (تفاعلنا) قد دلّ على المفعول وأعطاه، وأنّك أوقعت به فعلاً وهو بك، فلم يطلب زائداً، وهذا إنّما كان فيما يطاوع ما يتعدّى إلى واحد، فحينئذٍ يدلُّ فاعلٌ (تفاعل) فيه على ما يدلُّ مفعول (فاعل)، وأمّا مطاوع ما يتعدّى إلى اثنين فيدلّ الفاعل من (تفاعل) على المفعول الأوّل من (فاعل)، ويبقى الثاني لا يدلّ عليه، فيؤتى به، ويكون الفعل

حينئذٍ يطلبه زائداً على الفاعل، ومثاله:

...تَنَازَعْنَا الْحَدِيثَ...

فالفاعل دالٌّ على أنَّ (المنازعة) وقعت بينكما في (الحديث) أولاً، لا يدلُّ على غير ذلك، فطلبه الفعل بعد عمدته فنصبه. وأمَّا (تَفَاعَلْنَا) فلا يكون إلاَّ وأنت تريد فعلِ اثنين فصاعداً، هذا في الأكثر، وقد حكى هو في آخر الباب أنَّه جاء على غير (المفاعلة) ومنه قولُ امرئ القيس:

تَجَاوَزْتُ أَحْرَاساً...».

فهذان النصان للسيرافي والشلوين، كان المؤلف يستطيع أن يجمع بينهما في نص واحد، لولا ما ذكرته من رغبته في عرض ما قالوا، وإطلاع القارئ على حاجة الأول للثاني لتتميم المعنى.

ولا يعني هذا أن المؤلف ينقل كلَّ ما وقعت عليه عينه ورأى فيه مناسبة، بل تراهُ أحياناً يشير إلى ذلك ويكتفي بالإشارة، وهي إشارة تدلُّ على ولوع المؤلف باستيفاء أقوال العلماء وتحقيقاتهم، ولرغبته في ذات الوقت عدم إثقال الكتاب بعد أن استوفى المسألة، من ذلك قوله^(١): « وانظره في سر الصناعة، وفي الخصائص ». وقوله^(٢): « ورأيت لأبي العباس بن ولاد فصلاً حسناً فانظره ».

وقوله^(٣): « وقد أطنب حذاق هذه الصناعة أبو الفتح ابن جني في كتابه في

(١) انظر ص ٥١٤.

(٢) انظر ص ٥١٠.

(٣) انظر ص ٢٩٩.

سر الصناعة في هذا المعنى».

وقوله^(١): « وقد علل ابن جني في هذا الموضع تعليلا آخر، تركته خوفاً
التطويل، مع أن هذا التعليل يغني عنه ».

وقوله^(٢): « ونظير قول سيويه: ولم يفعلوا هذا. قول الفارسي في الإيضاح:
ولم يفعلوا ذلك في (إذا هي).

قال ابن سمحون: وقلّ من يفهم إلى أي شيء أشار بذلك.

قلت: وهو واضح، وانظر كلامه فيه ».

وقوله^(٣): « وقد تكلم على هذا الموضع في الإيضاح أبو الوليد الوقشي، وردّ
عليه ابن يسعون وغيره ممن كتب على الإيضاح، فانظر كلامه ».

وربما أوردتها لبيان وجهة نظره في قيمة كلّ منها فقط، دون دخول في
استدلالات، أو ترجيح قول على آخر مطلقاً، بل لكل منها في نظره وجه، من
ذلك قوله^(٤): « قال ابن طاهر: هذا وجه آخر: جَعَلَ الميم كميم (المَفْعَل) لتلحق
ببناء المفعول، إلاّ أنّه عوضٌ من الألف الأولى، والهاء عوضٌ من الألف الأخيرة التي
كانت ينبغي أن تكون علة هذا المصدر لو لم يلزم طريق المفعول.

قال (ش)-رحمه الله-: إنّما معناه أنّه ذكر « مفاعلة »، ووجهها، ثمّ قال:

(١) انظر ص ٥٨٩.

(٢) انظر ص ١٥٦، ١٥٧.

(٣) انظر ص ٨٧٧.

(٤) انظر ص ١٦.

وهؤلاء مع هذا التوجيه جعلوه مخالفة الأصل، كـ «فعلت».

والذي قاله أنظم، والذي قاله ابن طاهر أفيد. فتدبره.

ومنه قوله^(١): «وهذا ظاهرٌ بادئ الرأي، والذي قاله الإمام أرجح».

وقوله^(٢): «وهو أظهر».

وربما أوردتها لتغليظها والرد عليها، من ذلك^(٣): «السّيرافي: وفيه عندي وجهٌ آخر: ذلك أنّ من العرب من يُسكّن الحرفَ الذي يبقَى بعد المحذوف من المجزوم، فيقال: اشترَ ثوباً، واثقَ زيداً، قال:

وَمَنْ يَثِقُ فَإِنَّ اللَّهَ مَعَهُ

وقال:

قالتْ سُلَيْمَى اشترَ لنا سَوِيْقاً

وهذا الذي ذكره أبوسعيد غلطٌ، وليست هذه من التّمط الذي ذكر؛ فإنّ التّسكين فيما ذكّر إنّما وجهه أنّهم أجروا المنفصل كالممتّصل، فأُسكِن (واثق)».

٢٠ - الانفصال عن الاعتراضات الواردة على سيبويه:

وقد تنوعت الاعتراضات فبعضها على اللفظ، وبعضها على الرأي، وبعضها على التعليل، وبعضها استدراك على مافات سيبويه، فمن الاعتراض على

(١) انظر ص ٨٩.

(٢) انظر ص ٩١.

(٣) انظر ص ١٠٢. هذا بالإضافة إلى مواضع أخرى كثيرة جلتها في معرض الدفاع عن سيبويه.

اللفظ والانفصال عنه قوله^(١): « وأما قوله: ففرّقوا بينها وبين تاء (سَنَبَةٍ).

السّيرافي: هو سهوٌ؛ لأنّه يعني التّاء الأولى، وهي لا يوقف عليها، وإنّما كان ينبغي أن يقول: سَنَبَت.

وهذا قريبٌ وإنّما يُريد الإمام: فرّقوا بينها وبين تاء « سَنَبَةٍ » لو وقف عليها. والمحكي أنّها: سَنَبَت، أَوْسَنَبُ وسَنَبٌ، لاسَنَبَت. كُراع: ويُقال: عشنا بذلك سَنَبَةً، أي: حَقَبَةً. وفي (المختصر): السَّنَبَةُ: الدَّهْرُ.

ومن الاعتراض على الرأي والانفصال عنه قوله^(٢): « قوله: فسألته عنها فيمن خفف، فقال: أويُّ، كما ترى.

قال أبو عثمان - رحمه الله -: قوله: أويُّ بالهمز، لا بدّ منه، خطأ؛ لأنّه يمكن أن يقول: وُوي، وذلك أن يراعي الأصل، وهو « وُوي »، بالهمز في العين، فإنّك إذا فعلت هذا لا تهمز أصلاً، كما لا تهمز مع وجود الأصل؛ لأنّه لا يجتمع همزتان في كلمة واحدة. ويدلّ على أنّ مراعاة الأصل جائز أنّك لا تقول: أويُّ، بإبدال الواو التي هي همزة ياء وإدغامها في الياء الآخرة؛ لأنّه متى اجتمع لهم واو وياء وسبقت إحداها بالسكون وجب عليهم قلب الواو ياءً، لكن لم يقلبوا هنا على أن راعوا الأصل، كما لا يقلبون مع وجود الأصل. ومثل هذا أيضاً قولهم: وُوري، ونقل هذا إلى مراعاة (واري). فكذلك أيضاً هذا إن أنت راعيت الأصل أصلاً، وإن راعيت اللفظ قلبت كما قلبت في (أوري) حين راعيت اللفظ. وإنّما تكون الهمزة

(١) انظر ص ١٠٩، ١١٠.

(٢) انظر ص ٥٠٧-٥١٠.

بدلاً منها لو كانت الواو غير عارضة. كذا قال أبو عثمان المازني، وهو قولٌ ظاهرٌ جداً.

والجواب عن قوله هذا أن تقول: إنَّ مراعاة الأصل في تصحيح الواو الساكنة وبعدها الياء، وتصحيحها أولاً ومعها واو أخرى على غير قياس، من جهة ترك مراعاة اللفظ خاصّة؛ إذ في ذلك مراعاة المعلوم على غير قياس، فيجب ألا يكون إلاّ حيث وجدت، ولا يقاس عليها، وعلى هذا يجب أن يقال: أويّ، بالهمز لا غير.

وقد ردّ قول أبي عثمان هذا أبو بكر بن طاهر بقول غير هذا، وهو أن قال: راعوا الأصل في تصحيح الواو الساكنة وبعدها الياء؛ لأنهما ليسا مثلين، وإن كان اجتماعهما لذلك ليس فيه وجهٌ من الاستتقال ما في اجتماع المثلين، فالهمزة والواو قريبتان من حكم المثلين، فلمّا زاد ذلك نقلت الهمزة واوا، فثقل اجتماعهما؛ لما فيه من اجتماع المثلين، فقوي القلب. فاعترضه رحمه الله — (ووري). واعتذر عنه بأن قال: أنس له بووَلَى.

وهذا الذي اعتذر به ضعيف؛ فإنه كما أنس له (بووَلَى)، فـ (وَوِيّ) أنس له — (ووري). وإنما يجب أن يكون الردّ بما قدّمناه.

وقد ردّ بعض التّحويين على سيبويه رحمه الله - بأن قال: إنّ (أوي) خطأ في لغة من لغته التخفيف، فإنه يؤدي إلى الهروب من الهمزة الساكنة إلى الهمزة المتحركة المضمومة، والهمزة الساكنة أخف، فيكون فيه الهروب من خفيف إلى ثقیل، وهو نقض الغرض.

وهذا الذي قاله ليس بشيء؛ فإنه إنما هو فرارٌ عن الهمزة الساكنة إلى واو ساكنة، والواو الساكنة أخفّ من الهمزة الساكنة، ولما هربنا من الهمزة الساكنة إلى الواو الساكنة هربنا من الواو المضمومة إلى الهمزة المضمومة، وإذ الهمزة

المضمومة أخفّ من الواو المضمومة، فإذا إنّما هربت من ثقیل إلى خفیف. ورأيت لأبي العباس بن ولّاد فصلاً حسناً فانظره».

ومن الاعتراض على تعليله والانفصال عنه قوله^(١): «قال-رحمه الله-: وأما مصدر (تفعّلت) فإنّه (التفعّل) الكلام.

اعترض تعليله ضمّ العين بآئه لوفتح لأخرج عن أبنية الأسماء: بأنّ الضمّة تخرجه عن جميع أبنية الكلام، فأولى أن يدخل فيما هو موجود في بعض أنواع الكلام من أن يخرج إلى ما ليس فيه!

والجواب: أنّ الإمام إنّما أراد: لما كان «تفعّل» بناءً يختصّ بالفعل، وأبنية الأفعال غير أبنية الأسماء في مواضع، أرادوا أن يختصّوا هذا ببناء، وبسطوا له لئلاّ يتركوه في بناء اختصّ بالفعل ولم يوجد للأسماء.

ومن الاستدراكات والانفصال عنها قوله^(٢): «هذا الباب هي ما زيدت في الفعل، فيه الزوائد للمعنى خاصّ كالأبواب المتقدمة، بل لمعنى التّكثير والمبالغة فقط؛ لأنّ الأصل: لايزاد حرفٌ إلّاّ لمعنى، وأدخل في جملة ما لم يُستعمل بغير زيادة، ولم يُستعمل من ثلاثي (إهّار القمر): كثر ضوؤه.

فاعترض ابن الطّراوة بقولهم: بهر القمر السّماء. وهذه غفلة منه؛ فإنّ الإمام إنّما أراد أن يستعمل منه ثلاثي بمعناه، فلم يقل في (اقطار النّبت): قطر، وكذلك هذا لم يقل في (إهّار القمر)، غير معدّي: بهر القمر، غير معدّي، بمعنى كثر ضوؤه،

(١) انظر ص ١٣.

(٢) انظر ص ١١.

بل: بهر السماء القمر، أي: غلب ظلمتها بضوئه. فتدبره.»

ومع ذلك فقد كان المؤلف يعترض على سيبويه حينما لا يجد بداً من ذلك، ويشير إلى أن ما ذكره يوجد ما هو أحسن منه، إلا أنه عادة يوجه كلام سيبويه، من ذلك قوله^(١): « وزعم الإمام أن الياء في النصب والجرّ في التثنية والجمع الذي على حدها مبدلة من واو.

وإنما كان الأليق أن يقول: إنّ الياء في الجر أصل؛ للمناسبة التي بينها وبين الجرّ، وإنّ الياء التي في النصب بدل من الألف. وأمّا أنّ الواو أصل في الجر والنصب اللذين يكونان في التثنية والجمع الذي على حدها فيعسر النظر فيه، ووجهه-والله أعلم-: أنّ الذي أجرته العرب مجرى الجمع فجمعت به بالواو والنون في الرفع، والياء والنون في النصب والجرّ، إنما الأصل فيه الواو؛ ألا ترى أنهم يقولون: ثلاثون، أربعون، ومن هذا ينقلب إلى الياء؛ ألا ترى أنّ إعراب الجمع إنما هو بالتغيير والانقلاب، فصارت الواو أصلاً في الجمع، والياء على هذا بدل منها، هذا حكم الجمع.

وأما التثنية فأصلها الألف في الرفع؛ ألا ترى أنك تقول: اثنان واثنان، فمن هذا أيضاً ينقلب، فقد كان حقّه أن يقول: إنّ الياء بدل من الألف؛ لكن الألف في التثنية بدل من الواو التي تكون مغيرة، فالبدل في الحقيقة إنما هو من الواو.»

ومنه قوله^(٢): « ففي استشهاد الإمام -رحمه الله- بالبيت على هذا إشكالان:

(١) انظر ص ٢٩٢، ٢٩٣.

(٢) انظر ص ٦٥٠.

أحدهما: أنه يمكن أن يكون من (عاطت تعوط عوطاً)، فكيف جعلها منقلبةً، وما الذي دعاه إلى ذلك؟

ف قيل: إنما سمعه ممن لغته الياء، ولذلك قال: سمعنا من العرب من يقول: تَعَيَّطَ، فقال: فكأنه سمع من يقول: تَعَيَّطَ، ويقول البيت.

فنقول: هب هذا، ففيه إشكال آخر، وهو أنه ليس في سماعه (تَعَيَّطَ) ما يدل على أنه من الياء، ويمكن أن يكون من الواو، إلا أنه (تَفَعَّلَ)، فانقلبت الواو بسبب سبق الياء لها ساكنةً، وهذا مشكل، ولا يمكن أن يكون الإمام سمع مصدرها فاستدل بذلك على أنه (تَفَعَّلَ)؛ لأن مصدر (تَفَعَّلَ) (تَفَعَّلَ)، مثل مصدر (تدحرج)، وقد نص هو عليه، ومصدر (تفعل) (تَفَعَّلَ)، فلا يظهر الفرق ..

وربما أيد اعتراضه بكلام سيويه، إلا أنه يوجه كلام سيويه ويخرجه، من ذلك قوله^(١): « وقال في تعليل امتناع أن يضمَّ حرف المضارعة حملاً على ضمِّ ثاني (فَعَلَ) كما كسروا: فكروها الضمَّتين، ولم يخافوا التباس معنيين فعمدوا إلى الأخفِّ، ولم يريدوا تفريقاً بين معنيين كما أردت ذلك في (فَعَلَ). وهو مشكل لأنه لم يُقصد في (فَعَلَ) تفريق بين معنيين، وقد قاله هو حين عللَ لِمَ لم يكسر الياء فيه، فإنما يريد: فلم يفرِّقوا بين ما (فَعَلَ) منه مكسورا وبين ما (فَعَلَ) منه مفتوحا وبين ما (فَعَلَ) منه مضموماً، كما فعلوا ذلك بين ما (فَعَلَ) منه مكسورا وبين ما (فَعَلَ) منه مفتوحا، ولو لم يقصد المعاني التي تغيّر مقاصد القائلين فليس بتعليل، بل التعليل الاستقبال مع عدم الالتباس، وليس المعنيان هنا كالمعنيين في

قوله: ولم يخافوا إلباس معنيين. فتدبره فيه يصح الكلام».

وربما كان اعتراضه تلميحاً، وذلك بالإشارة إلى أن قوله خلاف المشهور، كقوله: «قوله: وأتَّهم؛ لأنَّه من التَّوهم.

المشهور في (أَتَّهم) أنه بمعنى صار تهماًياً».

٢١- الانفصال عن الاعتراضات الواردة على بعض أعلام النحويين:

ولدينا في هذا الموضوع مثال يحسن عرضه والوقوف على ما فيه؛ لأنَّ دلالاته كثيرة، فهو من جانب يدلُّنا على حرص المؤلف على بيان الخطأ من الصواب في أقوال العلماء، ويدلُّنا من جانب آخر على رغبته في إنصاف أولئك العلماء وعدم تحميلهم ما لم يقولوا، فمخالفتهم في الرأي واردة، لكن أن ندَّعي جهلهم، فلا، ويدلُّنا أيضاً على طول نفسه، وسعة اطلاعه، وشيء من طريقتيه في عرض المسائل والاحتجاج.

وإليك المثال بتصرف اقتصرت فيه على أقل ما يمكن، وحذفت أكثره^(١):
« قال المؤلف-رحمه الله-: جعل الخليل لم أَبْلُ اعتلالاً على حدته، وجعل اعتلال (لم أَبْلِه) اعتلالاً آخر. وقد غلَطَ أبو عليّ الفارسي، وجعل (لم أَبْلُ) و(لم أَبْلِه) علَّتُهُما معاً واحدة.

ومعنى كلام الخليل أنَّهم يقولون: لم أَبال، على ما ينبغي، ثمَّ إنَّهم يدخلون التَّاء لبيان الحركة في الوقف، فيصير في الحذف (لم أَباله)، ثمَّ يحذفون الألف لضرب من التَّخفيف، كما حذفوا من (عَلِبْتُ)، وكما حذفوا ألف (احمرَّ)،

(١) انظر ص ٧٥٨-٧٦٤.

وواو (غَد).

. . . وقال الشيخ أبو الحجاج يوسف بن معزوز في كلام له على هذه المسألة: يقال: لأبي عليّ، ولمن تبعه على غلطه، وهو أبو القاسم الرّخشي: أيّ شيء سكّن اللام؟ وأيّ شيء دلّ على سكونها من القياس؟

فسيقول: سكّنت اللام للجزم بعد أن حذفت الياء للجزم.

فيقال له: هذا غير موجود: أن يطرأ إعرابٌ بعد إعراب في كلمة واحدة، ولم تدعُ إليه ضرورة.

فإن قال: دلّ على سكونها حذف الألف.

فيقال له: هل إذا حذفت الألف، فلاتحذف إلاّ لالتقاء الساكنين، أو يجوز أن تحذف لغير التّقاء الساكنين، نحو (احمرّ، وعُلبط، وهُدبِد)؟
فإن قال: تحذف لكلا الوجهين، أعني: مرّة لالتقاء الساكنين، ومرّة لغير ذلك.

فيقال له: ولعلّ هذا من المواضع التي حذفت فيها لغير التّقاء الساكنين، مع أنّه يلزم من يقول هذا الخطأ من وجهين:

أحدهما: أنّه يلزم أن تعرب الكلمة بإعرابين.

والثاني: أن تدخل هاء السّكت على ساكن، ولا يجوز دخولها إلاّ على متحرّك؛ لبيان حركته، أو على حرف مدّ ولين؛ لبيانه. هكذا يقول سيبويه، وقد قال هذا أبو القاسم الرّخشي في فصل زيادة الهاء، قال: (والهاء زيدت زيادةً مطّردة في الوقف؛ لبيان الحركة، أو حرف المدّ، نحو: كتابيّة، وثمّة، ووازيده، وواغلامهوه، ووانقطاع ظهريّة).

فقد تناقض أبو القاسم في أن قال: كسرت اللام في (لم أبليه) لالتقاء

الساكنين، وقال هنا زيدت لبيان الحركة، أو حرف المدّ. فهذا يدلّ على أنّه كان مقلّداً؛ لأنّه لم يستقرّ -لتنافض أبي عليّ- وإنّما كان ينقل.

قال ابن جنّي -رحمه الله-: لما قال لي أبو عليّ: دخلت الهاء على (لم أبُلْ)، وهي ساكنة، فانكسرت اللام لالتقاء الساكنين، ولم تزد الألف وإن كانت اللام قد انكسرت؛ لأنّ حركة الساكنين غير معتدّ بها؛ لأنّها غير لازمة، قلت له: هذه الهاء إنّما تدخل لبيان الحركة، واللام كانت قبل دخول التاء ساكنة على قولك؟

قال: إنّها وإن كانت ساكنةً فأصلها الحركة، قال: وإذا كانت قد دخلت في نحو (ارمِه، واغزُه)، ولم يُحذف من الكلمة إلّا حرفٌ واحد، فأنت بإدخالها فيما حذف منه حرفان أجدر.

. . . قال المؤلّف -رحمه الله-: وإنّما ذكرت كلام أبي عليّ، وسؤال تلميذه له، وإجابته إيّاه؛ لأنّي رأيت فرغ التّحويين بالردّ على أبي عليّ، وبالاغتراض عليه في هذه المسألة، كلّ ذلك قد عرفه أبو عليّ، وسأله عنه ابن جنّي، وانفصل عنه. وكان الذي جرّأ أبا عليّ على مذهبه أنّ الخليل قد علل (لم أبُلْ)، واللفظة هي اللفظة بعينها، فجعل أبو عليّ هذه كتلك، ووجهها على تعليل (لم أبُلْ)، وهذا وجهه.

قال ابن جنّي -رحمه الله-: وقول الخليل في هذا أشدّ انكشافاً من قول أبي عليّ «.

تجدّ في هذا النصّ أنّ المؤلّف وإن قال: إنّ رأي أبي عليّ غلطٌ، ونقل كلام ابن معزوز، إلّا أنّه لم يعجبه أسئلة ابن معزوز وإلزاماته بأبعلّيّ، وكأنّ أبا عليّ ذهب إلى ما ذهب إليه عن جهل، ولإثبات ذلك أتى لنا بجوار ابن جني مع أبي عليّ ليثبت معرفة أبي عليّ بما ذكر ابن معزوز وغيره ممن اعترض على أبي عليّ، وأبان من خلالها أنّ أبا عليّ ذهب إلى ما ذهب إليه عن علمٍ وقصد. وبالعودة إلى النصّ

كاملاً يتضح جهد المؤلف أكثر.

وهذا مثال آخر أذكره لأن فيه اختلافاً، وهو في الخلاف بين الخليل والمازني في سبب حذف إحدى يائي «استحييت»، وخلاصة مذهب الخليل: أن الحذف لالتقاء الساكنين، وخلاصة مذهب المازني: أنه للثقل لما كثر استعماله، وقد احتج ابن جني للخليل ورجح قوله، وردّ احتجاج المازني أنهم يقولون في الاثنين: استحيا، وكان ينبغي أن يقولوا لو كان الحذف لالتقاء الساكنين: استحايا، بقوله^(١): «قال أبو الفتح: ويمكن الانفصال عن هذا بأن (استحيا) لما اطرّد حذف عينه، وشاع، أشبه (افتعل)، فطرّد عليه وصرف؛ لأنّ هذا الفعل قد طال بالزيادة في أوّله، فكره التضعيف في آخره، لاسيّما والمضعف من الحروف المعتلة، والتضعيف مكروه في الصحيح في مواضع».

فعقّب المؤلف بالآتي: «قال المؤلف - رحمه الله - وهذا الانفصال متكلف، والإنصاف أن مذهب أبي عثمان أقوى في هذا.

وقال الأعلام: وقول الخليل عندي أولى لقولهم: استحي فلان، والأصل (استحيا)، فحذفت الياء كما ترى، ولإياء بعدها، فلو كان الحذف لاستثقال الإييين لزم (استحيا فلان) بثبات الإياء؛ لأنّه لم يجتمع فيه ياءان.

قلت: وهذا غير لازم؛ لأنّ الفعل إذا دخله حذف لعلّة اطرّد فيه الحذف، وإن لم توجد تلك العلة».

يلاحظ من النص السابق أنّه ردّ على ابن جني بأن انفصاله متكلف، فقط،

(١) انظر ص ٧٣٦.

وهذا ردّ فيه تسليم بما قال ابن جنّي، ثمّ ردّ على الأعلام بحجة شبيهة بحجة ابن جنّي التي وصفها بالتكلف؛ إذ مدار العلتين على الاطراد. ويبدو أنّ المؤلف لم يعجبه الردّ من الجميع: لاردّ المازني على الخليل، ولا ردّ ابن جنّي والأعلام على المازني، ولو كان ما ردّ به كل فريق هو الحجّة لتساوى القولان عند المؤلف. وإنّما الحجّة التي يترجح بها مذهب المازني على مذهب الخليل عند المؤلف التعليل الأوّل، ولهذا قال عن مذهبه: أقوى، ولم يقل: الصحيح، أو ما أشبه ذلك، وعليه فالمذهبان عند المؤلف قريبان من بعضهما، ومذهب المازني أقوى، لما علل به من الاستثقال لكثرة الاستعمال، لا لما ألزم به الخليل؛ لأنّ الإلزام نفسه واردٌ عليه أيضا. والله أعلم.

٢٢ - العناية بالغريب:

فقد كفى المؤلف قارئه عناء البحث في كتب اللغة عن معاني الألفاظ، وضبطها، والتنقيب عن الروايات فيها، وقد كان لكراع النمل نصيب أكبر من غيره، حتّى أنّ المؤلف يعتمد على أكثر من نسخة من كتابه المجرد، وهذا مثال قد جاء فيه كل ماسبق، ويظهر فيه طول نفس المؤلف واستقصاؤه، وهو قوله^(١): «قلت: قال كُراع: اليهَيْرُ: صمغ الطلح. اليهَيْرُ: الحجر الصلب. واليهَيْرُ، خفيف الرّاء: الحنظل، ويقال أيضا: السَّمُّ، والباطل أيضا. ويهَيْرُ مقصور: الباطل.

ابن القوطيّة في المقصور والمدود: اليرثى، بفتح أوله وقصره: الحناء، فإذا ضمّ أوله همز وقصر: يُرثاً.

ورأيت في المجرد في نسخة صحيحة: اليرثا، بالفتح والهمز.

(١) انظر ص ٣٤٣، ٣٤٤.

وفيه: اليلنجوج، والنجوج. وقد قال غيره: إنَّ النجوجا، ويلنجوجا، أعجميان.

ويقال: رجلٌ عَفْرِيَّةٌ نَفْرِيَّةٌ وَعِفْرٌ، والمرأة عِفْرَة: الخبيث المنكر. وليثٌ عَفْرِيَّة، وعُفَارِيَّة، وعِفْرِيَّة، وعِفْرَتِي، وعِفْرَتِي، أي: عِفْر، والعِفْرَيْن مثله. ويقال: ليثٌ عِفْرَيْن: منسوبٌ إلى موضع. وليثٌ عِفْرَيْن أيضاً: دابةٌ مأواها التراب في أصول الحيطان تُدَوِّرُ دارةً ثم تندسُّ فيها، فإذا هُيِّجَ رمى بالعِفْر صُعداً. والعِفْر: التراب. من المجرد «.

وقد أفاد المؤلف من خلاف العلماء في اللغة أيضاً، وضرب أقوالهم في بعضها بعضاً، ونبه على الأنسب، من ذلك قوله^(١): « والسَّبَسْب: ما لانبات فيه من الأرض، وهو البَسْبَسُ أيضاً، قال الشاعر:

وقاعٍ سَبَسْبٍ لا بُتَ فيه كأنَّ كِلابَهُ زُبْرُ الحَدِيدِ

قال هذا ابن السِّيد. وقال كُرَاع: (البَسَابِسُ والسَّبَاسِبُ: الأرضون القفار). وهو الظاهر من البيت الذي ذكرته؛ لأنَّه نعت القاع بـ(السَّبَسْب)، فلو كان الذي لا بُتَ فيه لجاء قوله: (لا نبت فيه) تكريراً «.

هذا بالإضافة إلى العديد من كتب اللغة التي نقل منها كإصلاح المنطق لابن السكيت والألفاظ له، وجمهرة اللغة لابن دريد، ومختصر العين للزبيدي.

٢٣ - العناية بالرواية وصحة ما ينقل:

ولهذا يكثر التصريح باسم وكتاب من ينقل عنهم كما مرَّ في الفقرة السابقة،

(١) انظر ص ١٢١، ١٢٢.

بل وينصّ أحياناً على الجزء كقوله^(١): « قال أبوعلي الفارسي -رحمه الله- في الكتاب التذكرة في الجزء الثالث والستين ». وسيأتي بيان ذلك أكثر عند الحديث على مصادر المؤلف. وقد أوضح المؤلف منهجه في ذلك عند حديثه على مذهب سيبويه في عين « حية »، من أنها ياء، بدليل « أرض محياة، وحيوي »، وأورد حكاية صاحب العين: أرض محواة، ثم قال^(٢): « وعندي أن مذهب الإمام أولى. أمّا ما في كتاب العين من (أرض محواة)، فكتاب العين لا يوثق به؛ لأنّ مؤلفه مجهول ». ومما يدل على عنايته بالرواية اهتمامه بنسخ كتاب سيبويه كما سبق في الفقرة رقم (١٢)، وغيره من الكتب كالمجرد لكراع في الفقرة رقم (٢٢).

ومن عنايته إشارته إلى اختلاف الخطّ في النسخ التي ينقل منها كما فعل في نقله من النكت للأعلم، حيث قال^(٣): « وقال الأعلم -خط آخر-: يريد أن النون ».

(١) انظر ص ٤٩٩. وانظر ٥٧٨.

(٢) انظر ص ٣٠، ٣١.

(٣) انظر ص ٨٤١.

ثانياً: أسلوبه:

١- الإطناب:

المؤلف طويل النفس، على الرغم من أنه في الربع الأخير من كتاب سيبويه، فهو في كثير من الأحيان لا يكتفي بإبانة المراد من قول سيبويه، بل يسعى إلى استيفاء ما قيل حوله، فقلما يمرّ بك بابٌ لأقولَ فيه تشرح قول سيبويه وتستشهد، وتحلل، أو تعترض، أو تردّ على الاعتراض، أو تردّ على الرد، فالشرح-بلا مبالغة- خزانة لما قيل حول قول سيبويه، والمؤلف عجيب في تتبعه لأقوال العلماء والنقل عنهم، وقد مضى هذا في الكلام على أهدافه، كما مرّ في أول الفصل أنه وصف شرحه بالمجموع، وسيأتي بيان ذلك أكثر في الحديث على مصادره. وقد مضى شيء من نقولاته، وسيأتي غيرها، وهي كثيرة، تلحظها منذ الوهلة الأولى، وقد تطول في موضع لا يتصور أن يقال فيه بعض ما قاله ونقله، من ذلك ما فعله في باب « حروف البدل في غير أن تُدغم حرفاً في حرف وترفع لسانك من موضع واحد »، حيث نقل عن سيبويه أن الياء في النصب والجر في التثنية والجمع الذي على حدها مبدلة من واو، ثمّ اعترض عليه وانفصل، ثمّ نقل عن أبي علي الشلوين أنه لم يجد لهذا جواباً، ثمّ أشار إلى أن كلام الشلوين هو معنى كلام الأعلام، ثمّ نقل قولاً آخر للشلوين فيه تخريج لقول سيبويه وأنه مجاز، ثمّ ذكر أن الزبيدي توهم أن سيبويه جعل الياء بدلاً من الواو والألف حقيقة، ونقل رد ابن ملكون عليه، ثمّ ردّ على ابن ملكون بأن رده غير صحيح، وإنما الرد الذي يسقط به نقد الزبيدي ما ذكره قبل، إلى غير ذلك من دفاع عن الشلوين، والإشارة إلى نص لأبي علي

الفارسي متوافق مع كلام سيويه، وأنه يحمل على ما حمل عليه كلام سيويه^(١).

٢- الاستطراد:

وطول نفس المؤلف يجعله أحيانا يستطرد بما لا حاجة له في شرح كلام سيويه، وإنما هو كما يقول: لتكمل به الفائدة، وليحيط بما قيل عن الموضوع، من ذلك ما فعله بعد أن شرح قولاً لسيويه، حيث نقل مسألة طويلة لبعض الطلبة في تحويل فعلت بفتح العين من ذوات الواو إلى فعلت بضم العين، وفعلت بفتح العين من ذوات الياء إلى فعلت بكسر العين، ثم أورد الغرض منه، والاعتراض على هذا الغرض، والاعتراض على الاعتراض، والجواب، ثم التقرير بأن الغرض ليس ما ذكر أولاً، ثم الرجوع إلى هذا الغرض على جهة الاستحسان^(٢).

وقد يؤدي طول نفسه إلى خروجه عن الموضوع، كما فعل في باب « وجوه القوافي في الإنشاد » حيث تكلم في أكثر من ثلاث صفحات من المخطوط على السبب المحدث للشعر بكلام على مذهب أرسطو والفارابي وابن رشد، وحازم القرطاجني^(٣).

ومع ذلك فالمؤلف أحياناً يكتفي بتسجيل اعتراض، ولا يفصح، كقوله^(٤): « وفيما أبطل به رواية قطرب نظر ».

(١) انظر ص ٢٩٢-٢٩٦. وانظر كلامه على هـرش ص ٤٩٨-٥٠٢.

(٢) انظر ص ٥٣٥-٥٣٩. وانظر ص ٥٣١، ٥٣٢ ما نقله من كتاب التذكرة للفارسي، بعد أن شرح كلام سيويه.

(٣) انظر ص ١٨٢-١٩٢.

(٤) انظر ص ٢٥٤.

٣- غموض العبارة أحياناً:

وهذا ربما لعسر القضية، فترى المؤلف يحاول أن يوضحها بما يزيدها غموضاً، ولهذا تحتاج إلى تدبر ووقفات، كقوله- في تعليل عدم فتح عين مضارع **فَعْلٌ يَفْعُلُ** ^(١): « ثم علل (فَعْل) بعلّة أخرى، وهو أنّه لما لم يتغيّر، ولم يختلف، ولم يُقلب، لم يُفتح ويكون وجهه هذا أن (يفعل) مفتوح العين في غير هذا الباب لا يكون يختلف ماضيه، إنّما يكون على (فعل) بخلاف مضارع « فَعْل » فإنّه يكون ماضيه (فعل وفعل)، فجاء ماضي (يفعل) لازماً طريقة واحدة وهي الكسر، بخلاف ماضي (يفعل) الذي يختلف، فعلمه بعلّة خاصّة خلاف علّة (فعل) فإنّها أيضاً فيه، وكان (فعل يفعل) الذي يختلف الاختلاف الموجب في مضارع (فعل) الفتح إلاّ أنّه يمنع منه اللبس، ففارق (يفعل) من (فعل) مضارع (فعل)، بخلاف هذا فإنّه لم يجتمع مع مضارعه **فَعْلٌ** في علّة توجب الفتح، بل فارقه ابتداء في الاختلاف. فتدبره فإنّه دقيق.

ويمكن أن يكون علله بعلّة تعمّه وتعمّ (فعل)، واجتزأ بتعليله لها عن تعليل (فعل) بها لاشتراكها فيها، وبيان ذلك كما اجتزأ أن يعلل (فعل) بما علل به (فعل) لاشتراكهما فيها، وبيان ذلك ليكون قد حذف هنا نظير ما أثبتته هناك، وأثبت هنا ما حذف هناك؛ اختصاراً، واكتفاء. وتكون العلّة كـ (يستبرئ) أن مضارع (فعل) لما لزم وجهاً واحداً ولم يختلف جاء كـ (يستبرئ) فحمل ماضيه على ماضي (يستبرئ) الذي لا يختلف كما كان في المضارع ».

ومن ذلك قوله ^(٢): « ولفظه منطبقاً على جميع ماتقدم، وإنّما يصعبُ قوله:

(١) انظر ص ٤٧، ٤٨.

(٢) انظر ص ٤٩-٥١.

(ومع هذا أن ما قبل اللام فتحته اللام، حيث قرب جواره منها؛ لأنّ الهمز وأخواته لو كنّ عينات فُتحن). وهذا بعد واضح. ثمّ علّل بقوله: (فلما وقع موضعهنّ الحرف الذي كنّ يفتحن به لوقرب فُتح). والظاهر منه القرب في اللفظ، وأنّه يُعلّل لم كانت إذ كانت عينات أولى بالفتح؟ فقال: لما وقع موضعهنّ-أي: موضع العينات-الحرف الذي كنّ يفتحن به أي: بسببه لو كان لاماً، فُتح، أي: كان أولى بفتح نفسه؛ إذ هو يفتح ما قرب منه. لكن فيه جعل المعلول علّة؛ لأنّه علل فُتح اللام لما قبلها بالحمل على فُتح العين نفسها، حيث قرب جوارها منها، ثمّ علل فُتح نفسها: بأنّها إذا فُتحت ما قبلها فأنّ تفتح نفسها أولى. وإنّما علّة فُتحها نفسها غير هذا، فينبغي أن يكون هو واضحاً؛ لأنّه يعني أن يناسب بينه وبين حركته حيث تحرّك. هذا الظاهر ويكون معناه: حيث قرب جواره منها؛ لأنّ الهمز وأخواته لو كنّ عينات فُتحن، فلما وقع موضع اللامات الحرف الذي كانت العينات تُفتح به لو قربت إليه، أي: لو كان مكانها فتح ما قبلها -أعني: ما قبل اللام- لأنّه فيه كان اللام أولاً، فأعاد عليه الضمير، فيكون الضمير من (موضعهنّ) عائداً على اللام؛ لأنّه لم يُرد لاماً واحداً، وإنّما أراد هذا الجنس، والضمير من (كنّ) عائداً على العينات، ومن (فُتح) عائداً على ما قبل اللام.

ورأيت في بعض النسخ: فُتح-بفتح الفاء، مبنيّاً للفاعل- وهو أقرب، وأقلّ تكلفاً. ومعناه: لما وقع موضع اللام الحرف الذي يفتح إذا وقع عيناً، فُتح وهو لام، فيكون الضمير منه عائداً على الحرف. وبقية الفصل واضحة.

ملاحظات حول أسلوبه:

- ١- استعمل المؤلف « تفعل » من الخلط، في قوله^(١): « فعلى هذا تجيء قراءة من قرأ: ﴿يخسف بهم﴾ لحنًا، وكثيراً ما يقع اللحن في الإدغام، وقد عمل السّيرافي-رحمه الله- باباً لإدغام القراء، وجعل عذرهم في مثل هذا: أنّهم سمعوا فيها الإخفاء، فتخلط بالإدغام عندهم، فهو خطأ كما ترى ». ولم أقف على « تفعل » من الخلط فيما وقفت عليه من معاجم اللغة.
- ٢- استعمال لفظ « انبغى »^(٢)، وهي على ما يُعرف غير مستعملة في اللغة.

(١) انظر ص ٨٩١، ٨٩٢.

(٢) انظر ص ٨٠٥.

هـ/ موقف المؤلف من أدلة الصناعة:

أولاً: السماع:

السماع: « هو الكلام العربيّ الفصيحُ المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة »^(١).

فيخرج ما شذّ من كلام العرب، وكذلك كلام المولّدين^(٢).

والسماع أول أدلة الصناعة وعليه ينبنى غيره من الأدلة، ولهذا يشترط في ناقله أن يكون عدلاً^(٣).

والآن ما موقف المؤلف من هذا كلّ؟

الحقيقة أن موقف المؤلف من السماع واضح، ويمكن تلخيصه بالآتي:

١- السماع مقدّم على القياس ما لم يكن شاذاً معارضاً بسماعٍ غالبٍ عليه.

٢- السماع درجات، بعضه أحسن من بعض.

٣- يقبل السماع الشاذّ إذا نقله الثقة، ويوجه، لكنّه لا يقدر على المطرد.

٤- يشترط في ناقله العدالة.

٥- القياس مبنيٌّ على السماع.

٦- العلة أيّاً كانت لا تقبل إذا خالفها السماع، ولا يبنى عليها.

(١) انظر لمع الأدلة ص ٨١.

(٢) انظر لمع الأدلة ص ٨١.

(٣) انظر لمع الأدلة ص ٨٥.

٧- إذا تعارضت علتان وكان السماع مع إحدهما فالقول بالعلة التي طابقتها السماع، دون النظر إلى قوة العلة الأخرى.

٨- إذا تعارض سماعان يقدم ما كانت علة أقوى.

٩- إذا عدم السماع حمل على القياس.

هذا الظاهر من نصوص المؤلف، كقوله^(١): « وإذا طابق السماع علة ما وجب القول بالعلة، وإن كانت علة أخرى ولم يطابقها السماع بل أعرض عنها بطلت العلة، فالرجوع إليه في هذا السماع ».

وقوله^(٢): « إلا أن هذه الأبواب كما تقدم المعتمد فيها السماع، فإذا ظفر به لم يتعد، وإذا عدم يُحمل على القياس ».

وقوله^(٣): « وكذلك اتفقهم على ضبط القوانين الكلية، إنما هو لأجل أنه إذا وجد القانون الذي يقتضي الحكم نطق به من غير أن يفتقر إلى السماع في ذلك؛ لأننا كنا نعمل بالسماع، ويكون ذكر ذلك القانون المذكور سائغا ».

وقوله^(٤): « قال صالح بن محمد: والفراء ثقة فيما رواه فتوجيهه صحيح، إلا أنه توجيه ما يرد شاذاً ».

وقوله^(٥): « وتنظيره بـ(ابن)، دليل على الشرط من الهروب من توالي

(١) انظر ص ١٢٥، ١٢٦.

(٢) انظر الورقة ٢ ب، وهي ضمن ثمانين أوراق لم تحقق. انظر وصف نسخة الكتاب ص ١٧١.

(٣) انظر ص ٧٧٠.

(٤) انظر ص ٢٠١.

(٥) انظر ص ٩٥.

الكسرات، كما هربوا في (أَيْنَ) من اجتماع الياء والكسرة، وفيها مع ذلك الكسرُ مسموعاً على الأصل، بخلاف ﴿ألم الله﴾ فإن الميم لم تُحكّ فيها الكسرة، وقد أجازره أبو الحسن، فإن كان سمعه فالسمع والطاعة، وإلا فلا يلتفت إليه».

ومما يدلّ على تقديمه السماع أيضاً ما ذكره حول ما رواه سيويه من قراءتهم: ﴿وقالتُ اخرج﴾ ﴿وعذابٍ اركض﴾. حيث قال^(١): «ويقال إنه عربيّ. وكان أبو العباس لا يستجيز في ﴿عذابٍ اركض﴾ ما يستجيز في ﴿قل انظروا﴾؛ لأنّه يخرج من كسر إلى ضمّ في ﴿عذابٍ اركض﴾ وهذا يزيد على ﴿قل انظروا﴾ بخروج من كسر الباء إلى ضمّ التنوين، ونحن إن كسرنا- أعني: التنوين - خرجنا أيضاً من كسر إلى ضمّ، لكن ليس مثل هذا؛ لأنّه هنا في كلمة واحدة من غير فاصل، بخلاف ﴿عذابٍ اركض﴾ إن كُسر التنوين؛ لأنّه المضموم في كلمة أخرى مفصولٌ بينه وبين المكسور، فهنا وجه، ولكن الظاهر من النقل تقوية الضمّ على الكسر، وإن كان داعي الكسر أقوى... فانظر كيف قدم الضم على الكسر، من أجل النقل، وإن كانت علة الكسر أقوى.

ومن مفاضلته بين السماع وتخيّر السماع الأحسن متى ما وجد قوله^(٢): «وما ذكره عن ناسٍ من بني تميم أحسن؛ لأنهم لم يقولوا: هذا عدلٌ، ولا بالبسر، وهذا وقف الذين يقولون: عدلٌ، وبالبسر، وكذلك يفعلون في النصب؛ لأنهم لا ينقلون حركته بتّة... فانظر كيف قدم سماع على سماع بسبب قوة العلة.

(١) انظر ص ٩٣.

(٢) انظر ص ١٣١.

ومن تقسيمه السماع إلى معروف وشاذ قوله^(١): « يريد: فتقوى بالحركة، فلا تحذف، قال الله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾. وهذا هو المعروف. وقد ذكر أبوزيد في نواتره شعرا، وهو:

لم يك الحق سوى أن هاجه رسم دار قد تعفى بالسّرر
غير الجدة من عرفانه خرق الريح وطوفان المطر
وهذا شاذّ.

ويتجاوز المؤلف ذلك أحيانا إلى وصف إحدى اللغات بأنها ضعيفة يجب أن تطرح^(٢)، أو أن هذا السماع ليس بالمتسع في الاستعمال، ولا بالمتجه في القياس^(٣)، بل ورد في مواضع قليلة نقلا عن غيره. والمؤلف وإن كان نقله عن غيره فقد تبناه بنقله.

(١) انظر ص ١٤٣، ١٤٤.

(٢) انظر ص ١٣٩.

(٣) انظر ص ١٥٣.

ثانياً: القياس:

قال ابن الأنباري في تعريفه^(١): «القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياساً: قدرته، ومنه المقياس، أي المقدار، وقيس رمح، أي: قدر رمح.

وهو في عرف العلماء عبارة عن: تقدير الفرع بحكم الأصل. . . » .

ثم قال^(٢): «والنحو علمٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب» .

والآن ما موقف المؤلف من القياس والعلّة؟

١- موقفه من القياس:

القياس عند المؤلف - كما سبق قبل قليل - تالٍ للسمع، ولهذا إذا تعارض قياسان، ينظر هل نقل سماعٌ عن العرب، فإن نقل سلم به وكفى، وإن لم ينقل كان في ذلك منبهةٌ لقياس من منع، يدل على ذلك تعليقه على الخلاف بين البصريين والكوفيين في الوقف على « رأيت البكر »، فالبصريون يمنعون نقل الحركة في حال النصب، إلى الكاف، ويميزونه في الرفع والجر، والكوفيون، يميزونه في الرفع والنصب والجر، حيث قال^(٣): « قال المؤلف: والصواب عندي قول البصريين؛ لأنه لا يحفظ وارداً في شيء من كلام العرب إلا في المرفوع والمخفوض، فعدم وروده في المنصوب منبهةٌ على القياس الذي قاسه البصريون، وإذا طابق

(١) انظر لمع الأدلة ص ٩٣ .

(٢) انظر لمع الأدلة ص ٩٥ .

(٣) انظر ص ١٢٥، ١٢٦ .

السّماع علّة ما وجب القول بالعلّة، وإن كانت علّة أخرى ولم يطابقها السّماع بل أعرض عنها بطلت العلّة، فالرجوع إليه في هذا السّماع، فإن كان عند الكوفيين سماعٌ فيها وجب قبوله.»

وأما إذا تعارض قياسان، ولم يكن للسمع سبيلٌ في الفصل، فإنّ العلّة الأقوى هي الفاصلة في ذلك، من ذلك قوله^(١): «فإذا اجتمع في الفعل أن يكون لامه ياءً، وفاؤه، واواً، مثل (وَرِي، وَوَنِي)، فالقياسُ عندي أن يُغلبَ حكمُ اللام؛ لأنّ علّته أقوى، وذلك أن قولهم في (مَفْعَل) من (وَعَدَ): مَوْعِد، إنّما هو بالحمل على المضارع، على ما تقدّم؛ وعلّة هذا الثقل الذي يلزم الإعلال، فينبغي أن يُغلبَ حكمه.»

وقد أورد المؤلف في شرحه نوعي القياس الدائرين في كتب النحو^(٢):

الأول: ما قاسته العرب، ويذكره المؤلف تنبيهاً على الحكم، وقد مضى مثاله في الأسطر السابقة.

الثاني: القياس على ما قالته العرب، وقد أبان المؤلف عن رأيه في هذا النوع في النصوص السابقة، وبقوله^(٣): «لما كانت هذه الصناعة صناعةً تجري فيها المقاييس، وكان من أحكمّها وعلم مبادئها، كماله فيها إنّما هو بأن يستنتج عن مبادئها ومقدّماتها التي أحكم علمها ماعسى أن يكون غير مخرّج فيها، ويكون ما يستنتجه جاريّاً على القوانين الكليّة العربيّة، ويحصل له قوّة وملكة بها، يتمكّن له أن يتقصّى

(١) انظر ص ٢٩.

(٢) انظر أنواع القياس في القياس في اللغة العربية لمحمد الخضر حسين ص ٢٥ فما بعدها.

(٣) انظر ص ٧٦٧.

عن المغاطات الذاتية؛ لأنّه بكماله في الصناعة يتميّز له المغلّط الذاتي، ويلزمه الانفصال عنه ودفعه، ولا يلزمه مالم ليس بذاتي من حيث هو نحويّ، بل من حيث هو ناظرٌ في صناعة أخرى». وبقوله بعده^(١): «وقد قدّمنا أنّ ماقيس على كلام العرب فهو من كلامهم، وأنّ مذهب سيويه، وأبي عثمان، وأبي عليّ، وابن جنّي، جواز القياس في اللغة، وهو مذهب بعض الأصوليين، ومنهم ابن سريج، وبه قال ابن خطيب الرّبيّ واحتجّ عليه بأمر، قال: هو الذي اعتمد عليه المازني وأبو عليّ، وهو أنّه لاخلاف بين أهل اللغة أنّ كلّ فاعلٍ رفع، وكلّ مفعول نصب، وكذلك القول في وجوب الإعراب، وإن كان كلّ ضرب منها اختصّ بأمر انفرد به، ولم يثبت ذلك إلّا قياساً، وانتصب المفعول لكونه مفعولاً.

فإن قلت: فكيف يصحّ ذلك، وقد وجد المفعول غير منتصب، وكذا الفاعل قد لا يرتفع؛ لعارض؟

قلت: يختلف الحكم عن العلة لمانع لا يقدح في العلة عند من يقول بتخصيص العلة، ومن يقول به يجعل ذلك القيد القريني جزءاً من العلة.

قال المؤلّف - رحمه الله -: والذي يبيّن أنّ مذهب النحويين جواز القياس في العلة، أنّهم قالوا: إنّ الألف إذا كانت عين الكلمة مجهولة الأصل فإنّها تحمل على الواو، وإن كانت لا ما مجهولة الأصل فإنّها تحمل على الياء. وكذلك اتفاقهم على ضبط القوانين الكلّية، إنّما هو لأجل أنّه إذا وجد القانون الذي يقتضي الحكم نطق به من غير أن يفتقر إلى السماع في ذلك؛ لأنّا كنّا نعمل بالسماع، ويكون ذكر

(١) انظر ص ٧٦٨، ٧٦٩.

ذلك القانون المذكور سائغا».

فالمؤلف كما ترى لايرفض القياس لافي التراكيب ولا في الأبنية، كما يتضح من كلامه، مادام ذلك جاريا على لغة العرب، وإنما المرفوض ما خالف لغة العرب، وما نبهت العرب على خلافه.

٢- موقفه من العلة:

الكلام في العلة تابع للكلام في القياس، إذ عليها مداره، وقد مرّ في الحديث على موقفه من السماع والقياس طرفاً من ذلك، وعرفنا رأيه في العلة ومترلتها.

وقد قسم المؤلف العلة إلى نوعين:

الأولى: حُكْمِيَّة، وهي التي يستفاد منها الحكم، ويطلب فيها الاطراد.

والثانية: حِكْمِيَّة، وهي التي تستفاد من الحكم، وفائدتها تحسين ما يوجد.

ثمّ قال: « وهذا كلّ دخیل في صناعة التّحو، من صناعة أصول الفقه؛ للمناسبة التي بين الصّناعتين »^(١).

ولاشكّ أنّ القياس محتاجٌ إلى العلة ولا تكمل آله إلاّ بها، وعليها مداره، لكنها مع ذلك تالية للسماع، يقول المؤلف^(٢): « وإذا طابق السّماع علة ما وجب القول بالعلة، وإن كانت علة أخرى ولم يطابقها السّماع بل أعرض عنها بطلت العلة، فالرجوع إليه في هذا السّماع ».

ولأهمية العلة اعتنى العلماء بها، والمؤلف لم يشذّ في ذلك، بل استفاد ممن سبقه، ولهذا قلّما تجد مسألة يعرض لها المؤلف دون أن يأتي بعلة، بل ربما أهمل الباب كله، ولم يهمل علة؛ لأنّها نكتته، كقوله^(٣): « هذا الباب واضح، ونكتته أنّ حروف الحلق لما كانت حروفاً مستقلةً المخرج، أرادوا أن يناسبوا الحركات،

(١) انظر ص ٥٢٣.

(٢) انظر ص ١٢٥، ١٢٦.

(٣) انظر ص ٤٥. وانظر ص ٥٣.

فخصّوا الفتحة لأنّها من الألف، والألف من حروف الحلق، وتركوا الضّمة والكسرة؛ لأنّهما من الياء والواو، وهما من المخرج المستعلي، هذا لما كان مضارع (فعل) يختلف، مع أنّ أمثال (يفعل) موجود في مضارع الثلاثي، جرّاهم ذلك على هذا العمل؛ ألا ترى أن مضارع (فعل) لا يفعل به هذا للزومه طريقة واحدة، ومتى كان حرف الحلق أقرب إلى الفم كان مجيء (يفعل) منه على الأصل بالضمّ أو بالكسر أكثر، ومتى كان أبعد من الفم كان مجيء الأصل فيه أقلّ.

بل إن المؤلف أحيانا لا يقتنع بالعلة فيعيدها بصيغة أخرى ويفسر بعض ألفاظها، كقوله^(١) - شارحا قول سيويه: « وفاعلته فتفاعل، وذلك نحو ناولته فتناول، وفتحت التاء؛ لأنّ معناه معنى الانفعال والافتعال »:- « الظاهر أنّه أراد: وفتحت أوّل المضارع ولم تضمّه، وإن كان زائداً على الثلاثة كما كان مضارع (فاعِل)؛ لأنّ معناه معنى (الانفعال والافتعال). أي: أنّ (افْتَعَلَ) فتح حرف مضارعة بالحمل على الثلاثي؛ لأنّه مضارع له، وهذا محمولٌ عليه؛ لأنّه مضارع مثله. وإنّما قيل له: محمولٌ عليه؛ لأنّ هذا ليس مضارعاً ما حرف مضارعة مفتوح، ويقوّيه رواية (وافتحت الياء). ويمكن أن يكون علل فتح التاء في الماضي، أي: فتحت ولم تضمّ، وإن كان معناه معنى المفعول؛ لأنّ معناه وإن كان معنى المفعول فلفظه لفظ فعل الفاعل؛ لأنّه مبنيٌّ له كـ (افتعل، وانفعل) ».

وقد يكون شرحه للعلة خاصة، كقوله^(٢): « ثمّ أخذ يُعلّل جريان الصّوت فيه، فقال: (لأنحراف اللسان مع الصّوت).

(١) انظر ص ٤.

(٢) انظر ص ٨٦٣.

يريد: أن طرف اللسان عند النطق به يعتمد على ما بينه وبين ما يليه من الحنك الأعلى مما فوق الضاحك والتاب والرباعية والثنية، فيكون شديداً بهذا القدر، لكن حافة اللسان تنحرف مع الصوت، ألا ترى قوله: (وليس يخرج الصوت من موضع اللام ولكن من ناحيتي مستدق اللسان) أي: من حافته؛ لأن طرفه يعتمد به، على ما قلناه. ورخو؛ لأن حافته تنحرف فيخرج الصوت فتمنعه كما يعترض على الشديدة فيمنع صوتها أن يجري».

وقد لقيت العلة لأهميتها نصيها من الاعتراض والانفصال، من ذلك قوله في تعليل سيبويه ضم العين في مصدر «تفعل»^(١): «اعتراض تعليله ضم العين بأنه لو فتح لأخرج عن أبنية الأسماء: بأن الضمة تخرجه عن جميع أبنية الكلام، فأولى أن يدخل فيما هو موجود في بعض أنواع الكلام من أن يخرج إلى ما ليس فيه.

والجواب: أن الإمام إنما أراد: لما كان (تفعل) بناءً لا يختص بالفعل، وأبنية الأفعال غير أبنية الأسماء في مواضع، أرادوا أن يختصوا هذا ببناء، وبسطوا له لئلا يتركوه في بناء اختص بالفعل ولم يوجد للأسماء». ولأن هذه القضية مهمة عنده لم يغفلها عندما علل سيبويه ضم عين «تفاعل»، بل قال^(٢): «وتعليله ضم (تفاعل)، كالذي تقدم في (تفعل)، أي: لما كان (تفاعل) بالكسر يختص بالجمع، وبالفتح يختص بالفعل، أرادوا ألا يدخلوا عليها المصدر، بل يخصوه ببناء».

ولما كان هذا السفر من الشرح أكثره في الصرف فقد كانت العلل الصرفية فيه أكثر من العلل النحوية، وأكثر ما جاء منها العلل الأولى المسماة بالتعليمية،

(١) انظر ص ١٣.

(٢) انظر ص ١٦.

وَمَا جاء من العلل الثواني، وهي نادرة، وتستخرج بأناة وتدبر، مقالته المؤلف شارحا قول سيويه « وقال بعضهم: يازيدُ يئسُ »: « يعني: بإثبات الياء بعد الضمة الخالصة؛ لشبهها بالياء الواقعة بعد الضمة المشوبة بالكسرة. وتوجيه هذا: أنهم راعوا الابتداء. وهذه علة تُحسنُ ما يوجد، ولا توجب أن يكون الأمر كذلك »^(١).

(١) انظر ص ٥٢٣.

ثالثاً: الإجماع:

والمراد به إجماع البصريين والكوفيين^(١). ويكون حجة إذا لم يخالف المنصوص، ولا المقيس على المنصوص^(٢). ولم يعده ابن الأنباري في أدلة النحو، واقتصر على النقل والقياس واستصحاب الحال^(٣).

وقد استعمله المؤلف من ذلك قوله^(٤): «وحكي عن أبي حاتم أن الروم لا يكون في المنسوب لحفته، والناس على خلافه».

(١) انظر الخصائص ١/١٨٨، الاقتراح ص ٢٠٤.

(٢) انظر الخصائص ١/١٨٩.

(٣) انظر الإعراب في جدل الإعراب ص ٤٥، لمع الأدلة ص ٨١، الاقتراح ص ١٢٤.

(٤) انظر ص ١١٨.

رابعاً: استصحاب الحال:

استصحاب الحال: « إبقاء حال اللفظ على ما يستحقّه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل »^(١).

وهو من الأدلة المعتبرة، إلا أنّه ضعيف في مقابل السماع والقياس، ولهذا لا يجوز التمسك به إذا تعارض معهما^(٢).

وقد استعمله المؤلف كثيراً من ذلك مذكّره عند حديثه على « أن » هل هي مؤذنة بجواب القسم أم زائدة؟ في مثال سيوييه: « أما والله أن لو فعلت لفعلت ». فقال^(٣): « والدليل على أنه جعلها زائدة قوله: (وتكون توكيداً في قولك: لما أن فعل، كما كانت توكيداً في القسم). فهذا نص على أنها زائدة، وكذلك ينبغي أن يقال؛ لأنها توجد زائدة، وأما أن تجعل مؤذنة بجواب القسم، فهي دعوى؛ لأنها ليست من حروفه، ولا وضعت قط لمعنى في القسم ».

ومن ذلك قوله^(٤): « والصحيح أن (كي) إذا لم تدخل عليها اللام ناصبة بنفسها؛ لأنها قد ثبت لها النصب إذا دخلت عليها اللام، فلا ينبغي أن تخرج عما استقرّ لها ».

(١) انظر الإغراب في جدل الإعراب ص ٤٦.

(٢) انظر لمع الأدلة ص ١٤١، ١٤٢، الاقتراح ٣٥٠.

(٣) انظر ص ٢٠٣.

(٤) انظر ص ٢٠٤.

استدلالات أخرى تلحق بالأدلة السابقة:

وهي قواعد من أصول النحو وعلل عقلية استخرجتها من كلامه، وآثرت إفرادها لما فيها من خصوصية، وليتبين رأي المؤلف فيها:

١- الحمل على الظاهر إذا عدم الدليل:

من ذلك قوله^(١): « قال المؤلف-رحمه الله-: ولو قدّرنا عدم السماع فيما يدلّ على أنّه ليس أصله الواو لكان الحمل على الظاهر من الياء في الكلمة أولى، ولم تخرج إلّا بدليل. ».

٢- الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل:

من ذلك قوله^(٢): « وقد يحتمل أن تكون (شَوْشاة ودَوْداة) (فوعلة)، إلّا أنّه قليل جدّاً؛ لأنّه يكون من باب (كوكب)، ويحتمل أن يكون (فعلاة)، إذا جعلت الألف زائدة، وتكون من باب (سلس وقلق)، إلّا أنّه حملة على (فعلة) أولى؛ لأنّه أكثر. ».

٣- الحمل على ما له نظير أولى من الحمل على ما لا نظير له:

من ذلك قوله^(٣): « وكذلك (المومة)، وهي الفلاة الواسعة، حملة على (دَوْداة) أكثر من حملة على زيادة الميم؛ لأنّ لام الكلمة تكون ياء، وفاؤها واواً، وهذا من التركيب لانعلمه، فحملة على (الدَّوداة) أولى من حملة على (المفازة

(١) انظر ص ٧١٨.

(٢) انظر ص ٧١٩.

(٣) انظر ص ٧١٩.

والمهلكة)».

٤ - نقض الغرض:

ويبدو أنه من العلل غير المعتبرة عند المؤلف، يدلّ على هذا قوله^(١): «ومن الناس وهو المبرد من أنكر إسكان حركة الإعراب في مثل هذا؛ لأنها جيء بها لغرض، وفي تسكينها نقض الغرض، وسيبويه يحيز هذا، وقد روي عن العرب في هذا البيت، وفي قوله . . .». ثمّ مضى يستدلّ على جواز ذلك.

٥ - لا يُحْمَلُ الْعَالَمُ قَوْلًا لَا يَقْتَضِيهِ عِلْمُهُ:

من ذلك قوله^(٢): «وهذا كلّ إنّما استفيد من سيبويه - رحمه الله - وهو الذي علمنا إيّاه، فلا يحمل كلامه إلّا على حسب ما يقتضي علمه».

وأختم ذلك بمثال على احتجاجه المنطقي، نضع أيدينا به على جانب من طريقة تفكير المؤلف لم ترد فيما سبق. قال المؤلف^(٣): «قلت: ذكر الناس أن (بَلَه) يكون مابعدا مجرورا ومنصوبا. وحكى الفارسي عن قُطْرِب رفع مابعدا، وأنها بمعنى (كيف). ويجعلها الإمام في الجر والنصب بمتزلة المصدر، أي: أنها اسم وضعت موضع الفعل، لا اسم فعل؛ والذي دعاه إلى ذلك أنها قد جرّ بها الاسم، وهذا قاطع بأنها في ذلك الموضع مصدر لا اسم فعل؛ إذ لو كانت اسم فعل لما جرت، فلمّا زال نصب مابعدا أمكن أن تكون فيه اسم فعل، وأن تكون مصدرا، واسم

(١) انظر ص ١٧٦.

(٢) انظر ص ٨٠٨.

(٣) انظر ص ٢٥١، ٢٥٢.

الفصل الثالث - خرج كتابه سيويو عرض وتحليل

الفعل لم يستقر، فينبغي أن تحمل على ماثبت، وهو المصدر، فإذا قلت: بله زيداً، فمعناه: تركاً زيداً، وبله زيد: ترك زيد».

و/ شواهد:

الحديث عن الشواهد مرتبطٌ بالحديث عن السماع؛ لأنَّ الشواهد هي الأدلة السماعيّة، وأفردتها جرياً على العادة؛ لخصوصيتها. وعلى الرغم من أنَّ هذا السفر هو الرابع والأخير من هذا الشرح، وعلى الرغم من غلبة القضايا الصرفية عليه، مما يقلل فرص الشواهد عموماً، فقد كانت شواهد من علاماته الظاهرة، خاصة شواهد القرآن والشعر، وأمّا شواهد الحديث فهي قليلة جدّاً، حيث لم تزد على الخمسة، أربعة في تفسير اللغة، وواحد في الإبدال، بل إن أحدها أورده عن عمر رضي الله عنه، وهو المشهور.

أولاً: شواهد القرآن الكريم:

أورد المؤلف آيات كثيرة وأجزاء آيات، سبعة وشاذة، في معرض استشهاده على المقيس، وعلى غير المقيس، وفي معرض تأييده لرأي أو تقويته، وفي معرض رده على المخالف، وفي معرض إيراد الآراء، كما أتى بالآيات شواهد على اللغة، وورد عنده تلحين القراءات. وإليك أمثلة يظهر منها تنوع استشهاد بالآيات، وعنايته بالروايات.

فمن أمثلة استشهاد بالآيات على المقيس شرحه قول سيبويه: « ولا يقولون: لم يكُ الرجل؛ لأنّها في موضع تُحرّك فيه » بقوله^(١): « يريد: فتقوى بالحركة، فلا تحذف، قال الله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾. وهذا هو المعروف. وقد ذكر أبو زيد في نواته شعراً، وهو:

(١) انظر ص ١٤٣، ١٤٤.

لم يك الحق سوى أن هاجه
رسم دار قد تعفى بالسرر
غير الجدة من عرفانه
خرق الرياح وطوفان المطر
وهذا شاذ.

ومن أمثلة أستشهاده على غير المقيس ما ذكره حول زيادة الباء، حيث قال^(١): « وتزاد قياسا على خبر (ما، و) (ليس)، وفاعل (كفى) . . . وقد تزداد بغير قياس نحو قوله:

بما لاقت لبون بني زياد

أصل الكلام (ما لاقت). وكذلك قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْ يَخْلُقْهُنَّ بَقَادَرٍ﴾.

ومن أمثلة أستشهاده في معرض الرد على المخالف، وفي معرض إيراد الآراء أيضا، قوله في نقاش مذهب لسيوييه لم يرض عنه^(٢): « قال: وربما بنوا المصدر على (مفعّل)، نحو (المرجع)، قال الله تعالى: ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ وقال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى﴾.

يقال: هذه الآية لادليل فيها؛ لأنه يُمكن أن يكونَ زماناً، أي: يسألونك عن زمان الحيض أياشر فيه أم لا؟ وذلك هو التقدير إن جعلته لمعنى الحيض؛ لأنهم لم يسألوا عن ذات الحيض وحقيقته، وإنما سألوا عن المباشرة فيه، وهو قد تكلف في: ﴿وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا﴾ حذف المضاف، أو جعله عيشاً مجازاً؛ لئلا يُخرج

(١) انظر ص ٢١٨-٢٢٠.

(٢) انظر ص ٢١، ٢٢.

الزمان عن وضع بنائه، فأحرى هذا.

فقال بعضهم: إنّما فعل ذلك للمشكلة التي في قوله: ﴿قُلْ هُوَ أَذَى﴾، ولا يُشاكل الزّمان؛ لأنّ الزّمان ليس أذى، فلا تنتظم الآية إلّا على أن يريد الحيض. وهذا لا يغني لأنه إذا كان المحذوف زماناً مضافاً، فيقول: هو على تقدير: هو زمان أذى كما فعل في ﴿معاشاً﴾.

والذي يظهر: أنّه سمعه في غير هذا الموضع بحيث يقطع به، فكان حملُ هذا الموضع عليه أولى من الزّمان؛ لعدم التّكلف، فلم يجرى بالآية شاهداً بل على ما ينبغي أن يُحمل.

ومثال استشهاده في تقوية رأي قوله في معرض حديثه على الاسم المنقوص^(١): «ووجه ردّ الباء: أن حذف الباء في الوصل إنما كان لالتقاء الساكنين الباء والتنوين، وقد سقط التنوين للوقف فجاز أن ترجع الباء مراعاةً لفظيّةً، وقرأ ابن كثير بها: ﴿ولكلّ قوم هادي﴾».

ومن إيراد الآيات شواهد على اللغة قوله^(٢): «الخبء: كل شيء غائب، قال الله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْخَبْءَ﴾ أي: يُخرج السّرّ والغيب، وهو مسمّى بالمصدر، تقول: خَبَأْتُ خَبْأً، كما يُقال: الخلق للمخلوق، والصّيد للمصيد. وجاء في التّفسير أن ﴿الخبء﴾: المطر من السّماء والنبات من الأرض.

والوثن: مصدر وثّث يذّه وثّثاً، وهو نحو الفكّ، فهي مؤنّثة.

(١) انظر ص ١٤٢.

(٢) انظر ص ١٣٢.

وفسر سيبويه « الرَّدء » بالصَّاحِب. وقيل: الرَّدء: العُزْرَة، يعني: المعين والمقوِّي، يقال: أردأته بكذا، أي: جعلته قوياً به. وقرأ نافع: ﴿رَدَا﴾ بغير همز. قال الهروي: أي: زيادة، قال الفراء: العرب تقول: الغنم تُرْدِي على مائة، أي: تزيد عليها. وقال كراع: أرديتُ عليه إرداء: زدت عليه..

ومما أورده من القراءات الشاذة قوله^(١): « وعلى هذا تأول بعضهم قراءة علي ابن أبي طالب، وعروة بن الزبير، وأبي جعفر، وجعفر بن محمد: ﴿ونادى نوحُ ابنة﴾ أي: ابنها، فحذف الألف تخفيفاً، ويبيّن أن هذا هو المراد بقراءة علي بن أبي طالب وعروة بن الزبير أيضاً: ﴿ابنها﴾ بالألف، وتأولوا ذلك أنه دعا ابن امرأته الكافرة إذ قدم ذكرها..

أمّا تلحين القراءات ففي قوله^(٢): « فعلى هذا تجيء قراءة من قرأ: ﴿يخسف بهم﴾ لحناً، وكثيراً ما يقع اللحن في الإدغام، وقد عمل السّيرافي - رحمه الله - باباً لإدغام القراء، وجعل عذرهم في مثل هذا: أنّهم سمعوا فيها الإخفاء، فتخلّط بالإدغام عندهم، فهو خطأ كما ترى..

ثانياً: شواهد الحديث النبوي الشريف:

أورد المؤلف أربعة أحاديث فقط، واحدٌ على الاشتقاق، وواحدٌ على الإبدال، وشاهدان على التفسير اللغوي، كما أورد حديثاً لعمر، وهو مروى أيضاً عن النبي صلى الله عليه وسلم. ولعلّ في هذا إشارةً إلى أنّ المؤلف من

(١) انظر ص ١٧٥.

(٢) انظر ص ٨٩١، ٨٩٢.

عصبة النحاة الذين يتشدّدون بالاستشهاد بالحديث، أقول: إشارة، لأننا لانستطيع الجزم بذلك من خلال السفر الرابع والأخير من شرح كتاب سيبويه، خاصة أن أكثر مسائله في الصرف.

والأحاديث التي استشهد بها المؤلف هي:

- ١- حديث « إنَّ ممَّا يُنبِت الربيع ما يقتل حَبَطًا أو يُلْمُ »^(١). أورده شاهداً على (جنبطي)، وجعله تالياً لحكايتين عن العرب، فقال: « لم يذكر في (جنبطي) أنه مشتق. وحكى غيره أنهم قالوا: حَبَطَ الرجل: إذا امتلأ بطنه واتسع، وحَبَطَت الشاة حَبَطًا: إذا انتفخ بطنها عن أكل الذُّرْق. وفي الحديث: . . . »^(٢).
- ٢- حديث: « ليس من امير امصيام في امسفر »^(٣). أورده ضمن نص نقله من درة الغواص للحريزي، وكذلك روايته الأخرى أيضاً: « ليس من البر الصيام في السفر ».
- ٣- حديث « أكثر أهل الجنة البله »^(٤). أورده شاهداً على أن الأبله الغافل.
- ٤- حديث « أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت، بله ما أطلعتم عليه »^(٥). أورد منه أولاً « بله ما أطلعتم عليه » في تفسير للفراء لمعنى (بله) من أن معناه: دع وكيف، ثم أعاده أطول في نص آخر للسهيلي، بأن معناه:

(١) انظر ص ٤٧٥.

(٢) انظر ص ٤٥٧.

(٣) انظر ص ١٧٠.

(٤) انظر ص ٢٥٣.

(٥) انظر ص ٢٥٣، ٢٥٤.

لاتسأل.

٥- وهو الحديث الذي أورده عن عمر نقلا عن ثعلب، فقال: قال أحمد ابن يحيى: تَمَعَّدُوا، أي: كونوا على خلق (معدّ). ومنه قول عمر رضي الله عنه: (احشوشنوا وتمعددوا) ^(١).

وهذه الأحاديث كما ترى ليست في تقرير قاعدة، أو في معرض احتجاج، أوّما يتشدد فيه المتشددون، بل النحاة في إيرادها سواء.

ثالثا: شواهد الشعر:

على الرغم من أنّ هذا السفر شرحٌ للقسم الرابع من كتاب سيبويه، وهو قسمٌ يحوي أكثره مسائل الصرف، فإنّ شواهد المؤلف من الشعر والرجز بالنظر إلى هذا تعتبر كثيرة، وقد عوّل في كثيرٍ منها على ما أورده سيبويه، وعلى ما أورده شراح كتابه، كالسيرافي، وعلى ما أورده ابن جني وشيخه الفارسي. وسيكون الحديث عن شواهد الشعر والرجز على النحو الآتي:

١- تنوعها:

تنوعت شواهد المؤلف بين النحو والصرف واللغة والعروض والبلاغة، وكان الغالب عليها شواهد عصور الاحتجاج.

٢- طريقة المؤلف في عرضها:

لم يختلف المؤلف في ذلك عن غيره، فهو تارة يوردها منسوبةً

(١) انظر ص ٤٤٤.

إلى قائلها، وتارة يوردها غفلا بلا نسبة وهذا هو الأكثر. ويورد البيت تاماً، أو يورد أحد شطريه، أو بعض شطر، مكتفياً أحياناً بموضع الشاهد فقط. مما يفيدنا أن المؤلف لم يرد من شرحه إتمام الشواهد ووصلها بما قبلها وما بعدها ونسبتها إلى قائلها، وإنما أراد موضع الشاهد منها، وبهذا نفهم غرضه من هذه الشواهد، ونفهم أكثر غرضه من الشرح.

٣- الوفرة والندرة:

شواهد المؤلف ليست سواء من حيث وفرتها في المظان وندرتها فبعضها قد امتلأت به كتب النحو واللغة، وبعضها لم أقف عليه إلا في مصدر أو مصدرين، وأحياناً لا يوجد اشتراك بين المصدر والباب الذي يتحدث فيه المؤلف.

وقد يسّر الله لي أن أخرج ما أورده المؤلف من شعر ورجز، إلا بيتين، على ما يظهر، الأول: من الرجز ورد ضمن نص منقول من المنصف لابن جني، وقد نقله ابن جني من كتاب القلب ليعقوب، وهو كتاب مفقود، أو هو قسم مفقود من كتاب القلب والإبدال، والإبدال مطبوع كما هو معلوم، لكن البيت ليس فيه. والبيت هو:

بمضين تحت البيض والقلونس^(١)

والثاني: من الطويل، ولم يذكر إلا جزءاً يسيراً منه، وهو:

أسيود في حدراء^(٢)

(١) انظر ص ٦٨٨.

(٢) انظر ص ٥٦٩.

فهذا ظاهره جزء بيت من الطويل والله أعلم، ولم أقف عليه على الرغم من طول البحث.

٤ - موقفه من شواهد الشعر:

المؤلف كأكثر النحويين، لا يقبل النادر المخالف للقياس، فهناك شاهدٌ يحتجُّ به، وشاهدٌ لا يحتجُّ به، وليس الحكم في ذلك صحة نقله عن العرب، وإنما الكثرة والقلة، فإذا ما جاء قليلٌ مخالفٌ للقياس المطرد عُذَّ ضرورةً وأوّل، وربما اتفق ذلك مع مخالفة ما أصله سيبويه، من ذلك قول المؤلف^(١): « وأدخل في الباب الذي بعده فيما لا يتعدى أصلاً (افعلّل)، وقد أنشد أبو عبيد:

قد أصبح الثعاسُ يغرّديني أدفعُهُ عني ويسرّديني

فهذا ضرورة، فيحملُ على أنّه أسقط حرف الجرّ منه ».

فترى أنّ المؤلف أورد البيت؛ لأنّ فيه استدراكا على سيبويه، الذي ذكر (افعلّل) فيما لا يتعدى، فأتى المؤلف بالشاهد ليعلمك أنه ضرورة خارج عن القياس.

ولا يعني هذا أنّ المؤلف ضدّ الضرورة مطلقا، بل تراه يمنح إليها، إذا ما ناسبت المعنى أكثر، وكان في ذلك تقوية لقول سيبويه، من ذلك قوله^(٢): « وجعل - رحمه الله - الهمزة من (يؤثفين) زائدة، فكان ثباتها ضرورة، ولم يجعلها أصلية على أن يكون (يؤثفين) من قوله:

(١) انظر ص ١١، ١٢.

(٢) انظر ص ٣٦٧، ٣٦٨.

...تَأْتَفِكَ الْأَعْدَاءُ بِالرَّفْدِ

إذ معناه: أحاط بك الأعداء بالرّفْد، فهو على هذا قريبٌ من معنى (يُؤْتَفِن)؛ لأنّ معناها: يُنصَبَنَّ للقدْر، فكأنّهم أحطن بها، فلا يكون في البيت ضرورةً، ويكون (يُؤْتَفِن) (يُفْعَلِينَ)، مثل (يُسَلَّقِينَ)، لما كان جعلها من (أَتَفَيْتُ) التي همزها زائدة أقوى من جهة المعنى، كأنّ كلام العرب في هذا المعنى: الذي هو إحاطة الأحجار بالقدْر. والذي ثبت عنها (تَفَيْتُ الْقَدْرَ)، ولم ينقل أحدٌ عنهم (أَتَفْتُ الْقَدْرَ)، وإن نقلها أحدٌ عنهم فذلك غير معروف؛ فلهذا ما عدل الإمام عن جعل همزة (يُؤْتَفِن) أصلية، مع أنه ليس فيها ضرورة، إلى جعلها زائدة الذي فيه الضرورة.»

٥- موقفه من شعر المولدين:

يمكن أن نقسم شعر المولدين في هذا الشرح إلى قسمين:

الأول: ما أورده المؤلف في معرض حديثه على مسألة نحوية:

وهو قليلٌ جدًّا، من ذلك قوله^(١): «وقد ذكر أبو زيد في نوادره شعرا،

وهو:

لم يكُ الحقُّ سوى أن هاجه	رسمُ دارٍ قد تعفَى بالسّررِ
غيرِ الجِدَّةِ من عرفانه	خرقُ الريحِ وطوفانُ المطرِ

وهذا شاذٌّ، وقد استعمله أبو الطيب:

(١) انظر ص ١٤٤.

جللاً كما بي فليكن التبريحُ

وقوله^(١): « وقال الأخطل:

إذا شئت أن تلهو ببعض حديثها رَفَعْنِ وَأُنْزَلْنَ الْقَطِينَ الْمُوَكَّدَا

واستعمله أبو الطيب فقال:

إذا شاء أن يلهو بلحية أحق

وهذان الشاهدان كما ترى ليسا للاحتجاج، وإنما فيهما تنبيهٌ على أن أبا

الطيب قد استعملهما.

ومثل هذا بيت أبي نواس:

لاتبك ليلي ولا تطرب إلى هندٍ

واشرب على الورد من حمراء كالوردِ

حيث أورده لبيان قبح استعماله العروض والضرب مقطوعين وكل واحد

منهما غير مردف^(٢).

كما أورد بيتا لمهيار الديلمي، وذلك في قوله^(٣): « وإذا كان القياس في الياء

من المفعول عدم الإتمام، مع أن الياء دون الواو في الثقل، انبغى ووجب في

(مفعول) من الواو ألا يتم. وهذا طريق في العربية مستمر، لا ينكسر، وهو أن

(١) انظر ص ٦٨٣.

(٢) انظر ص ٧٥٢.

(٣) انظر ص ٥٧٤.

يُحْتَمَلُ أَمْرٌ وَاحِدٌ، فَإِذَا انْضَمَّ إِلَيْهِ سَبَبٌ آخَرٌ لَمْ يُحْتَمَلَا، وَعَلَيْهِ بَابُ مَا لَا يَنْصَرَفُ أَجْمَعُ. وَقَالَ الشَّاعِرُ تَصْحِيحاً لِهَذَا الْمَعْنَى:

وما اجتمع الداءان إلا ليقتُلا

وهذا كما ترى وإن كان في معرض مسألة نحوية، إلا أَنَّهُ خَارِجٌ عَنِ الْإِسْتِشْهَادِ لِمَسْأَلَةِ نُحْوِيَّةٍ وَالتَّمْثِيلِ أَيْضاً لَهَا.

وشبيه بهذا بيت محمود الوراق:

رأى الأمر يفضي إلى آخر فصير آخره أولاً

فقد أورده متمثلاً به لاحتجاج، وهو ليس فرداً في ذلك بل سبقه إلى هذا البيت ابن جني في الخصائص والمحتسب وسر صناعة الإعراب، والسهيلي في نتائج الفكر، وابن يعيش في شرح المفصل، والشلوين في شرح المقدمة الجزولية الكبير^(١). وقد أورد المؤلف بيتاً في الاستشهاد على قولهم النسب إلى اليمن: يمانى، بالتشديد، وهو قول الشاعر^(٢):

ويهماء يستافُ الدليلُ ترابها وليس بها إلا اليمانيُّ مُخْلَفُ

وقد أورده قبله آخرون كالسرقسطي في الأفعال، والبيت في ملحقات ديوان بشار، مع بيت آخر، برواية «مخلف»، ولا أدري هل أخذه بشار عن سابق أم البيت له ابتداءً؟ وعلى كلِّ حالٍ فالبيت ليس فرداً، بل أورد الجوهري في صحاحه (يمن) شاهداً آخر، وهو قول أمية بن خلف:

(١) انظر موضع تخريج الشاهد ص ٧٩٦.

(٢) انظر ص ١٩٦.

يمانيًا يظلُّ يشدُّ كيراً وينفخُ دائماً لَهَبَ الشُّواطِ

الثاني: ما أورده في معرض الاستشهاد على مسألة بلاغية:

وهي مجموعة أبيات ذكرها في باب وجوه القوافي في الإنشاد، حيث استطرد المؤلف فتكلم على السبب المحدث للشعر، وفصل في ذلك، وذلك قوله^(١): « وأخذ الشبيه نفسه بدل المشبه مثل قوله تعالى: ﴿وَأَزْوَاجَهُمْ أَهْلَهُمْ﴾، ومثل قول الشاعر:

هو البحرُ من أي النَّواحي أتيتهُ

وهو لأبي تمام، وقد خرجته في موضعه.

وقوله^(٢): « ومن هذا النوع الذي يحاكي حال النفس قول أبي الطيب يصف رسول الروم الواصل لسيف الدولة:

أتاك يكادُ الرأسُ يَجْحَدُ عنقه وتنفدُ تحت الدرع منه المفاصلُ
يُقومُ تقويمُ السَّمَّاطين مشيه إليك إذا ما عوجَّته الأفاكلُ
أي: جرى بعضه من بعض لإقدامه على المسير إليك هيبة لك، ثم قال:

فَقَاسَمَكَ الْعَيْنِينَ مِنْهُ وَلِحْظَهُ سَمِيكَ وَالْخِلُّ الَّذِي لَا يَزَايِلُ

وقوله^(٣): « وقد تكون المحاكاة لأمر معنوية بأمر محسوسة . . . مثل قولهم في المنة: إنها طوق العنق، وفي الإحسان: إنه قيد، كما قال أبو الطيب:

(١) انظر ص ١٨٥.

(٢) انظر ص ١٨٦، ١٨٧.

(٣) انظر ص ١٨٨، ١٨٩.

وَمَنْ وَجَدَ الْإِحْسَانَ قَيْدًا تَقِيدَا

. . . وما كان من هذا أيضا غير شبيه ولا مناسب ينبغي أن يطرح كقول

أبي تمام:

لَا تَسْقِيْنِي مَاءَ الْمَلَامِ

ومنه: خُلِقَ الْبَيْنُ، وَكَلَبَ الْوَصَالَ. ومنه:

كَلَّ حِينَ يَبُولُ زُبُّ السَّحَابِ

والبيت لابن المعتز، وقد خرجته في موضعه.

وقوله^(١): « وقد يكون في هذا التشبيه عيبٌ آخر، وذلك أنَّ باب التشبيه

يكون بالأشياء الفاضلة، وأمّا غيرها فعيب . . . وكما قال بعض الشعراء يمدح

سيف الدولة:

وَقَدْ عَلِمَ الرُّومُ الشَّقِيَّونَ أَنَّهُمْ

سَتَلْقَاهُمْ يَوْمًا وَتَلْقَى الدَّمَسْتُقَا

وكانوا كفارٍ وشَوْشُوا خَلْفَ حَائِطٍ

وَكُنْتَ كَسَنُورٍ عَلَيْهِمْ تَسْلُقَا

وقوله^(٢): « وتصرفت العرب والمحدثون في الخيال واستعملوه كثيرا، ولا تكاد

تجدُّهم تصرفوا إلا في التَّسْيِبِ. وقد أدخله البحرى في غير النسيب فقال:

(١) انظر ص ١٩٠.

(٢) انظر ص ١٩٢.

خلا ناظري من طيفه بعد شخصه

فياعجباً للدهر فقدأ على فقد

ز/ مصادره:

وهي بناء على ما جاء في هذا السفر، وهو يمثل القسم الرابع والأخير من كتاب سيبويه، كثيرة ومتنوعة، فالمؤلف كغيره استفاد من القرون المتتابعة قبله، والتي أوصلت النحو إلى أوج نضوجه في عصر المؤلف، ابتداء من سيبويه وشيوخه، ثم تلامذته، ثم من جاؤوا بعدهم، وشرح كتابه وغير شراحه، وختاماً بالشلوين وتلامذته، وقد تمكن المؤلف من جمع فوائد كثيرة، ونصوص نادرة، ونقولات غزيرة، من كلام النحويين على كتاب سيبويه، ومن كلامهم في غيره، وما رواه أهل اللغة والأدب، بتصرف في بعض ما نقله، وبغير تصرف في بعضه الآخر، وبتصريح بالكتب التي نقل منها، والعلماء الذين نقل آراءهم، وهذا هو الأكثر، وبغير تصريح أيضاً، ولكثرها يصعب الحديث عنها كلها، وإنما سأحدث عن أبرز العلماء الذين استفاد منهم المؤلف، وأكثر النقل عنهم، ثم بعد ذلك أشير إلى من يتلوهم:

١- سيبويه:

إمام النحاة، ومصدر المؤلف الأول، استفاد منه المؤلف قبل شرح كتابه بدراسته والنهل من معينه، بما فيه من آراء وعلل وشواهد وأقيسة، لسيبويه وشيوخه الخليل وأبي زيد ويونس وغيرهم.

٢- أبو الحسن الأخفش:

وقد جرى ذكره -بكنيته غالباً، وبالأخفش، وبكليهما- في مواضع عديدة على النحو الآتي:

أ/ ذكر آرائه، واحتجاجاته، من ذلك إجازته إمالة ما قبل الواو وعدم إمالة الواو في « ابن مذعور »^(١).

ب/ نقل حكاياته عن العرب، من ذلك حكايته: رأيت زيد، في الوقف^(٢).

ج/ ذكر مصطلحاته، كقوله^(٣): « وسمى أبوالحسن هذه النون الغالي، وسمى الحركة التي قبلها الغلو » .

والمؤلف لم يشر إلى كتب للأخفش، وإنما كانت نقولاته إمّا عن طريق كتب السابقين، أو غفلا من ذكر كتاب.

وقد كان موقفه منه إذا تعارضت آراؤه مع آراء سيبويه الانتصار لسيبويه، حتّى أنّه في أحد المرات أثنى عليه، بكلام تظنّ أنّه يرجح قوله، ثمّ بعد ذلك ينقلب عليه، ويتنصر لسيبويه، وذلك في الخلاف في المحذوف من « مفعول » الأجوف، فقال^(٤): « قال المؤلّف: ومذهب أبي الحسن فيه قويّ جدّاً حتّى أنّه قد استحسّنه جلة العلماء بهذا الشأن، فجعلوه مساوياً لقول سيبويه، وربّما رجّحه بعضهم، وجعله أقيس من قول سيبويه. ولكنّي مع هذا أقول: إنّ قول سيبويه هو الذي يجب أن يقال به . . . ». ثمّ راح يناقش الأخفش في عدة صفحات ليبتل رأيه.

(١) انظر ص ٧٩. وانظر ١٢٩، ١٨٠، ٢٣٨، ٥٦٥، ٥٦٦، وغيرها مما تراه في الفهرس.

(٢) انظر ص ١١٥. وانظر ١١٣، ١٥١، ١٨٠، ١٨١، ٢٢٥، وغيرها مما تراه في الفهرس.

(٣) انظر ص ١٨٠.

(٤) انظر ص ٥٦٦.

٣- أبو عثمان المازني:

أورد له المؤلف مجموعة من آرائه، ونقل من كتابه التصريف^(١). وقد نسب له أن زيادة الباء في مفعول كفى قياس. ولم أقف على ما يؤيد ذلك، بل المنقول عن المازني أن زيادتها فيه شذوذ^(٢). كما نقل اعتراضا له على الأخفش دون أن ينسبه إليه، وإنما قال: «فاعترض»^(٣).

٤- أبو العباس المبرد:

وقد تردد ذكره بكنيته، وبالمبرد، وبأبي العباس المبرد، وبأبي العباس محمد بن يزيد في مواضع عديدة على النحو الآتي:

أ/ نقل اعتراضاته على سيبويه، وقد وصفه فيها بالتحامل^(٤)، ووصف أحد إزماته لسيبويه بالتوهم الخلف^(٥) ولم يكن يفوت الردّ عليها أو نقل كلام من يرد، من ذلك ما نقله من اعتراض المبرد على قول سيبويه: إنّ ميم (مفاعلة) عوض من الألف التي بعد أول حرف من (فاعلت). حيث اعترضه المبرد بأن الألف موجودة بعد الفاء في (مفاعلة) فكيف يعوض من الثابت؟! وقد نقل المؤلف رد ابن ولاد وأبي

(١) انظر مثلا بعض ما نقله من آرائه وكتابته في التصريف ص ١٥٢، ٢١٨، ٢٨٣، ٣١٢، ٣٤٧، ٤٤٣، ٥١٦، ٥٣٧، ٥٨٤، ٥٩٥، وغيرها مما تراه في الفهرس.

(٢) انظر المسألة ص ٢١٨، ٢١٩.

(٣) انظر ص ٥٦٥.

(٤) انظر ص ٧٢.

(٥) انظر ص ٢٩٦.

علي الشلوين عليه^(١).

إلا أن المؤلف ربما وقف موقف المحايد حيال اعتراضات المبرد، من ذلك موقفه من الخلاف بين الخليل وسيبويه في الوقف على الاسم المنقوص، واختيار سيبويه إبقاء الياء محذوفة، واختيار الخليل إعادتها، وترجيح المبرد والفارسي قول الخليل، وقد ذكر المؤلف وجه القولين جميعاً، ثم نقل كلام ابن ولاد الذي رجح فيه قول الخليل، ولم يظهر من المؤلف ترجيح رأي على آخر^(٢).

ب/ ذكر آرائه، من ذلك ما ذهب إليه في قوله تعالى: ﴿بأيكم المفتون﴾: بأنه على حذف مضاف، تقديره: بأيكم فتنة المفتون^(٣).

ج/ نقل حكاياته، من ذلك ما نقله من جعل الإعراب في النون «الماترون»^(٤).

وقد كانت بعض هذه الاعتراضات والآراء مذكورة في كتبه التي وقفت عليها، كالمقتضب والكامل، وبعضها منقولٌ عنه في كتب العلماء كالانتصار لابن ولاد، وشرح السيرافي، وغيرهما.

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن المؤلف نسب للمبرد قولاً فيه مخالفة لسيبويه، مع أن كتابه المقتضب يبين عدم مخالفته سيبويه، وكتب غيره من العلماء الذين وقفت عليها تظهر إجازة المبرد للوجهين، قال المؤلف: «ولتعلم -وفقك الله

(١) انظر ص ١٤، ١٥.

(٢) انظر ص ١٤٢، ١٤٣.

(٣) انظر ص ٣٤. وانظر ١١٥، ١٤٢، ١٥٤، ٥١٦، وغيرها مما تراه في الفهرس.

(٤) انظر ٤٢٩.

تعالى - أن الإمام وأبا العباس المبرد بينهما خلاف في قولك: ما قام زيد بل عمرو، هل أثبت نفي القيام، أو القيام؟ فسيبويه يقول: أثبت له القيام، فيقدره: بل قام عمرو، والمبرد يقول: انتفى عنه القيام، فيقدره: بل ما قام عمرو، ويحتاج في هذا إلى نظر». هذا نقله، وفي المقتضب^(١): «ومنها (بل) ومعناها: الإضراب عن الأول والإثبات للثاني، نحو قولك: ضربت زيدا، بل عمرا، وجاءني عبدالله، وما جاءني رجل، بل امرأة». وهذا فيه موافقة لسيبويه. وقال أبو حيان: «ووافق المبرد على هذا الحكم، وأجاز مع ذلك أن يكون التقدير في النهي: بل لا تضرب عمرا، وفي النفي: بل ما قام عمرو»^(٢).

٥ - أبو بكر بن السراج:

ذكره المؤلف وأورد له مجموعة من آرائه، ونقل من كتابه الأصول، من ذلك قوله^(٣): قال ابن السراج - رحمه الله -: «ومع هذا فإنّ هذا الفعل بني من صوت، الألف فيه أصل ليست منقلبة من شيء؛ ألا ترى أنّ الحروف والأصوات كلّها مبنية على أصولها، ووجدناهم قد قلبوا الألفات في بعض الحروف إلى الياء نحو (عليه، وإليه)، فكما قلبت الألف إلى الياء حسن أن تقلب الياء إلى الألف».

٦ - أبو الحسن علي بن الحسن الهنائي (كراع النمل):

وقد تردد ذكره بلقبه (كراع)، وصرح عدة مرات بالنقل من كتابه المجرد، ومما يدل على عنايته بهذا الكتاب وجود أكثر من نسخة عنده، وصف إحداها بأنها

(١) انظر ١/١٥٠.

(٢) انظر ارتشاف الضرب ١٩٩٥ (رجب).

(٣) انظر ٧١٣، وانظر ٢٢١، ٣١٩، ٤١٨، ٧٨٨.

صحيحة، وقد مر نقل بعض نصوصه^(١).

٧- أبو سعيد السيرافي:

وهو مؤلف أحد أعظم شروح كتاب سيبويه، وأشهرها على الإطلاق، وقد تردد ذكره بكنيته وبالسيرافي وبكليهما ويرمز له المؤلف أحيانا بـ(سير) على النحو الآتي:

أ/ ذكر آرائه مجردة من نص منقول^(٢).

ب/ نقل كلامه مع نسبة ما ينقل إليه، وهو كثير جدًا بالنظر إلى الكتاب جملة، إلا أننا عند التفصيل نجده يكثر في أبواب ويقل أو ينعدم اسمه لا كلامه في أبواب أخرى، كما سيأتي في الفقرة التالية، كما أن هذا النقل بشكل عام كان بتصرف، وقد استفاد المؤلف من السيرافي في رواياته للأشعار، وحكاياته عن العرب، وآرائه، وردوده، واعتراضاته وتخريجاته، وعلمه^(٣).

ج/ نقل كلامه مع نسبة ما يُنقل إلى غيره، وذلك أن المؤلف قد دأب في مواضع كثيرة على نقل نصوص من النكت للأعلم، فيقول: قال الأعلم^(٤). والنكت كما هو معلوم تلخيص لشرح السيرافي. ونقله من النكت في الغالب يكون في

(١) انظر ماسبق في الفقرة ٢٢ عند الكلام على العناية بالغريب. وانظر أيضا بعض نقولاته ص ١٢٢،

١٣٢، ١٣٥، ١٧٩، ٢٨٦، وغيرها مما تراه في الفهرس

(٢) انظر مثلا ٣٥٣، ٤٣١، ٦٥٥، ٦٥٩.

(٣) انظر مثلا ١، ٥، ١٨، ٢٦، ٣٠، ٤٠، ٩٠، ٩٥، ١٠٢، ١٠٩، ٣٥٣، ٤٣١، ٤٣٨، ٥١٤،

٦١٥، ٦٢٤، ٦٣٥.

(٤) انظر مثلا ١١٩، ١٢٧.

المواضع التي يقل فيها ذكر السيرافي، أو ينعدم، فالسيرافي مثلاً يطّل عليك باسمه وكلامه من أول الشرح المحقق إلى ص ١١٠، ثمّ ينقطع إلى ص ٣٥٣، ويطّل الأعلام بين الموضوعين، ثم يعود النقل عن السيرافي والأعلام في مواضع متقاربة. وأنا حقيقة في حيرة، وأمام احتمالات:

الأول: أن يكون المؤلف لم يقف على شرح السيرافي، وكل ما نقله عن السيرافي نقله بطريق غير مباشر.

الثاني: أن يكون قد وقف على شرح السيرافي لكنه لم يمتلكه، ويكون-على أقل تقدير- بعض ما نقله عنه من ذلك الوقوف.

الثالث: أن يكون قد وقف أو امتلك بعض شرح السيرافي، ولم يمتلك ما يتعلق بالسفر الرابع الذي نحن بصدده، أو بعض ما يتعلق به.

الرابع: أن يكون امتلك ما يتعلق بهذا الجزء الرابع أيضاً، لكنه لم يكن حاضراً لدى المؤلف عند تأليف الكتاب، أو تأليف هذا القسم من الشرح، خاصة أننا لانعلم الظروف التي قام المؤلف فيها بتأليف الكتاب.

الخامس: أن يكون شرح السيرافي بين يديه، أو قريباً منهما، إلا أنه لطوله رأى أن يستعيض عنه أو عن بعضه بمختصره النكت. ويرد هذا الاحتمال أنه اعترض على بعض الآراء الواردة في النكت بعد أن نسبها للأعلام، والأعلام لاناقة له فيها ولاجمل، بل نقل مرة نصاً لابن عصفور، ثمّ قال: «وأكثر هذا منقولٌ من كلام الأعلام»^(١)، والحقيقة أنه ليس للأعلام منه إلا النقل.

(١) انظر ص ٨٥٥، ٨٥٦.

وقد وجدت المؤلف نقل في أحد المواضع نصا ونسبه للأعلم، وبعد مراجعتي لشرح السيرافي والنكت وجدت النص يتفق مع نص السيرافي، وربما كان هذا لاختلاف النسخ.

وعلى العموم هناك احتمالات أخرى يمكن تصورها، وفي ما ذكرته كفاية، إن شاء الله تعالى.

٨- أبو علي الفارسي:

وقد تردد ذكره بكنيته وبالفارسي وبأبي علي الفارسي في مواضع كثيرة على النحو الآتي:

أ/ ذكر آرائه وحكاياته مجردة من نص منقول^(١).

ب/ النقل من كتبه: التذكرة، والحجة، والمسائل الشيرازيات، كما نقل من الإيضاح، والتعليقة على كتاب سيويه، وغيرها، وقد أطال المؤلف في بعض النقول خاصة بعض ما نقله من الحجة والتذكرة^(٢)، ونقله لم يكن نقلا عابرا بل نقل عالم عارف بأن هذه النصوص تفسر قول سيويه، وهذا لا يتأتى إلا لمن فهم الكتاب وعلم مافيه.

ج/ النقل عنه من طريق تلميذه أبي الفتح ابن جني، وذلك عند النقل من كتب ابن جني^(٣).

(١) انظر مثلا ١٤٢، ١٤٦، ٤٤٠.

(٢) انظر في نقولاته مثلا ١٥٠، ١٥٥، ١٥٩، ٣٦١، ٤٥٣، ٤٧٧، ٤٩٩، ٥٣١، ٥٨٦، ٦٨٥.

(٣) انظر مثلا ٢٨٦، ٣١٢، ٣٤٦.

٩- أبو الفتح بن جني:

وله عند المؤلف منزلة عظيمة حيث وصفه بحذاق هذه الصناعة^(١)، وردد ذكره بكنيته وبابن جني وبأبي الفتح بن جني في مواضع كثيرة على النحو الآتي:

أ/ ذكر آرائه مجردة من نص منقول، من ذلك إجازته أن تكون اللام المسموعة في (ويلمه) لام (ويل)، وحذفت همزة (أم) ولام الجر، وكسر لام (ويل) إتباعاً^(٢). وقد ذكر هذا الوجه في الخصائص، والمؤلف نقله من الاقتضاب لابن السيد البطليوسي.

ب/ النقل من كتبه: المنصف، وسر صناعة الإعراب، والخصائص، والتنبيه في شرح مشكل أبيات الحماسة^(٣)، حيث أورد المؤلف نصوصاً كثيرة مليئة بالشواهد والعلل وأقوال العلماء، دون تصرف، وبتصرف.

١٠- أبو بكر الزبيدي:

وقد اعتمد المؤلف كثيراً على كتابه الاستدراك في نقل ما استدرك على سيبويه من الأبنية، وأورد كثيراً من نصوصه، وناقش أكثرها، ورد كثيراً من تلك الاستدراكات^(٤)، كما نقل من كتابه: مختصر العين^(٥)، ونقل أيضاً عنه فهماً لأحد نصوص سيبويه، مفاده أن سيبويه جعل الياء في التثنية والجمع بدلاً من الألف

(١) انظر ص ٢٩٩.

(٢) انظر ص ٨٦.

(٣) انظر مثلاً ٢٩٩، ٣٣٥، ٣٣٧، ٣٤٦، ٣٧٨، ٣٩٣، ٤٣٩.

(٤) انظر مثلاً ٢٩٢، ٢٩٥، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣٢٠.

(٥) انظر ص ١١٠، ٢٩٢.

حقيقة، وقد وهّم المؤلف على هذا الفهم، ورد عليه^(١). ويذكره بكنيته وبالزبيدي.

١١- ابن السيد البطليوسي:

أورد له المؤلف مجموعة من آرائه، وتحقيقاته، وقد تنوعت استفادته منه بين النحو واللغة، ونقل من كتابه الاقتضاب في عدة مواضع مصرحا بالكتاب وغير مصرح، ومن كتابه في شرح أبيات الجمل بدون تصريح^(٢)، كما نبه على استدراك كان أورده على كتابه المثلث^(٣).

١٢- ابن طاهر (الخدب):

لابن طاهر طرّة مشهورة على كتاب سيويه، وقد أورد له المؤلف مجموعة من آرائه وتعليقاته على كتاب سيويه^(٤)، ولم يصرح بهذه الطرة وهو ينقل عنه، وإنما أشار إلى إصلاح ابن طاهر، فقال^(٥): « وفي كتاب الأستاذ من إصلاح ابن طاهر: المفتن ». والمقصود بالأستاذ الشلويين. وفي هذا النص عدة احتمالات:

الأوّل: أن يكون المراد نسخة الشلويين من كتاب سيويه، والمؤلف أشار إلى هذه النسخة، وذكر أنها مقروءة على الرباحي، فقال^(٦): « هذا وقع في النسخ كلها،

(١) انظر ص ٢٩٥، ٢٩٦.

(٢) انظر ص ٨٦، ١٢٢، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٨، ٣٧٤، ٣٨٣، ٣٩١، ٣٩٥، ٣٩٨، ٥٥٦.

(٣) انظر ص ٣٨٣.

(٤) انظر ص ٩، ١٦، ٢٩، ٢٠٢، ٢٣٩، ٢٤٠، ٤٩٥، ٤٩٦، ٥٠٨، ٥٨٢.

(٥) انظر ص ٩.

(٦) انظر ص ٦.

وكذلك في نسخة الأستاذ المقروءة على أبي عبدالله الرباحي راوية الكتاب «. فلعلها مرت قبل الشلوين على ابن طاهر، أو لعل الشلوين أو غيره أورد هذا الإصلاح عن ابن طاهر، ويبقى السؤال: هل ضمنت إصلاحات ابن طاهر، على هذه النسخة كاملة أم ضمن بعضها؟ وسؤال آخر: هل المقصود بالإصلاحات الطرر؟ أم أنها بضع مواضع أصلحها ابن طاهر.

الذي يظهر لي أن الإصلاحات هي الطرر، وأنها كاملة، لعدم وجود ما ينفي كمالها أولاً، ولأن التعبير بالإصلاح مستخدم في الحواشي والطرر، من ذلك ما جاء على نسخة إيطاليا من حواشي الشلوين على إيضاح المنهج في الجمع بين كتابي التنبيه والمبهبج، لشيخه ابن ملكون: « بتتبع عمر بن محمد بن عمر بن عبدالله الأزدي وإصلاحه »^(١).

الثاني: أن يكون المراد بعبارة المؤلف « وفي كتاب الأستاذ من إصلاح ابن طاهر »: وفي نسخة الأستاذ من إصلاح ابن طاهر؛ لأنه يُعبر عن النسخة بالكتاب، وقد استعمله المؤلف فقال^(٢): « ثبت في كتاب الأستاذ بعد المشيئة والمحمية: وقالوا: المزة ». وعلى هذا الثاني فالراجح أن يكون ما نقله عن ابن طاهر مأخوذاً من هذه النسخة، ويكون أراد بالإصلاح الطرر أيضاً. والله أعلم.

وهذا نص آخر يؤيد ما سبق من اطلاع المؤلف على طرر ابن طاهر، سواء كانت على نسخة من نسخ كتاب سيبويه أو مفردة. قال المؤلف تعليقا على قول سيبويه: « وتكون (إن) كـ(ما) في معنى (ليس) ». حيث قال: « كتب عليه أبوبكر

(١) انظر شرح المقدمة الجزولية (الدراسة ص ٤٥).

(٢) انظر ص ٢٢.

ابن طاهر المعروف بالخدب: هذا نصٌّ أن (إن) كـ(ما) في معنى (ليس). يريد: أنّها تعمل عملها كقوله:

إن هو مستولياً على أحدٍ إلا على أضعف المجانين

قال الشيخ أبو علي رحمه الله: إنّ كلام الإمام ليس بنصٍّ على ما ذكره أبوبكر من العمل؛ لأنّه يحتمل أن يريد أن (إن) تكون كـ(ما) في النفي، فيكون قد عبّر في قوله: (في معنى ليس) عن النفي، وهذا أولى أن يحمل عليه كلامه؛ لأنّ العمل في (إن) شاذّ.

يلاحظ على هذا النص قوله: « كتب عليه أبو بكر بن طاهر المعروف بالخدب ». وردّ الشلوين عليه. فإذا ما ضمنا إلى هذا النصّ النصّ السابق « وفي كتاب الأستاذ من إصلاح ابن طاهر »، استطعنا أن نفهم علاقة الشلوين بابن طاهر أكثر، وأنّه قد وقع على طرر ابن طاهر، وحشّى عليها، كما حشّى على الإفصاح لابن الطرواة^(١)، والمفصل^(٢)، وغيرهما، واستطعنا أن نفهم أكثر النسخة التي ينقل عنها المؤلف.

١٣ - أبو علي الشلوين:

ويرد ذكره بأبي علي الشلوين والشلووين والأستاذ أبي عليّ والشيخ أبي عليّ والشيخ والأستاذ أبو عليّ (ش) وبـ(ش) وحدها. وللشلووين عند المؤلف مترلة

(١) انظر حواشي كتاب الإفصاح بتحقيق أستاذي أ. د/ عياد النيبتي حفظه الله.

(٢) حقق حواشيه على المفصل أستاذي الدكتور حماد الثمالي حفظه الله لنيل درجة الماجستير من كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى.

عالية، تظهر في دفاعه عنه حينما ناقشه أحد طلبته، فسكت الشلوين أخيراً ولم يجب، فقال المؤلف بعد أن أبان مقصد أبي عليّ: «وسكوت الأستاذ أبي علي الشلوين ليس لقصور منه، وإنما هو للرد رآه من الطالب. هذا هو الظن به، رحمه الله»^(١).

وتظهر مترلة الشلوين أيضاً وعناية المؤلف به في نقوله الكثيرة عنه^(٢).

١٤ - أبو محمد بن زيدان:

وقد ذكره المؤلف في موضعين بما يدلُّ على أنه شيخه وواسطة له إلى الشلوين، ولعله نقل عنه في مواضع أخرى دون تصريح خاصة أنه أورد نقولات كثيرة عن الشلوين دون تصريح بمصدره، وهذا أحد الموضعين^(٣): «ويبقى عندي سؤالٌ لم أرَ أحداً تعرّض للكلام عليه، وهو: مامعنى قوله: (أوزنة حرف متحرّك)؟ إلّا أنّي سألت الأستاذ أبا محمد بن زيدان فقال لي: أشار به الإمام إلى الحرف المتحرّك من الحرفين المدغم أحدهما في الآخر؛ لأنّهما في صناعة العروض حرفان. وفي هذا نظر. وقد تكلم على هذا الموضع في الإيضاح القاضي أبو الوليد الوقشي، وردّ عليه ابن يسعون وغيره ثمّ كتب على الإيضاح، فانظر كلامه».

١٥ - أبو الحسن بن عصفور:

وقد تردد ذكره في مواضع عديدة، إما بنقل تفسيره لكلام سيبويه، وإما بنقل

(١) انظر ص ٢٩٤.

(٢) انظر مثلاً ٢، ٦، ٩، ١٤، ١٥، ١٦، ٢٢، ٥٩، ٦٦، ٧٧، ١٠٢، ١٠٨، ١٠٩، ٢٠٠، ٢٦٠،

٥١٩، ٤٥٤، ٥٧١، ٦٣٤.

(٣) انظر ص ٨٧٧. وانظر ص ٥٧١.

آرائه أو نقولاته، وإما بالنقل من كتابه الممتع مصرحا بالكتاب أو بـابن عصفور^(١)، كما نقل المؤلف من كتابه الممتع دون تصريح في مواضع كثيرة^(٢).

هذا بالإضافة إلى علماء آخرين أورد آراءهم وحججهم وحكاياتهم عن العرب، ونقل نصوصا من كتب بعضهم، كالكسائي^(٣)، والفراء^(٤)، وأبي عبيدة^(٥)، والجرمي^(٦)، وابن السكيت^(٧)، وأبي عبيد^(٨)، والقاسم بن ثابت^(٩)، والزجاجي^(١٠)، وابن كيسان^(١١)، وأبي حاتم^(١٢)، وابن ولاد^(١٣)، وأبي علي القالي^(١٤)، والحريري^(١٥)، والوقشي^(١٦)، وابن الأختضر^(١٧)، وابن

(١) انظر مثلا ٢٤١، ٢٤٣، ٣٩١، ٣٩٩، ٥٠٠، ٨١٣، ٨٥٥.

(٢) انظر مثلا ٣١١، ٣١٥، ٣٣٧.

(٣) انظر مثلا ١٥٣، ٣٢١، ٣٥٠، ٣٧٤.

(٤) انظر مثلا ١٩، ٢٦، ١٣٢، ١٣٩.

(٥) انظر مثلا ٣٤، ١١٥، ٣٢٦، ٣٥٣.

(٦) انظر مثلا ٢٢٧، ٤٧٨، ٥٥٨، ٦٦١.

(٧) انظر مثلا ١٧٨، ٣٨٣، ٣٩٤، ٣٩٦.

(٨) انظر ص ١٢، ٢٥٢، ٦٦٢، ٦٩٦.

(٩) انظر ص ٦٩٥.

(١٠) انظر ص ١١٨.

(١١) انظر ص ٨٧، ٨٠٦.

(١٢) انظر مثلا ١١٨، ١٧٤، ٣١٦، ٣٣٠.

(١٣) انظر ص ١٤، ١٥، ١٤٢، ٧٧٩.

(١٤) انظر مثلا ص ٣١٦.

(١٥) انظر ص ١٦٨، ٢٣٥.

(١٦) انظر ص ٣٠٤، ٨٧٧.

(١٧) انظر ص ٣٠٤.

الطراوة^(١)، والزمخشري^(٢)، وابن سمحون^(٣)، وابن يسعون^(٤)، والسهيلي^(٥)، وأبو البركات الأنباري^(٦)، وابن الطفيل^(٧)، وابن ملكون^(٨)، والرندي^(٩)، وابن خروف^(١٠)، وابن معزوز^(١١)، والدباج^(١٢)، وآخرين.

وقد ذكر المؤلف مجموعة من الكتب -غير التي ذكرتها فيما سبق- ونقل منها، كالغريب المصنف لأبي عبيد^(١٣)، والدلائل للقاسم بن ثابت^(١٤)، ودرة الغواص للحريري^(١٥)، وطرر ابن الأخضر على الإيضاح^(١٦)، والإنصاف في مسائل الخلاف

(١) انظر مثلا ١١، ٢١٢، ٢٢٣، ٢٧٢.

(٢) انظر ص ١٤٦، ٧٥٩، ٧٦٠.

(٣) انظر ص ١٥٧.

(٤) انظر ص ٨٧٧.

(٥) انظر ص ٢٥٣، ٢٥٤.

(٦) انظر ص ١٢٥، ٣٦٣، ٧٧٥.

(٧) انظر ص ٥٤٢.

(٨) انظر ص ٢٩٥.

(٩) انظر ص ٦٢٥.

(١٠) انظر ص ١٤٦، ١٤٨، ٢٧٩، ٦٨٦.

(١١) انظر ص ٧٥٧.

(١٢) انظر ص ٨٥٥.

(١٣) انظر ص ٦٩٦.

(١٤) انظر ص ٦٩٥.

(١٥) انظر ص ١٦٨، ٢٣٥.

(١٦) انظر ص ٣٠٤.

لابي البركات الأنباري^(١)، وغيرها مما تراه في فهرس الكتب.

كما نقل عن مجموعة لم يصرح بها، وإنما يقول: قال بعضهم، أو قال بعض النحويين، أو بعض الطلبة، ويعني: طلبة الشلوين، وما أشبه ذلك، وربما وردت تلك النقول في نصوص للسيرافي وابن جني وغيرهما^(٢)، وقد عانيت كثيرا في استقصاء هذا النوع من النقول خاصة أن كثيرا منها في شرح عبارات سيبويه، ومنقولة عن شراح كتابه، والمصادر في هذا الباب شحيحة، وأكثر تلك الكتب مفقود.

(١) انظر ص ٣٦٣، ٧٧٥.

(٢) انظر أمثلة لما سبق في ٢٢، ٣٣، ٢٣٤، ٢٧٢، ٥٧٠.

ج/ اتجاه المؤلف النحوي:

سبق أنّ هذا السفر من شرح كتاب سيويه لا يمثل إلاّ الربع الأخير من كتاب سيويه، وهذا يعني صعوبة استظهار صورة كاملة لاتجاه المؤلف، لسببين: الأول: أن أكثر ما فيه أبواب صرفية.

الثاني: أنه لا يمثل سوى ربع الكتاب.

ومع ذلك فالظاهر مما لدينا أن المؤلف ذونزعةٍ بصرية، وهذا من خلال انتصاراته لمذاهب البصريين على الكوفيين، ووصف بعض آراء الكوفيين بالخلف والهديان^(١)، وميله الشديد إلى سيويه وكتابه، حيث يستوي المخالفون له من بصريين وكوفيين.

وهذه نبذة يتبين من خلالها اتجاه المؤلف النحوي:

١- أيّد مذهب سيويه في أن « تفعال » ليس مصدرا لـ « فَعَل »، وردّ مذهب الكوفيين بأنه مصدره، وأن الألف بدل من ياء « تفعيل »^(٢).

٢- اختار مذهب سيويه والجمهور في أن « ما » في قوله تعالى: ﴿والسَّماء وما بناها﴾ حرف مصدري. ومذهب الأخفش وابن السراج والكوفيين أنها اسم^(٣).

٣- اختار مذهب البصريين في أن دخول « حتّى » على المضمر من ضرائر

(١) انظر ص ١٩، ٤٠٢.

(٢) انظر ص ١٩.

(٣) انظر ص ٢٣٢.

الشعر، وهو ما أجازته المبرد والكوفيون في السعة^(١).

٤- أيد مذهب سيبويه في أن وزن « صمحمح » « فعلعل »، وردّ مذهب الفراء والكوفيين أنه « فعلل »^(٢).

٥- أيد مذهب البصريين في أن « منحنيق » « فنعليل »، وخطأ الفراء بقوله: إنه « منفعيل »^(٣).

٦- اختار مذهب البصريين في أن « كفكف » رباعي، وردّ مذهب الكوفيين ومن تبعهم في أنه ثلاثي، ووصف كلامهم بأنه هذيان واختيار ما ليس بمختار^(٤).

٧- رجع مذهب الخليل وسيبويه في وزن « سيّد »، وردّ المذهب المنسوب إلى الكوفيين^(٥).

٨- رجع مذهب البصريين في أصل ووزن « كينونة » على مذهب الفراء والكوفيين^(٦).

٩- رجع مذهب البصريين في أن « أوّل » على وزن « أفعل »، وليس على وزن « فوعل » كما يقول الكوفيون^(٧).

(١) انظر ص ٢٤٩، ٢٥٠.

(٢) انظر ص ٢٦٢-٢٦٥.

(٣) انظر ص ٣٨٨-٣٩٠.

(٤) انظر ص ٤٠٢.

(٥) انظر ص ٦١٣، ٦١٤.

(٦) انظر ص ٦١٥، ٦١٦.

(٧) انظر ص ٦٤٣ فما بعدها.

- ١٠- أيدّ مذهب البصريين في عدم جواز الوقف على « البكر » في حال
النصب بفتح الكاف، وردّ مذهب الكوفيين ومن تبعهم كصاحب الإنصاف في
جواز ذلك؛ لعدم وروده في كلام العرب^(١).
- ١١- اختار مذهب البصريين في عدم جواز مد المقصور في الضرائر وغيرها
على مذهب الكوفيين وأبي الحسن الأخفش الذين أجازوا مدّه^(٢).
- ١٢- اتّبع البصريين في عدم الاعتداد بالنقل غير المشهور^(٣).
- ١٣- وافق البصريين في عدم وقوع حروف الجر في موقع بعضها، مع أنّه
ذكر أنّ ظاهر مذهب سيبويه موافقة الكوفيين^(٤).
- ١٤- وافق البصريين في أنّ الفعل مشتق من الاسم^(٥).
- ١٥- أيدّ مذهب سيبويه في جواز « أقمته إقاماً »، بحذف التاء، وردّ مذهب
الفراء الذي لم يجزه إلّا في الإضافة، على الرغم من أنّ السماع لم يثبت إلّا مع
الإضافة كما يقول الرضي^(٦).
- ١٦- أيدّ مذهب سيبويه في أنّه لم يأت في كلام العرب « مَفْعُل » مفرداً
ولاجتماعاً، وأول ما جاء منه على الترخيم في غير النداء، نحو:
ليوم روع أو فعال مَكْرُم

(١) انظر ص ١٢٤، ١٢٥.

(٢) انظر ص ٣٤٠.

(٣) انظر ص ٣٧٠.

(٤) انظر ص ٢٢٧، ٢٢٨.

(٥) انظر ص ٦٣٨.

(٦) انظر ص ١٧.

وقد ذهب الفراء إلى أنه جمع^(١).

١٧- رجح تعليل سيبويه في أن إدغام لام المعرفة بسبب كثرة الإدغام، وردّ مذهب الفراء في أن سبب الإدغام شدة اتصالها بما بعدها فصارت بمثالة المتقارئين في كلمة واحدة^(٢).

١٨- أيدّ مذهب سيبويه في التعجب من « أفعل »، على الرغم من حكايته أن أكثر النحويين على خلافه، واحتجّ بكثرة السماع^(٣).

١٩- أيدّ مذهب سيبويه في إمالة « باب، ومال »، وردّ على المبرّد الذي منع ذلك، واحتجّ المؤلف بأنه مسموع، وأن له وجهاً من القياس^(٤).

٢٠- رجّح ترتيب سيبويه لحروف الحلق على ترتيب الأخفش^(٥).

٢١- رجّح مذهب سيبويه على الأخفش في واو « مفعول »^(٦).

٢٢- صحح مذهب سيبويه في أن ياء « افعلي » علامة إضمار المؤنث، لاعلامه التأنيث فقط كما ذهب الأخفش^(٧).

٢٣- صحح مذهب سيبويه في جواز « هذا غلام » على إرادة « غلامي »، بحجة أن الوصل يبينه، واكتفاء بدلالة الحال على ما حذف^(٨).

(١) انظر ص ٢٣، ٢٤.

(٢) انظر ص ٩١٤، ٩١٥.

(٣) انظر ص ٣٩، ٤٠.

(٤) انظر ص ٧١، ٧٢.

(٥) انظر ص ١٢٩.

(٦) انظر ص ٥٦٦.

(٧) انظر ص ١٩٦.

(٨) انظر ص ١٤٢.

٢٤- أيّد مذهب سيبويه أنّ عين « حية » ياء^(١).

٢٥- رجّح قول سيبويه في أنّ همزة الوصل في « أل » إذا كان قبلها همزة الاستفهام، لأنّها تُبدل منها، على قول من يرى أنّها همزة وصل وهي لا تثبت إذا وصل بها كلامٌ، فإن لم تثبت فكيف يُبدل منها، وإنّما هذه ألف أخرى اجتلبت فرقاً بين الاستفهام والخبر^(٢).

إلى غير ذلك من المسائل التي انتصر فيها لسيبويه على الأخفش والمبرد وغيرهما، والمسائل التي انتصر فيها لبعض البصريين كالمازني والفارسي وغيرهما على من انتقدهم سواء من البصريين أنفسهم أو من غيرهم.

على أنّ هذه التزعة لم تمنع المؤلف من احترام روايات المخالفين للمذهب البصري، وتوثيق الرواة الكوفيين، وتصحيح توجيهاتهم كقوله^(٣): « قال صالح بن محمد: والفراء ثقةٌ فيما رواه فتوجيهه صحيحٌ، إلّا أنّه توجيه ما يردُّ شاذّاً ». بل لم تمنعه من مخالفة البصريين وموافقة الكوفيين، كما سيأتي.

كما أنّ هذا لم يمنع المؤلف من التوقف عند بعض أقوال سيبويه واستشكالها وبيان ما فيها من خطأ واضطراب، محاولاً في الوقت نفسه توجيهها ورفع اللوم عن صاحبها^(٤).

هذا وقد وقفت للمؤلف على بعض الآراء والاختيارات، وهي:

١- ذهب إلى أنّ « عن » في « جلست عن يمينه » اسم؛ لأنّ معناها معنى

(١) انظر ص ٣٠.

(٢) انظر ص ٨٩، ٩٠.

(٣) انظر ص ٢٠١.

(٤) انظر مثلاً ٢٩٢، ٢٩٨، ٦٥٠. وقد بيّنت فيما سبق موقفه من سيبويه وكتابه.

الاسم، وتكون في هذا الموضع مخبرا عنها بخلاف « أطعمه عن جوع، ورمى عن القوس ». وهذا القول لم أجده عند غيره، إلاّ قولاً نقله عن ابن عصفور في « على »^(١).

٢- ذهب إلى أنّ معنى « قد » في قول الشاعر:

قد أتركُ القرنَ مُصَفراً أنامله

لتقليل النظر. وهذا لم أقف عليه عند غيره، وإنما ذهب بعضهم إلى أنها للتقليل، والمقصود به تقليل ذات الشيء، وذهب بعضهم أنها للتقليل على طريق التهكم، وبعضهم أنها للتكثير^(٢). علماً أنّ المؤلف ذهب إلى أنّ « قد » في قول سيبويه: « وقد يجوز فيه البيان » للتقليل^(٣).

٣- ذهب إلى أنّ « قد » تدخل على متوقع، وتُقرّب الماضي من الحال. وإلى هذا ذهب الزمخشري وابن مالك^(٤).

٤- ذهب إلى أنّ « كي » إذا لم تدخل عليها اللام ناصبةً بنفسها؛ لأنها قد ثبت لها النصب إذا دخلت عليها اللام، فلا ينبغي أن تخرج عما استقر لها. وهذا فيه موافقة للكوفيين الذين يرون أنها ناصبة دائماً، ومخالفة للبصريين الذين يرون أنها هنا حرف جر والناصب « أن » مضمرة^(٥).

٥- ذهب إلى أنّ الألف من « واو » أصلها واو، موافقاً بذلك الأخفش،

(١) انظر ص ٢٣٩.

(٢) انظر ص ٢٠٧.

(٣) انظر ص ٩٣٨.

(٤) انظر ص ٨٨.

(٥) انظر ص ٢٠٤.

ومخالفا الفارسي^(١).

٦- ذهب إلى أن ألف « عصا ورحى » في الوقف، هي الأصلية وصحح نسبته إلى سيبويه، وهو المشهور عن الكسائي والكوفيين، وردّ أن تكون في النصب مبدلة من التنوين كما ذهب إليه كثير من النحويين ونسب إلى سيبويه^(٢).

٧- صحح أن المجرور بعد « حتّى » يدخل فيما قبلها^(٣).

٨- ذهب إلى أن « إذا » الفجائية على أصلها المعروف في الأزمنة، ولا تخرج عنه لغير ضرورة، وهو مذهب منسوب للرياشي والمبرد والزجاج والزمخشري وابن طاهر وابن خروف والشلوبين^(٤).

بالإضافة سبق، فإن تحرّر المؤلف وعدم الانقياد لكل ما يقال وظهور شخصيته جليّة من خلال ما رأيته من هذا السفر؛ إذ لم يكد يسلّم نحويّ من ردّ وانتقاد، استوى في ذلك الكوفيون والبصريون والأندلسيون، بل ربّما كان الكوفيون أقلّ من تعرض لهم المؤلف، والسبب في ذلك أن المؤلف لا يصنف كتابا في قواعد النحو أو الخلاف، وإنّما يشرح كتاب سيبويه، والكوفيون لانصب لهم يذكر في ذلك، وإنّما يذكرون عرضاً، يضاف إلى ذلك أن خلافهم لا يحتاج إلى أن يتعرّض له بدرجة خلاف الأخفش والمبرد مثلاً؛ لأنّ خلاف هذين بصريّ، وموجهٌ بشكل مباشر إلى سيبويه، وأحياناً يكون بسبب سوء فهم عبارة سيبويه، فيحتاج الأمر إلى أن يتعرض لخلافهما وخلاف كلّ من تعرض لكتاب سيبويه، وبيان وجه الصواب حسبما يراه المؤلف.

(١) انظر ص ٧٤١، ٧٤٢، ٨٢٧.

(٢) انظر ص ١٤٦-١٤٨.

(٣) انظر ص ٢٤٩.

(٤) انظر ص ٢٥٨، ٢٥٩.

ط/ قيمة الكتاب العلميّة:

لاشكّ أنّ القيمة العلمية تختلف من كتاب إلى كتاب، وإن كان هناك عوامل مشتركة، إلّا أنّ كلّ كتاب تبقى له خصوصية، وكلّما وضحت هذه الخصوصية كلّما زادت قيمة الكتاب، وأحياناً تكون قيمة الكتاب في مؤلفه، وأحياناً تكون قيمة الكتاب فيما يحويه من علم، وربما جمع الحسنيين، وربما كان لأنه شرح لكتاب له قيمته العلميّة، والكتاب الذي بين أيدينا تظهر قيمته العلمية في الآتي:

١- أنه شرح لكتاب سيبويه، اعتنى مؤلفه فيه: ببيان ما أشكل من كلام سيبويه، والانفصال عمّا اعترضه به النحاة واستدركوه.

٢- أنه أثر مغاربيّ أندلسيّ من القرن السابع، أزهى عصور النحو في تلك البيئة الأصيلة في تراثنا الإسلاميّ.

٣- أنه صورةٌ تعكس لنا الجهود التي بذلت حتّى القرن السابع، في شرح الربع الأخير من كتاب سيبويه.

٤- أنه يحوي كثيراً من النصوص التي لا توجد في سواه، كالتقولات عن أبي عليّ الشلوّيين، وهي كثيرة ويزيدها أهميّة أنّها مما وضعه الشلوّيين على كتاب سيبويه، ومثلها في الأهميّة نقولات المؤلف من تذكرة أبي عليّ الفارسي وهو كتاب مفقود، حيث نقل منه مواضع طويلة، وكذلك نقولاته الكثيرة عن كتاب المجرد لكراع، من مواضع معدودة من قسمه المفقود، كما أنّ المؤلف نقل في مواضع عديدة عن بعض الطلبة ولم أعرف هل هو شخص واحد أم أكثر، إلّا أنّ في بعض هذه النقولات ما يفيد أنّ هذا الطالب، أو بعض هؤلاء الطلبة، من طلبة الشلوّيين، وفي بعض هذه النقولات حوارات مفيدة بين الطالب وشيخه، كما نقل في مواضع عديدة عن ابن عصفور، ولا يعنيننا ما نقله من ممتعه، وإنما ما نقله من تقييده على كتاب سيبويه، هذا بالإضافة إلى ما نقله عن عددٍ لا بأس به من العلماء

كالوقشي وابن طاهر وابن زيدان، مصرحاً بكتب بعضهم وغير مصرح ببعضها الآخر، وغير هؤلاء مما تراه في ثنايا الشرح. يضاف إلى هذا ما نقله من آراء لكثير من العلماء لم أقف على بعضها.

٥- أن مؤلفه استطاع أن يجمع بين ثنائه ما يمكن أن يقال، أقول هذا بلا مبالغة، فالمنصف لابن جني لم يدع منه المؤلف ماله علاقة بكلام سيبويه، وكأنه أراد أن يشير إلى أن المنصف على الرغم من أنه في شرح تصريف المازني إلا أنه في حقيقته شرح لقسم التصريف من كتاب سيبويه؛ لأن تصريف المازني ما هو إلا تلخيص لذلك القسم، كما نقل المؤلف من كتابه سر صناعة الإعراب في مواضع عديدة وكذا الخصائص والتنبيه، وأما كتب شيخ ابن جني أبي علي الفارسي فكان لها نصيب وافر، حيث نقل من تذكرته كما سبق والشيرازيات والإيضاح والحجة وغيرها، يضاف إلى ذلك كتاب الممتع لابن عصفور، فإذا ما أضفت إلى هذا كله ما نقله عن ابن السيد والشلوبين وغيرهما من النحاة علمت ما في هذا الكتاب من غزارة، وكأن المؤلف أراد به أن يغنيه عن غيره فيكون مرجعه في المسائل المشككة التي دار حولها كلام كثير وأخذ ورد، ولهذا أطلق على كتابه كما ذكرت ذلك سابقاً المجموع.

٦- أن الكتاب على الرغم من أن معظمه في الربع الأخير من كتاب سيبويه إلا أنه احتوى على مسائل كثيرة في النحو، حتى أن المؤلف تكلم على «نعم وبلى» بما يستغنى به عن غيره، كما ضمّ نقولات كثيرة في اللغة، ومنها ما لم أجده عند غيره، كتفسير التّرب بأن معناه: كأنه سقط معه على التراب في

زمان واحد^(١)، هذا بالإضافة إلى مسائل الصرف.

٧- أن الكتاب مليءٌ بالتحقيقات والاستدراكات والمناقشات القويّة، والآراء النحوية، وجرأة التناول لنصوص سيويو وبيان ما احتمله كنسبة القول بتضمين حروف الجر معاني غيرها إلى سيويو، وجعله موافقا للكوفيين، بناء على نصّ له^(٢).

هذه أبرز دلائل قيمة الكتاب العلميّة، وهناك غيرها كثير مما تراه في ثنايا الشرح.

ك/ مأخذ واستدراكات:

١- نقل المؤلف قول ابن مقبل:

طافت بأعلاقه خَوْدٌ يمانيةٌ تدعو العرائن من بكر وماجمعوا

ثمّ قال: « وبكر ليست من اليمن؛ لأنّها من ربيعة، وربيعه من معدّ، فمعنى قوله: يمانية، أي: أنّها مقيمة في شق اليمن، وإن لم تكن منهم »^(٣).

والحقيقة أنّ قبيلة بكر بن وائل ليس لها علاقة بالأمر، وسكنها لم يكن في شقّ اليمن، وإنما المراد بنو أبي بكر بن كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة، على ما ذكره الغندجاني وأجازة ابن السيرافي، وأجاز ابن السيرافي أن يكون وقع تغيير في الكتاب بين بكر وعمرو. وقد نقلت كلامهما في التعليق على المسألة في موضعها من الشرح.

(١) انظر ص ٥٢١.

(٢) انظر ص ٢٢٧.

(٣) انظر ص ١٩٥.

٢- نقل المؤلف نصا للحريري في درة الغواص، وهو كما نقله^(١): «وأما كشكشة ربعة فإنهم يبدلون عند الوقف كاف المخاطبة شيئا، فيقولون للمرأة: ويحك مألش؟ فيقرون الكاف التي يدرجونها على هيئتها، ويبدلون من الكاف التي يقفون عليها شيئا.

وأما كسكسة بكر فإنهم يزيدون على كاف المؤنث سينا ليبينوا حركة الكاف فيقولون: بكس.

قال راجزهم:

تَضْحَكُ مِنِّي أَنْ رَأَيْتَنِي أَحْتَرِسُ

وَلَوْ حَرَسْتَ لَكَشَفْتَ عَنْ حَرِسُ

وأما غمغمة قضاة فصوت لا يفهم تقطيع حروفه.

ثم قال^(٢): «قال المذيل بهذه الحكاية: كذلك وجدت في تفسير الكسكسة:

تَضْحَكُ مِنِّي أَنْ رَأَيْتَنِي أَحْتَرِسُ

فلأدري أهو غلط من الناقل أو من المؤلف. والذي في حفطي من كتب

النحويين إنما هو:

تَضْحَكُ مِنِّي أَنْ رَأَيْتَنِي أَحْتَرِسُ

وَلَوْ حَرَسْتَ لَكَشَفْتَ عَنْ حَرِسُ

وهو من إبدال الشين من كاف المؤنث، لامن زيادة السين على كاف

المؤنث. والله الموفق.»

(١) انظر ص ١٦٩.

(٢) انظر ص ١٧٠.

فقد جعله المؤلف كما ترى غلطاً من الناقل أو من المؤلف، والسبب في ذلك يعود إلى عدم نقطه، ووقوعه بعد الكلام على الكسكسة، ولو كان البيت قبل الكلام على الكسكسة لما تعرض له والله أعلم، ولكان اعتبر الأمر إهمالاً نقط لا أكثر. والبيت ليس في نسخ درة الغواص كلها، وقد انفردت بزيادته بعضها، لكنه فيها قبل الكلام على الكسكسة.

والمأخذ على المؤلف في هذا كله، أنه وضع احتمال كونه غلطاً من المؤلف، وأنه نقل ما في نسخته من هذه الحكاية على ما فيها دون مراجعة غيرها من النسخ، ثم اعتماد ما نقله في التعليل، وقد كان الأولى بالمؤلف ألا ينقل ما نقله بدءاً، أو ينقله من نسخة صحيحة، أو يحقق موضع البيت ثم ينقل، أو يختصر فيحذف البيت، أو يجعل الضمير في « قال راجزهم » عائداً على « ربعة »، لا على « بكر »، خاصة أن الشاهد في البيت الإبدال لا الزيادة والكسكسة زيادة على ما جاء في النص، أو غير ذلك من التخريجات، أما أن ينقل نصاً مضطرباً لم يرغمه أحدٌ على نقله، ويقول ما قاله، فهو مأخذٌ عليه، نعم لو كان يعلق على درة الغواص مثلاً لقبل الأمر بعض قبول، لأنه يكون قد أجبر على التعليق عليه، وليس القبول كله أيضاً؛ لأن التعليق على أي نسخة بغض النظر عن صحتها في محل نظر.

٣- تعرض المؤلف إلى شرح قول سيبويه: « وقال غيره »، فقال: « يعني الفراء »^(١). وهو لم يخطئ فيما نسبته إلى الفراء، لكن يؤخذ عليه أنه جعل سيبويه يريد الفراء، هذا بالنظر إلى سياق النص. ويمكن أن يكون المؤلف تساهل في استخدام كلمة « يعني »، ولم يرد بها أن سيبويه يريد ذلك، وإنما أتى بـ « يعني »

(١) انظر ص ٧٣٢.

وُضِّلَ في الكلام للتفسير لأكثر. والأولى أن يكون سيبويه قصد أحد المتقدمين،
أو قصد نفسه، وقد أتيت على هذا في موضعه وأبنته بأكثر من هذا. والله الموفق.

٤ - نسب إلى سيبويه أن النون في « أصيلان » بدل من لام. ذكر هذا وهو
يشرح كلام سيبويه في هذه المسألة، ونصه فيها أن اللام بدل من النون^(١).

(١) انظر ص ٣٠٢.

وصف نسخة الكتاب:

للكتاب نسخة واحدة فيما أعلم، يمتلكها أستاذي الأستاذ الدكتور عياد بن عيد الشبيبي - حفظه الله - ، وهي أصل لا مصورة، وحققها بالنقل منها مباشرة، لا من مصورة، تمثل السفر الرابع والأخير، وتقع في ١٤٩ ورقة، في كل صفحة منها ٢٠ سطراً، وفي كل سطر ١٤ كلمة تقريباً، تبدأ بباب: (ملايحسن أن تضيف إليه الأسماء التي يبين بها العدد)، وتنتهي بباب: (ما كان شاذاً مما خففوا على ألسنتهم)، وهو آخر أبواب كتاب سيوييه. وقد فرغ منها ناسخها سنة ٧٢٣هـ.

وقد كتبت هذه النسخة بخط أندلسي حسن، ولم تسلم من التصحيف والتحريف، يضاف إلى هذا ما فيها من إسقاط كلمة أو أكثر في بعض المواضع. ومع ذلك فقد كان الناسخ يشير في حواشي الكتاب إلى تصويبات وإضافات في بعض المواضع، يكتب بجانبها: صح.

وقد أصيبت النسخة أيضاً بخرم كبير في أولها من أعلى وتآكل في الأطراف، أثراً بشكل كبير على الأوراق الثماني الأول مما أدى إلى استبعادها، واستمر هذا الخرم إلى الورقة ٧٨، إلا أن تأثيره لم يكن مانعاً، ثم عاد في الصفحة ١٤٧ من أعلى، وقد أثر في بعض الكلمات.

وقد سقطت من هذه النسخة صفحة العنوان، وربما بعض الأوراق من أولها، كما تأثرت الورقة الأخيرة، خاصة الصفحة الأخيرة (ب)، بعوادي الزمن، مما أدى إلى ذهاب أكثر الصفحة الأخيرة.

عملي في التحقيق:

- ١- لما لم يكن لديّ إلا نسخة واحدة، فقد قمت بنسخها، وإصلاح ما لزم إصلاحه، وإضافة ما لزم إضافته، مستعينا بالله سبحانه وتعالى أولاً، ثم بمصادر المؤلف، وكل ما له علاقة بالموضوع ثانياً.
 - ٢- ضبطت الأبنية والأوزان والمواضع المشككة والشواهد قدر المستطاع، وأدعو الله سبحانه وتعالى أن أكون قد وفقت في ذلك.
 - ٣- خرجت الآيات وقراءاتها، والأحاديث، والأمثال، وأقوال العرب، وآراء النحاة، من مصادرها.
 - ٤- خرجت الشعر، وذلك بالرجوع إلى دواوين الشعراء، إن وجدت للشاعر المراد تخريج شعره له ديواناً مطبوعاً يعد مصدراً لشعره، وهذا في الغالب، ثم بعد ذلك بقية المصادر مقدماً الأقدم منها، وحرصت على كتب القدماء، ثم ما يشتهر بأيدي الناس، وإن كان المؤلف قد صرح بنقل الشاهد من كتاب فإن أقدمه في التخريج، كما نسبت الأبيات التي وقفت على قائلها.
 - ٥- عرّفت بالأعلام غير الأئمة، إلا في حالات يسيرة، كأن يذكر المؤلف العلم غير مصرح باسمه وإنما برمز له، نحو (سير) رمز السيرافي.
 - ٦- شرحت الغريب الذي لم يشرحه المؤلف.
 - ٧- علقت على المسائل التي بدا لي أنها بحاجة إلى تعليق، مدعماً أكثر ذلك بنصوص العلماء، وربما اقتصر على نصوصهم.
- والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين،

نبينا محمد، وعلى آله وصحابه والتابعين المحسنين.

نماذج من المنظومة

انه ينصرف في الحقيقة وكلاما فاما من انهما من زمان في كلمة واحدة
 واجبة النزل واجبة والنزل انما يؤخر في كلامهم بحكم حركة
 ما كان يقع ان يكون الجاء فيقال لما كان ما قبل يود وعني كما في النجاة
 النزل كما في علم بلغة الله اعلم وصورة من العلة في ان لم يخوف الاول بعد
 كان ما قبل يود وكان الاول لم تقع في ذلك وكثرة فالرحمة الله يغفر في باب دخول
 يعكس على فعله وكما ان الضرب والرجح قد يكون فيهما معنى ضرب وراجمة يدار بها
 ما يدل على الواجب بلغة خاصة بل يدل عليه وعلى غيرا كثر منه لانه جنس من يكون واد
 به الواجب ولا جرح للبعث الخاص من المعنى ضرب فيكون في فعل الخفيف لانه لا يدل على
 الكثرة خاصة بل في الجملة والليل بلغة الكثرة الخاص به فعل يفعل في الجملة
 على الكثرة فيكون ضرب في الجملة على الواجب وضربا في ضرب وضربه واضح لان الماء يرق
 من الواجب والجمع وانما راجعة طليقت على ما رجع حتى يقال فيما ما قبل في ضرب
 وضربه لا كثر ما وجد من الماء وعني معنى الرجوع جعلنا المرة الواحدة وكاننا عوض
 من رجع فيستغنى بها عنه والله الموفق

من باب دخول النون في فعلك للمعارج

الكلام الآخر قوله واذا كنت انت فعلت قلت كذا يعني اذا كنت انت فاعل
 بالغير وكان هو المفعول وهو مفعول حينئذ وانت صاحب العقد كمن فاعلك
 التي لا تجوز في ذلك وتسمى العكسية ان اعكس معناه جعل ما قبل لا ليس
 معناه ظاهري فلفظه جازم واما فعلك فلا يكون ما وانت تير فعل اثنين فصاعدا
 ولا يجوز ان يكون معلا في مفعول الكلام سمي اليوا انما سميونه فاعلك التي
 فكما وع ما يتعدى الواجب نحو طرب زيرا فانتظرا واما التي فكما وع ما يتعدى الي
 اثنين فيمتد على نحو طربنا الحديث وتعا وصناء وامثاله كثيرة كما انه لم يتعد
 كلاما كما انما عليه فقال ما استاذ ابو علي في جملة الله وتبين ان ما انما عمل ذلك يقول
 فيني تعا علنا تلعب بالمعنى التي كان في فعله ومعناه ان تعا علنا فقول على
 المفعول عمل ذلك يقول فيني تعا علنا تلعب بالمعنى التي فاعلكا وانما اوقف به
 فجلا ومؤيدا لم يملك زائرا معنا اما كان فيما كان فكما وع ما يتعدى الواجب حينئذ
 يدل فاعلك تعا على فيه على ما يدل مفعول فاعلك واما فكما وع ما يتعدى الي اثنين فيمد
 الفاعل من تعا على على معنى المفعول فاعلك على وينبغي التلخيص لا يدل عليه فيكون به
 ويكون الفعل حينئذ يملكه زائرا على الفاعل ومثاله تبارعنا الخوف فاعلك
 في العمل المنازعة ووقف بينكنا في الحديث او لا ما يدل على ذلك فكلها الفعل

الضمّة في الواو ولا تنم علما انتم اذ انكم تقولون يعني وزنه لا يشك ان في الشر ففلا
والنموا هذا لا يشك ان يعني انتم التوا الفعل لا يشك ان في الواو اذ اكان ينسب
فيه الصحيح واذا اكان ينسب في الصحيح يعني الواو اول ان ينسب الاشكال في العيب
اذا الحركه توجب ان الواو الضمونه اذ اكانت وسكانا مكيد هذا الهم
ثم الى التعقيب بعد المنز لان غير المغنل يعيب مكيد اذ لك فيه قوله رجل منوم
كثير النوم ورجل سوله كثير السؤال على لغة من قال هذا اسول من هذا وقال رجل
اسول السج ورجل الهم كثير النوم وعيبه كثير العيب قال المولى قال ابو عمن
واشترنا ابورين قال اشترنا القليل

اعلم ان هذا الجمع الثالث معده سوله لا يصل قال المولى في مثل هذا
يجي لضرورة الشعر وهو معنى انه اكتمل والتعقيب نحو وان سوا ونحوه اكمال لضرورة
الشعر وهو بمنزلة قوله تشكروا ربكم كلوا واشربوا حتى ابور في رجل جولة
وقوم جود وقالوا رجل قول من قولهم قول وقولهم سور جميع سور وسور جميع سور
ولم يجمع شي من هذا منقول او من قولهم في الفيلسوف ان الضم في الواو اذ في وان
كانوا فراجعوا على قوله من فاء اذ اكلوا ذلك لما لا يكتفي فعل هذا الخبر يعني الهم
بمحتاجا دور الهم من قوله الضم في الواو اذ اكلوا من السور والتعقيب
في انظر الكلام في تعني

من باب فاعل في الواو

لا يشك ان الواو في قوله الباء فاعل ما كانت والسكون هنا وهو ما كان
اذا جاء بها مع تاء وقد سبقت ادراكا بما بالشك في العلم ان قلب الواو في هذا
الباب في الواو في قوله فاعل في قوله فاعل في قوله فاعل في قوله فاعل في قوله فاعل
او يكون في جمع معده تشكر في الواو واقعة في قوله فاعل في قوله فاعل في قوله فاعل
غير فاعل في قوله فاعل في قوله فاعل في قوله فاعل في قوله فاعل في قوله فاعل في قوله فاعل
في جمع معده فاعل في قوله فاعل في قوله فاعل في قوله فاعل في قوله فاعل في قوله فاعل في قوله فاعل
يعبر فاعل في قوله فاعل في قوله فاعل في قوله فاعل في قوله فاعل في قوله فاعل في قوله فاعل في قوله فاعل
وهو فاعل في قوله فاعل في قوله فاعل في قوله فاعل في قوله فاعل في قوله فاعل في قوله فاعل في قوله فاعل
الحق في قوله فاعل في قوله فاعل في قوله فاعل في قوله فاعل في قوله فاعل في قوله فاعل في قوله فاعل في قوله فاعل
التي هي قوله فاعل في قوله فاعل في قوله فاعل في قوله فاعل في قوله فاعل في قوله فاعل في قوله فاعل في قوله فاعل
الواو فيه صيغة جازية في الواو الفعل في الواو في قوله فاعل في قوله فاعل في قوله فاعل في قوله فاعل في قوله فاعل في قوله فاعل
المختص في قوله فاعل في قوله فاعل في قوله فاعل في قوله فاعل في قوله فاعل في قوله فاعل في قوله فاعل في قوله فاعل
وسبغ في قوله فاعل في قوله فاعل في قوله فاعل في قوله فاعل في قوله فاعل في قوله فاعل في قوله فاعل في قوله فاعل في قوله فاعل

الفصحى حلت لارادى الامير زايبة وتقدم الرغ غلبه فالسناوا قول روده لانه انما
 الحقت بانوا و فاجاب مسيوه عن شرا بان التضعيف لا يمنع ان يكون على وزن
 المحقوه اوان لا كمنظار ومما ان تقول روده لا يمنع ان يكون على وزن جفيم ومزاده
 كمنظار ولم تضعف واذا تحت لا تمنع ان يكون على وزن المحقوه وعجباوه انما علم
 فاما ان هو من الكلام ان قال فبالا هذا الحقت روده يجمعى بالواو ووزن غنى منا
 ولم يرفع فاجاب عن التضعيف وما كان بالواو فليسا ان قلنا ان يجمعى بالواو
 على منع المحقوه والتضعيف وقوله ان كانت اللامان من تركوا ان انفصال
 ظهر على غير هو ووجه ان اللامان من تركوا ان يجمعى بالواو ووجه ان يجمعى بالواو
 المضاعف التريدين ان المضا غير ميسر زايبا اذ لم يكن المضا غير ميسر كل واحد
 معما ينفصل من غير مشترك بالمضا على من اصلان كما تقول عمر فرفع مع ان
 الواو زايبة والمضاعف بالواو والاصلي بزيادة غلبه فتقول في الاكثار ووجه ان يكون
 ودد واللامان اصلان من لانه حلت بالواو والواو اصلان وقوله
 واليه هو اصلان ولا يتردد من عطف الشئ على غيره لا خطا ولا المعنى

من افاضلنا من المفضل عن دافلى

اذ حلت فيه التي حجة المخرج ومما يجد الواو ان لا دخل في طرده لانه انما يستعمل
 لا يكون مسيوه في كل التضعيف لانه لا يكونه للحقه من التضعيف ما المفضل المفضل
 وذلك من غير مضمون انما مسيوه بموا لانه من الواو بين فاقوا ان يجمعى بالواو
 بجزء الصانع فيجعل لانه من موا فاضل المفضل مسيوه انما مده امور في كده
 يلتمعت البطلان منها في موا علبنا واما عنون في كل مواه فيل لا يجمعى
 شرويه بعين لانه الفخ انه خرج منه على اوطى كونه تقول في كل مواه
 للترجم واما عنون فاعطى لانه دى لوم ان يكون مفعلا او مفعولا فلا يجمعى
 لانه لا يوجد في المفضل من المفضل في التحويل الى مفضل بغيره من مواه
 لا قوله ما قال عجب كالشعوب العجب ولم يثبت لانه مفعول في مواه
 قال فلو ان تحت كل مواه كانه غير التمه لا يجمعى به من مواه في المفضل
 حصر جرافال فاعطى في المواه للمليح فلك وكان مواه في المواه
 الرجل واليه فليد كانه قال ما خطبه لوكه وقد كان في المواه في المواه
 بلك الب الحصار فيك ايسر الحصار واظنهم ثم قال في المواه في المواه
 بآل هو يفعل على لوم ان الينا كالمثل في مواه في المواه في المواه
 اظهر شرويه السوا على الخطر اما مفعول في المواه في المواه في المواه

القسم الثاني

التحقيق

هذا باب دخول الزيادة في فَعَلْتُ للمعاني. الكلام إلى آخره

قوله: « فإذا كنت أنت فعلت قلت: كذا »^(١).

يعني: إذا كنت أنت فاعلٌ بالغير، وكان هو المقهور، فهو مفعولٌ حينئذٍ،
وأنت صاحب الفعل.

ذكر من « فاعلتُ » التي لا تجيء من اثنين « ناولْتُ »، وهومن العطية، أي:
أعطيته، فمعناه: جعله ينالُ، وليس معناه: نالني ونلتُهُ. فتدبره.

« وأما (تفاعلت) فلا يكون إلا وأنت تريد فعل اثنين فصاعداً، ولا يجوز أن
يكون مُعملاً في مفعول »^(٢) الكلام.

(سير)^(٣): الذي أراد سيبويه « تفاعلت » التي تطاوع ما يتعدى إلى واحد،
نحو « ضاربٌ زيداً فتضارباً »^(٤).

(١) الكتاب ٢٣٩/٢ (طبعة بولاق وهي المعتمدة في التحقيق) وفيه: « قلت: كارمني فكرمته ».

(٢) الكتاب ٢٣٩/٢.

(٣) هذا اختصار اسم الإمام أبي سعيد السّيرافي الحسن بن عبدالله بن المرزبان [ت: ٣٦٨هـ] إمام جامع
لفنون شتى، تولى قضاء بغداد، وأفتى في جامع الرصافة خمسين سنة على مذهب أبي حنيفة. أخذ عن ابن
بجاهد القراءات، وابن دريد اللغة وابن السراج النحو، كما أخذ عن غيرهم، وقرأ النحو عليه ابن بجاهد وابن
دريد، كما أخذ عنه غيرهما. من مصنفاته: شرح كتاب سيبويه، وهو أشهر شروحه، المدخل إلى كتاب
سيبويه، الوقف والابتداء، وغيرها. والمؤلف ينقل عنه بتصريح باسمه أحياناً، وأحياناً يختصره كما ترى. انظر
غاية النهاية ٢١٨/٢، بغية الوعاة ١/٥٠٧-٥٠٩.

(٤) انظر السّيرافي التّحوي ١٩٢. والكلام بمعناه. وسأعتمد على هذه الطبعة من شرح السّيرافي،
وأسميها باسمها (السّيرافي النحوي) إلى أن تنتهي، ثمّ سأعتمد على شرحه المخطوط الجزء السادس المتمم
للأجزاء الخمسة التي بخط العلامة عبداللطيف البغدادي رحمه الله.

وأما الذي يطاوع مايتعدى إلى اثنين فيتعدى [إلى واحد، فـ]—نحو^(١)
« فَاَوْضَنَّا^(٢) الحديثَ، وَتَفَاوَضْنَاهُ » وأمثاله كثيرة، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُتْرَلْ كَلَامَ الْإِمَامِ عَلَيْهِ.
قال الأستاذ أبو عليّ (ش)^(٣)—رحمه الله—: وَتَتْرِيْلُهُ أَنَّ الْإِمَامَ عَلَّلَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ:
« فَفِي (تَفَاعَلْنَا) تَلْفِظَ بِالْمَعْنَى الَّذِي كَانَ فِي (فَاعَلْتَهُ) »^(٤). ومعناه: أَنَّ « تَفَاعَلْنَا » قَدْ
دَلَّ عَلَى الْمَفْعُولِ وَأَعْطَاهُ، وَأَنَّكَ أَوْقَعْتَ بِهِ فَعْلًا وَهُوَ بِكَ، فَلَمْ يَطْلُبْ زَائِدًا، وَهَذَا
إِنَّمَا كَانَ فِيمَا يَطَاوِعُ مَايَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ، فَحِينَئِذٍ يَدُلُّ فَاعِلٌ « تَفَاعَلَ » فِيهِ عَلَى مَا
يَدُلُّ مَفْعُولٌ « فَاعَلَ »، وَأَمَّا مَطَاوِعُ مَايَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ فَيَدُلُّ الْفَاعِلُ مِنْ « تَفَاعَلَ »
عَلَى الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ مِنْ « فَاعَلَ »، وَيَبْقَى الثَّانِي لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، فَيُؤْتَى بِهِ، وَيَكُونُ الْفَعْلُ
حِينَئِذٍ يَطْلُبُهُ زَائِدًا عَلَى الْفَاعِلِ، وَمِثَالُهُ:
...تَنَازَعْنَا الْحَدِيثَ^(٥)...

(١) مابين معقوفين تكملة يلتئم بها الكلام.

(٢) في الأصل: ضارعنا.

(٣) هذا اختصار اسم الأستاذ أبي علي الشلويين عمر بن محمد بن عمر الأزدي الإشيلي [٥٦٢-٦٤٥هـ] إمام عصره في العربية. أخذ عن السهيلي وابن ملكون وابن بشكوال وغيرهم، وأخذ عنه ابن أبي الربيع وابن عصفور وابن الضائع وغيرهم. من آثاره: تعليق على كتاب سيبويه، شرحان للجزولية كبير وصغير، التوطئة. وللمؤلف عدة اصطلاحات أخرى يطلقها على الشلويين منها: الأستاذ أبو علي، والأستاذ، والشيخ، والشيخ أبو علي. وقد نقل المؤلف عنه في مواضع كثيرة، أكثرها مما علقه على كتاب سيبويه، ولهذا لم أقف عليها في موضع آخر، ومنها هذا الموضع. انظر ترجمته في وفيات الأعيان ١٢٣/٣، الديباج المذهب ٧٨/٢-٨٠، بغية الرعاة ١٢٥/٢، ٢٠٤، ٢١٠، ٢٢٤، ٢٢٥.

(٤) الكتاب ٢٣٩/٢ وفيه: « بلفظ ».

(٥) من قول امرئ القيس:

فلمّا تنازعنا الحديثَ وأسمحت هصرت بغصنٍ ذي شَمَارِيخٍ مِيَالٍ
انظر ديوانه ٣٢، السيرافي التّحوي ١٩٢، المخصص ١٧٩/١٤، الاقتضاب ١٨٢/٢، خزانة الأدب

فالفاعل دالٌّ على أنّ « المنازعة » وقعت بينكما في « الحديث » أولاً، لا يدلّ على [غير]^(١) ذلك، فطلبه الفعل / بعد عمدته فنصبه. وأمّا « تَفَاعَلْنَا » فلا يكون إلاّ وأنت تريد فَعَلَ اثْنين فصا [عدا، هذا]^(٢) في الأكثر، وقد حكى هو في آخر الباب أنّه جاء على غير « المفاعلة »^(٣) و[منه قولُ امرئ القيس]^(٤):

تَجَاوَزْتُ أَحْرَاساً^(٥)

(١) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٢) ذهب به الخرم.

(٣) قال في الكتاب ٢/٢٣٩: « وقد يجيء تفاعلت على غير هذا كما جاء عاقبته ونحوها، لا تريد بها الفعل من اثنين، وذلك قولك: تماريت في ذلك، وتراءيت له، وتقاضيته، وتعاطيت منه أمراً قبيحاً ».

(٤) ذهب به الخرم.

(٥) تمامه:

... وأهوالٍ معشرٍ عليّ حِراسٍ لو يشرّون مقتلي

انظر الديوان ١٣، جمهرة اللغة ٧٣٦، شرح القصائد السبع الطوال ٤٩، التنبيه على حدوث التصحيف ٥٨، يحمل اللغة ٥٠١/٢، الحلل في إصلاح الخلل ١٣٢، الاقتضاب ١٨٢/٢، شرح الفصيح للنخعي ١٨٥، البسيط ٤١٥/١، شرح الكافية للرّضي ٤٤٢/٤، نتائج التّحصيل ٨٢٥.

هذا باب ماطاوع الذي فعله على فعل. الكلام^(١)

قال فيه: «و(فاعلته فتفاعل)، وذلك نحو (ناولته فتناول)، وفتحت التاء لأنّ معناه معنى (الانفعال والافتعال)»^(٢) الكلام.

الظاهر أنّه أراد: وفتحت أوّل المضارع ولم تضمّه، وإن كان زائداً على الثلاثة كما كان مضارع «فاعل»؛ لأنّ معناه معنى «الانفعال»^(٣) والافتعال، أي: أن «افتعل» فتح حرف مضارعتة بالحمل على الثلاثي؛ لأنّه مضارع له، وهذا محمولٌ عليه؛ لأنّه مضارع مثله. وإثما قيل له: محمولٌ عليه؛ لأنّ هذا ليس مضارعاً ما حرف مضارعتة مفتوح، ويقوّيه رواية «وفتحت الياء». ويمكن أن يكون علل فتح التاء في الماضي، أي: فتحت ولم تضمّ، وإن كان معناه معنى المفعول؛ لأنّ معناه وإن كان معنى المفعول فلفظه لفظ فعل الفاعل؛ لأنّه مبنيٌّ له كـ «افتعل، وانفعل»^(٤).

وقال فيه: ونظير ذلك في بنات الأربعة على مثال «تفعلل»^(٥) نحو «كذا وكذا، ومعدّدته فتعدّد»^(٦).

(١) جاء هذا الباب في الكتاب ٢٣٨/٢ قبل الباب السّابق، وبينه وبين الباب السّابق أيضاً باب «ما جاء فعل منه على غير فعلته». وانظر السّيرافي النحوي ١٨٣، ١٨٧.

(٢) الكتاب ٢٣٨/٢.

(٣) في الأصل: الافتعال.

(٤) انظر السّيرافي النحوي ١٨٤.

(٥) في الأصل: تفعل.

(٦) هذا اختصار، وفي الكتاب ٢٣٨/٢ «دحرجته فتدحرج، وقلقلته فتقلقل، ومعدّدته . . .».

(سير): [معنى «مَعْدَدْتُهُ»]^(١): حملته على الحُشُونَة والصَّلابة، قال الشاعر:

رَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا^(٢)

ثم قال: «وَأَمَّا (تَقَيَّسَ، وَتَنَزَّرَ)»^(٣) الكلام.

فصله عنه وإن كان حمله على المطاوعة كـ «تَمَعَّدَدَ» لوجهين:

أحدهما: أَنَّهُ لَمْ يَجِئْ فِعْلٌ هَذَا الَّذِي طَاوَعَهُ، وَلِذَلِكَ قَالَ: «[كَأَنَّهُ قَالَ]: تُمِّمَ

فَتَمِّمَ»^(٤).

والآخر: أَنَّ مَعْنَاهُ مَعْنَى آخَرَ: وَهُوَ الَّذِي دَخَلَ فِي الْقَوْمِ وَلَيْسَ مِنْهُ^(٥)، وَهُوَ

مِنْ مَعَانِي «تَفَعَّلَ»، وَسْتَرَاهُ^(٦) إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

(١) تكملة من السيرافي التحوي ١٨٥.

(٢) للعجاج. انظر المنصف ٢٠/٣، المختضب ٣١٠/٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٥١/٩، شرح

الملوكي له ١٥٤، شرح الشافية للرّضي ٣٣٦/٢، خزانة الأدب ٣٢/٨.

(٣) الكتاب ٢٣٨/٢.

(٤) الكتاب ٢٣٨/٢. وما بين معقوفين تكملة منه. ووجه الشاهد أَنَّهُ قَالَ: «وَكَأَنَّهُ».

(٥) أي: مِنَ الْقَوْمِ، أَعَادَ الضَّمِيرُ عَلَى الْفِعْلِ، تَقُولُ الْعَرَبُ: يَا أَيُّهَا الْقَوْمُ، كَفُّوا عَنَّا وَكَفَّ عَنَّا. انظر

اللسان (قوم).

(٦) فِي أَوَّلِ وَآخِرِ الْبَابِ التَّالِي.

هذا باب استفعلت. الباب

قال فيه: وإذا أراد الرَّجُلُ أن يُدخل نفسه في أمرٍ يُضاف إليه قال: تَفَعَّلَ^(١).
الكلام. ثم قال: « وليس هذا بمترلة [تَجَاهَلَ] »^(٢).

والفرق ما ذكر من أن « يتَحَلَّم » يريد أن يكون من الحلماء^(٣)، فهو يدخل نفسه فيهم، ويستعمل في ذلك، وليس كذلك « يتَجَاهَل »^(٤).

ثم قال: « وقد دخل (استفعل) هنا قالوا: تعظَّم واستعظَّم، كما شاركت (تفاعلت) (تفعَّلت) الذي ليس في هذا المعنى ولكنه استثبات، وذلك قولك: تيقَّنتُ واستيقنتُ »^(٥) الكلام.

هذا وقع في النسخ كلها، وكذلك في نسخة الأستاذ^(٦) المقرؤة على أبي عبدالله الرباحي^(٧) راوية الكتاب، والذي يقتضيه نظم الكلام عندي أن يكون معناه: وقد دخل « استفعل » هنا، أي: على « تفعل » نحو « كذا »، ولكنه استثبات، فيكون تفسيراً له، أي: جاء « استفعل » هنا، أي: على « تفعل » مشاركاً « تفعل »،

(١) الكتاب ٢٤٠/٢ بتصرف.

(٢) في الأصل: بمترلته. والمثبت من الكتاب ٢٤٠/٢. وما بين معقوفين تكملة منه.

(٣) في الأصل: الجملة.

(٤) تقرأ: يتحامل. وما أثبتته أنسب لكلام سيويه. انظر الكتاب ٢٤٠/٢.

(٥) الكتاب ٢٤٠/٢ وفيه: « تعظم واستعظم، وتكبر واستكبر ».

(٦) هو الشلوين، وقد سبقت ترجمته.

(٧) محمد بن يحيى بن عبدالسلام الأزدي الرباحي (نسبة إلى قلعة من أعمال طليطللة) [ت: ٣٥٨هـ] نحوي مشهور، من أهل قرطبة، وأصله من جيان. أخذ عن أبي جعفر النحاس، وابن ولاد، والقاسم بن أصبغ، وأخذ عنه الزبيدي. انظر طبقات النحويين واللغويين ٣١٠-٣١٤، تاريخ العلماء والرواة في الأندلس ٧١/٢، جذوة المقتبس ٩١.

ولكن على غير معنى « تفعل » المتقدم، ويكون « استعظم، وتعظم » من هذا النوع، كـ « استثبت وثبت ». « كما شاركت ^(١) (تفاعلت تفعلت) » يعني: فيما ذكر قبل في الباب قبله. لا يزال النظم [إلا] ^(٢) على هذا، وإن كان الظاهر أن « استعظم، وتعظم » من النوع الأول الذي هو « تحلم »، اللهم إلا أن يكون سقط من الكلام شيء بعد قوله: « كما شاركت [تفاعلت] ^(٣) تفعلت » / [تقديره: فدخل] ^(٤) « استفعل » على « تفعل » الذي ليس على هذا المعنى، ولكنه استثبت، فانظره [فإنه مشكل] ^(٥).

قال- رحمه الله-: ومثل « تحلم » « تَعَعَّدته » ^(٦)، أي: رَيَّثُهُ. الكلام. هو مثله في أن أدخلته في أهل القعود، وليس منهم، وأدخلته فيهم مكلفا له ذلك، حاملا عليه فيه، وإن كان ليس منهم.

(١) في الأصل: شركت، وكذا في الموضع التالي.

(٢) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٣) تكملة من نص سيبويه السابق.

(٤) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا الخاء واللام.

(٥) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا الميم والكاف واللام، فلعله مأثبته.

(٦) في الأصل: يتعدته. ونص الكتاب ٢/٢٤٠: « ومثل ذلك يعني تحلم ... ».

هذا باب مواضع افتعلت. الباب إلى آخره

وضع « افتعلت » على اكتسبت كذا، وملكت، فتقول: اشتوى القوم، أي: اتخذوا شواءً، وإن لم يشووا، فتقول: اشتويت ولم أشو^(١)، أي: لم أباهر ذلك وأفعله، بل ملكت ذلك. فتدبره.

قال-رحمه الله-: « وقالوا: ادخلوا واتلجوا »^(٢).

[وزنه]^(٣) « افتعلوا »؛ لأنه ليس في الكلام « أفعَل » أصلاً، بل فرعاً مشيراً إليه من غيره، وسترى ذلك. ولا يمكن أن يكون أصله « تفعل »، ثم أدغمت التاء في الدال؛ للمقاربة، ثم اجتلبت همزة الوصل للسكون الطارئ بالإدغام؛ لأنه كان يكون « ادخل » مشدد الخاء؛ لأنه لا موجب لتخفيفها، فإثما وزنها « افتعل »، إلا أنها على غير معنى « افتعل » المطرد الكثير، بل هو « افتعل » بمعنى « تفعل ».. فتدبره.

ثم أتى في آخر الباب بيت رؤية:

تُعرضُ إِعْرَاضاً لِدِينِ الْمُفْتَنِ^(٤)

(١) في الأصل: اشترى القوم أي اتخذوا شرا وان لم يشره فيقول اشترت ولم اشـر. والتصويب من

الكتاب ٢/٢٤٠، السيرافي التحوي ٢٠٢. وانظر الكتاب ٢/٢٤١.

(٢) الكتاب ٢/٢٤١.

(٣) تكملة يلثم. عمثلها الكلام.

(٤) الكتاب ٢/٢٤١. وفي الأصل: تعوض اعواضا لذي المفتين.

وانظر الديوان ١٦١، جمهرة اللغة ٤٠٦، ١٢٥٩، السيرافي التحوي ٢٠٤، الخصائص ٣/٣١٥، التكت ١٠٥٩، اللسان (فتن). ورواية المصادر نفسها: « يُعرضن ». وفي تحصيل عين الذهب (بمحاشية

ولاهو من الباب، وليس مايجانسه، وكذا وقعت الرواية في جميع النسخ.
قال السيرافي: ووجه ذلك أنه راجع لحيء « برأت وأبترأت »^(١) بمعنى، فنظّره
بمحيء « أفتنت وفتنت »^(٢).

فإن قيل: قد فرق بينهما الإمام!

فيقال: فرق بينهما من جهة لفظه^(٣)، وأن « أفعلت » نُقل من « فعلت »^(٤)،
و« فعلت » ليس منقولاً منه، وأمّا المعنى فواحدٌ ضرورة.

وفي كتاب الأستاذ من إصلاح ابن طاهر^(٥) « المُفْتَتَن »^(٦)، وهو بيّن إن
صحّت به رواية، وانتظم معه أبيات الرّجز^(٧)؛ لأنّه يكون كالذي قبله، وعليه^(٨) -
أعني قوله-: « وقد يجيء على (كلته ووزنته) فـ(اكتال معنا) »^(٩)؛ لأنّه يكون من

الكتاب ٢/٢٤١: « يعرض ».

(١) في الكتاب ٢/٢٤١: قرأت واقترات.

(٢) انظر السيرافي النحوي ٢٠٤. والكلام بمعناه. وفيه: « وقال بعض أصحابنا ».

(٣) في الأصل: لفظته.

(٤) في الأصل: نقل فتنت.

(٥) أبوبكر محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي المعروف بالخِذْب [ت: ٥٧٠ تقريباً] إمام
نحوي. أخذ عن ابن الرّمّاك، وابن الأخضر، وأخذ عنه ابن خروف وغيره. اشتهر بتدريس الكتاب، وله
عليه طرر، وله تعليق على الإيضاح. انظر إنباه الرّواة ٤/١٨٨، إشارة التّعين ٢٩٥، بغية الوعاة ١/٢٨.

(٦) في الأصل: المفتتين. وما نقله عن ابن طاهر لم أقف عليه في كتاب آخر.

(٧) قبله:

ودَعَنَ من عهدِكَ كلَّ ديدِنٍ

انظر الديوان ١٦١.

(٨) في الأصل: كلمة تقرأ: يليه. ومما أثبتّه يستقيم الكلام.

(٩) في الأصل: وزنه. انظر الكتاب ٢/٢٤١ وليس فيه: معنا.

« افتعل » المطاوع « فَعَلَ »^(١) كـ « افْتَنَ ».

(١) في الأصل: يفعل.

هذا باب أفوعلت و[ما]^(١) هو على مثله مما لم نذكره. الباب

هذا الباب هي مازيدت في الفعل، فيه الزوائد للمعنى خاصّ كالأبواب المتقدمة، بل لمعنى التّكثير والمبالغة فقط؛ لأنّ الأصل: لايزاد حرفٌ إلّا لمعنى، وأدخل في جملة ما لم يُستعمل بغير زيادة، ولم يُستعمل من ثلاثي [نحو]^(٢) «إهّار القمر»: كثر ضوؤه.

فاعترض ابن الطّراوة^(٣) بقولهم: بهر القمر السّماء^(٤). وهذه غفلة منه؛ فإنّ الإمام إنّما أراد أن يستعمل منه ثلاثي بمعناه، فلم يقل في «اقطار النّبت»^(٥): قطر، وكذلك هذا لم يقل في «إهّار القمر»، غير معدّي: بهر القمر، غير معدّي، بمعنى كثر ضوؤه، بل «بهر السّماء القمر»، أي: غلب ظلّمتها بضوئه. فتدبره. وأدخل في الباب الذي بعده فيما لايتعدّى أصلاً «أفعلّل»^(٦)، وقد أنشد

(١) تكملة من الكتاب ٢٤١/٢.

(٢) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٣) أبوالحسين سليمان بن محمّد بن عبد الله السّبئي المالقي المالكي [ت: ٥٢٨هـ] نحويّ ماهر، وأديبٌ بارع، يقرضُ الشّعْر ويُنشئ الرّسائل. أخذ التّحو وكتاب سيبويه عن الأعلام الشنتمري وأبي بكر المرشاني وعبد الملك بن سراج، كما أخذ عن آخرين، وأخذ عنه السّهيلي، وأبو بكر بن سمحون، والقاضي عياض، وآخرون. من مصنفاته: المقدمات على كتاب سيبويه، الإفصاح على كتاب الإيضاح، التّرشيح في التّحو. انظر إشارة التّعيين ١٣٥، بغية الوعاة ٦٠٢/١، ابن الطراوة النحوي ٣١-٨١.

(٤) لم أقف على اعتراض ابن الطراوة في غير هذا الكتاب.

(٥) في الأصل: البيت.

(٦) في الأصل: افتعل. انظر الكتاب ٢٤٣/٢ باب ما لا يجوز فيه فعلته.

أبو عُبَيْد^(١):

قد أصبحَ الثُّعَاسُ يَغْرُنْدِينِي أَدْفَعُهُ عَنِّي وَيَسْرُنْدِينِي^(٢)
فهذا ضرورة، فيحملُ على أَنَّهُ أسقط حرفَ الجرِّ منه.

-
- (١) القاسم بن سلام الأزدي، مولاهم الأنصاري مولاهم الخراساني البغدادي [١٥١، ٢٢٤هـ] الإمام الكبير الحافظ أحد الأعلام المجتهدين. أخذ عن أبي زيد وأبي عبيدة والكسائي وغيرهم، وأخذ عنه يحيى بن معين. من مصنفاته: الغريب المصنف، غريب القرآن، غريب الحديث. انظر غاية النهاية ١٧/٢، ١٨، إنباه الرواة ١٢/٣-٢٣، إشارة التعيين ٢٦١، بغية الوعاة ٢/٢٥٣، ٢٥٤.
- (٢) انظر الغريب المصنف ٥٤٩، وفيه: «قد جعل». وانظر المنصف ٨٦/١، ١١/٣، الخصائص ٢/٢٥٨، سر صناعة الإعراب ٦٩٠، سفر السعادة ٣٠٢، اللسان (سرد، غرند)، شرح شواهد شرح الشافية ٤٧. ويغرندي، ويسرندي: يغلب ويعلو.

هذا باب مصادر مالحقته

الزوائد من بنات الثلاثة /

[١٠ب]

الباب قياسه أن يُكسرَ أولُ متحرِّكٍ من الفعل، وتزيد ألفاً قبل الآخرِ.
قال -رح- [مه الله-: « وأما^(١) مصدر (تفعَّل) فإنَّه (التَّفَعُّل) » الكلام.
اعترضَ تعليله ضمَّ العينِ بأنَّه لو فُتِحَ لأخرج [عن^(٢)] أبنية الأسماء^(٣): بأنَّ
الضمَّةَ تخرجه عن جميع أبنية الكلام، فأولى أن يدخلَ فيما هو موجودٌ في بعض
أنواع الكلام من أن يخرجَ إلى ما ليس فيه!
والجواب: أن الإمامَ إنَّما أراد: لما كان « تَفَعَّلَ »^(٤) بناءً يختصُّ بالفعل، وأبنية
الأفعال غير أبنية الأسماء في مواضع، أرادوا أن يختصَّوا هذا ببناء، وبسطوا له لئلاً
يتركوه في بناء يختصُّ بالفعل ولم يوجد للأسماء.
و[قوله: « وأما الذين قالوا: كِذَّاباً، فإنَّهم قالوا: تحمَّلتِ تحمَّلاً »]^(٥).
أصل هذا المصدر « تَفَعَّلَ »^(٦) بفتح الفاء، لكن الذين نطقوا به جعلوه^(٧)
مكسوراً الفاء، فهو -والله أعلم- على الإتياع.

(١) ذهب به الخرم. انظر الكتاب ٢/٢٤٣.

(٢) ذهب به الخرم.

(٣) قال بعد النصِّ السابق: « جاؤوا فيه بجميع ما جاء في تَفَعَّلَ وضمُّوا العين؛ لأنَّه ليس في الكلام اسمٌ على تَفَعَّلَ ».

(٤) في الأصل: يفعل.

(٥) تكملة من الكتاب ٢/٢٤٣ يلتئم بمثلها الكلام.

(٦) في الأصل: تفاعل.

(٧) تكملة يلتئم بمثلها السياق.

وقولُ (ش)-رحمه الله-: بأنَّ « تفَعَّل » مزيدٌ على « فَعَّل »، وقد كسروا أوَّل مصدره « فَعَّال »^(١)، وهذا مزيدٌ عليه، فجاءت التاء في « تَفَعَّال » كأنَّها لحقت « فَعَّالاً »، فتركوا أوَّلَه^(٢) على ما كان عليه، وكسروا أوَّلَه^(٣) بما يقتضيه حكمُه^(٤). قال-رحمه الله-: « وأما (فاعلت) فإنَّ المصدر الذي لا ينكسر أبداً (مفاعلة)، جعلوا الميم عوضاً من الألف التي بعد أوَّل حرف »^(٥) الكلام إلى آخره. قال أبو العباس محمد بن يزيد^(٦): هذا خطأ، من قبل أن الألف الزائدة بعد الفاء في « فاعلت » موجودة بعد الفاء من « مفاعلة »، فمحال أن تُعوَّضَ من الثَّابِت^(٧)!

قال ابن ولَّاد^(٨): وجهُ قولِ سيويه: أنَّ المصدر من « فاعلت » يجيءُ على ضربين: مرَّةً بحذف الألف [الأولى]^(٩)، وهو « الفِعال »، نحو « القِتال »، فالألف

(١) في الأصل: فعلا.

(٢) يعني: الفاء.

(٣) يعني: التاء.

(٤) لم أقف على قول الشلوين في غير هذا الكتاب.

(٥) الكتاب ٢٤٣/٢.

(٦) المبرد [٢١٠، ٢٨٥هـ]. وهو المراد أيضا بأبي العباس في أي موضع يأتي.

(٧) انظر الانتصار ٢٤٩، الخصائص ٣٠٤/٢، الأشباه والنظائر ٢٥٨/١. وقد ذكر السيرافي رأي المبرد وأيده دون أن ينسبه. انظر السيرافي النحوي ٢١٠.

(٨) انظر الانتصار ٢٤٩، ٢٥٠ بتصرّف. وابن ولَّاد هو: أبو العباس أحمد بن محمد بن ولَّاد- وهو الوليد- الوليد بن محمد التميمي [ت: ٣٣٢هـ] نحوي ابن نحوي ابن نحوي، فوالده هو راوية كتاب سيويه عن المبرد، وجدّه ولَّاد واسمه الوليد أخذ عن الخليل. أمّا أحمد فأخذ عن الزّجاج ومن في طبقة. له الانتصار لسيويه على المبرد، المقصور والممدود. انظر طبقات النحويين واللغويين ٢٣٨، ٢٣٩، إنباه

الرواة ٩٩/١، إشارة التّعيين ٤٤، ٣٣٩، ٣٧٥، بغية الوعاة ٣٨٦/١

(٩) تكملة من الانتصار ٢٤٩.

الأولى [محدوفة]^(١)، وفي « المفاعلة » الألف التي قبل آخر حرف، وهي الألف التي تلحق أواخر المصادر، فعوّضوا الميم من الألف الأولى التي ذهبت في « الفِعال »^(٢)، وجعلوا الهاء عوضاً من الألف التي ذهبت من « المفاعلة »^(٣)، وأوقعوا العوّض في « المفاعلة »، ولم يوقعوه في « الفِعال »؛ لأنّ « المفعالة »^(٤) هي المطردة اللازمة.

وقال الأستاذ أبو عليّ (ش)-رحمه الله-: إنّما هي قريبٌ من الذي قال في سين « أسطاع »^(٥)؛ وذلك أنّ هذا لوجاء على الأصل المطرد في هذه المضارعة لانقلبت الألف ياءً وتغيّرت، فعوّض من العين الأصليّ المتوهم، كما عوّض في « أسطاع » من النقصان الظاهر^(٦).

وهذا كالذي قال ابن ولاد؛ لأنّ هذه الألف لما لحقها الضّعفُ بحذفها في « القتال »، عوّض من ذلك؛ لأنّ الذي قال (ش)-رحمه الله-: جاء تعويضاً ممّا يلحقه في الأصل.

(١) تكملة من الانتصار ٢٤٩.

(٢) في الأصل: الفعل.

(٣) الخلاصة: أنّ الفِعال حذفت منه ألف فاعل، والمفاعلة حذفت منه ألف فاعل وألف فِعال، وزيدت عليه ألف أخرى، وعوّض من المحذوف الأوّل الميم، ومن المحذوف الثاني الهاء.

(٤) في الأصل: المفعالة.

(٥) في الأصل: استطاع. قال سيبويه ٨/١: « وقوله: أسطاع يُسطيع، وإنّما هو أطاع يُطيع، زادوا السين عوضاً من ذهاب حركة العين من (أفعل) ».

(٦) لم أقف على كلام الشلوّيين في غير هذا الكتاب. ويريد-والله أعلم- بالأصل المطرد: قتالا، فهو من قاتل، والياء فيه هي ألف الفعل، انكسر ما قبلها فقلبت ياء، والقياس فيه- على المفعّل والمفعلة- قتالة بقلب الألف ياء، فحذفوا هذه الألف فراراً من تغييرها بالقلب، كما حذفوها في القتال، وجعلوا الميم عوضاً منها، وزادوا ألفاً أخرى كما زادوا في بقية المصادر. وانظر نصّ سيبويه في الحاشية التالية.

قال: « وأما الذين قالوا هذا »^(١) الكلام.

قال ابن طاهر: هذا وجه آخر: جَعَلَ الميم كميم « المَفْعَل »^(٢) لتلحق ببناء المفعول^(٣)، إلاَّ أنَّه عوضٌ [من الألف الأولى]^(٤)، والهاء عوضٌ من الألف الأخيرة التي كانت ينبغي أن تكون علة هذا المصدر لو لم يلزم طريق المفعول^(٥).

قال (ش)-رحمه الله-: إنما معناه أنَّه ذكر « مفاعلة »، ووجهها، ثم قال: وهؤلاء مع هذا التوجيه جعلوه مخالفة الأصل، كـ « فَعَلْتُ »^(٦).

والذي قاله أنظم، والذي قاله ابن طاهر أفيد^(٧). فتدبره.

وتعليقه ضمَّ « تفاعل »، كالذي تقدَّم في « تفعلُّل »، أي: لما كان « تفاعل » [بالكسر]^(٨) يختصُّ بالجمع، وبالفتح يختصُّ بالفعل، أرادوا ألاَّ يُدخلوا عليها المصدر^(٩)، بل يخصّوه ببناء آخر.

(١) الكتاب ٢٤٣/٢ وبعده: « فقالوا: جاءت مخالفة الأصل كفعلت، وجاءت كما يجيء المفعول مصدرا والمفعلة، إلاَّ أنَّهم ألزموها الهاء لما فروا من الألف التي في قيتال، وهو الأصل ».

(٢) في الأصل: الفعل.

(٣) أي: المصدر، والمراد: لتلحق المفاعلة ببناء المصدر.

(٤) تكملة يلتزم بها الكلام.

(٥) لم أقف على قول ابن طاهر في غير هذا الكتاب.

(٦) لم أقف على قول الشلوين في غير هذا الكتاب.

(٧) كذا في الأصل بالفاء نقطة من أسفل. أنه على هذا لأنه يتبادر إلى الذهن أنَّها: أقيد، بالقاف، وهو الأنسب لولا صحّة الأوّل.

(٨) تكملة يلتزم بها الكلام.

(٩) في الأصل: المفرد.

هذا باب ما لحقته هاء

التأنيث / [عوضاً لما] ^(١) ذهب. الكلام

[١١١]

أجاز الإمام « أقمته إقاماً » ^(٢)، ولم يُجزه الفراء، وقال: لا يجوز في غير ^(٣) الإضافة؛ حتى تكون الإضافة عوضاً ^(٤). وهذا لا أثر له؛ لأنّ التعويض غير لازم حتى يقتصر عليه في هذا الموضع ^(٥).

قال- رحمه الله -: « وأما (عزيتُ تعزيةً)، ونحوها، فلا يجوز الحذف فيه » ^(٦) الكلام.

يريد: لا يجوز حذف الهاء كما حذف من « الإقامة »؛ لأنّ الأصل هنا لم يُنطق به فيلزم الحذف فيلزم العوض ^(٧)، وهناك قد نطق بالأصل فلم يلزم الحذف فلم يلزم ^(٨) العوض.

قال- رحمه الله -: « ولا يجوز الحذف أيضاً في (تجزئة) » ^(٩) الكلام إلى آخر

(١) ذهب الخرم بأكثره.

(٢) الكتاب ٢/٢٤٤.

(٣) في الأصل: حين. قال السيرافي: « وذكر الفراء أنّ الهاء لا تسقط إلّا بما كان مضافاً، فالإضافة عوضٌ منها ». انظر السيرافي النحوي ٢١٦.

(٤) انظر بالإضافة إلى السيرافي النحوي ٢١٦: معاني القرآن للفراء ٢/٥٤. ومثاله قوله تعالى-الأنبياء: ٧٣، النور: ٣٧- ﴿وَإِقَامُ الصَّلَاةِ﴾.

(٥) لكن قال الرّضي في شرح الشّافعية ١/١٦٥: « وهو أولى؛ لأنّ السّماع لم يثبت إلّا مع الإضافة ».

(٦) الكتاب ٢/٢٤٥.

(٧) يعني: في تعزية، وأصله: تعزيٌّ بيائين، ياء التّفعيل ولامه.

(٨) في الأصل: فيلزم، بلا « لم ».

(٩) الكتاب ٢/٢٤٥.

كلام أبي العباس - رحمه الله - الثابت في آخر الباب^(١).

قال السّيرافي^(٢): الذي عندي أنّ سيويه ماأراد ماقاله أبوالعبّاس من الإتيان بالمصدر على التّمام، وإنّما أراد أنّه لايجوز حذف الهاء من الناقص من « تَفْعِلَة »، كما جاز في « إقام ». والدليل على ذلك أنّ سيويه قال في باب المفعول الذي يتعدّاه^(٣) فعله إلى مفعولين: « وَبُئْتُ تَنْبِيئاً »^(٤) ولو كان ذلك لايجوز عنده مااستعمله.

وهذا الذي قاله أبوسعيد حسنٌ جدّاً، ولذلك ماعلله^(٥) الإمام - رحمه الله - بالحمل على ما في آخره حرف علة، ولم يُعلله بما علّل الأوّل به، ولو كان لاينطق عنده بالأصل لعلّ بذلك، كما فعل بالأوّل^(٦). فتدبره فإنّه بديعٌ. والله الموفق.

(١) جاء في شرح السّيرافي بعد نهاية كلام سيويه في الباب: « قال أبوالعبّاس الميرد: الذي قاله في تفعلة مصدر فعّلت من الهمز جيداً بالغ، والإتمام على تفعيل كغير المعتل أجود وأكثر عن أبي زيد وجميع النحويين، تقول: هئأته هئئماً وهئئة، وخطأته تخطئاً وتخطئة ». انظر السّيرافي التّحوي ٢٢٠. والنص ليس في كتاب سيويه طبعة بولاق، ولاهارون.

(٢) انظر السّيرافي التّحوي ٢٢٠ بتصرّف يسير.

(٣) في الأصل: لايتعدّى. والتّصويب من الكتاب ٢٠/١.

(٤) الكتاب ٢٠/١.

(٥) « ما » زائدة.

(٦) يريد: أنّ سيويه علل امتناع حذف التّاء من تعزية بعدم التّطابق بالأصل، وعلل عدم الحذف في تجزئة بأنّه محمول على تعزية، ولم يقل إنّه لم يُنطق بالأصل.

هذا باب مايكثر فيه المصدر من فَعَلَ. الكلام إلى آخره^(١)

هذا النوع نظير ماتقدّم من « فَعَلَة » الدّالة على خصوص هيئة، وليس مصدر « فَعَلْتُ » الجاري عليه الذي يُعطي ما يُعطي، إنّما أمرٌ زيدَ فيه حروف^(٢) ليدلّ على المبالغة والتّكثير^(٣)، كما فُعِلَ في^(٤) « فَعَلَة » من الكسر والتّزام الهاء. والفرّاء وغيره من الكوفيين يقولون: إنّ^(٥) الألف منه بدلٌ من [ياء]^(٦) « تَفْعِيل »، وأنه مصدر « فَعَلَ »^(٧). وهذا خَلْفٌ؛ فإنّه يكون حيث لم يُستعمل « فَعَلَ »، ولا « تفعيل »، نحو « التَّلْعاب »^(٨)، فلم يُقل: لَعِبَ، ولا تلعب^(٩)، فدلّ على ما قال الإمام رحمه الله.

و« التّفعل »^(١٠) ليس بتكثير، ولم يُسمع في المصادر إلّا في « التّلقاء

(١) قال سيّويه ٢/٢٤٥: « فتلحق الزوائد وتبنيه بناء آخر، كما أنّك قلت في فَعَلْتُ: فَعَلْتُ، حين كثّرت الفعل، وذلك قولك في الهذَر: التّهذار، وفي اللعب التّلعب... وليس شيء من هذا مصدر فَعَلْتُ، ولكن لما أردت التّكثير بنيت المصدر على هذا كما بنيت فَعَلْتُ على فَعَلْتُ ».

(٢) في الأصل: حروفا. وهو جائزٌ على ضعف.

(٣) نحو: تهذار وتلعب، من الهذر واللعب.

(٤) « كما فعل في » مكرر في الأصل.

(٥) « إنّ » مكرر في الأصل.

(٦) تكملة يلتزم بها الكلام.

(٧) انظر السّيرافي التّحوي ٢٢١، شرح الشافعية للرّضي ١/١٦٧، ارتشاف الضّرْب ٥٠٠ (رجب).

(٨) في الأصل: التقلب.

(٩) انظر السّيرافي التّحوي ٢٢١، شرح المفصّل لابن يعيش ٦/٥٧، شرح الشافعية للرّضي ١/١٦٧.

(١٠) في الأصل: والسان، ولعلّها: والتّبيان، وما أثبتّه أنسب للسياق الآتي.

والتَّبيان « وإِنّما هو في الأسماء، وليس بالكثير فيها، وقد ذكر السّيرافي-رحمه الله-
عن بعض أهل اللغة أنّه حصرها في ستة عشر حرفاً، ذكرها^(١)؛ فينبغي أن يقال:
إنّهُ اسمٌ وضع موضع المصدر، ولم تستعمله^(٢) العرب للمبالغة، وليس زيادته
لهذا القصد، كما أنّ الزّيادة في « الرُّئمان » ليس لهذا^(٣) القصد.

(١) انظر السّيرافي النّحوي ٢٢٣.

(٢) في الأصل: تستعملها.

(٣) في الأصل: الزيادة الرُّئمان ليس هذا.

هذا باب اشتقاقك الأسماء لمواضع بنات الثلاثة التي ليست فيها زيادة من لفظها. الكلام

جَمَعَ الباب: أن مصدر الثلاثي كله إذا بني هذه البنية، فإن « مَفْعَلاً » مفتوح العين، إلا ما كان مصدر « فَعَلَ » الذي فاؤه واو فإثته يكسر.

وأما الزَّمان والمكان فهو من الذي مضارعُه « يَفْعَلُ » « مَفْعَلٌ »، من المفتوح والمضموم، و« مَفْعِلٌ »، من المكسور، إلا^(١) ماخرج من المعتلّ اللام الذي لامه ياء، فإثته على « يَفْعَلُ »، والزَّمان والمكان منه « مَفْعَلٌ ». هذا ربط هذا النوع.

قال: وربّما بنوا المصدر على « مَفْعِلٌ »، نحو « المرجع »، قال الله تعالى: ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾^(٢) وقال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى﴾^(٣).

[١١ب]

يقال: هذه الآية لادليل فيها؛ لأنّه يُمكن أن يكونَ زماناً، أي: يسأَلونك عن زمان الحيض [أياشر فيه]^(٤) أم لا؟ وذلك هو التّقدير إن جعلته لمعنى الحيض؛ لأنّهم لم يسألوا عن ذات الحيض وحقيقته^(٥)، وإنّما سألوا عن المباشرة فيه، وهو^(٦) قد تكلف في: ﴿وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا﴾^(٧) حذف المضاف، أو جعله عيشاً مجازاً^(٨)؛

(١) في الأصل: والمضموم مفعّل الا.

(٢) المائدة: ٤٨، ١٠٥، هود: ٤.

(٣) البقرة: ٢٢٢. وانظر الكتاب ٢٤٧/١ بتصرّف.

(٤) ذهب به الخرم. ويدل ما يأتي على ما أثبتته.

(٥) أصاب الخرم آخر حرفين.

(٦) في الأصل: فهو. وما أثبتته أولى.

(٧) التّبا: ١١.

(٨) قال سيبويه ٢٤٧/٢: «أي: جعلناه عيشاً».

لئلا يُخرج الزمان عن وضع بنائه، فأحرى هذا.

فقال بعضهم^(١): إنّما فعل ذلك للمشكلة التي في قوله: ﴿قُلْ هُوَ أَذَى﴾، ولا يُشاكل الزّمان؛ لأنّ الزّمان ليس أذى، فلا تنتظم الآية إلّا على أن يريد الحيض. وهذا لا ينبغي لأنه إذا كان المحذوف زماناً مضافاً^(٢)، فيقول: هو على تقدير: هو زمان أذى كما فعل في ﴿معاشاً﴾.

والذي يظهر: أنّه سمعه في غير هذا الموضع بحيث يقطع به، فكان حملُ هذا الموضع عليه أولى من الزّمان؛ لعدم التّكلف، فلم يجرى بالآية شاهداً بل على ما ينبغي أن يُحمل. وقوله: «أي: الحيض» إنّما هو راجعٌ لتقييد الحيض الأوّل، وإلّا فالثاني ينبغي أن يكون على الزّمان؛ لأنّه لاداعية إلى إخراجهِ عن وضعهِ. وكلّ ما دخلته الهاء فليس الأصل، ولا هو مطّرد، وتدخل الهاء فيما جاء على وضعهِ، وفيما خرج عن وضعهِ.

قال: «وربّما استغنوا بـ(مفعلة) عن غيرها» إلى آخر البيت^(٣). ثبت في كتاب الأستاذ بعد «المشيئة والمحمية»: «وقالوا: المَزَلَّةُ»^(٤). فيمكن أن يكون لإعادةٍ لما لم يكن النّصّ يقوم له نصٌّ أنّها مستغنى بها، فنصّ هنا على أنّها مستغنى بها^(٥).

(١) لم أقف عليه.

(٢) في الأصل: لانه كان المحذف مضافاً.

(٣) يعني قول الرّاعي، وهو الذي سيشير إليه بعد قليل:

بنيت مرافقهنّ فوق مَزَلَّةٍ لا يستطيعُ بها القُراؤُ مقيلاً

انظر الكتاب ٢/٢٤٧. وانظر الديوان ٢٤١، السّيرافي التّحوي ٢٣٢، شرح أبيات سيّويه

٢٣٢/٢، شرح الشافعية للرّضي ١/١٦٩، اللسان (زلل).

(٤) الكتاب ٢/٢٤٧.

(٥) في الأصل: على أنّها مستغنى به فبض هنا على أنّها مستغنى.

ثم أتى بيت الراعي لا شاهداً على هذا النوع، بل راجعٌ لحجيء «مفعِل»^(١) في المصدر، والشاهد في «مَقِيل»، هذا هو الظاهر، ويمكن أن يكون أعادها لمكان الشاهد في البيت، ويكون الشاهد في البيت «مزلة»، والأوّل أظهر. وأما عُدُولُهُم عن أن يبنوا المكان والزمان على [مثال]^(٢) «يَفْعُلُ»، فلمّا ذكر^(٣)، وإن كان جاء «مَفْعَلُ» في قوله:

لِيَوْمِ رَوْعٍ أَوْ فَعَالٍ مَكْرُمٍ^(٤)

وفي قوله:

عَلَى كَثْرَةِ الْوَاشِينَ أَيُّ مَعُونٍ^(٥)

وقوله:

-
- (١) في الأصل: فعل.
 (٢) تكملة يتضح بها السياق.
 (٣) قال ٢٤٧/٢: «ولم يبنوه على مثال يفعل لأنه ليس في الكلام مَفْعُلُ». يريد: أنهم لم يضمّوا عين مفعّل أتباعاً لضمّ عين الفعل كما كسروا مع المكسور وفتحوا مع المفتوح.
 (٤) لأبي الأحرز الحِمَاني، راجز إسلامي، اسمه قتيبة، من أرجوزة يمدح بها مروان بن محمّد بن مروان بن الحكم بن العاص، وقبلة:

وهو إذا ماهُزَّزٌ لِلتَّقَدُّمِ

- انظر معاني القرآن للقرّاء ١٥٢/٢، إصلاح المنطق ٢٢٣، أدب الكاتب ٤٧٦، السّيرافي التّحوي ٢٣٥، شرح أبيات إصلاح المنطق ٤٠١، الخصائص ٢١٢/٣، المنصف ٣٠٨/١، المحتسب ١٤٤/١، الاقتضاب ٤١٩/٣، سفر السّعادة ٤٧٥، الممتع ٧٩، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٣٧، شرح الشافية للرّضي ١٦٩/١، شرح شواهد ٦٨.
 (٥) لجميل بثينة، وصدّره:

بثينَ الزمي لا، إنّ لا إنّ لزمته

- انظر الدّيون ٢١٠، معاني القرآن للقرّاء ١٥٩/٢، إصلاح المنطق ٢٢٣، أدب الكاتب ٤٧٦، شرح أبيات إصلاح المنطق ٤٠١، الخصائص ٣١٢/٢، المنصف ٣٠٨/١، المحتسب ١٤٤/١، الاقتضاب ٤٢١/٣، سفر السّعادة ٤٧٥، الممتع ٧٩، شرح التسهيل لابن مالك ٦/٣، شرح الشافية للرّضي ١٦٨/١.

أَبْلَغِ التُّعْمَانَ عَنِّي مَأْلُكاً^(١)

فليس في ذلك كله دليل؛ لأنَّه على التَّرخيم في غير التَّداء، وهو يكون في ضرورة الشعر كثيراً، وقد عَقَدَ فيه الإمام باباً^(٢)، فعلى هذا ينبغي أن تحمل هذه الأبيات؛ لأنَّ لها نظيراً، وهو ماورد من التَّرخيم في غير التَّداء^(٣)، و«مفعلة» في الكلام لازمة الهاء، نحو «المقبرة، والمشرقة»، ولا ينبغي أن يُحمل على ظاهره؛ لأنَّه لا نظير له يكون.

قال: «و(الْمُنْخِر) بمثالة (المُدْهَن)»^(٤).

يعني: أنَّه ليس على ماتقدّم، بل هو اسمٌ.

السَّيرافي: «ولقائل أن يقول: إنَّ (مِنْخِراً) من باب (مَنْسِك)؛ لأنَّه موضع

التَّخِير»^(٥)!

وهذا عندي ضعيف؛ لأنَّه دخولٌ في باب القليل، وأيضاً وهو الأقوى في الرد^(٦):- أنَّه لم يستعمل اسماً في هذا العضو المخصوص إلا في كلِّ موضع يُنْخَر

(١) لعديّ بن زيد، وعجزه:

أنَّه قد طال حبسني وانتظاري

انظر الانتصار ٢٠٠، ٢٥٠، ٢٥٩، المنصف ١٠٤/٢، المحتسب ١٤٤/١، ٣٣٥، الخاطريّات

١٣٧، الممتع ٧٩، مختار الأغاني ٣٦٤/٦، خزنة الأدب ٥١٣/٨.

(٢) انظر الكتاب ٣٤٢/٢ - ٣٤٤. وانظر أيضاً ٣٣٠/٢، ٣٣١.

(٣) ومذهب الفراء، وأجازَه ابن جني، أنه جمع، فيجوز مجيء مفعّل في غير الضرورة. انظر معاني

القرآن له ١٥٩/٢، المنصف ٣٠٨/١، شرح الشافية للرضي ١٦٩/١، شرح شواهد ٦٩.

(٤) الكتاب ٢٤٨/٢. وفي الأصل: والمتجر بمثالة المرهن.

(٥) في الأصل: متجر... موضع للتخير. انظر السَّيرافي التَّحوي ٢٣٨. وبعده: «وفعله: نَخَر يَنْخِر.

ومنه من يكسر الميم إتباعاً للخاء».

(٦) في الأصل: الدم.

فيه، فدلّ على أنّه اسمٌ للعضو، والأول هو^(١).

(١) هنا سقط، أو تحريف لم يظهر لي.

هذا باب ما كان على هذا التحو من بنات الياء والواو التي الياء فيهنّ لام. الكلام إلى آخره

قوله: « التي الياء فيهنّ لام »^(١).

وكان ينبغي أن يقول: الياء والواو، لكنّه لما كانت الواو ترجع هنا ياءً
لوتركها رابعةً من مثال الفعل، عبّر بالياء لأنّه لا يكون هنا إلّا ياء.

ويُبنى هذا على « مَفْعَل » في الزّمان والمكان ممّا لامه ياء، وكان ينبغي أن
يكون، / [إلّا]^(٢) أنّه يلزم « مَفْعَل »؛ لِما ذكر من استثقال الكسرة مع الياء،
فكان يلزم الإعلال بحذف^(٣) الياء في حالي الرّفْع والجَرّ، وقد جاء يسيراً، لكن
بالهاء لازمةً؛ لأنّ الهاء يلزم ما قبلها الفتح، فتصحّ الياء ولا تُحذف؛ لأنّه يثبت في
حال النّصب ويخرجُ عن محلّ الطّرف والتّغيير؛ ألّا تراهم يُصحّحون « الشّقاوة »،
ويُعلّون « الشّقاء ».

وذكر الفراء أنّه قد جاء من ذلك « مأوي الإبل »^(٤). قال السّيرافي: وذكر
غيره من الكوفيين « مأقي العين »^(٥). وهذا غلط؛ لأنّ الميم فيه أصلية في قوله:
« مأقٍ ومآقٍ »^(٦).

فعلى هذا الذي قاله أبوسعيد - رحمه الله - وهو الحقّ، يبقى فيه إشكالٌ،

(١) الكتاب ٢/٢٤٨.

(٢) ذهب به الخرم.

(٣) ذهب الخرم بأوّل الكلمة.

(٤) انظر إصلاح المنطق ١٣٧.

(٥) انظر إصلاح المنطق ١٣٧، الخصائص ٢٠٦/٣، المتع ٩٣. وانظر أدب الكاتب ٤٤٥.

(٦) انظر السّيرافي التّحوي ٢٤١.

وهو: ماوزنه، وليس في الكلام «فَعَلِي»؟

فيقال: أصله «فَعَلِيَّ»، والياءان فيه كياءي «كرسيَّ»، ثم حُذفت إحدى الياءين تخفيفاً، كما حُذفت في «أُنْفِيَّة»^(١)، وقد ذكرها الإمام في التّصغير^(٢). والله الموفق.

(١) وإلى هذا ذهب ابن جنّي في الخصائص ٢٠٦/٣، وردّه ابن عصفور في الممتع ٩٣ فقال: «وهو عندي باطل، بدليل قولهم: مَاقٍ، فكسّر الاسم على الياء. فالذي يجب أن يُحمل عليه عندي ماذهب إليه الفراء من أنّه مَفْعِل».

(٢) انظر الكتاب ١١٠/٢.

هذا باب ما كان من هذا النحو من بنات الواو التي الواو فيهنّ فاء. الكلام إلى آخره

علة لزوم المصدر هنا « مَفْعَل »، ماذكر من مشاكلة الفِعْل، لما كانوا قد ألزموه « يَفْعَلُ »^(١).

وأما « فَعِلَ يَفْعَلُ » فوجهه « مَفْعَل »، إلا ما تغيّرت فاءه في المضارع بالإعلالات^(٢)، فإنه يُشَبَّه حينئذٍ لإعلاله بـ « يَفْعَل »^(٣)؛ لاعتلاله أيضاً في بعض اللغات. ومنهم من يقول فيه الأصل^(٤)، قال الإمام: كأنّهم الذين سلّموه^(٥). يعني الذين قالوا: يوجَل، فلم يُعلّوا الإعلالات المتقدّمة.

وأما « مَوْحَد »^(٦) فليس بمصدر، ولا مكان، ولا زمان، وإثما هو معدول، والعدلُ إثما هو على « مَفْعَل »، نحو « مَشَى »، لاعلى « مَفْعَل ». ثمّ نظر بما ذكر^(٧)، وقد نصّ هو بعد هذا على شذوذها^(٨)؛ وذلك أنّ الباب هو المصدر، وأكثر ما بني

(١) أي: مشاكلة عين المصدر عين الفعل، وذلك: وعد يعدّ مَوْعِداً.

(٢) بقلبها مرّة ياء ومرّة ألفاً، ومثال ذلك: وجَلَّ يوجَلُّ، ويقال: يَجَلُّ، وياجلُّ. انظر الكتاب ٢٤٩/٢، المقتضب ٢٢٨/١.

(٣) أي: وعد يعدُّ.

(٤) يعني بفتح العين، فيقولون: مَوْجَل.

(٥) انظر الكتاب ٢٤٩/٢، السّيرافي التّحوي ٢٤٣، التّكملة ٥٦٩، ٥٧٠.

(٦) في الأصل: موجد. انظر الكتاب ٢٤٩/٢، أدب الكاتب ٤٤٧، السّيرافي التّحوي ٢٤٤.

(٧) يعني قوله في الكتاب ٢٤٩/٢: « كما أنّ عُمر معدول عن عامر، فشبهوه بهذه الأسماء، وذلك نحو:

مَوْهَب، وكمَوْهَب مَوْأَلَة اسم رجل، والمُورَق اسم ».

(٨) انظر الكتاب ٣٦٤/٢، المحكم ٣١٨/٤.

هذه البنية، فلَمَّا قلَّ « مفعِل » [فيه]^(١) قلَّ في سائر الأسماء، وكان الوجهُ الكثير^(٢).
 فإذا اجتمع في الفعل أن يكون لامُه [ياءً]، وفاءُه^(٣)، واوًا، مثل « وريَ،
 وونَيَ »، فالقياسُ عندي أن يُغلبَ حكمُ اللامِ؛ لأنَّ علته أقوى، وذلك أن قولهم في
 « مفعِل » من « وعدَ »: [مُوعد]^(٤)، إنما هو بالحمل على المضارع، على ما تقدّم؛
 وعلةُ هذا الثقل الذي يلزمُ الإعلال، فينبغي أن يُغلبَ حكمُه. ومنه جعل ابنُ طاهر
 « المولى » من « وليَ »^(٥).

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٢) يعني: أن يكون على مفعِل؛ لأنَّه الكثير.

(٣) في الأصل: لامه اوفاه. ومايين معقوفين تكملة يلتئم بها الكلام.

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٥) لم أقف على ما نسبته إلى ابن طاهر في كتاب آخر.

هذا باب ما يكون مفعلة لازمة لها الهاء والفتحة. الكلام إلى آخره

قوله: « وليس في كل^(١) شيء يُقال إلا أن تقيسَ شيئاً، وتعلم أن العرب لم تكلم به ».

الظاهرُ جوازُ القياس؛ لكثرة، ويمكن معنى هذا الكلام المنع من القياس، كأنه يقول: لا نقوله إلا مع قطعك بأن العرب لم تقله، ولا ينبغي أن يفعل ذلك؛ لأن العرب لم تقله في كل شيء.

[قال]^(٢): « ولم يجيئوا بنظير هذا فيما جاوز ثلاثة أحرفٍ من نحو (الصفدع، والثعلب) ». ثم أتى بـ « أرض مُثَعَلَة » بعد، فهو بنى على اللغة الكثرى، وكان^(٣) الذين يستغنون بـ « أرض كثيرة الثعالب » هم الأكثر.

ثم أتى بلغة أخرى فيها قال: « ومن قال: ثَعَالَة، قال: مَثَعَلَة^(٤)، ومَحْيَاة^(٥) ». يعني: من « الحية ».

السِّيرافي^(٦): « ذهب سيبويه أن عين الفعل من (حية)^(٧) ياء، فلذلك قال: أرض مَحْيَاة. وقال غيره: هي واو. وقال صاحب كتاب العين: أرض مَحْوَاة^(٨) ».

(١) في الأصل: في الكلام. انظر الكتاب ٢/٢٤٩.

(٢) تكملة يتضح بها السياق. والقائل سيبويه.

(٣) في الأصل: وكانهم.

(٤) في الأصل: مثعلة.

(٥) الكتاب ٢/٢٤٩.

(٦) انظر السِّيرافي التَّحوي ٢٤٧.

(٧) في الأصل: جهة.

(٨) انظر العين ٣/٣١٧.

وقالوا: رجلٌ حَوَّاءٌ: صاحب / حَيَّات، وفي ذلك دليل على أنَّ عين الفعل واو.

عندي أنَّ كلام الإمام -رحمه الله- [أولى]^(١). أمَّا [ما]^(٢) في كتاب العين من «أرض مَحَوَّاة» فكتاب العين لا يُوثق به؛ لأنَّ مؤلِّفه مجهول^(٣)، وأمَّا [حَوَّاء]^(٤) والحاوي «فمشتقٌّ من «حَوَى يَحْوِي»؛ لأنَّه يَحْوِيها ويجمعها، وهذا ممكن قريبٌ يعضدُ هذا التَّأويل. ومذهب الإمام ماحكى في النَّسب عن الخليل أنَّ العرب قالت من «حَيَّة»: «حَيَوِي»^(٥). فهذا نصٌّ على أنَّ العين ياء، فهو أولى أن يُعتمد عليه.

(١) لم يبق الخرم منها إلَّا طرف الألف المقصورة، ويؤكد ما أثبتته ماسيذكره بعد قليل.

(٢) تكلمة يلتزم بها الكلام.

(٣) هذا الكلام فيه إجحافٌ بكتاب العين، فإن كان المؤلف لا يثق به، فقد وثق به كثير من العلماء، ونقلوا عنه، وكلام السيرافي الذي نقله المؤلف واضحٌ في ذلك، والأزهري وهو أشهر من شنع عليه، لم تطب نفسه إلَّا بالنقل عنه، وإن اعتذر لنفسه.

(٤) ذهب بها الخرم.

(٥) الكتاب ٧٢/٢.

هذا باب ما عالجته به. الكلام إلى آخره

السيرافي^(١): قد جاء منه خمسة أحرفٍ بضمّ الميم: قالوا: مُكْحَلَةٌ، ومُسْعُطٌ، ومُنْخَلٌ، [ومُدْقٌ، ومُدْهَنٌ]^(٢). وجاءت^(٣) أربعة أحرفٍ على «مُفْعُول»، ليست مأخوذةً من فعلٍ، لانظير لها في كلام العرب: المُغْفُور، والمُغْرُود، والمُعْلُوق، والمُعْثُور^(٤). والمُعْفُور والمُعْثُور^(٥): ضربٌ من الصَّمغ^(٦). والمُغْرُود: ضربٌ من الكمأة. والمُعْلُوق: المُعْلَق^(٧). والمُعْلُوق من هذا الباب، [لا]^(٨) من كلِّ وجهٍ، فقط لأنه آلة التعليق^(٩).

(١) انظر السيرافي النحوي ٢٤٨، ٢٤٩.

(٢) ما معقوفين تكملة من السيرافي النحوي ٢٤٨.

(٣) في الأصل: جاءت، بلاواو. والكلام للسيرافي بتصرّف. انظر السيرافي النحوي ٢٤٩.

(٤) زاد غيره: مُزْمُور لغة في المزمّار، والمُعْبُور لغة في المُغْفُور، المُنْخُور، والمُنْخُور. انظر اللسان (زمر، غير، نحر، نخر).

(٥) في الأصل: والمغمور والمفتوّ.

(٦) من شجر الرّمث. التّكت ١١٥٩.

(٧) انتهى التّقل من السيرافي، بتصرّف.

(٨) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٩) في الأصل: لانه انه اللعق.

هذا باب نظائر ما ذكرنا ثمّا جاوز بنات الثلاثة. الكلام

قوله: « وإِثْمًا منعك أن تجعل قبل آخر حرفٍ من مفعوله واواً كواو (مَضْرُوب) »^(١) الكلام.

يريد: لم يقولوا: مَضْرُوب^(٢)؛ لأنّ هذا المثال والبنية ليست من كلامهم، بخلاف « مَفْعُول » وإن لم يكن من غير هذا النوع فمثاله من الأبنية موجود كـ « فَعْلُول »، بخلاف هذا، فإنّه ليس له نظير. وإن لم يُرد: لم يزدوا الواو من غير تضعيف^(٣)، بل يضمّون الأوّل، فيقولون: مُفْعُول، لكان^(٤) تعليله خطأ؛ فإنّ « مُفْعُولًا » أيضاً ليس في الكلام إلّا في هذا، فكذلك يكون هذا^(٥)! بل قد جاء في غير هذا قليلاً، قالوا الأربعة الألفاظ المتقدّمة^(٦).

قال- رحمه الله-: « وأما قوله^(٧): دَعَهُ إلى مَيْسُورِهِ » الكلام.

(١) في الأصل: واو كذا ومضروب. انظر الكتاب ٢٥٠/٢. والنص بتمامه: « فالمكان والمصدر يُبنى من جميع هذا بناء المفعول، وكان بناء المفعول ألقى به؛ لأن المصدر مفعول والمكان مفعول فيه، فيضمون أوله كما يضمون المفعول؛ لأنّه قد خرج من بنات الثلاثة فيفعل بأوله ما يفعل بأول مفعوله كما أن أوّل ما ذكرت لك من بنات الثلاثة كأول مفعوله مفتوح، وإثما منعك . . . أن ذلك ليس من كلامهم، ولا مما بنوا عليه، يقولون للمكان: هذا مُخرِجُنَا ».

(٢) يعني: هذا البناء، وظاهر هذا الكلام أنه يتحدث عن البناء من الثلاثي المضعف العين، بدليل ما سيأتي.

(٣) يعني: تضعيف العين.

(٤) في الأصل: لان كان.

(٥) أي: مُفْعُول.

(٦) هذا تقوية لمُفْعُول. انظر الباب السابق.

(٧) في الأصل: واما فعوله. انظر الكتاب ٢٥٠/٢.

قال بعض التّحويين^(١): إنّ « مَفْعُولاً » يَرِدُ^(٢) مصدراً، وجعلوا هذا منه
و« المَرْفُوع والمَوْضُوع، والمَعْقُول »، وجعلوا منه « المَفْتُون » في قوله تعالى: ﴿بِأَيِّكُمْ
المَفْتُون﴾^(٣).

وأما الإمام فخرّج « المَيَسُور » على أنّه « مَفْعُول »، ووجهه أنّه كان أصله:
إلى وقت يَسَرُّ^(٤) فيه ماله أنْ يَحْضُرَ؛ لأنّه إذا يَسَرَ ماله، فقد أيسر هو، ثمّ بُني منه بنية
المفعول [وأقيم المجرور مقام المفعول]^(٥)، فقليل: ميسور فيه، ثمّ اتسع فيه وعدي
الفعلُ إليه وقيل: ميسور، ورفَعَ ضميره، والأوقات يُتسع فيها مطّرداً، وقد تقدّم
في أوّل الكتاب^(٦)، ويكون تفسير الإمام تفسير معني، فهذا وجه وإن كان متكلّفاً
فإنّه جارٍ^(٧) على قياس، ولا يُدعى ما لا يوجد له نظير محقق في المصادر.

وأما « المَوْضُوع، والمَرْفُوع، والمَعْقُول » فواضحٌ تخريجُ الإمام لها^(٨).

وأما: ﴿بِأَيِّكُمْ المَفْتُون﴾ فقال^(٩) أبو عبيدة: الباء زائدة كما هي في « بحسبك
زيد »^(١٠).

(١) كابن السيد. انظر الاقتضاب ٣٠٤/٢.

(٢) في الأصل: يريد.

(٣) القلم: ٦. وانظر السيرافي النحوي ٢٥٣، مغني اللبيب ١٤٨.

(٤) في الأصل: يسير.

(٥) « وأقيم المجرور مقام المفعول » مكرر في الأصل.

(٦) انظر باب ما يجري ممّا يكون ظرفاً هذا المجرى ٤٣/٢ فما بعدها.

(٧) في الأصل: جاز.

(٨) الكتاب ٢٥٠/٢.

(٩) في الأصل: قال.

(١٠) قال في مجاز القرآن ٢٦٤/٢: « مجازها: أيكم المفتون ». ومثله قال الأخفش في معاني القرآن ٥٤٧. وقد نسب هذا الرأى الرّجاءُ في معانيه ٢٠٤/٥ إلى أبي عبيدة، ثمّ قال: « والباء في ﴿بِأَيِّكُمْ المفتون﴾ لا يجوز أن تكون لغواً، وليس هذا جائزاً في العربيّة في قول أحدٍ من أهلها. وفيه قولان للتّحويين » وذكر ما ذكره

وقال أبو العباس^(١): هو على حذف مضاف: بأيكم [فتنة]^(٢) المفتون،
أونحوه.

الفراء في معانيه. قال الفراء في معانيه ١٧٣/٣: «المفتون هنا بمعنى الجنون، وهو في مذهب الفتون، كما قالوا: ليس له معقول رأي، وإن شئت جعلته بأيكم: في أيكم، أي: في أيّ الفريقين الجنون، فهو حينئذ اسم ليس بمصدر». وانظر إعراب القرآن للتحاس ٦/٥، ٧.

(١) يعني: المبرّد. انظر إعراب القرآن للتحاس ٧/٥.

(٢) تكلمة من إعراب القرآن للتحاس ٧/٥ يلتزم بها الكلام.

هذا باب ما لا يجوز فيه ما أفعله، وذلك كل ما كان^(١) أفعل، وكان^(٢) لونا أو خلقه. الكلام إلى آخره

قوله: «فإنمادعاهم إلى ذلك أن [هذا] البناء داخل على الفعل»^(٣).

لا يستقيم أن يكون تعليلا لامتناع «ما أفعله»، وإنما هو تعليل لامتناع «أفعل منه». ومعناه: أن بناء «أفعل» أصله في الفعل، وقد تقدّم ذلك، ولذلك كثر ما يوجد / [أفعل]^(٤) في الصفات لشبهها بالفعل، فلمّا امتنع هذا أن يكون في الفعل، فأحرى [به]^(٥) أن يمتنع في الاسم، وعلّتهما واحدة، وهي ما علّل به الخليل، رحمه الله.

ويمكن أن يكون معناها: أن هذه خلقت من الخلق، ما لا فعل له، كـ «اليد والرجل» وأمثالهما^(٦)، فلا يُتَعَجَّب منها، فحملت سائر الخلق عليها، والألوان، ومنها خلقت ومصنوعات، فحملت المصنوعات على الخلق.

ويمكن أن يكون معناها: أن باب الألوان يطرد فيها «أفعل وأفعل»،

(١) في الكتاب ٢/٢٥٠: «وذلك ما كان».

(٢) في الأصل: فكان.

(٣) الكتاب ٢/٢٥١ وما بين معقوفين تكملة منه. وفيه: «في الفعل». وما في شرح السّيرافي موافق لما في هذا الشرح. انظر السّيرافي التحوي ٢٥٧.

(٤) موضعه مخروم، وقد ظهر طرف اللام من أعلى.

(٥) موضعه مخروم، وقد ظهر بعد الخرم ألف مقصورة، فلعلّ موضع الخرم: به على، لكن «على» هنا مقحمة، وبما أثبتّه يستقيم الكلام.

(٦) في الأصل: وامثاله.

وَيُسْتَغْنَى بِهَمَا عَنْ «فَعَلَ» ^(١)، وَإِنْ كَانَ الْأَصْلُ، فَصَارَ الْبَابُ لَهُ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يُبْنَى مِنْهُ ^(٢) بَغْيَةَ التَّعَجُّبِ، فَهُوَ كَهَذِهِ الْخَلْقِ وَالْأَعْضَاءِ الَّتِي لِأَفْعَالِهَا؛ لِأَنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ لَهَا أَفْعَالٌ فَهِيَ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُبْنَى مِنْهُ بَغْيَةَ التَّعَجُّبِ لَهَا، فَهِيَ إِذَا فِي هَذَا الْبَابِ فِي حَكْمِ الْمَعْدُومِ. وَلَكِنْ هَذَا فِي الْأَلْوَانِ، وَأَمَّا الْخَلْقُ فَلَيْسَ «افْعَلْ وَافْعَالٌ» فِيهَا كُلُّهَا، وَإِنْ كَانَ يَوْجَدُ فِيهَا، لَكِنْ لَيْسَ الْأَغْلَبُ حَتَّى لَا يُسْتَعْمَلَ ^(٣) مَعَهُ «فَعَلَ»، فَيُمْكِنُ -وَاللَّهُ أَعْلَمُ- أَنَّهُ شَبَّهَهَا بِـ«الْيَدِ وَالرَّجْلِ» لَوْجْهَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ: الْأَلْوَانِ مِنْ حَيْثُ أَنَّ أَفْعَالَهَا لَا يُمْكِنُ التَّعَجُّبُ مِنْهَا، فَجَاءَتْ كـ«الْيَدِ» الَّذِي لَا فَعْلَ لَهُ، وَ«الْخَلْقِ» مِنْ حَيْثُ أَنَّهَا مُشَارِكَةٌ لَهَا فِي الْمَعْنَى، وَقَدْ امْتَنَعَ التَّعَجُّبُ مِنْهَا -أَعْنِي الْيَدَ وَالرَّجْلَ- فَحَمَلَتْ عَلَيْهَا؛ إِذْ كَانَتْ ظَاهِرَةً كَهَيِّ. وَامْتِنَاعُ «مِفْعَالٍ» وَأَمْثَلُهُ الْمُبَالَغَةُ كَامْتِنَاعُ «مَا أَفْعَلَهُ»؛ لِأَنَّهَا زِيَادَةٌ فِي الْمَوْصُوفِ كَالْتَّعَجُّبِ، فَيَجْرِي فِي امْتِنَاعِهِ مَا ذَكَرَ مِنَ التَّعْلِيلِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُبْنَى إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ، وَأَنَّ «الْيَدَ وَالرَّجْلَ» لَا يُبْنَى مِنْهُمَا ^(٤) لِأَنَّهُ لَا فَعْلَ لَهَا، وَلَا نَظِيرَ هُمَا مِنَ الْأَعْضَاءِ الَّتِي لِأَفْعَالِهَا، فَحَمَلَتْ سَائِرَ الْخَلْقِ عَلَيْهَا، وَيَدْخُلُ هَاهُنَا أَبْنِيَةُ الْمُبَالَغَةِ مِنْ مِثَابَةِ التَّعَجُّبِ، أَدْخَلَهَا هُنَا كَمَا أَدْخَلَ «أَفْعَلَ مِنْ».

ثُمَّ ذَكَرَ نَوْعًا مِنَ الْغَرَائِزِ الَّتِي لَا تَنْتَقِلُ فِيهَا خَلْقٌ لَكِنَّهَا غَيْرُ ظَاهِرَةٍ، فَأَشَبَّهَتْ فِي مَعَانِيهَا الصِّفَاتِ الَّتِي لَيْسَتْ ظَاهِرَةً، وَهِيَ مُنْتَقِلَةٌ كَالْعِلْمِ وَالْجَهْلِ، فَحَمَلَتْ عَلَيْهَا، وَذَلِكَ «مَأْخِمْهُ» بِمِثْلَةِ «مَا أَبْلَدَهُ وَأَجْهَلَهُ»، وَ«مَا أَلَدَّهُ» بِمِثْلَةِ «مَا أَمْرَسَهُ وَأَعْلَمَهُ» ^(٥).

(١) يعني: استغني باحمرّ واحمرّ عن حمر.

(٢) في الأصل: منه عليه.

(٣) في الأصل: حتى يستهلك.

(٤) في الأصل: منه.

(٥) الكتاب ٢٥١/٢.

وقوله: و« ما أشجعَه »^(١)

ليس معطوفاً على « ما أبلده »^(٢) لأنه لم يُرد أن يجعل « ما أحقَّه » بمنزلة « ما أجنَّه »^(٣)؛ لأنه ليس مثله في المعنى، ولأنَّه [ليس]^(٤) غريزة مثله، فإنَّما ذكره على أنَّه من هذا النوع، وأنَّه لما لم يكن خلقاً ظاهرةً حُمِلَ على الصِّفات الباطنة، كالعلم ونحوه، ثمَّ قَوِيَ الشَّبه: بأنَّها كلُّها بأبها أن تكون على « أفعل » مِنْ فِعْلٍ، وقد تقدَّم ذلك قبل أن يأت ما كان صفة ربه أوضده^(٥) فبابه هذا.

معنى قوله: لأنَّ أصل « أحق » ونحوه^(٦) أن يكون على [غير]^(٧) بناء « أفعل » نحو « عليم »^(٨).

أي: كما هو عليم، وما ذكر، لكنَّما^(٩) خرجت هذه الأسماء. والله الموفِّق.

(١) الكتاب ٢٠١/٢.

(٢) نصَّه في الكتاب ٢٠١/٢: « فصارت مألَّده بمنزلة ماأمسه وما أعلمه، وصارت مأحمقه بمنزلة ما أبلده وما أشجعه وما أجنَّه ».

(٣) في الأصل: ماأهجنه. والمثبت من الكتاب ٢٠١/٢.

(٤) تكملة يلتزم بها الكلام.

(٥) العبارة من قوله: قبل، مضطربة، ولم أعتدِ إلى إصلاحها. وربما كان أوله: قبل، إن يأت ما كان صفة.

(٦) في الأصل: ويجوز.

(٧) تكملة من الكتاب ٢٠١/٢.

(٨) في الأصل: عليهم. انظر الكتاب ٢٠١/٢.

(٩) في الأصل: لكنَّها.

**هذا باب ما يُستغنى فيه بما
أفعلَ فعله عن ما أفعله^(١) وعن أفعل منه
بقولهم^(٢): هذا أفعل منه فعلا^(٣) الكلام إلى آخره**

هذا من كلام سيبويه جرى على ما ذكر في أوّل الكتاب من أنّه يُتَعَجَّبُ من
« أَفْعَلَ »؛ لأنّه جعل [منه]^(٤) « ما أفعلَ فعله » نحو « ما أجودَ جوابه »، فجاء ممّا
استُغنى به عن « ما أفعله »، فهو إذاً الأصل، ولو لم يكن كذلك لم يجعله من
باب الاستغناء كاستغنائهم بـ « النسوة » أن يجمعوا « المرأة » على لفظها، وذلك
هو / الأصل، ولاذكره مع « ما أَكْثَرَ قائلته » التي استغنى بها عن « ما أَقِيلُهُ » الذي
هو الأصل [له]^(٥) لأنّه من فعل ثلاثي، وعن « وَدَعَ » - إن كانوا قد قالوا: يَدْعُ -
بـ « تَرَكَ »^(٦).

وهذا^(٧) الذي قاله الإمام خالفه [فيه]^(٨) كثيرٌ من النحويين، وعمدّتهم: أنّ
بناءَ التّعجب على « أَفْعَلَ » والهمزة فيه للنقل ليصير^(٩) الفاعل في الفعل الذي تنقله
مفعولاً، والنقل لا يكون في « أَفْعَلَ »، إنّما يكون من الثلاثي؛ ألا ترى أنّه لا يكون في

(١) في الكتاب ٢/٢٥١: « عن ما أفعله بما أفعل فعله ».

(٢) في الأصل: لقولهم. والمثبت من الكتاب ٢/٢٥١.

(٣) في الكتاب ٢/٢٥١: « هو ».

(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٥) ذهب به الخرم.

(٦) انظر الكتاب ٨/١. والمؤلف يريد أن يستدل على أنّ سيبويه يميز التعجب من أفعل، بدليل أنه جعله

الأصل. وانظر السرياني النحوي ٢٦٠.

(٧) في الأصل: وهو.

(٨) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٩) في الأصل: وليصير.

« دَخَرَجَ » وأمثاله.

والذي قاله الإمام هو الحقّ، ويعضده السّماعُ، وهو أنه كثر هذا التّوَعُّعُ،
وحكى السّيرافي^(١): ما أيسرَ زيدا، من أيسرَ يوسر، وما أعدمه، والفعل أعدم يُعْدم،
وما أسنّه من أسنّ، وما أوحش الدّار^(٢) من أوحشت، وما أمتعّه، وقد أمتعَ وهو
ممتع، وما أسرفه، وهو من أسرفَ، وما أفرط جهله وهو مُفرطٌ، وفلانٌ أفلسٌ من
طُسِتِ^(٣) وهو من أفلَسَ، وهو أكرم لي^(٤) من زيدٍ، أي: يُكرمني أكثر منه، وهذا
المكان أفقرٌ من غيره، وهو من أَقْفَرَ^(٥)، وما أعطاهم للدّراهم، وما أولاهم
للمعروف، ممّا لم يذكره، وما أضيعه للأمر، من أضاع الأمر^(٦). ولم يُسمع في
« دَخَرَجَ » شيءٌ من ذلك. وله وجهٌ من القياس يلوحُ الفرقُ به بينه وبين
« دَخَرَجَ »، وهو: أنّه إذا دخلت فيه همزة النّقل غاية ما يكون فيه أن تُحذف همزته
ويُبنى على « فَعَلَ » الذي لا يتعدّى، بدليل أنّه لا يتعدّى إلّا بحرف جرٍّ بعدما كان
يتعدّى إلى اثنين نحو « أعطى »، ثمّ ينقل بالهمزة فيصير لفظه على لفظ أول مرة
فلم يتغيّر، بخلاف « دَخَرَجَ » فإنّه لا يُمكن ذلك فيه إلّا بحذف الأصلي،
وبخلاف « انطَلَقَ »^(٧)؛ لأنّه لا يُمكن إلّا بتغيير البنية عمّا كانت عليه، فبان

(١) انظر السّيرافي التّحوي ٢٦١.

(٢) في الأصل: وما أشبهه من اسر وما أوحش الواو.

(٣) في الأصل: من فلس.

(٤) في الأصل: بني.

(٥) في الأصل: أفقر من غيره وهو من افقر. وبه ينتهي النّقل من السّيرافي بتصرّف. ومّا ورد في

السّيرافي ولم يرد هنا: هو أسرع من الرّيح من أسرع وهو مُسرّع.

(٦) في الأصل: من ملك كثر.

(٧) في الأصل: انطق.

الفرق^(١).

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٤٤/٧.

هذا باب ماأفعله على معنيين

« تقول: ماأبغضني له، وماأمقتني له »^(١) الكلام إلى آخره.
 أصل « ماأمقتني له » « مَقْتُهُ »، ثم لما أردت أن تتعجب منه بنيته^(٢) على
 « أفعل »^(٣) كما تقدّم، ونقلته بالهمزة فصيرت الفاعل مفعولاً، ثم أوصلته إلى المفعول
 باللام. [ومثله]^(٤) « ماأخوجني له ».
 و[أما]^(٥) « ماأمقتُهُ إليّ »، فكأنه في الأصل « مَقَتَ إليّ »، ثم أدخلت الهمزة
 وصيرت الفاعل مفعولاً، فقلت: ماأمقتُهُ إليّ.
 و« ما أبغضني له » يقوي ماتقدّم من التعجب من الرباعي المزيد بالهمزة
 الثلاثي الأصل^(٦). وكذلك « ماأكرمه عليّ »، أصله « كرمَ عليّ »، وكذلك
 « ماأحظاهُ عندي »، أصله « حَظِي عندي ».
 وذكر الإمام التعجب من المفعول^(٧). السّيرافي^(٨): والأصل^(٩) أن المفعول
 لايتعجب منه لعلتين:

-
- (١) الكتاب ٢٥١/٢.
 - (٢) ظاهرها في الأصل: فنيته.
 - (٣) في الأصل: فعل.
 - (٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.
 - (٥) تكملة يلتئم بها الكلام مع ما بعده.
 - (٦) قال السّيرافي: « وقولهم: ماأبغضني له يقوي قول من يرى التعجب من أفعل؛ لأنّ الفعل من أبغض يُبغضُ ». السّيرافي النحوي ٢٦٣، ٢٦٤.
 - (٧) الكتاب ٢٥١/٢.
 - (٨) انظر السّيرافي النحوي ٢٦٢، ٢٦٣ بتصرّف.
 - (٩) في الأصل: ولاصل.

إحداهما: أن دخول الهمزة لنقل الفعل إنّما تدخل على فعل الفاعل.
والوجه الآخر: أنّه لو تعجّب من المفعول لوقع اللبسُ بينه وبين الفاعل،
فقال سيويوه: ما تعجّب من المفعول كأنّه يُقدّر له فعل^(١)، فإذا قال: ما أمقته عندي،
فإنّه «مقت».

ويُفرّق بين الفاعل والمفعول في ذلك أنّه يدخل مع الفاعل حرفٌ ومع
المفعول حرفٌ آخر، فمن ذلك اللام تدخل مع الفاعل، ومع المفعول «إليّ»،
وعندي «ومثل ذلك».

ومن هذا النوع «ماجنّ زيدا»، والفعل المستعمل منه «جنّ»، وكذلك
«ماشغله، وهو أعذر من فلان، وأعنى من غيره، وأعرف منه، وأنكر منه»^(٢)،
وفعله «عذّر، وعنيّ، وعرف، وأنكر»، ولكنّه يُقدّر له فعلٌ فاعليّ.

ومن هذا ما تقدّم [من قول]^(٣) الإمام في أوّل الكتاب: «وهُم ببيانه
[أعنى]»^(٤).

[وتقول]^(٥): ما أسرّني به، وأسره إليّ^(٦)، وفعله «سرّرتُ [به، وأسرّرتُ

[١٤]

(١) يعني: فعل فاعل.

(٢) في الأصل: اكرهه.

(٣) تكملة يلتئم. مثلها الكلام. انظر السّيرافي التّحوي ٢٦٣.

(٤) انظر الكتاب ١٥/٢. وما بين معقوفين أضاعه الخرم. وقد تكلم الصفار على هذه المسألة في
شرحه، ثمّ قال ٦٤٣/٢، ٦٤٤: «والذي ينبغي أن يقال في هذا الموضع: أنّه مبني من فعل الفاعل؛ لأنّه
يقال: عَنِيتُ بكذا، في معنى عُنيت، أي: اعتنيت به، وكأنّه قال: وهم أكثر عنايةً ببيانه من بيان غيره . . .
فعلى هذا يكون كلامه صحيحاً، لا لحن فيه، وهو من المواضع المشكّلة».

(٥) موضعه مخروم. انظر السّيرافي النّحوي ٢٦٣.

(٦) في الأصل: الشّي. انظر السّيرافي النّحوي ٢٦٣.

إليه»^(١) فتوهم «سَرَرْتُ بِهِ»، وتوهم في الثلاثي [سَرَّ إِلَيَّ]^(٢).

(١) تكملة يلتزم بها الكلام. وهذا المثال الثاني على التَّعَجَّب من أفعَلَ.
(٢) لم يظهر منه بسبب الخرم إلاّ الباء الأخيرة. والمراد: في الثلاثي من أَسَرَّ.

هذا باب ما يكون يفعل من فَعَلَ فيه مفتوحا. الكلام

هذا الباب واضحٌ، ونكتته أن حروف الحلق لما كانت حروفاً مستقلة^(١) المخرج، أرادوا أن يناسبوا الحركات، فخصّصوا الفتحة لأنّها من الألف، والألف من حروف الحلق، وتركوا الضّمة والكسرة؛ لأنّهما من الياء والواو، وهما من المخرج المستعلي، هذا لما كان مضارع «فَعَلَ» يختلف، مع أن أمثال «يفعل»^(٢) موجودٌ في مضارع الثلاثي، جرّأهم ذلك على هذا العمل^(٣)؛ ألا ترى أن مضارع «فَعَلَ» لا يُفعل به هذا للزومه طريقةً واحدة^(٤)، ومتى كان حرف الحلق أقرب إلى الفم^(٥) كان مجيء «يفعل» منه على الأصل بالضمّ أو بالكسر أكثر، ومتى كان أبعداً من الفم كان مجيء الأصل فيه أقل^(٦).

وأما مضارعٌ مازاد على الثلاثة فعينه لازم الكسرأبداً، فهو كمضارع

(١) في الأصل: حرف الحلق لما كانت حروفاً مستقلة.

(٢) يعني: وكان أمثال يفعل.

(٣) قال السيرافي: «لأنّ فَعَلَ لا يلزم في مستقبله شيءٌ واحدٌ؛ لأنّه يجيء على يفعل ويفعل، كقولك: ضرب يضرب، وقتل يقتل، فاستجازوا أن يخرجوا منه إلى يفعل؛ لما ذكرت لك من العلة». السيرافي التحوي ٢٧١.

(٤) قال السيرافي: «وقالوا فيما كان ماضيه على فعل: يفعل، ولا يغيّره حرف الحلق؛ لأنّ ما كان على فعل لزم فيه يفعل ممّا ليس فيه حرف حلق كقولك: ظُفٌ يظُف، وصلبٌ يصلب، فجرى عليه ما كان فيه حرف حلق: صُبْحٌ يصُبُّ، وقُبْحٌ يقُبُّ...». السيرافي النحوي ٢٧١.

(٥) في الأصل: اللام.

(٦) قال ابن يعيش في شرح الملوكي ٣٩: «ولا يجيء فعل على يفعل إلّا أن تكون العين أو اللام أحد حروف الحلق. وحروف الحلق ستة: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والحاء».

« فَعُل »^(١) نعم هو أشد؛ لأنّه كان يخرج إلى ماليس في المضارعات وهو « يَسْتَخْرِجُ »، أولما هو خاصّ ببنية المفعول وهو « يُكْرَمُ وَيُدْحَرَجُ »^(٢).

ثمّ علل الإمام-رحمه الله-: لِمَ كان الاختلاف في مضارعات الثلاثيّات، بخلاف هذه؟ فقال: « فهو لا يتغيّر كما أنّ (فَعُل) منه على طريقة واحدة، وصار^(٣) هذا في (فَعُل)؛ لأنّ ما كان على ثلاثة قد بُنِيَ على (فَعُل وفَعِل وفَعْل) ».

أي: أنّ ماضي مازاد على الثلاثة لازم فتح العين، بخلاف الثلاثي، فلذلك لازم مضارعه طريقة واحدة، هي^(٤) كسر العين.

ثمّ تعرّض: لأيّ شيء فتح في المضارع « يَفْعُلُ وَيَفْعِلُ »، ولم يفتح في الماضي « فَعُل » ولا « فَعِل »؟ فعللها: بأنّها ثلاثة أبنية على حدة، فأرادوا أن يستعملوها كما استعملوها في غير هذا الموضع، ولو فتحو « فَعُل وفَعِل » لالتبس فخرج « فَعُل » من هذا الباب^(٥).

يعني: كان يكون لادليل عليه^(٦)؛ لأنّه لو بُنِيَ مضارعه على ماهو عليه^(٧) فلا يدلّ [على « فَعُل »؛ لأنّ]^(٨) مضارع « فَعُل » يكون على « يَفْعُل »، ولو أعلّ كما

(١) لأنّ عينه لازم الضمّ.

(٢) يستثنى مضارع تفاعل وما كان مثله في الحركة والسكون وزيادة التاء في أوّله نحو: تَفَعَّل، وتَفَعَّلَل، فإنّ المضارع من هذا يفتح ما قبل آخره، فيقال: تغافل يتغافل. انظر المنصف ٣٩/١، ٩٤.

(٣) في الأصل: هما ولا تتغير وصار. والمثبت من الكتاب ٢٥٣/٢.

(٤) في الأصل: في.

(٥) الكتاب ٢٥٣/٢.

(٦) يعني: فَعُل.

(٧) أي: على الضمّ.

(٨) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

أعلّ هو لم يكن دليلٌ عليه^(١)، بخلاف « يفعل »^(٢)؛ فإنّ « فعل » دليلٌ على أنّ الأصل « يفعل أو يفعل »^(٣)؛ لأنّهما الجاريان عليه اللّازمان له، وإنّما العلّة الاختلاف، وعدم اللبس مفقود في « فعل »، وإن وجد الاختلاف^(٤).

ثمّ علل « فعل » بعلّة أخرى، وهو أنّه لما لم يتغيّر، ولم يختلف، ولم يُقلب^(٥) [لم يُفتح]^(٦). ويكون وجهُ هذا أن « يفعل » مفتوح العين في غير هذا الباب^(٧) لا يكون يختلف ماضيه، إنّما يكون على « فعل » بخلاف مضارع « فعل » فإنّه يكون ماضيه « فعل وفعل »^(٨)، فجاء ماضي^(٩) « يفعل » لازماً طريقةً واحدةً [وهي الكسر، بخلاف]^(١٠) ماضي « يفعل » الذي يختلف، فعلة بعلّة خاصّة^(١١) خلاف علّة « فعل » فإنّها أيضاً فيه، وكان « فعل يفعل » الذي يختلف الاختلاف الموجب في مضارع

(١) قال السّيرافي: « لو فتحناه لم نعلم هل أصله فعل أو فعل؛ لأنّ مستقبله يجيء على يفعل ويفعل، فلو جاء على يفعل لكان من باب صبغ يصبغ، فلم يلزم أن يقدر ماضيه فعل... ». السّيرافي التّحوي ٢٧٢.

(٢) أي: بخلاف المضارع إذا بني على يفعل.

(٣) قال سيويو ٢/٢٥٣: « وإنّما فتحوا يفعل من فعل لأنّه مختلف، وإذا قلت: فعل، ثمّ قلت: يفعل، علمت أنّ أصله الكسر أو الضمّ ».

(٤) وهو قليلٌ شاذّ، قالوا: حسب يحسب، ويحسب، وفضل يفضّل، وأمثلة أخرى معدودة. انظر شرح الملوكي ٤٢، ٤٣. ويريد بهذا أن يؤكّد على أنّ العلّة الاختلاف، وأنّ اللبس ليس مترتباً عليه-وهذا قد ذكره سيويو ٢/٢٥٣- فهي قد وجدت دونه، وكانت كافية. والله أعلم.

(٥) يعني: إلى فعل. انظر السّيرافي التّحوي ٢٧٢.

(٦) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. انظر الكتاب ٢/٢٥٤.

(٧) أي في غير الحوّل من يفعل ويفعل بسبب حرف الخلق.

(٨) يعني: أنّ يفعل يحتمل فعل وفعل، نحو: كرّم يكرّم، وكتب يكتب.

(٩) في الأصل: ماضى.

(١٠) تكملة يلتئم بها الكلام.

(١١) لأنّه لو فتح لم يعرف هل ماضيه فعل أو فعل، بخلاف فعل من يفعل فإنه لا يلبس.

« فَعَلَ » الفتح إلاَّ أَنَّهُ يمنع منه اللبس، ففارق « يَفْعَل » [مِنْ « فَعَلَ »]^(١) مضارع « فَعَلَ »، بخلاف هذا فَإِنَّهُ لم يجتمع مع مضارعه فِعْلٌ في عِلَّةٍ توجب الفتح، بل فارقه ابتداء في الاختلاف. فتدبره فَإِنَّهُ دقيق.

ويمكن أن يكون علله بعِلَّةٍ تعمّه وتعمّ « فَعَلَ »، واحتزاً بتعليله لها عن تعليل « فَعَلَ » بها لاشتراكها فيها، كما^(٢) احتزاً أن يعلل « فَعَلَ » بما علل به « فَعَلَ » لاشتراكهما فيها، وبيان ذلك ليكون قد حذف هنا نظير ما أثبتته هناك، وأثبت هنا ما حذف هناك^(٣)؛ اختصاراً، واكتفاء. وتكون العِلَّةُ أَنَّ^(٤) مضارع « فَعَلَ » / لما لزم وجهاً واحداً ولم يختلف جاء [كـ « يستبرئ »]^(٥) فحمل ماضيه على ماضي « يستبرئ » الذي لا يختلف كما [كان]^(٦) في المضارع.

[١٤ ب]

(١) تكملة يلتزم بها الكلام.

(٢) في الأصل: فيها وبيان ذلك كما. ولعله سبق نظر من الناسخ.

(٣) في الأصل: هنا.

(٤) في الأصل: وتكون العلة كيستبرئ أن. ولعله سبق نظر من الناسخ، فوضع « كيستبرئ » هنا، وموضعها في السطر التالي كما سيأتي.

(٥) تكملة يلتزم بها الكلام. انظر الحاشية السابقة.

(٦) موضعها مخروم.

هذا باب ماهذه الحروف فيه فاءات^(١)

علَّلَ الفرق بين اللام والفاء^(٢)، وَلَمْ فَتَحَتِ اللامُ ما قبلها وَلَمْ تَفْتَحِ الفاء ما بعدها؟ بأمرين^(٣):

أحدهما: أنَّ هذا كالإدغام، والإدغام إنما يُقْلَبُ فيه الأوَّلُ للثاني^(٤)، لا الثاني للأوَّل، وهو كالإدغام؛ لأنَّ المقصدَ هنا المناسبة بين الحركة والحرف^(٥) حتَّى يصيرا كأنَّهما من جنسٍ واحدٍ؛ [هرباً]^(٦) من ثقل التَّنافر، والإدغام قصده أيضاً أن يرفع اللسان بالحرفين رفعةً واحدةً، ويجعل المتقارب ماثلاً ويُقْلَبُ؛ هرباً^(٧) من الثقل الذي يجري بالنطق بالمتقاريين.

والأمر الآخر^(٨): أنَّ اللام قريبٌ من العين وأشبهتها، وهم يحكمون للشَّيء بحكم المجاور، وإن كانت الفاء قد شاركتها في المجاورة فخالفتها في المشابهة؛ لسكونها [في الفعل المستقبل]^(٩) وتحرك اللام.

ولفظه منطبقٌ على جميع ما تقدَّم، وإنَّما يصعبُ قوله: « ومع هذا أنَّ ما قبل

(١) في الأصل: ياءات. وكذا في الموضعين التاليين.

(٢) في الأصل: الياء، وكذا في الموضع التالي.

(٣) الكتاب ٢٥٤/٢.

(٤) في الأصل: الثلاثي.

(٥) في الأصل: الحروف.

(٦) تكملة يلتزم بها الكلام.

(٧) في الأصل: ضرباً.

(٨) في الأصل: اللاحق.

(٩) تكملة يلتزم بمثلها الكلام. انظر السِّيْراني التَّحْوي ٢٧٤.

اللام فتحته اللام، حيث قرب جواره^(١) منها؛ لأنّ الهمز وأخواته لو كنّ عينات فُتَحْنَ^(٢). وهذا بعد واضح. ثمّ علّل^(٣) بقوله: « فلما وقع موضعهنّ الحرف الذي كنّ يفتحن به لقرب فُتَحَ ». والظاهر منه القرب في اللفظ، وأنه يُعلّل لم كانت إذ كانت^(٤) عينات أولى بالفتح؟ فقال: لما وقع موضعهنّ-أي: موضع العينات- الحرف الذي كنّ يفتحن به^(٥) أي: بسببه لو كان لاماً، فُتَحَ، أي: كان أولى بفتح نفسه؛ إذ هو يفتح ما قرب منه^(٦). لكن فيه جعل المعلول علّة؛ لأنّه علّل فُتَحَ اللام^(٧) لما قبلها بالحمل على فُتَحَ العين نفسها، حيث قرب جوارها^(٨) منها، ثمّ علّل فُتَحَ نفسها: بأنّها إذا فُتحت ما قبلها فأن تفتح نفسها أولى. وإثما علّة فُتَحَها نفسها غير هذا، فينبغي أن يكون هو واضح؛ لأنّه يعني أن يناسب بينه وبين حركته حيث تحرّك. هذا الظاهر ويكون معناه: حيث قرب جواره منها؛ لأنّ الهمز^(٩) وأخواته لو كنّ عينات فُتَحْنَ، فلما وقع موضع اللامات الحرف الذي

(١) في الأصل: فتحة . . . جوازه.

(٢) الكتاب ٢٥٤/٢ وفيه: « اللام في قرأ يقرأ حيث ».

(٣) في الأصل: عند.

(٤) أي: حروف الحلق.

(٥) في الأصل: يفتحونه.

(٦) قال السّيرافي: « يريد أن لام الفعل إذا كان من حروف الحلق فتحت العين، كما أن العين إذا كانت من حروف الحلق فتحت نفسها، فلما كانت تفتح نفسها إذا كانت من حروف الحلق وجب أن يفتحها ما يجاورها لاشتراكهما في الحركة ». السّيرافي النحوي ٢٧٥.

(٧) إذا كانت حرف حلق، وكذا العين فيما سيأتي.

(٨) في الأصل: جوارها.

(٩) في الأصل: الهمزة.

كانت العينات تُفتح به لو قربت^(١) إليه، أي: لو كان مكانها فتح ما قبلها -أعني: ما قبل اللام- لأنه فيه كان اللام أولاً، فأعاد عليه الضمير، فيكون الضمير من «موضعهن» عائداً على اللام؛ لأنه لم يُرد لهماً واحداً، وإنما أراد هذا الجنس، والضمير من «كن» عائداً على العينات، ومن «فتح» عائداً على ما قبل اللام.

ورأيت في بعض النسخ: فتح-بفتح الفاء، مبنياً للفاعل- وهو أقرب، وأقلّ تكلفاً. ومعناه: لما وقع موضع اللام الحرف الذي يفتح إذا وقع عيناً، فتح وهو لام، فيكون الضمير منه عائداً على الحرف. وبقية الفصل واضحة.

قال -رحمه الله-: «وقالوا: أبى يَأبى»^(٢) الكلام.

علل الإمام هذا بأنه غُوملت الفاء معاملة اللام. ثم أتى بوجه آخر يناسب الشذوذ، وهو أنه شذَّ «يَفْعَل» هنا فجاء على «يَفْعَل»^(٣)، كما شذَّ [يَفْعَل]^(٤) في مجيئه على «يَفْعَل» في «حسب يحسب».

ثم أتى له بنظير في ذلك، وهو «جَبَى يَجْبَى»، و«قَلَى يَقْلَى»^(٥) ولا يمكن أن يُحملاً إلا على ما حُمِل عليه «يَأبَى»، من التشبيه بـ«يقرأ».

«فشبهوا هذا بـ(يقرأ)»^(٦).

يعني: يَأبَى، وكرره لما ذكر من الفائدة في أن هذا وإن كان كالإدغام، والإدغام يقلب فيه الأوّل للثاني، لا الثاني للأوّل، فهذا في الإدغام هو الأشهر / [وقد

[١٥]

(١) في الأصل: قرب.

(٢) في الأصل: ايانابه. انظر الكتاب ٢٠٤/٢.

(٣) في الأصل: فعل.

(٤) تكملة يلتزم بها الكلام.

(٥) الكتاب ٢٠٤/٢.

(٦) الكتاب ٢٠٤/٢.

قلبت^(١) [الثاني للأوّل في « مضجّع »^(٢). وجميع ما للثلاثي فيه زائدٌ يجوز قلبه للأوّل محافظةً على الأصلي، وستره.

وقوله: « ولانعلم إلاّ هذا الحرف »^(٣).

يعني: ممّا قلبت فيه الفاء التي هي حرفٌ حلقٍ مابعد^(٤)ها. لا يُريد: ممّا جاء على « فعَل يفعل »، فإنّه حكى « جَبَى يَجْبَى »، و« قَلَى يَقْلَى ».

وقد وجهها^(٥) بقول المفسّر في الطّرة^(٦) بعد هذا: إنّما ترك الاحتجاج بهما لضعفهما، وقلة ثبوتهما. [وقال: هذا]^(٧) خَلَفٌ.

فإن قيل: كيف قال هذا^(٨)، وقد قالوا: عَضَضْتُ تَعْضُ^(٩)؟ فيقال: يمكن أن يكون الإمام استدركه وهو عنده ضعيفٌ، فكأنّه يريد: ولانعلم صحيحاً إلاّ هذا الحرف، لكن قد جاء « عَضَضْتُ تَعْضُ » قليلاً ضعيفاً، كما قال المفسّر. ويمكن أن يكون لم يعلّله بما علل به، بل رأى أنّه من باب الاكتفاء، وكأنّه جاء مضارع « عَضَضْتُ » على طريقة مضارع « عَضِضْتُ »؛ إذ كان هو الأكثر في الموضع

(١) لم يظهر منه بسبب الحزم إلاّ الحرفان الأخيران. و« الأشهر » قبله في الأصل: الانكسر.

(٢) هذا تفسيرٌ لقول سيويو ٢٥٤/٢: « وأتبعوه الأوّل كما قالوا: وعدّه، يريدون: وعدته، أتبعوا الأوّل، يعني في يأتي؛ لأنّ الفاء همزة، كما قالوا: مضجّع ».

(٣) الكتاب ٢٥٤/٢.

(٤) في الأصل: ما قبلها.

(٥) الشارح الذي نقل عنه المؤلف النص السابق. والله أعلم.

(٦) لعل المفسر هنا هو ابن طاهر، ويكون المراد بالطّرة حواشيه المشهورة على كتاب سيويو المعروفة بالطرر. وقد سبقت ترجمة ابن طاهر.

(٧) تكلمة يلتزم بمثلها الكلام، يدل عليها كلامه الآتي.

(٨) أي: سيويو.

(٩) أصله: تَعْضَضُ، ثمّ نقلت حركة العين إلى الفاء.

والأصل فيه، فلمّا اجتمع عنده هذا أفردّه من الأوّل، وكأنّه يقول: عضّضت
 تعَضُّ، فانظر بما تلحقه، وقد تقدّم له نظير ذلك في مواضع.
 والباب بعده واضح^(١)، ونكته أنّ الفتح إنّما هو لمناسبة الحرف، وهنا لا
 يحتاجُ إلى المناسبة؛ لأنّ الحركة لا تثبت للزوم الإدغام والإعلال والتّمكن.
 وأمّا « كَعَّ يَكْعُ »، وكان أصله « يَكْعَعُ »^(٢) ثمّ نقلت حركة العين إلى الفاء،
 لكن القياس والمطرّد ماتقدّم^(٣).

(١) وهو باب ما كان من الياء والواو. انظر الكتاب ٢/٢٥٤، ٢٥٥.

(٢) في الأصل: يكع.

(٣) يعني: عدم الفتح، قال سيّويه ٢/٢٥٥: « وزعم يونس أنّهم يقولون: كَعَّ يَكْعُ. ويَكْعُ أجود ». فالفتح لا يكون قياساً فيما كان من ذوات الياء والواو عيناً، أو كان مدغماً، نحو: باع يبيع، وجاع يجوع، ودعّ يدُعُّ، وسحّ يسحّ ويسحُّ. فهذا لا تغيّره حروف الحلق بأن تفتح عينه كما فعلت في الباب السابق.

هذا باب الحروف الستة إذا كان واحداً^(١) منها عيناً وكانت الفاء قبلها مفتوحةً وكان فعلاً. الكلام إلى آخره

تلخيصه: أن حرف^(٢) الحلق كان يفتح نفسه أو مقاربه عيناً أو لاماً فيما
تقدم مناسبةً للحرف بحركته حتى يكون العمل^(٣) من وجهٍ واحد، فلماً وقع هنا
حرف الحلق في «فَعِلَ»^(٤) وفَعِيلَ»، ولم يمكن مناسبة حرف الحلق بحركته؛ لئلا يخرج
عن أمثلة الأسماء، بل عن جميع أمثلة الكلام، لو فتح عين «فَعِيلَ»، أولئلا يلتبس
«فَعِلَ» بـ«فَعَلَ»، فتخرج من هذا النوع «فَعِلَ»، فلماً لم يمكن ذلك ناسبوا
حركته بحركة ما قبله^(٥)، فقلبوا الفتح إلى الكسرة؛ إذ كانت تناسبها وتقرب منها؛
لأنهما من الياء والألف^(٦)، والألف تقرب من الياء، ويريد: شبهها بها على شبهها
بالواو، ولذلك ما أتبعنا هنا كسرة العين^(٧)، ولم تتبع ضمته في «رُؤُوفَ».
وأما «بَيْسَ» فيمن^(٨) خفف فكان ينبغي أن ترجع الفتحة؛ لأن الكسرة
كانت لأجل حرف الحلق، وقد ذهبت الكسرة المتبعة، بل قد ذهب حرف الحلق

(١) في الأصل: واحداً.

(٢) في الأصل: حروف.

(٣) في الأصل: العامل.

(٤) في الأصل: افعل. انظر السِّيَر في التَّحْوِي ٢٨٤.

(٥) في الأصل: ما قبلها.

(٦) في الأصل: من الياء والواو.

(٧) «ما» زائدة، والمراد: أتبع الفاء كسرة العين، نحو: شَهِيد، في شَهِيد.

(٨) في الأصل: فمن.

بأسره، لكنّه لما كان ذهابُها عارضاً لم يُلتفت إليه كما لم يُلتفت إلى ترك الحركة في «شهد».

وأما «مِغِيرة ومِعين»^(١) فليس من هذا النوع، بل هو من إتباع حركة الأوّل إلى الثّاني، لا لأجل حرف الحلق، بل كما أتبع «مِتن» ، ولذلك لم يطرد، فلم يُقل في «مِينة»: مِينة، ولا في «مِجير»: مِجير^(٢). وإنّما كان ذلك عندي لأنّ حرف الحلق لا يُغيّر، ولا يُوجب حكماً، إذا كان فاءً في الباب السّابق المتقدّم، فكذلك لم يغيّر هنا، وأيضا فلبعد الضّمة من الكسرة.

قال: «وقالوا في حرفٍ شاذٍّ: إِحِبُّ وَيَحِبُّ»^(٣) الكلام إلى آخره.

هذا الكسر إتباع^(٤) للكسرة التي بعده^(٥)، كما في «مِتن»، لا لأجل حرف الحلق، لكن جعله مضارع ثلاثي لم يُنطق به، ولم يجعله مكسوراً من «يُحِبُّ» مضارع «أَحَبَّ» / المنطوق به؛ لأنّه قد استعمل «يَحِبُّ» مفتوح الياء^(٦)، قرأ أبو رجاء^(٧): ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ [اللّٰهَ فَاتَّبِعُونِي] يَحِبِّكُمْ اللّٰهُ﴾^(٨) فجعل

[١٥ب]

(١) في الأصل: معره ومعر. انظر الكتاب ٢/٢٥٥.

(٢) في الأصل: معين معين ولا في مخبر مخبر. انظر السّيرافي التّحوي ٢٨٦.

(٣) الكتاب ٢/٢٥٦.

(٤) في الأصل: اتبعا.

(٥) في الأصل: بعدها.

(٦) في الأصل: التاء.

(٧) في الأصل: ابن رجاء. وهو عمران بن تيم- على الأشهر- العطارديّ السّعديّ التّميميّ البصريّ التابعي الكبير [١١ قبل الهجرة-١٠٥، وقيل: ١١٧هـ] أسلم في حياة الرّسول صلّى الله عليه وسلّم، ولم يره. عرض القرآن على ابن عباس، وتلقنه من أبي موسى الأشعري، ولقي أبا بكر، وحدث عن عمر وغيره من الصحابة، رضي الله عنهم. انظر المعارف ٤٢٧، ٤٢٨، البداية والنهاية ٢٤٣/٩، غاية النهاية ٦٠٤/١.

(٨) آل عمران: ٣١. انظر السّيرافي التّحوي ٢٨٧، مختصر في شواذ القراءات ٢٠، إعراب ثلاثين

الكسر^(١) من هذا؛ لأنّ الفتحة أقرب إلى الكسرة من الضمّة، وأيضاً فإنّ [كسر]^(٢) أوّل المضارع^(٣) جاء في مضارع الثلاثي^(٤) مطّرداً، وستراه في الباب الذي بعده، ولم يَجِ كسر^(٥) في مضارع الرباعي، فكان حملة على أنّه من الثلاثي أولى: أنّه قد جاء مضارع الثلاثي مكسوراً؛ ولم يَجِ في هذا^(٦) علّة ذلك^(٧). وجاء^(٨) مكسوراً أوّل المضارع في «يحبُّ»^(٩)، وإن لم تكن فيه العلّة التي توجب كسر مضارع «علم»^(١٠) لما شذّ في أن جاء على غير الماضي المنطوق به، بل على متوهم، شذّ في كسر حرف المضارعة؛ إتباعاً للكسرة العارضة في الحاء، ونظيره «يُحِبُّ»^(١١) كسروا مضارع «أبى» لما جاء شاذّاً عن بابهِ على «تفعل»، وكان ينبغي أن يكون [على «يفعل»]^(١٢)؛ لأنّ الفاءات إذا كانت حرف حلق لا يُفتح مابعدّها على ما تقدّم، [إلا]^(١٣) بالشدوذ.

سورة ٨٢، الكشاف ٤٢٤/١، الدرّ المصون ١٢٦/٣.

- (١) في الأصل: الكثير.
- (٢) لم يظهر منه بسبب الخرم إلاّ الرّاء.
- (٣) في الأصل: اول مضارع الرباعي.
- (٤) في الأصل: الثاني.
- (٥) في الأصل: كسرا. و«لم» السابقة ذهب الخرم بلامها.
- (٦) يريد: يحبُّ.
- (٧) يريد: مايكسر من الثلاثي، نحو: تعلم.
- (٨) في الأصل: ذلك وجاء مكسورا وان لم يَجِ في هذا علة ذلك وجاء.
- (٩) في الأصل: تحب. والمثبت من الكتاب ٢٥٦/٢.
- (١٠) في الأصل: تعلم.
- (١١) انظر الكتاب ٢٥٦/٢.
- (١٢) تكملة يلتئم بها الكلام.
- (١٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

وإلى هنا يُرجعُ إلى قول الإمام: « فلَمَّا جاء شاذًّا عن بابِه على (يَفْعَلُ)،
خُولِفَ به ». ونظَّره بـ « يا أَلله »^(١) وهو مثله لأنَّه قطعت همزة الوصل، وبنيت لما
نودي، وفيه الألف واللام، وخرج عن سائر نظائره.
وقوله: « وقالوا: لَيْسَ، ولم يقولوا: لاس »^(٢).
يعني: أنَّه أيضًا ممَّا شذَّ في إعلاله، كما لم يجيء على طريقة الأفعال في أن لم
يستعمل منه مضارع، فحرِّف تصرُّفه؛ ليناسب^(٣) الشذوذ، وستره في باب
التصريف^(٤).

قال: « فأَمَّا (أَجِيء) ونحوها فعلى القياس »^(٥).
يعني: أنَّهم لم يُتبعوا الفتحة في الأوَّل لكسرة الثاني؛ لأنَّ هذا الإِتباع لا
يطرد، مع أنَّ هذا النوع لم يكن الكسر في الثلاثي أصلاً، بل كان عارضاً، فحُمِلَ
على الأصل، وهذا معنى قول المفسِّر: يقول: لا يكون « يجيء وأجِيءُ » مثل « يَحِبُّ
وإِحِبُّ »^(٦)، أي: لم يكسروا ما كسروا هناك.

(١) الكتاب ٢/٢٥٦.

(٢) الكتاب ٢/٢٥٦.

(٣) في الأصل: تصرُّفها فيناسب.

(٤) انظر ما يأتي ٥٥٠، ٥٥١.

(٥) الكتاب ٢/٢٥٦.

(٦) يقرأ في الأصل: تحب. انظر السِّيرافي التَّحوي ٢٨٩.

هذا باب ما يكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة للأسماء كما كسرت ثاني الحرف حين قلت: فعل. الكلام

كسر حرف المضارعة مطابقةً لكسر ثاني الماضي، فلا يكسرونه إلا إذا^(١) كان ثاني الماضي مكسوراً، وكان ينبغي أن يكون الكسر في الثاني^(٢)، إلا أنهم التزموا فيه الإسكان، إلا أن يتحرك لعارضٍ، من ثقل الحركة لموجبٍ ما، فجعل في أوله^(٣)، ولم يكسر في الياء؛ لأنه يلزم منه ثقل، فلا يرتكب إذ لا يدعو إليه معنى كان الكسر يجوز^(٤).

وأما «أبيت فأنت تئبي»^(٥) فكسره شاذ؛ لأن ماضيه «فعل» مفتوح العين، إلا أنه لما شذ في مجيئه على «يفعل» ولا موجب لفتح العين جاء كأن ماضيه «فعل» فكسروا حرف المضارعة لذلك، ثم جرّأهم ذلك على أن ارتكبوا أمراً آخر شاذاً عن الباب الذي أدخلوه فيه، وهو أن كسروا [حرف]^(٦) مضارعتيه وهي ياء بخلاف سائر مضارعات «فعل» مع أن له وجيهاً ما وهو أنه لما كانت فائمه همزة وهي مشبهة

(١) في الأصل: إلا أنه إذا.

(٢) في الأصل: الثلاثي.

(٣) يعني: الكسر.

(٤) قال السيرافي: «الذين يقولون: تعلم بكسر التاء، لا يقولون: يعلم بكسر الياء؛ لاستثقالهم الكسر على الياء، ولا يدعوههم إلى كسرها داع يوجب تغيير معنى أولفظ، وقد كسروا الياء فيما كان فاء الفعل منه واءاً، قالوا: وجل يججل؛ لأنهم أرادوا بكسرها قلب الواو ياء استقلالاً للواو». السيرافي النحوي ٢٩١.

(٥) انظر الكتاب ٢/٢٥٦.

(٦) تكملة يتضح بها السياق.

بحروف العلة وهي تقلب هنا إلى الياء، شَبَّهت^(١) بـ «ييجل» فيمن كسر وقلب واوه ياءً، وستره بعد، هذا معنى قوله: «وشَبَّهوه بـ(ييجل) حين أُدخِلت^(٢) في باب (فعل)، وكان إلى جنب الياء حرف / [اعتلال]^(٣)، وهم ممَّا يُغَيِّرون^(٤) الأكثر».

[١٦]

قال: «وقالوا: مُرَّة، وقال بعضهم: أُؤْمُرُه^(٥)» الكلام إلى آخره.

(ش)- رحمه الله:- يعني أن «مُر» لما خولف بها عن سائر مافاءه همزة فحذفت هنا، هي^(٦) و«كُلْ» وخُذْ»، و«ت لي»^(٧) على هذا، وصار لهن كالقانون، استعمل فيه أن أخرج عن هذا القانون وعن حكم أخويه؛ إذ لا يُقال: أُؤْكُلْ، وأُؤْخُذْ، إلَّا قليلاً، حكاه سيبويه^(٨)، فلم يعبأ به إذ قد خرج عن الأوَّل^(٩).

قال: «وأما (يَسَع وَيَطَأ) فإنَّهم فتحوا لأنَّه (فعل يفعل)»^(١٠) الكلام.

(١) في الأصل: وشبَّهت.

(٢) في الأصل: ادخلته. انظر الكتاب ٢٥٦/٢.

(٣) لم يظهر منه بسبب الحزم سوى الألف من أوَّله والعين، وطرف اللام من آخره. وفي الكتاب ٢٥٦/٢: «الاعتلال».

(٤) في الأصل: جمع الكسرة وهم يغيرون.

(٥) الكتاب ٢٥٦/٢.

(٦) في الأصل: هو.

(٧) تقرأ في الأصل: وحرفين. وحقه أن يكون: وحرفان، لكن لعله محرفٌ عمَّا أثبتته، وهو المراد. وهو من قول الشاعر:

ت لي آل زيدٍ واندَهم لي جماعة
وسل آل زيدٍ أي شيء يضرُّها

جعلهُ ابن جَنِّي لغةً لبعض العرب، وذكر السيوطي أنَّه ضرورة. انظر سرَّ صناعة الإعراب ٨٢٣، شرح الملوكي لابن يعيش ٣٦٤، ٣٦٨، مع الهوامع ٢٥٢/٦. والشَّاهد في قوله: ت، فعل أمر من أتى.

(٨) انظر الكتاب ١٣١/١، ٣٠١.

(٩) لم أقف على كلام الشلوين في غير هذا الكتاب.

(١٠) الكتاب ٢٥٦/٢. وفي الأصل: تسع وتطا فاما.

قال فيه: إنَّه « يفعلُ » بسبب حذف الواو، ولا تُحذف إلا إذا وقعت بين ياء، أو ما حُمِلَ عليها، وكسرةٍ، فلذلك قال: لأنَّ الأصل « يوسِعُ، ويوطئُ »، إلا أنَّه فتح العينَ اللَّامُ الذي هو حرف حلقٍ، فلمَّا جاء [على]^(١) « فعل يفعل »، وشذَّ في مجيئه على « يفعل »^(٢)، وجاء مضارعه كمضارع المفتوح العين^(٣)، حُمِلَ عليه، فلم يُكسر أوَّلُه ضدَّ ما عُمِلَ في « يَبْيُ »^(٤).

وأما « وجَل يوجَلُ »، فأهل الحجاز يُيقونه على أصله^(٥)، ولا يكسرون أوَّل المضارع، وأما^(٦) الكاسرون فيكسرون فيما عدا الياء^(٧)، فإذا جاؤوا إلى الياء اضطربوا^(٨)، فبعضهم لا يكسر كما يفعلُ في سائر المضارع من « فعل »^(٩) إذا كان بالياء، إلا أنَّه يستثقل الواو مع الياء، فشَبَّهوا الياء المتحرَّكة التي جاءت بعدها الواو الساكنة بالياء الساكنة التي بعدها الواو المتحرَّكة، فتنقلب الواو ياءً، هذا معنى قوله: « شَبَّهوها بـ(أيام) ونحوها »^(١٠).

(١) تكملة يتَّضح بها الكلام.

(٢) لأنَّ قياس فعل مكسور العين يفعل مفتوح العين.

(٣) يعني: مكسور العين مثل مضارع المفتوح العين.

(٤) قال السِّيرافي: « ولا يكسر أول مستقبل ماضيه فعل، وإنَّما كسروا في يأبى على شذوذه؛ لأنَّه جاء على مثال ماضيه مكسور الثاني ». السِّيرافي النحوي ٢٩٣.

(٥) في الأصل: على أصلهم. قال سيويه ٢٥٧/٢: « فيجرونه مجرى علمت ».

(٦) في الأصل: المضارع على أصلهم وأما.

(٧) فيقولون: إيجل، ونيجل، وتيجل. انظر الكتاب ٢٥٧/٢، شرح الملوكي ٤٩.

(٨) في الأصل: اضطربوا.

(٩) يعني: مضموم ومفتوح العين.

(١٠) الكتاب ٢٥٧/٢ وفيه: « شَبَّهوا ذلك ». قال السِّيرافي: « وشَبَّهوا قلب الواو ياء في يوجَل بأيام ونحوها، والأصل: أيَّام ». السِّيرافي النحوي ٢٩٤.

ومنهم من يفتح لكن يُبدلها ألفاً^(١).

ومنهم من كسر الياء، لاجملاً على ثاني «فعل»، بل استثقلاً للياء مع الواو، فكسروا ليتوصلوا إلى قلب الواو ياءً على قياس^(٢)؛ إذ الطائفتان الأوليان^(٣) لم يقلبوها على قياس.

وأما ما زاد على الأربعة فمنه مأوّلهمزة الوصل، وهو الأكثر؛ وذلك أن جملة اثنا عشر بناءً، تسعة في أوّلها^(٤) ألف الوصل، وثلاثة ليس في أوّلها ألف الوصل، وهي «تفاعِلَ، وتَفَعَّلَ، وتَفَعَّلَلْ»، إلّا أنّها مُثُلُ مطاوعة، فحملت على الفعل في هذا الحكم كما حُمِلت^(٥) عليه في فَتَح حرف المضارعة، وقد تقدّم وجهه وأنّه الأصل في ذلك، هذا معنى قوله: لأنّه كان عندهم في الأصل ممّا^(٦) ينبغي أن يكون أوّل ألفاً موصولة؛ لأنّ معناه معنى «الانفعال»، ولكنّهم لم يستعملوه استخفافاً^(٧)، أي: طلباً للخفة. بل لا يريد حرفاً الكلام فأوله مكسور بطريق بين أوّله وأول مضارعه فكسر^(٨).

(١) فيقول: يا جل. انظر الباب ٣٥٦/٢، شرح الملوكي ٤٩.

(٢) انظر الكتاب ٢٥٧/٢، شرح الملوكي ٤٩.

(٣) في الأصل: الاولان.

(٤) في الأصل: اوله.

(٥) في الأصل: والاثان ليس في ليس في اولها الف الوصل وهي تفاعل وتفعّل الا انهما مثال مطاوعة فحملا على الفعل في هذا كما حملا. والصواب ما أثبتّه إن شاء الله. انظر الكتاب ٢٥٧/٢، السّيرافي التّحوي ٢٩٦. قال الرّضي في شرح الشّافية ١٤٣/١: «شبهوا ما في أوّلهم تاء زائدة من ذوات الزوائد... بباب انفعال؛ لكون ذي التاء مطاوعاً في الأغلب، كما أنّ انفعال كذلك».

(٦) في الأصل: ما.

(٧) الكتاب ٢٥٧/٢ وفيه: «أن تكون أوّلهم الف... الانفعال وهو بمنزلة انفتح وانطلق ولكنّهم».

(٨) العبارة من قوله: بل لا يريد، مضطربة، ولم أهدأ إلى إصلاحها. وانظر السّيرافي التّحوي ٢٩٥،

قال: ومثل ذلك: تَقَى الله، ثُمَّ قالوا: يَتَّقِي^(١).

يريد: أَنَّهُمْ كَسَرُوا الْأَوَّلَ مِنَ الْمُضَارِعِ وَإِنْ كَانُوا قَدْ أَذْهَبُوا هَمْزَةَ الْوَصْلِ
المكسورة من الماضي.

وقال في تعليل امتناع أن يضمَّ حرف المضارعة حملاً على ضمِّ ثاني «فَعَلَ»
كما كسروا: «فَكَرَهُوا الضَّمَّتَيْنِ، [وَلَمْ يَخَافُوا إِبْطَاسَ مَعْنِيَيْنِ] فَعَمَدُوا إِلَى الْأَخْفِ،
وَلَمْ يَرِيدُوا [تَفْرِيقاً] بَيْنَ مَعْنِيَيْنِ كَمَا أَرَدْتَ ذَلِكَ فِي (فَعَلَ)»^(٢). وهو مشكل لأنَّه لم
يُقصد في «فَعَلَ» تفريقاً بين معنيين، وقد قاله هو حين عللَ لِمَ لم يكسر الياء
فيه^(٣)، فإنَّما يريد: فلم يفرِّقوا بين ما «فَعَلَ» منه مكسور وبين ما «فَعَلَ»
منه مفتوح وبين ما «فَعَلَ» منه مضموم، كما فعلوا ذلك بين ما «فَعَلَ» منه
مكسور وبين ما «فَعَلَ» منه مفتوح، ولو لم يقصد المعاني التي^(٤) تغيّر مقاصد
القائلين فليس بتعليل^(٥)، بل التعليل الاستثقال^(٦) مع عدم الالتباس، وليس المعنيان
هنا كالمعنيين / في قوله: «وَلَمْ يَخَافُوا إِبْطَاسَ مَعْنِيَيْنِ». فتدبره فيه يصحّ الكلام.

[١٦ب]

٢٩٦، التعليقة ٤/١٧٠.

(١) الكتاب ٢/٢٥٧، وطبعة هارون ٤/١١٢، السرياني النحوي ٢٩٦، التعليقة ٤/١٧١. والمضارع

فيها جميعاً بفتح الياء في أوله، وتفسير المؤلف الآتي على الكسر، وكذا فسره أبو عليّ الفارسي في التعليقة.

(٢) الكتاب ٢/٢٥٧ وما بين معقوفين تكملة منه، وفيه: «التباس»، والمثبت من نقل المؤلف في نهاية
المسألة.

(٣) يعني في قوله ٢/٢٥٦: «وجميع هذا إذا قلت فيه: يفعل، فأدخلت الياء فتحت؛ وذلك أنهم كرهوا
الكسرة في الياء حيث لم يخافوا انتقاض معنى».

(٤) في الأصل: الذي.

(٥) قال السرياني: «وجعله سبويه معنيين وإن لم يكن من المعاني التي تغيّر مقاصد القائلين فيما غيَّروا،
وإنَّما هو حكمة في اتباع اللفظ اللفظ». السرياني النحوي ٢٩٩.

(٦) في الأصل: الاستقبال.

والباب بعده [واضح^(١)]، والثالث فصلٌ قد كان أدرجه في باب «فَعَلَ» الذي عينه حرف حلق، لكن يمكن أن [يكون^(٢)] أفردته هنا لما ذكر فيه من التزامهم في بعضها الكسر في الأكثر كسر الأوّل وإسكان الثاني، وفتح الأوّل وإسكان الثاني قليلاً، نحو «نَعَمْ»، على الوجه الأوّل منه جاء التّوبيخ وليذكر وجه ذلك وتَنْظِيره؛ لأنّ الكسر في الأوّل إنّما هو لأجل كسر الثاني اتّباعاً، فإذا ذهب الكسر من الثاني^(٣) كان ينبغي أن يزول من الأوّل، لكن لما كان زواله عارضاً لم يُعتدّ به، وروعيّ الأصل، كما أنّ قولهم: غُزِي، إنّما كان ينبغي أن يُقال: غُزَوْ؛ لأنّ أصل الواو إنّما كانت انقلبت بسبب الكسرة، وقد زالت، لكن لما كان زوالها عارضاً رُوعيّ الأصل، ولم يُعتدّ بالعارض. وقد حُكي عن الإمام في «نعم» الأربع اللغات^(٤)، وهي قليلة جداً.

(١) لم يظهر منه بسبب الخرم سوى الواو والألف. وهو باب ما يسكن استخفافاً وهو في الأصل عندهم متحرّك وذلك قولهم في فَحَدَ: فَحَدَّ. انظر الكتاب ٢/٢٥٧.

(٢) لم يظهر منه بسبب الخرم سوى التّون. وهو باب ما أسكن من هذا الباب الذي ذكرنا وتُرك أوّل الحرف على أصله لو حرّك لأنّ الأصل عندهم أن يكون الثاني متحرّكاً وغير الثاني أوّل الحرف وذلك قولك: شَهَدَ وَلَعِبَ. انظر الكتاب ٢/٢٥٨.

(٣) في الأصل: ذهب وكان الكسر في الثاني.

(٤) وهي: نَعَمْ، وَنَعَمْ، وَنَعَمْ. والأخيرة حكاها على أنّها الأصل. انظر الكتاب ٢/٢٥٩، ٤٠٨. فلعلّ المؤلّف لم يعتدّ بها حكاية، خاصة أنّها ذكرها في هذا الباب. فإن كان قد اعتدّ بها، فصواب النّص - والله أعلم - وقد حكى الإمام، إذ يستبعد أن يجهل هذا شارحٌ لكتاب سيويه. وانظر شرح جمل الزّجاجي لابن عصفور ١/٥٩٩، ٦٠٠.

هذا باب مائمال فيه الألفات

« والألف تُمال إذا كان بعدها حرفٌ مكسورٌ »^(١).

موجبات الإمالة: الكسرة والياء. والإمالة على حسب تفاصيلها. والقصد بالإمالة: المناسبة، وأن يكون العمل من وجهٍ واحد، والألف تشبه الياء، فأرادوا أن يقربوها منها في النطق.

فالألف تُمال إذا كانت بعدها^(٢) الكسرة، ولا يمكن أن تليها إلا وهي بعد؛ لأن الألف تطلب بانفتاح ما قبلها، ولذلك لم يُنَحَ بها نحو الواو إذا كان بعدها ضمة؛ لعدم المناسبة، ولأنه لا يمكن أن تُقَرَّبَ نحو الواو ويبقى فيها من نطق الألف، بل تنقلب واوًا، بخلافها إذا أملت نحو الياء، وهذا مما يقوِّي شبه الألف بالياء؛ هذا لما^(٣) بعدها من الكسرة.

وُمال للكسرة التي قبلها وبينهما^(٤) حرفٌ؛ لأنه حاجزٌ غيرٌ قويٍّ^(٥)، كقلبهم السين صاءً في « صَبَقَتْ »^(٦)؛ طلباً للمناسبة، وكذلك إذا كان^(٧) بينهما حرفان أحدهما ساكنٌ لضعف فصل الساكن، كما لم يُفصل في « صَوِيق »^(٨).

(١) الكتاب ٢٥٩/٢ وفيه: « فالألف ».

(٢) في الأصل: قبلها.

(٣) في الأصل: بالياء الى ما.

(٤) في الأصل: الكسرة التي قبلها وبينها.

(٥) في الأصل: حاجز قريب. انظر الكتاب ٢٥٩/٢.

(٦) في الأصل: صبغة. وأصلها قبل القلب « سَبَقَتْ ». انظر السِّيرافي التَّحوي ٣٠٨.

(٧) في الأصل: كانت.

(٨) وأصلها « سَوِيق »، قلبت السين لأجل القاف وبينهما حرفان الأوَّل متحرِّك والثاني ساكن.

ومّا تُمال إليه لأجل الياء^(١) الألفُ المنقلبة عن التي هي لام^(٢)، وكذلك المنقلبة عن الواو^(٣) لما كانت تنقلب هنا ياء في^(٤) ما لم يُسمِّ فاعله، وتنقلب إذا صارت رباعيّة أيضاً ياء^(٥)، وتُقلب في نحو «عصا، وقنا»^(٦)، فالياء هنا -أعني موضع اللام- تُقلبُ عن^(٧) الواو، هذا مالا منه واوٌ فعلاً^(٨)، فإن كان اسماً لم يُملْ إلاّ شاذّاً قليلاً؛ لعدم العلة التي لأجلها أميل ماضى من الفعل.

وأما «الكُبا والعشا والمكا»، ثبت في بعض النسخ «الكُبا»^(٩) بضم الكاف، وهو واضح، وفي بعضها «الكبا» بالكسر^(١٠)، ولقائل أن يقول: لم أدخله في الشاذ وموجب إمالته الكسرة؟

(١) في الأصل: الهاء.

(٢) في مثل: رمى، الألف أصلها ياء. انظر السِّرائي التَّحوي ٣١٠.

(٣) مثل: غزا. انظر الكتاب ٢/٢٦٠.

(٤) في الأصل: هنا ياتي.

(٥) في مثل: أغزى يغزي.

(٦) أقرب قراءة لها في الأصل: عنا. وقول المؤلف: «وتنقلب في نحو: عصا...» استدلالٌ على انقلاب الواو، لاعلى الإمالة، وهو من قول سيبويه ٢/٢٦٠: «وأما بنات الواو فأمالوا ألفها لغلبة الياء على هذه اللام؛ لأنّ هذه اللام التي هي واو إذا جاوزت ثلاثة أحرف قلبت ياء، والياء لا تُقلب على هذه الصفة واواً، فأُمِيت لتمكّن الياء في بنات الواو؛ ألتراهم يقولون: معديّ، ومسنّيّ، والقنّيّ، والعصّيّ». قال الفارسي في التكملة ٥٢٩: «فإن كانت الألف في الاسم الذي على ثلاثة أحرف منقلبة عن الواو نحو: عصا وقفا وقنا، لم تُمل كما أمِيت الألف من الفعل؛ لأنّها لاتتصر إلى الياء على هذه العدة كما صار الفعل إليها في غزى».

(٧) في الأصل: على.

(٨) يعني: أنّ الإمالة لاتنكسر..

(٩) في الأصل: الكما. انظر الكتاب ٢/٢٦٠.

(١٠) انظر الكتاب ٢/٢٦٠.

فقال (ش): هذا دليلٌ أنَّ الألفَ إنما تُعتبرُ بحكم ما انقلبت عنه، فلذلك يُميلها أو يفتحها^(١).

« ومَّا يُميلون ألفه كلَّ شيءٍ كان من بنات الياء والواو مَّا هما فيه عينٌ إذا كان أولُ فعلت مكسوراً^(٢) » الكلام.

يعني: مَّا^(٣) هو عينه حرف علة نحو « فَعَلَ وفَعِلَ » من الياء، و« فَعِلَ » من الواو، فأمالوا نحو الكسرة في « خاف »^(٤)، [ونحو الياء في « باع »]^(٥)، ونحو الياء والكسرة في « صار وهاب »؛ لأنه « فَعِلَ »، و« صار »؛ لأنه « صَيَّرَ » أيضا « فَعِلَ »، بدليل « صِرْتُ »^(٦)، وهذا ستراه في التصريف^(٧).

فقوله: « نحو الكسرة »^(٨) يعني: في مثل « خاف »؛ لأنه ليس فيه علةٌ إلَّا / [الكسرة]^(٩)، وفي « خاف » خلافٌ، فالأكثر لا يُميلون^(١٠).

[١١٧]

(١) لم أقف على كلام الشلوين في غير هذا الكتاب.

(٢) في الأصل: فلا تمال إليه ما كان أول فعلت مكسوراً. انظر الكتاب ٢٦١/٢.

(٣) في الأصل: فيما.

(٤) هذا فَعِلَ من الواو، أصله «خَوِفَ»، وأميل للكسرة المقدرة في الألف نظرا للأصل. انظر السِّيرافي النحوي ٣١٣.

(٥) تكملة يلتزم بها الكلام. انظر شرح الشافية للرّضي ١١/٣.

(٦) لعله يدلّ بهذا على الإمالة، وهو من استدلالات التحاة عليها، لاعلى أنّه مكسور العين، فإنّ باع يقال فيه: بَعْتُ، وهو مفتوح العين. انظر شرح الشافية للرّضي ١١/٣.

(٧) انظر باب ما الياء والواو فيه ثانية وهما في موضع العين فيه ٥٣٠ فما بعدها.

(٨) الكتاب ٢٦١/٢ وهو من تمام النص السابق.

(٩) ذهب الخرم بنصفها الأوّل.

(١٠) انظر الكتاب ٢٦١/٢، السِّيرافي النحوي ٣١٢.

وَيُمِيلُونَ « بِبَابِهِ »^(١).

فيميلون للخفض الذي [أتى]^(٢) به العاملُ، وإن كان عارضاً في الموضع،
حمله على كسرة^(٣) البناء التي لاتزول، وإمالة هذا أضعفُ، ومن أمال « كَاتِب »^(٤)
منهم كثيرٌ لأيميل، وقد نصَّ عليه الإمام بعدُ^(٥).
« وقالوا: رأيتُ زيداً »^(٦).

هذه الألف ألف التَّنوين، وقد نصَّ على أنَّها تُمال في الكلام، إلا أنَّها في
الإمالة ليست قويَّة.

وإذا وقفوا على نحو « بِمالٍ^(٧) وماشٍ »، فمنهم من يُميل. ومنهم من يفتح؛
لذهاب الكسرة، ويرجعُ إلى الأصل. ومنهم من يُراعيها فيميل ويُفرِّق بين هذا
السَّكون العارض والسَّكون اللازم^(٨)، وهو معنى قوله: « فتركوه على حاله كراهيةً
أن يكون كما لزمه الوقف »^(٩).

(١). انظر الكتاب ٢/٢٦١.

(٢) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا الهمزة.

(٣) في الأصل: كسر. وما أثبتته أنسب لما بعده.

(٤) في الأصل: كانت.

(٥) قال سيويو ٢/٢٦١: « شَبَّهوه بفَاعِلٍ، نحو (كَاتِبٍ وساجِدٍ)، والإمالة في هذا أضعف؛ لأنَّ الكسرة لاتلزم ».

(٦) الكتاب ٢/٢٦١.

(٧) في الأصل: مال. انظر الكتاب ٢/٢٦١.

(٨) يريد: الإمالة الوسطى، وهي بين الفتح والكسر.

(٩) الكتاب ٢/٢٦١، ٢٦٢. قال الفارسي في التعليقة ٤/١٧٧: « أي: كراهة أن يكون كما لزمه الوقف وليس أصله أن يكون في الوصل محرَّكاً بالكسر، نحو: ماشٍ، فاعلم، والذي لزمه الوقف نحو: مَنْ ».

« وقال بعضهم: رأيت عمادا، فأمالوا للإمالة »^(١).

يعني: أمالوا الألف الأخيرة، أمالوها لأجل إمالة الألف قبلها، وأميلت الأولى لأجل الكسرة، فلما نُحِيَّ بها نحو الياء جاءت كائنها ياءً، فأملت^(٢) الألف بعدها. ومنهم من يُميل « علما » للكسرة، ولا يُميل^(٣) للإمالة في « عمادا »، هذا معنى قوله: « قال قومٌ: رأيت علما، ونصبوا عمادا ». يعني: علما، بالإمالة.

قال: « ولم يقولوا: ذا مالٌ »^(٤) الكلام.

يعني: لم يُميلوا ألف « مال » لأجل إمالة « ذا » قبلها، وقد نصّ بعدُ على أنّ ألف^(٥) « ذا مال » لا تُمال؛ لأنّها ليست بطرفٍ، بخلاف « عمادا » فإنّها طرفٌ، والأطراف عملُ التّغيير، والذي في « مال » ليست طرفا، فهي أقوى، مع^(٦) ضعف الموجب فإنّه إمالة من كلمة أخرى، بخلاف « عمادا » فإنّه معها في كلمة. والله الموفق.

(١) الكتاب ٢٦٢/٢ وفيه: « وقال ناس ».

(٢) في الأصل: فامالة.

(٣) في الأصل: لايميل. بلاواو.

(٤) الكتاب ٢٦٢/٢.

(٥) في الأصل: الالف.

(٦) في الأصل: مع.

هذا بابٌ من إمالة الألف يميلها فيه ناسٌ من العرب. الكلام إلى آخره

أميلت هنا للكسرة والياء، وإن تراخت عنها بحرفين متحرّكين، أو ثلاثة أحدها ساكن، نحو « [يريد أن يضربَهَا، ويريد أن يَكِيلَهَا، وَعِنْدَهَا] »؛ لأنَّ^(١) الهاء [خَفِيَّة]^(٢) فلم يُعْتَدَ بها، وروعي الأمرُ دونها، وإذا أمالوها أمالوا الفتحة التي في الهاء؛ لأنَّه لا يمكن إمالة الألف وهي^(٣) غير منحوِّ بها نحو الكسرة، وأمالوا الفتحة التي في الحرف قبل الهاء؛ لأنَّها مراعاة، كأنَّها قبل الألف؛ لأنَّ الهاء لا يُعْتَدَ بها^(٤).

وكذلك لا يُمال « يَكِيلُهَا » في الرَّفْع؛ لأنَّه لا يُمكن فيه إمالة؛ فإنَّه لا يُمكن أن يُنْحَى بها^(٥) نحو الكسرة؛ لأنَّها ليست من الياء، ولا يُمكن أن يُنْحَى بها نحو الياء، وإنَّما هي من الواو، إذا لم تُمل الألف بها^(٦) لأنَّها^(٧) لا تُراعي الهاء فتحيء الألف قد أميلت والحركة قبلها لم تُمل، وهذا لا يكون، ولا يُمكن، بخلاف الفتحة فإنَّه يكون فيها الإمالة والتَّقريب من الكسرة، كما يكون في الألف ذلك والتَّقريب

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. انظر الكتاب ٢/٢٦٢، السِّيرافي التَّحوي ٣١٨، ٣١٩.

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام. انظر الكتاب ٢/٢٦٢، السِّيرافي التَّحوي ٣١٨، ٣١٩.

(٣) في الأصل: وهو.

(٤) قال السِّيرافي: « وذلك قولك: أريد أن تضربَهَا، تُميل الباء والهاء والألف؛ لأنَّك لما لم تعتدَّ بالهاء وأملت الألف، صارت كأنَّها قبل الألف فأُمِلت ». السِّيرافي التَّحوي ٣٢١.

(٥) في الأصل: به. ويريد: الضَّمة.

(٦) أي: بالضَّمة

(٧) أي: لأنَّ العرب، أو لأنَّ القصة.

من الياء^(١).

قال: «واعلم أن الذين قالوا: رأيت عِدًّا، الألف ألف نصب»^(٢).

يعني: بدلاً من التنوين.

قال: وقال بعضهم: رأيت يَدًا^(٣) ويدها، تكون الفتحة أغلب^(٤) الكلام.

يعني: أنها لما انفتحت بعدها الفتحة من الاعتلال؛ لأنها تصحّ مع الفتح في الموضع الذي تُعلّ فيه مع الكسرة والضّم، فقرّبها من الصّحيح نحو الدّال في «دَم»، وهؤلاء قالوا: زِينًا^(٥)، فأمالوا وإن كانت كـ «يَدَا»، ولم يلحظوا ما لحظوا في «يَدٍ»، بل بقوا مغلّين الياء^(٦).

(١) قال السّيرافي: «يريد أن الضّمة إذا كانت قبل الهاء منعت الإمالة ولم تكن بمترلة الفتحة التي قبل

الهاء؛ لأن الفتحة يمكن أن تميلها وتنحو بها نحو الكسرة كما تميل الألف وتنحو بها». السّيرافي النّحوي ٣٢١.

(٢) الكتاب ٢/٢٦٢.

(٣) في الأصل: زيدا.

(٤) الكتاب ٢/٢٦٣. والنّص بتمامه: «واعلم أن بعض من يميل يقول: رأيت يدا ويدها،

فلأيميل؛ تكون الفتحة أغلب، وصارت الياء بمترلة دال دم؛ لأنها لأتشبه المعتلّ منصوبة، وقال هؤلاء:

زِينًا. فهذا ما ذكرت لك من مخالفة بعضهم بعضا». وقد ساق سيبويه هذه المسألة في كلامه على أن

الإمالة لا يطرد العرب فيها على قياس لأخالفونه، وكذلك ترك الإمالة لا يطرد. انظر السّيرافي النّحوي ٣٢٠.

(٥) في الأصل: زينا. انظر الكتاب ٢/٢٦٣.

(٦) في الأصل: معملتين للياء.

هذا باب ماأميل على غير قياس / وإنما هو شاذّ

[١٧ب]

« وذلك (الحجّاج) إذا كان اسماً لرجل؛ وذلك أنه كثر في كلامهم فحملوا [ه على] ^(١) الأكثر؛ لأنّ الإمالة أكثر في كلامهم » ^(٢) الباب.

هذا من التغيرات اللاحقة للأعلام؛ [لكثرها] ^(٣)، واتّسع تصرّفها، وإمالة الناس شاذّ أيضاً؛ لكثرتها، ويريد: في حال الرّفع والتّصب، وإلاّ في الجرّ فله موجبٌ. وقوله: « لأنّها كألف فاعل » ^(٤) يرجع إلى « مال » ^(٥)، أي: أنّها متوسّطة، وإليه يرجع قوله: « وهم أكثر العرب » أي: من لا يُميل « هذا مال »، وهو أكثر العرب؛ لأنّه لا موجب لإمالتها، إلاّ أنّ يُلاحظ عن ماذا انقلبت ^(٦)؟ وهي منقلبة عن واو، وليست هذه الواو كالطّرف الذي يغلب عليه الياء.

ثمّ حكى أنّ منهم من يُميل « مَال وباب وعَاب » ^(٧) فأما « عاب » فالألف منقلبة عن ياء، فتنحى نحو الياء، وكان ذلك شاذّاً؛ لأنّها ليست كاللام. وأما « باب ومال » فهما منقلبتان فيهما عن واو، فكان ينبغي لهما ألاّ

(١) ذهب به الخرم.

(٢) الكتاب ٢٦٤/٢.

(٣) لم يظهر منه إلاّ اللام والألف.

(٤) الكتاب ٢٦٤/٢.

(٥) في الأصل: ما. انظر السرياني النحوي ٣٢٥.

(٦) في الأصل: عن ماذا اذا انقلبت.

(٧) الكتاب ٢٦٤/٢.

يُمالاً؛ إذ^(١) لم تكن إمالة الألف المنقلبة عن الواو وهي طرفٌ في الأسماء إلا شاذّة، فأحرى هذه، إلا أنّه شُبّهت باللام في الفعل^(٢)؛ لأنّ العين أيضاً ممّا تُقلب فيه الياء عن الواو^(٣).

وقد تحامل المبرّد على عادته في الرّد، فمَنع إمالة هذا. وليت شعري ما يصنع بحكاية الإمام، مع أنّ له وجهاً^(٤) ما من القياس^(٥)؟

(١) في الأصل: ان.

(٢) يريد: أَلَف غدا ودنا، المنقلبة من واو. انظر السيرافي النحوي ٣٢٦.

(٣) في الأصل: على الواو. ومثال ما ذكر: قيل. انظر السيرافي النحوي ٣٢٦.

(٤) في الأصل: وجه.

(٥) انظر رأي المبرّد في السيرافي النحوي ٣٢٦، شرح المفصل لابن يعيش ٣٢٦. قال السيرافي: «و ليس الأمر على ما قال، والذي حكاه سيبويه صحيح وله وجه من القياس؛ لأنّ عين الفعل إذا كانت واواً فقد تنقلب فيما لم يسمّ فاعله، وفي مستقبل ما يسمّى فاعله إذا زيدت فيه زيادة، فأما ما لم يسمّ فاعله فقولك: قيل، وقيد، وما أشبه ذلك، وأما ما سمّي فاعله فقولك: أقام يقيم، وأجاد يجيد.»

هذا باب ما يمتنع من الإمالة من الألفات التي أملت فيها مضى

فالخروف التي تمنعها الإمالة هذه السبعة كذا^(١) الباب.
وقوله: « إنما منعت هذه الحروف الإمالة؛ لأنها حروف مستعلية »^(٢) الكلام
إلى آخره.

معناه: أن أصل الألف الانفتاح، وهو كالاستعلاء، إلا أنه لما كانت مع
الكسرة أمالوا نحوها؛ ليتناسب النطق، فإذا جاءت هذه المستعلية تعارض طلبها
لمناسبتها إيّاها في النطق مع طلب الكسرة، لذلك كان مناسبتها لها أولى من مناسبتها
الكسرة؛ لأن في هذا ردّها إلى أصلها، وفي حملها على الكسرة إخراجها عن أصلها،
إلا أنهم فرّقوا بين ماهو قبلها وبين ماهو بعدها من هذه الحروف في بعض الأحكام
على حسب مانص، وكلامه واضح.

وأما إذا فصل بين الألف والكسرة قبلها حرفان أحدهما ساكن وهو من
هذه الحروف^(٣) فالعرب فيه على قسمين^(٤):

منهم من يحكم له بحكم حركة ماقبل، فيجعله كأنه مكسور، فتميل^(٥)؛
لأنه لو كان مكسوراً لم يمنع الإمالة.

(١) « كذا » اختصار. انظر الكتاب ٢/٢٦٤. وهي: « لصّاد والضّاد والطاء والظّاء والغين والقاف
والحاء ».

(٢) الكتاب ٢/٢٦٤.

(٣) يعني: حروف الاستعلاء. ومثال ذلك: مقالات. انظر الكتاب ٢/٢٦٥.

(٤) انظر الكتاب ٢/٢٦٥، الباب ٢/٤٥٥، شرح المفصل لابن يعيش ٩/٦٠.

(٥) كذا في الأصل، والمراد العرب.

ومنهم من يحكم له بحكم حركة مابعد^(١)، وهي الفتحة، فيجعله كأنه مفتوح، فيمتنع الإمالة، كما لو كان مفتوحاً معها.

وأما « مالَ ونابٌ »^(٢)، وجميع ما أميل بحكم ما انقلبت عنه، فلا تؤثر فيه هذه الحروف؛ لأنها كأنها أعرق في الإمالة مما أميل بحكم المجاورة، وكذا^(٣) في مثل « حُبَلَى، ورَمَى، وغَزَا »^(٤)، ثم سوى الحكم في الباب، وسواء نحا في ذلك نحو الياء الأصلية، أو الياء التي تحكّم للواو بحكمها لغبتها عليها في « غَزَا ودَعَا »، أو للكسرة نحو « خاف »؛ لأنها واو، لأثمال أصلاً لولا الكسرة، فإنه ليس أحدٌ يُميل « طال » ولا مثاله^(٥)، بخلاف « مالَ »، وقد تقدّم الفرق في كلام الإمام.

وأما « جادٌ »^(٦) فمنهم من لا يميله؛ لذهاب الكسرة في اللفظ، مع أنه من المتحرّك بقرب، فلا ينحو نحو الحركة ولا يميل في الجرّ؛ لأنه إنما كان يُميل للكسرة التي بعد الألف التي تليها^(٧)، لا غيرها / [مما يليها]^(٨) وقد ذهبت تلك فلا يُميل.

[١٨]

ومنهم من أمال في الجرّ، شبهها بـ « مالِك »، ووجه [الشبه]^(٩) أن « مالِكا »

(١) في الأصل: بعدها.

(٢) في الأصل: باب. والمؤلف يريد: مالَ ماضي يميل، وناب مفرد أنياب. وانظر الكتاب ٢/٢٦٥.

(٣) في الأصل: هذا.

(٤) في الأصل: ورمي وغزي.

(٥) مثل قال وقام؛ لأنّ ألفها واو، والأصل فيها فعَل، فالعين مفتوحةً لامكسورة مثل: خاف. انظر السّيرافي التّحوي ٣١٣.

(٦) انظر الكتاب ٢/٢٦٦، شرح المفصل لابن يعيش ٩/٦٤ وفيهما خلاف العرب الذي سيذكره المؤلف.

(٧) أي: التي تلي الألف، وهي كسرة فاعل.

(٨) لم يظهر منه بسبب الحزم إلّا « ليها ».

(٩) لم يظهر منه بسبب الحزم إلّا الهاء.

أميلت الألف للكسرة التي تلي الألف، وإن كانت حركة إعراب، كذلك فعل في « جادٌ »؛ لأنّها حركة إعراب مثلها في « مالِك » التي الكاف فيه اسمٌ مضاف، وجعل الكسرة المقدّرة في « جادٌ »^(١) بمترلة الملفوظ بها في « مالِك ».

[منهم]^(٢) من أمال على كلّ حالٍ، وراعى الأصل، ولم يعتدّ بالعارض. وأما « مررتُ بمالٍ يَنْقَلُ »^(٣) ففتح وإن حال بينها وبين حرف الاستعلاء حروف كثيرة، فحرف الاستعلاء في منعه إذا كان بعد الألف أقوى على ماتقدّم، فلم يُلاحظ فيه هنا قُربٌ ولأبعدٌ؛ ألا ترى أنّهم يقولون: صَمَالِيْق، فيبدلون السّين صاداً لأجله، وإن تراخى عنه بأربعة أحرف.

وقوله: « فلم تكن عندهم بمترلة (المتاع والمال وعَجَلان) »^(٤).

يعني: في الإضافة نحو « عَجَلَانِكَ »، وهو الذي كان قدّم إمالته في الجرّ.

« وقالوا: أراد أن يُعلما، وأن يَضْبِطَا، وأراد أن يَضْبِطَهَا »^(٥).

يعني: أمال في « يُعلما »، وفتح هنا في « يَضْبِطَا وَيَضْبِطَهَا »؛ لأجل حرف الاستعلاء^(٦).

(١) في الأصل: جواد. وهو صحيح مثل به سيبويه أيضاً، لكن المثبت أنسب للسياق.

(٢) تكملة يلتزم بمثلها الكلام.

(٣) الكتاب ٢٦٦/٢.

(٤) الكتاب ٢٦٦/٢. وفيه: « ولم يكن عندهم بمترلة المال ومتاع... ».

(٥) الكتاب ٢٦٦/٢.

(٦) ورد النصّ السّابق في الأصل هكذا: وقالوا: أراد أن يعملها وأن يضبطها وأن يضبغها. يعني أمال في تعليمها وفتح هنا في يضبغها لأجل حرف الحلق. وهذا النصّ مضطرب، فالمؤلف لم يتكلم على يضبطها، كما أنني لم أقف على يضبغها، وقال: لأجل حرف الحلق، والهاء لاتمنع الإمالة، وإثما الغين، لكنّها منعت لأنّها مستعلية لالأنّها حرف حلق، فلماذا نصّ على كونها حرف حلق، مع وجود حرف حلق آخر؟ وبما أثبتّ يستقيم الكلام. انظر الكتاب ٢٦٦/٢، السّيرافي التّحوي ٣٣٦.

ولا يُميلون « أمّا وإلاّ » ونحو ذلك من الحروف^(١)؛ فرقاً بينها وبين الأسماء؛
لأنّها لا تتغيّر وتنقلب بأيّ حالة كالأسماء.

وأما « ذا »^(٢) فكان ينبغي لها ألاّ تُمال؛ لأنّها ليست كألف « حُبلى »؛ لأنّها
هنا رابعة والياء هنا أغلب، وليست منقلبة عن ياء^(٣) فتُراعى الياء؛ لأنّهم أمالوها
فرقاً بينها وبين الحروف^(٤) التي على رُتبها، وخصّوها بذلك دون « ما » الاسميّة؛
لأنّها تتصرّف بالتثنية والتّصغير والوصف بها، بخلاف « ما ».

(١) مثل: حتى وإلى وعلى ولا. انظر الكتاب ٢/٢٦٧، شرح المفصل لابن يعيش ٩/٦٥.

(٢) في الأصل: اذا. انظر الكتاب ٢/٢٦٧، الباب ٢/٤٥٧، ٤٥٨، شرح المفصل لابن يعيش ٩/٦٥،
٦٦.

(٣) في الأصل: عندنا.

(٤) في الأصل: الحرف.

هذا باب الرّاء

الباب فيه قوله: « وقالوا: من قرارك، فغلبت كما غلبت القاف وأخواتها »^(١)
الكلام.

يريد بقوله: « كما أن الألف في (غار)^(٢) والياء في (قيل) بمترلة غيرهما في
الرّدّ إذا صغرت »^(٣): أنّهما وإن كان فيهما من المدّ ما يكون كأنّه حرف آخر، فلا
يمنع ذلك من أن تردّ الواو في التّصغير متحرّكة، ويزول المدّ وتنتقص هذه الزّيادة
وتجيء كأنّك قد رددت حرفين إلى حرف واحد؛ لأنّه ليس حرفين بل هو كأنّه
هما، فلم يُعتبر هذا التّغيير، وكذلك الرّاء.

وقوله: « واعلم أن الذين يقولون: مساجد وعابد، ينصبون جميع ماأملت في
الرّاء »^(٤).

يعني: أن الذين لا يُميلون « مساجد » الذين هم ليس من لغتهم الإمالة لا
يميلون أيضا مع الرّاء وإن يقوى مُوجب الإمالة.

وقوله: « واعلم أن الذين يقولون: هذا داع، في السّكوت فلايميلون »^(٥)
الكلام.

(ش)- رحمه الله-: يعني أن مثل « النّار »، كأنّك نطقت فيه براءين

(١) في الأصل: فقلبت كما قلبت. انظر الكتاب ٢٦٨/٢.

(٢) في الأصل: عاد.

(٣) الكتاب ٢٦٨/٢.

(٤) الكتاب ٢٦٨/٢.

(٥) الكتاب ٢٦٨/٢.

مكسورتين^(١)، وكأن الوقف إنما هو على إحداهما، وتبقى الأولى منهما متحركة كما لو كانتا حرفين^(٢).

وقوله: « وقالوا: في مَهَارَى، تَمِيلُ الهاء ومَاقِبِلُهَا »^(٣) الكلام.

الألف الأخيرة تُمال لآئِهَا منقلبة عن ياء، وتُمالُ الأولى للإمالة، كما تُمالُ الألف للألف قبلها، وتُمالُ الهاء لآئِهَا قبل الألف، فلا يُتوصَّل إلى إمالتها إلا بإمالة مَاقِبِلِهَا كما تقدَّم، والهاء خفيفة فتجعلُ كأنَّهَا ليست ثمَّ، فيُمال مَاقِبِلُهَا ويصير كأنَّه يلي الألف.

[١٨ب] وأما من أَمال « ضَرْبَةً »^(٤) فَإِنَّهُ شَبَّهَ هاءَ التَّأْنِيثِ بِألف / التَّأْنِيثِ نحو « حُبْلَى » ونحوه.

(١) في الأصل: مكسورين.

(٢) لم أقف على كلام الشلويين في غير هذا الكتاب.

(٣) الكتاب ٢/٢٧٠.

(٤) قال سيويه ٢/٢٧٠: « يقولون: ضربت ضربَةً... ». وانظر التكملة ٥٣٩، الباب ٢/٤٥٧.

هذا باب مايمال من الحروف التي ليست بعدها ألفٌ إذا كانت الرّاء بعدها مكسورةً. الكلام

الإمام يقول في « ابن مَدْعُور، وابن ثور »^(١): بِإِشْمام الواو الكسرة، يشيرُ إلى الكسرة فيها إشارةٌ خفيفةٌ؛ لأنّ تكون عوضاً من الإمالة؛ لأنّ الواو قد تقدّم أنّه لا يُمكن فيها أن يُنحى بها نحو الياء إلّا وتقلب ياء.

وكذلك يفعلُ في قولهم: مِنَ السَّمْرِ^(٢)، يُشَمُّ الضَّمُّ في الميمِ الكسرة^(٣)؛ لأنّه لا يُمكن فيها الإمالة، وأنه لا يمكن ذلك في الضمّة كما لم يُمكن في الواو، ولا يفعلون ذلك في « بِخَيْرٍ » لأنّها تخفى^(٤)، وهم يكرهون الكسرة مع الياء، وأيضاً فلا يُحتاجُ إليها، وذلك الاحتياج لأجل الياء؛ لأنّها من الكسرة.

ثمّ قال: « مررت ببيعٍ؛ لأنّ العين مكسورة »^(٥).

أي: يُشَمُّ الياء الكسرة؛ لأنّ الكسرة هنا أثقل منها^(٦) في الأوّل وأخفى لأجل الكسرة قبلها.

وأبو الحسن يُميل ما قبل الواو، ولا يُميل الواو^(٧). وهو بعيد؛ لأنّه إذا نُحِيَ بما

(١) في الأصل: ابن مدعور وابن نور. وانظر الكتاب ٢/٢٧٠.

(٢) الكتاب ٢/٢٧٠.

(٣) في الأصل: يشم الضم المكسورة.

(٤) في الأصل: لا تخفى. قال سيويه ٢/٢٧١: « ومررت بخير، فلا تشمم؛ لأنّه تخفى مع الياء ». وانظر

السّيرافي التّحوي ٣٥٣.

(٥) الكتاب ٢/٢٧١.

(٦) في الأصل: منه.

(٧) في ابن مدعور وابن ثور. انظر السّيرافي التّحوي ٣٥٢.

قبلها نحو الكسرة أمالها ضرورة، وأيضاً فإنّ الرّاء إنّما توجب الإمالة هنا للذي يليها، فقول الإمام أقيس.

قال: « وأما من قال: [مررتُ بمالٍ] قاسمٍ، فلم ينصب لأنّها منفصلة »^(١)
الكلام.

يعني: من لم يلحظ هذه القاف لانفصالها فلم يمنع الإمالة^(٢) في « مال قاسم »
لم يلحظ أيضاً حكم الرّاء في إمالته^(٣) ما قبلها في « خَبَطَ رياحٌ »^(٤) لانفصالها، ففتح.

(١) الكتاب ٢٧١/٢ وما بين معقوفين تكملة منه.

(٢) في الأصل: فلم يمنع الها الامالة.

(٣) في الأصل: مالتها.

(٤) الكتاب ٢٧١/٢. ونمّا العبارة: « ورأيت خبطَ رياحٍ ».

هذا باب مايتقدّم أوّل الحروف وهي زيادة قدّمت لإسكان أوّل الحروف فلم تصل إلى أن تبتدئ بساكن. الكلام

ألف الوصل إنّما يكون في الأفعال؛ لأنّه يعرضُ فيها ما يُوجب سكون أوّلها، فيحتاج إلى حرف يتوصّل به إلى النطق بالسّاكن. فمنهم من قال: يُجلب متحرّكاً؛ لأنّه إن اجْتُلب ساكناً كان نقضاً للغرض. ومنهم من قال: اجْتُلبت ساكنة على أصل الحروف، لكنّهم لما علموا أنّها لا تبقى كذلك، وأنّه يجتمع ساكنان، فلا بدّ من تحريكها، واحتجّوا بكونها مكسورةً أبداً - ما لم يمنع مانعٌ - على أصل التقاء السّاكنين. وكلام الإمام يأباه، فإنّه قال: قدّمت متحرّكة^(١)، مثل جلبت متحرّكة؛ ومثل جلبت ساكنة ثمّ تحرّكت لالتقاء السّاكنين لم يتعرّض لهذا المقدار.

والذي يجب لذلك فيه من الأفعال: الأمر من الثلاثي، نحو «أَقْتُلْ» إذا بقي على الأصل، تحرّزاً من «قُمْ وَبِعْ»؛ لأنّه كان الأصل «اقْوُمُ، وَايْبِعْ»^(٢)، لولا النّقل على ماستراه في بابه من التّصريف^(٣)، أو من «رُدّ»؛ لأنّ أصله «ارْدُدْ»، وهو معني قوله: «لكن لم يتحرّك ما بعدها»^(٤) أي: بعد ألفات الوصل إذا انتقلت^(٥) حركات العين إلى الفاء، فتزال ألف الوصل لعدم فائدتها هنا بتحرّك الأوّل، والأمر أبداً جارٍ

(١) الكتاب ٢٧١/٢ وفيه: «قدّمت الزيادة متحرّكة».

(٢) في الأصل: وَايْبِعْ.

(٣) انظر مثلاً ٥٦٥، ٥٨٧، ٥٨٨.

(٤) الكتاب ٢٧١/٢.

(٥) في الأصل: انقلبت.

على المضارع، إنما تسقط علامة المضارعة وتبقى البنية، ومضارع الثلاثي ساكن الفاء، وكان الأصل أن تكون فائمه متحرّكةً كما هي في الماضي، فيقال: ذَهَبَ يَذْهَبُ، إلّا أنّه اجتمع أربع متحرّكات فاستثقلوا ذلك، فلم / [يُسْكَنُوا]^(١) الأوّل الذي هو حرف المضارعة؛ لأنّ به الابتداء وإن سكّنه لم يمكن الابتداء، [وفيه إخراج]^(٢) إلى تكليف اجتلاب^(٣) همزة الوصل، ولم يُسْكَنُوا الثالث الذي هو عين الفعل؛ لأن بحركته يُعرف اختلاف الأبنية، ولم يُسْكَنُوا الرابع لأنّه عليه يقع الإعراب، فأسكنوا الثاني لأنّه لا مانع له، فإذا أرادوا الأمر حذفوا حرف المضارعة وبقي الأوّل ساكنًا فاجتلبوا همزة الوصل.

وتجيء في « انْفَعَلَ، وافتَعَلَ، وافْعَلَ »^(٤) من الخماسي، فـ « انْفَعَلَ » أدخلوا التّونَ على « فَعَلَ »، وتركوا بنية « فَعَلَ » على حالها، إلّا أنّهم اجتلبوا^(٥) التّون ساكنةً؛ لأنّهم لوجبوها متحرّكةً لاجتماع أربع متحرّكات، فجلبوها ساكنةً، وجليبوا لأجل الابتداء [ألف]^(٦) الوصل.

و « افتَعَلَ » لما أدخلوا التّاء أسكنوا الفاء؛ لئلاّ يجتمع أربع متحرّكات، وسكّنوا الفاء ليكون على طريقة « انْفَعَلَ ».

وكذلك « افْعَلَ » نحو « احْمَرَّ »، الأصل « حَمَر »^(٧)، ولما ضاعفوا الرّاء لولم

(١) لم يبق منه بسبب الحزم إلّا الواو والألف.

(٢) لم يظهر منه بسبب الحزم إلّا الألف والجيم من آخره.

(٣) في الأصل: اختلاف.

(٤) انظر الكتاب ٢/٢٧١.

(٥) في الأصل: اجلبوا.

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٧) في الأصل: احمرّ.

يُسَكَّنُوا لتوالي أربع متحرّكات، فأسكنوا الأوّل، واجتلبوا ألف الابتداء حملاً على « انْفَعَلَ »^(١)، وليجري على طريقه.

ويكون^(٢) في « اسْتَفْعَلَ، وَافْعَنْلَلْ، وَافْعَالٌ، وَافْعَوَعَلَ، [وَافْعَوَّلَ] »^(٣) حملاً على « انْفَعَلَ » وليجري على « انْفَعَلَ »^(٤) فيما زاد على الخماسي، فأسكنوا الثالث من هذه الأفعال^(٥)؛ للعلّة المتقدّمة في « يَفْعَلُ »، وأسكنوا الأوّل؛ لأنّهم كرهوا كثرة الزيادة وكثرة الحركات فسكّنوا.

قال-رحمه الله-: « واعلم أنّ الألف الموصولة فيما ذكرنا في الابتداء مكسورة أبداً »^(٦) الكلام.

قد أدرجنا علّة كسرهما.

وقوله: « إلّا أن يكون الحرف الثالث مضموماً »^(٧).

يعني: ضمّاً لازماً على ماسنين من بعد: من أنّ العارض لأيراعى نحو ضمّ « امرؤ »^(٨) ونحو ضمّ الميم في « ارموا »، وشبه ذلك. كما أنّه أيضاً إذا كان كسر الثالث عارضاً فروعياً الأصل فضمّت الهمزة، نحو « اغزي »، في أمر المؤنّثة، فإنّّه

(١) في الأصل: الفعل.

(٢) في الأصل: ويكونا.

(٣) تكملة يلتزم بها الكلام. انظر الكتاب ٢٧١/٢.

(٤) في الأصل: على الفعل، وليجري على الفعل.

(٥) في الأصل: الاسماء.

(٦) الكتاب ٢٧٢/٢.

(٧) الكتاب ٢٧٢/٢. وبعده: « فتضمّها، وذلك قولك: أقتل... ».

(٨) في الأصل: امرئ. وما أثبتّه أنسب للغرض.

يضم الهمزة، على ما استراه من كلامه بعد^(١).

وفعلوا ذلك-أعني: الضم^(٢)- لأنّ الحاجز بين الثالث وهمزة الوصل حاجزٌ غير حصين؛ لسكونه، فإن كُسرت^(٣) جاء الخروج من كسر إلى ضمّ، كأنه «فَعِلَ»، وهو ليس موجوداً^(٤) أصلاً، ونظّره بـ«مُذُ اليوم»؛ فيجيء إذاً: قد علل «مُذُ اليوم» بأنّه لو كسرت الذّال لالتقاء السّاكنين جاء، إلّا أنّه «فَعِلَ»، وهذا ليس إلّا في الأفعال^(٥). وقد كان تقدّم له تعليلٌ آخر^(٦)، وهو أنّ الضمّة في «مُذُ» هي الضمّة في «مُذُ اليوم»^(٧). وكلاهما حسنٌ.

ثمّ قال: «وهو في هذا أجدر»^(٨) الكلام.

يعني: أنّ الضمّة في مثل «أُسْتُخْرِجَ» أولى من ضمّ ذلك في «مُذُ»؛ لأنّك تخرج لو كسرت همزة «أُسْتُخْرِجَ» إلى مثالٍ مفقود^(٩) في جميع الكلام، وهو «فَعِلَ»، وأمّا «مُذُ اليوم» فلو كسرت الذّال بغاية ما، ما كان يخرج إلى مثال «فَعِلَ»^(١٠) وهو موجودٌ في بعض الكلام.

(١) في الباب التالي ٢٧٣/٢.

(٢) يعني: ضم همزة الوصل إذا كان الحرف الثالث مضموماً.

(٣) في الأصل: كسرتا. ويريد: همزة الوصل.

(٤) في الأصل: موجود.

(٥) سيزيده المؤلف بيانا في شرح كلام سيويه الآتي.

(٦) هذا التعليل سيذكره سيويه في ٢٩٣/٢.

(٧) في الأصل: تعليل آخر لمنذ الضمة في مذ اليوم. ويمثل ما أثبتّ يستقيم الكلام. انظر الكتاب ٢٧٢/٢.

(٨) الكتاب ٢٧٢/٢.

(٩) في الأصل: مفعول.

(١٠) في الأصل: فعيل.

وبيت التّعمان^(١) أصله « ويلَ أمّها »، بنصب « ويل » وإضافته إلى « الأمّ »،
ثمّ حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال، وأتبعَت اللام حركت الميم^(٢) كما قالوا: مررت
بامرئ القيس، فكسروا الرّاء لكسرة الهمزة^(٣).

وأجاز بعض النّحويين أن يكون الأصل « ويلٌ لأمّه »، برفع « ويل » على
الابتداء، و« لأمّه » خبره، ثمّ حذفت / لام « ويل » وهمزة « أم »، كما قالوا: أيّشٍ
لك، يريدون: أيّ شيءٍ لك، فاللام المسموعة في و[يلمه]^(٤) على هذا لام الجرّ^(٥).
وتأويل بعضهم: أنّه أراد « وَيْ » التي ذكرها عنترة في قوله^(٦):

... وَيْكَ عَنَتَرَ أَقْدِمُ^(٧)

(١) هو التّعمان بن بشير الأنصاري، رضي الله عنه. انظر الكتاب ٢/٢٧٢. والبيت:

وَيَلْمُهَا فِي هَوَاءِ الْجَوِّ طَالِبَةً ولا كهذا الذي في الأرض مطلوبُ

وقد نسبته سيبويه هنا للتّعمان، ونسبه في ٣٥٣/١ لامرئ القيس. وهو لامرئ القيس في الديوان ٢٢٧
زيادات نسخة الطّوسي من الصّحيح القديم المنحول، مجاز القرآن ١/٣٦٥، الأصول ١/٤٩٣، تصحيح
الفصيح ٢٠٧، السّيرافي التّحوي ٣٦٢، التّعليقة ٤/١٩٩، المقصور والممدود للقالبي ٣١٩، سر صناعة
الإعراب ٢٣٥، شرح عيون كتاب سيبويه ٢٦٩، اللباب ٢/١٠٧، الإفصاح لابن الطّراوة ١٢١، شرح
المفصل لابن يعيش ٢/١١٤، شرح الكافية للرّضي ٢/١٧٧، خزانة الأدب ٤/٩٠.

(٢) في الأصل: أصله ويل امها ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال واتبعَت اللام حركة الميم بنصب ويل
واضافته الى اللام الام.

(٣) انظر السّيرافي التّحوي ٣٦٣، شرح عيون كتاب سيبويه ٢٦٩، الاقتضاب ٣/١٨٩.

(٤) موضعه مخروم.

(٥) انظر الخصائص ٣/١٥٠، فقد ذكر ابن جنّي هذا الوجه، وقَدّمه على الوجه الذي سينقله عنه
المؤلف بعد قليل. وانظر الاقتضاب ٣/١٨٩.

(٦) في الأصل: الذي ذكرها عنترة في قولك.

(٧) البيت بتمامه:

ولقد شفى نفسي وأبرأ سقمها قيلُ الفوارس ويكُ عنتر أقدمُ

فيكون هذا قد حذف همزة « أم » لاغير.
قال ابن السيّد^(١): وهذا عندي أحسن؛ لأنه أقلّ للحذف والتّغيير^(٢). واللام
المسموعة أيضاً هي لام الجرّ.
وأجاز ابن جنّي أن تكون المسموعة هي لام « ويل »^(٣)، على أن يكون
حذف همزة « أم » ولام الجرّ، وكسر لام « ويل » إتباعاً.
قال -رحمه الله-: « وتكون موصولة في الحرف الذي تعرف به
الأسماء »^(٤).

فهي عنده همزة وصل.
ونُقل عن الخليل أنّها مع اللام كلمة كـ « قد »، وكلامه هنا يدفع مانقل

وهو في شرح القصائد السّبع الطّوال ٣٥٩، المسائل الحليّات ٤٤، الاقتضاب ١٨٩/٣، شرح
الكافية للرّضي ١٢٥/٣.

(١) أبو محمّد عبد الله بن محمّد بن السيّد البَطْنِيّوسي [٤٤٤ - ٥٢١هـ] روى عن أخيه علي وأبي بكر
ابن عاصم. من مصنفاته: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، وشرح الموطأ، وغيرهما. انظر الديباج
المذهب ٤٤١/١. وكلام المؤلف في هذه المسألة منقول من كتابه الاقتضاب بتصرف.

(٢) انظر الاقتضاب ١٨٩/٣. وذكر السّيرافي هذا الوجه مقدّماً على الوجهين السّابقين. انظر السّيرافي
التّحوي ٣٦٢، ٣٦٣. وقد ردّ هذا الوجه أبو عليّ في المسائل الحليّات ٤٥ فقال: « الدّليل على أنّه محذوف
من ويل دون وي هذه قول الشّاعر:

لأُمّ الأرض ويلٌ ما أجسّنت بحيث أضرّ بالحسن السّبيلُ

فكما ظهرت اللام في ويل لما قدّمت أمّ كذلك تكون في قوله: ويلمّها، هي هذه الظاهرة لأمّها، إذا
تقدّم على اللام، فاللام الظاهرة هي الجارّة، والأولى المحذوفة...».

(٣) انظر الخصائص ١٥٠/٣، الاقتضاب ١٨٩/٣.

(٤) الكتاب ٢٧٢/٢ وبعده: « والحرف الذي تعرف به الأسماء هو الحرف الذي في قولك: القوم
والرجل والنّاس، وإنّما هما حرف بمنزلة قولك: قد وسوف ».

عنه^(١) بل هو نصّ على مقاله الإمام^(٢)، وكذلك ما نقل هو عنه في باب من أبواب الانصراف^(٣)، ولكنّه مذهب أبي الحسن بن كيسان^(٤) وطائفة^(٥)؛ والحذف إذا اتّصل بها كلامٌ عنده للكثرة^(٦). ومذهب الإمام أرجح؛ فإنّ حذفها على ما يقتضيه القياس. وأمّا فتحها فله وجهٌ، وهو: أنّهم أرادوا الفصل بين ألف الوصل الدّاخلية على الاسم والفعل، وبين الدّاخلية على الحرف، فلمّا كان الحرف أضعف، اختاروا له أخفّ الحركات. وأيضاً فإنّ هذه اللام حرفٌ ساكنٌ، وهو مخالفٌ لحروف

-
- (١) ذكره سيبويه بعد نصّه السابق ٢٧٣/٢ فقال: «وزعم الخليل أنّها مفصولة كقد». قال ابن جنّي في سرّ صناعة الإعراب ٣٣٣: «وذهب الخليل إلى أنّ أل حرف التعريف بمترلة قد في الأفعال، وأنّ الهمزة واللام جميعاً للتعريف، وحكي عنه أنّه كان يسمّيها أل كقولنا: قد، وأنّه لم يكن يقول: الألف واللام، كما لا يقول في قد: القاف والدّال. ويقوّي هذا المذهب قطع أل في أنصاف الأبيات...».
- (٢) يريد أنّ قول الخليل نصّ على مقاله سيبويه؛ فسيبويه قال: إنّ الهمزة وصل، وقال: إنّها مع اللام بمترلة قد. ويؤيد هذا أنّ السّيرافي لم يعرض لخلاف بين الخليل وسيبويه في هذه المسألة، وإنّما ذكر مخالفة ابن كيسان لسيبويه. انظر السّيرافي التّحوي ٣٦٤. وانظر شرح التّسهيل لابن مالك ٢٥٣/١، ارتشاف الضّرْب ٥١٣/١، مع الهوامع ٣٧١/١.
- (٣) قال سيبويه ٦٤/٢: «وقال الخليل: ومّا يدلّ على أنّ أل مفصولة من الرّجل، ولم يبن عليها، وأنّ الألف واللام فيها بمترلة قد قول الشّاعر:

دعْ ذا وعجلْ ذا وألحقنا بذالْ بالشّحم إنّنا قد مللناه بجملْ

قال: هي هاهنا كقول الرّجل وهو يتذكّر: قدي، قد فعل، ولا يُفعل هذا فيما علمناه بشيءٍ ممّا كان من الحروف الموصولة...».

- (٤) أبو الحسن محمّد بن أحمد بن كيسان [ت: ٢٩٩هـ] أخذ عن الميردّ وثعلب، وكان يحفظ المذهبيّن، ويميل إلى البصري. له المهذب في التّحو، غلط أدب الكاتب، ماختلف فيه البصريّون والكوفيّون، وغيرها. انظر طبقات التّحويّن واللّغويّين ١٧٠، ١٧١، إشارة التّعين ٢٨٩، بغية الوعاة ١٨/١، ١٩.
- (٥) انظر السّيرافي التّحوي ٣٦٤، ارتشاف الضّرْب ٥١٣/١، شرح التّصريح على التّوضيح ١٤٨/١.
- (٦) هذا تعليل ابن كيسان ومن معه. والمقصود هنا حذف همزة الوصل.

المعاني التي على حرف فإنّها كلّها متحرّكة، فلمّا^(١) كان هذا ساكناً، واضطرّ حين الابتداء إلى اجتلاب همزة الوصل، جعلتها^(٢) مفتوحة؛ مناسبة للحركة التي كانت تجب^(٣) لها هي.

وأيضاً فإنّ هذه اللام كثر دورها في الكلام جدّاً؛ لأنّ كلّ اسمٍ منكورٍ- وهو لا يُحصَى كثرة- يحتملُ التعريف بها، فلمّا اجتلبوا لها همزة الوصل جعلوها مفتوحةً تخفيفاً.

وأما فصلها وهي حرف عند التذكير، فحملاً على « قد »؛ لأنّها-أعني: قد- تدخل على متوقّع، وتقرّب الماضي من الحال^(٤)، فتصير قريباً من تصوير الألف واللام المنكور معرّفاً. وأيضاً فإنّه لما انفتحت وخالفت ألفت الوصل، وجاءت كالمقطوعة، عوملت معاملة « قد » لما جاءت كأنّها حرفان. وهذان عمدة من قال بأنّها مقطوعة.

وأما الذي عرض له الإمام والخليل من أنّها مفصولة، فلا يعنون أنّهما معاً كلمة واحدة، ولا يقتضي ذلك كلاهما، بل إنّما يريدان: أنّ الألف ليست زيادة في الكلمة متّصلة^(٥) بها كالجاء منها لا ينفصل. فاحتجّ عن ذلك بالفصل عند التذكير، وبالفصل بالوقف عندها فيما أنشده؛ ألا ترى كيف قال: « ولا يكون ذلك

(١) في الأصل: كلمة مفتوحة فلو. والصواب ما أثبتّه إن شاء الله.

(٢) في الأصل: اختلاف همزة الوصل جعلته.

(٣) في الأصل: كان يجب.

(٤) وإلى هذا ذهب الزمخشري وابن مالك في أن التوقع لا ينفك عن التقريب. انظر المفصل ٣١٦،

التسهيل ٢٤٢، الجني الداني ٢٥٧.

(٥) في الأصل: في الكلمة منفصلة. ولعلّ الصواب ما أثبتّه إن شاء الله.

في (ابن) ولا (امرئ) في الكلام»^(١). وهذا نصّ على أنّ قصده ماقلنا.

قال - رحمه الله -: « وصارت في ألف الاستفهام إذا كانت قبلها لا تُحذف، شُبّهت بألف (أَحْمَر) »^(٢).

ومن الناس^(٣) من سلك في ذلك مسلكاً آخر غير هذا، وردّ هذا، وقال: هذه همزة وصل، وهي لا تُثبِتُ إذا وُصِلَ بها كلامٌ، فإن لم تُثبِتْ فكيف تُبدلُ منها؟
فإن قلت: حُذفت، فهي دعوى^(٤)، وأمّا الألف فإنّما اجتلبت فرقاً بين الاستفهام والخبر، ويدلُّ على ذلك أنّ الهمزة لم تُثبِتْ فيبدلُ منها؛ لأنّها لم تُسهّل ولم تُخفّف، كما تفعل / [بهمزة القطع]^(٥). وهذا ظاهرٌ بادئ الرّأي، والذي قاله الإمام أرجح؛ وذلك أنّ هذه الهمزة - أعني: همزة [الوصل]^(٦) - قد تُقطّع في الشّعر كثيراً، فلا يُنكرُ قطعُها، فلَمّا أُريدَ هنا الفرقَ بين الاستفهام والخبر [فيما]^(٧) كان يُلبسُ، قُطعت لذلك وأبدل منها، وأمّا لزوم الإبدال فهو عُليا^(٨)؛ لأنّها^(٩) لما قُطعت وأُثبتت ولم يكن ذلك الأصلَ التزموا البدل حتّى يذهب لفظ الهمزة، فهذا عملٌ

[٢٠]

(١) انظر الكتاب ٢/٢٧٢. وليس فيه « في الكلام ». وفي الأصل: ولا امروا.

(٢) الكتاب ٢/٢٧٣. والمراد: أنّها لا تُحذف مع همزة الاستفهام، وإنما تبدل ألفا.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) ليس هذا احتجاج لسيبويه، وإنّما هو رأي المخالف، أي: فإن اخترت حذفها فهذا ممكن، وسينصره

فيما يتلو

(٥) ذهب بموضعه الخرم، ولعلّ الصّواب ما أثبتّه.

(٦) لم يظهر منها بسبب الخرم إلّا اللام الأخيرة.

(٧) لم يظهر بسبب الخرم.

(٨) أي: لغة عليا.

(٩) في الأصل: الا أنّها. وما قبله لعله فهو لغة عليا. والمعنى واضح.

مناسبٌ لما قلناه. على أنّه قد جاء الإثبات والتّسهيل، قال السّيرافي^(١):

أَلْخَيْرُ الَّذِي أَنَا أَبْتَغِيهِ^(٢) الْبَيْتَ

وَلَا يَتَزَنُ الْبَيْتَ إِلَّا بِذَلِكَ^(٣)، لا بالإبدال. وأنشد ابنُ الأنباري:

أَلْحَقْ [إِنْ] دَارُ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ^(٤) الْبَيْتَ

وَأَمَّا الْكَلَامُ فِي هَمْزَةِ « اِيْمَن » فَقَدْ تَقَدَّمَ^(٥).

قال: « فأرادوا أن تكون هذه الياء مُسَكَّنَةً »^(٦) الكلام.

يريد بهذا: اِيْمَن. هذا مغيّرٌ كـ « امرئ وابن » فلا يُطالب بوزنه، وأنّه ليس

(١) يريد: أنشد السّيرافي.

(٢) انظر السّيرافي النّحوي ٣٦٥. وعجزه:

أُمُ الشَّرِّ الَّذِي لَا يَأْتِلِينِي

والبيت للمثقّب العبدى. وانظر المفضّليات ١٤١، شرح المفضّل لابن يعيش ١٣٨/٩، شرح الشافىة للرّضى ٢٦٨/٢، خزانة الأدب ٨٠/١١، ٨٣.

(٣) يعنى: بتخفيفها وجعلها بين بين. انظر خزانة الأدب ٨٣/١١.

(٤) ما بين معقوفين تكملة من مصادر الشاهد. وعجزه:

أَوْ ائِنْتَ حَبْلٌ أَنْ قَلْبَكَ طَائِرٌ

والبيت لعمر بن أبي ربيعة. انظر الدّيان ١٠٩، الكتاب ٤٦٨/١، سرح العيون ٣٦١، شرح التّصريح على التّوضيح ٣٦٦/٢، شرح الأشموني ٢٧٨/٤، خزانة الأدب ٢٧٧/١٠. وفي الدّيان وبعض المصادر: « أحقا لئن ». والشاهد ليس فيها. وإذا كان المقصود بابن الأنباري أبا البركات صاحب الإنصاف، وقد نقل عنه المؤلّف في أكثر من موضع، فإنّي لم أجده في كتبه التي بين يديّ، وقد ذكر في كتاب الإنصاف هذه المسألة ٧٢٦-٧٣١، إلّا أنّ الشاهد غير موجود، فلعلّ هذا من اختلاف النسخ، كما أنّي لم أقف عليه فيما بين يديّ من كتب أبي بكر بن الأنباري.

(٥) في الأصل: قد تقدم. وقد سبق أن عقد سيبويه لهذا بابا وهو باب ماعمل بعضه في بعض وفيه

معنى القسم. انظر الكتاب ١٤٦/٢، ١٤٧.

(٦) الكتاب ٢٧٣/٢.

في الكلام مثله كما لا يُطالب في ذلك في « ابن وامرئ ». إلا أنه قال أبو بكر بن طاهر: هو عندي مغيّر من « يمين »^(١). وقال غيره: بل هو مغيّر من فعل، اسم مشتق^(٢) من « اليمن »، كـ « امرئ » المغيّر عن « مرء »^(٣). وهو أظهر. والباب بعده واضح^(٤)، وفيه أنه جعل « ابنة » هي « ابن »، ولم يعدّها على حدة؛ لأنّ تاء التّأنيث مركّبة على بنية المذكّر، وليست من بنية الكلمة. وجاء بـ « ابنم » فعده برأسه، وإن كانت الميم زائدة على « ابن » لمّا لم تكن في عداد الكلمة الأخرى، كتاء التّأنيث، بل هي كالجُزء من الكلمة، لذلك ماراعوها. والله أعلم.

(١) في الأصل: يمين.

(٢) في الأصل: لمشتق.

(٣) النص من أوّله نقله أبو حيان في ارتشاف الضّرْب ١٧٧٣ (رجب) عن أبي عليّ الشّلوّيين باختلاف يسير، فقال: « ليمين مغيّر كامرئ وابن فلا يُطالب بوزنه... ». ونصّ ابن طاهر فيه: « هو مغيّر عند سيويه... ».

(٤) وهو باب كينونتها في الأسماء ٢٧٣/٢ والمقصود ألف الوصل.

هذا باب تحرك أواخر الكلمة الساكنة إذا حذفت ألف الوصل لالتقاء الساكنين

« وإِثْمَا حذفوا الألف هنا بعد الساكن؛ لأنّ من كلامهم أن يُحذف وهو بعد غير الساكن، فلمّا كان ذلك من كلامهم حذفوا هنا، وجعلوا المتحرّك في الساكن، حيث لم يُمكن؛ ليلتقي ساكنان »^(١) الكلام إلى آخر الباب.
قال: « ونظير الكسرة هنا قولهم: حذارِ، وبدادِ »^(٢) الكلام.

أي: هي نظيرُ لها في الكسر على أصل التقاء الساكنين، وهو هو، لما تقدّم أنّ الكسر هو الأصل أيضاً، وإن كان الساكن الألف، وإن كان الأفصح الفتح والإتباع، ورُبّ فرع يُغلب على الأصل لعلّة. وقد كان علل « نَظَارِ وَبَدَادِ » بعلّة زائدة على مجيئه على الأصل في باب الانصراف، وقد تقدّم^(٣).

وقوله: « فاستقام هذا الضرب على [هذا]، ما لم يكن اسماً، نحو (حَذَامِ) »^(٤).
واستثنى هذا؛ لأنّه فيه لغتان: منهم من يُعرب. ومنهم من يبيّن.
وأما: ﴿قُلْ انظُرُوا﴾^(٥) فالوجه فيه الضمّ؛ لئلا يخرج من كسر إلى ضمّ؛

(١) الكتاب ٢٧٥/٢.

(٢) الكتاب ٢٧٥/٢ وفيه: « الكسر ».

(٣) قال سيبويه في الكلام على خباثٍ ولكاعٍ وحلاقٍ ٣٨/٢: « فهذا كلّ معدول عن وجهه وأصله، فجعلوا آخره كآخر ما كان للفعل؛ لأنّه معدولٌ عن أصله، كما عدل نظار وحذار وأشباههما عن حدّهنّ وكلهنّ مؤنّث ».

(٤) الكتاب ٢٧٥/٢. وما بين معقوفين تكملة منه.

(٥) يونس: ١٠١.

للعلة^(١) المتقدمة في ضمّ ألف الوصل، ولذلك نظّرها بها؛ لأنّه جاء في غير الكسر، بخلاف الألف؛ لأنّ هذا منفصل، وذلك متّصل، فالخروج هنا من كسر إلى ضمّ أبعد؛ لأجل الانفصال والعرضيّة، بخلاف ألف الوصل.

قال الإمام: قوله: ﴿وَقَالَتْ أَخْرِجِي﴾^(٢) ﴿وَعَذَابٌ أَرْكُضٌ﴾^(٣).

ويقال إنّهُ عربي^(٤). وكان أبو العباس لا يستجيز^(٥) في ﴿عَذَابٌ أَرْكُضٌ﴾ ما يستجيز في ﴿قُلْ انْظُرُوا﴾؛ لأنّه يخرج من كسر إلى ضمّ في ﴿عَذَابٌ أَرْكُضٌ﴾ وهذا يزيد على ﴿قُلْ انْظُرُوا﴾ بخروج^(٦) من كسر الباء إلى ضمّ التنوين، ونحن إن كسرنا- أعني: التنوين- خرجنا أيضاً من كسر إلى ضمّ، لكن ليس مثل هذا؛ لأنّه هنا في كلمة واحدة من غير فاصل، بخلاف ﴿عَذَابٌ أَرْكُضٌ﴾ إن كُسر التنوين؛ لأنّه المضموم في كلمة أخرى مفصول بينه وبين / المكسور، فهنا وجه، ولكن الظاهر من النّقل تقوية الضّمّ على الكسر، وإن كان [داعي]^(٧) الكسر أقوى.

قال: « والفتح في حرفين أحدهما قوله تعالى: ﴿وَأَلَمْ اللَّهُ﴾^(٨) » الكلام.

علة الفتح: [الفرق]^(٩) بين حرف الهجاء وغيره، كما قال، ووجه الفرق: أنّ

(١) في الأصل: العلة.

(٢) يوسف: ٣١.

(٣) سورة ص: ٤١، ٤٢. وانظر الكتاب ٢/٢٧٥.

(٤) قال سيبويه ٢/٢٧٥: « وهذا كلّهُ عربيّ قد قرئ به ».

(٥) في السّيرافي التّحوي ٣٧٨، وابن يعيش ٩/١٢٨: « لا يستحسن ».

(٦) في الأصل: لا يخرج.

(٧) ذهب الخرم بأكثرها، وما أثبتّه أقرب لما تبقى من الكلمة.

(٨) آل عمران: ١. وانظر الكتاب ٢/٢٧٥.

(٩) لم يظهر منها بسبب الخرم إلّا طرف القاف.

حرف الهجاء قليل التَّمَكُّن، إنّما هي [كلمة]^(١) منقطعة، لم تَلِ العوامل، ولا تصرّفت تصرّفَ الأسماء، ففُرّق بين التَّمَكُّن وغيره: بأن خصّ غير التَّمَكُّن -الذي هو أثقل- بالحركة الخفيفة -التي هي الفتحة- إذ كانت^(٢) توجد فيما تحرّك لالتقاء الساكنين. وأيضاً فإنّهم لو كسروا لاجتمع كسرتان وياء في الكلمة^(٣)، فتجىء كأنّها مكسورة كلّها، وهذا ثقیل، فعدلوا لذلك إلى الفتح.

وأما « مِنْ »^(٤) فلما توالى فيها الكسرتان، وكان الساكن الذي التقت معه لام التعريف، وهي كثيرة الدور والتصرّف، على ماتقدّم، وكانت « مِنْ » حرفاً، اجتمع من هذا المجموع ما يطلبون التخفيف لأجله، ففتحوا^(٥)، حتّى إذا فُقد شرطُ توالي الكسر كـ « عَنْ » لم يفتحوا، أو فُقد أن يكون الساكن الثاني لام التعريف، فلم يفتحوا نحو « مِنْ ابْنِكَ »، أو فُقد شرط الحرفيّة نحو « بَعِ المتاع »، فإنّما ذلك اجتماع الكسرتين وهما ثقیلتان، ويكون الثاني من الساكنين لام التعريف، حتّى يكون لكثرتة يوجب التخفيف، وأن يكون الأوّل حرفاً؛ لأنّه أقلّ تمكّناً من الاسم والفعل؛ لأنّه في المرتبة الثالثة؛ لأنّه لأبْدَ له من الاسم والفعل، فهو مُفتقرٌ إلى الاثنين، فهو أغرق في الفرعيّة من الفعل، وأيضاً فإنّ الاسم كثير التصرّف بوجوه من التصرّفات، وقد تقدّمت في الأبواب [السّابقة]^(٦)، وأكثر الأبواب من العريّة

(١) لم يظهر منها بسبب الحزم إلّا الكاف ونقطتنا التاء.

(٢) في الأصل: إذا كانت.

(٣) في الأصل: أي الكلمة. والمراد باجتماع الكسرتين والياء: اجتماعهما في ميم من ﴿أَلَمْ﴾.

(٤) انظر الكتاب ٢/٢٧٥.

(٥) في الأصل: اجتمعت من هذا المجموع ما يطلبوا به التخفيف ففتحوا.

(٦) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

معقودة عليها^(١)، والأفعال أيضاً لها تصرّف^(٢): من اختلاف الأبنية وغير ذلك، بخلاف الحروف فإنّها على حال واحدة لا تتصرّف ولا تختلف، فيها ثقلها.

فقوله: «كما كثرت في كلامهم»^(٣) يعني: لام التعريف. وقوله: «لم يكن فعلاً»^(٤) يعني: من. ووجه ذلك ما تقدّم. وقوله: «فكان الفتح أخفّ عليهم»، وتنظيره بـ«أين»^(٥) دليل على الشرط من الهروب من توالي الكسرات، كما هربوا في «أين» من اجتماع الياء والكسرة، وفيها مع ذلك الكسر مسموعاً على الأصل، بخلاف ﴿ألم الله﴾ فإن الميم^(٦) لم تُحكّ فيها الكسرة، وقد أجازَه أبو الحسن^(٧)، فإن كان سمعه فالسمع والطاعة، وإلا فلا يُلتفت إليه.

وقد علّل أبو سعيد فتح ﴿ألم الله﴾ بأنه ألقى فتح الألف من قوله: ﴿ألم الله﴾ على الميم؛ لأنّ الميم موقوفة، حقّها أن يبدأ الألف بعدها مفتوحاً، فلمّا وصلت خففت حركة الهمزة، وألّقت على الميم، كما تفعل في تخفيف الهمزة^(٨)، كما

(١) في الأصل: فيها.

(٢) في الأصل: تصرفاً.

(٣) الكتاب ٢/٢٧٥.

(٤) الكتاب ٢/٢٧٥ وفيه: «تكن».

(٥) الكتاب ٢/٢٧٥.

(٦) في الأصل: من.

(٧) في الأصل: اللام.

(٨) انظر السّيرافي التّحوي ٣٧٧، شرح الشافعية للرّضي ٢/٢٣٦، ٢٣٧، ارتشاف الضرب ٧٢١ (رجب)، المساعد ٣/٣٣٩.

(٩) انظر السّيرافي التّحوي ٣٧٧ باختلاف يسير في اللفظ. والسّيرافي ذكر هذا الوجه ثانياً بعد التقاء الساكنين، فقال: «وفي فتح الميم منها وجهان: أحدهما: أنّه لالتقاء الساكنين... والوجه الثاني: أنّه ألقى...».

تقدّم. وهذا ضعيف؛ لأنّ الهمزة لا تثبت عند الوصل، هذا هو الأصل، فلا ينبغي أن يُقال به إلّا حيث تدعو ضرورةً كما تقدّم هناك.

هذا باب ما يُضمُّ من السّواكن إذا حُذفت بعده ألف الوصل. الباب

من هذا الباب « مُذُ اليوم، وإليكم اليوم »، لكن لم يذكرهما؛ لأنّهما قد تقدّما في غير هذا الباب^(١).

وإنّما فعل هذا لهذه الواو؛ لأنّها ضمير رفع^(٢)، فلو كانت معربةً لكانت بالرفع، فلمّا كانت مبنيةً وجب تحريكها في موضع ما حرّكوها بمقابلة الرفع / [وهي]^(٣) الضّمة.

وواو « مُصْطَفَوْنَ »^(٤) قد أغنت عن الرفع فصارت كهي، والضّمة مقابلة الرفع، [فلذلك]^(٥) حرّكت بها؛ لأنّها أنسب إليها من سائر الحركات.

وأما ياء « اخشي [الرجل] »^(٦) فحرّكت بالكسر [لمناسبة]^(٧) الياء؛ لمّا حرّكت الواو بالضّمة حرّكت هي بالكسرة، مع أنّ الكسر أصل التحريك لالتقاء الساكنين.

وأما ياء « مُصْطَفَى اللَّهِ »^(٨) فهي لمّا كانت في الأصل للجرّ، ونابت مناب

(١) انظر الكتاب ١٦٠/٢، ٢٧٢، وأيضاً ٢٩٢/٢، ٢٩٣.

(٢) يريد: الواو في اخشوا وأمثاله.

(٣) لم يظهر بسبب الخرم.

(٤) الكتاب ٢٧٦/٢.

(٥) لم يظهر منه بسبب الخرم إلّا « لك ».

(٦) انظر الكتاب ٢٧٦/٢. وما بين معقوفين تكملة منه.

(٧) ذهب الخرم باللام والميم والنون.

(٨) الكتاب ٢٧٦/٢.

الجرّة، وأغنت عنها، والكسرة مقابلة الجرّة، حرّكت بها حين^(١) وجب تحريكها. فهذا أقوى من تحريك ياء « اخشي » بالكسر؛ لأنّ تلك^(٢) مرفوعة، وإنّما كانت علّتها: أنّهم لما جعلوا حركة الواو منها جعلوا حركتها هي أيضاً منها. ومن النّحويين من علل هذا: بأنّهم اختاروا الضّمّ في الواو؛ لأنّه سقط من الكلام ضمّة كانت قبل واو الجمع، فإنّ الأصل « لاتنسيوا، وارميوا »، وكذلك « مُصْطَفُونَ » الأصل « مصطفىون »، ثمّ قلبوا حرف العلة المتحرّك ألفاً؛ لتحركه وانفتاح ما قبله، فاجتمع ساكنان، فحذفوا الأوّل لأنّ الثّاني^(٣) لمعنى، فلمّا كان قد سقط من الكلام ضمّة، واحتاجوا إلى التّحريك، حرّكوه بمثل تلك الضمّة، وضمّوا للضمّة^(٤) المقدرة. وأمّا الياء فكذلك أيضاً؛ لأنّه حُذف من الكلام كسرة؛ لأنّ الأصل « اخشي^(٥)، ومُصْطَفِينَ »^(٦).

(١) تقرأ: حينئذ.

(٢) يعني: ياء اخشي.

(٣) في الأصل: ساكنان الاولى لان الثانية.

(٤) في الأصل: الضمة.

(٥) في الأصل: اخشي.

(٦) انظر السّيرافي التّحوي ٣٨٠، شرح المفصل لابن يعيش ١٢٥/٩.

هذا باب ما يُحذف من السّواكن إذا وقع بعدها ساكنٌ. الكلام

أكثر الباب واضحٌ من كلامه.

وقوله في أثناء الباب: « ولم يكونوا ليفتحوا فيلبس بالتّصب؛ لأنّ سبيل هذا أن يكسر »^(١).

أي: لم يقولوا: يقضي الحقّ، ويقعوا في اللبس؛ لأنّ الفتح ليس الأصل، وإنّما الأصل الكسر، فلا يُنحيهم له الدّخول في اللبس.

وقوله بعد هذا: « وأما (اخشّوا القوم، ورّموا القوم، واخشّي الرّجل)، فإنّهم لو حذفوا لالتبس الواحد بالجمع، والأنثى بالذكّر، وليس هنا موضع التباس »^(٢).
يشير بقوله^(٣) إلى الفصل قبله: الذي فيه حروف العلة حركات ما قبلها من جنسها^(٤).

قال: « ومثل ذلك (لم يبع، ولم يقل)، ولو لم يكن ذلك فيها من الاستثقال لأجريت مجرى (لم يخف) »^(٥) الكلام.

يعني: أنّهم لم يثبتوا الواو، ولا الياء، ويجرّونها؛ لأنّهم كانوا يقعون في ياء مكسورة قبلها كسرة، والواو كذلك، على الطّريقة التي قدّم في « يرمي الرّجل،

(١) الكتاب ٢٧٧/٢.

(٢) الكتاب ٢٧٧/٢ وفيه: « ورموا الرّجل... والأنثى بالذكّر ».

(٣) في الأصل: لقوله.

(٤) وهو ما ذكره سيّويه في أول الباب، ومن أمثله: حذف الألف في « رمى الرّجل »، وعمله بأنهم لم

يخافوا التباسا. انظر الكتاب ٢٧٦/٢.

(٥) الكتاب ٢٧٧/٢.

ويدعو الناس».

ثم قال: «ولو لم يكن ذلك فيها^(١) من الاستثقال لأجريت مجرى (لم يَخَفْ)؛ لأنها ليس لاستثقال مابعدا حذفت»^(٢).

يعني هنا بقوله: «مابعدا»: الحركة؛ لأنها تُقدَّر بعد الحرف، أي: لو تركوها فانقلبت وتحركت، لم يكن هناك استثقال؛ لأنَّ ماقبلها مفتوح، فكان يكون «فاخشِوا»^(٣) الله»، هذا يُريد، وإلاَّ فسد الكلام ضرورة. وإثما كان ينبغي في بادئ الرأي أن يقول لاستثقال ماقبلها، ولوقاله لكان بيّناً. ويريد بهذا^(٤) الكلام: أنَّ الألف في «لم يَخَفْ» إنما حذفت ولم تُحرَّك فتقلب لأجل استثقال الكسرة^(٥) كما فعل في «يرمي الرجل»؛ لأنَّهم فرّوا هنا من الياء المتحرّكة - وإن كان قبلها أخفُّ الحركات^(٦) - فكذلك «لم يَبِعْ ولم يَقُلْ»، فرّوا أيضاً هنا / من تحرّك الواو والياء على ما سترى في التّصريف^(٧)؛ ولأنَّ فيه زائداً على هذا ما في «[يرمي الرجل]^(٨)»، ويدعو الناس».

[٢١ب]

(١) في الأصل: فيهما.

(٢) الكتاب ٢٧٧/٢ وفيه: «لما بعدها».

(٣) في الأصل: فاحشوا.

(٤) في الأصل: ويريدون هذا.

(٥) في: لم يَخَوْفٌ.

(٦) أي: الألف في لم يخف.

(٧) انظر الكتاب ٣٥٩/٢ فما بعدها. وانظر ما سيأتي ٥٣٠ فما بعدها، وأيضاً ٥٥٨.

(٨) لم يظهر منه بسبب الحزم إلاَّ الياء والرّاء من يرمي، واللام من الرجل.

هذا باب ما لا يُردُّ من هذه الحروف الثلاثة^(١) لتحرك ما بعدها. الكلام

الباب واضح، وكلامه في « لم يخافا » كذلك [أيضاً]^(٢)، إلا أنه يُسأل: كيف قالوا: خافا، وهابا، وقد كان الإمام في أبواب الانصراف فرق بينه وبين [لم يَخَفْ]^(٣)؟

فيقال: فعلُ الأمر وإن لم يكن عنده مجزوماً محذوفاً منه الجازم وحرف المضارعة، كما قال المخالف، فإنه جارٍ على المضارع بعد إسقاط حرف المضارعة في جميع أحكامه؛ فلذلك أثبت الألف هنا والياء والواو، كأنه منقطعٌ من « لتقولا »، لا أنه قد زيدت عليه الألف كـ « رَمَتَا »^(٤). والله أعلم.

والباب بعده واضح^(٥)، وقال في آخره حاكياً عن أبي الخطّاب أن ناساً يقولون: ادّعه^(٦). الكلام.

(١) في الأصل: الثلاث. وفي الكتاب ٢/٢٧٧: « الأحرف الثلاثة ».

(٢) أثر فيها الخرم. قال سيبويه: « وأما قولهم: لم يخافا، ولم يقولوا، ولم يبيعا، فإن هذه الحركات لوازم على كلّ حال، وإنما حذفت النون للحزم كما حذفت الحركة للحزم من فعل الواحد ولم تدخل الألف ههنا على ساكن، ولو كان كذلك لقال: لم يخفا، كما قال: رمتا، فلم تلحق التثنية شيئاً مجزوماً كما أن الألف لحقت في رمتا شيئاً مجزوماً ». الكتاب ٢/٢٧٧.

(٣) تقرأ في الأصل: رحنا. ويفهم الاعتراض من خلال نصّ سيبويه السابق، حيث شبه لم يخافا بلم يخف، وأنّ التّون حذفت للحزم، كما حذفت الحركة للحزم، فقال السائل فما بال خافا وهابا، وقد فرق الإمام بينهما في أبواب الانصراف؟ انظر الكتاب ٢/٦١.

(٤) في الأصل: كرما.

(٥) وهو باب ما تلحقه الهاء في الوقف لتحرك آخر الحرف. الكتاب ٢/٢٧٧.

(٦) انظر الكتاب ٢/٢٧٨.

هؤلاء قدّروا التّسكين لما ذكر^(١)، وكسروا لالتقاء الساكنين، ثمّ ألحقوا الهاء.
 السّيرافي^(٢): وفيه عندي وجهٌ آخر: ذلك أنّ من العرب من يُسكّن الحرفَ
 الذي يبقى بعد المحذوف من المجزوم، فيقال: اشترَ ثوباً، واثقُ زيداً، قال:
 وَمَنْ يَثِقُ فَإِنَّ اللَّهَ مَعَهُ^(٣)

وقال:

قالت سُلَيْمَى اشترَ لنا سَوِيْقاً^(٤)
 وهذا الذي ذكره أبوسعيد غلطٌ، وليست هذه من التّمتط الذي ذكر؛ فإنّ
 التّسكين فيما ذكرَ إنّما وجهه أنّهم أجروا المنفصل كالمتّصل، فأُسكِن^(٥) « واثقٌ ».
 (ش)- رحمه الله-: كأنّه « كَتِف »، فخففوا، كما يُخففون « كَتِف »، وقد
 جاء هذا العمل فيما هو أضعفُ من هذا، وهو قول امرئ القيس:

(١) قال: « فيكسرون العين كأنّما لما كانت في موضع الجزم توهموا أنّها ساكنة إذ كانت آخر شيء في
 الكلمة في موضع الجزم فكسروا حيث كانت الدال ساكنة لأنه لا يلتقي ساكنان ». الكتاب ٢٧٨/٢.

(٢) انظر السّيرافي التّحوي ٣٩٣.

(٣) في الأصل: ومن يتق فان الله معه. وهذا صدر عجزه:

ورزقُ الله مُرتاحٌ وغادي

انظر الخصائص ٣٠٦/١، ٣١٧/٢، ٣٣٩، المحتسب ٣٦١/١، ٣٧٣/٢، شرح الملوكي لابن
 يعيش ٤٥٩، شرح جمل الزّجاجي لابن عصفور ٥٩٠/٢، ضرائر الشعر له ٩٧، شرح الشافعية للرّضي
 ٢٩٩/٢، شرح شواهد ٢٢٥-٢٢٨.

(٤) للّعذافر الكندي. انظر التّوادر ١٧٠، شرح الكتاب للسّيرافي ١٧٤/٢، التّكملة ١٧٤، الحجّة
 ٥٠/١، المنصف ٢٣٧/٢، الخصائص ٢٤٠/٢، ٩٦/٣، شرح المفصّل لابن يعيش ١٢٤/٩، شرح
 الملوكي له ٤٥٩، ٤٦٠، شرح جمل الزّجاجي لابن عصفور ٥٩٠/٢، ضرائر الشعر له ٩٧، شرح كتاب
 سيبويه للصفّار ٥٣١، شرح الشّافعية للرّضي ٢٩٨/٢، شرح شواهد ٢٢٥-٢٢٨.

(٥) تقرأ في الأصل: فاخذ.

فاليومَ أَشْرَبُ غَيْرَ مُسْتَحَقِّ^(١) البيت

فسكّن؛ لأنّه جاء «رَبِّغ»^(٢) كـ «عَضُد»، وإن كانت ضمّة الباء ضمّة
إعراب غير لازمة، فإذا فعلوا ذلك هنا، فهم في حركة البناء أن يفعلوا ذلك أولى،
فالتسكين في هذا النوع كتسكين الفاء من «كَتِف»، لا كتسكين آخر «اضْرِبْ».
وأما تسكين «ادْعْ» بالقياس على هذا فخلْف؛ لأنّه لا موجب له. وإذا قيل: ادْعُ
زيداً، لا يجيء منه مثل «عَضُد»^(٣).

(سير): ومثل هذا الذي حكاه أبو الخطّاب ماحكاه أبو زيد عن القشيري: لم
يأل بكسر اللام، وهو من «ألا يألُو»^(٤).

(١) عجزه:

إِثْمًا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ

انظر الديوان ١٢٢، النوادر ١٨٧، الكتاب ٢/٢٩٧، إصلاح المنطق ٢٤٥، ٣٢٢، الكامل ٣١٨،
معاني القرآن للزجاج ١/١٣٦، ١٣٧، السيرافي التّحوي ٤٨٠، التّكملة ١٦٥، الحجّة ١/٨٦، ٣١١،
الخصائص ١/٧٤، ٣٨٨، ٢/٣١٧، ٣٤٠، ٣/٩٦، المحتسب ١/١١٠، إيضاح شواهد الإيضاح ٢٥٦،
شرح المفصل لابن يعيش ١/٤٨، شرح جمل الزّجاجي لابن عصفور ٢/١٩٣، ٥٨٣، شرح كتاب
سيبويه للصّفّار ٥٠٧، ٥١٠، شرح التصريح على التّوضيح ٨٨/١. ويروى: «فاليوم أسقى»، و«فاليوم
فاشرب». والشاهد ليس فيهما.

(٢) يعني الرّاء والباء والغين من «أشرب غير».

(٣) لم أقف على كلام الشّلوين في غير هذا الكتاب.

(٤) في الأصل: القسري لم ابالي كسر اللام من قالوا. والمثبت من السيرافي التّحوي ٣٩٤. وحكاية أبي

زيد في المنصف ٢/٢٣٣ وهي فيه عن العرب.

هذا باب ما تلحقه الهاء لتبيين^(١)
الحركة من غير ما ذكرنا من بنات الياء
والواو التي حذفت أواخرها. الكلام إلى آخره

وهذا واضح من كلامه.

قال: « وزعم الخليل أنهم يقولون: انطلقتُ^(٢) ».

السِّيرافي^(٣): ومنع بعض أصحابنا^(٤) جواز ذلك؛ لأنَّه يلتبس بالمصدر، ولو جاز ذلك جاز « ضربته »، وهذا لا يكون لأنَّه يلتبس بالمفعول. واستدلَّ على ذلك بـ[عدم]^(٥) امتناعهم من أن يقولوا: ضاربانه؛ لأنَّه لا يقال: ضاربانه، في المفعول ولا المصدر، بخلاف « يضربانه »^(٦).

وما أطرف هذا المذهب الذي حكاه؛ فإنَّ الخليل حكاه عن العرب.

فإن قال [قائل]^(٧): وجهه أنَّه المصدر، لاهاء السَّكت.

قيل: ليس هذا بشيء؛ لأنَّه الاحتجاجُ: بأنَّهم يقولونه في الوقف ويُسقطونه

(١) في الأصل: لعين.

(٢) الكتاب ٢/٢٧٨.

(٣) انظر السِّيرافي التَّحوي ٣٩٨ بتصرُّف.

(٤) لم أقف عليه.

(٥) تكملة يلتزم بها الكلام.

(٦) قال السِّيرافي: « لأنَّ اسم الفاعل إذا اتصل به كناية المفعول، لم يثبت فيه تنوين ولا نون، ويثبت في

الفعل النون، تقول: الزيدان ضاربك، والزيدون ضاربوك، ولا يجوز الزيدان ضاربانك، ولا الزيدون

ضاربونك، ويجوز: الزيدان يضربانك... ». السِّيرافي التَّحوي ٣٩٨.

(٧) تكملة يلتزم بها الكلام.

في الوصل، فدلّ على أنّها هاء السّكت، لاهاء المصدر، وبهذا كان ينبغي أن يردّ السّيرافي، ويضبطه بالسّماع^(١)، لا أن ينتقل إلى أنّه حكى: ضربتته^(٢)، وردّ عليه^(٣) بقولهم: ﴿لَيْسَ جَنَّتُهُ﴾^(٤)؛ لأنّه لا يمكن أن يقول: إنّ ضمير المصدر. /

[٢٢]

[وأما احتجاجه]^(٥) بتجويزهم «ضاربانه»، وامتناعهم من «يضربانه»، فلم يُجب عنه السّيرافي. والجواب: [ليس]^(٦) ذلك من اللبس وعدمه في الموضعين؛ لأنّسه قد تبين أنّهم لم يُراعوا ذلك، بل إنّما وجهه: [أنّ نون]^(٧) «يضربان» إعراب كضمة «يضرب»، فإنّ النّون^(٨) يلحقها هاء السّكت لتبين حركتها حملا على الضّمة، بخلاف نون «ضاربان».

(١) في الأصل: في السّماع.

(٢) في الأصل: ضربته. والحاكي سيبويه. انظر الكتاب ٢/٢٧٨، السّيرافي التّحوي ٣٩٨.

(٣) يعني: المخالف للخليل وسيبويه. وناقل هذا الرّد المؤلّف لالسّيرافي.

(٤) من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِ لَيْسَ جَنَّتُهُ﴾ يوسف: ٣٥.

(٥) لم يظهر منه بسبب الحزم إلا الحروف الثلاثة الأخيرة. والضمير للمخالف الذي نقل عنه السّيرافي عدم الجواز.

(٦) ذهب به الحزم.

(٧) لم يظهر منه بسبب لاخرم إلا الواو والنّون من آخره.

(٨) في الأصل: اللام.

هذا باب مايقون^(١) حركته وماقبله متحرّكٌ. الكلام

قال: « وقالوا: هِيَّةٌ، وهم يريدون: هِيَّ، شبهوها بياء (بَعْدِي) »^(٢).
إنّما قال: « شبهوها^(٣) بياء (بعدي) » لطلب الهاء؛ لأنّها أضعف بكونها على
حرف واحد، وجعل الواو^(٤) محمولة على الياء، وهم يريدون: هِيَّ؛ لأنّ الياء هي
التي تشبه الياء المفردة.

وقوله: « كما جعلوا (كَيْفَهُ) معترلة (مُسلمونه) »^(٥).
أي: أنّهم يلحقونها^(٦) في « مُسلمونه » أولى؛ لخفاء^(٧) التّون لو وقف عليها
وسكّنت، بخلاف « كَيْفَ ».

قال: « ولا يكون في الوقف في (أنا) إلّا الألف، لم يُجعل معترلة (هُوَ) »^(٨)
الكلام.

يريد: أنّهم يُلزمون هنا الألف التي هي لبيان الحركة، ولا يُلزمون الهاء في

(١) وكذا في التّكت ١٠٩٩. وفي الكتاب ٢/٢٧٩، والسّيرافي التّحوي ٤٠٠: « مايقنون ». وفي التّعليقة

٢٠٩/٤: « يثبتون ».

(٢) الكتاب ٢/٢٧٩.

(٣) في الأصل: شبهها.

(٤) يعني في « هو ».

(٥) الكتاب ٢/٢٧٩.

(٦) في الأصل: يلحقوها.

(٧) في الأصل: بخلاف. انظر الكتاب ٢/٢٧٨.

(٨) الكتاب ٢/٢٧٩.

« هُوَ ». والفرق أنه اجتمع في « أنا » أن التَّوْنَ خَفِيَّةٌ^(١) إذا سَكَنْتْ؛ لأنَّ أكثر ما يَعْمَلُ في التَّوْنَ السَّاكِنَةُ الخيشومُ فقط، وستره في أبواب الإدغام^(٢)، فليست كالواو إذاً، فَإِنَّ الواوَ تَعْمَلُ فيها الشَّتَّتَانِ على كُلِّ حالٍ، وفيها مدٌّ، وأَنَّها^(٣) على حرفين، أَقْلَّ ماتكون عليه الأسماء^(٤). ولم يتعرَّض لحصر الوقف عليها بالألف فقط، وأَنَّه لا يُوقَف عليها بالهاء، وليس هذا مقصده، وقد تقدَّم أَنَّها لغة طَبِيعٌ، يقولون: أَنَّهُ^(٥)، وقد تقدَّم أَنَّهُ حكاها هو، وأَنَّه ظاهرٌ كلامه في باب التَّسْمِيَةِ بالحروف المَقْطُوعَةِ^(٦).

وقوله: « وأَمَّا الحروفُ فَإِنَّه لا يُتَكَلَّمُ بها مفردةً؛ لِأَنَّها ليست بأَسْمَاءٍ »^(٧).

وإن كان منها ما يدلُّ على أَنَّهُ يكون عنده اسماً^(٨).

(١) في الأصل: خفيفة. انظر الكتاب ٢/٢٨٠.

(٢) انظر الكتاب ٢/٤١٥، وما سيأتي في هذا الشرح ٩٠٩-٩١١.

(٣) أي: أنا. انظر الكتاب ٢/٢٨٠، السِّيرافي التَّحْوِي ٤٠١.

(٤) الأصل في أنا: أن، والألف للوقف. ويوقف عليها بالهاء فيقال: أَنَّهُ، كما سيأتي. قال ابن جَنِّي: « فأما قولهم في الوقف على (أَنْ فعلت): أنا، وأَنَّهُ، فالوجه أن تكون الهاء في (أَنَّهُ) بدلاً من الألف في (أنا) لأنَّ الأكثر في الاستعمال إنما هو (أنا) بالألف، والهاء قليلة جداً فهي بدل من الألف. ويجوز أن تكون الهاء أيضاً في (أَنَّهُ) ألحقت ببيان الحركة، كما ألحقت الألف، ولا تكون بدلاً منها... ». سر صناعة الإعراب ٥٥٥.

(٥) نسبت لبعض طَبِيعٍ، وعليها تميم وسفلى هوازن. وقد وردت في حكاية عن حاتم الطَّائِي، قال فيها: هكذا فصدي أَنَّهُ. ومن ذلك قول الرَّاجِز:

إن كنت أدري فليَّ بدنة من كثرة التَّحْلِيْطِ في مَنْ أَنَّهُ

انظر مجالس العلماء ١٠٥، شرح المفصل لابن يعيش ٩٤/٣، شرح الشَّافِيَة للرُّضِي ٢/٢٩٢، ٢٩٥،

شرح الكافية له ٥٠٢/٤، خزنة الأدب ١١/٢٢٩.

(٦) في الأصل: المنقطعة. انظر الكتاب ٢/٣٤.

(٧) الكتاب ٢/٢٨٠ وفيه: « الحروف الأولى فَإِنَّه ».

(٨) في الأصل: إنما تكون عنده حرفاً. ولإيضاح هذه المسألة فَإِنَّ سيبويه يفرِّق بين حروف الخفض

وقوله: « ولايقولونه في (أَفْعَى، وَأَعْمَى) [ونحوهما] من الأسماء المتمكنة؛ كراهية أن تلتبس بهاء الإضافة »^(١).

لما انتقل إلى التعليل الثاني فهو واضح^(٢)، وأمّا هذا فمعترض؛ فإنّهم لا يعتبرون اللبس، وقد تقدّم ذلك.

(ش)- رحمه الله:- إنّما أتى به منوياً لما بعده، وذلك أنّ علة امتناع لحاق [الهاء] المتمكن^(٣) الإعراب اختلافه بالحركات، ولحاق التنوين له، فجعل ذلك عوضاً من إدخال الهاء فيه، وهذا يتحقّق فيما يظهر فيه الحركات، وأمّا هذا فلا يظهر، فلا تقوى العلة قوتها في الذي تظهر فيه الحركات، فقوّاها هنا باللبس لذلك، وكأنّه ينتظم منها علة؛ لا أنّه^(٤) اعتمد على التعليل باللبس^(٥). والله الموفق.

المتصلة بـ « ما » في الاستفهام وبين الأسماء المتصلة بـ « ما » فاحتجّ بأنّ الحروف لا يتكلّم بها مفردة، وأمّا الأسماء نحو: مثل، فيقال: مثلَ مَ أنت؟ وما رأيت لك مثلاً. وقد كان سيبويه ذكر علامة وفيمة ولمة وبعة وحتامة، فنّه المؤلف على أنّ منها ما يكون عند سيبويه اسماً، وهو « على ». انظر الكتاب ٣١٠/٢.

(١) الكتاب ٢٨٠/٢.

(٢) يريد قوله: « ومع هذا أنّ هذه الألفات حروف إعراب؛ ألا ترى أنّه لو كان في موضعها غير الألف دخله الرّفْع والتّصَب والجُرْ... ». الكتاب ٢٨٠/٢.

(٣) في الأصل: المسكنة. وما بين معقوفين تكلمة يلتزم بها الكلام.

(٤) في الأصل: لانه.

(٥) لم أقف على كلام الشلوين في غير هذا الكتاب.

هذا باب الوقف في أواخر الكلم^(١) المتحركة في الوصل

الباب هو واضحٌ من كلامه، وفيه ما يتكلّم عليه.

قوله: « وفرّقوا بينها وبين تاء منطلقات »^(٢) الفصل.

ولم جعل تاء الجميع من البنية والذي هو كاجزاء من الكلمة، من [دون]^(٣)
تاء المفردة، وهما للتأنيث؟

فقال السيرافي^(٤): لأنّ تاء الجميع تكون مع الألف علامة الجمع والتأنيث،
فكانّها دخلت على الألف لاعلى الاسم، وإذا كانت وحدها فقد ضمت إلى الاسم
وهي تنفصل عنه، بخلاف تاء الجمع مع الألف.

[٢٢ب] قال الأستاذ (ش)-رحمه الله-: قال / ذلك -رحمه الله- لأنّ تاء المفردة
ماقبلها مفتوحٌ لفظاً كـ «ظُلْمَةٌ»، أو تقديرًا كـ «مَدْعَاةٌ»، ولذلك^(٥) فهي أشبه
بالثاني من المركّبين من تاء الجمع؛ لأنّه لا يكون ما قبلها إلّا ساكنًا^(٦).
و[أمّا]^(٧) قوله: وفرّقوا بينها وبين تاء «سَنَبَتَةٌ»^(٨).

(١) في الأصل: الكلمة. والمثبت من الكتاب ٢٨١/٢.

(٢) الكتاب ٢٨١/٢ وفيه: « المنطلقات ».

(٣) تكملة يلتزم بها الكلام.

(٤) انظر السيرافي التحوي ٤١٠.

(٥) ذهب به الخرم.

(٦) لم أقف على كلام الشلوين في غير هذا الكتاب.

(٧) ذهب به الخرم.

(٨) الكتاب ٢٨١/٢.

السِّيرافي: هو سهوٌ؛ لأنَّه يعني التَّاء الأولى، وهي لا [يوقف] ^(١) عليها، وإنَّما كان ينبغي أن يقول: سَنَبْتُ ^(٢).

وهذا قريبٌ وإنَّما يُريد الإمام: فرَّقوا بينها وبين تاء « سَنَبْتَة » لو وقف عليها. والمحكي أنَّها: سَنَبْتَة، أَوْسَنَبَة وَسَنَبٌ، لاسَنَبْتُ. كُراع: ويُقال: عشنا بذلك سَنَبَة، أي: حَقبة. وفي « المختصر » ^(٣): السَّنْبَة: الدَّهرُ.

قوله: « وزعم أبو الخطَّاب » ^(٤).

ابن جنِّي ^(٥): هذا من إجراء الوقف مُجرى الوصل، قال:

بَلْ جَوَزَ تَيْهَاءَ كَظْهَرِ الْحَجَفَتِ ^(٦)

وقال:

اللَّهُ أُنْجَاكَ بِكَفِّي مَسَلَمَتِ ^(٧)

(١) ذهب به الخرم.

(٢) انظر السيرافي النحوي ٤١٠ بتصرف.

(٣) هو مختصر العين للزبيدي. انظر ٢٢٢/٢. وانظر اللسان (سنب) وفيه ما نقله قبل قليل أيضا.

(٤) الكتاب ٢٨١/٢ وبعده: « أَنْ نَاساً مِنَ الْعَرَبِ يَقُولُونَ فِي الْوَقْفِ: طَلَحَتْ ». ونسبها الثماني في شرح التصريف ٢٦٠ لطبي وأهل اليمن. ونسبها ابن بري فيما رواه عن الفراء في شرح شواهد الإيضاح ٣٧٨ إلى طي، والفيومي في المصباح المنير (هوى) إلى حمير، والثماني في شرح التصريف ٢٦٠ إلى طي وأهل اليمن.

(٥) انظر سر صناعة الإعراب ٥٦٣ وعنه أخذ النص بتصرف يسير، وانظر ١٥٩ أيضا.

(٦) البيت ينسب لسؤر الذئب، ولأبي النجم، ولبعض الطائيين. وانظر التكملة ٣٢٦، الخصائص ٣٠٤/١، ٩٨/٢، شرح التصريف للثماني ٢٦١، شرح شواهد الإيضاح ٣٨٦، إيضاح شواهد الإيضاح ٥٧٤، الإنصاف ٣٧٩، شرح المفصل لابن يعيش ١١٨/٢، ٨٠/٩، المستوفي ٢٦٦/٢، شرح الشافية للرزي ٢٧٧/٢. والجوز: الوسط. والتيهاء: الصَّحراء التي يتيه فيها الإنسان. والحجفت: الترس.

(٧) البيت لأبي النجم. وانظر ديوانه ٤٧، الخصائص ٣٠٤/١، شرح المفصل لابن يعيش ٨٩/٥، ٨١/٩، ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٣٢، شرح الشافية للرزي ٢٨٩/٢، رصف المباني ١٦٢، شرح

قال ابن جنّي: وحكى قُطْرُب عن طَيِّئ أَنَّهُم يقولون: كيف البنون والبناء؟ وكيف الإخوة والأخوة؟^(١) وذلك شاذّ.

وفرق الإمام - رحمه الله - بين الرّفْع والجرّ وبين النّصب^(٢): بأنّ الألف خفيفة^(٣) فألحقت لحفّتها^(٤)، والواو والياء ثقيلتان فلم يُزادَا بدلا من التّنين لثقلهما؛ ألا تراهم أثبتوا الألف بحيث يحذفون الواو والياء؛ ألا تراهم قرؤوا: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسِرُّ﴾^(٥) و﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾^(٦) ومن أبيات الكتاب:

وأخو العَوَانِ متى يَشَأْ يَصْرِمُنَهُ^(٧)

ومنه أيضا:

دَوَامِي الْأَيْدِ يَخْبِطُنَ السَّرِيحَا^(٨)

التّصريح على التّوضيح ٣٤٤/٢، شرح الأشموني ٢١٤/٤، شرح الفاكهي على قطر النّدى ٢٧٦/٢. ويروى: مسلمه.

(١) في الأصل: والبنات... والاخوات. انظر سر صناعة الإعراب ٥٦٣، شرح الشّافية للرّضي ٢٩٢/٢.

(٢) الكلام الآتي منقول من سرّ صناعة الإعراب ٥١٩-٥٢٢ بتصرّف. وانظر الكتاب ٢٨١/٢.

(٣) في الأصل: خفيه.

(٤) يريد: في المنون المنصوب.

(٥) الفجر: ٨. وقد أثبت الياء ابن كثير في الوصل والوقف، وأثبتها نافع وأبو عمر في الوصل، وحذفها بقيّة السّبعة. انظر الإقناع ٨٨١.

(٦) الرّعد: ٩. أثبت الياء ابن كثير في الوصل والوقف، وحذفها بقيّة السّبعة. انظر الإقناع ٦٧٦.

(٧) الكتاب ١٠/١. وعجزه:

وَيُعَذِّنُ أَعْدَاءَ بُعَيْدٍ وَدَادٍ

والبيت للأعشى. وانظر ديوانه ١٢٩، الأصول ٤٥٧/٣، المنصف ٧٣/٢، الخصائص ١٣٣/٣،

الإنصاف ٢٣٥، ٣١٤، شرح الملوكي ٢٣٣، ضرائر الشعرا بن عصفور ١٢٠. ويروى: «وأخو النّساء». والشاهد ليس فيها.

(٨) الكتاب ٩/١، ٢٩١/٢. وصدّره:

وأنشد البغداديون:

... وأخرى تُعْطِ بالسَّيفِ الدِّمًا^(١)

وقال زهير:

... .. ثُمَّ لَا يَفِرُّ^(٢)

وقال سيبويه - رحمه الله -: لو كانت « تَغْزُو »^(٣) قافية لكنت حاذفَ الواو^(٤).
وقد حذفوا الياء والواو وهما اسمان^(٥) وعلامتان هرباً إلى التخفيف بحذفهما^(٦)، نحو

وَطِرْتُ مُنْصَلِي فِي يَعْمَلَاتِ

والبيت ينسب إلى مضر بن ربيعي الفقعسي، وإلى يزيد بن الطثرية. وانظر السيرافي النحوي ٤٥٥، المنصف ٧٣/٢، أمالي ابن الشجري ٢/٢٨٩، الإنصاف ٥٤٥، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٢٠، شرح شواهد شرح الشافية ٤٨١. ويروى: « خفاف الوطء ». والشاهد ليس فيها.
(١) من الرجز وتماه مع ماقبله:

كَفَّاكَ كَفٌّ مَائِلِيْقُ دِرْهَمًا جوداً وأخرى تُعْطِ بالسَّيفِ الدِّمًا
وانظر معاني القرآن للقرّاء ٢/٢٧، ١١٨، ٢٦٠/٣، سر صناعة الإعراب ٧٧٢ أيضاً، المنصف ٧٤/٢، الخصائص ٩٠/٣، ١٣٣، أمالي ابن الشجري ٢/٢٨٩، التتمة في التصريف ١٧٧.
(٢) البيت بتمامه على هذه الرواية:

ولأنت تفري ما خلقت وبعث ضُ القوم يخلقُ ثم لا يفر
انظر ديوانه ٩٤، الكتاب ٢/٣٠٠، الأضداد للأصمعي ٥٥، الأصول ٢/٣٨٨، السيرافي التحوي ٤٤٦، ٤٩٠، التكملة ١٩٥، المنصف ٧٤/٢، ٢٣٢، سر صناعة الإعراب ٤٧١ أيضاً، شرح المفصل لابن يعيش ٩/٧٩، التتمة في التصريف ١٥٨، ١٦٦، المستوفي ٢/٢٧٨، شرح الشافية للرّضي ٢/٣٠٢، شرح شواهد شرح الشافية ٢٢٩. وما يذكره في هذا البيت والأبيات القادمة روايات، وقد رويت بالتحريك.

(٣) في الأصل: تغز.

(٤) الكتاب ٢/٣٠٠ بتصرف من ابن جني.

(٥) في الأصل: اسما. والتصويب من سر صناعة الإعراب ٥٢٠.

(٦) نسب سيبويه هذا إلى ناس كثير من قيس وأسد. الكتاب ٢/٣٠١.

قوله^(١):

... بعدَ غداةِ البينِ ماصَّعٌ^(٢)

ونحو:

... .. بالجِواءِ تَكَلَّمُ^(٣)

ونحو قوله:

إن كنتِ سائلي غُبوقاً فاذهب^(٤)

ولا يحذفون الألف لأمّا كانت أو علامة، لا يقولون في الوقف على
« يَخْشَى »: هو^(٥) يَخْشَى، ولا في « يَسْعَى »: هو يَسْعُ، ولا في « قاما » في التثنية: قام،
إلا شاذّاً، أنشد [أبو الحسن]^(٦):

(١) الأبيات الآتية هي على رواية سمعها سيويه. الكتاب ٣٠١/٢، ٣٠٢.

(٢) البيت بتمامه:

لأَيُعِيدَ اللهُ أَصْحَاباً تَرَكْتُهُمْ لم أدرِ بعدَ غداةِ البينِ ماصَّعٌ
والبيت لابن مقبل. انظر الكتاب ٣٠١/٢، الأصول ٣٩٠/٢، السِّيرافي التَّحوي ٤٩٤، الحجة
٥٧/١، المستوفي ٢٧٩/٢، شرح الشَّافِيَة للرَّضِي ٣٠٦/٢. قال سيويه: « يريد: صنعوا ».
(٣) البيت بتمامه على هذه الرواية:

يادار عبله بالجِواءِ تَكَلَّمُ وعمي صباحاً دار عبله واسلم
وهو لعنترة من معلقته. انظر الديوان ١٥، الكتاب ٣١٠/٢، الأصول ٣٩١/٢، السِّيرافي التَّحوي
٤٩٦، التَّعليق ٢٤١/٤، المستوفي ٢٧٨/٢، شرح الشَّافِيَة للرَّضِي ٣٠٦/٢. قال سيويه: « يريد: تكلمي ».
(٤) صدره:

كذبَ العَتِيقُ وماءُ شَنْ بَارِدٌ
وينسب إلى الحُرْزِ بنِ لَوْذَانَ السَّدُوسِي، وإلى عنترة. انظر الكتاب ٣٠٢/٢، الحيوان ٣٦٣/٤،
السِّيرافي التَّحوي ٤٩٦. قال سيويه: « يريد: فاذهبي ».

(٥) في الأصل: وهو. والمثبت من سر صناعة الإعراب ٥٢١ والمؤلف ينقل عنه.

(٦) تكملة من سر صناعة الإعراب ٥٢١.

بلهفَ ولابلتَ ولالواتي^(١)

يريد: بلهفا^(٢). ومن أبيات الكتاب:

... .. ورهطُ ابنِ المعل^(٣)

وهذا في غاية الشذوذ^(٤).

واعتلَّ غير سيبويه أن يقول: كرهوا أن يقولوا: قام زيدو؛ لئلاً يشبه آخر الفعل في نحو «يدعو، ويغزو»، وهذا غير موجود في الأسماء، وكذلك لوقالوا: مررت بزيدي، لالتبس بالمضاف نحو «غلامي»^(٥).
والذي حكاه الأخفش من «رأيت زيد» في الوقف^(٦) حكاه أبو عبيدة فيما

(١) صدره:

فلست بمدركِ مافاتٍ متي

انظر كتاب الشعر ٢٨٢، الخصائص ١٣٥/٣، المحتسب ٢٧٧/١، ٣٢٣، شرح التصريف للثمانيني ٤٠٦، أمالي ابن الشجري ٢/٢٩٣، الإنصاف ٣٩٠، المحرر الوجيز ١٥٥/٩، المتع ٦٢٢، الدرّ المصون ٣٣٠/٦، اللسان (لهف).

(٢) في الأصل: بلهفي. والمثبت من سر صناعة الإعراب ٥٢١.

(٣) الكتاب ٢/٢٩١. والبيت بتمامه:

وقبيلٌ من لَكَيْزٍ شاهدٌ رَهْطٌ مَرَجُومٌ ورهطُ ابنِ المعلِّ

وهو للبيد رضي الله عنه. انظر مجاز القرآن ١٦٠/٢، السيرافي التَّحْوِي ٤٥١، ٤٩٣، المسائل البغداديات ٤٤١، ٥٠٦، شرح التصريف ٤٠٦، أمالي ابن الشجري ٢/٢٩٣، شرح الجمل لابن عصفور ٥٧٨/٢، المتع ٦٢٢، شرح كتاب سيبويه للصفار ٤٩٠، المستوفي ٢/٢٦٧، شرح الشافعية للرّضوي ٢/٢٨٥، ٣٠٣، ٣٠٨. والشاهد في حذف الألف واللام الثانية من «المعلّي».

(٤) في سر صناعة الإعراب ٥٢٢: «وهذان من الشذوذ بحيث لا يسوغ القياس عليهما».

(٥) لم أقف على صاحب هذا التعليل الذي حكاه ابن جني.

(٦) انظر السيرافي التَّحْوِي ٤٠٨، شرح المفصل لابن يعيش ٦٩/٩.

ذكر الفارسي^(١).

قال^(٢): فكما حمل أزد [السَّراة]^(٣) المرفوع والمجرور على المنصوب، كذلك حمل [أهل]^(٤) هذه اللغة التي حكاها أبو عبيدة المنصوب على المرفوع والمجرور^(٥). وقال المبرّد^(٦): من قال ذلك لزمه أن يقول في « جَمَلٌ »: جَمَلٌ. يريد: إذا أجرى المنصوب مُجرى المرفوع والمخفوض، وسوّى بين ذلك، لزمه أن يُسوّى بين الفتح والضّمّ والكسر، فيُخفّف الفتح، فيقول في « جَمَلٌ »: جَمَلٌ، كما يُخفّف الضّمّة والكسرة في « عَضُدٍ [وَفَحَذٍ] »^(٧). وقال بعض العرب: ما أكرمهُ^(٨)! قال:

(١) من قوله: « والذي حكاه الأخفش » إلى هنا، من كلام المؤلف، لامن كلام ابن جني. وكأن المؤلف أراد الجمع بين كلام السيرافي وكلام ابن جني فيما حكاه عن أبي عليّ؛ فإن النص عند ابن جني: « كما أثبتوا الألف. وحدثنا أبو علي قال: حكى أبو عبيدة: رأيت فرجاً. فكما حمل ». وحكاية الأخفش ذكرها السيرافي، وسينقل المؤلف عنه بعد سطرين قول المبرّد وتفسيره. وماحكاه الأخفش وأبو عبيدة حكاه قطرب وأبو عبيد والكوفيّون، وقد نسبت هذه اللغة إلى ربيعة. انظر السيرافي التّحوي ٤٠٨، إعراب القرآن للنّحاس ٣٢٩/١، شرح الكافية الشافية ١٩٨٠، شرح الشافية للرّضي ٢٧٢/٢، ٢٧٥، ٢٧٩، ٣٠١، شرح التّصريح على التّوضيح ٣٣٨/٢.

(٢) أي: ابن جني. وقبله في سر صناعة الإعراب ٥٢٢: « قال سيبويه: وزعم أبو الخطاب أن أزد السراة يقولون: هذا زيدو، ومررت بعمرى، جعلوه قياساً واحداً، فأثبتوا الواو والياء كما أثبتوا الألف ».

(٣) تكملة من سر صناعة الإعراب ٥٢٢ يلتزم بها الكلام.

(٤) تكملة من سر صناعة الإعراب ٥٢٢ يلتزم بها الكلام.

(٥) انتهى التّقل من سر صناعة الإعراب ٥٢٢ بتصرّف وزيادة يسيرة.

(٦) انظر قول المبرّد وتفسيره الآتي في السيرافي التّحوي ٤٠٨، ٤٠٩. وانظر قوله أيضاً في شرح المفصل لابن يعيش ٧٠/٩.

(٧) تكملة من السيرافي النّحوي ٤٠٩ يلتزم بها الكلام. وبها ينتهي التّقل منه بتصرّف.

(٨) كذا في الأصل، وضبط فيه بفتح الميم وضم الهاء، فلعلّ الصواب بسكون الميم. على أن المؤلف

وما كلُّ مَغْبُونٍ وَلَوْ سَلَفَ صَفْقُهُ^(١) البيت

فيما سيأتي ٥٥١ سينقل من المنصف نصاً فيه البيت الآتي، وقبله: « فيقال: كَرَمَ زيدٌ، وعَلِمَ زيدٌ ». وعليه
فإذا أن يكون ما أتى به المؤلف هو شاهدٌ على إسكان فتحة الإعراب وأخطأ الناسخ في الضبط، وإما أن
يكون في الكلام تحريف. والله أعلم.

(١) عجزه:

براجع ماقد فاته برداد

والبيت للأخطل. انظر الديوان ١٧٤/١، المنصف ٢١/١، الخصائص ٣٣٨/٢، المحتسب ٥٣/١،
٦٢، ٢٤٩، الخطاريات ١٨٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٥٢/٧، شرح الجمل لابن عصفور ٥٨٢/٢،
ضرائر الشعر له ٨٤، شرح كتاب سيبويه للصفار ٥٠٥، شرح الشافية للرّضي ٤٤/١، شرح شواهد
شرح الشافية ١٨٣.

هذا باب الوقف في آخر الكلم المتحرّكة في الوصل^(١). الترجمة

[٢٣] القياس في الباب في الوقف أن يكون على السّكون؛ لأنّه أوّل السّكوت /
[الذي ينقطع]^(٢) فيه عمل اللسان ويسكن، كما أنّ الابتداء كان بالمتحرّك؛
لأنّه أوّل الكلام [الذي هو]^(٣) بحركة اللسان وتصرفه^(٤)، فأجروا الظرفي^(٥) مجرى
سائرهما من استعمال الرّوم والإشمام والتّضعيف والتّقل فإنه على مذهب غيره في
السّكون، إلّا أنّه أراد الفرق بين ما يعرضه سكونه في الوقف وبين ما يلزمه السّكون
في الوصل والوقف على مذهبه في التّنبية على الأصول.

فعمل الإشمام أضعفها؛ لأنّه للشّفتين لالّسان، ولا يكون إلّا في الرّفع أو
الضمّ؛ لأنّ ضمّك شفتيك يمكن مع وضع لسانك في أي موضع من الحروف شئت
فتشير بهما إلى موضع الضّمة؛ لأنّها من الشّفتين، فيمكن النّاطق أن يضمّ شفّتيه
فيرى المخاطب ذلك. وأمّا الكسرة والفتحة فإنّ مخرجهما لا يراه المخاطب؛ لأنّ
مخرج الكسرة من وسط الفم، ومخرج الفتحة من الحلق.

وأمّا الرّوم فهو أيضاً يشعر بالحركة التي كانت في الوصل مع أنّه يُدركه
الأعمى والبصير، فهو يزيد على الإشمام بياناً؛ لأنّ الإشمام يكون في حقّ البصير دون
الأعمى، والرّوم^(٦) يكون في حقّهما، وهو إضعاف الحركة لاسلبها بالجملة، وعمل

(١) بعده في الكتاب ٢/٢٨١: «التي لاتلحقها زيادة في الوقف».

(٢) لم يظهر منه بسبب الحزم إلّا الألف واللام من «الذي»، والطاء والعين من «ينقطع».

(٣) لم يظهر منه بسبب الحزم إلّا الألف واللام من «الذي» والواو من «هو».

(٤) في الأصل: ويصرفه.

(٥) يعني: الذي يعرض له السكون بسبب الوقف.

(٦) في الأصل: والرفع.

الرّوم يمكن في الحركات كلّها، إلّا أنّ يكون المنصوب منوّناً؛ لأنّه يُعوّض من تنوينه ألفٌ فتبقى الحركة التي كانت قبل التنوين على ما كانت عليه^(١)، وإنّما احترزنا من مثل «أحمد» في المنصوب فإنّه يجوز فيه الرّوم.

وقد غلط في هذا أبو القاسم في الجمل فقال: «الإشمام وروم الحركة إنّما يكونان في المرفوع»^(٢).

وحكي عن أبي حاتم أنّ الرّوم لا يكون في المنصوب لحفّته^(٣)، والنّاس على خلافه؛ لأنّ الرّوم لا يرفع حكم السّكون بما فيه من جري بعض الحركة في الوقف، فلا يمتنع أن يكون الفتح كغيره.

وإنّما فرّق سيبويه بين الرّفع والنّصب والجرّ في الوصل، فذكر أنّهم يُشبعون الضّمة والكسرة ويتمطّطون فيقولون: هو يضربُها، ومن^(٤) مأمَنك، يسرعون اللفظ، قال: وعلامتها واوٌ وياءٌ، ويختلسها بعضهم اختلاساً فيقولون: يضربُها، ومن مأمَنك، يسرعون اللفظ. قال: ولا يكون هذا في النّصب؛ لأنّ الفتحة أخفُّ عليهم^(٥). يعني: أنّ خفّتها مشبعةٌ، يعني: عن تخفيفها بالاختلاس وروم الحركة، وروم حركة النّصب ليس للتّخفيف إنّما هو للدّلالة على تحرّك الحرف في الوصل.

(١) هذا على اللغة المشهورة، وأمّا على اللغة المنسوبة إلى ربيعة وقد مضى ذكرها فالرّوم جائز؛ لأنّه ليس ثمّ ألفٌ. انظر شرح الشّافية للرّضي ٢٧٥/٢.

(٢) في الجمل المطبوع ٣٠٩، ٣١٠: «في المرفوع والمجرور». وهذه الزّيادة ممّا تفرّدت به إحدى النّسخ، وأثبت المحقق هذه الزّيادة في المتن. وقد عرض ابن أبي الرّبيع في شرح جمل الرّجّاجي ٨٧٠ لما ذكره الرّجّاجي، ولم يغلّطه، وإنّما قال: «يريد: مجموع الاثنين لا يكون إلّا في المرفوع».

(٣) انظر الإقناع ٥٠٨، ٥٠٩، ارتشاف الضرب ٨٠٨ (رجب)، المساعد ٣١٣/٤. ونقله الرّضي في شرح الشّافية ٢٧٥/٢ عن الفراء. وذكر ابن أبي الرّبيع في شرح جمل الرّجّاجي ٨٦٩، ٨٧٠ أنّ الرّوم في المنصوب لم ينقله القراء، وإنّما نقله النّحاة.

(٤) في الأصل: من. بلا واو.

(٥) انظر الكتاب ٢٩٧/٢ بتصرف.

قال الأعلم: « وبعض التّحويين لا يعرف الإشمام الذي ذكره سيبويه، ولا يُفرّق بين الإشمام والرّوم »^(١).

وهذا خَلَفٌ؛ لأنّ من لم يعرف الحجّة عليه قائمة بمن عرف، وقد قال سيبويه: « فأما الذين أشمّوا »^(٢).

ولما كان الإشمام أضعف من الرّوم جعل للإشمام^(٣) نقطة أمام الحرف، وللرّوم خطٌّ؛ لأنّ النّقطة بعض الخطّ، وإنّما جعلت النّقطة أمام الحرف، ولم تكن في الحرف؛ لئلاّ يلتبس بالسّكون الذي يكون فوق الحرف، وكانت علامة الرّوم بين يدي الحرف ولم تكن فوق الحرف لئلاّ تلتبس بالفتحة، وجعل علامة ما أجري مجرى الجزم والإسكان الخاء؛ لأنّها أوّل^(٤) قولك: خفيف، فدلّ به على السّكون لأنّه تخفيف، وجعل الشّين للتّضعيف؛ لأنّ الشّين أوّل حرف من شديد / فدلّ به عليه.

قوله: « ومن ثمّ قالت العرب »^(٥).

يعني: أنّ الأصل في لحاق التّشديد فيما فيه [تنوين]^(٦): المرفوع والمخفوض؛ لأنّ المنصوب إذا وقّف عليه أُبدل من التّنوين ألفٌ، فيتحرك [حرف]^(٧) الإعراب الذي قبل الألف؛ لأنّ الألف لا يكون ما قبلها إلّا مفتوحاً، وإذا تحرك حرف

(١) التّكت ١١٠٢. وانظر السّيرافي التّحوي ٤١٤.

(٢) الكتاب ٢٨٢/٢.

(٣) في الأصل: الاشمام. وما أثبتته أولى، وهو الجاري على كلامه الآتي.

(٤) في الأصل: أولى. انظر السّيرافي التّحوي ٤١٥.

(٥) الكتاب ٢٨٢/٢ وبعده: « في الشّعَر في القوافي: سَبَسَبَا ».

(٦) لم يظهر بسبب الخرم. انظر السّيرافي التّحوي ٤١٧.

(٧) ذهب الخرم بالفاء.

[الإعراب]^(١) استُغْنِيَ عن التشديد، ثم يلحق المجرور والمرفوع في القوافي الوصلُ بالياء والواو على وجه إطلاق الشَّعر، لاعلى أنه بدلٌ من التَّنوين، ويدخل على المشدّد في الوقفِ الواوُ والياء لإطلاق القافية، ويبقى التشديد على حاله، فلمّا جرى في المرفوع والمخفوض أحقوه المنصوب فأدخلوا فيه ألفَ الإطلاق؛ لأنّ الألف والياء والواو تجري مجرى واحداً في القوافي^(٢). وهذا أراد سيبويه بقوله: لأنّها تشركهما في القوافي فألحقوها بهما فيما يُنَوّن من الكلام، وجعلوا «سَبَسَب»^(٣) كأنّه ممّا لا تلحقه الألفُ في النَّصب^(٤).

فقوله: «جَدَبًا»، و«عَيْهَلَّ»^(٥)، كأنّه ضَعَفَ اللام والباء للوقف، ثمّ

(١) ذهب الخرم بالألف والياء من آخره.

(٢) انظر السّيرافي التّحوي ٤١٨.

(٣) هذا «وجدبًا» الآتي من رجز نسبه سيبويه لرؤبة، وهو:

لقد خشيت أن أرى جَدَبًا	في عامنا ذا بعدما أخصبًا
إنّ الدّبا فوق المتون دَبًا	وهبت الرّيح مُرورِ هَبًا
ترك ما أبقي الدّبا سببًا	كأنّه السّيلُ إذا اسلحَبًا
أو الحريق وافق القَصَبًا	والثّبن والحلفاء لاقَبًا

وينسب لربيعة بن صبيح. وقال الغندجاني في فرحة الأديب ٢٠٧: «وليست الأبيات لرؤبة، بل هي من شوارد الرّجز، لا يعرف قائلها». انظر الدّيان ١٦٩، الكتاب ٢/٢٨٢، الجمل ٣١٠، السّيرافي التّحوي ٤١٦، شرح اللمع لابن برهان ٢/٤٩٩، الحلل في شرح أبيات الجمل ٣٥٩، شرح شواهد الإيضاح ٢٦٤، شرح المفصل لابن يعيش ٩/٦٩، شرح الشّافية للرّضي ٢/٣١٩، ٣٢٠، شرح التّصريح على التّوضيح ٢/٣٤١، ٣٤٦.

(٤) انظر الكتاب ٢/٢٨٢ بتصرف.

(٥) من قول منظور بن مرثد الأسدي:

نُسِّلَ وَجَدَ الهائم المُعْتَلَّ يبازلُ وجنّاءَ أو عَيْهَلَّ

انظر الكتاب ٢/٢٨٢، مجالس ثعلب ٥٣٥، السّيرافي التّحوي ٤١٦، التّكملة ١٨٩، المسائل العسكريّة ١٧٣، المسائل البغداديات ٤٢٧، سرّ صناعة الإعراب ١٦١، ٤١٧ المنصف ١/١١، المحتسب

نوى^(١) الوصل فكسر اللام في « عَيْهَلَّ »، وفتح الباء في « جَدَبَا » وزاد الألف، وهذا بعد تحريك الدال؛ لأنَّ الأصل « جَدَب »^(٢)، فألحق التضعيف فيما قبله ساكن، فحرّك، وفيه الوقف على المنصوب المنون بغير عوض، وفيه إجراء الوصل مُجرى الوقف، ولك أن تقول: إجراء الوقف مجرى الوصل، ولحاق التضعيف فيما قبله ساكن.

ويروى: « جَدَبَا »، وهو « فَعَلَّ » كـ « خَدَبَّ »^(٣). ويروى: « جَدَبَا »^(٤)، فمن رواه هكذا زاد على الباء باء أخرى لتبقى دال « الجَدَب » ساكنة؛ ولأنَّ التشديد في الوقف إنما يُستعمل فيما كان آخره متحرّكاً، ونظيره قول الآخر:

كَأَنَّ مَجْرَى دَمْعِهَا الْمُسْتَنِّ قُطْنَةٌ مِنْ أَيْبِضِ الْقُطْنِ^(٥)
ويروى: القُطْن.

والسَّبَسَب^(٦): ما لا نبات فيه من الأرض، وهو البَسْبَسُ أيضاً، قال الشاعر:

١٠٢/١، ١٣٧، شرح أبيات سيويه لابن السيرافي ٣٢٤/٢، الباب ١٠٥، المستوفي ٣٦٣/٢، شرح
جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٥٦/٢، الممتع ١١١، شرح الشافية للرّضي ٣١٨/٢، شرح شواهد ٢٤٨،
اللسان (عهل).

(١) تقرأ في الأصل: يؤتى.

(٢) في الأصل: حذف.

(٣) وليس الشاهد فيه على هذا.

(٤) انظر السّيرافي التّحوي ٤١٦.

(٥) للعجاج، وينسب لغيره. انظر الديوان ١٩٠، التّوادر ٤٦٥، ٤٦٦، إصلاح المنطق ١٧٠، السّيرافي
التّحوي ٤٢١، شرح أبيات إصلاح المنطق ٣٤٤، تهذيب إصلاح المنطق ٤١٥، المشوف المعلم ٤٧٥،
شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٥٦/٢، ضرائر الشعر له ٣١، اللسان (قطن).

(٦) انظر الكتاب ٢٨٢/٢، وتخريج « جدبَا » السّابق.

وقاع سَبَسَ لَانْتَبَ فِيهِ كَأَنَّ كِلَابَهُ زُبُرُ الْحَدِيدِ^(١)
قال هذا ابن السِّيد^(٢). وقال كُرَاع: «البَسَابِسُ والسَّبَاسِبُ: الأرضون
القفار»^(٣). وهو الظاهر من البيت الذي ذكرته؛ لأنَّه نعت القاع بـ«السَّبَسَب»
فلو كان الذي لا نَبَتَ فيه لجاء قوله: «لا نبت فيه» تكريراً.
والعَيْهَلُ من التَّوَق: الشَّديدة، ويقال: الطَّويلة، ويقال: السَّريعة. الأَعلم:
«العَيْهَل: الذَّكر من الإبل أيضاً»^(٤). ويظهر هذا من قوله: «وعيهل»
قال كُرَاع^(٥): الوَجِينُ: العارض^(٦) من الأرض يَنقَاضُ ويرتفعُ، وهو غليظ،
ومنه قال: ناقةٌ وجناء^(٧)، وهي من النَّساء العظيمة الوجنات. والوَجَنَةُ من المثلث
بالضَّم^(٨) والفتح والكسر، وتبدل واوها همزةً أيضاً، ووَجَنَةٌ بكسر^(٩) الجيم لغة.
ويروى^(١٠):

بَدءُ يُحِبُّ الخُلُقَ الإِضْحَمَّا^(١١)

-
- (١) انظر الحلل في شرح أبيات الجمل ٣٦١. والكلاب: شجر صغار يابس فيه شوك. اللسان (كلب).
(٢) انظر الحلل في شرح أبيات الجمل ٣٦٠، ٣٦١.
(٣) المجرّد ٢٧٣/١.
(٤) النكت ١١٠٣.
(٥) انظر المنتخب ٤٣٦، ٥٣٤.
(٦) في الأصل: البارض. انظر القاموس المحيط (وجن).
(٧) في الأصل: وجناة. انظر القاموس المحيط (وجن).
(٨) في الأصل: الضم، بلا باء.
(٩) تقرأ في الأصل: بحكم. وقال في القاموس المحيط (وجن): «وككلمة».
(١٠) إشارة إلى بيت رؤبة الآتي. ويريد بالرواية الكسر في «الإضحما» الآتي، والرواية الثانية وهي التي
ذكرها سيبويه هنا وعليها الشاهد: الإضحما. انظر الكتاب ٢٨٣/٢. وكان سيبويه قد أشار في ١١/١
إلى رواية الكسر والفتح.
(١١) في الأصل: تحت الخلق. والبيت ملحقات ديوان رؤبة ١٨٣، سرّ صناعة الإعراب ١٦٢، ٤١٦،
٥١٥، المحتسب ١٠٢/١، ٢٣٩/٢، المنصف ١٠/١، المتبع ١٧٨، الباب ١٠٦، ضرائر الشعر لابن

فـ«الْبَدءُ»: السَّيِّدُ، وجمعه: بُدُوءٌ. ويُروى: الضَّخَمَّا، جعله كـ«خَدَبٌ»،
ومن قال: «الإِضْحَمَّا»، جعله كـ«إِرْزَبٌ»، وليس في واحدٍ منهما شاهدٌ، إنّما
الشَّاهد في فتح الهمزة.

وقوله في «أَبْيَضَّةً»: «كما ألحقها في هُنَّة»^(١).

هذا الذي حكاه من أقبح الشذوذ، وبعضهم يقول: هو غلطٌ من قائله؛ لأنَّ
«أبيض» معربٌ فلاوجه لهاء الوقف؛ لأنَّها إنّما تدخل على المبني، وأيضاً فإنَّ
التَّشديد^(٢) إنّما يلحق في الوقف إذا سكنت الحروف الموقوف عليها، فإذا حرَّكناه
بإدخال الهاء استغينا عن التَّشديد^(٣). والله الموفق.

عصفور ٥١، الإفصاح للفارقي ٢٣٣.

(١) الكتاب ٢٨٣/٢.

(٢) في الأصل: الشذوذ.

(٣) انظر السَّيرافي التَّحوي ٤٢٠، ٤٢١.

هذا باب الساكن الذي يكون قبل آخر الحرف^(١) /

[٢٤]

[قوله: « ولم^(٢) يقولوا: رأيتُ البَكرَ^(٣) ».

ذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز أن يقال في الوقف: رأيت [البَكرَ]^(٤) بفتح الكاف في حال النصب، وأجازه الكوفيّون^(٥)، وأجمع الفريقان على أنّه [يجوز]^(٦) في حالة الرفع والجر بالضم والكسر.

وحجّة الكوفيين^(٧): أنا أجمعنا على أنّه إنّما جاز في المرفوع والمنخفض ليزول اجتماع الساكنين في حالة الوقف، وأنّهم اختاروا الضمّة في المرفوع والكسرة في المنخفض؛ لأنّها الحركة التي كانت للكلمة^(٨) في حال الوصل، فكذلك الفتحة هنا، ولا فرق.

وحجّة البصريين: أنّ أوّل أحوال الكلمة التّكثير، ويجب فيها في حال النّصب أن يقال: رأيت بَكرًا، فلا يجوز أن تحرّك العين؛ لأنّه لا يلتقي فيه ساكنان، كما يلتقي في حال الرفع والجرّ، نحو « هذا بَكرٌ، ومررت ببَكرٌ »، فلمّا امتنع في

(١) في الكتاب ٢/٢٨٣: « الحروف ».

(٢) لم يظهر منه بسبب الخرم إلّا الميم.

(٣) الكتاب ٢/٢٨٣.

(٤) لم يظهر منه بسبب الخرم إلّا الرّاء.

(٥) والأخفش، ونقل عن الجرمي أيضاً. انظر الإنصاف ٧٣١، ارتشاف الضّرب ٨١١ (رجب)،

المساعد ٤/٣١٨، شرح التصريح على التوضيح ٢/٣٤٢، شرح الأشموني ٤/٢١٢.

(٦) لم يظهر منه بسبب الخرم إلّا الزاي.

(٧) في الأصل: البصريين.

(٨) في الأصل: الكلمة.

حال النَّصْب تحريك العين في حال التَّنْكِير دون حالة الرَّفْع والخفض تبعه حال التَّعْرِيف؛ لأنَّ الألف واللام لا تلزم الكلمة في جميع أحوالها^(١).

قال ابن الأنباري^(٢): والذي أذهب إليه في هذه المسألة مذهب الكوفيين، والذي قاله البصريون فاسد؛ لأنَّ حمل الاسم في حالة التَّعْرِيف بلام التَّعْرِيف على حالة التَّنْكِير لا يستقيم؛ لأنَّه في حالة التَّنْكِير في النَّصْب يجب تحريك الرَّاء فيه، فلا يجوز تحريك العين لعدم التقاء الساكنين، بخلاف ما إذا كان فيه لام التَّعْرِيف فإنَّه لا يجب تحريك اللام^(٣) - أعني: الرَّاء - فيه، بل تكون ساكنة فيه كما هي ساكنة في حال الرَّفْع والجرّ، فكما يحرك الكاف في حالة الرَّفْع بالضَّمّ، وفي حالة الجرّ بالكسر، فكذلك يجب أن يحرك في حالة النَّصْب بالفتح.

وإنَّما يستقيم ما ذكره البصريون أن لو كان الوقفُ يوجب فيما دخله لام التَّعْرِيف أن يكون الوقف عليه بالألف، فيقول: رأيت البكر، كما يقول: رأيت بكرًا، فلمَّا لم يقل ذلك لدخول لام التَّعْرِيف دلَّ على أنَّ الفرق بينهما ظاهرٌ، فلا يجوز أن يُحمل أحدهما على الآخر^(٤).

قال المؤلِّف: والصَّواب عندي قول البصريين؛ لأنَّه لا يُحفظ واردةً في شيء من كلام العرب إلَّا^(٥) في المرفوع والمخفوض، فعدم وروده في المنصوب منبهةٌ على القياس الذي قاسه البصريون، وإذا طابق السَّماع علة ما وجب القول بالعلَّة، وإن كانت علة أخرى ولم يطابقها السَّماع بل أعرض عنها بطلت العلة، فالرجوع إليه

(١) انظر السِّيَرافي التَّحوي ٤٢٣، التعليقة ٣١٧/٤. وهذا الاحتجاج لا يكون على لغة من يقف على

المنصوب المنون بالسَّكون، فهؤلاء لو كان من لغتهم التَّغْل فقياس لغتهم ما ذكره الكوفيون.

(٢) انظر الإنصاف ٧٣٥، ٧٣٦ بتصرّف. وفيه الاحتجاجان السابقان أيضًا.

(٣) في الأصل: العين. وفي الإنصاف: «الرَّاء».

(٤) انتهى التَّغْل من الإنصاف.

(٥) في الأصل: ولا.

في هذا السّماع، فإن كان عند الكوفيين سماعٌ فيها وجب قبوله^(١).

قوله: « هذا عدلٌ »^(٢).

يعني: أن الثقل لا يكون في « البسر » وشبهه في موضع الجرّ، ولا في « العدل » وشبهه في موضع الرفع؛ لأن الثقل فيهما يُخرج عن أبنية الأسماء في « البسر »^(٣)، وعمّا ليس في الكلام في « العدل »^(٤)، ولكن العرب تتبع الضّمّ الضّمّ، والكسر الكسر، كما قال أوس بن حجر^(٥):

لها صرّخةٌ ثمّ إسكاتهٌ كما طرّقتُ بنفاسٍ بكرٍ^(٦)
فكسر الكاف، ولم يضمّها.

وقوله: « فشبهوها بـ(مُنتن) »^(٧).

يعني: أنّهم أتبعوا التّاء ضمّة الميم، وكان الأصل فيها أن تكون مكسورة. وفيها لغةٌ أخرى، وهي: مُنتن، بكسر الميم إتباعاً لكسرة التّاء، ويحتمل هذا أن يكون من « نُنن »^(٨).

(١) قال الرّضي في شرح الشّافية ٣٢١/٢: « فإن كان الاسم منوّناً فلا يثبت إلّا في لغة ربيعة لحذفهم الفتحة أيضاً ».

(٢) الكتاب ٢٨٤/٢.

(٣) يعني: أنّه يصير على « فَعِل ».

(٤) يعني: أنّه يصير على « فَعِل ».

(٥) شاعر تميم في الجاهلية، وهو زوج أم زهير ابن أبي سلمى، عمر طويلاً ولم يدرك الإسلام. الأغاني ٩٧/١١، الإعلام ٣١/٢.

(٦) انظر اللّديوان ٣١، شرح السّيرافي ١١٤/٢، التّنبيه لابن برّي ٣٠٩/٢، ضرائر الشّعْر لابن عصفور ١٨٩، اللسان (نفس)، ارتشاف الضّرب ٤٢٧/٢. ويروى بضمّ الكاف.

(٧) الكتاب ٢٨٤/٢.

(٨) قال ابن قتيبة في أدب الكاتب ٤٤٨: « فمن أخذه من (أنتن) قال: مُنتن، ومن أخذه من (نُنن) قال: مُنتن ». قال ابن السّيد في الاقتضاب ٣١٤/٢: « يمكن أن يكون (مُنتن) المسكور الميم والتّاء من »

وقوله: « وقالوا: رأيت العِكمَ »^(١) إلى قوله: « صار في التَّصَب كَأَنَّهُ بعد الساكن »^(٢).

الأعلم^(٣): تبين في هذا الفصل أَنَّهُ لَا يُحَرِّكُ السَّاكِنُ الْأَوَّلُ بِالْفَتْحِ فِي حَالٍ من الأحوال، لا بإلقاء فتحة مابعد / عليه، ولا بإتباع فتحة ماقبله، لا تقول: رأيت البَكَرَ، وهذا البَكَرُ^(٤)، فَتُبَعِ الكافَ [الباءَ، وإِنَّمَا يُحَرِّكُ]^(٥) السَّاكِنُ الْأَوَّلُ بِالضَّمِّ أَوِ الْكسْرِ، فَإِنْ كَانَ الْحَرْفُ [الْأَوَّلُ]^(٦) مَفْتُوحاً حُرِّكَ بِحَرَكَةِ مَا بَعْدَهُ كَقَوْلِكَ: [هذا]^(٧) بَكَرٌ، وَأَخَذْتَ مِنْ بَكَرٍ، وَإِنْ كَانَ الْحَرْفُ الْأَوَّلُ مَضْمُوماً أَوْ مَكْسُوراً أَتَبَعَ مَا قَبْلَهُ^(٨)، كَقَوْلِكَ: [هذا]^(٩) عَدِلٌ، وَهَذَا بُسْرٌ فِي قَوْلٍ مَنْ قَالَ: بُسْرٌ، بِإِسْكَانِ السَّيْنِ^(١٠).

ثمَّ قال: « وإِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ فِي هَذَا؛ لِأَنَّهُمْ لَمَّا جَعَلُوا مَا قَبْلَ السَّاكِنِ فِي الْجَرِّ

(أَنْتَن) أَيْضاً، غَيْرَ أَنَّهُمْ كَسَرُوا الْمِيمَ اتِّبَاعاً لِكَسْرِ التَّاءِ. وَهَذَا مَذْهَبُ سِيبَوِيهِ. انْظُرِ الْكِتَابَ ٣٢٨/٢. قَالَ ابْنُ جُنَيْهِ فِي الْخَصَائِصِ ١٤٣/٢: « مُنْتَنٌ وَهُوَ الْأَصْلُ ثُمَّ يَلِيهِ مُنْتَنٌ، وَأَقْلَهُهَا مُنْتَنٌ، فَأَمَّا مَنْ قَالَ: إِنَّ مُنْتَنَ مَنْ قَوْلِهِمْ: أَنْتَن، وَمِنْتَنَ مَنْ قَوْلِهِمْ: نُنْتَنَ الشَّيْءَ، فَإِنَّ ذَلِكَ لُكْنَةٌ مِنْهُ. »

(١) فِي الْأَصْلِ: الْعِلْمُ. وَكَذَا سَأَى فِي الْمَوَاضِعِ التَّالِيَةِ، وَسَيَبْصِرُحُ الْمُؤَلِّفُ بِمَا أَثْبَتَهُ، وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِكِتَابِ سِيبَوِيهِ.

(٢) الْكِتَابَ ٢٨٤/٢.

(٣) انْظُرِ التَّنْكَتَ ١١٠٤، ١١٠٥. وَانْظُرِ السَّرَافِيَّ التَّحْوِيَّ ٤٢٤.

(٤) فِي الْأَصْلِ: بَكَرٌ.

(٥) ذَهَبَ الْخَرْمُ بِأَكْثَرِهِ.

(٦) تَكْمَلَةُ مِنَ التَّنْكَتِ يَلْتَمِسُ بِهَا الْكَلَامُ.

(٧) لَمْ يَظْهَرْ بِسَبَبِ الْخَرْمِ.

(٨) مِنْ قَوْلِهِ: هَذَا بَكَرٌ إِلَى هُنَا سَاقَطَ فِي التَّنْكَتِ. وَهُوَ فِي السَّرَافِيَّ التَّحْوِيَّ ٤٢٤.

(٩) لَمْ يَظْهَرْ بِسَبَبِ الْخَرْمِ.

(١٠) انْتَهَى التَّقْلُ مِنَ التَّنْكَتِ.

والرّفع مثله بعده صار في النّصب كآته بعد السّاكن»^(١).

يريد: أنّهم لما قالوا: هذا البُسْرُ، ومررت بالبُسْرُ، فأتبعوا السّين الباء في الرّفع والخفض^(٢) قالوا: مررت بالعِكمْ، وهذا العِكمْ، فأتبعوا الكاف العين^(٣) في الحالين؛ أجزوا العين والباء في تحريك ما بعدهما بحركتيهما مجزاهما لو كانا أواخر الكلمتين، مضمومتين أو مكسورتين، فسكّنا ونقلت^(٤) حركتهما إلى السّاكن قبلهما، فصار قولنا: البُسْرُ، في الرّفع والخفض، وإن كان متبعا لأوّلّه، بمثّلته لو كان «البُسْرُ» في الرّفع والخفض ثمّ نقلت حركته التي هي الضّمّة إلى السّين، وكذلك صار «العِكمْ» في الحاليتين بمثّلته لو كان «العِكمْ» في الرّفع والخفض بالكسر ثمّ نقلت حركة آخره إلى الكاف، فلمّا فُعِلَ فيهما في الرّفع والخفض هذا فُعِلَ بهما في النّصب ذلك؛ لأنّ حركة أوّلهما في النّصب على ما كانت عليه في الرّفع والخفض، وهي المراجعة في الإتياع بمثّلتها في النّقل، فجرى المنصوب في الإتياع في هذا مجرى المرفوع والمخفوض. والله الموفّق.

(١) الكتاب ٢٨٤/٢ وفيه: «في الرّفع والجر».

(٢) في الأصل: بالخفض.

(٣) في الأصل: العين الكاف.

(٤) في الأصل: وتقلب.

هذا باب الوقف في الياء والواو والألف

قوله: « غير مهموسات »^(١).

تعرض للجهر والهمس اللذين تنقسم إليهما الحروف، فالمهموسات عشرة،
يجمعها « سَتَشْحُكُ خَصَفَه » وباقي الحروف وهي تسعة عشر مجهورة.
ومعنى المجهور: أنه حرف أشبع الاعتماد عليه في موضعه، ومنع النفس أن
يجري معه، حتى ينقضي الاعتماد ويجري الصوت.

والمهموس: حرف أضعف الاعتماد عليه في موضعه حتى جرى معه النفس.
وذكر أنه ليس شيء من الحروف أوسع مخرجاً^(٢) منها، ولا أمد للصوت^(٣).
قلت: إلا أن الألف أشد امتداداً وأوسع مخرجاً، وهي الحرف الهاوي.
وقوله: « في موضع الهمزة » يدل على أن الهمزة من أسفل الحلق وأقصاه،
والهاء تلي الألف.

وأبو الحسن زعم أن مرتبتها: الهمزة، وأن الهاء مع الألف لاقبلها ولا بعدها^(٤).
ويدل على صحة قول سيبويه: أنك متى حركت الألف اعتمدت بها على

(١) الكتاب ٢/٢٨٥.

(٢) في الأصل: مخارج.

(٣) يعني: الياء والواو والألف. انظر الكتاب ٢/٢٨٥.

(٤) قال سيبويه ٢/٤٠٤: « الهمزة والألف والهاء ». وفي ٢/٤٠٥: « الهمزة والهاء والألف ». ولعل
سيبويه لم يرد بهذين التصيين الترتيب، وربما فهم منهما الأخفش التساوي في المخرج بين الألف والهاء.
قال أبو حيان: « وزعم ابن خروف أن سيبويه لم يقصد ترتيباً فيما هو من مخرج واحد ». انظر سر
صناعة الإعراب ٤٦، ٤٧، الممتع ٦٦٨، شرح الشافية للرّضي ٣/٢٥١، ارتشاف الضرب ٦، ٨ (رجب).

أقرب الحروف منها إلى أسفل فقلبتْها همزة، ولو كانت الهاء معها لقلبتْها هاء^(١).
وذكر أنّ بعض العرب يجعل مكان الألف همزةً في الوقف^(٢). والعلة في ذلك
أنّ الهمزة إذا كان قبلها متحرّكٌ فهي أبين من الألف؛ لأنّ الألف خفيفة، ولما كان
الوقف موضع استراحة؛ لأنّه أن تقطع كلامك بسكوت غير بأنواع من التّغيير،
قيل: إنّها تُزاحمُ إلاّ أن تُغيّر، وقصدت في أكثر ذلك بيان حركة الحرف الموقوف
عليه، أو بيان الحرف نفسه^(٣) بإبداله حرفاً حاداً^(٤) منه.

(١) انظر سر صناعة الإعراب ٤٧.

(٢) انظر الكتاب ٢/٢٨٥.

(٣) في الأصل: بنفسه.

(٤) في الأصل: حاداً.

[قوله: « يلقون »^(١) على الساكن «^(٢)].

يقول: [يلقون]^(٣) الحركة التي تستحقها الهمزة في الدّرج^(٤)، ولا يُشترط فيما [آخره همزة]^(٥) ما اشترط فيما ليس آخره همزة، نحو « العَدْل، والبُسْر »، من أنّه لا يخرج النّقل عن [أبنية]^(٦) الأسماء، فإنّ الذين ينقلون فيما آخره همزة لأيراعون هذا من حيث كان عارضاً.

وما ذكره عن ناسٍ من بني تميم أحسن^(٧)؛ لأنّهم لم يقولوا: هذا عِدْلٌ، ولا بالبُسْرِ^(٨)، وهذا وقف الذين يقولون: عِدْلٌ، وبالبُسْرِ^(٩)، وكذلك يفعلون في التّصب؛ لأنّهم لا ينقلون حركته بتّةً. « وقالوا: رأيت البُطُو »^(١٠).

(١) لم يظهر منه بسبب الخرم إلّا التّون وطرف الواو.

(٢) الكتاب ٢٨٥/٢.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٤) يعني: يلقونها على ما قبلها، وقد ذكر سيبويه أنّ هذا لغة ناس كثير من العرب، وأنه سمعه من تميم وأسد. انظر الكتاب ٢٨٥/٢.

(٥) لم يظهر منه بسبب الخرم إلّا التّاء.

(٦) لم يظهر بسبب الخرم.

(٧) قال: « وأما ناس من بني تميم فيقولون هو الرّديّ، كرهوا الضمة بعد الكسرة لأنه ليس في الكلام فِعْل . . . وقالوا: رأيت الرّديّ ففعلوا هذا في التّصب كما فعلوا في الرفع ». ويريد بذلك: أنّهم يجعلون حركة الثاني كالأول. الكتاب ٢٨٦/٢.

(٨) هذا وقف بعض بني تميم الذي حسنه المؤلّف، فالإشارة في قوله: وهذا، عائدة على قوله: وما ذكره . . .

(٩) يعني: بني تميم السابقين، حيث يجعلون حركة العين تابعة لحركة الفاء.

(١٠) الكتاب ٢٨٦/٢.

فأتبعوا في النَّصب كما أتبعوا فيما تقدّم^(١).

الْحَبْءُ: كلُّ شيء غائب، قال الله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْحَبْءَ﴾^(٢) أي: يُخرج السَّرَّ والغيب، وهو مسمّى بالمصدر، تقول: حَبَّأتُ حَبًّا، كما يُقال: الحَلَق للمخلوق، والصَّيْد للمصيد. وجاء في التفسير أنَّ ﴿الْحَبْءَ﴾: المطرُ من السَّماء والنبات من الأرض.

والوَثْءُ: مصدر وثَّتَ يَدُهُ وَثْأً، وهو نحو الفك^(٣)، فهي مَوْثُوءة^(٤).

وفسر سيبويه «الرَّدء» بالصَّاحِب^(٥). وقيل: الرَّدء: العُزرة، يعني: المعين والمقوِّي، يقال: أردأته بكذا، أي: جعلته قويًّا به^(٦). وقرأ نافع: ﴿رِدَا﴾^(٧) بغير همز. قال الهروي^(٨): أي^(٩): زيادة، قال الفراء: العرب تقول: الغنم تُرْدِي على مائة، أي: تزيد عليها^(١٠). وقال كراع: «أرديتُ عليه إرداء: زدت عليه»^(١١).

(١) يعني: جعلوا حركة الثاني كالأول في النصب كما فعلوه في الرفع والجر، وهم بنو تميم السابقين.

(٢) النمل: ٢٥.

(٣) في الأصل: للك.

(٤) في الأصل: مَثُوءة.

(٥) الكتاب ٢/٢٨٦.

(٦) في الأصل: رداته بكذا أي جعلته قوي له.

(٧) من قوله تعالى: ﴿فَأَرْسَلْهُ مَعِيَ رَدْءًا يَصْدَقُنِي﴾. القصص: ٣٤.

(٨) أبو عبيد أحمد بن محمد الباشاني الهروي [ت: ٤٠١ هـ] صاحب الغريين. أخذ عن أبي منصور الأزهري، وسليمان الخطابي، وأخذ عنه إسماعيل بن عبد الرحمن التيسابوري. انظر وفيات الأعيان ١/٣٤، شذرات الذهب ٣/١٦١، بغية الوعاة ١/٣٧١.

(٩) في الأصل: لاي.

(١٠) انظر الغريين ٣/٧٣١.

(١١) المجرد ١/١٠٥. و«أرديت» تقرأ في الأصل: أردأت. قال الأزهري في تهذيب اللغة ١٤/١٦٧: «قال الليث: لغة للعرب: أردأ على الخمسين، إذا زاد.. قلت: لم أسمع الهمز في (أردى) لغير الليث، وهذا غلطٌ منه». وفي الإقناع لابن الباذش ٣٩٥، ٣٩٦: «وقد روي عن نافع أنه ليس مخففاً من (ردء) وأنه

ومعنى قوله: « مايلزم (الفرع) »^(١) قصد إلى التشبيه بـ « الفرع »؛ لأنّ الهمزة تشبه بالعين^(٢)، فشبه ما كانت الهمزة في آخره وقبله ساكنٌ بـ « الفرع »، ولذلك شبه الهمزة المفتوح ما قبلها بـ « التّطع ». ويقال: نطعُ أيضا^(٣).
وقوله: « ولا إشمام في هذه الواو »^(٤).

يريد: أنّ الذي تُقلب إليه الهمزة لاروم ولاإشمام فيه؛ لأنّه بمرتلة حروف المدّ واللّين؛ لأنّ الإشمام إشارةٌ إلى الحركة التي كانت في الوصل، والرّوم تضعيفها^(٥)، وما قُلبت إليه الهمزة لم يكن له وجودٌ في الوصل أصلاً، فلا تُشَمُّ، ولا تُرَامُ، كما أنّ حروف المدّ واللّين لما لم تكن لها حركات في الوصل إنّما كانت سواكن لا تُشَمُّ ولا تُرَام.

و« الحبأ » مقصورٌ ومهموز، وجمعه: أحبأء ممدود، وهم جلساء الملك وخاصّته.

(فعل) من قولهم: أردى على المائة، أي: زاد عليها... والمعنى على هذا: فأرسله معي زيادةً يُصدّقني، ولا يكون مخالفاً لأصله على هذا الوجه». وانظر الدرّ المصون ٦٧٧/٨.

(١) المؤلف عاد إلى كلام سيبويه في أول الباب ٢/٢٨٥.

(٢) في الأصل: بالعين. انظر السّيرافي التّحوي ٤٣١، التّعليق ٤/٢٢٠.

(٣) في القاموس المحيط (نطع): « التّطع بالكسر وبالفتح وبالتحريك وكعنب: بساطٌ من الأدم ».

(٤) الكتاب ٢/٢٨٦. وفي الأصل: والاشمام. وقد ذكر سيبويه هذا في لغة أهل الحجاز، وهم لا يحققون

الهمز، وقبل النص السابق: « ولو كان ما قبلها مضموماً لزمها الواو . . . ولا إشمام . . . ».

(٥) أي: إضعافها.

هذا باب الساكن الذي تحركه^(١) في الوقف

قوله: «ها التذكير»^(٢).

يريد: أنها إذا كانت «ها» التانيث لم ينقل حركتها؛ لأن ذلك يؤدي إلى حذف الألف وذلك في لغة شاذة، وعليه تأول بعض النحويين قوله:
وَنَهْنَهُتْ نَفْسِي بَعْدَمَا كِدْتُ أَفْعَلُهُ^(٣).

قالوا: أراد: أفعلها^(٤)، فحذفوا الألف وقلبوا حركة الهاء على اللام^(٥). قالوا:
ومثل ذلك قول بعضهم: أيُّ رجالٍ بَه^(٦)؟ أراد: بها. وقول بعضهم حين قال له
القائل: طاح مَرَقَمَة: وأنت إن لم تَلْقَمَهُ^(٧).

(١) في الأصل: الذي في تحركه.

(٢) الكتاب ٢٨٦/٢ وفيه: «المذكر».

(٣) صدره:

ولم أرَ مثلها خُباسةً واجِدٍ

والبيت من مجموعة أبيات لعامر بن جوين الطائي أوردتها الغندجاني في فرحة الأديب ٨٢، وقال:
«قالها... في هند أخت امرئ القيس بن حجر لما هرب من النعمان بن المنذر، ونزل عليه، فأراد عامر الغدر
به، فتحول عنه». وتنسب لغيره.

وانظر الكتاب ١٥٥/١، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٣٧/١، الإنصاف ٥٦١، شرح جمل الزجاجي
لابن عصفور ١٣٢/١، ضرائر الشعر له ١٥١.

(٤) في الأصل: فعله.

(٥) روي هذا القول عن الفراء والمبرد. انظر الحجة ١٠٢/١، الإنصاف ٥٦٧، مغني اللبيب ٨٣٩.
وانظر ما يأتي ١٥٢.

(٦) انظر مجمع الأمثال ١٩٦/١. ومثله قول أعرابي من طيء: «بالفضل ذو فضلكم الله بَه»، والكرامة
ذات أكرمكم الله بَه». وسعيد المؤلف المسألة في ١٥٢، ١٥٣ وفيها مثال آخر. وانظر الإنصاف ٥٦٨.

(٧) يروي أن ثلاثة اصطحبوا، فصادوا حماراً، وذهب أحدهم وكان من بني فزارة في بعض حاجته،

ومذهب سيويه في « أفعله » أنه على إضمار « أن »؛ لأن « أن » تستعمل مع « كاد » تشبيها بـ « عسى » في الضرورة^(١)

قال بعض أصحابنا^(٢): فأما ما احتج به من قولهم: به، فليس مثل « أفعله »؛ لأنّ هذا قلب فيه الحركة إلى مبني، وهذا إلى معرب.

قلت: والإمام لم يفرق بين المعرب والمبني في هذا الباب، بدليل: « اضربه، وعنه، ومئة »^(٣). وأما « إن لم تلقم »، فليس فيه حجة أيضا؛ لأنه^(٤) على حذف النون الخفيفة وإرادتها؛ لأنه موضع دخولها^(٥).

وقوله:

... وهذا / أزحله^(٦)

[٢٥ب]

يعني: أبعد. كراع^(٧): ويقال: زحل الرجل يزحل زحولا: تنحى قليلا،

فطبخ الآخرا وأكلا، وتركاللفزاري جردان الحمار، ففطن وأمرهما بأكله وإلا قتلها، فأبي أحدهما وكان اسمه مرقمة، فقتله، فقال الآخر: طاح مرقمة، فقال الفزاري: وأنت إن لم تلقمه. انظر مجمع الأمثال ١٧٦/١، الإنصاف ٥٦٧.

(١) انظر الكتاب ١٥٥/١. قال ابن هشام مؤيدا قول المبرد: « وهذا أولى من قول سيويه؛ لأنه أضمر (أن) في موضع حقا ألا تدخل فيه صريحا وهو خبر (كاد)، واعتد بها مع ذلك بإبقاء عملها ». مغني اللبيب ٨٣٩.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) الكتاب ٢٨٧/٢.

(٤) في الأصل: ولا. وانظر التخريج الآتي في الإنصاف ٥٦٨.

(٥) والتقدير: تلقمته، ثم حذفت النون وبقيت الميم مفتوحة. انظر الإنصاف ٥٦٨.

(٦) جزء من بيت رجز لأبي النجم العجلي، وهو بتمامه:

فقرّب هذا وهذا أزحله

انظر الكتاب ٢٨٧/٢، الأصول ٣٨٥/٢، السيرافي النحوي ٤٣٦.

(٧) انظر المنتخب ٣١٨، اللسان (زحل).

وَزَحَل يَزَحَلُ: [إذا تنحى عن^(١) الأمر قبيحا كان أوحسنا. ومن بعد فقد تنحى،
فالمعنى قريبٌ بعضه من بعض.

(١) موضعه محروم، والمثبت من المنتخب ٣١٨.

هذا باب الحرف الذي تبدل^(١) في الوقف مكانه حرفا آخر^(٢)

ذكر لغة فزارة وناس من قيس^(٣). وأنشد ابن جني شاهدا عليها:
إِنَّ لَطِيَّ نِسْوَةً تَحْتَ الْعَصِيِّ يَمْنَعُهُنَّ اللَّهُ مَنْ قَدْ طَعِيَ
بِالْمَشْرِفِيَّاتِ وَطَعَنَ بِالْقَنِيِّ^(٤)

وذكر قول بني تميم في الوقف، فإذا وصلوا قالوا: هذي^(٥) فلانة.
قال ابن جني^(٦): الدلالة على أن الهاء بدل من ياء « هذي » دون أن تكون
الياء في « هذي » بدلا من الهاء في « هذه » قولهم في تحقير « ذا »: ذِيَا، و« ذي » إنما
هي تأنيث « ذا » ومن لفظه، وكما لا تجدد للهاء في المذكر أصلا فكذلك هي أيضا
في المؤنث بدل عن أصل-قال- وليست الهاء في هذه وإن استفيد منها التأنيث بمثالة
[هَاء]^(٧) « طَلْحَةٌ وَحَمْزَةٌ »؛ لأن الهاء في « طَلْحَةٌ وَحَمْزَةٌ » زائدة، والهاء في
« هذه » ليست بزائدة، وإنما هي بدل من الياء التي هي عين الفعل في « هـِـذي ».
وأیضا فإن الهاء في نحو « طَلْحَةٌ » تجدها في الأصل تاءً نحو « طَلْحَتَانِ »، والهاء في

(١) في الأصل: الحروف التي تبدل. والتصويب من الكتاب ٢٨٧/٢.

(٢) في الكتاب ٢٨٧/٢: « حرفا أیین ».

(٣) يعني: قلب الألف ياء في الوقف دون الوصل. انظر الكتاب ٢٨٧/٢. وانظر شرح الحماسة
للمرزوقي ٨٢٩، وشرح التصريح على التوضيح ٣٣٩/٢. وهي لطیئ في الوصل والوقف. انظر الكتاب
٢٨٧/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٧٧/٩.

(٤) في الأصل: فيمن قد. انظر سر صناعة الإعراب ٧٠٢، المنصف ١٦٠/١، المحتسب ٧٧/١.

(٥) في الأصل: هذا. ونص الكتاب ٢٨٧/٢: « ونحو ما ذكرنا قول بني تميم في الوقف: هذه، فإذا
وصلوا قالوا: هذي فلانة ».

(٦) انظر سر صناعة الإعراب ٥٥٦-٥٥٩ بتصرف.

(٧) تكملة من سر صناعة الإعراب ٥٥٦.

« هذه » ثابتة في الوصل ثباتها في الوقف.

فإن قلت^(١): فإذا كانت الهاء في « هذه » إنما هي بدل من الياء في « هذي »، فما الذي دعاهم إلى تحريكها وكسرها في الوصل في قولهم: هذه^(٢) هند، وهلاً^(٣) تركت ساكنة إذ^(٤) كانت في اسم غير متمكن.

قلت: شبهت بهاء الإضمار في نحو « مررت به، ونظرت إلى غلامه »^(٥). ومن العرب من يسكنها في الوصل ويجري على أصل القياس فيقول: هذه هند، ونظرت إلى هذه يافتي، وإذا لقيها ساكن بعدها لم يكن بد من كسرها وذلك قوله: هذه المرأة.

فإن قلت: الكسرة في « هذه المرأة » هل هي لالتقاء الساكنين أو هي الكسرة في لغة من قال: هذه هند، فكسر؟

قلت: القياس أن تكون الكسرة هي حركة الهاء من قولك: هذه هند، لاجتماع التقاء^(٦) الساكنين، وتكون مثل حركة الميم من « هم » عند من يسكنها، ومتى^(٧) احتاج إلى تحريكها رد إليها الضمة التي في لغة من يقول: هم^(٨).

وكذلك من قال: مُدْ، فحذف النون من « مُنْذ » وأزال الضمة عن الذال لزوال النون الساكنة من قبلها، إذا احتاج إلى حركة الذال ردها إلى الضم، فيقول: مُذُ اليوم.

(١) في الأصل: قلنا.

(٢) في الأصل: هذهي.

(٣) في الأصل: إذا.

(٤) في الأصل: بهي... غلامهي.

(٥) في الأصل: لالتقاء. والمثبت من سر صناعة الإعراب ٥٥٧.

(٦) في الأصل: ومن. والتصويب من سر صناعة الإعراب ٥٥٧.

(٧) في الأصل: همو.

فإن قلت: فقد أنشد الكوفيون:

فهمُ بطائِثُهمْ وهمُ وزرأؤهمْ وهمُ القضاةُ ومنهمُ الحكَّامُ^(١)

ورويته عن الفراء: ومنهم الحجاب. وحكى الفراء في هذه اللغة أنه سمعها من بعض بني سليم^(٢). وحكى اللحياني^(٣): مذ اليوم، ومذ الليلة، بكسر الذال. فالجواب: أن هذه اللغة قليلة ضعيفة، وما كان هذا حاله وجب أن يطرح. وكذلك حكاية اللحياني^(٤).

وذكر إبدال الجيم من الياء المشددة لخفاء الياء وبيان الجيم. والبرني^(٥): ضرب من التمر.

(١) والبيت في الخصائص ١٣٢/٣، المحتسب ٤٥/١، سر صناعة الإعراب ٥٥٨، شرح المفصل لابن يعيش ١٣٢/٣، شرح التسهيل لابن مالك ١٣٤/١، ٢١٦/٢، ارتشاف الضرب ٩٢١ (رجب)، المساعد ٩٤/١.

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٣٢/٣، ارتشاف الضرب ٩٢٢ (رجب).

(٣) أبو الحسن علي بن المبارك، من بني لحيان بن هذيل بن مدركة. وقيل: سمي به لعظم لحيته [ت: ٢١٠ هـ تقريباً] كان من كبار اللغويين. أخذ عن الكسائي، وعليه اعتمد، وأبي زيد وأبي عمرو الشيباني وغيرهم، وأخذ عنه القاسم بن سلام وابن السكيت. من مصنفاته: النوادر. انظر طبقات النحويين واللغويين ١٩٥، نزهة الألباء ١٣٧، ١٣٨، بغية الوعاة ١٨٥/٢، هدية العارفين ٦٦٨/١.

(٤) انتهى النقل من سر صناعة الإعراب.

(٥) في الأصل: والذي. وما فسرهُ أوردته سيبويه في شاهد مسموع من أناس من بني سعد، وهو:

خالي عويفٌ وأبوعلجٌ

المطعمانِ الشحمَ بالعشجِ

وبالغداة فلقِ البرنجِ

انظر الكتاب ٢٨٨/٢. وانظر جمهرة اللغة ٤٢، ٢٤٢، السرياني النحوي ٤٤٠، ٥٧٩، الأمالي

٧٧/٢، المنصف ١٧٨/٢، ٧٩/٣، سر صناعة الإعراب ١٧٥، شرح الملوكي ٣٣٠، اللباب ٣٥٠/٢،

شرح المفصل لابن يعيش ٧٤/٩، ٥٠/١٠، شرح الشافية للرضي ٢٨٧/٢، شرح شواهده ٢١٢.

قال أبو عمرو: قلت لرجل من بني حَنْظَلَة: ممن أنت؟ [فقال]: فُقَيْمَج^(١)
-قال- فقلت: من أيهم؟ فقال: مَرَج. أراد: فقيمي، ومرّي^(٢).

وقد يدلون الياء المخففة جيما، قال ابن جني: وأنشد الفراء:
لَاهُمَّ إِنْ كُنْتَ قَبْلَتْ حِجَّتَج^(٣) فلا يزالُ شاحِجٌ يَأْتِيكَ بَحْ
أَقْمَرُ نَهَّاتٌ يُنْزِي وَفَرِتَج^(٤)

وأنشد ابن جني:

حتى إذا ما أَمْسَحَتْ وَأَمْسَجَا^(٥)

يريد: أَمْسَيْتَ وَأَمْسِيا^(٦). قال^(٧): وهذا أحد ما يدل على مانديه من أن أصل
« رَمَتْ » « رَمَيْتَ »، و« غَزَتْ » « غَزَوْتُ »؛ ألا ترى أنه لما أبدل / [الياء من]^(٨)

[٢٦]

(١) في الأصل: ممن أنت فتنحج.

(٢) انظر سر صناعة الإعراب ١٧٦.

(٣) في الأصل: قتلت حنح.

(٤) في الأصل: قُتِبَ تَبْرِي ونونج. انظر سر صناعة الإعراب ١٧٧. وانظر النوادر ٤٥٦، الإبدال لابن السكيت ٩٦، مجالس ثعلب ١١٧، التبصرة والتذكرة ٨٦٦، المحتسب ٧٥/١، شرح التصريف ٣٦٨، شرح المفصل لابن يعيش ٥٠/١٠، ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٣١، شرح الشافية للرضي ٢٨٧/٢، شرح التصريح على التوضيح ٣٧١/٢، شرح شواهد شرح الشافية ٢١٥.

(٥) في الأصل: اسمحت واسمجا. انظر سر صناعة الإعراب ١٧٧، المحتسب ٧٤/١. والبيت ينسب للعجاج، ولم أقف عليه في ديوانه برواية الأصمعي في أرجوزته الجيميّة. وهو في التكملة ٥٦٦، التبصرة والتذكرة ٨٦٦، شرح التصريف ٣٧٢، شرح شواهد الإيضاح ٦٢٧، شرح المفصل لابن يعيش ٥٠/١٠، شرح الملوكي ٣٢٩، ٣٣١، ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٣٢، المقرب ٥٢٢، الممتع ٣٥٥، اللسان (مسي).

(٦) انظر سر صناعة الإعراب ١٧٧، المحتسب ٧٤/١، إيضاح شواهد الإيضاح ٨٩٣.

(٧) يعني: ابن جني. انظر سر صناعة الإعراب ١٧٧، ١٧٨.

(٨) مخروم في الأصل، وأثبتته من سر صناعة الإعراب ١٧٨.

« أمسيت » جيما، والجيمُ حرفٌ صحيحٌ يحتل الحركات ولا يلحقه^(١) الانقلاب الذي [يلحق]^(٢) الياء والواو، صحّحها كما يجب في الجيم، فدل « أمسجت » على أن أصل « أمست » « أمسيت »، وكذلك قال أيضا^(٣): وأمسجا، فدل على [أن]^(٤) أصل « أمسى » « أمسَيَ ». والله الموفق.

-
- (١) في الأصل: صحيح فيحتمل الحركات لا يلحقه. والمثبت من سر صناعة الإعراب ١٧٨.
- (٢) مخروم في الأصل، وأثبتته من سر صناعة الإعراب ١٧٨.
- (٣) في الأصل: فدل أمست على أصل أمسيت ولذلك قال. وقد خرم موضع أيضا. والمثبت من سر صناعة الإعراب ١٧٨.
- (٤) تكملة من سر صناعة الإعراب ١٧٨ يلتزم بها السياق.

هذا باب ما تحذف^(١) من أواخر الأسماء في الوقف

قوله: « هذا قاضٍ، وهذا غازٌ، وهذا عمٌ »^(٢).
مثلٌ بالمرفوع، ومثله في ذلك المخفوض؛ لأن الأصل « هذا قاضيٌ وعميٌّ،
ومررت بقاضيٍ وعميٍّ »، فاستثقلت الضمة والكسرة على الياء التي قبلها كسرةً
فسكنت، فالتقى ساكنان الياء والتنوينُ فحذفت الياء لاجتماع الساكنين، فإذا
وقفوا لم يردوا الياء وإن لم يكن تنوينٌ؛ لأن التنوين في النية، لأن حذفه في الوقف
عارض لا يُعتد به، والأكثر عدم الاعتداد^(٣) بالعارض.

ووجه ردّ الياء^(٤): أن حذف الياء في الوصل إنما كان لالتقاء الساكنين الياء
والتنوين، وقد سقط التنوين للوقف فجاز أن ترجع الياء مراعاةً لفظيةً، وقرأ ابن
كثير بها: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾^(٥).

واختار المبرد وأبو علي مذهب الخليل^(٦).

قال ابن ولاد^(٧): وهذه مسألة تكلموا فيها بآرائهم، وسبيلها أن ترد إلى

(١) في الكتاب ٢/٢٨٨: « ما يحذف ».

(٢) الكتاب ٢/٢٨٨.

(٣) في الأصل: الاعتماد.

(٤) هذا تعليل اللغة الأقل.

(٥) الرّعد: ٧. وانظر السّيرافي التّحوي ٤٤١، التّبصرة في القراءات ٢٣٣، ٢٣٤، الإقناع ٦٧٥.

(٦) انظر التّكملة ١٩١، الانتصار ٢٥٢.

(٧) الانتصار ٢٥٣.

الأشبه بكلام العرب في كلامها^(١)، وكلُّ قد ذهب مذهباً حسناً، إلا أن قول الخليل أقوى، وذلك أن الإتمام [أصل^(٢)] والحذف عارض من الكلمة لأسباب توجبه، وليس ها هنا سببٌ غير^(٣) ما قال من أن النداء باب حذف، يقولون فيه: يا حار، ويحذفون التنوين، والأسماء فيه قد تأتي على التمام غير محذوفة ولا مرخمة، فالتمام أولى به على الأصل إذا لم يسمع قول العرب فيها، وكان الباب قد يكون فيه التمام والمحذوف فتركه على التمام أولى به؛ لأنه الأصل.

فإن زعم أنهم يحذفون التنوين في النداء حذفاً مطرداً، فهذا الذي دعانا إلى أن ندعَ الياء ولا نحذفها؛ لأن حذف التنوين في^(٤) هذا الباب قد أُمن فيه السبب الموجب لحذفها، كما وجب ردُّها مع الألف واللام إذا قلت: هذا القاضي؛ لأن التنوين قد أُمن فيه [مع^(٥) الألف واللام كما أُمن في النداء، فلزم الرد في الوجهين جميعاً كما قال الخليل^(٦).

قوله: «ولا يقولون: لم يكُ الرجل؛ لأنها في موضع تُحرَّك فيه»^(٧).
يريد: فتقوَى بالحركة، فلا تحذف، قال الله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٨).

-
- (١) في الانتصار ٢٥٣: «الأشبه من مذاهب العرب وكلامهم».
 - (٢) تكملة من الانتصار ٢٥٣ يلتزم بها الكلام.
 - (٣) في الأصل: على. وقبله في الانتصار ٢٥٣: «أرانا سيويه».
 - (٤) في الانتصار ٢٥٣: «... التنوين يوجب ردَّ الياء في قاض، فلمَّا كان السبب الذي يوجب حذف الياء متروكاً في النداء، وجب ردُّها في...».
 - (٥) تكملة من الانتصار ٢٥٣ يلتزم بها الكلام.
 - (٦) انتهى النقل من الانتصار.
 - (٧) الكتاب ٢/٢٨٩. وفيه: «في موضع تُحرَّك فلم...».
 - (٨) البينة: ١.

وهذا هو المعروف. وقد ذكر أبوزيد في نواتره شعرا، وهو:

لم يك الحق سوى أن هاجه
غير الجدة من عرفانه
رسم دار قد تعفى بالسرر
خرق الرياح وطوفان المطر^(١)
وهذا شاذ، وقد استعمله أبو الطيب:

جللاً كما بي فليك التبريح^(٢)

وقال ابن جني: وكان الوجه أن يكسرهما لالتقاء الساكنين لأنها حرف صحيح، وليس حذف النون كحذفها في قوله:

لم يك شيء يا إلهي قبلكا^(٣)

لأنه حذف النون من « يكن » وهي ساكنة، فضارعت بالخرج والزيادة والغنة والسكون حرف المد واللين، فحذفت كما يحذف، وهي هنا / قوية بالحركة، فكان ينبغي ألا يحذفها، ولكنه لم يعتد بالحركة في النون [لما كانت]^(٤) غير لازمة ضرورة، هذا مع أنه قد حذفت النون من « يك » فكأنه جاء بالساكن فأدخله على « فليك ». والله الموفق.

[٢٦ب]

(١) في الأصل: وطول المطر. انظر النواتر ٢٩٦. والبيتان لحسيل بن عرفة، جاهلي وانظر السيرافي التحوي ٤٤٥، كتاب الشعر ١١٤، المسائل العسكرية ١٧٨، الخصائص ٩٠/١، المنصف ٢٢٨/٢، سر صناعة الإعراب ٥٤٠، ضرائر الشعر لابن عصفور ١١٥، شرح كتاب سيويه للصّفار ٣٨٠، خزانة الأدب ٣٠٤/٩.

(٢) عجزه:

أغذاء ذا الرشا الأغن الشيخ

انظر ديوانه ٦٦، شرحه المنسوب لأبي البقاء العكبري ٢٤٢/١.

(٣) البيت في الكتاب ٣١٦/١، المقتضب ٢٤٧/٤، المنصف ٢٣٢/٢، شرح المفصل لابن يعيش ١١/٢، شرح التصريح على التوضيح ٣٦/٢، مع الهوامع ٢٨١/٤.

(٤) مخروم في الأصل، وأثبتته من شرح ديوان أبي الطيب المنسوب للعكبري ٢٤٣/١.

هذا باب ما يحذف من الأسماء من الياءات في الوقف التي لا تذهب في الوصل

قوله: «لأن (ني) اسم»^(١)

قد تقدم له مثل هذا في باب علامة إضمار المنصوب^(٢)، ويوهم هذا أن النون والياء هما الضمير، [وإنما الضمير]^(٣) الياء خاصة، والنون وقاية للفعل من الكسر، لكن لما لزمت هذه النون الياء في الفعل، وكانت لاتفارقها جعلهما ضميراً مجازاً، والدليل على ما قلته: أنها إذا كانت مع الأسماء مفعولة لم تحتج فيها إلى النون، نحو «الضاري»، وشبهه، لما استغنوا عنها لم يأتوا بها، فأما ياء المتكلم فالحذف فيها حسن لأن النون التي قبلها تدل عليها، ولا لبس فيها.

وأما قولك: هذا غلامي، فليس فيه لبس، وأما قولك: هذا غلام فلا يميزه بعض النحويين لأجل اللبس^(٤)، وقد أجازته سيبويه، وهو الصحيح؛ لأن الوصل يبينه بكسر الميم، واكتفاء بدلالة الحال على ما حذف، وهذا الحذف في هذه الياء إنما هو

(١) الكتاب ٢٨٩/٢.

(٢) انظر الكتاب ٣٨٠/١.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها السياق.

(٤) في الأصل: هذا غلام فليس فيه لبس فلا يميزه بعض النحويين اللبس. وما أثبتته يستقيم الكلام، إن شاء الله. قال الرضي: «وإن كانت في اسم فبعض النحاة لم يجوز حذفها والوقف على الحرف الذي قبلها بالإسكان نحو: غلام، كما جاز في المنقوص؛ حذراً من الالتباس، وأجازته سيبويه اعتماداً في إزالة اللبس على حال الوصل، فعلى هذا قول المصنف: (حركت أو سكنت) وهم؛ لأنها إذا تحركت لم يوقف عليها بالحذف، بل بالإسكان كما نص عليه سيبويه وغيره». شرح الشافية ٣٠٠/٢، ٣٠١. وانظر الكتاب

٢٨٩/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٨٩/٩.

على لغة من أسكنها لضعفها بالسكون، فيسهل حذفها لذلك^(١).
ومعنى قول سيبويه: « فأما الألف التي تذهب في الوصل فإنها لا تحذف في الوقف »^(٢).

يريد: أَلِف « عصا ورحى » وما أشبهه، يحذف في الوصل لالتقاء الساكنين، فإذا وقفت ذهب التنوين، فعادت الألف. وهذا الموضع يدل على أن مذهب سيبويه أن الألف التي تثبت في الوقف هي التي كانت في الحرف^(٣). وهذا خلاف ما تأوله أبو علي الفارسي على سيبويه من أن مذهبه أن أَلِف « عصا » في النصب مبدلة من التنوين، وفي الرفع والجر هي المنقلبة، وتبعه الزمخشري وابن خروف^(٤)، وتأولوا هذا المذهب على حمل المعلل على الصحيح؛ لأن في الصحيح يُبدل من التنوين أَلِف في حال النصب خاصة، وفي الرفع والخفض يحذف، فكذلك اغتفروا هنا، وتأول

(١) يريد: لغة من أسكن الياء في الوصل، فقال: يا غلامي أقبل، فالوقف على هذا فيه وجهان: الأول: الوقف عليه بياء ساكنة كالوصل. الثاني: الوقف عليه بحذف الياء وإسكان ما قبلها، وهذا مأجازه سيبويه. وزاد ابن الحاجب: تحريك ما قبل الياء بعد حذفها، ووجهه الرضي. أما لغة من يحرك الياء في الوصل، فله وجهان أيضا: الأول: إسكان الياء. والثاني زيادة الهاء، نحو: غلاميه. انظر شرح المفصل لابن يعيش ٨٥/٩، ٨٦، شرح الشافية للرضي ٣٠٠/٢، ٣٠١.

(٢) الكتاب ٢٩٠/٢ وفيه: « وأما الألفات ».

(٣) في الأصل: الحروف. والمثبت من السيرافي النحوي ٤٥١ وهو المستدل. وهذا المذهب ينسب لأبي عمرو، والخليل، وسيبويه، والكسائي. انظر الإقناع ٥٠٥ - ٥١٠، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٣٠/٢، شرح الكافية الشافية ١٩٨٣، شرح الشافية للرضي ٢٨٤/٢، المساعد ٣٠٤/٤، شرح التصريح على التوضيح ٣٣٨/٢، ٣٣٩.

(٤) وهو أحد قولي الفارسي، وإليه ذهب ابن عصفور. انظر التكملة ١٩٩، التعليقة ٢٢٦/٤، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٣٠/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٩، ارتشاف الضرب ٨٠١ (رجب)، المساعد ٣٠٤/٤. قال أبو حيان: « ونسبه أكثر الناس إلى سيبويه ومعظم التحوين ». وانظر ما سيأتي ص ١٤٨، حاشية رقم (٣).

الفارسي قول سيبويه على هذا الغرض، قال سيبويه في باب ما كانت الياء والواو فيه من قبيل الحرف من أبواب ما ينصرف وما لا ينصرف^(١): « وَيُتِمُّونَ الْأَسْمَاءَ فِي الْوَقْفِ » فقال: أراد في الرفع والجر. ثم قال: ألا ترى أنه لا يقول أحد: إنها في حال النصب منقلبة^(٢).

فزاد في كلام سيبويه ما لا يقوم عليه دليل، بناء على أنه لم يقله أحد. وقد قيل: هو الظاهر؛ ألا ترى أن سيبويه قال في هذا الباب الذي ذكرنا: « واعلم أن كل ياء أو واو كانت لا ما وكان الحرف الذي قبلها مفتوحاً فإنها مقصورة تُبدل مكانها الألف ولا تُحذف في الوقف ». والله الموفق. فهذا نصٌّ على أنها لا تحذف^(٣) في الوقف مطلقاً.

ومما يدل على أنها في حال النصب هي الأصلية دون أن تكون بدلاً من التنوين قول الشاعر:

أَقْسَمُ بِالْمَرْوَةِ حَقًّا وَالصِّفَا
أَتَاكَ يَا بَنَ جَعْفَرٍ نِعَمَ الْفَقِي
وَنَعَمَ مَأْوَى طَارِقٍ إِذَا أَتَى /
[وَرُبَّ] ضَيْفٍ طَرَقَ الْحَيَّ سُرَى^(٤)

[٢٧]

(١) في الأصل: ما لا ينصرف وما لا ينصرف. ونص العنوان في الكتاب ٥٦/٢: « هذا باب ما ينصرف

وما لا ينصرف من بنات الياء والواو التي الياءات والواوات منهن لامات ».

(٢) شرح أبو علي في التعليقة كلام سيبويه ١٢٢/٣ وليس فيه ما نقله المؤلف عنه.

(٣) في الأصل: تخفف.

(٤) مابين معقوفين مخروم في الأصل. والأبيات للشماخ. انظر ديوانه ٤٦٤، ٤٦٧، البيان والتبيين

١٠/١، أمالي الزجاجي ٢٠٥، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٧٥٠، أمالي ابن الشجري ٤٩٩/٢،

٥٠٠، اللباب ٢٠٧/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٩، شرح شواهد شرح الشافية ٢٠٢.

فالقافية هي الألف، ولو كانت في « سُرَى » بدلا من [التنوين]^(١) لم يجعلها قافية؛ لأن الألفات التي في أواخر القوافي في هذا الشعر إنما هي أصول، [فيجب]^(٢) أن يكون ألف « سُرَى » في هذا البيت هي الأصلية، ويبطل مذهب أبي عثمان أنك تقول: هذا فتى، فتميل، ولو كانت كما زعم لم تُمل^(٣). وكذلك قول حسان:

لله درُّ رافع أتى اهتدى البيت^(٤)

والألف في « سَوَى » أصلية، وهي في موضع خفض.

وحجة أبي عثمان أن ما قبلها مفتوح أبدا، فصار كحالها في النصب.

واحتج ابن خروف لمذهبه وتأوله: بأن الإمالة فيها أغلب عليها في حال الرفع والخفض، وأنه لا يميلها في النصب إلا القليل، فدفع الفرق بين الألفين^(٥). والله الموفق للصواب.

(١) ذهب الخرم بأكثره. انظر اللباب ٢/٢٠٨.

(٢) لم يظهر منه بسبب الخرم سوى الباء.

(٣) زاد ابن يعيش ٧٧/٩: « إذ لاسبب لها ». واحتج هو السرياني. انظر السرياني النحوي ٤٥١. وقد ذهب الأخفش والفرّاء والمازني - كما قال المؤلف - وأبو علي في أحد قوليه - وهو المنقول عنه - إلى أنها منقلبة عن تنوين في الأحوال كلها: الرفع والنصب والجر. انظر التكملة ١٩٩، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٤٢٩، شرح المفصل لابن يعيش ٧٧/٩، ارتشاف الضرب ٨٠٠، ٨٠١ (رجب). وانظر ما سبق ص ١٤٦.

(٤) بعده:

فوز من قراقر إلى سَوَى

انظر الديوان ٣٦٩/١، معجم البلدان (سوى، قراقر). وقراقر واد بالسماء، وسوى ماء فيها، وقد اجتاز بها خالد بن الوليد - رضي الله عنه - حين قصد الشام آتياً من العراق قبل معركة اليرموك، ومعه دليله رافع الطائي.

(٥) لم أقف على كلام ابن خروف في غير هذا الكتاب.

هذا باب ثبات الياء والواو في الهاء التي هي علامة الإضمار وحذفهما

الأعلم^(١): « اختلف النحويون في الياء والواو المتصلتين بـ (ضربوه، وعليه) ^(٢): بعض جعله من نفس الاسم، وبعضهم جعله زائدا، ولا خلاف بينهم أن الألف في (عليها، وضربها) هما جميعا [من نفس] ^(٣) الاسم.

وقد اختلفوا في مذهب سيويه في الياء والواو من (ضربوه، وعليه)، فقال الزجاج: مذهب سيويه أنهما بمتلة الألف وأنهما من الاسم كالألف، وذكر أن مذهبه ^(٤) أنهما ليسا من نفس الاسم، قال والدليل على ذلك: أن الياء والواو لا يوقف على واحدة منهما إذا قلت: ضربته، ومررت به، ويوقف على الألف إذا قلت: ضربها ^(٥).

ولقائل أن يقول: قد يجوز أن يحذف ما هو من نفس الكلمة في قولنا: هذا قاض، فلا يكون للزجاج حجة في ذلك.

وبعض النحويين يذهب إلى أن مذهب سيويه أن الياء والواو ليسا من الاسم، واعتلَّ بحذفهما في الوقف ^(٦). واستدل على هذا بقول سيويه: « هاء

(١) انظر التكت ١١١٢. وانظر السيرافي النحوي ٤٥٣.

(٢) في الأصل: بضربه وعليه.

(٣) تكملة من شرح المفصل لابن يعيش ٧٧/٩. وقد ورد النص في التكت، والسيرافي النحوي، كما ورد في الأصل من دون هذه الزيادة، وقام محقق التكت بإضافتها.

(٤) أي: الزجاج.

(٥) انظر مذهب الزجاج واحتجاجة في شرح الشافية للرضي ٣٠٨/٢، ٣٠٩.

(٦) انتهى الثقل من التكت. ولم أقف على من المقصود ببعض النحويين. وفي مذهب سيويه انظر

الإضمار»^(١).

قال صالح بن محمد: وأنا أعجب مما ذكره الأعلام^(٢)؛ وذلك أن أبا علي الفارسي قال في الحجة^(٣): فأما الواو التي تلحق علامة المضمر المجرور أو المنصوب في نحو « هذا له، وضربه »، فزيادة لاحقة للكلمة، بدلالة سقوطها في نحو « عليه، ومنه »، وإن لم يوقف على شيء من ذلك، وأنه في الغائب نظير الكاف للمخاطب والتاء للمتكلم، وبدلالة ما جاء من الشعر عند سيبويه نحو:

... له أرقان^(٤)

الكتاب ٢/٢٩١، ٢٩٥، شرح المفصل لابن يعيش ٩/٨٧، شرح الشافية للرضي ٢/٣٠٨، ٣٠٩. وقد جعل ابن يعيش والرضي القول الثاني ظاهر مذهب سيبويه.

(١) الكتاب ٢/٢٩٢ ونصه: « الهاء هي هاء الإضمار والياء التي بعدها أيضا مع هذا أضعف؛ لأنها ليست بحرف من نفس الكلمة ». ويؤيده قوله: « وأما هاء هذه فإنهم أجروها بحرى الهاء التي هي علامة الإضمار إضمار المذكر؛ لأنها علامة للتأنيث كما أن هذه علامة للمذكر، فهي مثلها في أنها علامة وأنها ليست من الكلمة ». الكتاب ٢/٢٩٥.

(٢) ليس للأعلام شيء من ذلك، إنما هو كلام السرياني، يلخصه الأعلام. انظر تخريج النص.

(٣) انظر الحجة ١/٩٩ - ١٠٤ بتصرف.

(٤) في الأصل: أرقاق. ولم أقف على الشاهد في الكتاب، وهو بتمامه:

فظلت لدى البيت العتيق أريغة
ومطوأي مشتاقان له أرقان

ويروى:

ومطوأي من شوقٍ له أرقان

والشاهد ليس فيها. والبيت من قصيدة تنسب إلى يعلى الأحوال الأزدي، وإلى غيره. وانظر

المقتضب ١/١٧٧، ٤٠٢، المسائل العسكرية ١٩٨، الخصائص ١/١٢٨، سر صناعة الإعراب ٧٢٧،

المحتسب ١/٢٤٤، الحلل في إصلاح الخلل ٣٨٩، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٥٨٦، ضرائر

الشعر له ١٢٤، شرح كتاب سيبويه للصفار ٥١٨، شرح الكافية للرضي ٢/٤٢١، ارتشاف الضرب

٢١٠٢، ٢٤١٠ (رجب)، خزانة الأدب ٥/٢٦٩.

وحكى أبو الحسن أنها لغة^(١).

فإن قلت: فلم لا يستدل بثبات الألف في المؤنث في نحو «عليها، وضربها»
أن الياء والواو في «لَهُو وبهي» ليستا بزائدتين، وإن أسقطنا في بعض المواضع؛ لأن
الأصول قد تسقط أيضا في نحو:

كنواح ريش حمامة...^(٢)

و:

دوامي الأيدي^(٣)

وإذا كان كذلك لم يكن فيما ذكرت من سقوط حرف اللين دلالة على
زيادته، وثبات الألف في علامة المؤنث وأنها لا تحذف دليل على أن الواو والياء في
ضمير المذكر في حكم الألف؟

قيل: لا يستدل على زيادتها بالسقوط فقط، فيتجه هذا الكلام. فأما إثبات
الألف في ضمير المؤنث المفرد فليس يدل على أنه من نفس الكلمة، وإنما ألحقت

(١) أبو الحسن هو الأخفش، وقد ذكر في معاني القرآن ٢٨ أنها لغة لأزد السراة. وذكر الرضي أنها لغة
بني عقيل وكلاب. انظر شرح الكافية ٤٢١/٢.

(٢) تمامه:

... ... نجدية ومسحت بالثنتين عصف الإثم

والبيت ينسب لخفاف بن ندبة السلمي، ولغيره. وانظر الكتاب ٩/١، ٢٩١/٢، شرح أبياته
لابن السيراقي ٤١٦/١، المنصف ٧٣/٢، سر صناعة الإعراب ٥١٩، ٧٧٢، الإنصاف ٣١٤، شرح
المفصل لابن يعيش ١٤٠/٣، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٧٩/٢، ضرائر الشعر له ١٢٠.

(٣) تمامه:

وطرت بمنصلي في يعملات دوامي الأيدٍ يخبطن السريحا

وينسب لمضر بن ربعي الفقعسي، وليزيد بن الطثرية. ويروى: خفاف الوطء. والشاهد ليس
فيها. وقد سبق تخريج البيت ١١١.

للفصل بين التأنيث والتذكير كما^(١) ألحقت السين أو الشين في الوقف في قولهم:
 أكرمكس / وأكرمكش^(٢) في بعض اللغات لذلك، فكما أنهما ليسا مع الكاف
 كلمة واحدة، [وإنما الأصل]^(٣) الكاف ولحق هذان الحرفان للفصل بين التأنيث
 والتذكير، فكَذلك الألف [اللاحقة لهاء]^(٤) الضمير في التأنيث. وقد يكون
 في الزوائد ما يلزم فلا يحذف نحو نون « مُنطلق »، و[نحو « ما »] في « آثراً ما »^(٥)،
 ونحو الألف المبدلة من التنوين في النصب في أكثر اللغات.

على أن ناساً أجازوا حذف هذه الألف في الوقف، قال أبو عثمان: أخبرني
 أبو محمد التوزي^(٦)، قال: أخبرني الفراء، قال^(٧): قوله:
 وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَمَا كَدْتُ أَفْعَلَهُ^(٨)
 أراد: بعدما كدت أفعلها، يعني: الخصلة، فحذف الألف وطرح حركة الهاء

(١) في الأصل: لما. والتصويب من الحجة ١٠٢/١.

(٢) في الأصل: اكرمكش واكمكش. انظر المسألة فيما سيأتي ١٦٧-١٧٠.

(٣) مخروم في الأصل، وأثبتته من الحجة ١٠٢/١.

(٤) مخروم في الأصل، وأثبتته من الحجة ١٠٢/١.

(٥) في سر صناعة الإعراب ٢٦١: « قولهم: افعله آثراً ما، أي: أول شيء، فـ(ما) زيادة لا يجوز
 حذفها؛ لأن معناه: افعله آثراً مختاراً له معنيابه، من قولهم: أثرت أن أفعل كذا وكذا ».

(٦) عبدالله بن محمد بن هارون [ت: ٢٣٠هـ] من أكابر أئمة اللغة. قرأ على الجرمي كتاب سيبويه،
 وأخذ عن يعقوب الحضرمي قراءة الأعمش، كما أخذ عن أبي عبيدة والأصمعي وآخرين. له: كتاب
 الخليل، الأمثال، الأضداد. انظر طبقات النحويين واللغويين ٩٩، الفهرست ٦٣، نزهة الألباء ١٣٥، بغية
 الوعاة ٦١/٢، غاية النهاية ٤٥٦/١.

(٧) انظر رواية أبي عثمان المازني عن الفراء في الإنصاف ٥٦٧، ٥٦٨.

(٨) صدره:

ولم أر مثلاً خباسة واجدٍ

وقد سبق تخريجه ١٣٤.

على اللام، قال: ومن كلام أهل بغداد^(١): نحن جئناك بـ^(٢)، طرح حركة الهاء على الباء، وهو يريد: نحن جئناك بها.

وهذا الذي حكاه أبو عثمان عن الكسائي والفراء^(٣) ليس بالمتسع في الاستعمال، ولا المتجه في القياس، وذلك أن حركة الحرف التي هي له أولى من المجتلبة، يدل على ذلك أن من ألقى حركة الحرف المدغم على الساكن الذي قبله في نحو « استعدَّ »، إذا أمر فقال: امتدَّ، واعتدَّ، وانقدَّ، أقرَّ الحركة [التي للحرف فيه]^(٤)، ولم يحذفها، ويلقي على الحرف حركة الحرف المدغم، فكذلك الحركة التي هي الكسرة في « به » أولى من نقل حركة الموقوف عليه^(٥)، ولا يشبه هذا قوله: ... إذ جَدَّ النَّقْرُ^(٦)

ولا قولهم: هذا عدلٌ؛ لأن هذا التحريك إنما هو لكراهة التقاء الساكنين، يدل على ذلك أن الساكن قبل الحرف الموقوف عليه إذا كان ياء أو واو أو نحو « عَوْنٌ، وَزَيْدٌ »، لم يحرك لكون ما فيه من المدّ بدلا من الحركة، فاحتمل ذلك كما

(١) في الحجة ١٠٢/١: « من كلام أهل بغداد - الكسائي والفراء - ... ».

(٢) انظر أمثلة على نسقه فيما سبق ١٣٤.

(٣) انظر التعليق ما قبل السابق.

(٤) في الأصل: الحرف المدغم على الساكن الذي قبله. وهو سهو. والمثبت من الحجة ١٠٣/١.

(٥) في الأصل: عليها. والمثبت من الحجة ١٠٣/١.

(٦) البيت بتمامه:

أنا ابن ماوية إذ جَدَّ النَّقْرُ

وينسب البيت إلى عبد الله بن ماوية الطائي، وإلى فذكي بن عبد الله المنقري. وهو في الكتاب ٢٨٤/٢، الجمل ٣٠٠، السيرافي التحوي ٤٢٢، التكملة ١٧٦، الحجة أيضا ٢٦٢/١، شرح الفصيح لابن درستويه ٥٢٧، الإنصاف ٤٣٢، أسرار العربية ٤١٤، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٩، شرح كتاب سيويه للصفار ٤٣٩، اللسان (نقر).

احتمل الإدغام في نحو «عَوْنٌ تَهْشَلُ، وَيَدُ دَاوُدَ»^(١)، وشبهه.
 فإن قلت: فقد قال بعضهم: ردّ^(٢)، فألقى حركة الحرف المدغم على الفاء وحذف حركتها التي هي الضمة.
 فالقول: أن الذي فعل ذلك إنما شبهه بـ«قيل، وبيع» حيث وافقه في اعتلال العين بالسكون، فجعله مثلها في نقل حركة العين إلى الفاء كما جعلوها مثلها في الحذف في قولهم: ظلت، ومست، فكما استجازوا فيه الحذف في العين كما حذف من بنات الياء والواو، فكذلك استجازوا فيه نقل حركة العين إلى الفاء. والأكثر والأشيع في «ردّ» غير ذلك^(٣).
 فانظر ما في هذا من إبطال الاتفاق الذي ذكره الأعلام [بقوله]^(٤): «وَفَصَلَ سَيُويهِ بين الهاء التي قبلها [ياء]^(٥) ساكنة أو واو أو ألف، وبين الهاء التي قبلها ساكن من غيرها، فاختار^(٦) أن يقال: عليه، وألقى عصاه، وخذوه، بحذف حروف^(٧) المد التي بعد الهاء، واختار: مِنْهُو، وأصابتهُ جائحة^(٨).
 واختار المبرد حذف الواو في (منه، وأصابته جائحة) ولم يفرق بين

-
- (١) في الحجة ١٠٣/١: «زيد داود»، وهو أنسب لما سبق، وما في الأصل موافق للكتاب ٤٠٧/٢.
 (٢) في الأصل: ود. وسيصوبه بعد قليل.
 (٣) انتهى الثقل من الحجة.
 (٤) زيادة يقتضيها السياق. وانظر النكت ١١١٣، والسرياني النحوي ٤٥٥.
 (٥) تكلمة يلتمس بها الكلام. انظر النكت ١١١٣.
 (٦) في الأصل: فأجاز، وكذلك في الموضعين التاليين. والتصويب من السرياني النحوي ٤٥٥، النكت ١١١٣، شرح المفصل لابن يعيش ٨٧/٩، شرح الشافية للرضي ٣٠٧/٢.
 (٧) في الأصل: حرف. والتصويب من من السرياني النحوي ٤٥٥، والنكت ١١١٣.
 (٨) في الأصل: منه وواو صابته في جائحة. وذكر المبرد أن هذا المذهب اختيار الخليل أيضا. انظر الكتاب ٢٩١/٢، المقتضب ٤٠١/١.

حرف^(١) اللين وغيره^(٢)، وهو الصحيح؛ لكن [أكثر]^(٣) القراء والجمهور على: «منه آيات محكمات»^(٤). والعلة في هذا كالعلة في حروف اللين، وذلك أن الهاء خفية فلو وصلت بحرف ساكن وقبلها ساكن وهي لخفائها كأنها ساكن لصار كأنه ثلاث سواكن»^(٥).

وقال الفارسي في الإيضاح: «فإن كان الحرف غير حرف لين كان الإثبات معه أحسن منه مع حرف اللين، نحو (اضربوه يازيد، وعنهو أخذت)»^(٦).

وقوله: «ولم يفعلوا هذا بـ(ذه هي)، و(من هي؟)» إلى قوله: «وليست الياء في (هي) وحدها / [باسم كياء] (غلامي)»^(٧).

[٢٨]

يريد^(٨): أن الهاء التي قبلها حركة لا بد أن توصل، وحذف الوصل منها إنما يكون [في]^(٩) الشعر، كما جاز حذف ألف «معلّى»^(١٠) حتى قيل في الشعر: ورهط ابن المعل^(١١)

-
- (١) في الأصل: حروف. والتصويب من السيرافي النحوي ٤٥٥، والنكت ١١١٣.
- (٢) وهو اختيار السيرافي وابن يعيش والرضي. انظر المقتضب ٤٠١/١، السيرافي النحوي ٤٥٥، شرح المفصل ٨٧/٩، شرح الشافية ٣٠٧/٢.
- (٣) تكملة من السيرافي النحوي ٤٥٥، النكت ١١١٣.
- (٤) آل عمران: ٧. وهي قراء السبعة إلا ابن كثير، وحفص في موضع. انظر إتحاف فضلاء البشر ٥٠.
- (٥) انتهى الثقل من النكت.
- (٦) التكملة ٢٠٦. وفي الأصل: اضربه... وعنه.
- (٧) الكتاب ٢٩٢/٢ وما بين معقوفين ذهب به الخرم.
- (٨) انظر السيرافي النحوي ٤٥٦، النكت ١١١٣.
- (٩) ذهب به الخرم.
- (١٠) في الأصل: معل. والمثبت من السيرافي النحوي ٤٥٦، النكت ١١١٣.
- (١١) تمامه:

وحذف صلة الهاء [أجدر]^(١)؛ لأنه قد تحذف في الكلام في « عليه، ومنه »، ولا تحذف من « هي وهو »؛ لأن الياء والواو مع الهاء التي قبلهما هما الاسم؛ ولأن^(٢) الواو والياء في « هو وهي » يوقف عليهما، وليس ذلك في « ضربته »، ولا « مررت به ». وقال^(٣): « الهاء هي^(٤) هاء الإضمار، والياء التي بعدها أيضا مع هذا أضعف؛ لأنها ليست بحرف من نفس الكلمة ». وهذا مما يدل على أن الهاء وحدها عند سيبويه الاسم. وقوله: « وليست الياء في (هي) وحدها باسم ». يدل أيضا أن الياء مع الهاء اسم^(٥).

ونظير قول سيبويه: « ولم يفعلوا هذا » قول الفارسي في الإيضاح: « ولم يفعلوا ذلك في (إذا هي) »^(٦).

وقبيل من لُكيز شاهد رهط مرجوم ورهط ابن المعلّ
وقد سبق تخريجه ١١٤.

- (١) ذهب الخرم بأول حرفين. انظر السيرافي النحوي ٤٥٦، النكت ١١١٣.
- (٢) في الأصل: لان، بلاواو. والمثبت من السيرافي النحوي ٤٥٦، النكت ١١١٣.
- (٣) في السيرافي النحوي ٤٥٦: « وكذلك ضَعَف الوصل فقال ». وفي النكت ١١١٣: « ولذلك ضَعَف الوصل فقال ».

- (٤) في الأصل: في. والمثبت من السيرافي النحوي ٤٥٦، النكت ١١١٣.

- (٥) انظر السيرافي النحوي ٤٥٦، النكت ١١١٣، ١١١٤.

- (٦) في الأصل: اذ هي. انظر التكملة ٢٠٧. و« إذا هي » من قول الشاعر:

كَأَطُومٍ فَقَدْتُ بُرْغُزَهَا أَعَقَبْتُهَا الْعُغْسُ مِنْهُ عَدَمًا
غَفَلْتُ ثُمَّ أَتَتْ تَطْلُبُهُ فَإِذَا هِيَ بِعِظَامٍ وَدَمًا

قال ابن بري: « فالأطوم: اسم سمكة بحرية غليظة تعمل النعال من جلدها. والبرغز: ولد البقرة. الغبس: السباع؛ لأن لوئها أغبس. يصف بقرة وحشية أكلت السباع ولدها، وكأنه شبهها بالأطوم ». انظر شرح شواهد الإيضاح ٢٧٨. وانظر الحجة ١/١٠٠، المنصف ٢/١٤٨، شرح المفصل لابن يعيش ٨٤/٥، اللسان (برغز).

قال ابن سمحون^(١): «وقل من يفهم إلى [أي]^(٢) شيء أشار بذلك^(٣)».

قلت: وهو واضح، وانظر كلامه فيه.

قوله: «ولو ترك كان حسنا وكان على أصل كلامهم»^(٤).

يريد^(٥): «لو ترك وصل الهاء في الوقف والوصل كان حسنا إذ^(٦) لم تكن الواو من نفس الكلمة. وذهب بعضهم إلى أنه أراد: لو لم تحذف في الوقف الواو والياء من الهاء لجاز لبيان الهاء؛ لأنهم يلحقون للبيان الحروف»^(٧).

وأُنكر من كلام سيبويه بعد أن ذكر اجتماع المتحركات في نحو قولك: رُسُلُكُمْ^(٨): «ولو فعلوا ذلك لاجتمعت في كلامهم أربع متحركات». فأُنكر عليه هذا؛ لأننا إن^(٩) أسكنا الميم في «رُسُلُكُمْ» ففيه أربع متحركات متواليّة، وإن حركنا الميم ففيه خمس متحركات.

(١) في الأصل: سمعون. وهو أبوبكر بن سليمان بن سمحون الأنصاري القرطبي [ت: ٥٦٤هـ] أستاذ مقرئ نحوي، أخذ عن ابن الطراوة وأبي القاسم بن رضا، وأخذ عنه أبو القاسم بن بقي. انظر إشارة التعيين ١٣٥، غاية النهاية ١٨١/١، بغية الوعاة ٤٦٨/١.

(٢) تكملة يلتزم بها الكلام.

(٣) لم أقف على كلام ابن سمحون في غير هذا الكتاب.

(٤) الكتاب ٢٩٢/٢.

(٥) من هنا إلى نهاية الباب انظره في السيرافي النحوي ٤٥٧، ٤٦٠، النكت ١١١٤، ١١١٥.

(٦) في الأصل: اذا. وكذلك في النكت ١١١٤. وأثبتته كما في السيرافي النحوي ٤٥٧.

(٧) بعده في السيرافي النحوي ٤٥٧، والنكت ١١١٤: «ولكنهم لزموا الحذف خاصة في الوقف ليدلوا على أنهما ليسا من نفس الحرف». زاد السيرافي: «والذي قلته أولا هو الوجه؛ لأن سيبويه إنما ذكر ما يقوي حذفه في الوقف ويحسنه، فإنما يحتاج إلى تقوية الحذف، لا إلى تقوية الإثبات».

(٨) في الأصل: وسلکم. وكذا في الموضع التالي. انظر الكتاب ٢٩٢/٢، السيرافي النحوي ٤٥٩، النكت ١١١٤.

(٩) في الأصل: هذا الابان.

وقوله: هذا^(١) على أحد وجهين: إما أن يكون سهوا في عدد^(٢) الحروف، وإما أن يكون على ما قال بعض النحويين^(٣): لاجتمعت أربع متحركات من قبل تحريك الميم فإذا حركت الميم زاد على أربع متحركات، فيكون زائدا على نهاية الثقل المستعمل في الشعر والموجود في كلمة واحدة نحو «عَلِبَط».

وقوله: «فأما الهاء فحركت في الباب الأول»^(٤).

يعني: أن الهاء لا تسكن كما سكنت الميم في «أبوهم، ورسلمهم» وما أشبه ذلك؛ لأن الميم لا يكون ما قبلها إلا مضموما فإذا سكتها لم يلتق ساكنان، والهاء^(٥) قد يكون ما قبلها ساكناً كقولنا: ألقى عصاه، وعليه، فلو سكتاه اجتمع ساكنان.

(١) في الأصل: وهذا. والتصويب من السيرافي النحوي ٤٥٩، النكت ١١١٤.

(٢) في السيرافي النحوي ٤٥٩: «عده». وما في النكت ١١١٤ موافق للأصل.

(٣) في السيرافي النحوي ٤٥٩: «بعض أصحابنا». ولم أقف عليه.

(٤) الكتاب ٢/٢٩٢، ٢٩٣.

(٥) في الأصل: ولما. والمثبت من السيرافي النحوي ٤٦٠.

هذا باب ماتكسر فيه الهاء التي هي علامة الإضمار

قوله: « فإن لحقت الميمُ الهاءُ في علامة الجمع كسرتها [كراهية] الضمة
بعد الكسرة؛ ألا ترى أنهما لا يلزمان حرفاً أبداً »^(١).

يعني: أنه ليس في الكلام مثل « فَعِلْ »^(٢).

قال أبو علي^(٣): الحجةُ لمن قرأ: ﴿عليهم﴾^(٤) بكسر الهاء أن^(٥) الهاء من مخرج
الألف وهي في الخفاء نحوها، فكما أن الكسرة أو الياء إذا وقعت إحداهما قبل الألف
أميلت الألف نحوها، وقربت منها كذلك إذا وقعت قبل الهاء قربت الهاء منها
بإبدال ضميتها كسرة، كما ملتهم الألف نحو الياء، ومما يؤكد شبهها بالألف أنهم قد
قالوا: أخذتُ أخذه، وضربتُ ضربَه^(٦)، وأمالوا الفتحة قبل الهاء نحو الكسرة، كما
أمالوها إذا كانت قبل الألف نحو الكسرة لتُميل الألف نحو الياء.

[٢٨ب]

فإن / قلت: إنه لا شيء في قولهم: ضربت ضربَه، يوجب إمالة الفتحة،
من كسرة^(٧) ولا ياء ولا [غيرهما]^(٨) مما يوجب الإمالة، فكيف استدلت بقولهم:

(١) الكتاب ٢٩٤/٢ وما بين معقوفين تكملة منه.

(٢) انظر الحجة ٤٦/١.

(٣) الحجة ٤٧/١، ٤٨، ٥٤، ٥٥.

(٤) الفاتحة: ٦، ٧. وفي مواضع كثيرة من القرآن الكريم.

(٥) في الأصل: لأن.

(٦) انظر الكتاب ٢٧٠/٢، التكملة ٥٣٩.

(٧) في الأصل: من الكسرة. والمثبت من الحجة ٤٧/١.

(٨) ذهب به الحرم. وأثبتته من الحجة ٤٧/١.

ضربت ضَرْبَهُ، على ما يوجب كسر [الهاء]^(١) في «عليهم»، وليس في «ضربه» شيء مما يوجب الإمالة؟

قيل: إن ذلك يشبه من الإمالة ما [أميل]^(٢) لغير سبب موجب للإمالة كقولهم^(٣) في العلم: الْحَجَّاجُ^(٤)، وكقولهم: طَلَبْنَا، ورأيت عَنَّا^(٥)، فعلى هذا الحد أمالوا في قولهم: ضربت ضَرْبَهُ؛ ألا ترى أنهم لم يميلوا إذا جاوزت الياء والكسرة حرفاً سوى الهاء. وكانت إمالة الفتحة مع الهاء ساكنة أكثر في الاستعمال من باب «طَلَبْنَا» وأقيس؛ لأن فيه الهاء قد أجريت متحركة مجرى الألف فيما ستراه، فإذا كانت ساكنة كانت أن تجرى مجرى الألف أجدر^(٦) وأسهل.

ومما يؤكد شبه الهاء بالألف اجتماعهما في تبين الحركة نحو «أنا، وحيّها» كتبينهم إياها في «كِتَابِيَّة»^(٧)، و«حِسَابِيَّة»^(٨)، ولو لفظت بالباء من «ضرب» لقلت على قول الخليل إن شئت: به، وإن شئت: با. فكما جريا مجرى واحدا في هذا كله كذلك جعل «عليهم» بمثلة الألف في إبدال ضميتها كسرة ليوفق بين الصورتين فيكونا من جهة واحدة.

فإن قلت: ما وجه استجازة الخليل التخيير بين الهاء والألف في إلحاق الحرف

(١) ذهب به الخرم. وأثبتته من الحجة ٤٧/١.

(٢) ذهب به الخرم. وأثبتته من الحجة ٤٧/١.

(٣) في الأصل: كقوله. والمثبت من الحجة ٤٧/١.

(٤) يميلونه علما ولا يميلونه صفة. انظر التكملة ٥٣٩.

(٥) في الأصل: عينا. والمثبت من الحجة ٤٧/١. وانظر الكتاب ٢٦٧/٢.

(٦) في الأصل: أجود. والمثبت من الحجة ٤٧/١.

(٧) الحاقة: ١٩، ٢٥.

(٨) الحاقة: ٢٠، ٢٦.

الملفوظ به، وهلاً لحق الهاء دون الألف؛ لقلة إلحاق الألف في الوقف وكثرة إلحاقهم الهاء فيه؟

قيل: جمع بينهما لمشاركة كل واحد منهما الآخر فيما ذكرنا، ولقيام كل واحد منهما مقام الآخر، ولأنهم قد ألحقوا هذه الحروف الألف في قولهم: با، تا، ثا ونحوه، فكثرت في هذا الباب وإن لم يكثر^(١) في غيره.

ثم قال أبو علي بعد ذلك: إنهم جعلوا الهاء متحركة بمثلة الألف الساكنة؛ ألا ترى أن قول الأعشى:

رحلت سُمِيَّةُ غُدُوًّا أجمالها^(٢)

اللام فيه حرف الروي، والهاء وصل فجعلت الهاء مع تحريكها بمثلة الألف والواو والياء والهاء السواكن في نحو:

... عاذلَ والعَتَابَا^(٣)

ونحو:

(١) في الأصل: يكن. والمثبت من الحجة ٤٨/١.

(٢) عجزه:

غَضَبِي عليك فما تقولُ بدا لها

وانظر ديوانه ٧٧، كتاب الشعر ٥٤٧، خزنة الأدب ٣٩٥/٨.

(٣) جزء من بيت جرير، وهو بتمامه:

أقلبي اللوم عاذلَ والعتابا وقسولي إن أصبت لقد أصابا

وانظر ديوانه ٨١٣، التفاضل ٤٣٢، الكتاب ٢٩٨/١، ٢٩٩، الأصول ٣٨٥/٢، السيرافي النحوي ٤٨٣، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، كتاب الشعر ١٤، ١٥٧، الخصائص ٩٦/٢، سر صناعة الإعراب ٤٧١، ٥٠١، المنصف ٢٢٤/١، شرح أرجوزة أبي نواس ١٠٠، أمالي ابن الشجري ٢٤١/٢، الإنصاف ٦٥٥، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١١٠/١، ٥٥٣/٢، شرح التسهيل لابن مالك ١١/١، مغني اللبيب ٤٤٧.

... حَبِيبٍ وَمَتَرَلِي^(١)

... وَإِنْ لَامَ لَا ئُمُو^(٢)

والهاء في:

وبكِّي النساءَ على حمزِه^(٣)

فكما جرت وهي وصل مجرى^(٤) السواكن بدلالة أنه لاشيء في هذه
الحروف يكون متحركاً وصلاً إلا [إياها]^(٥)، وما كان منها متحركاً غيرها كان

(١) من مطلع معلقة امرئ القيس، وهو بتمامه:

قفأ نبك من ذكرى حبيب ومترلي بسقط اللوى بين الدخول فحومل

وانظر ديوانه ٨، الكتاب ٢٩٨/٢، الكامل ٣٢٥، محالس ثعلب ١٠٤/١، الأصول ٣٨٥/٢،
السيرافي النحوي ٤٨٢، المسائل البصريات ٨٠٤، الانتصار ٢٦٩، المنصف ٢٢٤/١، سر صناعة الإعراب
٥٠١، أمالي ابن الشجري ٢٤١/٢، شرح الوافية نظم الكافية ٤٢٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٢٨/٢،
١٥/٤، ٢٣/٩، ٧٨، ٧٩، ٢١/١٠، شرح الملوكي ٢٣٦، شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢٧٦/١، شرح
جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٥٩/١، ٥٥٣/٢، شرح كتاب سيبويه للصفار ٤١٠، ارتشاف الضرب
٢٧٢/٣، شرح التصريح على التوضيح ١٣٦/٢، خزانة الأدب ١١/٥-٢٥.

(٢) في الأصل: ولان. وهو جزء من مطلع قصيدة للأعشى، وهو بتمامه:

هريرة ودعها وإن لام لائم غداة غد أم أنت للبين واجم

وانظر ديوانه ١٢٧، الكتاب ٢٩٨/٢، الأصول ٣٨٥/٢، السيرافي النحوي ٤٨٣.

(٣) لكعب بن مالك الأنصاري، وصدرة:

صفسية قومي ولاتعجزني

وانظر الديوان ٢١٦، سيرة ابن هشام ١٠٦/٣، القوافي للأخفش ٨٧، المسائل الحلبيات ٣٤٨،
شرح اللمع لابن برهان ٣٧٦، الفصوص ١٩٩/٥، رسالة الغفران ٢٥٣، أساس البلاغة (بكى)، اللسان
(بكى). ويروى: على حمزة، بالإطلاق.

(٤) في الحجة ٥٥/١: «وصل متحركة مجرى».

(٥) تكملة من الحجة ٥٥/١ يلتزم بها الكلام.

رويا ولم يكن وصلا كالواو في قوله:

وعينيك تبدي أن صدرك لي دوي^(١)

والياء في قوله:

وإنما ييكي الصبا الصبي^(٢)

ونحوه:

فقد كان مأثوساً فأصبح خاليا^(٣)

ثم قال: وليست الهاء في قول القائل:

شلت يدا فارية فرثها وفقت عين التي أرثها^(٤)

كالي في قوله:

... .. غُدوةً أجمالها

(١) صدره:

تكاشرني كرها كأنك ناصح

وهو أول مقطوعة ليزيد بن الحكم الثقفي. وانظر الأمالي ٦٨/١، المسائل البصريّات ٢٨٥، أمالي ابن الشجري ٢٧٠/١.

(٢) للعجاج. وانظر الديوان ٣١٠، البيان والتبيين ١٨٠/١، المقصور والممدود للقيلي ١٨٣، المسلسل في غريب اللغة ١٣٥، اللسان (حزن، صبا)، خزانة الأدب ٢٧٥/١١.

(٣) في الأصل: فلو كان مأيوسا. وصدره:

ألاحي رهي ثم حي المطاليا

وهو لجرير. وانظر ديوانه ٧٤، النقائض ١٧٢، المقصور والممدود للقيلي ١٣٢، معجم البلدان (رهي).

(٤) بعده:

مسك شوب ثم وفرتها لوخافت الترع لأصغرتها

قال ابن جني في الخصائص ٢٤٧/٢: «فلزم التاء والراء، وليست واحدة منهما بلازمة. والقطعة هائية لسكون ما قبل الهاء والساكن لا وصل له». وانظر اللسان (فري)

وإنما هي بمزلة التاء فيما أنشده أبو زيد:

ألا آذَنْتَنِي بالتفْرِقِ جَارَتِي وَأَصْعَدَ أَهْلِي مُنْجِدِينَ وَغَارَتِ^(١)

فالألف تأسيس، وليست بردف، وإن كان قد لزم الراء التي لا تلزمه في الأبيات؛ ألا ترى أنه لو قال: عاجت مع « غارت » كان مستقيما^(٢).
ومعنى قوله: « أتبع الياء ما أشبهها ».

يريد^(٣): الهاء وترك ما لا يشبه الياء والألف - وهو الميم - على أصله وهو الضم^(٤)، كما أن الذين يقولون: شعير، ورغيف، أتبعوا^(٥) الفتحة الكسرة لقربها منها كقرب الألف من الياء، وشبهها بها، ولم يتبعوا الفتحة الضمة فيقلبونها ضمة في « رَوْوف، ورؤف »^(٦) حيث لم يقرب / [الواو من]^(٧) الألف قرب الياء منها، فكذلك أتبع الهاء الياء لما قربت منها، ولم يتبعها الميم [لما لم]^(٨) يقرب منها.

فإن قلت: فإن في هذا الضم بعد الكسرة، والضم بعد الكسرة في كلامهم

[مكروه]^(٩)!

قل: إن الضم بعد الكسر على ضربين:

-
- (١) لزهير بن مسعود. وهو أول أبيات خمسة. انظر النوادر ٢٢٢.
 - (٢) انتهى النقل هذا الموضع من الحجة.
 - (٣) النص لآتي منقول من الحجة أيضا ٧٠/١ بتصرف.
 - (٤) في الأصل: ما لا يشبه الهاء ولا الياء على أصلها وهو الضمير. والمثبت من الحجة ٧٠/١.
 - (٥) في الأصل: أتبع. والمثبت من الحجة ٧٠/١.
 - (٦) في اللسان (رأف): « وفيه لغتان قرئ بهما: رَوْوف، كَفَعُول... ورؤف، كَفَعُل ».
 - (٧) ذهب به الخرم. وأثبتته من الحجة ٧٠/١.
 - (٨) ذهب به لآخرم. وأثبتته من الحجة ٧٠/١.
 - (٩) ذهب الخرم بالميم منه.

أحدهما: أن يكون في بناء الكلمة وأصلها، كالضم بعد الفتح في « عَضُد ». والآخر: أن يكون عارضا في الكلمة غير لازم لها. فما كان من الضرب الأول فهو مرفوض في أبنية الأسماء والأفعال، وما كان من الضرب الثاني فمستعمل نحو « فَرَّقْ، وَتَزَقَّ »، في الرفع، وقالوا في الوقف على « الرَّدْءِ » في الرفع من قوله: « فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي »^(١) هو الرَّدْءُ، فحركوه بالحركة؛ كراهيةً لالتقاء الساكنين بالحركة التي كانت تكون للإعراب؛ لأن ما لا يلزم الكلمة لا يقع الاعتراف^(٢) به.

قال أبو علي: ومما يبين [ذلك]^(٣) أن ما كان على « فِعِل » لم يذكر سيويه منه إلا « إِبِلًا ». فإذا جمعت « قِرْبَةً، وَسِدْرَةً » ونحوها قلت: قِرْبَاتٍ، وَسِدْرَاتٍ، فاستمر فيه توالي الكسرتين من أجل الجمع، ولم يكره كما كره في الأصل المفرد قبل الجمع، فكذلك « عليهمو »^(٤) لا تكره فيه الكسرة قبل الضمة من أجل إعلال الإبتاع، وإن كان قد كره في بناء الآحاد، كما لم يكره توالي الكسرتين في « سِدْرَاتٍ » من أجل الجمع، وإن كان قد كره ذلك في الآحاد؛ لأن الضمة بعد الكسرة ليس من أصل الكلمة، وإنما اجتلبه الاعتلال^(٥) كما اجتلب توالي الكسرتين الجمع^(٦). ويؤكد ذلك أنهم قالوا في « شَقْرَةٍ »: شَقْرِيَّ، وفي « نَمِرٍ »^(٧): نَمْرِيَّ، ولم يجئ في شيء من هذا

(١) القصص: ٣٤.

(٢) في الحجة ٧١/١: « الاعتداد ».

(٣) تكملة من الحجة ٧٦/١ يلتزم بها الكلام.

(٤) في الأصل: عليهو.

(٥) في الأصل: الاعتدال. والمثبت من الحجة ٧٦/١.

(٦) في الأصل: للجمع. والمثبت من الحجة ٧٦/١.

(٧) في الأصل: نمرة. والمثبت من الحجة ٧٦/١.

النحو إلفتح العين وقالوا: صِعَقِي، فكسروا الفاء مع العين لما كان للاعتلال^(١)، ولم يكن من أصل البناء.

وقوله: « لأن هذه الهاء لا تحوّل عن هذه الكسرة »^(٢).

يعني^(٣): أنه جاز إسكانها لقلّة تصرفها إذ^(٤) كان ما قبلها مكسورا خاصة، وما قبل هاء^(٥) الإضمّار مختلفاً، ولأنّها أيضا مبنية، وبدلٌ من شيء لو كان حرفا صحيحا للزّمة البناء على السكون؛ وذلك أنّها بدل من باقي حرف إشارة، والإشارة مبنية على السكون، فجاز فيها السكون لذلك.

(١) في الأصل: الاعتلال. والمثبت من الحجة ٧٦/١.

(٢) الكتاب ٢٩٥/٢.

(٣) النص منقول من النكت ١١١٥ بتصرف يسير. وانظر السيرافي النحوي ٤٦٨، ٤٦٩.

(٤) في الأصل: اذا. والمثبت من النكت ١١١٥.

(٥) في الأصل: هذا. والمثبت من النكت ١١١٥.

هذا باب الكاف التي هي علامة المضمّر

قال ابن جني^(١): ومن العرب من يبدل كاف [المؤنث] في الوقف شيئا حرصا على البيان؛ لأن الكسرة الدالة على التأنيث فيها تخفى في الوقف، فاحتاطوا للبيان بأن أبدلوها شيئا، فقالوا: عليش، ومنش، ومررت بش. ومنهم من يجري الوصل مجرى الوقف فيبدل فيها أيضا، وأنشد للمجنون:

فَعَيْنَاشِ عَيْنَاهَا وَحِيدُشِ جِيدُهَا سَوَى أَنْ عَظَمَ السَّاقِ مِنْشِ دَقِيقُ^(٢)

وقرأت على أبي بكر محمد بن الحسن^(٣)، عن أبي العباس أحمد بن يحيى لبعضهم^(٤):

عَلِيٍّ فِيمَا أَبْتَغِي أَبْغِيشِ بَيْضًا تَرْضَانِي وَلَا تُرْضِيشِ
وَتَطْطِي وَدَّ بَنِي أَبِيـشِ إِذَا دَنَوْتُ جَعَلْتُ تُنْشِيشِ
وَإِنْ^(٥) نَأَيْتِ جَعَلْتُ تُذْنِيشِ وَإِنْ تَكَلَّمْتُ حَشَتْ فِي فِيشِ
حَتَّى تَنْقِي كَنْقِيقِ الدِّيشِ

(١) انظر سر صناعة الإعراب ٢٠٦، ٢٠٧.

(٢) انظر الديوان ١٦٣، الكامل ١٠٣٨، شرح الكافية للرّضي ٥٠٢/٤. ويروى بغير الإبدال.

(٣) هو ابن مقسّم أبوبكر العطار [٢٦٥، ٣٥٥هـ] مقررٌ تفرّد بحروف تخالف الإجماع، حافظ لنحو الكوفيين. أخذ عن ثعلب ويحيى بن حمّد بن صاعد وغيرهما، وأخذ عنه بالإضافة لابن جني ابن شاذان وابن زرقويه وآخرون. له الأنوار في تفسير القرآن، الاحتجاج في القراءات، الردّ على المعتزلة، وغيرها. انظر الفهرست ٣٥، ٣٦، نزهة الألباء ٢١٥-٢١٧، معجم الأدباء ٣١٠/٥-٣١٢، بغية الوعاة ٨٩/١، ٩٠.

(٤) في الأصل: وإذا نأيت. انظر مجالس ثعلب ١١٦، المثلث لابن السيد ٩/٢، خزانة الأدب ٤٦١/١١.

(٥) في الأصل: وإذا.

فشبه كاف « الديك » لكسرتها بكاف المؤنث^(١).

قال ابن جني^(٢): وتزاد الياء أيضا بعد كاف المؤنث إشباعا للكسرة في نحو «عليكي، ومنكي، وضربتكي»، رويانا عن قطرب^(٣):

[٢٩ب]

ولست بخير من أبيك وخالك / ولست بخير من مُعَاظِلَةِ الْكَلْبِ^(٤)
قال صالح بن محمد: وأنا أذيل هذا الباب بحكاية ذكر [ها الحريري]^(٥) في درة
الغواص، قال^(٦): حكى الأصمعي أن معاوية قال ذات يوم لجلسائه: مَنْ أَفْصَحُ
النَّاسِ؟ [فقال]^(٧) رجلٌ من السَّمَاطِ: قومٌ تباعدوا عن عَنَعَةِ تَمِيمٍ، وتلتله بهراء،
وكشكشة ربيعة، وكسكسة بكر^(٨)، ليس فيهم غَمْغَمَةٌ قِضَاعَةٍ، ولا طُمْطُمَانِيَّةَ حَمِيرٍ.
فقال: من أولئك؟ فقال: قومك يا أمير المؤمنين^(٩).

أراد بعنعة تميم: أن تميما يدلون من الهمزة عينا كما قال ذو الرمة:

(١) انتهى نقل هذا الموضع من سر صناعة الإعراب. وقد ذكر ابن السيد أن قلب الكافي في الديك شينا لغة. انظر المثلث ١٠٩/٢.

(٢) انظر سر صناعة الإعراب ٧٧٤.

(٣) في سر صناعة الإعراب ٧٧٤: «عن قطرب لحسان». والبيت لحسان بن ثابت، رضي الله عنه.

(٤) انظر ديوان حسان ٤٠/١، الحيوان ١٩٧/٢، العمدة. ويروى: «من أبيك وخالد».

(٥) ذهب به الخرم.

(٦) درة الغواص ٦٤٩-٦٥٢ بتصريف.

(٧) ذهب به الخرم.

(٨) يعني: بكر بن هوازن بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس عيلان-وهو الناس بن مضر- ومن أبنائه سعد ومعاوية، فأما سعد فأبناؤه هم المعروفون ببني سعد أظآر رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأما معاوية فأنجب قبائل عدة، من أشهرها: بنو عامر بن صعصعة بن معاوية، وبنو مرة بن صعصعة وهم سلول، وبنو جشم ومنهم غزية. انظر المعارف ٨٥-٨٧.

(٩) روى الميرد في الكامل هذه الحكاية عن الأصمعي، وفيه: «فقام رجل من أهل السماط فقال: قوم تباعدوا عن فراتية العراق، وتيامنوا عن كشكشة تميم، وتياسروا عن كسكسة بكر، ليس فيها غمغمة قضاة، ولا طمطمانيّة حمير». وانظر سر صناعة الإعراب ٢٢٩، الخصائص ١١/٢.

أَعَنْ تَوْهَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءَ مِثْلَةً ماءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنِكَ مَسْجُومٌ^(١)

وشبيهة بهذا كسر حرف المضارعة، نحو «أنت تعلم».

قال: وحدثني بعض شيوخه^(٢) أن ليلي الأخيلية كانت تتكلم بهذه اللغة، وأنها استأذنت على عبد الملك وبجضرته الشعي، فقال: أتأذن لي ياأمير المؤمنين أن أضحك منها؟ فقال: افعل. فلما استقرَّ بها المجلس، قال لها الشَّعْبِيُّ: ياليلي! ما بال قومك لا يكتنون؟ فقالت له: ويحك، أما نكتني؟ فقال: لا والله، ولو فعلت لاغتسلت. فحجلت عند ذلك، واستغرب عبد الملك في الضحك.

وأما كشكشة ربيعة فإنهم يدلون عند الوقف كاف المخاطبة شيئاً، فيقولون للمرأة: ويحك مالش؟ فيقرون الكاف التي يدرجونها على هيئتها، ويدلون من الكاف التي يقفون عليها شيئاً.

وأما كَسْكَسَة بكر فإنهم يزيدون على كاف المؤنث سينا^(٣) ليبينوا حركة الكاف فيقولون: بكس.

قال راجزهم:

تَضْحَكُ مِنِّي أَنْ رَأَيْتَنِي أَحْتَرَسُ وَلَوْ حَرَسْتَ لَكَشَفْتَ عَنْ حَرَسِ^(٤)
وأما غمغمة قضاة فصوت لا يفهم تقطيع حروفه.

(١) انظر اللّٰهَوِيّان ٣٧١، مجالس ثعلب ١٠١، معاني الحروف المنسوب للرّمّاني ٣٥، سرّ صناعة الإعراب ٢٢٩، ٧٢٢، الخصائص ١١/٢، الباب ٣٠٠/٢، شرح الملوكي لابن يعيش ٢١٦، المتع ٤١٣، الجنّي الدّاني ٢٥٠، مغني اللبيب ١٩٩، شرح شواهد شرح الشافعية ٤٢٧. ويروى: «أن».

(٢) لم أقف عليه.

(٣) في الأصل: شينا.

(٤) في الأصل: ولو كشفت... والبيت ينسب لرؤبة بن العجاج، ولأعرابي من بني تميم. انظر الحيوان ١١١/٦، الإبدال والمعاقبة والنظائر للزجاجي ١٠٥، شرح الكافية للرّضي ٥٠٢/٤، اللسان (كشش) خزانة الأدب ٤٦١/١١، شرح شواهد شرح الشافعية ٤١٩. وسيعقب المؤلف بعد قليل على البيت.

وأما طمطممانية حمير فإنه روي عن حمير أنهم يجعلون آلة التعريف: أم، فيقولون: طابَ امضربُ، يريدون: طاب الضرب. وفي الآثار فيما رواه النمر بن تُولب أنه عليه السلام نطق بهذه اللغة في قوله: « ليس من امبر^(١) امصيام في امسفر^(٢) ». يريد: ليس من البر الصيام في السفر^(٣).

قال المذيل بهذه الحكاية: كذلك وجدت في تفسير الكسكسة:

تضحك مني أن رأيتني أحترس

فلأدري أهو غلط من الناقل أو من المؤلف. والذي في حفطي من كتب النحويين إنما هو:

تضحك مني أن رأيتني أحترس

ولو حرشت لكشفت عن حرش^(٤)

وهو من إبدال الشين من كاف المؤنث، لامن زيادة السّين على كاف المؤنث. والله الموفق.

(١) في الأصل: البر.

(٢) يورده النحاة واللغويون من طريق النمر بن تُولب رضي الله عنه، ورواه الإمام أحمد بهذا اللفظ برقم ٢٢٥٦٧ باقي مسند الأنصار، عن كعب بن عاصم الأشعري، وكان من أصحاب السقيفة. وانظر سر صناعة الإعراب ٤٢٣، شرح المفصل لابن يعيش ٣٤/١٠، المقرب ٥٣٥، المتع ٣٩٤.

(٣) انتهى النقل من درة الغواص.

(٤) موقع هذا البيت في درة الغواص قبل الكلام على كسكسة بكر، وهو فيها بالشين، علما أنه مما انفردت بزيادته إحدى النسخ، على ما ذكره المحقق. والأولى أن يكون البيت قد أقحم هنا من قبل الناقل خطأ، لامن المؤلف. ويمكن تخريجه على أن يكون إهمال نقط فقط، وإعادة الضمير في قوله: راجزهم، على ربيعة. خاصة أن الشاهد فيه الإبدال لا الزيادة، والكسكسة زيادة كما جاء في الحكاية.

هذا باب ما يلحق التاء^(١) والكاف اللتين للإضمار

قوله: «لأنه في معنى اسم يدركه التثنية والجمع»^(٢).

يريد: أن هذه المضمرات الدالة على أكثر من الواحد ليست تثنية ولا جمعاً، وإنما هي صيغ تدل على أن المراد اثنان أو أكثر؛ لأن التثنية والجمع يلزم معهما تنكير الاسم المثنى^(٣) والمجموع، والمضمرات لا يلحقها التنكير أصلاً.

قال الأعلام^(٤): «فأما الميم فذكر أنها لحقت التثنية والجمع لأنهم بالغوا في الفرق فجعلوه بين الواحد والجمع بحرف سوى الحرف الذي كان يلحق في الاسم الظاهر كقولنا: زيدان، وزيدون، وأن هذه الميم لحقت في التثنية لأن التثنية جمع كما تلحق في الجمع، وتختلف العلامة اللاحقة بعد الميم فيهما، فالزيادة^(٥) في التثنية بعد الميم الألف كقولنا: ذهبتما، وفي الجمع الواو^(٦) كقولك: ذهبتمو. /

[وأما لزوم]^(٧) الضم لما قبل الميم فإن هذه الميم لحقت بالتاء وكانت حركة

(١) في الأصل: الياء.

(٢) في الأصل: يدرك. ونص سيبويه في هذه المسألة المشروحة ٢/٢٩٦: «فإذا عنيت مذكرين أو مؤنثين ألحقت ميماً تزيد حرفاً كما زدت في العدد وتلحق الميم في التثنية الألف وجماعة المذكرين الواو، ولم يفرقوا بالحركة وبالغوا في هذا فلم يزيدوا لما جاوز اثنين شيئاً؛ لأن الاثنين جمع كما أن ما جاوزهما جمع...».

(٣) في الأصل: المبني.

(٤) النكت ١١١٦، ١١١٧. وانظر السرياني النحوي ٤٧٤، ٤٧٥.

(٥) في الأصل: والزيادة. والمثبت من النكت ١١١٧.

(٦) في الأصل: الميم. والمثبت من النكت ١١١٧.

(٧) لم يبق منه الخرم سوى الواو والميم في آخره.

التاء قبل لحاق [الميم]^(١) تختلف للفرق بين المؤنث والمذكر، فلما ثنوا وجمعوا صارت [العلامة]^(٢) علامة الجمع فيما [بعد]^(٣) الميم، كقولك: قمتمو يارجال، وقمتمن يانسوة، وضربتمو، وضربتمن، فأغنى ذلك عن تغيير الياء والكاف للفرق، فألزموها حركة كانت تدخل على أحدهما، وهي ضمة التاء^(٤) والكاف، ولم يسكنوا التاء؛ لأن ما قبلها ساكن أبداً، فلا يجوز أن يجمع بين ساكنين، وحملوا الكاف على التاء؛ لأنها قد يكون ما قبلها ساكناً في قولك: أعطاكما^(٥).

ومعنى قوله: « ولم يزيدوا لما جاوزوا اثنين شيئاً »^(٦): أن مقصدهم إنما كان الفرق بالزيادة بين الواحد وما زاد عليه، وجعل العلة في ذلك أن معقول الجمعية ينتظم الاثنين وما زاد عليها، ولم يرد ما توهمه بعض الناس عليه من [أن]^(٧) التثنية جمع^(٨)، وإنما أراد فيها معقول الجمعية، ولذلك قد يكون اللفظ الواحد من غير تغيير يلحقه يُطلق عليهما، كقولنا: ذهبنا، فيستوي الاثنان والثلاثة، وكذلك « نحن »، وكذلك في الإظهار « قطعت رؤسهما ».

قد أخذ بعضهم من قول سيبويه أن أقل الجمع [اثنان، لا]^(٩) ثلاثة،

(١) ذهب به الخرم.

(٢) تكملة من النكت ١١١٧.

(٣) ذهب به الخرم.

(٤) في الأصل: للتاء.

(٥) انتهى النقل من النكت.

(٦) الكتاب ٢/٢٩٦ وبعبده: « لأن الاثنين جمع كما أن ما جاوزهما جمع ».

(٧) تكملة يلتزم بها الكلام.

(٨) لم أقف على من نسب هذا القول إلى سيبويه، وقد نقل الكفوي نزاعاً في ذلك، وصحح أن أقل

الجمع ثلاثة، ونقل إجماع أهل اللغة على ذلك. انظر الكليات ٢/١٣٩.

(٩) تكملة يلتزم بها الكلام.

لقوله: « فيستوي الاثنان والثلاثة »^(١).

(١) الكتاب ٢/٢٩٦. وقال ١/٢٤١: « وسألت الخليل عن ما أحسن وجوههما، فقال: لأن الاثنين جميعٌ ». وانظر ٢/٢٠١. والقول بأن الاثنين جمع مذهب لبعض النحويين وجماعة من الفقهاء. انظر تفسير الطبري ٤/٢٧٩، قواطع الأدلة في الأصول ١٧١، ١٧٢، شرح المفصل لابن يعيش ٤/١٥٥، الإحكام للآمدي ٢/٢٤٢-٢٤٧، تفسير القرطبي ٥/٧٣.

هذا باب الإشباع في الجر والرفع

قوله: « لا يكون هذا في النصب لأن الفتح أخف عليهم »^(١).
قد ذكرنا قبل هذا عن أبي حاتم أن الروم لا يكون في المنصوب لخفته،
وذكرنا أنه إنما فرق سيبويه بين الرفع والجر والنصب في الوصل، وذكرنا قوله في
هذا الباب^(٢).

وقوله: « كما لم يحذفوا الألف »^(٣).
يريد: إلا قليلا، كما ذكرنا قوله في « ابن المعل »^(٤) وفي « بلهف »^(٥) يريد:
المعلّى، وبلهفا. ومنه قول الشاعر:
أما تقوّد به شاة فتأكلها أو أن تبعة في بعض الأراكيب^(٦)

(١) الكتاب ٢/٢٩٧.

(٢) انظر ماتقدم ١١٨.

(٣) الكتاب ٢/٢٩٧.

(٤) من قول الشاعر:

وقبيل من لكيز شاهـ رهط ابن ملحوم ورهط ابن المعل

وقد سبق تخريجه ١١٤.

(٥) من قول الشاعر:

فلست بمدرك ما فات مني بلهف ولا بليت ولا لواني

وقد سبق تخريجه ١١٤.

(٦) في الأصل: فيأكلها وان... الأراكب. والبيت على لسان ذئب يرد به على صياد سأله، وقوله:

فتأكلها، الخطاب للصيد. والبيت رابع أربعة أوردتها مع قصتها الزجاجي في أخباره، وقبله:

سألته كيف كانت خـير عيشته فقال: ماض على الأهوال مرهوب

وبعده في رواية الزجاجي عن الرياشي:

النحل أدعى به ما كان ذو رطب وإن شتوت ففي شاء الأعراب

وعلى هذا تأول بعضهم قراءة علي بن أبي طالب، وعروة بن الزبير، وأبي جعفر، وجعفر بن محمد^(١): «ونادى نوحُ ابنَه»^(٢) أي: ابنها، فحذف الألف تخفيفاً^(٣)، ويُبيّن أن هذا هو المراد بقراءة علي بن أبي طالب وعروة بن الزبير أيضاً: «ابنها» بالألف^(٤)، وتأولوا ذلك أنه دعا ابن امرأته الكافرة^(٥) إذ قدم^(٦) ذكرها. وأنشد:

قال الزجاجي: «وبعض الناس يرويه، وهو من رواية قطرب: إمامتقود...».
انظر أخبار أبي القاسم الزجاجي ١٥٢، سر صناعة الإعراب ٧٢٧، المحرر الوجيز ١٥٥/٩، الدر المصون ٣٢٩/٦، رصف المباني ١٥، اللسان (ركب)، خزانة الأدب ٢٧٢/٥، شرح شواهد شرح الشافية ٢٤٠.

(١) ونسبت أيضاً لهشام بن عروة. انظر مختصر ابن خالويه ٦٠، المحتسب ٣٢٢/١، إعراب القراءات الشواذ ٦٦٢/١، المحرر ١٤٥/٩، الدر المصون ٣٢٩/٦. وأبو جعفر هو محمد بن عليّ زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب، المعروف بالباقر [٥٦، ١١٨هـ] روى عن أبيه زين العابدين. وجعفر بن محمد المذكور هو ابنه المعروف بجعفر الصادق [٨٠، ١٤٨هـ] روى عن أبيه، وذكر ابن الجزري أن جعفر الصادق لم يخالف حمزة الزيات إلا في عشرة أحرف. انظر غاية النهاية ١٩٦/١، ١٩٧، ٢٠٢/٢.

(٢) هود: ٤٢.

(٣) قال أبو جعفر النحاس في إعراب معاني القرآن ٢٨٤/٢: «فأما «ونادى نوحُ ابنَه» فقراءة شاذة، وزعم أبوحاتم أنها تجوز على أنه يريد: ابنها، ثم حذف الألف كما تقول: ابنه، فتحذف الواو. قال أبو جعفر: هذا الذي قاله أبوحاتم لا يجوز على مذهب سيبويه؛ لأن الألف خفيفة فلا يجوز حذفها، والواو ثقيلة يجوز حذفها».

(٤) انظر مختصر ابن خالويه ٦٠، المحتسب ٣٢٢/١، إعراب القراءات الشواذ ٦٦٣/١، البحر المحيط ٢٢٦/٥، الدر المصون ٣٢٩/٦.

(٥) انظر مختصر ابن خالويه ٦٠، المحتسب ٣٢٢/١، إعراب القراءات الشواذ ٦٦٣/١، البحر المحيط ٢٢٦/٥، الدر المصون ٣٢٩/٦.

(٦) في الأصل: اذم قدم. وما أثبتته أقرب شيء لهذا، فلعله صواب.

وقد بدا هنك...^(١)

البيت للفرزدق، وقبله:

وأنتِ لو باكرتِ مشمولَةً حمراءَ مثلَ الفرسِ الأشقرِ^(٢)

ومن الناس -وهو الميرد وغيره^(٣)- من أنكر إسكان حركة الإعراب في مثل هذا؛ لأنها جيء بها لغرض، وفي تسكينها نقضُ الغرض، وسيبويه يجيز هذا، وقد روي عن العرب في هذا البيت، وفي قوله:

فاليومَ أشربُ غير...^(٤)

(١) انظر الكتاب ٢/٢٩٧. والبيت بتمامه:

وقد بدا هنك من المزر

رُحْتُ وفي رجلِك مافيهما

وسياقي تخريجه مع البيت التالي.

(٢) البيتان ليسا في ديوان الفرزدق. والأول للفرزدق في السيراقي النحوي ٤٧٩، والاثنان له في أمالي ابن الشجري ٢/٢٣٥، ٢٣٨. ونسبا إلى عبيد الله بن قيس الرقيّات في ضرائر الشعر لابن عصفور ٩٥، وإلى الأقيشر الأسدي في شرح أبيات سيبويه لابن السيراقي ٢/٣٩١، تجريد الأغاني ١٣٠١، مختار الأغاني ٩٣/١، خزنة الأدب ٤/٤٨٥ وصحح البغدادي هذه النسبة، وانظر ديوان الأقيشر ٤٣ وقبلهما:

من شربك الخمر على المكبر

تقول ياشيخ ألا تستحي

يروى أن الأقيشر شرب الخمر حتى سكر، فسقط وبدت عورته، فلامته امرأته، فقال الأبيات السابقة. انظر المصادر الثلاثة الأخيرة.

وانظر المسائل البغداديات ٤٣١، الخصائص ١/٧٤، ٢/٣١٧، ٣/٩٥، المحتسب ١/١١٠، ١١١، شرح المفصل لابن يعيش ١/٤٨، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٥٨٣، شرح كتاب سيبويه للصفار ٥٠٨، ٥١١، خزنة الأدب ٨/٣٥١. ويروى: «وقد بدا ذاك». وليس فيها الشاهد.

(٣) كالزجاج. انظر معاني القرآن للزجاج ١/١٣٦، ١٣٧، السيراقي النحوي ٤٨٠، الخصائص ١/٧٥، اللباب ٢/١١٠، شرح كتاب سيبويه للصفار ٥١٠.

(٤) من قول امرئ القيس:

إثما من الله ولا واغل

فاليوم أشرب غير مستحقب

وقد سبق تخريجه ١٠٣.

ومما جاء منه قول جرير:

وَنَهْرٌ تَبْرَى فَلَا تَعْرِفُكُمْ الْعَرَبُ^(١)

ومن ذلك شعر وضّاح اليمّين^(٢):

إِنَّمَا شِعْرِي شَهْدٌ قَدْ خُلِطَ بِجُلُجُلَانٍ^(٣)

فأسكن الفتحة وهي تشبه الضمة^(٤)، وجاز إسكان حركة الإعراب كما
جاز تحريك إسكان البناء، كما شبهوا أيضا حركات البناء بحركات الإعراب، فمن
ثم أدغم نحو «فرّ، وعضّ»، كما أدغموا «يردّ، ويشدّ، ويعضّ». وأما من زعم
أنها لا تحذف لأنها علم الإعراب فليس قوله بمستقيم، وذلك أن حركات الإعراب
قد تحذف / لأشياء؛ ألا ترى أنها قد تحذف في الوقف، وتحذف في الأسماء

[٣٠ب]

(١) صدره:

سيروا بني العمّ فالأهواز منزلكم

وهو ثاني ثلاثة أبيات يهجو بها جرير بني العم، وكانوا أعانوا عليه الفرزدق. ورواية الديوان ٤٤١:
« فلم تعرفكم »، ورواية البيان والتبيين ٨٣/٣: « فما تدريكم »، والشاهد ليس فيهما. ويروى: « فما
تعرفكم ».

وهو كما أورده المؤلف في الخصائص ٧٤/١، المحتسب ١١٠/١، شرح كتاب سيبويه للصفار
٥٠٩، ارتشاف الضرب ٢٩٣/٣.

(٢) عبدالرحمن بن إسماعيل بن عبد كلال بن داؤد بن أبي حمدة. اختلف في نسبه فقيل: خولاني، وقيل:
من أبناء الفُرس الذين قدموا لنصرة سيف بن ذي يزن على الحبشة. ولقب بالوضاح لجماله وبهائه. وهو
شاعر غزل أموي. توفي سنة ٩٠هـ. انظر الأغاني ٢٢٢/٦، فوات الوفيات ٢٧٢/٢، ٢٧٥.

(٣) انظر تهذيب اللغة ٤٩١/١٠، عبث الوليد ١٤٨، ضرائر الشعر للقرّاز ١٣٨، شرح جمل الزّجاجي
لابن عصفور ٥٨٤/٢، ضرائر الشعر له ٨٧، شرح كتاب سيبويه للصفار ٥١٢، ارتشاف الضرب
٢٩٣/٣. ويروى: « بالجلجلان »، وهي أحسن وزناً، وبالرواية الأخرى فالبيت وهو من مجزوء الرّمل
مكفوف، والكفّ حذف التّون من فاعلاتن، وليس في البيت كسر.

(٤) في الأصل: النصبه.

والأفعال المعتلة [الآخر]^(١).

والداويّة والدوّ: الفلاة الواسعة.

والواغل: الداخل على القوم في شراهم ولم يُدْعَ [إليه]^(٢). وهو في الطعام:
الوارش، والوروش^(٣) هو الذي يسميه الناس الطفيلي. والوغل الشراب [الذي]^(٤)
يشربه الواغل، ولم [يُدْعَ إليه]^(٥) يُنشد لعمر بن قميّة^(٦):

... فلا أشربُ الـ -وغل ولايسلم مني البعير^(٧)

قال يعقوب^(٨): « ويقال: رجل حصّور، إذا كان لا يُنفق مع القوم في
شراهم، قال الأخطل:

وشاربٍ مُربحٍ بالكأسِ نادمني لا بالحصّور ولا فيها بسوّار^(٩)

(١) ذهب به الخرم. ولعله ما أثبتته، إن شاء الله.

(٢) ذهب به الخرم. انظر كتاب الألفاظ ٢٧٤، إصلاح المنطق ٣٤٥، ٣٢٢.

(٣) في الأصل: الورش. والمثبت من كتاب الألفاظ ٢٧٤. وفي إصلاح المنطق ٣٢٢: « والوارش ». وأثبت ما في كتاب الألفاظ لأن المؤلف هنا ينقل منه.

(٤) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا الألف. انظر كتاب الألفاظ ٢٧٤.

(٥) تكملة من كتاب الألفاظ ٢٧٤.

(٦) من شعراء بكر بن وائل في الجاهلية، عده ابن سلام في الثامنة، صحب امرأ القيس في سفره إلى قيصر وهو كبير ومات في الطريق، وسمته العرب عمرا الضائع لموته في غربة ولغير أرب ولا مطلب. انظر طبقات الشعراء ١/١٥٩، الأغاني ١٨/١٤٣، ١٤٤.

(٧) البيت بتمامه:

إن ألك مسكيرا فلا أشرب الـ -وغل ولايسلم مني البعير

انظر الديوان ١٢٤، نقائض جرير والفرزدق ٦٥، كتاب الألفاظ ١٧١، ٢٧٤، إصلاح المنطق ٢٤٥، ٣٢٣، شرح القصائد السبع الطوال ٢٢٦، شرح أبيات إصلاح المنطق ٤٣٠، أمالي المرتضى ١/٣٥٨، المخصص ١١/١٠١، اللسان (وغل).

(٨) انظر كتاب الألفاظ ٢٧٤.

(٩) وانظر الديوان ١٦٨، إصلاح المنطق ١٤٢، ٢٣٠، شرح أبيات إصلاح المنطق ٣١١، ٤٠٥،

السَّوَّار: المُعَرَّبُ يُسَوَّرُ عَلَيْهِمْ»^(١).

ويروى: بسَّارٍ^(٢)، أي: تَرَكَ البقية من الكأس، وهو: السُّور. قال بعض أهل اللغة^(٣): جاء سَار من أسأر، كدَرَّكَ^(٤) من أدرك.
قال كُرَاع: والوَعْلُ في غير هذا السِّيءِ^(٥) الغداء. والوَعْلُ أيضًا: الوغد الدنيء من الرجال^(٦).

اللسان (حصر، سَأر، سور).

(١) انتهى النقل عن يعقوب. قال ابن السيرافي في شرح أبيات إصلاح المنطق ٣١١: «والسوار المعربد يسور في وجوه أصحابه، أي: يشب».

(٢) اللسان (سَأر).

(٣) قاله الأزهري في تهذيب اللغة ٤٧/١١.

(٤) في الأصل: كررك. والمثبت من اللسان. ووقع محرفا في تهذيب اللغة ٤٧/١٣ هكذا: ورَّاد من أدرك.

(٥) في الأصل: الشيء. والمثبت من اللسان (وغل).

(٦) في الأصل: والوغد من الرجال. ولم أقف على ما ذكر في كتب كراع التي بين يدي. وانظر اللسان (وغل).

هذا باب وجوه القوافي في الإنشاد

إنما ذكر سيبويه وجوه القوافي في الإنشاد ليعلمك حكم اللفظ بأواخر الشعر، وذكر فصل ما بين الكلام والشعر في ذلك، وذكر التنوين^(١) الذي يلحق بأواخر القوافي معاقباً بما فيه من الغنة لحروف اللين، ويكون متمماً للبناء ومكملاً له، وأنه لناسٍ كثير من بني تميم^(٢). وقال ابن جني: من تميم وقيس^(٣). وذكر ابن جني: أنها تلحق - أعني النون - بعد^(٤) استيفاء البيت بجميع أجزائه نيّفاً من آخره بمثالة الزيادة التي تسمى خزماً من أوله. قال: نحو ما أنشده أبو الحسن من قول رؤبة، وذكر أن بعض العرب تنشده:

وقاتم الأعماقِ خاوي المُخترَقن^(٥)

فهذه النون في «المخترقن» زيادة [لأن]^(٦) القاف قد كملت وزن البيت، وسمي أبو الحسن هذه النون الغالي، وسمى الحركة التي قبلها الغلو. وكذلك قول الآخر:

(١) « وذكر التنوين » مكرر في الأصل.

(٢) الكتاب ٢٩٩/٢.

(٣) في الأصل: وقيش. انظر سر صناعة الإعراب ٥٠١. والكلام الآتي منقول منه بتصريف.

(٤) في الأصل: النون نيّفاً بعد. ولعله سبق نظر من الناسخ، وستأتي الكلمة.

(٥) في الأصل: وقاتم الأعناق خاوي المتحرّقن. والبيت في الديوان ١٠٤، السّيرافي التّحوي ٤٩٣،

٥٠٤، الفصوص ١٧١/٥، الخصائص ٢٦٤/١، ٢٦٨/٢، ٢٦٠، ٣٢٠، القوافي للتّنوخي ١٦١، الوافي

في العروض والقوافي ٢١١، ٢١٢، المتبع ١٢٤، شرح الوافية نظم الكافية ٤٢٢، المستوفى ٢٧٣/٢،

إيضاح شواهد الإيضاح ٣١٥، ٥٥٥، شرح جمل الرّجّاجي لابن عصفور ٥٦١، ضرائر الشعر له ١٧،

شرح كتاب سيبويه للصّفّار ٤٣٦، شفاء العليل ١٠٠، شرح التصريح على التّوضيح ٣٧/١.

(٦) تكملة من سر صناعة الإعراب ٥٠٢ يلتئم بها الكلام.

وَمَنْهَلٍ وَرَدَّتْهُ طَامٍ خَالِنٌ^(١)

وذكر أبو الحسن عن يونس أنه سمع رؤية ينشده كذا^(٢). قال ابن جني:
وإنما زادوا^(٣) هذه النون في هذا الموضع ونحوه؛ لأن من عادتهم أن يلحقوا فيما
يحتاج إليه^(٤) الوزن، نحو:

قَفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَتَرْلَنٍ^(٥)

و:

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْوَهَّابِ الْمُجْزِلِنِ^(٦)

و:

سُقِّيتِ الْغَيْثَ أَتَيْتُهَا الْخِيَامُنَ^(٧)

(١) انظر القوافي للأخفش ٣٥، شرح المفصل لابن يعيش ٣٤/٩، المساعد ٦٨٠/٢.

(٢) انظر القوافي للأخفش ٣٥. وفي الأصل: ينشدها.

(٣) في الأصل: أرادوا. والمثبت من سر صناعة الإعراب ٥٠٣.

(٤) في الأصل: فيه. والمثبت من سر صناعة الإعراب ٥٠٣.

(٥) عجزه:

بسقط اللوى بين الدخول فحومل

وهو مطلع معلقة امرئ القيس. وقد سبق تخريجه ١٦٢.

(٦) لأبي التَّجَمِّ العجلي. الديوان ٢٠٤، ٢٠٥، انظر الكتاب ٣٠٢/٢، السيرافي التَّحْوِي ٤٩٧،

الخصائص ٨٧/٣، ٩٣، المحتسب ٦١/١، المنصف ٣٣٩/١، الباب ٩٩/٢، الفصول الخمسون ٢٧٢،

ضرائر الشعر لابن عصفور ٢١، ١٠١، الممتع ٦٤٩، المساعد ٢٥٣/٤. ويروى: «العليّ الأجلل».

(٧) صدره:

متى كان الخيامُ بذِي طلوح

وهو لجرير. انظر الديوان ٢٧٨، الكتاب ٢٩٨/٢، مجاز القرآن ٢٤٦/٢، الأصول ٣٨٦/٢،

التبصرة والتذكرة ٦٥٠، سر صناعة الإعراب ٥٠٢، ٥٠٣، المنصف ٢٢٤/١، تفسير أرجوزة أبي نواس

٩٩، شرح عيون كتاب سيبويه ٣٦، أمالي ابن الشَّجْري ٢٤١/٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٥/٤،

٣٣/٩، ٧٨، شرح كتاب سيبويه للصفَّار ٤٠٩، ٤١١، الجنى الدَّاني ١٧٤، شفاء العليل ٩٩.

فلما اعتادوه فيما يكمل وزنه ألحقوه أيضا فيما هو مستغن عنه^(١).

قال صالح بن محمد: ويشبه أن يكون السبب^(٢) الحدث للشعر في النوع الإنشائي والمولد له على تدريج شيئا بعد شيء حتى يصير بعد صناعة الشعر كاملة، كما حمل غيرها من الصنائع، أمران:

أحدهما: وجه^(٣) التشبيه والمحاكاة والتخيّل للإنسان بالطبع من أول ما ينشأ؛ لأننا نجد هذا الفعل يوجد للناس وهم أطفال، فيسمون الشيء بشبهه^(٤) ويحملونه بتابعه.

والأمر الثاني: هو اعتداد الإنسان بالطبع بالوزن والألحان، فإن الألحان يظهر من أمرها إما مناسبة الوزن عند الذين^(٥) في طباعهم أن يذكروا الأوزان والألحان؛ لأن المحاكاة بالأقاويل الشعرية من قبل ثلاثة أشياء: من قبل النغم المتفقة، ومن قبل الوزن، ومن قبل التشبيه نفسه، وهذه قد يوجد كل واحد منها منفردا عن صاحبه، مثل وجود النغم في المزامير، والوزن في / [الرقص]^(٦)، والمحاكاة في اللفظ، وقد تجتمع هذه مثل وجود النغم [في الثلاث]^(٧) بأسرها، مثلما^(٨) يوجد في الموشحات والأزجال. وأشعار العرب ليس فيها لحن، وإنما هي إما الوزن فقط^(٩)؛ وإما الوزن

[٣١]

(١) انتهى الثقل من سر صناعة الإعراب.

(٢) في الأصل: النسب.

(٣) في الأصل: وجده.

(٤) في الأصل: يشبهه.

(٥) في الأصل: الذي.

(٦) ذهب بموضعه الخرم، وقد أثبتته من تلخيص كتاب أرسطو طاليس لابن رشد ٢٠٣.

(٧) تكلمة يلتئم بمثلها الكلام.

(٨) « ما » ذهب بها الخرم.

(٩) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا الطاء.

والمحاكاة معاً، وهذا الثاني هو الشعر بالحقيقة؛ إذ^(١) كانت الأقاويل الشعرية هي الأقاويل المخيَّلة^(٢)، وأصناف التخيل والتشبيه ثلاثة: اثنان بسيطان، وثالث مركب منهما.

الأول من البسيطين: تشبيه شيء بشيء وتمثيله به، وذلك بالألفاظ الخاصة الموضوعية^(٣) له، نحو: كاف التشبيه، ونحو «كأن، وإخال»، وشبه ذلك.

والثاني: هو أخذ الشبيه^(٤) نفسه بدل المشبه، وهو الذي يسمى الإبدال، إلا أن الإبدال أعم منه كالجنس له؛ لأن الإبدال إما إبدال من الشبيه، وإما إبدال من اللازم، واللازم ثلاثة: إما متقدم على الشيء، وإما مقارن له، وإما متأخر عنه. والمتقدم صنفان: إما بسبب الشيء وإما كلي الشيء. والمقارن إما زمن الشيء، وإما مكانه، وإما أنواعه القسمية له، وإما مقابلاته الأربعة، أعني: الأضداد الموجبة^(٥) والسالبة، والعدم والملكة، والمضافين^(٦) والموجودة مع الشيء، فالغرض^(٧) من لواحق الشيء وجزأي الشيء. وكل واحد من هذه إما بسيط وإما مركب، والمركب هو أن يبدل الأمر بشيء ما ويبدل مكان ذلك الشيء شبيهه، ويوجد بعد ذلك لازم ذلك الشبه ثم يوجد غرض ذلك اللازم بدل ذلك اللازم فيعسر الوقوف على هذا النوع ويغمض فهمه، وأكثر ما يعرض في صناعة الخطابة وفي كلام الحكماء قصد

(١) في الأصل: إذا.

(٢) قال ابن رشد في تلخيص كتاب الشعر ٢٠٤: «وكذلك الأقاويل المخيَّلة التي تكون من أوزان مختلطة ليست أشعاراً».

(٣) في الأصل: الموعوطة.

(٤) في الأصل: التشبيه. وسيعيده المؤلف كما أثبتّه.

(٥) في الأصل: الاضداد الموجبة.

(٦) في الأصل: المضافين.

(٧) في الأصل: فالعرض. وكذا في الموضع التالي. ولعل الصواب ما أثبتّه.

الإخفاء ما إخفاؤه حكمة، وليكن أيضاً لذوي النباهة والفطن الفائقة بحث وتفتيش^(١) عن طلب الحكمة في كلام الحكيم حتى يعثروا عليها فيقع الفرق بين القاصر الخامد^(٢) وبين الفطن النبيه، ويوجد هذا النوع في الشعر. وأنشد أبونصر^(٣) في مثل المركبة البعيدة التركيب الخفية الاتصال لامرئ القيس:

بَدَلْتُ مِنْ وَائِلٍ وَكِئْدَةٍ...^(٤)

وذلك أنه جعل « ابنة الجبل » بدلا من قول: الحصاة، وجعل قوله: « صَمِّي » بدلا من عدم صوت الحصاة، فإن عدم صوت الحصاة وعدم الصوت يتقاربان إذا كان عدم السمع إما أن يكون عن عدم الصوت، وإما لفساد في الحاسة، وجعل عدم صوت الحصاة بدلا من ابتلال^(٥) الأرض، فإن الأرض إذا ابتلت وطُرحت فيها الحصاة لم تصوت، وجعل ابتلال الأرض بدلا من انصباب الدماء على الأرض، فإن ابتلال الأرض لاحق من لواحق انصباب الدماء عليها، وجعل انصباب الدماء عليها بدلا من القتال الشديد؛ لأن انصباب الدماء يكون على القتال، وجعل القتال

(١) في الأصل: وتنفيذ.

(٢) في الأصل: والخامد.

(٣) من خلال النص المنقول يترجح عندي - والله أعلم - أنه الفارابي: محمد بن محمد بن محمد بن طرخان، الفيلسوف، ويعرف بالمعلم الثاني [٢٦٠-٣٣٩] تركي الأصل. من كتبه: الفصوص، إحصاء العلوم والتعريف بأغراضها، إحصاء الإيقاعات، المدخل إلى صناعة الموسيقى، الموسيقى الكبير، وغيرها كثير. الفهرست ٣٢١، وفيات الأعيان ١٥٣/٥-١٥٧، هدية العارفين ٢/٤٠، ٣٩، الأعلام ٢٠/٧.

(٤) تمامه مع ما بعده:

... .. عَدْتُ
وَأَنْ فَهْمًا صَمِّي ابْنَةَ الْجَبَلِ
قَوْمٌ يُحَاوِنُونَ بِالْبَهَامِ وَنَسْـ

قالهما حين نزل في بني عدوان. انظر الديوان ٣٤٨، اللسان (صمم).

(٥) في الأصل: ابتلال. وسيأتي بعد قليل كما أثبتته.

الشديد بدلا من الأمر العظيم، فكأنه أراد: وفيها أمرٌ عظيم.

قال صالح بن محمد: وهذا عندي تعسف كبير، وأولى منه أن ابن دريد حكى في الجمهرة أن العرب تقول^(١): صَمِّي ابنةَ الجبل، ومثل من أمثالهم: صَمَّتْ حصاة بدمٍ، ولكل واحدة من هذه تفسير. قال أبوبكر: صَمِّي ابنة الجبل، يريد: الصدى الذي يسمع في الجبل، وإنما يقال هذا: أن يسمع الرجل الشيء العظيم الذي يخافه فيقول: صَمِّي ابنةَ الجبل، أي: لا أسمع. وقولهم: صمت حصاة بدم، يريدون^(٢): كثرة الدم، فلو وقعت حصاة فيه لم تسمع / لها صوتا. انتهى.

قلت: فيكون قول امرئ القيس « صَمِّي ابنة الجبل » محكيًا [كقولهم]^(٣): شاب قرناها^(٤).

وأخذ الشبيه نفسه بدل المشبه مثل قوله تعالى: ﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾^(٥) و[مثل]^(٦) قول الشاعر:

هو البحرُ من أي النواحي أتيته^(٧)

(١) انظر جمهرة اللغة ١٤٤.

(٢) في الأصل: يريد. والمثبت من جمهرة اللغة ١٤٤.

(٣) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا الكاف.

(٤) من قول الشاعر:

كذبتم وبيت الله لاتنكحونها بني شاب قرناها تصرُّ وتحلبُ

انظر الكتاب ٢٥٩/١، ٧/٢، ٦٥، الباب ٥٠٨/١، شرح التصريح على التوضيح ١١٧/١.

(٥) الأحزاب: ٦.

(٦) لم يظهر منه بسبب الخرم سوى طرف اللام.

(٧) عجزه:

فُلجته المعروف والجود ساحلة

وهو لأبي تمام. انظر الديوان ٢٩/٣، تلخيص كتاب الشعر لابن رشد ٢٠٢، المترع

البدیع ٢٢١.

وفي النوع الثاني من [الإبدال]^(١) يدخل -المسمى عند أهل البديع استعارة وكناية- مثل قول الشاعر:

وَعُرِّيَ أفراسُ الصِّبَا ورواحلُهُ^(٢)

ومنه قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ﴾^(٣) إلا أن الكنايات هي إبدالات من لواحق الشيء، والاستعارة هي إبدال من مناسبة؛ لأن التناسب هو أن يكون شيء نسبته إلى الثاني نسبة^(٤) الثالث إلى الرابع، فيبدل اسم الثالث للأول وبالعكس.

وينبغي أن يكون التشبيه بيناً ومطابقاً؛ حتى لا يقع تشويشٌ للنفس عن تناسب المشبه بالمشبه به لوجود المخالفة الواضحة، ولكونها أسبق إلى الذهن من الأمر الذي تشابها فيه، كما أن الحاذق في التصوير هو الذي يصور الشيء بحسب ماهو عليه في الوجود حتى أنهم قد يصورون الغضاب والكسالى، مع أنها صفات نفسانية، فكذلك يجب أن يكون الشاعر في محاكاته يصور كل شيء بحسب ما هو عليه حتى يحاكي الأخلاق وأحوال النفس.

ومن هذا النوع الذي يحاكي حال النفس قول أبي الطيب يصف رسول الروم الواصل لسيف الدولة^(٥):

(١) أثر فيه الخرم.

(٢) صدره:

صحا القلب عن سلمى وأقصر باطله

وهو لزهير بن أبي سلمى. انظر الديوان ١٠١، أسرار البلاغة ٢٨، ٤٧، مفتاح العلوم ٣٧٧،

٣٧٨، تلخيص كتاب الشعر لابن رشد ٢٠٢، المطول ٣٨٥.

(٣) النساء: ٤٣، المائدة: ٦.

(٤) في الأصل: شيء يشبه إلى الثاني يشبه. انظر المترع البديع ٥١٩.

(٥) انظر الديوان ٣٧٥، تلخيص كتاب الشعر لابن رشد ٢٠٢.

أَتَاكَ^(١) يَكَادُ الرَّأْسُ يَجْحَدُ عُنُقَهُ وَتَنْقُدُ تَحْتَ الدَّرْعِ مِنْهُ الْمَفَاصِلُ
يُقَوِّمُ تَقْوِيمُ السَّمَّاطِينَ مَشْيَهُ إِلَيْكَ إِذَا مَا عَوَّجَتْهُ الْأَفْصَاكُلُ
أي: جرى^(٢) بعضه من بعض لإقدامه على المسير إليك هيبة لك، ثم قال:
فَقَاسَمَكَ الْعَيْنِينَ مِنْهُ وَلِحَظَهُ سَمِيكَ وَالْخِلَّ^(٣) الَّذِي لَا يَزَايِلُ
أي: من خوفه كان بعض نظره مصروفًا إليك وبعضه إلى سَمِيكَ، وهو:
سيفك^(٤).

وقد تكون المحاكاة لأشياء محسوسة وبأشياء محسوسة، وذلك مثل تسميتهم
لبعض الكواكب «سرطاناً»، ولبعضها «مُمسك الحربة»؛ لأنها من جهة الشكل
يمكن أن يتوهم متوهّم أنها هي.

وجل تشبيهات العرب راجعة إلى هذا^(٥) الموضع، ولذلك كانت حروفُ
التشبيه عندهم تقتضي الشكَّ.

ومعنى قلبي: يوقع الشك، يبينه^(٦) لك من أغراض العرب، وأنها قد فهمت
هذا الذي قاله أصحاب العلم بالشعر، قولُ الشاعر:

أَيَاظِبِيَّةَ الْوَعَسَاءِ بَيْنَ جَلَا جِلٍ وَبَيْنَ الثَّقَا أَنْتَ أُمُّ أُمِّ سَالِمٍ^(٧)

(١) في الأصل: إياك.

(٢) في الأصل: سرا.

(٣) في الأصل: والحال.

(٤) في الأصل: سميكَ.

(٥) في الأصل: حذا.

(٦) في الأصل: نيينه.

(٧) في الأصل: أيا ظبية الوحشاء. والبيت لذي الرمة. انظر الديوان ٧٦٨، الكتاب ١٦٨/٢، معاني
القرآن للأخفش ٣٣، ٢٤٩، الكامل ٩٥٨، أدب الكاتب ١٨٩، كتاب الشعر ٣٠٨، التبصرة والتذكرة
٤٤١، أمالي ابن الشجري ٦٣/٢، الإنصاف ٤٨٢، الجني الداني ١٧٨، المترع البديع ٢٧٦.

[وقولُ الشاعر^(١)]:

بدتْ مثلَ قرْنِ الشَّمْسِ في رَوْتِ الضُّحَا

وصُورِتها أو أنتِ في العَيْنِ أَمْلَحُ^(٢)

وأما المحاكاة البعيدة فينبغي أن تطرح، وذلك مثل قول امرئ القيس في

الفرس:

كُمِيتَ كأنَّها هِراوةٌ مِنْوَالِ^(٣)

ومثل قوله:

إذا أَقْبَلْتُ قَلْتَ دَبَّاءُ من الخُضِرِ مغموسةٌ في العُدُرِ

وإن أدبرتْ قَلْتَ أَثْفِيَّةُ مُلَمَلَةٌ ليس فيها أثَرُ^(٤)

[١٣٢] وإن كان هذا أقرب / [من الأول]^(٥) من حيث المقابلة.

وقد تكون المحاكاة لأمر معنوية بأمر محسوسة إذا [كان]^(٦) لتلك الأمور

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٢) ينسب لذي الرمة، وليس في ديوانه، وفي الديوان ١١٩٠-١٢٢٦ قصيدة على وزنها وقافيتها. انظر معاني القرآن للفراء ٧٢/١، المحتسب ٩٩/١، الخصائص ٤٥٨/٢، الإنصاف ٤٧٨، الباب ٤٢٤/١، اللسان (أو)، خزانة الأدب ٦٥/١١-٦٨.

(٣) صدره:

بِعِجْلَةٍ قد أثَّرَ الجري لحَمَها

انظر الديوان ٣٧، المعاني الكبير ٥٠، جمهرة اللغة ٣٩١، مقاييس اللغة ٣٤٣/١. وعجلزة:

قوية شديدة، وأتزر: أيس، ومنوال: خشب.

(٤) في الأصل: ململة ليس فيها آخر. والبيتان كما ذكر المؤلف لامرئ القيس في ديوانه ١٦٦. وانظر تلخيص كتاب الشعر لابن رشد ٢٢٣.

(٥) ذهب به الخرم، وأثبتته من تلخيص كتاب الشعر لابن رشد ٢٢٣.

(٦) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا النون.

أفعال مناسبة لتلك المعاني حتى توهم أنها [هي]^(١)، مثل قولهم في المنّة: إنها
[طوق]^(٢) العنق، وفي الإحسان: إنه قيد، كما قال أبو الطيب:

وَمَنْ وَجَدَ الْإِحْسَانَ قَيْدًا تَقَيَّدَا^(٣)

ومنه قول امرئ القيس:

بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَلٍ^(٤)

وما كان من هذا أيضا غير شبيهه ولا مناسب ينبغي أن يطرح كقول

أبي تمام:

لَأَتَسْقِي مَاءَ الْمَلَامِ . . .^(٥)

(١) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٢) ذهب الحرم بالطاء.

(٣) صدره:

وَقَيْدَتِ نَفْسِي فِي ذِرَاكِ حَبَّةٍ

انظر الديوان ٣٧٣، أمالي ابن الشجري ٣/٣٦٣، تلخيص كتاب الشعر لابن رشد ٢٢٣.

(٤) صدره:

وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وَكُنَاهَا

وهو من معلقته. انظر الديوان ١٩، إصلاح المنطق ٣٧٧، شرح أبياته لابن السيرا في ٥٧٧، شرح

اللمع لابن برهان ٢٠٥، شرح المفصل لابن يعيش ٢/٦٦، ٣٥١، شرح الكافية الشافية ٧٥٨، شرح

التسهيل لابن مالك ٢/٣٦٣، شرح الكافية للرّضي ٢/٨، ١٠، ٢٢٣، شفاء العليل ١٩٣، ٣٣١، خزانة

الأدب ١/٣٥١، ٣/١٥٦، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٧١، ٢٧٣، ٤/٢٥٠. ومنجرد: ماض في السير. وقيد

الأوابد: مقيد الوحوش. والهيكل: العظيم الجرم. يريد: أن هذا الفرس من سرعته يلحق الوحوش فيصير

لها بمنزلة القيد.

(٥) تمامه:

صب قد استعذبت ماء بكائي

... فإني

انظر الديوان ١/٢٢، ٢٣، الموازنة ٢٤٤، مفتاح العلوم ٣٨٨، تلخيص كتاب الشعر ٢٢٤،

المطول ٣٩٤، المتزع البديع ٢٣٧، ٤٠٠.

ومنه: خُلِقَ الْبَيْنُ^(١)، وَكَلَبَ الْوَصَالَ.

ومنه:

كَلَّ حِينَ يَبُولُ زُبُّ السَّحَابِ^(٢)

ومنه: مناخر البدر.

ومنه: التشبيه الذي لا يكون واضحا كقوله:

لورأتني أختُ جيراننا إذ أنا في الدارِ كَأَنِّي حِمَارٌ^(٣)

لأن التشبيه بالحمار إنما اشتهر في الجهل والبلادة.

وقد يكون في هذا التشبيه عيب آخر، وذلك أن باب التشبيه أن يكون

بالأشياء الفاضلة، وأما غيرها فعيب كقوله:

وَالشَّمْسُ قَدْ مَالَتْ وَلَمَّا تَفَعَّلِ كَأَنَّهَا فِي الْأَفْقِ عَيْنُ الْأَحْوَلِ^(٤)

وكما قال بعض الشعراء يمدح سيف الدولة:

وَقَدْ عَلِمَ الرُّومُ الشَّقِيَّونَ أَنَّهُمْ

سَتَلْقَاهُمْ يَوْمًا وَتَلْقَى الدَّمَسْتَقَا

وكانوا كفارٍ وشَوْشُوا خَلْفَ حَائِطٍ

وَكُنْتَ كَسَنُورٍ عَلَيْهِمْ تَسْلَقَا^(٥)

(١) في الأصل: حلق البنين.

(٢) صدره:

تحت ماء الطوفان أو بحر موسى

وهو لابن المعتز. انظر الديوان ١٥٥/٢، ثمار القلوب في المضاف والمنسوب ٣٤٣.

(٣) في الأصل: احب. والبيت في الكامل ١٠٣٦، المصون ٦٠، الخاطريات ١٦٣.

(٤) لأبي التَّحْم. انظر ديوانه ٢٣٥، الشعر والشعراء ٤٠١، الموشح ٢٧٤، خزانة الأدب ٣٩٢/٢،

ديوان العجاج عرضا ٤٩٣.

(٥) في الأصل: كليهم تسلقا. انظر تلخيص كتاب الشعر لابن رشد ٢٢٤، الوافي بالوفيات ١٢٨/٢١.

وذكر سيبويه:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومترل^(١)

هذا من المحاكاة التي تقع بالتذكر؛ لأنه يتذكر الأحبة بالديار والأطلال،

فيتخيلها ويحاكي كون الأحبة فيها.

ومنه: أن يورد الشاعر شيئاً يتذكر به شيئاً آخر، مثل أن يرى [خطاً]^(٢)

إنسان، فيتذكره فيحزن عليه إن كان ميتاً، أو يتشوق إليه إن كان حياً، ومنه قول

متمم بن نويرة^(٣):

وقالوا أتبكي كل قبر رأيتَه لقبر ثوى بين اللوى والدكادك
فقلت لهم إن الأسي يبعث الأسي دعوني فهذا كله قبر مالك^(٤)

ومنه قول قيس بن [الملوح]^(٥) المجنون:

(١) عجزه:

بسقط اللوى بين الدخول فحومل

وهو مطلع معلقة امرئ القيس. وقد مضى تخريجه ١٦٢، وذكره في أول الباب ١٨١.

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام من تلخيص كتاب الشعر لابن رشد.

(٣) كنيته أبو هاشم، وهو من أشراف بني تميم، صحابي عظيم القدر، رضي الله عنه، اشتهر برثاء أخيه

مالك، وعده ابن سلام في أصحاب المراثي. انظر طبقات فحول الشعراء ٢٠٣/١، الأغاني ٢٨٩/١٥،

خزانة الأدب ٢٤/٢.

(٤) انظر الحماسة ٣٩٠/١، الكامل ٣٣٧، التعازي والمراثي ٨٨، أمالي القاضي ٣/٢، إصلاح ما غلط

فيه أبو عبد الله النمري للغندجاني ٩٥، شرح الحماسة للمرزوقي ٧٩٧، الزهرة ٥٣٩. وقد ردّ الغندجاني

نسبتهما إلى متمم ونسبهما مع أبيات إلى ابن جندل الطعان الفراسي الكناني واسمه علقمة. ورواية البيتين

عنده فيهما اختلاف واضح، فموضع القبر مثلاً كما يقول:

لقبر مقيم بالملا والدوانك

مما يؤيد أن يكون بيتا ابن جندل بيتين آخرين، توافق الشاعران فيهما، أو استفاد التالي منهما من

السابق، وهذا عند الشعراء كثير.

(٥) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

وداعِ دَعَا إِذْ نَحْنُ بِالْخَيْفِ مِنْ مِئَى فَهَيَّجَ أَحْزَانَ الْفُؤَادِ وَمَا يَدْرِي
دَعَا بِاسْمِ لَيْلَى غَيْرَهَا فَكَأَنَّمَا أَطَارَ بَلِيلَى طَائِراً كَانَ فِي صَدْرِي^(١)
ومنه قول الخنساء:
يذكرني طُلُوعُ الشَّمْسِ صَخْرًا وَأَذْكَرُهُ لِكُلِّ غُرُوبِ شَمْسٍ^(٢)
وقريب من هذا عندي قوله:
وَلَمَّا نَزَلْنَا مَرَّتَلاً طَلَّه النَّدى أَنْيَقاً وَبِسْتَاناً مِنَ النُّورِ حَالِيَا
أَجَدَّ لَنَا طِيبُ الْمَكَانِ وَحُسْنُهُ مُنَى فَتَمَنَيْنَا فَكُنْتَ الْأَمَانِيَا^(٣)
وقريب من هذا الموضع ماجرت^(٤) به عادة العرب من تذكر الأحبة بالخيال وإقامته إقامة المتخيل كما قال:

وَإِنِّي لَأَسْتَعْشِي وَمَا بِي نَعْسَةٌ لَعَلَّ خَيَالاً مِنْكَ يَلْقَى خَيَالِيَا
وَأَخْرَجُ مِنْ بَيْنِ الْبُيُوتِ لَعْلَنِي أَحْدَثَ عَنْكَ النَّفْسَ فِي السَّرِّ خَالِيَا^(٥)
وتصرفت العرب والمحدثون في الخيال واستعملوه كثيراً، ولا تكاد تجدُهم
تصرفوا إلا في النَّسِيب. وقد أدخله البحتري في [غير]^(٦) النَّسِيب فقال:
خَلَا نَاطِرِي مِنْ طَيْفِهِ بَعْدَ شَخْصِهِ فَيَا عَجَباً لِلدَّهْرِ فَقْدَا عَلَى فَقْدِ^(٧) /

[٣٢ب]

-
- (١) في الأصل: طائر. انظر الديوان ١٢٤، الزهرة ٢٣٨.
(٢) في الأصل: الشمس صحوا. انظر الديوان ٣٢٦، الكامل ٢١، ١٠٥٨.
(٣) في الأصل: ... ظله... خاليا. والبيتان ينسبان لأبي بكر بن عبد الرحمن الزهري، ولأبيه، ومالك بن أسماء بن خارجة الفزاري، ولعبدالله بن أبي فروة. انظر الحماسة ٧٨/٢، شرحها للمرزوقي ١٣٢٢، الزهرة ٣٧٨، الوزراء والكتاب ٤٥، بحجة المجالس ١٢٢/١.
(٤) في الأصل: مناخره.
(٥) في الأصل: لاستعشي وما في نفسه. والبيتان للمجنون. انظر الديوان ٢٢٨، ٢٢٩، أمالي القالي ٢٦١/١، تلخيص كتاب الشعر لابن رشد ٢٢٦.
(٦) تكملة يلتزم بها الكلام. وفي تلخيص كتاب الشعر لابن رشد ٢٢٦: «وقد يدخل في الرثاء».
(٧) انظر ديوانه ٢٠/٤، الزهرة ٣٥٧، تلخيص كتاب الشعر لابن رشد ٢٢٦.

وأنشد للعجاج^(١):

يا صاح ماهاجَ الدُّمُوعَ الذُّرْفَنَ^(٢)

مِنْ طَلَلٍ كالأَتْحَمِيٍّ أَنهَجَنَ^(٣)

هذان البيتان من أرجوزتين إحداهما فائية، والثانية جيمية، ووقعا كما ترى إما لأتحمي لشاعر واحد، واجتزأ بذكره أولاً عن أن يقال: وله أيضاً، وإما أن يكون سيبويه رحمه [الله]^(٤) قد قاله هكذا فسقط. قاله الأعلم^(٥).

قلت: أمّا:

مِنْ طَلَلٍ كالأَتْحَمِيٍّ أَنهَجَنَ

فهو ثاني بيت من أرجوزة العجاج [التي]^(٦) أولها:

ماهاجَ أحزاناً وشَجَواً قد شَجَا^(٧)

وأما الفائية فلم تقع في المجموع الذي وقع بيدي من شعر العجاج، ويمكن

(١) في الأصل: العجاج. والمنشد سيبويه، وبهذا يعود المؤلف إلى شرح كلامه.

(٢) الكتاب ٢/٢٩٩. وهو مطلع أرجوزة يمدح عبد العزيز بن مروان. وانظر الديوان ٤٨٨، الأصول

٢/٣٨٧، شرح عيون كتاب سيبويه ٣٥، الجني الداني ١٤٦، شفاء العليل ٩٨.

(٣) الكتاب ٢/٢٩٩. والبيت في الديوان ٣٤٨، الأصول ٢/٣٨٧، سر صناعة الإعراب ٥١٤، شرح

عيون كتاب سيبويه ٣٥، الجني الداني ١٤٦، شفاء العليل ٩٨.

(٤) الموضع مخروم.

(٥) انظر تحصيل عين الذهب (بمحاكية الكتاب ٢/٢٩٩). وفي حاشيته: «قول صاحب

الشواهد: وإما أن يكون فصل بينهما إلخ. جميع نسخ الكتاب التي بيدنا مفصول فيها بين البيتين بذكر العجاج كما ترى. كتبه مصححه». وقد ورد البيتان كما ذكرهما الأعلم في شرح عيون كتاب سيبويه

٣٥.

(٦) تكملة يلثم بها الكلام.

(٧) الديوان ٣٨٤.

أن يكون الأعلم أو غيره عشر عليها في غير المجموع المذكور^(١).

الأثَحَم: موضع باليمن تُعمل فيه البرود، وهو ضرب من البرود غير موشَّى فيه سواد وحمرة. هكذا فسرهُ في شرح شعر العجاج. وقال الأعلم: «هو ضرب من ثياب الوشي»^(٢). وأَنهَج: أخلق، يقال: ثوب نَهَج للذي^(٣) قد أخلق. ويقال: طريق نَهَج: واضح، وهو منه لكثرة سلوك السَّابِلة عليه، قد خَلِقَ ماكان فيه ووضح عن الأرض المتصلة.

وأنشد لتميم^(٤) بن مُقبل^(٥):

جَزَيْتُ ابْنَ أُرْوَى بِالْمَدِينَةِ قَرْضَهُ^(٦)

قال الأعلم: «أراد بـ(ابن أروى): عثمان -رضي الله عنه- أو الوليد بن عقبة، وكان أخا عثمان لأمه»^(٧).

قلت: أروى بنت كريز بن ربيعة بن حبيب بن عبد شمس، وأمها البيضاء

(١) سبق تخريج البيت من ديوانه -وهو برواية الأصمعي- وأنه مطلع أرجوزة يمدح بها عبد العزيز بن مروان، مع ملاحظة أن القصيدة لم ترد في بعض طبعات الديوان.

(٢) النكت ١١٢٢.

(٣) في الأصل: الذي.

(٤) في الأصل: لتمام.

(٥) هو تميم بن أبي بن مقبل العجلاني العامري، أدرك الجاهلية والإسلام، وعاش مائة وعشرين سنة إلى زمن معاوية رضي الله عنه، وكان يبيكي أهل الجاهلية، ويهاجي النجاشي الشاعر، وقد كانت الغلبة للنجاشي. انظر طبقات فحول الشعراء ١/١٤٣، ١٥٠، خزانة الأدب ١/٢٣١، ٢٣٢.

(٦) الكتاب ٣٠٢/٢. وعجزه:

وقلتُ لشفاعِ المدينةِ أَوْجِفُوا

وانظر ديوانه ١٩٧، السِّيرافي التَّحْوِي ٤٩٥، القوافي للتَّنَوُّخي ١٥٨، شرح الجمل لابن عصفور

٣٣٤/٢، ضرائر الشعر له ١٢٩. وبروى: «ابن أوفى».

(٧) تحصيل عين الذهب (بمحاشية الكتاب ٣٠٢/٢).

بنت عبد المطلب^(١)، فأم^(٢) عثمان بنتُ عمّة النبي صَلَّى الله عليه وسلّم.
وأنشد:

طافتُ بأعلاقِهِ خَوْدٌ يمانية^(٣)

« وصف خيال امرأة طافت برَحْلِهِ. وأعلاق: جمع علق، وهو ما يعتلقه الإنسان، ويكتسبه. والخود: الحسنة الخلق الناعمة، وجمعها خود، وهو جمع غريب، ونظيره فرس ورد، وخيل ورد^(٤). وأراد بـ« العرائن »: الأشراف، والأصل فيه جمع « عرين »، وهو الأنف. قال: شمّ العرائن. « وبكر ليست من اليمن؛ لأنها من ربيعة، وربيعه من معد^(٥)، فمعنى قوله: يمانية، أي: أنها مقيمة في شق اليمن، وإن لم تكن منهم^(٦) ».

(١) انظر جمهرة أنساب العرب ١٤، ٧٤.

(٢) في الأصل: وأم.

(٣) الكتاب ٣٠١/٢. وعجزه:

تَدْعُو الْعَرَائِنَ مِنْ بَكْرٍ وَمَا جَمَعُوا

والبيت لابن مقبل. وانظر ديوانه ١٧٠، السِّيرافي التَّحْوِي ٤٩٥.

(٤) تحصيل عين الذهب (بمحاشية الكتاب ٣٠١/٢).

(٥) في الأصل: سعد.

(٦) تحصيل عين الذهب (بمحاشية الكتاب ٣٠١/٢). ولا أدري ما علاقة بكر بن وائل بن ربيعة في

القضية، فهي ليست في شق اليمن. ويروى:

... جردٌ منعمة
تدعو العرائن من عمرو...

وفي الديوان: حورٌ منعمة. قال ابن السيرافي في شرح أبيات الكتاب ٣٨٥/٢: « وفي الكتاب (خود يمانية) وفيه (العرائن من بكر) وأظن هذا التغير وقع في الكتاب بين عمرو وبكر. ويجوز أن يريد بيكر: بني أبي بكر بن كلاب... وقوله (يمانية) لا يوافق هذا التفسير؛ لأن القبائل التي ذكرتها كلها من نزار ». قال الغندجاني في فرحة الأديب ١٧٠: « ولم يدر أن بني عامر ينسبون إلى اليمن؛ لأنهم كانوا يتزلون نجدا مما يلي اليمن، وأن غطفان يسمون شامية؛ لأنهم يتزلون نجدا مما يلي الشام ». وعلى هذا فالمراد بـ« بكر »: بنو أبي بكر بن كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة.

ويمانيّة - بالتخفيف^(١) - ورجل يمان هو الأكثر في السماع، وقد حكى المبرد وغيره أن التشديد^(٢) لغة، وأنشد:

وأرعدَ من قبل اللقاءِ ابنُ مَعْمَرٍ
وأبرقَ والبرقُ اليمانيّ خوَّانٌ^(٣)
وأنشد غيره:

ويهماء يستافُ الدليلُ ترابها . وليس بها إلا اليمانيّ مُخلفٌ^(٤)

فمن قال^(٥): يميّ، جاء به على القياس. ومن قال: يمان - منقوص - جاء الألف بدلا من إحدى يائي النسب وحذف الثانية لسكونها وسكون [التنوين]^(٦)، كما حذفت الياء من « قاض ».

ومن قال: يمانيّ، جعل الألف زائدة كزيادتها في « جُبلّوي » ونحوه مما جاء على غير قياس.

وقد صرح سيبويه بأن ياء « افعلّي » كواو^(٧) « صنعوا »^(٨) علامة إضمار

(١) في الأصل: تخفيف. وما أثبتته أحسن.

(٢) في الأصل: الشديد.

(٣) في الأصل: وأبرق البرق. والبيت ثاني خمسة أبيات لشاعر من بني تميم. انظر الكامل ١٢٣٧، الاقتضاب ١٨٢/٢

(٤) البيت من غير نسبة في الأفعال للسرقي ٤٤٦/١، شروح سقط الزند ١١٠٧، اللسان (عن)، وفي هذا الأخير: مخلف، بالحاء، ولبشار بن برد في ملحقات ديوانه ١٤٠/٤، برواية: « مخلق ». وبعده في ديوان بشّار:

تجاوزتها وحدي ولم أهرب الرّدى
دليلي نجمٌ أو حَوارٌ محلّقٌ

والمخلف: المستقي. أي: ليس بها مستق غير السيف.

(٥) النص الآتي في الاقتضاب ١٨٤/٢ باختلاف يسير. وقد ذكر سيبويه اللغات في النسب إلى اليمن في ٧٠/٢.

(٦) تكملة يلتزم بها الكلام.

(٧) في الأصل: براو.

(٨) يريد في قول الشاعر:

المؤنث دون أن تكون علامة التأنيث فقط كما يزعم غيره^(١)، ومذهب سيبويه هو الصحيح؛ لأنها لو كانت علامة التأنيث فقط لم يكن بعدها نونُ الرَّفْع التي لا تكون إلا بعد ضمير الرفع في «تَفْعَلَانِ، وَتَفْعَلُونَ» فلما كانت النون في «تَفْعَلِينَ» بعد الياء بإزاء النون في «تَفْعَلَانِ، وَتَفْعَلُونَ» بعد الألف والواو، كانت الياء^(٢) بمرتلتها في الإضمار.

وأنشد:

إِذَا اسْتَحْثُّوْهَا بِحَوْبٍ أَوْ حَلِي^(٣)

[١٣٣]

فكسر اللام وهي في الكلام مسكنة، ثم وصلها بالياء / [لأجل]^(٤) القافية. ويقال للبعير إذا زجر: حَوْبٍ، وَحَوْبٌ، وَحَوْبٌ، وَقَدْ حَوَّبْتُ بِهِ تَحْوِيَا^(٥). و«حَل»: [زجر]^(٦) للبعير، وقيل: زجرٌ لإنات الإبل. انتهى الباب.

لا يبعد الله أصحاباً تركتهم لم أدر بعد غداة البين ماصنع

انظر الكتاب ٣٠١/٢، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٨٣/٢، الفصوص ١٨٥/٥، ١٨٦.

(١) هو الأخفش. انظر الكتاب ٣٠٢/٢، التعليقة ٤٠/١-٤٢، ٢٤١/٤، المسائل البغداديات ٥٨١،

٥٨٢، شرح كتاب سيبويه للصفار ٣٢٩-٣٣٢.

(٢) في الأصل: للياء.

(٣) الكتاب ٣٠٣/٢. وفي الأصل: إذا استحثو لحرب اوجل. والبيت لأبي النجم العجلي. وانظر

الديوان ٢٠٦، الأصول ٣٠٣/٢، السيرافي النحوي ٤٩٩، المخصص ٨٠/٧، اللسان (حل).

(٤) موضعه مخروم.

(٥) في الأصل: وجوب وجوب وقد جوبت به تحويا. انظر اللسان (حوب). وفي التكملة والذيل

والصلة ١٠٩/١: «الحوب: الجمل ... ثم كثر حتى صار زجراً للجمل».

(٦) موضعه مخروم.

هذا باب عدة ماتكون^(١) عليه الكلم فأقل ماتكون عليه الكلمة حرف واحد

قوله في الباء: « إنما هي للإلحاق^(٢) والاختلاط ».

يعني: توصيل الفعل أو ما في معناه إلى الاسم، هذا [ما] يعني بالإلحاق^(٣).
وقال الأعلام^(٤): قوله: « فما اتسع من هذا في الكلام فهذا^(٥) أصله ». إنما قال
هذا لأنه قد يستعمل بالباء^(٦) ما لا يكون إلزاقاً كقولك: مررت بزيد، ولم تلزق
المُرورَ بالمُرور به^(٧)، إنما تريد أن المرور التزق بالموضع الذي يقرب منه، ويقع فيه
مشاهدته والإحساس به.

وذكر الأعلام أيضاً في معنى قول سيبويه: « ولام الإضافة، ومعناها: المُلْك
والاستحقاق »: يريد: أن^(٨) بعض ما تدخل عليه اللام لا يحسن أنه يملك ما أضيف
إليه، وبعضه يحسن، فأما الذي يحسن فقولك: [دارُ زيدٍ، المعنى: ملكُ]^(٩) الدارُ لزيدٍ،

(١) في الكتاب ٣٠٤/٢: « ما يكون ».

(٢) في الأصل: اللوان. انظر الكتاب ٣٠٤/٢.

(٣) في الأصل: بالاسراق. وما بين معقوفين قبله تكملة يلتزم بمثلها السياق.

(٤) النكت ١١٢٦. وانظر السيرافي النحوي ٥١٧. علماً أن النص متفق تماماً مع نص السيرافي لا نص
الأعلام.

(٥) في الأصل: فهو. والمثبت من الكتاب ٣٠٤/٢.

(٦) في الأصل: الباء.

(٧) في النكت ١١٢٦: « بزيد ». وهو في السيرافي النحوي ٥١٧ مثل الأصل.

(٨) في الأصل: والاستحقاق وان.

(٩) تكملة من السيرافي النحوي.

والذي لا يحسن أن تقول: زيدُ صاحبُ الدار، والله ربُّ الخلق^(١)، فالخلق مستحقون أن يكون الله ربهم، ولا تقول: إنهم يملكون، ولا تقول: إن الدار مالكة لصاحبها. قال رحمه الله: «ثم الذي يلي ما يكون على حرف ما يكون على حرفين»^(٢). قلت: لا يكون اسمٌ على حرفين إلا محذوفاً، فمحذوف منه حَذَفُ^(٣) مطرداً لعلّة تزول العلة - أعني الحذف - لزوالها، لم يذكره هنا، ولا ينبغي أن يذكره؛ لأنه في حكم غير المحذوف كـ «حَوٍّ، وَعَمٍّ» وأمثالهما. ومحذوف لغير علة فعلى قسمين: قسم إظهار المحذوف أكثر، وإنما الحذف في مواضع ما^(٤)، أقلُّ من مواضع الإظهار، وقسم ثان بالعكس، والأول أيضاً لم يذكره؛ مراعاةً للأكثر - فصار في حيز الثاني الذي يحذف^(٥) منه - وذلك^(٦) «أخوك، وإخوته»؛ لأن الحذف إنما يكون في حال الأفراد فقط، والقسم الثاني هو الذي ذكر هنا، وهو باب «يد»؛ لأنَّ الحذف يكون فيه في حال الأفراد والإضافة والتثنية، والردُّ أقلُّ. قال: «فإذا لحقتها الهاء كثرت»^(٧).

كأنها صارت بها ثلاثية ولم تكن منها وكانت في عداد كلمة أخرى. قوله: «وأما ماجاء من الأفعال فـ(خَذَ وَكُلَّ وَمُرَّ)»^(٨).

(١) بعده في السيرافي النحوي ٥١٧، والنكت ١١٢٦: «وربُّ للخلق». وفي النكت: «زيد صاحب للدار» باللام.

(٢) الكتاب ٣٠٥/٢.

(٣) في الأصل: حرفاً.

(٤) في الأصل: موضع ما.

(٥) في الأصل: لم يحذف.

(٦) الإشارة للقسم الأوّل.

(٧) الكتاب ٣٠٥/٢. وفيه: «الحقتها».

(٨) في الأصل: من الأفعال محذوف مر. والأقرب أن يكون محرفاً، والمثبت من الكتاب ٣٠٥/٢.

قلت: وهذا أيضا حذف على غير قياس؛ لأن هذا النوع إنما بني على أن يحذف لام الأمر وتاء الخطاب، ويصاغ صيغة من الفعل بعد ذلك. وقولنا: تحذف لام الأمر مجازاً، إنما معناه: أننا أننا نصوغ صيغة من الفعل جارية على الفعل بعد تقدير حذف الحرفين، فنحن لو قدرنا ذلك في « لتأمر » ل بقي « أوْمُر »، فحذف الهمزة على غير قياس، ولا هو مطرد في كل ما في أوله همزة نحو « أسر »، وأمثاله، ولم يسمع إلا في هذه الألفاظ، منها ما جاء الحذف فيه، والإظهار كثير، نحو « مر »، ومنها ما جاء فيه الإظهار قليلاً في بعض اللغات نحو « كل، وخذ »، ولذلك قال في باب ما يضم في الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف: « ولا تحملهم إذ كانوا يثبتون فيقولون في (مُر): أوْمُر، أن يقولوا في (خُذْ): أوْخُذ، وفي (كُلْ): أوْكُل »^(١). يعني: كثيراً فصيحاً في لغتهم أجمعين، أو أكثرهم، أو متساوياً هو و« مُر »، بخلاف « مُر » / فإن الإظهار كثير^(٢).

[٣٣ب]

قال الشيخ أبو علي: وفيه^(٣) لغة متوسطة وهي أعدل اللغات [وهو أن]^(٤) يحذف إذا لم يتصل به قبله كلام، وإذا اتصل به لم يحذف، وذلك لأنه في الحالة الأولى [يكره]^(٥) الاستثقال واجتماع الهمزتين^(٦)، فيحتاجون إلى التسهيل، فيفرون إلى الحذف، وأما [إذا]^(٧) اتصل به قبله كلام فتسقط همزة الوصل، فلا تجتمع همزتان

(١) الكتاب ٣٠٥/٢.

(٢) انظر اللباب ٣٦٢، ٣٦٣، شرح الشافية للرضي ٥٠/٣، ارتشاف الضرب ١١٩/١، المساعد ١٩١/٤، ١٩٠، مع الهوامع ٢٥٢/٦.

(٣) يعني: مر.

(٤) ذهب به الخرم.

(٥) ذهب به الخرم.

(٦) يعني: همزة الفعل وهي فاء الكلمة، وهمزة الوصل.

(٧) ذهب الخرم بالذال والألف.

فيه، فيجريه على الأصل، وعلى ذلك جاء القرآن [وهو]^(١) كثير، نحو: «وأمر أهلك بالصلاة واصطبر عليها»^(٢).

الأعلم^(٣): «وذكر في الباب أن (إن) تكون لغواً في قولك: ما إن تفعل^(٤). وقال الفراء: هما جميعاً للنفي، وزاد على ذلك بأنه يقال: لا إن ما، فتكون الثلاثة^(٥) للجد، وأنشد:

إِلَّا الْأَوَارِيَّ لَا إِنْ مَا أُبَيِّنُهَا^(٦)

والذي قاله فاسد؛ لأن الجحد إذا دخل على الجحد صار إيجاباً، والذي قاله سيبويه وأصحابه صحيح؛ لأنهم جعلوا أحدهما لغواً واعتمدوا بالجحد على الآخر. وأما البيت الذي أنشده الفراء، فرواية الناس: (لأياً ما أبينها)^(٧). قال صالح بن محمد: والفراء ثقة فيما رواه فتوجيهه صحيح، لكنّه توجيه مايرد شاذاً، ومعنى كلام الفراء عندي: أن الأداة الأولى للنفي ومابعدا تأكيد للنفي، لا أنها نفي لنفي حتى يكون نفي النفي إثباتاً كما توهموا.

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٢) طه: ١٣٢. وانظر التوطئة ٣٢٥، ٣٢٦ ولم يذكر فيه اللغة المتوسطة، وإنما ذكر جواز الوجهين.

(٣) النكت ١١٢٦. وانظر السيرافي النحوي ٥٢٤.

(٤) الكتاب ٣٠٥/٢.

(٥) في الأصل: الثالثة. والمثبت من النكت ١١٢٦.

(٦) في الأصل: أبينه. انظر معاني القرآن ٤٨٠/١ وروايته فيه: «ما إن لا».

وهو للناطقة الذبياني. وعجزه:

والنوي كالحوض بالمظلومة الجلد

وهو كما نقله عن الفراء في ارتشاف الضرب ٢٩٠/٣، خزنة الأدب ٤٤٣/٨.

(٧) في الأصل: أبينه. وبه ينتهي الثقل من النكت. وقد رواه الفراء بهذه الرواية في معاني القرآن ٢٨٨/١.

وانظر الكتاب ٣٦٤/١، إصلاح المنطق ٤٧، المختضب ٤١٤/٤، شرح القصائد السبع الطوال ٢٤٢،

الجمال ٢٣٦، شرح المفصل لابن يعيش ٨٠/٢.

قوله: « وتكون (إن) كـ(ما) في معنى (ليس) »^(١).

كتب عليه أبوبكر بن طاهر المعروف بالخَدَب: هذا نصُّ أن « إن » كـ « ما » في معنى « ليس ». يريد: أنها تعمل عملها كقوله:

إن هو مستولياً على أَحَدٍ إِلَّا على أضعفِ المجانين^(٢)

قال الشيخ أبو علي - رحمه الله -: إن كلام الإمام ليس بنص على ما ذكره أبوبكر من العمل لأنه يحتمل أن يريد أن « إن » تكون كـ « ما » في النفي، فيكون قد عبر في قوله: « في معنى (ليس) » عن النفي، وهذا أولى أن يحمل عليه كلامه؛ لأن العمل في « إن » شاذ^(٣).

قوله: « وأما (مَا) فهي نفي لقوله: هو يفعل »^(٤).

ذكر أنها للحال فقط، وهي تنفي الماضي، فكأنه - والله أعلم - إنما ذكر الأمر الذي تفارق « لم » و « لن »، وتختص به، وهو نفي للحال. والله أعلم. قوله: « وتكون (لا) ضدَّ (نعم، وبلى) »^(٥).

قال الشيخ أبو علي - رحمه الله - جعلها ضدا لـ « نعم »؛ لأنها رد للإيجاب، و « نعم » تصديق له، وجعلها ضدا لـ « بلى »؛ لأنها رد للإيجاب، و « بلى » رد

(١) الكتاب ٣٠٦/٢.

(٢) انظر الأزهية ٣٣، أمالي ابن الشجري ١٤٣/٣، المقرب ١١٦، شرح الكافية الشافية ٤٤٧، شرح التسهيل لابن مالك ١٥٠/١، ٣٧٥، رصف المباني ١٩٠، ارتشاف الضرب ١٢٠٧ (رجب)، الجنى الداني ٢٠٩، شرح التصريح على التوضيح ٢٠١/١، شرح الأشموني ٢٥٥/١. ويروى:

إِلَّا على حَزْبِهِ المَلَاعِينِ

(٣) لم أقف على كلام ابن طاهر ورد الشلوين عليه في غير هذا الكتاب.

(٤) الكتاب ٣٠٥/٢.

(٥) الكتاب ٣٠٦/٢ وفيه: « ضدا لنعم ».

للفي^(١).

قوله: « وأما (أَنْ) فتكون بمتزلة لام القسم »^(٢).

ليس يعني: أنها بمتزلة لام القسم التي تكون في الجواب، وإنما يعني اللام المؤذنة^(٣) بجواب القسم، الداخلة على الشرط وأمثاله، وهي زائدة، إلا أن اللام حذفت مع « لو » لاستكراه اجتماع المثليين، وزادوا « أَنْ » وجعلوها عوضاً منها. والدليل على أنه جعلها زائدة قوله: « وتكون توكيدا أيضا في قولك: لَمَّا أَنْ فَعَلَ، كما كانت توكيدا [في القسم] »^(٤). فهذا نص على أنها زائدة، وكذلك ينبغي أن يقال؛ لأنها توجد زائدة، وأما أن تجعل مؤذنة^(٥) بجواب القسم، فهي دعوى؛ لأنها ليست من حروفه، ولا وضعت قط لمعنى في القسم.

قوله: « وأما (كَيُّ) فجواب لقوله: كيمه، كما تقول: لمه »^(٦).

قلت: يزعم النحويون أنَّ « كي » إذا دخلت عليها اللام كانت ناصبة بنفسها، وإن لم تدخل عليها احتملت أن تكون الناصبة بنفسها، وأن تكون حرف جرٍّ كاللام^(٧)، فإذا دخلت اللام استحال / [أن تكون]^(٨) جارة؛ لأن حرف الجر

[١٣٤]

(١) لم أقف على كلام الشلويين في غير هذا الكتاب.

(٢) الكتاب ٣٠٦/٢ وبعده: « في قوله: أما والله أَنْ لو فعلت لفعلت ».

(٣) في الأصل: المودية.

(٤) الكتاب ٣٠٦/٢. وما بين معقوفين تكملة منه يتضح بها الكلام.

(٥) في الأصل: مودية. ويريد: أنها بمتزلة المؤذنة لا المؤذنة، وقد بين هذا فيما سبق.

(٦) الكتاب ٣٠٦/٢. وفيه: « كما تقول ».

(٧) والتأصب حينئذٍ « أَنْ » مضمرة. وهذا مذهب البصريين الذين يرون أنها تأتي حرف نصب وتأتي

حرف جرٍّ، وأما الكوفيون فلا يميزون إلا أن تكون حرف نصب. انظر الإنصاف ٥٧٠-٥٧٤، البسيط

٢٣١/١، الجني الداني ٢٦١، شرح التصريح على التوضيح ٢٣٠/٢.

(٨) لم يظهر منه بسبب الحرم إلا طرف النون.

لا يدخل على مثله^(١)، وهم يقولون: كيمه، دون لام، فدل [ذلك]^(٢) على أنها حرف جر؛ لأن ألف « ما » لا تحذف إلا مع حروف الجر^(٣). وهذا لم يتعرض الإمام [لشيء]^(٤) منه، وإنما قال: إنها جواب « كيمه ». وهل [« كي » في]^(٥) « كيمه » حرف جر أو ليست كذلك؟ أمر يحتاج إلى نظر^(٦).

والصحيح أن « كي » إذا لم تدخل عليها اللام ناصبة بنفسها؛ لأنها قد ثبت لها النصب إذا دخلت عليها اللام، فلا ينبغي أن تخرج عما استقر لها^(٧). قوله: « وأما (بَلْ) فلترك شيء من الكلام وأخذ في غيره »^(٨).

قلت: أما ذكر الإمام هنا « بل » التي تكون بعدها الجملة ولم يذكرها في باب العطف، فقال: إنها هذه التي تعطف الجمل لترك شيء من الكلام، ولم يقل لترك الكلام، فإنه لا يخلو أن يترك الأول على جهة الإبطال، [أو على غير جهة الإبطال]^(٩) فإن ترك على جهة الإبطال كان مابعدا قد أثبت له مانفي عما

-
- (١) في الأصل: جائزة. انظر الإنصاف ٥٧١، مع الهوامع ٩٨/٤.
- (٢) ذهب به الخرم. ويمثل ما أثبت يلتئم الكلام.
- (٣) انظر الإنصاف ٥٧٢، البسيط ٢٣١/١، الجنى الداني ٢٦١، شرح التصريح على التوضيح ٢٣٠/٢، ٢٣١.
- (٤) ذهب الخرم باللام والشين.
- (٥) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.
- (٦) قال سيويه ٤٠٨/١: « ومن قال: كيمه، جعلها بمنزلة اللام ». وفي حاشيته للسرياني: « يعني: أنها حرف جر ». وانظر هذا المذهب منسوباً لسيويه والبصريين وأكثر النحويين في الإنصاف ٤٧٠/٢، ارتشاف الضرب ١٦٤٥ (رجب)، مغني اللبيب ٢٤١-٢٤٣، شرح التصريح على التوضيح ٢٣٠/٢.
- (٧) مذكره المؤلف فيه موافقة للكوفيين؛ فإنهم يرون أنها ناصبة دائماً. انظر الإنصاف ٥٧٠، ارتشاف الضرب ١٦٤٥، ١٦٤٦ (رجب)، الجنى الداني ٢٦٢-٢٦٤، مع الهوامع ٩٩/٤.
- (٨) الكتاب ٣٠٦/٢.
- (٩) تكملة يلتئم بمثلها الكلام مع مابعد.

قبلها، مثاله: قام زيدٌ بل عمرو، فهنا تركت قيام زيد مبطلاً له وأثبت القيام لعمرو، وهذا هو المراد من هذا الكلام، فإذا قلت: قام زيد بل خرج عمرو، فهذا ليس فيه إبطال الكلام الأول؛ لأنك لم تنف عنه ما أثبتته للثاني، وإنما تركته واستأنفت شيئاً آخر، وفي هذا تكلم الإمام الآن. فإذا ثبت أن هذا الكلام ليس مبطلاً فلم يترك، بل هو مع مابعد واحد، فقال: بترك شيء من الكلام، أي من الجملتين، ولو كانت الجملة الأولى مبطلة لكانت فيه « بل » لترك الكلام رأساً، وهذا نفيس فتدبره.

ولتعلم -وفقك الله تعالى- أن الإمام وأبا العباس المبرد بينهما خلاف في قولك: ماقام زيد بل عمرو، هل أثبت نفي القيام، أو القيام؟ فسيبويه يقول: أثبت له القيام، فيقدره: بل قام عمرو، والمبرد يقول: انتفى عنه القيام، فيقدره: بل ماقام عمرو^(١)، ويحتاج في هذا إلى نظر.

الأعلم^(٢): « وليست (بل) لترك الشيء على جهة الإبطال له في كل حال، ولكنها تكون له إبطال تارة، وللإيدان بأن القصة الأولى قد تمت وأُخذَ في غيرها، وعلى هذا تأتي في الشعر؛ لأنَّ الشاعر لم يرد أن مأتكلم فيه قبل باطل، وإنما يريد أنه قد تم وأُخذَ في غيره، كما يقول الشاعر: دَعْ ذَا، واثْرُكْ ذَا، وما أشبهه، عند تمام

(١) قال المبرد في المقتضب ١/١٥٠: « ومنها (بل) ومعناها: الإضراب عن الأول والإثبات للثاني، نحو قولك: ضربت زيدا، بل عمرا، وجاءني عبدالله، بل أخوه، وما جاءني رجلاً، بل امرأة ». وهذا فيه موافقة لسيبويه، فإطلاق المؤلف المخالفة فيه نظر، والمثبت في كتب النحو التي وقفت عليها إثبات موافقة المبرد لسيبويه، وتجوز مآثله المؤلف، قال أبوحيان في ارتشاف الضرب ١٩٩٥ (رجب) بعد أن ذكر القول الأول وهو المنسوب لسيبويه هنا: « ووافق المبرد على هذا الحكم، وأجاز مع ذلك أن يكون التقدير في النهي: بل لاتضرب عمرا، وفي النفي: بل ماقام عمرو. ووافقه على ذلك أبو الحسين بن عبد الوارث ». وانظر الجني الداني ٢٣٦، مغني اللبيب ١٥٢، شرح التصريح على التوضيح ١/١٤٨.

(٢) النكت ١١٢٧، ١١٢٨. وانظر السيرافي النحوي ٥٢٩.

ماتكلم به والانتقال إلى غيره».

وهذا التفسير هو تفسيرنا الأول إلا أن الأعلام لم يتعرض للبحث عن عبارة سيويه، وحلَّ عويصها، فقلناه.

قوله: «وأما (قَدْ) فجواب لقوله: لَمَّا يفعل، فتقول: قد فعل»^(١).

قلت: قد تقدم أن «لم يفعل» للماضي المنقطع، فـ«لَمَّا» لنفي الماضي غير المنقطع المتصل بزمان الحال؛ ألا ترى قوله:

وقلت: أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازْعُ^(٢)

إنما يريد: لم أَصْحُ إلى الآن، فهذا حالها، فإذا قال: لَمَّا يفعل، قلت له: قد فعل.

قال الإمام: «وزعم الخليل - رحمه الله - أن هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر»^(٣).

أي: لقوم يتشوّفون أبدأ: هل كان الأمر أو لم يكن؟ فتقول أنت: قد كان، أو قد يكون، ولا تخبر بـ«قد» ابتداء من غير أن يتشوّفَ أحدٌ إلى خبرك، بخلاف قولك: كان كذا، فإنه يقال لمن ينتظر، ولمن لا ينتظر، فهذا هو الفرق بين «قد» إذا دخلت في الكلام وبين عدم دخولها.

ثم قال: / وتكون «قَدْ» بمترلة «رُبَّمَا» قال الشاعر:

[٣٤ب]

(١) الكتاب ٣٠٧/٢.

(٢) صدره:

على حينَ عاتبت المشيب على الصبا

وهو للنابعة. انظر الديوان ٢٣٢، الكتاب ٣٦٩/١، الكامل ٢٤٠، شرح أبيات سيويه لابن السرياني ٥٣/٢، أمالي ابن الشجري ٣٨٥/٦٨، ٢/١، ٦٠١، ٦٠٣، الإنصاف ٥٨، شرح المفصل لابن يعيش ١٦/٣، ارتشاف الضرب ٥٢٠/٢، ٥٢٢، شرح التصريح على التوضيح ٤٢/٢. ويروى: «تصح».

(٣) الكتاب ٣٠٧/٢.

قد أتركُ القرنَ مُصفرًا أناملُهُ^(١)

يريد: [بمترلة «ربما»]^(٢) في الافتخار والتمنّع، على معنى تقليل النظر^(٣).

وفهم بعضهم أنها لا تكون بمترلة [«ربما»]^(٤) إلامع المضارع لكون الإمام قد مثل به. وهذه دعوى لا تقوم على ساق، بل تدخل على [الماضي]^(٥) لكون

(١) الكتاب ٣٠٧/٢ وفيه: «قال الهذلي». واسمه شماس. وكذا وقعت النسبة في بعض المصادر. قال البغدادي: «والبيت الشاهد تداوله الشعراء، فبعضهم أخذ المضارع، وبعضهم أخذه تمامًا بلفظه، وبعضهم أخذ معناه... ووقع نسبة البيت الشاهد في كتاب سيبويه إلى بعض الهذليين، ولم أره في أشعارهم من رواية السكري». والبيت من قصيدة لعبيد بن الأبرص. وعجزه:

كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادٍ

وانظر ديوان عبید ٤٩، المقتضب ١٨١/١، السیرافي النحوي ٥٣١، كتاب الشعر ٣٩١/٢، شرح أبيات سيبويه لابن السیرافي ٣١٧/٢، مختارات شعراء العرب ٣٧٣، أمالي ابن الشجري ٣٢٤/١، شرح المفصل لابن يعيش ١٤٧/٨، الجني الداني ٢٥٩، نتائج التحصيل ٢٤٧، خزنة الأدب ٢٥٣/١١.

(٢) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا الباء والميم وطرف الزاي.

(٣) هذا المعنى مستفاد من «رب»، وأظنه من تحقیقات الشلوین. قال الشلوین عن «رب» في شرح الجزولية الكبير ٨٢٠، ٨٢١ «قد تكون لتقليل ذات الشيء، وقد تكون لتقليل نظيره». وبالمعنى الثاني ردّ على القائلين بأن «رب» في قول الشاعر:

فياربّ مكروبٍ كررت وراءه

لتقليل النظر، لا لتكثير المكروبين. ثم قال: «لأن وضع (رب) إنما هو للتقليل، فإخراجها عن وضعها مع إمكان بقائها على وضعها بما ذكرناه من تقليل نظير هذا الذي ذكر هنا من المكروبين المكروب وراءهم». فكذلك «قد» التي بمترلة «ربما». أذكر هنا لأن النحاة اختلفوا هل «قد» في البيت لتقليل أم للتكثير، وكلام المؤلف على معناها لم أقف عليه عند أحد، فأردت تأصيله. وزاد أبو حيان في أحد رأيه-أن معناها في البيت التقليل على طريق التهكم. انظر في معنى «قد» في البيت كتاب الشعر ٣٧١، شرح التسهيل لابن مالك ٣١/١، تذكرة النحاة ٧٦، مغني اللبيب ٢٣١.

(٤) ذهب به الخرم.

(٥) ذهب الخرم بأكثره.

الإمام قد قال: إنها تقليل^(١)، وعلى المضارع لا يراد بها تقليل^(٢)، وقد بينّا في باب ما لا ينصرف أن قول الإمام في الباب الأول: «قد ينصرف في المذكر»^(٣) ليست «قد» فيه للتقليل، وإن كانت قد دخلت على المضارع.

قال الشيخ أبو علي - رحمه الله -: إذا كانت «قد» بمترلة «ربّما» فما بعدها ماض من جهة المعنى؛ لأنها إنما تستعمل حينئذٍ في الافتخار، والافتخار إنما يكون بما قد وقع، وعلى هذا بيت الهذلي، كأنه قال: قد تركت القرن، فوضع المستقبل موضع الماضي، وقد تكون على حالها مع المستقبل من أن تكون تعطي الإيجاب^(٤). قوله: «وأما (لَوْ) فلمّا كان سيقع لوقوع غيره»^(٥).

قلت: فإذا قلت: لوقام زيدٌ قام عمرو، فهذا يعطي أن الثاني كان يقع لوقوع

(١) سيبويه لم يصرح بأنها في البيت للتقليل. ولعل المؤلف ذكر هذا بناء على مذهب سيبويه في «ربّ» فالمشهور عن سيبويه أنها للتقليل، ونسب ابن خروف إليه أنها للتكثير. وعليه فقول سيبويه: «بمترلة (ربّما)» يستفاد منه أنها للتقليل؛ لأنّ «ربما» عنده للتقليل. هذا مراد المؤلف والله أعلم. وهو ما ذهب إليه ابن مالك فقال: «فإطلاقه-الضمير لسيبويه- القول بأنها بمترلة (ربما) تصريحٌ بالتسوية بينهما في التقليل والصرف إلى الماضي». وقد رد هذا الفهم أبو حيان: بأن سيبويه لم يبين الجهة التي هي بمترلة «ربما» في «قد»، وأن عدم البيان غير دال على التسوية، وأن مقتضى قول سيبويه نقيض ما فهم منه ابن مالك، وذكر أنها للتكثير؛ إذ لا يفخر الإنسان بالقليل. وأيد رده الدلائي، وانتصر الدسوقي لابن مالك. وما ذكره المؤلف من أنها لتقليل النظر مؤيدٌ لابن مالك- إن كان التقليل عنده للنظر، أو حمل على ذلك- فيكون لديه حجتان: الأولى: إطلاق سيبويه. الثانية: المعنى المناسب للبيت؛ إذ تقليل النظر مناسبٌ لمقام الافتخار. وهذا يسقط ما استند عليه أبو حيان. انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣١/١، ارتشاف الضرب ١٧٣٧، ١٧٣٨ (رجب)، نتائج التحصيل ٢٤٧، ٢٤٨، حاشية الدسوقي على المغني ١٨٦/١.

(٢) يريد: أن «قد» إذا كانت بمترلة «ربما» وبعدها فعلٌ مضارعٌ فهو بمعنى الماضي، وإذا كانت كذلك فدخولها على الماضي لفظاً ومعنى من باب أولى. وهذا قياسٌ من المؤلف.

(٣) في الأصل: النكرة. والقول في باب من أبواب ما لا ينصرف الأخيرة. انظر الكتاب ٥٧/٢.

(٤) لم أقف على كلام الشلوين في غير هذا الكتاب.

(٥) الكتاب ٣٠٧/٢.

الأول، وهل يقع^(١) لوقوع شيء آخر؟ أمر مسكوت عنه. فبني على هذا أن: لو قام زيدٌ قام عمرو، وهل يقال: وعمرو قائمٌ أم لا؟ فنعلم على القطع أنه لا يقال وقيامه لأجل قيام الأول؛ لأن الأول لم يقم، فهل يقال: وهو قائم، لغير الأول؟ أمر مسكوت عنه، فينبغي أن يقال؛ لأن الإمام بما نبه أن أعطى أن الثاني يكون لأجل الأول، فإذا امتنع امتنع الثاني امتناعاً يكون لأجله، وربما لم يمتنع لغيره، فتقول: قام زيد لو قام عمرو؛ وقام زيدٌ، أي: قام لأجل قيامه وهو [ربما]^(٢) لم يقم لأجل قيامه إنما قام لشيء آخر. فهذا هو التحقيق لكلام الإمام، وليس يمكن أن يُحقق كلامه بأكثر من هذا التحقيق^(٣).

قال: «وأما (من) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن»^(٤)

ذكر أنها في الأماكن، ونص بعدُ عند «مُذ» أنها^(٥) مختصة بالأماكن، وأن «مُذ» مختصة بالأزمان^(٦).

(١) في الأصل: وقع. وما أثبتته أنسب.

(٢) تكملة يلتزم بها الكلام.

(٣) انظر في «لو» شرح التسهيل لابن مالك ٩٤/٤-٩٧، شرح الرضي على الكافية ٤/٤٥١، الجني الداني ٢٧٤.

(٤) الكتاب ٣٠٧/٢.

(٥) يعني: من.

(٦) وذلك قوله ٣٠٨/٢: «وأما (مذ) فتكون ابتداء غاية الأيام والأحيان كما كانت من فيما ذكرت لك، ولاتدخل واحدة منهما على صاحبتهما. . . فأجريت في بابها كما جرت (من) حيث قلت: من مكان كذا إلى مكان كذا». وذكر ابن مالك في شرح التسهيل ١٣٠/٣ أنه صرح بجواز مجيء من للزمان، وصرح بمنعه، فقال: «وفي كلام سيويه تصريح بجوازه، وتصريح بمنعه، فأما التصريح بجوازه فقولاه في باب ما يضمن فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف: ومن ذلك قول العرب:

من لد شولا فيلى إتلاتها

نصب لأنه أراد زمانا، والشول لا يكون زمانا ولا مكانا فيجوز فيها الجر كقولك: من لدن صلاة العصر إلى وقت كذا، وكذا: من لد الحائط إلى مكان كذا، فلما أراد الزمان حمل الشول على شيء يحسن

فاعترض بعض المتأخرين^(١) وقال: إنَّ « من » تدخل على الأزمان، قال الله العظيم: «مَنْ أَوَّلَ يَوْمٍ أَحَقَّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ»^(٢). والقرآن وكلام العرب طافحٌ بـ« مِنْ قَبْلِهِمْ، وَمِنْ بَعْدِهِمْ » وقال الشاعر:

... مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ^(٣)

ولامانع من جهة القياس، فأى ضرورة تضطر إلى تقدير: مِنْ تَأْسِيسِ أَوَّلِ يَوْمٍ، وإلى تقدير: مِنْ مَرِّ حَجَجٍ، وأي شيء يقال في « من قبل، ومن بعد »^(٤)؟

أن يكون زمانا إذا عمل في الشول، كأنك قلت: من لد أن كانت شولا إلى إيتلائها. هذا نصه في هذا الباب، وفيه تصريح بمجيء (من) لابتداء غاية الزمان ولابتداء غاية المكان. وقال في باب عدة ما يكون عليه الكلم . . . » ثم ذكر النص الذي ذكره المؤلف والنص الذي ذكرته. وانظر النص الذي نقله ابن مالك بتصرف ١/١٣٤.

(١) سآتي على ذكر المخالفين من متقدمين ومتأخرين بعد حاشيتين، إن شاء الله.

(٢) التوبة: ١٠٨.

(٣) البيت بتمامه:

لمن الديار بقنة الحجر أقوين من حجج ومن دهر

وهو لزهير بن أبي سلمى. انظر الديوان ٧٧، الجمل ١٣٩، التعليقة ٢٤٩/٤، الحلل في شرح أبيات الجمل ١٨١، ١٨٣، الإنصاف ٣٧٥، المتبع ٣٧٠/١، شرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٤، ١١/٨، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٨٩/١، مغني اللبيب ٤٤١. قال ابن أبي الربيع في شرح جمل الزجاجي ٥٣١: « فمن الناس من قال البيت مصنوع، وأول القصيدة: دع ذا وعدّ القول في هَرَمٍ »

ومنهم من قال: الرواية:

...مذ حجج ومذ دهر

ومنهم من أثبت هذه الرواية، وتأول على حذف مضاف، والتقدير: من مر حجج، ومن دهر. ولايثبت قانون بمحتمل.

(٤) ذهب الكوفيون إلى أن « من » تدخل على الأزمان، ونسب مذهبهم إلى الأخفش والمبرد وابن درستويه، وصحح مذهبهم ابن مالك وأبوحيان. انظر الإنصاف ٢٣٢، شرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٤،

فأجاب الشيخ أبو علي - رحمه الله - بأن الذي دعاهم إلى ذلك أنا لم نسمعهم يقولون: مراجعته^(١) من يوم الجمعة، ولا من يومين، ولا من ثلاثة أيام، وإنما استعملوا هنا «مُدَّ» كما التزموا أن يقولوا من مكان كذا، ولم يقولوا: مُدَّ، فدل على أنهم جعلوهما متعاقبين، وإلا فلا مانع على ما زعم هذا المتأخر من أن يقال: من يومين، فهذا هو الذي دعا إلى التقدير في الآية والبيت، وأما «قَبْلَ وَبَعْدَ»، فالذي حسن دخول «مِنْ» عليهما أنهما ليسا ظرفين بذواتهما كـ«اليوم، والليلة»، وأنهما دليلان على التقدم والتأخر، إلا أنهما كثيرا ما يستعملان في تقدم الأزمان وتأخرها^(٢).

قلت: زاد بعض الناس^(٣) قوله:

مِنَ الصُّبْحِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ^(٤)

وقوله:

٩٤، ١٠/٨، ١١، شرح التسهيل لابن مالك ١٣٠/٣-١٣٢، ارتشاف الضرب ٤٤١/٢، الجنى الداني

٣٠٨، مغني اللبيب ٤١٩، شرح التصريح على التوضيح ٨/٢، همع الهوامع ٢١٢/٤.

(١) في الأصل: مارابعة.

(٢) لم أقف على كلام الشلويين في غير هذا الكتاب. وقال المرادي في الجنى الداني ٣٠٩: «فإن قلت فما يصنعون بنحو قوله: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِ﴾. قلت: ذكر ابن أبي الربيع في شرح الإيضاح أن محل الخلاف إنما هو في الموضع الذي يصلح فيه دخول (منذ) وهذا لا يصلح فيه دخول (منذ)، فلا يقع خلاف في صحة وقوع (من) هنا.»

(٣) لم أقف عليه.

(٤) البيت بتمامه:

من الصبح حتى تغرب الشمس لا ترى من القوم إلا خارجيا مسوما

والبيت للحصين بن الحمام المري. وهو بهذه الرواية في الحماسة ٢٢٢/١، شرحها للمرزوقي

٣٨٨، المقرب ٢١٧، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٨٨/١. ويروى:

لن غدوة حتى أتى الليل ماترى من الخليل إلا خارجيا مسوما

انظر المفضليات ٦٥، مختار الأغاني ٢٤٣/٣، خزنة الأدب ٣٢٣/٣.

كأَهِمَا مِلَّانٍ لَمْ يَتَغَيَّرَا^(١)

ويخرج على أن معناه: من محدثات الآن.

[٣٥] و« قبل وبعد » ليسا متمكنين / [فقد يكونان في الزمان]^(٢)، وقد يكونان في المكان، نحو « هذا المكان قبل هذا المكان »، أي: متقدم عليه، [فهما]^(٣) يكونان بحسب ما وصف بهما.

وقوله: « من الصُّبح »^(٤) أراد: من طلوع الصُّبح إلى غروبها.

وتوسط^(٥) أبو الحسن بن الطراوة مذهبا ثالثا، فقال: إن « من » إذا قلت: مررت من يوم الجمعة إلى يوم الأحد، لا بد هنا من « من » وذلك أنك إذا قلت: سرت من مكة، لم تعط انتهاء السير، إنما أخبرت بابتداء غايته، وليس ثم ما يعطي أين انتهى السير، فإذا أردت الانتهاء أتيت بـ « إلى »، وكذلك إذا أردت الانتهاء في الزمان وابتداء الغاية أتيت بـ « من، وإلى » ولا بد^(٦).

قيل: إنه في هذا الموضع تستعمل « مُذ » مثل^(٧) « ما رأيته مُذ يوم الجمعة إلى

(١) عجزه:

وقد مر للدارين من دارنا عصرُ

والبيت لأبي صخر الهذلي. انظر شرح أشعار الهذليين ٩٥٦، الأمازي ١٨٥/١، الخصائص ٣١٠/١، سر صناعة الإعراب ٤٣٩، ٤٤٠، ٥٣٩، المنصف ٢٢٩/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٣٥/٨، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٨٩/١، شرح التسهيل لابن مالك ٢٢٠/٢، ارتشاف الضرب ١٤٢٤ (رجب). وقوله: ملآن، يريد: من الآن.

(٢) موضع لكلمة واحدة آخرها نون، وبما أثبت يلتزم الكلام، إن شاء الله.

(٣) كلمة ذهب بها الحرم، آخرها ألف، وبما أثبت يستقيم الكلام إن شاء الله.

(٤) يعني: في البيت الذي أورده قبل قليل.

(٥) ذهب الحرم بالواو والتاء من أوله.

(٦) انظر ارتشاف الضرب ١٧١٨ (رجب)، ابن الطراوة النحوي ١٤٧ وفيه أنه أتبع الكوفيين.

(٧) في الأصل: تستعمل مع قبل.

يومِ الأحدِ».

قال: لايجوز هذا لأن « مُذ » تستغرق الزمانَ كُلَّهُ، فإذا قلت: مارأيتَه مُذ يوم الجمعة، فُهِم منه أنَّ إيقاعَ الرؤيةِ اتَّصل إلى حين الإخبارِ فلا يحتاجُ هنا إلى حرف الانتهاء، وإنما يحتاج إليه مع حرف لا يستغرق الوقت، نحو « من »، فلا بدَّ لها في هذا الموضع من الدخول على الزمان.

وهذا الذي قال ليس بشيء، فإنه ادَّعى أن « مُذ » تستغرق الزمان كله، وهذا لم يُفهم من « مُذ »، ما فُهِم: من أن الكلام لم يذكر له غاية، فيحمل بالضرورة على أقصى غاية وهي وقت الإخبار، وإلا فما يمنع من أن يقال: في يوم الأربعاء: مارأيتَه مذ يوم الجمعة إلى يوم الأحد، لامانع من هذا، فيحتاج أن ينقل عن العرب أنها لاتقول هذا، وحينئذ يتكلم معه في « من » و[وإلا فلن يلتفت]^(١) نحوه أبدا.

قال الإمام: « وتكون في غير الأماكن بمترلتها في الأماكن، نحوقولك: كتبت من فلان إلى فلان »^(٢).

مادخلت عليه « من » هنا مكان^(٣)، لكنها تعطي ابتداء الغاية فيما دخلت عليه مكانا كان أو غير مكان، فهي في غير الأماكن بمترلتها في الأماكن تعطي فيها ابتداء الغاية.

قال الإمام: « وتدخل^(٤) في موضع لو لم تدخل فيه^(٥) كان الكلام مستقيما، ولكنها توكيد بمترلة (ما) إلا أنها تجر؛ لأنها حرف إضافة، وذلك قولك: ما أتاني من

(١) موضعه كلمة تشبه « لن » إلا أنها بلا نقطة، ولعلَّ الصواب ما أثبتته، إن شاء الله.

(٢) الكتاب ٣٠٧/٢.

(٣) في الأصل: مكانا.

(٤) الكتاب ٣٠٧/٢: « وقد تدخل ».

(٥) في الأصل: عليه. والمثبت من الكتاب ٣٠٧/٢.

رجل، وما رأيت من أحدٍ» الكلام إلى آخره.

قال بعض الأئمة^(١): أما ماجاءني من أحدٍ، فحق؛ لأنك إذا قلت: ماجاءني أحدٌ، أعطى الاستغراق، فهي مؤكدة، وأما ما أتاني من رجل، فليس كذلك، وليست هنا مؤكدة؛ لأنها لو قلت: ماجاءني رجلٌ، احتتمل الاستغراق، وأن تريد به مفرداً، فإنما هي بخاصة لأحد الوجهين^(٢).

أجاب الشيخ أبو علي - رحمه الله - بأن قال: ماجاءني رجلٌ، ظاهر في التعميم والاستغراق، ولا يحمل على الآخر إلا بدليل وقرينة، فإذا جاء مطلقاً فإنما يحمل على العموم، فـ« من » إذا مؤكدة للحقيقة، وكذلك هي التواكيد، إنما هي لإثبات الحقيقة ورفع المجاز^(٣).

قلت: كان صاحب القول الأول جعل دخول « من » في قولك: ماجاءني رجلٌ، لاحتتماله معنيين: أحدهما: ماجاءني أحدٌ، والآخر: ماجاءني رجلٌ واحدٌ ولكن اثنان، فلما دخلت « من » نصت^(٤) على أحد المعنيين، فهي لاستغراق الجنس. فيقال له: أما احتمال المعنيين فمسلم، ولكن كونهما على السواء غير مسلم؛ لأن النكرة في سياق النفي يدخلها العموم إذ ظاهر نفي الحقيقة المنطبقة على آحاد الجنس، وهذا معنى الاستغراق / ولذلك إذا صرفنا معنى الكلام إلى غير ذلك لم يكن

(١) هو الميرد. انظر المقتضب ١/١٨٣، ٤/١٣٧، ٤٢٠، شرح المفصل لابن يعيش ٨/١٣٧، ارتشاف الضرب ١٧٢٥ (رجب). وانظر السيرافي النحوي ٥٣٢، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٤٨٤ فقد ذكر فيها ثلاثة معانٍ.

(٢) وهو الجنس. انظر السيرافي النحوي ٥٣٢.

(٣) لم أقف على كلام الشلوين في غير هذا الكتاب.

(٤) ورد النص في الأصل هكذا: جعل من في قولك ماجاءني احد والآخر ماجاءني رجل واحد ولكن اثنان، فلما دخلت من نصب. وبما أثبت يلتئم الكلام، إن شاء الله. راجع الجني الداني ٣١٦، ٣١٧.

بدُّ من تقدير الوصف الذي يعطي [ظاهر]^(١) الحقيقة، فتقدر: ماجاءني من رجل واحد ولكن اثنان.

وقوله: « وهذا موضع تبعيض »^(٢).

يريد^(٣) الإمام هنا أن يردَّ « من » التي تكون مؤكدة لمعنى التبعيض^(٤)، وكأنه حين قال: ما أتاني من رجلٍ، [لم يرد: أتاني]^(٥) بعض هذا الجنس، ولكنه كله. وكذلك: ما أتاني من أحد، أي: من الأحدين.

قوله: « وكذلك (لي ملؤه من عسلٍ) »^(٦)

« من » هنا غير زائدة؛ لأنها لاتزاد في الواجب^(٧). ويريد بقوله أن « من » هنا تعطي التبعيض كما تعطيه في المثل المتقدمة. وأمكن أن تكون « من » هنا غير زائدة بأن يجعل المقصود معها في الكلام التبعيض وكونها لبيان الجنس، فيكون ذلك

(١) ذهب به الخرم.

(٢) الكتاب ٣٠٧/٢ وتبعيض أثر فيها الخرم. ونصّ الكتاب: « ولكنه أكد بـ(من)؛ لأن هذا موضع تبعيض ».

(٣) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا الدال.

(٤) يعني: أن سيويوه يريد أن يردَّ هذا الاحتمال.

(٥) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا الحرفان الآخران.

(٦) الكتاب ٣٠٧/٢.

(٧) هذا على مذهب البصريين إلا الأخفش فقد أجاز زيادتها بدون شروط في الواجب وغير الواجب، في المعارف والنكرات، ووافقه ابن مالك، واختاره ابن جني في توجيه قراءة سعيد بن جبير والحسن: ﴿لَمَّا آتَيْنَاكُمْ﴾ فقال: « فزاد (من) على مذهب أبي الحسن في الواجب... هذا أوجه ما فيها إن صحت الرواية بها ». واشترط الكوفيون دخولها على النكرة فقط، ووافق أبو بكر الأنباري منهم البصريين. انظر معاني القرآن للأخفش ١٠٥، ٢٢٥، ٢٧٦، ٢٩٨، شرح القصائد السبع الطوال ٢٩٦، المحتسب ١٦٤/١، أمالي ابن الشجري ٢٨/٢، المحرر الوجيز ١٤٦/٣، شرح المفصل لابن يعيث ١٣/٨، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٨٥/١، شرح التسهيل لابن مالك ١٣٨/٣، ارتشاف الضرب ١٧٢٣ (رجب)، الجنى الداني ٣١٨، الدرّ المصون ٢٨٤/٣، ٢٩١، ٢٩١.

لها معنى؛ لأن المقصود معها خلاف المقصود دونها، وتقديره: إن الذي مالا الإناء إنما هو من جنس العسل، فـ « من » للتبعيض. وكذلك « ويحَهُ من رجل »^(١) إنما ترحمت على بعض الرجال.

قوله: « وكذلك (هو أفضل من زيد) »^(٢).

قال الشيخ أبو علي - رحمه الله -: « من » فيه عند سيبويه تعطي ابتداء الغاية، يدل على هذا قوله: « وجعل زيدا الموضع^(٣) الذي ارتفع منه أو سفل^(٤) » أي: وجعل زيدا الموضع الذي ابتدأت رفعته منه أو سفالته، ويعني: ارتفع في أفضل وأمثاله، أو سفل^(٥) في شر وأمثاله^(٦).

قوله: « إنما أراد أن يُفضَّله على بعض ولايَعُم »^(٧).

قال الشيخ أبو علي رحمه الله: يعني أنه لم يرد أن يفضله على الإطلاق، وإنما أراد أن يفضله بتقييد، وكأنه يقول: أي بـ « من »؛ لأن « أفعل » مقيدة غير مطلقة،

(١) الكتاب ٣٠٧/٢.

(٢) الكتاب ٣٠٧/٢.

(٣) في الأصل: لموضع. وكذا في التالي.

(٤) الكتاب ٣٠٧/٢.

(٥) في الأصل: اسفل.

(٦) لم أقف على ما نقله عن الشلوين في غير هذا الكتاب. وقال السيرافي: « إذا قال: هو أفضل من زيد، فقد ارتفع عن زيد وعن مكانه، فارتفاعة عن محل زيد هو ابتداء ارتفاعه حتى يفضي بذلك إلى أنه أفضل من كل من محله كمحل زيد أودونه؛ لأنه ارتفع عن ذلك المكان. وللمعترض أن يقول: إذا جعل هذا تبعيضا فقد تقول: هو أفضل من الخلق ومن كل أحد، ولاتبعض ». السيرافي النحوي ٥٣٣. قال ابن مالك في شرح التسهيل ١٣٥/٣: « فإن القائل: زيد أفضل من عمرو، كأنه قال: جاوز زيدُ عمرا في الفضل. وهذا أولى من أن يقال: لا ابتداء الارتفاع في نحو: أفضل منه، والانحطاط في شر منه، كما زعم سيبويه؛ إذ لو كان الابتداء مقصودا لجاز أن تقع بعدها (إلى) ». قال ابن هشام في مغني اللبيب ٤٢٣: « وقد يقال: ولو كانت للمجازاة لصح في موضعها (عن) ».

(٧) الكتاب ٣٠٧/٢.

تعطي أن التفضيل في بعض الغايات، ولا يصح أن يريد: أن « من » تُعطي في هذا الكلام معنى التبعض؛ إذ ذاك يؤدي إلى أن يكون الحرف يعطي معنيين في حال^(١).

وقوله: « أخزى الله الكاذبَ مني ومنك »^(٢).

صواب الكلام إنما هو: أخزى الله الكاذبَ منّا^(٣)، و« من » للتبعض، كأنه قال: الذي هو بعضنا، ثم كرر « من » تأكيداً لما لم يمكن^(٤) فصل الكاف منها، لاتقول: مني وك^(٥)، إنما تقول: ومنك.

قوله: « إلا أن هذا »^(٦).

قال الشيخ^(٧): أشار إلى ما « من » فيه للتبعض، وهو « أخزى، وويحَه، ولي ملؤه » ونحوها؛ لأنها كلها نوعٌ واحد.

قال-رحمه الله-: « وقد تكون باء الإضافة بمنزلة التوكيد »^(٨).

قال الشيخ^(٩): وجهُ قوله في الباء في قوله: مازيدٌ بقائمٍ: إنها مؤكدة^(١٠)، هو:

(١) لم أقف على كلام الشلوين في غير هذا الكتاب. وقال ابن مالك في شرح التسهيل ١٦٣/٣: « ويطل كون هذه للتبعض أمران: أحدهما عدم صلاحية بعض في موضعها، والثاني صلاحية كون المجرور بها عاماً كقوله: الله أعظم من كل عظيم، وأرحم من كل رحيم. وإذا بطل كون المصاحبة (أفعل) التفضيل لابتداء الغاية وللتبعض تعين كونها لمعنى المجاوزة ».

(٢) الكتاب ٣٠٧/٢.

(٣) في الأصل: منه.

(٤) في الأصل: يكن.

(٥) في الأصل: ولم. والمعنى: لما أراد أن يتكلم بهذا الأسلوب بدلاً من الأسلوب السابق.

(٦) الكتاب ٣٠٧/٢.

(٧) يعني: الشلوين. ولم أقف على كلامه في غير هذا الكتاب.

(٨) الكتاب ٣٠٧/٢.

(٩) لم أقف على كلام الشلوين الآتي في غير هذا الكتاب.

(١٠) الكتاب ٣٠٧/٢. ونصه: « وذلك قولك: مازيد بمنطلق، ولست بذاهب، أراد أن يكون مؤكداً ».

أنه لو لم تلحق في لغة بني تميم^(١) ربما ذهل السامع عن « ما » في أول الكلام فتوهم فيه الإيجاب، وكان ذلك نقضا لغرض المتكلم، فزادوا الباء ليكون السامع إذا دخل على الحرف الدال على النفي استدل بها عليه؛ لأنه لا يصح أن يقال: زيد بقائم؛ لأنها لا تزاد في الواجب^(٢)، ولا يتصور سماع آخر الكلام دونها أصلا، ثم إنهم زادوها في « ليس » و« ما » الحجازية، بالحمل على « ما » التميمية، و[[إلا]]^(٣) فبالنصب يستدل على النفي أولا؛ إذ لا يقال: زيد منطلقا، في الإيجاب.

ووجه قوله فيها في قولهم: كفى بالله^(٤): إنها مؤكدة. هو: أنهم^(٥) زادوها في « الله » ليعطي أن غرض المتكلم أن يجعله مفعولا به على معنى: اكتف بالله، فباء « اكتف » للتوكيد^(٦).

وتزاد قياسا على خبر « ما » و« ليس » وفاعل « كفى » ومفعولها على رأي المازني^(٧) في:

(١) انظر الجني الداني ٥٤. وفيه أن الفارسي والزخشي منع زيادتها.
(٢) يريد: في الخير. قال ابن يعيش في شرح المفصل ٢٣/٨: « وأما زيادتها مع الخير ففي موضع واحد أيضا في قول أبي الحسن الأخفش، وهو قوله تعالى: ﴿جزاء سيئة بمثلها﴾ [يونس: ٢٧]... ولا يبعد ذلك لأن ما يدخل على المبتدأ قد يدخل على الخبر نحو لام الابتداء... وزيادة الباء في الخبر أقوى قياسا من زيادتها في المبتدأ نفسه؛ وذلك أن خبر المبتدأ يشبه الفاعل من حيث كان مستقلا بالمبتدأ كما كان الفاعل مستقلا بالفعل، والباء تزداد مع الفاعل على ما سنذكر وكذلك يجوز دخولها على الخبر ». وانظر ارتشاف الضرب ١٧٠٥ (رجب)، الجني الداني ٥٥.

(٣) لم تتوجه لي قراءته في الأصل، فلعله ما أثبتته.

(٤) مثل سيبويه لهذه المسألة بـ « كفى بالشيب ». انظر الكتاب ٣٠٧/٢.

(٥) في الأصل: هو اسم.

(٦) في الأصل: على معنى كفى الله باكتف التوكيد. قال ابن هشام في مغني اللبيب ١٤٤: « وقال الزجاج: دخلت لتضمن (كفى) معنى (اكتف) ».

(٧) في مجالس ثعلب ٢٧٣: « وقال المازني في قول الشاعر: فكفى بنا... وإنما تدخل الباء على الفاعل، وهذا أيضا شاذ أن تدخل الباء على الفاعل. ولكن قد حكى هذا على المفعول ». كذا ورد النص

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرُنَا^(١)

[٣٦]

وإن كان غير صحيح عندنا^(٢) / وفي « بحسبك »^(٣) [على]^(٤) مبتدأ.

وقد تزداد بغير قياس نحو قوله:

وقد عقّب ثعلبٌ، ممّا يعني أنّ ماسبق من كلام المازني، فإن كان كذلك ففيه اضطراب. ولعلّ النصّ هكذا: وإنّما تدخل الباء على الفاعل، وهذا شاذّ أن تدخل على المفعول، ولكن قد حُكي هذا على المفعول. يعني: روي البيت هكذا على المفعول. وقد روى ابن جني في سر صناعة الإعراب ١٣٥ مانقوله ثعلب عن المازني فقال: « وأخبرنا محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى قال: قال أبو عثمان - يعني المازني - في قول الشاعر: - وأنشد البيت الآتي -: إنّما تدخل الباء على الفاعل، وهذا شاذّ ». وقال البغدادي في خزنة الأدب ١٢١/٦: « ونقل ثعلب في أماليه عن المازني أنّ زيادة الباء في قوله: فكفى بنا، شاذّ، وإنّما تدخل على الفاعل ». وعموماً التّصوص السابقة لا تؤيّد مانقوله المؤلّف عن المازني، إلّا في زيادة الباء في الفاعل. ومن صرّح بقياس زيادة الباء في مفعول « كفى » ابن عصفور. انظر شرح جمل الزجاجي ٤٩٢/١، ٤٩٣.

(١) عمجزة:

حُبُّ النّبيِّ محمدٍ إِيَّانا

وينسب لحسان بن ثابت، ولكعب بن مالك، ولعبد الله بن رواحة - رضي الله عنهم - وبشير بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك. انظر ديوان حسان ٥١٥/١ (الزيادات)، الكتاب ٢٦٩/١، معاني القرآن للفرّاء ٢١/١، الجمل ٣٢٣، شرح أبيات سيوييه لابن السّيرافي ٥٣٤/١، الحلّ في شرح أبيات الجمل ٣٨٣، أمالي ابن الشّجري ٤٤٠/٢، ٦٥/٣، ٢١٩، ٢٢٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٢/٤، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٩٢/١، شرح التّسهيل لابن مالك ١٥٤/٣، اللسان (منن)، خزنة الأدب ١٢٠/٦.

(٢) يعني: في مفعول كفى، ومع ذلك جعله قياساً، بدليل أنه سيذكر بعد زيادتها بغير قياس. فلعلّ العبارة اعتراض من المؤلّف في ثنايا نصّ ينقله. وقد صرح ابن عصفور بقياس زيادتها في مفعول « كفى » في شرح جمل الزجاجي ٤٩٢/١، ٤٩٣، والمؤلّف يثبت نصوصه في مواضع كثيرة، فلعلّ هذا واحد منها. وفي الجني الداني ٥١: « وزيادتها معه غير مقيسة، مع كثرتها ».

(٣) لم يظهر منه بسبب الخرم، إلا الواو من أوله والباء والكاف من آخره.

(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. أي: تزداد على مبتدأ، وهو: حسبك.

بِمَا لَاقَتْ لُبُونُ بَنِي زِيَادٍ^(١)

[أصل الـ] كلام^(٢) « مالاقت » . وكذلك قوله تعالى: ﴿أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْزِ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ﴾^(٣).
قوله: « وتقول: مارأيت من ذلك الموضع، فجعلته غاية رؤيتك »^(٤).

قال الشيخ: لما كانت « من » هنا لانتهاؤها جعلها غاية مجازاً^(٥)، وهو يريد: أنها في هذا الموضع أبداً غاية وإن لم يكن لها انتهاء، كما هي ابتداء غاية فيما لها فيه منتهى؛ لأن الرؤية ثم كانت ولم تقع فيما قبل « من »، هذا من غير مفعول في الكلام، وتدل على أن مراده أنها في هذا الموضع ابتداء لا انتهاء^(٦).
قوله: « كما جعلتها غاية حيث أردت الابتداء والمنتهى »^(٧).

وهي ليست بغاية مع ذكر المنتهى، وإنما هي ابتداء غاية حيث أردت

(١) صدره:

ألم يأتيك والأنباء تنمي

وهو لقيس بن زهير العبسي. انظر النوادر ٥٢٣، الكتاب ٥٩/٢، معاني القرآن للفرّاء ١/١٦١، ١٨٨/٢، ٢٢٣، الجمل ٤٠٧، كتاب الشعر ٢٠٤/١، ٤٤٠/٢، المسائل العسكرية ٢٦٢، سر صناعة الإعراب ٧٨، ٦٣١، الحل في شرح أبيات الجمل ٤١١، الحل في إصلاح الخلل ٣٩٢، الإنصاف ٣٠، شرح المفصل لابن يعيش ٢٤/٨، مغني اللبيب ١٤٦، ٥٠٦، خزانة الأدب ٣٥٩/٨، ٣٦١، ٣٦٢، ٥٢٤/٩. واللبنون: الإبل ذوات اللبن. وبني زياد: الربيع، وعمارة، وقيس، وأنس، ويقال لهم الكلمة، أبناء زياد بن سفيان العبسي، وأمهم فاطمة بنت الخرشب الأنمارية.

(٢) ما بين معقوفين ذهب به الحرم.

(٣) الأحقاف: ٣٣. وفي الأصل: ألم تر. ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهَا ثَانِيَةٌ مَوْضِعَهَا مَخْرُومٌ﴾.

(٤) الكتاب ٣٠٨/٢.

(٥) انظر ارتشاف الضرب ١٧١٩ (رجب). وانظر الجني الداني ٣١٢، ٣١٣، شرح التصريح على التوضيح ١٠/٢.

(٦) لم أقف على كلام الشلوين في غير هذا الكتاب.

(٧) الكتاب ٣٠٨/٢.

الابتداء، وإنما حذف في آخر كلامه ابتداء، وسماها في أوله غاية، تكون الرؤية ليس لها انتهاء معلوم؛ لأنه إنما يعلم وقوعها فيما بعد « من » خاصة. وفصل - رحمه الله - بين الموضعين لأنها ليس لها انتهاء هنا، ولها هناك انتهاء.

وقد توهم^(١) أبوبكر بن السراج أنه جعلها هنا انتهاء حقيقة، فرد ذلك عليه^(٢)؛ لكونها لا يتصور فيها ذلك أصلاً، وقال: إنما هي ابتداء وليس انتهاء^(٣). وردّه هذا ليس بشيء؛ لأن سيويوه لم يرد ماظنه ابن السراج، وإنما أراد ماقدمته في تفسيره.

واعلم أن « من » التي للتبعيض يمكن فيها أن تكون راجعة لـ « من » التي تعطي معنى ابتداء الغاية، وذلك أنك إذا قلت: أكلت من الرغيف، فإن المعنى: ما انفصل من الرغيف، وابتداء وقوع الانفصال من الرغيف. وكذلك قولهم: هذه قطعة من الثوب، معناه: قطعة منفصلة من الثوب وابتداء وقوع الانفصال من الثوب. فعلى هذا لك أن تقول: إن « من » تكون ابتداء وغاية وتبعيضاً، وإن شئت ابتداء وتبعيضاً، وإن شئت ابتداء، في كل موضع^(٤).

وقال غيره^(٥): إذا كان الابتداء هو المنتهى، كانت فيه « من » غاية، والرؤية

(١) في الأصل: تقدم.

(٢) قال المرادي: « وكون (من) لانتفاء الغاية هو قول الكوفيين، ورد المغاربة هذا المعنى، وتأولوا ما استدلل به مثبتوه ». الجنى الداني ٣١٣.

(٣) انظر الأصول ٤١١/١، التعليقة ٢٤٧/٤، ٢٤٨، الجنى الداني ٣١٢، ٣١٣.

(٤) في الجنى الداني ٣١٥: « وقد ذهب الميرد، وابن السراج، والأخفش الأصغر، وطائفة من الخذاق، والسهيلي، إلى أنها لا تكون إلا لابتداء الغاية، وأن سائر المعاني التي ذكروها راجع إلى ابتداء الغاية، فإنك إذا قلت: أكلت من الرغيف، إنما أوقعت الأكل على أول أجزائه، فانفصل، فمآل معنى الكلام إلى ابتداء الغاية. وإلى هذا ذهب الزمخشري... ». وزاد أبوحيان في ارتشاف الضرب ١٧١٩ (رجب) فقال: « وقال به جماعة من القدماء والمتأخرين منهم النحاس، وابن بابشاذ، وعبد الدائم القيرواني، وابن مضاء ».

(٥) أي: غير الشلوين. وصاحب القول الآتي لم أقف عليه، ولعله أحد شراح كتاب سيويوه.

هنا ابتداء وهو انتهاؤها، فسمّاها غاية.

وقوله: « كما جعلتها غاية حيث أردت الابتداء والانتهاء »^(١).

يريد: أنك إذا قلت: جئت من البصرة إلى الكوفة، فقد دخلت هنا على الغاية بجملتها، فكذلك هي في قوله: رأيته من ذلك الموضع، ولم يذكر الإمام لـ « من » أكثر من هذا، ولا يثبت بها أكثر مما ذكر، وكل ما يجيء فإنما يُردّ إلى هذا. قلت: وهذا مثل ما تقدم.

قال الإمام: « (أل) تعرف الاسم »^(٢).

يظهر منه هنا أن مذهبه كمذهب الخليل في أن حرف التعريف إنما هو « أل » بجملته، وأن الهمزة قطع؛ لأنه جاء بها فيما جاء على حرفين، لكنه قد بين في غير هذا الموضع مذهبه، فمحمل هذا الكلام أنه لما رآها لازمة ساغ له أن يعدها من الحرف، ويقول: إنها مما جاء على حرفين^(٣).

قال الإمام: « وأما (مُذ) فتكون ابتداء غاية »^(٤).

هذا نصُّ على أن « مُذ » لا تكون [إلا]^(٥) في الزمان، وأنها لا تدخل على

(١) سبق النص قبل قليل بلفظ « المنتهى ». والمؤلف أعاد شرح النص عمدا كما يظهر من تعليقه.

(٢) الكتاب ٣٠٨/٢. وفي الأصل: وإن تعرف.

(٣) المشهور عن سيبويه أن اللام وحدها هي المعرفة، وأنكر ذلك ابن مالك، ونقل نصوصا من كلام سيبويه تفيد عدم مخالفته للخليل إلا في أن الهمزة عنده زائدة للوصل، وعند الخليل أصلية للقطع، ثم رجّح قول الخليل. ولم أقف في كتاب سيبويه على نص يخالف ما ذكره ابن مالك. انظر الكتاب ٦٣/٢، ٦٤، ٢٧٢، شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٣/١، ٢٥٤، شرح الشافية للرضي ٣٢٧/٣، شرح التصريح على التوضيح ١٤٨/١.

(٤) الكتاب ٣٠٨/٢ والنص بتمامه: « وأما مذ فتكون ابتداء غاية الأيام والأحيان، كما كانت من فيما ذكرت لك، ولا تدخل واحدة منهما على صاحبها ».

(٥) تكملة يلتزم بها الكلام.

« مِنْ »، ولا « مِنْ »^(١) عليها.

وقوله: « مُذْ يوم الجمعة إلى كذا »^(٢).

يُطلُّ مذهب إليه ابن الطراوة من أنها لاستغراق الزمان، وأنها لا تكون معها « إلى »^(٣). فمعناها /- يأنحوي- في معنى « مُنْذ »^(٤): ابتداء الغاية في الزمان، إلا أنها - « مُذْ »- ترفع ماضى، وقد تجرّه [في قليل]^(٥) من الكلام، وتخفض مآنت فيه^(٦)، و« مُنْذ » يجوز فيها^(٧) مع ماضى الوجهان، وتجر الزمان [الذي]^(٨) أنت فيه^(٩)، فإذا إنما الغالب على « مُنْذ » الحرفية؛ لأنها حيث ترفع تجر^(١٠)، وتجر حيث لا ترفع، وإِنَّمَا^(١١) الغالب على « مُذْ » الاسمية؛ لأنها ترفع حيث لا تجر إلا قليلا، ولكن^(١٢)

(١) في الأصل: على مذ ولا مذ.

(٢) الكتاب ٣٠٨/٢ والمثال فيه: « مآلتيه مذ يوم الجمعة إلى اليوم ».

(٣) انظر ارتشاف الضرب ١٧١٨ (رجب)، وما تقدم ٢١٢، ٢١٣.

(٤) في الأصل: مذ.

(٥) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا اللام. انظر كلام ابن أبي الربيع في الحاشية التالية، مغني اللبيب ٤٤١.

(٦) قال ابن أبي الربيع في شرح جمل الزجاجي ٥٣١: « أما إذا دخلت (مذ) على الحاضر فتخفضه، ولا بدّ، كما تقدم. وأما إذا دخلت على الزمان الماضي فتخفضه، وترفعه، والرفع أحسن ». وفي ارتشاف الضرب ١٤٢٠ (رجب): « وقال الأخفش: (مُنْذ) لغة الحجاز يجرون بها كلّ شيء، و(مُذْ) لغة تميم وغيرهم ومابعد ما مرفوع. وقال الفراء: فصحاء العرب يرفعون بـ(مُذْ) ماضى من الزمان، ويخفضون مآنت فيه، ومن العرب دون هؤلاء من يخفض بـ(مذ) ماضى من الزمان ومآنت فيه ».

(٧) في الأصل: ومذ يجوز فيه. وفي الموضع التالي حرفت منذ إلى مذ أيضا.

(٨) مخروم في الأصل. وكلمة الزمان قبله، في الأصل: للزمان.

(٩) قال ابن أبي الربيع في شرح جمل الزجاجي ٥٣٠: « أما الحال فتخفضه، ولا بدّ، على حسب ما ذكرته. وأما الماضي فتخفضه، وترفعه، والرفع قليل ».

(١٠) في الأصل: وتجر.

(١١) مخروم في الأصل.

(١٢) استدرك على نفسه إجابة عن الاعتراض بخفضها الحال.

مأنت فيه من الزمان قليل بالإضافة إلى الماضي؛ ألا ترى أن الحاضر في هذا الباب إنما هو اليوم والساعة، وما أضفته إلى نفسك نحو «عامنا وشهرنا»، وما أشرت إليه نحو «مُد هذا العام»، وهذا النوع يقل بالإضافة إلى الماضي، فلهذا كان الغالب عليها الاسمية.

وهما إذا دخلتا على نكرة كانتا غاية نحو «مارأيته مُد يومين»، أي: إن انقطاع الرؤية كان في يومين، لا يعلم من هذا ابتداء الغاية، إنما هذه نفس الغاية. فإذا دخلتا على معرفة كانتا^(١) لابتداء الغاية نحو «مارأيته مُد يوم الجمعة»، فابتداء انقطاع الرؤية هنا إنما هو يوم الجمعة. ولا تكون كل واحدة منهما إلا بعد فعل منفي، وإن كان موجبا فيكون يقتضي الدوام، فلا يجوز: أكلت مذ يوم الجمعة، ويجوز: سرت مذ يوم الجمعة^(٢).

ولتعلم أن العرب إذا رأت شخصا مثلا في ظهر يوم الجمعة، ثم لم تره إلى ظهر يوم الأحد، فنهايتك أن انقطعت رؤيتك يوما كاملا ونصف يوم الجمعة ونصف يوم الأحد، فإذا أخبرت^(٣) العرب عن هذا فلها فيه ثلاثة أوجه^(٤):

أحدها: أن تعتد باليومين^(٥) الناقصين كاملين، فتقول: مارأيته مذ ثلاثة أيام.

ومنهم من لا يعتد إلا بالكامل فيقول: مذ يوم.

ومنهم من يعتد باليوم الناقص والثاني الكامل، ولا يعتد بالأخير، فيقول: مذ يومين، يوم الجمعة ويوم السبت، ولا يلتفت للأخير^(٦).

(١) في الأصل: دخلت... كانت.

(٢) قال أبو حيان في ارتشاف الضرب ١٤٢١ (رجب): «إذا أردت اتصال السير».

(٣) في الأصل: اجرت.

(٤) انظر ارتشاف الضرب ١٤٢١، ١٤٢٢ (رجب).

(٥) في الأصل: اليومين.

(٦) في الأصل: الاخير.

فانظر ترى ما أطرف هذه المذاهب! نقلها بجملتها أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، الإمام - رحمه الله - قال: ولا يكون هذا إلا أنه إذا كان ثم يوم كامل، فأما إذا كانت الأيام كلها ناقصة^(١)، فلا يقال: مذ يوم، ولا مذ يومين، ولا شيء من ذلك؛ لأنه يكون الكلام كله مجازاً.

قال الشيخ أبوعلي - رحمه الله -: «مُد» إذا رفعت مابعدا كان تقديرها بمعنى الأمد، على أنها مبتدأة، وتقديرها هي ليس بشيء؛ لأنها قد لا يتصور ذلك فيها في بعض المواضع؛ ألا ترى أنك إذا قلت: مارأيت مذ يوم الجمعة، لم يتصور لك أن تقدر: مارأيت بيني وبينه يوم الجمعة، ولا بدّ، فثبت أن تقديرها بـ«أمد» هو الصواب^(٢).

قوله: «وتقول: مارأيت مذ يومين، فجعلتها غاية»^(٣).

قال الشيخ: جعلها غاية هنا مجازاً، ولم يذكر لها انتهاء كما فعل ذلك بـ«من»، وإذا جعل «من» هنا غاية، فأحرى أن يجعل «مُد» غاية؛ لأن «مُد» انتهاءها معلوم؛ إذ المعنى: مارأيت مذ يومين إلى الساعة، و«من» انتهاءها غير معلوم^(٤).

قوله: «وأما (في) فهي للوعاء»^(٥).

(١) أقصاه يومان؛ لأنه لا يمكن أن تكون ثلاثة كلّها ناقصة.

(٢) لم أقف على كلام الشلوين في غير هذا الكتاب. وقال ابن أبي الربيع في شرح جمل الزجاجي ٥٣٣: «وذهب أبوعلي، وأبو بكر بن السراج، إلى أنهما مبتدآن، ومابعدهما خبر لهما، وقدرا في مارأيت مذ يومان: الأمد يومان، وقدرا في مثل قولك: مارأيت مذ يوم الخميس: الابتداء يوم الخميس، وجعلاهما مما شذ وخرج عن نظائره؛ فإن القياس في كل ما يستعمل مبتدأ، أن يكون متصرفاً، وحمله على الشذوذ قرب المأخذ».

(٣) الكتاب ٣٠٨/٢.

(٤) لم أقف على كلام الشلوين في غير هذا الكتاب.

(٥) الكتاب ٢٠٨/٢.

هي للوعاء حقيقة ومجازا، الحقيقة: زيد في الدار، والمجاز: هي في العُلّ، جعل العُلّ وعاء لما كان ماسكا لما هو فيه.

[٣٧]

قوله: «وأما / [(عن فلما) عدا الشيء]»^(١).

قلت: فإنما يكون أبدا لما فيه من الكلام ترك، فإذا قلت: [أطعمته]^(٢) عن جُوع، فمعناه أن الجوع تركه^(٣). وكذلك «رمى عن القوس»، أي: رميت السهم عنها، فالسهم^(٤) تارك لها.

وقوله: «جلس عن يمينه»^(٥).

أراد باليمين: العضو، وكأنه راخى عن عضوه، وكذلك قال الإمام: «جعله متراخيا عن بدنه»^(٦) فمراده باليمين العضو، وعنه يكون التراخي. وأما أن يكون اليمين الجهة فلا يعقل؛ لأنه إنما تراخى عن جهة اليمين فهو أمر غير محدود، والعضو محدود، فالتراخي عنه يكون معقولا.

وقوله: «لما عدا»^(٧).

يعني: أنها تقع بعدما جاوز الشيء إلى غيره؛ لأن التعدي في اللغة هو التجاوز، وكذلك: أضربت عنه، وأعرضت عنه، أي: تركته، وأخذت عنه حديثا، أي: تركه الحديث إليّ وجاز منه إليّ.

(١) الكتاب ٣٠٨/٢ وما بين معقوفين ذهب به الخرم.

(٢) لم يبق منه بسبب الخرم إلا التاء والهاء في آخره.

(٣) قال سيبويه ٣٠٨/٢: «جعل الجوع منصرفا تاركا له».

(٤) في الأصل: عنها. و«فالسهم» تأثر أوله بالخرم.

(٥) الكتاب ٢٠٨/٢.

(٦) الكتاب ٢٠٨/٢.

(٧) الكتاب ٣٠٨/٢.

وقول أبي عُمر^(١): سمعت أبا زيد يقول: رميتُ عن القَوْسِ، وناس يقولون: رميت عليها^(٢).

وقوع « على »^(٣) هنا [على]^(٤) الذي تقدم: من أن السهم مُجَاوِزٌ به القوس إلى الرمي عليها^(٥)، وجاز فيه وقوع « على » أن السهم إذا أُريد رميه على القوس. قال: « وقد تقع (من) موقعها أيضا »^(٦).

قلت: ظاهره أنه مع الكوفيين في هذا الموضع؛ لأن مذهبهم تضمين الحروف معاني الحروف^(٧)، فمعنى قوله: « تقع (من) موقعها »: تدخل في الموضع الذي تدخل فيه « عن »، لكن على معناها.

وذهب^(٨) بعض الناس إلى أن « من » هنا بمنزلة اللام التي للتعليل، ومعناه: أطعمهم لأجل الجوع^(٩). وهذا ليس بشيء، فإن الذي فهم هنا منه العلة، إنما هي

(١) يعني: الجرمي.

(٢) النص في كتاب سيويه ٢٢٦/٤ (هارون) وفيه: « قال أبو عمرو ». وانظر تحصيل عين الذهب (بحاشية الكتاب ٣٠٨/٢). وما حكاه الجرمي حكاه الفراء أيضا. انظر شرح التسهيل لابن مالك ١٦٠/٣، الجني الداني ٢٤٦، ٢٤٧، المساعد ٣٩٢/٢.

(٣) في الأصل: عن.

(٤) تكملة يلتزم بها الكلام.

(٥) في الأصل: عليه.

(٦) الكتاب ٣٠٨/٢ وبعده: « تقول: أطعمه من جوع، وكساه من عري، وسقاه من العيمة ».

(٧) انظر شرح التصريح على التوضيح ٢/٤-٧. ولابن جني بحثٌ حسنٌ في هذه المسألة في الخصائص ٣٠٦/٢ فما بعدها.

(٨) في الأصل: فذهب.

(٩) يعني في قوله تعالى الآتي، وقد مثل له سيويه بـ« أطعمه من جوع ». وظاهر كلام سيويه أن « من » هنا بمعنى « عن »، وإليه ذهب بعض النحاة كالمراذي، وظاهر كلام المؤلف الآتي مخالفته. وذهب بعض النحاة إلى أنها للتعليل كما ذكر المؤلف وإليه ذهب العكبري والسمين الحلي. ومذهب المؤلف كما سيذكره هو مذهب البصريين المشهور وهو أن « من » « من » للابتداء، وظاهر تعليقه على كلام سيويه الآتي أنه

« لأجل » المرادة، وأيضا فإنَّ قائلَ هذا، مايصنع في قولهم: فعلتُ هذا من أجلك؟ لايمكنه أن يدعي أنها كاللام؛ لأن العلة مفهومة من غيرها، فالذي يكون معنى « من » هنا هو بعينه يكون في: ﴿أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ﴾^(١). فـ« من » في « فعلته من أجلك » لاابتداء الغاية، ومعناه: كان ابتداء فعلي بسببك، وكذلك: ﴿أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ﴾. أي: ابتدأت الإطعام من أجل الجوع.

قال: « وأما ماجاء من الأسماء غير المتمكنة على حرفين أكثر مما جاء من المتمكنة »^(٢).

يريد: أن الأسماء التي نذكرها الآن إنما هي مبنيات، كالضمائر، و« من »، وما أشبهها^(٣) في الكلام أكثر من « يد، ودم »؛ لأنَّ المبنيات كما قال: « حيث لم تتمكَّن »^(٤) ضارعت مابابه أن يكون على حرفين، وماكان متمكنا بقي على أصله فلم يشذ منه إلا مالا بال له.

وقوله: « لأنه لم يفعل بها مافعل بتلك »^(٥).

أي: أنها لم تعرب، فكان ذلك يؤدي إلى ماقبلها.

ثم قال: « وما جاء على حرفين مما وضع موضع الفعل أكثر مما جاء من

لاييجز نيابة حروف الجر عن بعضها. انظر البيان ١٣٠٥، الفريد ٧٣٣/٤، الجنى الداني ٣١١، الدر المصون ١١٧/١١.

(١) قریش: ٣.

(٢) الكتاب ٣٠٨/٢. وفي الأصل: الأشياء، بدل « الأسماء ».

(٣) في الأصل: وماشبهنا.

(٤) الكتاب ٣٠٩/٢.

(٥) الكتاب ٣٠٩/٢.

الفعل المتصرف»^(١).

قلت: لا يريد بالفعل: ما أدركته علة مطردة؛ لأنّ ذلك يكثر، وإنما يريد: أنّ الفعل الذي حذف من غير علة يقلّ جداً، لم يحفظ منه إلا «خُذْ، وَكُلْ، وَمُرْ» فلاشك أن باب «صَبَّ، وَمَهْ» أوسع من هذا؛ لا من باب «قَهْ، وَشَهْ». ثم قال: «فمن الأسماء: ذَا، وَذَهْ»^(٢).

قلت: قد نصّ أنّ هذه الهاء بدل من الياء^(٣)، لكنه كتبها على حكم الوقف. ثم قال: «و(أنا، وهي)، علامة المضمر»^(٤).

قلت: فزعم أنه على حرفين؛ لأنّ الألف ثبتت وقفا خاصة، وتحذف وصلاً، ولو كانت من نفس الكلمة لم تحذف في حال. ثمّ إنّ / من النحويين من يزعم أن النون هي أصل خاصة؛ لأنها قد ثبتت وحدها في «ضَرَبْنَا»^(٥). [وهذا ليس]^(٦) بشيء، فإن هذه غير تلك؛ ألا ترى أن تلك ضمير جمع، وهذه ضمير واحد، فثبت أنه على [حرفين]^(٧).

ثم قال: «و(كَمْ) وهي للمسألة عن العدد»^(٨).

(١) الكتاب ٣٠٩/٢.

(٢) الكتاب ٣٠٩/٢.

(٣) نص على ذلك في آخر باب ماتكسر فيه الهاء التي هي علامة الإضمار ٢٩٥/٢، حيث قال: «إلا أن من العرب من يسكن هذه الهاء في الوصل يشبهها ميم عليهم وعليكم؛ لأن هذه الهاء لا تحول عن هذه الكسرة إلى فتح ولا لاتصرف تصرف الهاء فلما لزمت الكسرة قبلها حيث أبدلت من الياء شبهوها بالميم». وانظر السيرافي النحوي ٤٦٨، ٤٦٧، اللباب ٤٨٦/١.

(٤) الكتاب ٣٠٩/٢. وفي الأصل: أيا وهي.

(٥) لم أقف على هذا القول.

(٦) لم يبق منه بسبب الحزم إلا الواو من أوله وطرف السين من آخره.

(٧) لم يبق منه بسبب الحزم إلا طرف النون.

(٨) الكتاب ٣٠٩/٢.

إن قلت: لم ذكر أحد قسميها ولم يذكر الآخر، و[هو]^(١) كونها خبرية؟ قلت: وقد ذكر معنييها^(٢)؛ لأن الخبرية هي جواب سؤال عن عدد أجزاء، فإنه^(٣) قال: إنها للمسألة عن العدد، وأطلق، فاحتمل المعنى أن يكون يجب بها لمن سأل عن العدد، واحتمل أنها بعينها سؤال عن العدد، فقد دخل تحت هذا قسما « كم ».

فإن قلت: ولم ذكر معناها وقد استوفاه في بابها، وكان ينبغي له أن يذكرها ثم يقول: وقد تبين معناها؟

قلت: لبعد باب « كم » من هذا الموضع جدد العهدية، ومن ثم ترك الإحالة على ذكره.

وقوله: « و(مَن) وهي للأناسي »^(٤).

قلت: هذا مما تُقدِّ عليه، وكان حقُّه أن يقول: لأولي العلم؛ ألا ترى قوله تعالى: ﴿يَسْجُدْ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ﴾^(٥). فهي هنا للملك، ولا يقال فيه: إنسان، بل: عالم، فكان يجب أن يأتي بلفظ تمام الجميع.

قلت: يقل مجيئها في غير الأناسي كما يقل مجيئها فيما لا يعقل حتى تعامل معاملة^(٦) العاقل، قال:

وَهَلْ يَعْمَنَ مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ الْخَالِي^(٧)

(١) ذهب به الخرم.

(٢) في الأصل: معنييها.

(٣) في الأصل: فإن.

(٤) الكتاب ٢/٢٠٩.

(٥) الحج: ١٨.

(٦) في الأصل: معامل.

(٧) سيأتي صدره. والبيت لامرئ القيس. انظر الديوان ٢٧، شرح المعلقات السبع الطوال ١٣٢،

لأنه حيّاه بقوله:

ألا عَمَّ صباحاً أيُّها الطَّلُّ البالي

فجعله بمنزلة من يعقل فأوقع عليه « مَنْ » وهو مع هذا قليل فكما لا يقال: إنَّ « مَنْ » تكون لما لا يعقل، كذلك لا يذكر كونها لغير الأناسي؛ لأنها في القلة على سواء.

فإن قلت: ينقص من^(١) معاني « مَنْ » النكرة الموصوفة.

قلت: هو - رحمه الله - يطلق على الموصوفة موصولة؛ لأنها تلزم صفتها كلزوم الموصولة صلتها.

[فإن قلت]^(٢): وذكر لـ « ما » من المعاني ماذكر لـ « مَنْ » ونقصها « ما »

التعجبية، وعنده أنها^(٣) اسم نكرة دون صفة، فكان ينبغي أن يذكرها.

قلت: لم يتعرض هنا لخصر معاني « ما »، ونهايته أن قال: « وما مثلها » فيحتمل أن يريد: أن لها من المعاني مثل ما كان لـ « مَنْ »، وهل لها أزيد؟ أمر مسكوت عنه، ويحتمل أن يريد: أنها مثلها في كونها للمسألة ثم فصلها منها بما ذكر، نعم قد ذكر « ما » التعجبية في بابها بما أغنى عن إعادته هنا.

« إلا أن (ما) مبهمة تقع على كل شيء »^(٤).

أخذ منه بعض الناس المتأخرين أن « ما » تقع على من يعقل وما لا يعقل،

٤٤٢، الفصوص ١/١٨١، أمالي ابن الشجري ١/٤١٩، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/١٧٥،

شرح التصريح على التوضيح ١/١٣٣.

(١) في الأصل: ينقصهن.

(٢) تكملة يلتزم بها الكلام.

(٣) في الأصل: انه.

(٤) الكتاب ٢/٣٠٩.

واحتج بظواهر^(١) نحو قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا﴾^(٢) وبقوله: ﴿لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ* وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾^(٣) ويقول العرب: «سبحان ما سَخَرَكُنَّ لنا»^(٤).
ولادليل في شيء من ذلك، أما ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا﴾ فهو أشكلها؛ لأن «ما» المصدرية لا يعود عليها [ضمير]^(٥)؛ لأنها حرف^(٦)، فيبقى الضمير في ﴿بَنَاهَا﴾ ليس له ما يعود عليه^(٧)، لكن يعود على الله تعالى، وإن لم يذكر، للعلم به^(٨).

(١) في الأصل: بعدامر.

(٢) الشمس: ٥.

(٣) الكافرون: ٢، ٣.

(٤) انظر المسائل البغداديات ٢٦٥ رواية عن أبي زيد. قال أبو علي الفارسي: «فيجوز على هذا في قوله تعالى -المؤمنون: ٦-: ﴿إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ أن تكون (ما) واقعة موقع (من)، فكذلك في قوله: ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا﴾. ويجوز أن تكون بمعنى المصدر، ليس على إقامة الصفة مقام الموصوف. ويقوي الأول ما حكي عن أبي زيد من أنه سمع سبحان ما يسبح الرعد بحمده، وسبحان ما سخر كن لنا». ووقعها على من يعقل منعه أكثر البصريين، وأجازه بعض الكوفيين وأبو عبيدة وابن درستويه وابن خروف وابن مالك. قال أبو حيان: «وزعم السهيلي أنها لاتقع على أولي العلم إلا بقرينة، وهي قرينة التعظيم والإهمام، فتقع عنده على الله تعالى. وزعم المعري في كتاب اللامع له أنه إذا كانت لاتدرك حقيقته يجعل كالشيء المجهول ويطلق عليه (ما) وجعل من ذلك (سبحان ما يسبح الرعد بحمده)». وهذه المسألة تكلم فيها السهيلي بكلام نفيس، وقال: «هي في هذا على أصلها من الإهمام والوقوع على الجنس العام، لم يرد بها ما يراد بـ(من) من التعيين لما يعقل والاختصاص به دون غيره» ثم فسر معناها في الشواهد الواردة منها، وذكر الإهمام ومعه التعظيم أو التوبيخ والتبكي. انظر المسائل البغداديات ٢٦٥، نتائج الفكر ١٨١، ١٨٤، البسيط ٢٨٦، شرح التسهيل لابن مالك ٢١٧/١، ارتشاف الضرب ٥٤٧/١.

(٥) محرف في الأصل.

(٦) انظر البسيط ٢٨٧.

(٧) هذا مذهب سيويه والجمهور. «وذهب الأخفش وابن السراج والكوفيون إلى أنها اسم، فتفتقر إلى ضمير. فإذا قلت: يعجبني ما صنعت، فتقديره عند سيويه: يعجبني صنعك، وعند الأخفش: الصنع الذي صنعت». انظر الجني الداني ٣٣٢.

(٨) قال ابن أبي الربيع في شرح جمل الزجاجي ٩٥٦، ٩٥٧: «وهذا جائز، وهو: عودة الضمير على

وكذلك: ﴿وَلَا أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾: أي: عبادتي^(١). وأما قول الأعرابي فكذلك أيضا، و« سبحان » هنا كقوله:

سُبْحَانَ مَنْ عَلَّقَمَةَ الْفَاجِرِ^(٢)

أي: سبحان الله مدّة تسخير^(٣) إياكنّ.

وأما كلام الإمام - رحمه الله - فإنما يعني: أنها تقع على ما لا يعقل^(٤)، وعلى أنواع من يعقل وأجناسه^(٥)؛ رعاية للحقيقة المأخوذة ذهنا. وكذلك هو كلام العرب.

ما يدل عليه الكلام، وإن لم يجر ذكره فيه، قال الله سبحانه-ص: ٥-: ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾... وهذا كان الأستاذ أبو علي يتأول هذا، ويقول: إنّ (ما) لاتقع على شخص من يعقل». وانظر البسيط ٢٨٧. (١) انظر البسيط ٢٨٧، الدر المصون ١١/١٣١. (٢) صدره: (٣) في الأصل: تسبيحه.

أقول لما جاءني فخره

وهو للأعشى. انظر الديوان ١٩٣، الكتاب ١/١٦٣، مجاز القرآن ١/٣٦، معاني القرآن للأخفش ١/٦٤، المقتضب ٢/٢١٨، مجالس ثعلب ١/٢١٦، معاني القرآن وإعرابه ١/٣، ١١٠/١٩٠، ٥/١١٩، المسائل البصريات ١/٤١٠، دقائق التصريف ٤٤٨، شرح اللمع لابن برهان ٢/٤٧٥، التنبيه والإيضاح (سبح)، المفردات (سبح)، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/١٧٤، المقرب ١٦٥، شرح الكافية للرضي ٢/١٢٤، ٣/٢٤٨. ويروى: «الفاخر». (٣) في الأصل: تسبيحه.

(٤) في الأصل: على من لا يعقل. وهذا مناقض لكلام المؤلف.

(٥) وإلى هذا ذهب ابن أبي الربيع، إلا أنه حينما تعرض لمذهب سيبويه قال: «ويظهر لي من قول سيبويه أنها تقع على الواحد ممن يعقل؛ لأنه قال: (إلا أن ما مبهمة تقع على كل شيء). هكذا قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم. وهذا لا يبعد؛ لأن العرب توقع الصفة على الموصوف، ولا يبعد أن توقع (ما) موقع (من)». انظر البسيط ٢٨٦-٢٨٨.

[٣٨] قال غير هذا المفسر مثله / [وقال: ألا ترى] ^(١) أن أبازيد لما حكى عن العرب: « سبحان ماسبح ^(٢) الرعد بحمده » ^(٣) جعله من الشذوذ [^(٤)] وندارته، وجعل « ما » مصدرية على أنها مبتدأ، خبرها المجرور. وهذا اعتذار حسن جداً. ومما يحتاج به من أخذ كلام الإمام على ظاهره قوله تعالى: ﴿لَمَّا خَلَّيْتُ يَدَيَّ﴾ ^(٥) ولاحجة فيه لاحتمال أن تكون « ما » مصدرية، هذا مع أن للقائل أن يقول: إن آدم عليه السلام كان في وقت الأمر بالسجود لم يسر فيه الروح، فكان لا يعقل، وهذا عليه أكثر المفسرين. وكذلك احتج بقوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا* وَالْأَرْضِ وَمَا طَحَاهَا* وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا﴾ ^(٦) وهو أيضاً يحتمل ما احتملت الآية الأخرى من أن تكون « ما » مصدرية. وقد اعتذر عنه بعض المتأخرين ^(٧) بأن قال: إنما وقعت « ما » هنا؛ لأن المعنى في هذه الآية على المبالغة والإيهام، فكأن « ما » لذلك واقعة على شيء، وهي إذا كانت بهذا التأويل فكأن « ما » واقعة على ما لا يعقل كما هي في الأنواع كذلك لوقوعها موقع نوع. وهذا تأويل صحيح؛ لأن « ما » موصولة على قوله، والصلة مناقضة للإيهام ^(٨). ثم قال: « و(قَطُّ) معناها الاكتفاء » ^(٩).

(١) ذهب بأكثره الخرم، فلم يظهر منه إلا جزء من اللام في قال، والراء والألف من ترى.

(٢) في الأصل: ماسبحن. ويروى: يسبح.

(٣) انظر المسائل البغداديات ٢٦٥، نتائج الفكر ١٨٣، ارتشاف الضرب ٥٤٧/١.

(٤) كلمة ذهب بها الخرم، لعلها: لقلته.

(٥) سورة ص: ٧٥.

(٦) الشمس: ٥، ٦، ٧.

(٧) هو السهيلي كما سبق. انظر نتائج الفكر ١٨٢.

(٨) قال السهيلي: « فلفرط إيهامها لم يجز الإخبار عنها حتى توصل بما يوضحها ». نتائج الفكر ١٨٠.

(٩) الكتاب ٣٠٩/٢.

أي: إنك إذا قلت: قَطُّكَ درْهَمَان، فمعناها: كافيك درهمان. فإن قلت: فلم لا يذكر التي هي ظرف في قولك: مارأيتَه قَطُّ؟ قلت: لأنها من الأسماء الثلاثية؛ ألا ترى أنها من القَط، وهو قطع الشيء عرضاً، والقَد: قطعه طولاً، وهي مشددة الطاء مبنية على الضم، مثل «حيث، وبعد». وأما «قَطُّ» التي ذكر سيبويه هنا فخفيفة الطاء، وهو اسم مبني على السكون مثل «قَدُّ»، وذكر الحريري في أوهام الخواص^(١): أن قولهم: لأأكلمه قَطُّ، من أفحش الخطأ؛ لتعارض معانيه، وتناقض الكلام فيه، وذلك أن العرب تستعمل لفظة «قَطُّ» فيما مضى من الزمان، كما تستعمل لفظة «أبداً» فيما يستقبل، فيقولون: ماأكلته قَطُّ، أي: فيما انقطع من عمري. قال: وقرأت في أخبار الوزير علي بن عيسى^(٢) أنه رأى كاتباً يبري قلماً في مجلسه، فأنكر ذلك عليه، وقال: مالك في مجلسي إلا القَط، فقط.

قال: «و(مَع) وهي للصحبة»^(٣).

إن قلت: كيف أدخلها في فصل المبنيات، وهي معربة؛ لأنك تقول: جاء معاً، وذهب من معه، وجاء معه^(٤)، تكون ظرفاً، إلا أنها في «جاء معاً» بمعنى: جميعاً، وما عدا ذلك هي فيه بمعنى: الصحبة؟ قلت: لأنه لم يشترط أن يذكر المبنيات إنما اشترط غير المتمكن من الأسماء،

(١) انظر درة الغواص في أوهام الخواص ٩٧، ٩٨.

(٢) أبو الحسن علي بن عيسى بن داود بن الجراح البغدادي [ت: ٣٣٤هـ] كان بمحلة من الرئاسة مجلّ وصفها، وزر للمقتدر ثلاث دفعات، وكان جدّه داود يكتب للمستعين، وعمّه محمّد وزيراً لعبد الله ابن المعتز. من تصانيفه: كتاب معاني القرآن وتفسيره، كتاب جامع الدّعاء، كتاب الكتاب وسياسة المملكة وسيرة الخلفاء. انظر الفهرست ١٤٢، هدية العارفين ٦٧٨/١.

(٣) الكتاب ٣٠٩/٢.

(٤) انظر الكتاب ٢٠٩/١، ٤٥/٢، شرح التسهيل لابن مالك ٢٤١/٢، ارتشاف الضرب ٢٦٧/٢.

فقد يدخل تحته ما لا يستعمل فاعلا ولا مفعولا ولا مبتدأ، ويلزم طريقة ما. وفي « مع » إشكال، وهو أن الاسم الذي يبنى، وقد كان معربا، ينبغي^(١) أن يكون بناؤه على الحركة، وهذا لا يكسر شيئا، وقد جاءت « مع » مبنية على السكون، قال:

فَرِيشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ^(٢)

فالقول أن هذه المسكنة حرف^(٣)، وكذلك جعلها الإمام بمترلة « هل، وقد » في أبواب ما يجري وما لا يجري^(٤).

وقوله: « (مُذ) فيمن رفع، [بمترلة (إذْ، وَحَيْثُ)] ومعناها إذا رفعت قد بُيِّنَ فيما مضى^(٥) ».

(١) في الأصل: معربا يعني ان يكون بناؤه ينبغي.

(٢) « فريشي » في الأصل بدون فاء، ولم تنقط. وعجز البيت:

وإن كانت زيارتكم لماما

وهو لجريير. الديوان ٢٢١، الكتاب ٤٥/٢، أمالي ابن الشجري ٣٧٥/١، ٥٨٤/٢، إيضاح شواهد الإيضاح ٩٥، ٤٠٣، شرح المفصل لابن يعيش ١٢٨/٢، شرح التسهيل لابن مالك ٢٤١/٢، ارتشاف الضرب ٢٦٧/٢، شرح التصريح على التوضيح ٤٨/٢. ورواية الديوان: وريشي منكم وهواي فيكم

وليس فيها الشاهد.

(٣) في الأصل: حذف.

(٤) إنما جعلها بمترلة قد في باب الظروف المبهمة غير المتمكنة ٤٥/٢ فقال: « سألت الخليل عن معكم ومع لأي شيء نصبتها؟ فقال: لأنها استعملت غير مضافة اسما، كجميع ووقعت نكرة، وذلك قولك: جاء معا، وذهبا معا، وقد ذهب معه، ومن معه، صارت ظرفا، فجعلوها بمترلة أمام وقدام، قال الشاعر- فجعلها كهل حين اضطر-: وريشي منكم... ». وفي ارتشاف الضرب ٢٦٧/٢: « وزعم أبو جعفر النحاس أن الإجماع منعقد على حرفيتها إذا كانت ساكنة. والصحيح كونها اسما إذ ذاك، وكلام سيبويه يشعر بذلك ». وقال ابن مالك في شرح التسهيل ٢٤١/٢ معلقا على قول سيبويه السابق: « وتضمن كلامه أنها اسم على كل حال ». وقد ذكر سيبويه (مع) في باب الجر ٢٠٩/١ وذكر فيه أنها ظرف.

(٥) الكتاب ٢٠٩/٢ وماين معقوفين منه.

قال الشيخ أبو علي - رحمه الله - لم يبين سيبويه معنى « مُذ » الرافعة فيما مضى، فيجب أن يُتأول كلامه، بأن يجعل المعنى بمعنى المقصد^(١)؛ لأنك تقول: عَنَيْتَ بالشيء^(٢) تعني: قصدته، فكأنه قال: ومقصدها، إذا رفعت قد بين فيما مضى. ولا يصح على هذا الذي قدمنا أن يؤخذ المعنى بمعنى المعنى/ لأن المعنى كما قدمناه: بمنزلة « مُذ »^(٣) إذا رفعت، لم يُبين فيما مضى، وقد تبين القصد بها، وهو [ابتداء]^(٤) الغاية^(٥).

وقوله: « بمنزلة (إِذ) »^(٦).

من أنها اسم زمان بمنزلة.

فإذا قلت: لم جعلتم الخافضة [حرفاً]^(٧)؟ هلا جعلتموها اسماً بمنزلة الرافعة؛ لأن معناها واحد^(٨)، وكذلك قال الإمام: « ومعناها إذا رفعت قد بُين »: أي^(٩) قد بين وقت ذكرها خافضة، اللهم أن الرافعة لا يمكن أن يدعى أنها حرف

(١) في الأصل: المصدر.

(٢) في الأصل: الشيء.

(٣) في الأصل: كما قدمناه بمذ. كذا، وبياض مقداره ما أثبتته. انظر نص سيبويه السابق.

(٤) ذهب به الحرم. انظر الكتاب ٣٠٨/٢.

(٥) انظر الكتاب ٣٠٨/٢. ولم أقف على كلام الشلويين في غير هذا الكتاب، وقد مضى كلام المؤلف على هذه المسألة قبل قليل.

(٦) الكتاب ٣٠٩/٢.

(٧) تأثر بالحرم. وجعل الخافضة حرفاً مذهب الجمهور. انظر شرح الكافية للرضي ٢١٠/٢، ارتشاف الضرب ١٤١٩ (رجب)، الجنى الداني ٥٠٣.

(٨) في الأصل: معناها واحد. وهذا مذهب لبعض البصريين كما في شرح الكافية للرضي ٢١٠/٢. وانظر ارتشاف الضرب ١٤١٩ (رجب)، المساعد ٥١٤/١.

(٩) في الأصل: ان.

لأن مابعدھا مرفوع، فلا تخلو من أن تكون مبتدأ، أو خيراً كما زعم الزجاجي^(١)،
وكلاهما تكون فيه اسماً. وأما الخافضة فكان يدعى أهما ظرف وتكون خافضة
لما بعدها؟

قلت: الذي يستدل به الأخفش^(٢): أن الظرف إذا دخل عليه ما ينفيه أو
ما يوجب، فإنه ينتفي، أو يجب الظرف، ولا يتعداه النفي أو الإيجاب إلى غيره، تقول:
[ما]^(٣) خرجت يوم الجمعة، فهذا إنما انتفى خروجه في يوم الجمعة ولم ينف
خروجه فيما عداه من الأيام، وأنت إذا قلت: مارأيت^(٤) مذ يوم الجمعة، فقد تعدى
انقطاع الرؤية يوم الجمعة إلى غيره من الأيام بعده، فهذا القدر ليس في الظرف وهو
في الحرف موجود في نحو « [ما]^(٥) خرجت من يوم الجمعة »، فثبت أنها حرف.
قوله: « وأما (عَن) فاسم إذا قلت: من عن يمينك »^(٦).

قلت: لما كان حرف الجرّ إذا دخل على الكلمة يصير معه مخبراً عنها، فكل
ما يخبر عنه فهو اسم، صار ما يدخل عليه الحرف اسماً. وأما « عَن » إذا قلت: رميت
عن القوس، فإن « عَن » لاتؤدي هنا من معنى الاسم شيئاً، ولا يفهم منها إلا

(١) القول الأول للمبرد وابن السراج والفارسي، ونسب لجمهور البصريين، والثاني للأخفش والزجاج
والزجاجي كما ذكر، وطائفة من البصريين، ونسب لسيبويه. انظر الباب ٣٧٠/١، شرح جمل الزجاجي
لابن عصفور ٦٠/٢، شرح الكافية للرضي ٢١٠/٢، ارتشاف الضرب ١٤١٨، ١٤١٩ (رجب)، الجني
الداني ٥٠٢، مغني اللبيب ٤٤١، ٤٤٢، المساعد ٥١٥/١.

(٢) يعني: على حرفيتها، والمؤلف هنا ينقل استدلال الأخفش، ولا ينقل خلافاً منه لسيبويه. انظر

استدلال الأخفش منسوباً له في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٣/٢، ٥٤.

(٣) تكملة يلتزم بها الكلام. انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٤/٢.

(٤) في الأصل: ماخرجت. وما أثبتته أنسب لما بعده. انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٤/٢.

(٥) تكملة يلتزم بها الكلام. انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٤/٢.

(٦) الكتاب ٣٠٩/٢.

المجاورة^(١) للغير، بخلاف « جَلَسْتُ مِنْ عَن يَمِينِهِ » لأن معناه من الجهة التي هي يمين، وأُخْبِرَتْ عن الجهة بأنها قد وقع فيها الجلوس، ويمكن أن يقول: جلست عن يمينه، و« عَن » اسم؛ لأنها يكون معناها معنى الاسم، وتكون في هذا الموضع مخبرا عنها، بخلاف « أَطْعَمَهُ عَنْ جُوعٍ، وَرَمَى عَنْ الْقَوْسِ »^(٢).

قال: « وَ(إِذْ) فَهِيَ لَمَّا مَضَى مِنَ الدَّهْرِ، وَهِيَ ظَرْفٌ بِمَثَلَةِ (مَعَ) »^(٣).

قلت: ليست في كل موضع اسما؛ لأنه نصٌّ في أبواب الخبر على أنها-أعني: إذما- حرف^(٤)، فمراده هنا أن « إِذْ »^(٥) غير المركبة اسمُ زمانٍ لما مضى فتقول: جئت إذ قام زيدٌ، وتدخل على المضارع^(٦) فيصير ماضيا، نحو « جئت إذ يقولُ زيدٌ ».

قال الشيخ أبو علي^(٧) - رحمه الله -: قوله: « بِمَثَلَةِ (مَعَ) » يريد: في الظرفية، وأنها على حرفين، ولا يصح أنها تُعْطَى معناها من الصُّحْبَةِ، فإنها لاتُعْطَى معنى الصُّحْبَةِ أيضا. وقد قال أبو بكر بن طاهر - رحمه الله -: إنها تكون بمعنى « مَعَ » فيقتضي معنى الصُّحْبَةِ، وحمل على هذا قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾^(٨) فقال أبو بكر: يشير، والله أعلم - وهو يريد بالمشير سيبويه - إلى قوله:

(١) في الأصل: المداولة.

(٢) لم أقف على هذا القول في غير هذا الكتاب، وسيجيء ذكره في هذا الباب عند الكلام على « على » في نص منقول عن ابن عصفور، فلعل هذا النص عنه أيضا، من تعليقه على كتاب سيبويه. وفي شرح الكافية للرضي ٣٢٠/٢: « وقولك: جلست عن يمينه، أي تراخيت عن موضع يمينه ».

(٣) الكتاب ٣٠٩/٢ وفيه: « وهي ».

(٤) انظر الكتاب ٤٣٢/١، مغني اللبيب ١٢٠.

(٥) في الأصل: ذ، بدون همزة.

(٦) في الأصل: ويدخل على المبهم.

(٧) لم أقف على كلام الشلوين ولا ابن طاهر الآتين في غير هذا الكتاب.

(٨) غافر: ٧١.

﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾. وهذا الذي قاله أبو بكر تأويلٌ ضعيف، وأولى منه أن يقال: إن ﴿إِذَا﴾ هنا موضوعة موضع المستقبل^(١)، فإنَّنا إذا جعلنا الآية على هذا حملنا على مألوف معروف؛ ألا ترى أن قوله تعالى: ﴿قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾^(٢) أراد: يقول الله، فوضع الماضي موضع المستقبل. وإذا حملناها على ما قاله أبو بكر أخرجنا «إِذَا» عن أصلها بالجملة، وفعلنا مالا نظير له أصلا.

قال: «وأما ما وضع موضع / [الفعل]»^(٣). الفصل^(٤) لآخره.

[٣٩]

قلت: مراده أن يقول: إن الأسماء التي وضعت موضع الفعل إنما الغالب^(٥) عليها أن تكون في باب الأمر والنهي، فهذا النوع من الأسماء يضبطه بابٌ واحدٌ، فلا معنى للتبعض على آحاده، بخلاف الأسماء التي قدم قبل هذا؛ لأنها لا يضبطها معنى واحد، بل لكل واحد معنى يخصه، فلهذا لم يحصر الإمام هذا النوع. وقوله: «وما مثل ذلك في الكلام على نحوه في الأسماء»^(٦).

(١) يريد: من وضع الماضي موضع المستقبل، كما سيصرح به بعد قليل. وهذا مذهب الجمهور، وصححه المغاربة، ووجهوا الآية ونحوها بأن الأمور المستقبلية لما كانت في إخبار الله تعالى متيقنة مقطوعا بها عبر عنها بلفظ الماضي، وبه وجه الزمخشري وابن عطية الآية في تفسيريهما، والشلوبين وابن أبي الربيع. وذهب بعض المتأخرين ومنهم العكبري وابن مالك وابن هشام إلى أن «إِذَا» تقع ظرفا لما يستقبل من الزمان بمعنى «إذا» واحتجوا بالآية المذكورة وبغيرها. انظر البيان ١١٢٢، الكشاف ٤٣٦/٣، المحرر الوجيز ١٥٥/٤، البسيط ٢٤٢، شرح التسهيل لابن مالك ٢١٢/٢، ٢١٣، الجنى الداني ١٨٨، مغني اللبيب ١١٣.

(٢) المائدة: ١١٩.

(٣) الكتاب ٣٠٩/٢ وفيه: «وأما ما هو في موضع». وما بين معقوفين مخروم في الأصل.

(٤) تأثر أوله بالخرم.

(٥) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا اللام والباء من آخره.

(٦) الكتاب ٣٠٩/٢.

أي: على حرفين، ويكون على أكثر.

قوله: «واعلم أن بعض العرب يقول: مُ الله لأفعلن»^(١).

قال الشيخ: رأيت في بعض النسخ: م الله بالكسر^(٢)، وم الله بالضم والكسر وهو^(٣) الصحيح؛ لأنه قال: «فحذف حتى صيرها على حرف واحد»^(٤) ولم يقل: فحذف حتى صيرها على حرف وكسر^(٥).

قال أبو الحسن بن عصفور: لا يخلو أن يكون بقية «يمين» أو «إيمن»^(٦) أو «مُن» أو «مِن»^(٧)، وباطل أن يكون بقية «يمين» لأنه لم يستقر تغييره، وكذلك «مُن»، وأما «مِن» فلا يجوز فيها هذا الاتساع؛ لأنها [لا]^(٨) تحتمل، لكونها حرفاً، أن تحذف ثم تغير حركتها إذا كانت مضمومة^(٩). وقد ثبت التغيير

(١) الكتاب ٣٠٩/٢.

(٢) في الأصل: بالضم. والصواب ما أثبتته - إن شاء الله - بدليل ما سيأتي في آخر كلام الشلوين، وكلام الناظر الآتي. وانظر ارتشاف الضرب ٦٧٦ (رجب).

(٣) في الأصل: هو، بلاواو.

(٤) الكتاب ٣٠٩/٢ وليس فيه: «واحد»، ولا في طبعة هارون ٢٢٩/٤، وهو في السيرافي النحوي ٥٣٩.

(٥) لم أقف على كلام الشلوين في غير هذا الكتاب.

(٦) هذا مذهب سيبويه. قال في الكتاب ٣٠٩/٢ قبل النص السابق: «واعلم أن بعض العرب يقول: م الله لأفعلن، يريد: أتم الله».

(٧) قال الرضي في شرح الكافية ٣٠٢/٤: «وقد يقال: مُ الله، وم الله، بضم الميم وكسرها مقصورتين من (من، ومُن) على ما قال سيبويه».

(٨) تكملة يلتزم بها الكلام.

(٩) يعني: مُ. ويريد: لا تحتمل «مِن» وهي حرفٌ أن تحذف النون، وتغير الكسرة إلى ضمة. ولم يقل هذا في «مُن»؛ لأنها تختلف فيها: فمنهم من قال: إنها حرفٌ قسم، ومنهم من قال: إنها بقية «إيمن».

والله أعلم. انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٧٠/١.

في « إيمن » فينبغي أن يدعى أن هذا منه^(١).

قال الأعلام: « وقال بعضهم: من (يمين) وهذا أولى به؛ لأنها مكسورة، وميم (إيمن) مضمومة »^(٢).

ولقائل أن يقول: ميم « إيمن » لما بقيت وحدها وجرت ما بعدها جعلوا حركتها كحركة الباء واللام الخافضتين؛ لأنها مثلهما في الكون على حرف واحد وعمل الجر.

قال الناظر: يستفاد من كلام الأعلام أن الرواية بالكسر بخلاف مقاله الشيخ أبو علي.

قوله: « ولا يبلغ السبعة إلا في هذين المصدرين »^(٣).
يعني: اشتهباً، وحرّجاً.

إن اعترض بـ « مشيوخاء »^(٤) بأنه سباعي غير مصدر، فيقال: الألف مع همزة التأنيث كأنها حرف واحد، وهما يعاملان معاملة الألف المقصورة، فكأنه سداسي، وكأنه لم تنطق إلا بألف التأنيث^(٥).

(١) مذهبه في شرح جمل الزجاجي ٥٢٤/١ نقيض هذا، فقد قال: « وزعم بعض النحويين أنها أيضا بقية (إيمن)، وذلك باطل؛ لأن الاسم العرب لا يحذف منه حتى يبقى منه حرف واحد، وأيضا لو كانت بقية (إيمن) لكانت معربة، والاسم المقسم به العرب إذا لم يدخل عليه حرف خفض لا يكون إلا مرفوعاً أو منصوباً، فاستعمالها مكسورة دليل على أنها مبنية، وأنها ليست بقية (إيمن) ». وانظر ٤٦٩، ٤٧٠/١. وذهب فيه إلى أن « م » حرف جر. وهو مذهبه في المقرب أيضا ٢١٢. هذا وفي « م » لغة ثالثة هي الفتح. وقد قيل: إن « م » بدل من باء القسم، وقيل: بدل من واو القسم، والواو بدل من الباء. انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٦٨/١، ارتشاف الضرب ١٧٧٢ (رجب).

(٢) التكت ١١٢٩ وفيه: « وميم أتم ».

(٣) الكتاب ٣١٠/٢ وفيه: « ولا تبلغ ». وقبلة: « والأربعة تبلغ هذا نحو احرّجاً ». يعني: الرباعي.

(٤) في الأصل: مشيوخاء، بلا باء.

(٥) انظر الكتاب ٣٢٤/٢.

وقوله: « وأما ماجاء على ثلاثة أحرف، وهو أكثر الكلام »^(١).

جعله الإمام الأصل، وقد بينا ذلك حين قلنا: إنهم ينتهون إليه عند الترخيم.

وقوله: « أما (على) فاستعلاء الشيء، [تقول: هذا على ظهر الجبل، وهي

على رأسه]، وتكون أن يطوي أيضا مستعليا »^(٢).

قلت: فهي للفوقية، إما مع الاستقرار وعدم النقلة، أو مع الانتقال، فالأول:

هو على ظهر الجبل، والثاني: جرى الماء عليه. وللاتساع يرجع قولهم: عاتبتك على فعلك، جعل فعله كأنه علاه العتاب.

ثم قال: « وهو اسم، ولا يكون إلا ظرفا »^(٣).

قال ابن عصفور^(٤): فهذا في غاية الظهور، يظهر أن « على » اسم، وكذلك ينبغي أن يدعى فيها؛ لأنها في كل موضع لها موضع من الإعراب، ولا يطمع في معرفة الحروف والأسماء إلا بهذا القدر، وهو أن يكون له موضع، أو لا يكون له، فإن لم يكن له موضع فهو حرف، وإن كان له موضع فهو اسم. برهان ذلك: أن الكلمة إذا كانت لها موضع من الإعراب، فإن إعرابها يحدثه العامل، ولا يعمل فيها إلا على معنى من المعاني، وهي: الفاعلية، والمفعولية، والإضافة، وفي كل حال من

(١) الكتاب ٣١٠/٢.

(٢) الكتاب ٣١٠/٢ وفيه: « ويكون ». وما بين معقوفين منه، و « يطوي » تقرأ في الأصل: نغري. وقد أورد سيبويه بعد هذا النص هذين المثالين: « كقولك: مرّ الماء عليه، وأمررت يدي عليه ».

(٣) الكتاب ٣١٠/٢.

(٤) كلام ابن عصفور الآتي مختلف عما في شرحه لجمال الزجاجي والمقرب، حيث ذهب فيهما إلى أن « على » تكون اسما وفاعلا وحرفا، أما هنا فذهب إلى أنها لا تكون إلا اسما. انظر شرح الجمل ٤٨١/١، ٤٨٢، المقرب ٢١٥. وما نقله المؤلف عن ابن عصفور مذهب جماعة كابن طاهر وابن خروف وابن الطراوة والزبيدي وابن معزوز والشلوين في أحد قولي، ونسبوه إلى سيبويه. انظر الجنى الداني ٤٧٣، مغني اللبيب ١٨٩.

هذه الأحوال يقع الإخبار عنها، فتصح لها الاسمية، بخلاف مالا موضع له، فانظر
« على » تجدها أبدا ذات موضع / فينبغي أن يدعى فيها الاسمية، بخلاف مالا موضع
له حتى يجيء ثبت مع الإمام [(١)] في أنها حرف، وليست تنتهض في القوة
انتهاض هذا الموضع.

ثم قال: « وكذلك يدل على أنه اسم، قولُ بعض العرب: نهض من عليه،
قال الشاعر:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ ... (٢)

فهذا قاطع بأنها (٣) اسم؛ لأن دخول حرف الجر يوجب لها أن تكون ذات
موضع من الإعراب، وبهذا النوع استدلل على أن « عَنْ » اسم إذا قلت: من عن
يمين كذا، فينبغي أن يدعى في « جلست عن يمينه » أنها فيه اسم؛ لأنها تكون لها
موضع من الإعراب، ولا ينبغي أن يدعى فيها [في] (٤) هذا الموضع وما هو مثله
أنها حرف؛ لأن لها موضعاً من الإعراب، وبهذا القدر ثبت أن « هو » إذا كانت
فصلاً حرف.

(١) مقدار كلمة ذهب به الحرم. والكلام واضح.

(٢) الكتاب ٣١٠/٢. وقامه:

... .. بعدما تم خَمْسُهَا . تَصِلُ عَنْ قِيضٍ بِيَدَاءٍ مَجْهَلٍ

والبيت لمزاحم العقيلي. انظر النوادر ٤٥٤، أدب الكاتب ٣٩٢، الجمل ٦١، السِّيرافي التَّحْوي
٥٤١، المسائل الحليّات ٢١٤، كتاب الشعر ٦، ١٨١، شرح اللمع لابن برهان ١٦٧/١، الحلل في شرح
أبيات الجمل ٧٨، الباب ٣٥٩/١، الفصول الخمسون ٢١٧، المستوفي ٢٧٩/١، ٣٥٤، إيضاح شواهد
الإيضاح ٣٢٣، شرح المفصل لابن يعيش ٣٧/٨، ٣٨، شرح الجمل لابن عصفور ٤٨١/١، شرح
الكافية الشافية ٨١٠، شرح التسهيل لابن مالك ١٤٠/٣، ارتشاف الضرب ١٧٢٢، ٢٤٥٤ (رجب)،
شرح التصريح على التوضيح ١٩/٢، شرح الأشموني ٢٢٦/٢.

(٣) في الأصل: لانها.

(٤) تكلمة يلتئم بمثلها الكلام.

قال الشيخ أبو علي في موضع من كلامه^(١): هذا مما تعلق به بعض المتأخرين في أنها لا تكون إلا اسما، وتعلق أيضا بقوله في باب التسمية إذا سميت رجلا بـ «على»: «علوان؛ لأنه من علوت»^(٢)، والاشتقاق إنما هو في الأسماء والأفعال، وتعلق أيضا بكونه أدخلها في حروف الخفض مع الأسماء^(٣)، ولم يذكرها في الحروف بخلاف «عن» فإنه ذكرها في الوجهين^(٤).

وقال آخرون^(٥): بل تكون حرفا، فإن معناها يقتضي^(٦) ذلك، إلا أن يدل دليل كـ «عن»، وأخرجوه من كلام الإمام حيث زعم في البيت:
... حبّ العراق ...^(٧)

أنه على حذف «على»^(٨)، ولو كان ظرفا لما حذف، فإنه لا يقال: قمت الدار، تريد: فوق الدار.

(١) لم أقف عليه في غير هذا الكتاب.

(٢) قال في باب تثنية ما كان من المنقوص على ثلاثة أحرف ٩٣/٢: «ولو جعلت (على) اسما ثم ثنيت لقلت: علوان؛ لأنها من (علوت)، ولأن ألفها لازمة للانتصاب، وهي التي في قولك: على زيد درهم».

(٣) انظر الكتاب ٢٠٩/١ حيث ذكرها مع «خلف وأمام وقدام ووراء وفوق وتحت وعند وقبل ومع».

(٤) انظر الكتاب ٢٠٩/١، حيث ذكرها مرة مع «من وفي ومذ وربّ وم أشباهها» ثم ذكرها مع الظروف ومثل لها بـ «من عن يمينك».

(٥) انظر الجني الداني ٤٧٣.

(٦) في الأصل: يقضي.

(٧) البيت بتمامه:

آليت حبّ العراق الدهر أطعمه والحب يأكله في القرية السوس

وهو للمتلّمس. انظر الديوان ٩٥، الكتاب ١٧/١، المسائل البصريّات ٩١٤، أمالي ابن الشجري

١٣٤/٢، الجني الداني ٤٧٣، مغني اللبيب ١٣٤، ٣٢٣، ٧٦٩، ٧٨٤، المقاصد الشافية ١٤٣/١.

(٨) الكتاب ١٧/١.

فإن قيل: تراهم يقولون: لا أفعله ما غَرَبَ نجم^(١)، يريدون: مدة غروبه.
 فيقال: الفرق واضح، وذلك أن الذي منع أن المضاف إذا حذف وجب في
 الأكثر أن يعرب المضاف إليه بإعرابه، والأسماء لا تنتصب على الظروف إلا شاذاً،
 وأما المصادر فانتصباها عندهم مطرد نحو «خفوق النجم»^(٢).
 قالوا: ولادليل في تعلقهم بقول الإمام: «وهو اسم ولا يكون إلا ظرفاً»،
 لأنه يريد: وهو اسمٌ، ولا يكون في حال كونه اسماً إلا ظرفاً، لا غير ذلك^(٣).
 قالوا: ولادليل فيما استدلوا به من الذي ذكر في التسمية، فإن قولهم:
 الاشتقاق لا يكون في الحروف، لا يُسَلَّم^(٤)، بل الأكثر ذلك، وإلا فقد قال في
 «لعل»: إن اللام زائدة، وهو من «علّ»^(٥) في الاشتقاق والتصريف.
 وأما ذكرها في حروف الجر، فلا يلزم ذكرها مع الحروف اتكالا على ما
 ينبغي لها وعلى ماتقدم له في أول الكتاب، وهو -والله أعلم- أشبه القولين.
 وقال في موضع آخر: ظاهر كلامه هنا أن «على» اسم خاصة، وهو
 الصحيح؛ لأن فيها معنى الاشتقاق، والاشتقاق لا يكون في الحروف. ويحتمل أن
 يكون مراده هذا الذي قلنا، وأن يكون مراده: ولا يكون في حال الاسمية إلا ظرفاً،

(١) في الأصل: ونجم. وفي مجمع الأمثال ١٧٨/٣: «لا أفعله ما أن في السماء نجم. ويروى: ماعن في السماء نجم».

(٢) في الأصل: حمون اللحم. انظر ارتشاف الضرب ٢٧١/٢.

(٣) انظر الجنى الداني ٤٧٣.

(٤) في الأصل: نسلم.

(٥) في الأصل: ان. قال سيبويه ٦٧/٢ «(ولعل) حكاية؛ لأن اللام هاهنا زائدة، بمرتبتها في (لأفعلن)، ألا ترى أنك تقول: علّك». وهذه من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ومذهب الكوفيين أصالة «لعل». انظر الإنصاف ٢١٨-٢٢٧، شرح الكافية للرضي ٣٧٤/٤، الجنى الداني ٥٧٩، همع الهوامع ١٥٣/٢.

فلا يكون فيه نص على أن « على » لا تكون إلا اسما خاصة^(١).

قال صالح بن محمد: وفي استشهاده بـ « لعل » على إثبات الاشتقاق في الحروف نزاع، لبطلانه عنده فهم معنى الاشتقاق، وليس يليق بهذا الموضع ذكره^(٢). قال: « وأما (إلى) فمنتهى لابتداء الغاية »^(٣).

قلت: ينبغي أن يتكلم هنا على مابعد « إلى » هل هو داخل فيما قبلها أو ليس كذلك؟

فأقول: قد ثبت من جهة النظر أن ما بعدها لا يدخل فيما قبلها، وذلك أن الشيء إنما تكون نهايته / [بلوغ]^(٤) آخر جزء منه، وليس تكون غايته جزءاً منه، فتقول: اشتريت الفدان إلى الطريق، [فأخر]^(٥) الفدان انتهى عند الطريق، وليس الطريق من الفدان. فهذه حقيقة الغاية، فإذا قلت: اشتريت الفدان إلى الشجرة، فالظاهر أن الشجرة ليست من الفدان^(٦)، فإن كانت منه فعلى المجاز، جعل ما يقرب من الغاية غاية، فإذا كانت الشجرة من الفدان فلم تكن نهايته بعدها. فهذا هو الصحيح في « إلى » بخلاف « حتى »؛ ألا ترى أن العرب لا تقول: أكلت السمكة حتى رأسها، إلا والرأس مأكول، وسبب هذا أن الجارة هي العاطفة^(٧).

(١) في الجنى الداني ٤٧٣: « وذهب ابن طاهر، وابن خروف، وابن الطراوة، والزبيدي، وابن معزوز، والشلوين في أحد قولي، إلى أنها اسم، ولا تكون حرفاً. وزعموا أن ذلك مذهب سيبويه ».

(٢) انظر في الاشتقاق المزهر في علوم اللغة وأنواعها ٣٤٥/١-٣٥٤.

(٣) الكتاب ٣١٠/٢. وفي الأصل: إلى ابتداء.

(٤) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا الغين.

(٥) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا الخاء والراء.

(٦) وهو مذهب أكثر المحققين، وصححه ابن هشام. وقال بعض النحاة: تدخل. انظر ارتشاف الضرب ١٧٣٠ (رجب)، مغني اللبيب ١٠٤، المساعد ٢٥٤/٢.

(٧) قال الرضي في شرح الكافية ٢٧٤/٤: « وأما الجارة فالأكثر على تجويز كون ما بعدها متصلاً بآخر أجزاء ما قبلها... نحو: أكلت السمكة حتى رأسها، بالجر. والسيرافي مع جماعة أوجبوا أن يكون

[وقيل]^(١) في « إلى »: بأن مابعدھا قد يكون داخلا لقرينة كقوله: قرأت القرآن من أوله إلى آخره^(٢)، وقد لا يدخل لقرينة أيضا، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾^(٣).

وقد ذهب الشيخ أبو علي - رحمه الله - إلى أن وضعها أن يدخل مابعدھا فيما قبلها، وصادر على هذا بضد المصادرة المتقدمة، وقال: إن نهاية الشيء منتهاه وغايته، وكأنه من الجسم سطحه المتصل بما يتصل به^(٤).

وقال قوم: الأولى الاقتصار على مفهوم كلام الإمام من غير تعرض لذكر دخول ولا خروج.

وقوله: « ولا تكون (حتّى) هنا »^(٥).

قلت: يريد: في المضمّر. يدل على هذا قوله: « وهي أعمّ في الكلام من (حتّى) تقول: قمتُ إليه »^(٦). وقد تقدّم كلامه في هذا في باب المضمّرات^(٧).

ولا يصح أن يكون مراده أن « حتّى » لا تكون غاية مجازا؛ لأنك تقول:

مابعدھا جزءا أيضا مما قبلها، كما في العاطفة... وفصل عبد القاهر، والرماني، والأندلسي، وغيرهم، فقالوا: الجزء داخل في حكم الكل، كما في العاطفة، والملاقي غير داخل». ونسب في ارتشاف الضرب ٤٦٨/٢ دخول مابعد حتّى الجارة فيما قبلها إلى سيبويه والميرد وابن السراج والفارسي.

وانظر المسألة أيضا في الباب ٣٨٢/١، ٣٨٤، مغني اللبيب ١٦٦-١٦٩.

(١) تكملة يستقيم بها السياق، إن شاء الله. انظر شرح الكافية للرضي ٢٧١/٤.

(٢) انظر مغني اللبيب ١٠٤.

(٣) البقرة: ١٧٨. وانظر مغني اللبيب ١٠٤.

(٤) انظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ٨٤٠، ٨٤١.

(٥) الكتاب ٣١٠/٢.

(٦) الكتاب ٣١٠/٢. وفي الأصل: وهي أصح في الكلام من حيث قلت يقول: قمت إليه.

(٧) الكتاب ٣٩٢/١.

صمت النهار كله حتى الليل، وهذا لابد مجاز؛ لأنك إنما تعني: آخر النهار، ولكن لما كان الليل متصلا بالنهار صار كأنه آخره، و« حتى » لا يكون مابعدا إذا كانت جارة إلا [جزءاً]^(١) مما قبلها، ولهذا لم تقع إلا بعد جمع.

وفيهما وفي « إلى » خلاف بين النحويين^(٢): منهم من لا يجعل مايقع مجرورا بعدها داخلا فيما قبلها، ويحتج بقولهم: اشتريتُ الفدانَ حتى الوادي، والوادي لم يدخل في الشراء. ومنهم من يقول: إن مابعدا يدخل فيما دخل فيه ما قبلها. والقول الثاني^(٣) هو الصحيح كما قدمناه.

قال: « ولها في الفعل نحو ليس لـ(إلى) »^(٤).

قلت: النحو الذي هو [لها]^(٥) أن مابعدا يكون جزءا مما قبلها، نحو « قام القوم حتى زيد »، ويكون مابعدا حقيرا أو عظيما^(٦)، وهذا النحو لا يكون في « إلى ».

قال: « ويقول الرجل: إنما أنا إليك، أي: إنما أنت غاييتي »^(٧).

قلت: وجه الغاية في هذا أن هذا الكلام إنما معناه: أنا مستندٌ في أموري ومعوّلٌ في جميع أحوالي عليك، وهو منيبٌ^(٨) في أموره إليه. ومما دخلت فيه « حتى » على الضمير في الشعر قوله:

(١) تكملة يستقيم بها السياق.

(٢) سبق ذكر الخلاف وأصحابه قبل قليل.

(٣) في الأصل: الأول. وهو متناقض مع كلامه.

(٤) الكتاب ٣١٠/٢.

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٦) انظر التوطئة ٢٤٩، شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ٣٢٠.

(٧) الكتاب ٣١٠/٢.

(٨) في الأصل: منبه.

فلا والله لا يلقى أناسٌ فتىً حتّاك يا ابن أبي يزيد^(١)

قال: « وأما (غير، وسوى) فبدل »^(٢).

تقدّم: قال رجلٌ غيرك، وسواك، أي: أنه ليس أنت^(٣).

فإن قلت: وأي فائدة في هذا؛ ألا ترى أن مخاطبك يعلم إذا قلت: قام

رجل، أنه غيره، وسواه؟

قلت: قد لا يعلم ذلك، ويحتمل أنه^(٤) نفسه هو القائم.

قال: « وأما (حَسْب) فمعناها معنى (قَط) »^(٥).

إن قلت: ماهي أمعرية أم مبنية؟

قلت: ينبغي أن يقال: إنها معربة، ولا يُدعى فيها البناء^(٦)؛ لأنه لا دليل عليه،

وهي لا تستعمل إلا مضافة مرفوعة بالابتداء، ولقلة تصرفها ولزومها موضعاً واحداً

أدخلها^(٧) / في هذا الباب.

[٤٠ب]

(١) في الأصل: يلقى. والبيت في شرح اللمع لابن برهان ٢٦١/١، المقرب ٢١٣، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٧٤/١، ضرائر الشعر له ٣٠٩، رصف المباي ٢٦١، ارتشاف الضرب ١٧٥٦، ٢٤٥٥ (رجب)، شرح الكافية للرضي ٢٧٧/٤، الجنى الداني ٥٤٤، خزانة الأدب ٤٧٥/٩، ٤٧٤. والبيت روايات لا تؤثر في الشاهد، منها أن قافيته تروى: « زياد ». ودخول « حتى » على المضمّر مذهب المبرد والكوفيين. وخرّجه البصريون على الضرورة.

(٢) الكتاب ٣١٠/٢.

(٣) في الكتاب ١٣٥/٢: « وإنما معنى مررت برجل غيرك معنى مررت برجل سواك ».

(٤) في الأصل: ان.

(٥) الكتاب ٣١٠/٢.

(٦) في الأصل: القا.

(٧) يعني: سيبويه.

قوله: «و(مِثْل) تسوية»^(١).

قلت: إن المماثلة تكون على ثلاثة أوجه:

[مماثلة في]^(٢) الجنسية خاصة، نحو «قام رجلٌ مثلك»^(٣)، أي: هو رجل، كما أنك رجل، ومماثلة في الصفة، [نحو]^(٤) «هو أكحلٌ مثلك، وأزرقٌ كذلك»، ومماثلة فيهما معا، قال سيبويه - رحمه الله - في باب مجرى النعت على المنعوت: «ف(مِثْلِكَ)^(٥) نعتٌ على أنك قلت: هو رجلٌ، كما أنك رجل، ويكون نعتا أيضا على أنه لم يَزِدْ عليك ولم ينقص عنك في شيء من الأمور، ومثله (مررت برجلٍ مثلك)، أي: صورته شبيهة بصورتك».

قوله: «و(كُلٌّ) [عَمٌّ]، و(بَعْضٌ) اختصاص، و(مِثْلٌ) تسوية»^(٦).

هذه كلها مصادر، وجعلت بمعنى الأسماء لاتصال وقوعها منها.

«وأما (بَلَّةٌ زيدٌ)، فيقول: دُعُ زيداً، و(بَلَّةٌ) هنا بمنزلة المصدر، كما تقول:

ضَرَبَ زيدٌ»^(٧).

قلت: ذكر الناسُ أن «بَلَّةً» يكون مابعدا محرورا ومنصوبا. وحكى

الفارسي عن قُطْرُب رفع مابعدا، وأنها بمعنى «كيف»^(٨). ويجعلها الإمام في الجر

(١) الكتاب ٣١٠/٢.

(٢) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا: مما.

(٣) في الأصل: مثله. وما أثبتته أنسب لما سيأتي.

(٤) ذهب به الخرم.

(٥) قبله في الكتاب ٣١٠/٢: «ومن النعت أيضا: مررت برجلٍ مثلك».

(٦) الكتاب ٣١٠/٢. وما بين معقوفين تكملة منه. وقد سبق شرح الجملة الأخيرة.

(٧) الكتاب ٣١٠/٢.

(٨) انظر ارتشاف الضرب ٣٣٢/٢، الجني الداني ٤٢٤، ٤٢٥، وفيهما: «وأنكره أبو علي». وفي شرح

الكافية للرضي ٩٣/٣: «وحكى أبو علي عن الأخفش أنه يجيء بمعنى (كيف) فيرفع مابعدا»، وفي مغني اللبيب ١٥٦ أن حكاية الرفع عن الأخفش وقطرب، وهذا مستفاد أيضا من كلام المرادي في الجني الداني.

والنصب بـمـثـلـة المـصـدـر^(١)، أي: أُنـمـا اسـم وـضـعـت مـوـضـع الفـعـل، لا اسـم فـعـل؛ وـالـذـي دـعـاه إـلـى ذـلـك أُنـمـا قـد جـرَّ بـهـا الـاسـم، وـهـذا قـاطـع بـأنـهـا فـي ذـلـك المـوـضـع مـصـدـر لا اسـم فـعـل؛ إذ [لو]^(٢) كـانـت اسـم فـعـل لـمـا جـرت، فـلـمـا زـال نـصـب مـابـعـدهـا أـمـكـن أن تـكـون فـيـه اسـم فـعـل، وآن تـكـون مـصـدـرا، واسـم الفـعـل لـم يـسـتـقـر، فـيـنـبـغي أن تـحـمـل عـلـى مـاثـبـت، وـهـو المـصـدـر، فـإذا قـلـت: بـلَّه زـيـدا، فـمـعـناه: تـركـاً زـيـداً، وـبـلَّه زـيـد: تـرك زـيـد.
قال الأعلـم^(٣): « ومنـهـم مـن يـنـصـب [الأـكـف]^(٤)، وـلـم يـذـكـره سـيـبـويـه -رحـمـه الله- وـيـحـتمـل ذـلـك وـجـهـين: أن تـقـدر: بـلَّهـا الأـكـف^(٥)، وـحـذـف التـنـوـين لاجـتـماع السـاكـنـين، وـالـآخـر: أن (بـلَّه) لا يـتـمـكـن، فـوـضـع مـوـضـع الفـعـل، كـما قـيـل: رويـداً زـيـداً، وـمـأشـبـهـه ».

الهـروـي^(٦): حـكـي عـن الأـحـمر وـغـيـره: مـعـناه: كـيـف^(٧). وـقال الفـراء:

وانظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ١٠١٥ من دون نسبة.

(١) لم يذكر سيبويه النصب، وإنما ذكر الجرّ فقط، وسينقل المؤلف عن الأعلـم بعد قليل، أن سيبويه لم يذكر النصب. انظر الكتاب ٣١٠/٢، ٣١١، السـيـراfi النـحـوي ٥٤٢، ٥٤٣.

(٢) تـكـمـلة يـلـتـم بـهـا الـكـلام.

(٣) النـكـت ١١٣٠، السـيـراfi النـحـوي ٥٤٣.

(٤) تـكـمـلة مـن النـكـت ١١٣٠. وـالـكـلام عـلـى قـول كـعـب بـن مـالـك الأـنـصـاري:

تذر الجماجم ضاحيا هاماتها بله الأكف كأها لم تُخلق

وانظر كتاب الشعر ٢٦، تهذيب اللغة ٣١٣/٦، شرح المقدمة الجزولية الكبير ١٠١٥، شرح الكافية للرضي ٩٤/٣، ارتشاف الضرب ٣٣٢/٢، الجنى الداني ٤٢٥، مغني اللبيب ١٥٦، المقاصد الشافية ٢٤٣/١. وـهـو يـروى بـجـر الأـكـف وـنـصـبـهـا وـرـفـعـهـا.

(٥) فـي الأـصـل: الـالف.

(٦) أبوعبيد القاسم بن سلام. وقد سبقت ترجمته.

(٧) انظر غريب الحديث ١٨٦/١.

معناه^(١): دع وكيف، وبه فسر ماجاء في الحديث: « بله ما أُطْلِعْتُمْ عليه »^(٢).
 أبو القاسم السُّهيلي: « وهي عندي من لفظ البَلَه والتَّباله، وهي الغفلة »^(٣).
 وجاء في الحديث: « أَكْثَرُ أَهْلِ الْجَنَّةِ الْبُلْهُ »^(٤). فالأبله: الغافل عن الشر، أي:
 الذي طبع على الخير، فهو غافل عن الشر^(٥).
 وقال السُّهيلي^(٦): هم الذين غلبت عليهم سلامة الصدر وحسن الظن بالله
 وبالناس، وأنشد:

ولقد لهوتُ بطفلةٍ مَيَّاسةٍ بَلْهَاءَ تُطْلَعُنِي عَلَى أَسْرَارِهَا^(٧)
 أراد: أنها غريرة لادهاء لها^(٨).

وقال السُّهيلي^(٩): لأن من غفل عن الشيء تركه، ولم يسأل عنه، وكذلك

-
- (١) في الأصل: معنا.
 (٢) انظر تهذيب اللغة ٣١٣/٦. والحديث بتمامه في في صحيح البخاري كتاب تفسير القرآن سورة
 السجدة ١٧٤/٣: « يقول الله تعالى: أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر
 على قلب بشر ذخرًا، بله ما أُطْلِعْتُمْ عليه. ثم قرأ [السجدة: ١٧]: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ
 جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ ». وانظر مسند أحمد ٧٧٩٦، ٨٤٧١، ٨٩١١، ٩٠٢٢، ٩٢٧٤، ٩٥٧٨،
 ٩٦٣٦، ١٠٠٢٠، ١٠١٧٣. وسيعاد الحديث بلفظ أتم.
 (٣) الروض الأنف ٣٠١/٣.
 (٤) الحديث في شعب الإيمان للبيهقي ١٢٥/٢، ١٢٦، الغريين (بله)، مجمع الزوائد للهيتمي ٧٩/٨،
 ٢٦٤/١٠، ٤٠٢، شرح النووي على صحيح مسلم ١٨١/١٧، شمس العلوم ١٨٨/١، اللسان (بله).
 (٥) انظر الغريين للهروي ٢١٥/١.
 (٦) النَّصَّ ليس موجودا في الروض الأنف، وهو موجودٌ في الغريين للهروي ٢١٥/١ مصدرًا بـ « وقال
 القتيبي... » إلى آخر البيت. وقد سبق للمؤلف التَّنْقُلُ منه. وانظر غريب الحديث لابن قتيبة ١٠٩/١.
 (٧) البيت للنمر بن تولب، رضي الله عنه. وهو بالإضافة لما سبق في ديوانه ٣٤٨، منتهى الطلب من
 أشعار العرب ٢٦٧/١، شمس العلوم ١٨٨/١، اللسان (بله).
 (٨) انتهى التَّنْقُلُ من الغريين.
 (٩) الروض الأنف ٣٠١/٣.

« بله الأكف »، أي: لاتسأل عن الأكف^(١) إذا كانت الجماجم ضاحية مقطعة، وفي الحديث: « أعددت لعبادي الصالحين مالا عيّن رأيت ولا أذن سمعت، بله ما أطلعتم عليه »^(٢).

قال صالح بن محمد: ونحو ما قال الأعلام قال الفارسي في مسائله^(٣)، قال: والقول في ذلك أن « بله » مصدر، فمن قال: بله زيد، أضافه إلى المفعول، مثل ﴿ضَرْبَ الرِّقَابِ﴾^(٤). ومن قال: بله زيدا، جعله اسما للفعل، كأنه قال: دع زيدا، فإذا قال: بله زيد، كان نصبا^(٥)؛ ألا ترى أن « بله » قد صح أنه مصدر بدلالة الإضافة، فإذا لم تضافه، ولم تجعله اسما للفعل، فلا شيء يوجب فتحه، فيجب إذا عدى هذين الموضعين ترفعه، كما أن « رويدا » / [عندما]^(٦) يجعل اسما للفعل جرى معربا، نحو: ﴿أَمْهَلَهُمْ رُويْدًا﴾^(٧) فكذلك « بله ».

وفيما أبطل به رواية قطرب نظر.

قال الإمام: « و(عند) لحضور الشيء، ودنوه »^(٨).

قلت: يكون الدنو فيها بالقوة، ويكون بالفعل، فتقول: عندي مال، وهو

(١) في الأصل: الالف أي لاتسأل عن الالف.

(٢) سبق الحديث قبل قليل.

(٣) انظر في « بله » كتاب الشعر ٢٥-٢٨.

(٤) محمد: ٤.

(٥) في الأصل: خطأ. قال الفارسي: « وليست الفتحة التي في (بله) في قول من نصب بها الفتحة التي فيها في قول من أضافها؛ لأنها في الإضافة نصبية، كالتي في: ﴿ضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ وفي القول الآخر فتحة كفتحة (ويد) ». كتاب الشعر ٢٨.

(٦) موضعه مخروم.

(٧) الطارق: ١٧.

(٨) الكتاب ٣١١/٢.

عندك قريب، وقد يكون بعيدا ولكنه بصدد أن يحضره^(١)، بخلاف « لدى »؛ لأنها لا تكون أبدا إلا فيما قرب، لاتقول أبدا: لدي مال، إلا فيما قرب.

قوله: « وأما (نَوَلٌ) فتقول: نَوَلْتُكَ »^(٢) الفصل.

قلت: هو من التناول، ومعنى نولك أن تفعل كذا: تناولك فعل^(٣) كذا، وإذا كان فعلك كذا تناوله، فينبغي لك أن تفعله^(٤)، فلهذا دخل فيها هذا المعنى، ولأجل هذا المعنى دخلت « لا » عليها، ولم تنكر.

ثم قال: « وإذا قال: لانولك، فكأنه يقول: أقصر »^(٥).

أي: إذا قال: لاينبغي لك، فمعناه، ولابد: أقصر.

قال - رحمه الله -: « وأما (إذا) فلما يستقبل من الدهر، وفيها مجازاة، وهي ظرف »^(٦).

قلت: قوله: « وفيها مجازاة »، أي: لابد لها من جواب، إما متأخر، أو متقدم يقوم مقام الجواب، كما كان ذلك في « إن » إذا قلت: يقوم زيدٌ إن يقيم عمرو، وهذا ليس بجواب، إلا أنه يقوم مقام الجواب، فلذلك تكون « إذا » لابد لها من

(١) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٢/٢٣٥: « ومن الظروف عادمة التصرف (عند)... وهي لبيان كون مظهرها حاضرا حسا أو معنى... ومثال القرب الحسي [التجم: ١٤]: ﴿ولقد رآه نزلة أخرى عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى﴾... ومن القرب المعنوي قول الرجل: عندي مائة، يريد أنه مالکها، وإن كان موضعها بعيدا ».

(٢) الكتاب ٢/٣١١.

(٣) في الأصل: فعلك.

(٤) قال سيبويه ٢/٣١١: « وأما نول، فتقول: نولك أن تفعل كذا وكذا، أي ينبغي لك فعل كذا وكذا، وأصله من تناول، كأنه يقول: تناولك كذا وكذا ».

(٥) الكتاب ٢/٣١١.

(٦) الكتاب ٢/٣١١. وفي الأصل: من الدهر فيها مجازاة. والنص كما أثبتته موافق لكتاب سيبويه، ولما سيأتي.

جواب، أو مايقوم مقامه، إلا أنها لا تجزم إلا في الضرورة، قال:

إذا قصرت أسيافنا كان وصلها خطانا إلى أعدائنا فنضارب^(١)

فلولا أن موضع « كان » جزم لما جزم ماعطف عليه، فلما دخلها معنى
الجزاء لذلك لا يليها أبداً إلا الفعل ظاهراً أو مضمراً، و[لا]^(٢) يقال أبداً: إذا خرج
زيد قائم، ولهذا لا يكون أبداً في الكلام الذي بعدها إلا الفعل ملفوظاً به قُدم
أو أخر، نحو: ﴿إذا السماء انشقت﴾^(٣) و﴿إذا الشمس كورت﴾^(٤) و﴿إذا السماء
انفطرت﴾^(٥) فهذا أمر « إذا »^(٦) التي هي ظرف زمان.

وقال أبو الحسن: الاسم المبتدأ إذا كان خبره اسماً يقع بعدها^(٧)، وأنشد على
صحة دعواه:

فهلاً أعادوني لمثلي تفاقدوا إذا الخصم أبزى مائل الرأس أنكب^(٨)

فالأبزى: هو الذي يخرج صدره، ويبدو عند ذلك عجزه لإقباله بمقدمه على

(١) لقيس بن الخطيم. الديوان ٨١، الكتاب ٤٣٤/١، مجاز القرآن ٢٥٩/٢، المقتضب ٥٥/٢،
الجمال ٢١٦، شرح أبيات سيويه لابن السيرافي ١٣٧/٢، فرحة الأديب ١١٦، الحلل في شرح أبيات
الجمال ٢٩٣، أمالي ابن الشجري ٨٢/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٩٧/٤، ٤٧/٧، شرح الجمال لابن
عصفور ٢٠٤/٢، ضرائر الشعر له ٢٩٨، شرح الكافية للرضي ١٨٧/٣.

(٢) تكملة يستقيم بها السياق.

(٣) الانشقاق: ١.

(٤) الشمس: ١.

(٥) الانفطار: ١.

(٦) في الأصل: اذ.

(٧) وأجازه ابن مالك. انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢١٣/٢، ارتشاف الضرب ١٤١١ (رجب)،
الجنى الداني ٣٦٨، مغني اللبيب ١٢٧.

(٨) ينسب لعمر بن أسد الفقعسي، ومرة بن عداء الفقعسي. انظر الحماسة ١٢٤/١، شرحها
للمرزوقي ٢١٤/١، البسيط ٨٧٧، شرح الكافية للرضي ٤٦٠/١، ١٩١/٣، خزانة الأدب ٢٩/٣، ٣٠.
وتفاقدوا: دعاء، أي: فقد بعضهم بعضاً. ومائل بدل من أبزى، ومعناه: المتكبر. وسيشرح المؤلف أبزى.

خصمه، والأبزى^(١): اسم من الأسماء.

ومما يقوَّى به مذهبه أن يقول: إن أدوات الشرط لا يليها إلا الفعل ملفوظاً به، إلا أن [يجيء] ^(٢) في الشعر كقوله:

أينما الرِّيحُ تُمِيلُهَا تَمِلُ^(٣)

فإذا كان الأمر على هذا وجب أن تكون « إذا » مثلها، وهي في الكلام الفصيح يقع الاسم بعدها، نحو: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾، فدل ذلك على أنها ليست كأدوات الشرط.

إلا أن هذا المذهب باطلٌ في نفسه، أما استشاده بـ « أبزى » فلا دليل فيه لأنه يمكن أن يكون [فعلاً] ^(٤)؛ ألا ترى أنه يقال: أبزاه، إذا سلبه ^(٥)، قال الشاعر:

كذبتُم وبيتَ اللهُ نَبِيَّ مُحَمَّدًا^(٦)

(١) في الأصل: فالأبزى.

(٢) تكملة يستقيم بمثلها السياق.

(٣) في الأصل: يمثلها يمل. وصدر البيت:

صعدة نابتة في حائرٍ

وهو لكعب بن جعيل التغلبي، شاعر أموي. ترجمته في الشعر والشعراء ٤٣٣، خزانة الأدب ٤٩/٣. وينسب للحسام بن ضرار الكلبي، شاعر، فارس، ولي الأندلس في زمن هشام بن عبد الملك، والوليد بن يزيد. ترجمته في الحلة السراء ٦١/١-٦٦.

انظر الكتاب ٤٥٨/١، المقتضب ٧٣/٢، المسائل البغداديات ٤٥٧، شرح أبيات سيبويه لابن السيرا في ١٩٦/٢، أمالي ابن الشجري ٨٢/٢، الإنصاف ٦١٨، اللباب ٥٨/٢، الإيضاح في شرح المفصل ١٧٥/١، شرح المفصل لابن يعيش ١٠/٩، شرح الكافية للرضي ٤٦١/١، ٩٢، ٩٣/٤، شرح التسهيل لابن مالك ٧٥/٤، ارتشاف الضرب ٣١٦/٣، خزانة الأدب ٢٩/٣، ٣٠، ٣٨/٧.

(٤) محرفة في الأصل.

(٥) في الأصل: ساله. وأثبتته بالنظر لما سيأتي في الشرح.

(٦) في الأصل: تبزي. وعجزه:

ولما نطاعنْ دونه ونناضلْ

أي: نسلبه، فكذلك يكون هذا، كأنه قال: إذا الخصم سلب -أي: سلب خصمه حجته- مائل الرأس أنكب^(١).

وأما احتجاجه بأن الاسم يقع بعدها كثيرا، وليس ذلك في أدوات الشرط، فما ذلك إلا لأنها لا تجزم^(٢)، وخالفت في ذلك أدوات الشرط، فاستسهل ذلك فيها، إلا أنها كيف كانت تطلب الفعل، فهذا المقدار لا يقدح في طلبها الفعل. ثم قال: «وتكون للشيء توافقه»^(٣).

[٤١ب] قلت: هذه هي التي يسميها النحويون / «إذا» التي للمفاجأة. واختلفوا فيها: هل هي ظرف زمان أو مكان^(٤)؟

وهو لأبي طالب. انظر معجم البلدان ٢٤٧/٣، اللسان (بزا). ورواية اللسان: «يُزَيَّ محمدٌ». (١) في خزانة الأدب ٢٩/٣: «وقال أبو ريش: أبزى: تحامل على خصمه لظلمه. فجعل أبزى فعلا، ولا يمتنع ذلك، وإنما المعروف أن يقال: بزوت الرجل، ومنه اشتقاق البازي من الطير، إذا استعمل على وزن قاضي. وعليه فالخصم مرفوع بفعل يفسره أبزى، ويرفع مائل الرأس على أنه بدل من الخصم». وانظر ٣٩/٧. وما ذكره المؤلف والبغدادي من أن أبزى فعل والخصم فاعل يفسره أبزى، ذكره ابن أبي الربيع في البسيط أيضا ٨٧٧.

(٢) في الأصل: إلا أنها تجزم.

(٣) الكتاب ٣١١/٢.

(٤) القول الأول للرياشي والمبرد في أحد أقواله، والزجاج-وسيدكره المؤلف-، والزمخشري وابن طاهر وابن خروف، والشلوين وسيدكره المؤلف. والثاني للمبرد في أحد أقواله-وسيدكره المؤلف- والفارسي وابن جني وابن الخياط وابن عصفور، وعزي لسيبويه وسيدكره المؤلف. وعن الأخفش والمبرد في أحد أقواله والسيرافي وابن برّي والشلوين في أحد قوليه-وسيدكره المؤلف- وابن مالك والرضي أنها حروف. انظر المقتضب ٥٦/٢، ١٧٨/٣، السيرافي النحوي ٥٤٣، ٥٤٤، المسائل العسكرية ٨٦، شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢١٤، ارتشاف الضرب ١٤١٢، ١٤١٣ (رجب)، شرح الكافية للرضي ١/٢٧٣، ٢٧٤، ١٩٩/٣، ١٩٤، الجني الداني ٣٧٤، مغني اللبيب ١٢، خزانة الأدب ٢٦٦/١٠.

فمذهب المحققين [أنها ظرف] ^(١) مكان لازمان، والدليل على ذلك قولهم: خرجت فإذا زيد، ويسكتون ^(٢)، وخرجت فإذا قائماً، فهذا يقطع بأنها مكان؛ إذ لو كانت زماناً لما كانت خبراً عن الجئة، فمعنى قولك: خرجت فإذا زيد قائماً ^(٣)، خرجت فبالحاضرة هذا، أي: فكان في المكان الذي خرجت إليه هذا. وسنبين أن هذا مذهب سيويه. وكذلك إذا قلت: قصدت قصده إذا انتفخ عليّ فلان ^(٤)، أي: قصدت في ^(٥) المكان الذي خرجت إليه انتفخ عليّ فلان.

وهذه لا يليها الفعل، أعني: «إذا» التي للمفاجأة.

ثم قال: «فهذا لما توافقه وتهجم عليه» ^(٦).

قلت: هذا الذي يبين أنها عنده مكان، لقوله: «وتهجم عليه»، والهجوم إنما هو السقوط، ولا يتصور السقوط على الزمان، إنما يتمكن في المكان. قال الأعلام ^(٧): «وكان ^(٨) الزجاج يقول: إن (إذا) على كل حال للزمان ^(٩)، وإن قولهم: خرجت فإذا زيد، كأنه قال: خرجت فالزمان حضور زيد أو فالزمان ^(١٠) مفاجأة زيد، فإذا انفرد زيد بعدها قدر زيد تقدير [الحضور والمفاجأة] ^(١١)».

(١) لم يظهر منه إلا الهمزة في أوله بسبب الحرم.

(٢) تقرأ في الأصل: ويكعون.

(٣) في الأصل: قائم. وما أثبتته أنسب للسياق.

(٤) المثال في الكتاب ٣١١/٢.

(٥) في الأصل: ففي.

(٦) الكتاب ٣١١/٢.

(٧) انظر النكت ١١٣٠، ١١٣١. وانظر السيرافي النحوي ٥٤٤.

(٨) في الأصل: فكان. والمثبت من النكت ١١٣٠، والسيرافي النحوي ٥٤٤.

(٩) سبق تخريج المذهب قبل قليل.

(١٠) في الأصل: زيد فالزمان. بدون أو.

(١١) في الأصل: تقديراً. وما بين معقوفين من السيرافي النحوي ٥٤٤.

عندي تكون^(١) « إذا » على أصلها المعروف في الأزمنة، ولا تخرج عنه لغير ضرورة، ومن الدليل على صحته أنك تقول: جرّبت زيدا فإذا هو أحق، فلا يجوز نصب « أحق » على الحال؛ لأن الكلام لا يتم بقولك: فإذا هو، ولو كانت « إذا » ظرف مكان كما يزعم أبو العباس المبرد^(٢) لاكتفى به، ولم يحتج خبرا آخر معه؛ لأن ظروف الأمكنة يخبر بها^(٣) عن كل حدث وجهة، والزمان بخلاف ذلك إنما يخبر به عن الأحداث خاصّة، فهذا بين واضح.

قال صالح بن محمد: وارتضى الشيخ أبو علي أن « إذا » هنا زمانية على أصلها^(٤)، وقال: إني لا أسلم أن ظروف الزمان لا تكون أخبارا عن الجثث، بل تكون أخبارا عنها، إذا وقعت بذلك فائدة، وقال في تفسيرها في بعض أبواب « إن، وأن »: إنها حرف^(٥)؛ لأنك إذا قلت: مررت به فإذا أنه يقول، لم يكن لها عامل يعمل فيها. وقدمنا الكلام على هذا في أبواب « إن وأن »، فعد إليه^(٦).
وقوله: « بينما أنا كذلك إذ جاء عمرو »^(٧).

قلت: العامل في « بين » من « بينما أنا كذلك إذ^(٨) جاء عمرو » مافي « إذ جاء عمرو »^(٩) من معنى المفاجأة، ولا يصح أن يكون العامل فيها « جاء » لأنه

-
- (١) في الأصل: لتكون.
 - (٢) سبق تخريج المذهب قبل قليل.
 - (٣) في الأصل: عنها.
 - (٤) سبق تخريج رأيه قبل قليل.
 - (٥) سبق تخريج المذهب قبل قليل.
 - (٦) في القسم المفقود من الكتاب.
 - (٧) الكتاب ٣١١/٢ وفيه: « زيد ».
 - (٨) في الأصل: انه كذلك اذا.
 - (٩) في الأصل: زيد.

يؤدي إلى بقاء « إذ » لاعامل لها^(١) يعمل فيها، أو إلى أن يعمل الفعل في ظرفي زمان، وذلك كله ممتنع، و« بين » هنا غير مضافة إلى ما بعدها؛ لأن المضاف لا يعمل فيه^(٢) الاسم المضاف إليه؛ إذ هو بمنزلة تمامه، وآخر الاسم لا يعمل في أوله.

قال الأعلام^(٣): « وأجاز سيبويه: بينما زيدٌ قائمٌ إذ جاء عمرو، فمن الناس من يقول: إن (إذ)^(٤) زائدة، ومن الناس من يقول: إنها خبر لـ(بينما)، كأنا قلنا: وقت زيدٌ قائمٌ وقت جاء عمرو، أي: وقت قيام زيدٍ وقت مجيء عمرٍ، ويجوز أن يكون (بينما) و(إذ) ظرفين لما بعد (بينما)^(٥).

وكان الأصمعي لا يجيز دخولها على (بينما)^(٦)، ودخولها في أشعارهم معلوم، قال الشاعر:

استَقْدِرَ اللهُ خَيْراً وارضَينَ به فبينما العُسرُ إذ جاءت مَياسيرُ^(٧)

-
- (١) في الأصل: لما.
(٢) في الأصل: في. وبما أثبتته يستقيم الكلام.
(٣) التكت ١١٣١. وانظر السيرا في النحوي ٥٤٤، ٥٤٥.
(٤) في الأصل: اذا.
(٥) انظر هذه المذاهب في شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٠٩، ٢١٠، ارتشاف الضرب ١٤٠٤، ١٤٠٥ (رجب)، الجني الداني ١٨٩، ١٩٠ مغني اللبيب ١١٥، ١١٦.
(٦) انظر رأي الأصمعي في شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٠٩. في الجني الداني ١٩٠: « والفصيح ألا يوتى بـ(إذ) بعد بينا وبينما، والإتيان بها بعدهما عربيٌّ، خلافا لمن أنكره. »
(٧) بهذا ينتهي النقل من النكت. والبيت ينسب إلى حريث بن جبلة العذري، وإلى غيره. وانظر الكتاب ٢/١٥٨، مجالس ثعلب ١/٢٢٠، شرح أبيات الكتاب لابن السيرا في ١/٣٦١، سر صناعة الإعراب ٢٥٥، أمالي ابن الشجري ٢/٥٠٨، شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٠٩، خزانة الأدب ٧/٦٠. والطريف أن الأصمعي لا يجيز دخول « إذ » على « بينما »، ويرد عليه المخالف بالبيت السابق، وهو راويه مع أبيات أخرى، قال أبو علي القالي في أماليه ٢/٢٠٣، ٢٠٢: « وأنشدنا أبو بكر بن دريد - رحمه الله - قال: أنشدنا أبو حاتم عن الأصمعي... ». وذكر ستة أبيات منها البيت الذي أورده المؤلف، وبعده:
- وبينما المرء في الأحياء مغتبطٌ إذ صار في الرّمس تغفوه الأعاصيرُ

قال الناظر^(١): هذا الذي أجاز الأعلام، قد تقدم للشيخ أبي علي الإشارة إلى أنه يجوز ويصح / [على كـ] لام^(٢) الأعلام؛ لأن الطرفين المذكورين يصح اختلافهما بجهة ما، فيجوز أن يعمل فيهما [فعل]^(٣) واحد.

قال الإمام: « والدليل على أن (إذا) ظرف قولك: القتال إذا جاء زيد^(٤) ». وجه الاستدلال بهذا الكلام على أن « إذا » اسم: وقوعها فيه خبرا، والحرف لا يصح كونه خبرا، يدل على أن « إذا » هي الخبر أنك لا تقول: القتال إن جاء زيد، لكون الجملة لاضمير^(٥) فيها يعود على مبتدأ.

قال الإمام: « وأما (لكن) ثقيلة وخفيفة، فتوجب بها بعد نفي^(٦) ». اعترض هذا حيث حصر الحكم من كونها موجبة بعد نفي، وهي تكون في غير النفي نافية للإيجاب كثيرا^(٧).

الجواب: أن الإمام ذكر المعنى الذي يعم جميعها، مخففة ومثقلة، حرف عطف وابتدائية؛ لأن حرف العطف لا يكون إلا بعد نفي، فلذلك اختص هذا المعنى بالذكر. والله أعلم.

(١) لعلّه أبو عليّ بن الناظر: الحسين بن عبد العزيز بن محمد القرشيّ الفهريّ [٦٠٣-٦٧٩هـ] إمام حافظ من فقهاء المحدثين الفقهاء النحاة الأدباء، لازم الشلوين في العربية والأدب، وأخذ عنه أكثر كتاب سيبويه تفقها. من مصنفاته: شرح الجمل، وشرح المستصفي، وغيرهما. انظر الإحاطة في أخبار غرناطة ٤٦٣/١-٤٦٥، تاريخ قضاة الأندلس ١٢٧، بغية الوعاة ٥٣٥/١.

(٢) مابين معقوفين ذهب به الخرم.

(٣) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا اللام.

(٤) النص ليس في طبعة بولاق، وهو في طبعة عبد السلام في الحاشية عن أحد النسخ، وهو عنده ٢٣٢/٤: « الدليل على إذا (كذا) ظرف قولك: ألقاك إذا جاء زيد. هذا جواب الرياشي، وهو صواب ».

(٥) في الأصل: لانظير.

(٦) الكتاب ٣١١/٢.

(٧) في الأصل: باقي الايجاب كثيرا فوجب ان. ولعل الصواب ما أثبتته إن شاء الله.

قال الناظر: لا تكون عاطفة [إلا]^(١) إذا وقع بعدها المفرد، وإذا وقع بعدها الجملة كانت حرف ابتداء، نحو قولك: ما قام زيد لكن عمرو قائم^(٢)، ويجوز أيضاً أن تكون هنا عاطفة جملة على جملة، كالواو^(٣).

وهي في عطف المفرد نقيضة « لا » لأنها توجب للثاني ما نفي عن الأول، ولهذا وجب لها في عطف المفردات ألا تقع إلا بعد النفي، وأما إذا وقعت بعد الجملة فإنها تقع بعد الإيجاب، وبعد النفي، وفي الأمر والنهي، ولا تقع في الاستفهام، لا يقال: أقام زيد؟ لكن عمرو قائم، فـ « هذا »^(٤) إشارة لتكميل التفسير المتقدم.

ومعنى قوله: « سوفته »^(٥): قلت له: سوف، فـ « سوفته » فعل مشتق من « سوف »، فإذا قال: سوف أفعل كذا، فمعناه: أفعله فيما يأتي، فالفعل تراخ، وهذا هو معقول التنفيس.

وقوله: « فيما لم يكن بعد »^(٦).

لفظ كثير الاستعمال، وظاهره التناقض؛ لأن « لم يكن » ماضٍ، و« بعد » للآخر، فكأن معناه^(٧) معنى « قام زيد غداً »، وهذا لا يعقل، فكان الشيخ أبو علي فيما حكى عنه إذا أتاه مثل هذا يضمن له أبداً فعلاً مستقبلاً، فيقول فيمن [قال]^(٨): لم

(١) تكملة يستقيم بمثلها الكلام.

(٢) قال ابن أبي الربيع في شرح جمل الزجاجي ١٤٠: « وهو ظاهر كلام أبي القاسم ». يعني الزجاجي. وهو مذهب أكثر المغاربة. انظر الجنى الداني ٥٩١.

(٣) قال ابن أبي الربيع في شرح جمل الزجاجي ١٤٠: « وهو ظاهر كلام سيبويه ». ورجحه.

(٤) الذي ورد في آخر جواب الشارح السابق عن الاعتراض.

(٥) الكتاب ٣١١/٢.

(٦) الكتاب ٣١١/٢.

(٧) في الأصل: ومعناه.

(٨) تكملة يلتزم بها الكلام.

يكن بعدها كذا: كان يعمل^(١). وهذا إضمار لادليل عليه، فالقول به ليس بالصواب، وهو غلط، وذلك أن « بعد » إنما هي للآخر، أي: بعد شيء متقدم، فقد يكون الشيء المتقدم ماضيا؛ ألا ترى أنك تقول في يوم الجمعة: فعلت هذا بعد يوم الاثنين، وأنت تريد يوم الثلاثاء، وقد تقدم، فلا يشترط في « بعد » أن يكون فيما لم يقع، إنما يكون بعد متقدم، وذلك المتقدم يكون ماضيا، وغير ماض.

قال الإمام: « (كيف) على أي حال »^(٢).

فجعلها حالا، وقد نص إثر هذا الموضع على أنها ظرف^(٣).

وخالف هنا أبو الحسن زعم أنها اسمٌ بمنزلة « أسقيم أم صحيح؟ » وأنها خبر بنفسها^(٤). وهذا باطل، فإنها لو كانت اسما، لا ينبغي أن تتمكن، ولا يحتاج إلى أن يقال إذا كانت ظرفا: لم قل تمكنها؟ فإن باب الظروف قلت في التمكن، وأيضا فإن معنى « كيف » أعم مما قدره أبو الحسن، فإن معناها: على أي حالٍ أصحح أم سقيم؟

ثم قال: « وهذه الأسماء تكون ظروفًا »^(٥).

فزعم أنها ظروف؛ لأن قوله: « هذه الأسماء »، صفة وموصوف، والخبر بعد،

(١) لم أقف على كلام الشلويين في غير هذا الكتاب.

(٢) الكتاب ٣١١/٢.

(٣) ذكر بعدها: « أين، ومتى، وحيث ». ثم قال ٣١١/٢: « وهذه الأسماء تكون ظروفًا ». وسيأتي هذا النقل بعد قليل. لكن قال السيرافي في شرح هذه العبارة: « يعني: أين ومتى وحيث ». السيرافي النحوي ٥٤٦.

(٤) والسيرافي. انظر السيرافي النحوي ٥٤٦، مغني اللبيب ٢٧٢. وقد قلب الرضي المذهبين فجعل مذهب سيبويه مذهب الأخفش والعكس فقال في شرح الكافية ٢٠٥/٣: « وكون كيف ظرفا مذهب الأخفش، وعند سيبويه هو اسم بدليل إبدال الاسم منه نحو: كيف زيد، أصحح أم سقيم؟ ».

(٥) الكتاب ٣١١/٣.

فأخبر عنها بأنها تكون ظروفًا، وقال في «خلف وقُدَّام وأمام وفوق»: «وهذه أسماء تكون ظروفًا»^(١). فهذا يقطع بأنها ظروف في كل موضع؛ لأنه أخبر عنها بأنها أسماء، ثم قال: «وتكون / ظروفًا»، فلا تلزم الظرفية، وكذا هي؛ ألا ترى أنه يقال: خلفك ظهرُك، وأمامك صدرُك.

[ويريد بقوله]^(٢): «فمؤخر الشيء»^(٣): المكان الذي وراءه الشيء، وبقوله: «مقدمه»^(٤): المكان الذي قدامه، أي: أمامه.

[وقد]^(٥) أخذ ابن الطراوة هذا الكلام على ظاهره، ونقده، فقال: كيف يصح أن يقال في «خلف»: إنها مؤخر الشيء، ومؤخر الشيء عجزه، وعجز الشيء بعضه، و«خلف» ليس بعض ما يضاف إليه، وأن يقول في «أمام»: إنها مقدم الشيء، ومقدم الشيء وجهه، فهو إذاً بعضه، و«أمام» ليست أيضًا بعض ما [يضاف]^(٦) إليه من الظروف الواقعة على الجهات الستة إلى كلّ ما كان منها بناؤه أفعِل، نحو «أيمن، وأيسر»^(٧)؟

وتقديره هذا غير لازم لسيبويه، فإنه لم يُرد ما فهمه عنه، وإنما أراد ما قدّمناه.

قال: «و(أي) مسألة ليبين لك بعض [الشيء]، وهي تجري مجرى (ما) في

(١) عبارة أخرى له ذكرها بعد ذكره تلك الظروف.

(٢) ذهب الخرم بمقدار كلمة، ولعل الصواب ما أثبتته - إن شاء الله - فإنه الأنسب لما سيأتي.

(٣) تمام نصه في الكتاب ٣١١/٢: «وأما خلف فمؤخر الشيء».

(٤) تمام نصه في الكتاب ٣١١/٢: «وأمام مقدمه».

(٥) موضعه مخروم بمقدار ما أثبت.

(٦) تكملة يستقيم بها الكلام، أخذتها من لفظه السابق.

(٧) لم أقف على اعتراض ابن الطراوة في غير هذا الكتاب.

كل شيء»^(١).

قال أبو الحسن بن عصفور: مما يُعترض هذا: بأن «أيّ» لا يكون في التعجب، وتكون ثمّ «ما»^(٢).

والانفصال عنه: أنّها يجتمع معها في كونها يكونان غير موصوفين، فهذا المعنى يجمعهما، و«أي» إذا كانت شرطا فهي نكرة غير موصوفة، وكذلك «ما» في التعجب، فلهذا جعلها مثل «ما» في كل شيء.

قوله: «غير أن لام التوكيد يلزمها عوضا مما ذهب منها»^(٣).

الشيخ أبو علي: يعني: مما ذهب^(٤) منها من البيان، وذلك أنّها لما خففت كان لفظها كلفظ النافية، فربما كانت تلتبس بها لو لم تلزمها اللام^(٥)، ولا يصح أن يؤخذ كلامه على أنه أراد: أن اللام تلزمها عوضا مما ذهب منها، أي: حُذف؛ لأنّها لو كانت كذلك لوجب لزومها لها مع الفعل، وهي لا تلزمها^(٦).

وقوله: «طمع وإشفاق»^(٧).

يعني: طمع في موضع، وإشفاق في موضع، فمثل «لعلّ الله [يرحمنا]^(٨)!»، طمع، ومثل «لعلّ العدو^(٩) يأتي!» إشفاق، أي: أن هذا الكلام يكون عند

(١) الكتاب ٣١١/٢ وما بين معقوفين تكملة منه يستقيم بها الكلام.

(٢) لم أقف اعتراض ابن عصفور في غير هذا الكتاب.

(٣) النص بتمامه في الكتاب ٣١١/٢: «وإنّ توكيد لقوله: زيدٌ منطلقٌ، وإذا خففت فهي كذلك تؤكد

ماتكلم به وليثبت الكلام، غير أن لام التوكيد تلزمها عوضا مما ذهب منها».

(٤) في الأصل: ذهبت.

(٥) هذا في حال عدم إعمالها، فإنّ أعملت فالإعراب يرفع اللبس.

(٦) انظر الجنى الداني ١٣٤.

(٧) الكتاب ٣١١/٢ والنص بتمامه: «وعسى ولعلّ طمع وإشفاق».

(٨) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. انظر الجنى الداني ٥٧٩.

(٩) في الأصل: الغد. انظر الجنى الداني ٥٨٠.

الجزع.

ثم قال: « وأما (لَدُنْ) فالموضع الذي هو أول الغاية »^(١).

يعني^(٢) إذا قلت: جئت من لَدُنْ فلان، فالموضع الذي يقرب من فلان هو أول الغاية، و« من » تدلّ على ابتداء هذه الغاية، فـ« لدن » بمتلة الكوفة، إذا قلت خرجت من الكوفة إلى البصرة، ولا يدخل عليها من حروف الجر إلا « من ».

وفيها لغات: لَدُنْ، لَدَنْ، لَدُنْ مخففة لَدُنْ^(٣). ويشبهون^(٤) النون بالتنوين، فيقولون: لَدَاكَ^(٥)، مخدوفة، وإذا قالوا: لدى، كانت بمعنى « عند »، فهل هي لغة في تلك أو لا؟ الصحيح أنها حرف برأسه؛ لأن « لدن » ليست بمعنى « عند ».

قوله: « وأما (دُونْ) فتقصير عن الغاية »^(٦).

لا يريد: الغاية على الإطلاق، بل الغاية التي يكون بعضها^(٧)، فإذا قلت: أنا دونك في العلم، فمعناه: أنا مُقَصِّرٌ عنك، وهو ظرف مكان مجازاً^(٨)، أي: أنا في موضع من العلم لا يبلغ موضعك، على المجاز، كما قالوا: فوقك في العلم.

(١) الكتاب ٣١١/٢ وفي الأصل: وأما لدى. والتصويب من الكتاب، ومن الكلام التالي.

(٢) في الأصل: في.

(٣) انظر هذه اللغات وغيرها في شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٧/٢، شرح الكافية للرضي ٢٢١،

ارتشاف الضرب ١٤٥٣، ١٤٥٤ (رجب).

(٤) في الأصل: يشبهون، بلا واو، وما أثبتته أحسن.

(٥) الكتاب ١٠٤/٢.

(٦) الكتاب ٣١١/٢.

(٧) في الأصل: بعدها. ولعل الصواب ما أثبتته، إن شاء الله.

(٨) في الأصل: مجاز.

وقد تستعمل اسماً، نحو « مِنْ دُونِهِ »^(١).
وقد تكون اسماً من الأسماء صفةً، نحو « هذا الشيءُ دُونٌ »، أي: رديء^(٢)،
فهذا يجري بوجوه الإعراب كلها.
وقد تكون صفة بمعنى: رديء، لكن على معناها من الظرفية، نحو « رأيت
رجلاً دونك » وهذه هي الظرفية بعينها^(٣)؛ لأن المعنى على ذلك، لاعلى الرداءة. ثم
قد تحذف هذا الموصوف، وتقام الصفة مقامه، فإذا فعل ذلك فإن للعرب فيها^(٤)
لغتين:

إحدهما: إعراب [الصفة]^(٥) بإعراب الموصوف، وجريانها بوجوه الإعراب.
والثانية: إبقاؤها / [على بابها]^(٦) من الظرفية.
وعلى اللغتين معاً جاء قوله: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾^(٧). قُرئ بالنصب^(٨).

[٤٣]

-
- (١) الكتاب ٣١١/٢.
(٢) انظر الكتاب ٢٠٤/١، شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٤/٢، ارتشاف الضرب ١٤٥٠ (رجب).
(٣) انظر الكتاب ٢٠٤/٢، شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٣/٢، ٢٣٤، ارتشاف الضرب ١٤٥٠ (رجب).
(٤) في الأصل: فيه.
(٥) تكملة يستقيم بها الكلام.
(٦) لم يظهر منه بسبب الحزم إلا الألف الأخيرة.
(٧) الجن: ١١. وفي الأصل: وسنا دون ذلك ذلك.
(٨) قال الباقر في كشف المشكلات ٤٨٣/١: « (دون) في موضع الرفع بالابتداء، ولكنه جاء منصوباً
لتمكنه في الظرفية... وإن شئت كان التقدير: منهم جماعةٌ دون ذلك، أي جماعة ثابتة، فحذف الموصوف
وقامت صفته مقامه ». وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٦١/٣. وفي الدر المصون ٤٩١/١٠: « فيه
وجهان: أحدهما: أن ﴿دون﴾ بمعنى غير، أي: ومنا غير الصالحين، وهو مبتدأ، وإنما فتح لإضافته، إلى غير
متمكن، كقوله [الأنعام: ٩٤]: ﴿لقد تقطع بينكم﴾ فيمن نصب على أحد الأقوال، وإلى هذا نحنا
الأخفش. والثاني: أن ﴿دون﴾ على بابها من الظرفية، وأما صفة لحذف تقديره: ومنا فريق... ». و صوب
ابن مالك قول الأخفش. انظر شرح التسهيل ٢٣٤/٢. وانظر قول الأخفش أيضاً في ارتشاف الضرب

=

قال^(١): « وأما (بلى) فتوجب بها بعد النفي »^(٢).

قلت: أريد أن أتكلم بكلام مفصل على^(٣) « بلى ونعم »، فإن فيهما صعوبة، وأرجو أن أبينهما^(٤) إن شاء الله تعالى.

أما إذا تكلم بكلام موجب إيجاباً محضاً، نحو « قام زيد »، كان رد هذا بـ « لا »، وتصديقه^(٥) بـ « نعم »، فإذا كذبت قائل هذا الكلام قلت: لا، وإذا صدقته قلت: نعم، هذا أمر لا خلاف فيه، وهو بين جداً.

فإن كان الكلام منفيًا نفياً محضاً، نحو « ما قام زيد »، فإن رده بـ « بلى »، وتصديقه بـ « نعم »، فإذا قال: ما قام زيد، وأردت أن تقول: إن زيدا^(٦) قد قام، قلت: بلى، وإن أردت أنه « ما قام » قلت: نعم.

فإن قلت: ولم لم تردّ بـ « لا »؟

قلت: لأنه كان يلتبس؛ ألا ترى أنه إذا قال: ما قام زيد، فقلت: لا، احتمل أن يكون المعنى: لا ما قام زيد، ويكون موافقاً له، واحتمل أن يكون: لا بل قام زيد، فوضعوا هنا « بلى » لهذا المعنى، وصارت « نعم » للمعنى الآخر، وهو تصديق النفي.

فإذا دخل على النفي أداة الاستفهام فلا يخلو أن يبقى النفي على ما كان

١٤٥٠ (رجب).

- (١) لم يظهر منها بسبب الخرم إلا طرف اللام.
- (٢) الكتاب ٣١٢/٢ وفيه: « فتوجب به ».
- (٣) في الأصل: للكلام على. ويمثل ما أثبتته يستقيم السياق.
- (٤) ماسيذكره في هذه المسألة قريب جداً مما ذكره ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي ٤٨٤/٢-٤٨٦.
- (٥) في الأصل: وتصديقها.
- (٦) في الأصل: زيد.

عليه، أو ينتقل، فإن بقي كما كان فحكمه حكم ماتقدم، نحو قوله:

ألا طعانَ ولا فُرسانَ عاديةً إلا تجشُّؤكم عند التَّنَانِيرِ^(١)

وهو يهجوهم، ويقول لهم: ليس لكم طعانٌ، وليس لكم ما تفتخرون به [من]^(٢) المكرمات إلا النّهامة.

وإن انتقل النفي إلى التقرير فهنا يطول الكلام، وزعم النحويون أن ردّ هذا النحو بـ «بلى»، وتصديقه بـ «نعم»، نحو «ألم أعطك درهما؟!»، فمعناه ولا بدّ: أنا أعطيتك^(٣) درهما، فردّ هذا الكلام بـ «بلى»، وكأنه يقول: بلى أعطيتني، وتصديقه بـ «نعم»، أي: لم تعطني. فـ «نعم، وبلى» في هذا الموضع يرجعان لما بعد الهمزة، وهي نفس لفظك^(٤)، [فإن رددته]^(٥) أتيت بـ «بلى»، وإن أنت صدّقته في النفي أتيت بـ «نعم»، ولهذا قال ابن العباس -رضي الله عنه- في قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾^(٦): لو قالوا: نعم، لكفروا^(٧). وهذا النوع وإن كان موجبا في المعنى فقد يتصور أن يرجع معناه إلى النفي بوجه ما، وهو أن الذي

(١) في الأصل: الدنانير. والبيت لحسان بن ثابت -رضي الله عنه- في ديوانه ٢٧١، ولخداش بن زهير من قصيدة أوردتها الغندجاني في فرحة الأديب ٢٠٨-٢١٢. وانظر الكتاب ٣٥٨/١، الجمل ٢٤٠، التبصرة والتذكرة ٣٩٢/١، شرح أبيات سيويه لابن السيرافي ٥٨٨/١، الحلل في شرح أبيات الجمل ٣٢٨، شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٠/٢، شرح التسهيل لابن مالك ٧٠/٢، ٦١/٣، ارتشاف الضرب ١٧٦/٢، ٢٥٧/٣، مغني اللبيب ٩٦، ٤٥٧. والتنانير: جمع تنور، وهو الفرن.

(٢) تكملة يستقيم بها السياق.

(٣) في الأصل: أعطيك.

(٤) في الأصل: لفظا.

(٥) محرف في الأصل.

(٦) الأعراف: ١٧٢.

(٧) انظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ١١٥٩، ١١٦٠، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٨٥/٢، شرح الكافية للرضي ٤٢٦/٤، ارتشاف الضرب ٢٣٦٩ (رجب).

يقول: ألم أحسن إليك؟! إنما يقوله إذا رأى ممن أحسن إليه ذلاً، فيقتضي أنه أساء إليه، فلهذا يقرره على هذا النفي لما رأى من حاله^(١)، فهذه حال «بلى ونعم».

ثم قد يجيء ما يكسر هذا الذي أصلناه؛ ألا ترى قول جحدر^(٢):

أليس الليلُ يجمعُ أم عمرو وإيانا فـذاك بنا تـدان
نعم وأرى الهلالَ كما تراه ويعلوها النهار كما علاني^(٣)

فقد كان حقه أن يقول: بلى. فللناس في هذا مذاهب، أحسنها: أنه لما كان الوضع لا يحسن فيه الجواب إلا بأن الليل يجمعهما، ولا يتصور خلافه، أتى فيه بلفظ وإن كان ملتبساً في غير هذا فقد^(٤) سقط التباسه^(٥)، فهي هنا مرادفة لـ«بلى»، وعلى هذا يُخرج كلام سيويوه في أبواب الصفات، حيث فعل مثل هذا^(٦)، ولحنه

(١) انظر مغني اللبيب ٤٥٣.

(٢) هو جحدر بن مالك الحنفي، كان لسنّاً فاتكاً شاعراً، حبسه الحجاج بسبب غاراته على أهل هَجَرَ. انظر أمالي ابن الشجري ٤٨٦/٢، خزانة الأدب ٤٦٣/٧.

(٣) البيتان من قصيدة لجحدر قالها وهو في سجن الحجاج وأرسلها إلى اليمامة، وهي في أمالي القالي ٣٣٣/١. وانظر أمالي السهيلي ٤٧، شرح المقدمة الجزولية الكبير ١١٦٠، ١١٦١، المقرب ٣٢٢، ٣٢٣، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٨٥/٢، شرح الكافية للرضي ٤٢٧/٤، رصف المباني ٤٢٧، ارتشاف الضرب ٢٣٦٩ (رجب)، الجني الداني ٤٢٢، ٤٢٣، مغني اللبيب ٤٥٣، خزانة الأدب ٢٠١/١١-٢١٠. قال البغدادي: «وقد رواه السكري في كتاب اللصوص في نسخة قديمة صحيحة:

بلى وترى الهلال كما أراه

وفي منتهى الطلب من أشعار العرب ٢٧١/٣:

بلى ونرى الهلال كما تراه

وفي كتاب الفصوص لصاعد ١٦١/٣ قصيدة لسوّار بن مضرب الكلبي ورد فيها البيتان برواية:

بلى وترى الهلال كما نراه

(٤) في الأصل: فقط.

(٥) انظر هذا التخريج شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٨٦/٢، مغني اللبيب ٤٥٣، ٤٥٤.

(٦) قال سيويوه ٢٢٧/١: «فإن زعم زاعم أنه يقول: مررت برجل مخالط بدنه داء، ففرق بينه وبين

فيه أبو الحسن ابن الطراوة^(١)، وقد ذكرنا الانتصار لسيبويه في موضعه. فهذا المأخذ أحسن ما قيل فيه، ويليهِ قول بعضهم: إنه يعلم ما يريد فيجيب بما أجاب؛ لأنه يسأل نفسه ويجيبها، فهو يعلم ما يقصد، فلهذا جاز^(٢). /

[٤٣ب]

وزعم بعضهم أن هذا من تقدم الجواب، وكأنه: وترى الهلال كما أراه نعم^(٣). وهذا شيء [لا يُعرف]^(٤) نظيره.

وزعم بعضهم أن «نعم» حرفٌ تذكُّر^(٥)، كأنه لما قال: إن الليل يجمعها معي، أخذ يتذكَّر فقال: نعم، وترى الهلال، ويعلوها النهار^(٦)! وهذا الثاني لم يثبت أيضا فيقال به.

وزعم بعضهم أنه جوابٌ لمقدر في نفسه^(٧)، وكأنه قال: يجمعنا الليل، نعم! إلا أن هذا يردُّ عليه اعتراض، وهذا أن الذي يجيب^(٨) عن اللفظ إنما يقول: نعم،

المنون، قيل له: ألسنت تعلم أن الصفة إذا كانت للأول فالتنوين وغير التنوين سواء إذا أردت بإسقاط التنوين معنى التنوين نحو قولك: مررت برجل ملازم أبك، ومررت برجل ملازم أبيك، ومررت برجل ملازمك، فإنه لا يجد بدا من أن يقول: نعم...».

(١) انظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ١١٥٩، مغني اللبيب ٤٥٣، خزائن الأدب ٢٠١/١١، ابن الطراوة النحوي ٢١٥-٢١٩.

(٢) انظر هذا التخريج أيضا في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٨٦/٢.

(٣) انظر هذا التخريج أيضا في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٨٦/٢، مغني اللبيب ٤٥٤. قال ابن هشام: «أو هو جواب لقوله: وأرى الهلال . . . البيت، وقدمه عليه. قلت: أو لقوله: فذاك بنا تدان، وهو أحسن».

(٤) ما بين معقوفين ذهب به الحرم، ومثل ما أثبتته يستقيم الكلام، إن شاء الله.

(٥) في الأصل: يذكر. وما أثبتته أنسب لما سيأتي.

(٦) انظر هذا التخريج في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٨٦/٢. وانظر الجني الداني ٥٠٦.

(٧) انظر مغني اللبيب ٤٥٤.

(٨) في الأصل: يجب. وكذا في الموضع التالي.

أولاً، والذي يجب عن التقدير يصرح بالجواب، فإذا قدرت أن إنساناً سألَكَ: هل قام زيدٌ؟ ولم يلفظ، فإن جواب هذا المقدر: ما قام زيدٌ، أو قام زيدٌ، وعليه باب التبرئة كله؛ لأنه في تقدير سؤال^(١) غير ملفوظ به، بخلاف الملفوظ به، فإنه يكتفى فيه بـ «لا، وبلى، ونعم»^(٢)، فعلى هذا ينبغي أن يكون جواب هذا مصرحاً به، لكن له أن يقول: إن الرجل يخاطب نفسه وليس هو مع أحد، فجاز له هذا؛ لأن العلة في إن كان جواب السؤال المقدر مصرحاً به، وهي أن الإنسان إذا قال: بلى، أو نعم، لم يعلم عما أجاب، وإذا قال: ما قام زيد، أو قام زيدٌ، علم أن هذا قدر أن إنساناً قال: هل قام زيدٌ أو لم يقم؟ وقد بينا - أعني: نعم وبلى - بحول الله، وما أظن - يأنحوي - أن وراء هذا شيئاً يزيد عليه.

وهما حرفان، كذا قال الإمام^(٣)، لاموضع لهما من الإعراب، وهما مبنيان، وليس لهما من أحكام الأسماء شيء، فلا يُنتقل عن الحرفية فيهما إلا بدليل. وقوله: «عدةٌ وتصديق»^(٤).

يريد: عدة في المستقبل، وهو أنك إذا قيل لك: أيقوم زيد؟ فقلت: نعم، فأنت لم تصدق، إنما وعدت بالقيام، ويكون تصديقاً فيما مضى، نحو «أقام»^(٥) زيدٌ؟ فيقول: نعم.

«وإذا استفهمت فقلت^(٦): أتفعل؟ أجبت بـ (نعم)»^(٧).

(١) في الأصل: سال.

(٢) في الأصل: نعم، بلا واو.

(٣) الكتاب ٣١٢/٢ ونصه: «وليسا اسمين».

(٤) الكتاب ٣١٢/٢.

(٥) في الأصل: قام.

(٦) في الأصل: قلت. والمثبت من الكتاب ٣١٢/٢، وسيعيده كما أثبتته.

(٧) الكتاب ٣١٢/٢ وفيه: «فإذا».

قال الشيخ أبو علي^(١): اعلم أن الجواب بـ «نعم وبلى» إذا حمل على اللفظ كان على مابعد^(٢) الاستفهام لأعلى الاستفهام؛ لأن الاستفهام لا يكون صدقا ولا كذبا، وإذا كان الجواب إنما يكون على مابعد الاستفهام فسيكون وقوع «بلى» ممتنعا في قولك: أتفعل؟ إذا أردت إيجاب الفعل؛ لأن «بلى» رد لما قبلها، فإثباتها^(٣) إنما هو لما وقع عليه النفي، وأما ما كان موجبا فإنها تنفيه، وهذا هو الذي أراد بقوله: وإذا استفهمت فقلت: أتفعل؟ أجبت بـ «نعم». صح أن تجيب بـ «نعم» إذا أريد إثبات، ولم يصح أن تجيب بـ «بلى» لأنها رد لما قبلها فهي إنما تثبت^(٤) بها الفعل الواقع بعد النفي، وكذلك أيضا سيكون وقوع «نعم» في قولك^(٥): «ألست تفعل؟» ممتنعا، إذا أردت إثبات الفعل؛ لأن «نعم» إنما تقع تصديقا لما قبلها، وعدة، فإثباتها إنما هو لما كان بلفظ الإيجاب، وأما ما كان بلفظ النفي فإنها تبقيه على نفيه، وهذا مراده بقوله: «وإذا قلت: ألست تفعل؟ قال: بلى»^(٦). يعني: إذا أريد الإيجاب ولم يصح أن يقول: نعم؛ لأنها إنما تقع بعد النفي تصديقا له، وعلى هذا يكون «نعم» في قوله: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ كفرا؛ لما قدمناه من أن «نعم» محمولة في الجواب على مابعد الاستفهام، وإذا وقعت بعد الاستفهام جوابا كانت تصديقا لما بعده. هذا كله في الجواب على اللفظ.

وأما الجواب على المعنى فإنه يصح أن تقع «نعم» فيه في موضع «بلى» في

(١) انظر كلام أبي علي الشلوين على «بلى ونعم» في شرح المقدمة الجزولية الكبير ١١٥٧-١١٦١.

(٢) في الأصل: على شاهد.

(٣) في الأصل: فإثباتها.

(٤) تقرأ في الأصل: ثبتت. والشاء لم تنقط.

(٥) في الأصل: قول.

(٦) الكتاب ٣١٢/٢ وفيه: «فإذا».

[٤٤أ] مثل قولك: أأست تفعل؟ / [الجواب: نعم، في] ^(١) الإيجاب؛ لأن «نعم» حينئذ تصديق للمعنى، والمعنى على الإثبات، وإذا كان الأمر [هكذا] ^(٢) فسيكون وقوع «نعم» في الآية بالنظر إلى المعنى ليس كفراً؛ لأن المعنى على إثبات الربوبية، و«نعم» تصديق له.

قال: «وأما (بَجَل) فبمترلة (حَسْبُ)» ^(٣).

قلت: هذا هو اسم بمترلة «اكتَفَ»، وبني لتضمنه معنى الأمر ^(٤).

ثم قال: «وأما (إِذَنْ) فجواب وجزاء» ^(٥).

أي: أنك إذا قلت في جواب من قال: أنا أزورك: إِذَنْ أَكْرَمَكَ، فهذا الكلام جزاء على الزيارة ^(٦)، ولكنه لا يقال مبتدأ بل بعد ^(٧) [كلام، وإذا] ^(٨) كان جواباً، فهي جواب وجزاء.

وزعم الأستاذ أبو علي - رحمه الله - أن معنى قوله: «جواب وجزاء» يتضمن معنى الشرط والجزاء، فإذا قلت لمن قال: أنا أزورك: إِذَنْ أَكْرَمَكَ، فمعناه: إن تزرتني

(١) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا الألف في أوله، وطرف الواو والياء.

(٢) أثر فيه الخرم.

(٣) الكتاب ٣١٢/٢.

(٤) قال أبو حيان عن بجل: «واسم فعل بمعنى اكتف، وتلحقها نون الوقاية نحو: بجلي، واسم

بمعنى حسب فلا تلحق نون الوقاية». وما ذكره أبو حيان ذكره المرادي وابن هشام، فهي عندم إذا كانت

بمعنى حسب غيرها إذا كانت بمعنى «اكتف». انظر ارتشاف الضرب ٢٢٩٨ (رجب)، الجني الداني ٤١٩،

٤٢٠، مغني اللبيب ١٥١.

(٥) الكتاب ٣١٢/٢.

(٦) في الأصل: الزيادة.

(٧) في الأصل: مبتدأ بعد بعد.

(٨) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

أكرمك، فهي متضمنة معنى فعل الشرط وفعل الجزاء^(١).
والذي دعاه إلى هذا قوله تعالى: ﴿فَعَلْتُهَا إِذَا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾^(٢). فإن موسى -عليه السلام- لم يثبت لنفسه الضلال؛ لأنه ليس بضال، فلا بد من تقدير فعل الشرط، وكأنه لما قال فرعون: ﴿وَفَعَلْتَ فَعَلْتِكَ الَّتِي فَعَلْتَ وَأَنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾^(٣) قال له موسى -صلوات الله عليه-: إن كنت فعلتها كافراً بأنعمك على ماتزعم فأنا ضالٌّ^(٤)، وليس في هذا إثبات الضلال، فعلى هذا ينبغي أن تحمل ﴿إِذَا﴾.

قلت: وهذا الذي قد تكلف لأیحتاج إليه، ودعوى لا مُستند لها؛ فإنما^(٥) الآية جواب لقول فرعون^(٦): ﴿وَفَعَلْتَ فَعَلْتِكَ الَّتِي فَعَلْتَ﴾ قال: إِذَا فَعَلْتُهَا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ بأن الوكزة تقضي عليه؛ وليس في هذا ضلال.

فإن قلت: إِذَا أطلق الضلال فإنما يراد به الفاسق^(٧)، حتى يتقيد بشيء فحينئذ يختص، فيقال: ضال بمعنى فاسق، وضال عن الطريق بمعنى جاهل بها.
قلت: بساط الحال هنا يقوم مقام التقييد؛ لأنه قال له: وفعلت كذا، وهو يريد: وقتلت القبطي، فقال له: ضللت، أي: جهلت أن الوكزة تقضي عليه. فمعنى

(١) انظر التوطئة ١٤٥، رصف المباني ١٥١، ارتشاف الضرب ٣٩٨/٢، الجنى الداني ٣٦٤، مغني اللبيب ٣٠.

(٢) الشعراء: ٢٠.

(٣) الشعراء: ١٩.

(٤) في رصف المباني ١٥٢: «فَعَلْتُهَا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ». هكذا نقل تقديرها عن الشلوين.

(٥) في الأصل: فانها.

(٦) قال ابن عبد النور في رصف المباني ١٥١: «(ف-إِذَا) هنا جواب لاجزاء؛ لأنه تصديق لقول فرعون، إلا أنه بزيادة عليه».

(٧) في الأصل: الفامن.

قول الإمام: « جواب وجزاء » : يكون لها هذان الأمران. هل كل واحد على انفراده أو يجتمعان فيها؟ الصحيح أن ينظر في ذلك، نظرناها فوجدناها يجمع فيها الأمران، وتنفرد في موضع بالجواب دون الجزاء.

ثم قال: « وأما (لَمَّا) فهي للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره، وإنما تجيء بمثلة (لَوْ) لَمَّا ذكرنا »^(١).

أي: إذا قلت: لَمَّا قام هذا قام هذا، فقيام^(٢) الثاني وقع لقيام الأول، كما أن « لو لم يقم زيد لم يقم عمرو » وقع قيام الثاني لأجل قيام الأول.
« فهما لا ابتداء وجواب »^(٣).

أي: إنهما يكونان في أوّل الكلام، لا يكونان جواباً لشيء، بل تقول مستأنفاً: لو قام هذا لقام هذا، ولَمَّا قام هذا قام هذا، وقد يقال لك: أقام عمرو؟ فتقول: لَمَّا قام زيد قام عمرو، ولو قام زيد قام عمرو.
« والأول سبب ما وقع وما لم يقع »^(٤).
يعني: « لَوْ، وَلَمَّا » في النفي والإيجاب.

وقال الشيخ أبو علي - رحمه الله -: معنى قوله: « وإنما تجيء بمثلة (لَوْ) »، يعني: من تعليق فعل بفعل^(٥).

وقال الأعلام: « يريد: أنها ضدّ (لَوْ)، وذلك أن (لَوْ) تنفي بها الشيء لانتفاء غيره، كقولك: لو جئتني لأعطيتك، و(لَمَّا) يقع بها الشيء لوقوع غيره، كقولك: لَمَّا

(١) الكتاب ٣١٢/٢.

(٢) في الأصل: وقيام.

(٣) الكتاب ٣١٢/٢ وفيه: « فإنما هما ».

(٤) الكتاب ٣١٢/٢ وفيه: « فالأول ». وسيأتي بالفاء بعد قليل.

(٥) وهي المسماة « لَمَّا » التعليقية. ولم أقف على كلام الشلوين. انظر ارتشاف الضرب ١٨٩٦ (رجب)، الجنى الداني ٥٩٢.

جاءني زيد أكرمه»^(١).

قال الأعلام في قوله: «فالأول سبب ما وقع وما لم يقع»^(٢): «يريد: أنك تقول: لولا زيد لأكرمتك، فـ(زيد) سبب أنه لم يكرمك، وتقول: / لولا زيد لم أكرمه، فـ(زيد) سبب كرامته، فالثاني الذي هو الجواب إن كان [منفيا]^(٣) في اللفظ فهو موجب في المعنى، وإن كان موجبا في اللفظ فهو منفي في المعنى». قوله^(٤): «وأما (أما) ففيها معنى الجزاء»^(٥).

قلت: يريد: «أما» التي هي كلمة واحدة؛ ولذلك تلزم الفاء جوابها. فإن قلت: وترى الفاء أيضا تكون فيما لا تكون^(٦) شرطا، وهي قوله: أبا خراشة أما أنت ذا نفرٍ فإن قومي لم تأكلهم الضبع^(٧) قلت: هذا ليس بجواب، وإنما معناه: لأن كنت ذا نفرٍ تفخر^(٨) علينا، ثم

(١) النكت ١١٣٢. وانظر السيرافي النحوي ٥٥٠.

(٢) قال هذا بعد أن ذكر لوما ولولا. الكتاب ٣١٢/٢. وانظر النكت ١١٣٢. وانظر السيرافي النحوي

٥٥٠.

(٣) ذهب به الخرم.

(٤) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا القاف.

(٥) الكتاب ٣١٢/٢.

(٦) في الأصل: يكون.

(٧) في الأصل: ذو نفر. والبيت للعباس بن مرداس السلمي، رضي الله عنه. انظر الكتاب ١٤٨/١،

المسائل البغداديات ٣٠٤، ٣٤٧، المسائل المنثورة ١٣٩، الخصائص ٣٨١/٢، شرح المفصل لابن يعيش

٩٩/٢، ١٣٢/٨، شرح المقدمة الجزولية الكبير ١٠٩٧، رصف المباني ١٨٣، ٢٧٧، شرح الكافية للرضي

١٤٩/٢، ٣٩٤/٤، مغني اللبيب ٥٤، ٨٤، ٥٧٢، ٩١١، خزانة الأدب ١٣/٤، ١٤، ١٧، ٢٠،

٥٤٥/٥، ٥٣٢/٦، ٦٢/١١. و«أباخراشة»: خفاف بن نذبة السلمي - رضي الله عنه - ونذبة اسم أمه،

وهو ابن عم الخنساء الصحابية الشاعرة، أم العباس بن مرداس. ويروى البيت: «أما كنت».

(٨) في الأصل: تجو.

استأنف، قال: إن قومي لم تأكلهم الضبع، وربط الكلام بالفاء، وهذه الفاء^(١) لا تلزم بخلاف الذي في جواب «أما» التي تكون شرطاً؛ لأنها تلزم أبداً.

قال الناظر: وفي دخول الفاء في البيت لأبي الحسن بن خروف كلام حسن قد ذكرناه^(٢) في أول الكتاب^(٣).

وقولك: أما زيدٌ فينطلق، يقال لمن زعم أن «زيداً» من أمره كذا وكذا وكذا، فقلت له: مهما تذكر من شيء فإنما تثبت منه انطلاقه خاصة.

قال الناظر: ينبغي أن يريد: لو قال: زيدٌ وعمروٌ وخالدٌ منطلقٌ، فقلت له: أما زيدٌ فمنطلق^(٤)، على معنى: إن يكن خبر من هذه الأخبار فزيدٌ منطلق.

قال: «وأما (ألاً) فتنبه»^(٥).

أي: تحريك، بمنزلة «يازيدان» تنبه المخاطب ليصغي ثم تحيره؛ ولذلك يقولون: استفتاح، أي: يُستفتح بعدها الكلام.

وقوله: «تقول: ألا إنه ذاهبٌ، ألا بلى»^(٦).

موضع مشكل، وتفسيره: إذا أردت أن تقول في جواب من قال: ليس زيدٌ بذاهبٍ، فأردت أن تقول: ألا إنه ذاهبٌ، تقول عوض هذا: ألا بلى، أي: ألا بلى هو ذاهب^(٧).

(١) في الأصل: اللام.

(٢) في الأصل: فذكرناه.

(٣) في القسم المفقود من الشرح.

(٤) مثل قبل قليل بـ(أما زيد فينطلق)، وما أتى به في المرة الثانية هو المتداول بين النحاة.

(٥) الكتاب ٣١٢/٢.

(٦) الكتاب ٣١٢/٢.

(٧) منه قول الجميع:

أليس للسير الطويل منقضى

بكى وقال هل ترون مأرى

وقوله: « وأما (كلاً) فردع وزجر »^(١).

أي: أنها تكون أبداً للردِّ، إمّا لردِّ ما قبلها، أو لردِّ ما بعدها^(٢)، فقولُه تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ ثمَّ كَلَّا سوف تعلمون^(٣) ردُّ لما بعدها^(٤)، وكأنه لما قال: ﴿أَلْهَآكُمُ التَّكَاثُرُ﴾ حتَّى زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ^(٥) كان هذا فعل من لا يعلم الآخرة، ولا يصدق بها، فقال: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ أي: أنهم سيعلمون^(٦)، فلا يحسن

عند الصباح يحمد القوم السرى

قلت أعزى صاحبي ألا بلى

انظر جمهرة الأمثال ٤٢/٢.

(١) الكتاب ٣١٢/٢.

(٢) تفسير المؤلف كلام سيبويه بأنه يعني: أن « كلاً » للردِّ دائماً، وأن الرد لما قبلها، أو لما بعدها، وكلامه الآتي، لم أقف عليه عند غيره، وإنما وقفت على أنها رد لما قبلها، وذلك إذا كانت ردعاً وزجراً، فيحسن الوقف عليها، وينسب هذا إلى الخليل، وهو مانص عليه سيبويه أيضاً، وهذا هو القسم الأول الذي ذكره المؤلف؛ أما أن تكون رداً لما بعدها وهي زجر وردع والوقف عليها غير حسن، فهذا لم أقف عليه لا منسوباً إلى الخليل ولا إلى غيره، وإنما الذي وقفت عليه أنها لا يحسن الوقف عليها إذا لم تكن رداً لما قبلها، وتكون في هذه الحالة للاستفتاح بمعنى « ألا » بالتخفيف أو بمعنى حقاً، وهو قول أبي حاتم السجستاني، ونقل المعنى الثاني عن الكسائي أيضاً، وذهب عبدالله بن محمد الباهلي إلى أنها بمعنى « أي ». هذا أشهر ما قيل فيها. وكلام المؤلف في كونها رداً لما بعدها رغبة منه في ضبط التقسيم، وحصر معناها في الرد، وتوسيع مذهب الخليل وسيبويه في حسن الوقف عليها وعدمه؛ لأن بعضهم يصرف مذهب الخليل في كونها رداً لما قبلها إلى أن الوقف يحسن عليها في القرآن كله، قال أحمد بن محمد الأشموني: « فإن كانت للردع والزجر حسن الوقف عليها ويبدأ بما بعدها، وهذا قول الخليل بن أحمد . . . وإذا تدبرت جميع ما في القرآن من لفظ « كلاً » وجدته على ما قاله الخليل ». انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٦/٩، ارتشاف الضرب ٢٣٧٠ (رجب)، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء ٢٤٠.

(٣) التكاثر: ٣، ٤.

(٤) في الأصل: قبل. وما أثبتته الصواب إن شاء الله، وهو الموافق لما سيأتي.

(٥) التكاثر: ١، ٢.

(٦) يعني: أن « كلاً » ردُّ لعدم علمهم.

الوقف هنا عليها؛ لأنها تبين لما بعدها، ولو لم تكن مفتقرة لوقف عليها. وقوله تعالى: ﴿يَحْسِبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ * كَلَّا﴾^(١) الوقف عليها حسن جداً؛ لأنها رد لما قبلها. وكذلك الوقف في قوله: ﴿كَلَّا بَلْ لَأُكْرِمُونَ الْيَتِيمَ﴾^(٢) الوقف عليها حسن؛ لأنها لا تتعلق بما بعدها.

قال: «و(أنتي) تكون في معنى (كيف، وأين)»^(٣).

قلت: إذا كانت في معنى «أين» كانت من أدوات الشرط، تقول: أنتي^(٤) يقيم زيد يقيم عمرو، أي^(٥): إن يقيم في مكان ففي ذلك المكان يكون قيام عمرو. وإذا كانت في معنى «كيف» لم يجاز بها؛ لأن «كيف» لا يجازى بها، تقول: أنتي يقوم زيد، فيقال في جوابه: بطيء أو مسرع؛ لأنها في معنى «كيف». نظير هذا قوله تعالى: ﴿أَتَى يُؤفكون * كذلك يُؤفك﴾^(٦) كأنه قال: كيف يؤفكون، فقال: كذلك. وعلى [هذا]^(٧) الوجه جاء قوله تعالى: ﴿أَتَى لَكَ هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾^(٨). فقد تبين المعنيان.

ومعنى كلام الإمام أخيراً^(٩): إنما فسرتُه وإن كان دائراً بين الناس كثيراً؛ لأنه

(١) المزمرة: ٣، ٤. وتامها: ﴿لَيُبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ﴾. وفي الأصل: أخلده الا.

(٢) الفجر: ١٧. وقبلها: ﴿وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ﴾.

(٣) الكتاب ٣١٢/٢.

(٤) في الأصل: أين.

(٥) في الأصل: عمرو واي.

(٦) غافر: ٦٢، ٦٣.

(٧) تكملة يلتم بمثلها الكلام.

(٨) آل عمران: ٣٧.

(٩) ماسيدكره شرح لكلام سيبويه في آخر الباب، ونصه هناك ٣١٢/٢: «وإنما كتبنا من الثلاثة وما جاوزها غير المتمكن الكثير الاستعمال من الأسماء وغيرها الذي تتكلم به العامة؛ لأنه أشد تفسيراً، وكذلك الواضح عند كل أحد هو أشد تفسيراً؛ لأنه يوضح به الأشياء فكأنه تفسير التفسير...». وقد

يضعف تفسير البيّن؛ لأنه يُحكى كأنه تفسير للتفسير؛ لأن الذي يطلب تفسير اللفظ الخفي عنده يُفسّر له بالأمر/ [الواضح]^(١) عنده، فإذا سأل عن تفسير الواضح لم يجد له أوضح منه يُفسّر به؛ إذ طباع التفسير [أن يكون]^(٢) بالجليّ للخفي^(٣) بالنسبة إلى المفسّر له. والله الموفق للصواب.

شرحه السيرافي بكلام قريب مما شرحه المؤلف. انظر السيرافي النحوي ٥٥١.

(١) ذهب به الحرم، وما أثبتته الصواب إن شاء الله.

(٢) أثر فيه الحرم.

(٣) ظاهره في الأصل: بالخفي؛ لعدم نقطه.

Dissertation Synopsis

In this dissertation I will tackle a discussion to the book of Saibaway, by Abi Mohammed Saleh M. Al-Haskouri , one of the notable Moroccan writers and jurists of the Malki School in the 7th Hijri century. Al-Haskouri tackled the morphological side of Saibaway book . He kept the titles as they are and maintained the same order of its chapters, and he seldom deviated from this approach. Al-Haskouri looked over some chapters of Saibaway book although they were very clear. In his explanation he adopted a style based on not discussing what is clear, but clarifying only the ambiguous and the problematic matters. For this purpose the author wrote introduction to many chapters and he exerted considerable effort in defending and absolving Saibaway from contradictions and errors.

The author did not neglect correction of the expressions of Saibaway, when such correction was required. On reviewing the book of Al-Haskouri it is noticed that he did not focus on the definitions, perhaps due to the purpose of the discussion. The author supported his discussion with examples and quotations from many scholars. He collected many sayings of the authors who wrote on Saibaway book and commented on many of them .

Thus, the book of Al-Haskouri was full of arguments, opinions and rare texts. Generally, every researcher can not do without the book of Al-Haskouri which provides new additions to clearly understand Saibaway book, besides it contains significant Andalusī Texts which is not available in other books.

Khalid M.A Al-Tuwaijri



٠٠٥٠٥٦

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا
مكة المكرمة



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٤٣١٧



شرح كتاب سيبويه

(الربع الأخير)

لصالح بن محمد

دراسة وتحقيق

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها

فرع اللغة - تخصص النحو والصرف

من الطالب / خالد بن محمد بن عبدالله التويجري

(٨ - ٨٧١٢ - ٤١٨)

بإشراف

الأستاذ الدكتور / عيَّاد بن عيد الثبيتي

أستاذ النحو والصرف بجامعة أم القرى

العام الدراسي

١٤٢٣-١٤٢٤هـ / ٢٠٠٢-٢٠٠٣م

الجزء الثاني

هذا باب علم حروف الزوائد

وهي عشرة يجمعها «أمان»^(١) وتسهيل»، أو «أسلمني وتاه»، أو «اليوم تنساه» وعمله المازني^(٢)، وعمل المبرد «سألتمونيها»^(٣).

وهذا الباب إنما قصد فيه أن يحصر الحروف الزوائد في أي موضع تكون؟ وفي أي موضع تكثر زيادة بعضها؟ وأي الحروف أكثر زيادة من الأخر؟ وسيأتي هذا، إن شاء الله تعالى.

فإن قلت: لم سُميت هذه الحروف حروف زوائد، وهي تكون أصولاً كثيراً؟

قلت: المراد بذلك أنها الحروف التي لا تكون الزيادة إلا منها، فمضى وُجد حرف واحد^(٤) في كلمة فلا بد أن يكون أحدها.

وقوله: «فألهزمة تزداد إذا كانت أول حرف في الاسم، رابعة فصاعداً»^(٥).
يُوهم هذا أن كل همزة وقعت أولاً على الشرط الذي ذكره، يحكم^(٦) عليها بالزيادة! وليس على ظاهره، وإنما يحكم عليها بذلك إذا وقعت بعدها ثلاثة أحرف أصول، وإذا كانت بعدها أربعة أحرف أصول، أو خمسة، حكم عليها بأنها أصل.

(١) في الأصل: وان. انظر شرح الشافية للرضي ٣٣١/٢، المساعد ٣١/٤.

(٢) يريد: «اليوم تنساه». انظر جمهرة اللغة ٤٧، الاستدراك ٤٨، المنصف ٩٨/١، شرح المفصل لابن يعيش ١٤١/٩، شرح الشافية للرضي ٣٣١/٢.

(٣) انظر شرح الشافية للرضي ٣٣١/٢، المساعد ٣١/٤، غير منسوبة للمبرد، وإنما لشيخ سألته تلميذه. ونسب ابن خروف القول إلى الزجاج. انظر شرح ألفية ابن مالك لابن غازي ٣٦٤/٢.

(٤) أي: زائد.

(٥) الكتاب ٣١٣/٢.

(٦) تقرأ: فحكم.

وتأويل كلام الإمام: « فصاعداً »: مع الزوائد، مثل « أَرْوَنان، وإِصْلَيت »^(١) وما أشبهها، ولا يلحق رباعياً، ولا خماسياً؛ لأنّ الزوائد لا تلحق ذوات الأربعة والخمسة في أوائلها.

ومعنى قوله: « رابعة ».

أي^(٢): إذا عُدَّ من آخرها إلى أولها.

قال الإمام-رحمه الله-: « واللام تزداد في (عَبْدَل) »^(٣).

يحتاج أن يُنظر في « عَبْدَل » فإنه اسم على [أربعة أحرف]^(٤) مرادف لـ « عبدالله »، فلعلّ هذا يكون اللام منه من اسم الله، فليست بزائدة على هذا^(٥)، وهذا أولى من أن يقال فيه [بالزيادة]^(٦) لأن اللام لم تثبت زيادتها إلّا في « ذلك »^(٧)، وربّما يعني الإمام بكونها زائدة: أنها ليست من هذا الاسم، بل من غيره، وهذا أولى من أن يدعى أنها زائدة على حدّ زيادتها- أعني الهمزة- في « أَفْكَل »، فيكون « عَبْدَل » على هذا منحوتا من اسمين كـ « عبدري » و« عبقيسي »، فاللام على هذا بعض اسم؛ إذ لو جعلناها زائدة لوجب أن تجعل الراء من « عبدري » والقاف من « عبقيسي » زائدتين، وهما ليسا من حروف الزيادة^(٨).

(١) يقال: يوم أرونان، أي: شديد، وسيف إصليت، أي: صقيل. ووزنهما « أفعلان، وإفعليل ».

الكتاب ٢/٢١٧، سفر السعادة ٤٣، ٧٢.

(٢) في الأصل: ان. وما أثبتته أولى.

(٣) الكتاب ٢/٣١٣.

(٤) تكملة يلتئم بمثلها السياق.

(٥) تُسبب هذا المذهب لأبي الحسن الأخفش. انظر المتع ٢١٣، ارتشاف الضرب ٢٢١ (رجب). قال أبوحيان: « وليس بجيد؛ لأنها ليست في بنية الكلمة ».

(٦) زيادة يلتئم بمثلها الكلام.

(٧) ومثله « تلك، وتالك، وأولالك، وهنالك ». انظر المنصف ١/١٦٥، ١٦٦، المتع ٢١٣.

(٨) انظر المتع ٢١٤.

وحكى ابن جني: فَيْشَلَة، بمعنى: فَيْشَة^(١)، قال الرّاجز:

وفَيْشَة ليست كهذي الفَيْشِ قد ملئت من خرقٍ وطيشٍ

إذا بدت قلت: أميرُ الجيشِ^(٢)

قال^(٣): « وقد يمكن أن يكون (فَيْشَة) من غير لفظ (فَيْشَلَة)، فتكون الياء في

(فَيْشَة) عينا، وتكون في (فَيْشَلَة) زائدة، فيكون وزنها: فَيْعَلَة؛ لأن زيادة الياء^(٤)

ثانية أكثر من زيادة اللام، فيكون اللفظان متقاربين، [والأصلان مختلفين]^(٥).

ونظير هذا: ضَيَّاط^(٦) وضَيَّطَار، فالياء في (ضَيَّاط)^(٧) عين الفعل، وفي (ضَيَّطَار)

زائدة، قال الشاعر:

وَتُرْكَبُ خَيْلٌ لَاهَوَادَةٌ بَيْنَهَا وَتَشْقَى الرِّمَاحُ بِالضَّيَّاطِرَةِ الْحُمْرِ^(٨)

وقال:

قد عِلَقْتُ أَحْمَرَ ضَيَّاطِيًّا^(٩)

(١) والفَيْشَة: الكمرة، وهي رأس الذكر. اللسان (فَيْش).

(٢) انظر الحماسة ٤٣٦/٢، سر صناعة الإعراب ٣٢٢، شرح الحماسة للمرزوقي ١٨٥٠، شرح الملوكي ٢١١، اللسان (فَيْش).

(٣) يعني: ابن جني. انظر سر صناعة الإعراب ٣٢٢، ٣٢٥. وسيحلل نقل المؤلف عن ابن جني النقل عن كراع.

(٤) في الأصل: الزيادة في الياء. والمثبت من سر صناعة الإعراب ٣٢٢.

(٥) زيادة من سر صناعة الإعراب ٣٢٢.

(٦) في سر صناعة الإعراب ٣٢٢: « ونظير هذا قولهم: رجل ضَيَّاط ».

(٧) في الأصل: ضَيَّاطِر.

(٨) لخدّاش بن زهير. انظر جمهرة أشعار العرب ١٨٩، مجاز القرآن ١١٠/٢، معاني القرآن للأخفش ١٤١، الكامل ٥٨٠، اللسان (ضطر).

(٩) لسلمة بن الخرشب الغطفاني. انظر مجالس ثعلب ٣٠٩. ويده:

تحسبه إذا مشى حصيًا من طول ماقد حالف الكرسيًا

وقالوا أيضا: هَيْقَلٌ، وَهَيْقٌ، والقول فيهما القول في (فَيْشَلَةٌ وَفَيْشَةٌ). وقالوا في (الأَفْحَج): فَحَجَلٌ، فاللام في هذا زائدة لامحالة.»

[٤٥ب] كُرَاع: يقال للذكر / من النعام^(١): هَيْقٌ، وَهَيْقَلٌ، وَهَيْقٌ: الرجل الطويل، والمرأة هَيْقَةٌ، وكذلك هي من النوق^(٢).

« قالوا^(٣): ومن هذا أيضا قولهم: طَيْسٌ، وَطَيْسَلٌ^(٤) للكثير، وأنشدنا أبو علي:

حَتَّى لِحِقْنَا بِعَدِيدِ الطَّيْسِ قد ذهب القوم الكرامُ لَيْسِي^(٥)

والقول في هذا هو القول في (فَيْشَلَةٌ وَفَيْشَةٌ).»

كُرَاع: والطَيْسَل والطَّيْس^(٦): الكثير من كل شيء^(٧). ويقال: لَيْل طَيْسَل: مظلم، والطَيْسَل: الريح الشديدة، والطَيْسَل: اللبن الكثير.

« وقال^(٨) محمد بن حبيب: ومنه قيل لـ(العَنَس): عَنَسَلٌ، فذهب إلى أن اللام من (عَنَسَل) زائدة^(٩)، وأنَّ وزن الكلمة (فَعْلَلٌ)، واللام الأخيرة زائدة، حتَّى لو بنيت مثلها على هذا القول من (ضرب) قلت: ضَرْبَلٌ، ومن (خرج): خَرْجَلٌ، ومن (صَعَد): صَعْدَلٌ. وقد ترك محمد في هذا القول مذهب سيبويه الذي ينبغي أن

(١) في الأصل: النعم.

(٢) المنتخب ١٠٨، ١٦٣.

(٣) عودة للنقل من سر صناعة الإعراب ٣٢٣.

(٤) في الأصل: طيش وطيشل. والمثبت من سر صناعة الإعراب ٣٢٣ وفيه: «عدد طيس وطيسل».

(٥) في الأصل: ليش. وأنشد أبو علي الثاني في المسائل الحليّات ٢٢١. والبيتان في ملحقات ديوان

رؤبة ١٧٥، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٨/٣، شرح الكافية للرضي ٤٤٣/٢، ٢٠١/٤، ٤٥٤، اللسان (طيس)، خزانة الأدب ٣٢٤/٥، ٣٢٥، ٣٩٦، ٢٦٦/٩.

(٦) في الأصل: والطيش.

(٧) المنتخب ٦٩٣.

(٨) عودة للنقل من سر صناعة الإعراب ٣٢٤.

(٩) وهو مذهب كراع. انظر المنتخب ٦٩٣.

يكون عليه العمل، وذلك أن (عَنْسَلًا) عنده (فَنَعْلًا)^(١) من الْعَسَلَانِ، وهو عدو الذئب، قال:

عَسَلَانِ الذَّئْبِ أَمْسَى قَارِبًا بَرَدَ اللَّيْلُ عَلَيْهِ فَتَسَلَّ^(٢)
كُرَاع^(٣): الْعَنْسُ وَالْعَتَرُ^(٤): الصَّخْرَةُ، ومنه قيل للناقة: عَنَسَ وَعَنْسَلُ، وهي الشديدة الخلق، وقيل هي الخفيفة في سيرها.

« والذي^(٥) ذهب إليه سيبويه هو القول؛ لأن زيادة النون ثانية أكثر من زيادة اللام؛ ألا ترى لكثرة^(٦) باب (قُنْبَرٍ، وَعُنْصَلٍ، وَقَنْفَخَرٍ، وَقَنْعَاسٍ)، وقلة باب (ذلك وأولالك) ». قال^(٧): « ويلزم على هذا^(٨) أن تكون اللام في (فَلَنْدَعٍ) زائدة، ويجعل وزنه (فَلَنْعَلٍ)؛ لأنه هو الملتوي الرَّجُلُ، فهو من معنى الْفَدَعِ، وهذا بعيد فاسد. ونظيره: ازْلَعَبَ الْفَرَخُ، أي: زَغَبَ، لا ينبغي أن يقال: إنَّ مثال (ازْلَعَبَ): أَفْلَعَلَّ^(٩). قال أبو الحسن بن عَصْفُور^(١٠): « ولا يجعل (زَيْدَلٍ) إلا على زيادة اللام؛ لأن

(١) في الأصل: فنعلا. انظر الكتاب ٢/٢١٣، ٣٢٦، ٣٥٠.

(٢) انظر سر صناعة الإعراب ٣٢٤. والبيت ينسب إلى النابغة الجعدي، وإلى لبيد. انظر شعر النابغة الجعدي ٩٠، مجاز القرآن ٢/٤٢، تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية للسجستاني ٣٨، الكامل ٤٧٤، جمهرة اللغة ٣٠٥، ٨٤٢، الأضداد للأنباري ٢٧١، اللسان (عسل). والقارب: الذي يطلب الماء ليلا. ونسل: أسرع.

(٣) انظر المنتخب ٢١٦، ٤٣٥.

(٤) في الأصل: والعنس.

(٥) عودة للنقل من سر صناعة الإعراب ٣٢٤.

(٦) في سر صناعة الإعراب ٣٢٤: « إلى كثرة ».

(٧) يعني: ابن جني.

(٨) أي: قول ابن حبيب.

(٩) انتهى النقل من سر صناعة الإعراب.

(١٠) انظر الممتع ٢١٥.

استعمال (زيد)^(١) أكثر من استعمال (زَيْدَل)، فدل ذلك على أن (زيذا) هو الأصل، وأن اللام زائدة. وكذلك [(فَحَجَل وَعَبْدَل) اللام فيهما زائدة، ولايجعلان من ذوات الأربعة، ويجعل (عبد، وأفحج) من ذوات الثلاثة، فيكون من باب (ضِيَّاط وضَيْطَار)؛ لأن]^(٢) (أَفْحَجَّ وَعَبَّد) هما الأصلان؛ لكثرة استعمالهما، وقلة استعمال (عبدل). وأما (فَيْشَلَة وفَيْشَة)، و(هَيْق وهَيْقَل)، و(طَيْس^(٣) وطَيْسَل)، فكل واحد من هذه الألفاظ قد كثر استعماله، فلذلك ساغ تقدير كل واحد منها أصلاً بنفسه. قال^(٤): «و(ازلغب) بمعنى: زغب، كثير الاستعمال، فينبغي أن يجعل أصلاً برأسه، ولا تجعل اللام زائدة؛ لقلة زيادة اللام. وبالجملة فإن (ازلغب) فعل، ولا تحفظ^(٥) زائدة في فعل».

ومثل «هني»^(٦)؛ لأن «هنا» كناية عن جميع الأشياء.

وذكر «تَنْضُبَا»^(٧)، وهو شجر يعمل منه القسي، فحكم على زيادة التاء^(٨) فيه؛ فإن «فَعْلَل» ليس في الكلام. واحدها «تَنْضُبَة»، قال:
... أُتِيحَ لَهُ حَرْبَاءُ تَنْضُبَةٍ^(٩)

(١) في الأصل: زيذا.

(٢) مابين معقوفين تكملة من الممتع ٢١٥ يلتئم بها الكلام.

(٣) في الأصل: وطيش.

(٤) تجاوز المؤلف أربعة أسطر من كلام ابن عصفور، وهي كلامه على مذهب محمد بن حبيب. انظر الممتع ٢١٦.

(٥) أي: اللام.

(٦) قال سيويه ٣١٢/٢: «وتلحق مضاعفة كل اسم إذا أضيف نحو: هني».

(٧) الكتاب ٣١٣/٢.

(٨) في الأصل: الباء.

(٩) في الأصل: ابيع. والبيت بتمامه:

أتى أتيج له حرباء تنضبة لأيرسلُ الساقِ إلّا ممسكا ساقا

و« تُرْتَبُ »^(١) التاء الأولى فيه زائدة، بدليلين: أحدهما: أنه مأخوذ من الراتب، والثاني: مثل دليل « تَنْضُب »؛ لأنه ليس في الكلام « فَعْلُل ». وذكر الثاني في « أخت وبنت » للتأنيث^(٢). وقال في غير هذا الموضع: إنها للإلحاق^(٣). وقد ذكرناه فيما تقدّم.

والبيت خامس خمسة في الاختيارين ٢١٦ لقيس بن الخدّادية الخزاعي. وينسب لأبي دؤاد الإيادي أيضا، ولغيرهما. انظر تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ٣٨، الحيوان ٣٦٧/٦، المعاني الكبير ٦٦٣، جمهرة الأمثال ٤٠٨/١، مجمع الأمثال ٢٢١/١، التنبيه والإيضاح ٦٠/١ (حرب)، سفر السعادة ١٨٨، ٢٢٥، اللسان (حرب، نضب). قال ابن برّي: « وصواب إنشاده: (أتى أتيح لها)؛ لأنه وصف طُعْنَا ساقها وأزعجها سائقٌ مجدٌّ، فتعجب كيف أتيح لها هذا السائق المجد الحازم. وهذا مثل يضرب للرجل الحازم؛ لأن الحرباء لا يفارق الغصن الأول حتّى يثبت على الغصن الآخر ».

(١) الكتاب ٣١٣/٢.

(٢) قال ٣١٣/٢: « وتؤنث بما الواحدة، نحو: هذه طلحة، ورحمة، وبنت، وأخت ».

(٣) قال ١٣/٢: « وإن سُميت رجلا بـ(بنت) أو (أخت) صرفته؛ لأنك بنيت الاسم على هذه التاء وألحقته ببناء الثلاثة كما ألحقوا سنبه بالأربعة، ولو كانت كاهاء لما أسكنوا الحرف الضي قبلها، وإنما هذه التاء فيها كتاء عفرية، ولو كانت كألّف التأنيث لم ينصرف في النكرة، وليست كاهاء لما ذكرت لك، وإنما هذه زيادة في الاسم بني عليها وانصرف في المعرفة ». وقال ٣٤٨/٢: « وكذلك تاء أخت وبنت وثنتين وكلتا لأهنّ لحقن للتأنيث، وبنين بناء مالا زيادة فيه من الثلاثة ». قال ابن جنّي في سر صناعة الإعراب ١٤٩: « هكذا مذهب سيبويه، وهو الصحيح، وقد نصّ عليه في باب مالا ينصرف، فقال: لو سُميت بمها رجلا لصرفتهما معرفة، ولو كانت للتأنيث لما انصرف الاسم. على أن سيبويه قد سمّح في بعض ألفاظه في الكتاب، فقال: هما علامتا تأنيث. وإنما ذلك تجوّز منه في اللفظ؛ لأنه أرسله غفلا، وقد قيّده وعلّله في باب مالا ينصرف، والأخذ بقوله المعلل أولى من الأخذ بقوله الغفّل المرسل. ووجه تجوّزه: أنه لما كانت التاء لا تبدل من الواو فيهما إلا مع التأنيث، صارتا كأنهما علامتا تأنيث ».

هذا باب حروف البدل في غير أن تدغم حرفا في حرف وترفع لسانك من موضع واحد

أي: هذا باب البدل من غير إدغام؛ لأن ذلك لا يختص بحرف دون حرف، بل كل ما قُرِبَ^(١) من غيره أدغم فيه، إلا ما عذر إدغامه، نحو «الألف»؛ لأنها هواء، فلم يمكن إدغامها في غيرها، ولا غيرها فيها.

قوله / : « [وهي ثمانية]^(٢) أحرف من الحروف الأول، وثلاثة من غيرها^(٣) ».

يجمعها: طال يوم أنجدته^(٤).

وقوله: « [من]^(٥) الحروف الأول^(٦) ».

يعني: حروف الزوائد التي قدّم، فكلها حروف زوائد إلا الطاء، والدال، والجيم.

قال: « فاهلمزة تبدل من الياء والواو إذا كانتا لامين^(٧) ».

(١) في الأصل: اقرب.

(٢) موضعه في الأصل مخروم. وسيبويه لم يعدّ اللام، وإنما ذكرها عرضاً، فقال: « وقد أبدلوا اللام من النون، وذلك قليل جدا ». وهكذا أبو علي في التكملة ٥٦٢-٥٦٦، فقد أورد اللام بعد الأحرف الثمانية، بلفظ: « وقد أبدلوا اللام », هكذا هو في ثلاث نسخ كما أثبتته محقق التكملة في الحاشية. وقد نص ابن جني في سر صناعة الإعراب ٦٢ على إخراج اللام.

(٣) الكتاب ٣١٣/٢.

(٤) هذا مما جمعه أبو عليّ القالي. انظر الاستدراك ٥١، الاقتضاب ٢/٢٥٣، شمس العلوم ١٤/١.

(٥) موضعه في الأصل مخروم.

(٦) الكتاب ٣١٣/٢.

(٧) الكتاب ٣١٣/٢.

إن قلت: لِمَ بدأ^(١) باللام قبل الفاء؟

قلت: لأنَّ اللام تُبدل^(٢) من حرفين الياء والواو، والفاء تبديل من الواو خاصة، فلذلك ذكر ما يجتمعان فيه قبل ما ينفرد به أحدهما^(٣).

وذكر أن الهمزة تبدل من الواو عينا^(٤)، ولم يذكر بدلها من الياء، مثل «بائع»، ولا أدري ما السبب في ذلك!

قال الأعلم^(٥): إنما وجب بدل الهمزة من الواو والياء إذا كانتا لامين بعد ألف زائدة، كقولك: قَضَاءٌ وشَقَاءٌ، من قبل أن الواو والياء إذا كانتا^(٦) قبلهما فتحةً قلبتا ألفين إذا كانتا في موضع حركة كقولنا: قَضَى، ودَعَا، ولو كانتا ساكنتين لم تقلبا^(٧) كقولك: بَيْعٌ، وَقَوْلٌ، فلَمَّا وقعت الواو والياء طرفاً في موضع تلزمهما فيه الحركة [وقبلهما ألف]^(٨) وجب [قبلهما إذا كانت قبلهما]^(٩) ألفٌ وفتحةٌ؛ لأنَّ الألف والفتحة من حيز واحد، فقلبتا [للألف التي قبلهما ألفين، كما قلبتا]^(١٠) ألفين مع الفتحة، فلما قلبتا ألفين اجتمعت ألفان، وهما الألف التي كانت في الكلمة، والألف المنقلبة من الياء والواو، واستحال اجتماع ألفين، فلم يجز إسقاط إحدهما؛

(١) في الأصل: بنوا.

(٢) في الأصل: بدل. والصواب ما أثبتته، إن شاء الله. ويريد باللام هنا الهمزة، أي: إذا كانت لاما، ومثلها الفاء الآتية.

(٣) في الأصل: احداهما.

(٤) في «أدور» ونحو ذلك. انظر الكتاب ٣١٣/٢.

(٥) التكت ١١٣٥، ١١٣٦ بتصرف يسير. وانظر السَّيراني النحوي ٥٦٤، ٥٦٥.

(٦) في المصدرين نفسيهما: «كانت».

(٧) في الأصل: يقلبا.

(٨) تكملة من النكت ١١٣٦ يلتم بها الكلام.

(٩) تكملة من النكت ١١٣٦ يلتم بها الكلام.

(١٠) تكملة من النكت ١١٣٦ يلتم بها الكلام.

لئلا يلتبس الممدود بالمقصود، ولا سبيل إلى تحريك الألف؛ لأن الحركة لا يمكن فيها، فقلبت إلى أقرب الحروف منها، وهو الهمزة^(١).

وزعم أن همزة « النَّوْور » بدل من واو^(٢).

للقائل أن يدعي أنها همزة برأسها، لكن الاشتقاق يدل على أنها من الواو^(٣)؛ ولأن « النَّوْور » هو ماصعد إلى الطَّسْتُ [من الأدخنة]^(٤) التي تحول عن^(٥) الشحمة المحترقة فيحسون بها الشجاج^(٦)، فهو من النار. وفي المختصر للزبيدي^(٧): النَّوْور: دخان الفتيلة يُتخذ للوشم.

وزعم الإمام أن الياء في النصب والجر في الشنية والجمع الذي على حذها مبدلة من واو^(٨).

وإنما كان الأليق أن يقول: إن الياء في الجر أصل؛ للمناسبة التي بينها وبين الجر، وإن الياء التي في النصب بدل من الألف. وأما أن الواو أصل في الجر والنصب

(١) انتهى النقل من النكت.

(٢) يعني: سيويه. الكتاب ٣١٣/٢.

(٣) في الأصل: الياء.

(٤) زيادة يلثم بمثلها الكلام.

(٥) في الأصل: يحول على.

(٦) في اللسان (نور): « والنوور: دخان الشحم الذي يلتزق بالطست وهو الغنج أيضا ». وفيه أيضا:

« وهو دخان الشحم يعالج به الوشم ويحشى حتى يخضر ».

(٧) انظر مختصر العين ٤٠٠/٢.

(٨) كذا الواو فقط، وعليه كلامه الآتي. والذي في كتاب سيويه ٣١٣/٢: « وأما الياء فتبدل مكان

الواو فاء وعينا نحو قيل وميزان، ومكان الواو والألف في النصب والجر في مسلمين، ومسلمين ». ومثله في

السيرافي النحوي ٥٧٠، والتكت ١١٣٦، إلا أنه قد سقطت كلمة الألف من النكت، والشرح يدل

عليها، وكذلك تخريج المحقق؛ إذ لم يشر إلى اختلاف، فلعلها سقطت أثناء الطباعة، ويدل عليه ماسينقله

المؤلف عن الأعلام. ويظهر من كلام المفسر الآتي أنها رواية.

الذين يكونان في التثنية والجمع الذي على حدها فيعسر النظر فيه، ووجهه-والله أعلم^(١):- أن الذي أجرته العرب مجرى الجمع فجمعت بالواو والنون في الرفع، والياء والنون في النصب والجر، إنما الأصل فيه الواو؛ ألا ترى أنهم يقولون: ثلاثون، أربعون، ومن هذا ينقلب إلى الياء؛ ألا ترى أن إعراب الجمع إنما هو بالتغيير والانقلاب، فصارت الواو أصلاً في الجمع، والياء على هذا بدل منها، هذا حكم الجمع.

وأما التثنية فأصلها الألف في الرفع؛ ألا ترى أنك تقول: اثنان واثنتان، فمن هذا أيضاً ينقلب، فقد كان حقه أن يقول: إن الياء بدل من الألف؛ لكن الألف في التثنية بدل من الواو التي تكون مغيرة، فالبديل في الحقيقة إنما هو من الواو^(٢).

قال المفسر: وسألت الأستاذ أبا علي^(٣) - رحمه الله - عن هذا الموضع، فلم يجد جواباً، وزعم أنه لا يعقل أن تكون التثنية الياء فيها بدل من الواو؛ إذ لا واو في التثنية. قال: وإنما يريد: أن الياء تكون في باب / التثنية والجمع بدلاً، ثم إذا قيل له

[٤٦ب]

(١) « أعلم » مكرر في الأصل.

(٢) قال ابن أبي الربيع في شرح جمل الزجاجي ٤٧، ٤٨: « كان القياس أن تنصب التثنية والجمع بالألف؛ لأن المفرد ينصب بالفتحة، وهي من الألف... وكما رفع الجمع بالواو؛ لأن المفرد يرفع بالضم، والضممة من الواو، وكذلك كان يجب أن ترفع التثنية، وكان يجب أن يفرق بين التثنية والجمع بفتح ما قبل علامة التثنية، فيقال في الجمع: الزيدون، وفي التثنية: الزيدون، ويقال في نصب التثنية: الزيدان، وفي نصب الجمع: الزيدان. ولو قالوا هذا، لم يكن بين التثنية والجمع فرق إلا بحركة النون، والنون تسكن في الوقف وتسقط في الإضافة، فلم يعتد في الفرق بذلك، فأسقطوا الألف من النصب. ولم يبقوا الألف في التثنية ويسقطوها في الجمع، ولانقلوا عكس ذلك... ولما أسقطوا الألف من النصب أرادوا ألا يخلوها من علامات الإعراب... فقالوا في رفع التثنية: الزيدان، قلبوا الواو ألفاً، كما قالوا في (يوجل) يا جل ». وانظر البسيط ١٩٨، ١٩٩.

(٣) في الأصل: أبو علي.

من أيّ النوعين تكون بدلاً من الواو؟ يقول: [تكون]^(١) في الجمع خاصّة. فقلت له: كيف يكون في الجمع بدلاً من الواو؟ فسكت ولم يقل [شيئاً]^(٢).

قلت: الذي أشار إليه الأستاذ أبو علي هو^(٣) معنى كلام الأعلم؛ لأنه فسّر هذا الموضع على أنّ الرواية: «مكان الواو والألف في مسلمين ومسلمين»^(٤)، «يعني أن الأصل: هو المرفوع، وعلامته في الجمع الواو، وفي التثنية الألف»^(٥). وسكوت الأستاذ أبي علي^(٦) الشلوين ليس لقصور منه، وإنما هو للرد [الذي]^(٧) رآه من الطالب. هذا هو الظنّ به، رحمه الله.

قلت: وجدت للشيخ أبي علي كلاماً على قول سيبويه: «ومكان الواو والألف في النصب والجر في مسلمين ومسلمين»: تجوّز - رحمه الله - في كلامه هذا، حيث جعل الياء في «مسلمين ومسلمين» بدلاً من الواو والألف، وهما لم تُبن عليهما الكلمتين، حتى يقال في الياء: إنها بدل منهما، بل دخول الياء فيهما كدخولهما، فليس كون الياء بدلاً من الواو والألف أولى من كونهما بدلاً منها^(٨)، ولا يقال في حرف: إنه بدل من الآخر إلاّ حيث يكون منقلباً عن حرف تكون الكلمة مبنية عليه، ووجه هذا المجاز: أنّ الألف والواو لما ثبتا في الرفع، وكان^(٩) أوّل

(١) لم يظهر منه بسبب الخرم إلاّ التاء.

(٢) لم يظهر منه بسبب الخرم إلاّ الشين. ولم أقف على كلام الشلوين في غير هذا الكتاب.

(٣) في الأصل: وهو.

(٤) سبق الإشارة إليها قبل قليل.

(٥) انظر النكت ١١٣٦ وفيه: «الجمع واو، وفي التثنية ألف». وانظر السيرافي النحوي ٥٧٠.

(٦) في الأصل: أبو علي.

(٧) تكلمة يلتزم بها السياق.

(٨) في الأصل: أولى كونهما بدلاً منهما.

(٩) أي: الرفع.

مراتب الاسم [في] ^(١) الإعراب، صارتا بذلك كأنهما أسبق من الياء، وكأنّ بناء الكلمة عليهما ^(٢).

وقد توهّم الزبيدي - رحمه الله - على سببويه أنه جعل الياء بدلا من السواو والألف حقيقةً، ونقد هذا عليه، وخطأه ^(٣). وهذا التقدير لا يلزم سببويه؛ لأنه ليس غرضه ما توهّم عليه، وإنما غرضه ما قدّمته.

وقد ردّ أبو إسحاق إبراهيم بن ملكون ^(٤) قول الزبيدي هذا بأن قال: إنّ كون الياء ليس ببدل يؤدي إلى أن يكون حرف اللين في التثنية والجمع الذي جاء على حدّهما علامة الإعراب؛ إذ كونه حرف إعراب يوجب بقاءه على حالة واحدة؛ لأن حرف الإعراب لا يختلف، ويكون حرف اللين حرف إعراب خطأ لما قد تبين في غير هذا الموضع، فثبت بهذا ولا بدّ [أنهما] ^(٥) مبيان على الألف والواو، وأن الياء ^(٦) بدل منهما. ثم حمل - رحمه الله - كلام أبي علي الفارسي على هذا ^(٧).

وهذا الذي قاله أبو إسحاق غير صحيح؛ لأن كون الياء ليست ببدل لا يؤدي إلى أن يكون حرف اللين علامة إعراب، وإنما الحق فيه أن صورَ حرفٍ

(١) تكملة يقتضيهما السياق.

(٢) في الأصل: عليها. ولم أقف على كلام الشلويين في غير هذا الكتاب.

(٣) لم أقف على ما نقله عن الزبيدي.

(٤) هو إبراهيم بن محمد بن منذر بن أحمد بن سعيد بن ملكون الحضرمي الإشبيلي [ت: ٥٨١ هـ] أخذ عن أبي الحسن بن شريح الرعي. وأخذ عنه ابن خروف، والشلويين. له شرح الجمل للزجاجي، النكت على تبصرة الصيمري، وغير ذلك. انظر إشارة التعيين ١٨، بغية الوعاة ٤٣١/١.

(٥) موضعه بياض في الأصل.

(٦) في الأصل: التاء.

(٧) قال الفارسي في الإيضاح ٦٦ عند كلامه على المثني: « وإن كان مجرورا أو منصوبا لحقته بدل الألف ياء ». ولم أقف على كلام ابن ملكون في غير هذا الكتاب.

اللين دالة على الإعراب، لا أن حرف اللين علامة الإعراب، وذلك بأن يقول القائل: إنَّ حرفَ اللين حرفُ الإعراب، إلا أنه اختلفت صورته للدلالة على حرف الإعراب، وهذا الظاهر والذي يقوى عند تحقيق النظر. وإذا ثبت هذا، فقول من قال: إنَّ الياء ليس ببديل حقيقي من الواو والألف هنا صحيح؛ لأنَّ صورة الواو والألف ليست بأولى بالأصالة من صورة الياء، وثبت أن نقد الزبيدي إنما يسقط عن سيبويه بما قدمناه، وعليه يجب أن يحمل كلام الفارسي، وهو مثل هذا لافرق بينهما.

وقوله في «فَعْلان»: إنَّ النون بدل من الهمزة في «فَعْلان»^(١).

إنما يريد: أنها قد حَلَّت محلها، أي: أنها حَلَّت فيما هي فيه محلَّ الهمزة فيما هي فيه، وهذا الذي هو بَيِّن في باب ما ينصرف ومالا / [ينصرف]^(٢).

[٤٧أ]

وقد توهم المبرد عليه أنه يريد: أن الهمزة غيَّرت ببديل النون عنها^(٣). وهذا توهمٌ خَلَفٌ؛ لأنه دعوى لا يقوم عليها دليل؛ ولأنَّ القياس دافعٌ له؛ إذ يؤدي إلى وصف المذكر بالمؤنث؛ لأنَّ الكلمة حينئذٍ كانت تكون مؤنثة - أعني: فَعْلان - لبنائها على همزة التأنيث^(٤). وبهذا يتزل كلام ابن عصفور المرسوم في متن الكتاب

(١) الكتاب ٣١٤/٢. وترتيب الكلام: إن النون في فَعْلان بدل من الهمزة.

(٢) موضعه في الأصل مخروم. قال سيبويه عقب كلامه السابق: «وقد بين ذلك فيما ينصرف ومالا ينصرف». قال سيبويه ١٠/٢: «وذلك أنهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف حمراء؛ لأنها على مثالها في عدَّة الحروف والتحريك والسكون». وانظر شرح الملوكي ٢٨٦، ٢٨٧، شرح الأشموني ٢٣٤/٣.

(٣) لم أقف على نسبة المبرد الإبدال إلى سيبويه، وإنما يذكر النحويون أنه مذهبه، وينسب لسيبويه أن العلة هي مشابة ألفي فَعْلان ألفي التأنيث في حمراء، وبعضهم ينسب القول بالإبدال إلى سيبويه، ثم يختلفون في المراد بالإبدال. انظر شرح الملوكي ٢٨٦، ٢٨٧، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢١٤/٢، ارتشاف الضرب ٨٥٦ (رجب)، شرح الأشموني ٢٣٤/٣.

(٤) سيرجح المؤلف في ٣٠١ تكافؤ المذهبين.

الذي ذيل هذا عليه^(١).

قال الإمام: وتبدل الياء من الهمزة، وقد بينا ذلك في الهمزة^(٢).

قلت: هو قوله: مِيرة، ومِير^(٣)، في قول سيبويه ليس غير.

ويبدلها الألف إذا انضمت في نحو « يستهزئون »، ولا يرى ذلك سيبويه،

(١) ذكر ابن عصفور هذه المسألة في المتع ٣٩٥، ٣٩٦ فقال: « وزعم بعض النحويين أن النون في فعْلان الذي مؤنثه فعلى بدل من الهمزة. واستدلوا على ذلك بأنهما قد تشابها- أعني: فعْلان وفعلاء- في العدد، والتوافق في الحركات والسكنات والزيادتين في الآخر، وأنّ المذكر في البابين بخلاف المؤنث، وأنك تقول في جمع سكران: سكارى، كما تقول في جمع صحراء: صحارَى. والصحيح أنّها ليست يبدل؛ إذ لم يدعُ إلى الخروج عن الظاهر داعٍ؛ لأنه لا يلزم من توافقهما في الوزن، ومخالفة المذكر للمؤنث أن يشتبها في أن يكون كلّ واحد منهما مؤنثاً بالهمزة. وأما جمعهم فعْلان على فعلى فللشبه الذي بينه وبين (فعلاء) فيما ذكر، لا أنه في الأصل فعلاء. وأيضاً فإنّ النون لا تبدل من الهمزة إلّا شذوذاً، نحو بهرانيّ، وصنعانيّ، لا يحفظ غيرهما ». قوله: « ولا يحفظ غيرهما » ليس كما قال، فقد نقل في شرح الشافية للرضي ٥٨، ٥٤/٢ كلمات أخرى غير بهراني وصنعاني. ولعلّ كلام ابن عصفور الذي عناه هو نفسه هذا الكلام إمّا لفظاً ومعنى أو معنى؛ ذلك أنّ ابن عصفور لا يخالف في كون النون ليست بدلاً من الهمزة؛ لأنه ردّ على الذين زعموا أن النون بدل من الهمزة، وذهب بيطل حججهم، مع أن هذه الحجج ذكرها ابن جنيّ في المنصف ١٥٧/١، ١٥٨، وقال: « فأما قولهم: إنّ النون في باب سكران بدل من الهمزة: فلا يريدون به البديل الذي هو على حدّ قولهم في مُفْعِل من أيقنت، وأيسرت: مُوقِن، ومُوسِر، وإنما يريدون أن هذه الهمزة بمثلة هذه النون، يتعاقبان على حدّ ما يقولون، إنّ الألف واللام بدل من التنوين. وإنما معناه أنّهما يتعاقبان؛ لأنّنا لم نرهم أبدلوا النون من الهمزة في غير هذا الموضع ». فابن جنيّ يقول: هذا اللفظ ليس على ظاهره، فالنون ليست بدلاً من الهمزة، وإن قال النحويون ذلك، وهو مع هذا يحتجّ بما ردّه ابن عصفور، والاثنتان متفقان في أن النون ليست بدلاً من الهمزة، فالظاهر أن ابن عصفور فهم كلام أولئك على ظاهره، وتوهم أن مذكروه حججاً لذلك، وإنما يريد النحاة كما قال ابن جنيّ: « ولهذا قال النحويون: إنّ النون في باب سكران مشبهة بالألف الثابتة في باب حمراء، وصفراء، قالوا: لأنّ الوزن واحد... ».

(٢) الكتاب ٣١٣/٢.

(٣) قال ١٦٤/٢: « واعلم أنّ كل همزة كانت مفتوحة، وكان قبلها حرف مكسور، فإنك تبدل مكانها ياء في التخفيف، وذلك قولك في المتر: مير... وإن كان ما قبلها مكسوراً أبدلت مكانها ياء... وذلك الذئب والمثرة: ذيب وميرة، وإنما تُبدل مكان كل همزة ساكنة الحرف الذي منه الحركة التي قبلها... ».

وقد تقدم ذلك في الهمز^(١).

وزعم الإمام أن التاء في «أستوا» بدل من الياء^(٢). وإنما قال النحويون^(٣) ذلك، وإن كانت لام «السنة» واوا لقولهم: سنوات، إلا أن العرب تقول: أسنى القوم، إذا دخلوا في السنة، فالواو إذا كانت رابعة تبدل ياءً في الفعل، وهذه واو في فعل رابعة فتقلب ياء، فالتاء بدل من ياء^(٤).

ولقائل أن يقول: إنها^(٥) تبدل [من]^(٦) الواو في الرباعي؛ لأنه تلزم قبلها في المضارع منه^(٧)، وهذا^(٨) تبدل منه التاء، فلا موجب للهروب إلى الياء^(٩)؛ لأن المضارع يكون بالتاء^(١٠)، فهذا القول أولى مما ذهب إليه الإمام.

غير أن «أستوا» يختص بالدخول في السنة الجذبة^(١١)، فينبغي أن تكون التاء بدلا، كذا وجدنا ماهو بدل من بدل، يخصونه بشيء واحد؛ ألا ترى أنهم قالوا:

(١) انظر الكتاب ١٦٤/٢، المتع ٣٨٠، شرح الشافية للرضي ٤٦/٣، ارتشاف الضرب ١٣٣/١. ومذهب سيويه أن تصير بين بين.

(٢) الكتاب ٢١٤/٢. وسعيد سيويه هذا الكلام ٤١٠/٢. وسعيد المؤلف شرح المسألة في موضعها في ٨٢٦، ٨٢٧. وستأتي الإشارة إلى اختلاف الرواية في كتاب سيويه، حيث وقع في بعضها الواو مكان الياء. وانظر المساعد ٢٢٣/٤.

(٣) يعني: الذين يذهبون إلى أنها بدل من الياء. وذهب بعضهم إلى أنها بدل من الواو. انظر الباب ٣٣٥/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٤٠/١٠.

(٤) قال ابن يعيش: «وهو أقيس». شرح المفصل ٤٠/١٠.

(٥) أي: الياء.

(٦) تكلمة يلتئم بها الكلام.

(٧) يعني في: أسنى يُسنى.

(٨) يعني: أستوا.

(٩) في الأصل: التاء.

(١٠) يعني: يُسنت.

(١١) أما «أسنى» فيقال: إذا دخل في السنة، جذبة أو غير جذبة. انظر المتع ٣٥٠.

تالله، ولم يدخلوا التاء إلا على اسم الله وحده؛ لأنها بدل من بدل^(١). وقد أطنب
 حَدَّاقُ هذه^(٢) الصناعة: أبو الفتح بن جني في كتابه في سر الصناعة في هذا
 المعنى^(٣).

قال الأعلام^(٤): ووقع في بعض النسخ: « من الواو »، وكان ينبغي أن يكون
 « أسنى القوم يُسْنُون »؛ لأنَّ « السنة » من ذوات الواو، لكنهم ألزموه البديل؛ لأنهم
 لو قالوا: أسنوا، في القحط والسنة الجذبة، لالتبس بدخول السنة عليهم. وأما
 اختلاف النسخ في الياء^(٥) والواو فهو محتمل لما سبق.

قال الأعلام^(٦): « وذكر [أن التاء]^(٧) تبدل في (افتعل) من (وعد، ووزن)،
 قالوا: اتَّعَدَ، واتَّزَنَ^(٨)، وإنما قلبوا الواو تاءً لأنهم لو لم يقلبوها^(٩) لم تثبت على حال
 واحدة؛ لأنه إذا قلت: اوْتَزَنَ، اوْتَعَدَ، يلزمك أن تقلب الواو ياءً لسكونها وانكسار
 ما قبلها، فتقول: ايتَرَنَ، فإذا صرت إلى المستقبل وجب على هذا القياس أن تقول:
 ياتَرَنُ، فُتَّيْعَ الواو ما قبلها، [أو: يوتَرَنَ، فتردها إلى أصلها، وفي اسم الفاعل:
 موتَرَنَ؛ لانضمام ما قبلها]^(١٠) فقلبوا هذه الواو ياءً لأنها لا تقلب إلى غير جنسها

(١) يعني: أن التاء بدل من الواو، والواو بدل من الباء، فالتاء بدل من بدل. انظر الممتع ٣٨٤، ٣٨٥.

(٢) في الأصل: هذا.

(٣) انظر سر صناعة الإعراب ١٠٠-١٠٥، ١٤٦.

(٤) النكت ١١٣٧ بتصرف. وانظر السيرافي النحوي ٥٧٤، ٥٧٥.

(٥) في الأصل: التاء.

(٦) النكت ١١٣٦، ١١٣٧. وانظر السيرافي النحوي ٥٧٢.

(٧) تكملة من النكت ١١٣٦ يلتزم بها الكلام.

(٨) انظر الكتاب ٣١٤/٢ ولم يمثل سيوييه بـ« اتزن ».

(٩) بعده في النكت ١١٣٦: « تاء ».

(١٠) ماين معقوفين ساقط من النكت ١١٣٦.

بشيء من الحركات، واختاروا التاء دون غيرها لأنها تبدل من الواو كثيراً^(١)،
كقولهم: ثُرَاث، وتُجَاه، وأرادوا مع هذا حرفاً يشاكل تاء (افتعل) لتدغم فيها فتكون
أخفَّ عليهم».

وقوله: «والذال إذا كانت بعدها التاء بمترلة الزاي»^(٢).

قلت يريد: أنك تقول في «افتعل» من الذكر: ادَّكَّر، كما قلت: ازدان،
وازدجر، بقلبهما دالا في الموضعين.

وقوله: «وأبدلوا الهمزة منها»^(٣).

يعني: في مثل «أناة، وأسماء»^(٤)، وهذا موضع يصعب؛ لأنَّ الهمزة لم يجمع
الله بينها وبين الواو؛ ألا ترى أن هذه من حروف طرف / الفم، وهذه من أقصى
الحلق، لكن قد أبدلوا الواو من الهمزة كثيراً، فلذلك يبدلون [الهمزة]^(٥) من الواو؛
لأنَّ الواو تشبه الياء^(٦).

وقوله: «والنون تكون بدلا من الهمزة في (فَعْلَان فَعْلَى)»^(٧).

(١) في الأصل: كثير.

(٢) الكتاب ٣١٤/٢ وفيه: «في هذا الباب بمترلة».

(٣) الكتاب ٣١٤/٢.

(٤) هاتان الكلمتان الهمزة فيهما مبدلة من الواو المفتوحة، والأصل: وَنَاة، وَوَسْمَاء، فهذا التمثيل يفيد
حصراً كلام سيبويه في إبدال الهمزة من الواو المفتوحة، وكلام المؤلف بعد لا يفيد هذا الحصر. وقال
السيрани في شرح هذا الموضع: «يعني إبدال الهمزة من الواو المضمومة». فتراه خصّه بالواو المضمومة.
ومثال المضمومة: أُجُوه، في وجوه. وأبدلت من المكسورة، فقالوا: إِسَادَة، في وسادة». انظر السيراني
النحوي ٥٧٨، سر صناعة الإعراب ٥٧٨.

(٥) موضعه مخروم في الأصل.

(٦) هذا تعليل سيبويه. انظر الكتاب ٣١٤/٢.

(٧) «فعلى» لم يظهر منه بسبب الحزم إلاّ الفاء. انظر الكتاب ٣١٤/٢. وهذه المسألة مضت قبل قليل،
وماسيأتي زيادة في التفصيل.

هذا هو المشتهر عن أبي العباس الميرد^(١)، قال: ولذلك منعت الصرف؛ لأنّ
الهمزة قد استقرّت علة مانعة، والنون لم تثبت علة مانعة، فيمكن أن تكون هذه
بدلاً منها، يقوّي هذا إبدالهم النون منها في « صنعاني وبهراني »؛ وقولهم: ظرّابي^(٢)،
في « ظرّبان »؛ لأنهم عاملوا هذه [النون معاملة]^(٣) الهمزة التي في « صحراء » حين
قالوا: صحاري^(٤)، فهذا كله يقوّي أنهم عزموا على إبدالها من الهمزة.
قلت: هذا المذهب يتكافأ عندي مع ذاهب الذاهبين^(٥) إلى أنّها غير مبدلة؛ إذ
قد استقرّ أن [بدل]^(٦) العلة علة في أبواب مايجري وما لايجري، لكن يظهر من
الإمام مذهب الميرد، وهو مذهب يمكن في نفسي^(٧) ولا يترجح عندي^(٨) على غيره.
قال الأعلام^(٩): « وما يدلّ على ذلك أن هاء التأنيث لا تدخل عليها كما
لا تدخل على ألف التأنيث .

(١) مرّ قبل قليل أن الميرد فهم كلام سيبويه هذا على ظاهره، ويزيد المؤلف هنا أن الميرد تبّنى هذا
الفهم. وهذا هو المشهور عن الميرد. وقد سبق تخريج المسألة.

(٢) الياء الأولى بدل من الألف، والثانية بدل من النون. اللسان (ظرب).

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٤) يريد: أنهم قلبوا النون في « ربان » ياء، كما قلبوا الهمزة في « صحراء » ياء، والمؤلف يريد أن يبيّن
بهذا أن النون تابعة للهمزة، ومحمولة في حكمها عليها.

(٥) يعني: سيبويه، وهذا مثل: إمام الأئمة. وقد مضى مذهب سيبويه قبل قليل.

(٦) موضعه كلمة تقرأ: سقه. وما أثبتته هو الجاري على كلامه السابق، وبه يستقيم الكلام إن شاء
الله. وقد تكلم أبو علي الفارسي على أن الأبدال بمنزلة مبدلاتها في المنع من الصرف في المسائل الحليّات
٥٣، ٥٤.

(٧) في الأصل: نفسه.

(٨) يظهر أنّ صاحب هذا الكلام ليس صاحب الكلام السابق في هذه المسألة، فهناك ردّ على الميرد
مذهبه، وجعل كلام سيبويه ليس على ظاهره.

(٩) النكت ١١٣٨. وانظر السيرا في النحوي ٥٨٠.

فإن قال قائل: لم جعلتم الهمزة أصلاً لها^(١)؟

قيل: [جُعِلَتْ أَصْلًا] لها لعلتين^(٢):

إحدهما: أنه غير مصروف، والأصل في منع الصرف لألف التأنيث لا للنون.
والعلة الثانية: أن الهمزة قد أُبدِل منها النون في النسبة إلى (بهاء وصنعاء)،
فقالوا: بهرائي، وصنعائي».

وقوله: «وقد بين ذلك فيما ينصرف وما لا ينصرف»^(٣).

لم يتكلم على بدل النون من الهمزة، ولا تعرض لهذا^(٤) المقدار.
وزعم الإمام أن النون في «أَصِيلَان» بدل من لام، وإنما هو «أَصِيلَال»؛
لأنه من الأصيل^(٥).

قلت: وفي هذه المسألة إشكال: أول ما يسأل عن «أَصِيلَان»: تصغير ما هو؟
فلا بد من أن يكون تصغير «أَصْلَان»، ومع أنه تصغيره، تصغير الجمع لا
يجيء على هذا الطريق؛ لأن هذا جمع كثرة، فيجب في هذا الموضع رده إلى الواحد
إذا صغر، ثم يجمع بالألف والتاء، والواو والنون، فكان يجب أن يكون «أَصِيلَات»،
أو أَصِيلَات^(٦) على الترخيم^(٧).

(١) في النكت ١١٣٨: «لم جعلتم الهمزة تبدل من النون دون أن تكون النون أصلاً لها». كذا،
والصواب: تبدل منها النون.

(٢) في الأصل: لغتين. وما بين معقوفين قبله تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٣) الكتاب ٣١٤/٢. وفي الأصل: فيما لا ينصرف.

(٤) في الأصل: لها.

(٥) كذا ورد النص، وسيبويه لم يقل ذلك، وإنما قال ٣١٤/٢: «وقد أبدلوا اللام من النون، وذلك
قليل جداً، قالوا: أصيلال، وإنما هو أصيلان». وهذا النص مناقض لما ذكره عنه المؤلف.

(٦) في الأصل: اصليات.

(٧) الترخيم في التصغير: أن تحذف الزوائد من الثلاثي والرباعي، ثم تحقر الحروف الأصول. انظر شرح
المفصل لابن يعيش ١٣٧/٥. وانظر شرح الشافية للرضي ٢٧٧/١.

وفيه إشكال آخر، وهو أنه جمعٌ ويوقعونه على الواحد، قال:

وقفتُ فيها أُصيلاًناً أسأئُلهَا^(١)

فإنما يريد: وقفت فيها عشية واحدة، فهو-والله أعلم- اسمٌ للشَّيء، وكأنَّ كل قطعة منه أُصِيل، ثمَّ جمع على هذا المعنى، فهو واقع -مع أنه جمع- على شيء واحد، ولذلك صُعِّر ولم [يُصعِّر «أُصِيل» ثمَّ]^(٢) يجمع، و«أُصْلَان» واقع على شيء واحد وجعل كل جزء من العشيَّة أُصيلاً، ونظيره قول امرئ القيس:

يُطِيرُ الغلامَ الخِفَّ عن صَهَوَاتِهِ^(٣) البيت

وليس له إلاَّ صهوة واحدة، لكن جاء على ما قلته، فقد اتضح الإشكال.

قوله: «وزعم الخليل أن الضمة والفتحة والكسرة زوائد»^(٤).

إن قلت: أيُّ مدخل لهذا في هذا الباب؟

قلت: لها فرع من الزوائد، ومن ذا الباب خاف أن يقال له: ينقصك من

(١) عجزه:

عَيَّيت جواباً وما بالرَّبع من أحدٍ

والبيت للناطقة الذبياني.. انظر الديوان ١٤، الكتاب ٣٦٤/١، معاني القرآن للفراء ٢٨٨/١، ٤٨٠، المقتضب ٤١٤/٤، الأصول ٢٩٢/١، الجمل ٣٣٥، الإيضاح ٢٣١، كتاب الشعر ٧٨/١، التبصرة والتذكرة ٣٨١، ٨٦٨، الحلل في شرح أبيات الجمل ٣١٨، شرح المفصل لابن يعيش ٨٠/٢، ١٤٣/٩، ٤٥/١٠، همع الهوامع ٥٥/٣. ويروى: أُصيلاًلاً.

(٢) تكملة يلتئم مثلها الكلام.

(٣) عجزه:

وَيْلُوي بِأَثوابِ العَنيفِ المَثْقَلِ

انظر الديوان ٢٠، جهرة اللغة ١٠٦، إيضاح شواهد الإيضاح ٢٧٢، اللسان (خفف). يريد: أن الفرس من سرعة عدوه يسقط الغلام الخفيف عن صهوته، والصهوة: موضع اللبد من ظهره، أو مقعد الفارس. والعنيف الأخرق. والمثقل: الثقل الذي لا يحسن الركوب، فهو يخاف أن يصرعه، فيثبت على ظهره ولا تثبت أثوابه عليه.

(٤) الكتاب ٣١٥/٢ وفيه: «الفتحة والكسرة والضمة».

الزوائد الحركات، فذكرها.

والدليل على أنها زوائد على الحروف: أنه لا يقع^(١) في الشعر متحرك في مكان ساكن، ولو كان الشيء بالحرف المتحرك، نُطق به وحده، لجواز وقوع المتحرك موقع الساكن، فما ذلك إلا لأنّ في المتحرك زيادة ليست للساكن، وأنت إذا أشبعت الضمة نشأت عنها الواو، فأول الواو / [إنما هي]^(٢) الضمة؛ لاتحاد الصّوت، فلذلك جاز أن يقال إنّ الحركات بعض الحروف؛ [لأنها]^(٣) مختلطة بالحروف وأصواتها متّحدة، وإذا نطقت بذلك وجدته كما قلت لك.

قال صالح بن محمّد: وقد ردّ أبو الوليد الوقّشي^(٤) على أبي علي الفارسي في قوله: « وحروف البدل أحد عشر حرفاً »^(٥). فقال: يقول أبو علي: أحد عشر حرفاً، وإنما هي اثنا عشر حرفاً، وهو يخرج من كلامه، فتأمل تفصيله تجده كذلك^(٦).
قال صاحب الطرر على الإيضاح^(٧): لم يهتد أبو الوليد إلى الذي قصده

(١) في الأصل: قد لا يقع.

(٢) لم يظهر منه بسبب الخرم إلاّ الياء. ولعلّ الصواب ما أثبتته.

(٣) أثر فيها الخرم.

(٤) هشام بن أحمد بن هشام الطليطلي الأندلسي [٤٠٨، ٤٨٩هـ] المعروف بابن الوقّشي، وهو أحد رجال الكمال في وقته. و« وقّش » مدينة من أعمال الأندلس. أخذ عن أبي عمر الطلمنكي وأبي عمر السفاسي وأبي عمر بن الحداد. من تصانيفه: نكت الكامل للمبرّد، الرسالة المرشدة، عكس الرتبة في تهذيب الكنى لمسلم، وغيرها. انظر بغية الوعاة ٣٢٧/٢، ٣٢٨، هدية العارفين ٥٠٩/٢.

(٥) انظر التكملة ٥٦٢.

(٦) انظر الطرر على الإيضاح ٣٢.

(٧) انظر الطرر على الإيضاح ٣٢. وصاحبه هو ابن الأخضر أبو الحسن علي بن عبد الرحمن التنوخي الإشيلي [ت: ٥١٤هـ] إمام في النحو واللغة والأدب. أخذ عن الأعلام والحافظ أبي علي الغسانس، وأبي سليمان بن حوم، وأخذ عنه القاضي عياض وأبو بكر بن الجدد وآخرون. ومن تصانيفه أيضاً: شرح الحماسة، وشرح شعر حبيب. انظر بغية الملتبس ٣٧٢، بغية الوعاة ١٧٤/٢.

أبوعلي في هذا، وما أشار إليه، وإنما هذا في هذا حذو سيويه، وذلك أن سيويه قال: ثمانية أحرف من الحروف الأول، وثلاثة من غيرها، وفصلها سيويه على نحو مافصلها أبوعلي، والذي ذهب إليه سيويه أن اللام لما [لم]^(١) يكثر البدل فيها لم يعدها مع سائر الحروف، ولم يجعل البدل فيها مطردا؛ ألا ترى أن سيويه قال: «وقد أبدلوا اللام وهو قليل جدا»^(٢).

ومن عادة سيويه-رحمه الله- التي ذكرها عنه أبوعلي وأبوالفتح أن الشيء إذا قلّ لا يعتدّ به اعتداده بغيره؛ ألا ترى كيف أسقط بعض الأبنية ولم يذكرها لقلتها وشذوذها، كذلك لم يعتد باللام أيضا في حروف البدل لقلة ذلك منها، ولا يشك من له أدنى فهم أن هذا هو الذي أراد، وإلا فلا يحمل عليهما ولا يليق بهما أنهما أخطأ في العدد؛ لأن كتابيهما لم يكونا ارتجالا فينسب الوهم إليهما في العدد، وإنما هما منقحان، محررا التأليف، فلا نظر عند الفهم الحاذق، وإن أبا علي [حين]^(٣) لم يعتد باللام كما فعل سيويه، وكلّ ذلك إلى قارئ كتابه، لا يحمل عليه الغلط في الصناعة.

(١) تكملة من الطرر ١٣٢.

(٢) الكتاب ٣١٤/٢ وفيه: «وقد أبدلوا اللام من النون وذلك قليل جدا».

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات. الترجمة

لم ينقصه^(١) من هذا الباب بناء أصلا، نهايتهم أن ذكروا « دُئِلُّ، ورُئِمُّ »^(٢)، قال ابن عصفور^(٣): وهما علمان، والعلم موضع النقل، حتّى أن من النحويين من يزعم أنه ليس في الأعلام مرتجل، بل كلها منقولة^(٤)، فـ « دُئِلُّ » كأنه من « دَأَلَ يدأُلُ » و « رُئِمُّ » من « رَئِمَتِ الناقةُ ولدَها »: عطفت عليه، ولم يعرف^(٥) سيبويه هذين^(٦).

قلت^(٧): الدُّئِلُّ: دويبة صغيرة تشبه ابن عرس. ورُئِمُّ^(٨): « من أسماء الاست. والوجه في هذين الاسمين^(٩) أن يُجعلَا فعلين في أصل وضعهما^(١٠) نقلًا إلى تسمية الأنواع كما يُنقل الفعل إلى العلمية فيسمّى الرجل (ضَرَبَ أَوْضُرِبَ)، فإذا اعتقد فيهما هذا لم يكونا زيادة على ماحكاه سيبويه. وقد جاء النقل في الأنواع

(١) في الأصل: ينقصه.

(٢) وهما عن الأخفش. انظر الاستدراك ٥٨، شرح عيون كتاب سيبويه ٢٧٨، ٢٧٩، المتع ٦١، ارتشاف الضرب ٣٣ (رجب)، المساعد ١٢/٤، شرح شواهد شرح الشافية ١٣.

(٣) انظر المتع ٦١.

(٤) ينسب إلى سيبويه كما في ارتشاف الضرب ٩٦٢، أوضح المسالك ١٣١/١، ١٣٢.

(٥) في الأصل: ولم يعرف.

(٦) انظر شرح الملوكي ٢٣.

(٧) القائل المؤلف.

(٨) في الأصل: ودئم. والكلام الآتي منقول من الاقتضاب ٣٢٣/٢.

(٩) في الأصل: الوجهين. والمثبت من الاقتضاب ٣٢٣/٢.

(١٠) في الأصل: وصلهما.

كما جاء في الأعلام، قالوا: تُنَوِّط، وتُبَشِّر، وهما طائران سَمَيَا بالفعل^(١).
هذا هو الصواب، لا ما قال ابن عصفور من أنهما علمان، ويَبِّن غلطه قول
الشاعر:

جَاؤُوا بِجَيْشٍ لَوْ قِيسَ مُعْرَسُهُ مَا كَانَ إِلَّا كَمُعْرَسِ الدُّلِّ^(٢)
فأدخل الألف واللام دلالة على أنه ليس علما.

ولم يعرف^(٣) سيبويه من «فَعِلَ» إِلَّا «إِبْلًا»، وحكى الأخفش: الحَبْرَة^(٤)،
وهو القَلَح^(٥) في الأسنان، وامرأة بِلَزْ، وهي الضخمة^(٦). وهذا الذي حكاه من
قولهم: الحَبْرَة، غير معروف، وإنما المعروف «حَبْرَة» -بفتح الحاء وسكون الباء-
ويدلّ على هذا / قول الشاعر:

[٤٨ب]

(١) انتهى مافي الاقتضاب. وانظر شرح عيون كتاب سيبويه ٢٧٩، الممتع ٩٧، شرح الشافية للرضي
٣٨/١.

(٢) البيت لكعب بن مالك الأنصاري. إصلاح المنطق ١٦٦، أدب الكاتب ٤٧٤، المنتخب ٥٦٦،
الاستدراك ٥٨، النصف ٢٠/١، شرح التصريف ٢٠٢، الاقتضاب ٤١٨، شرح كتاب سيبويه لابن
خروف ٢٩٨ (بديري)، شرح المفصل لابن يعيش ٣٠/١، شرح الملوكي ٢٣، شرح الشافية للرضي
٣٧/١، اللسان (دأل)، شرح الأشموني ٢٣٩/٤، شرح شواهد شرح الشافية ١٢، ١٣. والمعرس: مكان
التزول من آخر الليل. ويروى: «الدُّوْل».

(٣) النصّ من هنا إلى قوله: المتوحشة، منقول بتصريف يسير من الاقتضاب ٣٢٤/٢.

(٤) في الأصل: حيرة، بالياء. وكذا في المواضع التالية.

(٥) وهو الصفرة. وقيل: الصفرة إذا غلظت حتّى تسود أو تخضر.

(٦) انظر الاستدراك ٥٧، شرح عيون كتاب سيبويه ٢٧٧، ارتشاف الضرب ٣٢، ٣٣ (رجب)،
المساعد ١١/٤. وفي أدب الكاتب ٤٧٤: «وقال سيبويه: ليس في الكلام فَعِلَ إِلَّا حرفان في الأسماء إبِل
وحِبِر وهو القلح في الأسنان، وحرفٌ في الصفة، قالوا: امرأة بلز، وهي الضخمة. قال أبو محمد: وقد جاء
حرف آخر وهو إِطِل». قال ابن السيد في الاقتضاب ٣٢٤/٢: «هذا غلط، لم يحك سيبويه غير إبِل
وحده، قال: لانعلم في الأسماء والصفات غيره. وأما الحيرة والبلز فإنهما من زيادة أبي الحسن الأخفش،
وليسا من كلام سيبويه».

ولست بسُعديّ على فيه حَبْرَةٌ^(١) البيت
وأما زيادة بعض [الناس]^(٢) «إطلا»^(٣) فزيادة غير صحيحة؛ لأنّ المعروف
«إطل» بسكون الطاء، ولم يسمع محرّكاً إلّا في [الشعر]^(٤) كقول امرئ القيس:
له إطلا ظي وساقا نَعَامَةٌ^(٥)
في رواية من رواه هكذا، فيمكن أن يكون الشاعر حرّكه بالكسر
للضرورة، كما حرك «الجلد» ضرورة^(٦)، فقال:
ضرباً أليماً بسببت يلعجُ الجلد^(٧)

(١) الشاهد للفرزدق. وروايته في الديوان ٢٧٢/١:

ولست بعديّ على فيه حَبْرَةٌ ولست بسعديّ حقيته التمرُّ

انظر السيرافي النحوي ٦٠٥، النكت ١١٤٢، الاقتضاب ٣٢٤. وقد ورد الشاهد في المصادر نفسها
إلّا الأخير، بكسر الحاء، ولم أقف على ذلك، وفي القاموس المحيط (حبر): حَبْرَةٌ، وَحْبْرَةٌ، وَحِبْرٌ، وَحِيرَةٌ.

(٢) ذهب الحرم به إلّا يسيراً. والصواب ما أثبتته إن شاء الله.

(٣) استدرك ذلك ابن قتيبة في أدب الكتاب ٤٧٤، والمبرد في المقتضب ١٩٢/١، الاستدراك
٥٧، شرح عيون كتاب سيبويه ٢٧٧.

(٤) أثر فيه الحرم.

(٥) عجزه:

وإرخاء سرحانٍ وتقريبُ تَنفُلٍ

انظر الديوان ٢١، شرح الملوكي ٢٢، الممتع ٦٥. ورواية الديوان: «أيطلا»، وهي الخاصة.

(٦) انظر شرح عيون كتاب سيبويه ٢٧٨.

(٧) صدره:

إذا تَجَرَّدَ نوحٌ قامتا معه

والبيت لعبد مناف بن ربّع الهذلي. انظر شرح أشعار الهذليين ٦٧٢، التّوادر ٢٠٤، الغريب
المصنف ١٥٣/١، الكامل ٦٩٢، ١٤١٩، الأصول ٤٤٩/٣، السّيرافي النّحوي ٤٢١، الاستدراك ٥٨،
المنصف ٣٠٨/٢، الخصائص ٣٣٣/٢، شرح عيون كتاب سيبويه ٢٧٨، المخصص ٨١/١، ٦٠/٤،
المقرب ٥٦٤، شرح حمل الزّجاجي لابن عصفور ٥٦١/٢، ضرائر الشعر له ١٩، شرح كتاب سيبويه
للصّفا ٤٣٥. والنّوح: نساء يُنْحَن. والسبت: النعل. ويلعج: يحرق. والضمير في قامتا لابنتيه.

وقد حُكي: أتان^(١) إبد، وهي المتوحشة^(٢).

وأما « بِلَزْ » فلا حجة فيه؛ لأنَّ الأشهر فيه « بِلَزْ » بالتشديد^(٣)، فيمكن أن يكون « بِلَزْ » مخففاً منه^(٤). « وحُكي عن العرب أنهم قالوا: لا أحسنُ اللعب إلاَّ جِلْخ جِلْب، وهي لعبة لهم يلعبونها^(٥) ».

ومما انتُقد على سيبويه، قوله: ولانعلمه إلا في حرف واحد، وهو « قوم عِدَى^(٦) ». قالوا: قد وجد: ﴿مكاناً سَوَى^(٧)﴾، و﴿ديناً قِيَمًا^(٨)﴾ جاء ذلك في الكتاب العزيز^(٩).

وهذا التقدير لا يلزم، أما ﴿مكاناً سَوَى^(١٠)﴾ فهو اسم في الأصل وصف به، بدليل أنه لو كانت صفة أصلية لتمكن في الوصف، فذكر مع المذكر وأُنث مع المؤنث، وأنه لا يقال إلا: بقعة سَوَى، فدل ذلك على أنه ليس بصفة في الأصل. وأما ﴿ديناً قِيَمًا﴾ فلا حجة فيه لأنه مصدر في الأصل، مقصور من « قِيَام »، ولولا ذلك لكان « قَوْماً » لأنه من الواو، ولا تقلب الواو ياء إذا كانت عينا في

(١) في الأصل: ابان.

(٢) في الأصل: المتوسطة. وهذه الكلمة ينتهي النقل من الاقتضاب في هذه المسألة. وانظر الممتع ٦٥.

(٣) نقله أبوحيان عن سيبويه. انظر ارتشاف الضرب ٣٣ (رجب). وانظر الممتع ٦٥.

(٤) انظر شرح عيون كتاب سيبويه ٢٧٨.

(٥) النص في الاقتضاب ٣٢٤/٢، ٣٢٥.

(٦) الكتاب ٢١٥/٢.

(٧) طه: ٥٨. وهي قراءة السبعة إلا ابن عامر وعاصم وحزمة فقرؤوها بضم السين، ووافقهم يعقوب

وخلف والأعمش. انظر الإقناع ٦٩٩، إتخاف فضلاء البشر ٣٨٤.

(٨) الأنعام: ١٦١. وهذه قراءة الكوفيين وابن عامر، ووافقهم خلف والأعمش. وقرأ الباقون: ﴿قِيَمًا﴾

بفتح القاف وكسر الباء المشددة. انظر الإقناع ٦٤٥، الدر المصون ٢٣٨/٥، إتخاف فضلاء البشر ٢٧٨.

(٩) استدركهما الزبيدي. انظر الاستدراك ٥، ٦.

(١٠) في الأصل: مكان.

مفرد لانكسار ما قبلها إلا بشرط أن يكون مابعدا ألفا، وتكون في مصدر لفعل معتل العين، أو في جمع قد اعتلت في مفردة، أو سكنت نحو « قام قياما، وعاد عيادا، وسوّط وسيّاط، ودار وديار »، وتنقلب أيضا لانكسار ما قبلها في الجمع، وإن لم يكن مابعدا ألفا^(١) إذا اعتلت في المفرد، نحو « قِيَمَة وقِيَم، ودِيَمَة ودِيَم »، فدلّ انقلاب الواو ياء في « قِيَم » على أنه مصدر في الأصل وصف به كما وصف بـ«عَدَل، ورضا». وقد جاء « زِيَم »^(٢)، قال الشاعر:

... تراعي متزلا زِيَمًا^(٣)

يقال: متزل زِيَمٌ، أي: متفرق الأصل. ويقال: لحمه زِيَمٌ، أي: متفرق. و« قالوا^(٤): ماء صِرَى، للمجتمع المستنقع، وماء رَوَى، للكثير المروي، قال الراجز:

تبشّري بالرفّه والماءِ الرّوى وفَرَجٍ منك قريبٍ قد أتى^(٥)

وقال:

صِرَى آجنٌ يزوي له المرءُ وجهه وإن ذاقه ظمآنٌ في شهر ناجر^(٦)

يروى: بفتح الصاد وكسرهما. وقد جاء شيء منه بالهاء، قالوا: سَبِي^(٧)

(١) في الأصل: الف.

(٢) لم ينقط في الأصل، وأهمّل أيضا نقط الزاي في الموضعين التاليين.

(٣) البيت بتمامه:

باتت ثلاث ليالٍ ثم واحدة
بذي الحجاز تراعي متزلا زِيَمًا

وهو للناطقة الذبياني. انظر ديوانه ٦٤، اللسان (زيم).

(٤) النص منقول من الاقتضاب ٣٢٥/٢، ٣٢٦.

(٥) في الأصل: تبشّري بالرحر. انظر التّوادر ٦٠٤، ٦٠٥، المخصص ١٥١/١٥. والرفه: أقصر ورد الإبل على الماء وأسرع.

(٦) البيت لذي الرمة. انظر الديوان ١٦٧٨، أمالي الزجاجي ١٢٣، أخباره ١٦١، أساس البلاغة (صرى)، اللسان (نجر، صرى).

(٧) في الأصل: شي.

طَيِّبَةً، للحلال، وخَيْرَةً، للشيء المختار»^(١). ولاحجة في شيء من ذلك على إثبات «فِعْل» في الصفات؛ لأنَّ جميع ذلك لا يطابق موصوفه، فأما «طَيِّبَةً» فإنه مؤنث تابع لمذكر، وأما «صِرِي وَرَوِي» فوصف بها الجمع والمفرد على صورة واحدة، فيقال: مِياة صِرِي، ومِياة رَوِي، وقد قلنا: إنَّ الصفة إذا كانت كذلك كانت محكوما لها بحكم الأسماء، وكذلك «بُقْعَة سَوِي»، يقال: فلا يطابق الصفة الموصوف. والذي يدل على أن الصفة إذا لم تطابق موصوفها جرت مجرى الأسماء، جمعهم «رَبْعَةٌ» على «رَبْعَات»^(٢).

قلت: «فالثلاثي من الأصول يُتصوّر فيه اثنا عشر بناءً، وذلك أنه يتصوّر في الفاء أن تكون مفتوحة ومضمومة ومكسورة، ويتصوّر فيها مع تحريكها بالفتح أن تكون العين / [مضمومة]^(٣) ومفتوحة ومكسورة وساكنة، وكذلك مع تحريكها بالضّم والكسر، [إلا أنه]^(٤) أَهْمِلُ^(٥) منها بناءان، وهما (فِعْل، وفِعْل)؛ لكرهية الخروج من ضمّ إلى كسر، ومن كسر إلى ضمّ»^(٦).

(١) انتهى النقل من الاقتضاب.

(٢) انظر الممتع ٦٣، ٦٤، ٦٥، فالكلام منقول عنه بتصرف وزيادة أمثلة.

(٣) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا التاء.

(٤) موضعه مخروم، وهو بقدر «إلا» فقط، وقد ظهر بعد الخرم ألف، وهي ألف مستقلة غير متصلة بما قبلها. والمثبت من الممتع ٦٠.

(٥) في الأصل: اصل.

(٦) النصّ في الممتع ٦٠، وأوله فيه: «فأما الثلاثي».

هذا باب مالحقته الزوائد من بنات الثلاثة من غير الفعل

قال - رحمه الله -: ويكون على (أفعل) وهو قليل، ولانعلمه جاء وصفاً^(١).
استدرك الزبيدي: شحم أمهج - عن أبي زيد - أي: ذو ودك^(٢)، رقيق.
«ويمكن^(٣) أن يكون محذوفاً من (أمهوج) كـ (أسلوب)؛ لأنه قد سمع ذلك فيه،
ووجد بخط أبي علي عن الفراء^(٤): لبن أمهوج، فيكون (أمهج) مقصورا منه؛ إذ لم
يسمع إلا في الشعر، أنشد أبو زيد:

يُطْعِمُهَا اللَّحْمَ وَشَحْمًا أُمُهْجًا^(٥)

وأيضاً فإنّ (الأمهج) اسم لدم القلب، فيمكن أن يكون قولهم: شحم
أمهج، مما وصف فيه بالاسم الجامد؛ لما فيه من معنى الصفاء والرقّة، كما يوصف
بالأسماء الضامنة لمعنى الأوصاف، ونحو ذلك^(٦) ما أنشده أبو عثمان من قول
الراجز:

[مُبْرَةِ العُرْقُوبِ إِشْفَى المِرْفَقِ^(٧)

-
- (١) الكتاب ٣١٦/٢ وفيه: «وهو قليل نحو أبلم وأصبغ، ولانعلمه...».
- (٢) الاستدراك ٦٢. وفي الأصل: سمح امهلع على أبي زيد.
- (٣) النص من هنا منقول من الممتع ٧٣، وصاحب الممتع ناقل عن ابن جني بزيادة وتصرف. انظر الخصائص ١٩٤/٣، ١٩٥.
- (٤) ابن جني هو ناقل هذا من خط أبي علي. انظر الخصائص ١٩٤/٣ ونصه فيه: «ووجدت...».
- (٥) انظر الأصول ٢٢٥/٣، الخصائص ١٩٤/٣، الاقتضاب ٣٣٣/٢.
- (٦) في الممتع ٧٣: «ونحو من ذلك».
- (٧) انظر الخصائص ٢٢١/٢، ١٩٥/٣، الاقتضاب ٣٣٣/٢. والمثيرة: الإبرة. والمشفى: مخرز الإسكاف، وهو أكبر من الإبرة قليلاً. والراجز يهجو امرأة، ويصفها بأنها هزيلة.

فوصف بـ(إشقى) وهو اسم؛ لما فيه من معنى الحدة.

وقول الآخر:

فلا والله والمُهِرِ المَفْدَى لأُتُّ[^(١)] وأنتَ غِرْبَالُ الإِهَابِ^(٢)
كأنه قال: مخرَّق الإِهَابِ^(٣).

قال: « ولا يكون في الأسماء والصفات (أَفْعُل) إلا أن يكسّر عليه الاسم للجمع »^(٤)

أبوبكر^(٥): « قالوا^(٦): أَسْنَمَةٌ، وأذْرُح، لموضعين. فإن قال قائل: إنَّ^(٧) (أذْرُح)^(٨) جمع لا يعرف واحده سُمِّي به المكان! فذلك غير ممكن له في (أَسْنَمَةٌ)؛ لأنَّ (أَفْعُلَةً) بالهاء لم يأت جمعا لشيء البتة . وقد حُكي: أَصْبُع، [وأَبْلَمَةٌ أيضا]^(٩) ».

قلت: قال بعض الأئمة: يحتمل أن يكون « أَفْعُلَةً » بالهاء لم يأت جمعا لأنه مما جاء على بناء لأجل الهاء، لا يكون دوها^(١٠)؛ ألا تراهم يقولون: فعلة، وليس في

(١) سقط من الأصل، وأثبتته من الممتع.

(٢) ينسب لعميرة بنت طرامة الكلبية ولغيرها. انظر الوحشيات ٨، الخصائص ٢/٢٢١، ٣/١٩٥، الخطاريات ٤٦.

(٣) انتهى النقل من الممتع.

(٤) الكتاب ٢/٣١٦.

(٥) يعني: الزبيدي.

(٦) في الأصل: قال. والمثبت من الاستدراك ٦٣.

(٧) في الأصل: أي.

(٨) في الأصل: اذرحا.

(٩) لم يثبت الناسخ إلا الواو والألف التي بعدها، وترك الباقي بياضا، وهو بمقدار كلمة، والمثبت من الاستدراك ٦٣.

(١٠) في الأصل: دوهم. ولعل الصواب ما أثبتته.

الكلام « فعلل »، ومفعلة، وليس في الكلام « مفعّل »^(١)، فيبقى الاعتراض بـ « أصبغ » لا يقدر أن ينفصل عنها^(٢).

قال ابن عصفور^(٣): « فأما (أذرح) و(أسنمة) فعلمان، فلا يثبت بهما بناء؛ لأنّ العلم أكثر ما يجيء منقولاً، بل من الناس من ينكر أن يجيء مرتجلاً^(٤)، فيحتمل أن يكونا منقولين من الفعل، فيكون (أذرح) (أفعل)^(٥)، في الأصل سمي به، وكذلك (أسنمة)، كان (أسنم)^(٦) في الأصل ثم سمي به.

فإن قيل: لو كان منقولاً من الفعل لما دخلت عليه تاء التانيث؛ لأن التاء لا تدخل على الفعل المضارع!

فالجواب: أنه لما انتقل من الفعلية إلى الاسمية ساغ دخول تاء التانيث عليه. والدليل على ذلك قولهم: الينجلبة، في الخرزة؛ التي يجلب بها الغائب، وهي فعل في الأصل؛ لأنها على وزن الفعل المختص، لكن لما انتقلت إلى الأسماء ساغ دخول التاء عليها^(٧).

قلت: ويدل على ذلك أيضاً قول الشاعر:

(١) في الأصل: مفعول. وسيأتي الكلام عليها في آخر الباب.

(٢) قال أبو نصر الجريطي في شرح عيون كتاب سيبويه ٢٨٠ بعد أن نقل كلام الزبيدي: « فالجواب أن أفعل حين لم يأت للواحد وأتى للجمع، ثم وجدنا أفعله وجب أن نحمله عليه، ونجعل الهاء للتانيث، ليست من البناء، ويكون على هذا جمعا. شاذاً سمي به الواحد، وإن لم يعرف واحده، ونعد الهاء لازمة لهذا الاسم كلزومها مفعلة، وتكون الهاء لاحقة كلاحقها في حجارة وبُعولة ».

(٣) انظر الممتع ٧٥.

(٤) سبق تخريج القول ٣٠٦.

(٥) في الممتع ٧٥: « فعلا ».

(٦) في الأصل: كان اسماً. والتصويب من الممتع ٧٥.

(٧) انتهى النقل من الممتع.

بَوْحَشٍ إِصْمِتَ فِي أَصْلَابِهَا أَوْدٌ^(١)

وهو اسم موضع سمي بالفعل، فلما صار اسما قطعت همزة الوصل.
ووجه ابن عصفور « أَصْبَعُ وَأَنْمُلَةٌ » على أنه « قد حُكي: أَصْبَعُ، وَأَنْمُلَةٌ بضم
الهمزة، فيمكن أن يكون الفتح تخفيفا، كما قالوا في (بُرُقَع): بُرُقَع، بالتخفيف »^(٢).

وأنشد ابن السيد على « أَسْنَمَةٌ » قول زهير:

ضَحَّوْا قَلِيلًا قَفَا كُتْبَانِ أَسْنَمَةٍ ومنهم بالقِسْومِيَّاتِ مُعْتَرَكُ^(٣)

وأنشد في « أَذْرُح » قول ذي الرُّمَّة:

فشدَّ إصارَ الدِّينِ أَيَّامَ أَذْرُحٍ وردَّ حُرُوبًا قد لَقَحْنَ إِلَى عُقْرِ^(٤) /

[٤٩ب]

وقوله: « [وليس] في الكلام (إِفْعُل) »^(٥).

قال أبو بكر: « وذكر ابن الأنباري^(٦) أنه يقال: إِصْبَعُ بكسر [الهمزة وضم

الباء]^(٧) لغة^(٨).

(١) صدره:

أَشْلَى سَلَوِيَّةً بَاتَتْ وَبَاتَ بِهَا

وهو للراعي النميري. انظر الديوان ٦٩، شرح المفصل لابن يعيش ٣٠/١، اللسان (صمت).

(٢) الممتع ٧٥، ٧٦.

(٣) الديوان ١٢٨. ولم أقف على البيت فيما وقفت عليه من كتب ابن السيد.

(٤) الديوان ٩٧٤، اللسان (عقر). ولم أقف على البيت فيما وقفت عليه من كتب ابن السيد.

(٥) الكتاب ٣١٦/٢ وما بين معقوفين تكلمة منه.

(٦) أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار [٢٧١، ٣٢٨هـ] كان من أعلم الناس بنحو الكوفيين، وأكثرهم حفظا للغة. أخذ عن ثعلب، وآخرين، وأخذ عنه الدارقطني وغيره. من تصانيفه: شرح الفضليات، وشرح القصائد السبع الطوال، المذكر والمؤث، وغيرها. انظر طبقات النحويين واللغويين ١٧١، ١٧٢، نزهة اللبء ١٩٧-٢٠٤، بغية الرعاة ٢١٢/١-٢١٤.

(٧) موضعه مخروم في الأصل بمقدار كلمة، والمثبت من الاستدراك ٦٣.

(٨) الاستدراك ٦٣.

قلت^(١): « أكثر أهل اللغة على أنها ليست من كلام الفصحاء. قال الفراء: ولا يلتفت إلى مارواه البصريون، من قولهم: إَصْبُع، فإننا بحثنا عنها^(٢)، فلم نجدها^(٣). »

قوله: وعلى « أَفْعَاء » فالاسم: الأَرْبَعَاء، لانعلم غيره^(٤).
قال أبو بكر: « قد جاء (الأَرْمَدَاء)، للرماد، عن أبي عمرو. واختلف فيه عن أبي زيد، فحكى ابن قتيبة عنه: الأَرْمَدَاء [للرَّمَاد]^(٥). وحكى غيره عن أبي زيد: هذه أَرْمَدَاء كثيرة، لجمع الرماد^(٦). »

قلت: حكى أبو حاتم عن أبي زيد: أَرْمَدَاء، وهو للرماد العظيم، وأنشد:
لم يُبْقِ هذا الدَّهْرُ من آيائه غَيْرَ أَثْنِافِهِ وَأَرْمَدَائِهِ^(٧)
قال البطليوسي^(٨): « هذه الزيادة غير صحيحة؛ لأن أبا عليّ البغداديّ قد حكى أنه يقال: رَمَاد، ويجمع على (أَرْمَدَة)، ويجمع (أَرْمَدَة) على (أَرْمَدَاء)، فإذا

(١) النص الآتي منقول من المتع ٧٦. وانظر الخصائص ٢١٢/٣، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٣٣٧/٢.

(٢) في الأصل: فإذا بحثنا عليها.

(٣) انتهى النقل من المتع. وانظر كلام الفراء في الخصائص ٢١٢/٣. وفيه: « قال إبراهيم الحربي: في إصبع وأغلة جميع ما يقول الناس. »

(٤) الكتاب ٣١٧/٢ والنص فيه: « ويكون على (إفْعَاء)، ولانعلمه جاء إلا في (الإربعاء)، وهو اسم. وكذلك أَفْعَاء، ولانعلمه جاء إلا في الأَرْبَعَاء. » والنص كما أثبتته المؤلف في الاستدراك للزبيدي ٦٥. قال أبو عليّ القالي في المقصور والمدود ٤٠٨: « وقال أبو زيد: بنو عقيل يقولون: يوم الأربعاء بكسر الباء. »

(٥) تكملة من الاستدراك ٦٥. وانظر أدب الكاتب ٤٧٥.

(٦) الاستدراك ٦٥. والنص أيضا في شرح عيون كتاب سيبويه ٢٨٢.

(٧) لأبي التّجّم. انظر الديوان ٢٤، أدب الكاتب ٤٧٥، جمهرة اللغة ٦٣٩، المقصور والمدود للقالي ٤٠٨، سر صناعة الإعراب ٦٦٠، المنصف ١٤٣/٢، الخاطريّات ١١٦، تهذيب اللغة ١١٥/١٥، المخصص ٤١/١١، ٧٧/١٦، الاقتضاب ٣٢٦/٢.

(٨) الاقتضاب ٣٢٦/٢.

كان جمعا^(١) لم يعتدّ زيادة؛ لأنّ سيبويه إنّما ذكر أنه لا يكون إلا في الآحاد، لا في الجمع. وذكر أبو علي [أن]^(٢) ابن دريد كان يروي:

غير أثافيه وإرمداه

بكسر الهمزة^(٣)، فيلزم على هذه الرواية أن يكون اسما مفردا، وهو زيادة على ما حكاها سيبويه؛ لأنه^(٤) قال: ويكون على (إفعلاء)^(٥) بكسر الهمزة، ثمّ قال: ولا نعلمه جاء إلا في (الإربعاء)^(٦).

ففي (الأربعاء) على هذا ثلاث لغات: أربعاء بفتح الهمزة، والباء^(٧)، وإربعاء بكسرهما، وأربعاء بفتح الهمزة، وكسر الباء^(٨).

ثمّ استدرك أبو بكر الزبيدي، فقال^(٩): «وقد جاء أيضا من هذا الباب مما لم يذكره سيبويه (إفعلة)، قالوا: هو إكبرة قوم، إذا كان أفعدهم في النسب، و(فعنلا)، قالوا: حَبَطًا^(١٠)، بمعنى حَبَطَى، للعظيم البطن، و(فعيلا)، قالوا: حَفِيسًا،

(١) في الأصل: جميعا.

(٢) تكملة من الاقتضاب ٣٢٦/٢ يلتزم بها الكلام.

(٣) الذي في جمهرة اللغة ٦٣٩: أرمداً بالفتح، وقد نبّه المحقق على ما نقل عن ابن دريد، ثمّ قال: وهو بالفتح في الأصول. ومما يؤيد أنه بالفتح كما جاء في أصول جمهرة اللغة نصّ ابن دريد فيها على أنّه جمع رماد.

(٤) في الأصل: لا.

(٥) في الأصل: افعّل.

(٦) لم يذكر أبو علي القالي إربعاء، ولا إرمداً، بكسر الهمزة في كتابه المقصور والمدود ٤٠٨، وذكرهما بفتح الهمزة وكسر الباء، وفسّره بالرّماد، وأنشد البيتين السابقين بفتح الهمزة من أرمداً، ثمّ قال: «وماء من هذا المثال قليل في الواحد جدّاً، لأعلم أتى منه غير هذين الحرفين».

(٧) نقلت عن بعض بني أسد. انظر اللسان (ربع).

(٨) انتهى النقل من الاقتضاب.

(٩) الاستدراك ٦٦، ٦٧.

(١٠) في الاستدراك ٦٦: «فعنلاء، قالوا: حبنطاء». وهو خطأ. انظر الممتع ١٠٤، اللسان (حبط).

للرجل القصير، وحيفس أيضا، و(فُعَال)، قالوا: ضُنَّاكَ، وضُنَّاكَ^(١) للعظيمة من النوق، و(إِفْعَال)، قالوا: إِسْحَارٌ، لغة في أَسْحَار^(٢)، و(أَفْعُلَاء)، قالوا: الأَرُبْعَاء، لعود من أَعْوَاد الأَخْيَةِ^(٣)، و(أَفْعُلَاوِي)، قالوا: قَعَد الأَرُبْعَاوِي، إذا قَعَد متربعا، وأَفْعُلَاء، قالوا: الأَرُبْعَاء، اسم موضع، قال سحيم بن [وَيْثِيل]^(٤):

ألم ترنا بالأَرُبْعَاء وخيلنا
غداة دعانا قَعَبٌ والكِيَاهِمُ^(٥)

-حكى اللحياني: قَعَدَ فلانُ الأَرُبْعَاء. قاله ابن السيد في المثلث^(٦) -
(وَأَفْنَعُول)، قالوا: أَلْنَجُوج، للعود^(٧).

-
- (١) في الاستدراك ٦٦: «قالوا: ضُنَّاكَ للعظيمة». وصنَّال هنا تحريف. انظر المتع ٨٥.
- (٢) في الاستدراك ٦٦: «وأَفْعَالٌ قالوا: أَسْحَارٌ لغة في إِسْحَارٍ». وهذا خطأ؛ لأنَّ سيويه ذكره بفتح الهمزة. انظر الكتاب ٣١٦/٢، شرح عيون كتاب سيويه ٢٨.
- (٣) في المقصور والمدود للقال ٤٠٩: «الأَرُبْعَاء: عمود من أعمدة الخباء، ولم يأت منه غيرُ هذا الحرف الواحد، ولم يذكر سيويه هذا المثل في الأبنية، وإثما جاء هذا الحرف عن طريق الكوفة».
- (٤) تكملة من الاستدراك ٦٦ يلتزم بها الكلام. وهو سحيم بن وئيل الرياحي اليربوعي التميمي. شاعر مشهور الذكر جيد الموضع في قومه، مخضرم عاش في الجاهلية أربعين سنة وفي الإسلام ستين، عده ابن سلام في الطبقة الثالثة من شعراء الإسلام، وهو الذي فاخر غالب بن صعصعة أبا الفرزدق في نحر الإبل. انظر الاشتقاق ٢٢٤، طبقات فحول الشعراء ٥٧١، خزانة الأدب ٢٦٥/١، ٢٦٦.
- (٥) والبيت في تاج العروس (ربع) وفيه: «اللياهم».
- (٦) انظر المثلث ٣٤٥/١. وهذه العبارة مما حشاه المؤلف. وفي المقصور والمدود للقال ٤٩٣: «يقال: قَعَد فلان الأَرُبْعَاء والأَرُبْعَاوِي، أي: متربعا، حكاهما اللحياني، وهما نادران لأعلم في الكلام غيرهما».
- وقال ٣٠٣: «وقد ذكر هذا الحرف ابن الأعرابي على أَفْعُلَاء بفتح العين، يقال: مشت الأَرْنَب الأَرْبَعَاء بفتح الباء، وجلس فلان الأَرْبَعَاء، وهو نوع من المجلس. وهذا أندر وأكثر شذوذا مما ذكره اللحياني، فلذلك أهملناه».
- (٧) في الأصل: للود. وبه ينتهي النقل من الاستدراك.

وقع في كتاب أبي نصر^(١): يومُ أَرْوَنانُ^(٢) مرفوع، وإنما القوافي مجرورة^(٣)، فأولها:

ألا أبلغ بني خَلَفٍ رسولاً أحقاً أن أخطلكم هجاني^(٤)
والذي قرئ على ابن السَّراج بالخفض، قال: وكذا رَووه^(٥)، يريد:
أروناني، مخفف^(٦).

ويقال: لو شدد على النسب لخرج عن الصفة!

(١) يعني-والله أعلم-: نسخة أبي نصر من كتاب سيبويه، لا شرحه لعيون كتاب سيبويه؛ لأنه ليس فيه شيء مما سيأتي.

وأبونصر: هارون بن موسى بن صالح القيسي المجريطي القرطبي [ت: ٤٠١هـ] أخذ كتاب سيبويه عن أبي عبد الله الرباحي راويه عن أبي جعفر النحاس، وقد سبقت ترجمة الرباحي، كما أخذ عن القالي، وغيرهما، وأخذ عنه أبو عمر الطلمنكي، وابن عبد البر. من مصنفاته: شرح عيون كتاب سيبويه. انظر ترجمة أبي نصر في طبقات النحويين واللغويين ٣١٠، الصلة ٦٢٠، إنباه الرواة ٣٦٢/٣، شرح عيون كتاب سيبويه ٧-١٨ (الدراسة).

(٢) انظر الكتاب ٣١٧/٢ وهو فيه بالرفع. ويريد قول النابغة الجعدي:

فَظَلَّ لَنَسْوَةِ النِّعْمَانِ مَتَا عَلَى سَفَوَانٍ يَوْمَ أَرْوَنَانُ

قال ابن سيده -اللسان (رون)-: «هكذا أنشده سيبويه، والرواية المعروفة: يوم أروناني». وبالرفع في السيرافي النحوي ٦١٥، الأضداد لابن الأنباري ١٦٦ رواية عن أبي العباس ثعلب. وبالجذر في شعر النابغة الجعدي ١٦٣، النواذر ٥٢٩، النقائض ٤٠٤/١، الأضداد للسجستاني (ثلاثة كتب في الأضداد ١١٠)، المسائل المنثورة ٢٤٦، المنصف ١٧٩/٢، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٤٠٥/٢، المخصص ٦٢/٩، سفر السعادة ٤٤. وقد سبق لـ«أرونان» ذكرٌ في باب علم حروف الزوائد.

(٣) في الأصل: مجموعة.

(٤) في الأصل: على أبلغ. انظر الديوان ١٦٤، السيرافي النحوي ٦١٦. وفي شعره المطبوع هو البيت الرابع عشر. والأخطل: الشاعر التغلبي النصراني المعروف. وبنو خلف: رهطه.

(٥) في الأصل: ردّوه. والصواب ما أثبتته، إن شاء الله.

(٦) قال ابن سيده في المخصص ٦٢/٩: «وهذا لا يفتى في رواية سيبويه؛ لأن الإقواء في شعرهم كثير، ولا سيما بين المرفوع والمجروح».

فيقال في جوابه^(١): إنه كـ «أحمر وأحمري»، و«دَغَلٌ ودَغَلِي»؛ لأنَّك تقول: عِشْ دَغَلٌ، ودَغَلِي^(٢).

قال: ويكون على «فَعَالِل» غير مهموز، فالاسم: العَثَاير، والحَثَايل، ولا نعلمه جاء في الصفة، كما لم يجئ واحده^(٣).

أبوبكر: «قد ذكر في باب زيادة الياء^(٤): رجلٌ طَرِيمٌ^(٥)، فيجب أن يكون جمعها طرايم^(٦)».

قلت: أمّا «طريم» فقد ذكره هو^(٧)، فيكون معنى قوله: «كما لم يجئ واحده» أي: كثيرا، أي: الجمع لقلته، وقلة الجمع في الصفة، فلا يكون قياس^(٨) الزبيدي صحيحا في جمعه؛ لأنَّ الصفة جمعها قليل ومستكره، فأحرى هذا مع قلته، فإن جاء وسمع قيل، وإلاَّ لم يُقَسَّ^(٩).

قال: وعلى «تَفَاعِيل» فالاسم «التَّمَائِيل»^(١٠)، ولم يأت وصفا^(١١).

(١) في الأصل: جواد.

(٢) أي: واسع. انظر اللسان (دغفل). قال السيرافي: «فهذا يحتمل وجهين: أحدهما أن يكون قد أقوى، والآخر أن يكون نسب النعت إلى نفسه، والعرب قد تفعل هذا». انظر السيرافي النحوي ٦١٥.

(٣) الكتاب ٣١٩/٢ وفيه: «...والحَثَايل، إذا جمعت الحَثِيل والعَثِير، ولانعلمه...»

(٤) في الأصل: في باب زيادة في الياء.

(٥) وهو الطويل. انظر الكتاب ٣٢٥/٢.

(٦) الاستدراك ٨٠ وبعده: «مكسرا صفة».

(٧) أي: سيبويه.

(٨) في الأصل: قبلهن.

(٩) قال الجريطي في شرح عيون كتاب سيبويه ٢٨٤ رادّا على الزبيدي: «إنما عني غير (طرايم)؛ لأنه قد ذكره في موضع فدلّ على أنه استثناء في الجمع».

(١٠) في الأصل: تفاعل . . . العنائيل.

(١١) الكتاب ٣١٩/٢ والنص فيه: «ويكون على تفاعيل فالأسماء نحو: التحافيف والتماثيل، ولانعلمه جاء وصفا».

أبو بكر: / « [قد جاء] ^(١) (رجلٌ تَلْقَامَة، ورجلٌ تَقْوَالَة)، عن الكسائي،
و(رجلٌ تَبْذَارَة، و تَرْعَابَة) ^(٢). فلا يمتنع ذا أن يُجمع على (تَفَاعِل) ^(٣).

قلت: هذا لا يلزم أيضا لما تقدّم من قلة جمع الصفات.

قال: وعلى « يَفَاعِل » فالاسم ^(٤) « اليحامد، واليرامع » ^(٥).

أبو بكر: « قالوا: ناقة يَعْمَلَة، صفة، والجمع (يَعَامِل) » ^(٦).

قلت: إن كان « يَعَامِل » مسموعا فحينئذ يُعترضُ به. وإن كان غير مسموع
ولم يجئ وصفا مقيسا، فالجواب عنه ماتقدم. على أنه إن كان « يَعَامِل » مسموعا
لا يلزمه ^(٧)؛ لأنه يذكر هو ^(٨) هذا أبدا مع الأسماء لاستعماله استعمالها، ولذلك ذكره
في باب « أَفْعَل » ^(٩).

(١) موضعه مخروم.

(٢) في الاستدراك ٨٠: « وتبذارة: ييذر ماله، عن أبي زيد، وترعابة ».

(٣) الاستدراك ٨١ وبعده: « فيكون على (تلاعيب، وتلاقيم) ونحوه ».

(٤) في الأصل: قال: والاسم. فقط. وأثبتته من الاستدراك ٨١ لأنه منقول منه.

(٥) انظر الكتاب ٣١٩/٢ والنص فيه: « ويكون على يفاعل نحو: اليحامد واليرامع ».

(٦) الاستدراك ٨١ وفيه: « قد جاء ناقة... »

(٧) ورد النص في الأصل هكذا: قلت: إن كان يعامل مسموعا فحينئذ يعترض به وإن كان ولم يجئ
وصفا فالجواب صحته ماتقدم على أنه إن كان يعامل مسموعا فحينئذ يعترض به وإن كان ولم يجئ وصفا
مقيسا فالجواب عنه ماتقدم على أنه إن كان مسموعا لا يلزمه...

(٨) أي: سيبويه.

(٩) يريد في باب ما ينصرف وما لا ينصرف. قال سيبويه ٢/٢: « هذا باب أفعل إذا كان اسما وما أشبه
الأفعال من الأسماء التي في أوائلها الزوائد، فما كان من الأسماء أفعل فنحو: أفكّل وأزمل وأيدّع وأربّع
لا تنصرف في المعرفة... وأمّا ما أشبه الأفعال سوى أفعل فمثل: اليرمع، واليعمل وهو جماع اليعملة ». وقد
نصّ في ٣٢٥/٢ على اسميته أيضا فقال: « وأمّا الباء فتلحق أولا فيكون الحرف على (يفعل) في الأسماء
نحو: اليرمع واليعمل واليرمق، ولانعلمه جاء وصفا ». قال ابن عصفور في الممتع ٩٥: « فأما جمل يعمل،
وجمال يعامل، فإنه من قبيل الوصف بالاسم، بدليل انصرافه كما تقدم، وبدليل ولايته العوامل... ». وذكر

وقوله: وعلى «فَعَاوِيل» وصفا، نحو «الْقَرَاوِيح»، ولانعلمه جاء اسما^(١).
أبوبكر: «قد ذكر في هذا الباب: عَصَوَاد، وَقِرْوَاش، اسمين^(٢)، فيجب أن
يجمعا^(٣) على (عَصَاوِيد وَقَرَاوِيش)^(٤).
قال: «ويكون على (فَعَالِيَت)^(٥).
أبوبكر: «قد جاء في باب التصغير (مَلَائِكِيَت)^(٦) جمع (مَلَكَوَت)، وهو
اسم^(٧)».

لأدري أين ذكره في التصغير^(٨)، فإن كان ثبت عنده، فلا اعتراض به؛ لأنه

-
- السيرافي اليحامد جمع يحمد واليرامع جمع يرمع، ولم ينص على سماع. انظر السيرافي النحوي ٦٢٧.
- (١) الكتاب ٣١٩/٢ ونصه: «ويكون على فعاويل وصفا نحو: القراويح والجلالويخ وهي العظام من الأودية، ولانعلمه جاء اسما».
- (٢) انظر الكتاب ٣٢٢/٢.
- (٣) في الأصل: يجمع. والمثبت من الاستدراك ٨١.
- (٤) الاستدراك ٨١. والمؤلف لم يناقش الزبيدي في هذا؛ لأن منع القياس الذي ذكره في الصفة سابقا، لا يصلح هنا. وكذا فعل ابن عصفور في الممتع ١٣٠ فقال: «على فعاويل، ولا يكون إلا صفة... وقد يجيء اسما بالقياس؛ لأن عصوادا اسم، وقياس تكسيره عصاويد». والذي ردّ على الزبيدي هذا الاستدراك وأمثاله أبو نصر الجريطي، وحثّه تقوم على أن سيبويه ذكر المفرد-سواء كان اسما أو صفة-في مكان، فحينما يقول لم يأت، فمراده: غير هذا الذي ذكرت، أي: أنه قليل. وقد نقلت نصّ الجريطي في فعایل قبل قليل، وهذا نصّه في فعاويل: «وكذلك فعاويل؛ لأنه حين قال فيه: ولانعلمه جاء اسما، فإنما يعني: حاشى تحلبة، حاشى عصاويد وقراويش، لذكره لهما مفردين اسمين». انظر شرح عيون كتاب سيبويه ٢٨٥.
- (٥) الكتاب ٣١٩/٢.
- (٦) في الأصل: مالكيَت.
- (٧) الاستدراك ٨٢ وفيه: «قد ذكر في كتابه في باب التصغير...»
- (٨) ذكره في باب تحقير ما ثبتت زيادته من بنات الثلاثة في التحقير ١٩/٢ فقال: «ومثل ذلك: عُفْرِيَت ومَلَكَوَت، تقول: عُفْرِيَت؛ لأنك تقول: عُفَارِيَت، ومُليكيَت؛ لأنك تقول: ملاكيَت». وقد نبه

قد ذكره.

قال: « ويكون (فُعَالِي) ^(١) في الاسم نحو (حُبَارِي)، ولا يكون وصفاً إلا أن يكسّر عليه الواحد للجمع » ^(٢).

أبو بكر: « قد جاء (فُعَالِي) صفةً للواحد، قالوا: جملٌ غُلَادِي » ^(٣).

قلت: هذا اعتراضٌ فاسدٌ؛ لأنه قد ذكره بعد، فيكون إطلاقه هنا القول مقيداً ^(٤) بما يذكر بعد ييسير ^(٥).

قال: « وعلى (فُعَلِي) نحو (ذِفْرِي، وَمِعْزِي)، ولانعلمه جاء وصفاً » ^(٦).

أبو بكر: « قال أحمد بن يحيى: يقال: رجلٌ كِصِي، للذي ^(٧) يتزل وحده » ^(٨).
وقد حكى أهل اللغة: كاصَ طعامه يكيصه إذا أكله وحده ^(٩). وهو اسمٌ وُصِف به، بدليل استعمالهم له جارياً على المؤنث بغير هاء، فيقولون: امرأةٌ كِصِي،

على هذا أيضاً أبو نصر الجريطي، ويَبَيّن أن سيبويه إنما يريد قلة ذلك. انظر شرح عيون كتاب سيبويه ٢٨٥. وقد ذكر ابن عصفور في الممتع ١٤٢ أن (ملاكيت) قياس، لم يسمع.

(١) في الأصل: ولا حباري.

(٢) الكتاب ٣٢٠/٢ وفيه: « نحو: حباري وثمانٍ ولُبادِي... »

(٣) الاستدراك ٨٢ وفيه: « غُلَاوِي ». وهو تحريف. والعلادي: الشديد من الإبل.

(٤) في الأصل: مفيداً.

(٥) قال سيبويه ٣٢٣/٢: « وقالوا: غُلَادِي نحو: حُبَارِي، فجعله فُعَالِي، وهو قليل. »

(٦) الكتاب ٣٢٠/٢ وفيه: « ويكون على... »

(٧) في الأصل: كيصى الذي، بالضاد، وكذا في المواضع التالية. وفي الاستدراك: « كيصى منون للذي... ».

(٨) الاستدراك ٨٣. وانظر التكملة ٣١٨، المقصور والممدود للقيالي ١٩٨.

(٩) انظر الاستدراك ٨٣، التكملة ٣١٨، المقصور والممدود للقيالي ١٩٨.

وقد قدّمنا أن الصفة إذا كانت غير مطابقة للموصوف يحكم لها بحكم الأسماء^(١).
« وقال بعضهم: هو (فُعَلَى) »^(٢). وهذا خَلْفٌ؛ لأنَّ « فُعَلَى » وألفها لغير
التأنيث، لم تجئ في الاسم، ولا صفة، إلّا ماجاء في « بُهْمَا »^(٣).
قال: « وعلى (تَفَعَّال) ولا نعلمه جاء وصفا »^(٤).
أبوبكر: قد تقدم من قولنا: رجل تَلْقَامَة^(٥).
قال: وعلى « فَعَّال » ولا نعلمه جاء وصفا^(٦).
أبوبكر: « قالوا: رجلٌ دَنَابَة، ودَنَامَة، للقصور »^(٧).

(١) انظر الممتع ٨٨.

(٢) الاستدراك ٨٣. ولم أقف على القائل.

(٣) هذا الرد ذكره الزبيدي ٨٣، ٨٤.

(٤) الكتاب ٣٢١/٢ ونصّه: « ويكون على تفعّال نحو: تجفاف وتمثال وتلقاء وتبيان، ولا نعلمه... »

(٥) الاستدراك ٨٥ بتصرف. قال السيرافي: « أما تلقامة، وتلعابة فقد ذكر سيبيويه في باب المصادر تحمّلت تحمّالا وإذا أردنا الواحدة منه زدنا الهاء فقلنا تحمالة، ووزن تلقامة، وتلعابة: تَفَعَّالَة، مثل: تحمالة ». انظر شرح السيرافي ٤٣٢/٦ (خ).

وقال ابن جني في الخصائص ١٨٧/٣، ١٨٨: « أمّا (تَلْقَامَة وَتَلْعَابَة)، فإنه وإن لم يذكر ذلك في الصفات فقد ذكّر في المصادر: تَفَعَّلَت تَفَعَّالًا، نحو: تحمّلت تحمّالا، ومثله: تقرّبت تقرّابا، ولو أردت الواحدة من هذا لوجب أن تكون تحمالة، فإذا ذكر تَفَعَّالًا فكأنه قد ذكره بالهاء؛ وذلك أن الهاء زائدة أبدا في تقدير الانفصال على غالب الأمر ». ثم أخذ يستدلّ على أن هذا الاستعمال عند العرب ليس من قبيل الوصف بالمصدر مثل: هذا رجل صوم، وأنّ الهاء للمبالغة، وإنما هو مثل: مررت بنسوة أربع، وصف غير متمكن.

وقد خالفه ابن عصفور في التعليل ووافقه في الهدف فقال في الممتع ١٢٩، ١٣٠: « فأما قولهم: رجلٌ تَلْقَامَة، وتلعابة، فمن قبيل الوصف بالمصدر؛ لأنّ تَلْقَامَا، وتلعابا مصدران، فوصف بهما، ودخلت التاء للمبالغة ».

(٦) الكتاب ٣٢١/٢.

(٧) الاستدراك ٨٥ وفيه: « رجل دَنَامَة للقصور ودنابة ». ودنابة عن الفراء في الغريب المصنف ٦٠/١. قال ابن عصفور في الممتع ٩٩: « فأما قولهم: رجلٌ دَنَابَة، فهو من الوصف بالاسم؛ إذ لم يطابق ».

قال: « ويكون على (فعلان) اسما »^(١).

أبوبكر: « قد جاء صفة قالوا: جمل عليان، وناقاة عليان، أي: طويلة »^(٢).
« ويكون على (فعلان) في الاسم، نحو (فركان، وعرفان)، ولانعلمه جاء وصفا »^(٣).

أبوبكر: « قالوا: رجل كلماني، جيد الكلام. عن الفراء »^(٤).
يمكن من تعابير التَّسْب أن يكون فلذلك لم يذكره^(٥) الإمام في أصول الأبنية.
« ويكون على (مفعلي) قالوا: مرعزي »^(٦).
أبوبكر: هكذا^(٧) وقع هذا الحرف، وأنا أحسبه « مرعزاء » على مثال

موصوفه ».

(١) الكتاب ٣٢٢/٢.

(٢) الاستدراك ٨٧ وفيه: « رجل عليان ». قال ابن عصفور في الممتع ١٢٣: « فأما قولهم: رجل عليان، فمن الوصف بالأسماء؛ لأنها ليست بصفة مطابقة للموصوف؛ لأنهم قد قالوا: ناقاة عليان، فوصفوا به الناقاة، ولم يدخلوا التاء. ومذهبنا أن الصفة إذا كانت كذلك حكم لها بحكم الأسماء ». وهذا أيضا مذهب المؤلف، وقد ذكره قبل قليل، واكتفى بذكره هناك.

(٣) الكتاب ٣٢٤/٢.

(٤) الاستدراك ٨٩ وفيه: « قد جاء: رجل... »

(٥) في الأصل: لم يذكر.

(٦) في الكتاب ٣٢٤/٢، ٣٢٥: « ويكون على مفعلي نحو: مرعزي، وهو صفة. ويكون على مفعلي، قالوا: مرعزي، وهو اسم ». وقد ذكر قبله بقليل في الصفحة نفسها مرعزاء، فقال: « ويكون على مفعلاء قالوا: مرعزاء، وهو قليل ». وهذا الأخير هو المقصود، وبناء على كلام الزبيدي الآتي فهو في نسخته مقصور، ولذا قال تكرر، ورد عليه المؤلف بأنه لم يقع في النسخ إلا ممدودا. والمؤلف في هذه المسألة لم ينقل كلام سيبويه من كتابه كما يظهر، إنما نقله من كتاب الاستدراك، ولهذا أورد الكلمة مقصورة كما ذكرها الزبيدي.

(٧) في الأصل: هذا.

« مَفْعَلَاءَ » لَأَنَّ « مَرْعَزَى » قد تكرر.

قلت: ليس لتكرّر هذا فقط يقال، بل كان يكون خَلْفًا؛ لأنه ذكره فيما الألف فيه خامسة، و« المرعزى » هي فيه سادسة. على أنه لم يقع في النسخ إلا « مَرْعَزَاءَ »، ممدوداً^(١)، لكنه كذا رواه هو.

ويكون على « مِفْعَلَى » في الاسم « مَرْعَزَى »^(٢).

قال أبو بكر: « قد جاء صفة، قالوا: رجلٌ مَرْقَدَى، للكثير الرقاد »^(٣).

قال المؤلف: وحكى ابن القوطية^(٤) في المقصور والممدود: رجلٌ مَرْقَدَى،

يرقدُ في الأمور، أي: يسرع^(٥). وأنشد / أبو عبيدة:

فَظَلَّ يَرَقْدُ مِنَ النَّشَاطِ كَالْبِرْبَرِيِّ لَجَّ فِي انْخِرَاطِ^(٦)

قلت: والمَرْعَزُ والمَرْعَزَى^(٧) والمَرْعَزَى^(٨) والمَرْعَزَاءَ والمَرْعَزَاءَ. قال أبو بكر:

(١) في الأصل: ممدود.

(٢) الكتاب ٣٢٥/٢ بتصرف.

(٣) الاستدراك ٩١.

(٤) في الأصل: القطرية. وهو أبو بكر محمد بن عمر بن عبدالعزيز بن إبراهيم [ت: ٣٦٧هـ] والقوطية أم إبراهيم جد أبيه، واسمها سارة بنت المقتدر، وجدها أحد ملوك القوط، سكان الأندلس قبل دخول الإسلام. أخذ عن ابن الأغبس وقاسم بن أصبغ، وغيرهما، وطال عمره فسمع منه طبقة بعد طبقة. له تصارييف الأفعال، المقصور والممدود، شرح رسالة أدب الكاتب، وغيرها. انظر بغية الملمس ١٠٢، إشارة التعيين ٣٢٨، بغية الوعاة ١/١٩٨.

(٥) انظر جمهرة اللغة ١٢٤٥، المقصور والممدود للقيالي ٢٩٩. وذكر في اللسان (رقد) المعنيان لمركدى.

(٦) للعجاج يصف ثورا. انظر الديوان ٢٥٣، اللسان (رقد، خرط). قال ابن عصفور في الممتع ١٢٩: « فأما قولهم: رجلٌ مَرْقَدَى، فمن قبيل الوصف بالأسماء؛ لأنها غير مطابقة لموصوفها؛ ألا ترى أنها جارية على مذكر، وهي مؤنثة بالألف، وقد تقدّم أن الدليل على أن الصفة إذا كانت كذلك جرت مجرى الأسماء، فلا يثبت بها مِفْعَلَى في الصفات ». وقد ذكر المؤلف هذا قبل قليل في فَعْلَى.

(٧) موضعه مخروم، وأثبتته من اللسان (رعز).

(٨) في الأصل: والمرعزاء. والمثبت من اللسان (رعز).

« (المِرْعَزَى): معروف. وجاء به سيبويه للاسم والصفة، ولا أعلمه صفة، إلا أن يكون معناه اللَّين من الصَّوف »^(١).

(١) في الأصل: الصرف. انظر الاستدراك ١١٤. وفي اللسان (رعز): « وجعل سيبويه المِرْعَزَى صفة، عني به اللَّين من الصَّوف ».

المستدركات من الأبنية^(١)

« (فُتْعَال)، قالوا: عُنْطَاب، لضرب من الجراد^(٢). »

و(تَفْعَالَة)، قالوا: تِلْقَاعَة، للرجل الكثير الكلام، وتِلْجَابَة، للكثير اللعب، وتِكْلَامَة، للكثير الكلام جيّده. عن الفراء^(٣).

و(تُفَاعِل)، قالوا: جملٌ تُرَامِز، وهو الذي إذا مضغ رأيت دماغه يرتفع ويترل «^(٤)».

وهذا ينبغي أن يكون « فعَالِلَا »؛ لأنّ التاء لا يحكم عليها بالزيادة إلاّ بدليل، ولو كانت بالعكس لانبغي هنا ألاّ يستدرك، ويقدرُ أبدأ؛ لعدم البنية، وكان ينبغي أن يحكم بالزيادة^(٥).

(١) سينقل المؤلف المستدركات الآتية من كتاب الاستدراك للزبيدي. قال ابن جنّي في الخصائص ١٨٨/٣: « وعلى الجملة فإنّ الفوائد عند أكثر الناس إذا فحص عن حالها، وتومّلت حقّ تأملها، فإنها - إلاّ ما لا بال به - ساقطة عن صاحب الكتاب؛ وذلك أنّها على ضرب: فمنها ما ليس قائله فصيحاً عنده. ومنها ما لم يسمع إلاّ في الشعر، والشعر موضع اضطراب، وموقف اعتذار، وكثير ما يحرف فيه الكلم عن أبينته، وتحال فيه المثل عن أوضاع صيغها لأجله... ومنها ما هو لازم له. على أنّا قد قلنا في ذلك، ودلّلنا على أنّه من مناقب هذا الرجل ومحاسنه: أن يستدرك عليه من هذه اللغة الفائضة السائرة المنتشرة ما هذا قدره، وهذه حال محصّوله ». وسيأتي كلام المؤلف على كثير مما سيذكره بعد، وهناك مزيد من التفصيل والتوثيق.

(٢) في الأصل: الحراج. والتصويب من الاستدراك ٩٢.

(٣) مرّ التعليق على هذه المسألة قبل قليل في ٣٢٤، وسيوجه المؤلف في ٣٣٤.

(٤) انظر الاستدراك ٩٢. وانظر في ترازم ومعناه كتاب الألفاظ ٣٤.

(٥) يقول: إذا كانت التاء زائدة، لانهلّ بناء جديدا في الأسماء، فيكون مما يستدرك على سيبويه، ولكن نقدّره، والتقدير هنا أن نجعله فعلا سمي به. والقول بأنّ التاء زائدة مذهب ابن السراج. والمذهب الذي ذكره المؤلف أولا وهو كون ترازم فعالا مذهب ابن جنّي. وعلى هذا فالمذاهب ثلاثة: الأول: التاء زائدة، والمثال مستدرك على سيبويه. الثاني: التاء زائدة، لكنه منقول من فعل، فليس بمستدرك. الثالث:

« (فَعَوَّلَى)، قالوا: عَدَوَّلَى، اسم موضع ^(١) ».

و(فَاعَوَّلَى)، قالوا: بَادَوَّلَى، اسم موضع ^(٢) ».

و(فُعَانَل)، [قالوا: فُرَانَس] ^(٣) للرجل الشديد الماضي ^(٤) ».

فهو على هذا من الفَرَس، كما قال الإمام في « فرناس » ^(٥) ».

« (فُعَلَان)، قالوا: قُمْدَان، للطويل، وامرأة قُمْدَانَة ^(٦) ».

و(فُعَلَايَا)، قالوا: بُرْحَايَا ^(٧) ».

-
- التاء أصلية، وليس بمستدرك. انظر الخصائص ١٩٧/٣، اللسان (رمز)، خزانة الأدب ٣٨/٨، ٣٩.
- (١) قال البكري: « وذكره سيبويه فيما جاء من الأسماء على مثال فعولى. وزعم الخليل أنه موضع كانت تنسب إليه السفن، فأُمرت اسمه ». فإن صح هذا، فالمثال ليس بفائت، ولا حاجة للردود الآتية بعد قليل. انظر معجم ما استعجم (عدولى).
- (٢) قال البكري: « على مثال فاعولى، ذكره سيبويه ». فإن صحَّ فالمثال ليس بفائت، ولا حاجة للردود الآتية بعد قليل. انظر معجم ما استعجم (بادولى).
- (٣) تكملة من الاستدراك ٩٢ يلتزم بها الكلام. وفيه: « قرانس » كذا بالقاف، ولم أقف عليه. انظر الخصائص ١٩١/٣، الممتع ١١٧، اللسان (فرس). وتفسير المؤلف يدل على ما أثبتته.
- (٤) انظر الاستدراك ٩٢.
- (٥) في الأصل: فرانس. ويحتمل فرائس، وغير ذلك؛ لأنَّ النون لم تنقط. وما أثبتته الصواب إن شاء الله؛ فهو الذي ذكره سيبويه ٣٢٣/٢. وفي اللسان (فرس): « وفرناس، مثل الفرصاد: من أسماء الأسد، مأخوذ من الفرس، وهو دقّ العنق... أسدٌ فُرَانَس كَفِرْنَس: فُعَانَل، من الفرس ». وفي النوادر ٤٠٠: « الفرانس: الذي يفترس كلَّ شيء من شدته ».

(٦) في الأصل: يمدان للطويل وامرأة يمدونة. وسيعيده بعد قليل مصححا. وانظر كتاب الألفاظ ٢١٢.

(٧) قال القالي: « وأنشد ابن الأنباري في بيت ابن مقبل:

رعت برحايا في السنين وعادةً لها برحايا كل شعبان تُحرفُ

وبرحايا على مثال فُعَلَايَا وهو نادرٌ شاذٌّ؛ لأنَّ الأصمعي وغيره روى: مرحيّا، على فعليّا، فلذلك ألغيناه ». المقصور والممدود ١١. وقد ذكر سيبويه ٣٢٥/٢ مرحيّا، والعجب أن القالي لم ينبه على ذلك، وهو من رواة كتابه. وذكر البكري البيت في مرحيّا: اسم موضع في شقّ الحجاز، وقال: « ورواه غير

و(فَعَلَاءَ)، قالوا: الْقَصَاصَاءُ. عن ابن دريد^(١).
و(فَنَاعِلَ)، قالوا: حِمَارٌ كُنَادِرٌ، وَكُدْرٌ، وَكُنْدُرٌ، لِلْغَلِيطِ. عن أبي حاتم^(٢).
و(نَفَعِلَاءَ، وَنَفَعَالِ)، قالوا: رَجُلٌ نَفَرَجَاءُ، وَنَفَرَجٌ^(٣)، لِلَّذِي يَكْشِفُ فَرْجَهُ.
عن أبي زيد.
و(فَعِيلَاءَ)، قالوا: الْفَخِيرَاءُ، وَالْخَصِصَاءُ، بِالْمَدِّ^(٤)، يَعْنُونَ: الْفَخْرَ
وَالْاِخْتِصَاصَ.
و(فَعُولَاءَ) بِالْمَدِّ، قالوا: هُمْ فِي مَعْكُوكَاءَ، وَبَعْكُوكَاءَ، لِلْجَلْبَةِ^(٥) وَالشَّرِّ.
و(فَعُولَى) بِالْقَصْرِ، قالوا: أَمْرُهُمْ فَوْضُوضَى، أَي: يَتَفَاوَضُونَ فِيهِ^(٦).
و(فُعِيلَاءَ)، قالوا: هُوَ عَالِمٌ بِذُخْيَلَاتِكَ، أَي: بِيَاظِنِ أَمْرِكَ^(٧).

الأصمعي: مرحايا، بألف بين الحاء والياء، والياء مخففة. معجم ما استعجم (مرحيا).

- (١) انظر جمهرة اللغة ١٢٣٠.
- (٢) انظر تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من البنية ١١٨. وانظر الغريب المصنف ٦١/١، ٦٢، كتاب الألفاظ ١٦٣، المنتخب ١٠٩.
- (٣) انظر كتاب الألفاظ ١٢٩. وقد جعل أبو عليّ القالي نفرجاء في المقصور والمدود ٤٥٨ فعللاء، وقال: «وإنما جعلناه فعللاء؛ لأنه ليس في الكلام نفعلاء، ولثبوت النون في هذه اللغات كلها».
- (٤) ورويت بالقصر. ومما روي من ذلك بالقصر والمد: زَلِيلِي، وَمِكِيثِي، وَحِثِيثِي. وقد جعل أبو عليّ القالي المد في هذا كله شاذًا نادرًا. انظر المقصور والمدود ٣٠٢، ٣٠٤. وفي المنقوص والمدود للفراء ١٦: «وزعم الكسائي أنه سمع مايفعل هذا إلا خصيصاء القوم... قال الفراء: لم يُسمع أحد من العرب بمدّ شيئاً من هذا، ولم يُجَزَّ».
- (٥) حُرِفَتِ الْكَلِمَةُ فِي الْأَصْلِ. انظر الإبدال لابن السكيت ٧٦.
- (٦) رواها القالي عن اللحاني، وذكر فيها المد أيضا، وذكر ابن سيده أنها فوعولي. انظر المقصور والمدود ٤١١. انظر المخصص ٩٦/١٥.
- (٧) قال القالي: «ولانعلم غيره». المقصور والمدود ٣٠٣. وقال أبو حيان: «وزاد بعضهم: غَمِيضَاءَ وَكُمَيْلَاءَ». ارتشاف الضرب ١٢٠ (رجب).

و(مُفْعَلَان)، قالوا: مُسْحَلَان، اسم موضع^(١)، وشابُّ مُسْحَلَان، صفة، أي: حسن القوام.

و(فَعْلَوَى)، قالوا: الهَرْتَوَى^(٢)، وهو نبت.

و(فَعْلَان)، يقال: هم في كَوَفَان، أي: في أمر شديد. عن أبي عمرو^(٣)، قال:

فما أَضْحِي وما أَمْسِيْتُ إِلَّا وإِنِّي مِنْكُمْ فِي كَوَفَانٍ^(٤)

و(فِعْلَاء)، قالوا: الدِّيَكْسَاء^(٥)، للقطعة^(٦) من التَّعَم.

و(فِعْلَاء) أيضا، قالوا: الدِّيَكْسَاء^(٧).

و(فَعْلَنَاء)، قالوا: خِلْفَنَاء، للخلاف^(٨).

وقال الشيخ أبو علي: قد ذكره الإمام في التصغير العوضي^(٩).

(١) هو واد من أودية أود، وأود ببلاد بني مازن، وقيل يربوع، وقيل بجذاء اليمامة. انظر معجم ما استعجم (أود، مسحان)

(٢) في الأصل: البهروى. وقد ذكر ابن عصفور أن الهرنوى فعللى كالقهقرى؛ لا طراد بجيء الواو أصلا في المضغف الرباعي، رغم قلتها في غير المضغف؛ ولأن فعلوى بناء لم يثبت. انظر الممتع ١٢٤.

(٣) انظر كتاب الألفاظ ٦٣.

(٤) اللسان (كوف). قال ابن عصفور في الممتع ١٣٧: «فأما قولهم: هم في كوفان، فليس فيه دليل على إثبات فَعْلَان؛ لاحتمال أن يكون فوعلان كحورزان».

(٥) جعله مع ما بعده ابن عصفور في الممتع ١٣٦ فَعْلَاء وفَعْلَاء كطيرمساء وحرملاء، والياء أصل كياء يستعور، ولم يجعل الياء زائدة؛ لأن فِعْلَاء وفِعْلَاء بناءان لم يثبتا.

(٦) في الأصل: للقطعة.

(٧) بعده في الاستدراك ٩٤: «لغة».

(٨) انظر الاستدراك ٩٢-٩٤.

(٩) في الأصل: العرضي. لم أقف على كلام الشلوين في غير هذا الكتاب. ولم أقف على خلفنة فيما عوض فيه من المحذوف، ولا في غيره من التصغير. إلا أن سيبويه ذكر شيئا قريبا من ذلك، قال ١١٨/٢: «فإنما هذه الواو كنون عَرْضَنَة؛ ألا ترى أنك كنت لاتخذها لو كان آخر الاسم ألف التأنيث، ولم يكن ليلزمها حذف كما يلزم ذلك نون عَرْضَتِي لو مددت». وقد ذكر سيبويه خِلْفَنَة ٣٥٠/٢، ٤٠٣، قال ابن

« (تَفَعَّلَاءَ)، قالوا: هو يمشي التَّركِضَاءَ، وهي مشية تبختر »^(١).

قال المؤلف: أذكر هنا ما وجهت عليه الفوائد^(٢) التي ذكرت هنا:

أما « حَبَّنْطًا » فقليل: يحتمل أن تكون الهمزة بدلا من ألف « حَبَّنْطَى »، كما قالوا: في « أَفْعَى »: أَفْعَاءُ^(٣).

[وأما « ضُنَّاكَ »]^(٤) كـ « عُنْظَب »، ولا يكون « فُعَّال »، وإن كان في معنى « ضِنَّاكَ » لأنَّ « فُعَّالًا » لم يثبت، وقد يكون اللفظان في معنى واحد، ويتقاربان في اللفظ، والأصول مختلفة، نحو « سَبَطَ، وَسَبَطَرُ »، فحمله على هذا أولى من إثبات بناء لم يستقرَّ في كلامهم^(٥).

وقال الخطَّابي^(٦): « ضُنَّاكَ » على وزن « فُعَّال »، رجل ضُنَّاكَ، وامرأة ضُنَّاكَ، في معنى « ضِنَّاكَ » للكثير اللحم، وامرأة ضِنَّاكَ^(٧). قال الخطَّابي: وأنشد الفراء في « ضِنَّاكَ »:

عصفور: « وكذلك (خِلْفَنَاءَ): فَعَلْنَاءَ، إلَّا أنَّه ليس ببناء أصلي؛ لأنَّهم قد قالوا: خِلْفَنَاءَ، فيمكن أن يكون هذا مُشْبَعًا منه، وهو أولى من إثبات بناء لم يستقرَّ ». المتع ١٢٦.

(١) الاستدراك ٩٤. وقال ابن عصفور: « ولم يسمع غيره ». المتع ١٣٣.

(٢) لم تنقط في الأصل، وبدل الواو راء فيه.

(٣) يريد: في الوقف، ثمَّ أجري الوصل مجرى الوقف. انظر المتع ١٠٤.

(٤) تكملة يلثم بها الكلام.

(٥) انظر المتع ٨٥ فاللفظ يكاد يكون متطابقا. وقال أبو حيان: « وفعَّال ضُنَّاكَ، لغة في ضِنَّاكَ، وقيل وزنه فُنْعَل كعُنْظَب ». ارتشاف الضرب ٦٢ (رجب).

(٦) أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب، من ولد زيد بن الخطاب رضي الله عنه [٣١٩هـ،

٣٨٨هـ] أخذ عن أبي عمر الزاهد وآخرين، وروى عنه الحاكم وغيره. من تصانيفه: شرح البخاري،

غريب الحديث، إصلاح غلط المحدثين وغيرها. انظر بغية الوعاة ١/٥٤٦، ٥٤٧، هدية العارفين ١/٦٨.

(٧) في الأصل: والمرأة ضِنَّاكَ. والتصويب من استشهاده الآتي، واللسان (ضِنَّاكَ).

لعمري لأعـرابيَّة بدويَّة تَظَلُّ بِسَجْفِي بَيْتِهَا الرِّيحُ تَحْفِقُ
أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْ ضِنَّاكِ ضِفْنَةٍ إِذَا فُتِرَتْ عَنْهَا المَراوِحُ تَعْرِقُ^(١)
وأما «الأُرْبَعَاءُ» فقد يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ «فُعْلَاءُ» ولا تَجْعَلُ هَمْزَتَهُ زَائِدَةً، وَإِنْ
كَانَتْ فِي مَوْضِعٍ تَكَثَّرَ فِيهِ زِيَادَتُهَا، وَتَكُونُ كـ«قُرْفُصَاءُ»^(٢).

وأما «الْأَنْجُوجُ» فقد نَقَلَ أَنَّهُ^(٣) عَجْمِيٌّ فَلَا يَثْبِتُ بِهِ مِثَالٌ^(٤).

وأما / [عُنْظَابُ]^(٥) فيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ إِشْبَاعًا لِلْفَتْحَةِ مِنْ «عُنْظَبُ» كَمَا

جاء في قوله:

أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْعَقَرَابِ^(٦)

وكما جاء:

... من الْقَسْطَالِ^(٧)

(١) في الأصل: ضنَّاكِ صفيّة. والبتان من أربعة أبيات للفرزدق في ديوانه ٥٥/١ يقولها في امرأته النوار، وهما مع ثالث في الحيوان ١٦١/٧ لرجل من بني غنم، قالها في امرأته وكانت حَضْرِيَّة.

(٢) انظر المتع ١٣٤ واللفظ متقارب جدًا.

(٣) «أنه» محرف في الأصل.

(٤) انظر المتع ١٢٧.

(٥) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا الألف والباء. وقد ذكر الزبيدي هذا الوزن في الزيادات إلا أنه لم يمرّ قبل فيما نقله المؤلف عنه في هذا الباب.

(٦) في الأصل: العقارب. وبعده:

الشَّائِلَاتِ عَقَدَ الْأَذْنَابِ

وهو في عِثِّ الوليد ١٥٦، شرح جمل الزّجاجي لابن عصفور ١٢١/١، ٥٥٧/٢، ضرائر الشعر له ٣٣، مغني اللبيب ٤٨٧، اللسان (سبب)، التكملة والذيل والصلة للزبيدي (عقرب).

(٧) يعني قول أوس بن حجر:

ولنعم مأوى المستضيف إذا دعا والخيّلُ خارجةٌ من القَسْطَالِ

انظر الديوان ١٠٨، الخصائص ٢١٣/٣، الصحاح (قسطل)، الاقتضاب ٣٣٠/٢، إيضاح شواهد الإيضاح ٣٨٣، اللسان (قسطل). والبيت في رثاء رجل يدعى أبا دليجة.

حكى اللغويون: غُنْظَب، وَغُنْظَب، وَغُنْظَاب^(١)، وَغُنْظُوب- ويكون توجيهه على الإشباع لـ « غُنْظَب » - والعُنْظَبَاء: الجراد الضخم. وقيل: هو ذكر الجراد^(٢).
وأما « تَلْقَاعَة » وبابه فمن قبيل الوصف بالمصدر؛ لأنَّ « تَلْقَامًا، وَتَلْعَابًا » مصدران وصف بهما، ودخلت التاء للمبالغة، وكذلك « رَجُلٌ تَلْقَاعَة، وَتَكْلَامَة »..
وأما « تُرَامِز »^(٣) فإنه (فُعَالِل) كـ (عُلَاطِط)، ولا ينبغي أن يجعل (تُفَاعِل) من الرَّمَز^(٤)؛ لأنَّ ذلك بناءٌ لم يثبت، ولاله اشتقاق يشهد^(٥) لذلك^(٦). قال^(٧) أبوزيد: هو الجمل القوي الشديد، وأنشد:

إذا أردتَ طلبَ المَفَاوِزِ . فاعمِدْ لكلِّ بازلٍ تُرَامِزِ^(٨)
وأما « ثَمَاضِر » فذهب بعضهم إلى أنه « تُفَاعِل »، وأنه فِعْلٌ منقولٌ كـ « يَزِيد »^(٩) وتَغْلِب ». ولا حاجة به إلى ذلك، بل « ثَمَاضِر » رباعي، وتأوّه فاء كـ « تُرَامِز ». فإن توهم ذلك لامتناع صرفه في قوله:
حيُّوا ثَمَاضِرَ واربعُوا صحيحي وقِفُوا فإنَّ وقوفكم حَسْبِي^(١٠)

-
- (١) وروى اللحياني الكسر فيه. انظر اللسان (عظب).
(٢) انظر المقصور والممدود للقيالي ٤٨٨.
(٣) في الأصل: ترامزا.
(٤) وهو مذهب ابن السراج كما في الخصائص ١٩٧/٣.
(٥) في الأصل: ويشهد.
(٦) النص في الممتع ٩٦. وانظر الخصائص ١٩٧/٣.
(٧) النص الآتي في الخصائص ١٩٧، ١٩٨ باختلاف يسير.
(٨) لإهاب بن عمير. انظر جمهرة اللغة ١١٥٠، ١٢١١، شرح السيرافي ٤٣٤/٦ (خ)، تهذيب اللغة ٢٠٦/١٣، اللسان (ترمز، لزز).
(٩) في الأصل: كريد. والتصويب من الخصائص ١٩٧/٣ والكلام منقول عنه بتصريف يسير.
(١٠) في الأصل: ... واربعوا ضحى... وقوفكم حسب. والبيت لدريد بن الصمة في ديوانه ٤٣، الوحشيات ٢٠٥، الشعر والشعراء ٢١٣، أمالي القالي ١٨٠/٢، إيضاح شواهد الإيضاح ٨٥٤. ورواية =

فليس بشيء؛ لأنَّ « تُماضِر » علم مؤنث، وهو اسم الخنساء الشاعرة^(١).
 وإنما مُنِعَ الصَّرْفُ لاجتماع التعريف والتأنيث، كامرأة سُمِّيَتْها بـ « عُدَّافِر »^(٢).
 وأما « عَدَوْلِي »، وهي قرية بالبحرين، والعَدَوْلِيُّ من السفن المنسوبُ إليها^(٣).
 وشجرٌ عدوليٌّ: قديم، وأنشد عليه:

عليها عَدَوْلِيُّ الهَشِيمِ وصَامِلَةٌ^(٤)

ويروى: عَدَامِيلُ الهَشِيمِ^(٥)، يعني: القدم أيضا.
 فقال الفارسي: أصلها « عَدَوْلِيٌّ »، وإنما تُركَ صرفه لأنه جعل اسم بقعة.
 وقال غيره: لم يسمع في أشعارهم « عدوليٌّ » مصروفا^(٦).
 قال صالح بن محمَّد: وجدت^(٧) لابن جتِّي في التنبيه: « هي في الظاهر ذاهبة

الوحشيات: « حيوا أمانة ». وليس الشاهد فيها.

(١) في الأصل: الشاعر. والتصويب من الخصائص ١٩٨/٣.

(٢) انتهى الثقل من الخصائص.

(٣) انظر المقصور والممدود للقالبي ١٥٩. وعن الأصمعي أنها منسوبة إلى قوم كانوا يتزلون هجر. وعن ابن الكلبي أنهم ليسوا من ربيعة ولا مضر ولا من اليمن، بل هم أمة على حدة. وعن أحمد بن عبيد أنها جزيرة بالبحر أسفل من أوال - أكبر جزر دولة البحرين - وأوال أسفل من عمان؛ فهي اليوم شمال دولة البحرين. وقيل منسوبة إلى رجل كان يتخذ السفين اسمه عَدَوْل. انظر شرح القصائد السبع الطوال ١٣٧، التكملة والذيل والصلة للصغاني (عدل).

(٤) صدره:

تري جـازريه يُرْعَدانِ ونارُه

وهولزنب بنت الطَّثريّ، من أبياتٍ ترثي بها أخاها يزيد. انظر الحماسة ٥١٦/١، البيان والتبيين

٢١٦/١، الأماي ٩٧/٢، شرح ديوان الحماسة ١٠٤٩، المحكم ١٢/٢، اللسان (صمل، عدل، عدمل).

(٥) انظر الصحاح (عدمل)، اللسان (عدمل).

(٦) انظر المحكم ١٢/٢، المخصص ٢٠٨/١٤، ٢٠٩، اللسان (عدل). وسيأتي للفارسي قول آخر ٤٦٢.

(٧) في الأصل: وحدث.

على أمثلة الكتاب^(١)، ووجه سقوطه عندي: أن يكون أراد (عَدَوَل) ^(٢)، ثم أبدل الثاني من المثليين ياء، ثم أبدل الياء ألفاً، فصارت (عدولي) ^(٣) انتهى كلامه. وهو توجية حسن سهل.

فأما قول نُهْشَل بن حَرِّي^(٤):

فَلاتَأْمِنِ الْبُتُوكِي وَإِنْ كَانَ دَارُهُمْ وَرَاءَ عَدَوَلَاتٍ وَكُنْتَ بَقِيصَرًا^(٥)
فَقِيلَ: إِنَّهُ أَنْتَ بِالْهَاءِ لِلضَّرُورَةِ، وَهَذَا يُؤْنَسُ بِقَوْلِ الْفَارَسِيِّ. وَأَمَّا ابْنُ
الْأَعْرَابِيِّ فَقَالَ: هِيَ مَوْضِعٌ، وَذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْهَاءَ فِيهَا وَضْعٌ، لَا أَنَّهُ أَرَادَ «عَدَوَلِي». وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُمْ: قَهْوَبَاةٌ، لِلنَّصْلِ الْعَرِيضِ^(٦). فَهَمَا «فَعَوَلَل»^(٧) «كَ» «فَدَوَكَس»^(٨)، وَ«فَعَلَّل» «كَ» «سَفَرَجَل»^(٩)، وَالْوَاوُ أَصْلٌ فِي بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ، نَحْوُ «وَرَنْتَل»؛ لِأَنَّكَ
إِنْ لَمْ تَفْعَلْ ذَلِكَ، وَجَعَلْتَ^(١٠) الْأَلْفَ زَائِدَةً، أَدَّى إِلَى بِنَاءٍ غَيْرِ مَوْجُودٍ^(١١).

(١) نقلت قبل قليل كلام البكري أن سيبويه ذكرها، فانظر كلامه.

(٢) وانظر ارتشاف الضرب ٩٤ (جب).

(٣) التنبيه في شرح مشكل أبيات الحماسة ١٣١ أ (خ). وجعله ابن عصفور في المتع ١٠٣ فعولل، قال: «وحرف العلة أصل في بنات الأربعة، نحو: ورنتل؛ لأنك إن لم تفعل ذلك، وجعلت الألف زائدة، أدّى إلى بناء غير موجود. ويكون منع صرفه للعلمية والتأنيث». وانظر ٤٦١-٤٦٣ تفصيلاً آخر أعاد فيه كلام ابن جني. وانظر المخصص ٢٠٨/١٥ فقد أطال الكلام على هذه المسألة.

(٤) نُهْشَل بن حَرِّي بن ضمرة بن ضمرة بن جابر بن قطن، أحد بني نُهْشَل بن دارم. شاعر شريف مذكور، عده ابن سلام في الطبقة الرابعة من الإسلاميين. وأبوه شاعر مذكور، وأجداده المذكورون في نسبه مشهورو الذكر ومنهم الفارس والشاعر. انظر طبقات فحول الشعراء ٥٨٣/٢.

(٥) المحكم ١٢/٢، اللسان (عدل).

(٦) انظر المحكم ١٢/٢.

(٧) في الأصل: فعول. والتصويب من المتع ١٠٣.

(٨) في الأصل: جعلت، بلا واو. والمثبت من المتع ١٠٣.

(٩) انظر المتع ١٠٣.

فأما « حَبَوْنِي »^(١) في المكان^(٢) « فيمكن أن يكون جملة من فعل وفاعل في الأصل، فسمّي بها »^(٣).

ويحتمل « بادَوَلِي » أن يحمل على أن الألف نشأت عن فتحة الياء، ويكون توجيهها مثل^(٤) توجيه « عَدَوَلِي »^(٥).

قال ابن جني - رحمه الله - في الخصائص: « أما (فُرَانِس) فلعمري إنه لم يذكره، وظاهر أمره أنه (فُعَانِل) »^(٦) من لفظ الفُرس^(٧)، قال:

أَنْ رَأَتْ أَسَدًا فُرَانِسًا آلَوْجَهَ كَرَهَا وَالْجَبِينَ عَابِسًا^(٨)

قال بعض النحويين^(٩): لقائل أن يقول: إنه « فُعَالِل » كـ « غُلَابِط ».

وأما « قُمْدَان » فيمكن أن يكون أصله « قُمْدَان » خفيفا، على وزن « سُلْطَان »، وشدد كما يشدد أواخر / الأسماء لأنها آخر؛ لأن الألف والنون يجريان مجرى تاء التأنيث، ولذلك إنما يُصَغَّرُ من [الاسم]^(١٠) الذي يكونان فيه صدره، كما أنه لا يُصَغَّرُ من الاسم الذي فيه تاء التأنيث إلا صدره.

(١) محرف في الأصل.

(٢) في الممتع ١٠٣: « في اسم المكان ».

(٣) الممتع ١٠٣، ١٠٤ وفيه: « فسمّي به ». وهذا قول أبي عمرو بن العلاء. انظر شرح أشعار الهذليين ١٠٠. وسيأتي لأبي علي الفارسي في ٤٦١-٤٦٣ زيادة تخريج، وكلام أوسع.

(٤) في الأصل: بعد.

(٥) أي: أنها مثلها؛ إذ يكون أصلها: بدولي. وقد نقلت قبل قليل كلام البكري في أن سيبويه ذكرها، فانظره.

(٦) في الأصل: فعايل.

(٧) يؤيده قول أبي زيد: « الفرانس: الذي يفترس كل شيء من شدته ». النوادر ٤٠٠.

(٨) الخصائص ١٩١/٣. والبيتان في النوادر لأبي زيد ٤٠٠، النوادر لأبي مسحل ٤٧٧/٢.

(٩) لم أقف على من يقول بما سيأتي.

(١٠) موضعه مخروم.

فإن قلت: إنما تفعل العرب ذلك في الوقف!

قلت: يكون من إجراء الوصل مجرى الوقف.

و«بُرَحَايا» فائت، يقال: البُرَحَاء للشديدة، وخصّ بعضهم به شدة الحمى،

و«بُرَحَايا» في هذا المعنى^(١).

وأما «كُنَادِر» «فُعَالِل» «ك» «عُذَاوِر»، فيكون موافقا لـ «كُذِّر» في المعنى، مقاربا له في اللفظ، مخالفا له في الأصول كـ «سَبَطَ وَسَبَطَر»، وهذا أولى من إثبات «فُنَاعِل»؛ لأنه لم يستقر^(٢).

وأما «نِفْرَاج» فـ «فِعْلَال» كـ «سِرْدَاح»، وكذلك «نِفْرَجَاء» «فِعْلَاء»^(٣) كـ «طِرِمْسَاء».

قال المؤلف: وأكثر هذه التوجيهات بعيدة^(٤) ضعيفة، ولولا الاتّباع لهذه الصّناعة ما عرّجت عليها، وإن كان فيها تخريجٌ وارتياضٌ للطالب معط^(٥) ملكةً للقارئ لهذه الصّناعة. والحامل عندي للنحويين على توجيهه^(٦) هذه الفوائت التعصّب لسيبويه والأنفة من أن يكون يفوته معرفة بناء من أبنية العربيّة حتّى لا يعرفه. وهذا تعصّب كثير، ومجاورة في التعظيم؛ والاقتصاد والإنصاف يصل معهما من التعظيم في حقّ سيبويه ما يستحقّه؛ إذ الإحاطة متعذّرة ممتنعة على القوى البشريّة، وحسبك تعظيما له أن يكون علماء العربيّة بجلّهم على سدة البحث

(١) انظر المحكم ٢٤٣/٣.

(٢) النص في المتن ١١٤ إلّا قوله: مقاربا له في اللفظ. فلعله ساقط من المتن.

(٣) انظر المتن ١٠٩، ١٣٦، ارتشاف الضرب (١٠٩) (رجب). وسيأتي الكلام عليهما وعلى نِفْرَج، ونِفْرَجَة، وسيرتضي المؤلف أنّها مما زيد فيه النون.

(٤) في الأصل: كلها بعيدة.

(٥) في الأصل: تخريجا وارتياضا للطلب معطيا.

(٦) في الأصل: على توجيهه.

والتفتيش لم يجدوا من الفوائت إلا قدرا يسيرا محصورا في عدد قليل.

قال أبو بكر^(١) قال أبو الفتح^(٢): « وحدثنا أبو علي عن أبي إسحاق، قال: يقال: رجل أفرج، وفرج^(٣)، وهو الذي [لا]^(٤) يكتم السر، وهو الذي^(٥) يكشف عن فرجه ». انتهى. و« نَفْرِجة القلب » إذا كان جباناً غير ذي جلادة ولا حزم، « ومثله (نفعلة)، قال الراجز:

نَفْرِجة القلب [قليل] مالنيل يُلقَى عليه النيدلان بالليل^(٦)
النيدلان: الذي يقال له الكابوس^(٧).

قال المؤلف: الذي قاله ابن جني؛ لأن كُراعاً قد حكى^(٨): نَفْرِجا، ونَفْرِجة، [ونَفْرِجاء]^(٩) ونَفْرِاجا. وكله الجبان^(١٠)، واشتقاقه من فرج، كأنه لافؤاد له.

(١) لعله ابن طاهر. وعموما المؤلف يريد بالنقل الآتي عن ابن جني وتعليقه عليه أن يبين بُعد تلك التوجيهات وضعفها، وأن يرّد كون نفراج ونفرجاء فعال وفعللاء. وسيأتي ٣٤٧ نقل المؤلف عن الزبيدي أن نفرج نفعل، دون تعليق.

(٢) انظر سر صناعة الإعراب ٤٤٤.

(٣) في الأصل: فروج. والمثبت من سر صناعة الإعراب، مجمل اللغة ٧٢٠، اللسان (فرج). وليس في المجمل واللسان: أفرج، بعني الذي لا يحفظ السر، وإنما: فرج، وفرج. والأفرج فيهما: العظيم الأيتين لاتكادان تلتقيان. وفي اللسان: « رجل أفرج الثنايا وأفليج الثنايا، بمعنى واحد ».

(٤) تكملة من سر صناعة الإعراب ٤٤٤ يلتئم بها الكلام.

(٥) في سر صناعة الإعراب: « وهو أيضا الذي ».

(٦) ما بين معقوفين ساقط من الأصل، وحرف « النيدلان » فيه أيضا. والبيتان لحريث بن زيد الخيل. انظر التكملة ٥٤٧، المنصف ١٠٦/١، شرح شواهد الإيضاح ٦٢٣، إيضاح شواهد الإيضاح ٨٩١، ٨٩٢، شرح الملوكي ١٤٨، المتع ٢٢٨، اللسان (فرج، ندل). و: مالنيل: من النيل. ويروى: قليل النيل.

(٧) انظر سر صناعة الإعراب ٤٤٤، ٤٤٥.

(٨) المنتخب ٥٣٨. وانظر المقصور والممدود للقيالي ٤٥٨.

(٩) تكملة من المنتخب ٥٣٨.

(١٠) في الأصل: الحمار.

« وأما (الفخِّيراء، والخصَّيصاء)^(١) فهما بناءان ممدودان منه^(٢)، وإن كان مدَّ المقصور شاذًّا عندنا لا ينقاس في الضرائر، ولا غيرها^(٣) ».

وأما « بَعْكُوكاء ومَعْكُوكاء »، ومعناه: الشَّرَّ والجلبة، قال ابن القوطية^(٤): والأصل الميمُ والباء^(٥) مبدلة منها؛ إذ « مَعَك » مستعمل في الحروب، وغيرها^(٦).

وقال غيره: « معكوكاء »: مفعولاء، « والباء من (بعكوكاء) بدل من الميم على لغة بني مازن؛ فإنهم يبدلون من الميم بَاءً، إذا كانت أولا^(٧) ».

وذكر ابن القوطية أنه يقال: الأمر بينهم فَوْضُوضاء، وفَيْضُوضاء [وفَيْضِضَاء]^(٨)، أي: يتفاوضون فيه.

وهذه ثلاثتها تقصر أيضا.

وأما بِـ « دُخَيْلَاتُك » فهو من مدَّ المقصور، وإن كان شاذًّا كما قدّمنا^(٩).

وأما « مُسْحُلَان » في اسم الموضع فقد يكون سَمِّيَ بثنائية « مُسْحُل » وإعراب النون، كما فعل في قوله:

(١) في الأصل: اوالخصيصاء.

(٢) المؤلف ينقل من المتع ١٢٨ ويبدأ النص فيه بقوله: « وعلى فَعِيلَى، ولم يجر منه إلا اسما في المصادر، نحو: هَجَرَى وَقَتَّى. فأما الفخِّيراء... ». فالضمير عائد على فَعِيلَى.

(٣) انظر المتع ١٢٨. وانظر الزهر ١٠١/٢. وأجاز الكوفيون وأبو الحسن الأخفش مدَّ المقصور للضرورة، وللغراء من الكوفيين تفصيل في ذلك. انظر الإنصاف ٧٤٥، ضرائر الشعر لابن عصفور ٣٨.

(٤) في الأصل: القرطية. وكذا في الموضع التالي.

(٥) في الأصل: الباء. وكذا في الموضعين التاليين.

(٦) ومعنى هذا الكلام أن وزنها فعلولاء.

(٧) انظر شرح عيون كتاب سيبويه ٢٨٦، المتع ١٤٤، ١٤٥، ارتشاف الضرب ١٢١ (رجب).

(٨) تكملة يلتزم بها الكلام مع ما سيأتي. انظر المقصور والممدود للقالبي ٤١١.

(٩) يعني: كالكلام في فخِّيراء وخصَّيصاء.

ألا ياديار الحيّ بالسبعان^(١)

ويحتمل أن يكون «فُعْلَان» كـ «عُقْرُبَان»، والميم غير زائدة، وإن كان موضع زيادتها؛ لأنّ ذلك بناء لم يستقرّ في كلامهم^(٢).

وأما «الهرتوى» «فإنه (فَعَلَّى)^(٣) كـ (القَهْقَرَى)، والواو أصلية في بنات الأربعة، مثلها في (وَرَتَّل) شذوذاً، وهذا أولى / [من جعلها]^(٤) زائدة، فتكون الكلمة (فَعَلَوَى)؛ لأنّ ذلك بناء لم يثبت في كلامهم، وأصالة الواو في بنات الأربعة قد وجدت في المضعّف باطّراد، وفي غير المضعّف قليلاً، فجعل الواو أصلاً [أولى]؛ لذلك»^(٥).

وأما «كَوْفَان» فيمكن أن يكون «فَوْعَلَان» كـ «حَوْفَزَان»^(٦).
«وأما (الدِّيَكِسَاء) والدِّيَكِسَاء: ففَعْلِلَاء، وفَعْلَلَاء، كـ (طِرْمِسَاء، وحرْمَلَاء)، والياء أصل^(٧) في بنات الأربعة، كما هي في (يَسْتَعَوِر) أصلاً، وهو خماسي، ولم تجعل الياء فيهما زائدة لأنهما بناءان لم يستقرّا في كلامهم»^(٨).

(١) عجزه:

أملّ عليها بالبللى الملوان

وينسب إلى بن مقبل، وابن أحرر. انظر الكتاب ٣٢٢/٢، إصلاح المنطق ٣٩٤، أدب الكاتب ٤٨٣، الأصول ١٩٨/٣، الخصائص ٢٠٢/٣، أمثلة الأبنية في كتاب سيبويه ٤٠، شرح المفصل لابن يعيش ١٤٤/٥، المزهر ٥٥/٢.

(٢) انظر المتع ١٤١، ارتشاف الضرب ١١٠ (رجب).

(٣) في الأصل: فعلل.

(٤) ذهب الخرم بأكثره.

(٥) انظر المتع ١٢٤. وما بين معقوفين تكملة منه.

(٦) انظر المتع ١٣٧.

(٧) في الأصل: اصلا.

(٨) انظر المتع ١٣٦ وفيه: «زائدة فيكون وزهما فيعلاء وفيعلاء لأنهما...».

قال في زيادة الياء: على «فَعْلِيل» قالوا: خَشْلِيل^(١).
قال أبوبكر: قد زعم في كتاب التصغير أنها «فَعْلِيل»، وأنها رباعيّة؛
كونها أصل^(٢).
قلت: والذي ذكر في التصغير أظهر؛ لأنّ النون لا يحكم عليها بالزيادة إلّا
بدليل، فينبغي أن يقال: إنها كـ «عَرَطِيل»^(٣).

المستدركات من هذا النوع:

«(يَفْعَلٌ)، قالوا: حَجَرٌ يَهَيِّرٌ، للصلب»^(٤).
قلت: قد ذكره بعد^(٥)، فاستدراكه خطأ.
«و(يَفْنَعُول)، قالوا: يَلْنَجُوج، للعود.
و(فَنِيعِلَة)، قالوا: حَنْدِيرة، للحدقة، ومنه قالوا: عَيْنٌ حَدْرَة^(٦)، وفِنِطْسة،
لأنف الخنزير^(٧)، ولكل أنف عظيم.
(فَعْلِيلِن)، قالوا: رجل كَفْرَيْن، للخبيث^(٨).
و(فَعَالَيْن)، للواحد، قالوا: أتيّتك كَراهِين أن تغضب.

-
- (١) الكتاب ٣٢٦/٢. وفي الأصل: فعنيل قالوا حشليل.
(٢) الاستدراك ١١٨٠، ١١٩. وانظر الكتاب ١٢٠/٢.
(٣) في الأصل: كرطليل. انظر المتع ١٥٩. والعرطليل: الطويل.
(٤) انظر الاستدراك ١١٩.
(٥) انظر الكتاب ٣٤٦/٢.
(٦) في الاستدراك ١١٩: «قالوا حدرة». والعين الحدرة: العظيمة، أو الغليظة الصلبة،
الحادة النظر. القاموس (حدر).
(٧) في الأصل: الانف الحرير.
(٨) في الاستدراك ١١٩: «وفعلين قالوا: رجل كفّرين وعفّرين للخبيث».

وعلى (فَعِيلَة)، قالوا: قَدَرُ وَثِيَّةٌ^(١)، للبعيدة القعر. عن أبي زيد.
وعلى (فَوَعِيل)^(٢)، قالوا: صَوَلِب^(٣)، للبذر على وجه الأرض.
و(فَعِيل)، قالوا: رجلٌ قَسِيبٌ، للطويل.
و(فَوَعَلِيل)^(٤) قالوا: حمامة ذات صَوَقَرِير^(٥) في صوتها.
و(مَفْعَلِين)، قالوا: رجلٌ مَقْتُون، للخادم.
و(يَفْعَل)، قالوا: يَرْتَأ، للحناء^(٦).
قلت: قال كُرَاع: اليَهْيَرُ^(٧): صمغ الطلح. اليَهْيَرُ: الحجر الصلب. واليَهْيَرُ،
خفيف الرءاء: الحنظل، ويقال أيضا: السَّم، والباطل أيضا. وَيَهْيَرِي مقصور:

(١) في الاستدراك ١١٩: « وفَعِيلَة، قالوا: قدر وَاثِيَّةٌ ». مع التنبيه على أَنَّ المحقق ضبط وأية بفتح
الهمزة، والصواب سكونها كما في اللسان (وَأَي). هذا ولم أَقِف على وثية، بكسر ففتح فيما اطلعت عليه
من كتب اللغة، وهي هذا الضبط في الممتع ٨٧، والذي في كتب اللغة بفتح فكسر. وضبط في ارتشاف
الضرب ٦٢ (رجب) كما في كتب اللغة، ثم نقل المحقق كلام ابن عصفور، وضبط « وثية » فيه بفتح الواو
وكسر الهمزة على ما جاء في كتب اللغة مع أَنَّ ابن عصفور يقول في آخره: « وليس بـ(فَعِيلَة) لأنَّ ذلك
بناء غير موجود ». ولا أدري كيف يكون فَعِيلَة بفتح الفاء وكسر العين بناء غير موجود، وإنما الصواب
فَعِيلَة بكسر الفاء وفتح العين. فلعلَّ صواب ضبطه في ارتشاف الضرب أن يكون بكسر الفاء وفتح العين؛
لغرابة أن يمثل أبوحيان لفَعِيلَة بفتح الفاء وكسر العين بهذا المثال الغريب، ويترك غيره. والله اعلم.

(٢) في الاستدراك ١١٩: « وفوعيل ». وهو خطأ.

(٣) في الأصل: صوليت. وقد وقع بالتاء في الممتع ١٢٥. ولم أَقِف عليه. انظر تهذيب اللغة ١٢/١٩٦،
التكملة والذيل والصلة للصغاني (صلب).

(٤) في الاستدراك ١١٩: « فوعنيل ». وهو خطأ.

(٥) في الأصل: حماسة ذات صوفرز. وفي الاستدراك: « صوفرير ». ولم أَقِف عليه. والمثبت من

المتع ١٤١، اللسان (صقر).

(٦) انظر الاستدراك ١١٩.

(٧) في الأصل: النهير.

الباطل^(١).

ابن القوطية في المقصور والمدود: اليرثي، بفتح [أوله]^(٢) وقصره: الحناء، فإذا ضمّ أوله همز وقصر: يُرثاً.

ورأيت في المجرد في نسخة صحيحة: اليرثاً، بالفتح والهمز^(٣). وفيه: اليلنجوج، والآنجوج^(٤). وقد قال غيره: إنَّ الآنجوجا، ويلنجوجا، أعجميان^(٥).

ويقال: رجلٌ عَفْرِيَّةٌ نَفْرِيَّةٌ وَعِفْرٌ، والمرأةُ عِفْرَةٌ: الحبيث المنكر^(٦). وليث^(٧) عَفْرِيَّةٌ، وعُفْرِيَّةٌ، وعِفْرِيَّةٌ، وعِفْرَتِي، أي: عِفْرٌ^(٨)، والعِفْرَيْنِ^(٩) مثله. ويقال: ليثٌ عِفْرَيْنٌ: منسوبٌ إلى موضع. وليث^(١٠) عِفْرَيْنٌ أيضاً: دابةٌ مأواها التراب في أصول الحيطان تُدَوِّرُ دارةً ثم تندسُ فيها، فإذا هُبَّجَ رمى بالعِفْرِ صُعُداً^(١١). والعِفْر: التراب. من المجرد^(١٢).

(١) لم أقف في كتابيه المنتخب والمنجد إلا على المعنى الثاني: انظر المنتخب ٤٣٤، اللسان (هير).

(٢) تكملة يستقيم بها السياق. أخذتها من كلامه الآتي في لغة الضمّ.

(٣) قال في المنتخب ٥٣٨: «ويقال للحناء: اليرثي مقصور غير مهموز، واليرثاً مهموز مضموم الياء، واليرثاً مفتوح الياء، ثلاث لغات». وانظر أيضاً ٢٥٢. وفي المقصور والمدود للقيالي ٢٨٢: «وحكى الفراء: اليرثاً بضمّ الياء، واليرثي، على يُفَعِّل، بالهمز وترك الهمز».

(٤) في الأصل: ألنجج. انظر الاستدراك ٦٧، ١١٩.

(٥) انظر الممتع ١٢٧.

(٦) في الأصل: السكر. انظر الغريب المصنف ٩١، المنتخب ٢٠٠، اللسان (عفر).

(٧) يقرأ في الأصل: وأنت، أو وأنث. انظر المنتخب ١٢٢، اللسان (عفر).

(٨) في الأصل: عبد. ولعلّ الصواب ما أثبتته، إن شاء الله. والعفر: الشديد القوي.

(٩) تقرأ في الأصل: والقعري.

(١٠) في الأصل: ولقب. والتصويب من المنتخب ١٢٢، اللسان (عفر).

(١١) في الأصل: صعد.

(١٢) الكلام من أوله موجودٌ في المنتخب ١٢٢، ٢٠٠، ٥٤٤.

قلت: أمّا «عِفْرَيْن» فهو جمع في الأصل لـ «عِفْرٍ» على وزن «طِمِرٌّ»،
وسُمِّيَ بالجمع، وجعل الإعراب في النون. وكذلك «كفْرَيْن»^(١).

وأما «مَقْتَوَيْن»^(٢) فإنه جمع «مَقْتَوِيٍّ»، على حذف ياء النسب، والأصل
«مَقْتَوِيَّون»، فحُذِفَت ياء النسب كما حذفنا^(٣) من أعجمين، ووصف المفرد بالجمع
تعظيماً، كما قالوا للضبيع: حَضَاجِرٌ^(٤)، وجعل الإعراب في النون، كما قلنا في
«عِفْرَيْن» وقد تفعل ذلك العرب بالجمع من غير أن يُسمَّى به، وعلى ذلك قوله:
ولقد ولدتَ بنينَ صدقٍ سادةً ولأنتَ بعدَ اللهِ كنتَ السيِّداً^(٥)

فجعل الإعراب في نون «بنين»، وحذف التنوين من النون للإضافة.

وأما [كِرَاهِين]^(٦) «فيمكن أن يكون جمع (كُرْهَان)»^(٧) كـ (عُفْرَان)، وإن لم

ينطق به، ونظيره من الجموع التي لم ينطق لها / بواحد (عَبَادِيد، وَشَمَاطِيط)»^(٨). [٥٢ب]

وأما «صَوْقَرِير» «فـ(فَعْلَلِيل) كـ(عَرَطْلِيل)»^(٩)، والواو أصل في [بنات]

(١) النَّصُّ في الممتع ١٣٧، ١٣٨ وحُذِفَ منه، أو سقط، بعد قوله: وجعل الإعراب في النون، هذه العبارة: «وهذا أولى من أن يكون اسماً مفرداً في الأصل على وزن (فِعْلَلِينَ)؛ لأنه بناء لم يستقر في المفردات».

(٢) الكلام على «مقتوين» في الممتع ١٤٣ باختلاف يسير. وانظر التوادر ٥٠٢، ٥٠٣.

(٣) في الأصل: حذفت. والمثبت من الممتع ١٤٣.

(٤) في الأصل: كما قالوا ضبيع حضاجر. وهو خطأ، وإن آيده ما قبله في الظاهر؛ لأن المؤلف يريد بالمثل: أنهم أوقعوا الجمع على المفرد، ولا يريد أن حضاجر، صفة للضبيع، ولا يصح أن يعتقد هذا؛ لأن حضاجر اسم للضبيع لاصفة. انظر أمالي ثعلب ٣٧٧، وجمهرة اللغة ١١٣٣، الصحاح (حضجر)، المنتخب ١٢٥، اللسان (حضجر)، القاموس (حضجر).

(٥) حُرِّفَ «صدق» في الأصل. والبيت بالإضافة للممتع في شرح المفصل لابن يعيش ١٢/٥.

(٦) محرف في الأصل.

(٧) في الأصل: كُرْمان.

(٨) انظر الممتع ١٣٩، ١٤٠.

(٩) في الأصل: كرطليل.

الأربعة»^(١).

وأما «صَوَّلِيتَ وَحَوَّلِيتَ» «فيمكن أن يكون الأصل فيهما (حَوْرِيْتَا وَصَوْلِيْتَا)، على وزن (فَعْلِيْتِ)، كـ(عَفْرِيْتِ)، ثُمَّ فتحت الفاء تخفيفاً، كما قالوا في (بُرُقْع): بُرُقْعُ»^(٢) ففتحوا.

قلت: ومحافظة أيضاً على صحّة الواو. قال ابن جنّي في الخصائص^(٣):
«دخلت يوماً على أبي عليّ الفارسيّ -رحمه الله- فحين رأيّ قال: أين أنت؟ أنا أطلبك. قلت: وما هو؟ قال: ماتقول في (حَوَّلِيتَ)^(٤)؟ فحضنا فيه، فرأيناه خارجاً عن الكتاب. وصانع أبو عليّ عنه بأن قال: إنه ليس من لغة بني نزار، فأقلّ الحفل به».

لحاق النون:

قال: وعلى «فَتَعَلَّ»، فالاسم «جَنَدَب»^(٥).
قال أبو بكر: «قد جاء صفة، قالوا: لحية كَنَثَاة، وقد كَثَّأت لحيته. عن أبي عُبَيْدة»^(٦).

قال أبو بكر^(٧): «قد جاء من هذا الباب (فُعْلُنَّة)، قالوا: سُمْعَنَّة نُظْرُنَّة.

(١) المتع ١٤١. وماين معقوفين مخروم في الأصل. وبعدهذا النص في المتع: «وهذا أولى من جعلها زائدة فتكون الكلمة على وزن فوعليل؛ لأنّ في ذلك إثبات بناء لم يوجد في كلامهم».

(٢) انظر المتع ١٢٥، ١٢٦.

(٣) انظر الخصائص ٢٠٧/٣.

(٤) في الأصل: حوريت.

(٥) الكتاب ٣٢٦/٢ بتصرف. والنصّ في الاستدراك ١٢٥. بدون «على».

(٦) الاستدراك ١٢٥. وانظر ارتشاف الضرب ٥٧ (رجب).

(٧) هذه أمثلة الزيادة التي استدركها. انظر الاستدراك ١٢٦، ١٢٧.

و(فَعْلَنَ)، قالوا: سَمِعْتَنِي وَنَظَرْتَنِي، للكثيرة^(١) النظر والاستماع.

و(فَعْنُول)، قالوا: عُنْطُوب، لضرب من الجراد.

و(فَعْنُول)، قالوا: ذُرْتُوح.

و(نَفَعِل)، قالوا: نَرَجِس. زعم المازني - رحمه الله - أن نونه زائدة؛ لأنه ليس في الكلام (فَعْلِل)^(٢).

و(فَعْلُون)، قالوا: زَيْتُون. وحكى بعضهم: أرض زَيْتَنَة، أي: ذات زيتون. فإن كان هذا صحيحا فهو «فَيْعُول»^(٣). والأشبه أن يكون [اشتقاق]^(٤) الزَيْت والزَيْتون واحدا.

و(نَفَوَعِل)، قالوا: جِرْو نَخْوَرَش، إذا خَرَشَ وَخَدَشَ.

و[نَفَعِل)، قالوا: رَجُل] نَفْرِج، وَنَفْرِجَة أيضا، للذي ينكشف فرجه. عن أبي زيد.

و(فَعْنَل)، قالوا: رَجُل زَوْنَك^(٥)، للقصير. عن يعقوب. وصرف له فعلا فقال: زَاك في مشيته يَزُوكُ زَوَكَانَا^(٦).

(١) في الأصل: فعلنة قالوا سمعنة نظرنه وسمعنة ونظرنة للكثير. وقوله: للكثيرة... ورد في الاستدراك

١٢٦ بعد قوله: سمعنة نظرنه. وعبارته: «امرأة سمعنة نظرنه».

(٢) انظر المنصف ١/١٠٤. وذكر ابن دريد أنه فارسي معرب. انظر جمهرة اللغة ١٢٧، ٧١١، ٧٣٥، ١١٨٣.

(٣) هذا قول أبي الحسن الأخفش، كما في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ٩٢٥، ١٠٢٨. ونسبه ابن جنّي في الخصائص ٣/٢٠٣ لابن كيسان أو ابن دريد. الشك من ابن جنّي.

(٤) تكملة من الاستدراك ١٢٧.

(٥) تكملة من الاستدراك ١٢٧.

(٦) في الأصل: وفعل فالفوا رجل زويك.

(٧) انظر كتاب الألفاظ ١٦٤.

و(فَنَعُولَة)، قالوا: حَنْدُورَة^(١)، للحدقة.

و(فَنَعُولَة)، قالوا: عَتْرَهُوَة^(٢) للعزهاة الذي لا يلهو^(٣).

قلت: قد تقدّم توجيه «عُنْطُوب»^(٤).

«وَأَمَّا (نَخْوَرِش) فـ(فَعْلَل) كـ(جَحْمَرِش)، والواو أصلية في بنات الخمسة. وهذا أولى من ادّعاء بناء لم يستقرّ»^(٥).

«وَأَمَّا (زَوْتُك) فـ(فَعْلَل)^(٦) كـ(عَدْبَس)، والواو أصل في بنات الأربعة مثلها في (وَرْتَل)»^(٧).

ولقائل أن يقول: إذا جعل المازني «نَرْجَسا» نونه زائدة، فقد أثبت «نَفْعلا»، وليس في كلامهم!

وجوابه: أنه إذا كان جعل الحرف زائدا يؤدي إلى بناء غير موجود، وكذلك جعله أصليا يؤدي أيضا لمثل ذلك من عدم وجود البناء؛ فإنّ الدّخول في الأوسع من القياس أولى؛ لأنّ أبنية المزيد أكثر من أبنية الأصول^(٨).

(١) في الأصل: حنديره.

(٢) محرف في الأصل.

(٣) انظر الاستدراك ١٢٦، ١٢٧.

(٤) انظر ما سبق ٣٣٤.

(٥) انظر الممتع ٩٤.

(٦) في الأصل: روبك فعلل.

(٧) انظر الممتع ١٢١.

(٨) انظر الممتع ٢٦٦. وانظر شرح الملوكي ١٦٩. وقال ابن دريد في جمهرة اللغة ١١٨٢: «وَأَمَّا فَعْلَل فلم يبيح إلا نرجس، وهو فارسي معرّب. وقد ذكره التّحويون في الأبنية، وليس له نظير في الكلام. فإن جاءك بناء على فَعْلَل في شعر قديم فاردده فإنه مصنوع، وإن بنى مولّد على هذا البناء واستعمله في شعر أو كلام فالرّد أولى به». وقال ٧٣٥: «وليس في كلامهم راء قبلها نون، ولاتلفت إلى نرجس فإنه فارسي معرّب». وانظر ١٢٧، ٧١١، المعرب للجواليقي ٦٠٦.

وأما « جَنْدَب » بكسر الجيم، فنونه زائدة في معنى « جَنْدَب » المضموم الجيم، فينبغي أن تكون نونه زائدة كهي في المضموم^(١).

وأما قول سيبويه في « ضَيَّفَن »: إنه « فَعَلَن »^(٢) فإنَّ أبا زيد الأنصاري خالفه فيه وزعم أنه « فَيَعَل »، وزعم أنه يقال: ضَفَّنَ الرجل يَضْفِن، إذا جاء ضيفا مع الضَّيْف^(٣). قال أبو الفتح^(٤): كلا الاشتقاين مذهبٌ. وقول^(٥) أبي زيد في هذا كأنه أقوى؛ لأنَّ المعنى يطابقه؛ ألا ترى أنَّ قول الشاعر:

إذا جاء ضيفٌ جاء للضَّيْفِ ضَيَّفَنُ فأودى بما تُقَرى الضُّيُوفُ الضَّيَّافُنُ^(٦)

فالضَّيْفَن: الذي يجيء مع الضيف. وقولهم: ضَفَّنَ يَضْفِنُ، في هذا المعنى: يشهد بأنَّ « ضَيَّفَنَّا » « فَيَعَل »، وفيه^(٧) شيء آخر يقوي ما قال أبو زيد، وهو أنَّ « فَيَعَلَا » أكثر في الكلام من « فَعَلَن ». ولقول^(٨) صاحب الكتاب أيضا وجه^(٩)؛ لأنه وإن [كان]^(١٠) ضيفَ ضيفٍ، فهو على كل حال ضيفٌ، فينبغي أن تكون نونه

[١٥٣]

(١) انظر المتع ٢٦٩.

(٢) الكتاب ٣٢٧/٢ وانظر ٣٥٠/٢.

(٣) انظر المنصف ١٦٧/١، المتع ٢٧١، ارتشاف الضرب ٢٠٨ (رجب).

(٤) المنصف ١٦٨/١ بتصرف يسير.

(٥) في الأصل: وهو قول.

(٦) في الأصل: بما يقوى الضيُوف الصفاين. والبيت في التوارد ١٨٨، الإبدال لابن السكيت ١٤٩،

السيرافي النحوي ٦٢٤، والمنصف ٢٧/٣ أيضا، الجميل ٥٦٤، الصحاح (ضيف)، شرح الفصيح للزنجشري ١٩٥، اللسان (ضيف، ضفن).

(٧) في المنصف ١٦٨/١: « فَيَعَل. فهذا قول. وفيه... »

(٨) في الأصل: ويقول.

(٩) في المنصف ١٦٨/١: « والقول الأول أيضا وجه ». وصاحب القول عنده أبو عثمان المازني.

(١٠) موضعه مخروم.

زائدة^(١).

وفي المجرّد: ضَفَنْتُ^(٢) مع الضَّيْفِ أَضْفِنُ ضَفْنًا، وهو الضَّيْفُ، وتابع الضَّيْفِ. وتابع التابع: الضَّفْنَيْنِ^(٣). وضَفَنْتُ إلى القوم أَضْفِنُ ضَفْنًا: إذا أُتِيَتْهُمْ حتّى أجلس^(٤) إليهم.

لحاق التاء:

« قال: وعلى (تَفَعَّلَ)، فالصفة (تَحَلَّبَ)^(٥) ».

قال أبوبكر: قد جاء (تَفَعَّلَ) اسما، قالوا: تَتَفَلَّ، لولد الثعلب. عن الكسائي^(٦) «

قال كُراع^(٧): يقال للثعلب: تُتَفَلُّ بضم التاء والفاء، وتُتَفَلُّ بضم التاء وفتح الفاء، وتُتَفَلُّ بضم التاء وفتح الفاء، وتُتَفَلُّ بكسر التاء والفاء، وتُتَفَلُّ بكسر التاء وفتح الفاء، وتُتَفَلُّ بفتح التاء وضمّ الفاء. خمس لغات.

قال المؤلف^(٨): « قد جاء (تَفَعَّلَ)^(٩) قالوا: تُنَوِّطُ، اسم الطائر^(١٠) ».

(١) انتهى النقل من النصف.

(٢) في الأصل: ضفته. وما أثبتته أنسب لما بعده.

(٣) انظر المنتخب ٢٠٧.

(٤) في الأصل: تجلس، أو يجلس، أو يجلس. فهو غير منقوط الأول.

(٥) الكتاب ٣٢٧/٢. والنص منقول من الاستدراك ١٣٠.

(٦) الاستدراك ١٣٠.

(٧) انظر المجرّد ٣١١، المنتخب ٥٣٧.

(٨) القول الآتي للزبيدي.

(٩) تقرأ في الأصل: تتفل.

(١٠) الاستدراك ١٣١ وفيه: « اسم لطائر ». و « تنوط » لم يضبط في الأصل، على عادة الناسخ في

ندرة الضبط. وضبط في الممتع ٩٧ بضم النون، قال ابن عصفور: « كأنه في الأصل تُنَوِّطُ فعل مبني للمفعول ». وبهذا ضبط في القاموس (بشر). ولم أقف على هذا الضبط في غيره من المعاجم التي اطلعت

قلت: هذا نقل كما يكون النقل في الأعلام، وهو الكثير، ومنه «تُبَشِّر»^(١)، وهو طائر.

لحاق الميم:

«وليس في الكلام (مَفْعَل)، بغير الهاء»^(٢).

قال أبوبكر: «قد روى الكوفيون (مَفْعَلًا) بغير هاء، قالوا: مَكْرُم، ومَعُون، ومَقْبُر»^(٣).

«وعلى (مِفْعَل) فالاسم نحو (مِنْخَر). فأما (مِنتن، ومِغيرة) فهما من (أغار وأنتن)، ولكن كسروا لكسرة التاء والغين»^(٤).

قال أبوبكر: قد قال في باب عَلَلٍ^(٥) ما تجعله زائدا: إن (مِرْعَزَى) هي (مَفْعَلًا)، ولكن كسرت الميم كما كسرت مع^(٦) (مِنْخَر) لكسرة ما بعدها^(٧).

عليها، وإنما فيها تُنَوِّط، وتَنَوِّط. والثاني أثبتة سيبويه، ونقله عنه الزبيدي، فهو غير مراد هنا، وإنما المراد الأول، ويدل عليه أن سيبويه ذكر تُفْعَلُ اسما، ومثل له بَتَبَشَّر، ونقله عنه الزبيدي، فلا يكون في هذا استدراك عليه. انظر الكتاب ٣٢٧/٢، الاستدراك ١٣٠. وانظر الأصول ٢٠٧/٣.

(١) لم يضبط في الأصل. وفيه لغتان: تُبَشِّر، بضم التاء والباء، وذكرها سيبويه، وتُبَشِّر، بضم التاء وفتح الباء. انظر الكتاب ٣٢٧/٢، الأصول ٢٠٧/٣، والاستدراك ١٣١، الاقتضاب ٣٢٣/٢.

(٢) الكتاب ٣٢٨/٢.

(٣) انظر الاستدراك ١٣٤ وفيه: «مَعُور». وهو تحريف. انظر اللسان (عون)، المزهر ١١/٢.

(٤) الكتاب ٣٢٨/٢. والنص منقول من الاستدراك ١٣٥. وقد سبق في ٥٥ الكلام على «منتن» وأصله.

(٥) في الأصل، والاستدراك ١٣٥: «علم». والمثبت من الكتاب ٣٤٣/٢. وسيذكر المؤلف هذا الباب بعد قليل كما أثبتته.

(٦) في المصدرين نفسيهما: «ميم».

(٧) الكتاب ٣٤٤/٢. وانظر ٢٤٨/٢، والمتع ٧٧/٢ وفيه: «وقد أجاز الوجهين سيبويه». يعني: الإتيان، وأن يكون مِفْعَل. وانظر كلام أبي علي الفارسي في المسائل البغداديات ٩٩، ١٠٠. وقد مضى

فـ(مَنْخَر) على هذا القول كـ(مَغِيرَة^(١)) وَمِنْتِن)، وقد جعله هنا أصلاً على خلاف ماذكره هناك^(٢).

قال أبوبكر: «قد جاء من هذا الباب (مَفْعَلٌ)، قالوا: مَكُورٌ، للعظيم الروثة.

و(فَعَلَمَ)، قالوا: جَذَعَمَ، للغلام الصَّغِير - يعنون: الجَذَع - وَشَدَقَمَ^(٣). قلت: استدراكه «المَكُور» خطأ؛ فإنَّ الإمام قد ذكره بعدُ في باب العلل^(٤). قال المؤلف: الحمل على التغير في الميم: لأنَّ «مَفْعَلًا» كثير، كـ«الْمَنْكِبِ، وَالْمَعْطَسِ»، وكون الكسرة أصلاً يجعله^(٥) لانظير له؛ ولأنَّ الخاء المكسورة تطلب بالمجانسة، كما في «مِنْتِن، وَمَغِيرَة»، وإن كان الإتيان في «مَغِيرَة» أمكن، [لأنه]^(٦) ليس فيه حاجز ساكن كما في اللفظتين المذكورتين، ولكن الساكن كما قلناه كلاحاجز.

لحاق الواو:

قال: «وعلى (فَعَوَعَل) ^(٧) فالصفة^(٨) (عَثَوْتَل، وَقَطَوَطَى، وَشَجَوَجَى)^(٩).

شيء من كلام سيبويه على مرعزي وتعليق المؤلف في ٣٢٥-٣٢٧.

(١) في الاستدراك ١٣٥: «كَمَغِير». وهو تحريف.

(٢) انظر الاستدراك ١٣٥.

(٣) انظر الاستدراك ١٣٦. وليس فيه: الصغير.

(٤) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٥) في الأصل: فجعله.

(٦) تكملة يلتئم بمثلها السياق.

(٧) في الأصل: تفوعل.

(٨) في الاستدراك ١٣٩: «فالاسم». وهو خطأ.

(٩) الكتاب ٣٢٨/٢ باختلاف يسير. وفيه وفي الاستدراك ١٣٩: «غَدَوَدَن» بدل شجوجي.

قال أبوبكر: قد قال في [غير^(١)] هذا الموضع: إِنَّ (قَطَوُطَى وَشَجَوُجَى)
على زنة (فَعْلَل) «^(٢)».

واستدرك:

« (فَعْلَوَّةٌ)، قالوا: جَبْرُوتَةٌ^(٣)، للتجبر.

و(مُفَوَّعَلٌ)، قالوا: مُهُوَّانٌ^(٤)، للمكان البعيد.

و(فَعْلُولٌ)، قالوا: فِلْطُوسٌ^(٥) وفِلْطاسٌ، للكمره^(٦) العظيمة، بكسر الفاء وضمّ
العين. عن أبي عبيدة «^(٧)».

أما « مُهُوَّانٌ » فزعم السيرافي أنه على وزن « مُطْمَأَنَّ »^(٨). وهذا غير صحيح؛

(١) تكملة من الاستدراك ١٣٩ يلتزم بها الكلام.

(٢) في الأصل: فعلل. انظر الاستدراك ١٣٩. وقد نصّ سيبويه ١١١/٢، ٣٢٩، ٣٤٥ على أنه فعول، وقال ٣٨٦/٢: « وأما المَرْوَرَةُ فَمُتَزَلَّةُ الشَّجَوَجَةِ، وهما بمُتَزَلَّةٍ صمّح، ولا تجعلهما على عثوثل؛ لأنّ مثل صمّح أكثر، وكذلك قَطَوُطَى ». قال أبو عليّ في التكملة ٥٤٩: « والألف في قَطَوُطَى منقلبة عن اللام التي هي واو في قَطَوَان، وأجاز سيبويه أن يكون فعوعلا، وأن يكون فعلعلا. وهذا القول الثاني أولى، ولا يكون فعُولَى؛ لأنه لم يجرّ في الكلام شيء على هذا المثال ». وانظر المسألة في شرح السيرافي ٨٩/٦ (خ)، المتع ٢٨٢-٢٨٤، وشرح الشافية للرضي ٢٥٣/١ وقد نسب السيرافي القول بأنه فعول أو فعلل إلى الجرمي، وجعل قول سيبويه أنه فعول فقط. ومثله نسب الرضي إلى سيبويه، إلا أنه نسب القول بأنه (فعلعل) إلى المبرّد.

(٣) نقله ابن جنّي عن الكوفيين. انظر الخصائص ٢٠٦/٣. وهو في اللسان (جبر) بفتح الباء وإسكانها.

(٤) ورد في شعر رواه أبو عمر الشيباني. وفيه لغة ثانية وهي كسر الهمزة. انظر كتاب الألفاظ ١٠٩، القاموس المحيط (هون).

(٥) في الأصل: فنطوس.

(٦) في الأصل: للكرة.

(٧) الاستدراك ١٤٠. وفي القاموس المحيط (فلطس): « والفِلْطاس والفِلْطُوس والفِلْطِيس، كقراطس وجردحل وزنبيل ». ولم يذكر اللغة التي حكّاها أو عبّده.

(٨) انظر شرحه ٤٣٣/٦، ٤٣٤ (خ).

لأنه ليس بجارٍ على فعل؛ إذ لا يحفظ «اهوأن». وما ردّ به [أبو الفتح بن جني]^(١) قول السيرافي: من أن الواو لا تكون أصلاً في بنات الأربعة من غير المضعف^(٢)، لا يلزم؛ إذ قد جاءت أصلاً في بنات الأربعة من غير المضعف في «ورثتل»، وهو غير مضعف.

فإن قيل: أصالتها في غير المضعف لا تُرتكب^(٣) إلاّ للموجب. قيل: الموجب هنا أنه ليس من أبنية كلامهم «مفعّل»، لكن الذي منع من ذلك ما ذكرناه^(٤).

(١) محرف في الأصل. انظر المتع ١٢٨.

(٢) انظر الخصائص ١٩٥/٣.

(٣) في الأصل: لا تتركب.

(٤) انظر المتع ١٢٨.

هذا باب الزيادة من غير موضع [حروف] ^(١) الزيادة

قال: وعلى «فَعَلَّ»، فالاسم «حِمَص، وَجَلَق، وَحَلَز»، ولانعلمه جاء / [٥٣ب] صفة ^(٢).

«يقال: امرأة حِلْزَة، للقصيرة. ومنه: الحارث بن حِلْزَة» ^(٣).

قال أبو بكر: «على (فُعَلَل) فيهما فالاسم ^(٤) نحو (عُنْدَد)» ^(٥).

أما «عُنْدَد» فمشكل؛ لأنه ينبغي أن يكون «فُتَعَلَا»؛ للدليل الذي تراه في «عُنْصَل»، وهو أن هذا البناء لم يجرى وهو غير مخفف إلا بالزيادة، وأكثرها النون، إلا قليلا، فإما أن يكون دلّ عليه اشتقاق أو يكون سمع فيه الضمّ، ويكون مخففا لأصل بناء، وإذا كان كذلك لم ينبغ أن يحكم على النون بالزيادة؛ لأنه لا دليل عليها. وكذلك الكلام في «عُنْبَب»، وقد أدخل ما هو مخفف ضرورة لأصل بناء نحو ^(٦) «قُعْدُد» ^(٧) فلا يبعد هذا.

قال: وعلى «فَعَلَّ»، نحو «مِجَنَّ» ^(٨).

-
- (١) تكملة من الكتاب ٣٢٩/٢ يلتزم بها الكلام.
(٢) في الأصل: وحلق وحلوط لانعلمه. انظر الكتاب ٣٢٩/٢.
(٣) انظر الاستدراك ١٤٤. والحارث بن حلزة، من بني يشكر بن بكر، شاعر جاهلي من أصحاب المعلقات، عده ابن سلام في الطبقة السادسة. انظر طبقات فحول الشعراء ١٥١/١.
(٤) «فيهما فالاسم» تأثر بالخزم.
(٥) الاستدراك ١٤٥ وليس فيه: «فيهما». وهو في الكتاب ٣٢٩/٢.
(٦) في الأصل: نحن.
(٧) قال ٣٢٩/٢ قبل نصّه السابق: «ويكون على فُعَلَل في الاسم والصفة، فالاسم: سُردد ودُعِبب وشُرِبب، والصفة: قُعْدُد ودُخَلل».
(٨) «مجن» محرف في الأصل. انظر الكتاب ٣٣٠/٢.

قال أبوبكر: « (مَجَنّ) (مَفْعَل)، من الجُنَّة، وليس بـ(فَعْل) »^(١).

أبوبكر^(٢): قد ذكره سيبويه قبل هذا « مَفْعَلًا »^(٣) فدلّ ذلك على أنه في هذا^(٤) الموضع غير ذلك، وأنه اسم على « فَعْل »، لانعرفه. والذي يظهر لي أنهما قولان؛ فإنه يمكن أن يكون مشتقًا من الجُنَّة، فيكون « مَفْعَلًا »، ويكون مشتقًا من « مَجَنّ »، أي: صلب واشتدّ^(٥). و« المَجَنّ » الذي هو التّرس، يمكن أن يكون مشتقًا منهما^(٦)، وإن كان جعله من الأوّل أظهر.

قال أبو عثمان الأشناندي^(٧) أتيت التّوزي^(٨) بغرية رجوت بها الخطوة عنده والوجاهة لديه، فقلت: إنّ سيبويه أخطأ في « مَجَنّ »، فقال: وزنه « فَعْل ». فقال: مالكم معشر الأغمار كم ذا ينحلّ منكم؟ العرب تقول: مَجَنّ الشيء، إذا صلب واشتدّ، فما منع « مَجَنّا » أن يكون « فَعْلًا » من هذا؟! قال أبو عثمان: فما أتيت مجلسه أياماً حيّاً منه^(٩).

(١) انظر الاستدراك ١٤٥.

(٢) لعله ابن طاهر، فالنص ليس في الاستدراك، كما أنني لم أقف عليه في غير هذا الكتاب.

(٣) في الأصل: مجنا. وما أثبتته يستقيم به الكلام. على أنّي لم أقف على ما نقله في الكتاب.

(٤) في الأصل: في غير هذا.

(٥) في الأصل: واسد.

(٦) أي: الصلابة والاشتداد.

(٧) سعيد بن هارون [ت: ٢٥٦هـ] والأشناندي نسبة إلى أشنان محلّة ببغداد. كان نحوياً لغوياً راوية بصرية. أخذ عن أبي عمّاد التّوزي، وأخذ عنه ابن دريد. له من المصنّفات معاني الشعر. انظر نزّهة الألباء ١٥٥، معجم الأدباء ٣/٣٨٦، ٣٨٥، بغية الوعاة ١/٥٩١، ١٣٧/٢.

(٨) أبو محمد عبد الله بن محمد بن هارون [ت: ٢٣٨هـ] والتّوزي نسبة إلى مدينة توّز. من أكابر علماء اللغة. أخذ عن أبي عبيدة والأصمعي، وقرأ على الجرمي كتاب سيبويه. من مصنفاته: كتاب الخيل، النوادر، الأضداد، وغيرها. انظر أخبار النحويين البصريين ٨٥، طبقات النحويين واللغويين ١٠٦، نزّهة الألباء ١٣٥، هدية العارفين ١/٤٤٠.

(٩) الحكاية في شرح ابن خروف ١٣٩ (تحقيق خليفة بديري).

وأرى « الماَجِن والمُجُون » من هذا؛ لأنه يصلب في الباطل فيكون كـ « المِجَن » - « فعلاً » - من جهة الصلابة، كما يقال له: القَرَّاع، لشِدَّتِه. فيختلف الوزن للاشتقاق، كما مَدِينَة تكون « فَعِيلَة » من « مَدَن »^(١)، و« مَفْعَلَة » من « دَنَت »، أي: موضع طاعة الملك.

واستدرك « فَعْلَلَا » « رِمْدِد، ورِمْدَد »^(٢).

قال الشيخ أبو علي: يمكن أن يكون تخفيفاً^(٣)، من « رِمْدِد »، فاستدراكه خطأ^(٤).

ووقع في الكتاب « الزُّمَج » بالجيم^(٥).

قال أبوسعيد: إنَّ المعروف في اللغة أنَّ « الزُّمَج » بالجيم، اسم؛ لأنه الطائر الجارح المعروف^(٦). وفيما فسره ثعلب عن سيبويه « الزُّمَج » بالحاء، فهذه صفة^(٧). وقيل: « الزُّمَج » من الرِّجال: الضَّيق الخلق. ويقال: القصير.

ويقال: رجل زُمْل، وزُمَّال، وزُمَيْل، وزُمَيْلَة، وزُمَّالَة، وهو الكسلان^(٨). ويقال: مرَّ زاملاً، ومرَّ^(٩) يَزُمْلُ: كأنه يمشي [في]^(١٠) شِقٍّ من نشاطه. وكأنه ضَدَّ

(١) تقرأ في الأصل: مدينة. والقول بأنها فعيلة مذهب الأحفش والفراء. انظر اللسان (مدن).

(٢) انظر الاستدراك ١٤٦.

(٣) يعني: رمْدَد بالفتح، فتح تخفيفاً. انظر الممتع ٨٧.

(٤) لم أقف على كلام الشلوين في غير هذا الكتاب.

(٥) الكتاب ٣٢٩/٢.

(٦) وجه اعتراض السيرا في أنَّ سيبويه ذكره صفة، وهو اسم.

(٧) انظر شرح السيرا في ٢/٦ (خ). وهو في تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية لأبي حاتم

١٦٢: الزُّمَج، بالحاء، وفي ١٠٩: الزمد، بالجيم. والزمج بالحاء أنسب لما ذكره سيبويه؛ لأنه ذكره صفة.

(٨) انظر المنتخب ٢٣٨، القاموس المحيط (زمل).

(٩) في الأصل: ورمل. انظر المنتخب ٢٣٨.

(١٠) تكملة من المنتخب ٢٣٨ يلتئم بمثله الكلام.

الأوّل.

ويقال: رجلٌ دَثْبَةٌ، ودَثَابَةٌ، ودَثَامَةٌ^(١)، للقصير، بدال غير معجمة.
قال أبو بكر: « والإمْر من السَّائِمَةِ^(٢) كُلُّهَا: الولد ». قال كُرَاع^(٣): والإمْر:
الجدى^(٤)، والإمْر: العناق. ويقال: ماله إمْر ولا إمْرَة، أي: شيء. ورجلٌ إمْر:
أحمق. ورجلٌ إمْر^(٥): مبارك مقبلٌ عليه المال.
والإمعة والإمّع: الذي لا رأي له. وامرأةٌ إمعةٌ كأنها [منه]^(٦). كراع:
واشتقاقه من « تأمّع واستأمّع »^(٧). والإمعة: المتردّد في غير ما صنعة. والإمعة: الذي
لا يثبت إحقاؤه.
والفلزّ: خَبَثٌ^(٨) ما أذيب من جواهر الأرض: الذهب والفضة والصُّفْر
والرصاص^(٩). ويقال: هو جواهر الأرض^(١٠)، المذكورة. ويقال: الفلزّ: التبر، ما لم
يُصنَع^(١١).

-
- (١) في الأصل: دبابة ودنابة، وأهل نقط دَثْبَةٌ. وقد سبق ذكر دنابة ودنامة ٣٢٤.
(٢) في الأصل: السائمة.
(٣) انظر المجرد ٢٠٦/١، ٢٠٧، المنتخب ٥٧٠.
(٤) في الأصل: المعدى. انظر المجرد ٢٠٦/١، تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ١١٠.
(٥) في المجرد ٢٠٧/١: « أمْر »، بفتح الهمزة وسكون الميم، ولا يتناسب مع سياق الكلام.
(٦) تكملة يلتزم بمثلها الكلام. وما نقله المؤلف موجود باختلاف يسير في المجرد ٢٠٨/١. وانظر
المنتخب ٥٧٠ أيضا. وفي اللسان (أمع): « وقول من قال: امرأةٌ إمعة، غلط، لا يقال للنساء ذلك ». وفي
القاموس المحيط (أمع): « ولا يقال: امرأةٌ إمعة، أوقد يقال ».
(٧) هذا ليس في كتابي كراع السابقين، وعادة المؤلف أن ينقل من المجرد. وهو في اللسان (أمع) عن أبي
عبيد. وانظر القاموس المحيط (أمع).
(٨) يقرأ في الأصل: حيب.
(٩) انظر تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ١١٥، المنتخب ٢٨٢، القاموس المحيط (فلز).
(١٠) انظر القاموس المحيط (فلز).
(١١) انظر المنتخب ٢٨٢.

فَأَمَّا الْقَلْزُ، وَالْقُلْزُ، بِالْقَافِ: فَالْنَحَاسُ الَّذِي لَا يَعْمَلُ فِيهِ الْحَدِيدُ شَيْئاً^(١).

[١٥٤]

وَالْعُنْبُ: كَثْرَةُ الْمَاءِ / وَأَنْشُدَ^(٢) ابْنَ الْأَعْرَابِيِّ:

عَيْنًا بَعْضِيَانِ تَجُوجَ الْعُنْبِ^(٣)

وَعُنْبُ: مَوْضِعٌ. وَقِيلَ: وَادٍ^(٤). وَحَمَلَهُ ابْنُ جَنِّي عَلَى أَنَّهُ «فُنْعَلُ»، قَالَ:
لَأَنَّهُ يَعْْبُ الْمَاءُ^(٥).

و«رَجُلٌ تَبَّعَ نِسَاءً»^(٦)، عَنْ كُرَاعٍ فِي الْمَجْرَدِ^(٧): إِذَا جَدَّ فِي طَلِبِهِنَّ. وَالتَّبَّعُ^(٨):
الظِّلُّ؛ لِأَنَّهُ يَتَّبِعُ الشَّمْسَ. وَالتَّبَّعُ: وَاحِدُ التَّبَاعَةِ: مَلُوكُ الْيَمَنِ، سَمَّوْا بِذَلِكَ لِأَنَّهُمْ
يَتَّبِعُونَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، كَلَّمَا^(٩) هَلَكَ وَاحِدٌ قَامَ مَقَامُهُ آخَرُ تَابَعَا لَهُ عَلَى مِثَالِ سِيرَتِهِ.
وَالْتَّبَّعُ: ضَرْبٌ مِنَ الْيَعَاسِيْبِ، أَحْسَنُهَا وَأَعْظَمُهَا، وَجَمْعُهُ تَبَايِيعٌ، تَشْبِيهَا بِأَوْلَئِكَ
الْمُلُوكِ، وَلِذَلِكَ أَلْحَقُوا الْيَاءَ هُنَا لِيَشْعُرُوا بِالْهَاءِ هُنَاكَ.

(١) انظر المنتخب ٥٦٣، اللسان (قلز).

(٢) «وأنشد» تأثر بالخرم. انظر اللسان (عنب) فالتص فيه.

(٣) قبله:

فَصَبَّحْتُ وَالشَّمْسُ لَمْ تَقْضُبْ

انظر اللسان (عنب).

(٤) انظر شرح السيرا في ٦/٦ (خ)، معجم ما استعجم (خُبَيْت). وهو في الثاني بضم الباء الأولى.

(٥) ومثله قُنْبَرٌ. انظر ارتشاف الضرب ٥٧ (رجب). وفي معجم ما استعجم (خُبَيْت): «قال
أبو الفتح: عُنْبٌ، تجعل النون أصلاً لمقابلتها الأصول نحو بَاءِ خُجْرَجٍ وَعَيْنٌ بَعْثُطٌ، فهو إذاً كنون صُنتع، وإن
كان اشتقاقه من عَبَّ يُعْبُّ لكثرة ماء هذا الوادي، فهو فُنْعَلُ».

(٦) في الأصل: سا.

(٧) في الأصل: المنجرد. وفي اللسان (تبع): «عن كراع حكاه في المنجد، وحكاها أيضا في المجرد».

انظر المنجد ١٤٩. وفي المجرد ٣٠٧/١: «التَّبَّعُ والتَّبَّعُ: الذي يتبع النساء ويحبهن».

(٨) في الأصل: والتبع والتبع. مكرر.

(٩) في الأصل: كما.

وقول أبي ذؤيب:

وعليهما مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا داوُدُ أَوْصَنَعُ السَّوَابِغِ تُبَّعُ^(١)
سَمِعَ أَنَّ « داود » -عليه السلام- سَخَّرَ لَهُ الْحَدِيدَ فَكَانَ يَصْنَعُ مِنْهُ مَا أَرَادَ،
وَسَمِعَ أَنَّ « تُبَّعَا » عَمَلُهَا، وَكَانَ « تُبَّعٌ » أَمْرٌ بِعَمَلِهَا وَلَمْ يَعْمَلْهَا بِيَدِهِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ
أَعْظَمَ شَأْنًا^(٢).

وزادوا الهاء في التبابعة^(٣) لإرادة النسب.

(١) انظر جمهرة أشعار العرب ٢٤٧، المفضليات ٤٢٨، شرح أشعار الهذليين ٣٩، منتهى الطلب ١٣٥/٩، المحكم ٤٤/٢، المخصص ٣٤/١٣، اللسان (تبع). والمسرودة: الدرع. وقضاهما: فرغ من عملهما، أو قطعهما.

(٢) انظر شرح أشعار الهذليين ٣٩.

(٣) في الأصل: القباعة.

هذا باب الزيادة من موضع اللام والعين إذا ضوعفتا

قال أبوبكر: قد جاء «فُعْلُلُ»، قالوا: رجلٌ كُذِّبُ. وقد جاء «كُذِّبُ»
«فُعْلُلُ»^(١).

قال أبو علي في الحجة^(٢): «وذكر أبوزيد بيتاً ذكر أنه لجرية بن الأشيم،
جاهلي:

فإذا سمعتَ بأني قد بعْتُكمُ بوصولِ غانيةٍ فقلْ كُذِّبُ^(٣)
قال أبوزيد^(٤): «كُذِّبُ»: كاذب. وحكي عن أبي عمرو في تفسيره:
كَذِبٌ. فالكلمة على تفسير أبي زيد صفة، وعلى ما حكي من تفسير أبي عمرو
اسمٌ، فيكون المبتدأ المضمَر: ذاك كاذب^(٥)، وعلى قول الآخر: ماسمته^(٦) كَذِبٌ.
وهذه الكلمة تُحكي فيما شذَّ عن سيبويه من الأبنية، ولولا ثقة أبي زيد،
وسكون النفس إلى مايرويه، لكان ردّها مذهبا؛ لكونه على ما لانظير له؛ ألا ترى

(١) في الأصل: فععل. انظر الاستدراك ١٥١. وعبارته: «وفعلعل، قالوا: كذِّب». وانظر شرح
السيرافي ٤٣٢/٦/٢، ٤٤١.

(٢) انظر الحجة ٢٤٧/١، ٢٤٨.

(٣) النوادر ٢٨٨، إصلاح المنطق ١٨٩، كتاب الألفاظ ١٧٥، جمهرة اللغة ٣٠٤، شرح السيرافي
٤٤١/٦ (غ)، الخصائص ٢٠٤/٣، المحكم ٤٩٠/٦، اللسان (كذب). وفي الحجة: «قد بعته». وفي
إصلاح المنطق: «تقول كُذِّبُ». بالتخفيف، ضبطاً لانصاً، وهو المناسب لرواية تقول. «على أن ابن
السكيت قد ذكر في كتاب الألفاظ: التخفيف والتشديد، ثم أنشد البيت، وقد ضبط فيه بالتشديد، وفيه:
«فقل» على خلاف ما في إصلاح المنطق.

(٤) في الأصل: أبوبكر.

(٥) أي: على قول أبي زيد. والنص في الحجة ٢٤٨/١: «القائل ذلك كاذب». وانظر النوادر ٢٨٨.

(٦) في الحجة ٢٤٨/١: «ماسمته».

أَنَّ العين إذا تُكْرَرُ مع اللام في نحو « صَمَحَمَح، وَجَلَعَلَع »، لا تُكْرَرُ إِلَّا مَرَّتَيْنِ، وقد تَكَرَّرَتْ في هذه ثلاث مَرَّاتٍ، ومع ذلك فقد قالوا: مَرَمَرِيس، فَتَكَرَّرَتْ الفاء مع العين^(١) فيها ولم تَتَكَرَّرْ في^(٢) غيرها، ولم يلزم من أجل ذلك أن تُرَدَّه، فكذلك^(٣) مارواه أبو زيد من هذه الكلمة^(٤).

فالكذب، والكُذْبُذ، والكِذَاب، والكِذَاب، على ما ذكرناه واحد. وكذا قال كُرَاع. ويقال: مَا كَذَّبَ أَنْ فَعَلَ كَذَا، أي: مَا كَعَّ وَلَا بَثَّ.

وَالْجُلْعَلَع: الْجَمْلُ الْحَدِيدُ النَّفْسُ الشَّدِيدُ. وَالْجُلْعَلَع: الْجُعْلُ. وَالْجُلْعَلَعَةُ: الْخُنْفَسَاءُ. وَحَكَى كُرَاعٌ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ: جَلْعَلَع، بَفَتْحِ الْجِيمِ وَاللَّامِينَ جَمِيعًا^(٥). وَقِيلَ: الْجُلْعَلَع: خُنْفَسَاءُ نَصْفِهَا طِينٌ، وَنَصْفِهَا خَلْقٌ.

قال الأَعلَمُ^(٦): « وَزَعَمَ الْفَرَّاءُ أَنَّ (صَمَحَمَحًا) وَمَا أَشْبَهَهُ (فَعَلَّلُ) مِثْلُ « سَفَرَجَل »، وَأَنكَرَ أَنْ يَكُونَ (فَعْلَعَلًا)، قَالَ: وَلَوْ كَانَ (فَعْلَعَلًا)، لَتَكْرِيرَ لَفْظِ الْعَيْنِ وَاللَّامِ فِيهِ، لَجَازَ أَنْ يَكُونَ (صَرَصَرَ) عَلَى (فَعْفَعٍ)^(٧).

والقول ماقاله سيبويه، والذي احتجَّ به الفرَّاء غير صحيح؛ وذلك أَنَّ الحرف لا يجعل أبداً في الفعل، ولا في الاسم زائداً حتَّى توجد فيه ثلاثة أحرف سواء تُكُونُ

(١) في الأصل: الغين.

(٢) في الأصل: مع.

(٣) في الأصل: فكان. والنص في الحجة ٢٤٨/١: « أن يرَدَّ ولا يقبل فكذلك ».

(٤) انتهى النقل من الحجة.

(٥) انظر المنتخب ١١١، المحكم ٢٠٠/١، اللسان (جلع).

(٦) انظر التكت ١١٦٤. وانظر شرح السيرا في ١١/٦ (خ).

(٧) المذهب منسوب إلى الكوفيين في الإنصاف ٧٨٨-٧٩٣، المساعد ٣٢/٤، ٦٢، شرح التصريح ٣٦٠/٢.

فاء الفعل^(١) وعينه ولامه، فلذلك لم يجوز أن يجعل (صَرَصَرَ) (فَعْفَعَ)^(٢)؛ لأنَّ لو جعلناه كذلك كنَّا قد أسقطنا من الفعل لامه^(٣)، وإذا جعلنا في (صَمَحَمَح) عين^(٤) الفعل^(٥) / مكررة استقام ولم يفسد؛ لأنَّ لم نجعل العين ساقطة. ومَّا يُطِلُّ قول الفراء قولهم^(٦): جُلِّعَ، لو سلطنا به مذهب (سَفَرَجَل) لم يكن له نظير في كلام العرب؛ لأنه ليس في كلامهم (سُفَرَجَل)^(٧)، ومتى خرج اللفظ من أبنية العرب الصحيحة كان خروجه عن الأبنية أحد الدلائل على زيادة الحرف.

قلت: وذكر ابن الأنباري في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين^(٨): أن الكوفيين قالوا: لا يلزمنا على قولنا^(٩) نحو «احقَّقَفَ الطَّيُّ، واغْدُودَنَ الشَّعْر»^(١٠)، وشبهه، فإنه على وزن «افْعَوَعَل»؛ لأنَّ نقول: إنه^(١١) على وزن «افْعَوَعَل» لأنه ليس في الأفعال ماهو على وزن «افْعَلَل»، فقلنا: إنه على وزن^(١٢) «افْعَوَعَل»، بخلاف ماهنا^(١٣)؛ فإنه في الأسماء ماهو على وزن «فَعْلَل»، نحو «سَفَرَجَل».

(١) في الأصل: لجعل.

(٢) في الأصل: صرصرأ ففعفأ.

(٣) من قوله: فلذلك لم يجوز إلى هذا الموضع ليس في التكت، فلعله بما سقط منه.

(٤) في الأصل: غير.

(٥) يريد به الميزان.

(٦) «قولهم» مخروم في الأصل.

(٧) في النكت ١١٦٤: «مثل سفرجل». وضبط سفرجل فيه بالفتح.

(٨) الإنصاف ٧٩١، ٧٩٢. بتصرف.

(٩) في الإنصاف ٧٩١: «على كلامنا». والمراد: على مذهبنا إليه.

(١٠) في الأصل: البعير. واغدون الشَّعْر: طال.

(١١) في الإنصاف ٧٩١: «لأننا نقول: إنما قلنا». فتصرف فيه المؤلف على ما يبدو، وسيأتي مثله.

(١٢) تكملة من الإنصاف ٧٩١.

(١٣) في الأصل: هاهنا.

وكذلك لا يلزم على قولنا نحو « جُلِّعَ »؛ فإنه على وزن « فَعْلَعَلَ »؛ لأننا نقول ذلك^(١) لأنه ليس في الأسماء ما هو على « فَعْلَلَّ » بضم الأول، وإذا خرج اللفظ عن أبنية كلامهم دلّ ذلك على زيادة الحرف فيه.

والذي يدلّ على ذلك أنهم قالوا في « ذُرَّحَرَحَ »: ذُرَّاح^(٢)، فأسقطوا أحد المثليين، ولو كان خماسيًا لم يُثَبِّتْ منه « ذُرَّاح » على « فُعَّال »، نحو « كُرَّام، وحُسَّان ». فبان الفرق بينهما.

ثم قال: احتجّ البصريون بأنّ الظاهر العين واللام قد تكرّرتا فيه، فوجب أن يكون وزنه « فَعْلَعَلَا »؛ ألا ترى أنه إذا تكرّرت العين في نحو « ضَرَّبَ، وقَتَّلَ »، كان وزنه « فَعَّلَ »، أو تكررت اللام في نحو « احْمَرَّ، واصْفَرَّ »، كان وزنه « افْعَلَّ ». وكذلك هاهنا لما تكررت اللام والعين في « صَمَحَمَحَ » كان وزنه « فَعْلَعَلَا »؛ لتكررها فيه، هذا هو الظاهر فمن ادّعى قلبا بقي مرثنا بإقامة الدليل^(٣).

ومنهم من تمسك بأن قال^(٤): أجمعنا على أنه يقال في جمع « صَمَحَمَحَ، ودَمَكَمَك »: صَمَامِح، ودَمَامِك، ولا يكادون يجمعون ما كان على خمسة أحرف أصول جمع تكسير إلاّ على استكراه، فإذا جمعوا حذفوا الحرف الأخير، فقالوا في « سَفَرَجَل »: سَفَارِج، فلو كان « صَمَحَمَحَ » كذلك، ولم يكن فيه زائد، لوجب أن يُحذفَ الحرف الأخير، فيقولوا: صماحم، ودماكم، فلمّا لم يُقل، دلّ [على]^(٥)

(١) في الإنصاف ٧٩١: « لأننا نقول: إنما قلنا إنه على وزن فَعْلَعَلَ ». فتصرف المؤلف في النص باستبداله باسم الإشارة.

(٢) في الأصل: درحرج دراج.

(٣) انتهى النقل من الإنصاف.

(٤) هذا دليل آخر للبصريين. انظر شرح الشافية للرّضي ٦٣/١، ٦٤.

(٥) تكملة يلتزم بها الكلام.

ماقلنا.

وإنما كان حذف الحاء الأولى أولى من الثانية، والميم؛ لأنهم لو حذفوا الحاء الأخيرة فقالوا: صَمَاحم، لصار وزنه «فَعَالع»، وليس في كلامهم شيء يجعل^(١) فيه عين الفعل^(٢) طرفاً، ممّا هو على ثلاثة أحرف فصاعداً، ولوحذفت الميم الأخيرة لاجتماع حرفان متحرّكان من جنس واحد، وذلك مستثقل.

(١) في الأصل: يفعل.

(٢) يريد به: الميزان. وقد سبق مثله في النص المنقول من النكت للأعلم.

هذا باب لحاق الزيادة بنات الثلاثة من الفعل

قال الأعلام^(١): « إن قال قائلُ هذا المثال لا يجيء أبداً إلاّ مزيداً بالألف، فما معنى قوله: مزيدة وغير مزيدة^(٢)؟ »

قيل له: أراد أن كلَّ فعلٍ كان ماضيه على أربعة أحرف فإنَّ مستقبله مضموم الأوّل زائداً كان أو أصليّاً، فالأصلي نحو « دَخَرَجَ يُدَخِّرُجُ »، والزائد نحو « أَكْرَمَ يُكْرِمُ، وَقَاتَلَ يُقَاتِلُ ». والأصل في كلِّ ماضيه على أربعة أحرف أن يضمَّ أوّل مستقبله، وتعاد حروف ماضيه، كقولك: قاتل يُقاتل، ودحرج يُدحرجُ ».

قول سيبويه: « ولكنّهم حذفوا الهمزة في باب / أفعل من هذا الموضع »^(٣).

قال الشيخ أبو علي^(٤): يريد في المضارع من « أَفْعَلَ »، يقول: إنّ الهمزة حذفت هنا للكثرة لمكان استعمالها؛ فإنها زائدة، وفي الكلمة ما يكون عوضاً من ذهابها، وهو الحرف الذي يزداد عليها لمعنى المضارعة، وأنها قد حذفت في « كَلَّ، وَخُذَّ » للكثرة، لما كانت تُستثقل وليس ثمَّ ما يكون عوضاً منها، فهو هاهنا أمكن. وجعل - رحمه الله - العلة في حذف الهمزة في « أَكْرَمُ، وَيُكْرِمُ، وَتُكْرِمُ، وَتُكْرِمُ »^(٥)

(١) انظر التكت ١١٦٤، ١١٦٥. وانظر شرح السيرافي ١٥/٦، ١٦ (خ).

(٢) يريد قول سيبويه في الكتاب ٣٣٠/٢: « فأما الهمزة فتلحق أوّلاً، ويكون الحرف على أفعل، ويكون يفعلُ منه يفعل، وعلى هذا المثال يجيء كلُّ أفعل، فهذا الذي على أربعة أحرف أبداً يجري مستقبله على مثال يفعل في الأفعال كلّها مزيدة وغير مزيدة ».

(٣) الكتاب ٣٣٠/٢. و« أفعل » موضعه في الأصل مخروم.

(٤) كلام الشلوين هذا مما علقه على كتاب سيبويه، ولم أقف عليه منقولاً عند غير المؤلف، وقد أشار الشلوين إلى هذه المسألة في التوطئة ٣٢٥، ٣٢٦.

(٥) في الأصل: في اكرم ويكرم واكرم. وبما أثبتته يستقيم الكلام.

واحدة، ولم يقل: إنها حذفت مع همزة المتكلم أولاً ثم حمل سائر أخواتها عليها، من حروف المضارعة، كما قال النحويون، لما كان حذفها مع الهمزة ليس على قياس؛ لأنه ليس قياس الهمزتين إذا اجتمعتا أن تحذف إحداهما، وإذا كان الأمر على هذا فمن أين يقال: إن أصلها أن تحذف مع الهمزة ثم حذفت مع سائر حروف المضارعة بالحمل على الهمزة؟! بل يجب أن يقال ما قال الإمام: من أن الحذف فيها كلها للكثرة والاستثقال، كما في « خُذْ، وَكُلْ »؛ للكثرة والاستثقال، على غير قياس، وهو هنا ممكن جداً؛ إذ الهمزة زائدة، وحين تُحذف يُزاد في الكلمة غيرها، فتكون عوضاً من ذهائهما، وهي قد حذفت في « خُذْ وَكُلْ »، وليست^(١) بزائدة، ولا يُزاد بعد حذفها ما يكون كالعوض منها.

وجعل - رحمه الله - الهمزة من « يُؤْتَفِن »^(٢) زائدة، فكان ثباتها ضرورة، ولم يجعلها أصلية على أن يكون « يُؤْتَفِن »^(٣) من قوله:
...تَأْتَفَكَ الْأَعْدَاءُ بِالرَّفْدِ^(٤)

(١) في الأصل: وهي حذفت في خذ وخذ ليست.

(٢) في الأصل: الهمزة موثفين. وهذا من قول خطام الجاشعي:

وصاليات ككما يُؤْتَفِنُ

انظر الكتاب ٣٣١/٢. وهو أيضاً في ١٣/١، ٢٠٣، معاني القرآن للأخفش ٢٣٠/١، المقتضب ٩٥/٢، ١٤٠/٤، ٣٥٠، الأصول ٤٣٨/١، شرح الكتاب للسرياني ١٦٤/١، ٢٠٢/٢، ٢٥٤ (ط)، ١٨/٦ (خ)، المسائل البصريّات ٥٣٩/١، المسائل المنشورة ١١٣، المسائل البغداديات ٣٩٨، التكملة ٥١٥، المنصف ١٩٢/١، تفسير أرجوزة أبي نواس ٧٩، سر صناعة الإعراب ٢٨٢، ٣٠٠، التكت ١١٦٥، الاقتضاب ٣٣٥/٣، شرح الكافية للرضي ٣٨٧/١، ٣٦٤/٢، اللسان (رنب، ثفا). والصاليات: الأثافي؛ لأنها صليت بالنار حتى اسودّت. وتقدير الكلام: ومثقيات إثفاءً مثل إثفائها حين نصبت للقدر. انظر إيضاح شواهد الإيضاح ٨٨٤/٢، ٨٨٥.

(٣) في الأصل: مدثفين.

(٤) تمامه:

إذ معناه: أحاط بك الأعداء بالرِّفْد، فهو [على]^(١) هذا قريبٌ من معنى «يُؤْتَفِن»؛ لأنَّ معناها: يُنصَبَنَّ للقدر، فكأنَّهم أحطنَ بها، فلا يكون في البيت ضرورةً، ويكون «يُؤْتَفِن» «يُفَعِّلِينَ»، مثل «يُسَلِّقِينَ»، لما كان جعلها من «أُتِفِتُ»^(٢) التي همزها زائدة أقوى من جهة المعنى، كأنَّ كلام العرب في هذا المعنى: الذي هو إحاطة الأحجار بالقدر^(٣). والذي ثبت عنها «تَفِيتُ القِدْرَ»، ولم ينقل أحدٌ عنهم «أُتِفِتُ»^(٤) القِدْرَ، وإن نقلها أحدٌ عنهم فذلك غيرٌ معروف؛ فلهذا ما عدل الإمام عن جعل همزة «يُؤْتَفِن» أصلية، مع أنه ليس فيها ضرورة، إلى جعلها زائدة الذي فيه الضرورة.

قوله: «وقالت ليلي الأخيلىة:

كُرَاتُ غَلَامٍ مِنْ كِسَاءٍ مُؤَرَّبٍ»^(٥)

لاتقذفني بركنٍ لا كفاءَ له وإن تأثفك...

والبيت للنابعة الذبياني. انظر الديوان ٢٦، المنصف ١٩٣/١، الاقتضاب ٣٣٧/٣، اللسان

(رنب، ثقا)، خزانة الأدب ٣١٦/٢.

(١) تكملة يلتئم بها السياق.

(٢) الكتاب ٣٣١/٢.

(٣) في الأصل: كالقدر.

(٤) في الأصل: اتفيت. قال الأزهري في تهذيب اللغة ١٤٩/١٥: «والأثفية أفعولة من ثفيت... وقال

الليث: يقال: الأثفية فعلولة، من أثفت. قال ومن جعلها كذلك، قال: أثفت القدر، فهي مؤثفة، قال

النابعة...» وأنشد البيت السابق. ثم قال: «وأما قول النابعة... فإنه عندي ليس من الأثفية في شيء، وإنما

هو من قولك: أثفت الرجل أثفته أثفا، إذا تبعته».

(٥) في الأصل: كساه. انظر الكتاب ٣٣١/٢. صدره:

تدلَّتْ إلى حُصٍّ ظمَاءٍ كَأَنَّهَا

وهو في الديوان ٥٦، المنصف ١٩٢/١، التكت ١١٦٥، الاقتضاب ٤٢٢/٣، اللسان (رنب). قال

ابن السيد: «وصف قطاة انحطت إلى فراخها. ومعنى حصّ الرؤوس: لاريش عليها لصغرها. وشبّهت

=

أتى به شاهدا على مثل ما استشهد عليه بالبيت [الذي قبله]^(١)، وشاهده فيه «مُؤَرَّب»، حيث كان وزنه عنده «مُؤَفَّل»، فـ «مُؤَفَّل» لم تثبت فيه الهمزة كما لا تثبت في «يُؤَفَّل»، وحكم عليه بأن وزنه «مُؤَفَّل»، ولم يجعل وزنه «مُفَعَّلًا»؛ لغلبة زيادة الهمزة أولًا في بنات الثلاثة، فهي بذلك لا يحكم بأصالتها إذا كانت أولًا وبعدها ثلاثة أحرف أصول إلاّ بدليل يلزمه بذلك الحكم بزيادتها، وأن يكون ثباتها ضرورة.

فإن قيل: لِمَ لم يحكم على «أَرَب ومُؤَرَّب»^(٢) بأن الهمزة فيهما^(٣) أصلية، ويستدلّ على أصالتها فيهما بأن «مُؤَفَّلًا» لا يوجد في كلام العرب، ولكون^(٤) الهمزة فيهما أصلية يؤدي إلى كون «مُؤَرَّب» «مُفَعَّلًا» وهو كثير في الكلام، ويكون استدلاله بـ «مُؤَرَّب» / على أصالة الهمزة فيه وفي «أَرَب»، مثل استدلاله بـ «تَمَعَّد» على أصالة الميم في «مَعَدَّ»^(٥) وتَمَعَّد؛ ألا تراه حكم على الميم فيهما بالأصالة لما كان كونها زائدة^(٦) يؤدي إلى أن يكون «تَمَعَّد» «تَمَفَّل»، و«تَمَفَّل» قليل في الكلام؟

الفراخ في صغرها وانضمامه في العش وما عليها من الزغب بكرات صنعها غلام من كساء مؤرب، وهو الذي خلط فيه وبر الأرباب، وهذا من بديع التشبيه.

- (١) تكملة يلتئم بها الكلام.
- (٢) ظاهره في الأصل: يؤرب.
- (٣) في الأصل: فيها.
- (٤) في الأصل: لكون، بدون واو. وزدتها لربط الكلام.
- (٥) «معد» موضعه مخروم. انظر الكتاب ٣٤٤/٢، التعليقة ٢٨٢/٤، التكملة ٥٥٣، المنصف
- (٦) في الأصل: زائدا.

فالجواب: أنه إنما حكم بزيادة الهمزة في « أَرْتَبْ ومؤَرَّبْ »، مع أن ذلك يؤدي إلى أن يكون « مؤَرَّبْ » « مُؤَفَّعًا »، وذلك غير موجود، لحكاية^(١) قول العرب: كَسَاءٌ مَرَبَّائِيٌّ^(٢)، إذا عُمِلَ من أوبار الأرناب؛ فـ « مؤَرَّبْ » بمترلة « مَرَبَّائِيٌّ »، ولا همزة فيه، فهمزة « مؤَرَّبْ » زائدة أيضا؛ فإن « مؤَرَّبًا » يقلُّ وجوده في كلام العرب، وفي قلّة وجوده دليلٌ على زيادة همزته وأنه^(٣) على غير قياس؛ إذ لو كانت أصليةً، وكان على القياس، لم يكن فيه ما يوجب قلته^(٤). وهذا الاستدلال بمترلة استدلاله بقلّة « مَنْ أنت زيدٌ »^(٥) فالرفع على أن التقدير: مَنْ أنت ذِكْرُك زيدٌ، وأنه ليس التقدير: مَنْ أنت مذكورك زيدٌ؛ إذ لو كان التقدير: مَنْ أنت مذكورك زيدٌ، لم يكن فيه ما يوجب قلته، من جهة أن المبتدأ هو الخبر، فهو إذا قد جاء على ما ينبغي، وما جاء على ما ينبغي يجب كثرته، وإن قل^(٦) فلامعنى لقلته. وأما « تَمَعَّدَدَ » فإنه يكثر استعماله، وفي كثرة استعماله دليلٌ على مجيئه على القياس. قوله: « كما يجيء (تُفَعِّلُ، وتُفَعِّلُ، وأُفَعِّلُ) في كلِّ فعلٍ على مثال (يُفَعِّلُ) »^(٧).

يعني: أن كلَّ فعلٍ مبنيٍّ لما لم يُسمَّ فاعله إذا كان ماضيا فإنه لابدُّ له من أن

(١) في الأصل: لمكان.

(٢) « مرنباي » محرف في الأصل:

(٣) في الأصل: وانث.

(٤) في الأصل: قلبه.

(٥) في الكتاب ١/١٦٢: « والذي يُرفع عليه حنانٌ وصبرٌ وما أشبه ذلك لا يستعمل إظهاره، وترك إظهاره كترك إظهار ما يُنصب فيه. ومثله قول بعض العرب: مَنْ أنت زيدٌ، أي: مَنْ أنت كلامك زيدٌ، فتركوا إظهار الرفع كترك إظهار الناصب... ».

(٦) في الأصل: قال.

(٧) الكتاب ٢/٣٣١.

يكون مضموماً أوله، مكسوراً ما قبل آخره، ولا يجوز فيه أكثر من هذا، إلا ما كان على أكثر من ثلاثة أحرف، متحرك الثاني، نحو «تَغافل»، فإنه يجوز^(١) فيه مع هذا ضمّ ثانيه، أو ما كان منه في أوله ألف وصل^(٢)، فإنه يحدث فيه ضمّ [ثالثه. وكان هذا فيهما خوف] اللبس^(٣). هذا في الماضي، فأما المضارع فإنه يكون -زائداً [وغير زائد]^(٤) - مضموم الأول، مفتوح ما قبل الآخر.

قوله: «يعني: في ضمّ الياء»^(٥).

راجع لـ «يُفَعِّل».

قوله: «وهذه الثلاثة شبّهت بالفعل»^(٦).

يعني: أفعَل، وفَعَّل، وفاعل.

قوله: «فكذلك جاء على مثال (يَتَغافل، وَيُتَغافل)»^(٧).

يعني: على ما يقتضيه مثل «يَتَغافل، وَيُتَغافل»، في الأصل، من الفتح والكسر؛ فإنهما كانا يجب لهما في الأصل فتح العين فيما لم يسمّ فاعله، وكسرها في الفاعل؛ لأنّ هذا هو المطرّد.

قوله: «وفتحت العين في (يَتَغافل)»^(٨).

(١) لما قال قبل هذا: لا يجوز، قال هنا: يجوز، ويريد الوجوب.

(٢) نحو: أنطلق.

(٣) في الأصل: ليس. وما بين معقوفين تكملة بمثلها يلتصم الكلام. وخوف اللبس، أمّا في تغافل فإنه يلتصم بالمضارع المبني للمعلوم، إذا كان في أوله التاء، في حالة الوقف. وأمّا ما كان في أوله ألف الوصل، نحو: انطلق، فإنه يلتصم بالأمر إذا اتصل بما قبله، ووقف عليه، نحو: هذا استخرج.

(٤) تكملة يلتصم بمثلها الكلام.

(٥) الكتاب ٣٣١/٢ وفيه: «ضمة».

(٦) الكتاب ٣٣١/٢ وبعده: «من بنات الأربعة التي لازيادة فيها، نحو: دحرج».

(٧) الكتاب ٣٣٢/٢ وفيه: «كذلك» بلافاء.

(٨) الكتاب ٣٣٢/٢.

يعني: لما أمنوا التباس «يُتَغافل»^(١)؛ لفتح ياء^(٢) «يَتَغافل»، من حيث أن ضمّ الياء إنما يكون للمفعول، وفتحها إنما يكون للفاعل استغنوا عن التفرقة بينهما بفتح ما قبل الآخر في فعل المفعول، وفتح العين في فعل الفاعل، وحركوا [ما قبل]^(٣) الآخر منهما بأخف الحركات ليكون ذلك أخفّ عليهم، وإن كانوا لم يستغنوا بضمّ أول الفعل الذي للمفعول، وفتح الفعل الذي للفاعل، في «يفعل»، من جهة أن الضمّ فيها قد يكون وهي مبنية للفاعل إذا كان ماضيا منقولا^(٤).
قوله: «ولم تضمّ زائد (تَفَعَّلَ)»^(٥).

يعني: ولم تضمّ مايزاد على «تَفَعَّلَ» وأخواتها من حروف المضارعة^(٦) كما تَفَعَّلَ ذلك فيما هو أكثر من ثلاثة أحرف وأوله همزة^(٧)، فما سواها لا تجريها^(٨) مجراها؛ بما فيها من معنى المطاوعة، وخروجها عن مثال «دَحَرَج».

(١) بـ: يَتَغافل.

(٢) في الأصل: تاء.

(٣) تكملة يلتزم بها الكلام.

(٤) يريد: أفَعَلَ وفَعَلَ من فعل، نحو: أنزلته، ونزّلته، والمضارع منهما: يُنَزِّلُ، ويُزَلُّ، فهذان منقولان من نزل، والنقل هنا يراد به التعدية. انظر التكملة ٥١٧، التعليقة ٢٦٣/٤.

(٥) الكتاب ٣٣٢/٢ وفيه: «زوائد».

(٦) مثل: أَتَكَلَّمُ، وَتَتَكَلَّمُ، وَيَتَكَلَّمُ، وَتَتَكَلَّمُ.

(٧) مثل: أَذْهَبُ، وَتُذْهَبُ، وَيُذْهَبُ، وَتُذْهَبُ.

(٨) في الأصل: سواها تجريانها.

هذا باب / ماتسكنُ أوائله من الأفعال المزيدة

قوله: « وأما (هَرَقْتُ وَهَرَخْتُ) فأبدلوا مكان الهمزة الهاء »^(١).

لما زعم سيبويه - رحمه الله - ذكر^(٢) أبنية الأفعال كلّها، وكان « هَرَّاحَ، وَهَرَّاقَ » وزنهما على ظاهر أمرهما « هَفَعَلَ »^(٣)، و« أَهَرَّاقَ، وَأَهَرَّاحَ » وزنهما أيضا على ظاهر أمرهما « أَهَفَعَلَ »، و« هَفَعَلَ »^(٤)، وأهفعل « ليسا من الأبنية التي ذكر للأفعال، احتاج أن ينبّه عليهما، ويبينهما ليجريان بذلك على ماتقدّم، فقال: إنّ « هَرَّاقَ » أصله « أَرَّاقَ »، والهاء فيه مبدلة من الهمزة؛ لثقل الهمزة وخفتها^(٥)، وكوئهما من مخرج واحد، وإنّ « أَهَرَّاقَ » أصلها كذلك « أَرَّاقَ »^(٦)، إلّا أنّهم زادوا فيها الهاء عوضا من نقل^(٧) حركة عينها إلى ما قبلها؛ إذ هي بذلك قد ضُعُفَتْ وتعرّضت للحذف، ومن حذفها يتبيّن لك أنّ وزنها « أَفَعَلَ »، فقد جريا على ماتقدّم ذكره.

قلت: أصل « أَرَقْتُ » « أَرَوَقْتُ، أو أَرَيَقْتُ »، بالياء أو بالواو، على^(٨)

(١) الكتاب ٣٣٣/٢. وفي الأصل: الحاء.

(٢) في الأصل: فزعم سيبويه رحمه الله من ذكر. والنص بهذا الشكل لا يستقيم مع ما بعده، ولا يصلح أن يكون أوّل الكلام له.

(٣) في الأصل: فعال. وهذا لا يجري مع ماسيأتي.

(٤) في الأصل: فعال.

(٥) الضمير عائد على الهاء.

(٦) في الأصل: راق.

(٧) في الأصل: ثقل.

(٨) في الأصل: وعلى.

الخلاف في ذلك؛ لأنه يحتمل أن يكون من « راق الشيء يروق »؛ لأن الماء له صفاء ورقّة فكأنه يروق، ويحتمل أن يكون من « راق الماء يريق »، إذا انصب، حكاة الكسائي^(١). قال البطليوسي^(٢): والدليل على أن الهاء في « هرقت وأهرقت » ليست فاء الفعل، على ماتوهم من ظنها كذلك، أنها لو كانت كذلك للزم أن يجري « هرقت » في تصريفه مجرى « ضربت »، فيقال: هرقت أهرق هرقا، كما يقال: ضربت أضرب ضربا، وكان يلزم أن يجري « أهرقت » في تصريفه مجرى « أكرمت » ونحوه من الأفعال الرباعيّة الصحيحة، فيقال: أهرقت أهرق إهراقا، كما يقال: أكرمت أكرم إكراما، ولم تفعل العرب شيئا من ذلك، وإنما^(٣) يقولون في تصريفه: هرقت أهرق، فيفتحون الهاء، وكذلك يفتحونها في اسم الفاعل منه^(٤)، فيقولون: مهريق، وفي اسم المفعول، فيقولون: مهراق؛ لأنها بدل من همزة لو ثبتت في تصريف الفعل لكانت مفتوحة؛ ألا ترى أنك لو صرفت « أركت » على ما ينبغي من التصريف، ولم تحذف الهمزة منه، لقلت في مضارعه^(٥): يؤريق، [وفي اسم فاعله: مؤريق]^(٦)، وفي اسم مفعوله: مؤراق، وقالوا في المصدر: هراقة، كما قالوا: إراقة. وإذا صرفوا « أهرقت » قالوا في المضارع: أهرق، وفي المصدر: إهراقة، وفي اسم المفعول: مهراق، وفي اسم الفاعل: مهريق، فأسكنوا الهاء في

(١) انظر اللسان (هرق).

(٢) انظر الاقتضاب ٢/٢٤٢، ٢٤٣ بتصرف يسير. وقد نقل النص البغدادي في خزانته ٩/٢٧٨، ٢٧٩.

(٣) في الأصل: انهم، فيكون معطوفا على خبر الدليل، وهو: أنها. والمثبت من الاقتضاب ٢/٢٤٣، وهو أحسن وأوضح.

(٤) في الأصل: هرقت اهرق فيفتحونها في اسم الفاعل منه.

(٥) في الأصل: في تصريفه. والمثبت من الاقتضاب ٢/٢٤٣، وهو الأنسب للسياق الآتي.

(٦) لم يرد في الأصل، وأثبتته من الاقتضاب ٢/٢٤٣.

جميع تصارييف الكلمة، فهذا يدلّ على أنّها فعل رباعيّ معتلّ، وليس بفعل صحيح، وأنّ الهاء فيه بدلٌ من همزة «أرقت»، أو عوضٌ، كما قلنا. قال العُدَيْل بن الفرخ العجلي^(١):

فكنت كمُهْرِيْقِ الذي في سِقَائِهِ لِرَقْرَاقِ آلِ فوقَ رَابِيَةٍ صَلْدِ^(٢)
وقال ذو الرُّمَّة:

فلَمَّا دنتُ إهْرَاقَةَ المَاءِ أنْصَتْتُ لأَعْزَلُهُ عنها وفي النَّفْسِ أنْ أُثْنِي^(٣)

قوله: «فلَمَّا جاء حرفٌ أخفّ من الهمزة لم يُحذف في شيء»^(٤).
يريد: لم يُحذف في «مُهْرِيْقِ»، وما جرى مجراه؛ لخفّته، يعني: الهاء؛ لأنّه أخفّ من الهمزة.

قوله: «وأما الذين قالوا: أهرقت، فإنما جعلوها عوضاً من حذفهم العين، وإسكانهم إيّاها»^(٥)

هذا بيّن لك أنّ مراده - رحمه الله - بقوله في أوّل الكتاب^(٦): إنّ السين في «أسطاع» عوضٌ من ذهاب حركة العين، أنّ السين زيدت / عوضاً من ذهاب حركة العين من العين لِمَا لحقها من الضعف بذلك، لامن ذهاب حركة العين من الكلمة كما توهمه أبو العباس المبرّد عليه^(٧).

(١) من شعراء الدولة المروانية، يلقب بالعَبَّاب. انظر خزانة الأدب ١٩٠/٥، ١٩١.

(٢) البيت في اللسان (هرق)، خزانة الأدب ٢٧٩/٩. ويروى: «جلد».

(٣) البيت في ديوانه ١٧٨٣، تذكرة النحاة ٦٩٤، اللسان (هرق)، خزانة الأدب ٢٧٩/٩. وبهذا البيت ينتهي النّقل من الاقتضاب.

(٤) الكتاب ٣٣٣/٢.

(٥) الكتاب ٣٣٣/٢.

(٦) انظر الكتاب ٨/١، ٤٢٩/٢.

(٧) انظر الانتصار ٢٧٠، ٢٧١، شرح السيرا في ٨٣-٨٦ (ط)، المتع ٢٢٤/١، شرح الكتاب

قوله: « كما جعلوا ياء « أَيْنُقِ » وألفَ يمانٍ عوضاً »^(١).

قد ذكر [ما]^(٢) في « أَيْنُقِ » في غير هذا الموضع^(٣).

قال الأعلم^(٤): « فإن قال قائل: فهلاًَّ عُوِّضَتِ الياء في موضع الواو، ف قيل: أَيْنُقِ.

قيل له: لو قيل: أَيْنُقِ، لجاز أن يَتَوَهَّمَ مُتَوَهِّمٌ أن الياء^(٥) ليست بعوض، وأنَّ الألف في (ناقعة) بدلٌ من ياء، والأصل (نيقة)، فعَوِّضُوهَا في [غير]^(٦) موضعها؛ ليزول هذا التَّوَهُّمُ ».

للصفار ٣٨٤-٣٨٨.

(١) الكتاب ٣٣٣/٢.

(٢) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٣) قال سيبويه ٣١٧/١: « كما قالوا: أَيْنُقِ، لما حذفوا العين جعلوا الياء عوضاً. وقال ١٢٩/٢: « ومثل ذلك أَيْنُقِ إنما هو أُنُقِ في الأصل، فأبدلوا الياء مكان الواو وقلبوا ». قال ابن سيده في المحكم (نوق) ٣٥٣/٦: « وقال ابن جني مرة: ذهب سيبويه في قولهم: أَيْنُقِ، مذهبين: أحدهما: أن تكون عين أَيْنُقِ قلبت إلى ما قبل الفاء فصارت في التقدير: أُنُقِ، ثم أبدلت الواو ياء؛ لأنها كما أعلت بالقلب كذلك أعلت أيضاً بالإبدال. والآخر: أن تكون العين حذفت ثم عوضت الياء منها قبل الفاء. فمثالها على هذا القول: أَيْفُلٌ، وعلى القول الأول: أعفل ».

(٤) التكت ١١٦٦. وانظر شرح السيرا في ٢٤/٦ (خ).

(٥) في الأصل: الهاء.

(٦) تكملة من التكت ١١٦٦.

هذا باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة وألحقَ بنات الأربعة

استدرك الزبيدي من هذا الباب^(١): « (افْعَلْ) قالوا: اهْبَيْخَ الرَّجُلُ، إذا تبختر، و(افْعُولُ)^(٢) قالوا: اعْثُوجَجَ البعيرُ، إذا أسرع، و(افْوَنَعَلْ) قالوا: اخْوَنَصَلَ الطائرُ، إذا أخرج حوصلته. »

قال: وذكر صاحب العين هذه الأفعال، ولم أسمعها لغيره ولا أحققها^(٣). قلت: وحكى^(٤): « بعض اللغويين: سَنَبَلَ الزَّرْعُ، وَأَسْبَلَ، وَدَنَقَعَ^(٥) الرَّجُلُ، إذا افتقر، فكأنه لصق^(٦) بالدَّفْعَاء، وما حكاه أبو عبيدة^(٧) من [قولهم: كَثَّأْتُ]^(٨)، وَكَثَّأْتُ، فلاحِجَّةٌ في شيء من ذلك، على إثبات (فَنَعَلَ)، بل تكون التَّوْنُ أصليَّةٌ، وهي على وزن (فَعْلَلْ)، كنـ(دَحْرَجَ)، ويكون (سَنَبَلَ) من (أَسْبَلَ)،

(١) انظر الاستدراك ٢٠٥.

(٢) في الأصل، والاستدراك: افْعَوْل. وهو خطأ. انظر الممتع ١٧١.

(٣) في الأصل: ولا احما. والتَّصَّ ليس في الاستدراك. وفي الممتع ١٧١: « فلم يذكرها إلا صاحب العين، فلا يلتفت إليه. » انظر العين ٢٢١/١، ١١٧/٣، ٣٥٩/٣. ونصه في اعثوئج: « والاعثوئج: البعير السريع الضخم المجتمع الخلق، يقال: اعثوئج اعثيئاجا ». كذا مرة بتكرار الجيم، ومرة بتكرار الشاء، فلعل صوابه: اعثوئج اعثيئاجا، هذا بناء على سياق النص، ومارواه المؤلف، وإلا فهو بتكرار الشاء صواب أيضا. انظر القاموس المحيط (عئج).

(٤) الكلام إلى آخره في الممتع ١٧١، ١٧٢.

(٥) في الأصل: ديقع.

(٦) في الأصل: اعق. والمثبت من الممتع ١٧١.

(٧) انظر الاستدراك ١٢٥، ٢٠٨.

(٨) محرف في الأصل.

كـ(سَبَطَ) من (سَبَطَ)، وكذلك (دَنَقَعَ)^(١) من (الدَّقَعاء)، و(كَنَثَأَ) من (كَنَثَأَ)^(٢).
 وحكى ابن جنّي في شرح التصريف عن أبي علي^(٣): أنه جعل «رَهْيَأَ»
 «فَعِيلَ»، وجعل الياء زائدة، ولم يجعل الهمزة زائدة. وهو مذهبٌ سديد.
 فإن قيل: هلاًّ جعل الهمزة زائدة، وجعل الياء أصلاً، فكانت تكون الكلمة
 على هذا «فَعَلَأَ» دون «فَعِيلَ»، وإن كان هذان بناءين^(٤) مفقودين في الفعل، ولم
 عدل إلى زيادة الياء دون الهمزة، وقد زيدت الهمزة في قولهم: امرأة ضَهِيَاءُ^(٥)؟
 أو هَلَأَ جعل الهمزة والياء جميعاً من الأصل؟

قيل: لا يجوز أن يكونا جميعاً من الأصل؛ لأنّ الياء لا تكون أصلاً في بنات
 الأربعة، إلّا في التّضعيف، نحو «صِصِيَّةَ»^(٦)، فلمّا لم يمكن لم يكن بدّ من زيادة
 أحد الحرفين فعدّل إلى القضاء بزيادة الياء دون الهمزة؛ لأنه [لو]^(٧) جعل الهمزة هي
 الزائدة، دون الياء لاجتماع في هذا^(٨) شيان مكروهان:
 أحدهما: أن يكون في الأفعال مثال «فَعَلَأَ» بوزن «دحرج».
 والآخر: زيادة الهمزة غير أوّل.

فإذا ذهب ذاهبٌ إلى أنّ الياء زائدة، فإنما في قوله هذا شيء واحد مكروه،

(١) في الأصل: ديفع.

(٢) ذكر ابن عصفور في المتع ٥٦، ٢٦٧، ٢٦٩، والمؤلف فيما سبق في المستدركات ٣٤٦ نقلاً عن
 الزبيدي، أنّ كَنَثَأَو، وزنه فنعلو، والنون زائدة، واستشهدا بما رواه أبو عبيدة من قولهم: كَنَثَأَتْ لحيته.
 وذكر ابن عصفور في المتع أيضاً ٨٢ أنّ نون كَنَثَأَ أصلية.

(٣) في الأصل: على أبي علي. انظر المنصف ١/١١٠، ١١١ والنص الآتي فيه بتصريف يسير.

(٤) في الأصل: بناءان.

(٥) في الأصل: صماه.

(٦) في الأصل: صصه.

(٧) تكملة من المنصف ١/١١١ يلتئم بها الكلام.

(٨) في الأصل: هذان.

وهو أن الفعل على «فَعَلَ»^(١)، فليس في هذا القول شيء مكروه أكثر من أنه على «فَعَلَ»، وكلما قلّ المستكره كان أقيس، ومع هذا فإنه جعل الياء في «رَهْيَا» زائدة مثلها في «حَذِيم، وطَرِيم، وعَثِير»، وفي^(٢) موضع الواو من «جَدُول، وجهُور»، فالذي ذهب [إليه]^(٣) في هذا هو القياس، والذي تركه ليس بقياس^(٤).
قال المؤلف: قال كُراع: رَهْيَا رأيُه، إذا لم يحكمه^(٥)، ورَهْيَا، إذا لم يُقدم على الأمور، ورَهْيَا فهو مُرَهِيٌّ، وذلك أن يحمل حملاً فلا يشده^(٦)، فهو يميل، ورأيت سحابةً تَرَهْيَا، أي: تَهِيًا للمطر، ويقال: إن المرأة لَتَرَهِيَّ غزلها، أي: تحسّنه للبيع.

[١٥٧]

وقال غير أبي علي^(٧): رَهْيَا، الياء أصلٌ / فيها، وهي أصلاً تكون في بنات الأربعة كما هي في «يَسْتَعور»؛ لثلاثاً يؤدي إلى بناء لم يستقرّ في كلامهم. ويجوز أن يكون على وزن «فَعَلَى» كـ«قَلَسَى»، ثم أبدلت الهمزة من الألف، وأجري الوصل في ذلك مجرى الوقف. وكذلك «اَكْوَأَل»^(٨) الرجل فهو مُكْوَأَلٌ وهو الكُوَأَلُّ: القصير العريض، فقليل: هو «افْعَلَل» كـ«اقْشَعَرَّ»، والواو أصلٌ في بنات الأربعة كما كانت أصلاً في «وَرَتَّل»؛ لأنّ «افْوَعَلَّ»^(٩) بناء لم يستقرّ في

(١) في الأصل: فعيل. وكذا في الموضع التالي.

(٢) في الأصل: في.

(٣) تكملة عن المنصف ١/١١١.

(٤) انتهى الثقل عن المنصف.

(٥) انظر المنتخب ٢٦٤.

(٦) في الأصل: نسوه. انظر اللسان (رها).

(٧) الرأي الآتي بالفاظ قريبة جداً في الممتع ١٧٢.

(٨) في الأصل: كوال.

(٩) في الأصل: افوعول.

كلامهم.

واعلم أنه لا يقال في فعل^(١) إنه ملحق بآخر، وهو على عدد حروفه، وحركاته كحركاته، وسكنائه كسكنائه، إلا إذا كان الفعل المزيد فيه قد حكم له بحكم ما قد صار بزيادته على مثاله، ولهذا لم يقل أحد من النحويين في « أَكْرَمَ »: إنه ملحق بـ « دَخَرَ »؛ ألا ترى أن « أَكْرَمَ » مصدره « إِكْرَامٌ »، ومصدر « دَخَرَ » « دَخَرَجَةٌ »، وقد وجدنا عدة حروف « أَكْرَمَ » كعدة حروف « دَخَرَ »، وحركاتهما وسكنائهما واحدة، إلا أن حكم « دَخَرَ » مخالف لحكم « أَكْرَمَ » كما ذكرنا.

قوله: « وما كانت زيادته آخرة ».

ثبت في بعض النسخ: وما كانت زيادته ياء آخرة^(٢). وهو أحسن؛ لأن مراده أن يتكلم في « اسْبَقَى »^(٣)؛ ألا ترى إلى قوله: « أو كانت الياء آخرة زائدة »^(٤).

قوله: « لأن النون هنا تقع بين حرفين من نفس الحرف »^(٥).

يريد: أن النون كانت فيما ذكره ملحقة لشبهها بنون « اِخْرَجَ »، من حيث لحقت بين حرفين أصليين، كما هي في « اِخْرَجَ » كذلك، وأما لما لحقت سكن الأول كما هو فيما هي ملحقة به كذلك. وأما غير الموضعين اللذين ذكر أن النون فيهما ملحقة، فإنها إذا زيدت فيها أدت زيادتها إلى توالي زيادتين،

(١) في الأصل: فعل.

(٢) هو كذلك في طبعة بولاق التي أعتمد عليها ٣٣٤/٢، وهارون ٢٨٦/٤.

(٣) في الأصل: استلقى.

(٤) الكتاب ٣٣٤/٢.

(٥) الكتاب ٣٣٤/٢ وفيه: « ههنا ».

فخالف بهذا ما لحق به؛ لأنّ الزيادة فيه واقعة بين أصل وزائد، وفي^(١) الملحق به بين أصلين، فلم يحكم له بحكمه.

قوله: « ولاتلحق التاء رابعةً هنا ولا الميم »^(٢).

يعني: أنّ التاء^(٣) والميم لاتلحق واحدةً منهما رابعةً بما عدّة حروفه كلها حروف « بُهْلُولٍ »، وحركاته كحركاته، وسكنائه كسكنائه.

قوله: « بعدد الحروف »^(٤).

يريد: والحركات والسكنات.

الأعلم^(٥): « [قوله]^(٦): مزيدة وغير مزيدة^(٧). يعني بالمزيدة: ما ألحق [من]^(٨) بنات الثلاثة بينات الأربعة كلحاق (أَقْعَنْسَسَ وَاحْرَبَيْ) بـ (اَحْرَنْجَمَ وَاخْرَنْطَمَ)، ويعني بغير المزيدة: لحاق (سَلَقَى وَكَوَثِرَ) بـ (دَحْرَجَ وَجَعْفَرَ) ».

(١) في الأصل: بين أصلين وزائد في.

(٢) الكتاب ٣٣٥/٢ وفيه: « ههنا ». وقبل هذا النص: « تقول: فُعلول نحو بهلول، فالياء تشرك الواو في هذا الموضع، والألف في حلتيت وشملال... ».

(٣) في الأصل: الياء.

(٤) الكتاب ٣٣٥/٢.

(٥) النكت ١١٦٨. وانظر شرح السيرا في ٢٩/٦ (خ).

(٦) تكملة من النكت ١١٦٨.

(٧) الكتاب ٣٣٥/٢.

(٨) تكملة من النكت ١١٦٨.

هذا باب [تمثيل] ^(١) ما بنت العربُ من بنات الأربعة. الترجمة

هذا الباب يشتملُ على الأبنية الرباعيَّة والأصليَّة، وعلى ما لحقَ به من الثلاثيَّة.
قال: «والصفةُ نحو (عَنْفِصٍ والدَّلْقَم)» ^(٢).

قال في زيادة الميم: إنَّ «دَلْقَمًا» «فِعْلِم»، والميم زائدة ^(٣)، وجعلها هنا أصلاً على «فِعْلِل»، واستدلَّ بـ«الدَّلْقَاء» ^(٤) وهي من النوق التي تَكْسَرُ فوها وسالَ مرغُها وهو اللعاب ^(٥)، وكذلك «الدَّلُوق» ^(٦)، فاستدلَّ سيويوه -رحمه الله- هناك بالاشتقاق. فجعله هنا رباعياً معترضاً، ولا شكَّ أنَّ الإمام لا يتناقض في أقلَّ من ثلاثة أوراق، والذي يظهر -والله أعلم- أنه أدرج في هذا الفصل الأصلي والملحق به إدراجاً غير مبين؛ اتكالا على ما تقدَّم.

قال أبو بكر ^(٧): قد جاء من / هذا الباب «فُعَلَل»، قالوا: جُوذَرَ، وطُحَلِبَ،
وَبُرُقِعَ. وحكى أبو عبيدة ^(٨) عن أبي الجراح ^(٩): ما عليه طَحْرِبَةٌ ^(١٠)، على مثال

-
- (١) تكملة من الكتاب ٣٣٥/٢.
 - (٢) الكتاب ٣٣٥/٢ وليس فيه: «نحو».
 - (٣) انظر الكتاب ٣٢٨/٢. وفي الأصل: ان دلقم فعلم.
 - (٤) انظر الكتاب ٣٣٥/٢. وفي الأصل: بالدلفاء، بالفاء نقطة من أسفل.
 - (٥) قال الجوهري في الصحاح (دلق): «الناقاة التي تكسرت أسنانها من الكير فتمج الماء».
 - (٦) «الدلوق» محرف في الأصل. انظر المنتخب ١٥٠، الصحاح (دلق).
 - (٧) انظر الاستدراك ١٥٤، ١٥٥ بتصرف يسير.
 - (٨) في الاستدراك ١٥٥: «أبو عبيد».
 - (٩) أبو الجراح العقيلي، من فصحاء الأعراب، وهو ممن أدخلوا للتحكيم بين سيويوه والكسائي في المسألة الزنبورية. انظر الفهرست ٥٣، طبقات النحويين واللغويين ٦٨، ٧١.
 - (١٠) «طحربة» تأثر بالخرم.

« فَعَلَّلَ »، يعني: قطعة خرقعة، وهو شاذ. قال أبو بكر: وحكى يعقوب^(١): « لقيت منه الفُتْكَرَيْنِ بضمّ الفاء وفتح التاء، لغة في الفِتْكَرَيْنِ، فجاء على مثال (فُعَلَّ) ». قلت: أمّا استدراك « بُرَقَعَ » فإنه^(٢) خَلَفَ؛ لأنّ الإمام إنما ذكر أصول الأبنية، وهو لا ينكر أنّ « فُعَلَّلَ » قد يُخَفَّفُ، بل قد صرّح به^(٣)، فإذا كان كلُّ هذا الضمّ فيه منقولاً، فالفتح إذاً تخفيف .

قلت: حكى كراع: لقيت منه الفِتْكَرَيْنِ، والفِتْكَرَيْنِ، أي: الأمر العظيم^(٤). والمشهور: ما عليه طُحْرُبَةٌ، وطُحْرِبَةٌ، وطُحْرِبَةٌ، وطُحْطَحَةٌ، أي: خرقعة. حكاها كراع في المجرّد^(٥)، ولم يذكر التثنية فيها ابن السّيد في مثله^(٦)، وقد استدرّكه عليه هناك. وأنشد أبو يوسف:

كَلِيبُ الْعَرَبِ أَيْسَرُ مِنْكَ ذَنْباً غَدَاةَ يَسُومُنَا بِالْفِتْكَرَيْنِ^(٧)

(١) انظر إصلاح المنطق ١٣٤. وانظر كتاب الألفاظ له ٣١٤، الصحاح (فتكر).

(٢) في الأصل: قلت استدراك برقع وفاته.

(٣) لم أقف على هذا في كتاب سيوييه، ولا في غيره.

(٤) انظر المنتخب ٥٥٠.

(٥) انظر المنتخب ٣٥٢، ٣٥٥، ٥٤٣. وطحربة بكسر الطاء والحاء- ضبط قلم- في كتاب الألفاظ لابن المنتخب ٣٥٧ عن الأصمعي.

(٦) في الأصل: ولم يذكر التثنية فيه، وإنما ذكره ابن السيد في مثله. ولا يستقيم النص بذلك مع ما قبله، ولا مع ما بعده.

(٧) موضع العين من « العرب » مخروم. والبيت لم أقف عليه في كتب ابن السكيت التي بين يدي. وقد أنشده ابن دريد عن ابن الكلبي لرجل من كلب قديم. انظر جمهرة اللغة ٧٧٧، تاج العروس (فتكر). وانظر سر صناعة الإعراب ٦٢٤. ويروى: « كليب العير ».

هذا باب مالحقته الزوائد من بنات الأربعة غير الفعل

هذا الباب يشتمل على مالحقته الزوائد من بنات الأربعة، ممّا^(١) زيد للإلحاق
ولغير الإلحاق. وجعل الأصل في الإلحاق للأفعال، ولذلك حمل الأسماء عليها.

قال: ولو جعلتها فعلاً^(٢).

كان كذا لأنه فيما ظهر دليله، وهو موافقتها لها في المصادر، وغير ذلك، ثمّ
حملت عليها الأسماء؛ لأنه^(٣) معنى ما، فالأولى أن تجعل الزيادة له من أن تجعلها^(٤) له
من غير معنى^(٥).

قال: « فأما بنات الأربعة فكلّ شيء جاء منها على مثال (سَفَرَجَل) »^(٦).

يعني: بالزيادة.

« فهو ملحق ببنات الخمسة؛ لأنك لو أكرهتها حتّى تكون فعلاً لا تتفق »^(٧).

يعني: الخماسيّة. فاعتبر بإلحاق الفعل الذي لو نطق بالخمسة في الأفعال
لكان فيها الإلحاق بالرّباعيّة، « وكأن ذوات الخمسة: وإن لم يكن فيها فعلاً، فإنّ

(١) في الأصل: فما.

(٢) الكتاب ٣٣٦/٢ وفيه: « كما جعلت كل شيء من بنات الثلاثة على مثال جعفر ملحقا
بالأربعة، إلّا ما جاء مما إن جعلته فعلاً خالف مصدره بنات الأربعة، نحو فاعَل وفُعَل ».

(٣) أي: الإلحاق.

(٤) في الأصل: تجعله.

(٥) قال الرضي في شرح الشافية ٥٥/١: « وقولنا: والمصدر، يُخرج نحو أفَعَلَ وفَعَلَ وفاعَل، فإنها ليست
ملحقة بدحرج؛ لأنّ مصادرهما إفعالٌ وتفعيلٌ، ومُفاعلة، مع أنّ زيادتهما مطّردة لمعان ». وانظر التعليقة
٢٦٩/٤.

(٦) الكتاب ٣٣٦/٢.

(٧) هذا تنمة النص السابق.

دخول التحقير والتكسير فيها كالعوض من منع الفعلية فيها؛ ألا ترى أنك تقول في تحقير^(١) (سَفَرَجَل) وتكسيره: سَفَرَج وسَفَارِج، فجرى هذا مجرى قولك: سَفَرَج يُسَفَرَجُ سَفَرَجَةً، فهو مُسَفَرَجٌ، وإن كان هذا لا يقال، فإنه لو اشتق منه فعلٌ لكانت هذه طريقته^(٢).

قال ابن جني^(٣): وسألت أبا علي^(٤) - رحمه الله - هَلَّا حَقَرُوا «سَفَرَجَلًا» وكسروه ولم يحذفوا منه شيئاً من آخره؟

فقال: لم يُجَز ذلك لأنَّ التحقير والتكسير^(٥) ضرب من التصريف، وأصل التصريف للأفعال؛ لأنها بالزوائد أحق^(٦)، فلما لم يكن في الفعل خماسيٌّ لم يكسر نحو «سَفَرَجَل»، ولا حَقَّر، إلَّا بحذف حرف ليصير إلى باب «دَحْرَج»، فيمكن فيه التصريف^(٧).

ثم قال الإمام: «وإن كان [لا يمكن] أن يكون الفعل من بنات الخمسة، ولكنّه تمثيل، كما مثلت في باب التحقير»^(٨).

يشير إلى تكسير الخماسي، ولأنه لا يقال، ولا تنطق به العرب، إلَّا أن تكسره فتنطق به وتستعمله في كلامها، أي: إذا أكرمهم الإنسان بالسؤال فحينئذ يقولون له كذا، فهو كالتمثيل.

(١) في الأصل: التحقير. وفي الحاشية: تحقير، صح.

(٢) المنصف ٣٣/١.

(٣) المنصف ٣٣/١ بتصرف يسير.

(٤) في الأصل: أبو علي.

(٥) في الأصل: والتصغير. والتصويب من المنصف ٣٣/١.

(٦) ظاهرها في الأصل: حق.

(٧) انتهى النقل من المنصف.

(٨) الكتاب ٣٣٦/٢ ولم يرد فيه ما بين معقوفين، ولا في طبعة هارون ٢٩٠/٤.

قال: «إلا أن يلحقها ألف (عُذافِر)»^(١).

هذه المدّات لم توجد قطّ للإلحاق في فعل؛ ألا ترى إلى «فاعِلَ»، كيف لم يلحق، بدليل المصدر، فلمّا لم يثبت / قطّ في الفعل الذي هو أقدر^(٢) على الإلحاق [أها]^(٣) ملحقة، لم يقل ذلك في الأسماء.

قال في آخر زيادة الواو: «ولكن (فَنَعْلُول) وهو اسم، قالوا: مَنَجْنُوق، وهو اسم»^(٤).

ثبت في بعض النسخ العتاق: مَنَجْنُون بالنون، وهو خَلَفٌ، وقد قدّم أنه «فَعْلُول» قبل هذا بنحو سطرين^(٥)، وقد عاود ذلك في أبواب العلل^(٦)، وإنما الصّواب ضبطه بالقاف، فيكون «فَنَعْلُول» كما أنّ «مَنَجْنِيق» «فَنَعْلِيل»^(٧). قال الزبيدي: روي: مَنَجْنُوق ومَنَجْنِيق^(٨). وهو الصّواب.

(١) الكتاب ٣٣٦/٢ وفيه: «تلتحقها».

(٢) في الأصل: هوار. ولعلّ ما أثبتته صواب.

(٣) تكملة يلتئم بها السياق.

(٤) الكتاب ٣٣٧/٢، وطبعة هارون ٢٩٢/٤. وفيهما وفي الأصل: منجنون. وما أثبتته هو الجاري على كلامه الآتي.

(٥) انظر الكتاب ٣٣٧/٢، وطبعة هارون ٢٩٢/٤، شرح السيرا في ٣٥/٦، ٣٦ (خ).

(٦) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٧) قال أبو عليّ في التعلّيق ٢٧٠/٤: «قال أبو بكر: هذا غلط وقع في الكتاب، وليس في كلام سيبويه، أعني فَنَعْلُول؛ لأنّ هذه النون ليست زائدة، إنما هي من أصل الكلمة، فهو بمترلة عَرَطْلِيل، إلا أنّ المدّة فيه واو، ولو كانت النون فيه زائدة لقليل في تكسيره مجانين فحذف الحرف الزائد، كما أنّ النون لما كانت زائدة في مَنَجْنِيق-أعني الأولى- قيل في تكسيره: مجانين، فحذف في التكسير منه الزيادة، ونحو هذا يقول سيبويه في التصريف، قال: منجنون بمترلة عَرَطْلِيل، فهذا يدلّك على أنّ وزنه في هذا الموضع بفنعلول غلط وقع في الكتاب».

(٨) في الأصل: منجنون له منجنن. ولعلّ الصواب ما أثبتته. ولم أقف على هذا اللفظ في الاستدراك وفيه ١٦٥، ١٦٦: «منجنون» وأنشد شاهداً عليه، ثم قال: «ولم نلف تفسير منجنون ولم يقع في رواية

قال أبو الفتح^(١): « ليس (مَنْجَنُون)^(٢) من ذوات الخمسة مثل (عَضْرَفُوط)؛ لأجل تكرار^(٣) النون، وإنما هو مثل (حَنْدُقُوق)، ملحق بـ(عَضْرَفُوط)، ولا يجوز أن تكون الميم زائدة؛ لأننا لانعلم في الكلام (مَفْعُلُولًا)، ولا يجوز أيضا أن تكون الميم والنون جميعا زائدين على أن تكون الكلمة ثلاثية من لفظ الجن، من جهتين: إحداهما: أنك كنت تجمع في أول الكلمة زائدين، وليست الكلمة جارية على فعلٍ مثل (منطلق، ومستخرج).

والأخرى: أنك لاتعلم في الكلام (مَنْفَعُولًا) فيحمل هذا عليه. ولا يجوز أيضا أن تكون النون وحدها زائدة؛ لأنها قد ثبتت في الجمع في قولهم: مَنَاجِين^(٤)، ولو كانت [زائدة]^(٥) لقل: مَجَانِين، كما قيل: مَجَانِيق، في جمع (منجنيق) لما كانت النون زائدة.

وإذا لم يجوز أن تكون [الميم وحدها زائدة، ولا]^(٦) النون وحدها زائدة، ولا أن تكون^(٧) كلتاها زائدين، لم يبق إلا أن تكونا أصليين، وتجعل النون لاماً مكررة، وتكون الكلمة مثل (حَنْدُقُوق) ملحقه بـ(عَضْرَفُوط)^(٨).

إسماعيل». يعني: أبا علي القالي.

(١) المنصف ١٤٦/١.

(٢) في المنصف ١٤٦/١: « وليس يريد أن منجنونا ». يعني المازني.

(٣) في المنصف ١٤٦/١: « مثل عضر فوط هذا محال؛ لأجل تكرير ».

(٤) قال السيرافي: « وكذلك جمعه عامة العرب ». شرح السيرافي ٣٦/٦ (خ). ومثله في شرح الشافية للرضي ٣٥٠/٢.

(٥) تكملة من المنصف ١٤٦/١ يلتزم بها الكلام.

(٦) تكملة من المنصف ١٤٦/١ يلتزم بها الكلام.

(٧) في المنصف ١٤٦/١: « تكونا ». وقد وافقت إحدى نسخه الأصل.

(٨) انتهى النقل من المنصف.

وأما « مَنْحَنِقٌ » فهو « فَتَعْلِيلٌ »، يدلّك على ذلك « مَحَانِيقٌ »، فتذهب في التفسير كما تذهب تاء « عَنَكَبُوت »، إذا قلت: عناكب^(١).

قال ابن جنّي^(٢) - رحمه الله -: فحرت لذلك - يعني النون - لسقوطها بحرى الياء في « عَيْضُمُوز »، إذا قلت: عَضَامِيز .
وقد تنازع الناس فيها الخلاف:

قال ابن دريد^(٣): اختلف أهل اللغة فيها، فقال قوم: الميم زائدة^(٤). وقال آخرون: بل هي أصلية. وأخبر أبو حاتم عن أبي عبيدة^(٥)، قال: سألت أعرابياً عن حروبٍ كانت بينهم، فقال: كانت بيننا حروب تُفَقُّ فيها العيون، ومرةٌ تُجَنَّقُ، ومرةٌ تُرَشَّقُ^(٦). فقال: قوله: تُجَنَّقُ، دليل على أن الميم زائدة، ولو كانت أصلية لقال: تُمَجَنَّقُ^(٧)، على أن « المنحنيق » أعجميٌّ معرّب. فهذا قول ابن دريد، كما ترى.

قال ابن جنّي مستدلاً على صحّة قول سيبويه - رحمه الله -: ما ذكرناه عنه^(٨). ثم قال: فأما قولهم: مرةٌ تُجَنَّقُ، وما حكاه^(٩) الفراء من قولهم: جَنَّقُوهم

(١) هذا من كلام المازني، باختصار. انظر المنصف ١/١٤٦.

(٢) المنصف ١/١٤٧-١٤٩ بتصرف.

(٣) انظر جمهرة اللغة ٤٩٠، شرح السيراقي ٣٦/٦، ٣٧ (خ)، ارتشاف الضرب ١٣٧ (رجب).

(٤) منهم ابن دريد كما سيأتي، والفراء. انظر ارتشاف الضرب ١٩٦ (رجب).

(٥) في الأصل: أبي عبيد.

(٦) في المنصف ١/١٤٧: « حروب عون، تفقاً فيها العيون مرة، ثم نجنق، وأخرى تُرَشَّق ». وفي جمهرة اللغة ٤٩٠: « حرب عون تفقاً فيها العيون مرة نجنق، وأخرى نرشق ». وانظر الحكايات في المتع ٢٥٥، شرح الشافية للرضي ٣٥٠/٢.

(٧) محرف في الأصل.

(٨) يريد: النص الذي ابتدأ به النقل عن ابن جنّي، فإن موضعه بين ماسبق وهذا الذي سيذكره.

(٩) في الأصل: حكاه الفراء.

بالجانيق^(١)، فالقول فيه عندي أنه مشتق من « المنجنيق »، إلا أن فيه ضرباً من التخليط، وكان قياسه « مَجْنَقُوهُمْ، وَتَمَجَّنَقَ ». ولكنهم إذا اشتقوا^(٢) من الأعجمي خلطوا فيه؛ لأنه ليس من كلامهم، فاجترؤوا عليه فغيروه؛ وذلك أن الميم، وإن كانت هنا أصلاً، فإنها قد تكون في غير هذه الكلمة زائدة، فشُبِّهت بالزائد فحذفت عند اشتقاقهم الفعل. ونظير ذلك ما أنشده أبو علي من قول الرّاجز:

هل تعرف الدار لأمّ الخزرج منها فظلت اليوم كالمزرج^(٣)

أراد: سكران كالذي شرب « الزّرجون »^(٤). قال: فكان قياسه أن يقول: كالمزرجن؛ لأنّ النون في « الزّرجون » أصل، فقال: مُزْرَج؛ لأنّ الكلمة أعجميّة، وهم إذا اشتقوا من الأعجميّة خلطوا فيه.

قال: ولو ذهب ذاهبٌ إلى / أن يقول: جَنَقُوهُمْ، وَنُجْنَقُ، لم يُخلط فيه، لقضي بأنّ [وزن]^(٥) « مَنَجْنِيْقٍ » « مَنَفَعِيلٍ »، وهذا غير موجود في الكلام. ولما كان « المنجنيق » مما يُنقل ويعمل به، وكانت الميم قد جاء فيها الكسر، توهموها زائدة مثل « مطرقة، ومروحة »، فيحذفونها عند اشتقاقهم الفعل.

ثم قال ابن جنّي: فأما الاستدلال بذهاب النون في التكسير كما تذهب تاء « عَنكَبُوت » إذا قلت: عناكب، ففيه شيء؛ لأنه ليس بقولهم^(٦): عناكب، يُعلم لاحالة أن التاء في عنكبوت زائدة، وإنما يعلم ذلك بقولهم: عَنكَبٌ، في معناه. ويقال أيضاً: عَنكَبَاء. فهذا يقطع على زيادة التاء في « عنكبوت ». ولكن لما كانوا

(١) انظر شرح السيرافي ٣٦/٦، ٣٧ (خ)، المتع ٢٥٤، شرح الشافية للرضي ٣٥٠/٢

(٢) في الأصل: اتسعوا.

(٣) والبيت في الخصائص ٣٥٩/١، المختب ٨٠/١، ٩٧، اللسان (زرجن).

(٤) الزرجون هنا: الخمر. انظر الصحاح (زرجن).

(٥) تكملة من المنصف ١٤٨/١ يقتضيها مابعدا.

(٦) في الأصل: بقوله.

يقولون في الجمع: عناكب، فيجترئون على حذف التاء من غير استكراه، استدللّ بذلك على زيادتها؛ لأنها لو كانت من الأصل لقُبِح حذفها؛ لأنهم لا يكسرون ذوات الخمسة إلاّ على استكراه؛ فقد يمكن أن يقول قائل: ما تُنكرُ أن تكون التاء أصلاً، ويكون تكسير الكلمة على استكراه؟ وإذا احتجّ بقولهم في معناه: عَنَكَبٌ، سقط الكلام. فهذه هي الحجة القاطعة.

فأما قولهم: مَجَانِيق، فيدلّ على زيادة النون في « مَنَجْنِيق »؛ لأنّ النون ثانية، ولو كانت من الأصل لثبتت^(١).

قال أبو بكر^(٢): « قد جاء على (فَعْلُول)، حكى اللحياني: زُرْثُوق، وزَرْثُوق، لعمود البئر الذي عليه البكرة. وصَعْفُوق: قرية باليمامة يقال لأهلها: الصَّعَافِقَة، وهم قومٌ كانوا عبيدا فاستعربوا. ويقال: الصَّعْفُوق: اللثيم، وجمعه صَعَافِقَة. »
أما ما حكاه اللحياني فيمكن أن يكون أصلُ « زَرْثُوق »^(٣) مخففاً من « زُرْثُوق »^(٤).

وأما « الصَّعْفُوق » القرية، فيمكن أن تكون أعجمية^(٥).
وما حكى عن الزبيدي من قولهم في « صُنْدُوق »: صَنْدُوق، الكلام فيه كالكلام في « زُرْثُوق »^(٦).
وبالجملة فهي في غاية الشذوذ.

(١) انتهى التّقل من النصف.

(٢) الاستدراك ١٦٢.

(٣) في الأصل: اصل بيايل.

(٤) انظر الممتع ١٤٩.

(٥) انظر الخصائص ٢١٥/٣، المغرب ٤٣١، الممتع ١٥٠.

(٦) انظر الممتع ١٤٩.

قال البطليوسي^(١): حكى أبوحنيفة^(٢) في التّبات: بُرْسُوم، وَبَرْسُوم^(٣)، وهي أبكرُ نَخْلَةٍ بالبصرة. وقال أبوعمرو الشيباني في نوادره: زَرْثُوق بالفتح، ومثله صَعْفُوق، وصَنْدُوق، ولا يضمّ أوله.

وذكر ابن عصفور في جميعها ضمّ الأول، إلّا «صَعْفُوقا»، فإنه لم يسمع فيه ضمّ^(٤). ولم أقف على صحّة ما نقله^(٥).

قال أبوبكر: «(فَوَعِلَل)، قالوا: دَوْدَمَس^(٦) لحية تنفخ فتُحرق»^(٧).

قال الإمام في فصل التّاء: «ويكون على (فُعَالِيل)، وهو قليل، قالوا: كُنَابِيل، وهو اسم»^(٨).

وهو مشكل لأنه قد قال في «كَنْهَبِل»: إنّ النون زائدة^(٩). وعمدته أنّ هذا

(١) الاقتضاب ٣٢٨/٢.

(٢) الدّينوري، أحمد بن داود ونَدَد [ت: ٢٨٢هـ] كان نحوياً لغوياً مهندساً منجماً حاسباً راوية ثقة فيما يرويه ويحكيه. أخذ عن البصريين والكوفيين، وأكثر أخذه عن ابن السكيت وأبيه. من مصنفاته بالإضافة إلى النبات الذي قيل: لم يؤلف مثله في معناه: ما يلحن فيه العامة، الشعر والشعراء، إصلاح المنطق، وغيرها. انظر الفهرست ٨٦، نزهة الألباء ١٨٠، ١٨١، إشارة التعيين ٣٠، خزانة الأدب ٥٤/١، ٥٥.

(٣) في الأصل: وبرشوم.

(٤) المتع ١٥٠.

(٥) قال الأزهري في تهذيب اللغة ٢٨٢/٣: «الحرّاني عن ابن السكيت قال: كل ما جاء على فعلول فهو مضموم الأول، مثل: زُنْبُور وبُهْلُول وعُمُروس، وما أشبه ذلك، إلّا حرفاً جاء نادراً، وهم بنو صَعْفُوق، لخول باليمامة. وبعضهم يقول: صَعْفُوق، بالضم».

(٦) في الأصل: وفوعل قالوا دودس.

(٧) الاستدراك ١٦٢ وفيه: «وهي حية». وانظر المتع ١٤٦.

(٨) الكتاب ٣٢٧/٢.

(٩) الكتاب ٣٣٩/٢، ٣٥٢.

المثال لم يجيء في غير هذا [إلا] ^(١) والزيادة فيه، فهو بناء ^(٢) لم يجيء إلا وانبغي بأن يحكم بأنه مزيد، على ماسترى في باب العلل ^(٣). وكذلك كان ينبغي أن يحكم على هذه النون في « كُنَابِيل »، ولا فرق، إلا أن يكون قد سمع لها نظيراً لم يأت فيه حرف زيادة. والله أعلم.

[و « كُنَابِيل »: اسم أرض ^(٤)، قال ابن مقبل ^(٥):

دَعَتْنَا بِكَهْفٍ مِنْ كُنَابِيلَ دَعْوَةً عَلَى عَجَلٍ دَهْمَاءَ وَالرَّكْبُ رَائِحٌ ^(٦)
استدرك أبوبكر ^(٧): « (فَعْلُلٌ) »، قالوا: هَيْدَكُرٌّ ^(٨)، وهي المرأة الكثيرة اللحم.
(وَفَعْلِيلٌ) ^(٩)، قالوا: شَمَنْصِيرٌ: اسم مكان، (وَفَعْلِيلٌ)، قالوا: قُشْعِرِيَّةٌ، وَسُمَهْجِيحٌ،
وهو ماحقن في السقاء من اللبن ».

[١٥٩] « فَأَمَّا (هَيْدَكُرٌّ) فهو مقصورٌ من (هيدكور)، وليس ببناء أصليٍّ، فوزنه /

(١) تكملة يلتزم بها الكلام.

(٢) في الأصل: با.

(٣) انظر ما يأتي ٤٨٨.

(٤) في معجم ما استعجم (كنابيل): « هو موضع باليمن ». وسيأتي مزيد تفصيل في تخريج الشاهد.

(٥) تميم بن أبي بن مقبل العجلاني العامري. شاعر جاهلي إسلامي معمر بلغ مائة وعشرين سنة، وكان يهاجي النجاشي الشاعر. انظر سبط اللآلي ٦٨/١، خزانة الأدب ٢٣١/١، ٢٣٢.

(٦) وقع هذا النص في الأصل بين « اللحم » و« فعنليل » من قوله التالي: « وهي المرأة الكثيرة اللحم وفعنليل قالوا شمنصير ». والموضع الذي أثبتته فيه أولى. وانظر الاستدراك ١٧٠. والبيت أيضاً في ديوان ابن مقبل ٤٠، منتهى الطلب ٣٠٢/١، معجم ما استعجم (كنابيل)، معجم البلدان (كنابيل)، سفر السعادة ٤٥٠. وفي الديوان ومنتهى الطلب ومعجم البلدان: « كُنَابِينَ » تثنية كتاب وهو جبل، وعُنَاب وهو جبل بإزائه، كقولهم في أبي بكر وعمر رضي الله عنهما: العمرين.

(٧) الاستدراك ١٦٨.

(٨) في الاستدراك ١٦٨: « فَعْلُلٌ قالوا: هَيْدَكُرٌّ ». وانظر اللسان (هدكر)، ارتشاف الضرب ١٣٩ (رجب).

(٩) في الأصل: وفعليل.

على هذا (فَيَعْلُول) مثل (خَيْسَفُوج) «^(١)».

قال ابن جنّي في الخصائص^(٢): قال أبو عليّ: سألت محمد بن الحسن^(٣) عن «الهَيْدَكُر»، فقال: لأعرفه، وأعرف «الهَيْدَكُور»^(٤). وكأنّ الواو حذفت من «هَيْدَكُر» ضرورة، وإذا جاز أن تحذف الواو الأصلية في قول الأسود^(٥):
فَاتَّبَعْتُ أَخْرَاهُمْ طَرِيقَ أَوْلَاهُمْ^(٦)

كان حذف الزائد أولى. وأنشد لطرفة:

فهي بَدَاءٌ إذا ما أَقْبَلْتُ فخمةُ الجسمِ رداحٌ هَيْدَكُر^(٧)

(١) انظر الممتع ١٤٦.

(٢) الخصائص ٢٠٢/٣. والنص في الأصول ٢٢٥/٣ عن أبي علي أيضا، وفيه: «سألت ابن دريد». والمراد واحد.

(٣) في الأصل: الحسين.

(٤) انظر جمهرة اللغة ١٢٢١، ١٢٢٢.

(٥) في الأصل: ابي الاسود. وقد وقع هذا في إحدى نسخ الخصائص. وإنما هو الأسود بن يعفر بن عبد الأسود النهشلي الدارمي، وهو أعشى بني فُهْشَل، وكفّ بصره لما أسنّ. شاعر فصيح من شعراء الجاهلية، ليس بالكثير، عدّه ابن سلام في الطبقة الخامسة. انظر طبقات فحول الشعراء ١٤٣، ١٤٧، ١٤٨، المؤلف والمختلف ١٨، سمط اللآلي ٢٤٨/١، خزانة الأدب ٤٠٦/١.

(٦) في الأصل: فانبعث. وعجزه:

كما قيل نجمٌ قد هوى متتابعٌ

وهو أيضا في كتاب الشعر ٢٠٨، الخصائص ٢٩٢/٢، فرحة الأديب ١٩٩، أمالي ابن الشجري ٤٢/١، ٤٥٦، خزانة الأدب ٣٠٥/١١.

(٧) نسبه ابن جنّي إلى طرفة، وذكر محقق التكملة والذيل والصلة للصغاني أنه في ديوانه، ولم أقف عليه. وهوللمرار بن منقذ العدويّ، كما سينقله المؤلف بعدّ عن يعقوب بن السكيت، من قصيدة تعدّ من عيون الشعر، عدّها خمسة وتسعون بيتا، ومطلعاها:

عجبٌ حَـوْلَةٌ إذ تنكرني أم رأت حولة شيخا قد كَبُرَ

وهي في المفضّلات ٨٢-٩٣. وانظر البيت في كتاب الألفاظ لابن السكيت ٢٠٦، ٢١٣، التكملة والذيل والصلة للصغاني (هدكر)، اللسان (هدكر)، التكملة والذيل والصلة للزبيدي (هدكر).

وفي الألفاظ ليعقوب^(١): الهَيْدَكُورَةُ^(٢)، ويقال: هَيْدَكُر. ويقال: مرّت تَهْدَكُرُ، أي: تَرَجْرُجُ، قال المرّار العدويّ. وهو البيت الذي أنشده ابن جنّي لطرفة. قال: وسمعت الكلابيّ يقول: هَيْدَكُور. و«البذاء»: التي كأنّ فيها فحجّ من ضخم فحذيتها^(٣).

وأما «شَمَنْصِير» فقال ابن جني في خصائصه^(٤): إنه «فائت أيضا، إن كان عربيا، قال الهذليّ^(٥):

لعلّك هالكٌ إمّا غلامٌ تبوّأ من شَمَنْصِيرٍ مُقاما^(٦)

ويجوز أن يكون محرّفا من (شَمَنْصِير) لضرورة الوزن^(٧).

قال الإمام -رحمه الله- في لحاق الألف: ولم يأت «فَعْلَال» في الكلام إلّا مضاعفا^(٨). الفصل [إلى]^(٩) آخره.

قال أبوبكر: «قد جاء (فَعْلَال) غير المضاعف، قالوا: ناقةٌ بها خَزَعَال، أي:

(١) انظر كتاب الألفاظ ٢١٣ بتصرف.

(٢) في الألفاظ ٢١٣: «الهَيْدَكُورَةُ».

(٣) انتهى النقل من كتاب الألفاظ.

(٤) الخصائص ٢٠٥/٣.

(٥) صخر الغيّ. والبيت الآتي آخر قصيدة يرثي بها ابنه تليداً.

(٦) البيت في شرح أشعار الهذليين ٢٩٢، المعاني الكبير ١٢٢٨، جمهرة اللغة ١١٥٢، شرح السيرافي

٤٣٢/٦ (خ)، معجم ما استعجم (شمنصير)، معجم البلدان (شمنصير)، اللسان (علل). وشمنصير:

قال البكري: «جبل من جبال قحمة، يتصل بجبال ذروة، ولم يعله قط أحد، ولا أدري ما على ذروته، وبأعلاه القروء، والمياه حواليه ينابيع تنساب، عليها النخل وغيره . . .».

(٧) وفيما يأتي ٤٦١ كلام لسيبويه مفاده: أن النون إذا كانت ثالثة ساكنة في خماسي فهي زائدة، بأن شمنصير، وسينبه المؤلف هناك أن شمنصير بناء عليه فنعليل.

(٨) انظر الكتاب ٣٣٨/٢ بتصرف. والكلام بلفظه في الاستدراك ١٧٢.

(٩) تكملة يلتئم بها الكلام.

ظَلَعٌ»^(١).

قلت: ذكره الفراء^(٢). قال ابن السِّدِّ^(٣) - رحمه الله -: « قد جاء في الشعر حرفٌ آخر، وهو قول الشاعر:

والخيل خارجةٌ من القَسْطالِ^(٤)

يريد: القَسْطَل، وهو العُبار.

والوجه في هذا عندي ألا تُجعل زيادةً على سيبويه، ويقال: إنَّ الشاعر أراد (القسطل)، فأشبع فتحة الطاء اضطراراً، فنشأت بعدها ألفٌ، كما قال الراجز:

أقولُ إذ خَرَّتْ على الكَلْكَالِ ياناقي ما جُلَّتْ من مَجَّالِ^(٥)

قال: ولم يأت المضاعف مكسور الأول إلا في المصدر^(٦).

قال أبو بكر^(٧): « قد جاء اسماً غير مصدر (الدُّدَاء، والدَّأْدَاء)، لآخر الشَّهر، ولا سبيل إلى أن تكون الهمزة الواقعة بعد الألف منقلبةً عن واو، أو ياء^(٨)، فيكون كـ(عِلْباء)؛ لأنَّك تقول: دَأْدَاء، فلو كانت الهمزة منقلبة عن ياء أو واو لكان

(١) الاستدراك ١٧٣ وفيه: « غير مضاعف... ضلع ».

(٢) انظر أدب الكاتب ٤٧٨، الخصائص ٢١٣/٣، الاقتضاب ٣٢٩/٢.

(٣) انظر الاقتضاب ٣٢٩/٢، ٣٣٠.

(٤) صدره:

ولنعم مأوى المستضيف إذا دعا

والبيت لأوس بن حجر، وقد سبق تخريجه ٣٣٣.

(٥) الرجز في المحتسب ١٦٦/١، الإنصاف ٢٥، ٧٤٩، اللسان (كلل)، شرح الأشموني ١٩٧/٣. وبه ينتهي النقل من الاقتضاب.

(٦) الكتاب ٣٣٨/٢. وانظر النص بلفظه في الاستدراك ١٧٣.

(٧) الاستدراك ١٧٣.

(٨) في الأصل: واو وياء.

(فعلا) من غير المضاعف، وهذا لا يكون عندهم سوى ما ذكرنا من [قولهم]^(١):
 خَزَعَال؛ وإنما جاء عن الكوفيين، فاهمزان إذاً أصليتان في [دَدَاء]^(٢) ودَدَاء».
 ويعضد ما قال الزبيدي قولُ يعقوب في الألفاظ: «ثلاث دَادِي، الواحدة
 دُأْدَاء، وزن (فَعَلَّة)»^(٣). قال بعد ذلك في الباب نفسه^(٤): والدَدَاء^(٥): الليلة التي
 يشكّ فيها، من الشَّهر الماضي هي أم من الدَّاخل؟
 قال أبوبكر^(٦): «قد جاء من هذا الباب (فَعَنَلَّى)^(٧): شَفَتَرَى، اسم رجل،
 واشتقاقه من (الشَّفَتَر)»^(٨)، وهو المَفَرَّق.
 قلت: في المجرَّد: رجل شَفَتَرٌ: ذاهب الشعر، من قولهم: اشْفَتَر^(٩)، إذا
 تفرَّق. النون زائدة.

وذهب بعض النحويين^(١٠) إلى أنَّ «شَفَتَرَى» «فَعَلَّى»^(١١) «ك» قَبَعَثَرَى،
 وأنَّ النون ليست بزائدة، وإن كانت في محلِّ زيادتها؛ لأنَّ جعلها زائدة يؤدي إلى

-
- (١) تكملة من الاستدراك ١٧٣ يلتم بها السياق.
 (٢) تكملة من الاستدراك ١٧٣.
 (٣) انظر كتاب الألفاظ ٢٩٣. وانظر الأزمنة وتلبية الجاهلية لقطرب ٩٦.
 (٤) انظر كتاب الألفاظ ٢٩٤.
 (٥) في كتاب الألفاظ ٢٩٤: «والدَّاء». بهمزة على الألف مما يعني أنَّ اللفظة فيه بفتح الدال، وقد
 ذكر المؤلف فتح الدال وكسرها قبل قليل.
 (٦) الاستدراك ١٧٥. وانظر ارتشاف الضرب ١٣٧ (رجب). وقد ذكره أبوحيان مرتين، مرة على
 أنه فعنلَّى، ومرة على أنه فعَلَّى بتشديد اللام الأولى، وهو مذهب سيأتي بعد قليل.
 (٧) في الأصل: فعنل.
 (٨) في الاستدراك ١٧٥: «المشفتَر». وانظر التكملة والذيل والصلة للصغاني (شفتَر).
 (٩) في الأصل: اشفر. انظر اللسان (شفتَر).
 (١٠) هو ابن عصفور. انظر الممتع ١٥٥، ١٥٦. وبه قال أبوحيان في ارتشاف الضرب ١٤٥ (رجب).
 (١١) في الأصل: فعنل.

إثبات بناء لم يوجد.

قال^(١): ويحتمل أن يكون وزنه ماقال المستدرك^(٢)، وإن كان بناءً لم يستقرّ في غير هذا الموضع؛ لأنك إن جعلت النون أصلية أخرجتها عما استقرّ فيها؛ ألا ترى أن النون إذا كانت ساكنة ثالثة / وبعدها حرفان، لم تُلف إلا زائدة، فيما^(٣) عُرِف اشتقاقه أو تصريفه. فيكون القولان فيها سائغين.

قال أبوبكر^(٤): « [وَفُعْلَاة] »^(٥)، قالوا: سُلْحَفَاة. (وَفُعْلَلِي)، قالوا: شِفْصِلِي^(٦)، وهو حمل بعض الشجر يَنْفَلِقُ عن^(٧) مثل القطن، وله حبٌّ كالسَّمْسَمِ.

قلت: أمّا « سُلْحَفَاة » فليس فيه دليلٌ على إثبات « فُعْلَاة »، بل هو « فُعْلِيَّة » في الأصل، ثمّ قلبت الكسرة فتحة، والألف من الياء، وهي لغة طيّس، يقولون في « رُضِي »: رُضِي، وفي « بَقِيَ »: بَقِيَ، و« نَاصِيَة »: نَاصَاة^(٨).

قال أبوبكر في حذف النون: قال سيبويه: ومما لحق من بنات الأربعة بالخمسة مما زيدت فيه النون « قُنْفَخَر »^(٩)، ملحقا به^(١٠).

(١) أي: ابن عصفور.

(٢) في المتن ١٥٦: « وزنه فعنللي ».

(٣) في الأصل: فإذا.

(٤) الاستدراك ١٧٥.

(٥) تكملة من الاستدراك ١٧٥.

(٦) في الأصل: وفعل قالوا شفصل.

(٧) في الأصل: على.

(٨) انظر المتن ١٥٣، ٥٥٧، ارتشاف الضرب ١٢٣ (رجب).

(٩) ضبط في الكتاب ٣٣٩/٢ بكسر القاف، وعلى هذا نصُّ أبي علي الشلوين الآتي، ولم أضبطه به؛ لأنّ كلام الشلوين يدلّ على أنّ الزبيدي ضبطه بغير ذلك، وليس فيه إلاّ كسر القاف وضمّها، وقد ذكر سيبويه لغة الضمّ قبل أسطر من ذكر لغة الكسر. وانظر اللسان (قفخر).

(١٠) الاستدراك ١٨١ وليس فيه: ملحقا به. وانظر الكتاب ٣٣٩/٢.

قال الشيخ أبو علي^(١) - رحمه الله -: هذا عجبٌ، لأدري من أين أخذه؟ والذي في التسخ العتاق، بل هو في كل نسخة « قَنَفَخَرٌ » بالكسر، مزيدٌ ألحق بـ « جَرَدَحِل »^(٢) ولو كان لكان له وجهٌ في العدد فقط، وهو تصرّفه، وقد قال ذلك في « قلنسوة »، و[هو]^(٣) أن الواو ملحقة^(٤)؛ وإنما يريد الإلحاق العددي^(٥) فقط: أنه يصير بالعدد خماسي الحروف، لأنه ألحق بالإلحاق الوزني.

قال أبو بكر^(٦): « قد جاء (فَنَعَلَل)، قالوا: عَجُوزٌ خَنْضَرِفٌ »^(٧). وقد خَضَرَفَ جِلْدُهَا، إذا استرخى. عن أبي زيد. وقال يعقوب: هي الكبيرة الثدين^(٨). و(فَنَعَلَلٌ)، قالوا: عَجُوزٌ شَهْبَرَةٌ، وشَهْبَرَةٌ، للكبيرة^(٩).

قلت: « خَنْضَرِفٌ » مثل « جَحْمَرِشٍ » و« شَهْبَرَةٌ » مثل « سَفَرَجَلَةٍ »، ويكون « شَهْبَرَةٌ وشَهْبَرَةٌ » [كـ سَبَطٌ وسَبَطٌ]^(١٠).

(١) لم أقف على كلام الشلوين في غير هذا الكتاب.

(٢) ظاهرها في الأصل: نحو دخل.

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٤) انظر الكتاب ١١٥/٢.

(٥) في الأصل: العدلي.

(٦) الاستدراك ١٨٢.

(٧) في الأصل: فعنل قالوا: عَجُوزٌ خَنْضَرِفٌ. وفي الاستدراك: فَنَعَلَل. بفتح اللام. وهو خطأ. وانظر اللسان (خضرف)، القاموس (خضرف).

(٨) انظر كتاب الألفاظ ٢٥٣. وفيه: « الضخمة الكثيرة اللحم، الكبيرة الثدين ».

(٩) في الأصل: للكثيرة. وانظر القاموس (شهير).

(١٠) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. انظر الممتع ١٤٧.

هذا باب لحاق التضعيف فيه لازم

هذه الترجمة تشتمل على ذوات الأربعة التي لحق عينها تضعيفا، ولحق لامها. ومعنى لازم: أن المضاعف على قسمين: مزيد، وغير مزيد. فالمزيد مثل ما يذكر في هذا الفصل، نحو «العَلَّكْد». والأصلي «رَدَّ»، وشَدَّ. فهذا الذي هو أصلي قد ينفك فيقال: رَدَدْتُ، وشَدَدْتُ. وأما ما الزائدة فيه من موضع اللام والعين، فإن التضعيف فيه لازم.

قال أبو بكر^(١): «قد جاء (فَعَلَّلُ)، قالوا: صَنَّبِرُ. و(فَعَلَّلُ)، قالوا: حَجَرُ قَهَقَرُ، أي: صلب. والقَهَقَرُ أيضا: الصمغة العظيمة المدحرجة. و(فَعَلَّلُ)، قالوا: صِفْصِلُ، لبت.»

قال المؤلف: وجدت فيها عن أبي الحسن بن عصفور في فصل الياء في المزيد الثلاثي: أنه «يَفْعَلُّ»، وأنه فائت، فانظر ما أكثر ولوعه بالتكثير.

قلت: صحَّف ابنُ عصفور، وظنَّ أن الذي ذكره الزُّبيدي هو «يَهْيَرُ»، وإنما هو «قَهَقَرُ»، فليس على الرَّجل دَرَك^(٢).

وأنشد أهل اللغة في «الصِّفْصِلِ»:

الصِّلِّ والصِّفْصِلِ واليَعْضِيدِ

والخَازِبَازِ السِّنِّمِ المَجُودِ

بحيث يدعو عامرٌ مسعودا^(٣)

(١) الاستدراك ١٨٦.

(٢) الدُّرَك: التبعة. هذا، مع أن ابن عصفور ذهب في الممتع ١١١ إلى أن يهَيَّر مشدَّد من يَهْيَر، ثم قال: «وهذا أولى من إثبات بناء لم يوجد في كلامهم وهو يفعل».

(٣) انظر المخصص ٩٦/١٤، سفر السعادة ٢٤٨، اللسان (جود، رعد، خوز، صل، صفصل، سنم)،

ووجهه: أن يكون مما نقل عن تخفيف، وأجري الوصل فيه مجرى الوقف،
فيكون بناؤه مثل «زُبرج»^(١).

وأما «الصنبر» فـ«تصوّر معنى الإضافة فصار إلى أنه كأنه قال: (هَيْج الصنبر)^(٢)، ثم نقل الكسرة على حد (مررت بـبكر)، وأجري (نبر) من (الصنبر) مجرى [بكر]^(٣)».

وقال في باب الفوائد^(٤): وذهب بعضهم إلى أنه كسر الباء لسكونها وسكون الراء^(٥) فيه. وفيه ضعف؛ وذلك أن الساكنين إذا التقيا من كلمة واحدة حرّك الآخر منهما، نحو «أمس، وأين، وسوف»، وإنما يحرك الأول منهما إذا كانا من كلمتين، نحو «قد انقطع»، و﴿قُمِ اللَّيْلُ﴾^(٦)، وأيضا فإن الساكنين لا يُنكّر اجتماعهما في الوقف.

خزانة الأدب ٤٤٥/٦. وذكر البغدادي أن البيت الثاني مركب من بيتين، وهما:

والخازباز الناعم الرغيدا والصليان السنم المجدودا

وقبل الأبيات السابقة:

أرعتها أطيب عود عودا

(١) بدل الزاي في الأصل دال، والباء غير منقوطة.

(٢) يعني: قول طرفة:

بـجـفانٍ تعـتري نادينا من سديفٍ حين هاج الصنبر

والبيت في الديوان ٥٦، شرح السيرافي ٤٣٥/٦ (خ)، الخصائص ٢٨١/١، ٢٥٤/٢، ٢٠٠/٣،

المتن ٧١/١.

(٣) تكملة من الخصائص ٢٥٤/٢، والنص فيه. وانظره بشكل أوضح في الخصائص ٢٨١/١.

(٤) يعني ابن جني. انظر الخصائص ٢٠٠/٣.

(٥) في الأصل: الواو.

(٦) المزمّل: ٢.

فإن قلت / : فالوزن يقتضى تحريك الأول.

قيل: أجل^(١)، إلا أنه لم يقتضِ^(٢) فساد الاعتلال.

فإن قلت: فقد قالوا في الوقف: ضَرَبَتْهُ.

قيل: هذا أمرٌ يخصّ تاء التانيث؛ رغبةً في الكسرة الدالة على التانيث. وأيضاً

فإنّ التاء آخر الكلمة، والهاء زائدة من بعدها، ليست منها^(٣). وكذلك القول في

« ادَّعَ »؛ ألا ترى أنّ الهاء زائدة بعد الكلمة^(٤).

(١) في الأصل: قبل آخر.

(٢) تقرأ في الأصل: يقتضك.

(٣) في الأصل: منهما.

(٤) انتهى النقل من الخصائص.

هذا باب تمثيل الفعل من بنات الأربعة مزيدا وغير مزيد

ليس ثمَّ فعلٌ رباعيٌّ غير مزيدٍ إلَّا «فَعَلَلَّ».

قال الزُّبيدي^(١): الكوفيُّون ومن نحأ نحوهم من البغداديين يجعلون «كَفَكَفْتُ وزَلَزْتُ» من الثلاثي، وأصله عندهم «كففت وزللت»، فكَرِهُوا اتِّصَالَ التَّضْعِيفِ، فحَالُوا بَيْنَهُ بِحَرْفٍ مِثْلَ فَاءِ الْفِعْلِ^(٢). وقولهم عندي أولى بالصواب؛ لِأَطْرَادِ مَذْهَبِهِمْ، وَصَحَّةِ الْإِشْتِقَاقِ إِيَّاهُ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ: كَفَكَفْتُ، وَحَلَلْتُ، فِي مَعْنَى [«كَفَفْتُ، وَ»]^(٣) حَلَلْتُ.

وهذا هَذَيَانُ^(٤)، واختيار ما ليس بمختار، فإنَّ الكاف والخاء ليسا من حروف الزيادة، ولم توجدا قطَّ مزيدتين، وأما «كفكفت، وحلحلت»^(٥)، في معنى «كففت وحللت»، فلا دليل فيه؛ إذ يمكن أن يكونا بنيتين اتَّفَقَتَا فِي الْمَعْنَى، وَهَذَا أَوْلَى مِنْ أَنْ يَحْكُمَ بِالزِّيَادَةِ عَلَى حَرْفٍ لَمْ يَوْجَدْ قَطَّ زَائِدًا، فَيَكُونُ مِثْلُ «سَبَطَ، وَسَبَطَرُ» وَ«لُؤْلُؤٌ، وَلَأَلٌ»، وَ«مَنْجَنِيْقٌ مَعَ جَنْقُونَا».

قال المؤلف: وهذا الذي حمل عليه المعترضُ على الزُّبيدي قليل، والأكثر والأصل إن اتَّفَقَ الْمَعْنَى تَقَارَبَ [اللفظُ]^(٦)، واللفظ يكون مع المادَّة الواحدة إذا

(١) الاستدراك ٢٠٩.

(٢) انظر الإنصاف ٧٨٨، شرح الشافية للرضي ٣٦٧/٢، شرح التصريح على التوضيح ٤٤٨/٢، ٤٤٩.

(٣) تكملة يلتزم بمثلها الكلام.

(٤) لعلَّ قبله سقط تقديره: قال بعضهم، أو اعترضه بعضهم فقال. بدليل نص المؤلف التالي.

(٥) في الأصل: وحللت.

(٦) تكملة يلتزم بمثلها السياق.

أمكن ردّ إحدى اللفظتين للأخرى. وتوهم هذا الرّاد على الزُّبيدي أنه جعل الحرفين اللذين ذكر زائدين؛ وإنما يريد: أنّ العربَ كرهت توالي التضعيف فحذفت وعوّضت، ورأت أن يكون العوض مثل حرف من الكلمة؛ إذ هو أولى من أن يكون غير مماثل، وبالضرورة يكون مثل الفاء؛ إذ من تكرار التضعيف فرّوا. فهذا قول سائغ منقاسٌ، إلّا أن يقال: إنّ العوض لا يجوز أن يكون إلّا من الزوائد، فتحتاج هذه الدّعوى لدليل.

قوله: « فألحق هذا ببنات الثلاثة »^(١).

لا يريد: على حسب الإلحاق المتقدّم؛ ألا ترى أنه لا يلحق^(٢) الأكثر بالأقل، فإنما يريد: جعل هذا مثل ذلك في أن زيدَ فيه، كما زيد في ذلك، ولحقه من الأحكام في فتح أوائل المضارعة منه ما لحق ذلك.

(١) الكتاب ٣٤٠/٢.

(٢) في الأصل: يخلو.

[هذا باب تمثيل ما بنت العرب من الأسماء والصفات من بنات الخمسة^(١)]

قال أبوبكر: « قد جاء من هذا الباب (فُعَلِّل)، قالوا: هُنْدَلْع، اسم بقلة »^(٢).
استدراكه هنا خطأ؛ لأنه بناء لم يُسمع إلا وفيه الزيادة، فيجب الحكم
بذلك؛ فإنه مزيدٌ، كما فعل بـ « كَنَهَبِل »، وإثما كان ينبغي أن يُستدرك في باب
زيادة النون في الرباعي المزيد.

وقوله: « لأنك لو حذف الواو خالف الفعلُ فعلَ بنات الأربعة »^(٣).
قلت: لأنه كان^(٤) يلزمه الإدغام فيتعذر عليه الإلحاق.
الباب الذي يليه^(٥): زعم الإمام أن « جَحَنَفَل » ألحق بـ « فَرَزْدَق »، فكان
رباعياً فيصير بالزيادة خماسياً، وأن « عَفَنَجَجَا » كان ملحقا تقديرا بالرباعي
بتضعيف آخره، ثم ألحق بالخمسة^(٦). فإن كانت زيادته كزيادة « جَحَنَفَل »^(٧).
قال أبوبكر^(٨): « قد جاء من هذا الباب (فَعْلُول): سَمَرُطُول، للرجل الطويل،

(١) لم يرد العنوان في الأصل، وأثبتته من الكتاب ٣٤٠/٢.

(٢) الاستدراك ١٩١. وهذا مما استدركه ابن السراج. انظر الأصول ٢٢٥/٣، شرح التصريف
للثمانيني ٢٠٨، الباب ٢١٤/٢.

(٣) الكتاب ٣٤١/٢ وقد مثل سيبويه لذلك بـ: عَثَوْتُ.

(٤) في الأصل: كما.

(٥) لم يتغير الباب، لكن الزبيدي جعله باين، الأول في غير المزيد، والثاني في المزيد. فيكون المؤلف
أراد هذا. والله أعلم.

(٦) وهو جحنفل. انظر الكتاب ٣٤١/٢.

(٧) كذا ورد النص، ويبدو أنه اعتراض، وأن في آخر الكلام سقطا، تقديره: فكيف يكون ملحقا
بجحنفل. يعني أن الأولى أن يكون ملحقا بما ألحق به جحنفل، وهو فرزدق.

(٨) الاستدراك ١٩٤.

[٦٠] وَسَمَرُطْلُ أَيْضاً^(١). وَ(فَعْلَالِل) / قَالُوا: دُرْدَاقِسُ^(٢)، لِعَظْمٍ مِنَ الْقَفَا، وَحُزْرَانِقُ، وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ النَّبَاتِ، وَالْحُذْرَانِقُ، وَهُوَ الْوَبَرُ الْقَدِيمُ. وَقِيلَ: الْحِرْقُ الْبَالِيَةُ. وَ(فَعْلَلَانَةُ)، قَالُوا: قَرَعَبْلَانَةُ^(٣)، وَهِيَ دَوِيَّةٌ.

قلت: أَمَّا « سَمَرُطُول » من قوله:

عَلَى سَمَرُطُولٍ نِيَافٍ شَعْشَعٍ^(٤)

فَلَا يَثْبُتُ بِهِ « فَعْلُول »؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَطِعْ قَطُّ أَنْ يَسْمَعَ فِي نَثْرٍ، وَإِنَّمَا هُوَ مَسْمُوعٌ فِي الشَّعْرِ، وَهُمْ مِمَّا يَحْرَفُونَ^(٥) فِي الشَّعْرِ إِذَا اضْطَرُّوا إِلَى ذَلِكَ، قَالَ:

بِسَبْحَلِ الدَّقِينِ عَيْسَجُورٍ^(٦)

وَإِنَّمَا هُوَ « سَبْحَل »، بِمِثْلَةِ « قِمَطَر »، فَكَذَلِكَ « سَمَرُطُول » يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مُحَرَّفًا مِنْ « سَمَرُطُول » كـ « عَضْرَفُوط ».

وَأَمَّا « دُرْدَاقِس » فَقَالَ ابْنُ جَنِّي^(٧): « قِيلَ: إِنَّهُ أَعْجَمِي، وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ: أَحْسَبُهُ رُومِيًّا^(٨)، وَهُوَ طَرَفُ الْعَظْمِ النَّاتِيٍّ فَوْقَ الْقَفَا، وَأَنْشَدَ أَبُو زَيْدٍ:

(١) انظر كتاب الألفاظ ١٦١.

(٢) ظاهره في الأصل: دوردانس، أو ما أشبهه، فالتون الأولى غير منقوطة.

(٣) في الأصل: فعلا لانة قالوا: فرعلانة. وفي الاستدراك ١٩٤: « قَرَعَبْلَانَةُ ». بتشديد العين، وهو خطأ.

(٤) الرجز في الخصائص ٢٠٧/٣، الممتع ١٦٤، اللسان (سمرطل). والنيف والشعشع: الطويل أيضاً.

انظر كتاب الألفاظ ١٥٩، الصحاح (نوف).

(٥) في الأصل: يحذفون.

(٦) للعجاج. انظر الخصائص ٣٣٩/٢، ٤٣٨، ٢٠٨/٣، إيضاح شواهد الإيضاح ٣٥٤، الممتع ١٦٥.

والسبحل: الطويل العظيم. والدَّف: الجنب. والعيسجور: الناقة الصلبة. انظر كتاب الألفاظ ٢١٢، الصحاح (عسجر، دقف).

(٧) الخصائص ٢٠٤/٣، ٢٠٥.

(٨) وانظر شرح السيرا في ٤٣١/٦ (خ)، ارتشاف الضرب ١٤١ (رجب).

من زَلَّ عن قَصْدِ السَّيْلِ تَزَايَلَتْ بالسَّيْفِ هَامَتُهُ على الدَّرْدَاقِسِ^(١)
وكذلك (الخُزْرَانِق) أعجميُّ أيضاً، وهو فارسي، يُعنى به ضربٌ من ثياب
الدِّيَّاج. ويجب أن تكون نونه زائدة إن كان (الدَّرْدَاقِس) أعجميًّا، فإن كان عربيًّا
فيجب أن تكون نونه^(٢) أصلاً؛ لمقابلتها قاف (درداقس) العربيِّ^(٣).
وفي المجرَّد: الخُزْرَانِق: صنفٌ من الثَّياب، أعجميٌّ معرَّبٌ^(٤).
وأما «قَرَعْبَلَانَةٌ»، قال ابن جنِّي: كأنها «قَرَعْبَلٌ»^(٥)، ولا اعتداد بالألف
والنون وما بعدهما. وعلى أن هذه اللفظة لم تسمع إلا من كتاب العين^(٦).
قال ابن جنِّي^(٧): وفيه وجهٌ آخر، وهو أن الألف والنون قد عاقبتا تاء التأنيث،
وجرتا مجراها، وذلك في حذفهم لهما^(٨) عند إرادة الجمع، كما تحذف؛ ألا تراهم
قالوا في استخلاص الواحد من الجمع بالهاء، وذلك نحو «شَعِير وشعيْرة»، و«تَمْر
وتمرة»، و«سَفَرَجَل وسفرجلة»، [فكذلك انتزعوا الواحد من الجمع بالألف والنون
أيضاً، وذلك قولهم: إنس، فإذا أرادوا الواحد قالوا: إنسان، وظَرَبَ]^(٩)، فإذا أرادوا
الواحد قالوا: ظَرَبَان، قال:

(١) في الأصل: الورْقاس. والبيت في شرح السيراني ٣٣٢/٦ (خ)، المحكم (دردقس). وفي اللسان (دردقس): «الدردقاس».

(٢) في الأصل: يكون نوهاً.

(٣) انتهى النقل من الخصائص.

(٤) انظر جمهرة اللغة ١٣٢٤، المعرب ٢٧٤.

(٥) في الأصل: قدعمل.

(٦) الخصائص ٢٠٨/٣. وانظر العين ٣٤٨/٢، تهذيب اللغة ٣٦٨/٣، ارتشاف الضرب ١٤٢ (رجب).

(٧) الخصائص ٢٠٨/٣-٢١٠ بتصرف يسير.

(٨) في الأصل: لها.

(٩) تكملة من الخصائص ٢٠٨/٣ يلتئم بها الكلام.

قُبِحْتُمْ يَاطْرِبَا مُجَحَّرَةً^(١)

وكذلك أيضا حذفوا الألف والنون لياي الإضافة، كما تُحذف التاء لهما، قالوا في « خُراسان »: خُرَاسِيّ، كما يقال في « خُرَاشة »: خُرَاشِيّ. وكسّروا أيضا الكلمة على حذفهما، كما يكسّرونها على حذف التاء، وذلك قولهم: كَرَوَان وكرَوَان، كما قالوا: بَرَق وبرَقان، وخَرَب وخِرَبان؛ فنظير هذا قولهم: نِعْمَة وأنْعَم، وشِدَّة وأشَدَّ^(٢)، عند سيبويه، فهذا نظير « ذئب وأذؤب »، و« قَطع وأقْطع »، و« ضِرْس وأضْرُس »، قال:

وَقَرَعَنَ نَابِكَ قَرَعَةً بِالْأَضْرُسِ^(٣)

وقالوا أيضا: رجلٌ كُذْبُذِبٌ وكُذْبُذُبَان، كأنهما مثالٌ واحد، كما أن « دَمَا ودَمَة » و« كَوَكَبَة وكوكبا »، مثالٌ واحد. ومثله « الشَّعْشَع والشَّعْشَعَان » [و« الهَزْبَر [٤]» والهَزْبَرَان » و« القَرَعْبَل والقَرَعْبَلَان »^(٥). فكأن الاسم بقي على « قَرَعْبَل »^(٦).

في كتاب الصَّحاح^(٧): « القَرَعْبَلَانَة: دويَّة عريضة مُحَبَّطَةٌ عظيمة البطن،

(١) للحصين بن بكير الربيعي. وانظر التكملة ٤٨٤، شرح شواهد الإيضاح ٥٩١، إيضاح شواهد الإيضاح ٨٦٦.

(٢) أصلها « أشدَّد ».

(٣) صدره:

فإذا أضمّت بهم ضُغمت بغيرهم

وهو للمرار كما في الأفعال للسرّسطي ١١٣/١، ورجّح محققه أنه المرار الفقعسي. وانظر الشاهد

في الخصائص ٢٢٣/٢ أيضا، سر صناعة الإعراب ٦٠٨، ٢٠٩.

(٤) تكملة من الخصائص ٢٠٩/٣.

(٥) في إحدى نسخ الخصائص ٢٠٩/٣، وهو ما اعتمده محققه - رحمه الله -: « والفُرْعُل والفُرْعُلَان ».

(٦) انتهى النقل من الخصائص.

(٧) انظر الصحاح (قرعبل).

وأصله (قَرَعَبْلٌ)، فزيدت فيه ثلاثة أحرف؛ لأنَّ الاسم لا يكون على أكثر من خمسة أحرف، وتصغيرها (قُرَيْعَبَةٌ) «.

وحكى كُراعٌ أيضا: قَرَعَبْلٌ، دون ألف ونون^(١).

(١) في الأصل: ولام. قال كراع في المنتخب ١١٧: «والقرعبل والقرعبلانة جميعا: دويبة».

هذا باب ما أعرب من الأعجمية

الأعلم^(١): « هذا الباب يشتمل على ثلاثة أوجهٍ مما أعرب من الأعجمية: فوجهٌ منها غُيِّرَ حروفه وحركاته^(٢) وألحق بأبنية العرب، نحو (درهم وبَهْرَج)، ألحقا بِـ (هَجَرَ جَعْفَر). ووجهٌ غُيِّرَ حروفه ولم يلحق بأبنيتهم، نحو (إبريسم^(٣) وإسماعيل وسراويل)، والأصل الشين.

[٦١] ووجهٌ / لم تُغَيَّر حروفه ولم يُزَل بناؤه، وكأنَّ لفظه في العربية كلفظه في العجمية، نحو (خُراسان، وخُرَّم) وهو موضع، و(كُرْكُم) وهو الزعفران^(٤).

فإن قلت: ما الذي دعاه إلى ذكر هذا الباب؟

قلت: من تمام باب الأبنية، وكأنه يقول: لاتظنَّ أنَّ مثل هذا يكسُرُ ما أصلنا؛ لأنه^(٥) أعجمي^(٦)! وكذلك الباب الثاني؛ لأنه ذكر فيه حروف البدل^(٧)، لم تجتمع مع حروف « طال يوم أنجده » فقال: هذا تغيير الأعجمي، وليس من ذلك. قوله: « اعلم أنَّهم مما يغيِّرون من الحروف الأعجمية^(٨) ».

يعني بـ « الحروف »: حروف الهجاء، وذلك أنَّ في كلام العرب حروفا

(١) النكت ١١٧٨، ١١٧٩. وانظر شرح السيرا في ٥٤/٦، ٥٥ (خ).

(٢) في النكت ١١٧٩: « أو حركاته ». وهو خطأ.

(٣) في الأصل: ابرهيم.

(٤) انتهى النقل من النكت.

(٥) في الأصل: الا انه.

(٦) انظر الاستدراك ١٩٧.

(٧) في الأصل: بدل.

(٨) الكتاب ٣٤٢/٢.

تخالف حروف العريّة، ولاتوافقها أصلاً، مثل الحرف الذي أبدلت العرب منه فاء^(١) في الإعراب^(٢)، وذلك أنه بين الباء والفاء^(٣)؛ وإنما أبدلوه فاء؛ لأنّ من شأنهم أن يعربوا ما يتكلّمون به من كلام العجم. قوله: « فربّما ألحقوه »^(٤).

يعني: الاسم الأعجمي، لا الحروف؛ ألا تراه قد ذكر بعد « إبرسم »^(٥)، وهم لم يغيّروا فيه حرفاً ليس من حروف كلامهم. وأضمر الاسم، وإن كان لم يجر له ذكر؛ لدلالة الحال عليه.

قوله: « فـ(درهم) ألحقوه بـ(هجرع) »^(٦).

زعم الفارسي أنّ العرب زادت فيه الهاء^(٧).

قوله: « وبهّرج »^(٨).

قيل: أصله « نبّهرج ».

قوله: « فألحقوه ببناء كلامهم »^(٩) الكلام لآخره.

يعني: أنهم لما غيّروا من الحروف الأعجميّة ما ليس من حروف كلامهم

(١) في الأصل: ياء.

(٢) في الأصل: الاسرب. ولم أقف على مثال يشبهه، يكون ربّما قد مثل به.

(٣) مثاله: فرند وفندق. وسيأتي في الباب التالي.

(٤) الكتاب ٣٤٢/٢ والتّصّ بتمامه: « هذا باب ما أعرب من الأعجميّة. اعلم أنهم ممّا يغيّرون من الحروف الأعجميّة ما ليس من حروفهم البتّة، فربّما ألحقوه ».

(٥) في الأصل: ابراهيم. وقد حرّف الناسخ إبريسم قبل قليل إلى إبراهيم، وإبريسم ذكرها سيبويه في آخر الباب، وفيها حرف مغير وهو السين من الشين.

(٦) الكتاب ٣٤٢/٢.

(٧) انظر التعليقة ٤٧٧/٤.

(٨) الكتاب ٣٤٢/٢.

(٩) الكتاب ٣٤٢/٢ وفيه: « ألحقوه » بلا فاء.

فألحقوها بالحروف العربيّة، غيِّروا هذا النّوع أيضاً، فألحقوا بناءها ببناء كلامهم، وهذا هو قول أهل النحو: أنس التّغيير بالتّغيير.

قوله: « وإنما دعاهم إلى ذلك »^(١) لآخره.

يقول: لما لزم العرب تغيير ما ليس من حروفهم، حملهم ذلك على أن غيِّروا أيضاً ما تكلموا به من كلام الأعجمية بالزيادة والإبدال والحذف.

ثمّ قال: « فأبدلوا مكان الحرف الذي هو للعرب عربياً غيره »^(٢).

مراده: أنهم ربّما غيِّروا الاسم على الجملة، وكان قد ذكر أولاً التّغيير مع الإلحاق خاصّة، فقال: هنا: وربّما غيِّروه عن حاله أعجمياً، ثمّ أخذ يشرح التّغيير، فقال: فأبدلوا مكان الحرف الذي هو للعرب عربياً غيره، وهذا مثل « برئند »، فيقولون: فرئند^(٣).

قوله: « وغيِّروا الحركة »^(٤).

هذا تغيير آخر.

ثمّ قال: « وأبدلوا مكان الزيادة »^(٥).

قلت: مثاله -والله أعلم- « دينار »، الأصل فيه « دِنَار »، النون زائدة، وأبدلوا^(٦) مكانها زيادة أخرى، وهي الياء. ثمّ قال: « ولا يبلغون به بناء كلامهم »^(٧).

(١) الكتاب ٣٤٢/٢.

(٢) الكتاب ٣٤٢/٢.

(٣) في الأصل: فريده.

(٤) الكتاب ٣٤٢/٢.

(٥) الكتاب ٣٤٢/٢.

(٦) في الأصل: وربما ابدلوا.

(٧) الكتاب ٣٤٢/٢.

يريد: أنهم يغيرونه مع أنه ليس مخرجاً عن أمثلة كلام العجم^(١).
ثم قال: « وإنما دعاهم »^(٢).

يريد أن يعتلّ لكثرة هذا التغير، فزعم أنها ليست من كلامهم، فجسروا على تغييرها، وإذا كانوا يغيرون نحو « ثقفي »، فأحرى أن يغيروا هذا؛ إذ ليس من كلامهم.

ثم قال: « ويزيدون »^(٣).

يريد: أن هذا تغير آخر، ومعناه: أنهم يزيدون في الكلمة الأعجمية ليلغوا بذلك إلى أبنية كلامهم، وقد يزيدونها كذلك، لالتكون الكلمة على مثال أبنيتهم.
القهرمان: الحفيظ على ما في يديه. والجُرُيز^(٤): الرجل ذو المكر والخبث.
والله الموفق للصواب.

(١) في الأصل: العرب. والصواب ما أثبتته إن شاء الله تعالى.

(٢) الكتاب ٣٤٢/٢.

(٣) الكتاب ٣٤٢/٢.

(٤) في الأصل: والجدير.

هذا باب اطراد الإبدال في الفارسيّة /

اعلم أنّ العرب تبدل^(١) من كلام العجم، وذلك في عشرة أحرف، وهي: الجيم، والكاف، والباء^(٢)، والفاء، [والقاف]^(٣) والسين، والشين، والعين، واللام، والزاي.

وهذه الحروف تنقسم قسمين:

أحدهما: يطرد إبداله، وهي خمسة: الجيم، والكاف، والباء، والفاء، والقاف.

والثاني: لا يطرد، وهي الخمسة الباقية^(٤).

والبدل واطراده^(٥) فيما ليس من كلام العرب من الحروف، وأما ماهو من كلامهم فلا يطرد البدل فيه.

فمما أبدلوا من الحروف التي ليست من كلامهم « الجرّيز » وأمثاله، أبدلوا فيه الجيم من حرف كان بين الجيم والكاف، وقال بعضهم: قُرْبِز^(٦)، فأبدلوا من الحرف الذي بين الجيم والكاف القاف؛ لقرب الكاف من القاف. وقد أبدلوا منه^(٧) « كَوْسَج »^(٨)، ومَوْزَج^(٩) وهو الخُفّ، أبدلوا من

(١) في الأصل: نترل.

(٢) في الأصل: الياء. وكذا في الموضع التالي.

(٣) تكملة من شرح السيرا في ٥٦/٦ (خ).

(٤) انظر شرح السيرا في ٥٦/٦ (خ).

(٥) في الأصل: وطراده.

(٦) يقرأ في الأصل: جريز. انظر الكتاب ٣٤٢/٢.

(٧) في الأصل: منه و. ويحتمل أن يكون هناك كلمة معطوف عليها قد سقطت.

(٨) بفتح الكاف وضمها: سمك خرطوم كالمنشار. القاموس (كسج).

(٩) بفتح الميم وضمها. انظر جمهرة اللغة ١٣٢٦، المعرّب ٥٧٥، القاموس (مزج).

حرف^(١) تحذفه العجم مرّة، ومرّة يبدّلونه همزة، ومرّة ياء^(٢)، ويشبّثونه في الوقف هاء، فلمّا^(٣) كان هذا صار كأنه ليس من حروف العربيّة؛ [لأنه ليس من حروف العربيّة]^(٤) ما يكون فيه هذا، فأبدلوا منه لذلك.

قال: « وأبدلوا الجيم »^(٥).

يريد: من الهاء^(٦) في « مُوزّه ».

ثمّ قال: « لأنّ الجيم قريبة من الياء، وهي من حروف البدل، والهاء قد تشبه الياء؛ لأنّ الياء [أيضاً] قد تقع آخره »^(٧).

يريد: أنّ الجيم قد استقرّ فيها أنّها من حروف البدل، وقد أبدلت من الياء، نحو « علج »، في « علي »^(٨)، وهذا في معنى قوله: لأنّ الياء تقع آخره، أي: تقع آخره مبدلةً منها الجيم، والهاء تشبه الياء في أنّها من حروف الزيادة، فكما أبدلوا الجيم من الياء أبدلوا هاءاً تشبه الياء، وهو الهاء.

وقوله: « كما أبدلوا من الكاف »^(٩).

يعني: كما أبدلوا الجيم من الكاف حين قالوا في « كُرْبز »: جُرْبز.

(١) في الأصل: من حروف. ولا يتناسب مع ما بعده.

(٢) في الأصل: تاء. انظر الكتاب ٣٤٣/٢.

(٣) في الأصل: فابدلوا ولما. وبما أثبتته يستقيم الكلام، إن شاء الله تعالى.

(٤) تكلمة يلتزم بها الكلام.

(٥) الكتاب ٣٤٣/٢.

(٦) تقرأ في الأصل: من الياء.

(٧) الكتاب ٣٤٣/٢. وما بين معقوفين تكلمة منه.

(٨) من قول الراجز:

خالي عويف وأبو علج

وهي لغة نسبها سيويه لبني سعد. وقد سبق تخريج البيت في ١٣٩.

(٩) الكتاب ٣٤٣/٢.

ثم قال: « وجعلوا الجيم أولى »^(١).

يعني: أنهم لما كانوا قد أبدلوها في موضع آخر جرؤوا على أن أبدلوها، فكان الاتساع فيها^(٢) أولى.

قال: « وقالوا: قفشليل^(٣)، فأتبعوا الآخر الأول؛ لقربه في العدد، لا في المخرج »^(٤).

أي: أنهم أبدلوا آخره حرفاً من جنس ما قبله؛ لأن أصله في لغتهم [كفجلار]^(٥) فأبدلوا الراء لاماً، فكان هذا اتباعاً للام؛ لأنها قريبة منها في العدد، وقربها في العدد: أنه ليس بينهما إلا حرف واحد، فإذا عُدَّت الكلمة فهو قريبٌ منها في العدد لافي المخرج؛ ألا ترى أن الراء من تحت طرف اللسان^(٦) مع أصول الثنايا العليا، واللام من أول حافة اللسان^(٧).

(١) الكتاب ٣٤٣/٢. وفي الأصل: أولاً.

(٢) في الأصل: منها.

(٣) في الأصل: فنشليل، بالفاء - نقطة من أسفل - ونون.

(٤) الكتاب ٣٤٣/٢.

(٥) موضعه بياض بمقدار كلمة. وما أثبتته بناء على كلام المؤلف الآتي. وفي المحكم ٣٧٦/٦: « وحكي عن الأحمر: أنها أعجمية، أصلها: كججلار ». بالراء. وانظر اللسان (قفشل). وفي شرح السيرافي ٥٧/٦، ٥٨ (خ): « وأصله في لغتهم كفجليز، فجعلوا الزاي لاما فأتبعوه اللام الأولى، وجعلوا الكاف قافاً، وجعلوا الجيم شينا ». وفي القاموس (قفشل): « معرب كَفَجَة ليز ». وفي المزهر ٢٧٤/١: « وكذلك قفشليل أبدلوا الشين من الجيم، واللام من الزاي، والأصل قفجليز. وأما القاف في أوله فتبدل من الحرف الذي بين الكاف والجيم ».

(٦) يريد: دون طرفه، أي: ليس في أوله، وإنما أدخل قليلاً.

(٧) كذا ورد النص، وفيه أنه جعل اللام بدلا من الراء، ولم أقف على شيء من ذلك إلا في المحكم واللسان، فقد وردت الكلمة بالراء، ولم ينصّ فيهما على ذلك، ووردت في غيرهما من المصادر التي وقفت عليها بالزاي، وبعضها قد نصّ على ذلك. انظر الحاشية السابقة. وفيه أيضا أنه جعل مخرج الراء ليس قريبا من اللام، ولولا وصفه للراء و اللام مع ما فيه من قصور، لجزمت بأنه

ومعنى « قَفْشَلِيل »^(١): المغرفة، وكثيرا ماغيروا هذا الاسم، فأبدلوا الكاف قافا، والجيم شيئا، والفتحة كسرة، والراء لاماً. والجيم ليست في لغتهم بالجيم المحضة، وإنما هي بين الجيم والشين.

وقوله: « لأنها أشبه الحروف بالهمزة »^(٢).

يعني: لأنّ الحرف الذي العين بدل منه بين الهمزة والواو، والعين قريبة من الهمزة^(٣).

وأما الزاي^(٤) في قولهم في النسب إلى « الرّيّ »: رازيّ، وإلى « مَرُو »: مَرُوزيّ؛ وذلك لأنّ النسب إلى هاتين المدينتين في لغتهم بالجيم التي تشبه الزّاي، كقولهم: مَرُوجيّ وراجيّ^(٥).

يتحدّث عن الزاي لا الراء، خاصّة أن التّاسخ سيحرف الزاي بعد قليل إلى الراء. قال سيويوه ٤٠٥/٢: « ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ماينها وبين مايلها من الحنك الأعلى وما فوق الضاحك والناوب والرّباعيّة والثّنيّة مُخرَج اللام. ومن طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا مخرج النون. ومن مُخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلا لانحرافه إلى اللام مُخرج الرّاء ». وانظر شرح المفصل ١٢٥/١٠، الممتع ٦٧٠. وقال ابن عصفور عن اللام في الممتع ٦٩٣: « فإدغامها في الرّاء نحو: هل رأيت، أحسن من إدغامها في سائرهما؛ لأنها أقرب الحروف إليها، وأشبهها بها، حتّى أن بعض من يصعب عليه إخراج الرّاء يجعلها لاما ». والتعليل الذي ذكره المؤلّف - غير وصف الحرفين - هو ما ذكره السيرافي باختلاف في اللفظ، والسيرافي كما سبق تحدّث عن الزاي.

(١) في الأصل: فنشليل، بالفاء - نقطة من أسفل - ونون.

(٢) الكتاب ٣٤٣/٢.

(٣) قال السيرافي: « والعين في إسماعيل بدل من الواو في إسماعول، وإنما أبدلوا العين من هذه الواو؛ لأنّ هذه الواو في لغتهم بين الهمزة والواو، فكأنّها بدل من الهمزة؛ لقرّبها منها ». شرحه ٥٧/٦ (خ).

(٤) في الأصل: الرا.

(٥) انظر شرح السيرافي ٥٨/٦ (خ).

وأما السين فيبدلونها من الشين^(١) في «إِئْرَيْسَم»، وكذلك «إسماعيل، وسراويل»، فإنما أبدلت من الشين؛ لاجتماعهما في الهمس، والانسلال^(٢).
وأما الباء والفاء فيبدلان من الحرف الذي بين الفاء والباء، فربما جعلوه باءً [وربما جعلوه فاءً]^(٣)، فأما ما جعل فاء فـ «فندق، وفرند»، وأما الباء فقولهم: برند^(٤).

واعلم أنه قد استدرك في الأبنية ما أذكره:

[١٦٢] فمن ذلك أن «فَعُولَى» / لم يذكره سيبويه. وقال غيره: قد جاء في قوله:

عُقَابٌ تُنَوِّفِي لَاعُقَابُ الْقَوَاعِلِ^(٥)

وقال ابن جنِّي في الخصائص^(٦): وأما «تُنَوِّفِي» فمختلفٌ فيها، وأكثر أحوالها ضعفُ روايتها، والاختلاف الواقع في لفظها، وإنما رواها السُّكْرِي وحده^(٧). والذي رويته عن أحمد بن يحيى: «عُقَابٌ تُنَوِّفَ». وقال: القَوَاعِلِ^(٨):

(١) في الأصل: السين.

(٢) «الانسلال» محرف في الأصل. انظر الكتاب ٣٤٣/٢، شرح السيرافي ٥٧/٦ (خ).

(٣) تكملة من شرح السيرافي ٥٧/٦ (خ) يلتزم بها الكلام.

(٤) انظر الكتاب ٣٤٣/٢.

(٥) صدره:

كَأَنَّ دِثَارًا حَلَّقَتْ بَلَسُونَهُ

والبيت لامرئ القيس. انظر الديوان ٩٤، المعاني الكبير ٢٧٩، ١١١٥، جمهرة اللغة ٩٤٩، جمهرة أنساب العرب ١٩٦، شرح السيرافي ٤٣٣/٦ (خ)، أشعار الشعراء الستة ٨٤/١، الحلل في إصلاح الخلل ١٢٢، معجم البلدان (تنوف)، شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٠/١، المتع ١٠٤/١، شرح الكافية للرضي ٤١٧/٤، اللسان (قعل)، خزانة الأدب ١٧٧/١١. ودثار: راعي إبل امرئ القيس، وهو دثار بن فقعم بن طريف الأسدي. اللبون: الإبل ذوات اللبن.

(٦) انظر الخصائص ١٩١/٣-١٩٣ بتصرف يسير.

(٧) والأصمعي وأبو حاتم. انظر شرح السيرافي ٤٣٣/٦ (خ)، معجم البلدان (تنوف).

(٨) في الأصل: توف وقال الفراء على. وهو تحريف واضح. والمثبت من الخصائص ١٩٢/٣.

إكام حولها. وقال أبو حاتم: هي ثنية طيئة، وهي مرتفعة^(١). وكذا رواها ابن الأعرابي، وأبو عمرو الشيباني^(٢). ورواية أبي عبيدة: تُنوفي^(٣).

وأنا أرى أنّ «تنوف» ليس «فعولا»، بل هي «تفعل»^(٤) من «النوف»، وهو الارتفاع، سميت بذلك لعلوها، ومنه «أناف»^(٥) على الشيء إذا ارتفع عليه، والثيف في العدد من هذا هو «فيعل» بمثالة «صيب وميئت»، ولو كسّرت «الثيف» على مذهب أبي الحسن [لقلت]^(٦): ثياوف، فأظهرت عينه؛ فـ«تُنوف»- في أنه علم على «تفعل»- بمثالة «يشكر ويعصر»^(٧).

وقلت مرة لأبي علي- وهذا الموضع يُقرأ عليه من كتاب أصول أبي بكر^(٨)-: يجوز أن يكون «تُنوفي» مقصورة من «تُنوفاء» بمثالة «بروكاء»^(٩) فسمع ذلك وعرف صحته.

وكذلك القول عندي في «مسولي» في بيت المزار^(١٠):

فأصبحتُ مهموماً كأنّ مطيّي
بجنبِ مسولي أو بوجرة ظالع^(١١)

(١) كذا بالتاء في الأصل والخصائص ١٩٢/٣، ومعجم البلدان (تنوف). وجاء في غيرها بالهاء.

(٢) يعني: كرواية ثعلب. انظر شرح السيرا في ٤٣٣/٦ (خ).

(٣) في الخصائص بفتح الفاء. انظر شرح السيرا في ٤٣٣/٦ (خ)، معجم البلدان (تنوف) وقد نص ياقوت على كسرها في رواية أبي عبيدة.

(٤) في الأصل: يفعل.

(٥) في الأصل: اتاف.

(٦) تكملة من الخصائص ١٩٢/٣.

(٧) في الأصل: ويصغر. والمعروف ما أثبتته من الخصائص ١٩٢/٣ مصدر المؤلف.

(٨) انظر الأصول ٢٢٤/٣.

(٩) انظر هذا التحريج في شرح السيرا في ٤٣٣/٦ (خ).

(١٠) هو المزار بن سعيد حبيب الفقعسي، شاعر أموي أدرك الدولة العباسية. خزنة الأدب ٢٨٩/٤.

(١١) البيت في شرح السيرا في ٤٣٩/٦ (خ)، اللسان (مسئل)، خزنة الأدب ١٨٢/١١، وفي الأول:

ينبغي أن تكون مقصورةً من « مَسْؤَلاء »، بمترلة « جَلْؤَلاء »^(١).
 فإن قلت: فإننا لم نسمع بـ « تُنْؤى » ولا « مَسْؤلى » ممدودين، ولو كانا أو
 أحدهما ممدوداً يخرج ذلك إلى الاستعمال^(٢)!
 قيل: لم يكثر أيضاً استعمال^(٣) هذين اللفظين، وإنما جاء في هذين
 الموضعين. بل لو كثر استعمالهما مقصورين لصح ما أوردته^(٤).
 ثم قال: يجوز أن يكون ألف « تُنْؤى » إشباعاً للفتحة، لاسيما وقد رواه من
 ذكرنا^(٥) « تُنْؤف »، وتكون هذه الألف ملحقةً مع الإشباع لإقامة الوزن؛ ألا
 تراها مقابلةً لياء^(٦) « مفاعيلن »، كما أن الألف في قوله:
 يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى...^(٧)
 إنما هي إشباعٌ للفتحة طلباً لإقامة الوزن^(٨)؛ ألا ترى أنه لو قال: يَنْبَعُ،

« أو بوجرة ظالم ».

- (١) انظر شرح السيرافي ٤٣٩/٦ (خ).
- (٢) في الأصل: استعمال. و« يخرج » قبله كذا وردت، بلا لام، وفي الخصائص ١٩٢/٣: « لخرج ».
- (٣) في الأصل: أيضاً إلى استعمال.
- (٤) في الخصائص ١٩٣/٣: « لصح ما أوردته ولزم ما أوردته ».
- (٥) في الخصائص ١٩٣/٣: « وقد رويناه ».
- (٦) في الأصل: لتاء.
- (٧) ظاهره في الأصل: ذفرين. والبيت بتمامه:
 يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ زَيْافَةٍ مِثْلِ الْفَنَيْقِ الْمَكْدَمِ
- وهو لعنترة. انظر الديوان ٢٢، شرح القصائد السبع الطوال ٣٣٢، شرح السيرافي ٤٣٨/٦ (خ)،
 المسائل الحلبيات ١١٣، المسائل البصريات ٢٤٢، المحتسب ١٦٦/١، ٢٥٨، شرح اللمع لابن برهان ٦١٥،
 وأنشده ابن جني أيضاً في الخصائص ١٢١/٣. والذفرى: واحد الذفرين، وهما عظمان مشرفان وراء
 الأذن، يكون منهما ابتداء عرق الناقة.
- (٨) في شرح القصائد السبع الطوال ٣٣٤: « وقال أبو جعفر . . . هو يفعل بمن باع ييوع، إذا مرّ مرّاً

لصحّ الوزن، إلا أنّ فيه زحافاً، هو « الخَزَل »، كما^(١) أنه لو قال: تُنُوفَ، لكان الجزء^(٢) مقبوضاً. فالإشباع إذاً في الموضعين إنما هو مخافة^(٣) الزّحاف الذي مثله جائز^(٤).

ومن [ذلك]^(٥) « يَنَابِعات ».

قال ابن جنّي^(٦): فما أظرف أبا بكر أن أورده على أنه أحد الفوائت^(٧)، ألا يعلم أن سيبويه قال: « ويكون على (يَفَاعِل)^(٨) نحو (اليحامد واليرامع) »^(٩) فأما

لِنَا فِيهِ تَلَوٌّ، كَقَوْلِ الْآخَرِ:

ثُمَّ يَنْبَاعُ أَنْبِيَاءُ الشَّجَاعِ

وأنكر أن يكون الأصل فيه: ينبع، وقال: ينبع: يخرج، كما يخرج الماء من الأرض، ولم يرد هذا، وإنما أراد السيلان وتلويّه على رقبتها كتلويّ الحيّة «. وماذهب إليه من أنه يفعل هو الوجه عند الفارسيّ، وأجاز الفارسي أن يكون يفعل. انظر المسائل البصريّات ٢٤٣، ٢٤٤. وكان أبوبكر الأنباري قد أشار في شرح القصائد السبع الطوال ٣٣٢ إلى أن أكثر أهل اللغة على أنه يفعل.

وأبو جعفر هذا هو أحمد بن عبيد بن ناصح بن بَلَنَجَر الكوفيّ الديلميّ الأصل من موالي بني هاشم، يعرف بأبي عَصيدة [ت: ٢٧٨هـ] أخذ عن الأصمعي والواقدي، وأخذ عنه أبوبكر الأنباري. من مصنفاته: عيون الأخبار والأشعار، المقصور والممدود، المذكر والمؤنث، وغيرها. انظر بغية الوعاة ٣٣٣/١.

(١) في الأصل: كانه.

(٢) في الأصل: الخير.

(٣) في الأصل: مخافقة.

(٤) انتهى نقل هذا الموضع من الخصائص.

(٥) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٦) الخصائص ١٩٨/٣.

(٧) انظر الأصول ٢٢٥/٣.

(٨) في الأصل: تفاعل.

(٩) الكتاب ٣١٩/٢. وقد ذكر هذا الاحتجاج أيضاً السيرافي في شرحه ٤٣٤/٦ (خ).

لحاق [علم] ^(١) التأنيث والجمع به فزائد على المثال وغير محتسب به فيه.
ومن ذلك « هَزَبَزَان وَعَفَزَرَان » ^(٢). قال ابن جنِّي ^(٣): الهَزَبَزَان: السَّيِّءُ ^(٤)
الخلق، قال:

لقد مُنيتُ هَزَبَزَانٍ لقد نسيْتُ غَفَلَ الزَّمانِ ^(٥)
و« عَفَزَرَان »: اسم رجل. وقد يجوز أن يكون « عَفَزَر » كـ « عَدَبَس »، ثم
ثُنِّي وسمِّي به، وجعلت النون حرف إعراب، كما حكى أبو الحسن عنهم في اسم
رجل: خليلان ^(٦)، وكذلك أيضا ذهب في قوله:

ألا ياديار الحيِّ بالسُّبعانِ ^(٧)
إلى أنه تشنية « سُبُع »، وجعل النون حرف إعراب. وليس لك مثل هذا
التأويل في « هَزَبَزَان »؛ لأنه نكرة وصِفٌ للواحد، وهذا يبعده عن العلمية والتشنية ^(٨).

(١) تكملة من الخصائص ١٩٨/٣.

(٢) في الأصل: هذيران وعفران. و« هزبزان » براين حكاية ابن جنِّي في الخصائص ٢٠١/٣،
والمؤلف ينقل عنه كما سيأتي، وقد نُصِّ على هذا الضبط عن ابن جنِّي في اللسان (هزبز)، وذكر أن ابن
جنِّي ذكره من الفوائد، ووزنه على هذا: فعنلان. والمثال ومعه عَفَزَرَان ذكرهما ابن السراج في الأصول
٢٢٥/٣ من الفوائد، لكن جاء الأول فيه بزاي واحدة، وقبل الألف راء، وهو بزاي واحدة في المتع
١٦١، وذكر في اللسان (هزبز). ووزنه على هذا « فعنلان ». قال السيرافي ٤٣٥/٦، ٤٣٦ (خ): « وأما
هزبزان (كذا) وعَفَزَرَان فهما في بعض نسخ كتاب سيبويه ».

(٣) الخصائص ٢٠١/٣، ٢٠٢.

(٤) في الأصل: الشَّيِّء.

(٥) انظر الأول في جهرة اللغة ١١٨٧، ١٢٣٩، شرح السيرافي ٤٣٦/٦ (خ). وفيه: « هزبزان ».

(٦) انظر شرح اللمع لابن برهان ٥٦٧، نتائج التحصيل ٣٦٣/١.

(٧) عجزه:

أملَ عليها بالبلَى الملوان

والبيت سبق تخريجه ٣٤١.

(٨) انتهى النقل من الخصائص.

قال المؤلف: وغفل أبو الحسن بن عصفور فجعل توجيه المثالين واحداً^(١)،
وابن جني قد فرق بينهما.

[٦٢ب] ومن ذلك / « مُؤَقِّ ومَأَقٍ ». قال ابن جني^(٢): ظاهر أمر « مُؤَقِّ » أنه
« فُعَلٍ »، وفائت. وقد يجوز أن يكون مخففاً من « فُعَلِيَّ »، كأنه في الأصل « مُؤَقِيَّ »
بمعنى « مُؤَقِّ »، وزيدت الياء، لاللتسب، بل كزيادتها في « كرسي »، وإن كانت في
« كرسي » لازمة، وفي « مُؤَقِيَّ » غير لازمة؛ لقولهم فيه: مُؤَقِّ، لكنّها في « أحمرِّي
وأشقرِّي » غير لازمة، وأنشد أبو علي:

كان حداءً قُراقِرياً^(٣)

يريد: قُراقرا. وأنشدنا

والدهرُ بالإنسانِ دَوَّاري^(٤)

إلا أن زيادة هذه الياء في الصفة أكثر منها في الاسم؛ لأن الغرض فيها
توكيد الوصف.

ومثل^(٥) « مُؤَقِّ » في هذه القضية مارواه الفراء من قول بعضهم فيه:

(١) انظر الممتع ١٦١، ١٦٢.

(٢) الخصائص ٢٠٥/٣، ٢٠٦. وانظر ماسبق ٢٦.

(٣) يقرأ في الأصل: قرايا، ولم تنقط الياء. والبيت في جمهرة اللغة ١٩٨، ١٢١١، ١٢٥٦، واللسان
(قرر، حدا)، هكذا: وكان حداء... وقبله:

أبكم لا يكلم المطايا

وانظر المنصف ١٧٩/٢، سر صناعة الإعراب ٦٧١ وفيهما: « كأن ». ويروى: « قد كان هداراً ».

(٤) البيت للعجاج. وهو الرابع من أرجوزة طويلة له في ديوانه ٣١٠. وقبله:

أطربا وأنت قنْسرِيُّ

وانظر جمهرة اللغة ١١٥١، التبصرة والتذكرة ٤٧٣، المنصف ١٧٩/٢، المحتسب ٣١٠/١،

الخاطريات ١٣٠، اللسان (شحج، قسر، قنسر).

(٥) في الأصل: وقبل.

مَأَقٍ^(١)، فيجب أيضا أن يكون مخففا من ثقله^(٢).

قال ابن عصفور^(٣): وهذا الذي ذهب إليه ابن جنّي فاسدٌ؛ لأنّ ياء النسب إذا بُني الاسم عليها، ولم يستعمل^(٤) دونهما، فإنّ الاسم يكسّر عليها، فيقال: كراسيّ، وبُخاتيّ؛ إذ ياء^(٥) النسب لازمتان لهما، فلا يقال: كُرسٍ، ولا بُخْتٍ، فلو كان «مُؤَقٍ» على ما زعم أبو الفتح لم يُقل في تكسيره: مَأَقٍ، بل: أَمَأَقٍ، كـ «قفل وأفقال»، فيحذفونهما، كما أنهم إذا كسّروا «أحمريّا وأشقرّيّا» قالوا: حُمُرٌ وشُقُرٌ، فلم يكسّروا عليهما. ولا يلتفت لمن يزعم أنّهما^(٦) فُعِلَ بهما ما فعل بيائيّ «كرسيّ وبُختيّ»، حين قالوا: بُخاتيّ وكراسيّ، فإنّ هذه الياء قد بنيت عليها الكلمة، ولم يفرّدوا الكلمة دونهما في موضع من المواضع. وإنما ينبغي على قياس مذهبه أن تكون بمثّلة «أحمريّ»، لا تلزم الكلمة، فإذا كانت كذلك وجب القضاء بأنّ الياء ليست كما زعم؛ لتكسير الاسم عليها. فالصّواب أنّها «مُفَعِّلٌ».

فإن قلت: «مَأَقٍ»^(٧) يقطع بأصالة الميم.

قلت: يمكن ذلك من الألفاظ المتقاربة المتفقة المعنى، كـ «سَبَطٌ وَسَبَطٌ».

ومذهب ابن جنّي في «مَأَقٍ» - في حكاية الفراء - أنه أيضا مخفف. وهو باطل، بدليل قولهم: مَأَقٍ، فكسّروا الاسم على الياء. والصواب ما ذهب إليه الفراء من كونه «مَفْعِلٌ»، وشذّوا فكسّروا عينه؛ لأنّ «المفعِل» من المعتلّ اللام مفتوح

(١) انظر إصلاح المنطق ١٣٧.

(٢) انتهى النقل من الخصائص.

(٣) انظر المتع ٩٢، ٩٣.

(٤) في الأصل: ولم تستعمل.

(٥) في الأصل: يا.

(٦) في الأصل: أنّها.

(٧) انظر اللسان (مَأَق).

العين. ونظيره في الشذوذ « مأوي الإبل »^(١) والقياس والأفصح « مأوى »، وبهذا نطق القرآن: ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾^(٢). وتكون الميم زائدة كما كانت في « مؤق »^(٣).

قال المؤلف - رحمه الله -: وقد يقال: إن لأبي الفتح أن يقول: إنهم أجروا ما ليس بلازم مجرى اللازم، وهو كثير في كلام [العرب]^(٤). ويحمل [على]^(٥) هذا لثرد الألفاظ كلها الواردة لأصل واحد؛ لأن ادعاء كونها من باب « دمث ودمثر »^(٦) خروج^(٧) عن الكثير إلى القليل. فلا يطل قول أبي الفتح.

ومن ذلك « مَنَدِيلٌ وَمَسْكِينٌ ». قال ابن جنّي^(٨): رواهما اللحياني^(٩). وذاكرت يوما بنوادره أبا عليّ فقال: كناسة^(١٠). وكان أبوبكر يقول: إن كتابه لاتصله به رواية؛ قدحاً فيه وغضاً [منه]^(١١).

قال^(١٢): وأما « تَرْقُوةٌ » فبادئ أمرها أنها فائتة؛ لكونها « فَعْلُوةٌ »، ورويناها

(١) انظر إصلاح المنطق ١٣٧.

(٢) النازعات: ٤١.

(٣) انتهى كلام ابن عصفور.

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٦) في الأصل: دست ودشرت. والصواب ما أثبتته إن شاء الله تعالى.

(٧) في الأصل: خرج.

(٨) الخصائص ٢٠٦/٣.

(٩) ما ذكره ابن جني في الممتع ١٠٧. وانظر المنتخب ٥٢٨.

(١٠) في الأصل: لناسه. وفي الخصائص ٢٠٦/٣: « كناش ». وما أثبتته أقرب إلى الأصل وموافق للممتع

١٠٧.

(١١) تكملة من الخصائص ٢٠٦/٣.

(١٢) يعني ابن جنّي. انظر الخصائص ٢٠٧/٣.

عن قُطْرِب، وذكر أنها لغة لبعض عُكْل. ووجه القول -عندي- عليها أن تكون
مما هُمَز من غير المهموز، وأصلها «تَرْقُوة»، ثم هَمَزت^(١). كأنه قدّر ضَمَّة القاف
على الواو، فهَمَزها كما يهَمَز الواو المضمومة، كما قيل في قوله:

أَحَبُّ الْمُؤَقِّدِينَ إِلَيَّ مُوسَى^(٢)

أنه قدّر ضَمَّة الميم في الواو. /

وَأَمَّا^(٣) «أَصْرَى» فَإِنَّ أَبَا الْعَبَّاسِ اسْتَدْرَكَهَا^(٤).

وَنَظَرُهُ^(٥) «إِصْبَع». ووجدت بخط أبي عليّ، قال الفراء: لا يُلتفت إلى مارواه

(١) انتهى النقل من الخصائص في هذا الموضع.

(٢) عجزه:

وَجَعَدَةُ إِذْ أَضَاءَ هُمَا الْوُقُودُ

والبيت لجرير في ديوانه ٢٨٨/١ من قصيدة يمدح بها هشام بن عبد الملك. وانظر الحجة ١٧٩/١،
الخصائص ١٧٥/٢، ١٤٦/٣، ١٤٩، ٢١٩، الكشف ١٣٨/١، المتع ٩١، ٣٤٢، شرح الشافية
للرّضي ٢٠٦/٣، شرح شواهد ٤٢٩. ويروى: «لحبّ المؤقّدان». ورواية الديوان «لحبّ الواقدان».
والشاهد ليس فيها. وموسى ابنه، وجعدة ابنته.

(٣) عودة إلى النقل من الخصائص ٢١٢/٣، ٣١٣ بتصرف.

(٤) ذكرها يعقوب أيضا في إصلاح المنطق ٣١٩.

(٥) النظر: النظر، وهو المثل. وعبارة ابن جنّي في الخصائص ٢١٢/٣: «وقد جاءت أيضا
إِصْبَع». قال الأستاذ محمّد النّجار رحمه الله معلقاً: «والأظهر أن يضبط إصبع بفتح الهمزة وكسر الباء،
فيكون من باب أَصْرَى؛ إذ أصله: أَصْرَى قبل الإدغام. وهذا بخلاف إِصْبَع الآتي فإنه بكسر الهمزة وضَمّ
الباء». فذهب إلى أن ابن جنّي ذكره نظيراً في الوزن. ويرد ما ذكره الأستاذ النّجار أن النقل الآتي عن الفراء
إنما هو في إِصْبَع بكسر فضمّ، وكذلك الأمثلة التي سقت بعده. ويرجح عندي أن المؤلف أراد المثليّة في
الاستدراك والشذوذ، لافي الوزن، بدليل قول ابن جنّي -والمؤلف ينقل منه بتصرف- بعد ذلك في الكلام
على إزلال، وسيورده المؤلف: «ونحو منه في الشذوذ عن الاستعمال قول بعضهم: إزلال». والمؤلف
اختصره كما سترى بقوله: ومن ذلك إزلال. ولا شك أنه أراد ما اختصر. والله أعلم.

البصريون من قولهم: إصْبَع، فَإِنَّا بَحْثْنَا عَنْهَا^(١) فلم نجدَها^(٢). وقد حُكِيت أيضاً: زَيْبُر، وَضَيْبُل، وَخَرْفُوع، وَجَمِيع ذلك شاذٌّ لا يَلْتَفِت إلى مثله لضعفه في القياس، وَقَلَّتْهُ في الاستعمال. ووجه ضعف قياسه بخروجه من كسر إلى ضمِّ بناءً لازماً، وليس بينهما إلاَّ السَّاكُنُ. ونحوٌ منه ما رويناه عن قُطْرِب من قولهم في الأمر: اِقْبُل، اِعْبُد.

ومن ذلك «إِزْلَزِل» وهي كلمة تقال عند الزَّلْزَلَة^(٣)، وينبغي أن تكون هنا من معناها، وقرية [من لفظها]^(٤)، ولا تكون من حروف «الزَّلْزَلَة». وإنما حكمنا بذلك؛ لأنها لو كانت منها لكانت «إِفْعِلِل»، فهو مع أنه مثالٌ فائت [فيه بليَّةٌ]^(٥) من جهة أخرى؛ وذلك أن ذوات الأربعة لا تدركها [الزِّيَادَة]^(٦) في أولها إلاَّ في الأسماء الجارية على أفعالها، نحو «مُدْحَرَج»، وليس «إِزْلَزِل» من ذلك، فيجب أن يكون من لفظ الأزل^(٧) ومعناه، ومثاله «فِعْلَعِلِل» نحو «كَذِبْدَب»^(٨).

قال ابن جني^(٩): وجاء في شعر ابن ذريح^(١٠) «سُرَاوِع» اسم مكان:

عفا سَرَفٌ من أهله فسُرَاوِعُ^(١١)

(١) في الأصل: عليها.

(٢) وردت قبل هذه الحكاية فيه حكاية أخرى وهي: «وحدثنا أبو علي، قال: قال إبراهيم الحربي: في إصبع وأتملة جميع ما يقول الناس». الخصائص ٢١٢/٣.

(٣) وانظر الممتع ١١٥.

(٤) تكملة من الخصائص ٢١٣/٣.

(٥) في الأصل: صفه. والمثبت من الخصائص ٢١٣/٣.

(٦) تكملة من الخصائص ٢١٣/٣.

(٧) في الأصل: الزلال.

(٨) وانظر شرح السيرافي ٤٤١/٦. وبنهايته ينتهي كلام ابن جني في هذه المسألة.

(٩) الخصائص ٣١٣/٣.

(١٠) في الأصل: ابن درع.

(١١) عجزه:

قلت^(١): ظاهره أنه^(٢) «فُعَاوِل»، وهو فائت، وينبغي أن يُجعل «فُعَالِلًا»،
وتكون الواو أصلا في بنات الأربعة، كـ«عُلابِط» في الزّنة؛ إذ الاشتقاق يقضي
على زيادة الواو، وهذا أولى -أعني: أن يجعل الواو أصلا في بنات الأربعة- لأنه قد
يوجد ذلك من غير أن يدعى مثال لم يثبت في موضع من المواضع.

ومن ذلك «الحُبْلِيل»: دُويّة تموت، فإذا أصابها المطر عاشت^(٣).

وأما «جُلْنَدَى» من قول الشاعر:

وَجُلْنَدَاءَ فِي عُمَانَ مُقِيمَا^(٤)

«فلا يثبت (فُعْنَاء)؛ لأنه قد حكي مقصورا، فيمكن أن يكون مدّه^(٥)

ضرورة، ويكون من الضّرائر التي لاتنقاس^(٦)»، ومثل هذا جاء في الشعر.

فوادي قديد فالتلال الدّوافع

والبيت في معجم البلدان (سراوع)، الممتع ١١٦، اللسان (سرع). جاء في اللسان: «وسراوع:
موضع، عن الفارسي، وأنشد لابن ذريح... وقال غيره: إنما هو سَرَاوَع بالفتح، ولم يحك سيبويه فُعَاوِل.
ويروى: فُشْرَاع، وهي رواية العامة».

(١) القول للمؤلف، وليس لابن جني. وانظر الممتع ١١٦.

(٢) في الأصل: ظاهر لانه. انظر الممتع ١١٦.

(٣) انظر الخصائص ٢١٤/٣. وضبطت الحبليل في الممتع ١١٨ بضم الباء، وضبطت في المزهر ١٧/٢
بفتحها، وهي في القاموس (حبل) بالسكون كما في الخصائص.

(٤) انظر الخصائص ٢١٤/٣. وعجزه:

ثمّ قيسا في حضرموت المنيف

وهو للأعشى. انظر الديوان ٣٦٥، جمهرة اللغة ٣٥٤، ١٢٢٨، شرح السيرافي ٤٣٧/٦ (خ)،
الممتع ١٣٤، اللسان (جلد). وفي الديوان: «جُلْنَدَاء». ويروى: «وَجُلْنَدَى لدى». وقد أشار المؤلف
إلى هذه الرواية.

(٥) في الأصل: مرة.

(٦) انظر الممتع ١٣٤. وانظر شرح السيرافي ٤٣٧/٦، ٤٣٨ (خ).

[وأما « قَرَنُفول » فإنه لم يجئ إلا في الشعر، نحو قوله^(١):
خَوْدُ أَنَاةٍ كَالْمِهَادَةِ عُطْبُولُ كَأَنَّ فِي أَنْيَابِهَا الْقَرَنُفُولُ^(٢)
ويكون هذا مثل « فأنظور »^(٣).

ومن ذلك « الماطرون ». قال أبو الفتح: وزعم أبو الحسن أن الكلمة بالنون رباعية، واستدل على ذلك بكسر النون مع الواو^(٤).
يريد: أن التَّون أصل، ولو كانت على حَدِّها في الجمع لما أُجريت^(٥) فيها ذلك؛ لأنَّ في المسمَّى بالجمع طريقين^(٦):

أحدها: إعراب التَّون، ولا بدَّ في هذا الوجه من قلب الواو ياء، والضَّمة كسرة، فتقول: زَيْدِيْن، ورَأَيْتُ زَيْدِيْنًا، ومررت بزيديْن. والسبب في ذلك أنك لما حكمت له بحكم الأسماء المفردة، وهي لا توجد في أواخرها واوٌ ونونٌ زائدتان، وقد يوجد في أواخرها ياءٌ ونونٌ، نحو « غَسْلِيْن »، فقلبت^(٧) الواو ياء، والضَّمة

(١) تكملة من المتع ١٥٦ يلتئم بها الكلام. وانظر شرح السيرافي ٤٣٨/٦ (خ).

(٢) انظر شرح السيرافي ٤٣٨/٦ (خ)، الخصائص ١٢٤/٣، المحتسب ٢٥٩/١، المخصص ١٩٦/١١، الإنصاف ٢٤، ٧٤٩، إيضاح شواهد الإيضاح ٣٨٣، المتع ١٥٦، ضرائر الشعر ٣٥ لابن عصفور، اللسان (قرنفل).

(٣) من قول إبراهيم بن هرمة:

وأني حيث ما يُشْري الهوى بصري من حيث ماسلكوا أدنو فأنظورُ

انظر شرح القصائد السبع الطوال ٣٣٢، شرح السيرافي ٤٣٨/٦ (خ)، المسائل البصريات ٢٤٤، المسائل الحلبيات ١١٣، الحجة ٥٩/١، الخصائص ٤٢/١، ٣١٦/٢، ١٢٤/٣، المحتسب ٢٥٩/١، سر صناعة الإعراب ٢٦، ٣٣٨، ٦٣٠، الخطريات ٣٥، الإنصاف ٢٤، إيضاح شواهد الإيضاح ٣٨٣، ضرائر الشعر لابن عصفور ٣٥، المتع ١٥٦، اللسان (شري).

(٤) انظر الخصائص ٢١٦/٣. وانظر المتع ١٥٧.

(٥) في الأصل: لاجريت.

(٦) انظر المتع ١٥٧، ١٥٨.

(٧) كذا في الأصل بالفاء.

كسرة؛ لقربها من الطرف^(١) كما تفعل بها إذا كانت طرفا.

والآخر: أن تحكي طريقة الجمع، فتقول: هذا زيدون، ومررت بزيدين، ورأيت زيدين، فلما رآه خارجا عن هذين قال: ليس إلا رباعياً، وكأنه « فاعلُول »، فائت.

قلت: ولا ينبغي أن يعتقد فواته^(٢)؛ لأنَّ أبا العباس^(٣) حكى في « الماطرون » جعل الإعراب في الآخر، وإثبات الواو، فتقول: الماطرون، في الرفع، والماطرون، في الخفض / وأنشد على ذلك:

طال ليلي وبثُّ كالمحتزونِ واعترتني الهمومُ بالماطِرونِ^(٤)

وأجاز قياسا على ذلك في التسمية بالجمع أن يجعل الإعراب في النون، وثبت الواو^(٥)، فتقول: زيدون^(٦)، وزيدونا، وزيدون.

وحكى أيضا « الماطرون » في جميع الأحوال، من رفع ونصب وخفض، فيبنى على صورة المرفوع، ومن ذلك قوله:

ولها بالماطِـرونَ إذا أكل الثَّمْلُ الذي جمعا^(٧)

(١) في الأصل: الطرف. وكذا بالطاء في الموضع التالي.

(٢) في الأصل: قراءته.

(٣) هو المبرد. انظر الكامل ٦٣٣، ٦٣٤، تذكرة النحاة ٤٨١.

(٤) لأبي دهب الجمحي. انظر الخصائص ٢١٦/٣، المتع ١٥٧، اللسان (سنن)، خزانة الأدب ٣١٤/٧.

(٥) في الأصل: وثبت النون.

(٦) في الأصل: زيدين.

(٧) في الأصل: إذا احل. والبيت من أبيات تنسب إلى أبي دهب الجمحي، ويزيد بن معاوية، والأحوص، وعبدالرحمن بن حسان.

انظر الكامل ٤٩٨، الحيوان ١٠/٤، كتاب الشعر ١٦٠، الصحاح (نظر)، سر صناعة الإعراب ٦٢٦، المخصص ١٠٤/١٧، التكملة والذيل والصلة للضعاني (مطر)، المتع ١٥٨، شرح جمل الزجاجي

وزعم أبو عليّ أنّ « الماطرون » أعجمي^(١)؛ لأنه ليس في أوزان العربية المفردة ما يوافقه^(٢)، ولا يتصور أن يكون جمعاً؛ إذ لا يجوز عنده^(٣) في التسمية بالجمع إلا الوجهان المذكوران أولاً.

و« خُرْبَاش » زعم أبو الفتح أنه مصنوع^(٤). وقيل: هو نبت طيب الرائحة،

قال:

أتانا رياحُ العُور من نحو أرضِها بريحِ خُرْبَاشِ الصَّرَائِمِ والحَقْلِ^(٥)

قال: ويمكن أن يكون أشبع فتحته، فنشأت الألف^(٦).

قال ابن جنّي: وجاء في شعر أمية بن أبي عائذ^(٧):

مَطَارِيحٍ بِالْوَعَثِ مَرَّ الحُشْنُو رِهاجَرْنَ رَمَاحَةً زَيْزَفُونًا^(٨)

يعني: قوساً. وهي في ظاهر الأمر « فَيَفْعُول »، من « الزَّفَن »؛ لأنه ضرب من

لابن عصفور ٤٧٥/٢، اللسان (مطر، نظر)، خزانة الأدب ٣٠٩/٧-٣١٩. ويروى: « الماطرون »، بكسر الطاء وفتحها، وفتح النون، وبكسرهما. ووقع في بعض نسخ الكامل: « بالمطارين ». ورواه الجوهري: « الناطرون ».

(١) انظر كتاب الشعر ١٦٠.

(٢) في الأصل: نوافقه.

(٣) في الأصل: عده. ولا يستقيم به السياق.

(٤) الذي في الخصائص ٢١٧/٣: « وقيل: الخرباش: نبت طيب الرائحة ». ولم أقف على مانقله عنه.

(٥) في الخصائص ٢١٧/٣: « أتتنا ». والبيت في شرح السيراقي ٤٤٠/٦ (خ)، الممتع ١٥٩، التكملة والذيل والصلة للصغاني (خربش)، تاج العروس (خربش).

(٦) انظر الخصائص ٢١٧/٣.

(٧) الهذلي، شاعر إسلامي. انظر شرح أشعار الهذليين ٤٨٧.

(٨) الخصائص ٢١٥/٣. والبيت من قصيدة يمدح بها عبد العزيز بن مروان. وهو في شرح أشعار

الهذليين ٥١٩، شرح السيراقي ٤٤١/٦ (خ)، الممتع ١٣٨. قال السكري: « مطاريح: أي تطرح أيديها. مرّ الحشور: تباعد السهام عن القوس كالهجر لها. رمّاحة: قوس. زيزفون: سريعة ».

الحركة مع صوت. وهكذا جعلها السيرافي^(١). فيجيء فائتا.

قال أبو الفتح: يجوز أن يكون رباعياً قريباً من لفظ «الزفن»، ومثله من الرباعي «دَيْدُبُون»^(٢).

قلت: وهذا أولى؛ لأنه لا يكون^(٣) فائتا كـ «خَيْسَفُوج»، إلا أنه يكون من باب «دَدَن».

و«السِّلْطِيط»^(٤) ظاهره أنه «فَعْنِيل»، و«زعم أبو سعيد أنه جاء في الشعر»^(٥). والمتوهم أنه ليس من كلامهم، فإذا كان كذلك فلا يثبت به «فَعْنِيل»^(٦). والله الموفق للصواب.

(١) انظر شرح السيرافي ٤٤١/٦ (خ)، الممتع ١٣٨.

(٢) ووزنه على هذا فيعلول.

(٣) في الأصل: يكون. انظر الممتع ١٣٨.

(٤) في الأصل: السلطيط. والمثبت من المحيط في اللغة للصاحب بن عباد ٢٦٨/٨، والممتع ١٦٣ فإنه المناسب لما بعده. وفي شرح السيرافي ٤٤٠/٦ (خ)، والتكملة والذيل والصلة للصغاني (سلط): السليطيط، وكذا في الخصائص ٢١٥/٣، وقال ابن جنّي: «ويروى: السلطيط»، ونقلها الزبيدي في التكملة والذيل والصلة (سلط) عن العباب للصغاني. وجاءت في بعض المصادر: السلطيط، والسليطط. انظر تهذيب اللغة ٣٣٦/١٢، اللسان (سلط)، القاموس المحيط (سلط)، التكملة والذيل والصلة للزبيدي (سلط): السلطيط، تاج العروس (سلط).

(٥) الشعر كما في شرح السيرافي ٤٤٠/٦ (خ) وهو فيه لأمية بن أبي الصلت:

إنّ الأنام رعايا الله كلّهم
هو السليطيط فوق الأرض مستطر

والبيت بهذه الرواية في الخصائص ٢١٥/٣. وفي اللسان (سلط)، والتكملة والذيل والصلة للزبيدي

(سلط): «السليطط».

(٦) الممتع ١٦٣.

هذا باب علل ما يجعله زائداً من حروف الزوائد وما يجعله من نفس الحرف

اعلم أن سيبويه إنما احتاج لتعليل ما يجعله زائداً من^(١) حروف الزوائد، لما كانت حروف الزيادة غير لازمة الزيادة، وكان أصلها ألا تزداد، وأن تكون أصولاً. وما يحكم عليه بالزيادة هو: ما تؤدي أصلته إلى عدم البناء، وما يسقط في تصريف الكلمة، وما تكثر زيادته في موضعه الذي هو فيه، مثل « أفعل »، ونحوها. قوله: « فمن حروف الزيادة »^(٢).

قال الشيخ: يعني: رابعا في العدد، لافي الأصول، بدليل أنه قد أحال على الكثرة، والألف لا تكثر زيادتها إلا في بنات الثلاثة، بل لا توجد زائدة إلا في بنات الثلاثة^(٣).

قوله: « ولا تجعلها »^(٤).

إعادة الضمير من « تجعلها » على « ما » لأنها في كلمة مزيدة.

قوله: « لكثرة تبيينها في الأسماء والأفعال والصفة زائدة »^(٥).

قال الشيخ: في الأسماء مثل: إلحاق وإكرام، والأفعال مثل « ألحق وأكرم »، والصفة في مثل « أحمر » وأشباهه^(٦).

(١) في الأصل: في.

(٢) الكتاب ٣٤٣/٢ وفيه: « الزوائد ».

(٣) يعني بالألف: الهمزة، ويريد: أنها لا تزداد إلا مع ثلاثة أصول. وستأتي المسألة بعد قليل. ولم أقف على كلام الشلوين في غير هذا الكتاب.

(٤) الكتاب ٣٤٣/٢ والنص فيه: « ومنها ما يجعله من نفس الحرف ولا يجعله زيادة ».

(٥) الكتاب ٣٤٣/٢ وفيه: « لكثرة تبيينها زائدة ».

(٦) لم أقف على كلام الشلوين في غير هذا الكتاب.

قوله: « ومما يقوي على أنها زائدة »^(١).

يعني: فتكون الألف أصلية فيه أو ملحقة.

قوله: « فإن لم تقل ذلك دخل عليك أن تقول: إنَّ (ألحقتُ) بمترلة (دحرجت) »^(٢).

ملحقة أو أصلية، وقد ثبت أنها غير ملحقة بـ « أمدَّ وأسدَّ »^(٣)، ونحوهما،
وأما غير أصلية بمخالفتها^(٤) / « دحرج ».

قوله: « فإن قيل: تذهب الألف في (يُفعل)، فلا تجعلها بمترلة (أفكَل) ».

قال الشيخ: هذا اعتراض اعترضك به، لما جعلك موافقا له حين قطع، فإنَّ ما ألزمك من أن تجعل « ألحقت » بمترلة « دحرجت »، قد قامت الدلالة على خلافه ومعناه، إن قيل لك: اجعل الألف في « أفكَل » أصلية على ما يقتضيه الأصل، واجعل الألف في « ألحَقَّ » ونحوه زائدة غير ملحقة؛ لأنها تحذف في المضارع، ودال « دحرج » لا تذهب فيه^(٥).

قوله: « قيل: ذهبت الهمزة كما ذهبت »^(٦).

قال الشيخ: معنى هذا: فالجواب عما تقدّم من الاعتراض أن يقول: حذفها من المضارع ليس بدليل على أنها [غير]^(٧) أصلية ولا ملحقة؛ إذ الحرف الأصلي

(١) في الأصل: ومما يقوي هذا أنها. والمثبت من الكتاب ٣٤٣/٢.

(٢) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٣) يريد: أنها لو كانا للإلحاق لم يدغما؛ كما لم يدغم نحو: مهْدَد وقرْدَد. انظر التعليقة ٢٨٠/٤، الممتع ٢٠٨.

(٤) ظاهره في الأصل: بمخالفتها.

(٥) لم أقف على كلام الشلويين في غير هذا الكتاب.

(٦) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٧) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

يحذف في نحو « يعد^(١) وتعد وأعد»، وإذا وقع الحذف هنا فإن يقع في ألف « الحقّ » إذا جعلتها للإلحاق فيها [أولى]، وإن جعلتها ملحقة [كانت] زائدة^(٢).
قوله: « وصار المصدر كـ(الزّلزال) »^(٣).

قال الشيخ: هذا تتميم، وكأنه يقول: إن اعترضت بالمصدر، فلك أن تقول: ويلزم أن يكون على « فعلال»، لتكون الزيادة في نفس الحرف، فيكون أتمّ بناء، فيكون ذلك عوضاً من حذف الإلف منه^(٤).

قوله: « فإذا صيّر إلى ذا صيّر إلى ما لم يقله أحدٌ »^(٥).

قال الشيخ: فإذا صيّر إلى ذا صيّر إلى القول بالإلحاق، فيلزمه أن يقول: أسدّد وأمدّد، وكلام العرب « أسدّ وأمدّ»، ولا يقول أحدٌ منهم: أسدّد وأمدّد، وهذا أصل^(٦) آخر^(٧).

قوله: « فاهمزة [إذا لحقت] أولاً رابعة فصاعداً »^(٨).

يريد: رابعة في العدد، أي: زائدة على الثلاثة، أي: بعدها ثلاثة أحرف، فلو عُدّت الكلمة مقلوبةً لكانت رابعة. واستدلّ بترك صرف العرب له بالكثرة،

(١) تقرأ في الأصل: سد.

(٢) ورد النصّ في الأصل هكذا: في الالف الحق اذا جعلتها للحلاق فيها وان جعلتها ملحقة زائدة. وماين معقوفين تكملة يلتئم بها الكلام. انظر شرح عيون كتاب سيبويه ٢٩٣، النكت ١١٨١. وسيعود المؤلف إلى المسألة بعد قليل. ولم أقف على نص الشلوين في غير هذا الكتاب.

(٣) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٤) لم أقف على كلام الشلوين في غير هذا الكتاب.

(٥) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٦) في الأصل: اصلا.

(٧) لم أقف على كلام الشلوين في غير هذا الكتاب.

(٨) الكتاب ٣٤٤/٢. وماين معقوفين تكملة منه.

وكثرة^(١) زيادتها مبيّنة بالاشتقاق في غيره^(٢). ثم قوّى كونها زائدة أبداً إلا قليلاً، أن العرب لم تلحق بها في هذا الموضع، فعدمُ هذا دليلٌ على تعرقها^(٣) في الزيادة؛ إذ لم يقربوها من الأصلي بأن يجعلوها ملحقةً، هذا معنى قوله: «ومّا يقوّى على أنّها زيادة»^(٤). وبيان كونها أنّها ليست هنا ملحقة أن مصدرها لم يأت على الحقيقة على «الزلزلة والدحرجة»، كما جاءت سائر الملحقات نحو «بيطرة وحوقلة»، ولم يأت مضارعها على مضارع الأصلية التي كانت تجعل ملحقة بها، فقليل هناك: يُدَحرجُ، وهنا: يُلحِقُ. وإنما يستدلّ على الإلحاق بالموافقة في التصاريف: المضارع والمصدر. ثم وجه انفصالاً عن كون المضارع لم يجئ على مثال مضارع «دَحرجَ»، ولا المصدر على «أفَعَلَة»، بأن قال: فإن قيل: تذهب الألف في «أفَعَلُ» لعله، فلا تجعلها بمنزلة «أفَكَلٍ» لغير الإلحاق؛ لأنه ذهبت؛ لأنّ ذهابها لعله^(٥)، ثم بين العلة بقوله: قيل: [ذهبت الهمزة كما ذهبت واو «وَعَدَ» في «يَفَعُلُ»]^(٦)، فليس جواباً لـ «إن قيل» الأول، بل هو مبين له، بدل منه.

ومعناه: أن الألف ذهبت لأجل الثقل باجتماع الهمزتين في «أفَعَلُ»^(٧)، ثم حمل البواقي على فعل المتكلم نحو ما فَعِلَ في «يَعِدُ»: حذفت الواو لاستثقال

(١) في الأصل: كثرة. بلا واو.

(٢) قال ابن عصفور في الممتع ٢٣٢: «وإنما قضينا عليها بالزيادة؛ لأن كل ما عرف اشتقاقه من ذلك فالهمزة فيه زائدة، نحو: أحمر، وأصفر، وأخضر، وأمثال ذلك؛ ألا ترى أنّها مشتقة من الحمرة، والصفرة، والخضرة. فلما كانت كذلك فيما عرف اشتقاقه حمل ما جهل اشتقاقه على ما علم، فقضي بزيادة الهمزة فيه».

(٣) في الأصل: تعرفها، بالفاء نقطة من أسفل. وما أثبتته أحسن.

(٤) في الأصل: على هذا أنّها زيادة. وفي الكتاب ٢/٢٤٣: «على أنّها زائدة».

(٥) انظر الكتاب ٢/٣٤٤ وهو معنى كلامه.

(٦) تكملة من الكتاب ٢/٣٤٤ يلتزم بها الكلام.

(٧) في الأصل: افعل منه.

وقوعها بين ياء وكسرة، ثم حذفت من البواقي حملا على فعل الغائب؛ فإذا كان حذف الواو لهذه العلة في هذا والواو أصلية، فأحرى حذف الهمزة هناك وهي زائدة. فكأنه يقول: إنما جاء مضارعها في الأصل كمضارع « دحرج »، وإنما حذفت الهمزة للعلّة المتقدّمة.

ثم قال: ولما كان المضارع قد حذفت منه لزمت^(١) / في المصدر « إفعالا » حتى يكون كالعوض ممّا ذهب من المضارع^(٢).

فهذه علّة التزامها « إفعالا »، ولم يجرى « أفعلة »، بل ألزم نظير « دحراج »، ولم يجرى « دحرجة »؛ لما تقدّم.

فإذا تقرّر هذا فلا دليل إذا في عدم مجيء المضارع على مضارع « دحرج »، ولا عدم مجيء « أفعلة » على عدم إلحاقه بـ « دحرج ». هذا كلام المعارض.

وجواب الإمام: من قوله: « فإذا صير إلى هذا صير إلى ما لم يقله أحد ». ومعناه: أنّ الإلحاق دعوى، ولا شكّ، ولا يقال إلّا حيث يدلّ الدليل، والدليل هو موافقته إياه في تصاريفه، وهذا لم يتبين فيه موافقة له، فإن ادّعي كونه استغنى عن « أفعلة » بـ « إفعال » [فهي] دعوى بعد أن [تكون]^(٣) « أفعلة » جاءت، وبالحرّيّ كان يكون ما قاله معتبرا لو كان الأصل الإلحاق، والإلحاق ليس أصلا، بل هو دعوى حتى يدلّ الدليل، ولادليل هنا بين ظاهر، فالقول بالإلحاق دعوى مجردة. هذا مأخذ الشيخ أبي عليّ - رحمه الله - في هذا الموضع^(٤).

(١) في الأصل: لزم. وهو يريد العرب. ويؤيد ما أثبتته نصب إفعال، الآتي، وشرحه الآتي.

(٢) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٣) مابين معقوفين في الموضوعين تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٤) لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب.

قال: « وأما (أُولُقْ) فالألف من نفس الحرف »^(١) إلى آخر الكلام.

لقائل أن يقول: ليس زيادة الواو هنا أولى من زيادة الهمزة، فلم قال: إنه لولا الثبْتُ لحُمِلَ على الأكثر؟ .

فقال: لأنَّ زيادة الهمزة أوَّلاً أكثر من زيادة الواو ثانيةً، فـ «أَفْعُلُ» أكثر من «فوعِلُ»، بكثير، وهذا معنى قوله: لحملت على الأكثر^(٢).

والدليل: في «أُلِقَ»: في^(٣) لزوم الهمزة، وأنه لم يقل قط: وُلِقَ؛ لأنه وإن قيل: أُعِدَ، فإنه يقال: وُعِدَ^(٤) أكثر. والدليل أيضاً في «التأليق»، ولو كان من الواو فإنما^(٥) كان يقال: التَّوْلِيقُ، ليس إلا، فكيف أن تلزم الهمزة^(٦)؟! ولا سبيل إلى أن تجعل من البديل اللازم كـ «أعياد»^(٧) ونحوه؛ لأنَّ «فوعلا» كثير، وإن كان «أَفْعُلُ» أكثر منه، والبديل اللازم شاذَّ جدًّا، وليست الهمزة هنا كالهمزة فيما توفرت بعدها الأصول، فإنَّ همزة^(٨) الأخير يحكم عليها بالزيادة، وقَلَّما تجيء أصليةً، وهذه الهمزة لم تتوفّر بعدها الأصول لتكون^(٩) من هذا النحو، فغاية ما بقي

(١) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٢) الكتاب ٣٤٤/٢. وفي الأصل: فحملت.

(٣) يقرأ في الأصل: الورطي.

(٤) هذا ردّ على من يقول: الهمزة في أُلِقَ مبدلة من الواو في وُلِقَ، كما أبدلت الهمزة في أَعِدَ من الواو في وُعِدَ. فيقول: لو كان أُلِقَ، الهمزة فيه مبدلة من واو وُلِقَ، لسمع وُلِقَ، كما سمع وُعِدَ، وهو أكثر أيضاً من أَعِدَ، فلا يجعل أُلِقَ مثل أَعِدَ، وولق مثل وعد، والتزام الهمزة في أُلِقَ دليل على أنه أصل.

(٥) في الأصل: وانما.

(٦) يعني إلزامها البديل. وقد نقل ابن الحاجب - ووافقه الرضي -: مولوق. انظر شرح الشافية ٢٤٣/٢.

(٧) في الأصل: اعداد. والمقصود: لزوم الياء، والأصل «أعواد»، وإنما لزم لقولهم: عيد، فقالوا في جمعه: أعياد، على الرغم من زوال موجب الكسرة. انظر الممتع ٢٣٦. وسيشير المؤلف إلى هذا بعد قليل.

(٨) في الأصل: صدر.

(٩) تقرأ في الأصل: لتكرر. ولم تنقط التاء.

الترجيح بين الحكم بزيادتها أو زيادة الواو، فكانت الواو أولى لأن « فوعلا » أقل- وإن كان موجودا كثيرا-، فلما عارضه الدخول في الباب الذي لم يجئ منه إلا ألفاظ يسيرة، كان الدخول في باب « فوعل » أولى منه.

و« أولق » هذا: الجنون، وهو من « تألق البرق »، ولذا قال: « أولق من التألق »^(١).

قال أبو علي الفارسي^(٢) - رحمه الله -: « وإنما شبه [التنور]^(٣) الذي يكون فيه وفرط الحركة بما هو نار، أو كالتار في سرعة الحركة وقلة الأناة والتثبت ». هكذا قال في البصريّات هذا التصّ بعينه، أعني: أن « تألق » مشتقّ منه « أولق »؛ لقربه منه في المعنى الذي ذكرته عنه.

وقال في الإيضاح^(٤): يحتمل « أولق » أن يكون « أفعل » على أن يكون من « وَلَقَ »^(٥): إذا أسرع.

والاسم متى احتمل اشتقاقين حُمِلَ على أقربهما له، ولهذا حمل سيبويه « أولق » على أنه من « أَلِقَ »، لا من « وَلَقَ ».

وزعم أبو سعيد السيرافي أن « أَلِقَ » ليس بقاطع بأصالة الألف وزيادة الواو؛ لاحتماله أن تكون واوه منقلبة عن همزة مثل « أَقَتَ » في « وَقَّتَ ». وزعم أن القاطع بأصالة الألف والزيادة للواو إنما^(٦) « مألوق »^(٧).

(١) الكتاب ٣٤٤/٢ وفيه: « التألق ».

(٢) انظر المسائل البصريّات ٢٣٧. وسيشير المؤلف إلى النقل منها بعد قليل.

(٣) تكملة من المسائل البصريّات ٢٣٧.

(٤) التكملة ٥٤٦، وأورد أبو علي القول السابق أيضا ٥٤٥.

(٥) في الأصل: من لق.

(٦) في الأصل: وانما.

(٧) انظر شرح السيرافي ٦٠/٦ (خ).

قوله: إِنَّ « أَلِقَ » ليس بقاطع. خطأ، فهو ولا بدّ قاطع؛ لأنهم لم يقولوا: وُلِقَ، كما قالوا: وقَّتَ^(١).

[٦٥]

قال المؤلف - رحمه الله -: وقد بيّن / هذا أبو الفتح في شرح التصريف، قال^(٢): « ولو كانت الهمزة في (أَلِقَ) إنما هي منقلبة عن الواو في (وُلِقَ)، كما يدعي الخصم، زالت في اسم المفعول؛ لزوال الضمة الموجبة للقلب، وكانوا يقولون: مولوق، كما يقولون: أُعِدَ فهو موعود، ولم نسمعهم قالوا: ماعود؛ لزوال الضمة، فلمّا لم نرهم قالوا: مولوق، استدللنا بذلك على أنّ الهمزة في (أَلِقَ) ليست بمثثلة الهمزة^(٣) في (أُعِدَ)، بل هي أصلٌ باقية غير منقلبة.

- ثمّ قال - فإن قلت: فما يُنكرُ أن يكون هذا من القلب اللازم كما تقول في تحقير وتكسير (عيد): أعياد وعُيِّد، فلم يرجعوا إلى الواو وإن كانت الكسرة قد زالت، فكذلك ما يُنكرُ أن يكون (مألوق) من البدل اللازم وإن زالت الضمة الموجبة للقلب كما زالت الكسرة من (عيد) في قولهم: عُيِّد وأعياد، ولم تُردّ الياء إلى الواو. قيل: الحمل على هذه الأشياء لا يجوز لخروجها عن القياس ودخولها في

الشدوذ ».

قلت: فهذا أبو الفتح قد نصّ على أنّ الاعتراض المتوجّه على إلزام

« مألوق »، والانفصال عنها. فكلاهما قاطع بلا فرق، لا كما زعم أبوسعيد. قال ابن جنّي^(٤) - رحمه الله -: « وقد قالوا: مألوق، ومؤلّق^(٥)، ومؤوّلّق،

(١) سبقت الإشارة في الحاشية رقم ٥ ص ٤٣٧ إلى رواية ابن الحاجب لـ: مولوق.

(٢) انظر المنصف ١/١١٤، ١١٥.

(٣) في الأصل: الهمز.

(٤) المنصف ١/١١٦.

(٥) في الأصل: مولوق.

فـ(مألوق): مفعول، و(مؤلوق)^(١): مُفْعَل، ومؤلوق^(٢): مُفْعَل.

وقال أبوعلبيّ-رحمه الله-: سأل مروان بن سعيد المهلبيّ^(٣) الكسائيّ في حلقة يونس عن (أولوق)، فقال الكسائيّ: أفْعَل. فقال له مروان: استحييت لك يا شيخاً!^(٤). قوله: «وكذلك (الأرطى) لأنك تقول: أدتّم مأروط»^(٥).

يقول: وكذلك «أرطى» كـ«أولوق»، لولا قولهم: أدتّم مأروط، يحمل على أن همزته اللاحقة من أوله زائدة، وألفه اللاحقة من آخره أصلية؛ لأن «أفعل» عندهم أكثر من «فعلى»، فلما قالوا: أدتّم مأروط، ثبت أن الهمزة أصلية، فحمل على ما ثبت، لاعلى الأكثر؛ إذ الحمل على الأكثر إنما يكون مع عدم الاشتقاق. وقد حكى أبوعلبيّ الفارسيّ^(٦) أنه يقال: بعيرٌ راطٍ، وأدتّم مرطِيّ، فعلى هذا يكون «أرطى» «أفعل»، فتكون الألف زائدة، والألف أصلية وهو حكاية أبي الحسن الأخفش، فيكون على هذا في الكلمة تصريحان: أحدهما: أرط، والثاني: رطي.

قال ابن جنيّ^(٧): وينبغي أن تكون الألف في آخر «أرطى» فيمن قال: مرطِيّ، منقلبة عن ياء؛ لأنه لو كانت من الواو لقال: مرطو^(٨)، كما قال: مغزو،

(١) في الأصل: مولون.

(٢) في الأصل: ومن ولق.

(٣) أحد أصحاب الخليل المتقدمين في النحو. انظر بغية الوعاة ٢/٢٨٤.

(٤) انتهى النقل من المنصف. وانظر الخصائص ٣/٢٩١، ٢٩٢.

(٥) الكتاب ٢/٣٤٤.

(٦) عن الأخفش. وسينبّه المؤلف على ذلك. انظر الشيرازيات ل٣٦ب، ل٥٨أ في كتاب مقاييس الممدود والمقصور، والشيرازيات نسخة أحمد بن سabor ل١٣ب، ١١٤أ، المنصف ١/١١٨، سر صناعة

الإعراب ٤٢٨، ٦٩١، الاقتضاب ٢/٣٣٩، شرح الشافية للرّضي ٢/٣٤٣.

(٧) المنصف ١/١١٨ بتصرف يسير.

(٨) حكاها الجرمي كما الاقتضاب ٢/٣٣٩.

ولا يحمل على قوله:

أنا الليثُ معدّي عليّا وعاديا^(١)

وهو يريد: معدّوا؛ لأنّ هذا شاذّ. و«مأروط» أكثر في اللغة من «مرطّي»^(٢).

قوله: «و(الإمرة) [فَعْلَة] لأنه صفة»^(٣).

يقول: «الإمرة» ألفه أصليّة؛ لأنه صفة، «وإفَعْلَة وإفَعْل» لا يكون واحد منهما في الصفات، وأمّا «فَعْل وفَعْلَة» فكلّ واحد منهما موجود في الصفات، فحمل^(٤) «إمرة» عليه^(٥) لا يجوز؛ لأنه يؤدّي إلى بناء غير موجود، وما يؤدّي إلى بناء غير موجود يجب تركه وأن يعدل عنه إلى غيره، فلم يبق إلا أن يكون «إمرة» «فَعْلَة».

وعلى هذا القياس أيضا يجب أن يكون «إضخَم»^(٦) «إفَعْل»، ولا يكون ضرورة؛ لأنه صفة، و«إفَعْل» كما قلنا لا يوجد في الصفة، و«إفَعْل» بالتشديد

(١) في الأصل: مغزيا عليّ وغازيا. وسيكرر هذا التحريف في الشرح. وصدر البيت:

وقد علمت عرسي مُليكةً أني

والبيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي. انظر المفضّليات ١٥٨، الكتاب ٣٨٢/٢، شرح الشافية للرّضي ١٧٢/٣، شرح شواهد ٤٠٠، ٤٠١. ورواية المفضّليات: «معدّوا».

(٢) انتهى النقل من المنصف.

(٣) الكتاب ٣٤٤/٢ وما بين معقوفين منه. ونصّه: «والإمر فَعْل لأنه صفة فيه من الثبّت مثل ما قبله، والإمرة والإمعة لأنه لا يكون إفَعْل وصفا».

(٤) في الأصل: يحمل.

(٥) أي: إفَعْلَة.

(٦) أقرب رسم لها: اصح. والصواب ما أثبتّه إن شاء الله، والمراد: إضخَم في قول رؤية:

ضخَم يحبّ الخلق الإضحَمَا

فيمن رواه بكسر الهمزة. انظر ماسبق ١٢٢.

منها موجود، قالوا: إِرْزَبُّ، وهو صفة، فحمله إذًا على « إِفْعَلَّ » المشدّد أولى من حمّله على « إِفْعَلَّ » المخفف الذي حمّله عليه من قال إنه ضرورة؛ لأنّ حمّله على المشدّد اللام يؤدّي / إلى موجود، وحمّله على المخفف يؤدّي إلى معدوم، والحمل على الموجود أولى من الحمل على ماهو معدوم.

وكذلك مايجب فيه بهذا القياس أن يكون « فَعَلَّ » بالتشديد، وألّا يحمل على « فَعَلَّ »، ويجعل تشديده ضرورة؛ لأنّ « فَعَلَّ » في الصفة موجود، قالوا: خِدَبٌ وَهَجَفٌ، و« فَعَلَّ »^(١) ليس في الصفة إلّا في « قومٍ عَدَى »^(٢).

وقيل في تفسير « الإمّعة »: هو الذي يقول لكلّ شيء: أنا معك. فعلى هذا كان ينبغي أن يكون « إِفْعَلَّة ». وقد ذكرنا فيما سلف أنه حكى: تَأَمَّعَ الرَّجُلُ، واستأَمَعَ: المتردّد في غير ما صنعة. فمن هذا ينبغي أن يكون لوجه^(٣): منها ما ذكره الإمام، ومنها أن تضعيف العين كثير^(٤).

وأما إن جعلنا الهمزة زائدة لوجب أن تكون الميم الأولى فاء، والأخرى عينا، فكانت الفاء والعين يكونان على هذا من موضع واحد، وهذا لا يؤخذ به لقلّته، وإنما جاء منه أحرف محصورة، نحو « كَوَكَبٌ، وَدَدَن ». وقد كان لسيبويه أن يستدلّ بهذا على أصالة الهمزة، لكن عدل عنه لأنّ الذي أتى به أقوى منه في الاستدلال؛ إذ ما أتى به [يوجد كثيرا]^(٥)، وهذا يوجد على قلّة^(٦).

(١) « وفعل » مكرّر في الأصل.

(٢) انظر ما سبق ٣٠٩.

(٣) في الأصل: لوجوده.

(٤) في الأصل: كثيرا.

(٥) في الأصل: لا يوجد. وما أثبتّه يتفق مع كلامه السابق، وهو الصحيح، إن شاء الله.

(٦) في الأصل: قلته.

وقوله: «و(مَنْبِجُ) الميم بمثناة الألف»^(١).

يقول: ميم «مَنْبِج» زائدة؛ لأنَّ الميم كثرت زيادتها في بنات الثلاثة في الاسم والصفة كالألف، فهي بذلك متى وجدت أوَّلا وبعدها ثلاثة أحرف أصول يحكم عليها بالزيادة ما لم تثبت أصالتها. هذا مراده.

ومما يجب أن يستدلَّ به على زيادة الميم - أعني ميم «مَنْبِج» - أنه ليس في الكلام مثل «جَعْفَرٍ». لكن الذي ذكره سيبويه قاطع جليٌّ في باب الميم، فاستغنى به عن ذكر الشخصي لـ «مَنْبِج»^(٢).

وذكر «مِعْرَى»^(٣) قال أبو عثمان^(٤): «المِعْرَى» أصله أعجميٌّ، ولكنَّه أعرب، وجعلت العرب ميمه من نفس الحرف، فقالوا: مَعْرَى.

قال أبو الفتح: الأسماء الأعجميَّات النكرات التي تدخل عليها الألف واللام قد أعربت العرب واستعملتها استعمال الأسماء العربيَّة^(٥)؛ وذلك أنها تمكَّنت عندهم؛ لأنها أسماء الأجناس، وهي الأوَّل، ويدخل عليها الألف واللام، فجرت لذلك مجرى «رجل و فرس»، فلذلك لم يمنعها من الصرف إلا ما يمنع العربيَّ؛ لأنها جرت مجراه.

قال أبو عليٍّ - رحمه الله -: ويدلُّ على أنَّهم أجروها مجرى العربيَّة، أنَّهم قد اشتقَّوا منها كما يشتقُّون من العربيَّ، قال رؤبة:

هَلْ يُنَجِّينِي حَلْفٌ سَخِيتُ
أَوْ فَضَّةٌ أَوْ ذَهَبٌ كَبِيتُ^(٦)

(١) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٢) يعني: اكتفى بالعام.

(٣) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٤) انظر ما يأتي في المنصف ١٣٢/١.

(٥) في الأصل: المعربة. والمثبت من المنصف ١٣٢/١.

(٦) وانظر ديوان رؤبة ٢٦، كتاب الألفاظ لابن السكيت ١٧٤، الخصائص ٣٥٨/١، الممتع ٢٥٠.

فقال: « سخيت » من « السَّخَتْ »، وهو الشديد بمثلة « زَحْلِيل » من « زَحْل »^(١).

« و(مَعَدَّ) مثله؛ لـ(الْتَمَعْدُد) ^(٢) لقلَّة (تَمَفْعَل) »^(٣).

يقول: ميم ^(٤) « مَعَدَّ »، وإن كانت أولاً وبعد ثلاثة أحرف؛ لأنَّ الحرف المدغم حرفان، أصليَّة؛ لقولهم: تَمَعْدَدَ تَمَعْدُداً، وحيثه عندهم [بحيء تكسّر تكسراً]^(٥). و« تَمَفْعَل » يقلّ في الكلام، و« تَفْعَل »^(٦) يكثر فيه، فحملُ « تَمَعْدَدَ » على « تَفْعَل » أولى من حملة على « تَمَفْعَل »؛ لقلّته. وإن حُمِل على « تَفْعَل » فميمه أصليَّة، وإذا كانت ميم « تَمَعْدَدَ » أصليَّة فميم « مَعَدَّ » أصليَّة أيضاً؛ لأنه منه. قال أحمد بن يحيى: تَمَعْدُدُوا، أي: كونوا على خلق « مَعَدَّ »^(٧). ومنه قول عمر رضي الله عنه: « اخشوشنوا وتمعددوا »^(٨).

ويروى: « كذب سخيت ».

(١) في الأصل: رجل. وبهذا ينتهي التّقل من النصف.

(٢) في الأصل: للمتعدد.

(٣) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٤) في الأصل: تقول هم.

(٥) تقرأ في الأصل: بحيثك كسراً. ولعلّ ما أثبتته الصواب، إن شاء الله.

(٦) في الأصل: وتفعّل.

(٧) انظر النصف ١٢٩/١.

(٨) النصف ١٢٩/١. والأثر لعمر في شرح معاني الآثار للطحاوي ٢٧٥/٤ ونصه فيه بعد سنده: « عن أبي عثمان النهدي قال: أتانا كتاب عمر بن الخطاب: اخشوشنوا واخشوشبوا واخولقوا وتمعددوا كأنكم من معدّ، وإياكم والتنعم وزى العجم ». ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه ٣٠٣/٥ بسنده عن رجل من أسلم يقال له ابن الأدرع من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ونصه فيه: « تمعددوا واخشوشنوا وانتضلوا وامشوا حفاة ». وهو من حديثه صلى الله عليه وسلم في المعجم الكبير للطبراني ٤٠/١٩، والمعجم الصغير له ١٥٢/٦ بسنده عن القعقاع بن أبي حدرد الأسلمي، ونصّه كنصّ المصنّف، إلّا أنه

قال غيره: وقيل التَّمَعَّدُ: التَّشْطُفُ. وتمعدد: سمن، أنشد أبو زيد:

رَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا^(١)

قال الشيخ أبو علي^(٢): اعتمد الإمام على أنه «فَعَلَّ»، والميم أصليّة؛ لقولهم:

[٦٦]

تَمَعَّدَ الرَّجُلُ، و«تَمَفَّلَ»/ قليل، فيعارض بأن الميم أيضا أولا وبعدها ثلاثة غير زائدة قليل، فالدخول في كل نحو في قلة، سواء جعل فعلا فإنه يدخل في قلة كون الميم أولا على الصفة المذكورة أصليّة، أو جعل «مَفْعَلا» فإنه يدخل في قلة «تمفعّل»^(٣)، والذي^(٤) يرجح به عندي أنها أصل، إنما هو على كل حال يدخل في قلة، فتبقيته على ظاهره أولى، وظاهره أنه «فَعَلَّ»، فلا تدعى أن أصله «مفعّل»، فتدعى الحركة في الدال الأول وأنه سكن للإدغام إلاّ بدليل، فإنه دعوى. ونظيره ما فعله الإمام - رحمه الله - بعد في ياء «طُلت»^(٥) فإنه قال: لولا مجيء «طويل»^(٦) فيه، و«فَعُلَّ»^(٧) أخو «فَعِيلَ»، لم أقل فيه إنه «فَعُلَّ»^(٨) وإنما فعل ذلك لأنه دعوى.

ليس فيه: «وانتضلوا». وانظر الخصائص ٢٦٤/٣، الغريين (معد)، شرح الملوكي ١٥٣، النهاية في

غريب الحديث (معد)، شرح الشافية للرضي ٣٣٥/٢.

(١) في الأصل: تمعدا. والشاهد ينسب للعجاج. انظر السيرافي النحوي ١٨٥، المنصف ١٢٩/١،

٢٠/٣، المحتسب ٣١٠/٢، الغريين (معد)، المخصص ١٧٥/١٤، اللسان (معد).

(٢) لم أقف على كلام الشلوين في غير هذا الكتاب.

(٣) في الأصل: تمعل.

(٤) ظاهره في الأصل: والشيء.

(٥) في الأصل: طب.

(٦) أقرب قراءة لها في الأصل: طبيب.

(٧) في الأصل: وفعل.

(٨) انظر الكتاب ٣٥٩/٢.

قال: « وأما (مَنْجَنِيْق) ^(١) » إلى آخر الكلام.

تلخيص كلامه: أن الميم إن جُعِلَتْ زائدة، فلا يخلو أن تكون التّون زائدة أو أصلية، فإن كانت زائدة التقى في أوّل الكلمة زائدتان، وليس من الأسماء الجارية على الأفعال ^(٢)، وهو غير موجود، وإن كانت أصلية لحقت الزيادة من الرباعي من أوله، وهو غير موجود، فكان الحكم عليها بالزيادة خَلْفٌ، فلذلك بَطَلْ بهذا ما كانت تحتمله الكلمة من أن يكون وزنها « مفعيلا »، وزال أيضا عنه ما كانت تحتمله من أن يكون وزنها « منفعيلا »، ولم يبق إلا أن يكون « فَنَعْلِيلا أو فعليلا » ^(٣)، فيجب أن يحكم عليها بأنها « فنعيل »؛ إذ قال ^(٤) العرب في التّكسير: مجانيق، يحذف التّون الواقعة بعد الميم، ولو كانت أصلية لقالوا: مناجيق، أو مناجق؛ لأنّ فعلهم في بنات الخمسة في التّكسير أن يحذفوا ما ينقطع عنده بناء التّكسير، وقد ذكرنا تمام القول [فيه] ^(٥) فيما قبل هذا، فانظره هناك.

قوله: « و(مَنْجَنُون) بمثالة (عَرْطَلِيل) » ^(٦).

يريد: أن الميم أصلية كميم « مَنْجَنِيْق »، والكلام فيها كالكلام في ميم « منجنيق »، وإذا كانت هكذا فلا ^(٧) يبقى في الكلمة إلا الاحتمالان: أحدهما: أن تكون « فعللولا » ^(٨).

(١) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٢) نحو: منطلق.

(٣) في الأصل: فيعليلا أو فعليلا.

(٤) في الأصل: انزل.

(٥) تكملة يلتزم بمثلها الكلام.

(٦) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٧) أقرب قراءة لها في الأصل: هكذا بسكون ياء فلا.

(٨) في الأصل: احدها ان تكون فعلول.

والثاني: أن تكون « فعلولاً ».

فيجب ولا بدّ أن تكون « فعللولا »^(١)؛ لأنه يوجد في الكلام نحو « عَضْرُفُوط »، والنّون أصليّة؛ لأنّه ليس موضع زيادتها، فلا يقال: إنها مزيدة إلّا بدليل، ولادليل هنا على الزيادة، و« فعلول »^(٢) لا يوجد في الكلام.

وقد تقدّم خلاف الفراء في « مَنْجَنِيْق »، وأنّ وزنه عنده « منفعل »^(٣). وهو خطأ لما تقدّم: من أنّ توالي زيادتين لا يكون إلّا في الجاري، وكونها على « منفعل » يؤدي إلى تواليها في غير الجاري.

ويشير^(٤) بقوله: « ويقوّي ذلك »^(٥) إلى أصالة الميم. فأما « مجانيق » فلا دليل فيه على هذا الوجه؛ لأنه يمكن أن يكونا^(٦) زائدين معاً، لكن الميم أقوى فلذلك أثبتت، والنّون أضعف فلذلك حذفت.

وكذلك « مناجين » لا دليل فيه أيضاً؛ لأنّ النّون المحذوفة التي هي الأولى من الآخريتين زائدة لاحالة هي أو الأخيرة^(٧)؛ لأنها مضاعفة لا يفصل بينهما إلّا زائد، لكن حُكم على الأولى من الآخريتين بالزيادة، وحذفت؛ لأنّ حذفها لا يؤدّي إلى حذف غيرها؛ لأنّ الكلمة تبقى خماسيّة رابعها حرف لين، وإن حذفت غيرها حذفت الواو، فحُذف حرفان، [فحذف الأولى من الآخريتين]^(٨) أولى. فإذا ثبت

(١) ورد النص في الأصل هكذا: فيجب ولا بدّ أن يكون فيعلول فيجب ولا بدّ أن يكون فعللولا.

(٢) في الأصل: وفيعلول.

(٣) انظر ماسبق ٣٨٩. والذي ذكر عن الفراء هناك حكايته عن العرب: جنقوهم بالمجانيق.

(٤) في الأصل: ويشهد.

(٥) الكتاب ٣٤٤/٢ وبعده: « مجانيق ومناجين ».

(٦) في الأصل: يمكن ان كانا يكونان.

(٧) يعني: في منجنون.

(٨) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

[٦٦ب] أنها زائدة فلا دليل إذاً على أصالة الميم؛ لأنها لو فرضت / زائدة كانت تكون أقوى من النون لامحالة؛ لأنها لو حذفت لم يكن بدّ من حذف حرف آخر، على الطريقة^(١) المتقدمة.

ويمكن يفهم: « يقوّي ذلك » على أن تكون الإشارة إلى أن « منجنيق » كـ « عتريس »، والنون زائدة، و« منجنون » « فعلّلول »^(٢)، والنون [أصلية]^(٣). فعلى هذا يكون في « مجانيق » الدليل؛ لأنها لو كانت أصلية لم تحذف، بل كان الحذف الآخر بعد حذف الياء، كما تقدّم في تصغير « عَضْرُفُوط »، فحذفها هنا دليل على زيادتها. وأما « مجانيق » فلا دليل فيه على أصالة النون؛ لأنها لو فرضت زائدة والنون الأخرى، كان حذف النون الأخرى أولى^(٤) من حذف هذه لما تقدّم قبل، فهو مشكل على كلّ وجه.

قوله: « وكذلك ميم (مأجج)، وميم (مهّد) »^(٥). يعني: أنها أصلية؛ إذ لو كانت زائدة لوجب أن تكون الدالان أصليتين فكان يجب إدغام الأولى^(٦) منهما في الثانية؛ لأنّ العرب من شأنها إدغام أحد المضاعفين في الآخر إذا كانا في كلمة واحدة، ولا يظهرون إلّا فيما شذّ نحو « لَحِحتْ عينه، وألّل السّقاء »، فأن لم يدغموا هنا يدلّ على أصالة الميم وزيادة إحدى الدالين للإلحاق.

(١) في الأصل: الظرفية.

(٢) في الأصل: فعلّلول.

(٣) تكملة يلتزم بها الكلام. قال سيويه قبل النصّ السّابق ٣٤٤/٢: « فإنما منجنيق بمثولة عتريس، ومجنون بمثولة عرطليل، فهذا ثبت، ويقوّي ذلك مجانيق ومناجين ».

(٤) في الأصل: أول.

(٥) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٦) في الأصل: الاول.

فإن قيل: اجعل الميم هي الملحقة والدالين أصليتين^(١)، ويمتنع إدغام الأول منهما في الإلحاق، و[إن]^(٢) قيل: لا يلحق الميم أولا للإلحاق^(٣) لقولهم: مكرّ ومفرّ^(٤). قلت: حال الميم حال الهمزة فمتى اجتمع لك ثلاثة أحرف أصول وفي أولها ميمٌ رابعة في العدد، فاقض بزيادة الميم حتى تقوم الدلالة على كونها أصلا، وذلك نحو «مَشْهَدٌ وَمَضْرَبٌ» وإن كانت معك في العدد أربعة أحرف أصول وقبلهنّ ميم فاقض بكونهنّ من الأصل كفعلك بالهمزة، وذلك نحو «مَرَزْجُوشٌ»^(٥)، ميمه فاء، ووزنه «فَعْلُلُولٌ» بوزن «عَضْرُفُوطٌ وَقَرَطْبُوسٌ»، فلذلك يحتجّ لأصالة ميم «مَأْجَحٌ وَمَهْدَدٌ».

فإن قلت: فما وزن «مَحَبَّبٌ»؟ قلت: مَفْعَلٌ، وإنما لم يدغم لأنه علم، والأعلام قد تأتي كثيرا مخالفة القياس، نحو «مَوْطَبٌ، وَمَوْرَقٌ»^(٦)، ومزيد^(٧)، وحيوة^(٨).

-
- (١) في الأصل: والدالان الاصليتان.
(٢) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.
(٣) في الأصل: للحاق.
(٤) قال الرّضي في شرح الشافية ٣٨٧/٢: «الميم والياء مطّرد زيادهما في أوّل الكلام لمعنى، وما اطرّد زيادته لمعنى لم يكن للإلحاق». ومراد المؤلف: اجعلها زائدة ملحقة بصرف النظر عن هذا القول.
(٥) في الأصل: مرزنجوشي. والمرزنجوش لغة في المرزجوش.
(٦) في الأصل: مرطب ومورق. وجه الشذوذ: أنّ مافأؤه واو لاتبني العرب منه مفعلا بفتح العين، وإنما بكسرهما. انظر المنصف ١٤٢/١، المبهج ٢٢.
(٧) في الأصل: مريد. ووجه شذوذه أنه صحّح وقياسه الإعلال فيقال: مزاد. انظر المنصف ١٤٢/١، المبهج ٢٠.
(٨) في الأصل: حموه. ووجه شذوذحيوة: أنّ أصلها حيّة بيائين، ثمّ أبدلت الثانية واوا، وهذا عكس ما جرت عليه العادة من قلب الواو ياء إذا اجتمعت مع الياء وسبق إحداهما بالسكون. انظر المنصف ١٤٢/١، المبهج ٢٢.

فإن قلت^(١): فهلا قلت في « مَهْدَد »: إنه « مَفْعَل »، كما قلت في « مَحَب »، وكلاهما عَلَمٌ؟

فالجواب: أن « مَحَبًّا » لو وجدنا له أصلا يصرفه إلى أنه « فَعْلَل » لفعلنا، ولكان ذلك آثرَ عندنا من أن نحمله على ضرورة العَلَم، ولكننا لم نجد في كلامهم « م ح ب » متصرفًا، ووجدنا^(٢) فيه « ح ب ب » فعدلنا إلى ما وجدنا؛ ضرورة. وأما « مَهْدَد » - وإن كان علما بدلالة قول الأعشى:

وما ذاك من عشق النساء وإنما تناسيت قبل اليوم خلة مهْدَدَا^(٣)

- فإنما حملناه على أنه « فَعْلَل »، ولم نحمله على أنه « مفعَل »، وظهر التضعيف لضرورة العلم؛ لأننا قد وجدنا في الكلام « م ه د » متصرفًا فحملناه على هذا، دون أن نحمله على « ه د د » لما فيه من الضرورة، فاعرفه^(٤).

قوله: « وأما (مرعزاء) فهي (مفعلاء)، وكسرت [الميم] ككسرة ميم (منخر ومثن) »^(٥).

يعني: للإتباع.

« وليست كـ (طرُمساء) »^(٦).

يعني: فعِللاء.

ويدل على ذلك: مرعزى^(٧).

(١) الكلام الآتي في هذه المسألة في سر صناعة الإعراب ٤٢٧ باختلاف يسير.

(٢) في الأصل: ولا وجدنا.

(٣) البيت أيضا في الديوان ١٨٥، المنصف ١٤٢/١، ٨/٣.

(٤) انتهى ما في سر صناعة الإعراب من هذه المسألة.

(٥) الكتاب ٣٤٤/٢ وما بين معقوفين منه.

(٦) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٧) الكتاب ٣٤٤/٢. ونصه: « يدلُّك على ذلك قولهم: مرعزى ».

يقول: الميم في « مِرْعَزَى » زائدة فـ « مِرْعَزَاء » كذلك؛ لأنَّ « مِرْعَزَى » قد قام فيها الدليل على زيادة الميم [فيها]^(١)، وذلك أنها لو كانت أصلية رباعية، وقد لحقها التضعيف من آخرها، وبعدها ألف التأنيث، ولا يوجد في كلام العرب / كلمة رباعية لحقها التضعيف وبعدها ألف التأنيث أصلا، وإنما يوجد هذا في الثلاثي، فدلَّ على أنَّ الميم في « مِرْعَزَى » ليست أصلية، وأنَّ الكلمة ثلاثية، فكان في « مِرْعَزَى » دليلٌ على أنَّ الميم في « مِرْعَزَاء » زائدة.

قوله: « كما قالوا: مَكُورَى للعظيم الروثة؛ لأنها مكورة »^(٢).

يعني: أنهم قالوا: مِرْعَزَى، لما كانت الكلمة ثلاثية، كما قالوا: مَكُورَى، كذلك لأنها من التكوير^(٣)، وكأنهم شبهوا روثة الأنف^(٤) وهي طرفه في تكويرها، وأنها كأن بعضها^(٥) مردودٌ على بعض، بتكوير^(٦) العمامة وردَّ بعضها على بعض. وقوله: « يَهَيَّرَى »^(٧).

يعني: أنها ثلاثية؛ إذ الياء لاتكون أصلا وبعدها ثلاثة أحرف أصول، ولا يصحَّ أن تكون أصلا أيضا؛ لأنها إن كانت كذلك وجب زيادة الياء الثانية؛ لأنه لا توجد الياء أصلية في بنات الأربعة، فتكون الكلمة بهذا على « فَعِيلٍ »، وهو لا يوجد إلا في حرف واحد، زعموا أنه مصنوع، وهو « ضَهَيْدٌ »^(٨)، كما قال

(١) تكملة يلتزم بها الكلام.

(٢) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٣) « كذلك لأنها من التكوير » مكرر في الأصل.

(٤) في الأصل: الالف.

(٥) في الأصل: تكريره وانه كان بعضه.

(٦) في الأصل: كتكوير.

(٧) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٨) في الأصل: صيهد.

السِّيرافي^(١)، ولأنَّهم قالوا: يَهَيِّرُ، مخفِّفاً، فهي بمتزلة الياء في « يَرْمَع »^(٢).

قوله: « ولا يُعلم في الأربعة على هذا المثال بغير ألف »^(٣).

يعني: مالحقه التضعيف من آخره، هذا جوابه رحمه الله.

واعلم - وفقني الله وإياك - أنه [لو]^(٤) لم يوجد الاشتقاق في « مِرْعَزَاء »

لوجب أيضاً أن يكون الحكمُ زيادةً الميم؛ لأنها أول^(٥) وبعدها ثلاثة أحرف أصول.

قوله: « فأما الثَّبَت الذي يجعلها »^(٦).

الألف لما كانت لا تكون أصلية إلاّ بدلاً^(٧).

قوله: « تبين لك أنه من الثلاثة من بنات الياء والواو »^(٨).

يعني: بالاشتقاق وأمثاله من الدلائل.

قوله: « إلاّ أن يكون ثَبَتٌ أنّها من نفس الحرف، وذلك نحو (أَفْعَى وموسى)،

فالألف فيها بمتزلتها في (مَرَمَى) »^(٩).

يعني: أنّها أصلية، وأنّ الهمزة في « أفعى »، والميم في « مرمى »، زائدة.

والدليل على زيادة الهمزة في « أفعى » قولهم: أرض مَفْعَاة^(١٠)، للكثيرة الحيات؛ ألا

(١) انظر شرح السيرافي ٦٥/٦ (خ). وانظر الخصائص ٢١٦/٣، معجم البلدان (حبونن) وهو فيه

بالصاد، وبالصاد في النكت ١١٨٣.

(٢) يقرأ في الأصل: يدسع. انظر الممتع ١١١.

(٣) الكتاب ٣٤٤/٢ وفيه: « ولا نعلم ».

(٤) تكملة يلتزم بها الكلام.

(٥) في الأصل: اولاً.

(٦) الكتاب ٣٤٥/٢ وبعده: « بدلاً ».

(٧) في الأصل: ولا بدلاً.

(٨) الكتاب ٣٤٥/٢ وقبله: « فكلّ شيء تبين لك ». وفي الأصل: لك أنّها.

(٩) الكتاب ٣٤٥/٢. وفي الأصل: بمتزلتها.

(١٠) انظر الكتاب ٢٤٩/٢.

ترى أنّ الهمزة لو كانت أصلية لم يقولوا: مفعاة، وإنما كانوا يقولون: مَفعاة.
وألّف «أفعى» منقلبة عن واو، بدليل «أفْعُوان»، وهو ذكر الأفاعي.

وذكر الفارسي - رحمه الله - أنه يستدلّ على زيادة همزة «أفعى» بصرفها في لغة من يصرفها، وذلك أنه لو كانت عنده همزتها أصلية لكانت «فَعْلَى» وألفها للتأنيث؛ لوقوعها على مؤنث، ولو كانت كذلك لامتنت من الصرف نكرة ومعرفة، وأما إذا كانت همزتها زائدة، وكان وزنها «أفعل»، فإنها حينئذ يجب عنده فيها في القياس التّحوي أن تنصرف في النّكرة؛ لأنها ليست فيها من موانع الصرف إلا الوزن خاصّة؛ لأنّ معنى الوصف فيها يصعب لكونها مؤنثة، والوصف في هذا القبيل إنما هو للمذكّر خاصّة^(١).

ونصّ أبي علي^(٢) - رحمه الله - في الاستدلال على زيادة الهمزة بالصّرف.

وله في الشّيرازيّات^(٣): الألف في «أفعى» منقلبة عن لام هي ياء أو واو^(٤)، وليست بزيادة، يدلّ على ذلك أنّ فيها لغتين: الصّرف^(٥) وترك الصّرف، فمن صرف ونوّن فقال: أفعى، أثبت من قوله أنّ الهمزة زائدة، كالتّي في «أعمى»، وإذا أثبت زيادة الهمزة ثبت أنّ الألف منقلبة عن اللام؛ لأنّ الاسم المتّمكّن لا يكون على أقلّ من ثلاثة / أحرف، ومن لم يصرف جعله وصفا بمنزلة «أحمر وأسود». انتهى.

وما قدّمته من الاستدلال على زيادة الهمزة أقوى وأنصّ على زيادة الهمزة

(١) انظر التكملة ٣٨٩، ٥٤٩.

(٢) في الأصل: أبو علي. والصّواب ما أثبتته، إن شاء الله تعالى؛ فالكلام تعليق على نصّ أبي علي.

(٣) المسائل الشّيرازيّات ل ٥٦ أ-ب في كتاب مقاييس المقصور والممدود، وهذا الكتاب ليس موجودا في المسائل الشّيرازيّات نسخة أحمد بن سabor التي قرأها على أبي علي الفارسي. وانظر التكملة ٣٨٥،

٣٨٦، ٣٨٩، ٥٤٩.

(٤) في الأصل: واو.

(٥) في الأصل: في الصرف.

من هذا الذي ذكره أبو عليّ.

ولا يمتنع في ألف « أفعى » مع أصالة الهمزة أن تكون للإلحاق، فيجب له الصّرف في التّنكير^(١). قال أبو الحسن بن عصفور: وهذا الذي استفدته من الأستاذ أبي عليّ الشّلوّيين وقيدته من كلامه^(٢).

وأما « موسى » فلا يخلو أن يكون أعجميّاً أو عربيّاً، فالعربي ميمه زائدة؛ لقولهم: أوسيتُ رأسه^(٣)، والعجميّ ميمه^(٤) زائدة بدلالة صرفه في النكرة، ولو كانت ميمه أصليّة لكان وزنه « فعلى »^(٥)؛ إذ ليس في الكلام « فوعّل، ولا فُعّل »، وكانت تكون ألفه للتأنيث فقط، فلم تكن لتصرف في معرفة ولانكرة^(٦).

وألف « موسى » منقلبة عن ياء لأمرين:

أحدهما: أن كون اللام ياء^(٧) أكثر من كونها [واوا]^(٨).

والثاني: أنه ليس في الأفعال مثل « وعوت »^(٩).

(١) في الأصل: التذكير.

(٢) لم أقف على ما نقله ابن عصفور عن الشلوّيين في غير هذا الكتاب.

(٣) أي: حلقته.

(٤) في الأصل: منه.

(٥) وهو مذهب الكسائي. انظر إصلاح المنطق ٣٥٩، اللسان (وسي).

(٦) يريد: أن يحتجّ لزيادة الميم، وأنه على وزن « مفعّل »؛ إذ لو كان على وزن « فعلى » لكانت ألفه للتأنيث فيمنع من الصرف إذا كان نكرة، فلمّا لم يمنع من الصرف علم أنه ليس بـ« فعلى ». انظر المسائل الشيرازيّات ل ٣٤أ، ل ٥٦أ-ب.

(٧) في الأصل: بلا.

(٨) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٩) في الأصل: وعدت. انظر المسائل الشيرازيّات ل ٥٦ب.

قوله: « فإن لم يكن ثَبْتُ فهي زائدة »^(١).

يعني: بالحمل على الأكثر، وإن لم تفعل هذا وجب عليك أن تقول بأصالة الألف في مثل « سِرْدَاح وَزَامَج »؛ إذ لم يشتقّ منها ماتذهبُ فيه الألف، فيكون تكسيره عندك « سرادي »، وألّا تقول: سرادح، وأن تقول في « كُنَائِل » كذلك بأصالة الهمزة^(٢) فيكون تكسيره « كَنَائِب »^(٣)، ولا تقول: كَنَائِل، ولا تقول أيضا بأصالة الألف في « اللّهَابَة »^(٤) فيكون تكسيره عندك « لَهَايِب » بالياء^(٥)، ولا تقول: لهائب بالهمزة. وإذا أنت صرت إلى القول بهذا صرت إلى ما لا يقوله أحدٌ.

ويحتمل أن يكون مراده: إذا أنت صرت إلى جعل الألف في هذا الموضع أصليّة فقد خالفت الجمهور، ومن خالفهم فهو مخطئٌ منهم.

قال المؤلف: وجدت لبعض الطلبة تقييدا هنا نصّه: قال سيبويه: « فأما الثَّبْتُ الذي يجعلها بدلا » الكلام إلى آخره. معنى قوله: « فكلّ شيء يبين لك أنه من الثلاثة من بنات الياء والواو »^(٦) يعني: بالاشتقاق وأمثاله من الدلائل^(٧).

وقوله: « وتكون رابعة وأوّل الحرف الهمزة أو الميم »^(٨).

هذا دليل آخر، أي: وإن لم يدلّ على أنّها منقلبة أصلُ الاشتقاق، فتعرف

(١) الكتاب ٣٤٥/٢ وفيه: « فإذا ».

(٢) قال الرّضي في شرح الشافية ٣٦٣/٢: « وما يوجد في النسخ: (وأما كنائيل فمثل خزعبيل) الظنّ أنه وهم، إمّا من المصنّف، أو من النّاسخ؛ لأنّ كنائيل بالألف لا بالهمزة ». وهو بالهمز في سفر السعادة ٤٥٠.

(٣) في الأصل: كنائي.

(٤) في الأصل: اللّهانة.

(٥) في الأصل: بالياء.

(٦) تمام النص مع ما قبله: « بدلا من حرف هو من نفس الحرف فكلّ شيء ». فالمؤلف لم يذكره أول مرة اختصارا، ثمّ ذكره ليفسر. وقد سبق تفسير النص كلّ قبل قليل.

(٧) سبق هذا التفسير للنص السابق باللفظ نفسه قبل قليل.

(٨) الكتاب ٣٤٤/٢.

ذلك بأن تكون رباعيّة وأول الكلمة همزة أو ميم، فتحكم عليها بأنها منقلبة عن أصل، وعلى الهمزة والميم بالزيادة. وإنما فعل ذلك؛ لأنّ الهمزة والميم إذا كانت أولاً، والألف آخرًا، فالكثير الذي عرف بالاشتقاق، وزيادة الهمزة أو الميم كـ «أعْمَى، وأعْشَى، ومَلْهَى، ومُعْطَى» ونحوه، وهو مطّرد كثير، فإذا عدم الاشتقاق حمل على الأكثر.

ويكون قوله: «وذلك نحو (أفعى وموسى)»^(١).

إن كان^(٢) راجعاً إلى القسم الثاني على أنه لم يسمع: أرض مَفْعَاة، وعلى أنه يعني: موسى الأعجميّة العلم، كيف يحكم عليه إن قدّر^(٣) كأنه عربيّ؟

وإن كان راجعاً إلى القسم الأوّل الذي علّم أنه ثلاثي من الياء والواو بالاشتقاق، فيكون على أنه سمع: أرض مَفْعَاة، حكاها السّيرافي وغيره^(٤)، وعلّم أن «مُوسَى»: موسى الحديد؛ لأنها يتبيّن أنها «مُفْعَل» لقولهم: أوسَيْتُ الشعر، ولصرفهم إياها، فقالت ابنة الخُسّ^(٥): «مُوسَى خَدَمَة»^(٦).

قوله: «ألا ترى أنهم لا يصرفون (حَبْنَطَى) ولا نحوه في المعرفة أبداً، وإن لم يشتقوا منه شيئاً تذهب فيه الألف»^(٧).

(١) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٢) في الأصل: كانت.

(٣) في الأصل: قد.

(٤) حكاها سيبويه في الكتاب ٢٤٩/٢. وانظر السّيرافي النحوي ٢٤٧، شرح السّيرافي ٦٨/٦ (خ).

(٥) هند بنت الخُسّ بن حابس بن قريط الإياديّة. ويقال: الخَصّ، والخسف. قديمة جاهليّة. ويقال: إنها من العماليق. انظر التنبيه على أبي عليّ القالي في أماليه ٦٨، سمط اللآلئ ٤٧٥، سرح العيون ٤٠٦-٤٠٨، المزهري ٥٤٤/١، ٥٤٦، الأعلام ٩٧/٨.

(٦) انظر التكملة ٣٩٠، سفر السعادة ٤٨٤/١.

(٧) الكتاب ٣٤٥/٢.

لم يذكر في « حَبَنطَى » أنه مشتق. وحكى غيره أنهم قالوا: حَبَطَ الرَّجُلُ: إذا امتلأ بطنه واتسع. و« حَبَطَتِ الشَّاةُ حَبَطًا »: إذا انتفخ بطنها عن أكل الذَّرَقِ^(١). / وفي الحديث: « إِنْ مَّا يُنْبِتُ الرَّبِيعُ مَا يَقْتُلُ حَبَطًا أَوْ يُلِمُّ^(٢) ».

قوله: « وَأَمَّا (قَطَوَطَى) فمبنيَّةٌ أَمَّا (فَعَوَعَلْ)؛ لَأَنَّكَ تقول: قَطَوَانٌ^(٣) ».

يعني: يتبين فيها أنها ليست « فَعَوَلَى »^(٤)؛ لَأَنَّكَ تقول: قَطَوَان، ولو كانت « فعولى » لكانت الطَّاءان أصليتين، فلم يقولوا: قَطَوَان، وإنما كانوا يقولون: قَطَطَان، فعبر - رحمه الله - على أن « قَطَوَطَى » ليست « فَعَوَلَى » بأنها « فَعَوَعَلْ »^(٥)؛ لأنها إذا كانت « فَعَوَعَلَا » فهي ولا بدّ ليست « فَعَوَلَى ». هذا مراده. وجعل الواو المحذوفة الأولى، دليله في قوله: « وثبتت^(٦) ما الألف بدل منه ».

وثبت عند السيرافي ما يذهب^(٧) إلى الطَّاء والواو^(٨). ومعنى الزيادة^(٩) واحد. ولا يصحّ أن يؤخذ كلامه على أنه يستدلّ بـ« قَطَوَان » على أن « قَطَوَطَى »

(١) في الأصل: الورق. انظر اللسان (حبط) وفيه: « وهو - يعني الذرق - : الحندقوق ».

(٢) انظر مسند الإمام أحمد باقي مسند المكثرين أحاديث (١١٤٣٣، ١٠٧٣٠، ١٠٦١١)، صحيح مسلم بشرح النووي كتاب الزكاة باب التحذير من الاغترار بزينة الدنيا وما ييسط منها ١٤١/٧، تهذيب اللغة ٣٩٥/٤.

(٣) الكتاب ٣٤٥/٢.

(٤) في الأصل: فعول. وفعول مذهب أبي عبيد، كما في المخصص ٢٠٨/١٥.

(٥) في الأصل: فوعل.

(٦) في الكتاب ٣٤٥/٢: « وثبتت ». وقبله: « فتشتق منه ما يذهب الواو وثبتت ».

(٧) في الأصل: مذهب.

(٨) قال السيرافي: « تقول: قطوان، فتشتق ما يذهب فيه الواو والطاء، وثبت ما الألف بدل منه ».

شرحه ٧٠/٦ (خ)

(٩) في الأصل: الزيادة ن.

« فَعَوَّلَ » ولا بدّ، وأنها ليست « فَعَوَّلِي ولا فَعْلَعَلَا »^(١) لأنّ « قَطَوَطِي » إذا كان « فَعْلَعَلَا » فإحدى الطّاءين والواوین فيه زائدة، وإذا وقعت الزيادة في كلّ واحدٍ من الحرفین فیها، فكيف يستدلّ علی أنّها ليست « فَعْلَعَلَا » بـ « قَطَوَان »؟! وهل هذا الدّلیل إلّا في غاية من التّخلف؟! فكيف يصحّ القولُ به؟ أم كيف يصحّ نسبته إلى سيبويه رحمه الله؟ فثبت بهذا أنّ مراده ماقدّمناه، من أنّ غرضه أن يستدلّ علی أنّ « قَطَوَطِي » ليست « فَعَوَّلِي »، ولا بدّ، وأنه قد قدّم في كلامه في « ذَلَوَّلِي » أنّها « فَعَوَّلِي، لا فَعْلَعَل »؛ حيث قال في « ذَلَوَّلِي »^(٢): إنّها « فَعَوَّلِي »؛ لأنّك تقول: اذلوليتُ، و« اذلوليت »^(٣) « افعولت ». ولا يصحّ أن يكون « افعوليت، ولا افعللت »؛ لأنّهما ليسا في الكلام. فكذلك يكون أيضا « قَطَوَطِي » « فَعَوَّلَا »^(٤)؛ لأنّهم قالوا: اقْطَوَطِي، و« اقْطَوَطِي » لا يصحّ كونها « افعلل ولا افعولي »، فقد ثبت أنّ « قَطَوَطِي » « فَعَوَّلِي » لا « فَعْلَعَل »^(٥) فكذا هي عند سيبويه، وعلى هذا التّحوّيجب أن يؤخذ كلامه: « وثبتت »^(٦). والله الموفّق المرشد.

(١) في الأصل: فعلل. وكذا في الموضعين التاليين من هذا الوزن.

(٢) في الأصل: في ادلولي أنّها فعول على لا افعلل حيث قال في ادلولي.

(٣) في الأصل: وزاد لويت.

(٤) في الأصل: فعول.

(٥) قال ابن عصفور: « ليس قَطَوَطِي باسم جارٍ على اقْطَوَطِي، فيلزم أن تكون الواو الزائدة فيه من غير لفظ اللام، كما هي في اقْطَوَطِي، بل لا يلزم من كونهم قد اشتقوا اقْطَوَطِي من لفظ قَطَوَطِي أكثر من أن تكون أصولهما واحدة، وذلك موجود فيهما؛ لأنّ قَطَوَطِي إذا كان وزنه فعلعلا كانت إحدى العينين وإحدى اللامين زائدتين، فتكون حروفه الأصول: القاف والطاء والواو. وكذلك اقْطَوَطِي، الواو وإحدى الطّاءين زائدتان، وحروفه الأصول: القاف والطاء والواو التي انقلبت ألفا. والدّليل على أنّ حروفه

الأصول ما ذكرنا قولهم: قَطَوَان، في معناه ». المتع ٢٨٣، ٢٨٤

(٦) في الأصل: فثبتت. وهو يريد النصّ السّابق الذي نقله عنه.

قال الفارسي في الشِّيرازيات^(١): مذهب سيويه عندي أن يكون «فَعْلَعَلًا»^(٢)، وليس بـ«فَعَوَعَلٍ»، والدليل على ذلك أنه لا يخلو أن يكون «فَعَوَعَلًا أو فعلعلا أو فَعَوَعَلِي»^(٣)، فلا يجوز أن يكون «فَعَوَلِي»؛ لأنه لم يجر في كلامهم. ثم قال: فلم لا يجوز فيه «فَعْلَعَلٌ وفَعَوَعَلٌ» جميعا كما أجاز ذلك أبو عمر^(٤)؟ فالقول: أن باب «جُلْعَل»^(٥) أكثر من باب «غَدَوَدَنٍ»، فالحمل ينبغي أن يكون على الأكثر الأشيع.

هذا كلام أبي عليّ الفارسي - رحمه الله - في «قَطَوَطِي»^(٦). والموضع الذي أخذ منه أن سيويه يقول في «قَطَوَطِي»: إنه «فَعْلَعَلٌ» هو قوله في باب ما يلزم الواو فيه بدل الياء^(٧): «وَأَمَّا (المَرُورَةُ) فبمترلة (الشَّجَوَجَةُ)، وهما بمترلة (صَمَحَمَح)^(٨)، ولا تجعلهما^(٩) على (عَثَوَثَل)؛ لأنّ مثل (صَمَحَمَح) أكثر، وكذلك (قَطَوَطِي)»^(١٠). وهذا الذي قاله أبو عليّ، واستخرجه من هذا الموضع من كلام

(١) انظر المسائل الشيرازيات ل ٥٧ أ.

(٢) في الأصل: فعلعل.

(٣) في الأصل: فعوعل أو فعلعل.

(٤) في التعليقة ١٠٣/٥، والمخصص ٢٠٩/١٥: «أبو عمرو».

(٥) في الأصل: ان جعل. والمثبت من المخصص ٢٠٩/١٥ والنص فيه من قوله: فلم لا يجوز...

(٦) وذكر في التكملة ٥٤٩ أن سيويه أجاز أن تكون «فَعَوَعَلًا وفعلعلا»، ثم رجّح الثاني. وقد وافق

ابن عصفور أبا عليّ فيما نسبته إلى سيويه، وفيما اختاره. انظر المتع ٢٨٣.

(٧) الكتاب ٣٨٦/٢.

(٨) في الأصل: صحيح. وكذا في الموضع التالي.

(٩) في الأصل: ولا يجعلها. والمثبت من الكتاب ٣٨٦/٢.

(١٠) قال أبو عليّ في التعليقة ١٠٣/٥ شارحا قول سيويه السابق: «يقول: لا تجعل مَرُورَةً على فَعَوَعَلٍ،

ولكن احملة على فعلعل، وأجاز فيما تقدّم أن يكون قَطَوَطِي فعلعلا. وأجاز أبو عمرو أن يكون على الوزنين جميعا».

سيبويه، ليس بشيء؛ لأنَّ « قَطَوَطَى » لا يصحَّ أن يكون « فَعْلَعَلَا »، وإن كان أكثر من « فَعَوَعَلٍ »؛ لأنَّهم قالوا: اقْطَوَطَى، ولا يصحَّ فيه أن يكون « افْعَلْعَلْ، ولا افْعَوَلَى »؛ لأنَّهما ليسا في الكلام. وما احتجَّ به من قول سيبويه في هذا الفصل [الذي]^(١) قد أوردناه، يحتملُ أن يكون مرادُه فيه: وكذلك « قَطَوَطَى » كان يجب فيه أن يكون « فَعْلَعَلَا »^(٢) لولا قيام الدليل على أنه « فَعَوَعَلٌ ». وإذا احتمل هذا الذي حملته عليه سقط الاحتجاج به. فعلى هذا يجب أن يحمل كلام سيبويه؛ إذ قد أعطى في هذا الباب أنه « فَعَوَعَلٌ »^(٣)، على ماقدّمناه، فأخذ هذا الفصل على ظاهره على مقاله الفارسي يوجب التناقض / في كلام سيبويه، والقول بما قام الدليل على خلافه^(٤).

قوله: « وكذلك (شَجَوَجَى) »^(٥).

يعني: أنها ليست « فَعَوَلَى »، ولا يصحَّ أن يؤخذ كلامه على أنه يريد: أن « شَجَوَجَى » « فَعَوَعَلٌ »، لا « فَعَوَلَى ولا فَعْلَعَل »؛ لأنه لم يقم فيه دليل من جهة الاشتقاق على أنه « فَعَوَعَلٌ »، فهو بهذا يجب أن يحكم فيه بأنه « فَعْلَعَلٌ »؛ لأنَّه أكثر في الكلام من « فَعَوَعَلٌ »، مع أنه - رحمه الله - قد قال فيه في الفصل الذي قدّمناه: « وأما (المَرَوَرَاة) فبمترلة (الشَّجَوَجَاة)، وهما بمترلة (صَمَحَمَح)^(٦) »، وظاهره عنده أنه « فَعْلَعَلٌ » وعليه يجب أن يحمل قوله؛ لأنَّه ليس في الكلام « فَعَوَلَى ». وقد

(١) تكملة يلتئم بمثلها السياق.

(٢) في الأصل: فَعْلَعَل.

(٣) وذكر أنه فعول أيضا ١١١/٢، ٣٢٩.

(٤) ولعلَّ هذا ما فهمه الرّضي، فنسب إلى سيبويه القول بأنه « فَعَوَعَلٌ »، ونسب القول الثاني إلى الميرد.

انظر شرح الشافية للرّضي ٢٥٣/١.

(٥) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٦) في الأصل: صحيح.

حُكي عنهم: قَهْوَبَا، وَعَدَوَلَى^(١). وأنشد أحمد بن يحيى:

بوادي حَبَوْنِي أَنْ تَهْبَّ شَمَالُ^(٢)

و«قَهْوَبَا، وَعَدَوَلَى، وَحَبَوْنِي»^(٣) في إنشاد أحمد بن يحيى كلُّ واحدٍ منها وزنه «فَعَوَلَى».

فيقال في الجواب عن ذلك ما قاله الفارسي^(٤): «أَنَّ «قَهْوَبَا» كلمة لم يعرف مخرجها من حيث يُسكن إليه، ولو كانت ثبثا لجاز ألا^(٥) يعتقد بها لقلتها كما [لم]^(٦) يعتدّ بـ«إِنْقَحَل»^(٧) ونحوه لقلته. وأنَّ «حَبَوْنِي» يحتمل ضربين من التقدير^(٨):

أحدهما: أن يكون المكان سَمِيَّ بجملته كما جاء في قوله:
على أطْرِقا بالياتِ الحيا مِ إِلَّا الثَّمَامَ وَإِلَّا العِصِيَّ^(٩)

(١) في الأصل: مهوماه عدولا. والقهوباء: النصل العريض. وعدولى: قرية. وقد سبق الكلام عليهما ٣٢٩، ٣٣٥، ٣٣٦.

(٢) يقرأ في الأصل: لابوادي حمرنا. ولعلَّ (لا) بقية «واسألا» في الشطر الأول، وهو: فلا تياسا من رحمة الله واسألا

والبيت في المسائل الشيرازيات ل٥٧أ، المخصص ٢٠٨/١٥، المساعد ٣٩/٤، اللسان (حين).

(٣) في الأصل: وحدنا. وكذا في المواضع التالية. وفي بعضها بالذال. وقد سبق الكلام على حبوني ٣٣٧.

(٤) انظر المسائل الشيرازيات ل٥٧أ وسيصرح المؤلف بالنقل عنها بعد قليل.

(٥) في الأصل: ان.

(٦) تكملة من المسائل الشيرازيات ل٥٧أ

(٧) في الأصل: بالنحل.

(٨) انظر المسائل الشيرازيات ل٥٧أ

(٩) لأبي ذؤيب الهذلي. انظر شرح ديوان الهذليين ١٠٠، المسائل الحلبيات ٢٤٢، معجم ما استعجم (أطرقا)، شرح المفصل لابن يعيش ٢٩/١، ٣١، شرح التسهيل لابن مالك ١٧١/١، اللسان (طرق)، خزانة الأدب ٣١٧/٢، ٣٢٦، ٣٤٢. وأطرقا: موضع بالحجاز. يروى: أن ثلاثة نفر مروا بمكان فتكلم اثنان فقال لهما الثالث: أطرقا، أي: اسكتا، فسَمِيَّ المكان به، فأطرقا مركَّب. وقيل: أطرقا جمع طريق على لغة

والآخر: أن يكون « حَبَوْنِي من حبوت »^(١)، كما أن « عَفَرْنِي من عفرت ».
ويحتمل شيئاً ثالثاً: وهو أنهم قالوا: حَبَوْنَن، فيمكن أن يكون أراد الشاعر ذلك المكان ثم أبدل من إحدى التونين الألف كراهية التضعيف لانفتاح ما قبلها.
ويحتمل أن يكون حرف العلة والتون تعاقبا على الكلمة لمقاربة التون [له]^(٢).
وأما « عَدَوَلِي » فالقول فيها^(٣) أن الواو لام، واللام زائدة كزيادتها في « عَبْدَل » ونحوها، ولحقت اللام الزائدة الألف كما لحقت^(٤) النون في « عَفَرْنِي »^(٥).
هذا كلام أبي عليّ في الشيرازيات في هذه المسألة.
ولأبي الفتح بن جنّي - رحمه الله - في « عَدَوَلِي » قول آخر، وهو أن يكون « فَعَوَلَا »^(٦) قلب آخر المضاعفين فيه حرف علة كراهية التضعيف. وهذا أيضا قول حسن^(٧).

هذيل، ويجوز أن يكون مقصورا من الممدود مثل نصيب وأنصباء. ويروى: علا أطرقاً، من العلوّ، والأطرق جماعة الطريق، أي: السيل علا أطرقاً. وأطرقا في هذه الثلاثة الأخيرة مفرد، ولا شاهد فيها. وباليات بالنصب على الحال، ويروى بالرفع أيضا على الابتداء. والثمام بالنصب على الاستثناء، ويروى بالرفع على الابتداء. والقافية جاءت مقيدة ومطلقة بالرفع، وعلى الحالين هناك أوجه من الإعراب.

(١) في الأصل: من حرب. وفي المخصص ٢٠٩/١٥ - نقلا عن الفارسي -: « حبوني فعلى من حبوت ».

(٢) تكملة من المسائل الشيرازيات ل١٥٧أ.

(٣) في الأصل: في.

(٤) في الأصل: لحقته. والتصويب من المخصص ٢٠٩/١٥.

(٥) انظر المسائل الشيرازيات ل٥٧ب. وبعده فيه: « فلا يكون فعولا ولكن فعلى، كما كانت غزويت

فعليتا ولم يكن فعويلا؛ لأنه ليس في كلامهم ». وقد سبق لأبي علي في ٣٣٥ كلام آخر.

(٦) في الأصل: فعولل.

(٧) سبق أن ذكر صالح بن محمد أن هذا القول في كتابه التنبيه، وتخرجه هناك. انظر ٣٣٥، ٣٣٦.

وهذا^(١) الذي قاله أبو علي وتلميذه أبو الفتح في « عَدَوْلَى، وقَهْوَبَاة، وَحَبَوْنَى »، إنّما يحتاج إليه مع ثبوت عربيتهما، وأمّا إذا كانت عجميّة فإنه لا يحتاج فيها إلى شيء من هذا؛ لأنهم لا يشترطون فيما يتكلّمون به من كلام العجم أن يكون على بناء كلامهم.

وهذا شيء عرض فقلنا فيه، ولنرجع لما كنّا بسبيله.

قوله: « كما جعلت [المرا] جل ميمها من نفس الحرف »^(٢).

يعني: أن الألف في « قَطَوُطَى » جعلت أصلية لقيام [الدليل]^(٣) على أصالتها، كما جعلت « المراحل » ميمها أصلية وإن كانت^(٤) أوّلا وبعدها ثلاثة أحرف أصول - وهي متى كانت كذا يحكم عليها بالزيادة - لقيام الدليل على أصالتها، [وليس في الكلام]^(٥) « مُمَفْعَل »، وفيه « مُفَعَّل »، قالوا: مُدَحَرَج.

قوله: « فإن قيل: لا يدخل (الزّامج) ونحو (اللّهابة) »^(٦).

يريد: فإن قال قائل^(٧) مَن يَحْكُم بزيادة الألف، ولا يلتفت إلى الكثرة: ولا يدخل عليّ في قولي أن تقول بأصالة الألف في « الزّامج واللّهابة » لكونهما لم يُشتقّ منهما ما يذهب فيه الألف؛ لأنهما وإن كانا كذلك فيما لو اشتقّ منهما فِعْل

(١) في الأصل: وهو.

(٢) الكتاب ٣٤٥/٢. وما بين معقوفين موضعه بياض في الأصل.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٤) في الأصل: كان.

(٥) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. قال السيرافي في شرحه ٧٢/٦ (خ): « فلو جعلنا الميم زائدة في المراحل كان مُمَرَّجَل مُمَفْعَل، وليس في الكلام مُمَفْعَل، وإذا جعلناها أصليةً كان ممرجل مُفَعَّل نحو مُدَحَرَج ومسرهف ».

(٦) الكتاب ٣٤٦/٢.

(٧) في الأصل: اجل.

لكانت الألف فيه زائدة، فكانت ساقطة أو في حكم الساقطة، ففي حكم الساقط إذا كان الفعل «فاعل»، وساقط إذا كان الفعل «فعل».

[١٦٩]

قوله: / « فالألف عنده ممّا يشتقّ »^(١).

جوابه لقائل هذا القول، ومعناه: أنه يلزمك في قولك هذا أن تكون الألف أصلية في « الزامج واللاهابة »؛ لأنهما لم يُشتقّ منهما فعلٌ، وأنت إذا لم تشتقّ تحكم بالأصالة، وإذا ألزمتك هذا: إمّا أن تقول: الألف منقلبة عن ياء، أو واو، فتكثر الدّعوى في قولك.

قوله: « لم يُكسّر على [هذا] الجمع »^(٢).

يعني: ابتداءً، وإنّما يكسّر بعد استكراه؛ لأنّ العرب إنّما تكسّر بنات الخمسة عند الاضطرار إلى ذلك حتّى أنهم يستغنون عن تكسيرها بتكسير ما في معناها.

قوله: « وأمّا مالايحيى على مثال الأربعة ولا الخمسة فهو بمنزلة الذي يشتقّ

منه »^(٣)

يعني: في قيام الدليل فيه على الزيادة لعدم المثال.

قوله: « لأنّك إذا قلت: حَمَاطَةٌ وَيَرْبُوعٌ »^(٤).

يعني: أنّك إذا قلت: حَمَاطَةٌ وَيَرْبُوعٌ، كان فيها دليلٌ على الزيادة؛ لأنّ

« حَمَاطَةٌ » لا يصحّ أن تكون « فَعَلَّةٌ »^(٥) لأنه ليس في الكلام مثل « سَبَطَرٌ » بفتح

العين، وإذا كان الأمر هكذا فيجب ولا بدّ أن يحكم على « حَمَاطَةٌ » بأنّها

(١) الكتاب ٣٤٦/٢.

(٢) الكتاب ٣٤٦/٢. وما بين معقوفين تكملة منه. وقبله: « ومن ذلك قولهم في عيضموز: عضاميز، وفي عيطموس: عطاميس، فلو كانت من نفس الحرف كضاد عضرفوط لم ... ».

(٣) الكتاب ٣٤٦/٢.

(٤) الكتاب ٣٤٦/٢.

(٥) في الأصل: فعلل.

« فعالة »، فيكون فيها دليلٌ على الزيادة.

فإن قيل: و« فعالة » أيضا ليس في الكلام.

فالجواب: أنه وإن كان ليس في الكلام يجب أن يحكم به على « حَمَاطة »

للزوم هذا المثال لحرف الزيادة.

وكذلك أيضا « يَرَبوع » ولا يصح أن يكون « فَعْلُولَا »^(١)؛ لعدم هذا المثال

في الكلام، فيجب أيضا أن يكون وزنه « يَفْعُولَا »^(٢) فيكون فيه دلالةٌ على الزيادة.

فإن قيل: أيضا كذلك ليس في الكلام!

قيل ما قيل في « حَمَاطة » من أنه يجب أن يحكم به للزوم هذا البناء حرف

الزيادة.

قوله: ومثل « عَيْطُمُوس »^(٣).

يعني: في الحذف ابتداءً غير مستكره عند التّكسير.

« قالوا: سَمَادَع »^(٤).

يعني: على غير استكراه.

قوله: « وَأَمَّا يَهَيْرٌ »^(٥).

يعني: أن « يَهَيْرٌ » « يَفْعَلٌ »؛ لأنّه ليس في الكلام « فَعِيلٌ » مثقل الآخر،

وفيه من بنات الثلاثة ملحقه الزيادة أوّلا مثقل الآخر.

قوله: « ولو كانت يَهَيْرٌ مخففة الرّاء »^(٦).

(١) في الأصل: فعلول.

(٢) في الأصل: يفعول.

(٣) الكتاب ٣٤٦/٢.

(٤) الكتاب ٣٤٦/٢ والنّص بتمامه: « ومثل عيطموس في الحذف سميدع، قالوا: سَمَادَع ».

(٥) الكتاب ٣٤٦/٢.

(٦) الكتاب ٣٤٦/٢.

يعني: أن « يَهَيَّرُ »^(١) لو كانت مخففة الراء لكانت الياء الأولى أيضا فيها هي الزيادة؛ لأنها بمترلة الهمزة أولا، يحكم عليها بالزيادة إذا كانت بعدها ثلاثة أحرف أصول؛ لكثرة زيادتها أولا، وهنا قد قام الدليل على أصالة ما^(٢) بعدها وزيادتها؛ لأنه ليس في الكلام « فَعِيل ».

قوله: « فلمّا كان الحدُّ لو قلت: أَهَيَّرُ »^(٣).

يعني: لما كان الحدُّ الحكمَ بزيادتها - أعني الهمزة - لكثرة زيادتها أولا وبعدها ثلاثة أحرف أصول، كانت الياء في « يَهَيَّرُ » بمترلتها لو^(٤) كانت همزة. قوله: « وأما (يَأْجَجُ) فالياء فيه من نفس الحرف »^(٥).

يعني: أن الياء لو كانت في « يَأْجَجُ » زائدة لكان المضاعفان أصليين، ولقالوا: يَأْجَجُ، بإدغام الأولى في الثانية بعد نقل حركتها إلى الهمزة قبلها، كما يفعلون فيما فيه المضاعفان أصليين، نحو « مُرَدٌّ وَيُرَدُّ »^(٦)، فإظهارهم التضعيف دليلٌ على أصالة الياء وزيادة أحد المضاعفين للإلحاق، كما هو كذلك في « مَهْدَدٌ »، فوزن « يَأْجَجُ » على هذا « فَعَلَلٌ » كـ « جَعْفَرٌ ».

وحكى غير سيبويه^(٧) - رحمه الله - « يَأْجَجُ » بكسر الجيم الأول . وهذه

(١) في الأصل: يهير.

(٢) في الأصل: اصالتها.

(٣) الكتاب ٣٤٦/٢.

(٤) في الأصل: لأنها.

(٥) الكتاب ٣٤٦/٢.

(٦) في الأصل: رد واردة. قال سيبويه بعد النص السابق: « لولذلك لأدغموا كما يدغمون في مُفْعِلٍ وَيَفْعَلُ من رددت ».

(٧) هو الجرمي وهو عنده فَعِلَلٌ، كما في النكت ١١٨٦. وقال السيرافي في شرحه ٧٥/٦ (خ):

« يَأْجَجُ اسم موضع، وأصحاب الحديث يقولون: يَأْجَجُ بكسر الجيم ». وانظر شرح الشافية للرضي ٣٩٤/٢.

الحكاية توجب زيادة الياء، وأن يكون إظهارُ التضعيف شاذًّا؛ لأنه ليس في الكلام مثل « جَعْفَر » بكسر ما قبل الآخر.

[٦٩ب]

قوله: « وكذلك ياء (ضَوْضِيْتُ) »^(١).

يعني: أنها أصلية، كياء « يَأْجَح وَيَسْتَعُور »؛ لأنها إذا كانت أصلية كانت « ضَوْضِيْتُ » « فَعَلَّت »، وإذا كانت زائدة كانت « فَعَلَيْتُ »، وكانت من باب « سَلَسَ »، أو « فَوَعَلْتُ »، وكانت من باب « دَدَنَ »؛ فـ « فَعَلَّت »^(٢) فيها أحسن منهما؛ لأنها إذا كانت^(٣) « فَعَلَّت » [كانت]^(٤) من باب « صَلَّصَل »، وهو أكثر من البابين المتقدمين.

قوله: « لأنَّ هذا موضع تضعيف »^(٥).

يعني: لأنَّ هذا موضع [تضعيف]^(٦) الفاء والعين، والياء تكون أصلا فيما تضاعفت فيه الفاء وإن كان على أربعة أحرف أصول والياء لا تكون أصلا في بنات الأربعة، ولا يصحَّ أن تكون زائدة في هذا النوع من المضاعف؛ لأنَّ زيادتها ينتقض الغرض من تضعيف الفاء والعين؛ ولهذا يقول النحويون: إنَّ الياء والواو لا تكون واحدة منهما أصلا في بنات الأربعة إلاَّ فيما تضاعفت فيه الفاء والعين، فعلى هذا يقال: إنَّ « ضَوْضِيْتُ » « فَعَلَّت »، وإنَّ ياءها أصلية، وتكون على هذا مضاعفة من واو وبدلا منها؛ لوقوعها رابعة، فإنَّ الواو متى وقعت رابعة ترجع إلى

(١) الكتاب ٣٤٦/٢. وفي الأصل: صوصيت. وكذا في الموضع التالي. وسيتكلم المؤلف على المسألة فيما يأتي ٧١٣، ٧١٤. وضوضي: ضجَّ وصاح. اللسان (ضوا).

(٢) في الأصل: فعللت.

(٣) في الأصل: لانهما اذا كانا.

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٥) الكتاب ٣٤٦/٢.

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام.

الياء.

وقوله: « كما أن الذين قالوا: غَوَّغَاءُ، فصرفوا، جعلوها بمنزلة (صَلْصَال) »^(١).
يعني: أن من صرف جعل « غَوَّغَاءُ » « فَعَلَّالًا »، ويحتمل أن تكون عنده
« فَوَّعَالًا »، ويحتمل أن تكون « فَعْلَاءُ ». إلا أن الأولى الذي قاله سيبويه، هو الذي
يجب أن يُحمل الكلام عليه؛ لأنّها^(٢) حينئذٍ كما ذكر من [باب]^(٣) « صَلْصَال »
وهو كثير، وهي فيما ذكرناه إمّا من باب « دَدَن »^(٤)، وإمّا من باب « سَلَسَ »^(٥)،
وكلا البابين يقلّ كما ذكرنا.

قوله: « وكذلك ياء (دَهْدَيْت) »^(٦).

يعني: أنّها أصلية، وأنّها مضاعفة من الهاء؛ لشبهها بها فيما ذكره، والكلمة
على هذا ممّا تضاعفت فيه الفاء والعين، ويدلّ على صحّة ما ذكره - رحمه الله - من
قولهم: دَهْدَهت.

قوله: « ومثله (عَاعَيْت وحَاحَيْت) »^(٧).

يعني: في تضعيف الفاء والعين، واستدلّ على أنّها « فَعَلَّلَتْ » وليس
« فَاعَلَّت » بمجيء مصدرها على « فَعَلَّلَ »، كما جاء مصدر « زلزل » عليها، وذلك

(١) الكتاب ٣٤٦/٢. وفي الأصل: غوغاء تصريفوا.

(٢) في الأصل: لانها.

(٣) تكلمة يلتزم بها الكلام.

(٤) وذلك إذا كانت فوعالا.

(٥) وذلك إذا كانت فعلاء.

(٦) الكتاب ٣٤٦/٢. ودهديت الحجر: دحرجته. المتع ٣٧٨، القاموس المحيط (دهده).

(٧) الكتاب ٣٤٧/٢. وبعده فيه: « وهاميت ». وهذه الألفاظ تستعمل في زجر البهائم كالماعز

والضأن والإبل. انظر المخصص ٩/٨، ١٠، القاموس باب الألف اللينة (حا، ها). وسيأتي شرح هذه

المسألة بتفصيل فيه بعض اختلاف في ٧١٣-٧١٧.

أنهم قالوا: عَاة، وحاحاة، وهاهاة، ومجيئها أيضا على «فَعْلَال» كما جاء «الزَّلْزَال»، ولو كانت «فاعلت» لكان مصدرها «مفاعلة»، ولم يجيء على «فَعْللة ولافَعْلَال»^(١).

قوله: «وقد قالوا: مُعَاعاة، كقولهم: مُعَتَرَسَة»^(٢).

يعني: أن قولهم: مُعَاعاة، ووزنها «مُفَعْللة»، وأنها مما جاء من المصادر بلفظ المفعول، كـ «مُعَتَرَسَة»^(٣)، ولا يصح أن يكون قولهم: مُعَاعاة، «مُفاعلة»؛ لأنه لو كان كذلك لم يجيء «فَعْللة ولافَعْلَال».

واعلم أن «حَاحِيَّتْ وَهَاهِيَّتْ [وعاعيت]»^(٤) تحتل ألفها أن تكون مبدلة من ياء، وتكون «فعللت»، وهو الذي يجب أن يحمل عليه؛ لأن الكلمة فيه من باب «صَلْصَال»، وهو كثير، ويدلّ الألف فيها على ما عهد في الباب من أنه لم يجيء شيء فيه من الياء على أصله^(٥).

وعلل الفارسي - رحمه الله - انقلاب الياء الأولى في هذا النوع مما تقف عليه. قال في كتاب التذكرة^(٦): «حَاحِيَّتْ» مثل «ضَوْضِيَّتْ» في إزالته التضعيف من الكلمة، إلا أن زوال التضعيف من «ضوضيت» على حدّه المطرد^(٧)، وأمّا

(١) انظر شرح السيرافي ٧٧/٦ (خ).

(٢) الكتاب ٣٤٧/٢.

(٣) يقرأ في الأصل: لمعرفه، أو لمعرفه.

(٤) تكملة يدلّ عليها نصه فيمَا يأتي ٧١٤، وأنه ذكرها قبل قليل، وعود الضمير الآتي في «ألفها»، وأن هذه الكلمات الثلاث لم يسمع غيرها. انظر ما يأتي ٧١٤.

(٥) انقلاب الألف عن الياء مذهب الخليل. وقول المؤلف: ويدلّ الألف فيها إلخ. يعني: مجيء الكلمة بالألف دليل على أن أصلها الياء، ولو كان أصلها الواو لظهرت الواو، كما قالوا: ضوضيت. انظر المنصف ١٦٩/٢، ١٧٠.

(٦) والتّص في المسائل البصريّات ٦٢٠، ٦٢١.

(٧) في الأصل: الطرد. والتّصويب من المسائل البصريّات ٦٢٠.

« حَاحِيَت » فإنه لما كان لا يمكن تغيير الياء رابعة؛ لأنه لم يكن يخلو من أن تقلبها واوا أو ألفا، والواو لا تجوز؛ لأنها تنقلب في هذا الموضع إلى الياء؛ ألا ترى قولهم: أغزيت، وأمّا الألف / فلم تسغ أيضا؛ لا اتصال الفعل بالضمير؛ ألا ترى أنهم يقولون: رَمَيْت، [فيصحون]^(١)؛ لزوال الحركة عن اللام، فلهذا لم يمكن تغيير الياء الثانية كما أمكن تغيير الواو في « ضَوْضَيْت »، وكرهوا التضعيف، وأرادوا التسوية في « حَيْحَيْتُ » بأختها « ضَوْضَيْت » فقلبت الأولى ألفا، وكان ذلك حسنا؛ ألا تراهم يزيلون التضعيف بقلب الأول^(٢) كما يزيلونه بقلب الثاني، فقالوا: قِراط^(٣) كما قالوا: تَسَرَّيْتُ^(٤)، إلّا أن تغيير الثاني أولى وأجود؛ ألا تراهم قالوا: دَهَدَيْت، فأزالوا الثاني، ولم يقولوا: حاحيت، وعاعيت، وهاهيت، [إلّا بعد أن لم يمكن التغيير في الثاني]^(٥).

قال المؤلف: وكذا قال ابن جني في شرح تصريف أبي عثمان^(٦).

ويحتمل أن تكون بدلا من واو^(٧)، والأوّل أولى؛ لأنّ هذا الباب لم يُعرف فيه شيء من الواو خرج عن أصله فقلبت واوه ألفا، فلو كانت من الواو لصحّت كما تصحّ نظائرها. هذا مع أن تبدل الياء ألفا أولى لأنها أقرب إليها، كما أبدلت الهاء أيضا ياء لقربها منها.

(١) محرف في الأصل. انظر المسائل البصريّات ٦٢٠.

(٢) في الأصل: الاولى.

(٣) والأصل: قراط، فأبدلت الرّاء الأولى ابدالا لازما ياء، هروبا من التّضعيف. والدّليل على أنّ الأصل قراط قولهم: قراطيط. انظر الممتع ٣٧٠.

(٤) وأصله: تسرّرت، فأبدلت الرّاء الثالثة ياء.

(٥) تكملة من المسائل البصريّات ٦٢١ يلتئم بمثلها الكلام.

(٦) انظر المنصف ١٧٠/٢، ١٧١.

(٧) ووزنها فعللت. وهو مذهب المازنيّ. انظر المنصف ١٧١/٢، ١٧١، ١٧٤، الممتع ٥٩٢.

ويحتمل أيضا أن تكون « فوعلت » والألف بدل من واو، و« فيعلت »^(١) والألف بدل من ياء. وهذان الوجهان ليسا بشيء لأن الكلمة فيهما^(٢) من باب « ددن » وهو قليل، وفيه الإعلال فيما صحّت نظائره، وذلك أن الواو والياء في هذين الموضعين لاتعتل واحدة منهما.

ويحتمل أيضا أن يكون « فعليت » وهذا الوجه أيضا يبطل بالإعلال، وبأن الكلمة فيها من باب « سلس ».

واعلم أن بعض التحوين يرى أن الألف في « حاحت » غير منقلبة عن ياء ولا واو، وأن الياء منقلبة عن الألف، والأصل « حاحا »، فإذا قيل: حاحت، فالألف الثانية أبدا^(٣) بدل منها ياء، كقولنا في تثنية « حُبلى »: حُبليان؛ وذلك أنه يرى أن الأصل فيه الصّوت « حاحا »، و« حا » الثانية توكيد^(٤) للأولى وتكرير، إلا أنهما رُكبا وصيّرا فعلا، فوجب تغيير الأخيرة منهما؛ لأنه لاتتصل تاء المتكلم بفعل آخره ألف حتى تغير فيه الألف^(٥).

قال بعض الطلبة: وجدت للأستاذ أبي عليّ الشلوبين مكتوبا على هذا القول في حاشية السّيرافي بخطّه: هذا القول، وإن كان صحيحا من جهة المعنى، يبطل من جهة الأصول؛ وذلك أن قولك: حاحا، يمكن أن تكون الألف فيه أصليّة؛ لأنهما صوتان، والأصوات تكون فيها الألف أصليّة، وكذلك الحروف، وأمّا الأفعال والأسماء فلا تكون الألف فيها أبداً أصليّة، فلذلك كان أكثر التحوين على أن

(١) في الأصل: من واو فيعلت.

(٢) في الأصل: فيها.

(٣) في الأصل: بدا. ولعل الصواب ما أثبتته.

(٤) في الأصل: توكيدا.

(٥) انظر شرح السّيرافي ٧٨/٦ (خ)، النكت ١١٨٥، شرح الشافية للرضي ٣٧٠/٢.

تكون الألف منقلبةً في « حاحت »؛ لأنها فعلٌ، والقول بأنها غير منقلبة خارج عن أصولهم؛ ولذلك لم يقل به أحدٌ منهم^(١).

فإن قيل: كيف يقال أيضاً: إنها منقلبة، وهي من « حاحا »؟

قيل: لانقول: إنها منها؛ لئلا يؤدي ذلك إلى الخروج عن الأصل، فليقل: إنه ذات أخرى غير الذات الأولى، ودليلنا: أننا [إذا]^(٢) لم نقل ذلك خرجنا عن الأصول. انتهى كلامه رحمه الله.

قوله: « فإذا ضُوعِف الحرفان في الأربعة »^(٣).

يعني: أن الكلمة إذا كانت عدّة حروفها أربعة، وكانت مضاعفة العين والفاء، فإن حروفها كلّها أصول، بمنزلة لو كانت ثلاثيّة ومضاعف منها حرف، إمّا الفاء، وإمّا / العين، وقد قدّمت هذا.

قوله: « وصارت [هذه] الحروف أولى أن تكون زائدة من الهمزة »^(٤).

هذا نصٌّ أن الهمزة إذا اجتمعت مع الألف والياء والواو فالألف والواو والياء أولى بالزيادة، وكذلك كان يجب في « أرطى »، لولا أن « أفعل » أكثر في الكلام من « فعلى ».

قوله: « فأما (وَرَتَّل) فالواو فيه من نفس الكلمة »^(٥).

يقول: « وَرَتَّل » واوه أصلية، ووزنه « فَعَلَّل »^(٦)؛ لأنّ الواو لا تكون أبداً زائدة أولاً، والتّون إذا وقعت ثالثة ساكنة حكم عليها بالزيادة. وإنما حكمنا

(١) لم أقف على كلام الشلّوبين في غير هذا الكتاب.

(٢) تكلمة يلتئم بمثلها الكلام.

(٣) الكتاب ٣٤٧/٢. وفي الأصل: ضوعفت.

(٤) الكتاب ٣٤٧/٢. وما بين معقوفين تكلمة منه.

(٥) الكتاب ٣٤٧/٢.

(٦) في الأصل: فَعِيلِل.

بالأصالة للواو^(١)، وإن كانت لاتكون أصلا في بنات الأربعة؛ لأنّ فيها شيئين يطلبان بأصالتها:

أحدهما: وجود النّظير؛ لأنّ الواو قد توجد أصلا أوّلا.
والثاني: أنّ المثال موجودٌ، وذلك أنّ «فعللا»^(٢) كثير جدّا في الكلام.
وفيه شيان يطلبان ألا تكون زائدة:

أحدهما: عدم النّظير؛ لأنّ الواو لاتوجد زائدة [أوّلًا]^(٣) أصلا.
والثاني: عدم المثال؛ لأنه ليس في الكلام «وَفَعَّلَ»^(٤) أصلا.
قوله: «وأما قرئوة»^(٥).

يقول: إنّ واو «قرئوة» زائدة؛ لأنها لاتكون أصلا في بنات الأربعة في مثل
هذا الموضع، ولأنّ «فَعْلَلَة» ليس في الكلام.
فإن قيل: وكذلك أيضا «فَعْلُوة».

قيل: لزوم هذا البناء حرف الزيادة يدلّ على أنه من أئينة الزوائد.
قوله: «فمن قال: قِرْوَاح، لاتدخل»^(٦) الكلام.

«يعني: أنّ قائلًا ممن لا يحكم للألف بالزيادة على مذهب سيويه لوقال: إنّ
الألف في (سِرْدَاح) زائدة؛ لأنها لا تُدخل في باب (جِرْدَحْلٍ) الأقلّ، ولا تُلحق^(٧)

(١) في الأصل: الواو.

(٢) في الأصل: فعلل.

(٣) تكملة مما سبق يلتزم بها الكلام. وانظر الممتع ٢٩٢.

(٤) في الأصل: فيعل.

(٥) الكتاب ٣٤٧/٢.

(٦) الكتاب ٣٤٧/٢.

(٧) في الأصل: يدخل.

به إذا كان أكثر من (جَرْدَحْل) ^(١)؛ لأنَّ ماجاء على وزن (جَرْدَحْل) أقلَّ ممَّا جاء على وزن (سِرْدَاح).

قيل له: ليس هذا الحجة؛ لأنَّا قد رأينا ما يُلحق ببنات ^(٢) الأربعة من ذوات الياء والواو والألف ^(٣) أكثر من ذوات الأربعة ولم يمنع ذلك أن يُلحق بها ^(٤) وكذلك (سِرْدَاح) ملحَقُ بـ(جَرْدَحْل) وإن كان مثاله أكثر من مثال (جَرْدَحْل) ^(٥). قوله: « ومن أدخل عليه (سِرْدَاحا) » ^(٦).

[يعني: مَنْ جعل « سِرْدَاحاً » مثل « جَرْدَحْل »] ^(٧)، فإنه يجب أن يقول في « عُدَّافِرَة »: إنَّ ألفها أصليَّة؛ لأنها تقلُّ كما تقلُّ « قُدَّعِمِلَة »؛ لتساوي نظم ^(٨) متحرِّكاتها وحركاتها وسواكنهما، وحكمُ الألف إذا كانت [حشوا] ^(٩) في الاسم ألا تكون لاحقة ^(١٠) بشيء من ذوات الأربعة، ولا غيرها. قوله: « فما خلا من هذه الحروف » ^(١١).

(١) في الأصل: جردخل. وكذا في الموضع التالي.

(٢) في الأصل: من بنات.

(٣) في الأصل: الواو والياء والواو والألف.

(٤) في الأصل: به.

(٥) انظر النص السابق في شرح السيرافي ٨٠/٦ (خ)، النكت ١١٨٥. ووقع في النكت: « لأنها تدخل في باب جردخل ». والصواب ماجاء في الأصل وشرح السيرافي.

(٦) الكتاب ٣٤٧/٢. وفي الأصل: سرداح.

(٧) تكملة من شرح السيرافي ٨٠/٦ (خ) يلتزم بها السياق. والتَّصَّ فيه باختلاف يسير. وانظر النكت ١١٨٦، ١١٨٥.

(٨) في النكت ١١٨٦: « نظير ». ولا أدري مامعناه.

(٩) تكملة من النكت ١١٨٦.

(١٠) في الأصل: يكون لاحقا. والمثبت من النكت ١١٨٦.

(١١) الكتاب ٣٤٧/٢. وفي الأصل: فما حل.

هذا كلامٌ مستثنى منه أشياء يذكرها فيما يأتي.

قوله^(١): «فَمِمَّا يُبَيِّنُ لَكَ أَنَّ التَّاءَ فِيهِ زَائِدَةٌ (التَّنْضُبُ)»^(٢).

يقول: إن^(٣) «تَنْضُبُ» «تَفْعُلُ»، ولا يجوز أن يكون «فَعْلًا»؛ لأنه لا يوجد في الكلام أصلاً، ويوجد فيه «تَفْعُلُ» في الفعل^(٤)، فحملة على ما يوجد في موضع ما أولى من حملة على ما لا يوجد أصلاً، هذا مع أن لزوم هذا البناء للزيادة يدلّ على أنه من أبنية الزوائد.

قوله: «وكذلك (التُّفُلُ والتُّفَلُ)»^(٥).

يقول: إن «تُفُلُ» بضمّ التاء والفاء، و«تُفَلُ» بفتح الفاء، وزنه «تُفْعُلُ»، وتُفْعُلُ^(٦)؛ لأنهم قد قالوا: تُفْعُلُ بضمّ الفاء وفتح التاء، وهو لا يصحّ في بابهِ، إلّا أن تكون زائدة؛ لأنه ليس في الكلام مثل «جَعْفُرُ» أصلاً، وفيه في الأفعال «تَفْعُلُ»^(٧)، هذا مع أن لزوم الزيادة لهذا البناء يدلّ على أنه من أبنية الزوائد.

(١) في الأصل: واوه.

(٢) الكتاب ٣٤٧/٢. وفي الأصل: فمى ماتبين.

(٣) لم تنقط في الأصل، وأقرب قراءة لها تبدل بان أو يبدل بان.

(٤) في الأصل: في الحمل.

(٥) الكتاب ٣٤٧/٢، وهارون ٣١٥/٤ وفيهما: «التُّفُلُ والتُّفَلُ». بفتح التاء في الأول وضمّ الفاء، وضمّ التاء في الثاني وفتح الفاء. وسينصّر المؤلف على ضبطه الذي ضبطه به. وهذا الضبط هو الصحيح؛ لأنّ سيبويه يقول بعد ذلك: «لأنهم قد قالوا: التُّفُلُ».

(٦) في الأصل: يفعل.

(٧) في الأصل: يفعل.

قوله: « وكذلك (تُرْتَب وتُذَرَأ) »^(١).

ولزيادة التاء فيهما دليان:

[٧١] أحدهما: أنَّ « تُرْتَب » من الرتبة؛ لأنه الكثير الرتبة. و« تُذَرَأ » من /
« الذرء »؛ لأنه الكثير الذرء أيضا.

والثاني: أنه ليس في الكلام في غير المخفف « فُعَلَّ »^(٢)، وفيه من الفعل
« تُفَعَّل » مع أنَّ لزوم الزيادة يدل على أنه من أبنية الزوائد. وحكى أبو الحسن
الأخفش: جُوذِر^(٣). ولم يقل أحد: إتهم^(٤) يقولونه بضم ذاله، فهو على ذا غير
مخفف^(٥). وقال فيه الفارسي: إنه أعجمي^(٦).

قوله: « وكذلك (عَزَوِيت) »^(٧).

إنه « فَعْلِيَت »، وليس بـ« فَعْوِيل » على أن تكون التاء فيه أصلية،
والواو والياء^(٨) فيه زيادتان؛ لأنهما متى وقعا في كلمة [من]^(٩) ثلاثة أحرف أصول

(١) الكتاب ٣٤٧/٢.

(٢) نحو: جُحَدَب، مخفف من جُحَادَب، وحكي بضم الدال. انظر المسألة في الكتاب ٣٣٥/٢،
التبصرة والتذكرة ٧٨٤، ٧٨٥، المنصف ٢٧/١، شرح الملوكي ٢٦.

(٣) ووافقه الكوفيون على هذا الوزن. انظر المنصف ٢٦/١، شرح التصريف للثمانيني ٢٨٩، شرح
الشافعية للرضي ٤٧/١، ارتشاف الضرب ١٢٣ (رجب). ومما ورد على فُعَلَّ بضم الفاء وفتح اللام: بُرَقِعَ
وطحلب، ورويت بضم اللام، وجُرَشَعَ، وسُودِدَ، وعُوطَطَ، وعُنْدَدَ، وقُعْدَدَ. وانظر ارتشاف الضرب ٦٥
(رجب).

(٤) في الأصل: منهم.

(٥) ذكر ابن جني الضم فيه. انظر المنصف ٢٧/١.

(٦) انظر المنصف ٢٧/١، الممتع ٢٦٨، اللسان (جذر).

(٧) الكتاب ٣٤٧/٢.

(٨) في الأصل: التاء.

(٩) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

حكم عليهما^(١) بالزيادة؛ لأنَّ «فَعُوِيْلَا» ليس في الكلام، مع أنَّ لزوم الزيادة له يدلُّ على أنه من أبنية الزوائد.

قال أبوعلِّي في المسائل^(٢): لا يخلو لزوم الزيادة له في قولهم: عَزُوِيْتُ، من أن يكون وزنه «فَعْلِيْتَا، أو فَعُوِيْلَا، أو فَعْلِيْلَا»^(٣) فلا يجوز أن يكون «فَعُوِيْلَا»؛ لأنَّ «فَعُوِيْلَا» بناءٌ لم يوجد في الأمثلة الأصلية، ولا في المزيد^(٤) فيها، وإن جعلته «فَعْلِيْلَا» حكمت بأن الواو أصلية؛ لأنها اللام الأولى من البناء، ولم تحي الواو أصلاً في الرباعي إلا فيما كان مضاعفاً، فيبقى أنه «فَعْلِيْت».

قلت: ويتبين وزن هذه الكلمة من وجه آخر، فنقول: إن فيها حرفين من حروف الزيادة يحتاج في معرفة الزائد^(٥) منهما إلى نظر، فأما المدَّة التي بينهما فكونها زائدة بين، فلا يخلو الحرفان من أن يكونا معاً زائدين، أو يكونا جميعاً أصليين، أو يكون أحدهما زائداً والآخر أصلياً^(٦). فلا يجوز أن يكونا معاً زائدين، أو يكونا جميعاً أصليين؛ لأنَّنا إن حكمنا^(٧) بذلك بقيت الكلمة على حرفين، والأسماء المتمكِّنة والأفعال لا تكون أقلَّ من ثلاثة أحرف، ولا يجوز أن يكونا أصليين؛ لأنَّنا لم نجد الواو في الرباعي أصلاً إلا فيما كان مضاعفاً، فقد ثبت أنَّ أحدهما زائد والآخر أصل، ولا يخلو الزائد أن يكون الثاني أو الأوَّل^(٨)، فلا يجوز أن يكون الأوَّل؛ لأنه إن جعلناه

(١) في الأصل: عليها.

(٢) انظر المسائل البغداديات ٨١، ٨٢.

(٣) في الأصل: غزويت من ان يكون وزنه فعليتا او فعويلا او فعليلا.

(٤) في الأصل: المزيدة.

(٥) في الأصل: الزوائد.

(٦) في الأصل: زائد والآخر اصلي.

(٧) في الأصل: ارحمنا.

(٨) في الأصل: الثاني أولاً.

الزائد جعلنا وزن الكلمة « فَعْوِيلا »، وهو بناءٌ لم يَحْيُ عليه الكَلِمُ^(١) الأصلية الحروف، ولاذوات الزوائد، فثبت أن الزائد هو الثاني، وأن وزنه « فَعْلِيَت »^(٢). قلت: [قال]^(٣) ابن جنّي: « عَزَوِيَت: هو الدّاهية. وقال أبو عمر: غَزَوِيَت بالغين معجمة »^(٤).

قوله: « وكذلك (التَّحْلُة والتَّحْلِي) »^(٥). هي برادة الجلد^(٦) التي تقع منه إذا قُشِر. وفي مُثْلِ العرب: « حَلَّاتُ حَالَّةٌ عن كُوعِهَا »^(٧). « وكذلك (التَّثْفُلَة) »^(٨).

يعني: أنها يدلّ الاشتقاق على زيادتها؛ لأنها^(٩) أنشئ الثعالب، سُمّيت بذلك لسرعتها. ومن كلامهم: التَّثْفُل، وهي في اللغة البزاق الخفيف، سُمّيت بذلك كما سُمّي ذكر الثعالب « تَثْفُل » لسرعته من هذا، ولذلك قيل: « أروغٌ من ثعلب »^(١٠).

(١) في الأصل: الكلام.

(٢) انتهى كلام أبي عليّ.

(٣) تكملة يلتزم بها الكلام.

(٤) المنصف ٢٨/٣.

(٥) الكتاب ٣٤٨/٢ وفيه: « التحلي والتحلة ».

(٦) في الأصل: الجليد.

(٧) انظر تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ١٠٠، مجمع الأمثال ٣٤٣/١، اللسان (حل).

(٨) الكتاب ٣٤٨/٢.

(٩) في الأصل: بأنها لاهما.

(١٠) قال طرفة:

ترك الله له من واضحّه

أشبهه الليلة بالبارحه

كلُّ خليلٍ كنتُ خالتهُ لا

كلّهم أروغٌ من ثعلبٍ ما

انظر الديوان ١٥، مجمع الأمثال ٧٨/٢.

وقوله في «عَنْكَبُوت»: «ولو كانت التاء من نفس الحرف»^(١).
 يعني: أنهم كسّروا من غير استكراه. ويريد: حذفاً غير مستكراه^(٢).
 «كما لا يحذفون طاء (عَضْرُفُوط)»^(٣).
 يعني: غير مستكراهين للحذف.
 أنشد الحامض^(٤):

كَأَنَّمَا يَسْقُطُ مِنْ لُغَامِهَا بَيْتُ عَكْنَبَاةٍ عَلَى زِمَامِهَا^(٥)

قال كُرَاع: العَكْنَبَاةُ^(٦): العَنْكَبُوت. وفي هذا نظر؛ لأنَّ النون ثالثة ساكنة
 فظاهر أمرها أنها زائدة، إلا أن يقال: إنَّ الكلمة مقلوبة.

وقال بعض أهل اللغة: والعُكْبُ / والأَعْكَبُ^(٧): اسم لجميع العنكبوت،
 وليس يجمع؛ لأنَّ العنكبوت رباعي.
 قوله: «لحقن للتأنيث»^(٨).

(١) الكتاب ٣٤٨/٢.

(٢) يعني: حذف التاء في قولهم: عنكب.

(٣) الكتاب ٣٤٨/٢. وفي الأصل: طاء من عضر فوط.

(٤) أبو موسى سليمان بن محمد بن أحمد البغدادي [ت: ٣٠٥هـ] والهامض لقب له لشراسته
 أخلاقه. أخذ عن الكوفيين والبصريين، مع تعصّب للكوفيين، من أصحاب ثعلب المختصّين به، وقد خلفه
 بعد وفاته، وأخذ عنه أبو عمر الزاهد. من تصانيفه: المختصر في النحو، خلق الإنسان، النبات، وغيرها.
 انظر الفهرست ٨٦، ٨٧، بغية الوعاة ٦٠١/١، هدية العارفين ٣٩٦/١.

(٥) في الأصل: عنكبأة. والرجز في المقصور والممدود للقال ١٦٣، جمهرة اللغة ١٢١٥، المخصص
 ٧/١٦، اللسان (عنكب)، تاج العروس (عنكب). وفي الأخيرين أن العنكبأة لغة اليمن.

(٦) في الأصل: العنكبأة. وسيبويه ذكر عنكبء، لكن ليس هو المراد بدليل ماسيذكره أن النون ثالثة.

(٧) في الأصل: العنكب والاعكب. وفي المحكم ١٧٠/١: «والعكاب والعكب والأعكب». إلى آخر
 النصّ.

(٨) الكتاب ٣٤٨/٢. وفي الأصل: لحن التأنيث. ويريد: تاء أخت وبنت وثنين وكلتا.

يعني: أن ياءها زائدة بالاشتقاق.

قوله: «ولو لم تجد»^(١).

يعني: لو لم يجد فيها اشتقاقا. والتَّيَّبِت: فسيل^(٢) التَّخْل. وإن لم تجد فيها اشتقاقا يدلُّك^(٣) على زيادة التاء حكمت بالزيادة فيها^(٤)؛ لأنك لا تجد في الكلام مثل «فَعْلِيل». وأيضا فإن هذا المثال لما لزم الزيادة دلَّ على أنه من أبنية الزوائد.

قوله: «لجعلت تاء (تُبْع، وتَبَالَة، وسُبُرُوت، وبلَّتَع) ونحو ذلك زائدة»^(٥).

يعني: للكثرة خاصّة، من غير استدلال بالاشتقاق، ولا غيره، إلا بمجرّد الكثرة. هذا مراده، رحمه الله.

ولا يصحّ أن يريد: أن تاء «تَبَالَة» غير زائدة؛ فإن الاشتقاق قد دلَّ على زيادة التاء؛ إذ «التَّبَالَة» في اللغة: القصير. ومن كلامهم: التَّيْل، وهو الصغير، والقصير من صفات الصغر، فاشتقَّ له هذا الاسم من «التَّيْل» لقربها. كُرَاع: يقال للعظام وللصغار: تَبَل^(٦).

قلت: قال الأعمش^(٧): «وجعل سيبويه التاء في (تَبَالَة وتَبَال) أصليّة، ووزن (تَبَال) عنده (فَعْلَال). ومن أهل اللغة من يجعل التاء في (تَبَال) زائدة كالتاء»^(٨)

(١) الكتاب ٣٤٨/٢.

(٢) في الأصل: نسل.

(٣) في الأصل: بذلك.

(٤) في الأصل: فيهما.

(٥) الكتاب ٣٤٩/٢ والتَّصُّ بتمامه: «فلو جعلت زائدة لجعلت تاء تبع وتَبَالَة وسُبُرُوت وبلَّتَع ونحو ذلك زائدة؛ لكنّها في هذه المواضع». وفي الأصل: لجعلت يا وسُبُرُوت.

(٦) لم أقف على هذا في كتب كُرَاع التي بين يدي. وهو في اللسان (نبل) بلا نسبة.

(٧) التَّكْت ١١٨٦. وانظر شرح السيرا في ٨٣/٦ (خ).

(٨) في الأصل: في تَبَال زائدة وتَبَال غير أصليّة كذلك.

(تجفاف وتبيان)، ويزعم أن (التنبال) هو القصير، و(التبل) هم القصار، فـ(تنبال) (تفعال) بما ذكره من الاشتقاق». فحمل الأعلام كلام الإمام على غير ما ذكرناه أولاً^(١).

قوله: «أَنَّكَ لَوْ سَمَّيْتَ رَجُلًا نَهْشَلًا»^(٢).

يشهد بما قال قوله:

وجدنا نَهْشَلًا فضلتُ فُقيماً^(٣)

فصرف «نَهْشَلًا». والنهشل: الذئب، والنهشل: الشيخ الكبير. وفي المجرد: النهشل والنهكل: الشيخ الكبير. ويقال لولد الذئب: النهشل^(٤).

قوله: «وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ مِنَ (الْخَفَقِ)»^(٥).

يعني: الذي بمعنى: خَفَقَ فلانٌ فلاناً بالسيف، أي: علاه ليضربه، ومنه: خَفَقَهُ بالدرة خَفَقًا، أي: ضربه بها، والدرة: المِخْفَقَة. وخَفَقَ برأسه من الثعاس^(٦): إذا اضطرب، قال:

(١) ليس للأعلام من هذا شيء، وإنما هو كلام السراقي، وقد خرجته قبل قليل من شرحه. وفي ارتشاف الضرب ٢١٤ (رجب): «وزعم سيبويه أن تنبالة فعلالة». وفي اللسان (نبل): «والتنبال والتنبالة: القصير بين التنبالة. ذهب ثعلب إلى أنه من التبل، وجعله سيبويه رباعياً». وفي تاج العروس (نبل): «والتاء في تنبال زائدة اتفاقاً، وفي الحكم هو رباعي على مذهب سيبويه؛ لأن التاء لاتزاد أولاً إلا بثبت». وانظر الباب ٢/٢٦٩، ٢٧٠، الممتع ٢٧٥.

(٢) الكتاب ٢/٣٤٩، ٣٥٠ وبعده: «أو مُضَلًّا أو نَهْشَرًا صرفته». ويريد سيبويه: أن التون أصلية.

(٣) في الأصل: فضلت مسماد. وعجزه:

كفضل ابن المخاض على الفصيل

وهو للفرزدق. انظر الديوان ٢/٩٦، تذكرة النحاة ٢٠٥.

(٤) في الأصل: النهش. انظر المنتخب ١٤٦.

(٥) الكتاب ٢/٣٥٠.

(٦) في الأصل: الناس.

وخافق الرأس فوق الرجلِ قلت له^(١)

فتكون المرأة الخفيفة لاضطرابها سميت بذلك^(٢)، وتكون الداهية لأنها تضرب
بالإنسان وتلوي به.

قوله: « وأما (الدهقان، والشيطان) »^(٣).

هذا موضع يظهر منه تناقض فيه سيبويه، حيث قال: « فلتجعلها زائدة
فيهما »^(٤). يعني: النون في « شيطان ودهقان »؛ « لأتهما ليس عليهما ثبت »^(٥)،
فحكم عليها بالأصالة-أعني بأصالة النون- حيث لم يجد ثبناً يدلّه على زيادتها^(٦).
وهذا نقيض^(٧) مافعله في « رمان »؛ ألا تراه قد حكم فيه بالزيادة للنون، والألف
قبلها، بمجرد كثرة زيادتها^(٨) آخرها قبلها^(٩) ثلاثة أحرف، لما لم يكن فيه ما يدلّ على
أصالتها، وإن كان في الحكم بزيادتها الحمل على الأكثر. وهذا الموضع يظهر منه
أنه لا يحكم بزيادتها إلاّ بدليل لها، من اشتقاق أو من عدم مثال. وهذا تناقض

(١) عجزه:

زُعْ بالزمام وجوز الليل مركوم

وهو لذي الرمة. انظر الديوان ٤٢٠، إصلاح المنطق ٢٥٦، المخصص ١٥٢/٧، ١٠٤/١٢،
المشوف المعلم ٣٤٩/١.

(٢) يعني: ختفّق. انظر الكتاب ٣٥٠/٢.

(٣) الكتاب ٣٥٠/٢ وفيه: « فأما ».

(٤) الكتاب ٣٥٠/٢ وفيه: « فلتجعلها زائدتين فيهما ».

(٥) الكتاب ٣٥٠/٢.

(٦) وقال سيبويه ١١/٢: « قال: وسألته عن رجلٍ يُسمّى دهقان، فقال: إن سمّيته من التدهقن فهو
مصروف، وكذلك شيطان إن أخذته من التشيطن، والنون عندنا في مثل هذا من نفس الحرف إذا كان له
فعل تثبت فيه النون، وإن جعلت دهقان من الدهق، وشيطان من شيط، لم تصرفه ».

(٧) في الأصل: تبيض.

(٨) في الأصل: زيادتهما.

(٩) في الأصل: قبله.

ظاهر لاختفاء به، فتشبهه. والذي يُخرجُ كلامه من التناقض أن يكون قوله: «فلا تجعلها زائدة فيهما»^(١) لقولهم: تشيطن وتدهقن، إلاّ ثبت، ويكون كلامه هنا ككلامه في «معدّ»، حيث جعل ميمه أصلية، وإن كانت بعدها ثلاثة أحرف، وهي أوّل، والميم متى وقعت هذا الموضع والموقع حُكم بزيادتها ما لم يدلّ الدليل على / أصالتها؛ لقولهم: تَمَعَّدَدَ، و«تَمَفَّلَ» يقلّ في الكلام، فلا يحمل عليه إلاّ ثبت. وكذلك أيضا «الشَّيْطَانُ والدَّهْقَانُ» حكم فيهما بأصالة التّون لقولهم: تدهقن وتشيطن، و«تَفَعَّلَنَ» لا يوجد في الكلام، و«تَفَعَّلَ وَتَفَعَّلَ» يكثران فيه، فحملهما على الأكثر أولى، وإذا حملا على «تَفَعَّلَ وَتَفَعَّلَ» كان «شَيْطَانُ» «فَيْعَالُ»، مثل «الْبَيْطَارِ وَالْعَيْدَانِ»^(٢)، و«دِهْقَانُ» «فِعْلَالُ»، فكانت نوهمما أصلية ولم يكن لإخراجها عن ذلك سبيل إلاّ بدليل كما قال سيبويه. هذا مراده، وعليه يجب أن يحمل كلامه.

وقد زعم بعض النحويين أنّ «شيطانا» «فَيْعَلَانُ»^(٣)، من «شَطَطٌ يَشُوطُ»، حذف عيئه وألزم حذفها فيما صُرّف منه. وهذا قول رديء؛ لأنّه ليس في الكلام «تفعّلن»^(٤).

وكذلك زعم بعضهم أنّه «فَعْلَانُ» من «شَطَطٌ يَشِيْطُ»^(٥) من قوله:

وقد يَشِيْطُ على أرمأحنا البطل^(٦)

(١) في الأصل: فيها.

(٢) العيدان: النخل الطّوال. وإن كنت أرى أنّ الكلمة غيداق. انظر المنصف ١/١٠٩، المتع ٩٨.

(٣) هذا الوزن بناء على الأصل الذي سيذكره. ولم أقف على هذا القول.

(٤) في الأصل: تفعّلن. والصواب ما أثبتته إن شاء الله، وسيعيده في القول التالي.

(٥) أجاز هذا سيبويه في ١١/٢ وقد نقلت نصّه قبل قليل. وانظر شرح السيراني ٩٤/٦ (خ)، النكت

١١٦٠، تاج العروس (شيط).

(٦) صدره:

وهذا أيضا خطأ؛ لما تقدّم من أنه ليس في الكلام « تفعلن ».

قوله: « لأنه لم يجئ بشيء آخره من نفس الحرف على هذا المثال »^(١).

يريد: وحروفه كلها التي قبل ألفه أصول؛ لأنّ للقائل أن يقول في « قَيِّقَان »^(٢): إنه يمكن أن يكون وزنه « فيعالا » نحو « خَيِّتَام »^(٣)، وإذا أمكن هذا فكيف يحكم بزيادة ألفه ونونه لعدم المثال، وهو يحتمل هذا المثال، وهو موجود؟! فإنما أراد ماقدّمته. ويبتل في « قَيِّقَان » أن يكون « فيعالا » من جهة أنه إذا كان كذلك كان من باب « ددن »، وهو قليل جدًّا، وإذا كان من باب « سلس وقلق » فهو أكثر من باب « ددن »، فحمله عليه أولى وأقوى.

وذكر « قُنْبَرًا وَقُبْرًا »^(٤) وهو طائر.

وقياس قول أبي الحسن أن تكون التّون في « جُنْدَب » أصلا حتّى يقوم الدليل على زيادتها^(٥). وإن كان « الجُنْدَب » من « الجَدَب »^(٦)؛ لأنه ممّا يلزمه،

قد نخضبُ القيدَ من مكنونِ فائله

والبيت للأعشى. انظر الديوان ١١٣، شرح السيرافي ٩٤/٦ (خ)، شرح المفصل لابن يعيش ٦٤/٥.

(١) الكتاب ٣٥٠/٢.

(٢) وردت في إحدى نسخ الكتاب، كما في طبعة هارون ٣٢١/٤. واختار الأستاذ عبدالسلام هارون رحمه الله كونهما قيقبان على ما جاء في طبعة دينبورغ، ومثلها نسخة بولاق ٣٥٠/٢ المعتمدة على طبعة دينبورغ، ونسخة شرح السيرافي التي بين يدي ٨٨/٦ (خ)، ووزنها عند السيرافي: فيعالل. وكلام الشارح جارٍ على ما جاء في تلك النسخة. وقيقان بالفتح والكسر أيضا حصن باليمن. تاج العروس (قيق).

(٣) في الأصل: فيعال نحو حتام. انظر الكتاب ٣٢٣/٢.

(٤) الكتاب ٣٥١/٢. وفي الأصل: وقير.

(٥) فيكون على وزن فُعْلَل، وقد أثبتته أبو الحسن الأخفش. انظر التبصرة والتذكرة ٧٨٤، شرح الشافعية للرضي ٤٨/١.

(٦) يقرأ في الأصل: من الجندب.

فالتون فيه زائدة غير ملحقة على مذهب سيبويه، وهي زائدة ملحقة على قول أبي الحسن^(١).

«سِنْدَأَوْ وَحِنْطَأَوْ»^(٢).

يريد: أن هذا المثال دليل على زيادة الواو والتون للزومهما^(٣) له؛ فإنه لا يصح أن تكون حروفه كلها أصولاً؛ لأن الواو لا تكون في مثل هذا الموضع من بنات الأربعة أصلاً، وهي ولا بد زائدة فيه، ولا بد مع زيادتها من زيادة النون ثانية^(٤)؛ لأنه لا يوجد هذا المثال وفي آخره واو زائدة إلا وفيه النون ثانية، فلزوم النون له ثانية يدل على أنه من الأبنية التي تزداد فيها النون مع زيادة الواو. ولا يصح أن تكون همزته زائدة؛ لأن زيادة النون وسطاً أكثر من زيادة الهمزة وسطاً. فعلى هذا الأكثر ينبغي أن يحمل وزن «حِنْطَأَوْ وَسِنْدَأَوْ» على «فَنَعَلَوْ»، ولا يصح أن يكون «فَعَلَلَّ»^(٥) نحو «جَرَدَحَل»؛ لأن الواو لا يكون أصلاً فيما زاد على الثلاثة في هذا الموضع، ولا «فَعَلَّأَوْ»^(٦)؛ لما تقدم من أنه لا بد من زيادة النون في هذا المثال مع الواو للزومها له معها، وهذا فيه زيادة أخرى^(٧)، ولا «فَعَلَّأَل»^(٨)؛ لأن زيادة الهمزة كما ذكرنا وسطاً أقل من زيادة النون وسطاً.

(١) انظر الكتاب ٢/٣٥٠، ٣٥١، المنصف ١/١٣٨، شرح الشافية للرضي ١/٥٥

(٢) الكتاب ٢/٣٥١.

(٣) في الأصل: للزومها.

(٤) في الأصل: ثابتة، وكذا في الموضع التالي.

(٥) في الأصل: فعلل.

(٦) في الأصل: فعلاو.

(٧) وهي الهمزة.

(٨) في الأصل: فعلن. وما أثبتته هو الظاهر من كلامه.

قوله: « وإِنَّمَا صارت الواو هنا بعد الهمزة لأنها تُخْفَى »^(١).

قال الفارسي - رحمه الله -: نظير هذه الزيادة اللاحقة لخفاء الهمزة الياءُ اللاحقة للهاء^(٢) في « به » لخفائها. قال: فمن ثَمَّ أُبدِل منها^(٣) قومُ الواو في الوقف في الرَّفْع فقالوا^(٤): الكَلَوُ^(٥).

قوله: « واعلم أنَّ التَّون إذا كانت ثالثةً ساكنةً، وكان الحرف على خمسة أحرف كانت التَّون زائدة »^(٦).

[٧٢ب] هذا نصُّ يقتضي زيادة / التَّون في « شَمَنْصِير » فوزنه على هذا « فَعَنْلِيل »^(٧).

قوله: « لقلَّة الأسماء من هذا النَّحو »^(٨).

قال: « لقلَّة » لمكان « حَنْبَر »^(٩) ونحوه ممَّا وقعت فيه زيادة التَّون ثانية ساكنة ممَّا هو على خمسة أحرف.

قوله: « لأنَّك لا تجد أمَّهات الزَّوائد »^(١٠).

وهي الألف والواو [والياء]^(١١).

(١) الكتاب ٣٥١/٢.

(٢) في الأصل: لها.

(٣) أي: الهمزة.

(٤) في الأصل: فقال.

(٥) انظر التَّكملة ١٩٧.

(٦) الكتاب ٣٥١/٢.

(٧) قال ابن عصفور في الممتع ١٥٥: « ولا يُتحقق أنه عربي ». وفي المزهر ٣٣/٢: « وقيل هو خماسي الأصول ». وقد سبق ذكره على أنه أحد الفوائت ٣٩٢، ٣٩٤.

(٨) الكتاب ٣٥١/٢.

(٩) في الأصل: المكان فيحمر. وسيبويه ذكر « حَنْزَقَر، وَحَنْبَر »، والثاني أقرب رسماً.

(١٠) الكتاب ٣٥١/٢.

(١١) تكملة يلتم بمثلها الكلام.

وقوله: « وكذلك (عندليب)؛ لأنه لم يكثر في الأسماء »^(١).

قال: « لم يكثر » لمكان « مَنَحْنِيق »، فَإِنَّ نونه زائدة، ووزن « عندليب » على هذا « فَعْلَلِيل » كـ « عَرَطْلِيل »^(٢).

قوله: « (جَنَعْدَل وشنافر وخذرتق) لقلتها في الكلام »^(٣).

يريد: أَنَّ هذه الأمثلة لما قلّت في الكلام، ولم تقع الزوائد موقع النونات فيها^(٤)، حكم فيها بالأصالة في التّون. ويمكن أن يريد بقوله: « لقلتها »: لقلّة هذه الأمثلة مزيدة فيها التّون، ويكون [هنا قوله]^(٥) بمعنى « قلّ » التي تقع يقينا محضا مجازا، كما وقعت في قوله: مررت بأرض قلّما تنبت إلّا القفّعاء والحسك، أراد: ما تُنبت^(٦)؛ لأنّ « فَنَعْلَلَا وَفَنَاعِلَا وَفَعْلَلَا »^(٧) كلهنّ لم يذكرهنّ فيما تقدّم.

قوله: « واعلم أنّ ما لحق بنات الأربعة من الثلاثة »^(٨).

هذا نصّ يقتضي على أنّ التّون إذا كانت في كلمة عدد حروفها خمسة

(١) الكتاب ٣٥١/٢.

(٢) في الأصل: فعليل كقرطيل.

(٣) الكتاب ٣٥٢/٢. وفي طبعة هارون ٣٢٤/٤ شنافر، وهو من تغييره، على الرغم من أنّ الذي في أصوله شنافر، لكنّه رآه تحريفا، وهذا نصه: « في الأصل: شنافر، تحريف. وفي اللسان: والشنافر: الخفيف، مثل به سيبويه وفسّره السيرافي ». ولأدري كيف اعتمد على هذا وغير ما في الأصول، رحمه الله، علما أنّ الذي في شرح السيرافي الذي بين يديّ ٩٤/٦ (خ) هو شنافر، وقد سقط منه تفسيره، ومثله في تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية لأبي حاتم ١٦٤ وفسره بأنه اسم رجل، والبعر الكثير شعر الوجه.

(٤) في الأصل: فيما.

(٥) تقرأ في الأصل: مناقله أو منافله.

(٦) انظر الشيرازيات نسخة ابن سabor ٧١ب، ٧٢أ. وفيه: « بيلاد. . الكراث والبصل ». والقفعاء: حشيشة خوّارة من نبات الربيع، لها نورٌ أحمر. والحسك: عشبة لها شوك يسمّى الحسك أيضا. انظر اللسان (قفع، حسك).

(٧) في الأصل: ففعال وفناعل وفعلئل.

(٨) الكتاب ٣٥٢/٢ وفيه: « ما لحق بنات ».

وهي فيها ثلاثة ساكنة فإنها يحكم عليها بالزيادة سواء كانت ثلاثية الأصل أو رباعية.
قوله: « وأما (كَنْهَبِل) »^(١).

يدلّ على زيادة النون فيه أنّ هذا المثال لا يكون إلاّ والنون لازمة له.

قوله: « و(العَرْتُنُّ) قد تبيّنت بـ(عَرْتُن) والبناء »^(٢).

وكذلك تبيّنت بأنّ النون فيها ثلاثة ساكنة وهو على خمسة أحرف، إلاّ أنه استغنى عن هذا؛ لأنّ ما ذكره أقوى منه.

قوله: « (قَرْنُفُل) مثله »^(٣).

وكذلك أيضاً يستدلّ على زيادة نونه بوقوعها فيه ثلاثة ساكنة وهي على خمسة أحرف، لكن ما ذكره أقوى، فلذلك اكتفى به.

قوله: « وأما (عَقَنْقَل) »^(٤).

يريد: أن يبيّن^(٥) أنّ النون زائدة في « عَقَنْقَل »، وذلك أنه لا يخلو أن يجعل المضاعفين أصليين، أو يجعل أحدهما زائدا والآخر أصلا، فإن كانا أصليين فهي ولا بدّ زائدة؛ لأنها متى وقعت في كلمة على خمسة أحرف ثلاثة ساكنة حكم عليها بالزيادة، وإن كان أحدهما [زائدا]^(٦) والآخر أصلا كان ذلك أبين في زيادتها؛ لأنّ أحد المضاعفين لا يكون زائدا وبينهما حرف أصلي، ولما تقدّم من أنّ النون في مثل هذا الموضع يُحكم عليها بالزيادة، ولا يحكم عليها بالأصالة أصلا.

(١) الكتاب ٣٥٢/٢.

(٢) الكتاب ٣٥٢/٢.

(٣) الكتاب ٣٥٢/٢.

(٤) الكتاب ٣٥٢/٢.

(٥) ظاهرها في الأصل: يتبيّن.

(٦) في الأصل: أحدها. وما بين معقوفين تكملة يلثم بها الكلام.

قوله: « فمّا ثبت أنّها فيه زائدة قولهم: ضَهْيَا؛ لأنّك تقول: ضَهْيَاء »^(١).
يريد: أنّ الياء في « ضَهْيَا » أصلية والهمزة زائدة، بدليل ثبوت الياء وسقوط
الهمزة في « ضَهْيَاء » التي على « فَعْلَاء »؛ إذ لو كانت الياء زائدة والهمزة أصلية
لقالوا: ضَهَاء^(٢). وكذلك أيضا يستدلّ على أصالة الياء وزيادة الهمزة بأنه ليس في
الكلام « فَعِيل » بفتح الفاء، فلو كانت الياء زائدة لكانت فاء الكلمة مكسورة.
فهذان قولان على أنّ « ضَهْيَا » كما قال سيبويه، رحمه الله.
وزعم أبو إسحاق الزجاج أنّ « ضَهْيَا » « فَعِيل » من « ضَاهَات »، أي:
شابهت^(٣)، فإنّ المرأة إذا لم تَحْضُ^(٤) تُشبه الرجل، وكذلك إن لم يكن لها
ثديان^(٥).
وهذا القول خطأ؛ لما تقدّم من أنه ليس في الكلام « فَعِيل » بفتح الفاء^(٦)،
فهو على ماقدّرناه من « ضاهيت »، أي: شابهت، قال تعالى: ﴿يُضَاهُونَ قَوْلَ
الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٧).

-
- (١) الكتاب ٣٥٢/٢. وفي الأصل: فما ثبت الياء زائدة الياء قولهم.
(٢) في الأصل: ضهياو.
(٣) في الأصل: شابهات.
(٤) في الأصل: المراد إذا لم تحتض.
(٥) لم يزعم الزجاج هذا فقط، وإنما أجاز الوجهين. انظر معاني القرآن وإعرابه ٤٤٣/٢، ٤٤٤، سرّ
صناعة الإعراب ١٠٨، اللباب ٢٤٢/٢-٢٤٤، الممتع ٢٢٨.
(٦) قال ابن جني في سر صناعة الإعراب ١٠٨، ١٠٩: « ولم يأت الفتح في هذا الفنّ ثبّتا، إنّما حكاه
قومٌ شاذّا ». ومن ذلك عثُر بالفتح، وهو الأثر الخفي، ويقال فيه أيضا: عَثِر. وسيدكره المؤلف بعد قليل
بكسر الفاء. انظر اللسان (عشر).
(٧) التوبة: ٣٠. ﴿يُضَاهُونَ﴾ بلاهمز قراءة العامة، وقرأها عاصم وطلحة بالهمز وكسر الهاء، والهمز
لغة ثقيف. قال النحاس: « جعل الهمزة من الأصل، وقدّر (ضَهْيَا) (فَعِيلًا) ». انظر الغاية في القراءات
العشر ٢٦٨، التبصرة في القراءات ٢١٥، إعراب القرآن للنحاس ٢١٠/٢، الدر المصون ٣٩/٦.

واحتجّ الزّجاجُ بأنّ أصالة الهمزة غير / أوّل أكثر من زيادتها. فيكون « ضَهَيَاء » الممدود عنده من « ضاهيت »، و« ضَهَيَاء » المقصورة من « ضَاهَات ».

فإن قلت: أنت أبطلت قول الزّجاج من حيث أنّ « فَعَيْلا » المفتوح الفاء ليس بناءً موجوداً، وكذلك يلزم على جعل الهمزة زائدة يؤدي إلى بناء غير موجود، وهو « فَعَلًا »؛ ألا ترى أنّه لم يجر منه إلّا محلّ النزاع، ومحلّ النزاع لا يجعل حجة! فإذا كان جعلها زائدة وأصلاً يؤدّيان إلى بناء غير موجود فالأصالة أولى؛ لأنها أكثر.

قلت: إن هذين المثالين معدومان^(١)، فينبغي أن يُحمل منهما [على] « فَعَلًا »^(٢) لأنّ « فَعَيْلا » يظهر اجتناب العرب إيّاه؛ ألا ترى أنّه إذا جاء في كلامهم جاء مكسوراً الأوّل، نحو « حَنِم، وطَرِم، وعَثِر »^(٣)، ولم يظهر ذلك في « فَعَلًا »^(٤)؛ لأنّهم لم يجتنبوا لفظ « فَعَلًا » إلى لفظ آخر كما فعلوا ذلك بـ « فَعِيل ». فثبت أنّ الذي ينبغي أن يحمل عليه أنه « فَعَلًا »، ويكون من الأبنية التي جاءت في كلامهم مفردة لا ثاني لها. وأيضاً فإنّ^(٥) الاستدلال على زيادة الهمزة المقصورة بـ « ضَهَيَاء » الممدودة التي في معناها أولى من الاستدلال بشيء آخر خلافها، وهو « ضَاهَات ».

واعلم أنّ سيبويه - رحمه الله - من عادته أن يحكم بزيادة حرف الزيادة في

(١) في الأصل: معدومين.

(٢) ماين معقوفين تكملة يلتئم بها الكلام، أخذتها من المتع ٢٢٩. والضمير في « منهما » للمثالين فعلاً وفعليل، والمراد: فينبغي أن يحمل على فعلاً.

(٣) الحنم: الحاذق. الطريم: السحاب، العسل، والطويل. العثر: الأثر الخفي.

(٤) في الأصل: فعلى.

(٥) في الأصل: لان. والكلمة التي قبلها غير متوجهة. والمثبت من المتع ٢٢٩.

الموضع الذي تقلّ زيادته إذا دلّ الاشتقاق على غيره^(١)، فذلك نحو مافعله في « دُلامِص » فإنه حكم فيه بزيادة الميم؛ لقولهم: التّدليص^(٢)، فإن الميم قلّ^(٣) وجودها زائدة في مثل هذا النوع. ونحو مافعله أيضا في « شَمأل » فإنه جعل همزته زائدة؛ لقولهم: شملت الرّيح^(٤). ومثل ذلك « جُرأض » حيث جعل همزته أيضا زائدة؛ لقولهم: جرّواض^(٥). وإن كانت الهمزة تقلّ زيادتها في مثل هذين الموضعين. وأن يحكم بأصالة الحرف الأصلي - وإن سقط في بعض تصاريف الكلمة - ويجعل ماثبت فيه الحرف ذاتا مغيرةً للذات التي سقط منها، وذلك نحو مافعله [في « سَبَطَر »]^(٦)، ألا ترى أنه حكم له بالأصالة في رائه لما لم تكن من حروف الزيادة، وإن كانت قد سقطت في « سَبَط »^(٧)، وجعل « سَبَطَا وَسَبَطَرَا » ذاتين مختلفتين لا ترجع إحداهما إلى الأخرى بوجه^(٨). وغير سيبويه يسوّي بين الحرف الذي يكون من حروف الزوائد وبين الحرف الذي لا يكون زائداً أصلاً في نحو ماقدّمناه، و[لا]^(٩) يجعل ماثبت فيه الحرف ذاتا غير الذات التي سقط منها. والذي فعل سيبويه أولى؛ لأنه متى أمكن أن يردّ الزائد لذات واحدة^(١٠) لم يجب أن يدعى خلاف هذا؛ إذ شأن العرب أن يردّوا مااشترك من الألفاظ في أكثر الحروف والمعنى

(١) أي: على أصالة غيره.

(٢) في الأصل: التّدليص. انظر الكتاب ٣٥٢/٢.

(٣) في الأصل: فإن كانت الميم قبل.

(٤) انظر الكتاب ٣٥٢/٢.

(٥) انظر الكتاب ٣٥٢/٢.

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٧) في الأصل: سبطر.

(٨) انظر الكتاب ٣٣٥/٢.

(٩) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(١٠) في الأصل: الزائدين واحدة.

إلى ذات واحدة. وبالله التوفيق.

هذا باب ما^(١) الزيادة فيه من غير حروف الزيادة ولزمه التضعيف

قوله: « الزيادة فيه من غير حروف الزيادة »^(٢).

يريد: أن الزائد في هذا الباب لا يلزم فيه أن يكون من حروف الزيادة التي جرى كلامه عليها في الباب المتقدم، وأنه هنا لازمٌ فيه التضعيف.

واعلم أن جملة هذا الباب والذي بعده: أن الكلمة إذا كانت في هذا الباب على أربعة أحرف فصاعداً، وكانت في الباب الذي بعده على أكثر من / ثلاثة أحرف، وكان فيها حرفان مضاعفان، التقياء، أو^(٣) فصل بينهما زائدٌ، فإنه يحكم على أحدهما بالزيادة، ولا يحتاج في ذلك إلى الاشتقاق؛ لكثرة^(٤) زائدا فيما فيه من الكلم والاشتقاق، وذلك نحو « عَثَوْتُ »، الثاء فيه زائدة لقولهم: عَثَوْتُ، و« عَقَنْقَل »^(٥)، القاف الواحدة^(٦) أيضا زائدة فيه؛ لأنه من « عَقَل »، وكذلك « شِمْلَال » أحد لاميّه زائد لقولهم: شِمْلَلَة^(٧)؛ إذ ليس في الكلام « فِعْلَة » من غير

(١) في الأصل: من. والمثبت من الكتاب ٣٥٣/٢.

(٢) الكتاب ٣٥٣/٢.

(٣) في الأصل: التقينا لحد. وبما أثبتته يستقيم الكلام إن شاء الله.

(٤) في الأصل: ولكره منه. وبما أثبت يستقيم الكلام إن شاء الله.

(٥) العنقل: الوادي العظيم المتسع، والكثير المتراكم، وقانصة الضب. القاموس (عقل).

(٦) يعني الأولى. وهذا مذهب الخليل، وصححه ابن عصفور. ويونس يجعل الزائد الثاني، وصححه

الفارسي. وصوب سيبويه الوجهين. انظر الخصائص ٦١/٢، المتع ٣٠٣، ٣٠٤، شرح الشافية للرضي

٣٦٥/٢.

(٧) انظر الكتاب ٣٥٣/٢.

المضاعف، و« طِمْلَال »^(١) أحد لاميه زائدة لقوله: طِمِلَّ^(٢)، و« فِعِلَّ » لا يوجد في [غير]^(٣) المضاعف، ونحو « ذُرْخَرَح »^(٤)، إحدى حائيه زائدة لقولهم: ذُرَّاح، حيث سقطت فيه الحاء والتقوى التضعيف في الرّاءين؛ ولأنه^(٥) ليس في الكلام « فُعَلَّل »^(٦)، ويكون الفاصل في الرّاء زائدا^(٧)، و« حِلْبَلَاب »^(٨) إحدى لاميه وباءيه زائدة لقولهم: حُلَّب^(٩)، ولأنه ليس في الكلام « فِعِلَّال »، و« صَمَحَمَح »^(١٠) إحدى ميميه وحاءيه زائدة لقوله: صَمَامَح^(١١)؛ إذ لو كان المضاعفان^(١٢) أصليين لم تسقط الحاء الأولى ويكون الفاصل بين الميمين زائدا، وبرَهْرَهة^(١٣) لقولهم: بَرَارَة، وسِرِطَرَاط؛ لأنه ليس في الكلام « فِعِلَّال »^(١٤)، و« مَرْمَرِيس » لقولهم: المراسَة، وهي الشدّة. انتهى كلام

(١) من معانيه: اللَّصَّ. اللسان (طمل).

(٢) انظر الكتاب ٣٥٣/٢.

(٣) تكلمة يلتئم بمثلها الكلام.

(٤) الذرحرخ: دويّة أعظم من الذباب قليلا، مبرقةٌ بحمرة وسواد وصفرة، لها جناحان تطير بهما، وسمٌ قاتل. اللسان (ذرح).

(٥) في الأصل: فانه.

(٦) في الأصل: فعلال.

(٧) يعني-والله أعلم- الرّاء الثانية في ذرحرخ. قال سيبويه ٣٥٣/٢: « يدلّك على ذلك قولهم: ذُرَّاح فكما ضاعفوا الرّاء كذلك ضاعفوا الرّاء والحاء ».

(٨) وردت في الأصل من دون اللام الثانية وغير منقوطة، فتقرأ مثلا: حلباب.

(٩) في الأصل: اجملت. انظر الكتاب ٣٥٣/٢، شرح الشافية للرضي ٦٣/١.

(١٠) في الأصل: صحيح.

(١١) انظر الكتاب ٣٥٣/٢.

(١٢) في الأصل: المضاعفين.

(١٣) في الأصل: وبرهه. انظر الكتاب ٣٥٣/٢.

(١٤) قال سيبويه ٣٥٣/٢: « لأنه ليس في الكلام سِفَرَجَال ».

الشيخ أبي علي^(١)، رحمه الله.

ط^(٢): جملة ما في هذا الباب والذي يليه أن يلتقي التضعيفان أو يفصلا بزائد من الفاء والعين واللام.

هـ^(٣): لم يرد ذلك في الفاء مفصولا^(٤) بزائد، العين وحدها، ولذلك لم تضعف مع غيرها وضوعفت العين.

(١) لم أقف على كلام الشلويين في غير هذا الكتاب.

(٢) هذا رمز ابن الطراوة عند أبي حيان في تذكرة النحاة، والراجح أنه كذلك هنا. ولم أقف على ما نقله المؤلف في غير هذا الكتاب. وقد مضت ترجمة ابن الطراوة.

(٣) هذا رمز ابن ابن طاهر عند ابن الضائع في شرحه للكتاب، على ما جاء في نسخته المحفوظة في خزانة القرويين بفاس برقم ١٨٢٧. وقد استخدم أبو حيان هذا الرمز في تذكرته، وذكر المحقق أنه لابن هشام اللخمي، فإن صح هذا فليس من المرجح أن يكون المقصود هنا؛ لأن ابن هشام لا يعرف له شرح أو تعليق على كتاب سيويه، هذا بالإضافة إلى أن المؤلف نقل عن ابن طاهر في عدة مواضع منها موضعان سيأتيان بعد قليل. لم أقف على ما نقله المؤلف في غير هذا الكتاب. وقد مضت ترجمة ابن طاهر.

(٤) في الأصل: فصولا.

هذا باب تمييز بنات الأربعة والخمسة من الثلاثة

يعني: من بنات الثلاثة المزيد فيها.

قوله: « جعل الحروف غير الزوائد »^(١).

يعني: بغير [الواو والياء والألف، إمّا لأنها]^(٢) ليست من حروف الزيادة^(٣)

أصلاً، وإمّا لأنها^(٤) لاتزاد في تلك المواضع إلا بثبت^(٥).

قوله: « أن يكون عنده (فَرَفَعَل) »^(٦).

يريد: لأن الحروف الزوائد إنما توزن مع معرفة الأصلي والزائد بلفظه^(٧)،

والأصلي هو الذي يمثل بالفاء والعين واللام.

قوله: « وإمّا يجوز هذا أن تجعله مثلاً »^(٨).

يعني: مثلاً، لا على^(٩) أن تضع موضع الأصلي أصلياً والزائد زائداً، ولكن

على أن ترى حركة الكلمة وسكونها.

(١) الكتاب ٣٥٤/٢.

(٢) في الأصل: الواو فاتها.

(٣) في الأصل: الزائدة.

(٤) في الأصل: انها.

(٥) قال سيبويه ٣٥٣/٢، ٣٥٤: « فأما جعفر فمن بنات الأربعة لازيادة فيه لأنه ليس شيء من أمهات

الزوائد فيه ولاحروف الزوائد التي تجعلها بثبت ».

(٦) الكتاب ٣٥٤/٢. والكلام على فرزدق إذا جعل الحرفان الأولان زائدين.

(٧) في الأصل: والزوائد لفظه.

(٨) الكتاب ٣٥٤/٢ وقوله: « ولاتقول: فَعَلَّلٌ ولافَعَلَّلٌ؛ لأنك لم تضعف شيئاً ».

(٩) في الأصل: الاعلى.

هذا باب علم مواضع الزوائد من موضع الحروف غير الزوائد

يعني بـ «الزوائد»: الزيدة بالتضعيف من غير نقل^(١).

قوله: «وَأَمَّا (الْهَمْزُ وَالزُّمْلُق) فبمترلة (عَدَبَس)»^(٢).

يريد: أنهما في القولين، هذا في أن الميم الواحدة في كل كلمة منهما زائدة؛ لأنهما ليس لهما مثال في الأصول، والتضعيف لا يلزم لهما، فدل ذلك [على]^(٣) أنهما من أبنية الزوائد.

وزعم أبو بكر بن طاهر^(٤): أن مراده أن القولين - قول الخليل وقول غيره - متفقان فيهما في المزيد من المضاعفين لكونهما لا يوجد لهما نظير يحملان عليه.

وهذا^(٥) الذي زعمه وتوهمه ليس بشيء؛ لأنه لو كان الأمر كما زعم لم يختلفا أيضا في «سَلَّمَ»؛ لأنه ليس في الكلام «فَعُولٌ وَلَا فُوعَلٌ»، وكذلك لم يختلفا في «خَدَبَ»؛ لأنه ليس في الكلام «فِعُولٌ وَلَا فِعْلُو» أصلا، ولا شيء من هذا النحو. وإذا تبين هذا صحَّ أن مراده ما تقدّم من أنهما متفقان في أن إحدى الميمين زائدة / منهما؛ لكونهما لامثال لهما في الأصول، ولزوم التضعيف لهما، فدل ذلك

[١٧٤]

(١) يريد - والله أعلم - نحو: استعدَّ يستعدُّ، والأصل: استعدَّد، يستعدَّد، نقلت حركة أوّل المثليين إلى الساكن قبله، ثم أدغم فيما بعده.

(٢) الكتاب ٣٥٤/٢ وفيه: «العَدَبَس». وبعده: «إحدى الميمين زائدة في قول الخليل وغيره سواء».

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٤) لم أقف على كلام ابن طاهر في غير هذا الكتاب.

(٥) في الأصل: وهو.

على^(١) أنهما من أبنية الزوائد.

قوله: « فأما (الهمَّرش) فإنه بمنزلة (القَهَبَلِس) »^(٢).

يريد: أن « الهمَّرش » لما كان على بناء موجود في في الأصول، معدوم في أبنية الزوائد، لم يكن بدّ من أن تجعل ميمه الأولى بدلا من نون أبدلت منهما لما أريد إدغامها في الميم لمقاربتها، وتكون [من]^(٣) بنات الخمسة بمنزلة « القَهَبَلِس »، ولم يجوز أن يجعل ميمها الأولى ميمًا غير بدل من نون؛ لأن حملها على ذلك يؤدي إلى بناء ليس عليه الأصول، ولاذو الزيادة؛ ألا ترى أنك لا تجد في أبنية الأصول فيما لم يتضاعف فيه حرفان ماهو على أكثر من أربعة أحرف قد تضاعف فيه حرف، وكلا المضاعفين أصل، ولا يجوز في أبنية الأربعة ماهو على مثال « فَعَلِّل »^(٤)، وإذا بطل هذا الوجه ثبت الوجه الأول.

هذا مراد سيبويه في هذا الفصل، وظاهره التناقض مع ماتقدمه من كلامه فإنه قال في باب تمثيل ما بنت العرب [من]^(٥) الأسماء والصفات من بنات الخمسة: « ويكون على مثال (فَعَلِّل)^(٦) في الصفة قالوا: قَهَبَلِسٌ وَجَحْمَرِشٌ وَصَهْصَلِقٌ^(٧)، ولانعلمه جاء اسماء، ومما لحقه من الأربعة (هَمَرِش) »^(٨). وهذا فيه نصّ بأن

(١) في الأصل: على ذلك.

(٢) الكتاب ٣٥٤/٢ وفيه: « فإنما هي ». وفي الأصل: بمنزلة العسلِس. وكذا في موضع الكلمة التالي.

(٣) تكملة يلتزم بها الكلام.

(٤) انظر الكتاب ٣٥٤/٢.

(٥) تكملة يلتزم بها الكلام.

(٦) في الأصل: فعلل.

(٧) في الأصل: وصهطن.

(٨) الكتاب ٣٤١/٢ وفيه: « ومالحقه ».

« الهمرش »^(١) رباعي الأصل^(٢)، وهو نقيض هذا الموضع، فإنه قدّر هنا أنه خماسي، وهو الصحيح.

قال أبو عليّ الفارسي - رحمه الله - في كتاب التذكرة في الجزء الثالث والستين: وما في الكتاب في باب تمثيل ما بنت العرب من الأسماء والصفات من بنات الخمسة: « وما لحقه من الأربعة (همرش) » خطأ. فإمّا أن يكون ماقدّمناه في « همرش » رجوعاً عن ذلك لأنه بعده، كما كان قوله في « قَطَوَطَى »: إنه « فَعْلَعَل »، رجوعاً عما تقدّمه^(٣)، أو يكون لحناً وقع خطأً في الكتاب، و[هو]^(٤) مثل هذا القول بل هو بعينه.

قال أبو بكر^(٥): وهذا الذي قاله^(٦) أولى منه أن يتأول كلام سيبويه تأويل الجمع بين كلامه هنا وبين كلامه فيما تقدّم، ويذهب التناقض عنهما، وذلك بأن يؤخذ كلامه في هذا الفصل الذي أوردته من كلامه فيما تقدّم على غير ظاهره فيقال: إنّ معناه: ومّا جعل من بنات الخمسة ممّا [لو]^(٧) لم يلحقه تضعيف لكان^(٨) من الأربعة « همرش ». وكذلك يجب أيضاً أن يتأول كلامه في باب لحاق

(١) في الأصل: الهمزتين.

(٢) قال الرّضي في شرح الشافعية ٣٦٤/٢: « وهو عند الخليل وسيبويه ملحق بجحمرش بتضعيف الميم ».

(٣) يقصد بما تقدمه: فعوعلا. وقد سبق أن ردّ المؤلف هذا الفهم على الفارسي، وأنكر أن يكون سيبويه يجوز أن يكون فعوعلا، وتأول كلامه. انظر ما تقدم ٤٥٩، ٤٦٠.

(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٥) هذا أحد تلامذة الشلوين - والله أعلم - ولم يترجح عندي أحد منهم.

(٦) في الأصل: قالاله.

(٧) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٨) في الأصل: لمكان.

التّضعيف فيه لازم: « ويكون على (فَعَّلٌ) وهو قليل قالوا: الهمّرش »^(١)، فإنّ ظاهر هذا أيضاً أنّ « الهمّرش » عنده رباعي؛ إذ الخمسة يأتي ذكرها بعد ذلك أيضاً، بأن يكون معناه: ويكون الاسم على « فَعَّلٌ » مما [لو]^(٢) لم يضاعف لكان رباعياً. ولا يصحّ أن يؤخذ كلامه هنا على ظاهره؛ لما فيه من التناقض، كما لم يصحّ ذلك فيما تقدّم. هذا كلام الشّيخ أبي عليّ - رحمه الله - في هذه المسألة^(٣)، وتأويله الذي يجمع بين هذه المواضع التي أوردتها من كلام سيبويه.

وقال - رضي الله عنه -: إنّ هذا الذي قال سيبويه في « همّرش » هنا من أنّ ميمه الأوّل بدل من نون قد جاء في كلام العرب قالوا في تحقير « همّرش »: هُنِمِر، وهو من أنواع قياس سيبويه - رحمه الله - حيث خرّج فيه السماع ممّا لم يسمعه. / زانه بأمثال هذه النّكتة، لحرمني^(٤).

وعلل أبو عليّ الفارسي جواز إدغام النّون التي الميم الأولى من « همّرش » بدلّ منها، بأن قال: فإن قلت: مالك لم تبيّن النون في « همّرش »؟ فإنه ليس لها مثال تأتسي به فيفصل بينهما. انتهى. قال هذا أبو عليّ في الجزء السابع والعشرين من التذكرة، وهو تعليل حسن.

قال المؤلّف: بسط هذا المعنى أبو الحسن بن عصفور في كتابه في التّصريف فقال^(٥): فإن قيل بم يمتاز إدغام المتقاربين من إدغام المثليين؟ فالجواب: أن يقال إذا

(١) الكتاب ٣٣٩/٢ وفيه: « على مثال فَعَّلٌ ».

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٣) لم أقف على كلام الشّلوين في غير هذا الكتاب، ولا على كلامه الآتي.

(٤) تقرأ في الأصل: لحرمني.

(٥) انظر الممتع ٢٩٥-٢٩٧.

وجد حرف مضعّف فينبغي أن يجعل من إدغام المثّلين، ولم يجعل من إدغام المتقاربين، إلّا أن يقوم على ذلك دليل؛ لأنّه لا يجوز أن يدغم الحرف في مقاربه؛ لئلاّ يلتبس بأنّه من إدغام المثّلين؛ ألا ترى أنّك لا تقول في إدغام «أئمّلة»: أئمّلة؛ لأنّ ذلك مُلبس، فلا يُدرى هل هو في الأصل «أئمّلة أو أئمّلة»^(١). فإن كان في الكلمة بعد الإدغام ما يدلّ على أنّه من إدغام المتقاربين جاز الإدغام، وذلك نحو قولك: امحى الكتاب، وأصله «امحى»، بدليل أنّه لا يمكن أن يكون من باب إدغام المثّلين؛ إذ لو كان كذلك لكان «افعل، وافعل» ليس من أبنية كلامهم، فلمّا لم يكن حمّله على أنّ الإدغام فيه من قبيل إدغام المثّلين، تبين أنّه في الأصل «امحى»؛ لأنّ في الكلام «انفعل»، فأما «همّرش» فينبغي أن يحمل على أنّ إدغامه من قبيل إدغام المثّلين ويكون وزن الكلمة «فعلّلا»، فتكون ملحقة بـ«جَحْمَرَش»؛ لما ذكرناه من الأصل في كلّ إدغام، يكون في كلمة واحدة، أن يحمل على أنّه من قبيل إدغام المثّلين، إلّا أن يمنع من ذلك مانع. فإذا صغرت «همّرشاً» على هذا القول، أو كسّرتّه، قلت: همّرشٌ وهُمَارِشٌ، فتحذف إحدى الميمين؛ لأنّها زائدة.

وأما أبو الحسن فزعم أنّ «همّرشاً»^(٢) حروفه كلّها أصول، وأنّ الأصل «هنمّرشٌ»، بمثّلة «جَحْمَرِشٍ»، ثمّ أدغمت النون في الميم^(٣). وجاز الإدغام عنده لعدم اللبس؛ وذلك أنّ هذه البنية^(٤) - أعني: فعَلَّلَلا^(١) - لم توجد في موضع من

(١) في الأصل: اوئمله.

(٢) في الأصل: همرش.

(٣) انظر شرح الشافية للرضي ٦١/١، ٣٦٤/٢، اللسان (همرش).

(٤) في الأصل: انها البنية.

المواضع قد لحقتها زائدة للإلحاق. فيعلم بذلك أنّ « هَمَرِشَا » في الأصل « هَمَرِشٌ »؛ إذ لو لم يحمل على ذلك وجعل من إدغام المثلين لكان أحد المثلين زائداً، فيكون ذلك كسراً^(٢) لما ثبت في هذه البنية واستقرّ، من أنها لا تلحقها الزوائد للإلحاق، فنقول على هذا في تصغير « هَمَرِش »، وتكسيه: هُنَيْمِر وهُنَامِر، فتردّ النون إلى أصلها لما زال الإدغام، ويحذف الآخر؛ لأنّ حروف الكلمة كلّها أصول^(٣).

قلت: قد كفانا الأستاذ أبو عليّ الشلوبين - رحمه الله - القياس في التّحقيق والتّكسير بأن حكى: هُنَيْمِرًا، مسموعاً عن العرب، وهو دليل على صحّة تأويل الأستاذ، وكفى بمطابقة أبي الحسن الأخفش على هذا القول تصحيحاً^(٤) لقياسه.

قال ابن جنيّ في أوّل الثاني من الخصائص^(٥): « فأما (هَمَرِشٌ) فخماسي، وميمه الأولى نون، وأدغمت في الميم لما لم يُخَفَ لبس؛ ألا ترى أنه ليس في بنات الأربعة مثل (جَعْفِرٍ)، فيلبس به (هَمَرِشٌ)، ولو حقّرت (هَمَرِشَا) لقلت: هُنَيْمِر، فأظهرت نونها لحركتها. وكذلك لو استُكْرِهت على تكسيهها لقلت: هَنَامِر. ونظير إدغام النون إذا لم يخافوا لبسا قولهم: امْحَى، وامَّازَ، وامَّاعَ، ولما^(٦) لم يكن في الكلام (افْعَل) علم أنّ هذا انفعال ».

(١) في الأصل: فعلا لا.

(٢) في الأصل: كثيرا.

(٣) انتهى النقل من الممتع.

(٤) في الأصل: صحيحا.

(٥) الخصائص ٦٠/٢.

(٦) في الأصل: لما. بلاواو.

قول المفسّر^(١): «لأنّ العين / وحدها لا تلحق».

[١٧٥]

يريد: لأنّ العين لا تضعف وحدها لإلحاق ببناء، ولكنها تضعف وحدها
لالإلحاق، [وأما للإلحاق]^(٢) فإنما تضعف مع غيرها، وذلك في «صَمَحَ،
وَدَمَكَمَك»^(٣).

(١) الجملة التالية لسيبويه، فلعلّ في الكلام سقطاً، أو يكون الأمر مجرد سهو من الناسخ، ويكون
الصواب: قول سيبويه - انظر الكتاب ٣٥٥/٢.

(٢) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٣) انظر التعليقة ٩/٥.

هذا [باب نظائر] ^(١) مامضى من المعتلّ
وما اختصّ به من البناء دون مامضى والهمزة
والتضعيف هذا باب ما كانت الواو فيه أوّلاً وكانت فاءً

هذه الترجمة لما بني من الحروف والكلم المعتلة على أبنية ماتقدّم. وقوله:
« هذا باب نظائر مامضى »، أتى به لأنّه مقدّمة لا يُعرف إلّا بها.
قوله: « واعلم أنّ هذه الواو إذا كانت مضمومة » ^(٢).
أطلق القول بأنّ الواو المضمومة تبدل همزة، ولم يقيّد ذلك بأوّل؛ لما كانت
تبدل أوّلاً ووسطاً.

قوله: « وإنّما كرهوا الواو حيث صارت فيها ضمّة » ^(٣).
يعني: أنّ الواو لما ضُمّت صارت بمثّلة الواوين؛ لأنّ الضمّة واو صغيرة،
فشبهوها بالواوين، فهمزوها كما يهمزون إحدى الواوين.
قوله: « نحو (قَوُول) » ^(٤).

مثّل بالواوين في وسط الكلمة؛ ولم يمثّل بهما في أوّل؛ لما كانتا وسطا فيهما
وجهان: قلب إحداهما، وتركها على أصلها، كما هي الواو المضمومة كذلك. وأمّا
الواوان أوّلاً فإنّهما ليس [فيهما] ^(٥) إلّا همز إحداهما.

(١) تكملة يلتئم بها الكلام من الكتاب ٣٥٥/٢ ومن كلامه الآتي.

(٢) الكتاب ٣٥٥/٢.

(٣) الكتاب ٣٥٥/٢.

(٤) الكتاب ٣٥٥/٢.

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام.

قوله: « ومؤونة »^(١).

يدلّ على أنّ الهمزة فيها بدل من واو قولهم: مُنْتُ مَوْنًا.

قوله: « ولكنّ ناساً كثيراً »^(٢).

أتى هنا بـ « لكن » - وإن كانت لاتقع إلاّ بين متضادين؛ لأنّ عدم اطراد الهمزة في المفتوحة ليس بضدّ الاطراد في المكسورة؛ لأنّ هذه شيء وهذه شيء آخر - لما كان رحمه الله قد أعطى في كلامه أنّ البدل إنّما يكون مع الاستثقال، وتركه مع عدمه، فكان بهذا كأنه قال: الهمزة لاتكون إلاّ حيث يستثقلون، فإذا لم يكن استثقال فلا يكون. ثمّ أتى بـ « لكن » ليستدرك من كلامه المتأخّر؛ لأنّ الواو المكسورة بالأصالة إلى المضمومة خفيفة، فهي بهذا داخلّة فيما لا يستثقلونه.

قوله: « إذا كانت أوّلا »^(٣).

قيّد بالأوّل لما كانت لاتهمز وسطاً؛ لأنّ همزتها إنّما هو بالنسبة، ولما كان كذلك لم يهمزوها إلاّ حيث يكون الهمز في المضمومة في أقوى أحواله. وظاهر هذا الكلام أنّ سيّويه - رحمه الله - يطرد الهمز في الواو المكسورة؛ حيث أطلق كلامه ولم يقيده كما فعل في المفتوحة حين قال: « وليس ذا مطّرداً في المفتوحة »^(٤)، وكما أيضاً قيّد البدل في التاء حيث قال: « وليس إبدل التاء في هذا بمطّرد »^(٥).

(١) الكتاب ٣٥٥/٢.

(٢) الكتاب ٣٥٥/٢.

(٣) الكتاب ٣٥٥/٢.

(٤) الكتاب ٣٥٥/٢.

(٥) الكتاب ٣٥٦/٢.

اطراد الإبدال في الهمزة. ولم يطرّد في التّاء لَمّا كانت الهمزة أقرب إلى الواو؛ لأنها مثلها في اعتلال؛ ألا تراها تُبدل كما تُبدل^(١)، وتحذف كما تحذف، وتسهّل.

قوله: « كما أن (أناة) من (ونيت) لأن المرأة تجعل كسولاً »^(٢).

يعني: أن قولهم: أناة من ونيت، بمعنى فترت، بمنزلة قولهم لها: كسول^(٣)؛ لأنّ الفتور كسل.

قوله: « وهو فيُعُول »^(٤).

جعله « فيُعُولاً »، ولم يجعله « تَفْعُولاً »، على أن تكون الياء^(٥) بدلا من الواو، لَمّا^(٦) كانت الياء لا تُبدل من الواو وهي فاء [ساكنة مفتوح ماقبلها]^(٧) إلاّ بعد الياء^(٨)، فأما إذا وقعت بعد التّاء^(٩)، وبعد الألف، والنّون / فإنّها لا تُبدل^(١٠)، وكانت التّاء بدلا من الواو أولا وهي مفتوحة.

قوله: « ولا يكون فيها إلاّ ذاك »^(١١).

يعني: ولا يكون فيها أبداً إلاّ البدل. ولا يصحّ أن يريد: إلاّ الهمزة؛ لأنه قد

(١) في الأصل: تقول.

(٢) الكتاب ٣٥٦/٢.

(٣) في الأصل: كسولا.

(٤) الكتاب ٣٥٦/٢. وهو يعني: تيقورا.

(٥) في الأصل: البناء.

(٦) في الأصل: ولما.

(٧) تكملة يلتئم معها الكلام.

(٨) في الأصل: الباء. ويعني قولهم: في يُوْجَل: يَنْجَل. انظر المنصف ٢٠٢/١، ٢٠٣.

(٩) في الأصل: الياء.

(١٠) يعني: في بقية مضارع يوجل، وأمثاله.

(١١) الكتاب ٣٥٦/٢.

ذكر أنها تُبدل تاء بعدُ.

قوله: «لأنّ الواو مفتوحة»^(١).

هذا يحسن لما وُجد^(٢)، وليس بتعليل قويّ.

قوله: «لأنّك لاتكاد تجد (تفعلاً)»^(٣).

يعني: لاتقارب ولاتجد.

قوله: «وسألت الخليل رحمه الله -إلى قوله-: فقال: «وؤيّ كما ترى»^(٤).

يعني: بالواو؛ لأنه ليس من شأنهم أن تلتقي همزتان في كلمة واحدة.

قوله: «فسألته عنها فيمن خفف، فقال: أويّ، كما ترى»^(٥).

قال أبو عثمان -رحمه الله-: قوله: أويّ بالهمز، لا بدّ منه^(٦)، خطأ؛ لأنه يمكن أن يقول: ووي، وذلك أن يراعي الأصل، وهو «وؤي»، بالهمز في العين، فإنّك إذا فعلت هذا لاقمز أصلاً، كما لاقمز مع وجود الأصل؛ لأنه لا يجتمع همزتان في كلمة واحدة^(٧). ويدلّ على أن مراعاة الأصل جائز أنّك لاتقول: أويّ، بإبدال الواو -التي هي همزة- ياء وإدغامها في الياء الآخرة؛ لأنه متى اجتمع لهم واو وياء وسبقت إحداهما بالسكون وجب عليهم قلب الواو ياءً، لكن لم يقلبوا هنا على أن

(١) الكتاب ٣٥٦/٢.

(٢) يعني: للمسموع. انظر الممتع ٣٣٥.

(٣) الكتاب ٣٥٦/٢ وفيه: «تجد في الكلام تفعلاً».

(٤) الكتاب ٣٥٦/٢.

(٥) الكتاب ٣٥٦/٢ وفيه: «خفف الهمز فقال».

(٦) لقول سيبويه بعد ذلك ٣٥٦/٢: «فقال: لا بدّ من الهمزة لأنه لا يلتقي واوان في أوّل الحرف».

(٧) يعني: أنّك تقول: وويّ، فلا تمز الفاء؛ مراعاة لأصل الكلمة فإنّها مهموزة العين، فلو همزت الفاء لاجتمعت همزتان.

راعوا الأصل، كما لا يقلبون مع وجود الأصل. ومثل هذا أيضا قولهم: «ووري»، ونقل هذا إلى مراعاة « واري ». فكذلك أيضا هذا إن أنت راعيت الأصل أصلا، وإن راعيت اللفظ قلبت كما قلبت في « أوري »، حين راعيت اللفظ. وإنما تكون الهمزة بدلا منها لو كانت الواو غير عارضة. كذا قال أبو عثمان المازني^(١)، وهو قولٌ ظاهرٌ جداً.

والجواب عن قوله هذا أن تقول: إن مراعاة الأصل في تصحيح الواو الساكنة وبعدها الياء^(٢)، وتصحيحها أوّلا ومعها واو أخرى على غير قياس، من جهة ترك مراعاة اللفظ خاصّة؛ إذ في ذلك مراعاة المعدوم على غير قياس، فيجب ألا يكون إلاّ حيث وجدت، ولا يقاس عليها، وعلى هذا يجب أن يقال: «وي»، بالهمز لا غير^(٣).

وقد ردّ قول أبي عثمان هذا أبوبكر بن طاهر بقول غير هذا، وهو أن قال: راعوا الأصل في تصحيح الواو الساكنة وبعدها الياء؛ لأنهما ليسا مثلين، وإن كان اجتماعهما لذلك ليس فيه وجهٌ من الاستثقال ما في اجتماع المثلين، فالهمزة والواو

(١) انظر رأي المازني في الأصول ٢٤٥/٣، ٢٤٦، التعليقة ١٠/٥، المسائل البغداديات ٩١، الانتصار ٢٦٢، شرح الشافية للرض ٧٧/٣، ارتشاف الضرب ٢٥٦ (رجب). وانظر قول الخليل وسيبويه ومناقشة ابن جني في الخصائص ١٠/٣ فما بعدها.

(٢) في الأصل: الواو.

(٣) قال ابن جني معتلا للخليل وسيبويه: « وأقرب ما يجب أن نصرفه إليه أن نقول: قد فعلت العرب مثله في قولهم: مررت بزيد ونحوه، ألا تراها تقدر الباء الجارة كالجاء من الفعل، وأخرى كالجاء من الاسم. وقد ذكرنا هذا فيما مضى. يقول: فكذلك يجوز لي أنا أيضا أن أعتقد في العين من (ووي) من وجه أنها في تقدير الهمزة، وأصحّها ولا أعلمها للياء بعدها، ومن وجه آخر أنها في حكم الواو؛ لأنها بلفظها، فأقلب لها الفاء همزة ». الخصائص ١١/٣.

قريبتان^(١) من حكم المثليين، فلما زاد^(٢) ذلك نقلت الهمزة واوا، فثقل^(٣) اجتماعهما؛ لما فيه من اجتماع المثليين، فقوي القلب. فاعترضه -رحمه الله- بـ«وُوري»^(٤). واعتذر عنه بأن قال: أنس له^(٥) بـ«وُولَى»^(٦).

وهذا الذي [اعتذر به]^(٧) ضعيف؛ فإنه كما أنس له بـ«وُولَى»، فـ«وُوي»^(٨) أنس له بـ«وُوري». وإنما يجب أن يكون الرد بما قدّمناه.

وقد ردّ بعض النحويين على سيبويه -رحمه الله- بأن قال: إنّ «أوي» خطأ في لغة من لغته^(٩) التخفيف، فإنه يؤدي إلى الهروب من^(١٠) الهمزة الساكنة إلى الهمزة المتحركة المضمومة^(١١)، والهمزة الساكنة أخف، فيكون فيه^(١٢) الهروب من خفيف إلى ثقل، وهو نقض الغرض^(١٣).

وهذا الذي قاله ليس بشيء؛ فإنه إنما هو فرارٌ عن الهمزة الساكنة إلى

(١) في الأصل: قريبة.

(٢) في الأصل: راد.

(٣) في الأصل: ثقل.

(٤) هذا اعتراض على ابن طاهر، ولم أقف عليه ولا على رد ابن طاهر في غير هذا الكتاب.

(٥) في الأصل: به. والمثبت بالنظر لما يأتي.

(٦) في الأصل: بول.

(٧) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٨) في الأصل: فووري. ولعلّ الصواب ما أثبتّه، إن شاء الله.

(٩) في الأصل: لغة.

(١٠) في الأصل: على.

(١١) يريد: فرّ من وُوي الخفيف إلى أوي الثقيل.

(١٢) في الأصل: فيكون فيه الهروب فيه.

(١٣) لم أقف على هذا الرد في غير هذا الكتاب.

واو ساكنة، والواو الساكنة أخفّ من الهمزة الساكنة، ولما هربنا من الهمزة الساكنة
إلى الواو الساكنة هربنا من الواو المضمومة إلى الهمزة / المضمومة، وإذا الهمزة
المضمومة أخفّ من الواو المضمومة، فإذا إنّما هربت من ثقیل إلى خفیف. ورأیت
لأبي العباس بن ولّاد فصلاً حسناً فانظره^(١).

(١) انظر الانتصار ٢٦٢، ٢٦٣.

هذا باب ما يلزمه بدل التاء من هذه الواوات التي تكون في موضع الفاء

قوله: « من قبل أن هذه الواو تَضَعُفُ »^(١).

يريد: أن الواو أبدلت في هذا الباب تضعيفا حيث كانت تقلب فيه ألفا إذا وقعت بعد فتحة في « ياتعد »^(٢)، وياء إذا وقعت بعد كسرة نحو « ايتعد »، وواوا^(٣) إذا وقعت بعد ضمة نحو « مُوتعد »، فأبدلت^(٤) منها بذلك [التاء؛ لأنها]^(٥) حرف^(٦) أقوى منها، لا يتغير لما قبله، وهي مع ذلك قريبة المخرج من الواو؛ لأنها من أصول الثنايا، والواو من الشفة.

قوله: « وقد أبدلت في (أَفْعَلْتُ) »^(٧).

فالبديل هنا [قليل]^(٨)؛ لكون الواو لا تقع فيه بعد ياء مفتوحة فتقلب ألفا، ولا بعد كسرة فتقلب ياء، فلما قلّ التغير فيها لم يهرب عنها إلى ما هو أجلد منها^(٩).

(١) الكتاب ٣٥٦/٢.

(٢) تقرأ في الأصل: ماوتعد.

(٣) في الأصل: واواوا.

(٤) تقرأ في الأصل: فحرف. انظر الممتع ٣٨٧.

(٥) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. انظر الممتع ٣٨٧.

(٦) في الأصل: لحرف.

(٧) الكتاب ٣٥٧/٢.

(٨) تكملة يلتئم بها الكلام مع ما بعده. انظر الكتاب ٣٥٧/٢.

(٩) من ذلك قولهم: أتُلجّه، في أولجه. انظر الكتاب ٣٥٧/٢.

قوله: « وَأَتَّهَمَ؛ لَأَنَّهُ مِنَ التَّوْهَمِ »^(١).

المشهور في « أَتَّهَمَ » أنه بمعنى صار قهامياً^(٢).

قوله: « فَأَمَّا (التَّقِيَّة) فبمترلة (التَّيَقُّور) »^(٣).

يعني: في الشَّدُوذ والقَلَّة.

(١) الكتاب ٣٥٧/٢.

(٢) قال الفارسي في التعليقة ١٣/٥ في شرح قول سيبويه السابق: « أي: من الواو التي هي فاء في

قولك: الوهم، فأما التاء من التوهم فهي تاء تفعل، وليست التي في أتهم ».

(٣) الكتاب ٣٥٧/٢.

هذا باب ماقلب فيه الواو ياء

أبدلت الواو الساكنة في هذا الباب ياءً لضعفها^(١) بالسكون، وأنها تستثقل مع الكسرة، والكسرة من الياء^(٢)، فكأنه قد اجتمع لها واو وياء لاحاجز بينهما، وأن الواو أيضا من جنس الضمة، فكأن معنا ضمة بعد كسرة، وهو أيضا مستثقل؛ ألا ترى أنه ليس في الكلام «فَعُل».

قوله: «إلا أن يدركه الإعراب»^(٣).

هذا استثناء منقطع؛ لأن الضمة إذا كانت إعراباً لاتلزم.

قوله: «وترك الواو في (موزان) أثقل»^(٤).

يريد: من كسر أول حرف وضم الثاني في «فَعُل»؛ من قبل أن الواو حرف ساكن، فليس في الكلمة ما يحجزها عن الكسرة كما في «فَعُل» ما يحجز الكلمة عنها، وهو الحرف المتحرك بها؛ لأنها مقدرة بعده.

قوله: «ويحذفان في مواضع وتثبت الألف»^(٥).

وذلك في مثل «قاضي ويغزو» في الوقف، ولاتحذف الألف من «يخشى» في الوقف^(٦).

(١) في الأصل: لضعفها.

(٢) في الأصل: مع الياء والكسرة من الياء والكسرة من الياء.

(٣) الكتاب ٣٥٧/٢. وسيبويه يتحدث عن أنه ليس في الكلام كسر الأول وضم الثاني، ولا يكون كسر بعده ضم إلا أن يكون الضم حرف إعراب، ومن ذلك: فَحِذْ.

(٤) الكتاب ٣٥٧/٢.

(٥) الكتاب ٣٥٧/٢.

(٦) انظر التعليقة ١٥/٥.

قوله: « لأنه ليس منها علاجٌ »^(١).

يعني: لأنه لا اعتماد لها في مخرج.

قوله: « ومن ثمّ لم يثقل »^(٢).

يعني: لكونهما^(٣) لهما اعتماد في المخرج.

قوله: « (مودّ) ثبتت »^(٤).

السّيرافي: إنّ العلة في أن لم تُقلب الواو المتحركة ياءً لانكسار ما قبلها، أنّ حركتها حازمةٌ بينها وبين الكسرة^(٥).

وهو عكس ما يقولونه النّحويون^(٦)، فإنهم يقولون بتقدير الحركة بعد الحروف. وفي هذا القول: تقدير الحركة قبل^(٧) الحرف. وانظره في سر الصناعة، وفي الخصائص^(٨).

قوله: « وتقول في (فوعَل) من (وعدت) »^(٩).

أدخل هذه المسألة في هذا الباب لما كان آخر الأبواب الواو التي هي فاء، ومن شأنه - رحمه الله - أن يذكر في آخر الأبواب مسائل لم يذكرها فيما

(١) الكتاب ٣٥٧/٢ والنّص بتمامه: « وإِثْمَا خَفَّتْ الألف هذه الخفّة لأنه ليس منها علاج على اللسان والشفة، ولا تحرك أبداً ».

(٢) الكتاب ٣٥٧/٢. وهو يعني الألف.

(٣) أي: الواو والياء.

(٤) الكتاب ٣٥٧/٢. وفي الأصل: مود رايت.

(٥) انظر شرح السيرافي ١٠٨/٦ (خ).

(٦) أسلوب المؤلف على لغة أكلوني البراغيث كما لا يخفى. وسيأتي مثل هذا الأسلوب ٥٦٥.

(٧) في الأصل: بعد. والصواب ما أثبتته، إن شاء الله تعالى.

(٨) انظر سر صناعة الإعراب ٢٨-٣٣، الخصائص ٣٢١/٢-٣٢٧.

(٩) الكتاب ٣٥٧/٢.

تقدّم.

قوله: «لأنها متحرّكة»^(١).

فحرّكتها فاصلة بينها وبين الياء.

قوله: «إذا كانا اسمين، ولم يكونا»^(٢).

يعني: إذا كان «تَفْعَلَةٌ وَيَفْعَلُ»^(٣). بناء كلامه على سقوط الهاء من «تَفْعَلَةٌ»؛ لأنها ليست من الكلمة^(٤).

قوله: «(تَوْعِدَةٌ وَيَوْعِدُ)، كما تقول في (المَوْضِعِ)»^(٥).

[٧٦ب] احْتُمِلَتِ الواو هنا لما كانت / في اسم، والاسم لخَفَّتْهُ يُحْتَمَلُ فيه من الثقل ما لا يَحْتَمَلُ في الفعل؛ لثقله^(٦).

قوله: «فإنما الياء والتاء بمترلة هذه الميم»^(٧).

يعني: في كَوْنَهُمَا^(٨) في اسم، كما أن الميم^(٩) كذلك.

(١) نصه بتمامه في الكتاب ٣٥٧/٢، ٣٥٨: «وتقول: وَيَعُودُ؛ لأنه لم يلتق واوان، ولم تُغَيِّرْها الياء؛ لأنها متحرّكة، وإنما هي بمترلة واو ويح وويل».

(٢) الكتاب ٣٥٨/٢، والنص بتمامه: «وتقول في تفعلة من وعدت ويفعل إذا كانا اسمين، ولم يكونا من فعليّن: توعدة وتوعد». ويوعد حرفت فيه إلى توعد، والتصويب من طبعة هارون ٣٣٦/٤.

(٣) في الأصل: تفعّل وفيعل.

(٤) يريد: أن تفعلة ليس من أوزان الأفعال، وسيبويه يتحدث عنه مفترضا أنه اسم لافعل، وإنما افترض ذلك بناء على سقوط التاء الأخيرة، أو الهاء كما قال.

(٥) الكتاب ٣٥٨/٢.

(٦) انظر شرح السيرافي ١١١/٦ (خ).

(٧) الكتاب ٣٥٨/٢. ويعني: الياء في توعد، والتاء في تفعلة.

(٨) في الأصل: كَوْنَهُمَا.

(٩) يعني: في موضع.

قوله: « فَأَمَّا (فَعْلَةٌ) إِذَا كَانَتْ مُصَدِّرًا »^(١).

يريد: أنهم حذفوا الواو من « فَعْلَةٌ » إذا كانت مصدرًا؛ لكونها مكسورة، فهي بهذا مستقلة؛ ألا تراهم يستقلونها إذا كانت مجاورة للكسرة والياء، واستقلها الكسرة فيها أشدّ، وأكثر. ولما كانت هكذا شبّهت بالفعل؛ إذ الفعل تحذف فيه الواو، والمصدر يشبه الفعل كثيرًا.

قوله: « فَإِذَا لَمْ تَكُنْ الْهَاءُ، فَلَا حَذْفٌ »^(٢).

يعني: بالحمل على الفعل، كما فعل في « قِيَامٌ »، وإن كانت واوًا غير مكسورة، ولا علة في قلبها إلاّ الحمل على الفعل^(٣).

قوله: « وَقَدْ أْتَمَّوْا »^(٤).

يعني: قد أتمّوا في المصدر، فقالوا: وجهه، فيما كان قياسه « جِهَةٌ »؛ لأنها مصدر، و« فَعْلَةٌ » في المصدر لا تثبت واوها، وبهذا أخذ أبو عثمان في تصريفه^(٥).

وقال أبو العباس المبرّد: إنه - أعني: وجهه - اسم للمكان المتوجّه إليه، جاء على ما تجيء عليه « فَعْلَةٌ » اسمًا غير مصدر، فإنها لا تحذف واوها إلاّ إذا كانت

(١) الكتاب ٣٥٨/٢.

(٢) الكتاب ٣٥٨/٢.

(٣) قال الفارسي في التعليقة ١٦/٥: « كأنه يقول: إنّ الهاء في عدة تصير عوضًا من الفاء المحذوفة، فإذا لم تكن الهاء، لم تحذف، وأتمّ، فقليل: وعدّ؛ لزوال الكسرة عن الفاء، وحذف مالهو حذفت الفاء مكسورة صارت عوضًا منه، وهو الهاء. »

(٤) الكتاب ٣٥٨/٢.

(٥) انظر المنصف ٢٠١/١، ٢٠٠، ١٩٨، ارتشاف الضرب ١/١١٧، المساعد ٤/١٨٧، شرح الأشموني ٣٤٢/٤.

مصدراً^(١). واستدلّ على ذلك، فقال: ألا ترى «خَوَانًا»^(٢) [لَمَّا]^(٣) كان اسماً غير مصدرٍ صحَّ، ولَمَّا كان القيام مصدرًا اعتلّ ولم يصحَّ. وكذلك «وجهة»، لَمَّا كان مصدرًا اعتلّ، ولَمَّا كان اسماً للمكان المتوجّه إليه صحَّ، إذا لم ينضمّ إلى كونه على الوزن الذي جعل عليه كونه مصدرًا، كما لم ينضمّ جواز ذلك.

ورأيت لأبي عليّ الفارسيّ في هذا أيضاً في التذكرة فصلاً، نصّه^(٤): الدلالة على قول من قال في «وجهة»: إنّه اسم ليس بمصدر جاء على أصله، أنه لو كان مصدرًا جاء صحيحاً للزم أن يجيء فعله أيضاً مصحّحاً؛ ألا ترى أن هذا المصدر إنّما اعتلّ بالحمل على الفعل حيث كان عاملاً عمله، وكان على حركاته وسكناته، فلوصحّ لصحّ الفعل؛ لأنّ بعض هذه المعتلات إنّما صحّ من حيث كان اسماً للمتوجّه^(٥) إليه، كما رآه أبو عثمان من كونه مصدرًا جاء على الأصل، وما شبّهه به من باب «ضَيُّونَ، وَحَيُّونَ»، و«بنات ألبية»^(٦)، لا يشبهه؛ وهذا لأنّ ذلك

(١) وهذا الرأي للفارسي، وسيأتي، وينسب للمازني أيضاً. انظر التكملة ٥٦٨، ارتشاف الضرب

١١٧/١، المساعد ١٨٧/٤، شرح الأشموني ٣٤٢/٤.

(٢) في الأصل: جواباً. والصواب ما أثبتته إن شاء الله تعالى.

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٤) انظر بعضاً منه في التكملة ٥٦٨، المنصف ٢٠٠/١.

(٥) في الأصل: للتوجه.

(٦) من رجز لم أقف على صاحبه، وهو:

قد علمت ذاك بنات ألبية

وهو في الكتاب ٦١/٢، ٤٠٣، المقتضب ٣٠٧/١، ٩٩/٢، الأصول ٣٤٧/٣، ٤٤٢، المنصف

٢٠٠/١، ٣٤/٣، التكت ٨١٤، ١٢٠٥، شرح جمل الزجاجة لابن عصفور ٢١٣/٢، اللسان (ألب). ورواه سيوييه ألب، بدون هاء. ويروى ألبية، بفتح الباء الأولى، فيكون أفعل من اللب، وألبية، بضمّ الباء

الأولى، فقليل: أراد جماعة اللب. والشاهد فكّ الإدغام.

ليس شيء منه جارياً على الفعل كالمصدر.

ثم قال بعد أن تكلم متصلاً بهذا الفصل في همز الواو المكسورة: فإن قيل فيما استدللنا به من أن الفعل إذ اعتلّ وجب اعتلال المصدر: أليس قد جاء « البيع، والقول » صحيحين^(١)، وأفعالهما معتلة، فما ينكر أن يكون يصحّ « وجهه »، وإن كان^(٢) فعله معتلاً؟

قيل: إن « البيع والقول » ونحوهما لما أسكننا أشبهتا بالإسكان المعتلّ؛ إذ الاعتلال قد يكون بالسكون، يدلّ على ذلك أنهم أعلو « رياضاً وحياضاً »، وإن ثبت في الآحاد؛ حيث كان السكون بمنزلة المعتلة، نحو « ديمة ودِيم »، فكما جرى هنا مجرى الفعل كذلك يجري مجراه في « قول وبيع »، واعتلال الفعل في « وجهه » بحذف الواو، وكذلك ينبغي أن يكون في مصدره. انتهى استدلال الفارسي - رحمه الله - على قول أبي العباس هذا، وهو قول ظاهر جداً، واستدلال أبي عليّ استدلال بديع.

[١٧٧] قال الأستاذ الكبير أبو عليّ الشّلوّيين: قول أبي العباس هذا / وإن كان ظاهراً في القياس، فإنّ قول سيويه أولى منه، وإن كان فيه الشذوذ؛ لأنّ الاستعمال جرى على أن يكون « وجهه » بمعنى التّوجه، و« جهه » مكاناً، فلذلك قال سيويه: « وقد أتمّوا - وهو يعني: في المصدر - فقالوا: (وجهه) في (جهة) » أي: فيما كان قياسه « جهة »، فذلك على أنه يريد: وقد أتمّوا في المصدر، [بدليل]^(٣) قوله

(١) في الأصل: صحيحان.

(٢) في الأصل: كانت.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

بعد: « فأمّا في الأسماء فثبتت »^(١) ولو كانت « وَجْهَةٌ » عنده اسماً لأتى بها في هذا الفصل الثاني^(٢)، ولم يأت بها في الفصل الأوّل مع المصادر^(٣).

هذا قوله-رحمه الله- في هذه المسألة، وهو الذي قيّدته عنه حين قراءتي عليه. وسمعتة بعد ذلك يفسّر هذا الموضع من الكتاب تفسيراً آخر، قال: قوله: « وقد أتمّوا فقالوا: (وَجْهَةٌ) في (جِهَةٌ) ». يعني: وقد أتمّوا في الاسم. قال: ألا تراه قال: [« فقالوا: (وَجْهَةٌ) »]^(٤) في (جِهَةٌ): « وَجْهَةٌ » لا تعرف إلاّ اسماً. قال: فأمّا قوله بعد: « فأمّا في الأسماء فثبتت، قالوا: وَلِدَةٌ »، فإنه تكريرٌ أتى به بعد تعليل سقوط الواو في المصدر^(٥).

« قالوا: لِدَةٌ، كما حذفوا (عِدَّة) »^(٦).

يريد: وقالوا: لِدَةٌ، بحذف الواو، على أن جعلوها مصدراً مخبراً به عن الاسم؛ لأنّ المبالغة بمترلة « سَيْر » في قولك: ما أنت إلاّ سَيْرٌ، وأصله: ذو زمان لِدَةٌ، ثمّ حذفت « ذو » وأنيب « زمان » منها، ثمّ حذفت « زمان » وأنيب « لِدَةٌ » منها. ويقوّي هذا أنّ غرض المتكلّم به أن يقول: هذا ترب هذا لافرق^(٧) بينهما،

(١) الكتاب ٣٥٨/٢ وفيه: « فثبتت ».

(٢) يعني بالفصل الثاني الذي أشار إليه: قوله: « فأمّا في الأسماء فثبتت، قالوا: وَلِدَةٌ ». الذي ذكر أوله قبل.

(٣) يعني بهذا قول سيوريه: « فأمّا فعلة إذا كانت مصدراً ». إلى آخره. وهو ما كان الحديث بصده. وما نقله عن الشلوين لم أقف عليه في غير هذا الكتاب.

(٤) تكملة من الكتاب ٣٥٨/٢ يلتئم بمثلها الكلام.

(٥) لم أقف على هذا القول أيضاً في غير هذا الكتاب.

(٦) الكتاب ٣٥٨/٢.

(٧) تقرأ في الأصل: بره أو تره أو نره. فالكلمة غير منقوطة. وما أثبتّه الصواب إن شاء الله.

وأن يبالغ في هذا. والمصادر كثيرا مايقع الإخبار [بها]^(١) عند إرادة المبالغة، وليس حذف الواو فيها على هذا القول شاذًا، وعلى أن يكون اسمًا غير مصدرٍ شاذًا.
قال المؤلف-رحمه الله-: قال أبو عثمان^(٢): فإن قيل: هم لدي، فإنما هو مصدر وصف به، فترك على حذفه.

قال أبو الفتح: يقول: إنما وجب الحذف في قولهم: هم لدي [لأنه]^(٣) كان قبل الوصف به مصدرًا، ثم وصف به، فبقي على حاله؛ لأن الحذف وجب فيه من حيز المصدرية^(٤). ونظيره قولهم:
فإنما هي إقبال وإدبار^(٥)

وقد قالوا في هذا المعنى: ولدة، وإلدة، فأبدلوا الهمزة من الواو، وهما اسمان لامصدران. و«لدي» مصدر في الأصل، قال الشنفرى:
فأَيِّمْتُ نِسْواناً وأَيِّمْتُ إِلْدَةً^(٦)

(١) تكملة يلتئم مثلها الكلام.

(٢) انظر المنصف ١٩٧/١، ١٩٨.

(٣) تكملة من المنصف ١٩٧/١ يلتئم بها الكلام.

(٤) حيز، غير منقوطة. وفي المنصف ١٩٧/١: «لا أن الحذف فيه وجب من غير المصدرية». و«لا أن» من تغيير المحققين، والأصل: لأن، وفي نسخة إلا أن، فجاء نص المنصف قلقًا. وأرى أن حيز حرّفت إلى غير، وصواب النص كما هو مثبت هنا إن شاء الله.
(٥) صدره:

ترتع مارتعت حتى إذا اذكرت

والبيت للخنساء. انظر الديوان ٣٨٣، الكتاب ٣٣٧/١، المقتضب ٢٣٠/٣، ٣٠٥/٤، الكامل ٣٧٤، ١٣٥٦، ١٤١٢، مجالس العلماء ٣٤٠، الخصائص ٢٠٣/٢، ١٨٩/٣، المنصف ١٩٧/١، أمالي المرتضى ٢٠١/١، ٤٦٥، أمالي ابن الشجري ١٠٦/١، شرح المفصل لابن يعيش ١١٥/١، ٨٩/١٠.

(٦) في الأصل: ولدي. وعجزه:

واللدة، والولدة، والإلدة جميعا: الأقران والأتراب^(١).
قلت: إنما قيل: ترُبُّ، كأنه سبقت معه [على]^(٢) التُّرْب^(٣) في زمان واحد.
قاله بعض النحويين^(٤).
قوله: «لأنه بعدد (تفعل) ووزنه»^(٥).
يريد: وحركاته وسكونه كحركاته وسكونه. وقوله هذا تقوية لحذف الواو
في المصدر.
قوله: «فيلقون حركة الفاء على العين»^(٦)
هذا نصٌّ على نقل الحركة إلى ما بعد. والله الموفق للصواب.

وعدت كما أبدأت والليل أليلُ

انظر شرح لامية العرب للمبرّد والزّحشري (ضمن المجموعة الكمالية ٦)، خزانة الأدب ٣٤/١٠.

- (١) انتهى النقل من المنصف.
- (٢) تكملة يلتئم بمثلها الكلام، إن شاء الله.
- (٣) التُّرْب: التراب.
- (٤) لم أقف على هذا القول في غير هذا الكتاب.
- (٥) الكتاب ٣٥٨/٢ وفيه: «يفعل ورمي».
- (٦) الكتاب ٣٥٨/٢.

هذا باب ما كانت الياء فيه أولا

قوله: « يَسَرَ يَسِرُ »^(١).

ثبتت الياء في هذا النوع، وإن كانت واقعة بين ياء وكسرة؛ لأنّ الياء أخفُّ من الواو؛ لقربها من الألف، والواو ليست كذلك؛ لأنّك تحتاج في إخراجها إلى تحريك شفتك، والياء مخرجها من وسط الفم، والفم فيها أخفى.

قال /: « واعلم أنّ هذه الياء إذ ضُمَّت »^(٢).

يريد: أنّ الياء^(٣) المضمومة لا تُغَيَّر؛ لأنها والضمة بمثلة الياء والواو، كما أنّ الواو المضمومة بمثلة واوين، فكما لا تُغَيَّر الياء مع الواو، فكذلك لا تُغَيَّر الياء المضمومة.

قوله: « ألا تراها أغلب على الواو من الواو عليها »^(٤).

يشهد^(٥) بصحة هذا قولهم في « سيود »: سيّد، بقلب الواو للياء، ومن شأنهم في إدغام المتقاربين أن يقلب الأوّل للثاني، لا الثاني للأوّل، فلمّا قلبوا هنا الثاني للأوّل دلّ^(٦) على أنّ الياء أغلب.

قوله: « وهي بالألف أشبه »^(٧).

(١) الكتاب ٣٥٨/٢.

(٢) الكتاب ٣٥٨/٢.

(٣) في الأصل: التاء.

(٤) الكتاب ٣٥٨/٢.

(٥) في الأصل: فيشهد.

(٦) في الأصل: فان قلبوا هنا الثاني للأوّل يدل.

(٧) الكتاب ٣٥٨/٢.

يريد: لأنَّ مخرجها من وسط اللسان، فهي أقرب إلى الألف من الواو؛ إذ الواو من حروف الشفتين.

قوله: « فكأنَّها »^(١).

فكأنَّ الياء المضمومة واو بعد الألف، لأنَّغيَّر الألف، فكذلك الضمَّة في الفاء لأنَّغيَّر الياء.

قوله: « ويدلُّك على [أنَّ] الياء أخفَّ عليهم أنهم يقولون: يئُس، ويئِسُّ »^(٢). فلا يحدفون الياء لوقوعها بين ياء وكسرة، وكذلك « فواعِل »، يقولون: يوابس، فلا يهمزون الياء لوقوع^(٣) الواو بعدها، كما يهمزون الواو لوقوع الواو بعدها في « أواصل ».

قال: « وقال بعضهم: يازيدُ يئُس »^(٤).

يعني: بإثبات الياء بعد الضمَّة الخالصة لشبهها بالياء الواقعة بعد الضمَّة المشوبة بالكسرة. وتوجيه هذا أنهم راعوا الابتداء. وهذه علة تُحسن ما يوجَد، ولا توجب أن يكون الأمر كذلك. وقد تقدَّم لنا أنَّ العلل على ضربين: حُكْمِيَّة وضمَّ الحاء، وحُكْمِيَّة بكسر الحاء، وأنَّ التي بالضمَّ هي التي يستفاد منها الحكم، والحُكْمِيَّة بالكسر هي التي تُستفاد من الحكم، وأنَّ التي بالضمَّ يطلب فيها اطراد، ويقوى على غيرها بالعكس والتعدي، ويبطل بالعكس والنقص. وهذا كلّ دخیل في صناعة النحو، من صناعة أصول الفقه؛ للمناسبة التي بين الصناعتين.

(١) الكتاب ٣٥٨/٢ وبعده: « واو قبلها ألف نحو عاود، وذلك قولهم: يئُس، ويئِسُّ ».

(٢) الكتاب ٣٥٨/٢.

(٣) في الأصل: لوقوعها.

(٤) الكتاب ٣٥٨/٢.

قوله: « وزعموا أن أباعمرؤ قرأ: ﴿يَا صَالِحُ يَتَنَا﴾ »^(١).

يعني: يجعل الهمزة ياء وهي بعد ضمة، وكان حقها أن تكون واوا، وبإثبات الياء بعد الضمة وكان حقها أن تتغير لها، أي: بهذه^(٢) القراءة. ووجهه^(٣) أيضا: مراعاة الابتداء. وهي بعد هذا شاذة.

قوله: « ولم يقولوا هذا في الحرف الذي ليس منفصلا »^(٤).

يعني: أنه ليس ثم ابتداء فيراعى.

قوله: « لأنّ قياس هذا أن يقال: يا غلام وَّجَلْ »^(٥).

يقول: كان قياس هذا أن يأتي بالواو بعد الكسرة؛ فإن جاءت الياء بعد الضمة^(٦)، قياسه أن يجيء الواو بعد الكسرة، لما قدّمناه^(٧).

فأما قولنا في الياء: إنها روعي فيها الابتداء، وإنما تشبّهت بياء « قيل »، المشوبة كسرته بضمة، فإنما هو توجيه لما وجد خاصة.

قوله: « لأنها قد تقلب تاء »^(٨).

(١) الأعراف: ٧٧. ونسبت للأعمش أيضا. انظر الكتاب ٣٥٨/٢، التعليقة ١٨، ١٩/٥، المسائل البغداديات ٧٧، الخصائص ٣٥٠/٢، ٣٥١، المحرر الوجيز ١٠٣/٧.

(٢) يعني: في هذه.

(٣) في الأصل: ووجه.

(٤) الكتاب ٣٥٨/٢.

(٥) الكتاب ٣٥٨/٢.

(٦) يعني في: ﴿يَا صَالِحُ يَتَنَا﴾.

(٧) قال الفارسي في التعليقة ١٨، ١٩: « قال أبو عثمان: لا يلزم أباعمرؤ هذا؛ لأنه ليس في كلامهم واو ساكنة قبلها كسرة، وفي الكلام ياء ساكنة قبلها ضمة غير مشبعة، مثل: قِيلَ، فقوله: ﴿يَا صَالِحُ يَتَنَا﴾، مردودٌ إلى قِيلَ، وغلام وَّجَلْ، ليس له مثل فيردّ عليه ». وانظر المسائل البغداديات ٧٧-٨٠.

(٨) الكتاب ٣٥٨/٢.

يعني: في «أستوا»، وذلك أنه كان أصله «أسنوا»؛ لأنّ الواو متى وقعت
رابعة أبدلت ياء، لكن أبدلوا الياء هنا تاء.

قوله: «وقد قالوا: ياتسُسُ، وياتسُسُ، فجعلوها بمثلتها»^(١).

يعني: فأبدلوا الياء وهي فاء ألفاً؛ لوقوعها بعد ياء مفتوحة، كما فعلوا ذلك
في الواو.

وقوله: «فليست تطرد العلة إلا فيما ذكرت لك»^(٢).

يعني: في الواو بعد الكسرة، والتاء في «افُتعل»^(٣).

واعلم أنّ الحاصل في هذا الباب، والذي قبله، أنّ الواو والياء يبدلان تاء في
«افُتعل» إذا كانا فائين، ولم يذكر / سيبويه - رحمه الله - غيرهما^(٤) يبدل تاء، هنا،
ولافئما تقدّم، ولافيما تأخّر، وعلى هذا يجب أن يكون قول يعقوب بن السكيت
في إصلاح المنطق [في]^(٥) نقد الضرس: هذا إذا اتكل^(٦)، بإبدال الهمزة تاء، خطأ.

(١) الكتاب ٣٥٩/٢.

(٢) الكتاب ٣٥٩/٢.

(٣) انظر الكتاب ٣٥٩/٢.

(٤) في الأصل: غيرها.

(٥) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٦) لم أقف على هذه العبارة في إصلاح المنطق، وإنّما جاء فيه ص ٤٩ هذا النص: «والنقد: أكل في
الضرس، ويكون في القرن أيضاً، قال الشاعر:

عاضها الله غلاماً بعدما

شابت الأصداء والضرس نقد

أي: أصله مؤتكل. قال الهذلي:

تيس تيس إذا بناطحها

يألم قرنا أرومه نقد

أي: أصله مؤتكل». فلعلّ العبارة المذكورة من فوائت بعض النسخ. يؤيد هذا قول ابن السكيت

في كتاب الألفاظ ١١٣: «والأرومة: الأصل، يقال: إنه لفي أرومتهم. وأنشد:

وكذلك قول من احتجّ له، وذلك أنه يقول: ايتكل، بإبدال الهمزة ياء لأجل الهمزة المكسورة قبلها؛ إذ لا يلتقي همزتان في كلمة، ثمّ أبدلت الياء تاء^(١) في افعل، فتقول: ائتكل^(٢)، وكما تقول: ايتكل^(٣) كذلك تقول: إذا ائتكل.

وهذا الذي قاله ليس بشيء؛ لأنّ قوله: ائتكل، فيه الخطأ موجب [من]^(٤) إبدال الياء فيه تاء، وهي لا تبدل تاء إلاّ إذا كانت فاء، وهي في « ايتكل » ليست فاء، وإنّما هي بدل من الفاء؛ وذلك أنّ إبدال الياء تاء وهي بدل من الفاء يؤدّي إلى توالي الإعلال على الكلمة، وهو مكروه^(٥) جدّاً.

وقوله: إذا ائتكل، فيه الخطأ من حيث إبدال الهمزة ياء وليس قبلها همزة مكسورة، ومن حيث إنه إبدال الياء تاء وليست فاء. وإنما القول الصّحيح: إذا ائتكل، وايتكل.

تيس تيس إذا يناطحها يألّم قرنا أرومه نقد

نقد: متكل، أي: أتكلت أسنانه». فهذا النص يؤيد ما نقله المؤلف. وقد جاء في إحدى نسخ كتاب الألفاظ كما أثبتته المحقق: «مؤتكل، أي: ايتكلت». هذا وقد ونقل ابن مالك سماع ائتكل شذوذاً، ونقل الفارسي كما سيأتي وابن يعيش الجواز عن بعض البغداديين، وونقله أبوحيان عن البغداديين لا عن بعضهم. انظر التكملة ٥٧٣، شرح المفصل ٦٤/١٠، ارتشاف الضرب ٣١٠ (رجب)، شرح التصريح على التوضيح ٣٧٣/٢، شرح الأشموني ٣٣٠/٤.

(١) في الأصل: يا.

(٢) قال ابن يعيش: «وقد أجاز بعض البغداديين فيها الإدغام، قالوا: لأنّ البدل لازم لاجتماع

الهمزتين». شرح المفصل ٦٤/١٠.

(٣) في الأصل: اتكّل.

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٥) في الأصل: مكرراً.

قال المؤلف -رحمه الله-: وقد ذكر^(١) الفارسي -رحمه الله- في الإيضاح هذه المسألة في آخر الجزء الثاني في باب ما كانت فاؤه همزة، قال^(٢): « فإذا بني منه افتعل قلت: ايتكل، ولاتدغم الياء في التاء كما أدغمت « اتعد واتسر »؛ لأنّ الياء ليست بلازمة. وقد حكى بعض البغداديين فيه الإدغام^(٣)، وهو عندي - على قياس قول أصحابنا - خطأ ».

فإذا^(٤) كلام الفارسي -رحمه الله- هو رأي البصريين.
قلت: وجدت للفارسي في الحجّة^(٥): حدّثنا عليّ بن سليمان^(٦) أنّ أحمد بن يحيى أخبرهم: يقال^(٧): قد ائتمن فلان فلانا، وقد ائتمنته^(٨)، والأصل « ائتمن^(٩) وائتمنته »، ثمّ أدغمت الياء في التاء، فشددت التاء^(١٠).
ثمّ قال: ولم أعلم لأصحابنا في هذه المسألة نصّاً. وقياس قولهم عندي أنّ

(١) في الأصل: ذكره.

(٢) انظر التكملة ٥٧٣.

(٣) وانظر ارتشاف الضرب ٣١٠ (رجب)،

(٤) في الأصل: فادنا.

(٥) انظر الحجّة ١/١٨١، ١٨٢.

(٦) أبو الحسن علي بن سليمان بن الفضل، المعروف الأخفش الصغير [٢٣٥ تقريباً، ٣١٥هـ] كان حافظاً للأخبار، يتضجّر إذا سؤل في النحو. أخذ عن ثعلب والمبرد واليزيدي وغيرهم. من مصنفاته: شرح كتاب سيويوه، التثنية والجمع، المهذب، تفسير رسالة كتاب سيويوه. انظر طبقات النحويين واللغويين ١١٥، ١١٦، الفهرست ٩١، إشارة التعيين ٢١٩، بغية الوعاة ١٦٧/٢، ١٦٨.

(٧) في الأصل: فقال. ولا يتناسب مع ما قبله.

(٨) أقرب قراءة لها في الأصل: قد ائتمروا وقد ائتمنته.

(٩) في الأصل: انتمز.

(١٠) في ارتشاف الضرب ٣١٠ (رجب): « وقال الفارسي: هو خطأ في الرواية، فإن صحت فإنما سمع من قوم غير فصحاء لا يؤخذ بلغتهم، ولم يحكه سيويوه، ولا الأئمة المتقدمون العارفون بالصنعة ».

الإدغام فيها لا يجوز؛ لأنّ الياء غير لازمة، فلا يكون مثل « اتّسر واتّعد »؛ ألا ترى أنهم قالوا: لو بنيت مثل « إِفعل » من « أويت » لقلت: إِيّ^(١)، فقلت الفاء ياء، وأدغمتها في الياء^(٢) كما تدغم فيها الياء التي من نفس الكلمة^(٣). وقالوا: لو بنيت مثل « افعوعل » من « أويت » لقلت: أَيَوَوّيّ، وأَيَوِيّا على قول أبي الحسن^(٤)، ولم تدغم الياء المنقلبة من الهمزة التي هي فاء في الواو التي هي عين؛ لأنها غير لازمة. وكذلك الياء في « ائتمنته »^(٥) غير لازمة؛ لأنّك إذا أسقطت همزة الوصل في الدّرج نحو « قد ائتمن »^(٦)، رجعت الهمزة. وإذا لم يدغموا نحو « نُويّ، ورُويّا »، إذا خففوا الهمزة^(٧)، مع لزوم الواو في قول أهل التّخفيف، فإنّ لا تدغم « ائتمن »،

(١) في الحجة ١٨١/١: « لو بنيت مثل افعل أو افعل من أويت لقلت إِيّا وإِيّ ».

(٢) أي: المنقلبة عن الواو. وفي الحجة ١٨١/١: « وأدغمتها في الواو ».

(٣) في المنصف ٢٩٧/٢، ٢٩٨: « وأصلها من أويت: إئو، ثمّ صارت: إئو، ثمّ صارت: إِيّ، ثمّ صارت: إِيّ، كما ذكر. وإن شئت قلت: أصلها: إئويّ، ثمّ أبدلت الهمزة الثانية ياءً لانكسار ما قبلها، فصارت: إئويّ، ثمّ قلبت الواو ياء؛ لوقوع الياء الساكنة قبلها، وأدغمت الساكنة فيها، فصارت: إئويّ، فحذفت منها الياء التي هي طرفٌ كما ذكر، فبقي: إِيّ، كما ترى. وأدغمت الياء المنقلبة عن الهمزة في الياء التي أبدلتها من الواو، من قبل أنّ الكلمة اسم ».

(٤) قياس قول أبي الحسن الأخفش إذا اجتمعت ثلاث واوات في الوسط ولم تكن الثانية مدّة أن يقلب الثالثة ياء، فتقلب الثانية ياء وتدغم، وسيبويه يبقها على حالها فلا يقلب شيئاً منها. انظر المقتضب ٣٢٣/١، الأصول ٢٩٤/٣، ٣١٣، ٣١٤، المتع ٧٤٧، ٧٥٠، شرح الشافية للرضي ١٩٦/٣، ارتشاف الضرب ٢٨٧، ٢٨٨ (رجب).

(٥) في الحجة ١٨١/١: « ائتمنته ».

(٦) في الأصل: ائتمر.

(٧) في المنصف ٢٦/٢: « لأنّ أصل هذه الواو همزة، فكما لا تدغم الهمزة في الياء، كذلك لا يُدغم في الياء ما هو جارٍ مجرى الهمزة؛ لأنّ نيّة الهمزة تقديرها يمنع من الإدغام، كما تمنع الهمزة لو كانت حاضرة ».

ونحوه أجدر^(١).

فإن قلت: فقد أدغم قومٌ «رُويا»، فقالوا: رُيًّا^(٢)! فالقول: إنَّ الإدغام في هذا أشبه؛ لما ذكرنا، من لزومها^(٣)، وتلك لما لم تلزم كانت بمنزلة المنفصل؛ على أنَّ أبا الحسن يحمل «رُيًّا» -فيمن أدغم- على القلب، نحو «أخطيت»، في اللام. ويقوي ذلك: أنَّ بعضهم كسر الفاء منها فقال: رِيا، كما قالوا في «لِيَّ»: لِيَّ^(٤).

(١) في الأصل: ونحو أجدر.

(٢) انظر الكتاب ٣٧٣/٢، المقتضب ٣١٢/١، الأصول ٣٠٦/٣، المنصف ٣٠/٢، ١٤٦/٣، شرح

الشافعية للرضي ٣٠٨/٣.

(٣) أي: لزوم الواو في قول أهل التخفيف.

(٤) انتهى النقل من الحجة. وانظر المقتضب ٣١٨، المنصف ١٤٦/٣ فما بعدها.

هذا باب ماالياء والواو فيه ثانية وهما في موضع العين فيه

قوله: «منهما»^(١).

يعني: من الياء والواو.

وقوله: «معتلة»^(٢).

يعني: في العين بالإسكان، كما تعتلّ في اللام بالإسكان.

قوله: «ليس يُعْرَى»^(٣).

يعني: الكلام.

قوله: «فلما اعتلت هذه الأحرف»^(٤).

[٧٨ب] يعني: أنهم لما / أعلوا العين، أعلّوا لإعلاها الفاء، بأن جعلوا حركة الفاء من حركة العين، كما أنهم لما أعلوا اللام، أعلّوا لإعلاها العين، بأن جعلوا حركتها أبداً من جنس اللام.

قوله: «كما جعلت من الياء والواو حركة»^(٥).

ما بين حال الإعلال وبين^(٦) حال التصحيح.

(١) الكتاب ٣٥٩/٢ ونصه: «اعلم فَعَلْتَ وفَعُلْتَ منهما معتلة كما تعتل ياء يرمي وواو يغزو».

(٢) الكتاب ٣٥٩/٢.

(٣) الكتاب ٣٥٩/٢ والنص فيه: «وإنما كان هذا الاعتلال في الياء والواو لكثرة ما ذكرت لك من استعمالهم إياهما وكثرة دخولهما في الكلام، وأنه ليس يعرَى منهما».

(٤) الكتاب ٣٥٩/٢.

(٥) الكتاب ٣٥٩/٢.

(٦) في الأصل: من.

قوله: « خِفْتُ، [وَهَبْتُ] ^(١) ».

يعني: خِفْتُ ^(٢)، وَبِعْتُ، وَطَلْتُ ^(٣) فغَلَبَ.

قوله: « فجعلوا حركتها الحركة التي كانت في المعتل ^(٤) ».

يعني: فجعلوا حركة الفاء الحركة التي كانت في العين.

قوله: « كما لزم ما ذكرت لك الحركة مِمَّا بعده ^(٥) ».

يعني: كما لزم العين في المعتل الحركة من اللام.

قوله: « لئلاَّ يجري المعتل على ^(٦) حال الصحيح ^(٧) ».

يعني: حركة الفاء في « قُلْتُ، وَبِعْتُ، وَهَبْتُ » وأمثالها، إنَّما كانت من العين؛ للفرق بين حال الاعتلال والتصحيح.

ورأيت لأبي عليّ الفارسي في كتاب التذكرة فصلا في هذه المسألة هو: إنَّما نقلت الحركة من العين إلى الفاء في « قُلْتُ وَبِعْتُ »، لتدلَّ على ما حذف من العين، يدلَّ على ذلك أنَّ هذا النَّقل لا يخلو من أن يكون إنَّما وقع لهذا المعنى الذي ذكرناه من الدَّلالة على المحذوف، أو ليدلَّ على أنَّ المحذوف من جنس الحركة التي نقلت إلى الفاء، فالذي يدلَّ على أنه ليس لهذا المعنى أنَّ الحركة قد نقلت في « ظَلْتُ »

(١) الكتاب ٣٥٩/٢.

(٢) تكلمة يلتئم بمثلها الكلام.

(٣) في الأصل: وهبت. قال سيبويه ٣٥٩/٢: « فكَذلك هذه الحروف حيث اعتلت جعلت حركاتهنَّ على ما قبلهنَّ كما جعلت من الواو والياء حركة ما قبلها لئلاَّ تكون في الاعتلال على حالها إذا لم تعتل؛ ألا ترى أنك تقول: خفت وهبت فَعِلْتُ، فألقوا حركتها على ما قبلها ».

(٤) الكتاب ٣٥٩/٢.

(٥) الكتاب ٣٥٩/٢.

(٦) في الأصل: عن.

(٧) الكتاب ٣٥٩/٢.

ومست «، وليس المحذوف فيهما مّا يجانس الحركات، كذلك نقلت فيما كان المحذوف فيه مجانساً للحركات على هذا الحدّ، وكذلك الحركة في «رَدّ» ونحوه ليدلّ على الحركة المحذوفة أيضاً، فلو كانت الحركة إنما نقلت في «قُلْتُ وبعثت» ليعلم أنّ الحرف المحذوف من جنس الحركة المحذوفة، لوجب أن يحرك «خِفْتُ» وبابه بالضّمّ؛ لأنّ المحذوف في الأصل واوٌ، فإنّ لم يضمّوا خاء «خِفْتُ» ونحوه دلالة على أنّه ليس الثقل لهذا^(١)، لكن لما ذكرناه، من إرادة الدلالة على المحذوف دون تخصيص الحرف بأنه ياء أو واو^(٢). انتهى كلامه.

قوله: «وأما قلت».

لما كان قد ذكر فيما تقدّم أنّ حركة الفاء فيها ليست [إلاّ]^(٣) حركة العين، [كأنّ أحدهم استدرك عليه «قلت»]^(٤)؛ لأنّ «قلت» «فعلت» بدليل «قائل»، وأقال^(٥)، واستشكل^(٦) كيف هي من العين؟ قال: «وأما (قلت) فأصلها (فعلت) بضمّ العين، نقلت إليها من (فعلت) بالفتح، وإثما حوّلت^(٧) إلى (فعلت)». وجعل تغييرها منها ليفرقوا بين حال الفاء بالإعلال، وبين حالها في الصحيح؛ إذ [لو]^(٨) لم

(١) في الأصل: لهما.

(٢) في الأصل: واو. وقد تكلم أبو علي الفارسي على نقل حركة العين إلى الفاء فيما سبق في عدة مواضع من كتبه، لكن لم أقف على ما ذكره من دلالة النقل. انظر مثلاً التكملة ٥٧٤ فما بعده، المسائل الحليّات ١٣٩، ١٤٠، ٢٢٦. وانظر شرح الشافية للرضي ٧٨/١ فما بعدها.

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٥) سيأتي بيان هذا بعد قليل.

(٦) في الأصل: حدس، وقبل الكلمة رمز عبارة عن دائرة صغيرة كالسكون متّصل بها خطّ إلى أعلى، فهي تشبه الضمة إذا أطلتها وجعلتها من أسفل إلى أعلى. وبما أثبتته يستقيم الكلام.

(٧) في الأصل: وانما انما جواب.

(٨) تكملة يلتئم بها الكلام.

يحولوها إلى « فعلت » وكانت حركة الفاء في الإعلال كحركاتها في [غير]^(١) الإعلال، فتحة؛ فلو لم يقع التحوّل لكانت الحركة المنقولة إليها فتحة، وكانت في الحالين على صفة واحدة. وإنّهم إنّما نقلوا « قوّلت » إلى « فعلت »، ولم ينقلوها إلى « فعلت »؛ لأنهم لما لزمهم التحوّل رأوا أن يحوّلوا الواو إلى حركة من جنسها، أولى من^(٢) أن يحوّلوها إلى حركة ليست من جنسها، كما أنّهم لما علّوا العين في « نرمي ونغزو »، كان عندهم أن يكون حركتها من جنس مابعدا أولى من أن يكون من غير جنس مابعدا؛ وهذا الذي فعلوا هنا أخرى وأولى، أعني: أن جعلهم حركتها من جنسها أولى، وألزم من جعلها من جنس مابعدا.

قوله: « ويدلّك على أن أصله (فعلت) أنّه ليس في الكلام (فعلته) »^(٣).

يعني: ويدلّك على أن « قلت » ليس أصله « فعلت » بالضمّ، وإنّما أصله « فعلت » بفتح العين / وأنّ الضمّة طارئة عليها، أنّه ليس في الكلام ماوزنه من الأفعال « فعل » بضمّ العين، والضمّة فيه أصل، وهو متعدّد، وأنت تجد « فعلت » هنا بضمّ العين متعدّية، فلو لا أنّ الضمّة طارئة على العين، وأنّ الأصل الفتح، لما جاء ذلك فيها، أعني: التعدّي.

ومّا يدلّ أيضا على أنّ الضمّ طارئ على العين وليس بأصل، وأنّما الأصل فيه [الفتح، مجيء الاسم منه على « فاعل »، ولو كان الأصل الضمّ لجاء على]^(٤) « فعيل »، نحو « كريم » في « كرم »، و« شريف » في « شرف »، وأمّا أن يقول أحد: شارف أو كارم، فهذا شيء لم يسمع أصلا. فلو لا أن « قلت » مفتوحة

(١) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٢) في الأصل: او. فقط.

(٣) الكتاب ٣٥٩/٢.

(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. انظر شرح الملوكي ٥٣، ٥٤.

العين في الأصل لما جاز فيها « قائل ».

ومّا يدلّ كذلك على ماقلناه قولهم: أقال وأباع، فلولا أنّ « قُلتُ » مفتوح العين في الأصل^(١)، والفتح مرادّ فيها معتدّ به^(٢) لما جعلوا النّقل منه^(٣).
قوله: « ونظيره في الاعتلال »^(٤).

جعل « يعدّ ويزن » ممّا وقع فيه الاعتلال بعد التّحويل، لما كان قياسُهما ألاّ يلزم « يفعل » بكسر العين، وأن يكونا مرّةً عليه، ومرّةً على « يفعل »، و« يفعل » غير لازم لأحدهما، هذا قياسه^(٥)، ولما كان هكذا كان لزوم « يعدّ، ويزن » « يفعل » تحوّلًا لهما عن أصليهما، فكان كلّ واحد منهما بهذا معتلاً بعد التّحويل عن أصله كـ « قلت »^(٦).
« وأما طُلتُ »^(٧).

يعني: أنّ « طُلت » « فعلت » بضمّ العين في أصل وضعها، غير مغيرة من بناء إلى بناء، بدليل اسم الفاعل منها^(٨)، وأنها لاتتعدّى أصلاً كما لاتتعدّى « فعلت ».

(١) في الأصل: في العين.

(٢) في الأصل: فيها.

(٣) يعني: أنّ قال لو لم يكن مفتوح العين، وكان مضومها، لما جاء منه أفعل، لأنّ أفعل لا يأتي من المضموم.

(٤) الكتاب ٣٥٩/٢ وبعده: « من محوّل إليه يعد ويزن ».

(٥) يعني: قياس فعل بفتح العين أن يكون على يفعل ويفعل بضم العين وكسرها. وانظر الممتنع ٤٢٦-٤٢٩.

(٦) في الأصل: لقلت.

(٧) الكتاب ٣٥٩/٢.

(٨) يعني: طويل.

قوله: « واعتلت كما اعتلت (خفت وهبت) »^(١).

يعني: بالإسكان والنقل خاصة.

قوله: « وأما بعث »^(٢).

يريد: أن « بعث » الاعتلال وقع فيها بعد أن نقلت عن بنائها إلى كسر العين. وإنما غيرت عن بنائها لئلا تكون فأؤها حالها في الاعتلال كحالها في الصحة، وأنهم لما لزمهم أن يحولوها رأوا [أن يحولوها]^(٣) لـ « فعلت » بالكسر أولى من تحويلها إلى « فعلت » بالضم.

قوله: « وليس في بنات الياء (فعلت) » - يعني: بضم العين - إلى « تحويلا »^(٤).

يعني: أن الضمة والواو أثقل من الكسرة والياء، ولما كان الأمر على هذا كان دخول الضمة في العين في بنات الياء يؤدي إلى نقل الأخف إلى الأثقل.

قال المؤلف - رحمه الله -: هذه مسألة وضعها بعض الطلبة في تحويل « فَعَلْتُ » من ذوات الواو إلى « فَعُلْتُ »، [وَفَعَلْتُ]^(٥) من ذوات الياء إلى « فَعِلْتُ »، ذكرتها هنا^(٦) لتكمل الفائدة. قال هذا الطالب: اعلم أن هذا التحويل قد [رأى]^(٧) بعضهم أن الغرض منه الاستدلال على ذوات الواو، وعلى ذوات الياء، فنقلوا « فَعَلْتُ » من ذوات الواو إلى « فَعُلْتُ »؛ ليقوا على كونها من ذوات الواو دليلاً، بأن ينقلوا الضمة إلى ما قبل فتكون الضمة دليلاً الواو، ونقلوا

(١) الكتاب ٣٥٩/٢.

(٢) الكتاب ٣٥٩/٢.

(٣) تكملة يلتمس بها الكلام.

(٤) الكتاب ٣٦٠/٢. وفي الأصل: تحويله.

(٥) تكملة يلتمس بها الكلام.

(٦) في الأصل: ذكرتهما هما.

(٧) تكملة يلتمس بمثلها الكلام.

« فَعَلْتُ » من ذوات الياء إلى « فَعَلْتُ »؛ ليقوا على كونها من ذوات الياء دليلاً، بأن ينقلوا الكسرة إلى ما قبل فتكون الكسرة دليلاً على الياء.

وهذا التعليل معترضٌ بأن الاستدلال على ذوات الياء والواو لم نجده^(١) في الفعل الماضي، نحو « قال، وباع »، وإنما وجدناه في المستقبل في نحو « يقول، ويبيع » فإذا كان الأمر كذلك لم يكن وضع الدليل في « قُلْتُ وَبَعْتُ » على ذوات الياء والواو دون « قال وباع » بالمستقيم.

فإن قلت: فإن الاعتراض بمثل « قال وباع » لا يلزم؛ لأننا لو نقلناه إلى / « فَعَلْتُ وَفَعِلْتُ »، ثم نقلنا الضمة في ذوات الواو إلى ما قبل لصار « قال » « قُولُ »^(٢)، وكذلك لو نقلنا الكسرة في ذوات الياء إلى ما قبل لصار « باع » « بِيْعُ »^(٣)، فكان يلتبس ذلك^(٤) بما لم يسم فاعله.

فالجواب: أن هذا لا يلزم؛ لأن هذا الإلباس موجودٌ في باب « فعلت »؛ ألا ترى أنه يقال: بعْتُ، للبائع^(٥) والمبيع^(٦)، إذا أخبرا عن أنفسهما، وكذلك تقول: طُلْتُ، للطائل^(٧) والطويل^(٨)، فالإلباس موجودٌ في هذا التحو. فإذا كان الإلباس

(١) في الأصل: لم يجده.

(٢) في الأصل: قولي.

(٣) في الأصل: يبيع.

(٤) في الأصل: لك.

(٥) في الأصل: البائع.

(٦) يعني: للبائع والمشتري. وبعت من الأضداد، فيستعمل للشراء وضده. انظر اللسان (بيع).

(٧) في الأصل: الطائل.

(٨) تقرأ والتطويل. طلت التي اسم الفاعل منها طائل، أصلها: طَوَّلَ، بفتح العين، وهي متعدية، يقال:

طاولني فطلته، والتي اسم الفاعل منها طويل، أصلها: طَوَّلَ، بضم العين، وهي التي ضد قصر. انظر أمالي

ابن الشجري ٣٠١/١، ٣٠٢، اللسان (طول).

لا يمنع التّقل في هذا النّحو، فوجب ألاّ يمنعَه في « قال وباع ». وهذا يُطلّ لك ما^(١) زعمه أبو عثمان المازني وأبو عليّ من أنّ « قال وباع » محمولان ومحوّلان إلى « فَعَلَ وفعل »، غير أنّهما لم تنقل حركة العين فيهما إلى ما قبل؛ لئلاّ يلتبس بما لم يسمّ فاعله^(٢). فالذي يبطله أنا وجدنا ماحوّل، وفيه الالتباس، وهو « بعث وطلّت »، وقد بيّنا ذلك آنفاً، فدلّ على بطلان تعليلهما.

فإذا تقرّر أنّ التّحويل ليس للاستدلال على ذوات الواو، ولا ذوات الياء، نظرنا في علّة أخرى غير هذه العلّة، فنقول في ذلك: إنّ العلّة أنّه لما كان الأمر يؤدّي^(٣) بهم في « قولت وبيعت » إلى حذف عين الكلمة وهي محوّلّة في أصل وضعها، محمّية^(٤) من الحذف فيه بتوسطها، وكون الفاء قبلها واللام [بعدها]^(٥)، معترضين للحوادث والطوارئ دونها، حافظين^(٦) لها منها، كان الحذف منها أبعد وفيها أقلّ؛ ولذلك كثر وجود حذف اللام نحو « اليد والهنّ والدّم^(٧) والأخ والأب والفم »، وأشباه هذا كثيرة، وقلّ^(٨) حذف العين فيها حتّى كأنّك لا تجد منها إلّا « السّه ومُد »^(٩)، فلمّا كان الحذف من العين أبعد لم ينبغ أن يكون حذفها كحذف اللام للسّاكنين، نحو « رَمَتْ وقضّت^(١٠) وسعت ومشت »؛ فلذلك لم يُكتفَ

(١) في الأصل: بما.

(٢) انظر المنصف ٢٥١/١، ٢٥٢.

(٣) في الأصل: يؤد.

(٤) في الأصل: محتصة.

(٥) تكملة يلتزم بها الكلام.

(٦) في الأصل: خامس.

(٧) حرّفت مع ما قبلها.

(٨) في الأصل: وقد.

(٩) في الأصل: الستة ومد. انظر شرح الملوكي ٤٢٣، ٤٢٤.

(١٠) في الأصل: وفضت.

بالفتحة عن الألف في « قُلْتُ وَبِعْتُ »، كما اكْتُفِيَ في حذف اللام؛ لكان^(١) في ذلك تسوية بين حذف اللام وحذف العين، فأرادوا فرق ما بينهما، فلم يحذفوا العين والكلمة مبقاةً على بنيتها؛ لأن ذلك يؤدي إلى التسوية بينهما، وكأنهم استنكفوا^(٢) التسوية بينهما إذ لم يكن في الفتحة من قوة الدلالة على المحذوف ما في غيرها؛ إذ الفتحة واحدة لما قبل المحذوف في حال إثباته وحذفه، ولم يكن فيها دلالة على حذفه؛ فلما استنكفوا الاستدلال على العين بالفتحة لضعف دلالتها على المحذوف، ثقلت بنية الكلمة، فغيّرت حركة العين إلى غير الفتحة، من الضمة والكسرة؛ لأنك تعلّ ذلك بأن^(٣) تنقل الضمة والكسرة إلى ما قبل العين، ثم تحذف العين لالتقاء الساكنين، وتقوّي الدلالة على المحذوف بذلك؛ لأن ما قبله في حال إثباته لم يكن كذلك، فدلّ ذلك على أنّها حركة منقولة عن المحذوف، فتقوّي الدلالة في ذلك عليه؛ إلا أن العين غيّرت عن الفتحة في ذوات الواو إلى الضمة لأنها أشكل بالواو؛ ليجتمع لها في ذلك قوة الدلالة على المحذوف أكثر من دلالة الفتحة، والدلالة^(٤) على كونه من ذوات الواو، دليلان أولى من دليل واحد، ولمثل ذلك غيّرت العين عن الفتحة إلى الكسرة في ذوات الياء.

فإن قيل: قد رجعتم إلى الاستدلال على ذوات الواو والياء بغير هذا التغير، آخراً، وقد أنكرتموه أولاً^(٥)!

قلنا: إنّما أنكرنا أن / يكون بناء التحويل على ذلك، ونحن لم نبين التحويل

[١٨٠]

(١) يعني: لأنه يكون.

(٢) في الأصل: اسكنوا.

(٣) في الأصل: بل.

(٤) « والدلالة » مكرر في الأصل.

(٥) أي: الاستدلال.

عليه، وإنما جرّته العلة على جهة الاستحسان، [لا]^(١) على جهة البناء عليه، فلذلك لم ينقض^(٢) ذلك غرضنا المتقدّم أوّلاً. « وقالوا: وجد يُجْدُ »^(٣).

يعني: أنهم أتوا بالمضارع لـ « وَجَدَ » مضموم العين بحذف^(٤) الفاء، وإن كان القياس أن تثبت الفاء مع الضمّة؛ لأنّ موجب حذفها قد زال بالضمّة، وهو وقوعها بين ياء وكسرة، ليكون الحذف فيها إشعاراً بأنّ أصل هذا النوع أن يأتي في المضارع بكسر العين، وأنّ الضمّ دخيلٌ فيها. وأدخل - رحمه الله - هذه المسألة في هذا الباب لمكان قوله في « وعد » ونحوه: إنّ الاعتلال دخله في التحويل^(٥). قوله: « وقال بعضهم: طُلُتْ »^(٦).

« طُلْتُ » هنا ليست التي ضدّ « قصرت »، وإنّما « طُلْتُ » التي هي في قولك: طاوَلَنِي فطُلْتُه^(٧).

قوله: « وإذا قلتَ (يَفْعَل) من (قلتُ)، قلتَ: يَقُول »^(٨). يعني أنّ « قُلْتُ » لما حوّلَ لـ « فَعُل » بضمّ العين، لزم أن تكون في المضارع على « يَفْعُل » بضمّ العين أيضاً؛ لأنّ العين متى ضمّت في الماضي لزم ضمّها في المستقبل.

(١) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٢) في الأصل: لم ينقص. والمثبت أولى.

(٣) الكتاب ٣٦٠/٢.

(٤) في الأصل: بخلاف.

(٥) الكتاب ٣٥٩/٢.

(٦) الكتاب ٣٦٠/٢. وفي الأصل: طلبه. وكذا في الموضع التّالي.

(٧) انظر الصحاح (طول).

(٨) الكتاب ٣٦٠/٢.

قوله: « وإذا قلت (يفعل) من (بعث) »^(١).

يقول - رحمه الله -: إنّ مضارع « بعث » على « يفعل »، وإن كان محوّلًا من « فَعَلَ »^(٢)، و« فَعَلَ » لا يأتي مضارعه على « يفعل » بالكسر وإنّما هو « يفعل » بالفتح، وذلك أنّها - أعني: بعث - لما كانت محوّلَةً عن « فَعَلْتُ » إلى « فَعِلْتُ »، أرادوا لهذا أن يخرجوها مجرى مانقل لـ « فَعَلْتُ » من بنات الواو، في أن يجعلوا حركة العين في مضارعها حركة العين فيها كما هي كذلك فيما نقل لـ « فَعَلَ » من ذوات الواو، كما قد أجروها مجراها في تغيير الفاء على هذا؛ [إذ]^(٣) أنه يوجد في الصحيح « يفعل » في مضارع « فعل »، وذلك « حسب يحسب ».

قوله: « وإذا قلت: فعل، في هذه الأشياء »^(٤).

يعني: في هذه الأفعال المتقدمة الذكر.

« كسرت الفاء، وحولت عليها حركت العين »^(٥).

معنى قوله: « كسرت الفاء »، وقوله: « وحولت عليها حركت العين »: متحد. وإذا كان كذلك فقوله: « وحولت عليها حركت العين » من عطف الشّيء على الشّيء نفسه؛ للتأكيد.

قوله: « لولم تتغير »^(٦).

كلامٌ مقطوعٌ ممّا قبله، ومعناه: لولم تتغير لوجدت حركة الأصل، أي: لولم تتعلّ الكلمة لوجدت الحركة. ولا يصحّ أن يكون حالاً ممّا قبله؛ لأنّه إن كان كذلك

(١) الكتاب ٣٦٠/٢.

(٢) في الأصل: محوّلًا تفعل.

(٣) تكلمة يلتزم بمثلها الكلام. انظر الكتاب ٣٦٠/٢.

(٤) الكتاب ٣٦٠/٢.

(٥) الكتاب ٣٦٠/٢. ويعني: بيع وخيف وقيل.

(٦) في الكتاب ٣٦٠/٢: « لولم تتعلّ ».

كان معنى الكلام لتغيّر حركة الأصل في حال أنّك قد غيّرت فلم توجد الحركة. فهذا معنى ساقط وخلف لا يتصور أصلاً. وإنّما قدّرت في مكان « لو لم تُغيّر »: أنّك قد غيّرت، لما كانت « لو » فيه قد دخلت على فعل منفيّ، وهي إذا دخلت على نفي قلبت معناه للإيجاب. ولو قال: إذ لو لم تغيّر، لكان أحسن، وكانت « إذ » فيه متعلّقة بفعل مضمر، التقدير: أعني إذ لو لم^(١) تُغيّر، ونحوه ممّا يصحّ معناه. ولا يصحّ أن تكون متعلّقة بالفعل قبلها؛ لأنّ ذلك يؤدّي لأن يكون معنى الكلام: لتغيّر حركة الأصل في وقت عدم التغيّر. وهذا معنى خلف، فحملُ الكلام عليه لا يجوز أصلاً.

قوله: « للاعتلال »^(٢).

يريد: لأجل أنّك قد أعللت.

قوله: « وبعض العرب يقول: خيف، وقيل، وبيع / فيشم »^(٣).

زعم أبو عمرو^(٤) أنّ الإشمام هنا بمعنى الاختلاط، وآته لا بدّ من سماعه، ومحال

(١) في الأصل: إذا لم.

(٢) الكتاب ٣٦٠/٢.

(٣) الكتاب ٣٦٠/٢ وفيه: « وبيع وقيل ». والإشمام لغة كثير من قيس وعامة أسد. انظر ارتشاف الضرب ١٣٤١ (رجب).

(٤) عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر الدّاني الأموي مولا هم القرطي المالكي المقرئ المشهور المعروف في زمانه بابن الصيرفي [٣٧١، ٤٤٤هـ] كان أحد الأئمّة في علم القرآن ورواياته وتفسيره ومعانيه وطرقه وإعرابه، وله معرفة بالحديث وطرقه وأسماء رجاله ونقلته، وكان حسن الخط جيّد الضبط، من أهل الحفظ. أخذ القراءات عن أبي الفتح فارس بن أحمد وأبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون وغيرهما، وسمع الحديث من جماعة، وقرأ عليه ولده أحمد وأبو إسحاق إبراهيم بن علي الفيسولي وغيرهما. من مصنفاته: جامع البيان فيما رواه في القراءات السبع، كتاب التيسير، طبقات القراء، وغيرها كثير. انظر غاية النهاية ٥٠٣/١-٥٠٥. وقد أورد أبو حيان باختصار ماسيوره المؤلف في هذه المسألة. انظر ارتشاف الضرب ١٣٤١ (رجب).

أن يكون الإشمام في الوقف -يريد: غير مسموع- وقال: إنه لا يطوع بالتّطق به لسان، زَعَمُ.

قال الشيخ أبو علي -رحمه الله- وقد كان شيخنا أبو عمرو بن الطفيل^(١) المقرئ المجوّد -رحمه الله- يتقّنه، ويشمّ الحرف الموصول من غير أن يُسمع إشمامه، وقد سمعته يردده^(٢) غير ما مرّة، ولا يُسمع لإشمامه صوت أصلاً. وقد قال سيّويه رحمه الله في باب من أبواب الجزاء^(٣): وسمعنا من العرب من يُشمّ الضمّة. وهذا ظاهره أنّ الإشمام في الموصول مسموع كما قاله أبو عمرو^(٤) الدّاني^(٥) رحمه الله. قوله: «وبعض من يضمّ»^(٦).

سمّي -رحمه الله- خلط الكسرة بالضمّة ضمّاً مجازاً، أي: وبعض من يخلط بالكسرة الضمّة يخلص بها ضمّة، ويتبعها العين، فيقول: بُوع وقُول^(٧). قوله: «والأصل: الكسر»^(٨).

يعني: من جهة القياس والاستعمال.

(١) عياش بن محمد بن عبد الرحمن بن الطفيل بن عزيمة العبدي الإشبيلي [ت: ٥٨٥هـ] كان رأساً في التجويد ثقة عذب الصوت. أخذ القراءات عن أبيه وأبي الحسن بن شريح، وأخذ عنه ابنه أبو الحسن محمد وأبو علي الشلوين وعلي بن أحمد الشريشي. له استدراك وزيادة على أبيه في كتاب الإفادة. انظر غاية النهاية ٦٠٧/١.

(٢) تقرأ في الأصل: يورد لا.

(٣) انظر الكتاب ٤٥٠/١.

(٤) في الأصل: أبو عمرو.

(٥) انظر كلام الداني في ارتشاف الضرب دون ذكر للشلوين ١٣٤١. وفي ١٣٤٢ (رجب): «وقال أبو الحكم بن عذرة: ينبغي أن يُسمّى روماً؛ إذ يُسمع صُويت، لكن عبارة من تقدّم الإشمام».

(٦) الكتاب ٣٦٠/٢.

(٧) وانظر هذه اللغة في التكملة ٥٧٨.

(٨) الكتاب ٣٦٠/٢.

قوله: « فإذا قلت: فَعَلَ، صارت العين تابعةً »^(١).

يعني: إذا لم يتصل بالفعل الماضي في هذه المسألة ونحوها فاعلُه، صارت العين بعد إسكانها تابعةً لحركة ما قبلها. وإنما قلبت بعد إسكانها لأنَّ إبدال الساكن من الساكن أقرب من إبدال الساكن من المتحرّك؛ وذلك أنَّ التَّغيير على الساكن أقوى منه على المتحرّك. وعلى هذا يجب أن يكون معنى قول التَّحويين في واو « قال »: إنها قلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها^(٢): أنَّ واو « قال » قلبت ألفاً بعد إسكانها؛ لاستتقال الحركة عليها، بعد أن قلبوا حركتها ضمةً؛ لأنَّ جميع الحركات مستثناة في حروف العلة، ولانفتاح ما قبلها وتحركها في غير « قال ».

قوله: « لم تجعل »^(٣).

يعني: في جميع المواضع، ولم يكن بينهما فرق أصلاً، ففرّقوا بينهما مع عدم الاتصال بالتاء، وتركوا الفرق عند الاتصال، ليكون ممّا أوجبته التّاء من التّغاير.

وقال: « من (باع، وخاف، وهاب) »^(٤).

لما كانت « فَعَلَ » عنده تغييراً^(٥) في بنات الياء^(٦) إلى « فَعِلَ »، وفي بنات الواو إلى « فَعُلَ »، قال^(٧) هذا لمكان قولهم: قُلْتُ وَبِعْتُ؛ إذ لم يثبت غيره، وأنهم^(٨) لا

(١) الكتاب ٣٦٠/٢.

(٢) انظر الممتع ٤٣٨، شرح الشافية للرضي ٧٩/١، ٩٥/٣.

(٣) الكتاب ٣٦٠/٢ ونصّه: « ولو لم تجعل تابعة لالتبس فَعَلَ من باع وخاف بفعل... ».

(٤) الكتاب ٣٦٠/٢.

(٥) في الأصل: تغيير.

(٦) في الأصل: التّاء.

(٧) في الأصل: وقال.

(٨) في الأصل: أنهم. بلاواو.

يقولون بالتحويل إلا مع اتصال التاء، فكان القول ماقد ثبت واستقرّ في موضع ما.
هذا [هو] ^(١) الوجه.

ورأيت لأبي عليّ الفارسي - رحمه الله - في كتاب التذكّرة في كون العين في
« فعل » من « قال، وباع، وخاف » ونحوها تابعة للفاء، فصلا رأيت أن أنقله ^(٢)
هنا. قال: إنّما لم تنقل الحركة في « قال، وخاف، وباع » إلى الفاء كما نقلت في
« قُلْتُ، وَبِعْتُ »، وشدّ في القياس والاستعمال، لما كان يؤدّي إليه من التباس
« فَعَلَ » بـ « فُعِلَ » ^(٣)، ولأنّ الألف إذا ثبتت في « قال وباع » [بمثلة ثبات
الحركة] ^(٤)، والذي يوجب قلبها ألفا هو تقدير الحركة فيها، فصارت الحركة
بانقلاب الحرف إلى الألف بمثلة الثابتة ^(٥) في الحرف، فلمّا كانت كالثابتة في
الحرف لم تنقل، ولذلك لم تنقل الحركة التي تحب ^(٦) للام « مُصْطَفَوْنَ » إلى
ماقبلها، كما تنقل في « قاضون »، وعلى هذا لم تقدّر حذف الحركة من الألف
إذا جاء في شعر، نحو:

كأنّ لم ترى قبلي ^(٧)

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٢) في الأصل: ان نقله.

(٣) انظر التعليقة ١٤٨/٥.

(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام، إن شاء الله تعالى. انظر ماسياًني بعد قليل، والمسائل الحليّات ٨٥.

(٥) في الأصل: الثانية. وكذا في الموضع التالي.

(٦) في الأصل: الذي يجب.

(٧) البيت بتمامه: .

وتضحك منّي شيخة عبشميّة كأنّ لم ترى قبلي أسيراً يمانياً

وهو لعبد يغوث بن وقاص. انظر المفضّليات ١٥٨، المسائل الحليّات ٨٤، المسائل العسكريّة
٢٦٤، سر صناعة الإعراب ٧٦، المحتسب ٦٩/١، المخصّص ٩/١٤، مغني اللبيب ٣٦٦، اللسان (هذذ،
قدر، شمس). ويروى: « لم تري » بالياء، و « ترى » بالألف، والشاهد على الرواية الثانية، وهي رواية

ونحوه^(١):

ولا تَرْضَاهَا^(٢)

كما قدّرنا حذفها من:

ألم يَأْتِيكَ^(٣)

لم نقدّر حذفها في « لم تَرَى »^(٤)، و« لم يَخْشَى »، إذا جاء [في]^(٥) الشعر،

كما / قدرنا حذفها في « ألم يَأْتِيكَ » لأنّ ذلك قد جاء متحرّكا في نحو:

. غير ماضِي^(٦)

الكوفيين. انظر خزانة الأدب ٢٠١/٢ نقلا عن ذيل الأمالي، وفي ذيل الأمالي ١٤٩/٣: « ترن ».

(١) في الأصل: ونحوها.

(٢) البيت بتمامه مع ما قبله:

إذا العجوزُ غضبت فطلّقْ ولا تَرْضَاهَا ولا تملّقْ

وهو ينسب لرؤية. انظر ملحقات ديوانه ١٧٩، كتاب الشعر ٢٠٥، المسائل العضديات ٤٦، المسائل الحليّات ٨٦، المسائل العسكرية ٢٦٤، المنصف ١١٥/٢، الخصائص ٣٠٧/١، سر صناعة الإعراب ٧٨، المخصص ٩/١٤، أمالي ابن الشجري ١٢٩/١، الإنصاف ٨٦، اللباب ١٠٩/٢، إعراب الحديث النبوي للعكري ٢١١، ٢٥٣، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/١٠، المتع ٥٣٨، الضرائر لابن عصفور ٤٦، شرح الشافية للرضي ١٨٥/٣، الدر المصون ٨٢/٨، شرح شواهد شرح الشافية ٤٠٩، خزانة الأدب ٣٥٩/٨-٣٦١.

(٣) البيت بتمامه:

ألم يَأْتِيكَ والأنباء تنمي بما لاقت لبونُ بني زياد

وهو لقيس بن زهير العبسي. وقد سبق تخريج البيت ٢٢٠. وزد عليه هنا أنّ البيت يروى: « ألم يَأْتِكَ »، و« ألا هل أتاكَ »، و« ألم يبلغكَ ». وليس الشاهد في هذه الروايات.

(٤) في الأصل: ترمي.

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٦) في الأصل: غير قاضي. وهذا من قول جرير:

وليس الألف كذلك؛ لأنّ في ثباتها ألفاً كأنّ الحركة ثابتة فيها، فلا يصحّ نقلها إلى غيرها من الحروف مع ثباتها في الموضع الذي هي فيه ثانية، وليس كذلك «قلت، وبعث، وخفت»؛ لأنّك في هذا الموضع قد حذفت الحروف، والحروف إذا حذفت قد تُنقل حركاتها إلى ما قبلها؛ ألا ترى «الحب^(١)، وضوا^(٢)، وموكة^(٣)»، ونحو ذلك، وقد تنقل الحركة والحرف ثابت غير محذوف، نحو «قيل»؛ فإذا حذف كان نقل حركته إلى ما قبله أولى ليدلّ على المحذوف، كما اجتمع على ذلك في تخفيف الهزمة. انتهى كلامه.

وهو كلام حسن، لكن الذي يُعتمدُ عليه في هذه المسألة، إنما هو ما يؤدّي إليه من الالتباس، كما ذكر سيبويه - رحمه الله - وقدّم هو^(٤) في أوّل كلامه، هذا الفصل.

وأما قوله: لأنّ الألف [إذا ثبتت]^(٥) في «قال، وباع»، إلى آخر الفصل،

فيوما يُجارين الهوى غير ماضي فيوما تُرى منهنّ غولٌ تغولُ

انظر الديوان ١٤٠، النوادر ٥٢٤، الكتاب ٥٩/٢، الأصول ٤٤٣/٣، المقتضب ٢٨١/١، المسائل العضديات ٤٦، كتاب الشعر ٢٠٦، الخصائص ١٥٩/٣، النصف ٨٠/٢، ١١٤، الصحاح (مضى)، أمالي ابن الشجري ١٢٨/١، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٦٥/٢، اللسان (مضى). قال ابن جنّي: «فهذا على لغة من يقول: هذا ماضي، وهو يمضي». وفي النصف: أن أبا عثمان المازني كان ينشده: «ليس ماضياً». ورواية الديوان: «غير ماصباً». قال شارح الديوان: «قال المهلي: هذه رواية جيدة، وسيبويه يرويه؛ غير ماضي بتحريك الياء، وهو رديء إلا أنه شاهد».

(١) مخفف خبء، وهو مصدر خبأت الشيء، إذا سترته.

(٢) مخفف ضبوء.

(٣) مخفف مؤالة، وهو اسم رجل.

(٤) يعني: الفارسي.

(٥) تكلمة يلتزم بها الكلام، أخذتها من نصّ أبي عليّ السابق.

فإنه في الحقيقة كأنه هو المسؤول عنه؛ لأنَّ القائل إذا قال: لَمْ لم تنقل حركة العين من « قال، وباع، وخاف » إلى الفاء؟ إنما يريد: لَمْ قلبت العين في « قال، وباع، وخاف » إلى حرف من جنس ما قبلها لكونها مستثقلة فيها الحركة، ولم تنقل حركتها إلى ما قبلها وبقيت على أصلها ياءً أو واوا. وإذا^(١) كان كما قدّمنا هو المسؤول عنه لم يصحَّ أن يكون علّة؛ لأنَّ العلّة لا تكون هي المعلول.

قوله: « فأتبعوهنَّ (قال) »^(٢).

يعني: فأتبعوا « قال » « خاف، وهاب »^(٣)، وباع، في أن جعلوا العين فيها تابعة للفاء.

قوله: « ليستوين »^(٤).

يعني: خاف، وقال، وباع، وأخواتهنَّ، أي: وجعلوا عين « قال » تابعة للفاء لتجري^(٥) الأفعال كلّها على طريق واحد في الاعتلال، مع أن نقل الحركة يؤدّي إلى الالتباس في لغة بعض العرب، وهو من يجعل حركة الفاء^(٦) من « فعل » ضمة خالصة^(٧).

قوله: « وأنهم شبهوها بأخواتها »^(٨).

يعني: بـ« خاف، وباع، وهاب ».

(١) الأصل: إذا، بلاواو.

(٢) الكتاب ٣٦٠/٢.

(٣) في الأصل: قال.

(٤) الكتاب ٣٦٠/٢.

(٥) في الأصل: لتجر.

(٦) في الأصل: الياء.

(٧) يعني: قول وبوع، وقد سبقت.

(٨) الكتاب ٣٦٠/٢.

قوله: « فكما اتَّفَقن في التَّغْيِيرِ، كذلك اتَّفَقن في الإلحاق »^(١).

يعني: في إلحاق العين بالفاء، حيث أتبعوها إيّاها.

قوله: « وحدَّثنا أبو الخطّاب أنّ ناساً من العرب »^(٢).

جسَّروهم على هذا أنهم أمَّنوا اللبس، حيث كان هذا الفعل لامفعول له، وإنَّما هو واقعٌ لاسم، وبعده فعل، فكأنه في موضع خبره، وهو مع^(٣) هذا شاذ.

قوله: « يميل الفاء »^(٤).

يريد: نحو الضمَّة.

قوله: « وأمال كما ضمّوا »^(٥).

يعني: وأشمّ كما أثنوا.

قوله: « وأما متّ تموت »^(٦).

كأنه لما قال: إنّ « فعَل » من الواو ترجع إلى « فُعَل »، قد اعترضه معترض
بـ « متّ تموت »، وقال: كيف حوّل هنا « فعَل » إلى « فِعَل »، وهو من الواو،
والدليل على أنه « فعَل » مجيء مضارعه « يَفْعَل » بضمّ العين؟!!

فأجابه بأنّ قال: إنّ « متّ » ليست محوَّلة إلى « فِعَل »، وإنَّما هي موضوعةٌ
عليها، فأما^(٧) ضمّ عين مضارعها فشاذ، ونظيرها من الصحيح « فَضِلَ يَفْضُل »،

(١) الكتاب ٣٦٠/٢. وفي الأصل: اتفق في التغير كذلك لاتفق.

(٢) الكتاب ٣٦٠/٢ وبعده: « يقولون: كيد زيدٌ يفعل، ومازِيل زيدٌ يفعل ذاك، يريدون زال وكاد... ».

(٣) في الأصل: بيع. والصواب ما أثبتته، إن شاء الله تعالى.

(٤) الكتاب ٣٦١/٢.

(٥) الكتاب ٣٦١/٢.

(٦) الكتاب ٣٦١/٢.

(٧) في الأصل: فلما.

وحمل على هذا ولم يحمل على أنها حوّلت إلى « فعل » شذوذاً؛ لما كان حملنا على شذوذ المضارع موجوداً^(١).

قوله: « فكذلك كُدت تكادُ »^(٢).

[٨١ب] كأنّ قائل^(٣) قال: كيف جاء هنا « فعل » في الياء / منقولا إلى « فعل »، وهو ليس من شأنه أن ينقل [إلى « فعل »]^(٤)، ولا أن يجيء « فعل » فيما كان منه من الياء أصلاً؛ لأنّ « فعل » لا تدخل بنات الياء أصلاً؛ الدليل على أنه « فعل » فتح مضارعه؛ ألا ترى « تكادُ »؟

فأجابه بأن قال: إنّ « كُدت » ليست بمحوّلة أصلاً وإنّما هي موضوعة على « فعلت »، ويجيء « فعلت » فيها وهي من الياء، وفتح عين مضارعها، شذوذ كَلَّه، وحمل على هذا ولم يحمل على أنّ « كُدت » « فعلت » منقولة إلى « فعلت »، لأنّهُ أقلّ شذوذاً؛ لأنه ليس فيها إلاّ كون « فعل » في الياء، وفتح العين [في المضارع]^(٥)، وفي الثقل أنّ^(٦) الثقل ليس له نظير أصلاً، وما حمل - رحمه الله - عليه له نظير، وهو أنّ « فعل » بكسر العين قد جاءت في الواو، وجاءت العين في مضارعها مضمومة، وهذا العمل بعينه عكس ما تقدّم في « كُدت تكاد »، من ضمّ عينه في الماضي، وفتحها في المستقبل؛ وذلك أنّ الأليق بالواو أن تكون على « فعل »، وأنّ الماضي على « فعل » بالكسر لا يكون على « يفعل » بالضّم، وإنّما يكون على « يفعل »

(١) وقد سمع مُتّ بضمّ العين، وهو ماضي تموت، وسمع ثمات وهو مضارع مُتّ، فيمكن أن يكون

قول من يقول: مُتّ تموت، من تداخل اللغات. انظر المنصف ٢٥٦/١، ٢٥٧، الممتع ٤٤٥.

(٢) الكتاب ٣٦١/٢.

(٣) في الأصل: كان قليلاً.

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٦) في الأصل: وان. انظر ماسيأتي ٥٥٣.

بالفتح، والياء لا يكون فيها «فعل» بذيل^(١) بوجه، و«فعل» لا يكون مضارعه «يفعل»^(٢) بالفتح، وإنما يكون «يفعل» بالضم^(٣).

قوله: «وَأَمَّا [ليس] فَإِنَّهَا مَسْكُونَةٌ»^(٤).

تسكينٌ ليس للاعتلال؛ لأنه لو كان له لأعلت، وإنما هو تسكينٌ تخفيفٍ، وبمثلة تسكين «عَلِمَ»^(٥)، إلا أنها لما كثر استعمالها، وقلّ تصرفها^(٦)، فكان فيها بقلة تصرفها مضارعةٌ لـ «لَيْتَ»، اقتصروا فيها على التسكين حملاً لها على «لَيْتَ».

قال أبو الفتح^(٧) - رحمه الله -: قد صحَّ أن «لَيْسَ» فعلٌ بقولهم: لست، ولسنا، كـ «قمت، وقمنا»، فإذا ثبت أنها فعل، فلا يخلو^(٨) [من أن تكون]^(٩) في الأصل «فعل، أو فعل، أو فعل»، فلا يجوز أن تكون «فعل»؛ لأنه ليس في ذوات الياء «فعل»، إنما ذلك في ذوات الواو. ولا يجوز أن تكون «فعل»؛ لأن ما كانت عينه مفتوحة لم يجز فيه الإسكان؛ ألا ترى أنه لا يسكن نحو «ضَرَبَ»، كما يسكن

(١) في الأصل: به بل. ولعلّ الصواب ما أثبتته.

(٢) في الأصل: فعل.

(٣) ويمكن أن يكون كُدت أكاد من تداخل اللغات، ويكون أكاد مضارع كُدت بكسر العين استغني

به عن مضارع كُدت بضمّ العين. انظر المنصف ٢٥٧/١.

(٤) الكتاب ٣٦١/٢ وما بين معقوفين تكملة منه يستقيم بها السياق.

(٥) في قولهم: عَلِمَ. انظر الكتاب ٣٦١/٢.

(٦) في الأصل: إلا أنها لما كثر استعمالها وقلّ تصرفها.

(٧) النص في المنصف ٢٥٨/١، ٢٥٩، باختلاف يسير، وقد استبدل المؤلف فيه نصّاً بآخر من ٢١/١،

بتصرف أيضاً.

(٨) في المنصف ٢٥٨/١: «قد يخلو». خطأ.

(٩) تكملة من المنصف ٢٥٨/١.

« كَرَمٌ، وَعَلِمَ »، فيقال: كَرَمَ زيدٌ، وَعَلِمَ زيدٌ؛ وذلك لحفّة الفتحة، فإن^(١) ورد فقليل جدًّا، نحو:

وما كلٌّ مَعْبُونٍ ولو سَلَفَ صَفْقُهُ^(٢)

فلا بدّ أن يكون « فَعَلَ »، وأصلها « لَيْسَ »، كما يقولون: صَيْدَ البعير، وأصله « صَيْدَ »، ويقولون أيضًا: صَيْدَ. وألزموا « لَيْسَ » الإسكان في كلِّ قول؛ لأنها لما لم تتصرّف^(٣) شُبِّهَتْ بـ « لَيْتَ »، فقَصُرَتْ على الإسكان، لا غير^(٤).

قوله: « وأما قولهم: عَوَرَ يَعَوِّرُ، وَحَوَلَ [يَحْوِلُ]، وَصَيْدَ يَصِيدُ »^(٥).

ذكر هنا « يَصِيدُ » لكونها مضارعةً لما ذكرهما^(٦) معها^(٧) - أعني: عَوَرَ وَحَوَلَ - ووجه المضارعة أنها آفة؛ وذلك أَنَّ الصَّيْدَ دَاءٌ يأخذ البعير، يرفعُ له رأسه، يقال منه: بعيرٌ أَصِيدٌ، وجمعه صَيْدٌ، وبه شَبَّهَ الرَّجُلُ المتكبر، فقليل: رجلٌ أَصِيدٌ، ورجالٌ صَيْدٌ، فلَمَّا كان دَاءٌ للعنق، وهما آفةٌ للعين، ذكرهما معهما^(٨).

ولما ضارعتهما توهم لها^(٩) « أَصِيدٌ »، فصَحَّحَهَا بالحمل عليه، كما صَحَّحَا

(١) من هنا إلى نهاية الشاهد أتى به المؤلف من ٢١/١ بدلا من نص آخر، وهو: « وقد تقدّم القول في هذا ».

(٢) في الأصل: وما كان مغبون. وعجز الشاهد:

براجع ماقـد فائـة برداد

والبيت للأخطل، وقد سبق تخريجه ١١٦. وفي المنصف ٢٥٨/١: « وما كل مبتاع ». وهي رواية.

(٣) في الأصل: لم تنصرف.

(٤) انتهى النّقل من المنصف.

(٥) الكتاب ٣٦١/٢. وما بين معقوفين تكملة منه يلتزم بها الكلام.

(٦) في الأصل: ذكرها.

(٧) في الأصل: معه.

(٨) في الأصل: معها.

(٩) في الأصل: لهما.

هما وأخواتهما بالحمل على ما في معناهما من «اعورّ، واحولّ، وابيضّ، واسودّ»،
فلما كان «اعورّ» لابدّ من صحّته لسكون ما قبل الواو، صحّت^(١) العين في
«فعل» الذي هو «عورّ» ونحوها؛ لأنّها قد صحّت فيما هو في معناها، فجعلت
صحّة العين في «فعل» أمانة على أنّه في معنى «أفعلّ».

قال أبو الفتح بن جنّي^(٢) - رحمه الله -: وحكى أبو زيد: أودّ العودُ يأودُ أودّا،
وإنّما / صحّ هذا عندي؛ لأنّه مثل «عوج يعوج عوجا»^(٣)، فأجري مجرى نظيره.
فإن قال قائل: فهلاّ صحّت في «أقام»؛ لسكون ما قبلها؛ إذ أصلها
«أقوم»، كما صحّت في «اعورّ»؛ لسكون ما قبلها؟

فلأنّ أقام اعتلّت لاعتلال «فعل» منها قبل النّقل؛ لأنّ الأصل «قام»، ثمّ
نُقل الفعل بهمزة النّقل، و«اعورّ» لم ينقل من «عار» فيجب أعلاله لإعلال
«فعل» منه، وقد قالوا: عارت^(٤) عينه، وهو قليل، قال الشّاعر:

نُساءلُ يابنَ أحمرَ من رأه أعارتْ عينه أم لم تُعار^(٥)

ولما وجب تصحيح «تجاور [وتزواج]»^(٦) لسكون ما قبل الواو، وكان
«ازدوجوا، واجتوروا»، بمعناهما، صحّحوهما؛ ليكون تصحيحهما^(٧) أمانة أنّ كلّ

(١) في الأصل: وضحت.

(٢) انظر المنصف ٢٥٩/١.

(٣) في الأصل: عرج يعرج عرجا.

(٤) في الأصل: اعارت.

(٥) البيت لعمر بن أحمد الباهلي. انظر أدب الكاتب ٣٩٨، جهرة اللغة ٦٨، ٧٧٥، ١٠٦٦،
الأزمية ٢٧٢، الصحاح (عور)، أمالي ابن الشجري ٤٨/٣، شرح المفصل لابن يعيش ٧٤/١٠، ٧٥،
ارتشاف الضرب ٢٣٩٠ (رجب)، تذكرة النحاة ٣٨٢، اللسان (عور). وبه ينتهي نقل المؤلف من هذه
الموضع من المنصف. وما بعده إلى نهاية المسألة في المنصف أيضا ٣٠٥/١، ٣٠٦ بتصرف.

(٦) موضعه في الأصل بياض، وبما أثبتّه يتمّ الكلام إن شاء الله.

(٧) في الأصل: تصحيحها.

واحدٍ منهما بمعنى الآخر، وإِثْمًا أَعْلَوْا « اختاروا وابتاعوا »؛ لَأْتَهُمَا لَيْسَا بمعنى « تخايروا وتبايعوا »، [فجاءاً]^(١) على ما ينبغي من الاعتلال.

قال الخليل^(٢) - رحمه الله -: لو بنيت « افتعلوا » من قولك: ازدوجوا، على غير معنى « تفاعلوا »، لأعللت فقلت: ازداجوا، كما قلت: اختاروا وابتاعوا. يعني: أنَّ الذي يوجب التَّصْحِيح هو كونه في معنى ما يجب تصحيحه، فإذا لم يكن في معناه^(٣) خرج إلى باب « اختاروا وابتاعوا »، فلم يجوز إلاَّ اعتلاله كما^(٤) « اختار وابتاع ».

قوله: « وَأَمَّا طاح يطيحُ، وتاه يتيه »^(٥).

كأنَّ قائلًا قال له: كيف تنقل هنا « فَعَلَ » من الواو إلى « فَعِلَ »؛ الدَّلِيل^(٦) على أنه « فَعِلَ » كـ « رَضِيَ »^(٧) مضارعُه؟ فأجابه بأن قال: إنَّ « طاح » وتاه غير محوّلين أصلاً، إِثْمًا هما موضوعان على « فَعِلَ »، وكسر العين في المضارع شدوذ، وحمل على هذا لأنَّ له^(٨) نظيراً وهو « حَسِبَ يَحْسِبُ »، والتَّثْقُل في « فَعَلَ » من الواو إلى « فَعِلَ » لانْظِير له أصلاً. وهذا كلّهُ إنما هو فيمن قال: طَوَّحْتُ، وأمّا من قال: طَيَّحْتُ، فلا يحتاج إلى شيء من هذا.

(١) تكملة من المنصف.

(٢) انظر الكتاب ٣٦٣/٢.

(٣) في الأصل: معناها.

(٤) في الأصل: كتا.

(٥) الكتاب ٣٦١/٢.

(٦) في الأصل: الدليل. بلاواو.

(٧) في الأصل: كدعى.

(٨) في الأصل: لانه.

قوله: « ومن قال: طَيِّحْتُ وَتَيَّهْتُ »^(١).

« طَيِّحْتُ » « فَعَلْتُ »، بدليل « تَطْيِيحًا »، ولو كانت « فَعِلْتُ » لقال: طيحلة^(٢).

واستدلَّ أبو الفتح - رحمه الله - أيضا^(٣): بأنَّ « فَعَلَ » أكثر في الكلام من « فَعِلَ »، فحمله على الأكثر أسوغ، وبأنَّ معنى « تَيَّهَ، وَطَيَّحَ » تكرر^(٤) ذلك الفعل منه، فجرى ذلك مجرى « قَطَعَ وَكَسَرَ »، في أنهما لتكرير الفعل، وبقوله أيضا:

تَيَّهَ فِي تَيَّهِ الْمُتَيَّهِينَ^(٥)

فـ « تَيَّهَ » بمنزلة « سَيَّرَ وَبَيَّعَ »، ولو كان « تَيَّهَ » « فَعِلَ » من الواو لوجب أن يقال فيه إذا بني للمفعول: تُؤَوِّهَ، كما تقول: قُؤُومَ زَيْدٌ، وقُؤُولَ عَمْرٍو؛ ألا ترى إلى قول جرير^(٦):

بان الخليط ولو طُؤِوعَتَ ما بانا^(٧)

وقول الآخر:

وفاحم دُؤُويَ حَتَّى اَعْلَنَكْسَا^(٨)

(١) الكتاب ٣٦١/٢.

(٢) يعني: مثل يطر بيطرة. انظر الاقتضاب ٢٥٢/٢.

(٣) انظر المنصف ٢٦٣/١، ٢٦٤ بتصرف.

(٤) يقرأ في الأصل: تكون.

(٥) لرؤية. وهو في ديوانه ١٨٧، والمنصف - بالإضافة لما سبق - ٢٦٢/١، ٤٣/٣.

(٦) في الأصل: الراجز.

(٧) عجزه:

وقطَّعوا من حبال الوصل أقرانا

انظر الديوان ١٦٠، الخصائص ٩٥/١.

(٨) في الأصل: فاحم. بلاواو. والبيت للعجاج. انظر الديوان ١٢٦، الخصائص ٩٥/١، ١٧/٣،

فإن قلت: إن هذين إنما أصلهما « داوى وطاوع »، و« تئيه »^(١) على قول خصمك « فيعل »، فأين « فاعل » من « فيعل »؟

قيل: لافصل في هذا الموضع بين « فاعل وفعل »؛ ألا ترى أنك لو بنيت « فيعل » من « قلت » لقلت: قيل، ولو بنيته للمفعول لقلت: قوول، كما تقول إذا بنيت « قاول » للمفعول: قوول^(٢)؛ ألا ترى أنك تقول في « يطر »: بوطر، كما تقول في « قاتل »: قوتل، فلافصل إذاً بين « فاعل » وبين « فيعل » إذا بنيتهما للمفعول. ولأنك إذا جعلت « تئيه وطيح » من الواو، وذهبت^(٣) إلى أن أصلهما « تئوه وطيوح »، لزمك أن تقول: إن « تاه يتيه، وطاح يطيح »، على « فعل يفعل » من الواو، و« فعل يفعل » [ليس]^(٤) مما ينبغي أن يقاس / عليه ما وجد عنه مندوحة، وهنا وجه ظاهر غير هذا؛ لهذا يكون « طيح، وتئيه » من الياء، والأظهر أن يكون « تاه يتيه، وطاح يطيح »، من الياء^(٥)، ويجوز أن يكون من الواو كما ذهب إليه الخليل، رحمه الله^(٦).

قلت: إنما يظهر [أن]^(٧) قول الخليل: أن لو كان « طوح، وتوه » هو الأكثر، و« طيح وتئيه » قليل، فحينئذ يجب الحمل على الأكثر. وظاهر كلام الإمام يرمي

الصحيح (علكس)، اللسان (علكس).

(١) في الأصل: إنما هذين إنما أصلها داوى وطاوع وفيه.

(٢) في الأصل: تقول قاول للمفعول تقول قوول. والمثبت من المنصف ٢/٢٦٤.

(٣) في الأصل: ذهبت. بلاواو.

(٤) تكملة من المنصف ٢/٢٦٤.

(٥) هذا مذهب المازني، كما في المنصف ١/٢٦٢، ٢٦٤.

(٦) انتهى الثقل عن المنصف. ورأي الخليل في الكتاب ٢/٣٦١.

(٧) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

إلى هذا.

قوله: « وإِثْمًا دعاهم إلى هذا الاعتلال »^(١).

هذا الفصل راجع^(٢) إلى هذا الباب كلّهُ. ومراده فيه أنّه لولا الاعتلال لكانت في الياء « فَعُلَ يَفْعَلُ »، وفي الواو « فَعِلَ يَفْعَلُ »، كثيراً، وهم ممّا يستثقلون الضّمة في الياء حتّى لا يوجد ذلك [إلا قليلاً]^(٣)، والكسر في الواو حتّى يقلّ ذلك بالإضافة إلى الضّمّ، ففرّوا من هذا إلى الاعتلال، وكان أخفّ عليهم منه. وإِثْمًا حكم الإمام على [أَنَ يَئِنُ]^(٤) أنّه « فَعِلَ يَفْعَلُ »؛ لأنّ معناه: حان يَحِينُ، فهو في معنى الأوان، فلو كان ماضيه مفتوح العين لكان مضارعهُ « يَوْون »، كـ « قَالَ يَقُولُ »؛ لأنّ ذوات الواو من هذا الباب لا يجيء مضارعها^(٥) على « يَفْعَلُ » مكسور العين. وقد حكى أبو زيد أنّه يقال: أُنَ الشّيء يئِنُ أَيْناً^(٦)، وظاهر هذا أنّه من ذوات الياء، كـ « باعَ يَبِيعُ بَيْعاً ». قال ابن السّيد: ويقوِّي هذا أنّهم قلبوه فقالوا: أُنَى يَأْنِي، على مثال « رمى يرمي »، وهذا كلّهُ تقوية لقول من يجعل « أُنَ » من ذوات الياء. والله الموفق.

(١) الكتاب ٣٦١/٢.

(٢) في الأصل: واحتجّ. وأثبت تصحيحه في الحاشية، وهو متأثر بخرم.

(٣) تكملة ممّا سبق يلتزم بها الكلام.

(٤) تكملة يلتزم بها الكلام. انظر الكتاب ٣٦١/٢. والكلام الآتي منقول من الاقتضاب ٢٥٠/٢

بتصرف يسير. وسيصرح المؤلف بعد قليل بابن السّيد.

(٥) في الأصل: مضارعه.

(٦) انظر الصحاح (أين)، اللسان (أين).

هذا باب مالحقته الزوائد من هذه الأفعال المعتلة من بنات الثلاثة

قوله: « ولم يجعلوه معتلاً من محوّل إليه »^(١).

يعني: أنهم لم يجعلوا « أجوّد » ونحوه معتلاً من محوّل إليه^(٢)؛ لئلا^(٣) يؤدّي ذلك إلى « أفعل »، وهذا ليس في الأفعال الماضية^(٤)، فيخرجهم إعلالهم له من محوّل إليه لما ليس في كلامهم؛ لأنّ أبنية الأفعال الماضية « فَعَلَ، وفَعَّلَ، [وفَعَّلَ] »^(٥).
قوله: « ولو كان يُخرُجُ إلى ما هو من كلامهم لاستغنى بذا »^(٦).

يريد: ولو كان التحوّل في « أجوّد » ونحوه لا يؤدّي إلى الخروج لما ليس في كلامهم، لوجب أيضاً أن يستغنى عنه؛ لأنه لافائدة له هنا؛ إذ فائدة تغيّر الفاء الاعتلال عن حالها في الصّحّة، والفاء هنا يتوصّل إلى تغييرها دونه، فلا يحتاج إليه؛ لأنه لافائدة له هنا، على هذا، كما قدّمناه. والذي يبين هذا أنهم قالوا: يَخَافُ، وَيَهَابُ، و« أصلهما »^(٧) (يَخَوْفُ، وَيَهَيْبُ)، فأرادوا الإعلال، فنقلوا الفتحة إلى الخاء والهاء، فصار في التقدير (يَخَوْفُ، وَيَهَيْبُ)، ثمّ قلبوا الياء والواو ألفين^(٨)؛ لتحركهما

(١) الكتاب ٣٦٢/٢.

(٢) كما حوّل قلت وبعث.

(٣) في الأصل: دليلاً.

(٤) في الأصل: المضارعة. والصواب ما أثبتته، إن شاء الله تعالى.

(٥) تكملة يلتزم بها الكلام. انظر التعليقة ٢٦/٥، ٢٧، التكت ١١٩٠.

(٦) الكتاب ٣٦٢/٢.

(٧) في الأصل: واصلها.

(٨) في الأصل: والواو والعين.

في الأصل، وانفتاح ما قبلهما^(١) الآن؛ ولأنهما اعتلتا ضرورةً في (هاب، وخاف) «^(٢)».

قال أبو الفتح بن جني^(٣) - رحمه الله -: « فأما من ذهب إلى أن (يقول، ويبيع)، ونحوهما، مما استثقلت الحركة فيهما، في الواو والياء، فنقلت^(٤) إلى ما قبلهما فسكنتنا، فغير معبوء بقوله؛ لأن الواو والياء إذا سكُن ما قبلهما جرتا^(٥) مجرى الصحيح، فلم تستثقل فيهما الحركة.

وحدثني بعض أصحابنا: أن أبا عمر الجرمي - رحمه الله - دخل بغداد، وكان بعض كبراء البغداديين^(٦) يغشاه، ويكثر عليه المسائل، وهو يجيبه. فقال له بعض أصحابه: إن هذا / الرجل ألح^(٧) عليك بكثرة المسائل، فلم لاتسأله؟

فلما جاء قال له: يا أبا فلان، ما الأصل في (قُم)؟ قال له: أقوم. فقال له: فما الذي عملوا به؟ قال: استثقلوا الضمة على الواو [فأسكنوها]^(٨). فقال له: أخطأت؛ لأن القاف قبلها ساكنة^(٩). فلم^(١٠) يعد الرجل بعدها إليه». قوله: « ولا يعتل في (فاعلت) »^(١١).

(١) في الأصل: والواو والعين لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها.

(٢) انظر المنصف ٢٤٧/١، ٢٤٨.

(٣) انظر المنصف ٢٤٨/١.

(٤) في الأصل: فنقلنا.

(٥) في الأصل: جريا.

(٦) في المنصف ٢٤٨/١: « الكوفيين ». ونص في الخصائص ٢٩٩/٣ على أنه الفراء.

(٧) في المنصف ٢٤٨/١: « قد ألح ».

(٨) تكملة من المنصف ٢٤٨/١.

(٩) في الأصل: ساكن.

(١٠) في المنصف ٢٤٨/١: « قال: فلم ».

(١١) الكتاب ٣٦٢/٢. وفي الأصل: ولا يقبل.

يريد: لأنك لو أعللت لكنت تنقل حركة العين إلى الألف، وكان يجب عليك ردّها واواً؛ لأنها لا تقبل الحركة^(١)، فهي بذلك لابدّ عند إرادة تحريكها من ردّها لحرف يقبل الحركة، فإذا رددتها إلى الواو حرّكتها، فجاءت الواو متحرّكة بعد فتحة، فوجب أن تقلب ألفاً، ويحذف الساكن الذي بعدها للساكن الذي بعده، فتبقى الكلمة على لفظ ما لا زيادة فيه، وذلك إخلال بها.

وقوله: « وفي (تفاعلت وتفعّلت) مع ما ذكرت لك »^(٢).

يعني: لأنّ « تفاعلت » هي « فاعلت »، زيدت عليها التاء^(٣)، و« تفعّلت » هي « فعّلت » زيدت عليها التاء، وهما لا يعلّان^(٤)، فكذلك المزيد عليهما^(٥).

قوله: « إلّا أنا لم نسمعهم قالوا إلّا: استروّح إليه »^(٦).

حكي عن [غير]^(٧) سيويه: استراح إليه^(٨)، وكذلك حكي: أغال^(٩).

قوله: « وقد جاءت حروف على الأصل »^(١٠).

يريد بذلك: أن هذا لونه نطق به على ما يوجهه القياس بالحمل على أمثاله،

(١) في الأصل: للحركة.

(٢) الكتاب ٣٦٢/٢.

(٣) في الأصل: الياء.

(٤) في الأصل: لا يعلّان.

(٥) في الأصل: عليها.

(٦) الكتاب ٣٦٢/٢.

(٧) تكلمة يلتئم بمثلها الكلام.

(٨) انظر ارتشاف الضرب ٣٠٩ (رجب).

(٩) ذكر ابن عصفور أنّ أبازيد حكى: أغيلت المرأة وأغالت، بالتصحيح والإعلال. وذكر الرضي أن التصحيح قياس عنده. انظر الممتع ٤٨٢، شرح الشافية للرضي ١١١/٣، ١١٢، ارتشاف الضرب ٣٠٨ (رجب).

(١٠) الكتاب ٣٦٢/٢.

فقليل: استقوم، واستعون؛ ألا ترى أن «استقام» بوزن «استخرج»، فقياسه أن يكون «استقوم»، إلا أن الواو قلبت ألفا لتحركها في الأصل، وانفتاح ما قبلها بعد النقل، والذي يدل على ذلك ماخرج عن الاعتلال منها منبهة على الأصل، ومنه «استنوق الجمل»^(١)، و«استتيست الشاة»^(٢) وقال الشاعر:

صَدَدْتُ فَأَطُولُ الصَّدُودَ وَقَلَمَا الْبَيْتَ^(٣)

وقد قالوا: أطال^(٤).

قوله: «وجعلوها تابعة حيث أُعْلَتْ»^(٥).

يعني: بالإسكان.

وقوله: «وأسكنت»^(٦).

من عطف الشيء على نفسه؛ للتوكيد.

قوله: «لأنهم لم يُعَيِّرُوا حركة الأصل»^(٧).

-
- (١) قول لطرفة بن العبد. انظر قصته في المستقصى ١٥٨/١. وانظر الكتاب ٢٤٠/٢، مجالس ثعلب ٤٧٠، المنصف ٢٧٧/١، المتع ٤٧، ١٦٥، ٤٨٢.
- (٢) انظر الكتاب ٢٤٠/٢، المنصف ٢٧٧/١، المتع ٤٧، ١٩٥، ٤٨٢.
- (٣) عجزه:

وصال على طول الصدود يدوم

- وينسب للمرار بن سعيد الفقعسي، وعمر بن أبي ربيعة. انظر الكتاب ١٢/١، ٤٥٩، المقتضب ٢٢٢/١، المسائل البغداديات ٢٩٦، كتاب الشعر ٩١، المنصف ١٩٠/١، أمالي ابن الشجري ٣٩٢/٢، ٥٦٧، شرح المفصل لابن يعيش ١٣٢/٨، شرح الملوكي ٣٩٥، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٦٠/١، ٦١٠/٢، المتع ٤٨٢.
- (٤) في الأصل: قال اطال. انظر المتع ٤٨٢.
- (٥) الكتاب ٣٦٢/٢ وفيه: «اعتلت».
- (٦) الكتاب ٣٦٢/٢.
- (٧) الكتاب ٣٦٢/٢.

يريد: في الفاء^(١) كما لم يغيروها في « قال ». يعني: كما لم يغيروا حركة
الفاء.

(١) في الأصل: الياء.

هذا باب ما اعتل^(١) من أسماء^(٢) الأفعال المعتلة على اعتلالها

قوله: « فيلتبس بغيره »^(٣).

يريد: أنك لو قلت في « قاوم » بالإسكان والحذف، لقلت فيه: قَوْم، الذي هو اسم الجماعة، وقلت في « قاوِل »: قَوْل، فالتبس بـ« قول » الذي هو اسم مصدر. ويحتمل أن يريد: فيلتبس المزيد بغير المزيد؛ لأنه لا دليل على الزيادة إذا حذف؛ لأن اسم الفاعل مشتق من الفعل، ولا بد للمشتق منه أن يخالف المشتق، فاسم الفاعل فيه الزيادة، فإذا ذهبت لم يكن فرق بين المشتق والمشتق منه.

وقال الأعلام^(٤): « يعني: أنهم لو قالوا: قاوِل، وبائع، بغير همز، لجاء بمثالة (مُقاوِل، ومُبايع)، الذي قد صحَّ فعله في (قاوِل، وبائع)، فكرهوا^(٥) أن يُساوي ما اعتلَّ فعله من أسماء الفاعلين ما صحَّ فعله ».

قوله: « فهمزوا هذه الواو والياء »^(٦).

يعني: بعد أن قلبتا ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما^(٧)، على أن لم يعتد بالألف المزيدة؛ لكونها ضعيفة، من أجل أنها زائدة وساكنة / لأن الألف أقرب إلى الهمزة، فهي أولى بأن تكون هي المغيرة، وهي أيضا أقرب إليهما من الهمزة،

(١) اعتلَّ، أسقط منه في الأصل الألف، ولم تنقط التاء.

(٢) في الأصل: الاسما.

(٣) الكتاب ٣٦٣/٢.

(٤) التكت ١١٩١.

(٥) في الأصل: وكرهوا.

(٦) الكتاب ٣٦٣/٢.

(٧) في الأصل: قلبا ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها.

وهمزوهما^(١) لئلا يلتقي ساكنان، ولم ي حذفوا؛ لأنَّ الحذف هنا عندهم مكروهٌ للالتباس.

قوله: « وحذفت واو (مفعول) »^(٢).

هذا صراح مذهب سيويوه والخليل^(٣) في واو « مفعول ». والحجّة لهما أنَّ واو « مفعول » زائدة، والساكن قبلها أصلي، والمحافظة على الأصلي أولى من المحافظة على الزائد. ومن الاحتجاج لهما أنَّ الساكنين إذا اجتمعا في كلمة واحدة حرّك الثاني منهما دون الأوّل، فكما تحرّك الثاني منهما كذلك ي حذف الثاني منهما، وكما لا ي حذف الأوّل منهما إذا كانتا في كلمة، كذلك لا ي حذف الأوّل منهما^(٤)، وليس الساكنان^(٥) هنا من كلمتين فتحرك الأوّل منهما كما تحرّك الأوّل منهما. ومن الحجّة أيضا لهما قولُ العرب: غارٌ مَنيْلٌ، مع أنهم قد قالوا: مَنولٌ^(٦). وكذلك قالت العرب: مَشيبٌ، في مَشوبٌ، قال:

وماءٌ قُدورٍ في القِصاعِ مَشيبٌ^(٧)

(١) في الأصل: أيضا قرب اليها من الهمزة وهمزوها.

(٢) الكتاب ٣٦٣/٢.

(٣) انظر المقتضب ٢٣٨/١، المنصف ٢٨٧/١، ٣٠٠، أمالي ابن الشجري ٣١٤/١، ١٩١/٢، المتع ٤٥٤، شرح الشافية للرضي ١٤٧/٣، ارتشاف الضرب ٣٠٧ (رجب).

(٤) في الأصل: اول منها.

(٥) في الأصل: الساكنين.

(٦) انظر الكتاب ٣٦٣/٢، المنصف ٢٨٩/٢، شرح الشافية للرضي ١٤٨/٣. قال ابن جنّي: « قال أبو عليّ: معناه: ينال مافيه ».

(٧) صدره:

سيكفيك صرَبَ القومِ لحمٌ مُعرَّضٌ

والبيت للسليك بن السلكة السعدي. وهو في المنصف ٢٨٨/١، المقتضب في اسم المفعول المعتلّ العين من الثلاثي ٨٦، شرح المفصل لابن يعيش ٧٨/١٠، الأفعال للسرقسطي ٤٠٥/٣، اللسان (شوب،

و: أرضٌ مَمِيَتْ [عليها، في] ^(١) مَمُوت، ومَرِيحٌ ^(٢) في مَرُوح.

ولو كانت العين هي المحذوفة لقالوا: مَنول، خاصّة، بإثبات واو «مفعول»؛
لأنّها لا تبدل الضمّة التي قبلها كسرة، وتبدل هي ياء في مثل هذا الموقع، وإنّما يفعل
ذلك بها في «مَرْمِيٍّ» ^(٣)، ونحوه. فأما العين فإنه قد جاء ذلك فيها- أعني: قلب
الضمّة قبلها كسرة، وقلبها ^(٤) هي ياء- قالوا: حَيْرٌ في حُور، قال:

أزمانَ عِيناءَ سرورُ السرورُ

عِيناءَ حوراءَ من العِينِ الحَيْرِ ^(٥)

وخالفهما أبو الحسن الأخفش وزعم أن العين هي المحذوفة ^(٦).

صرب). وروي: «مشوب».

(١) تكملة من النصف ٣٠٠/١. وانظر ٢٨٩/١ أيضا، والمتع ٤٥٥.

(٢) من قول الرّاجز:

قد درست غير رمادٍ مكفورٍ مُكتتبٍ اللون مَرِيحٍ مَمْطُورٍ

انظر النصف ٢٨٩/١. وحكي: غصن مريح. انظر النصف ٣٠٠/١، المقتضب في اسم المفعول
المعتلّ العين من الثلاثي ٨٨. وانظر المتع ٤٥٥.

(٣) في الأصل: قومي. قال ابن جنّي في النصف ٢٨٨/١: «لأنّ واو مفعول لا يجوز قلبها إلّا أن تكون
لام الفعل معتلة نحو قولهم: رُمِيَ فهو مرميٌّ، وقضي فهو مقضيٌّ، ولكن الواو في مشوب عين الفعل فقلبها
ياء، كما قلبها الآخر...» وأنشد الرجز الذي سينشده المؤلف.

(٤) في الأصل: وقلبها.

(٥) من أرجوزة تنسب لمنظور بن مرثد الأسديّ. انظر النوادر ٥٧١، أمالي ابن الشجري ٣٢١/١،
شرح المفصل لابن يعيش ١١٤/٤، ٧٩/١٠، المتع ٤٥٦، اللسان (حور).

(٦) انظر المقتضب ٢٣٨/١، النصف ٢٨٧/١، ٣٠٠، أمالي ابن الشجري ٣١٤/١، ١٩١/٢، المتع
٤٥٤، شرح الشافية للرّضي ١٤٧/٣، ارتشاف الضرب ٣٠٦ (رجب).

فاعترض^(١) بـ «مبيع»، فقليل: لو كان الأمر على ما يقول لقالوا: مَبُوع، ولم يقولوا: مَبِيع.

فانفصل عن^(٢) ذلك بأن قال: إنَّهم إنَّما قالوا: مَبِيع؛ لأنَّهم لما نقلوا الحركة من العين جاءت العين ياءً ساكنة بعد ضمَّة، فقلبت الضمَّة كسرةً للياء، ثمَّ حُذفت الياء لالتقاء الساكنين، فجاءت واو مفعول بعد كسرة، فقلبت ياء.

واحتجَّ أيضا لمذهبه بحجج، منها:

أنَّ واو «مفعول» إنما ثبتت - وإن كان هي الساكن الثاني^(٣) من الساكنين، وهذا الذي يجب أن يحذف إذا كانا الساكنان^(٤) في كلمة؛ لأنَّه الذي يلزمك^(٥) - لما كانت لمعنى، وحروف المعنى لا تحذف؛ ألا ترى أنَّ التاء في تَذَكَّرَ لما اجتمعت مع التاء الثانية، حذفت الثانية، ولم تحذف الأولى حيث كانت لمعنى. وكذلك الواو هنا لما كانت لمعنى لم تحذف؛ ألا ترى أنَّه لما اجتمعت العين مع ألف «فاعل» لم تحذف ألف «فاعل»، واعتلَّت العين بالقلب حيث كانت الألف لمعنى، فكذلك الواو حيث كانت لمعنى لم تحذف البتَّة، واعتلَّت العين بال حذف، كما اعتلَّت بالقلب في «فاعل». وكذلك «مررت بقاضٍ» فتحذف الياء؛ لأنها لم تأت لمعنى، وتُبقي التنوين الذي جاء لمعنى الصَّرف.

ومنها أنَّ العين قد تحذف^(٦) في «قُلْ، وبِعْ»، فكما حذفت في غير هذا الموضع فكذلك حذفت هنا.

(١) المعارض هو المازني. انظر المنصف ٢٨٧/١.

(٢) في الأصل: فافصلوا.

(٣) في الأصل: للثاني.

(٤) سبق مثل هذا الأسلوب ٥١٤.

(٥) في الأصل: يجديك.

(٦) في الأصل: تحذف قد تحذف. انظر المنصف ٢٩٠/١.

ومنها: أن بناء « مفعول » اعتلّ لاعتلال فعله، فهو لهذا يجب أن يقع الاعتلال في العين^(١)؛ لأنها التي اعتلّت في الفعل.

قال المؤلف: ومذهب أبي الحسن فيه قويّ جداً حتّى أنه قد استحسّنه جلة العلماء بهذا الشأن، فجعلوه مساوياً لقول سيبويه، وربّما / رجّحه بعضهم، وجعله أقيس من قول سيبويه^(٢).

ولكنّي مع هذا أقول: إنّ قول سيبويه هو الذي يجب أن يقال به؛ وذلك أن قول أبي الحسن: إنّ واو « مفعول » لها معنى المفعوليّة، فيجب لذلك المحافظة عليها، وأن يقع^(٣) الحذف في غيرها كما وقع في التاء الثانية من « تذكّر »، وكما وقع في الاعتلال في عين « قائم »؛ لأنّ الألف لها معنى، ليس باحتجاج قويّ؛ وذلك أن واو « مفعول » ليست بمثالة ألف « فاعل »، ولاتاء « تذكّر »؛ ألا ترى أن ألف « فاعل » حرف [لازيادة معه]^(٤)، فلو حذفها لم يبق شيء يدلّ على المعنى، وكذلك تاء « تذكّر » لافرق بينهما في ذلك، وأنت إذا حذفّت واو « مفعول » بقيت الميم، وهي الزائدة الأخرى، تدلّ على المعنى الذي هو « مفعول » فإذا كان كذلك لم تشبه واو « مفعول » ألف « فاعل »، ولم يمتنع حذفها من حيث امتنع حذف^(٥) ألف « فاعل »، والتاء الأولى من « تذكّر »؛ لأنّ كلّ واحدة منهما لازيادة معها غيرها، فلو حذفتها لم يبق شيء يدلّ عليها.

ومما أيضاً يفارق فيه واو « مفعول » ألف « فاعل »، أنه أقرب إلى الطرف

(١) في الأصل: الفعل.

(٢) قال المازني: « وكلا الوجهين حسنٌ، وقول الأخفش أقيس ». انظر المنصف ٢٨٨/١.

(٣) في الأصل: وارتفع.

(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام

(٥) في الأصل: حيث.

من ألف « فاعل »، وإذا كانت أقرب إلى الطَّرَف كان الاعتلال عليها أغلب وأقوى؛ لأنَّه في الطَّرَف أقوى منه في الأوسط، وفي الأوسط أقوى منه في الأوائِل^(١)، فكَلِّمًا^(٢) قُرْبُ الحرف من الآخر وبعْدُ من الأوَّل كان التَّغْيِير عليه أقوى وأغلب.

فإن قال أبو الحسن^(٣): إنَّ الزيادة التي هي لمعنى، وإن كان معها زائدة أخرى غيرها، فإنَّهما يجريان مجرى الزيادة الواحدة؛ ألا ترى أنَّ الدلالة على المعنى وقعت بمجموعهما^(٤)، وإذا وقعت الدلالة على المعنى بهما معاً، لم يجوز أن تحذف إحداهما، كما لم يجوز أن تحذف الزيادة الواحدة؛ إذ حصولُ المعنى بهما^(٥) كحصوله بالزيادة الواحدة، فلو جاز أن تحذف إحداهما لجاز حذف الأخرى، فإذا لم يجوز أن تحذفاً معاً، كذلك لا يجوز أن تحذف إحداهما؛ ألا ترى أنَّ الزيادة إذا لحقتا لمعنى معاً فحذفت إحداهما حذفت الأخرى معها؛ لأنَّهما زيدا معاً فاصطحبا بالزيادة معاً، كذلك يسطحبان عند الحذف، وذلك نحو « سكران » إذا رخمته، و« زعفران » اسم رجل، إذا كسَّرتَه، فكذلك الزيادتان^(٦) في « مفعول » لوجاز حذف إحداهما لجاز حذف الأخرى، كما لو حذفت في « سكران » إحداهما

(١) في الأصل: الأواخر.

(٢) في الأصل: فما.

(٣) انظر أمالي ابن الشجري ٣١٦/١، ٣١٧. وكلامه في هذه المسألة قريبٌ جدًّا ممَّا هنا. وسيصرح المؤلف بعد قليل بالنقل عن تذكرة الفارسي، فلعلَّ هذه المواضع التي قارب فيه نصُّ المؤلف نصُّ ابن الشجري، نقلها ابن ابن الشجري من التذكرة.

(٤) في الأصل: مجموعها.

(٥) في الأصل: بها.

(٦) في الأصل: الزيادتين.

يتبعها^(١) الأخرى.

فالجواب: أننا قد جعلنا حُكْمَ الزيادة كحكم الأصل في باب الحذف، ولا يلزمنا^(٢) أكثر من ذلك؛ ألا ترى أن الكلمة التي هي أصول قد يحذف بعضها لدلالة ما تبقى منها عليه، فإذا استجيز ذلك في الأصول كان في الزيادة أجوز، فإن لم يكن أجوز كان مساوياً للأصل في هذا، فكما ساغ حذف بعض الأصل لدلالة الثاني عليه، كذلك يجوز حذف إحدى الزائدتين لدلالة الثانية عليها؛ ألا تراهم قالوا: استطاع يسطيع، فحذفوا إحدى الزائدتين لدلالة الثانية عليها، وهما جميعاً زائدتان لمعنى^(٣)، كما أن الميم والواو في « مفعول » كذلك.

وأما ما ذكره من أنه لو جاز حذف إحداها لجاز حذف الأخرى، كما أن « سكران » لما حذفت منه إحدى الزائدتين تبعها الأخرى، فإن ذلك لا يلزم؛ لما تقدم / من حذفهم إحدى الزائدتين في « استطاع ».

وشيء آخر ينفصل به^(٤) جنساً الزائدتين، وهو أن الزائدتين في « مفعول » لم تقعا معاً، بل وقعتا مفترقتين^(٥) في تضاعيف الكلمة، و« سكران » ونحوه، وقعتا فيه طرفاً مجتمعين، وإذا وقعتا طرفاً كان الحذف عليهما^(٦) أغلب؛ إذ الطرف موضع

(١) في الأصل: يتبعهما.

(٢) في الأصل: أنك قد جعلت حكم الزيادة كحكم الأصل في باب الحذف ولا يلزمه. وفي أمالي ابن الشجري ٣١٦/١: « فمن جواب سيبويه عن هذا: أننا إذا جعلنا حكم الزيادة كحكم الأصل في باب الحذف، لم يلزمنا أكثر من ذلك... ».

(٣) في الأصل: واحدتين بمعنى. انظر أمالي ابن الشجري ٣١٧/١.

(٤) في الأصل: ولمعنى آخر ينفصل به. والمثبت من أمالي ابن الشجري ٣١٧/١.

(٥) في الأصل: لم يقعا معاً بل وقعتا مفترقتين.

(٦) في الأصل: عليها.

تُحذف فيه الأصول في الترخيم، والتكسير^(١)، ونقل فيه ما يصحّ في غير الطّرف؛ ألا ترى من قال:

أَسْوَدَ فِي حَدَرَاءَ . . .^(٢)

ونحوه^(٣) [لا يقال] إلا بالقلب؛ للقرب^(٤) من الطرف.

وإذا كان الأمر على ذلك افترق حكاهما؛ ألا ترى من حذف ياء ياء الإضافة لياء الإضافة، لم يحذف الألف من «يمان» إذا أضيف إليه، وإن كان كإحدى الياءين، وقد زيدا معاً لمعنى، حيث انفصلت الألف من الياء بتقدمها قبل الطرف، كما انفصلت واو «مفعول» من ميمه، فالزيادتان في «مفعول» أشبه بـ«اسطاع يَسْطِيعُ»؛ لدالتهما مجتمعتين^(٥) على المعنى، ووقعهما في الدرّج غير طرف.

فإن قال أبو الحسن: قد وجدت الزيادة غير أوّل لما وقعت مع الأصل، حُذف الأصل، وبقيت الزيادة، وذلك قولهم: تَقَى يَتَّقِي، فإنّما حُذفت الفاء مع الزيادة^(٦) لما كانت الزيادة لمعنى، وأثبتت الزيادة مع أنّ الفاء أقوى من العين، وأبعد من الاعتلال، فإن تحذف العين التي مع الزيادة التي لمعنى أجوز.

قيل: لا يلزم أن تحذف العين من «مفعول» كما حذفت الفاء في «تَقَى

(١) زاد ابن الشّجري في أماليه ٣١٧/١: «والتحقير». وهو مناسب لما سيأتي.

(٢) لم أقف على الشاهد، وظاهره بعض بيت من الطويل. وأسود تصغير أسود وهو الحية؛ حملاً للتصغير على التكسير لقولهم: أسود، والقياس أن يعلّ فيقال: أسيد. أما أسود صفة فلا يجوز فيه إلا الإعلال. انظر شرح الأشموني ٣١٤/٤.

(٣) مثل أسود صفة، وعجوز. انظر شرح الأشموني ٣١٤/٤.

(٤) في الأصل: المقرب. وما بين معقوفين قبله تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٥) في الأصل: مجتمعتين.

(٦) يريد: حذفوا فاء الفعل، وهي تاء، وأبقوا الزيادة، وهي تاء افتعل، والأصل: اتَّقَى يَتَّقِي.

يَتَّقِي «؛ لأنَّ زيادة « تَقَى يَتَّقِي » واحدة، فلو حذفت وأبقيت الفاء لم يُدَلَّ عليها بشيء، وليس كذلك زيادة واو « مفعول »؛ ألا ترى أنَّها إذا حُذفت بقيت الميم دالةً عليها، وليس [في] ^(١) « يَتَّقِي » بعد حذف تاء ^(٢) « افعل » شيءٌ يدلُّ عليها. وأما قوله: إنَّ بناء « مفعول » إنَّما اعتلَّ باعتلال فعله، فهو لهذا أوجب أن يقع الاعتلال فيه في العين، كما هو كذلك في الفعل.

فإنَّ الجواب عنه: أنَّنا إنَّ أعلنَّا العين في « مفعول »؛ لأنَّها التي وقع الإعلال فيها كنَّا بذلك قد واليناها ^(٣) أبداً الاعتلال، وإنَّ أعلنَّا الواو الزائدة في بناء « مفعول » كنَّا لم نوال ^(٤) الإعلال حرفاً من حروف الكلمة، ومالا يتوالى فيه الإعلال على حرفٍ من حروف الكلمة أولى ممَّا يتوالى فيه الإعلال.

وأما قوله في الانفصال عن اعتراضٍ اعترضه بـ « مبيع » ^(٥) وهو اسم: إنَّما قالوا: مَبِيعٌ؛ لأنَّهم لما نقلوا الحركة من العين جاءت العين بعد ياء ساكنة بعد ضمة، فقلبت الضمة كسرة للياء، إلى آخره.

قلت: فإنَّ قوله فيه: تقلب الضمة كسرة، تناقض منه، وردّ لمذهبه في مثل هذا: أن تبدل الياء ^(٦) للضمة قبلها واوا، لاتبدل الضمة للياء كسرةً.

قال بعض الطلبة: ورأيت للأستاذ أبي عليّ (ش) - رضي الله عنه - في بعض ماقيده عنه من الاحتجاج الذي لأبي الحسن على مذهبه هذا: أنَّ أبا الحسن احتجَّ بأنَّ الحذف لالتقاء الساكنين إنَّما يكون في الساكن المتقدم، والعين متقدِّمة، فهي

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٢) في الأصل: ياء.

(٣) في الأصل: اوليناها.

(٤) في الأصل: نوال.

(٥) تقرأ في الأصل: ممتنع.

(٦) في الأصل: التاء.

التي يجب أن يقع الحذف فيها. فردّ عليه، بأن قيل له: إنّ الحذف إنّما يكون في الساكن الأول من الساكنين، إذا كان الأول فيها زائداً^(١)، وأمّا ما فيه ساكنان الأول منهما أصليّ، والثاني زائد، فإنّه لم يثبت لنا فيه حذف الأول، فيجب ألاّ نقول [به]^(٢)، وأن بقى على ما يقتضيه القياس، من المحافظة / على الأصلي واعتلال الزائد^(٣).

انتهى ما عندي في هذه المسألة ممّا أخذته عن الشّيخ الفقيه أبي محمّد بن زيدان^(٤) - رحمه الله - عن الأستاذ أبي عليّ الشّلوّيين - رحمه الله - وأضفت إليه ما وجدت لأبي عليّ الفارسي في كتاب التّدكرة. وبالله الاستعانة لاربّ غيره. قوله: « وذلك قولهم »^(٥).

أشار إلى القلب.

قوله: « ولانعلمهم أتمّوا في الواوات »^(٦).

وحكى الفراء عن الكسائي: أنّ بني يربوع، وبني عقيل، يقولون: حُلِيٌّ

(١) في الأصل: من الساكنين هما الساكنان فيهما الأول أو كان الأول فيهما زائداً.

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٣) لم أقف على كلام الشّلوّيين في هذه المسألة في غير هذا الكتاب.

(٤) عبد العزيز بن عليّ بن عبد العزيز بن زيدان السّماقي القرطبيّ، نزّيل فاس [٥٤٩ - ٦٢٤هـ] كان من أهل اللغة والحديث والفقه والتّاريخ والتّحقيق والأخبار وأسماء الرجال، أديباً شاعراً، مقدّماً في العربيّة. أخذ عنه العربيّة محمد بن حسن بن محمد الفاسي المغربي المقرئ نزّيل حلب، كما أخذ عنه محمد بن سعيد الأنصاري الغرناطي أبو عبد الله الطراز، ومحمد بن عبد الرحمن الأنصاري البلسي أبو عبد الله بن جوبر، ومحمد بن يحيى العبدري الفاسي أبو عبد الله الصّدي. من آثاره: التّمشية على أبواب الجمل. انظر التكملة ١٠١/٣، الذيل والتكملة ٢١١/٦، ٣٤١، ٣٤٢، صلة الصلة الملحق به ٥١٢/٨، ٥١٣، تذكّرة النّحاة ٣٢٢، معرفة القراء الكبار ٥٣٣، غاية النّهاية ١٢٢/٢، بغية الوعاة ١٠١/٢.

(٥) في الأصل: وذلك أتمّ. انظر الكتاب ٣٦٢/٢ وبعده: « مشوب ومشيب... ».

(٦) الكتاب ٣٦٢/٢.

مَصْنُوعٌ، بواوين، وَعَبَّرَ مَدْوُوفٌ، وَثُوبٌ مَصْنُوعُونَ، وَفَرَسٌ مَقْوُودٌ، وَقَوْلٌ مَقْوُولٌ^(١). وقاس الكسائي عليه^(٢).

وأنشدوا:

والمِسْكُ فِي عَنَبِهِ الْمَدْوُوفِ^(٣)

وقد قالوا أيضاً: رجلٌ مَعْوُودٌ^(٤).

قال ابن جني^(٥): وَحُكِيَ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ^(٦) إِيَّامَ «مَفْعُولٍ» مِنَ الْوَاوِ، خِلَافاً لِأَصْحَابِنَا كُلِّهِمْ. قَالَ: وَلَيْسَ بِأَثْقَلٍ مِنْ «سُرْتُ سُوراً، وَغُرْتُ غُوراً»؛ لِأَنَّ فِي «سُورٍ، وَغُورٍ»، وَاوَيْنَ وَضَمَّتَيْنِ، وَلَيْسَ فِي «مَصْنُوعٍ» مَعَ الْوَاوَيْنِ إِلَّا ضَمَّةٌ وَاحِدَةٌ^(٧).

وقال الفارسي-رحمه الله-: هذا خطأ؛ لَأَنَّهُ يُجِيزُ شَيْئاً يَنْفِيهِ^(٨) الْقِيَاسُ، وَهُوَ غَيْرُ مَسْمُوعٍ إِلَّا فِي قَلِيلٍ، وَأَمَّا «سُورٍ»، فَلَوْلَمْ يُسْمَعْ لَمَّا قِيلَ^(٩).

(١) فِي الْأَصْلِ: مَقْوُودٌ. انظر ماحكاه الفراء عن الكسائي في ارتشاف الضرب ٣٠٧ (رجب). وانظر

المنصف ٢٨٥/١، أمالي ابن الشجري ١٧١/١، ٣٢١، المتع ٤٦١، شرح الشافعية للرضي ١٤٩/٣، ١٥٠.

(٢) انظر شرح الشافعية للرضي ١٤٩/٣، ١٥٠، ارتشاف الضرب ٣٠٧ (رجب).

(٣) انظر المنصف ٢٨٥/١، المتع ٤٦١، اللسان (دوف).

(٤) انظر المنصف ٢٨٥/١، المتع ٤٦١.

(٥) انظر المنصف ٢٨٤/١، ٢٨٥، ٢٨٦ بتصرف.

(٦) فِي الْمَنْصِفِ ٢٨٤/١: «وَأَجَاز».

(٧) انظر المقتضب ٢٤٠/١، ٢٤١ وقد قصره المبرد على الضرورة، ولم يجعله قياساً. وانظر ارتشاف الضرب ٣٠٧ (رجب).

(٨) فِي الْأَصْلِ: يَنْفِي. والمثبت من المنصف ٢٨٥/١.

(٩) فِي الْأَصْلِ: فَلَمْ يَسْمَعْ لَمَّا قِيلَ. وعبارة المنصف ٢٨٥/١: «وهو غير مسموع. فقياسه قياس من قال: ضربت زيداً. فأما سرت سُوراً». هذا، وكلام الفارسي في التكملة ٥٨٢ مختلف عما هنا، حيث

[وأيضاً]^(١) فلو أعلّوا في « سُور » لأسكنوا الواو الأولى، وبعدها واو ساكنة، فيجب حذف إحداهما، فيصير على وزن « فُعْل »، فكرهوا الالتباس، أعني التباس مثال « فُعُول » بـ « فُعْل ». وأمّا المفعول من « فُعْل »: « مفعولٌ » أبدأ، نحو « ضُرب فهو مضروب »، وأمن الالتباس في « مَقُول ومَصُوغ »، فجرى على مايجب فيه من الاعتلال.

والذين يتمّون « مفعولا » من الياء^(٢) هم بنو تميم^(٣). وإنّما أتمّوا في الياء؛ لأنّ الياء فيها الضمّة أخفّ من الواو [وفيها الضمّة]^(٤)؛ ألا ترى أنّ الواو إذا انضمت فرّوا منها إلى الهمزة، فقالوا: أدُّرُّ، وأنثُوب^(٥)، قال:
لكلّ دهرٍ قد لبستُ أنثُوبا^(٦)
وقال^(٧):

يقول: « ولو جاء التصحيح في ما كان من الواو لم يُنكر؛ ألا تراهم قد قالوا: العُور، فهو مثل مفعول من الواو لو صحَّ، وإنّما صح مفعول فيما صح منه ».

(١) تكملة من المنصف ٢٨٥/١.

(٢) في الأصل: التاء.

(٣) انظر أمالي ابن الشجري ٣٢١/١، الممتع ٤٦٠.

(٤) تكملة من المنصف ٢٨٣/١.

(٥) في الأصل: دور ثوب.

(٦) ينسب لمعروف بن عبد الرحمن، ولحميد بن ثور. وهو في الكتاب ١٨٥/٢، المقتضب ١٦٧/١،

٢٧٠، مجالس ثعلب ٣٧٢/٢، ٣٧١، المنصف ٢٨٤/١، ٤٧/٣، سر صناعة الإعراب ٨٠٤، شرح

الملوكي ٢٧٠، الممتع ٣٣٦، اللسان (ثوب).

(٧) في الأصل: قال.

... شُبَّتْ بِالْعَشِيِّ وَأَنْوُرُ^(١)

فالهمزة في الواو إذا انضمت مطردة، فأما إذا كانت كذلك وبعدها واوٌ كان ذلك أثقل، والياء إذا انضمت لم تُهمز، ولم تغير، فكانت الياء أخفّ. وإذا كان القياس في الياء^(٢) من المفعول [عدم]^(٣) الإتمام، مع أن الياء^(٤) دون الواو في الثقل، انبغى ووجب في « مفعول » من الواو ألا يتم. وهذا طريق في العريّة مستمرّ، لا ينكسر، وهو أن يُحتملَ أمرٌ واحدٌ، فإذا انضمَّ إليه سببٌ آخر لم يُحتملاً، وعليه باب ما لا ينصرف أجمع^(٥). وقال الشاعر تصحيحاً لهذا المعنى:

وما اجتمع الداءان إلا ليقتُلا^(٦)

قوله: « ويجري (مَفْعَل) ^(٧) مجرى (يَفْعَل) فيهما فيعتلّ »^(٨).

ذكر هنا ما اعتلّ من الأسماء لجريانه على الفعل في حركاته وسكناته وموضع الزيادة منه؛ لأنّه إذا اعتلّ باعتلاله لم يلتبس؛ لأنّ الزيادة فيه ميمٌ، وهي

(١) البيت بتمامه:

فلما فقدت الصوت منهم وأطفئت مصايحُ شبت بالعشيّ وأنور

وهو لعمر بن أبي ربيعة. انظر الديوان ٩٦، التكملة ٤٠٣، سر صناعة الإعراب ٨٠٤، شرح شواهد الإيضاح ٥١٢، إيضاح شواهد الإيضاح ٧٦٦.

(٢) في الأصل: ياء.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٤) في الأصل: البناء.

(٥) انتهى النقل من المنصف.

(٦) صدره:

جَمَعْتَ عَلَيْهِ حُرْمَتَ الدَّاءِ وَالْأَسَى

وهو لمهيار الديلمي. انظر جواهر الكثر ٢١٠، الإحاطة في أخبار غرناطة ٤١٠/١.

(٧) في الأصل: مفعول.

(٨) انظر الكتاب ٣٦٤/٢.

لاتزاد في الأفعال. وذكر أن الاعتلال فيها كالاختلال في الأفعال، لافرق، إلا فيما يُستثنى، من كون الزيادة في الاسم ميمًا، وهي [ليست]^(١) في « يخاف، ويهاب » ونحوهما^(٢).

قوله: « فصار دخول الميم كدخول الألف في (أَفْعَلُ) »^(٣).

قال: كدخول الألف، ولم يقل كدخول الياء وغيرها مما يزداد في الأفعال أولًا؛ لأن الألف أخت الميم من الزيادة أولًا.

قوله: « ولم يجعلها بمنزلة (فَعُلْتُ) في الفعل »^(٤).

يريد: ولا تجعلها تتبع / عَيْنُهَا فَاءَ هَا، كما كان ذلك في الفعل في « فَعُلْتُ »، فإنَّ عين « فَعُلْتُ » تابعة للفاء، إلا أنَّ ذلك لم يظهر فيها بحذفها؛ لأنَّ الواو في الفعل إنما تكون أبدًا تابعة للفاء^(٥).

قوله: « كما أنَّ (فَعِلْتُ تَفْعَلُ) في الواو إذا سكنت لم تتبعها الكسرة »^(٦).

فَتُبْدَلُ بِضَمَّةٍ. وأمَّا [إذا كانت]^(٧) العين ألفًا فتُبْدَلُ حركة من جنس حركتها.

قوله: « وإِنَّمَا هذا كقولهم: رَمَوْ^(٨) الرَّجُلَ، في الفعل »^(٩).

يريد: أنَّ إِتْبَاعَ العين للفاء في الفعل، وإِتْبَاعَ الفاء العين في الاسم، بمنزلة

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٢) في الكتاب ٣٦٤/٢: « كما قالوا: مخافة، فأجروها بحرى يخاف ويهاب ».

(٣) الكتاب ٣٦٤/٢.

(٤) الكتاب ٣٦٤/٢ وفيه: « ولا تجعلها ».

(٥) قال أبو علي في التعليقة ٣٠/٥: « يقول: لا تُبْدَلُ من الياء واوا إذا انضمَّ ما قبلها في الفعل، نحو: رَمَوْ^(٨) ومَرَمَوْ^(٩) ».

(٦) الكتاب ٣٦٤/٢.

(٧) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٨) في الأصل: رموا. وكذا في الموضع التالي.

(٩) الكتاب ٣٦٤/٢.

إتباع العين اللام في الفعل، نحو قولهم: رَمَوْ الرَّجُلُ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْوَائِ قَلْبَتِ [عن^(١)] بَاء، وهي لام؛ لِإِتْبَاعِ ضَمَّةِ الْعَيْنِ، وَبِمِثْلَةِ إِتْبَاعِ الْعَيْنِ اللَّامِ فِي الْاسْمِ فِي «فَعُلٍ»؛ أَلَا تَرَاهُمْ إِذَا بَنَوْا مِنْ «رُمِيٍّ» «فَعُلٌ» يَقُولُونَ: رَمِيٍّ، فَقَلَبُوا الضَّمَّةَ الَّتِي هِيَ فِي الْعَيْنِ كَسْرَةً لِلْبَاءِ الَّتِي هِيَ لَامٌ.

ووقع في الكتاب هنا: قال الأخفش في مثل «مُسْعَطُ»: مُبُوع^(٢). وهو خلاف قول سيبويه^(٣).

قال الشيخ أبو علي - رحمه الله -: قول أبي الحسن هنا غلط؛ لِأَنَّ السَّمَاعَ مَخَالَفٌ لَهُ؛ لِأَنَّا لَمْ نَسْمَعْ «مُبُوعًا»^(٤)، وَلَا شَيْئًا مِنْ هَذَا التَّحْوِ أَصْلًا، إِلَّا مَا جَاءَ مِنْ قَوْلِهِمْ: مَضُوفَةٌ^(٥)، وَهُوَ شَاذٌ، وَالشَّاذُّ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ^(٦).

وَرَأَيْتُ لِأَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ كَلَامًا أَرَدْتُ أَنْ أُورِدَهُ هُنَا، قَالَ^(٧): قَوْلُ الْخَلِيلِ فِي «مَعِيشَةٍ»: إِنَّهُ «مَفْعَلَةٌ [أَوْ مَفْعَلَةٌ]»^(٨).

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. انظر المنصف ١/١١٢، ١١٣.

(٢) انظر الأصول ٣/٢٨٥، شرح السيرا في ٦/١٦٤ (خ)، شرح عيون كتاب سيبويه ٣٠١.

(٣) وهو مُبِيع. انظر الكتاب ٢/٣٦٤، الأصول ٣/٢٨٥.

(٤) في الأصل: مبوع.

(٥) في الأصل: مصوبة. ولا يصلح هذا احتجاجاً؛ لقولهم: صَابَ يَصِيبُ السَّهْمَ وَيَصُوبُ، إِذَا أَصَابَ.

انظر شرح الشافية للرضي ٣/١٣٦، اللسان (صوب). وقد وردت مضافة في قول أبي جندب الهذلي:

وَكُنْتُ إِذَا جَارٌ دَعَا لِمَضُوفَةٍ أَشْتَرُّ حَتَّى يَنْصُفَ السَّاقَ مِزْرِي

انظر شرح ديوان الهذليين ٣٨٥. وفي اللسان (ضيف): «وَأَمَّا قَوْلُ الْهَذَلِيِّ:

أَنْتَ تُجِيبُ دَعْوَةَ الْمَضُوفِ

فإنَّما استعمل المفعول على حذف الزائد... وبني المضوف على لغة من قال في بيع: بوع». فجعله

لغة.

(٦) لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب.

(٧) انظر المسائل البصريات ٦٥٥-٦٥٩. وسيصرح المؤلف في نهاية التقل أنه ينقل من التذكرة.

(٨) تكملة من المسائل البصريات ٦٥٥.

قال أبو الحسن: لا تكون إلا « مفعلة »، ولا تصح في الواحد الياء كما تصح في الجمع.

ومما يحتج له^(١) في ذلك أن الجمع ليس كالواحد؛ لأنه يستثقل فيه مالا يستثقل في الواحد؛ ألا تراهم قلبوا « دلي » ونحوه، وصححوا في الواحد نحو « عتو ». وكذلك صححت الياء في « بيض »، ولا يلزم على هذا الواحد الذي ليس بجمع.

[فيقول الخليل]: بناء^(٢) الجمع في هذا النحو والواحد سواء؛ ألا ترى أن هذا الضرب من الجمع كالواحد، ولا ثقل فيه ليس في الواحد. يدلك على ذلك أنهم يصرفون هذا النوع من الجمع كما يصرفون الواحد. فإذا لم يختص هذا بثقل ليس في الواحد وجب أن يستوي مع الواحد، وإذا استوى مع الواحد لم يجوز أن يخالف بينه وبين الواحد في الإعلال، [بل]^(٣) ينبغي أن تصح الياء في الواحد كما صحّت في « بيض »^(٤). والدلالة على مساواة هذا الضرب الواحد أنك لو سميت بـ « فُعَل » الذي هو جمع صرفته، كما أنك لو سميت بـ « فُعَل » صرفته، وكذلك لو سميت بـ « فُلوس » صرفته.

فإن قلت: فكيف أُعلّ الجمع في نحو « دلي »، وصحح الواحد؟ وهلاّ دلّ هذا على استثقالهم للجمع؟

قيل: ليس هذا من قبل أنه جمع، ولكن لما كان الواحد الذي ليس بجمع غير، نحو « عتي » فقلبت الواو منه، وكان الجمع يعتوره من التغير أكثر مما يعتور

(١) أي: الأخفش.

(٢) في الأصل: وبناء. وما بين معقوفين قبله تكملة من المسائل البصريات ٦٥٦.

(٣) تكملة من المسائل البصريات ٦٥٦.

(٤) في الأصل: بعض.

الاسم الواحد؛ لأنه يدخله واوٌ زائدة، لم تكن ثابتةً في الواحد^(١)، وَغُيِّرَ أَيْضاً بِجَمْعِهِمْ إِيَّاهُ عَلَى أَدْنَى الْعَدَدِ [يعني: أَذَلْ]^(٢)، فَقَلَبُوا مِنْهُ الْوَاوَ إِلَى الْيَاءِ^(٣)، فَزَادَ حُدُوثُ التَّغْيِيرِ عَلَى الْاسْمِ - أَلْزَمَ الْاِعْتِلَالَ كَمَا أَلْزَمُوا الْيَاءَ فِي « حَنِيفَةٌ » الْحَذْفَ لَمَّا حُذِفَ التَّاءُ، وَلَمْ تَلْزَمْ يَاءُ « قَرِيش » الْحَذْفَ. فَلِهَذِهِ التَّغْيِيرَاتِ الَّتِي اعْتَوَرَتِ الْجَمْعَ أَلْزَمَ الْاِعْتِلَالَ، [لَا]^(٤) مِنْ حَيْثُ كَانَ جَمْعاً؛ أَلَا تَرَى اسْتَوَاءَ^(٥) الْوَاحِدِ وَالْجَمْعِ فِي « أَذَلٍ وَقَلَنْسٍ »، فَلَوْ خَالَفَ الْجَمِيعَ الْوَاحِدُ لَكَانَ خَلِيقاً أَنْ تَصَحَّ الْوَاوُ / فِي الْوَاحِدِ فِي « قَلَنْسٍ »، وَلَا يَسْتَوِي مَعَ الْجَمْعِ فِي [« ثُنٍ » جَمْعَ]^(٦) « ثَنِيٍّ ». وَيَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ - أَنَّهُ لَيْسَ لِلْجَمْعِ - أَنَّهُ قَدْ اعْتَلَّتِ الْآحَادُ^(٧)، نَحْوُ [مَسْنِيَّةٍ]^(٨)، فَإِذَا جَاءَ هَذَا فِي الْآحَادِ دَلٌّ عَلَى أَنَّ هَذَا لَيْسَ فِي « ذُلِّيٍّ » لاختصاصه بالجمع. وَيَدُلُّ أَيْضاً عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ يُسْتَثْقَلُ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ الْجَمْعِ قَوْلُهُمْ: صُومًا، وَأَنَّهُ لَمْ يَقْلِبُوهُ الْبَتَّةَ. [فَأَمَّا « صِيْمٌ »]^(٩) فَلَيْسَ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ جَمْعٌ، وَلَكِنْ لِلْقُرْبِ^(١٠) مِنَ الطَّرْفِ، وَيَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الَّذِي يَقُولُ: صِيْمٌ، إِذَا بَعَدَتْ مِنَ الطَّرْفِ فَقَالَ: صُومًا، لَمْ يَقْلِبْ. انْتَهَى كَلَامُ أَبِي عَلِيٍّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي الْجُزْءِ الرَّابِعِ مِنَ التَّذَكُّرَةِ.

(١) فِي الْأَصْلِ: ثَانِيهِ فِي الْوَاحِدَةِ.

(٢) تَكْمَلَةٌ مِنَ الْمَسَائِلِ الْبَصْرِيَّاتِ ٦٥٧.

(٣) فِي الْأَصْلِ: الْوَاوُ وَالْيَاءُ.

(٤) تَكْمَلَةٌ مِنَ الْمَسَائِلِ الْبَصْرِيَّاتِ ٦٥٨.

(٥) فِي الْأَصْلِ: أَلَا تَرَى أَنَّ اسْتَوَاءَ.

(٦) تَكْمَلَةٌ مِنَ الْمَسَائِلِ الْبَصْرِيَّاتِ ٦٥٨.

(٧) فِي الْأَصْلِ: الْإِعَادُ.

(٨) مَوْضِعُهَا فِي الْأَصْلِ بِيَاضٍ. وَالْمُثَبَّتُ مِنَ الْمَسَائِلِ الْبَصْرِيَّاتِ ٦٥٨.

(٩) تَكْمَلَةٌ مِنَ الْمَسَائِلِ الْبَصْرِيَّاتِ ٦٥٩.

(١٠) فِي الْأَصْلِ: الْبَعْدُ.

قوله: « وقد جاء في الاسم مشتقاً للعلامة للمعنى »^(١).

يعني: موضوعاً لأن يكون علماً.

قوله: « وإثما جاء هذا كما جاء (تَهَلَّلُ) ونحوه حيث كان اسماً »^(٢).

يعني: حيث كان اسماً علماً، والعلمُ يُفعلُ به مالا يُفعلُ في غيره؛ لخفته عليهم، وكثرة دَوْرِهِ في الكلام عندهم؛ لأنه لكثرة استعماله خفّ، والخفيفُ يُحتملُ فيه من الثقل مالا يُحتملُ في الثقل^(٣).

قوله: « وليس (مَكْوَزَة، وَمَزِيد)، بأشدّ من لزومهم (اسْتَحْوَذَ) »^(٤).

يريد: وليس البقاء على^(٥) الأصل في الاسم العلم لترك الإعلال فيه؛ لأنه يكثر استعماله، وخفته، فيُتسع فيه مالا يُتسع في غيره، بأشدّ من البقاء على الأصل [في « اسْتَحْوَذَ »]^(٦) مع ثقله.

قوله: « وَيَتِمُّ (أَفْعَلُ) اسماً »^(٧).

ذكر هنا ماصحّ من الأسماء الجارية على الأفعال في حركاتها، وسكناتها، والزيادة فيها، وموضعها، لموافقتها للأفعال في الزيادة. وذلك أنه لما وافقتها فيما ذكر من الزيادة، وموضعها، والحركات، والسكنات، أشبهت الأفعال شبهاً قوياً، فخافوا إن هم أعلنوها بإعلالها أن تلتبس بها، فصححوها؛ ليكون ذلك فيها فرقاً بينها وبين الأفعال.

(١) الكتاب ٣٦٤/٢ وبعده: « سوى ذا على الأصل كما قالوا: مَكْوَزَة وَمَزِيد ».

(٢) الكتاب ٣٦٤/٢ وليس فيه: ونحوه.

(٣) في الأصل: الثقل.

(٤) الكتاب ٣٦٤/٢.

(٥) في الأصل: التفاعل في.

(٦) تكملة يلتزم بها الكلام.

(٧) الكتاب ٣٦٤/٢.

وردّ ابن الطّراوة على التّحويين بهذا في باب ما ينصرف وما لا ينصرف، وقال: إنّ منعهم الصّرف للأسماء لشبهها [بالأفعال] ^(١) ليس بشيء؛ ألا ترى أنّهم يُصحّحون الأسماء إذا وافقت الأفعال، وقويت موافقتها لها؛ للفرق بينهما، فكذلك كان يجب أيضاً أن يصرف الاسم إذا أشبه الفعل للفرق. وعوّل على هذا الرّد، والتزمه، وجعل يمنع الصّرف بوجه آخر ^(٢).

وقوله هذا ليس بشيء؛ لأنّه مع هذا يقول بإعلال ما جرى على الأفعال، واختلف منها بالزيادة؛ لجريانها. وعلى قوله هذا وردّه على التّحويين كان يجب أن يصحّح.

قال الشّيخ ^(٣) - رحمه الله -: فقلّبه هذا ظاهر التّخلف لائح فيه عدم التّوفيق.

قوله: « وَيَتِمُّ فِي قَوْلِكَ: مَا أَقُولُهُ، وَأَبِيعَهُ » ^(٤).

هذا استثناء من الباب قبل؛ لأنّ فعل التّعجب فيما ذكر بكونه يسكن فيه ما قبل العين المعتلة وهو حرف صحيح، كان يجب له أن يعتلّ « أَجَوْدُ » حتّى يصير ^(٥) « أَجَادُ »، لكن صحّ لما ذكره من أنّه وافق « أَفْعَلُ » التّفضيل في المعنى؛ وذلك أنّك إذا قلت: ما أحسن زيداً! فأنت قد فضّلت زيدا على غيره في الجنس، كما أنّك إذا قلت: زيدٌ أفضل من عمرو، فقد فضّلته أيضاً على غيره في الفضل ^(٦).
قوله: « وهو بعدُ نحو الاسم لا يتصرّفُ تصرّفه، ولا يقوى قوّته » ^(٧).

(١) تكملة يلتزم بها الكلام.

(٢) انظر صدى هذا المذهب عند تلميذه السّهيلي في أماليه ١٩ فما بعدها.

(٣) المؤلف يستخدم هذا المصطلح للشّلوين، ولم أفد على كلامه الآتي في غير هذا الكتاب.

(٤) الكتاب ٣٦٤/٢. وفي الأصل: في ذلك.

(٥) في الأصل: صار.

(٦) قال المجريطي في شرح عيون كتاب سيبويه ٣٠٣: « فقد فضّلته على غيره، أي: على المخاطب ».

(٧) الكتاب ٣٦٤/٢.

[٨٦ب] الضمير في « تصرفه »^(١) عائذٌ على فعل التعجب. ويريد /: تصرفه الذي كان يجب له بكونه فعلاً. وكذلك هو أيضاً في قوله: « ولا يقوى قوته » عائذٌ على فعل التعجب، يعني أيضاً: قوته التي كانت تجبُ له بكونه أيضاً فعلاً. قوله: « ويتمُّ في (أَفْعُلْ وَأَفْعِلْ)؛ لأنَّهما اسمان »^(٢). يعني: ويتم اللفظ.

قوله: « فرقوا بينهما وبين (أَفْعُلْ وَأَفْعِلْ) من الفعل »^(٣). [مثال « أَفْعُلْ »]^(٤) « أَقُولُ »، [قبل]^(٥) التَّغْل، و« أَقُومُ »، ونحوهما، ومثال « أَفْعِلْ » « أُبَيْعُ »، قبل التَّغْل، ونحوه أيضاً من بنات الياء التي ماضيها منقولٌ من « فَعَلَ يَفْعَلُ »، و« أُتِيهْ وَأُطِيحُ »^(٦) أيضاً، ونحوه ممَّا [لم]^(٧) يتغيَّر، فجاء في المضارع على « يَفْعِلُ » وماضيه « فَعِلَ » قبل التَّغْل^(٨). قوله: « ولو أردت مثلَ (إِصْبَعِ) من (قُلْتُ، وَبَعْتُ)، لأتممت لتفرَّق بين الاسم والفعل »^(٩).

مثال « إِصْبَعِ » من الفعل « إِخَافَ وإِهَابَ » ونحوهما ممَّا كُسِرَ فيه همزة

(١) في الأصل: قوته. والصَّواب ما أثبتته إن شاء الله؛ لما سيأتي.

(٢) الكتاب ٣٦٥/٢.

(٣) الكتاب ٣٦٥/٢.

(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٥) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٦) في الأصل: يفعل آتية اطرح. ويمكن أن يريد: أطوح، ولكن هذا لا يتناسب مع ما قبله؛ لأنَّ آتيه وأطيح الكلام فيهما واحد. وقد سبق الكلام عليهما ٥٥٣-٥٥٥.

(٧) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٨) أي: قبل نقل حركة العين إلى الفاء.

(٩) الكتاب ٣٦٥/٢ وفيه: « أَصْبَعِ ». وما أثبتته هو الجاري على كلامه الآتي. هذا على أنَّ سيبويه سيذكر إصْبَعُ وأنَّ مثاله إَفْعَلْ وإِيبَعِ. ولن يشير إليه المؤلف.

المضارع.

قوله: «لأنّها إذا انضمت خفيت الضمة فيها»^(١).

يعني: في النطق.

قوله: «وأما (أفعله) فنحو (أخونه)»^(٢).

مثل «أفعل» «أفعلة»؛ لما كانت الهاء كأنّها من كلمة أخرى.

قوله: «فإن أردت مثل (إنمِد) قلت: إبيع وإقول»^(٣).

مثل «إفعل» «إبيع» قبل أن يدركه الحذف والنقل^(٤).

قوله: «وإذا أردت منهما مثل (أُبلَم)»^(٥).

مثال «أفعل» في الأفعال يكون من ذوات الواو، وذلك نحو «أقول»، قبل النقل والحذف، ولا يكون في الياء أصلاً، لكن لم يعلّ بالياء، وإن كان لا يوجد في الأفعال من بنات الياء^(٦)؛ لأنّه في حكم الموجود؛ إذ الواو أخت الياء، وهما عند سيبويه بمترلة المثليين - أعني: بمترلة ما هما من موضع واحد - وسنبيّن هذا فيما بعد، إن شاء الله. وكذلك كلّ مثال وجد في الواو، وهو^(٧) غير موجود [في]^(٨) الياء،

(١) الكتاب ٣٦٥/٢. وفي الأصل: حقيقة الضمة.

(٢) الكتاب ٣٦٥/٢. وفي الأصل: وأما فعلت.

(٣) الكتاب ٣٦٥/٢.

(٤) في الأصل: والنقل قبل النقل. وفي التعليقة ٣٥/٥ من كلام الأخفش: «يعني فرّقوا بين إبيع وإبيع إذا كانا اسمين من بع وخف من قبل أن يحذفا؛ لأنهما كانتا قبل الحذف: اخاف وإبيع، فحذفوا همزة الوصل لما تحركت الفاء (في الأصل: الياء)، وحذفوا موضع العين لما أسكن موضع اللام للوقف أو الجزم، والفصل في جميع هذه الأبنية يقع بين اسم والفعل قبل أن يدرك الفعل الحذف».

(٥) الكتاب ٣٦٥/٢.

(٦) يعني: لا يوجد السبب الذي من أجله لم يعلّ الاسم، وهو وجود البناء في الفعل.

(٧) في الأصل: وهما.

(٨) تكملة يلتزم بها الكلام.

لايعلّ في الياء؛ لأنّها أخت الواو.

قوله: « ولم يُذكر (أُفعل)؛ لأنه ليس في الكلام (أُفعل) »^(١).

زعم أبوبكر بن طاهر أنّ هذا الكلام من سيبويه نصٌّ منه على أنه إنّما بُني من الكلمة ماله مثالٌ موجودٌ في كلام العرب، وأمّا مالا مثال له فلا يصحّ بناؤه، فلا نقول على هذا: ابن لي من كذا كذا، إلّا إذا كان ماتبيّه موجوداً مثاله. وقال: إنّ هذا الموضع من كلام سيبويه مناقضٌ لما تقدّم من كلامه أيضاً في الفاء في باب ماقلب فيه الواو ياء وذلك إذا سكنت وقبلها كسرة، قال فيه^(٢): « وتقول في (تَفْعَلَة) من (وعدت)، و(يَفْعَل) »^(٣)، إذا كانا اسمين، ولم يكونا من الفعل: تَوَعْدَة، ويَوَعِدُ، كما تقول في الموضع ». و« يَفْعَل » لا يوجد في الأسماء^(٤).

وهذا الذي قاله واعتقده من المناقضة في كلام سيبويه، ليس بشيء؛ فإنّ كلام الإمام في هذا الموضع ليس بنصٍّ على مازعم، بل مراده فيه، وهو الظاهر من كلامه: ولم يُذكر كذا؛ لأنه لا يوجد، فلم يكن الاعتناء به كالاعتناء بما يوجد، ولا يخرج منه أنّ مالا يوجد مثاله لا يوجد، ولا يجوز بناؤه، ولا التكلّم به، أصلاً. وإذا كان الأمر على هذا فلا تناقض في كلام سيبويه أصلاً.

وهذه المسألة من المسائل التي وقع الاختلاف فيها بين النحويين على ثلاث

فرق^(٥):

منهم من يرى أنّه يجوز أن يُبنى من الكلام المعتل^(٦) ماله مثال موجود /

(١) الكتاب ٣٦٥/٢ وفيه: « ولم نذكر ».

(٢) انظر الكتاب ٣٥٨/٢.

(٣) في الأصل: تفعل، وكذا في الموضع التالي، وفي التمثيل عليه بالتاء أيضاً.

(٤) لم أقف على كلام ابن طاهر في غير هذا الكتاب.

(٥) انظر الممتع ٧٣١، ٧٣٢.

(٦) خص المعتل دون الصحيح؛ لأن الباب معقودٌ له، وإلّا فالصحيح مثله في هذا الخلاف، وقد عقد

وماليس له مثالٌ موجودٌ^(١).

ومنهم من يجيز البناء فيما له مثالٌ موجودٌ، خاصةً، ويمنعه فيما لامثال له موجود^(٢).

ومنهم من منع البناء في النوعين.

وأما أنا^(٣) لأعلم لهذا الخلاف معنى يوجهه، بل الأمر في هذا عندي قريبٌ جداً، فإنه إذا قيل: ابن كذا من كذا، فليس مراداً إذ ذاك: كيف تقول العرب في كذا من كذا؟ على أن ذلك المقول قد تكلموا به، وإثماً يقال على معنى: كيف يقتضي مقياس^(٤) كلامها في الاسم من كذا، أو الفعل خاصةً، على جهة التدرُّب والرياضة^(٥) في الصنعة ليكون في ذلك تقويةٌ للأذهان، وتلقيحٌ لها. وإذا كان الأمرُ على ما ذكرته فلا بأس أن يقال: ابن من كذا كذا^(٦)، سواءً كان للمبني^(٧) مثالٌ موجودٌ، أو لم يكن له مثالٌ موجودٌ، فثبت بهذا قول من يجيز البناء في النوعين.

قال المؤلف -رحمه الله-: هذا الذي قاله إثماً يكون إذا لم يكن للبناء

ابن عصفور الباب لهما جميعاً وذكر الخلاف. انظر الممتع ٧٣١.

(١) هذا مذهب الأخفش كما في شرح الملوكي ٥٠٥.

(٢) هذا مذهب الخليل وسيبويه ورجحه ابن يعيش. انظر شرح الملوكي ٥٠٥.

(٣) في الأصل: وأما الآن.

(٤) في الأصل: لمقيسته.

(٥) في الأصل: التدرُّب الرياضية.

(٦) في الأصل: وكذا. وما أثبتته أقرب، إن شاء الله.

(٧) في الأصل: المبني.

بالمطلق إلاّ هذه الثمرة التي ذكر، ولا المقصود منه إلاّ أن يقال: لو نطقت العرب به على مقاييس كلامها، كيف يكون؟ وهو رأي الأخفش، وأنّه يجيز البناء على حسب ما ارتضاه من ذكرنا كلامه.

وأما أبو عثمان وأبو عليّ الفارسي وابن جنّي، فقد^(١) نصّوا على أنّه: ماقيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، وهم يُجيزون القياس في اللغة، ولا يرونه اربحاً للغة. وانظر كلام ابن جنّي في الخصائص في هذه المسألة^(٢) فإنّه طيّب قوله: «وكالإتمام لازماً لهذا»^(٣).

يعني: لما قدّم ذكره من وقع اللبس مع الجريان الذي في الفعل، والفعل مع نقله يجوز فيه الإتمام، فجوازه^(٤) في الاسم أولى؛ لأنّه خفيف، والخفيف يحتمل فيه ما لا يحتمل في الثقيل.

قوله: «يدلّك على [أنّ] هذا يجري مجرى ما أولّه الهمزة ممّا ذكرنا»^(٥).
فشبه بما أولّه الهمزة لما كان أكثر وجوداً ممّا في أولّه التاء.
قوله: «لأنّ الأفعال لا تكون زيادتها»^(٦).

فموافقتها إيّاها بذلك لم تكمل، فيحتاج إلى التفرقة بالتصحيح.
قوله: «وأما (تُفَعِّل) مثل (التُّفِّل)^(٧)، فإنّه لا يكون فعلاً، فهو بمنزلة ما جاء

(١) في الأصل: قد.

(٢) باب في أنّ ماقيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ٣٥٧/١-٣٦٩. وانظر الخصائص ١١٤/١، المنصف ٢/٢٤٢، الاقتراح في أصول النحو وجدله ٢٣٦-٢٣٨.

(٣) الكتاب ٢/٣٦٥.

(٤) في الأصل: فجواز.

(٥) الكتاب ٢/٣٦٥. وما بين معقوفين تكملة منه.

(٦) الكتاب ٢/٣٦٥ وبعده: «التي في أوائلها ميماء، فمن ثمّ يحتاجون إلى التفرقة».

(٧) يقرأ في الأصل: الثقيل، أو ما أشبه ذلك فموضع التاء غير منقوط.

على مثال الفعل، وليس فعلاً»^(١).

يريد: وهو بمنزلة ما جرى على الفعل في حركاته، وسكناته، وموضع الزيادة منه، واختلف منه في الزيادة، واختلف^(٢) منه بعد ذلك كله؛ لأنّ مثاله لا يوجد في الأفعال، فوجه بينهما أنّ كلّ واحد منهما جرى على الفعل واختلف منه. قوله: «وكذلك (تَفْعِل) نحو (التَّحْلِي)، يجري مَجْرَى (أَفْعِل)»^(٣). أخذه الشيخ أبو عليّ على أنّه مجرى «أَفْعِل» اسماً، قال: يعني في الحركات والسكنات، إلّا أنّ «تَفْعِل»^(٤) أعلّ لما اختلف^(٥)، و«أَفْعِل» صحّ لما اختلف^(٦). قوله: «كما أجري (تُفْعِل) مُجْرَى (أُفْعِل)»^(٧).

أخذه^(٨) كذلك. ورأيت لأبي عليّ الفارسي في تعاليقه على الكتاب، قال^(٩): «يريد: (أَفْعِل) الذي هو فعلٌ للاسم، أي: يُعَلّ^(١٠) مثل (تَحْلِي) من (القول والبيع)، كما يعَلّ^(١١) (أَفْعِل) الذي هو فعلٌ قبل الحذف والسكون».

(١) الكتاب ٣٦٥/٢، ٣٦٦ وليس فيه: وليس فعلاً.

(٢) ورد النصّ في الأصل: وموضع الزيادة واختلف منه في الزيادة في انه نعم والزيادة واختلف. ووضع التاسخ علامة حذف عبارة عن شرطتين، الأولى فوق (واختلف) والثانية فوق (انه). ويظهر لي أنّ عبارة (نعم والزيادة) ناتجة عن إملاء، يعني: أنّ هناك مملياً وآخر يكتب، فسأل الكاتب المملي فأجابه.

(٣) الكتاب ٣٦٦/٢.

(٤) في الأصل: افعل.

(٥) لأنّ البناء للاسم دون الفعل. انظر التعليقة ٣٤/٥.

(٦) لأنّ افعل فعلٌ قد أعلّ. ولم أقف على كلام الشلويين في غير هذا الكتاب.

(٧) الكتاب ٣٦٦/٢.

(٨) يعني: الشلويين. والله أعلم.

(٩) التعليقة ٣٦/٥.

(١٠) في الأصل: فعل الاسم أي فعل.

(١١) في الأصل: يفعل.

ولعمري إنّ هذا الذي قاله الفارسيّ الأظهر ممّا قاله الأستاذ؛ لأنّه للشّقّة^(١)
أكمل، وللغرض أوفى.

قوله: « وإِنَّمَا تُشَبِّهُ الْأَسْمَاءُ »^(٢) الفصل إلى / آخره.

يعني: أنّ الأسماء الجارية على « أَفْعَلْ، وَافْعِلْ »، إِنَّمَا تُشَبِّهُ بِمَا^(٣) فعلين.
والفرق بينهما^(٤) في حال أهما^(٥) قد نقلت الحركة فيهما من العين إلى الفاء، ولم
يحذف^(٦)، فقل: أَقُولُ، وَابْيَعْ؛ لأنّهما في هذه الحال تكون بينهما وبين [تَقُولُ،
وتَبِيعْ]^(٧) الموافقة من كلّ جهة، فيجب الفرق. وبالله التّوفيق.

(١) الشّقّة: نصف الشّيء إذ شقّ.

(٢) في الأصل: يشبه. انظر الكتاب ٣٦٤/٢.

(٣) في الأصل: يشبه بها.

(٤) يعني: بين الأسماء الجارية - وهي تُفْعَلُ، وَتَفْعِلُ - وَأَفْعَلُ، وَافْعِلُ. وقوله: والفرق بينهما، يريد:
ويفرق بينهما، أي: يحتاج للفرق بينهما.

(٥) يعني: الفعلين أَفْعَلُ وَافْعِلُ.

(٦) يعني: لم يقل: قل، وبع، بالحذف.

(٧) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

هذا بابٌ أتمَّ فيه الاسم على مثال فمَّثل به لسكون ما قبله وما بعده^(١)

قوله: « فمَّثل به ».

يعني: لم يعلَّ فيه الاسم، ولكن أتمَّ على مثاله، فجعل على مثال ما بني عليه.

قوله: « لسكون ما قبله وما بعده ».

يعني: لقلة اجتماع الأمثال في الكلمة؛ لأجل سكن ما قبل حرف العلة، أو ما بعده؛ وذلك لأنَّ حرف العلة المتحرَّك إنما يعلَّ^(٢) في الاسم الجاري مع تحرَّك ما قبله وما بعده لاستتقال اجتماع الأمثال؛ وذلك أنَّه إذا تحرَّك ما قبله وما بعده كانت قبله حركة، وهو متحرَّك، وبمترلة^(٣) الحركة التي من جنسه، وبعده حركة، فصارت الكلمة^(٤) بذلك كأنَّها قد توالى فيها أربع متحرَّكات، فكَرِهوا ذلك، فخففوا، بأن ردَّوا حرف العلة إلى حرف لا يمكن تحرَّكه أصلاً؛ حتَّى يقلَّ اجتماع الحركات. وإذا كان الأمر هكذا فسيكون الإعلال هاهنا مطَّرداً؛ لأنَّ الأمثال قد قلَّت بالسكون. وهذا التعليل الذي علَّل به الأستاذ أبو علي^(٥)، وهو الذي يجيء على كلام

(١) العنوان كما أورده المؤلف في التعليلة ٣٧/٥، وشرح عيون كتاب سيبويه ٣٠٤، والنكت ١١٩٧. وفي الكتاب ٣٦٦/٢، وهارون ٣٥٤/٤: « هذا بابٌ أتمَّ فيه الاسم لأنه ليس على مثال الفعل فيمَّثل به ولكنه أتمَّ لسكون ما قبله وما بعده... ». وفي شرح السيرافي ١٧٥/٦ (خ): « هذا باب أتمَّ الاسم فيه على مثال الفعل ... ». وقد أثبت محقق النكت في المتن هذه الزيادات.

(٢) في الأصل: يعمل.

(٣) أي: حرف العلة.

(٤) في الأصل: الحركة.

(٥) لم أقف على ما نقله عن الشلوين في غير هذا الكتاب.

سيبويه.

وقد علّل ابن جنّي في هذا الموضع تعليلاً آخر^(١)، تركته خوف التّطويل، مع أنّ هذا التّعليل يغني عنه.

قوله: « كما يُتّمّ التّضعيف إذا سكن ما قبله »^(٢).

يعني: أنّ الإسكان يوجب التّصحیح في حروف العلة في هذا الباب، كما أنّه أيضاً موجبٌ لتصحیح أحد المضاعفين، وهو الذي كان يعلّ بالإدغام، وذلك إذا وقع بعده، مثال هذا « ارْدُذَنْ ».

واعلم أنّ الإسكان لا يكون موجبا للتّصحیح في حروف^(٣) العلة في الاسم إلّا إذا كان الاسم غير جارٍ على الفعل، وهو مخالفٌ له، ولم يكن مصدرا لازما لفعله الذي يكون منه إلّا بفارق كـ « الإفعال والاستفعال ».

قوله: « وبنات الياء في جميع هذا في الإتمام كبنات الواو في ترك الهمز، والهمز »^(٤).

كذا ثبت، والصّواب: وفي ترك الهمز، والهمز. وسقطت الواو^(٥) من « وفي ترك الهمز » وهما من التّناسخ.

قوله: « وقد قال بعض العرب: أبيناء »^(٦).

يعني: بنقل حركة الياء، كأنّهم استثقلوا الكسرة في^(٧) الياء.

(١) انظر المنصف ٣١٥/١.

(٢) الكتاب ٣٦٦/٢ وفيه: « أسكن ».

(٣) في الأصل: للتّصحیح كحروف.

(٤) الكتاب ٣٦٦/٢ وفيه: « في ترك الهمز وفي الهمز ». وكذا في طبعة هارون ٣٥٤/٤.

(٥) في الأصل: والوهمز والواو وسقطت الواو.

(٦) الكتاب ٣٦٦/٢.

(٧) في الأصل: من.

قوله: « فأمّا (الإقامة والاستقامة) فإنّما أعتلّتا كما اعتلّت أفعالهما »^(١).
يعني: أنّهما أعلّا بالحمل على أفعالهما؛ للزومهما إيّاهما، فصارتا بذلك
كأنّهما هما، فأعلّا بإعلالهما.

قوله: « وأمّا (مفعول) فإنّهم حذفوا فيهما »^(٢).
يريد: في بنات الياء والواو.

« وأسكنوه لأنه اسمٌ من (فعل)، وهو لازمٌ له »^(٣).
لما^(٤) كان هذا الاسمٌ من الاسم^(٥) الذي هو [من]^(٦) فِعْل المفعول، من
« فِعْل »^(٧)، وهو لازمٌ له، حُمِلَ عليه فأعلّ بإعلاله، كما أنّ الاسم من فعل الفاعل
يحمل على فعل الفاعل، فأعلّ بإعلاله.
قوله: « فإن قلت: قالوا: طویل »^(٨).

من « طال »، ولم يعلّوه، وهو لازم. فالجواب: أنّهم وإن كانوا / قد قالوا:
طویل، من « طال »، فإنّّه ليس باسم الفاعل الجاري عليه، وإنّما جيء به على جهة
المثال للمبالغة، فـ« فِعِل » بمعنى « فاعِل » من « طال »، كـ« فِعِل » يُعنى به
« مفعول »، و« فِعِل » يعنى به « مفعول » ليس على « فِعِل »، ففكرهوا هذا^(٩) أيضا؛

(١) الكتاب ٣٦٦/٢.

(٢) الكتاب ٣٦٦/٢ وفيه: « حذفوه ».

(٣) الكتاب ٣٦٦/٢ وفيه: « الاسم ».

(٤) في الأصل: ولما.

(٥) يعني: من هذا الجنس.

(٦) تكلمة يلتزم بها الكلام.

(٧) يعني: من الثلاثي.

(٨) الكتاب ٣٦٦/٢.

(٩) يعني: فِعِل بمعنى فاعل.

[لأنّه] ^(١) ليس على « طال »، وإن لم يكن عليه فلا يعلّ بإعلاله.

قوله: « وقد جاء (مفعول) على الأصل، فهذا ^(٢) أجدر أن يلزمه الأصل » ^(٣).

وجه تصحيح « مفعول » في هذه اللغة أنّه لما [لم] ^(٤) يكن كاسم الفاعل في كونه ^(٥) على حركات الفعل وسكونه أشبه « طويلاً، وأبيض، وأسود »، ممّا لم يجر على الفعل، فصحّ كما صحّ ماتقدّم ذكره. هذا نصّ كلام أبي عليّ الفارسي - رحمه الله - في هذه المسألة في التذكرة ^(٦).

« وسألته - رحمه الله - عن (مفعّل) لأيّ شيء أتمّ » ^(٧) إلى آخره.

يعني: أنّه مقصورٌ منه؛ وذلك أنّه لما كان معناه معنى « مفعّل »، وكان قد تصوّر معه كالكلمة ^(٨) الواحدة، صار كأنّه هو، وكأنّه نقص عنه، فحمل عليه ولم يعلّ.

قوله: « فأما قولهم: مصائب » ^(٩).

يريد: أنّ ياء « مصائب » أصلية؛ لأنّ « مصيبة » الذي هو واحدها، وزنّه « مُفَعِّلَة »، لا « فَعِيلَة »، وإذا كان وزنها « مُفَعِّلَة » كانت ^(١٠) ياءها أصلية، وما ياءه

(١) تكملة بمثلها يلتزم الكلام.

(٢) في الأصل: وهذا.

(٣) الكتاب ٣٦٦/٢، ٣٦٧.

(٤) تكملة يلتزم بمثلها الكلام.

(٥) في الأصل: في قوله.

(٦) انظر تعليل الفارسي في التكملة ٥٨٢.

(٧) الكتاب ٣٦٧/٢.

(٨) في الأصل: الكلمة.

(٩) الكتاب ٣٦٧/٢.

(١٠) في الأصل: كان.

أصليّة لا يهمز، وإذا كان الأمر هكذا، فكأنّ همزها في لغة من همزها غلط.

قوله: « وذلك أنّهم توهّموا »^(١).

يعني: أنّهم توهّموا أنّها زائدة فهمزوها كما تُهمزُ الياء الزائدة.

قوله: وسألت الخليل^(٢) لآخره.

يريد: أنّه سأله عن همز هذه الحروف التي ذكرها، يعني في الجمع، فقال:
إنّها إنّما همزت لما لم تكن متحرّكة في الأصل، فكانت بذلك ضعيفةً، فقويَ عليها
التّغيير؛ إذ^(٣) كان يوجد فيما أصله الحركة وقد يتحرّك^(٤)، فهو أولى؛ وذلك أنّهنّ
لما وقعن بعد الألف لم يمكن بناؤهنّ وهنّ سواكن؛ لئلاّ يلتقي ساكنان، فوجب
لذلك تحرّكهنّ وهنّ أصلهنّ ألاّ يتحرّكن، فكنّ بذلك يشبه بعضهنّ بعضاً،
فحمل لذلك بعضهنّ على بعض، وهمزت الياء والواو بالحمل على الألف؛ لأنّ
الألف همزت لأنّها^(٥) لا تتحرّك أصلاً.

قوله: « إلاّ أنّه لا يدركها الإدغام »^(٦).

يعني: ياء « صَيِدْتُ ».

قوله: « لأنّك تقول في (شَوَيْتُ): شَوَايَا »^(٧).

(١) الكتاب ٣٦٧/٢.

(٢) الكتاب ٣٦٧/٢ ونصّه: « وسألته عن واو عجوز وألف رسالة وياء صحيفة، لأيّ شيء همزن في الجمع ».

(٣) في الأصل: اذا.

(٤) قال سيبويه ٣٦٧/٢: « وهذه الحروف لما لم يكن أصلها التّحريك، وكانت ميّنة لا تدخلها الحركة على حال، وق وقعت بعد ألف لم تكن حالاً ممّا أصله متحرّك وقد تدخله الحركة في مواضع كثيرة، وذلك نحو: قال وباع ويغزو ويرمي... ».

(٥) في الأصل: لهنّما.

(٦) الكتاب ٣٦٧/٢.

(٧) الكتاب ٣٦٧/٢.

يعني: أنك لا تهمز « فَوَاعِل » من « شَوَيْتُ »؛ لأنَّ « شَوَايَا » لم تتغيّر إلى هذا اللفظ إلاّ بعد الهمز^(١).

قوله: « فلَمَّا صارت منه »^(٢).

يعني: « فَوَاعِل » منه، يعني: من « شَوَيْت ».

قوله: « فقد اجتمع فيها الأمران »^(٣).

يعني: في « شَوَايَا »، وذلك أنّها هُمزت ثمّ غيّرت بعد الهمز إلى « فَوَاعِل »^(٤).

(١) يريد: أن الأصل في شوايا جمع شاوية: شواوي، ثمّ تهمز الواو الثانية فتصير: شوائِي، مثل أوائل، ولام الجمع معتلّة، فتفتح الهمزة، فتقلب الياء ألفا فتصير: شوائِي، مثل مدارِي، فيجتمع ثلاث متحانسات، فتقلب الهمزة ياء، مثل خطايا. انظر تفصيل المسألة في التعليقة ٤٠/٥، ٣٩، الباب ٤٠٩/٢، شرح الشافية للرضي ٦١/٣، ٦٢.

(٢) الكتاب ٣٦٧/٢.

(٣) الكتاب ٣٦٨/٢. وفي الأصل: فيهما.

(٤) في الأصل: فعال. قال العكبري في الباب ٤٠٩/٢: « تقول في جمع شاوية وراوية: شوايا وروايا، وكيفية ذلك أنك جمعته على مثال فعائل، مثل: قائمة وقوائم، فأبدلت من الألف واوًا، وزدت بعدها ألف التّكسير، وقلبت الواو التي هي عينٌ همزةً كما فعلت في عين قائمة، فوقعت اللام وهي ياءٌ هنا بعد الهمزة فصارت: شوائِي، ثمّ أبدلت الكسرة فتحة ثمّ أتممت العمل كما ذكرنا في خطيئة، فصارت: شوايا على فواعل، وهنا اتّفق الخليل وسيبويه لأنّ اللام لازائد قبلها ».

هذا باب ماجاء من اسم المعتل^(١) على ثلاثة أحرف لازيادة فيه

قوله: «اعلم أن كل اسم منها»^(٢) لآخر الفصل.

يريد أن يقول: ماوافق الفعل في هذا الباب في البناء فإنه يعتل باعتلال
ماوافقه من الفعل، وأما ماخالف الفعل في البناء فإنه يصح ولايعل أصلا.
قوله: «وزعم الخليل»^(٣).

يريد: حيث كان اسم فاعل من «فعل» الذي لايتعدى، و«فعل» الذي
لايتعدى قياس الاسم منه «فعل».

قوله: «فأما (فعل) فلم يحيثوا به على الأصل»^(٤).

يعني: أن «فعلا» لم يحيث على الأصل منه شيء كما جاء من «فعل»،
وفعل^(٥)؛ لاستثقالهم / الضمة في الواو، ولأنهم علموا أنهم إذا نطقوا به يغيرونه
بالإسكان، أو الهمز^(٦).

قوله: «وألزموا هذا الإسكان»^(٧).

(١) في الكتاب ٣٦٨/٢: «من أسماء هذا المعتل».

(٢) الكتاب ٣٦٨/٢.

(٣) الكتاب ٣٦٨/٢ وعبارته: «وكذلك فعل، وذلك خفت، ورجل خاف، وميت، ورجل مال، ويوم
راح. فزعم الخليل أن هذا فعل، حيث قلت: فعلت، كقولهم: فرق، وهو رجل فرق، ونزق، وهو
رجل نزق».

(٤) الكتاب ٣٦٨/٢ وفيه: «وأما».

(٥) مثل: القود والرؤع.

(٦) في الأصل: والهمز. وما أثبتته أحسن، قال سيبويه ٣٦٨/٢: «ولما عرفوا أنهم يصيرون إليه من
الاعتلال من الإسكان أو الهمز».

(٧) الكتاب ٣٦٨/٢.

يعني: أنهم ألزموا المعتل^(١) الإسكان، فجاء [ساكن]^(٢) الواو؛ إذ كان يسكن في^(٣) الصحيح^(٤)، وإذا كان يسكن في الصحيح ففي الواو أولى أن يلزم الإسكان والتخفيف؛ إذ الحركة تؤدي إلى الهمز؛ لأن الواو المضمومة إذا كانت وسطاً مطّرد فيها الهمز، ثم إلى التخفيف بعد الهمز؛ لأن غير المعتل يُخَفَّفُ مطّرداً ذلك فيه. قوله: «رجُلٌ نَوْمٌ»^(٥).

كثير النوم.

«ورجلٌ سُؤْلَةٌ»^(٦).

كثير السؤال، على لغة من قال: هذا أسْوَلُ من هذا^(٧)، ويقال: رجلٌ أسْوَلُ، أي: مسترخ.

ورجلٌ لَوْمَةٌ^(٨): كثير اللوم. وعَيْبَةٌ^(٩): كثير العيب.

قال المؤلف: قال أبو عثمان: وأنشدنا أبو زيد، قال: أنشدنا الخليل:

أَغَرَّ الشَّيَا أَحْمُ اللَّثَا تِ تَمْنَحُهُ سُوكُ الْإِسْحِلِ^(١٠)

(١) في الأصل: الفعل.

(٢) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٣) في الأصل: إذا كان يسكن فيه.

(٤) نحو: رُسُلٌ، في رُسُل.

(٥) الكتاب ٣٦٨/٢.

(٦) الكتاب ٣٦٨/٢.

(٧) يعني: لغة من لم يهمز. قال في اللسان (سول): «وسلتُ أسال سُوالاً: لغةً في سألت، حكاها سيويه».

(٨) الكتاب ٣٦٨/٢.

(٩) الكتاب ٣٦٨/٢.

(١٠) في الأصل: اللثا. والنصّ منقولٌ من المنصف ٣٣٨/١. والبيت لعبد الرحمن بن حسن. وهو أيضاً في المقتضب ٢٥١/١، شرح المفصل لابن يعيش ٨٤/١٠، المتع ٤٦٧، شرح شواهد شرح الشافية ١٢٢.

قال أبو الفتح^(١): تثقيل مثل هذا إنما يجيء لضرورة الشعر، وهو بمنزلة إظهار التضعيف، نحو:

... .. وإن ضُنُّوا^(٢)

ونحو:

... .. الأجل^(٣)

لضرورة الشعر، وهو بمنزلة قوله:

يَشْكُو الْوَجَى مِنْ أَظْلَلٍ وَأَظْلَلٍ^(٤)

(١) انظر المنصف ٣٣٨/١، ٣٣٩ بتصرف يسير.

(٢) جزء بيت، وهو بتمامه:

مهلاً أعاذل قد جرّبت من خلقي
آتي أجود لأقوام وإن ضُنُّوا
والبيت لقعنّب بن أم صاحب الغطفاني. شاعر أموي نسب إلى أمّه، واسم أبيه ضمرة. انظر من نسب إلى أمّه من الشعراء ٩٢/١، ألقاب الشعراء ٣١٠/٢ (كلاهما ضمن نواذر المخطوطات). وهو في النوادر ٢٣٠، الكتاب ١١/١، ١٦١/٢، المقتضب ٢٨٠/١، ٣٨٨، الأصول ٤٤١/٢، المسائل البغداديات ١٥٧، المسائل العسكرية ٢٦١، المسائل العضديات ٤٤، ٧٥، ٢٤٥، الموشح ١٣٠، الصناعتين ١٥٦، التبصرة والتذكرة ٧٣٧، ٩٣٤، سرّ الفصاحة ٧٣، التنبيه للبكري ٨٩، مختارات شعراء العرب ٢٧، اللباب ١٠٠/٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٢/٣، الفصول الخمسون ٢٧٢، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٦٣/٢، ضرائر الشعر له ٢٠، شرح الشافية للرضي ٢٤١/٣، شرح شواهد ٤٩٠.

(٣) في الأصل: الاطال. وهذا جزء بيت من الرجز، وهو بتمامه:

الحمد لله العليّ الأجل

وهو لأبي النجم العجلي. وقد سبق تخريجه ١٨١. ويروى: «الوهاب المجزل». وليس الشاهد فيها.

(٤) في الأصل: الرجا من طلل واطلل. والبيت وقع في أرجوزة للعجاج وأخرى لأبي النجم العجلي وهي التي مطلعها البيت السابق. انظر ديوان العجاج ١٥٥، ديوان أبي النجم ٢٠٦، النوادر ٢٣٠، الكتاب ١٦١/٢، المقتضب ٣٨٧/١، ٣٥٤/٣، ٤٦٢، المسائل البغداديات ١٥٧، شرح أبيات سيوييه لابن السرياني ٣١٠/٢، الخصائص ١٦١/١، ٨٧/٣، الممتع ٦٥٠، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور

وحكى أبو زيد: رجلٌ جَوَادٌ، وقومٌ جَوْدٌ، وجوْدٌ^(١). وقالوا: رجلٌ قَوُوْلٌ، وقومٌ قُوْلٌ. وقولهم: سُورٌ^(٢)، جمع سَوَارٍ، وسُوْكٌ، جمع سَوَاكٍ، ولم يُسمع شيءٌ من هذا مهموزاً، وهمزة جائز في القياس؛ لأنَّ الضمّة في الواو لازمة. وإن كانوا قد أجمعوا على ترك همزه، فإنّما فعلوا ذلك لئلاّ يكثر تثقيل هذا الضرب في كلامهم، فيحتاجون^(٣) إلى همزه هرباً من الضمّة، فحسموا المادّة اصلاً، بأن ألزموه التّخفيف في الأمر العامّ، لا غير^(٤).

٥٦٣/٢، ضرائر الشعر له ٢٠، شرح الشافعية للرضي ٢٤٤/٣، اللسان (ظلل، ملل).

(١) انظر شرح شواهد شرح الشافعية ١٢٢ عن المنصف.

(٢) من قول عديّ بن زيد:

عن مبرقات بالبرين وتبدو في الأكفّ اللامعات سُورٌ

استشهد به سيبويه على هذه المسألة الذي ذكرها ابن جني من جواز التثقيب في الشعر. انظر الكتاب ٣٦٩/٢. والبيت في المقتضب ٢٥١/١، شرح السيرا في ١٧٧/٦، المنصف ٣٣٨/١، شرح المفصل ٨٤/١٠، المتع ٤٦٧، شرح الشافعية للرضي ١٢٧/٢، ١٤٦/٣، شرح شواهد ١٢١، ١٢٢.

(٣) في المنصف ٣٣٩/١: فيحتاجوا.

(٤) انتهى التّقل من المنصف.

هذا باب تُقلبُ فيه الواوُ ياءً لا لياءً قبلها ساكنة

يريد بقوله: « لا لياء قبلها ساكنة ولا لسكونها وبعدها ياء »^(١): لاجتماعها مع ياء وقد سبقت إحداهما بالسكون.

اعلم أن لقلب الواو ياءً في هذا الباب شروطاً، منها:
أن تكون الواو في مصدر معتلّ فعله، وقبله كسرة، وبعدها ألف.
أو تكون في جمع مفردّه تسكنُ فيه الواو الواقعة بعد كسرة، وبعدها ألف
ولام غير معتلة.

وستأتي هذه الشروط من كلام سيبويه بعدُ، إن شاء الله.
أو تكون الواو أيضاً في جمع مفردّه قد اعتلّت فيه الواو، وهي بعد كسرة.
هذه شروط هذا الباب، وعليها ينعقدُ.
قوله: « وبعدها حرفٌ يشبه الياء »^(٢)

يعني: وبعدها ألف، وهي شبيهة للياء، والواو قد تقلب للياء
للاستئصال^(٣).

(١) الكتاب ٣٦٩/٢.

(٢) الكتاب ٣٦٩/٢.

(٣) في الأصل: والواو وقد تقلب للياء للاستئصال. وهو يريد: أن الواو تقلب بسبب الياء استئصالاً لاجتماعهما، كما في يوجل. قال سيبويه ٣٦٩/٢: « عملت فيه الألف لشبهها بالياء كما عملت ياء يوجل في ييجل ». قال ابن أبي الربيع في شرح جمل الزجاجي ١٠٥٨: « ومن العرب من يقلبها ياءً، فيقول: ييجل. وهذا كله لاستئصال الواو مع الياء ». وقال الفارسي في التعليقة ٤٥/٥: « قَلَبْتُ الألفُ الواوُ ياءً في رياض وجبال ونحوه لشبهها بالياء، وإن كانت ساكنة، كما قلبت إلباء من يوجل الواو التي هي ياء، وإن كانت ساكنة، على [أن] القلب في رياض وجبال، أجود منه في ييجل لمكان الكسرة ». وما بين معقوفين

قوله: «لما كانت الواو ميّنة ساكنة شبّهوها بواو (تقول)»^(١).

يعني^(٢): أنّها لما كانت ساكنة في المفرد كانت بذلك ضعيفة، فأشبهت الواو المعتلة التي في «تقول»؛ إذ هي ساكنة وحرف الاعتلال^(٣)، فقلبت بالحمل على المفرد؛ لأنّ المفرد الواو فيه ضعيفة جداً، بمنزلة الواو المعتلة^(٤)، كما أنّها أيضاً لما اعتلت في «قمت ويقوم» اعتلت في «قيام» بالحمل على ذلك.

قوله: «ولا يكون أسوأ حالا في الردّ»^(٥).

يريد: لأنّها متحرّكة، وهي بذلك قويّة مع أنّه قد نُطق بها في المصدر حيث لم يكن قبلها كسرة، وذلك / نحو «حَاكَ يَحُوكُ حَوَكًا، وَخَانَ يَخُونُ خَوْنًا»، فكأنّها إذا رددناها في الجمع وأثبتناها فيه قد أثبتنا ماقد ظهر في الواحد وثبت فيه؛ لأنّ «الحياكة والخيانة» مصدران، فكأنّهما هما «حَوْكٌ وَخَوْنٌ». وأمّا واو «مِيزَانٍ» فإنّها لم تظهر أصلاً في اسم موافق لهذا فهي بذلك إذا رُدّت قد رُدّت وهي لم تظهر أصلاً.

قوله: «والوجهان مطّردان»^(٦).

تكملة يلتزم بها الكلام.

(١) الكتاب ٢٦٩/٢ وفيه: «بواو يقول».

(٢) في الأصل: اعني.

(٣) عبارة سيويه ٣٦٩/٢: «لأنّها ساكنة مثلها لأنّها حرف الاعتلال».

(٤) يعني: قلبت الواو في سباط، وأصله سواط، وهي قويّة بالحركة، لكن حمل على المفرد سوط، وهي

فيه ضعيفة لسكونها، فأشبهت لسكونها واو تقول.

(٥) الكتاب ٣٧٠/٢.

(٦) الكتاب ٣٧٠/٢.

نصُّ منه على أنَّ الهمزة في الواو المضمومة وسطاً، وعلى اطراد تركه فيها أيضاً. وقد تقدّم نصُّ آخر مثله من كلامه في باب الفاء^(١).

قوله: « وَيَصِيرَا »^(٢).

يعني: « فُعُولَا » مصدرًا، و« فُعُولَا » جمعاً.

قوله: « ولا يفعلون ذلك بالياء »^(٣).

يعني: أنَّهم قالوا في « صُومَ »: صِيَمَ؛ لأنَّ الواو [ثقيلة]^(٤) والياء أخفَّ عليهم منها^(٥)، فشَبَّهوها بواو « عُتُوَّ » ونحوه؛ إذ^(٦) كانت مثلها في التشديد، وأنَّ قبلها ضمَّة، وكانت قريبةً من طرفها^(٧)؛ إذ هي عين، والواو في « عُتُوَّ » لام، والعين مجاورة للآم.

قال أبو الفتح^(٨): ويدلُّك على أنَّ الشَّيء إذا جاور الشَّيء دخل في كثير من أحكامه لأجل المجاورة، قولهم: قَنِية، من « قَنَوْتُ »، وصِبيَّة، وهو من عِلْيَةِ النَّاسِ، وهو ابن عَمِّي دُنْيَا، وصِبيان. وأصل^(٩) « قَنِية » من « قَنَوْتُ »، و« صِبيَّة وصِبيان » من « صَبَوْتُ »، و« عِلْيَةِ » من « عَلَوْتُ »، و« دُنْيَا » من « دَنَوْتُ ». [وقياسه

(١) الكتاب ٣٥٥/٢.

(٢) الكتاب ٣٧٠/٢. وفي الأصل: ويصير.

(٣) الكتاب ٣٧٠/٢.

(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٥) قال الفارسي في التعليلة ٤٩/٥: « أي: لا تهمز الياء إذا انضمت لأنَّ الواو بعدها أخفَّ عليهم من الواو بعد الواو، فنحو: غَيُورٌ وَغُيُورٌ أخفُّ من غُورٍ ».

(٦) في الأصل: إذا.

(٧) في الأصل: مرصها. انظر التعليلة ٤٩/٥، المنصف ٢/٢.

(٨) المنصف ٢/٢، ٣ بتصرف.

(٩) في الأصل: واصله واصل.

« قَنَوَة، وَصَبَوَة، وَصَبَوَان، وَعِلَوَة، وَدِنَوَى »^(١). ولكن [لَمَّا]^(٢) جاورت الواو الكسرة قبلها صارت الكسرة كأنها قبل الواو، ولم يعتدّ بالسّاكن حاجزاً لضعفه. ونظير هذا قولهم: أُقْتُلْ، ضَمُّوا الهمزة لضَمَّة العين، ولم يعتدّوا بالفاء حاجزاً؛ لسكونها، فصارت الهمزة لذلك كأنها قبل العين^(٣) المضمومة؛ وضُمَّت كراهية الخروج من كسر إلى ضمّ. وقد^(٤) دعاهم قُرْبُ الجوار إلى أن قالوا: جُحِرُ ضَبٌّ خَرِبٌ^(٥). ومن ذلك استقباحهم لاختلاف ما قبل حرف الرّويّ من الحركات، إذا كان مقيّداً - وهو المسمّى توجيهاً - نحو قول رؤية: وقَاتِمِ الأعماق خاوي المُخْتَرَقِ^(٦) ففتح ما قبل القاف، ثمّ قال: أَلْفَ شَتَّى. ليس بالرائعي الحِمَقِ^(٧) فكسر ما قبلها^(٨)، ثمّ قال: سِرّاً وقد أَوَّنَ تَأَوَّينَ العُقُقِ^(٩) فضمّ ما قبلها.

-
- (١) تكملة من المنصف ٢/٢.
- (٢) تكملة من المنصف ٢/٢.
- (٣) في الأصل: فصارت الهمزة كذلك تلي العين.
- (٤) في الأصل: فقد.
- (٥) انظر الخصائص ١/١٩٢، ٢/١٧١، المحتسب ٢/٢٨٩، الإفصاح للفارقي ٣١٩، المقاصد الشافية ١/١٨٨.
- (٦) في الأصل: وقامة الاعناق. والبيت سبق تخريجه ١٨٠.
- (٧) البيت في الديوان ١٠٤، الكافي في العروض والقوافي ١٥٩.
- (٨) في الأصل: ما قبله. والمثبت من المنصف ٣/٢ وهو أنسب لماسيأتي.
- (٩) البيت في الديوان ١٠٥، المحتسب ١/٢١٤، الكافي في العروض والقوافي ١٥٩.

وإنما صار هذا عندهم قبيحاً وعبياً؛ لأنَّ الحركة مجاورةً للقاف، فكأنَّ اختلاف [الحركات] ^(١) واقعٌ في القاف، فكما أنَّ الإقواء عيبٌ فكذلك استقبحوا التَّوجيه ^(٢).

قوله: « وقد قالوا أيضاً: صِيَم، وَنِيَم، كما قالوا: عَتِي » ^(٣).

يعني: كراهية للضمَّة قبل الياء الساكنة.

قال ابن جنِّي ^(٤): « وكسر الصاد من (صِيَم) ممَّا خُصَّ به المعتلُّ؛ لأنَّه

لا يجوز في جمع (عادل): عَدَل، ولا في (غاسل): غَسَل، ولا بدُّ من الضمِّ فيه ^(٥). »

وأما من ضمَّ فإنه احتمل الياء الساكنة بعد ضمَّة.

قوله: « ولم يقلبوا في (زُورَ ولاصُوم) » ^(٦).

يعني: إذا كان إنما قلبوا « صِيَم » لقرب واو « صُوم » من موضع واو

« عُتَو »؛ حيث واو « عُتَو » لأم قبلها واو زائدة ^(٧)، وواو « صُوم » عينٌ قبلها واو

زائدة، [وواو « صُوم »] ^(٨) بعيدة من موضع واو « عُتَو »؛ لأجل الألف الواقعة

بعدها، وإذا كانت هكذا فيجب ترك قلبها؛ إذ ^(٩) قلبُ القريب الوجهُ غيره ^(١٠)، وإذا

لم يكن هذا الوجه مع القرب وجب ألا يكون مع البعد.

(١) تكملة من المنصف ٣/٢.

(٢) انتهى النقل من المنصف.

(٣) الكتاب ٣٧٠/٢.

(٤) المنصف ٩/٢ باختلاف يسير.

(٥) في المنصف ٩/٢: « ولا بد من ضم العين ». وهو تصحيف، صوابه: الغين.

(٦) في الأصل: صوار. انظر الكتاب ٣٧٠/٢.

(٧) في الأصل: واحدة. انظر الكتاب ٣٧٠/٢.

(٨) تكملة يلتئم مثلها الكلام.

(٩) في الأصل: إذا.

(١٠) يعني: أنَّ التصحيح في صوم هو الوجه. انظر المنصف ٥/٢.

قال ابن جنّي^(١): وقد جاء / حرفٌ شاذٌّ، وهو قولهم: فلانٌ في صِيابة قومهِ.
يريدون^(٢): صَوَابَةٌ قومهِ، وهو من « صاب يصوبُ »، إذا نزل كأنَّ عِرْقَهُ فيهِم شاع.
وقياسه التّصحيح. ولكن هذا ممّا هُرب^(٣) فيه من الواو إلى الياء لثقل الواو، وليس
ذلك بعلة قاطعة.

أقول: إنَّك لو جمعت مثل « شاوٍ وجاوٍ » على « فُعَلٍ » لصحّت ولم تُعَلِّ،
وذلك قولك: جَوَى وشَوَى. ومن قال في « جَوَّعَ »: جُيِّعَ، وفي « قُومَ »: قُيِّمَ، لم
يُقل إلّا: جَوَى وشَوَى، بالتّصحيح.

وإنّما لم يُجزَّ إعلال مثل هذا لأنّك قد أعلنت اللام بأن قلبتها ألفاً، فلم يُجزَّ
إعلال العين؛ [لأنّما يجتمع على الكلمة إعلال العين]^(٤) واللام جميعاً، وهذا مرفوض
في كلامهم، لم يجز منه إلّا أحرفٌ شاذّةٌ، نحو « شاء، وماء »^(٥).
قوله: « جعلوه بالزيادة »^(٦).

يعني^(٧): « أنّ مثال « الجَوْلان، وصَوَرَى »، وما كان مثلهما قد امتاز^(٨) من
مشابهة الفعل بما لحقه في آخره من الألف والنون وألف التّأنيث، وهذه الزوائد
مما يختصّ بها الأسماء دون الأفعال، فجرى لذلك مجرى ما خالف الفعل بالبنية
فصحّ لمخالفة الفعل، نحو « الحَوْل والعَوْضُ »، فكما صحّ العَوْضُ لمخالفة الفعل

(١) المنصف ٥/٢ بتصرف يسير.
(٢) في الأصل: يريد.
(٣) في الأصل: يقرب.
(٤) تكملة من المنصف ٥/٢.
(٥) انتهى الثقل من المنصف.
(٦) الكتاب ٣٧٠/٢.
(٧) الشرح الآتي منقول من المنصف ٦/٢، ٧.
(٨) في الأصل: مثلها قد امتازا.

بالبناء كذلك صحَّ « الجَوْلَان والحَيْدَى » لامتيازهما من الفعل بما زيد في آخرهما من الألف والتون، وألف التأنيث، فكلّ واحدة من هذه تتباعد عن الفعل بمعنى من المعاني، فوجب تصحيحه، وإذا اختلفت المعاني فقد اتفقت في التّباعد.

وإنّما صحّت اللام في « النَّزَوَان [والغَلَيَان] »^(١) لأنّها لو قلبت ألفاً، وبعدها ألف « فَعَلَان »، لالتقى^(٢) ساكنان، فوجب حذف [إحدى]^(٣) الألفين، فكان اللفظ يصير بعد الحذف إلى « نَزَانٍ وَغَلَانٍ »، فالتبس مثلاً « فَعَلَان » بـ « فَعَالٍ »^(٤)، ممّا لامه نون، ففكره ذلك.

ثمّ إنّ اللام لما^(٥) صحّحوا المعنى من المعاني، والعين أقوى منها، كرهوا إعلال العين القويّة في هذا المثال الذي قد صحّت فيه اللام، وهي ضعيفة^(٦).

وقد خالف المبرّد في هذا، وزعم أنّ القياس إعلال « فَعَلَان »، وأنّ التصحيح شاذّ، وذلك [أنّه]^(٧) يقول: إنّ الألف واللام زائدتان فلا يُعتدّ بهما^(٨).

وهذا ليس بشيء فإنّهما وإن كانتا زائدتين فقد بُنيت الكلمة عليهما، واعتدّ بهما^(٩)، وقد ثبت هذا في غير موضع، [وإنّما هما بمنزلة هاء التأنيث]^(١٠).

(١) تكملة من المنصف ٧/٢ يلتئم بها الكلام مع ماسيأتي.

(٢) في الأصل: لالتقاء.

(٣) تكملة من المنصف ٧/٢.

(٤) في الأصل: بفعال.

(٥) في الأصل: لاهم لما.

(٦) انتهى الثقل من المنصف. وبعده فيه ٧/٢: « فلذلك لم يقولوا في الجولان: الجالان ».

(٧) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٨) انظر شرح السيرا في ٢٠٣/٦ (خ)، شرح التصريف للثمانيني ٢٩٧، شرح الشافية للرضي

١٠٦/٣، ١٠٧، شرح الأشموني ٣١٧/٤.

(٩) في الأصل: عليها واعتد بها.

(١٠) تكملة يلتئم بمثلها الكلام مع مابعده. انظر المنصف ٨/٢.

فإن قال قائل^(١): من أين أشبهت الألف والنون هاء التانيث؟
 قيل: من وجوه، منها: أنك لو رخصت ما في آخره ألف ونون زائدتان
 لحذفتهما^(٢) جميعاً، كما تحذف هاء التانيث؛ ألا ترى أنك تقول في «عثمان»:
 ياعثمُ أقبل، وفي «مروان»: يا مروء أقبل، كما تقول في «طلحة»: يا طلحُ أقبل.
 ومنها: أنك تقول في «زعفران»: زُعْفِران، فتحقّر الصدر، ثم تأتي
 بالألف والنون بعد، كما تفعل ذلك بالهاء^(٣) في نحو «سلسلة، وسلسلة».
 فمن هذا وغيره جرت الألف والنون مجرى الهاء.
 قال ابن جني: فإن قيل: وما الدليل على أن «داران»^(٤) وماهان «فعلان»،
 وهلاً جعلوه «فاعلاً»^(٥) نحو «ساباط وخاتام»^(٦)؟
 قيل: حملة على «فعلان» أولى؛ لكثرة «فعلان»، وقلة «فاعال».
 قال المؤلف: ولهذا قال سيبويه: «وذلك قولهم: داران، من (دار يدور)،
 وحادان، من (حاد يحيد)»^(٧). إشارة إلى أنه «فعلان»، لا «فاعال»، وهو حسنٌ.

(١) النص الآتي منقول من المنصف ٨/٢، ٩ بتصرف يسير. وسيصرّح المؤلف بالنقل بعد قليل.

(٢) في الأصل: لجزمتها.

(٣) في الأصل: بالياء.

(٤) تقرأ في الأصل: مازان.

(٥) في الأصل: فاعلاً.

(٦) في الأصل: وخاتم.

(٧) الكتاب ٣٧١/٢.

هذا باب ماتقلب فيه الياء واوا وذلك فُعَلَى / إذا كانت اسماً

المفهوم من هذا الباب أنهم يقلبون في « فُعَلَى »^(١) التي تكون اسماً - أعني التي بضمّ الفاء - الياءَ واواً، في العين؛ فرقاً بينها وبين « فُعَلَى » بضمّ الفاء التي هي صفة، وأنها إنما قلبت فيها في الاسم للفرق، ولما كان الضمة قبلها فإنها قد تُقلب لها الياءَ واواً؛ ألا ترى أنك تقول: مُوقِن، ومُوسِر، وجعلوا القلب في « فُعَلَى » التي هي اسم؛ لأنها يكون بها اسماً أخفّ، فهي أحمل للثقل منها صفة؛ لأنّ الواو أثقل من الياء، ولما كانت أثقل جعلوها مع الخفيف.

قوله: « وذلك (الطُّوبَى) »^(٢).

قال الأستاذ أبو علي: « الطُّوبَى » يحتمل أن يكون « فُعَلَى » مصدراً من الطَّيِّب، ويحتمل أن يكون شجرةً في الجنة، كما قال بعضهم^(٣)، فـ« الطُّوبَى » اسمٌ ليس بصفة، بدليل قولهم: طُوبَى لهم، و« طُوبَى » إمّا أن يكون اسماً أو صفةً، فكونه صفةً خالف^(٤)؛ لأنّه إمّا أن يكون « فُعَلَى أفعَل »، أو « فُعَلَى » ليست « أفعَل »، كـ« ضيزى »^(٥)، فالأوّل فاسد لاستعماله دون ألف ولام^(٦)، ولا إضافة، والثاني فاسدٌ لصحة الضمة وقلب الياء واواً، بخلاف « ضيزى »، فثبت أنّها اسمٌ، وهو عند الإمام مصدر كـ« الرُّجْعَى »، ولذلك أدخله في باب « سلامٌ عليك،

(١) في الأصل: فعل.

(٢) الكتاب ٣٧١/٢.

(٣) انظر سفر السعادة ٣٥١/١، ٣٥٢، القاموس المحيط (طوب).

(٤) أي: ضعيف.

(٥) في الأصل: كضمدي.

(٦) في الأصل: ولا لام.

وويلُّ له «^(١)».

وأما «كُوسَى»^(٢) فصفة، لكن لازمة للألف واللام، أولإضافة؛ لأنَّها تأنيث لـ «الأفْعَل»^(٣) لكن جرت مجرى الأسماء.
«لأنَّها لاتكون وصفاً بغير ألف ولام»^(٤).

يعني: للزومها التعريف، وهذا الحكم إنَّما يوجد في الأسماء، لافي الصِّفات، فحكم لها من أجل وجوده فيها بحكم الأسماء. فقوله^(٥) إذ: «لأنَّها»، تعليل لـ «الكُوسَى» فقط.

قوله^(٦): «ويدلُّك على أنَّها (فُعَلَى) أنَّه لاتكون (فِعَلَى) صفة»^(٧).

إن قيل: لادليل في هذا؛ لأنَّ المعتلَّ قد يختصُّ بأبنية لاتوجد في الصحيح، فتكون «فِعَلَى» من جملتها.

قيل: اختصاص المعتلَّ ببناء لا يوجد في الصحيح على غير قياس، فيجب ألاَّ يُحملَ على ذلك إلاَّ حيث لامندوحة عن ذلك، ونحن نجدُ عن ذلك مندوحة؛ لأنَّ الضَّمة^(٨) قد تُقلب كسرةً للياء الساكنة، فيجب ألاَّ يحمل على «فِعَلَى» أصلاً.

(١) لم أقف على كلام الشلوبيين الآتي في غير هذا الكتاب، ونقل أبوحيان كلاماً مقتضياً له في المسألة يختلف عما هنا، علق عليه أبوحيان بقوله: «وكأنه لم يعتد بطوبى، أولعله يذهب إلى أنه تأنيث الأُطيب».

انظر ارتشاف الضرب ٢٨٢ (رجب).

(٢) الكتاب ٣٧١/٢.

(٣) في الأصل: للافعال. انظر ارتشاف الضرب ٢٨١ (رجب).

(٤) الكتاب ٣٧١/٢.

(٥) تقرأ: بقوله أو تقول له أو ماأشبهه، فأوله غير منقوط.

(٦) في الأصل: فقوله.

(٧) الكتاب ٣٧١/٢.

(٨) في الأصل: الصفة.

وأما « ضيزى » فقد بين أنه لا يقال: إن وزنها « فَعْلَى »^(١)، وقد جاء « ضئزى » بالهمز، وحُكي: ضأزه، في الفعل، فـ « ضيزى » شاذة، ولا بد^(٢).
قال الأستاذ أبو علي - رحمه الله -: لا تكون من « ضأز »، فتكون « فَعْلَى »، بل هي « ضيزى » المحوالة من « فَعْلَى »^(٣)، ولهمزها^(٤) وإن - كان شاذاً - وجه، ومن ذلك أن من العرب من يهزم الواو الساكنة المضموم ما قبلها، فيقول: مؤسَى، ومؤقَد^(٥)، فشبه الياء الساكنة المضموم ما قبلها بها، و[هو]^(٦) شاذ، والشاذ^(٧) الذي له وجه من القياس أولى من أن يقول: إنها « فَعْلَى » صفة^(٨).
أما قوله: « تَقْوَى »^(٩) فهي من « وَقَيْتُ »، ولا تكون^(١٠) من « الْقُوَّة » وتكون

(١) في الأصل: فعل. وانظر الكتاب ٣٧١/٢.

(٢) يعني: أنها بالهمز لا تكون محوالة من ضئزى، لأن الضمة لا تستقل مع الواو، وإذا ثبت أن ضئزى المهموز فعلى بكسر الفاء، ثبت أن ضيزى بالياء فعلى، وإذا كان كذلك فهو شاذ؛ لأن القياس في مثله فعلى.

(٣) انظر أدب الكاتب ٤٨٠، المقصور والمدود للقالى ١٩١.

(٤) في الأصل: واهمزها.

(٥) من قول جرير:

أحبّ المؤقدين إليّ موسى وجعدة إذ أضاءهما الوقود

وقد سبق تخريجه ٤٢٥.

(٦) تكملة يلثم بمثلها الكلام.

(٧) في الأصل: فشاذ.

(٨) لم أقف على كلام الشلوين في غير هذا الكتاب. وقد نقل في ضيزى لغات، وهي: ضيزى، وضؤزى، وضئزى، وضئزى. وقرأ الجمهور قوله تعالى - النجم: ٢٢ -: ﴿ قسمة ضيزى ﴾ بالكسر والياء، وقرأ ابن كثير بالكسر والهمز، وقرأ زيد بن علي بالفتح والياء. انظر الإقناع ٧٧٥، إعراب القراءات الشواذ ٥٢٢/٢، ٥٢٣، الدرر المصون ٩٥/١٠ - ٩٧، اللسان (ضيز).

(٩) الكتاب ٣٧١/٢.

(١٠) في الأصل: ولا يكون تكون.

« تَفْعَلْ »؛ لَأَتَهُمْ^(١) قالوا: اتَّقَى، ولو كان كذلك لقالوا^(٢): اقْتَوَى، فالتاء بدلٌ من واو، والواو الأخيرة بدلٌ من ياء.

وأما « شَرَوَى »^(٣) فـ« شَرَوَى » الشَّيْءُ مثله، وأعطيت مايقاربه^(٤) ويُماثلُه في المنافع، فكأنَّ « شَرَوَى » الشَّيْء الذي يجوز ويمكن أن يُشْرَى به.

فإن قيل: فـ« الرِّيَا » التي هي الرائحة هي اسمٌ ضرورة^(٥)، ولا يخلو أن يقال: إنَّها ممَّا عينه ياءٌ ولامه ياء^(٦)، أو ممَّا عينه واوٌ ولامه / ياءٌ، والأوَّل فاسدٌ؛ لأنَّه ليس موجوداً تركيب « ر ي ي »^(٧)، فلو كان هذا صحيحاً لأمكن أن يقال: إنَّ الياء التي هي لأمٌ انقلبت واواً، ولكن قلبتها الياء الساكنة قبلها^(٨)، ولكنه فاسدٌ لما ذكرنا، فلم يبق إلَّا الثاني؛ لأنَّه موجود، نحو « رَوَى يَرَوِي رِيًّا »، فلم لم تقلب الياء واواً وهي اسم^(٩)؟

(١) في الأصل: لانها.

(٢) في الأصل: لقال.

(٣) الكتاب ٣٧١/٢.

(٤) في الأصل: يقاومه.

(٥) على الشذوذ عند ابن مالك، ومنقول من الصفة عند غيره من النحويين، وهو ماسيقره المؤلف. انظر ارتشاف الضرب ٢٩٣ (رجب)، شرح الأشتوني ٣١١/٤.

(٦) في الأصل: عينها فاء ولامها ياء.

(٧) في الأصل: رايايا. انظر المتع ٥٧٣.

(٨) قال ابن عصفور في المتع ٥٧٢، ٥٧٣: « فإن قيل: فهلاً ادَّعى أن رِيًّا اسمٌ، وأنَّها في الأصل: رِيًّا، فيكون من باب ماعينه ولامه ياء، ثم قلبت اللام واواً فصار: رَيَوَى، ثم اجتمع ياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلب الواو ياء وأدغمت الياء في الياء! فالجواب أن الذي منع من ذلك أنَّه لا يحفظ من كلامهم تركيب (ر ي ي) ».

(٩) في الأصل: فلم تقلب ياء واواً وهي اسم. قال سيويه ٣٨٤/٢: « وإذا كانت صفة تركوها على الأصل نحو: صدينا وخزينا وريًّا، ولو كانت رياء اسماً لقلت: رَوَى؛ لأنك كنت تبدل واوا موضع اللام وتثبت الواو التي هي عين ». وانظر المنصف ١٥٨/٢.

فالجواب: أنّه إن صحّت دعوى ليس في الكلام «ري ي»، بعد أن ينظر في الكتب المستوعبة التي يُعرض فيها المستعمل والمهمّل من التّركيبات: كالحكم^(١) وأمثاله، فيقال: إنّها اسم منقول من الصّفة، وإنّ الأصل في الكلمة أنّها من «الرّيا» التي هي صفة، تأنيث «ريان»، أي: الممتلئ ماءً، نحو «امرأة رياء»، وهو يستعمل في الممتلئ وفي غير ذلك تجوّزاً بالروادف، فكأنّ الرّائحة سمّيت بذلك لامتلائها طيباً، أو نحو ذلك، فهي مسمّاة بالصّفة.

ولم نجد لهذا القلب^(٢) علّة إلاّ التعويض من كثرة مائقلب الواو ياء، ففعلوا ذلك هنا تعويضاً، حيث كانت لاماً^(٣)، واللام محلّ التّغيير في «فعل»، ولم يفعل ذلك فيها وهي عين^(٤)؛ لأنّ العين ليست كاللام؛ لأنّ تغيير الإعراب والنّسب والإضافة إلى نفسك، لا يكون إلاّ في اللام، ولم تكن كـ «فعلى»^(٥)؛ لأنّ قلب ياء «فعلّى» يكون لأجل الضمّة، والضمّة تقلب إليها في نحو «موقن»، وغايته^(٦) أن جاء هذا^(٧) شاذّاً، بالنّظر^(٨) إلى القياس^(٩) [نحو]^(١٠) «بيض»، وهو مثلها، لأمثل

(١) في الأصل: كالحكم. والمقصود كتاب المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده.

(٢) يعني قلب اللام واوا في الأسماء نحو: شروى، وتقوى. وسيتحدّث عن المسألة في باب مائقلب فيه الياء واوا ليفصل بين الصفة والاسم.

(٣) انظر سر صناعة الإعراب ٨٨، ٨٩، ٥٩١، ٥٥٢.

(٤) في مثل: عيى. يعني: لم تقلب واوا.

(٥) في الأصل: كفعل. ويريد به مثل: طوى، وكوسى. ويريد بقوله: ولم تكن كفعلى: ماعينه ياء، نحو: عيى، يعني: لم تكن عيى كطوى، فتقلب ياءها واوا، كما قلبت ياء طوى واوا، وسيبين العلّة.

(٦) تقرأ: وغايه.

(٧) يعني: ماعينه ياء على فعلّى، نحو: عيى.

(٨) تقرأ في الأصل: فالنظر.

(٩) يعني: أنّ رياء غاية ما يقال فيه: أنّه شاذّ، وإنّما ينظر إلى القياس مثل شروى، وتقوى. والله أعلم.

(١٠) تكملة يلزم بمثلها السياق.

« مُوقِنٌ »؛ لأنَّ الياء^(١) عين، فكان ينبغي أن تقلب [من الفتحة إلى] ^(٢) الكسرة للياء. وجاء هذا الحكم في الاسم دون الصفة؛ لأنَّ الاسم أخفّ وأمكن، فاحتمل الثقل، والصفة أثقل فلم تحمله.

قوله: « وصارت (فُعَلَى) هنا نظيرة (فَعَلَى) هناك » ^(٣).

يعني: في المعتلّ اللام.

قوله: « لأنَّها إذا ثبتت الضمة » ^(٤).

يعني: لأنَّ الضمَّ موجبٌ لقلب الياء واوا وليس الفتح كذلك.

قوله: « فكرهوا أن يقلبوا » ^(٥) لآخر ^(٦) الفصل.

يعني: إلّا لموجب.

قوله: « فإثما أرادوا أن تحوّل » ^(٧) لآخره ^(٨).

يعني: إذا كانت عينا إلّا لموجب.

قوله: « فكان ذلك تعويضاً للواو » ^(٩).

يعني: فكان القلب للفرق مع الموجب عوضاً من قلب الواو ياءً.

(١) في الأصل: الواو. ولايتوجّه معها النص.

(٢) تكملة يلتمس بمثلها الكلام.

(٣) الكتاب ٣٧١/٢.

(٤) الكتاب ٣٧١/٢.

(٥) الكتاب ٣٧١/٢.

(٦) في الأصل: الآخر.

(٧) الكتاب ٣٧١/٢.

(٨) في الأصل: الآخر.

(٩) الكتاب ٣٧١/٢. وفي الأصل: فكذلك تعويضاً.

هذا باب ما تنقلب^(١) الواو فيه ياء إذا كانت متحركة

قوله: « ذلك لأنّ الياء والواو »^(٢).

يعني: بمترلة الحروف المتقاربة المخرج لقربها في الصفات، حيث كانا حرفي علة، وكل واحد منهما لا يخلو منهما^(٣) أو من بعضهما كلمة، وأنّهما يكونان حرف^(٤) مدّولين، ويكونان حرف لين، وهو الذي عناه الإمام بقوله: « لكثرة استعمالهم إياهما »^(٥). وقرب الصفات معتبر في الإدغام كقرب المخارج، وإذا كان قرب المخارج معتبر، فقرب الصفات اعتباره^(٦) أشدّ، فلما كان الحرفان^(٧) متقاربين في الصفات أدغما، ففي « طويتُ طَيًّا »^(٨) قلبت الواو ياءً على قياس الإدغام؛ لأنّ الثاني لا يقلب للأوّل، بل الأوّل للثاني، وفي « سيّد » كان ينبغي أن تقلب الياء واوا^(٩)، لكنه استثقل أن يقلب الخفيف إلى الثقيل؛ إذ مقصودهم بالإدغام الهرب من ثقل النطق بمثلين، وهو كمشي المقيد، والمتقارب يدانيه في العلة، فلمّا كان ذلك يؤدّي بهم^(١٠) إلى ثقل تركوه، مع أنّ الإدغام في حروف اللسان أكثر من

(١) في الكتاب ٣٧١/٢: « ماتقلب ».

(٢) الكتاب ٣٧١/٢ وبعده: « بمترلة التي تدانت مخارجها لكثرة... ».

(٣) في الأصل: منها.

(٤) في الأصل: من حرف.

(٥) الكتاب ٣٧١/٢.

(٦) في الأصل: كقرب الخارج وإذا كان قرب الخارج اعتباره. انظر المتع ٦٨٧، ٧٠٩.

(٧) في الأصل: كان قران.

(٨) في الأصل: ففي طربا.

(٩) في الأصل: الواو ياء.

(١٠) في الأصل: يرد بهم.

حروف الشفة^(١)، فحروف الشفة / تدغم في حروف اللسان، ولا ينعكس ذلك. وقد جاء في الإدغام قلب الثاني لعلّة ما، وذلك أنّه إذا اجتمع زائدٌ وأصليّ، الثاني هو الزائد^(٢)، فإنّهم قد يقلّبونه للأوّل، نحو «مُظَلَّم»^(٣)، فيمنّ قاله بالظّاء^(٤)؛ محافظةً على إبقاء الأصليّ، فكذلك قلب الثاني منهما للأوّل؛ محافظةً على الحفّة، وأن لا تدغم حروف اللّسان في حروف الشّفة.

قوله: «فلما كانت الواو ليس بينها وبين الياء حاجزٌ بعدها ولا قبلها»^(٥).
قوله: «بعدها ولا قبلها»^(٦) تقييدٌ للواو، أي: ليس بينها^(٧) وهي قبل أو بعد حاجزٌ وبين الياء. وإثما قال ذلك لأنّ المثليين^(٨) أو المتقاربين، إذا فصل بينهما فاصلٌ، لا يدغم^(٩)، بل يُفكّ؛ لزوال العلّة الموجبة للإدغام.
قوله: «وذلك قولك في (فَيْعِل): سَيِّد»^(١٠) إلى آخره.
للتّحويين في «سَيِّد» ثلاثة أقوال، ذكرَ هنا اثنين سيبويه^(١١)، والثالث قول

(١) في الأصل: الشفّة.

(٢) محرف في الأصل.

(٣) في الأصل: قط لم. انظر التّكملة ٦٢١.

(٤) مظلم مفتعل من الظلم. ويجوز فيه: مظلم، ومظلم بقلب الأوّل والإدغام، ومظلم بقلب الثاني والإدغام. انظر التّكملة ٦٢١.

(٥) في الأصل: حاجزا بعدهما ولا قبلهما. وفي الكتاب ٣٧١/٢: «بعد الياء ولا قبلها».

(٦) في الأصل: بعده ولا قبلها.

(٧) في الأصل: بينهما.

(٨) في الأصل: لا المثليين.

(٩) في الأصل: ولا يدغم.

(١٠) الكتاب ٣٧١/٢.

(١١) الأوّل: أنّه فَيْعِل بكسر العين، وهو مذهب الخليل وسيبويه. والثاني: أنّه فَيْعَل بفتح العين، ونسبه ابن جنيّ في المنصف ١٦/٢ إلى البغداديين، ونسبه ابن قتيبة في أدب الكاتب ٤٨٥ إلى الفراء. وانظر شرح الملوكي ٤٦٤، المتع ٤٩٩، شرح الشافية للرضي ١٠٥٢/٣-١٠٥٤.

الفراء^(١). زعم الفراء - رحمه الله - أن « سَيِّداً » ونحوه « فَعِيلٌ »، اعتلت عينُ « فَعِيلٍ »^(٢) منه، كما اعتلَّت في فعله، نحو « ساد يسود »، فقدَّم وأخَّر، وقلبت الواو ياء؛ و[ذلك]^(٣) أنه ليس في الكلام « فَعِيلٌ »، وأن « طويلاً » شاذٌّ^(٤) لم يَجِئْ على قياس « طال يطول »^(٥). وأمّا ما لم يكن على فِعْلٍ^(٦) فيصحّ نحو « سويق، وعويل »، وشبه ذلك.

فعمدة الفراء في هذا القول أنه لم يَجِئْ « فَعِيلٌ »، والقلب قد جاء، وهو موجود مع أن له هنا مذهبا^(٧) وهو أن يُعَلَّ كما أعلَّ فعله، فقلّبوا ليصلوا إلى الإعلال، والقلب ضربٌ منه.

وقول الإمامين - الخليل وسيبويه - أوضح؛ لأنّه الأظهر، ولادعوى فيه، وغاية ما فيه أنه لم يوجد، فإذا ثبت أن المعتلَّ قد يختصّ بأبنية لا تكون في الصحيح اندحر^(٨) الاعتراض، وأمكن أن يكون هذا منها، وأن يبقى على ظاهره، ولا يدعى

(١) انظر الممتع ٥٠١، شرح الشافعية للرضي ١٥٤/٣. ونسب في الإنصاف ٧٩٥ إلى الكوفيّين. وسبق النقل عن ابن قتيبة في الحاشية السابقة أن مذهب الفراء أنه فَعِيلٌ بفتح العين.

(٢) في الأصل: الفعل.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٤) في الأصل: طريا اسناد. انظر شرح الشافعية للرضي ١٥٤/٣.

(٥) أي: لم يقل فيه: طِيلَ مثل سَيِّد بالتقديم والتأخير والقلب، وإنّما أبقى على أصله. انظر ماسياتي ٦٢١.

(٦) يريد: ما لم يكن صفة مشبهة.

(٧) تقرأ في الأصل: هنا ودماما.

(٨) تقرأ في الأصل: اندحل. ويمكن أن يكون انزحل، لكن لم أقف على انفعال من زحل، ومعناه: زال، أو تنحّى وابتعد. ويمكن أن يكون انحلَّ، أي: انفكَّ. وما أثبتّه يستقيم به الكلام، ورسمه قريب مما في الأصل..

فيه أنّه مقلوب؛ إذ^(١) لم يرد القلب قطّ في « فعيل ».

قال المؤلف - رحمه الله -: « كَيُونَة »^(٢) لا يصحّ أن يكون « فَعْلُولَة »؛ لأنّه من « كان »، وعينه واو، وهي في « كَيُونَة » ياء، وليس لقلب الواو فيها وجه، وكذلك لا يصحّ أن تكون « فَيَعُولَة »؛ لأنّ العين في كان واو، وهي في « كَيُونَة » على « فَيَعُولَة » نون، وإذا بطل هذان القولان لم يبق إلّا أن تكون « فَيَعْلُولَة »^(٣) حذفت منها العين التي هي واو^(٤) وهي في الأصل « كَيُونُونَة »^(٥) ثمّ قلبت الواو لأجل الياء ياءً، وأدغمت في الياء، فقليل: كَيُونُونَة، ثمّ خفف، كما خفف « سيّد »^(٦)، إلّا أنّ هذا لما كان أثقل وأكثر حروفاً، كما قال: ليس بينه وبين الغاية^(٧) - يعني: السباعي - إلّا حرفٌ، ألزم التّخفيف، [فهو من]^(٨) المختصّ بالمعتلّ؛ لأنّه ليس « فيعلول » في المصادر، وإن كان في غيرها نحو « عَيْضَمُوز وعَيْطَمُوس »، و« قُضَاةٌ وغُرَاةٌ » وهذا التّحو؛ لأنّه « فُعْلَة »، وليس في جميع « فاعلٍ » « فُعْلَة » في الصّحيح، إنّما هو « فُعْلَة » بفتح الفاء.

(١) في الأصل: اذا.

(٢) قال سيبويه ٢/٢٧١، ٢٧٢: « وكان الخليل يقول: سيّد فَيَعِل، وإن لم يكن فَيَعِل في غير المعتلّ؛ لأنّهم قد يَخْصُون المعتلّ بالبناء لا يَخْصُون به غيره من غير المعتلّ؛ ألا تراهم قالوا: كَيُونُونَة ».

(٣) في الأصل: فيعلولة. انظر الكتاب ٢/٣٧٢.

(٤) في الأصل: عين.

(٥) في الأصل: كينونه.

(٦) قليل: سيّد.

(٧) في الأصل: النيابة. قال سيبويه ٢/٣٧٢: « كذلك حذفوها في كينونة وقيدودة وصيرورة؛ لما كانوا يحذفونها في العدد الأقلّ ألزموهنّ الحذف إذا كثر عددهنّ وبلغن الغاية في العدد إلّا حرفاً واحداً ».

(٨) هذه أقرب قراءة لها. وهو يريد: أنّ هذا الوزن مختصّ بالمعتلّ.

وأما الفراء فحكى عنه السيرافي أنه قال في « كَيْئونة »: إن أصلها « كُوئونة »، على « فُعْلولة »، ثم فتحوه؛ لأن أكثر ما يجيء من هذا النوع مصادر ذوات الياء، نحو « صَيْرُورَة وَسَيْرُورَة »، قال: وأصله « فُعْلولة » بضم الفاء، ولكنهم كرهوا أن تقلب الياء واواً لانضمام ما قبلها، ففتحوا لتسلم الياء؛ لأن الباب لها، ثم حملوا ذوات الواو على ذوات الياء فقلبوا الواو ياءً / فقالوا: كَيْئونة^(١).

[٩١ب]

ولا يخفى على ذي لب فساد هذا القول، وكثرة تهافته^(٢)، وأنه وقع فيما منه هَرَبٌ؛ لأنه جعل أصول « كَيْئونة » « فُعْلولة »، وليس « فُعْلولة » في المصادر الصّاحح، فإنما يقول: اختصت بها المعتلات، فالذي قال الإمام أولى بلا شك لأنه أيضاً على قوله يكون بناء لم يوجد في المصادر الصّاحح، فإنما يقول: اختصت بها المعتلات، فالذي قال الإمام أولى بلا شك؛ لأنه أيضاً على قوله يكون بناء لم يوجد في المصادر الصّاحح، فإنما^(٣) وجد في المعتلات، وإن كان وجد في غير المصادر، نحو « عَيْضُمُوز »، وكذلك قال الفراء، إلا أن بينهما ما بينهما من حُسن المأخذ، وتخرجها على الأقيسة المطردة، وبعد كلام الفراء من الأقيسة، وارتكابه الشذوذات البعيدة، على أنه قد قطعت العرب بما قال الإمام، حكى أبو العباس^(٤) عن النهشلي أنه أنشده:

يَالَيْتَ إِذْ ضَمْنَا سَفِينَةً حَتَّى يَكُونَ الْوَصْلُ كَيْئُونَةً^(٥)

(١) انظر شرح السيرافي ٢٠٩/٦ (خ). وانظر المنصف ١٢/٢، الاقتضاب ٣٣٩/٢، ٣٤٠، المتع

٥٠٣، شرح الشافعية للرضي ١٥٤/٣. ونسب في الإنصاف ٧٩٩ إلى الكوفيين.

(٢) في الأصل: تكافته. يقال: تهافت الآراء: نقض بعضها بعضاً. وتهافت الثوب: سقط قطعة قطعة.

(٣) في الأصل: فان.

(٤) هو المبرد. انظر المتع ٥٠٥، شرح شواهد شرح الشافعية ٣٩٢.

(٥) انظر المنصف ١٥/٢، شرح التصريف للثمانيني ٤٧٩، الاقتضاب ٣٤٠/٢، الإنصاف ٧٩٧،

اللباب ٤٠١/٢، المتع ٥٠٥، شرح الشافعية للرضي ١٥٢/٣، اللسان (كون)، شرح شواهد شرح الشافعية

قال ابن جنّي^(١): وهذا عند أصحابنا واهٍ جداً - يعني: قول الفراء - لأنّه لا ضرورة تدعو إلى فتح الفاء لتصحّ العين؛ ألا ترى إلى قول الشاعر:

مُظَاهِرَةٌ نَبِيًّا عَتِيقًا وَعُوطَطًا فَقَدْ أَحْكَمَا خَلَقًا لَهَا مُتَبَايِنًا^(٢)

فقال: عُوطَطًا^(٣)، فقلب الياء واوا لانضمام ما قبلها، وكان الأصل: «عُيْطَطًا»، [فقلبت الياء واوا لانضمام ما قبلها وسكونها، ولم نرهم قالوا: عُيْطَطًا]^(٤)، ففتحوا العين لتصحّ الياء.

وأيضاً فلو كان أصل «صَيْرُورَة» «فُعْلُولَة» بضمّ الفاء، ثمّ إنهم كرهوا انقلاب الياء واوا، لوجب أن يكسروا الفاء، كما أنّهم لما كرهوا أن تنقلب [الياء واوا]^(٥) في جمع «أَبْيَض» لانضمام ما قبلها كسروا الفاء لتصحّ العين، فقالوا: بِيضٌ، ولم نرهم فتحوا فقالوا: بِيِضٌ. وكذلك جميع ما كان مثل هذا؛ ألا تراهم قالوا: مَبِيعٌ، وَمَكِيلٌ، وَعَصِيٌّ، وَدَلِيٌّ، وَمَقْضِيٌّ، فأبدلوا من الضمّة في جميع هذا كسرة لتسلم الياء بعدها، وكذلك^(٦) يجب أن يكسروا أوّل «بينونة»^(٧) ونحوها على مذهب الفراء، كما رأيناهم فعلوا في غير هذا ممّا ذكرته، وما لم أذكره ممّا يجري

٣٩٢.

(١) المنصف ١٢/٢، ١٣ بتصرف يسير.

(٢) انظر الكتاب ٣٧٧/٢، شرح السيرافي ٢٣٢/٦ (خ)، التعليقة ٧٥/٥، المنصف ٤٢/٢، النكت

١٢٠٧، اللسان (عيط). وانظر ما سيأتي ٦٤٩.

(٣) في الأصل: عوطط.

(٤) تكملة من المنصف ١٢/٢.

(٥) تكملة من المنصف ١٣/٢.

(٦) في المنصف ١٣/٢: «وكذلك».

(٧) في الأصل: كينونة. وما أثبتّه في المنصف، وهو الصواب؛ لأنّه يتحدّث عن ماعينه ياء، وقد ذكر

قبل قليل أن ياء كينونة أصلها واو.

مجرأه. فأن^(١) لم يكسروا، وفتحوا، دلالة على فساد قوله.

فإن قال قائل: لو كسروا لوجب أن يقولوا: صيرورة، فيخرجوا من الكسر إلى الضم، وليس بينهما إلا حاجز ضعيف، وهو الساكن، فرفضوا الكسر لذلك، وعدلوا إلى الفتح.

قيل: هذا خطأ، غير لازم؛ ألا ترى أنهم قالوا: شيوخ، ويوت، فاستقبلوا الضم بكسر^(٢) من غير حاجز؛ لما كانت الكسرة عارضة. فمن هنا لا يمتنع أن يقولوا: صيرورة، ونحوها، بالكسر؛ لأن الأصل الضم، كما أن أصل «يوت» الضم^(٣).

وقال الفراء في «فعلة» [من «قاض»]^(٤): إن أصله «فعل»، إلا أنه حذف إحدى الطاءين^(٥)، وعوض منها التاء^(٦). وهذا فاسد متكلف.

قال: «وإذا أردت (فعل) من (قلت) [قلت]: قيل، فلو كان يُغيّر شيء من الحركة باطراد لغيروا الحركة هنا»^(٧).

يريد: أنه ينبغي أن يقال في «فعل»: قيل، كقولهم: تيحان وهييان، ولا ينبغي أن يكسروا فيقال: قيل، لو فرعنا على من يقول في «سيد»: إن أصله «فعل»؛ لأنه قد أقر أن كسره شاذ ككسر «بصري»، فينبغي إذا عملنا نحن مثالا

(١) في الأصل: وان.

(٢) في الأصل: فاستقبلوا الضم فكسروا.

(٣) انتهى النقل من المنصف.

(٤) تكلمة يلتزم بمثلها الكلام.

(٥) في الأصل: الصادين.

(٦) في الأصل: الألف. قال الرضي في شرح الشافية ١٥٤/٣: «وهذا كما قال في قضاة: إن أصله قضي كعزى، فاستقبلوا التشديد على العين، فخففوا وعوضوا من الحرف المحذوف التاء».

(٧) في الأصل: فلو كان يعتبر... ليغيروا. وماين معقوفين تكلمة من الكتاب ٣٧٢/٢.

أن نُجْريه على ماورد من القياس في « هَيَّان وَتَيَّحان » / لا على ماخرج عن القياس، فيظهر في هذا النوع ضعفُ مذهبهم، وشذوذُه. فهذا القدر سَمَاهُ مَقْوِيًّا^(١)؛ وإلاَّ فلهم أن يقولوا: وأيَّ تقوية في قول من يخترعه؟! بل نكسر وليس قولك أولى من قولنا. والاعتماد بلاشكَّ إنما هو على « هَيَّان وَتَيَّحان »، وما تقدّم من العلل، ولكن هذا موضع يظهر فيه أثر الضَّعف، فتدبّره، كأنّه يقول: لو كان ماقالوه قياساً صحيحاً، وقولاً ذاحجاً، لانبغى^(٢) أن يُكسر هذا، وهذا لا يُكسر، فصعب قولهم. قوله: « لأنّه الطويل في غير السّماء »^(٣).

يعني: لأنّه الممتدّ في ناحية الأرض، وذلك نحو « الجبل »؛ لأنّ امتداده إنّما هو مع الأرض، ومثله كلّ ما هو على أربع ويطول يوماً، وما هو ممتدّ نحو السّماء فابنُ آدم؛ إذ هو منتصبُ القامة.

قال غيره^(٤): وقول سيبويه: الطّويل في غير سماء، كلامٌ شريفٌ، أي: أنّه طويلٌ على الأرض من غير ارتفاع في الهواء، والسّماء كلّ ما علاك. قوله: « ليس في غير المعتلّ (فَيَعْلُولُ) مصدرأ »^(٥).

قال: « مصدرأ »؛ لأنّه قد ذكر في غير المعتلّ، وليس بمصدر، وذلك نحو « عَيْضُمُوز ».

قوله: « لأنّ الحركة قد تقلب إذا غيّر الاسم »^(٦).

يعني: أنّ التّغيير يأنس بالتّغيير.

(١) قال سيبويه بعد النّص السابق: « فهذه تقوية لأن يُحمل سيّد على فَيَعْلُ ».

(٢) في الأصل: قياس صحيح وقول ذو حجة لاينبغي.

(٣) الكتاب ٣٧٢/٢.

(٤) لم أقف عليه، وكلامه الآتي لم أقف عليه في غير هذا الكتاب.

(٥) الكتاب ٣٧٢/٢.

(٦) الكتاب ٣٧٢/٢. وفي الأصل: إنما غير.

قوله^(١): « ولأَنَّهُمْ قَالُوا: هَيَّيْنَا »^(٢).

يعني: لأَنَّهُمْ قد جَاءُوا بالفتحة في هذا النوع غير مغيَّرة^(٣) إلى الكسرة أصلاً، ولو كان كما يقولون من أَنَّ « سَيِّدًا » « فَيَعْلُ »، والحركة مغيَّرة إلى الكسرة، لغيروا.

قوله: « فَإِنَّمَا يُحْمَلُ هَذَا عَلَى الْإِطْرَادِ »^(٤).

يعني: من أَلَّا تُغَيَّرُ الْفَتْحَةُ كَسْرَةً.

قوله: « وَأَمَّا (فَعِيلٌ) مِثْلَ (حَذِيمٍ) »^(٥).

يعني: في الاعتلال فلا فرق بينهما أصلاً، ولهذا لم يُفَرَّقْ بينهما - رحمه الله - إِلَّا بِكسر أول « فَعِيلٍ »^(٦) وفتح أول « فَيَعْلٍ ».

قوله: « وَأَمَّا (زَيَّلْتُ) »^(٧).

يعني: أَنَّ « زَيَّلْتُ » « فَعَّلْتُ » من « زَايَلْتُ »؛ لِأَنَّ معنى « زَايَلْتُ »: فَارَقْتُ، ومعنى « زَيَّلْتُ »: فَرَّقْتُ، وَإِذَا كَانَ « زَيَّلْتُ » من « زَايَلْتُ »، فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ « فَعَّلْتُ » كَمَا ذَكَرَ، إِلَّا أَنَّهَا مَعَ هَذَا يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ مَعَ كَوْنِهَا مِنْ « زَايَلْتُ » « فَيَعْلْتُ »، وَهَذَا احْتِاجُ أَنْ يُبْظَلَّ؛ لِأَنَّ مَصْدَرَ « زَيَّلْتُ » « تَزْيِيلًا » وَلَوْ كَانَتْ « فَيَعْلْتُ » لَكَانَ « زَيَّلَةً »، فَثَبَتَ بِهَذَا أَنَّهُ « فَعَّلْتُ » لَا « فَيَعْلْتُ »؛ إِذْ لَوْ كَانَ

(١) في الأصل: قولهم.

(٢) الكتاب ٣٧٢/٢.

(٣) في الأصل: معتبرة.

(٤) الكتاب ٣٧٢/٢.

(٥) الكتاب ٣٧٢/٢.

(٦) في الأصل: فعل.

(٧) الكتاب ٣٧٢/٢.

« فِعَلْتُ » لم يكن مصدره « تَفْعِيلًا »، ولو كان^(١) « فَعَّلْتُ ».

قوله: « وَأَمَّا (تَحَيَّزْتُ) فَـ(تَفَعَّلْتُ) »^(٢).

يعني: أَنَّهَا مِنْ « حَازَ يَحُوزُ »^(٣)، فَلَوْ كَانَتْ « تَفَعَّلْتُ » لَكَانَتْ « تَحَوَّزْتُ »،

و« التَّحَيَّزُ » « تَفَعُّلٌ »، وَلَوْ كَانَتْ^(٤) « تَفَعَّلًا » لَكَانَ « تَحَوَّزًا ».

قوله: « وَأَمَّا (صَبَّوْتُ وَطَوَّلْتُ)، وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ »^(٥).

يعني: أَنَّهُمْ لَمْ يَقْلَبُوا الْوَاوَ يَاءً لِاجْتِمَاعِهَا مَعَ الْيَاءِ وَيَدْغُمُهَا فِي الْيَاءِ؛

لَتَحَرَّكَ الْمُتَقَدِّمُ مِنْهُمَا^(٦)، وَالْمُتَقَارِبَانِ إِذَا تَحَرَّكَ الْمُتَقَدِّمُ مِنْهُمَا، وَكَانَا فِي كَلِمَةٍ،

فَإِنَّهُمَا لَا يَصِحُّ فِيهِمَا الْإِدْغَامُ أَصْلًا، وَإِذَا لَمْ يَصِحَّ فِي الْمُتَقَارِبِينَ الْإِدْغَامُ مَعَ تَحَرُّكِ

الْمُتَقَدِّمِ مِنْهُمَا، فَأُخْرَى بِأَنْ لَا يَكُونَ فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ؛ لِبَعْدِهِمَا فِي الْمَخْرَجِ.

قوله: « فَإِذَا لَمْ يَكُنِ الْأَوَّلُ سَاكِنًا لَمْ يَصِلْ إِلَى الْإِدْغَامِ »^(٧).

هَذَا تَعْلِيلٌ آخَرُ لَامْتِنَاعِ الْإِدْغَامِ فِي « طَوَّلٍ وَصَبَّوْتُ »، وَمَعْنَاهُ: أَنَّهُ إِذَا تَحَرَّكَ

الْمُتَقَدِّمُ مِنْهُمَا، وَكَانَ الثَّانِي سَاكِنًا، لَمْ يَصِحَّ الْإِدْغَامُ أَصْلًا، وَإِذَا لَمْ يَصِحَّ الْإِدْغَامُ

مَعَ سَكُونِ الثَّانِي لَا تَصِلُ إِلَيْهِ الْحَرَكَةُ، وَإِذَا كَانَ هَذَا فِي الْمُثَلِّينِ يَقْلُ كَانَ أُخْرَى أَلَّا

يَكُونَ فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ.

قوله: / « وَلَمْ يُجِزُوا (وَدَّ) »^(٨).

(١) فِي الْأَصْلِ: وَلَوْ كَانَ.

(٢) الْكِتَابُ ٣٧٢/٢.

(٣) فِي الْأَصْلِ: يَحْزِزُ.

(٤) فِي الْأَصْلِ: كَانَتْ.

(٥) الْكِتَابُ ٣٧٢/٢.

(٦) فِي الْأَصْلِ: مِنْهَا.

(٧) الْكِتَابُ ٣٧٣/٢.

(٨) الْكِتَابُ ٣٧٣/٢.

في « يَفْعَل » من « وَتَدَّ يَتَدُّ ». يمنع ذلك مامنع « وتد » الماضي، وزيادة أنه قد حذف منه وغير، وهم يكرهون توالي الإعلالات والتغيرات^(١).

قوله: « وكانت الياء والواو أجدر »^(٢).

إنما كان بَعْدُ^(٣) لأنَّ التَّقَارِبَ أصل وضعه فيما تقارب مخارجُها، ثمَّ بَعْدُ ذلك لحظ التَّقَارِبَ في الصِّفَات تشبيهاً به.

قوله: « فلمَّا لم يرفعوا ألسنتهم رفعةً واحدةً »^(٤).

يعني: لم يصلوا إلى الإدغام في المتقاربي المخرج؛ [لأنَّه]^(٥) إذا كان الأوَّل متحرِّكاً لم يصلوا إلى القلب والإدغام.

قوله: « وَ(فَوَعَلٌ) من (بَعْتُ بَيْع) »^(٦).

إن قال قائل: كيف أعلّوا « فَيَعَلًا » من « قلت »، و« فَوَعَلًا »^(٧) من « بعْتُ » بالإدغام، والإعلال فيهما مؤدٌّ إلى الالتباس، ومن شأنهم ألاَّ يُدغموا في المتقاربين أصلاً إذا كان الإدغام يؤدِّي إلى الالتباس؟ وسياقي بيان هذا إن شاء الله تعالى.

فإنَّ الجواب أن يقول: إنَّهم أعلّوها بالإدغام، وإن كان كما ذكر يؤدِّي إلى

(١) قال الفارسي في التعليقة ٥/٥٩: « يريد في يَفْعَل من وتد؛ لأنَّ وتد مثل وعد، فالفاء تنحذف في

يفعل، ولم تدغم التاء في الدال وإن تقاربا لتحرك التاء ».

(٢) الكتاب ٣٧٣/٢ ونصّه: « فكانت الواو والياء أن لا يُفعل بهما ما يُفعل بمُدٍّ ومَدٍّ لُبَعْد ما بين الحرفين،

فلمَّا لم يصلوا إلى أن يرفعوا ألسنتهم رفعةً واحدةً لم يقلبوا وتركوها على الأصل كما تُرك المشبّه ».

(٣) في الأصل: يعد.

(٤) الكتاب ٣٧٣/٢.

(٥) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٦) الكتاب ٣٧٣/٢.

(٧) في الأصل: فيعل من قلت وفوعل.

اللبس، لما كانت الياء والواو أختين لقربهما، فكانا بذلك كأئهما حرفٌ واحدٌ، وكان البناءان كأئهما بناءً واحدٌ، فكان ذلك بالنظر إلى هذا غير مؤدٍّ إلى اللبس.

قوله: « ومثل ذلك قولهم: رُؤيا ورُؤية ونُؤيٌّ لم يقلبوها - إلى قوله -: فهي في (سُوَيْر) أجدر أن يدعوها؛ لأنَّ الواو تُفارقها إذا تركت (فُوعِلَ)، وهي في هذه لاتفارق إذا تركت الهمزة »^(١).

قال بعض المفسرين^(٢): هذا مشكلٌ؛ لأنَّ الهمزة هنا نظير الألف، هما الأصل، فأنْتَ إذا تركت هنا الألف عدلت إلى الواو، وكذلك هنا إذا تركت الهمزة عدلت إلى الواو^(٣)، فالواو في الموضعين فرغ. فقوله^(٤): « لأنَّ الواو تفارقها إذا تركت (فُوعِلَ) »، يقال له: والواو تُفارق « رُؤية » إذا همزت، وقوله: « إذا تركت الهمزة »، يقال له: وكذلك الواو لاتفارق إذا تركت الألف.

نعم، لو عكس هذا فقليل: إنَّ الواو في « سُوَيْر » أقعد^(٥) من « رُؤية »؛ لأنَّ الواو في بنية المفعول لازمة لاتنتقل فيه ألفا، وإنَّما تنتقل إذا أردت غير هذا المعنى، بخلاف « رُؤية » التي تنتقل الواو في هذه البنية بعينها، والمعنى واحد.

فإن قيل: تبدل الألف واوا، إنَّما هو في موضع ما، على معنى ما، يستدلُّ على كلِّ حال، فكان أقوى^(٦).

قيل: هذا لا يصحَّ لأنَّك إذ صغرته أو كسرتَه - أعني: قويا^(٧) - لم يقلب؛

(١) الكتاب ٣٧٣/٢ وفيه: « هذه الأشياء لاتفارق ».

(٢) لم أقف عليه، ولا على الكلام الآتي في غير هذا الكتاب.

(٣) في الأصل: الياء.

(٤) في الأصل: بقوله.

(٥) في الأصل: ابعده.

(٦) كذا ورد النص، ولم أفهمه، وفيه أن الألف تبدل واوا، والكلام السابق على قلب الواو ألفا.

(٧) كذا في الأصل، والكلام فيما سبق على: رويا وروية، كما لا يخفى.

وذلك لفقدان العلة كما في « ساير » إنما يقلب إذا أريد فعل المفعول لوجدان العلة فيها فقط، وفقدانها فيما عداها.

وأما تفريقه بين « رُويّة » وبين « سُوير » بما ذكر فواضح، وهذه علة حسنة مع السماع الوارد.

قال السيرافي^(١) - رحمه الله -: إن اعترض بمثل « مَعزُو »، فالجواب أن واو « مَعزُو »، لم تفارق^(٢) قط لام الفعل، وهي الواو الثانية، فلم يحصل فيها مدّ يذهب الإدغام، و« سُوير » قد حصل فيه مدّ يذهب^(٣) الإدغام، وكذلك « قُوول »^(٤) في « قاول وسائر »، وإنما انقلبت الواو عن الألف للضمة.

قوله: « وسألت الخليل - رحمه الله - عن (سُوير) - إلى قوله - ولا بأصل »^(٥).

يعني: أنهم لم يقلبوا الواو هنا ياء لاجتماعها مع الياء وهي متقدمة ساكنة لما كانت عارضة للضمة التي قبلها وكانت غير لازمة، فلم يُعتدَّ بها لذلك واعتد^(٦) بالأصل / والأصل لا إدغام فيه، فلم يدغموا هنا.

وعلل سيبويه بهذا لما كان مذهبه في فعل بناء المفعول أنه مغير من فعل بناء^(٧) الفاعل، وفي هذا الموضع من كلامه نصٌّ منه على أن هذا الذي ذكرته عنه مذهبه^(٨)، وهو القياس؛ لأن المفعول لا يتصور فيه مفعوليّة أصلاً إلا بوقوع فعل فاعل به،

(١) انظر شرح السيرافي ٢١٧/٦ (خ) والكلام بمعناه.

(٢) في الأصل: يفارق.

(٣) في الأصل: فيه ساير. وبما أثبتته يستقيم الكلام.

(٤) في الأصل: قول.

(٥) الكتاب ٣٧٣/٢.

(٦) في الأصل: واغتر.

(٧) في الأصل: بنات.

(٨) الكتاب ٣٧٣/٢.

وإذا كان الأمر هكذا فسيكون فعل الفاعل أولى في الرتبة، وفعل المفعول ثانٍ عنه^(١).

ولولا أن مذهب سيويه هذا الذي ذكرت لعلل بما يعلل هؤلاء، لايقول: بأن «فعل» مغير، وذلك أنهم يقولون: إن التصحيح هنا إنما هو بالحمل على المعنى - في «سوير»^(٢) - وذلك أن المعنى كالمعنى في «سائر»، فلم يُعلل بالحمل عليه هذا كما لم يعلل «عور»؛ هو معنى «اعور».

وأما «سوير» فليس بمعنى «سائر»؛ لأن هذه بنية المفعول وهذه بنية الفاعل، فقد صرح^(٣) بأن حمل الفرع على الأصل إذ هما مغيران^(٤). وأما «عور» واعور فبمعنى^(٥).

قال صاحب الكلام الأوّل: سمعت الأستاذ أبا عليّ بن عبد المجيد^(٦) - رحمه الله - يعلل بهذا^(٧) بأن يقول: إنما لم يدغموا في «سوير» لئلا يلتبس «فوعِل» بـ «فُعِل».

وهذا التعليل صحبته - رحمه الله - فيه غفلة؛ وذلك أن العرب لم تعتد بهذا

(١) يعني: لم تقلب الواو ياء وتدغم؛ لأن سوير محمول على سائر، فكما لا تقلب في سائر لا تقلب في سوير.

(٢) يعني: أن التصحيح في سوير إنما هو بالحمل على المعنى. والله أعلم.

(٣) يعني: سيويه. والله أعلم.

(٤) في الأصل: غيران.

(٥) تقرأ في الأصل: فهو مو. وبما أثبت يستقيم الكلام إن شاء الله. والؤلف بهذا يريد نقض التعليل السابق، وأن سيويه صرح بأن بنية المفعول محمولة على بنية الفاعل. والله أعلم.

(٦) أبو عليّ عمر بن عبد المجيد بن عمر الرُّندي [ت: ٦١٦] كان إماماً في القراءات والعربية. أخذ عن السهيلي. من مصنفاته: شرح الجمل للزجاجي، وردّ على ابن خروف منتصراً لشيخه السهيلي. انظر إشارة التّعيين ٢٤٠، غاية النهاية ٥٩٤/١، بغية الوعاة ٢٢٠/٢.

(٧) يعني: التعليل الآتي.

القياس [خوف]^(١) اللبس؛ لما قدّمت من أنّ الياء والواو أختان، يدلّ على ذلك أنّهم يقولون في «رُويَا»: رُيّا، فيدغمون^(٢).

قال أبو الفتح^(٣): من أدغم في «رُويَا ورُويّة»^(٤) فإنّما [أجرى]^(٥) غير اللازم مجرى اللازم، وهو على التخفيف القياسي، هذا هو المشهور عن أصحابنا إلّا أبا الحسن فإنّه كان يقول: إنّ من قال: رُيّا، فأدغم^(٦)، لم يحى به على التخفيف القياسي، بل^(٧) قلب الهمزة قلباً على حدّ «أخْطَيْتُ وَقَرَيْتُ وَتَوَضَّيْتُ». واستدلّ بقول بعضهم: رُيّا^(٨) ورُيّة، فكسر الأوّل^(٩) كما يكسره في قولهم: قَرْنُ أَلْوَى، وَقُرُونٌ لِي، ولو أراد التخفيف القياسي لترك الواو مضمومة، ولكنّه قلبه قلباً على غير التخفيف القياسي.

قال أبو عليّ: وقد يمكن أن يكون من كسر الرّاء فقال: رِيّا ورِيّة، على مذهب التخفيف القياسي، ولكنّه لما قلب الواو ياءً لإجرائه إيّاها مُجرى اللازمة، شبّه بما لا أصل له في الهمز، فكسر الرّاء كما كسر اللام من «لِي» جمع «أَلْوَى».

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٢) قال سيبويه ٣٧٤/٢: «وقال بعضهم: رُيّا ورُيّة، فجعلها بمنزلة الواو التي ليست ببدل من شيء، ولا يكون في سوير وتبويج لأن الواو بدل من الألف، فأرادوا أن يمدوا كما مدوا الألف، وألاً يكون فوعّل وتفوعّل بمنزلة فُعّل وتفُعّل». وأبو عليّ الرندي كما نقل عنه المؤلف اقتصر على القسم الأخير من التعليل، فلهذا انتقده.

(٣) انظر المنصف ٣٠/٢ بتصرف.

(٤) في الأصل: ورّيه.

(٥) تكملة من المنصف ٣٠/٢.

(٦) ذكرت هذه اللغة في الكتاب ٣٧٣/٢، الأصول ٣٠٦/٣، المسائل البغداديات ٩٢.

(٧) في الأصل: بان.

(٨) في الأصل: رويّا.

(٩) في الأصل: الأولى.

قال أبو الفتح: ففي «رُؤْيَا ورُؤْيَةٍ» على هذه الصفة أربع لغات: رُؤْيَا، ورُؤْيَةٍ، بالتحقيق، ويتبعها: رُؤْيَا ورُؤْيَةٍ، بالتخفيف^(١)، ويتبعها: رُؤْيَا ورُؤْيَةٍ، بالإدغام وضمّ الرّاء، ويتبعها: رُؤْيَا ورُؤْيَةٍ، بالإدغام وكسر الرّاء^(٢).
وأما «ديوان» فلم يُعَلَّ ولم يُدْغَم، وعلته أنّهم إنّما هربوا بالقلب-قلبها ياء- من الإدغام وثقله، [والأصل]^(٣) «دِوَان»، فهربوا من الإدغام والواوين إلى أن قلبوا إحداها كما فعلوا في «تَظَنَّيْتُ»، فلوا أدغموا لكان نقض الغرض، ولكان خَلْفًا، لأنّهم^(٤) كانوا يتكلّفون القلب، ويقعون فيما هربوا منه. والإمام لم يصرّح بهذا التعليل، ولكنّه مُخَرَّجٌ من كلامه^(٥).

(١) في الأصل: ويتبعها رُؤْيَا بالتخفيف.

(٢) انتهى الثقل من المنصف.

(٣) تكملة يلتئم. مثلها الكلام.

(٤) في الأصل: لاكنهم.

(٥) قال سيبويه ٣/٣٧٣: «ونحو هذه الواو والياء في سُؤِيرَ وبُؤِيعَ واو دِوَان؛ وذلك لأنّ هذه الياء ليست لازمة للاسم كلزوم ياء فِعْلٍ، وفِعْعَالٍ، وفِعْلٍ، ونحو ذلك، وإنّما هي بدلٌ من الواو كما أبدلت في قِراط مكان الرّاء؛ لأنّهم يقولون دُؤَيُون، في التحقير، ودَوَاوِين، في الجمع، فتذهب الياء، فلمّا كانت كذلك شُبّهت هذه الياء بواو رُؤْيَةٍ، وواو بُؤِطَرٍ، فلم يغيّروا الواو كما لم يغيّروا تلك الواو للياء، لو بنيتها- يعني ديوان- على فِعْعَالٍ، لأدغمت، ولكنك جعلتها فِعْعَالٍ، ثمّ أبدلت كما قلت: تَظَنَّيْتُ، ولذلك قلت: قراريط، فرددت وحذفت الياء، وهي من بعت على القياس لوقيل: يِئَاع، بإدغام؛ لأنّك لاتنحو من ياءين».

هذا باب مايكسرُ عليه الواحد مما ذكرنا / في الباب الذي قبله ونحوه

[٩٣ب]

إذا ورد جمعٌ على مثال « مفاعل »، وقد اكتنف ألفه واوان، أو ياءان، أو واوٌ وياء، وليس بين ألف الجمع والطرف إلا حرفٌ واحدٌ، وهو واوٌ أو ياء، كما ذكرنا، فإنَّ الخليل وسيبويه يريان^(١) قلب الحرف الذي بعد الألف همزةً، فيقولان في جمع « فَوَعَلَ » من « بعثُ وقلتُ »، و« فَيَعَلَ » منهما: قَوَائِلَ وبَوَائِعَ، [وقِيَائِلَ، وبِيَائِعَ]^(٢)، وأصل هذا كله « قَوَاوِلَ، وبَوَايِعَ، وقِيَاوِلَ، وبِيَايِعَ »، فلَمَّا وقعت الألف بين حرفي علة، وهي شبيهةٌ بهما، والثاني من حرفي العلة يلي الطرف، وذلك ممَّا يُضَعِّفه، هربوا من ذلك إلى الهمزة، ولايفصلان بين الواوين، والياءين، أو الياء والواو^(٣)، خلافاً لأبي الحسن^(٤).

وأصل هذا التَّغْيِيرُ إنّما هو لِمَا اجتمعت فيه واوان نحو « أوَائِلَ »، وأصلها « أوَاوِلَ »^(٥)، فلَمَّا اجتمعت الواوان وليس بينهما إلا الألف، وهو حرفٌ كالنَّفْسِ ليس بحاجز حصين، ووليت^(٦) الأخيرة من الواوين آخر الكلمة، همزوا كما يهمزون الأوّل من الواوين، إذا وقعتا في أوّل الكلمة، نحو جمع « واصل »

(١) في الأصل: بان.

(٢) تكملة من المنصف ٤٤/٢.

(٣) النص من أوله إلى هنا انظره في المنصف ٤٤/٢.

(٤) انظر الكتاب ٣٧٣/٢، ٣٧٤، المقتضب ٢٦٣/١، ٢٦٤، المسائل البغداديات ٨٧، شرح التصريف للثمانيني ٤٩٢، ٤٩٣، الباب ٤٠٦/٢، شرح الملوكي ٤٨٦-٤٨٨، شرح الشافعية للرضي ١٣٠/٣-١٣٢. وسيوضح المؤلف مذهب الأخفش.

(٥) في الأصل: الواو.

(٦) في الأصل: وليت، بواو واحدة.

« أوأصل »، ثم شَبَّهوا الياءين، والياء والواو، بالواوين؛ لأنَّ فيهما^(١) ما في الواوين من الاستثقال، فهمزوا لذلك.

وأما أبو الحسن - رحمه الله - فكان لا يرى الهمز الأوَّل^(٢) إلا أن يكتنف الألف^(٣) واوان، نحو « أوائل »، وأصلها « أواول »، وكان يقول في جمع « فَعَل » من « قلت »: قَيَاوِل، وهكذا يفعل ما لم تجتمع واوان.

ويدلّ على صحّة مذهب الخليل، وأنّ الهمز هو القياس، ما ذكره أبو عثمان المازنيّ عن الأصمعي، وقد سأله عن « عَيْل »، كيف تكسّره العرب؟ فقال: عيائل، ويهمزون كما يهمزون في الواوين^(٤).

قال أبو الفتح^(٥): فإن قال قائلٌ منتصراً لأبي الحسن: همزهم « عيائل » من الشاذّ، فلا ينبغي أن يقاس عليه!

قيل: إنّما كان يكون هذا شاذّاً لو كنت سمعتهم لم يهمزوا نظيره في كثير من المواضع، ثم رأيتهم وقد همزوا « عيائل »، فبهذا كان يمكن أن يقال: إنّ همزه شاذّ، فأما ولم نرهم صحّحوا نظيره تصحيحاً يكثر^(٦)، وفي الياء ما في الواوين من الاستثقال في كثير من المواضع، فليس لك أن تحكم بشذوذه، فإذا جاء السّماع

(١) في الأصل: فيها.

(٢) المراد بالهمز الأوّل ما ذكره في همز الواو ما قبل الأخيرة في أوائل، ويكون الهمز الثاني همز الأولى في أوأصل.

(٣) في الأصل: الاول.

(٤) النص من قوله: وأصل هذا التغير، إلى هنا، انظره في المنصف ٤٥/٢. وانظر المسألة وحكاية المازني عن الأصمعي أيضاً في المسائل البغداديات ٨٧.

(٥) انظر المنصف ٤٥/٢، ٤٦.

(٦) « تصحيحاً يكثر » ليست في المنصف، وقد أثبت محققوه في الحاشية عن إحدى نسخه « تصحيحاً » فقط، وهذا يدلّ على صحّة ما في الأصل، فإنّ « تصحيحاً » بدون « يكثر » حشو.

بشيء وعضده القياس، فذلك مالا نهاية وراءه، ولا مدفع فيه^(١)، وسبيل من طعن فيه سبيل من طعن في رفع الفاعل، وهذا ما لا يقول به أحد^(٢).

ومعنى تعليل سيبويه: أنه لما اعتلت العين هنا^(٣)، يعني: في «سَيِّد» ونحوه، وهي عين بعد حرف علة، كان نظير اعتلال العين بقلبها همزة بعد الألف في «قائل»، وكما^(٤) أن «قائل»^(٥) إذا جمع تثبت الهمزة في الجمع كما تثبت في المفرد فكذلك قلبت هنا العين بعد ألف الجمع لما كان المفرد قد أشبه مفرد «قائل». وهو بمعنى قوله: «ولم يكن ليعتلّ بعد ياء زائدة في موضع ألف، ولا يعتلّ بعد الألف»^(٦).

أي: لم يكن المفرد تعتلّ فيه العين بعد حرف مدّ، فيكون مشبّها بمفرد «قوائل»، ولا يحمل عليه الجمع.

وقوله: «ولو لم يعتلّ لم يهمز»^(٧).

لا يعني: أن كلّ واو كانت عينا في هذا لم تعتلّ في المفرد لاتعتلّ في الجمع^(٨)، فإنه خَلْفٌ منقوْذٌ بما قُدِّم من همز «فواعل»^(٩) من «عَوْرَتِ وَصَيْدَتِ»^(١٠)، وإن كان مفردا لا يعتلّ نحو «صايدة وعاورة»، وإثما يعني أن هكذا فعلت العرب في

(١) «ولامدفع فيه» ليس في المنصف.

(٢) انتهى النقل من المنصف.

(٣) انظر الكتاب ٣٧٤/٢.

(٤) في الأصل: كما. بلاواو.

(٥) كذا من دون إعمال أن فيه، إبقاء على حكايته في الكتاب ٣٧٤/٢.

(٦) الكتاب ٣٧٤/٢.

(٧) في الأصل: او لو لم يعتلّ لم يهمز. انظر الكتاب ٣٧٤/٢.

(٨) في الأصل: لم يعتلّ في المفرد لم يعتلّ في الجمع.

(٩) في الأصل: فاعل.

(١٠) في الأصل: وصورت.

[١٩٤] هذا النحو / لما لم تقلب في المفرد لم تقلب في الجمع، نحو « ضَيَّوْنَ وَضَيَّائُونَ »،
لأنَّه القياس، وإِثْمَا أراد يُخْبِرُكَ^(١) أنَّ ما لم يعتلَّ من « فَيَعْلَ » لم تهمزه العرب في
الجمع، لا أنَّه القياس.
وقد ألزم أبو العباس الميرد الإمام المناقضة بين قوله: « لأنَّك تقول في قول
العرب:

قَدْ عَلِمْتَ ذَاكَ بَنَاتُ أَلْبِيهِ^(٢)

لوجُمعَ لَقل: بنات أَلْبِيهِ، ولم يُقل: بنات أَلْبِيهِ؛ لأنَّ القياس في الواحد
الإدغام، فإذا جُمعَ حُمِلَ على القياس؛ لأنَّه إذا خرج الشَّيء عن القياس في موضع،
فلا ينبغي أن يخرج في كلِّ موضع، وبين قوله في جمع « ضَيَّوْنَ »: ضَيَّائُونَ^(٣).
ولا ينبغي فسادُ هذا الإلزام؛ فإنَّه لو لم يُسمع « ضَيَّائُونَ »، ولكَّنه قاله على
القياس، فحيثُ كان يكون الإلزام صحيحاً، وأمَّا إذ « ضَيَّائُونَ »^(٤) مسموع، فما
يقال والعرب قد شدَّت فيه كما شدَّت في مفردة [إِلَّا]^(٥) ليُخالفَ العربُ. قال
الأعلم: « حكى ذلك أبوزيد وغيره من أهل اللغة »^(٦). وحكاية سيبويه - رحمه الله -
في قوله: « كما قالوا: ضَيَّوْنَ، وضَيَّائُونَ »^(٧) تقتضي أنَّها حكايةٌ عن العرب، وهو
الغاية.

(١) هذه أقرب قراءة لها، ولعلَّ « أن » ساقطة.

(٢) سبق تخريجه ٥١٧ ورواية الكتاب ٦١/٢: « بنات أَلْبِي ».

(٣) انظر الكتاب ٦١/٢، ٣٧٤. وانظر المسألة ورأي الميرد في الأصول ٣٤٧/٣، التكت ١٢٠٤،
١٢٠٥.

(٤) في الأصل: ادرضياون.

(٥) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٦) التكت ١٢٠٥.

(٧) الكتاب ٣٧٤/٢.

وأما تعليل ماعينه^(١) واو، وأعلّ إذا جُمعَ وانقلبت عينه همزةً، فعلةٌ أخرى، وهي أنّه اكتنف^(٢) فيه ألف الجمع حرفاً علةً، والألف حاجزٌ غير حصين، فيجىء كأنّه يجتمع واوان، أو ياءان، أو واوٌ وياء، وذلك مستثقلٌ، مع قربها من الطرف، ووقوعها بعد ألف زائدة، فهربوا من هذا الثقل بقلبها همزةً، حملاً على الواو والياء المتطرفة التي قبلها ألفٌ زائدة^(٣) كما قلبوا واوي « صُوم » بالحمل على واو « عُتُو »^(٤) جمعا. وهذه العلة تشمل جميع هذا^(٥) الباب، وما قدّم خاصّ بمثل « سيّد »، فقدّمه ثمّ أتى بما يُعمّ.

وقوله: « كما اتّفقتا »^(٦).

يعني: الياء والواو.

« في حال الاعتلال، وترك الأصل »^(٧).

يريد بقوله: « وترك الأصل »: للبقاء على الأصل، أي: تركه على أصله لم يُعلّ. ويريد في مثل « صَيِّدٌ وَعَوِرْتُ »، أي: اتّفقا في الاعتلال، وتركه. ويعضد هذا الفهم قوله: « فلمّا كثرت موافقُها لها في الاعتلال والخروج عن الأصل »^(٨). ورواية « عن » في موضع « على »، يكون عليها قد جعل الاعتلال أصلاً في هذا - أعني: عين « صَيِّدٌ » - فجاء غير معتلّ إذا كان خارجاً عن الأصل، ويكون

(١) في الأصل: وأما تعليل ماعدى ماعينه. وبما أثبتّه يستقيم الكلام.

(٢) في الأصل: اكتنفت.

(٣) كواو سماء، وياء رداء.

(٤) فقالوا: صَيِّمٌ فأجروها بحرى عُيٍّ. انظر الكتاب ٣٧٤/٢.

(٥) في الأصل: هذه.

(٦) الكتاب ٣٧٤/٢.

(٧) الكتاب ٣٧٤/٢.

(٨) الكتاب ٣٧٤/٢.

قوله: « وترك الأصل ». أي: مطروح الأصل الذي هو الاعتلال.

هذا باب ما يجري فيه بعض ما ذكرنا

قوله: «لأنَّ كلَّ شيء من الأوَّل هُمَزَ على اعتلالِ فعله أو واحدِه»^(١)
الفصل.

إنَّما قال ذلك، وإن كان في الباب ما لم يعتلَّ واحده ولا فعله ويُهمز لهذه العلة، نحو «عَوائر»، جمع «عايرة»، و«صوائد»، جمع «صايدة»؛ لأنَّ الأكثر ماذكر، وإنَّما يخرجُ من الباب «عوائر وصوائد»، جمع «عايرة»^(٢) و«صايدة»، وماعداه فإنَّما هو ما اعتلَّ مفردُه كـ «سيّد»، أو فعله وإن لم يعتلَّ مفردُه كـ «قَوْلٌ وبَيْعٌ» وشبهه.

وقوله: «فالمعتلُّ الذي هو أقوى وقد منعه أن يكون آخر الحرف حرفان أقرب من البيان والأصل له ألزم»^(٣).

قال^(٤): وفي كتاب الأستاذ أبي عليٍّ - رحمه الله - العتيق المقروء على الرباحي^(٥): «أقرب من البيان والأصل إذا ألزم».

[٩٤ب] فالرواية الأولى واضحة، أي: لما صحَّت / الواو في «شقاوة» لم تكن طرفاً؛ لأنَّ [تاء التَّأنيث حرفاً]^(٦) الإعراب انتقل إليها وصارت الطَّرَف، فأحرى

(١) الكتاب ٣٧٥/٢.

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٣) الكتاب ٣٧٤/٢.

(٤) أي: المؤلف. أو سقط اسم القائل الذي ينقل عنه المؤلف.

(٥) قال الرعيي في برنامجه ٨٣، ٨٤ حين تكلم على قراءته لكتاب سيبويه على الشلوين: «وردت

كتابي على كتابه العتيق أصل أبي نصر هارون بن موسى». وأبونصر تلميذ الرباحي، وعنه أخذ الكتاب.

وقد تكلمت على رواية الرباحي والرواة عنه في الفصل الثاني من الدراسة.

(٦) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

أن تصحّ هنا؛ لأنّه منعه عن الطرفيّة حرفان، وفي ذلك حرفٌ، فالبيان والأصل له ألزم.

وعلى الرواية الأخرى، فيكون معناه هذا وزيادة، أي: البيان في هذا أولى لما تقدّم من أن الحائل هنا بين أن يكون حرفُ العلة طرفاً حرفان، وهناك حرفٌ واحدٌ، مع لزوم هذا الحائل، وعدم ذلك؛ لأنّ تاء التّأنيث ليست الكلمة مبنيةً عليها، هذا أصلها فإن جاء شيء فخارج^(١). فتدبره.
قوله: « كما قويت الواو في (أُخُوَّةٌ وأُبُوَّةٌ) »^(٢).

السّيرافي^(٣) - رحمه الله -: يعني: « أُخُوَّةٌ وأُبُوَّةٌ » جمع « أخٍ وأبٍ »، كـ « عُمومةٍ وخُؤولةٍ »؛ لأنّه هو الذي يُعلّل للمفرد، و« أُخُوَّةٌ وأُبُوَّةٌ » قد يكونان مصدرين كقولك: أخٌ بين الأُخُوَّةِ، وأبٌ بين الأُبُوَّةِ، وقد يكونان جمعين، والذي قصده سيبويه - رحمه الله - الجمع.

(١) في الأصل: مخارج.

(٢) الكتاب ٣٧٥/٢.

(٣) انظر شرحه ٢٢٠/٦، ٢٢١ (خ) بتصرف.

هذا باب فُعِلَ من فَوَعَلْتُ من قُلْتُ وَفَعِلْتُ من بَعْتُ

قد تقدّم أنّ الواو لاتدغم في « فَوَعِلَ »؛ لأنها منقلبة من ألف « فاعَل »^(١)،
ولغير ذلك ممّا تقدّم.

ثمّ نظرنا [إلى]^(٢) « فُعِلَ » من « فَيَعَلْ وَفَوَعَلْ »، هل ينبغي أن يُعَلَّ
بالإدغام كما أُعِلَّ [فُعِلُ]^(٣) الفاعل^(٤) فأيد في ذلك بفارقٍ لـ « فوعِل » - أعني:
في أن فِعْلَ الفاعل منه مدغم، بخلاف « سائر » فِعْلُ فاعِلٍ « فَوَعِل »^(٥) - فكان
ينبغي أن يُعَلَّ بالإدغام. ولكن لما كانت هذه الواو في « فَيَعَلْتُ » الصّحيح
العين، و« فَوَعَلْتُ » الصّحيح العين^(٦)، تبقى ولاثقلب، ولا موجب لإعلاهما^(٧)،
فتجيء [« فَوَعِلَ » منه]^(٨) كـ « فَوَعِلَ » من « قَاتَلَ »^(٩)، فلمّا استوى
صحيحاهما^(١٠) استوى معتلاهما^(١١)، فكان لفظ « فُعِلَ » من « فَوَعِلَ وَفَيَعَلْ »،

(١) يعني: في سُورٍ من سائر. انظر الكتاب ٣٧٣/٢. وانظر ماسبق ٦٢٣ فما بعدها.

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٤) يعني: فَيَعَلْ وَفَوَعَلْ.

(٥) يعني: سُورٍ.

(٦) يعني: يَبْطُرَ وَصَوَمَعَ. انظر الكتاب ٣٧٥/٢، ٣٧٦.

(٧) في الأصل: لاعلاهما.

(٨) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٩) في الأصل: قاتل. والمقصود أن فوعِل من يبطر وصومع بوطرَ وصومِعَ كقُوتِلَ من قاتل.

(١٠) في الأصل: صحيحاهما.

(١١) يعني: لما استوى يَبْطُرَ وَصَوَمَعَ وهما صحيحا العين مع قاتل وهو صحيح العين، في البناء للمفعول،
استوى يَبَّعَ وَقَوَّلَ وهما معتلا العين مع وهو سائر معتل العين، في البناء للمفعول، وإن لم يستو الصّحيح

ولفظ^(١) «فَعِلَ» من «فَاعَلَ» في المعتلّ واحداً^(٢) كما كان اللفظ في الصّحيح واحداً، بخلاف [فَعِلَ]^(٣) الفاعل فإنّه لم يكن صحيحه يوافق لفظ صحيح «فَاعَلَ» حتّى يوافق معتله معتله^(٤)؛ فلذلك فارق فعل المفعول فعل الفاعل^(٥)، وفُرقَ بينه وبين «فَعَلَّتْ»^(٦)؛ لأنّ العينين من الفعل إذا اجتمعتا لم تفارق إحداها الأخرى، ولا تكون إلّا مدغمة، صحيحةً ومعتلةً^(٧).

فإن قيل: هذا إنّما يطردّ في «فَعِلَ» من «فَعِلَ وَفَوَعَلَ»، وأمّا «فَعِلَ» من «فَعُولَ»^(٨) فليس «فَعِلَ» من الصحيح منه يوافق «فَعِلَ» من «فَاعَلَ» الصحيح، حتّى يوافق معتله معتله؛ لأنّك إنّما تقول فيه: جُهور، فليس يكون كـ«قُوتِلَ».

فيقال: حُمِلت على «فَوَعَلَ»؛ لأنّه ليس بينهما إلّا تقدّم الواو وتأخيرها، وواوها لا يلزم أن يلتقي مع حرف علة كما هي في هذا - أعني: فَوَعَلَ - فحملت، وعُمل فيها ما يعمل في الصّحيح، وفُرقَ بينها وبين فعل التي يلزم فيها التّضعيف، وأن يكون مابعداها من جنسها.

والمعتلّ في البناء للفاعل.

(١) في الأصل: وفعل من لفظ.

(٢) في الأصل: واحد.

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٤) يعني: أنّ بَيَّطَرَ وصَوَّمَعَ لا يوافق قاتل، فلم يوافق بيّع وقول سائر.

(٥) فقالوا: قُوتِلَ وبُويِعَ، في البناء للمفعول، على الرّغم من قولهم: قول وبيّع، بالإدغام في البناء للفاعل.

(٦) يعني: لم يجعل بمثالة حَوَّلَ وزَيَّلَ، وقول وبيّع إذا بنيتهما على فَعَلَ. انظر الكتاب ٣٧٥/٢،

المقتضب ٣١٥/١، التعلّيق ٦٧/٥.

(٧) انظر الكتاب ٣٧٥/٢.

(٨) في الأصل: فوعل.

ووقع في الكتاب: « فكَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْحَرْفُ (فَعُولْتُ، وَفَعَيْلْتُ) »^(١).

السَّيرَافِيُّ^(٢): وَقَعَ فِي بَعْضِ النَّسَخِ غَلَطًا « فَعَيْلْتُ »^(٣)، وَلَيْسَ [يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ]^(٤)، وَإِنَّمَا هِيَ « فَعَيْلْتُ ».

يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ -رَحِمَهُ اللَّهُ- يَرِيدُ: فَكَذَلِكَ « فَعُولْتُ، وَفَعَيْلْتُ » لَوْ نَطَقَ بِهَا، أَيْ: هَكَذَا كَانَ يَكُونُ حَكْمُنَا، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ إِلَّا عَلَى مَا نَطَقَ بِهِ، وَهُوَ الْأَنْظَمُ مَعَ قَوْلِهِ^(٥): « فَعُولْتُ »، مِنْ « فَعَيْلْتُ » الَّذِي / جَعَلَ السَّيرَافِيُّ فِي هَذَا تَصْحِيفًا مِنْهُ، بَلْ لَا يَنْتَظِمُ الْكَلَامُ مَعَ مَا بَعْدَهُ أَصْلًا^(٦). فَتَدَبَّرْهُ.

« وَذَلِكَ قَوْلُكَ: قَدْ بُوِيعَ وَقُوُولُ »^(٧).

مِمَّا فَعَلَ الْمَفْعُولُ مِنْ « فَعُولَ »، وَكَانَ الْأَصْلُ « يَبُوعَ وَقُوُولَ ».

قَالَ: « وَسَأَلْتَهُ عَنْ (الْيَوْمِ)، فَقَالَ: كَأَنَّهُ مِنْ (يُئْمَتُ) »^(٨).

ظَاهِرُهُ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ أَسْمَاءُ الْأَجْنَاسِ مُشْتَقَّةً مِنَ الْأَفْعَالِ، وَلَا يُلْزَمُ ذَلِكَ

فِيهَا، وَكَيْفَ، وَالْأَسْمَاءُ أَصُولُ، وَالْأَفْعَالُ فُرُوعُ^(٩)!

وَإِنَّمَا يَرِيدُ: لَوْ بُنِيَ مِنْ « يَوْمِ » فَعْلٌ لَقُلْتُ: يُئْمَتُ، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: سَأَلْتَهُ عَنْ

(١) الكتاب ٣٧٦/٢.

(٢) انظر شرحه ٢٢٤/٦ (خ).

(٣) هكذا هي في الكتاب ٢٧٦/٢، وهارون ٣٧٣/٤. وبعد هذا النص: « تجري كما جرت الواو

والياء في فوعلت وفعيلت ».

(٤) تكملة من شرح السيرافي ٢٢٤/٦ (خ) يلتزم بمثلها الكلام.

(٥) في الأصل: قولك.

(٦) انظر النص فيما نقلته عند تخريج قول سيويه قبل قليل.

(٧) الكتاب ٣٧٦/٢.

(٨) في الأصل: فقال كانت. انظر الكتاب ٣٧٦/٢.

(٩) انظره مع جوابه الآتي في شرح السيرافي ٢٢٧/٦ (خ).

تصريف « ياء واو ميم » كيف يُبنى^(١) منه فعلٌ، فقال: كان يجب. إلا أن العبارة قلقة، وليست بنكير؛ لأنه يطلق ألفاظه، ولا يعبأ بها؛ اتكالا على الفهم، وكان يكون « يُمْتُ ». إلا أن ما^(٢) عينه واو من « فَعَلَ »، إنما ينقل إلى « فَعُلَ »، لا إلى « فَعِلَ »، وعلى « فَعِلَ » تكلم.

وقوله: « كراهية أن يجمعوا بين هذا المعتل^(٣) ».

أي: الاعتلال.

« وتدخلها الضمة^(٤) ».

أي: وبين أن يدخلها الضمة.

وقوله: « كراهية أن يجتمع في (يُفَعْلُ) ياءان في أحدهما ضمة مع المعتل^(٥) ». ويريد: أنك كنت تقول في « يَفَعْلُ »: يَوْمٌ، ثم تنقل حركة العين إلى الفاء، فتقول: يَوْمٌ، فيجتمع مع الاعتلال ياءان وضمة. وكذلك لم يحى من هذا الذات فعلٌ الذي هو واوان ولام، وبالجملية أن تكون الفاء والعين واوا^(٦).

وكذلك من الواو، وهو أن يكون من تركيب ثلاث واوات، وينبغي أن يحكم على المتوسطة أيضاً بالواو لأنها الأغلب عليه، بل لا يوجد ماعينه واو لأمه واو، فإن جعلت عينها واواً كان الخروج من جهة أنه لم يوجد تركيب ثلاث

(١) في الأصل: بني.

(٢) في الأصل: الا ان العبارة ما. ولعله سبق نظر من الناسخ.

(٣) الكتاب ٣٧٦/٢.

(٤) الكتاب ٣٧٦/٢.

(٥) الكتاب ٣٧٦/٢.

(٦) في الأصل: واو. في شرح السيرافي ٢٢٧/٦، ٢٢٨ (خ) « فإن قال: ابن لي من يوم فَعَلَ يَفَعْلُ كان ممنوعاً لأنه ليس في شيء من الأفعال ماعينه وفأؤه من حروف العلة ». وانظر المنصف ٢٠١/٢، ٢٠٢.

واوات إلا في هذا، وإن جعلت العين ياء كان فيها خروج^(١) من حيث أن فاء ه ولامه واو، وهو غير موجود، وأن عينه ياء ولامه واو وهو غير موجود، ففيه خروجان^(٢).

وكذلك لا يوجد تركيب « همزة واو همزة » في فعل، وكذلك الباقي.
فلو بنيت^(٣) من « أول » فعل لكان « وآل » [في الماضي، و]^(٤) في المضارع « يؤول »، وكان يلزم اجتماع ياء وواو مضمومة مع الإعلال.
وأما من « الواو » فهو أثقل ضرورة.

وكذلك من « آء » لا يخفى ما كان يكون فيه من الثقل.
السيرافي^(٥) - رحمه الله - : كان^(٦) يلزمه إعلالٌ بعد إعلال؛ لأنه يلزم في الماضي « آء »، فتعلل إعلالين^(٧). قال: وثم إذا كان الفعل للمتكلم قلت: أوت^(٨)، فتقلب الهمزة التي هي لامٌ واواً [أوياء]^(٩)؛ لاجتماع الهمزتين.

وكان يجب أن يبنى من « ويح » لأن عينه ياء: واح يويح، والأصل « يويح »، فيجب حذف^(١٠) الواو كما تحذف من « وعد »، بل هو هنا أشد،

(١) تقرأ: مخروج.

(٢) سيتكلم المؤلف ٧٤١، ٧٤٢، ٨٢٨ على الخلاف في العين من حرف الواو.

(٣) المؤلف سيتكلم على الكلمات التي ذكرها سيبويه في قوله ٣٧٦/٢: « ومما جاء على فعل لايتكلم به كراهية نحو ما ذكرت لك أول والواو وآء وويح وويس وويل ».

(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٥) شرحه ٢٢٩/٦ (خ).

(٦) في الأصل: ان كان.

(٧) في الأصل: اعلال.

(٨) رسمت في شرح السيرافي ٢٢٩/٦ (خ): « أويت » إشارة إلى قلبها واوا أو ياء.

(٩) تكملة من شرح السيرافي ٢٢٩/٦ (خ).

(١٠) في الأصل: يويح فحذفت.

وكان^(١) يجب إعلال الياء التي هي عين الفعل لدخولها^(٢) في باب «يبيع»، فيلحقه
إعلال من جهتين، مع الثقل الذي فيه من اجتماع ياء وواو مكسورة^(٣).
السيرافي^(٤): فإن قيل: فقد يُبنى مِمَّا فاؤه ولامه من حروف العلة كـ «وفى
يفي»^(٥).

يقال: لا يُشبه هذا؛ لأنَّ هذا تتوالى الياء والواو منه في موضع واحد، فإذا
اجتمع مع ذلك ضمٌّ، أو كسرٌ، أو زيادةُ إعلال، ثَقُلَ فاطَّرح، وذلك^(٦) قد فَصَّلَ
بين حرفي العلة منه حرفٌ، مع أنَّه قد تنفتح في النَّصب ياءه فيخرج من الإعلال،
نحو «لن يفي»^(٧). وقد أنشدني / بعضهم في «فَعَلَ» من «وَيْحٍ وَوَيْسٍ» بيتاً
آخره:

فما واس ولاواح ... أبو عمرو^(٨)
وهو مصنوع^(٩).

(١) في الأصل: فكان.

(٢) في الأصل: لردوا.

(٣) انظر شرح السيرافي ٢٢٨/٦ (خ).

(٤) انظر شرح السيرافي ٢٢٨/٦ (خ) بتصرف.

(٥) في الأصل: كوهى يعني.

(٦) يعني: وفى يفي. انظر شرح السيرافي ٢٢٩/٦ (خ)

(٧) في الأصل: يهي.

(٨) في شرح السيرافي ٢٢٩/٦ (خ):

فما واح ولاواش .. أبو عمرو

والشاهد من مجزوء بحر الهزج، وقد دخله الكفّ، وهو حذف النون من «مفاعيلن»، ويكون
هناك نقصٌ تقديره: «ولا وال أبو عمرو» مثلاً، هذا هو الأظهر؛ لأنَّ بحر الهزج لم يجئ تامّاً، ولو جاء
لاحتمل أن يكون شطراً منه، وسيأتي ما يؤيد ما ذكرته أولاً بعد قليل، حين يعيد الشاهد نقلاً عن ابن جني،
وهو برواية أخرى.

(٩) انتهى النقل من شرح السيرافي.

قال أبو الفتح^(١): كان يجب من هذا إعلال الفاء والعين جميعاً، وهذا إجحافٌ. وأمّا قولهم: ع كلاماً، وش ثوباً، وف بعهدك، فإنّما جاز حذف الفاء واللام جميعاً لأنهما في الطرفين، ولم يجتمع الإعلال^(٢) في جهة واحدة. وأنشد:

فما والَ ولا واحَ ولا واسَ أبوهند^(٣)

ثم قال: وهذا من الشواذ، وأظنه مولداً^(٤). وأنشدوا بيتاً آخر، وهو قوله:

تُوَيِّلُ إذْ مَلَأْتُ يَدِي وَكَفَّي وكانت لا تُعَلِّلُ بالقليل^(٥)

وليس هذا كالأوّل؛ لأنّه جاء الفعل على «فعل»، وإذا كان هذا فقد أُمِن فيه الحذف والقلب اللذان يُخافان في «فعل»؛ ألا ترى أنّك تقول: وَكَدَّ يُوَكِّدُ، فتصحّ الفاء، وتقول: سَيَّرَ، وَبَيَّعَ، فتصحّ العين. فعلى هذا جاء «تُوَيِّلُ»^(٦)؛ لأنّه مضارع «وَيَّلَ»، ومعناه: دَعَتَ^(٧) بالويل.

قال أبو عثمان^(٨) - رحمه الله -: وكذلك «آءة» لم يجعلوا منها فعلاً؛ لأنّ الفاء همزة، واللام همزة، والعين معتلّة، إمّا من ياء، وإمّا من واو، والهمز مستثقل، والواو والياء يُستثقلان، والأسماء أخفُّ من الأفعال، فاحتملوا هذا في الأسماء،

(١) المنصف ١٩٨/٢ بتصرف.

(٢) في المنصف ١٩٨/٢: «الاعلalan».

(٣) انظر شرح ثلاثين سورة لابن خالويه ١٩٣، الممتع ٥٦٧، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور

٤١٣/٢، ارتشاف الضرب ١٨٦، ١٢٢ (رجب)، شرح التصريح على التوضيح ٣٣٠/١. ويروى: «أبو

زيد».

(٤) في الأصل: مراداً.

(٥) وانظر البيت في الممتع ٥٦٨، اللسان (ويل).

(٦) في الأصل: توول.

(٧) في الأصل: دعيت.

(٨) المنصف ٢٠٠/٢، ٢٠١ بتصرف.

ودفعوه في الأفعال؛ لما ذكرت لك.

قال أبو الفتح: وليس يُشكَّ أنه إذا جهل الاشتقاق في العين، [وكانت ألفاً]^(١) فسبيلها أن تُحملَ على الواو. وكذلك قول الخليل: إنَّهم لو نطقوا^(٢) بالفعل من « آء ة » لقالوا: أوأت، ولكنَّهم كان يلزمهم حذف العين، كما تحذفها من « قُلتُ »، ويجب بعد ذلك إبدال الهمزة الثانية من « أوَّت » واواً؛ لانضمام ما قبلها، واجتماع همزتين في كلمة واحدة، فيقال: أوت، كما يُقال: عوت، وأن يقال في الأمر: أو، مثل « عو »، وأصله « أو »، مثل « عُغ »، فتبدل الثانية واواً، وبعض هذا مستكره، فرفضوا الفعل البتة^(٣).

وأما « أوّل » فجعله « أفعل »، وفأوه وعينه واو، ولم يجعله « فوعَل » من « وآلَ يوئلُ »^(٤)، بدليل^(٥) منع الصّرف، وبدليل لحاق « من » له، وبدليل « الأولى »^(٦)، ولم يجعل « أفعل » من « آل »؛ لأنَّه كان يكون « أوّل »، مثل

(١) تكملة من المنصف ٢٠١/٢.

(٢) في الأصل: قطعوا.

(٣) انتهى الثقل من المنصف.

(٤) في الأصل: ال يوول. وعلى هذا فيقرأ: آل يوؤل. وهو خطأ لأنَّه بذلك يكون أفعل لافوعل. قال الرّضي في شرح الكافية ٤٦٠/٣: « أمّا أوّل فمذهب البصريين أنَّه أفعل. ثمَّ اختلفوا فيه على ثلاثة أقوال: جمهورهم على أنَّه من تركيب (وول) كددن، ولم يستعمل هذا التركيب إلّا في أوّل ومتصرّفاتة. وقال بعضهم: أصله: أوّل، من وآل، أي: نجا؛ لأنَّ النّجاة في السّبق. وقيل: أصله: أوّل، من آل، أي: رجع؛ لأنَّ كلّ شيء يرجع إلى أوّله، فهو أفعل بمعنى المفعول، كأشهر، وأحمد، فقلبت في الوجهين الهمزة واواً قلباً شاذّاً. وقال الكوفيون: هو فوعل من وآل، فقلبت الهمزة إلى موضع الفاء. وقال بعضهم: فوعل، من تركيب (وول)، فقلبت الواو الأولى همزة، وتصريفه كتصريف أفعل التّفضيل. واستعماله بمن مبطلٌ لكونه فوعلاً ». وانظر جمهرة اللغة ١١٧٧، المسائل البغداديات ٨٩، شرح الشافية للرّضي ٣٤٠/٢.

(٥) هذا احتجاج القول الأوّل.

(٦) في الأصل: الاول. انظر سر صناعة الإعراب ٦٠٠، شرح المفصل لابن يعيش ٣٤/٦، ٩٧.

« آدم »، ولامعنى لقلب الهمزة هنا واواً، على ماتقدّم من قوانين تسهيل الهمزة، فالدخول فيما لم يوجد من^(١) البناء مع الظاهر أولى من الدخول فيه والخروج على الظاهر.

وإنما أسقطوا الفعل منه، ولم يتكلّموا به؛ لأنّ^(٢) فاءه وعينه واوان، فلو قالوا فيه: فَعَلَ يَفْعُلُ، لحدث فيه شيان يتدافعا؛ وذلك أنّ « فَعَلَ » إذا كان فاءه واواً فالمضارع منه إنّما يجيء على « يَفْعُلُ »، نحو « وَعَدَ يَعِدُ »، وعين الفعل إذا كانت واواً فالمضارع أبداً من هذا « يَفْعُلُ »^(٣) مضموم العين، كـ « قال يقول »، فكان يجب أن يكون العين من « يَفْعُلُ » مضمومة مكسورة في حال، وهذا متنافٍ مع مافيه من ثقل الواوين.. فإذا كانت الواو لم تأتِ فاءً ولا ماً، حتّى أنّه ليس في الكلام مثل « وعوت »، مع أنّ باب « سَلَسَ وَقَلِقَ » أكثر من باب « دَدَنَ وَكَوَّكَبَ »، فالأبجوز اجتماع الواوين فاءً وعيناً أجدر؛ لقلة باب « دَدَنَ ». وأيضاً فإن كانوا قد رفضوا الفعل فيما فاءه وعينه من موضع واحد في الصّحيح، فهم بأن يرفضوه في المعتلّ أولى.

فإن قال قائلٌ /: فهلاًّ استعملوا الفعل من « أوّل »، وبنوا الماضي على « فَعَلَ »، حتّى يجيء المضارع على « يَفْعُلُ »، ولا يلزم كسر العين وضمّها جميعاً، فقالوا: والَ يُوُولُ، كما قالوا: طالَ يَطُولُ؟

فقد تقدّم القول في ثقل ذلك، [ماهو جوابٌ عن هذا]^(٤). فلمّا لم يَسْغُ^(٥)

(١) في الأصل: مع. ولعلّ الصواب ما أثبتّه.

(٢) التّصّ الآتي منقولٌ من المنصف ٢٠١/٢-٢٠٤ بتصرّف يسير. وسيصرّح المؤلّف بالتّقل بعد قليل.

(٣) في الأصل: فَعَلَ. وفي المنصف ٢٠٢/٢: « فالمضارع من فَعَلَ أبداً ».

(٤) تكملة من المنصف ٢٠٢/٢.

(٥) في الأصل: يسمع.

فيه «فَعَلَ ولافْعُلَ»، رفضوه في «فَعِلَ» أيضاً.

قال ابن جني^(١): وحكى ثعلبٌ عن الفراء أنّه يجوز أن يكون «أَوَّلُ» من «وَأَلْتُ»، ويجوز أن يكون من «أَلْتُ»، فإذا كان من «وَأَلْتُ» فهو في الأصل «أَوَّلُ»، وإذا كان من «أَلْتُ» فهو في الأصل «أَوَّلُ»^(٢). والقياس يحظر أن يجوز فيه شيء من هذين المذهبين؛ لأنّه لو كان في الأصل «أَوَّلُ»، لجاز أن يجيء على أصله، ولم نسمعهم^(٣) نطقوا به هكذا!

فإن قلت: ما ينكر أن يكون ألزم التخفيف، كما قلت في «النبي والبرية»؟
قيل: لو خفف ل قيل: أول، كما تقول في تخفيف «مَوْءَ لَه وحوءَ بة»: مَوْءَ لَه وحوءَ بة، ولم تكن تقول^(٤): مَوْءَ لَه ولاحوءَ بة.

فإن قلت: ما تنكر أن يكون مثل قولهم^(٥) في «سَوْءَ لَه»: سَوْءَ لَه، وفي «شيء»: شيء؟

فإن مثل هذا لا يقاس عليه، وإنما القياس «سَوْءَ لَه وشيء»، كما تقول: ضَوْءٌ ونَوْءٌ، في تخفيف «ضَوْءٌ ونَوْءٌ».

وأيضاً فإننا إنمّا قلنا: إن «النبي والبرية» ممّا لزم التخفيف البتّة، لما قامت الدلالة على أنّه من «النّبأ»، ومن «برأ الله الخلق»، فلذلك قلنا: إنّّه ألزم التخفيف، ولم يُقل في «أَوَّلُ» ذلك؛ إذ لم يَقم فيه دليل أنّه من «وَأَلُ»، فترعم^(٦) أنّه ألزم

(١) مضى التنبيه على أن الكلام السابق منقول من المنصف، وهناك تحريجه، والنقل لا يزال مستمرا.

(٢) في الأصل: اوال. انظر قول الفراء في المسائل البغداديات ٨٩، المسائل الحليّيات ٣٤٣، المتع

٥٦٤، شرح الشافية للرضي ٣٤٠/٢.

(٣) في الأصل: ولم يسمعهم.

(٤) في الأصل: في تخفيف مولة وحوء به ولوجعل.

(٥) في الأصل: قوله.

(٦) في الأصل: فترعم.

التخفيف.

فإن قيل: ماتنكرُ أن تكون العينُ من «أول» همزةً في الأصل؛ لقراءة بعضهم: ﴿عَادَا لَوْلَى﴾^(١) فتكون همزة العين دالةً على أن الأصل الهمزة، كما استدلت بـ «النَّبَأ، وبرأ الله الخلق»، على أن «النَّبِيَّ والبرِّيَّة» من الهمز؟ قيل: هذا غيرُ لازم؛ لأنَّ القراءة شاذة، فإذا ثبت بها رواية^(٢)، فقياسها عندي قياس قول الشاعر:

أحبُّ المؤقدين إليَّ موسى^(٣)

لأنَّ من العرب من يُبدلُ الواو الساكنة المضموم ما قبلها همزةً فيقولون: مؤقِن، وليس هكذا «أنبأت، وبرأ الله الخلق»؛ لأنَّ الهمزة فيهما^(٤) من الكثرة بحيث لاخفاء به، فلذلك لم أقس ﴿عَادَا لَوْلَى﴾ على هذا للشذوذ^(٥). وكذلك لو كان من أُلْتُ، لقليل: أُول.

فأمَّا أن تُبدل الهمزة، أو الألف - المنقلبة عن الهمزة - واوًا، فهذا غير معروف^(٦).

قوله: «كيف ينبغي له أن يقول (أَفْعَلْتُ) في القياس من (اليوم) على من

(١) النجم: ٥٠. وهي رواية عن قالون كما في الإقناع ٧٧٥، شرح الشافعية للرضي ٧٧/٣، إتحاف فضلاء البشر ٥٢٣.

(٢) سبق في الحاشية السابقة أنها قراءة قالون.

(٣) عجزه:

وجعدة إذ أضاءهما الوقودُ

والبيت لجرير، وقد سبق تخريجه ٤٢٥.

(٤) في الأصل: فيها.

(٥) تقرأ: الشذوذ.

(٦) انتهى التقل من المنصف.

قال: أطولت»^(١).

السِّيرافي^(٢) - رحمه الله -: إتما قال سيبويه: «أفعلتُ» في القياس من «اليوم» على «أطولت»؛ لأنَّه على طريقة «أقام» المعلن. لاينبغي أن يبنى «أفعل» من «اليوم»؛ لأنَّه يلزمه مايتقل من اجتماع ياءين، أحدهما مضمومة، والأخرى مكسورة، مع الإعلال، في نحو «يُيِّم» في المضارع فلم يبنوا منه «أفعل» كما لم يبنوا «فعل»، وهو أجسن، و«يُيِّم» أثقل من «يُيِّم»^(٣)؛ لأنَّه يزيد هنا اجتماع ياءين إحداها مضمومة والأخرى مكسورة، وهناك ياءان إحداها مفتوحة والأخرى مضمومة، ولاثقل في الفتحة، كما في الكسرة، وأمّا إذا بني منه «أفعل» على طريقة «أطولت»، فيقال في المضارع: يُوِّم، فلايكون فيه ذلك الثقل، فهي مستخفة؛ لأنَّ الواو الأولى كالمدة. وأيضاً فإنَّه على هذه الطَّريقة يدخل في الباب، لاعلى بنائه على طريقة «أقام»؛ فإنَّه يقول في «أفعل»: أووم، ولايدغم، فهذا دخل في الباب.

قال^(٤): أبوالحسن: يقول: «أقويَّلتُ» / لئلاَّ يجتمع ثلاث واوات، وأما في فعل المفعول فيقول: اقوِّوول^(٥)، فيجمع بين ثلاث واوات؛ لأنَّ الثانية كالمدة، وكأنَّه عاملٌ ماولي الطَّرف معاملة الطَّرف، ولوكانت الواو الأخيرة هنا طرفاً لانقلبت ياء فكذلك هذه للثقل للزائد لاجتماع ثلاث واوات. والإمام

(١) في الأصل: على ماقال. انظر الكتاب ٣٧٦/٢.

(٢) انظر شرحه ٢٣٠/٦، ٢٣١ (خ) بتقديم وتأخير وتصرف في العبارة.

(٣) في الأصل: يوم.

(٤) يعني: السِّيرافي. وقد وردت المسألة عنده قبل السابقة. انظر شرحه ٢٢٥/٦، ٢٢٦ (خ). وانظر

الكتاب ٣٧٦/٢، التعليقة ٧٣/٥، المنصف ٢٤٤/٢.

(٥) في الأصل: اقوول.

لم يحفل بهذا؛ لأنّه يجتمع^(١) في حشو الاسم ما لا يجوز في الطّرف؛ ألا تراهم قالوا:
« سُرْتُ سُوراً »^(٢)، فجمعوا بين ضمتين وواوين، والضّمتان كالواو، فكأنّها
ثلاث واوات، وليس مثله في الطّرف^(٣). ومذهب أبي الحسن عندي مذهب قويّ.

(١) في الأصل: لا يجتمع. والتصويب من شرح السيرافي ٢٢٥/٦ (خ).

(٢) انظر المقتضب ٢٤١/١.

(٣) انتهى النقل من شرح السيرافي.

هذا باب ماقلب فيه الياء واواً وذلك قولك لآخره^(١)

وعلته - أعني: قلبها - للضمّة، لاقلب الضمّة لها، بخلاف «بيض»؛ وذلك أن الياء في «بيض» كانت في واحد متحرّكة، وهذان - أعني: كُولًا، وكُولًا^(٢) - ليس أصلهما^(٣) الحركة بوجه، فكانت الياء هنا أضعف. وأيضاً فإنّها لما تباعدت عن الطّرف، وإن كانت عيناً، شبّهت بما هو فاء في «موقن وموسر».

الأعلم^(٤): عاطت النّاقة تعيط عياطاً وعوططاً، إذا لم تحمل. وغير سيبويه يزعم أنّه يقال: عاطت تعيط وتعوط. فلا تكون في «عوطط»^(٥) مبدلة. ونظير «عوطط» في بنائه على هذا المثال «الحوّل»، من «حالت حيالاً وحوّلاً»، إذا لم تحمل، و«السودد» مصدر «ساد يسود». وهو غريب قليل.

وصف ناقة مطارقة الشّحم، وافرة القوّة والجسم؛ لاعتياط رحمها، وعقرها. وأصل المظاهرة لبس ثوب على آخر، فالظاهر منهما^(٦) ظهارة، والباطن بطانة. والنّي: الشّحم، وقد نوت النّاقة تنوي [إذا سمت]^(٧). والعتيق: القدم^(٨).

(١) الكتاب ٣٧٧/٢.

(٢) في الأصل: كذلك وكذلك.

(٣) في الأصل: أصلها.

(٤) تحصيل عين الذهب (بمashية الكتاب ٣٧٧/٢) بتصرّف. وكلام الأعلام في شرح قول الشاعر:

مُظَاهِرَةٌ نَيًّا عَتِيقًا وَعُوطُطًا . فقد أحكما خلقا لها متباينا

وقد سبق تخريجه ٦١٧.

(٥) في الأصل: عوط.

(٦) في الأصل: منها.

(٧) تكملة من تحصيل عين الذهب (بمashية الكتاب ٣٧٧/٢).

(٨) انتهى التّقل من تحصيل عين الذهب.

ففي استشهاد الإمام - رحمه الله - بالبيت^(١) على هذا إشكالان: أحدهما: أنه يمكن أن يكون من « عا ط ت عوط عُوْطَطًا »^(٢)، فكيف^(٣) جعلها منقلبةً، وما الذي دعاه إلى ذلك؟

ف قيل: إنما سمعه مَن لَعْنَةُ الياء، ولذلك قال: « سمعنا من العرب من يقول: تَعَيَّطَ »^(٤) فقال: فكأنه سمع من يقول: تَعَيَّطَ، ويقول البيت.

فنقول^(٥): هب هذا، ففيه إشكال آخر، وهو أنه ليس في سماعه « تَعَيَّطَ » ما يدل على أنه من الياء، ويمكن أن يكون من الواو، إلا أنه « تَفَعَّلَ »^(٦)، فانقلبت الواو بسبب سبق الياء لها ساكنةً، وهذا مشكل، ولا يمكن أن يكون الإمام سمع مصدرها فاستدل بذلك على أنه « تَفَعَّلَ »^(٧)؛ لأن مصدر « تَفَعَّلَ » « تَفَعَّلُ »^(٨)، مثل مصدر « تَدَحَّرَجَ »، وقد نصَّ هو عليه، ومصدر « تَفَعَّلَ »^(٩) « تَفَعَّلُ »، فلا يظهر الفرق^(١٠).

(١) الكتاب ٣٧٧/٢. وسبقت الإشارة إليه في الصفحة السابقة.

(٢) في الأصل: عوطا.

(٣) في الأصل: وكيف.

(٤) الكتاب ٣٧٧/٢.

(٥) في الأصل: فيقول.

(٦) في الأصل: تفعيل. ويريد بذلك: أنه ليس تَفَعَّلَ. انظر المنصف ٤٣/٢.

(٧) في الأصل: تفعيل.

(٨) في الأصل: تفعيل.

(٩) في الأصل: تفعّل.

(١٠) قال ابن جنّي في المنصف ٤٣/٢ معللاً حمل سيويه تعيَّط على تَفَعَّلَ: « قيل: لأن تَفَعَّلَ في الكلام أكثر من تَفَعَّلَ، فحمل تعيَّط على تَفَعَّلَ أولى من حمله على تَفَعَّلَ ». »

هذا باب ما الهمزة فيه في موضع اللام من ذوات الياء والواو

وأتى بـ «فَعَلَ» من الواو و«فَعِلَ»، وكذلك الياء، فـ «فَعِلَ» منهما^(١)
«دَاءٌ وَشَاءٌ»^(٢)، بدليل «يَدَاءٌ وَيَشَاءُ»^(٣)، ولا يمكن أن يقال: فتحتها حرفُ الحلق؛
لأنه قد تقدّم أن ذلك لا يكون فيما عينه حرف علة^(٤).

ثم قدّم بمقدّمة ليست من الباب؛ يبيّن^(٥) عليها أمراً في الباب، وهو أنّه متى
اجتمعت العين واللام حرفي علة، وثمّ ما يوجب إعلاهما^(٦)، فلا يُعلّان معاً؛ لأنّهم
يستثقلون الإعلال بعد الإعلال، ويؤدّيهم^(٧) إلى الالتباس^(٨)؛ لأنّهم لو علّوهمَا في
مثل «هَوَى» لصار «ها»، وكذلك كان / يصير «عَوَى» «عا»، فكان يلتبس
بحروف الهجاء، ويؤدّيهم إلى الإجحاف.

وأما أبو سعيد فعبر [عن]^(٩) هذا بأن قال: لو قلبوا^(١٠) العين، لاحتاجوا إلى

(١) في الأصل: منها.

(٢) داء عينه واو، وشاء عينه ياء.

(٣) يريد: أن يفعل إنّما يجيء من فعل. انظر الكتاب ٣٧٧/٢، المنصف ٢٣٨/١.

(٤) لا يكون المضارع مفتوح العين إلّا إذا كان ماضيه فعل بكسر العين، أو فعل بفتح العين، ولكي
يكون ماضيه فعل بفتح العين، لا بدّ أن تكون عينه حرف حلق، أو لامه حرف حلق والعين ليست حرف
علة.

(٥) في الأصل: يبيّن. وما أثبتته أنسب للسياق.

(٦) في الأصل: اعلاهما.

(٧) كذا في الأصل بتعدية الفعل، وقد سبق هذا في الفعل نفسه، وسيعيده بعد قليل.

(٨) انظر الكتاب ٣٧٧/٢.

(٩) تكلمة يلتزم بها الكلام.

(١٠) في الأصل: قلبواها.

الحذف، أو قلب الثانية همزة، وفي الأول الإجحاف، وفي الثاني الثقل والالتباس بما همزته أصليّة^(١).

وفي هذا نظر، فمن أين كانوا يقلّبونها همزة، وإنّما قبلها ألفٌ أصليّة؟! وفائدة إدخاله هذا الفعل أنّه قد ذكر في الباب [كلمات]^(٢) اعتلّت فيها العين، واللام، نحو « فاعِل » من « جِئْتُ »، فإنّه اعتلّت عينه فقلبت همزة، واعتلّت لامه فقلبت ياءً، لكنّه لما لم يكن فيه إجحافٌ، ولا تضعيف، ولا التباس البنية، احتمل ذلك^(٣).

قال: « ولم يجعلوها بمنزلة (خطايا) »^(٤). يعني: أنّ « خطايا » لما كانت جمعاً متناهيّاً، وعرضت فيه همزة، والهمزة غير العارضة ثقيلة، فأحرى العارضة؛ [لأنّها]^(٥) انتهت في الثقل نهايةً، مع أنّها لاتلّين^(٦)، أوجب أن يلزموا فيها الوجه الجائز في « صحارى ومَدارى »^(٧)، على الطّريقة المتقدّمة في غير هذا الموضع. وأمّا « جاء » فليس فيه ذلك الثقل فأجريت همزته الزائدة مجرى الأصليّة في « شاء » من « شأوتُ »، وشبهه بما همزته عين، مع

(١) نصّ أبي سعيد السيرافي في شرحه ٢٣٤/٦، ٢٣٥ (خ): « ولو أعلوا العين فسكنوها وقلبوها ألفاً كما فعلوا ذلك بواو قال وباء باع واجتمعت ألفان، واحتاجوا إلى قلب الثانية همزة أو حذفها، فلوحذفوها أخلّوا بالفعل، ولو قبلوها همزة كانوا قد ثقلوها وكثّروا تغييرها، وذلك إجحافٌ، ولو فعلوا اتبس بين ماكان همزة في الأصل وبين ماأصله الواو والياء ».

(٢) في الأصل كلمة أقرب قراءة لها: لنا. وبما أثبتّه يستقيم الكلام.

(٣) انظر الكتاب ٣٧٧/٢.

(٤) الكتاب ٣٧٧/٢، ٣٧٨ وفيه: « ولم يجعلوا هذا ».

(٥) تكلمة يلتئم بمثلها الكلام.

(٦) في الأصل: لايلين.

(٧) قال الرّضي في شرح الشافية ٦٠/٣: « وإذا قلبت الياء ألفاً جوازاً في مدارى، مع أنّ ما قبل الياء

ليس همزةً، فالوجه وجوب القلب ههنا؛ لثقل الهمزة ».

أنّه كان يُلبس، ولذلك قالوا في غير هذا: عذارى، ولا يقولون: قاضى، في « قاضى »؛ لاستثقال الجمع المتناهي؛ ولأنّه لا يلبس؛ لعدم هذه البنية التي صار إليها في الجموع بخلاف « قاضى » لوقيل؛ فإنّه في المفردات « فاعل ».

قال: « واعلم أنّ ياء (فعائل) أبداً مهموزاً »^(١).

إنّما قال ذلك ليبين أنّ « خطايا » أصلها الهمز، وأنّ الياء فيها منقلبة عن همزة، لا أنّها الياء التي كانت في المفرد وأنّها لم تقلب همزة. وقوله: « وشبّهت بـ (فاعِل) »^(٢).

يعني: مما اعتلّت عينه نحو^(٣) جمع « قَوْلٌ وَيَبِّعُ » وجميع ما تكتنف ألف^(٤) الجمع فيه واوان، أو ياءان^(٥)، أو ياءٌ وواوٌ، أو العكس، ممّا تقدّم قبل هذا، وقربهما من الطرف.

قوله: « وأمّا (فعائل) من (جِئْتُ وَسُئْتُ) فكـ (خطايا)^(٦)، نقول: جَيَايا وسَوَايا »^(٧).

قال أبو عثمان^(٨): لو بنيت مثل « فَعِيلَة » من « جِئْتُ وَسُئْتُ »، كنت قائلاً في تكسيره: جَيَايا وسَوَايا، ومأشبه ذلك.

قال أبو الفتح: هذا القول منه شيء؛ وذلك أنّه أجاز أن يبنى « فَعِيلَة » من

(١) انظر الكتاب ٣٧٨/٢ وفيه: « مهموزة ».

(٢) في الأصل: بفعائل. انظر الكتاب ٣٧٨/٢.

(٣) تقرأ في الأصل: كنحو.

(٤) في الأصل: ماتكتب اليه.

(٥) في الأصل: وياءان.

(٦) في الأصل: فخطايا.

(٧) الكتاب ٣٧٨/٢.

(٨) المنصف ٦٠/٢.

« جِئْتُ »^(١)، و« جِئْتُ » عينه ياء، ولامه همزة، والهمزة صحيحة، و« فَعِيل » لم يأت في كلام العرب ممّا عينه ياء، ولامه صحيحة، وليس في كلامهم مثل « بَيْعٍ وَكَيْلٍ »، إنّما يكون ذلك فيما عينه ولامه ياء^(٢)، نحو « حَيْثُ فَأَنَا حَيٌّ، وَعَيْتُ فَأَنَا عَيٌّ ». ووجه هذا القول من أبي عثمان أنّه إنّما جاء به على طريق الرّياضة في المسائل، وينبغي أن يكون جوازُه على مذهب أبي الحسن^(٣)، على أنّه لو جاء لكانت هذه سبيله كما قدّمناه، وكان ينبغي أن يقال في « فَعِيلَة » من « جِئْتُ وَسُئْتُ »: جَيْئَةٌ وَسُؤِيَّةٌ، فيجرى مجرى « خطيئة ورزيئة »^(٤).

[٩٧ب]

قال المؤلّف - رحمه الله -: فلهذا قال بعض من فسّر قول الإمام /: « وإذا قلت (فَوَاعِل) من (جِئْتُ) »^(٥) أنّه يريد جمع « فعالة » لأنّه مثل حسادة وصيادة^(٦). أمّا الخليل^(٧) - رحمه الله - فزعم أنّ « جاء » مقلوبٌ، وأنّ هذه الهمزة هي اللام الأصليّة، وأنّهم قد يستثقلون الهمزة وحدها، فإذا شعروا بأمر يوجب حدوث الهمزة هربوا إلى القلب، نحو « لاثٍ، وشاكٍ »^(٨)، وأصله « لاوْثٌ »، أي: ملتفٌ،

(١) في الأصل: حيث.

(٢) في الأصل: وليس في كلامهم مثل بيع وكيل إنّما يكون ذلك فيما عينه ياء ولامه صحيحة وليس في كلامهم مثل بيع وكيل، إنّما يكون ذلك فيما عينه ولامه ياء.

(٣) يعني: في جواز البناء على ما لم يأت في كلام العرب، ومنع ذلك الخليل وسيبويه والمأزني كما في شرح الملوكي ٥٠٥، ولعل ابن جني اعترض عليه لأن مذهبه خلاف ما صنع.

(٤) انتهى الثقل من المنصف.

(٥) الكتاب ٣٧٨/٢ وبعده: « قلت: جواءٍ، كما تقول من شأوت: شواء، فتجربها في الجمع على حد ما كانت عليه في الواحد ».

(٦) كذا في الأصل، والكلمة الأولى فيما يبدو الحرف الثاني منها ياء.

(٧) انظر مذهبه في الكتاب ٣٧٨/٢، المنصف ٥٢/٢، ٥٣.

(٨) الأول من قول العجاج:

لا ثٍ بها الأشياءُ والعُريُّ

و« شاوَكْ »، من الشوكة^(١)، فلوتركوها في موضعها^(٢) لانقلبت همزةً، فأحرى هنا؛ إذ يؤدّي إلى اجتماع همزتين، وإلى توالي إعلالين في العين واللام.

وهو مذهبٌ قويٌّ من جهة القياس. لكن الإمام قوّى مذهبه بطريقة أخرى سمعيةً عجيبة^(٣) دقيقة، وهي أنّ أكثر العرب وأفصح اللغات في « لاثٍ وشاكٍ »، لا يقلّبون^(٤)، بل يحذفون الهمزة حذفاً، ويقولون: لاثٍ وشاكٍ^(٥)، فقد تبين أنّه ليس من لغتهم في هذا القلب، ومع ذلك قالوا: جاء، كما ترى، فدلّ أنّه ليس على القلب عندهم.

ولم يفهم الناس من هذا خلافاً، فجعلوه تقويةً لقول الخليل، قال أبوسعيد: وهذه تقويةٌ لمذهب الخليل؛ لأنّهم إنّما حذفوها استثقلاً للهمزة، فتأخّرها يدلّ على زوال الهمزة^(٦).

وتزّيل كلام الإمام على ما تقدّم أنّه قال: « وأكثر العرب يقول: لاثٍ وشاكٍ سلاحه، فهؤلاء حذفوا الهمزة، وهؤلاء كأنّهم لم يقلّبوا اللام من (جئت)،

والثاني من قول طريف بن تميم العنبري:

فتعترفوني إنني أنا ذا كُمُ شاكٍ سلاحي في الحوادثِ مُعلِمُ

وقد أوردهما سيبويه في هذا الباب ٣٧٨/٢، وفي ١٢٩/٢. وانظر ديوان العجاج ٣١٤، المنصف

٥٢/٢ - ٥٤، ٩٢، المحتسب ٢٥٣/٢، شرح الشافية للرضي ١٢٨/٣.

(١) قال السيرافي ٢٣٩/٦، ٢٤٠ (خ): « ويجوز أن يكون شاكٍ مأخوذاً من شاكٍ بتشديد الكاف، واستثقلوا التشديد فحذفوا أحد الحرفين ». وانظر ارتشاف الضرب ٢٤٥، ٢٤٦ (رجب).

(٢) في الأصل: فلوتركوها في موضعهما.

(٣) في الأصل: عجمية.

(٤) في الأصل: ولا يقلّبون.

(٥) انظر الكتاب ٣٧٨/٢.

(٦) انظر شرح السيرافي ٢٤٠/٦ (خ).

حين قالوا: فاعِلٌ»^(١) فهذا بيِّنٌ على ما قلناه.

ثم قال: « ولم يصلوا»^(٢) إلى حذفها كراهية أن يلتقي الألف والياء وهما ساكنان»^(٣).

ظاهره أنه يعلل عدم الوصول هنا إلى الحذف، إلا أنه خَلَفٌ؛ لأنّه- أي: يَأْوُها- ما كانت تلتقي مع الألف، بل لام الكلمة همزة^(٤). فلا بدّ أن نترك الظاهر، ويكون تعليل الحذف: ولم يصلوا إلى حذفها لهذه العلة، بل تركوا ذلك، وعلة الحذف، لو كانت، إنّما تكون أن عين الكلمة الواقعة بعد ألف « فاعِل » ينبغي لها أن تعلّ بإعلال فعلها فتقلب ألفا، فتجتمع ألفان، فهؤلاء لا يهمزون، بل يحذفون لالتقاء الساكنين، ولا يبالون بالتباس الأبنية.

وقوله: « كراهية أن يلتقي الألف والياء»^(٥).

يعني: إذا انقلبت ألفا.

وقوله: « ولم يصلوا»^(٦).

أي: لم يفعلوا ذلك هنا؛ لأنّه ليس الأصل المطرد، بل إنّما قالوا ذلك في ألفاظ محصورة، ولم يقولوا: قال، في « قائل »، ولا: باع، في « بائع »، بل المطردة

(١) الكتاب ٣٧٨/٢.

(٢) في الأصل: وان فصلوا.

(٣) الكتاب ٣٧٨/٢.

(٤) أي: لو حذفت عين الكلمة فإنّ الذي يلتقي الألف والهمزة لأنّ لام الكلمة همزة. على أن أبا عليّ يقول في التعليقة ٨٠/٥: « يريد: الياء الساكنة المنقلبة عن الهمزة التي هي لام. يقول: لو حذفت الهمزة من جاء كما حذفت من شاك ولاث لالتقى ساكنان، وفي شاك لا يلتقي ساكنان؛ لأنّ الكاف حرف صحيح، فهذا الحذف في شاك تقوية لقول غير الخليل ».

(٥) الكتاب ٣٧٨/٢.

(٦) الكتاب ٣٧٨/٢.

في لغة الجميع أن الواو إذا وصلنا -والياء- إلى الجزء الذي ذكرنا، قلبت^(١) همزة، ولم تحذف بعد هذا في أثناء الكلام.

و« ليست هذه تعرض في جمع، فهي كـ(مُفَاعِلٍ) من (شَأَوْتُ) »^(٢).
يعني^(٣): أن الأصل [في]^(٤) هذا « جِيَائِيٌّ، وَسَوَائِيٌّ »، بوزن « جِيعَاعٍ، وَسَوَاعٍ »^(٥)، فالهمزة الأولى هي الزائدة بمترلة « حُطَائِط »؛ إذ هي من « الانحطاط »،
والثانية لام الفعل، بمترلة الطاء الثانية، فلما اجتمعت الهمزتان في كلمة قلبت الثانية ياء؛ لانكسار ما قبلها، كما فعلت ذلك في « جاءٍ وساءٍ »^(٦).

فهذا معنى قوله: « لأنها ليست همزة تعرض في جمع »^(٧). يعني^(٨): لم نقل: جِيَايَا وَسَوَايَا، كما قلت^(٩): خطايا، فقلبت الهمزة الزائدة [يَاء]^(١٠)؛ لأن / « جِيَاءٍ وَسَوَاءٍ »، وإن كان فيهما همزة زائدة، فليسا جمعا^(١١)، وإنما كل بناء منهما واحد، والهمزة الزائدة إنما تُغَيَّرُ إذا^(١٢) عرضت في الجمع، لافي الواحد.

(١) ورد النص في الأصل هكذا: الجمع ان والواو اذا وصلنا وصلنا الياء الى الجزء الذي ذكرنا فقلبت.

(٢) الكتاب ٣٧٨/٢.

(٣) انظر الشرح الآتي في المنصف ٨٢/٢.

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٥) تقرأ في الأصل: جِيَائِيٌّ وَسَوَائِيٌّ بوزن جِيعَاعٍ وَسَوَاعٍ.

(٦) في الأصل: شاء.

(٧) الكتاب ٣٧٨/٢.

(٨) انظر المنصف ٨٢/٢ باختلاف يسير.

(٩) في الأصل: وشوايا كما قلبت.

(١٠) تكملة من المنصف ٨٢/٢.

(١١) في الأصل: ححا.

(١٢) في الأصل: انما.

قوله: « جَيَّئٌ، وَقَرَّئِي »^(١).

أصل هذا « جَيَّئٌ، وَسَوَّءٌ »^(٢)؛ لأنَّكَ كرَّرت اللام في « فَعَلَّلَ »، فوجب تكرير الهمزة في المبني، فاجتمعت همزتان فقلبت الأخيرة ياءً، فصارت « جَيَّئِيَّ وَسَوَّئِيَّ »، ثمَّ قلبت الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ولم تقلب الهمزة في « آدم » ألفاً في أوَّل وهلة، من حيث أنَّ الهمزة الثانية في « آدم » ساكنة، والهمزة الساكنة إذا أبدلت أو خففت وقبلها فتحة، فإنَّ^(٣) الألف تقلب، وليست كذلك الهمزة في « جَيَّئاً »؛ لأنَّها حرف الإعراب، والهمزة المتحركة إذا قلبت فإنَّ حرف أصليَّ يجب أن تقلب، إمَّا ياء، وإمَّا واو؛ لأنَّ الواو والياء يكونان من الأصل، والألف لا تكون إلاَّ زائدة، أو مبذلة، في الأسماء والأفعال.

فإن قيل: هلاَّ قلبت^(٤) في « جَيَّئاً، وَسَوَّءَ أ »، واواً، ثمَّ قلبت ألفاً؟

قيل: لأنَّها رابعة، وهذا موضع تغلب عليه الياء.

قوله: « وَجُوَّئِيَّ »^(٥).

أصله « جُوَّوُؤٌ » بوزن « جَيَّعٌ »، فانقلبت الياء واوا؛ لسكونها وانضمام ما قبلها، فصار « جُوَّوُؤٌ »، ثمَّ قلبت الأخيرة ياءً؛ لاجتماع همزتين، فصار في التقدير « جُوَّوُئِيَّ »، ثمَّ أبدلت الضمَّة التي في الهمزة الأولى كسرة؛ لتسلم الياء بعدها، فصار « جُوَّوُءٌ »، مثل « قاضٍ وغازٍ »، تقول: هذا جُوَّوُءٌ، ومررت بجُوَّوُءٍ، ورأيت جُوَّوُئِيَّ،

(١) الكتاب ٣٧٨/٢.

(٢) شرح هذه المسألة منقول من المنصف ٨٨/٢ بتصرف، والمآزني مثل لفعل من جئت وسؤت، فلهذا خالف المثال الثاني مأمثله به سيبويه.

(٣) في الأصل: فان.

(٤) في الأصل: قدرت.

(٥) الكتاب ٣٧٨/٢. وقد وردت فيه كما في الأصل بإثبات الياء. وفي المنصف ٨٩/٢: « جَوَّوُءٌ ».

مثل « رأيت قاضياً »^(١).

قوله: « وليست تعرض في الجمع، فأجريت مجرى (مَشَأَى ومَشَاء) »^(٢).

أي: اللام هنا كالعين، ويُؤَيِّدُهُ^(٣) أَنَّ الهمزة إذا كانت ثانية في الواحد ثم كسرت ذلك الواحد على هذا المثال، لم تُغَيِّر الهمزة؛ لأنَّها لم تعرض في جمع، ولوعرضت في جمع لفعل بها مافعل بـ « خطايا ».

قال أبو علي - رحمه الله -: هذا هو القياس؛ لأنَّ الهمزة قد تجيء في جمع ما ليس واحده مهموزاً، نحو « قبيلة، وقبائل »، فهُم بأن يجيئوا في الجمع بالهمزة التي كانت في الواحد أجدر^(٤).

« وَأَمَّا (افْعَلْتُ) مِنْ (صَدِئْتُ) فَـ (اصْدَأَيْتُ)، تَقْلِبُهَا يَاءً »^(٥).

كان أصلها « اصْدَأَأْتُ »، فاجتمعت همزتان في كلمة، فقلبت الثانية بحكم ما قبلها، كما تقدّم في غير موضع، وقبلها فتحة، فقلبت ألفاً، فجاءت « اصْدَأَأْتُ »، فقلبت ياء، وإن لم تكن منقلبة عن حرف علة؛ حملاً على المضارع واسم الفاعل، على الطّريقة المبيّنة في الكتاب؛ ولأنّه ليس في الكلام فعلٌ لحقته صور الضّمائر المرفوعة وفي آخره ألفٌ.

وأما أبوسعيد وابن جنّي^(٦) فقالا: إنّ الهمزتين لما التقتا، جعلوا تخفيفها بقلبها ياء؛ حملاً على المستقبل، واسم الفاعل؛ إذ^(٧) كانت تنقلب فيهما ياءً.

(١) انظر المنصف ٨٩/٢، ٩٠.

(٢) الكتاب ٣٧٨/٢. وفي الأصل: ومكا.

(٣) في الأصل: ويؤيد.

(٤) انظر كلام أبي علي في المنصف ٦٣/٢.

(٥) الكتاب ٣٧٩/٢.

(٦) انظر شرح السيرافي ٢٤٩/٦، ٢٥٠ (خ)، المنصف ٩٠/٢، ٩١. وعليه كلام المازني أيضاً.

(٧) في الأصل: إذا.

وهذا ضعيف، والأولى ماتقدّم.

وأما حالُ هذا الفصل وإدخاله فهو كإدخال « فعلل » من « جئتُ وقرأتُ »؛ ولأنّها كان إدخالها، لأنّها^(١) ليست على القلب، أي: لا يتصوّر بها ما يتصوّر في « فاعل »^(٢).

قوله: « فقال: هي (فَعَالِيَة) بمترلة (علانية)، والذين قالوا: سَوَايَة، حذفوا الهمزة كما حذفوا همزة (هَارٍ وِلاَثٍ) »^(٣).

يريد^(٤): أنّهم لما حذفوا الهمزة في « شائك »^(٥) ولأثث «، وهم يريدونها، وقالوا: شاك وِلاَثٍ؛ لضربٍ من الاستخفاف؛ إذ الهمزة حرفٌ ثَقِيلٌ، مع أنّ / همزة « شائك ولأثث » عين، فهم أنّ يحذفوا في « سَوَايَة » استخفافاً، وهي لام، أجدر؛ لأنّ اللام أجدر بالضعف من العين.

فإن قلت: إنّ الهمزة في « شائك » مبدلةٌ من الواو، وهم على حذف المعتلّ أجراً منهم على حذف السالم!

قيل: الهمزة في « شائك ولأثث » [وإن كانت]^(٦) مبدلة، فهي بدل من حرف أصليّ، وهو العين، والعين أقوى من اللام، وإذا أبدلت^(٧) العين همزة جرت مجرى الهمزة الأصليّة؛ ألا ترى أنّ سيبويه يقول في تحقير « قائم »: قَوَيْمٌ، كما تقول

(١) في الأصل: وادخاله كادخال فعلل وفعل من حيث قرأت ولأنّها كان ادخالها لآلها.

(٢) قال سيبويه ٣٧٨/٢: « وأما فُعُلٌ من جئت وقرأت فإنك تقول فيه: جيّأى وقرأى وليس يكون ههنا قلبٌ كما كان في جاء ».

(٣) الكتاب ٣٧٩/٢.

(٤) الشرح الآتي منقول من المنصف ٩٢/٢ بتصرف يسير.

(٥) في الأصل: شاك.

(٦) تكملة من المنصف ٩٢/٢.

(٧) في الأصل: اللام فابدلت.

في تحقير « سائل »: سُوَيْلٌ، تُجْرَى المبدلة في هذا الموضع مُجْرَى الأصل. وخالفه أبو عمر^(١) في ذلك فقال: قُوَيْمٌ، وُئُوَيْمٌ، فأزال الهمزة لزوال ألف « فاعِل » من قبلها^(٢).

ويدلّ على صحّة مذهب سيبويه في إقرار الهمزة مع زوال ألف « فاعِل »، وأنها^(٣) تجري مجرى الهمزة الأصليّة قول العرب في « أَدُورٌ »: أَدُرٌّ، على تقديم الهمزة. وكان قياس قول أبي عمر أن تقول: أَوْدُرٌ، فتردّ الواو لزوال الضمّة عنها، كما قال: إنّه يُزيل الهمزة من « قائم »، إذا قال: قُوَيْمٌ؛ لزوال ألف فاعل من قبلها، ولم نرهم قالوا: أَدُورٌ، ولكن أجروها مُجْرَى الهمزة الأصليّة، فقالوا: أَدُرٌّ، كما قالوا في تقديم همزة « أَرُوس »: أَرُس.

فقد ثبت من هذا أنّ الهمزة المبدلة إذا كان بدلها عن العين جرت مجرى الهمزة الأصليّة^(٤).

وأنشد البيت الذي فيه « لِمَلَأْكَ »^(٥).

(١) في الأصل: عمرو. وكذا في الموضع التّالي. والمراد: الجرمي.

(٢) انظر القولين السابقين في الكتاب ١٢٧/٢، شرح الشافعية للرضي ٢١٤/١، ٢١٥، ارتشاف الضرب ٣٧٢ (رجب).

(٣) في الأصل: وانما.

(٤) انتهى التّقل من المنصف.

(٥) وهو:

فلستُ لأنسيّ ولكن لِمَلَأْكَ تَنَزَّلَ من جوِّ السّماءِ يَصُوبُ

وينسب إلى علقمة الفحل، وإلى أبي وجزة السعدي يمدح عبد الله بن الزبير، رضي الله عنه، ولمستّم ابن نوية، ولرجل من عبد القيس يمدح التّعمان. انظر الكتاب ٣٧٩/٢، مجاز القرآن ٣٣/١، ٣٥، إصلاح المنطق ٧١، الأصول ٣٣٩/٣، الجمل ٦٠، المنصف ١٠٢/٢، أمالي ابن الشجري ٢٠٣/٢، ٣٥/٣، اللباب ٢٥٨/٢، إيضاح شواهد الإيضاح ٤٠٢، شرح الشافعية للرضي ٣٤٦/٢، اللسان (ملك)، ارتشاف الضرب ٢٣٨٣ (رجب)، شرح شواهد شرح الشافعية ٢٨٧-٢٩٠

واختلف النحويون في « مَلَك »^(١)، فقال قائلون: هو مقلوب من « مَأَلَك »،
والهمزة فاء الكلمة؛ لقولهم: أَلُوكة، وألوك، وهي الرسالة.
وقال يونس - رحمه الله -: أَلَك يَأَلِك^(٢) من الرسالة.
وحكى كراع في المجرد^(٣): أَلَكْتُهُ أَلَكُهُ أَلَكَا: بَلَّغْتُهُ الأَلُوكة، وهي الرسالة.
وأنشد اللغويون:

وغلامٍ أَرْسَلْتُهُ أُمُّهُ بألوكٍ فبذلنا ماسأل^(٤)

« ملأك »^(٥) على هذا « مَعْفَل »، و« ملائكة » « معافلة »^(٦)، مقلوب.

وحكى أبو عبيد القاسم بن سلام: لأَك، إذا أرسل^(٧)، فـ« ملأك » على هذا
« مَعْفَل »، و« ملائكة » « مفاعلة »، مقلوب.

فاللام فاء، والهمزة عين، والكاف^(٨) لام.

قال ابن جنِّي^(٩) - رحمه الله -: هذا هو الأكثر، وعليه تصرفُ الفعل، قال

الشاعر:

(١) انظر الكتاب ٣٧٩/٢، الأصول ٣٣٩/٣، الباب ٢٥٨/٢، ٢٥٩، شرح الشافية للرضي ٣٤٦/٢،

٣٤٧. وانظر بقية مصادر الشاهد السابق.

(٢) انظر الخصائص ٢٧٤/٣.

(٣) المجرد ٢٠٠/١.

(٤) للبيد بن ربيعة - رضي الله عنه. انظر ديوانه ١٧٨، كتاب الألفاظ لابن السكيت ٤٥٣، المعاني

الكبير ٤١٠، التعليقة ٨٤/٥، الخصائص ٢٧٥/٣، المنصف ١٠٤/٢، إيضاح شواهد الإيضاح ٤٠٣،

اللسان (ألك، شوى).

(٥) في الأصل: فلا.

(٦) في الأصل: مفعّل وملائكة مفاعلة.

(٧) في الأصل: رسل.

(٨) في الأصل: والكلام.

(٩) انظر المنصف ١٠٣/٢، والخصائص ٢٧٤/٣. والتّصّ فيما يبدو ملفّقٌ منهما، بتصرف.

أَلَكْنِي إِلَى قَوْمِي السَّلَامَ رِسَالَةً
وَقَالَ: بِآيَةٍ مَا كُنَّا ضِعَافًا وَلَا غُرْلًا^(١)

أَلَكْنِي إِلَيْهَا وَخَيْرُ الرِّسْوِ
وَقَالَ: لِأَعْلَمُهُمْ بَنَوَاحِي الْخَبَرِ^(٢)

أَلَكْنِي إِلَيْهَا عَمَرَكَ اللَّهُ نَاقِيَةً
وَأَصْلُهُ «أَلَكْنِي»، فَخَفَّفَ الْهَمْزَةَ بِأَنْ طُرِحَتْ كَسْرُهَا^(٤) عَلَى اللَّامِ،
وَيَكُونُ عَلَى هَذَا «أَلُوكَ» «عَفُولَ»، وَ«مَالُكَ وَمَالِكَةَ» مَقْلُوبٌ: «مَعْفُلٌ
وَمَعْفَلَةٌ»^(٥). قَالَ عَدِيّ بْنُ زَيْدٍ:

أَبْلَغَ التَّعْمَانِ عَنِّي مَالُكَأً
وَقَالَ آخَرُ: أَنَّهُ قَدْ طَالَ حَبْسِيْ وَانْتِظَارِي^(٦)

أَبْلَغَ أَبَا دَخْتَنُوسَ مَالِكَةً
غَيْرَ الَّذِي قَدْ يَقَالُ مِ الْكَذِبِ^(٧)

(١) البيت لعمر بن شأس. انظر الكتاب ١٠١/١، المنصف ١٠٣/٢، الخصائص ٢٧٤/٣، إيضاح شواهد الإيضاح ٤٠٢، اللسان (ألك).

(٢) البيت في المنصف ١٠٣/٢، الخصائص ٢٧٤/٣، اللسان (ألك).

(٣) في الأصل: تهادا. والبيت لسحيم عبد بني الحسحاس. انظر ديوانه ١٩، ديوان ذي الرمة ١٧٧٢، ١٧٧٣، الأزهية ٨٣، التبصرة والتذكرة ٤٤٩، الخصائص ٢٧٤/٣، أمالي ابن الشجري ٥٥٧/٢، إيضاح شواهد الإيضاح ٤٠٢.

(٤) في الأصل: همزتها.

(٥) في الأصل: مفعول ومفعلة.

(٦) سبق تخريجه ٢٤.

(٧) في الأصل: مال الكذب. والبيت لمسهر بن كعب. انظر التكملة ٢١٥، الخصائص ٣١١/١، ٢٧٥/٣، سر صناعة الإعراب ٥٣٩، ٥٤٠، أمالي ابن الشجري ٤٥/١، ١٦٨/٢، شرح شواهد الإيضاح ٢٨٨، إيضاح شواهد الإيضاح ٤٠٠/١، شرح المفصل لابن يعيش ٣٥/٨، المرتجل في شرح القلادة السمطية ١٨٤، اللسان (ألك، لكن، ممن). وأبودختنوس: لقيط بن زرارة التميمي، أخو حاجب صاحب القوس، ودختنوس ابنته.

ويظهر من تسوية سيبويه - رحمه الله - بين « مألَكة ومَلَأَكة »^(١) أنَّهما لغتان، وإحدى^(٢) اللفظتين غير مقلوبة من الأخرى، وهو القياس؛ لأنَّه قد اسْتَعْمِلَ الفعلُ من كلِّ واحد منهما، إلَّا أنَّ اقترانهما مع ما ذكر من المقلوب نبّه أكثر المفسرين، وفهموا منه أنَّ إحدى اللفظتين مقلوبة، وأنَّ أكثر التّصريف هو على « ألْكني »، وهو محتمل.

[١٩٩]

وأما « قِسيّ »، فأصله « قُوس »، جمع / « قَوْس »، إلَّا أنَّهم كرهوا اجتماع الضمّتين والواوين، ففرّوا إلى القلب؛ لأنَّها تحتمل وتخفّ، فقالوا: قُسُو، وكان ينبغي لما قدّم السّين أن يقولوا: قُسُو، فتصحّ الواو؛ لأنَّها ليست لاما فيعلّها كما يعلّ « عتيّ » ولكن لما أخر العين فجعلها في موضع اللام أشبهت اللام؛ إذ صارت في موضعها، فقلبت كما تقلب؛ إذ كانت العين نفسها قد قلبت على جهة الشبه باللام؛ لقربها من الطّرف، مع أنَّها في موضعها غير مؤخّرة لموضع اللام، نحو « صيّم، وقُيّم »، فهي أجدر بأن تقلب إذ استقرّت هو منها في موضع اللام^(٣). فقلبت الضمّة كسرة، والواوان^(٤) ياءين، وأتبعوا ما قبل السّين في الكسر، فقالوا: قِسيّ، كما يفعلون في هذا النّوع من الجمع، نحو « عِصيّ »، إلَّا أنَّهم التزموا الكسرة^(٥)، كما ألزموا الهاء في « مسائية ».

وأما قولهم: « اليوم اليَمِي »^(٦)، الظّاهر من قوله أنَّه أراد: وصف « اليوم »

(١) انظر الكتاب ٣٧٩/٢.

(٢) في الأصل: واحد من.

(٣) انظر المنصف ١٠٤/٢.

(٤) في الأصل: والواوين. وكأنَّه على بناء قلبت للمعلوم. وما أثبتّه أنسب للسياق.

(٥) انظر أمالي ابن الشّجري ٤٧٢/٢. وفي اللسان (قوس): « وقِسيّ وقُسيّ، كلاهما على القلب عن قوس ».

(٦) من رجز لأبي الأحرز الحماني، وهو:

بـ «اليوم» على مثال «فعل» بكسر العين، ويراد بـ «اليوم»: الشديد، كما يقال: ليلٌ أليل، وليلة ليلاء، ثم يُقلب من «اليوم» إلى «اليمي».

ومعنى قوله: «ومع ذلك أن هذه الواو تعتلّ في (فعل)»^(١).

أن هذه الواو^(٢) لو لم تُقلب لاعتلت لتحركها وانفتاح ما قبلها، ويكره كونها مكسورة، فإذا انضم إلى كسرتها كون الياء من «اليوم» [قبلها]^(٣)، كان أشدّ كراهيةً.

وشبهه أبو عثمان المازني - رحمه الله - «اليوم»، لما أُخِر الواو وقُدّم الميم، بـ «أدل»^(٤).

وقال ابن جني^(٥): معنى تشبيهه به: أن أصل «اليمي» «اليَمِو»^(٦)، فانقلبت الواو ياء؛ لانكسار ما قبلها، وكذلك أصل «أدل»^(٧) «أدْلُو»، فنقلبت الواو ياء؛ لوقوعها [طرفاً]^(٨) مضموماً ما قبلها، فصارت في التقدير «أدلي»، ثم أبدلت من الضمة في اللام كسرة؛ لتصحّ اللام، فصارت «أدلي»، ثم عمل بها ما عمل

مَرَوَانُ مروان أخو اليوم اليمي ليوم روع أوفعال مَكْرَم

انظر الكتاب ٣٧٩/٢، المنصف ١٠٢/٢، ٦٨/٣، الخصائص ٦٤/١، ٧٦/٢، المختسب ١٤٤/١،

الاقتضاب ٤٢٠/٣، اللسان (يوم)، شرح شواهد شرح الشافية ٦٨. ويروى: «يامروان لليوم اليمي».

(١) الكتاب ٣٧٩/٢.

(٢) يعني في: اليوم.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٤) انظر المنصف ١٠٢/٢.

(٥) المنصف ١٠٢/٢.

(٦) في الأصل: اليوم.

(٧) في الأصل: ادلو.

(٨) تكملة من المنصف ١٠٢/٢.

بـ « غازٍ »؛ فإنَّما^(١) جمع بين « اليمي » و« أدلٍ » بانقلاب لاميهما.

وقال غيره^(٢): أراد: أخو اليومِ اليوم، كما قال:

إنَّ مع اليومِ أخاه غدوًا^(٣)

فقدَّم الميم بضمَّتْها إلى موضع الواو^(٤)، فصارت « اليمو »، فوقعت الواو طرفاً وقبلها ضمَّة، فقلبت ياء، وكُسِر ما قبلها، كما قيل في جمع « دَلُو »: أدلٍ. فيكون تشبيه أبي عثمان تشبيهاً حقيقياً؛ ولكن هذا بعيدٌ من لفظ سيبويه ولفظ أبي عثمان.

وأما « مسائية »^(٥) فإنَّها جمعُ « مساءة »، كـ « منارة ومناور »؛ لأنَّ « مفاعل » لا يوجد مفرداً. وأصل « مساءة » « مسوأة »، ثمَّ جُمِعت « مَفْعَلَة » على « مفاعلة »، وأصلها « مفاعل »، لكن التاء دخلت لتأنيث الجمع، كما دخلت في « صياقلة »، وحُدِّثا « صياقل ». وكان قياسه « مساوئة »، تردَّ الواو كما تردَّها في « مقاوم ومقاول » جمع « مقام، ومقال »، فأرادوا قلب هذه الواو [ياء]؛^(٦) لأنَّها أخفّ، ولم يتمكن لهم ذلك؛ لأنَّه لا موجب لقلبها، فنقلوا^(٧)؛ ليتوصَّلوا إلى ذلك،

(١) في الأصل: وانما.

(٢) هو السِّيرافي. انظر شرحه ٢٥٢/٦ (خ)، الاقتضاب ٤٢٠/٣.

(٣) في الأصل: أخوه. وقبله:

لاتقلواها وادلواها دلوا

انظر ما اتَّفَق لفظه واختلف معناه لليزيدي ٢٠٩، المقتضب ٣٢٨/٢، ١٥٣/٣، التبصرة والتذكرة ٨٦١، المنصف ٦٤/١، ١٤٩/٢، شرح التصريف للثمانيني ٤١٢، المخصص ٦٠/١٩، أمالي ابن الشجري ٢٣٠/٢، شرح الملوكي ٣٩٢، ٣٩٤، الممتع ٦٢٣، اللسان (دلا، غدا)، شرح شواهد شرح الشافية ٤٤٩.

(٤) في الأصل: اللام.

(٥) الكتاب ٣٧٩/٢.

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٧) في الأصل: فقلبوا

بأن توقع الهمزة في موضعها، فتكسر وتحرك بحركتها، وتقع هي بعد كسرة، والواو إذا كانت لاماً، أو في موضع اللام، بعد كسرة، تنقلب ياء، وألزموا الهاء^(١) ولم يلزموها في « صياقلة »؛ وخروجهم في الشيء يُجرُّهم على الخروج في غيره.

وأما « أشياء »^(٢) فهي عنده مقلوبة / وزنها [« لفعاء »، ثم جمعت ف قيل]^(٣): أشاوى، مثل « صحارى »، وأبدلوا الياء واوا، كما قالوا: أتيتُه أثوةً. وإِنما ذهب إلى هذا لما رآها غير مصروفةٍ، نحو قوله تعالى: ﴿ عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبَدِّلْ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ ﴾^(٤). فلما رآها غير مصروفةٍ في حال التنكير ذهب إلى أن الهمزة فيها للتأنيث، وهي من لفظ « شيء »، « فعلاء »، وأصله « شيئاء ».

وحملها أبو الحسن - رحمه الله - للضرورة المذكورة على أنها « أفعلاء »^(٥)، جمع « شيء »، نظير « سَمَحَ وَسُمِّحَ »؛ لأنَّ « أفعلاء » تأتي مع « فعلاء » في باب « فَعَلَ »^(٦)، ويكون بدلاً منها في المعتلّ العين [أفعال]^(٧)، ثم حذفت الهمزة الأولى حذفاً للاستثقال، كما حذفت في « سَوَايَة وَلَاث وَشَاك »، وهذا أحرى لاجتماع همزتين؛ ولأنَّه جمع، ويكون في الجموع ما لا يكون في الآحاد، بدليل

(١) في الأصل: الياء.

(٢) الكتاب ٣٧٩/٢.

(٣) تكملة يلتئم بعثها الكلام. انظر المنصف ٩٤/٢.

(٤) المائدة: ١٠.

(٥) في المنصف ٩٥/٢: « وأما قول أبي الحسن: إنها أفعلاء، فلاَّه هرب من القلب، فلم يجعلها لفعاء، ورآها غير مصروفة، فلم يجعلها أفعالا، فذهب إلى أنها أفعلاء، محذوفة اللام ». وانظر شرح التصريف للثمانيني ٤٠٢، الإنصاف ٨١٣، شرح الملوكي ٣٧٧، المتع ٥١٣.

(٦) في الإنصاف ٨١٣: « وأما أبو الحسن فذهب إلى أنَّه جمع شيء بالتخفيف، وجمع فعل على أفعلاء، كما يجمعونه على فعلاء، فيقولون: سَمَحَ وَسُمِّحَ، وفعلاء نظير أفعلاء، فكما جاز أن يجيء جمع فعل على فعلاء، جاز أن يجيء على أفعلاء؛ لأنَّه نظيره ».

(٧) تكملة يلتئم بها الكلام. وذلك نحو: بيت وأبيات

لزوم البدل في « خطايا »، وإبدالهم من الأولى في « ذوائب »^(١).

وشبه أبو الحسن جمعهم « شيئاً » على « أشياء » بـ « شاعر وشعراء »، بدليل « أن (شيئاً) (فَعْلٌ)، وليس حكم (فَعْلٌ) أن يجمع على (أفعلاء)، كما أنه ليس حكم (فاعل) أن يجمع على (فُعلاء)، وكما^(٢) قالوا: سَمَحَ وَسُمِحَ، فجمعوا (فَعْلًا) على (فُعلاء). وعلى أنه قد حُكي (سَمَحَ وَسَمِيحَ)، فيكون على هذا (سُمِحَ) جمع (سميح)، والمشهور عندهم (سَمَحَ)^(٣).

وذهب الكسائي^(٤) - رحمه الله - إلى أن « أشياء » « أفعال »، بمترلة « بيت وأبيات »، إلا أنها لما جُمعت على « أشياء »، أشبهت ما واحده « فُعلاء »، فلم تُصرف؛ لأنها جرت مجرى « صحراء وصحراوات ». وهذا إنما حمله عليه، وسوّغه له^(٥)، ارتكابه اللفظ؛ لأن « أشياء » أشبهت « أحياء » جمع « حي »، فكما أن « أحياء » « أفعال »، فكذلك « أشياء ». ثم احتال لامتناعها من الصرف بأن شبّها بـ « فُعلاء ».

فهي عند الكسائي، وأبي الحسن - أعني: أشياء - جمع حقيقة، وعلى مذهب الخليل وسيبويه بمترلة « طرفاء وقصباء »، اسم للجمع، لم يكسر عليه الواحد، إلا أنه من لفظ الواحد، نحو « جمل وجامل، وبقرة وبقير »، وقرأ بعض القراء: ﴿إِنَّ الْبَاقِرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا﴾^(٦).

(١) أصلها: ذَائِب، فقلّبوا الهمزة الأولى واوا.

(٢) في الأصل: كما. بلاواو.

(٣) المنصف ٩٥/٢.

(٤) انظر المنصف ٩٥/٢، ٩٦، المتع ٥١٣. وانظر الإنصاف ٨١٢ وهو منسوب فيه لبعض الكوفيين. والكلام الآتي لفظه قريب من لفظ المنصف، مع زيادة سيرة على ما في المنصف.

(٥) في الأصل: إياه. والمثبت من المنصف ٩٦/٢.

(٦) البقرة: ٧٠. وفي المحرر الوجيز ٢٥٨/١: « ويجمع أيضا على باقر، وبه قرأ ابن يعمر وعكرمة ».

وطابق أبوزكريا الفراء^(١) - رحمه الله - أبا الحسن الأخفش، على أن «أشياء» جمع أصله «أشياء»، إلا أنه خالفه في أن زعم أن «شيئاً» محذوفة من «شيئ»، كما قالوا في «هين»: هين، فكما^(٢) جمعوا «هيناً» على «أهوناء»^(٣) كذلك جمعوا «شيئاً»^(٤) على «أشياء»^(٥).

وهذا الذي ادّعه الفراء من أن «شيئاً» محذوف من «شيئ»، ليس له دلالة تدلّ عليه؛ لأننا لم نعلمهم قالوا: شيئ، كما قالوا: هين، ولو كان أصله التشديد لَنُطِقَ به، كما نُطِقَ به في «هين»، وبابه.

وكأن أبا الحسن رغب عن هذا القول - أعني قول الفراء - لأنّه معلوم أن «فِعْلاً» لا يُجمع على «أفعلاء»، وإن كان قد جاءت عليه أحرفٌ يسيرة، كما أن «فَعْلاً» ليس حكمه أن يُجمع على «أفعلاء».

فإن قال: إن «فِعْلاً» إنما أصله «فَعِيل»، وإلى هذا ذهب الكسائي - رحمه الله - كأنه كان^(٦) «شَيْئاً»، ثم عدل إلى «شيئ»، ثم حذف، فصار «شيء».

وفي الكشف ٢٨٨/١: «وقرأ محمد ذو شامة ﴿إِنَّ الْبَاقِرَ يَشَابَهُ عَلِينَا﴾ بالياء والتشديد». وانظر جمهرة اللغة ٣٢٣، المنصف ٩٦/٢، شرح الملوكي ٣٧٦.

(١) مذهب الفراء والكلام الآتي عليه في المنصف ٩٦/٢ - ٩٨ باختلاف يسير. وانظر مذهب الفراء في معاني القرآن ٣٢١/١، أمالي ابن الشجري ٢/٢٠٥، الباب ٢/٣٦٨، شرح الملوكي ٣٧٧، ٣٧٨، المتع ٥١٣، وهو في الإنصاف ٨١٢، ٨١٣ منسوب إلى الكوفيين.

(٢) في الأصل: فلما.

(٣) انظر الكتاب ٢/٢١١، التكملة ٤٧٢.

(٤) في الأصل: أشياء.

(٥) وأصله: أشياء. ووزن أشياء: أفعاء، بعد حذف الهمزة طلباً للخفة. انظر الإنصاف ٨١٢، ٨١٣.

(٦) في الأصل: قال.

وكذلك قوله في جميع ما هو على «فَعِلَ»، نحو «مَيّت، وسَيّد»، فإذا كان

أصله «فَعِيلاً»، جاز أن يُجمع على «أَفْعِلَاء»، نحو «صديق وأصدقاء»!

[١٠٠] فَإِنَّ هَذَا أَيْضاً بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ ادَّعَى مَا لَا / دَلَالَةَ عَلَيْهِ أَيْضاً؛ لِأَنَّ مَا عَيْنُهُ يَاءٌ، لَا يَجِيءُ مِنْهُ شَيْءٌ عَلَى «فَعِيلَ»، نَحْوُ «بَيْعَ»، إِلَّا أَنْ تَكُونَ لَامُهُ يَاءٌ، نَحْوُ «حَيَّ»، وَ«شَيْئَ» مِمَّا عَيْنُهُ يَاءٌ، وَلَامُهُ صَحِيحَةٌ.

وَأَنْكَرَ الْفَرَّاءُ -رَحِمَهُ اللَّهُ- قَوْلَ الْخَلِيلِ، وَقَالَ: إِنَّ فِيهِ حَمَلًا عَلَى الْكَلِمَةِ إِذَا جَعَلَهَا «لَفْعَاءً»؛ لِمَا دَخَلَهَا مِنَ الْقَلْبِ؛ وَلِأَنَّهُمْ جَمَعُوهَا^(١) عَلَى مَا وَاحِدَهُ مُحَرَّكَ الْعَيْنِ، مُؤَنَّثٌ بِالْهَاءِ، نَحْوُ «طَرَفَةٌ وَطَرَفَاءُ، وَقَصَبَةٌ وَقَصَبَاءُ».

وَهَذَا غَيْرُ لَازِمٍ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عِنْدَهُ أَنَّ «أَشْيَاءَ» جَمْعٌ كُسِرَ عَلَيْهِ «شَيْءٌ»، وَإِنَّمَا هُوَ عِنْدَهُ اسْمٌ لِلْجَمْعِ، بِمِثْلَةِ «بَقَرٌ وَرَهْطٌ»، إِلَّا أَنَّهُ مِنْ لَفْظِ «شَيْءٍ»، كـ«الْبَاقِرِ» مِنْ «بَقَرَةٍ».

وَقَوْلُ الْخَلِيلِ: إِنَّهَا مَقْلُوبَةٌ أَقْوَى مِنْ ادِّعَاءِ حَذْفِ اللَّامِ مِنْهَا، أَلَا تَرَى الْقَلْبَ قَدْ كَثُرَ فِي كَلَامِهِمْ حَتَّى أَنَّ ابْنَ السَّكَيْتِ قَدْ صَنَّفَ فِيهِ كِتَاباً، وَلَمْ نَرَ الْهَمْزَةَ حَذَفَتْ، وَهِيَ لَامٌ، إِلَّا فِي «سَوَايَةٍ»^(٢)، وَمَا لَعَلَّهُ إِنْ جَاءَ فَهُوَ قَلِيلٌ نَزَرٌ، فَجَعَلَهُ عَلَى الْأَكْثَرِ هُوَ الْقِيَاسُ.

وَقَوْلُ الْفَرَّاءِ شَاذٌّ قَلِيلٌ؛ لِأَنَّ أَصْلَ «فَعِيلَ» لَا يُكْسَرُ، بَلْ إِنَّهُ يُجْمَعُ^(٣) جَمْعَ السَّلَامَةِ، وَيَسْتَعْنِي بِهِ، وَتَكْسِيرُهُ قَلِيلٌ، فَفِيهِ الْجَمْعُ عَلَى «أَفْعِلَاءَ»، وَإِخْرَاجِ «شَيْءٍ» عَنْ ظَاهِرِهِ، وَلِزُومِ التَّخْفِيفِ فِيهِ وَالْحَذْفِ مِنَ الْجَمْعِ.

(١) فِي الْأَصْلِ: حَمَلُوهَا.

(٢) فِي الْأَصْلِ: سَوَاوِيهِ.

(٣) فِي الْأَصْلِ: بَلْ فَانَهُ إِنْ يَجْمَعُ.

وأما تصغيره « أَشْيَاءٌ » فقال الفارسي^(١): سئل عن ذلك أبو الحسن^(٢) فقال: أصغرها « أَشْيَاءٌ »^(٣). فقليل له: فهلاً رددت إلى الواحد فقلت: شَيْئَاتٍ، لأنَّ « أفعلاء » لا يُصغَرُ؟ فلم يأتِ بمقنع.

فقال الفارسي - رحمه الله - معتذراً عنه عن تصغيرها « أَشْيَاءٌ »: جاز تصغيرها، وإن كانت « أفعلاء »^(٤)؛ لأنَّها صارت بدلاً من « أفعال »، بدليل إضافتهم العدد القليل إليها، فصُغِّرت حملاً عليها، نظير ما قلنا نحن في « ثلاثة أشياء » من أنَّ تذكيرهم العدد المضاف إليها في نحو « ثلاثة وأربعة أشياء »، إنَّما كان حملاً على « أفعال ». هذا معنى كلامه.

وأما « أَشَاوَى »^(٥) فإنَّه جمع « إِشَاوَة »، مثل « إِدَاوَة وأدَاوَى »، و« إِشَاوَة » غير مستعملة، ولا هي من لفظ « شيء »، فزعم سيبويه - رحمه الله - أنَّ أصلها « شِياءَة »^(٦) لأنَّ عين الفعل من « شيء » ياء، ولامه همزة، فإذا بنينا منه « فعالة » مثل « هِراوَة » صار « شِياءَة »، ثمَّ قَدِّمَتِ الهمزة التي هي لام « الفَعْل »، إلى موضع فاء « الفَعْل »، كما فعل ذلك بـ « أَشْيَاءٌ »، فإذا قَدِّمَتِ الهمزة في « شِياءَة »، صارت « إِشَايَة »، فقلبت الياء واواً، فقليل: إِشَاوَة. فلمَّا جمعوا « إِشَاوَة » قالوا: أَشَاوَى، كما قالوا: أَدَاوَى.

ومن قلب الياء واواً ما حكاه أبو زيد: باد الشَّيْءُ يُبِيدُ بَوَاداً^(٧).

(١) انظر التكملة ٣٣١، ٣٣٢، و٢٧١ أيضاً.

(٢) السائل هو المازني. انظر المنصف ١٠٠/٢.

(٣) في المنصف ١٠٠/٢: « فقال: العرب تقول: أَشْيَاءٌ، فاعلم، فيدعونها على لفظها ».

(٤) في الأصل: فعلا.

(٥) الكتاب ٣٧٩/٢.

(٦) في الكتاب ٣٨٠/٢، وهاون ٣٨٠/٤، ٣٨١: « شِياء ». وهو خطأ. وانظر المتع ٥١٦.

(٧) انظر المنصف ٩٩/٢.

قال ابن جني^(١): وكأَنَّهُم إِيَّامًا فعلوا ذلك كراهيةً للياء بين الألفين في «أشايًا»^(٢) لوقالوه؛ لقرب الألف من الياء؛ وليكون قلب الياء واوًا هنا عوضاً للواو^(٣) من كثرة دخول الياء عليها، وكأنَّ من قال في «مَطيَّةً وهدْيَّةً»: مطاوى وهداوى، إلى هذا ذهب. على أَنَّهُ ليس بعلة قاطعة، ولكن فيه ضرباً من التعلُّل. قال: وأخبرني أبو عليٍّ - رحمه الله - أَنَّ بعضهم ذهب إلى أَنَّ «أشاوى»،

ليس جمع «أشياء» من لفظها، وأنَّه من لفظ قول الشاعر:

ياحبذا حين تُمسي الرِّيحُ باردةً وادي أُشَيٍّ وفتيانٌ به هُضُمٌ^(٤)

فـ«أشاوى» على هذا «فعالي» بمترلة «عذارى»؛ لأنَّ الهمزة في «أشَيٍّ» فاءٌ، فينبغي أن تكون في «أشاوى» [فاءً، كأنَّ واحدتها «إشاة»، وتكون «إشاة» كـ«إداوة»، وتكون «أشاوى»^(٥) «فعائل»^(٦) في الأصل كـ«أداوى»^(٧)

(١) انظر المنصف ٩٩/٢.

(٢) في الأصل: اسا.

(٣) في الأصل: في الواو.

(٤) البيت ينسب للمرَّار العدوي، ولغيره. انظر شرح الحماسة للمرزوقي ١٣٨٩، الممتع ٥١٧، سمط

اللاّلي ٧٠، اللسان (هضم).

(٥) تكملة من المنصف ٩٩/٢.

(٦) في الأصل: فعالي. وهو لا يناسب السياق الآتي، والمثبت من المنصف ٩٩/٢.

(٧) أداوى أصلها أداو، ثم قلبت الألف الثانية همزة لوقوعها بعد ألف الجمع وهي في المفرد مدة زائدة فصارت أدائو- وهذا قياس ما كان من هذا النوع، نحو صحيفة وصحائف، فهو الأصل إذا، كما قال- ثم قلبت الواو ياء لتطرفها بعد كسرة فصارت أدائي، ثم فتحت الهمزة تخفيفاً فصارت أداء ي، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها بعد فتحة فصارت أداء، فاجتمع شبه ثلاث ألفات فقلبت الهمزة واوا ليشاكل الجمع المفرد فصارت أداوى. وأشاوى مثلها.

ووزن « أَشَاوَى » على قول الخليل « لَفَاعَى »^(١) لأنَّ الهمزة عنده^(٢) لا مُ

مقدّمة. /

قلت لأبي عليّ: فهلاً كانت « أشياء » على هذا « فَعَلَاء »، من غير لفظ

« شيء »، وتكون الهمزة فيها فاءً، دون أن تكون « لَفَعَاء »؟

فقال: إنّه إنّما ذهب في « أَشَاوَى » إلى أنه من غير لفظ « أشياء »؛ لأجل

أنّ في « أشياء » ياءً، وفي « أَشَاوَى » واوٌ، فأما « أشياء » فلا إبدال فيها يُسَوِّغُ أن

يقال فيها: إنّها من غير لفظ شيء.

فأما التّقديم^(٣) فجائز كثير في كلام العرب. وحكى الفراء عنهم: بُرَأُ، غير

مصروف، وقال: يريدون: بُرَأَ^(٤)، فحذفوا اللام، فهذا يؤنس بقول الأحفش في

حذف الهمزة من « أشياء »^(٥).

ويجوز أن تكون « أَشَاوَى » جمع « أشياء » على لفظها المقلوب، وتكون

الواو بدلا من الياء، كما قالوا في « صحراء »: صحارَى.

قوله: « ومثل هذا في القلب (طَأْمَنَ واطْمَأَنَّ) »^(٦).

(١) انظر الكتاب ٣٧٩/٢، وهو مذهب سيبويه كما مرّ.

(٢) في الأصل: عند.

(٣) في الأصل: التقدير.

(٤) روى ذلك في قول الحارث بن حلزة:

أم جنايا بني عتيق فمن يَغْـ
ـلِدِرْ فإنا من غدرهم بُرَأُ

فرواه: لبرأ. انظر شرح القصائد السبع الطوال ٤٨١، المحتسب ٣٢٩/٢، شرح التصريف للثمانيني

٤٠٤، شرح الملوكي ٣٨٠، ٣٨١. قال ابن يعيش في شرح الملوكي ٣٨١: « فعلى هذا لاتصرفه؛

لأنّ الهمزة الباقية للتأنيث على حدّها في حمراء وصحراء، ووزن الكلمة فُعَاء ». وروى: « بُرَأُ » كما

قدره الفراء.

(٥) انتهى النّقل من المنصف.

(٦) الكتاب ٣٨٠/٢.

عنده أن « طأمن » هو الأصل، و« اطمأن » مقلوب منه؛ لأنّ الفعل إذا لم يكن فيه زوائد، فهو أجدر^(١) أن يكون على أصله، فإذا دخلته الزيادة تعرّض للتغيير؛ لأنّ دخول الزوائد فيه ضرب من التغيير لحقه، والتغيير إلى التغيير أسبق؛ ألا ترى أن أحداً لا يقول في « طأمن » الذي هو الأصل: طمان، فهذا هو الصحيح. وعن أبي عليّ أخذه ابن جنّي - رحمه الله - كذلك حكى في تفسير أبي عثمان، وذكر أن الجرمي خالف سيبويه، فذهب إلى أن « اطمأن » غير مقلوب، وأن « طأمن » هو المقلوب^(٢).

وأما « جذب وجذب »^(٣) فليس واحد منهما مقلوبا عن صاحبه؛ لأنهما جميعاً يتصرّفان، فلا يختصّ واحد منهما بشيء دون الآخر؛ ألا ترى أنّك تقول: جذب يجذب، وجذب يجذب، وجاذبٌ وجاذِبٌ، ومجذوبٌ ومجذوب؟ فليس واحد منهما أولى بأن يكون مقلوبا إلى^(٤) صاحبه من الآخر.

فأما « طأمن » فليس أحدٌ يقول فيه: طمان^(٥).

ومّا يوضّح ذلك أن « أيسَ » لما كان لامصدر له، حُكم عليه بأنه مقلوبٌ عن « يئسَ »؛ وذلك أنّه يقال: يئسَ يئأسُ يأساً، وأيسَ يَأيسُ يأساً، فـ« اليأس »

(١) في الأصل: بنوا حذف. انظر المنصف ١٠٤/٢.

(٢) انظر المنصف ١٠٤/٢، ارتشاف الضرب ١٨١ (رجب). وظاهر كلام الجوهري في الصحاح يؤيد الجرمي حيث قال في (طمن): « وطأمن ظهره وطامنه بمعنى، على القلب ». وإليه ذهب الرضي أيضاً في شرح الشافية ٢٢/١.

(٣) انظر الكتاب ٣٨٠/٢. والكلام الآتي منقول من كلام المازني، وابن جنّي، بتصرف يسير. انظر المنصف ١٠٥/٢.

(٤) في الأصل: من.

(٥) انظر المنصف ١٠٤/٢. وقال الجوهري في الصحاح (طمن): « وطأمن ظهره وطامنه، بمعنى، على القلب ». وانظر القاموس المحيط (طمن).

مستعملٌ في الفعلين جميعاً، ولا يقول أحدٌ: أيساً.

[فأما تسميتهم الرَّجُلَ «إياساً»، فلا يدلُّ على أنَّهم قد استعملوا مصدر «أيست»، وليس «إياس» مصدر «أيست»^(١)، إنَّما هو مصدر «أُسْتُ»، أي: أعطيتُ، سَمَّوا «إياساً» من «أُسْتُ»، كما سَمَّوه: عطاءً، من «أعطيت»، والياء من «إياس»، إنَّما هي بدلٌ من الواو، [انقلبت]^(٢) كما انقلبت في «قيام»، مصدر «قُمت».

وحكى ابن جنِّي عن السَّكْرِي أَنَّهُ يَقَالُ: يَثْبُتُ أَيَّسُ يَأْساً، وَأَيْسْتُ آيَسُ إِيَّاساً، فَجَعَلَ «إِيَّاساً» مصدر «أَيْسْتُ». قال: وَأَحْسَبُ أَنَّ هَذَا وَهْمٌ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ لـ «أَيْسْتُ» مصدرٌ^(٣) لَمَا قَالَ التَّحْوِيلُونَ: إِنَّهُ مَقْلُوبٌ مِنْ «يَثْبُتُ»، وَمَا أَعْلَمُ بَيْنَهُمْ خِلَافاً فِي ذَلِكَ^(٤).

وَيَقْوِي أَنْ يَكُونَ مَقْلُوباً مِنْ «يَثْبُتُ» صَحَّةُ الْيَاءِ فِيهِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مَقْلُوباً لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ «إِسْتُ أَوَّاسُ»^(٥)، كَمَا قَالُوا: هَبْتُ أَهَابَ. وليس لك أن تحمله على باب «حَوْلَ وَعَوَرَ وَصَيْدَ»؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَنْقُوصٌ مِنْ «افْعَلْ»، [وليس «أيس» محذوفاً من «افْعَلْ»]^(٦)، وَلَكِنْ لَمَّا كَانَتِ الْعَيْنُ فِي «يَثْبُتُ» مَكْسُورَةً، تَرَكَوْهَا ظَاهِرَةً مَكْسُورَةً فِي «أَيْسْتُ»؛ لِيَكُونَ ذَلِكَ دَلَالَةً عَلَى الْقَلْبِ الْوَاقِعِ فِي الْكَلِمَةِ.

(١) تكملة من المنصف ١٠٥/٢.

(٢) تكملة من المنصف ١٠٥/٢.

(٣) في الأصل: مصدرا.

(٤) قال ابن جنِّي في نهاية المسألة: «فأما ما حكى عن أبي سعيد فلم أسمعهُ إلا من هذه الجهة، والسَّدي ذهبَ إليه من أَنَّهُ لا مصدرَ لأَيْسْتُ هو رأيُ أبي عليٍّ». المنصف ١٠٦/٢. وانظر اللسان (يأس).

(٥) في الأصل: اس.

(٦) تكملة من المنصف ١٠٦/٢.

وقوله: « لا يطرّد ذلك فيه »^(١).

أشار^(٢) بقوله: ذلك، إلى القلب، أي: أنّ القلب إنّما يعرف بأن لا يثبت الحرف في تصاريفه على ترتيب القلب، كقولنا: أشاوى، لما رأينا الواو لا تطّرد في « شيء وأشياء »، علمنا أنّ الواو بدلٌ، فكذلك « اليمي »، علّم بـ« اليوم » وتصاريفه أنّ الميم في المعنى مقدّمة. /

[١٠١]

(١) الكتاب ٣٨٠/٢.

(٢) في الأصل: اشارة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

نموذج رقم : (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات :

الاسم الرباعي : **الحسين محمد بن عبد الله التويجري** الرقم الجامعي : (١٨٨٧١٢٨٦)

كلية : اللغة العربية قسم : الدراسات العليا العربية فرع : اللغة

الأطروحة مقدمة لنيل درجة : الدكتوراه في تخصص : النحو والصرف

عنوان الأطروحة : **شرح كتاب سيوسيه لصالح بن محمد ؛
تفسيره ودراسته**

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين ؛ وبعد :
فبعد إجراء التصويبات المطلوبة التي أوصت بها اللجنة التي ناقشت هذه الأطروحة
بتاريخ : ١٤٢٣/١٠/٢١ هـ ، توصي اللجنة بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة

والله الموفق ،،،،

أعضاء اللجنة :

المشرف : د. **عبد الله بن عبد الله السبيعي** المناقش الداخلي : د. **عبد الله بن عبد الله السبيعي** المناقش الخارجي : د. **إبراهيم بن إبراهيم السبيعي**

التوقيع :  التوقيع :  التوقيع : 

يعتمد : رئيس قسم الدراسات العليا العربية

أ.د. : سليمان بن إبراهيم العايد

التوقيع :

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا
مكة المكرمة



شرح كتاب سيبويه

(الربع الأخير)

لصالح بن محمد

دراسة وتحقيق

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها

فرع اللغة - تخصص النحو والصرف

من الطالب / خالد بن محمد بن عبدالله التويجري

(٨ - ٨٧١٢ - ٤١٨)

بإشراف

الأستاذ الدكتور / عياد بن عيد الثبيتي

أستاذ النحو والصرف بجامعة أم القرى

العام الدراسي

١٤٢٣-١٤٢٤هـ / ٢٠٠٢-٢٠٠٣م

الجزء الثالث

هذا باب ما كانت الياء والواو فيه لامات

قوله: « حيث اعتلّتا لأنّهم جعلوا ماقبلهما معتلين كاعتلاهما »^(١).

يريد^(٢): أنّهم ألزموا عين « يَفْعُلُ » من « غزوتُ » الضمّة؛ لأنّها من الواو، وعين « يَفْعِلُ » من « رميت » الكسرة؛ لأنّها من الياء، فاعتلّت العين بأن رُفِضَ ما كان جائزاً فيها من الضمّة والكسرة، واقتصر فيهما على الضمّة مع الواو، وعلى الكسرة مع الياء، فصار هذا إعلالاً لجاورتها اللام التي هي معتلة، كما اعتلّت الفاء في « قُلْتُ وبعث »، بتغيير حركتها لاعتلال العين، فـ« قُلْتُ وبعث »، مشبّهة بـباب « غَزَوْتُ، وَرَمَيْتُ »، [وليس « غَزَوْتُ، وَرَمَيْتُ »] محمولاً^(٣) على باب « قُلْتُ وبعث »؛ لأنّ أصل الإعلال - كما ذكر الإمام - إنّما هو للّام^(٤)، ثمّ وليتها العين، فاعتلّت لقربها منها، ثمّ وليت الفاء العين، فاعتلّت لاعتلاهما، فالآخرُ أبداً أدخل في الإعلال من الأوّل، والأوّل أقرب إلى الصّحة؛ فإن دخله ضربٌ من الإعلال لقربه من الطرف، أو لقربه ممّا يقربُ من الطرف، فلا يُستنكر.

قلت: فلو قالوا من « رَمَيْتُ »: أَفْعُلُ، لقالوا: أَرْمُو^(٥)، لخرجوا من الياء الخفيفة إلى الواو التي هي ثقيلة، ولو قالوا من « غَزَوْتُ »: أَفْعِلُ، لقالوا: أَغْزِي، فالتبس ذوات الواو بذوات الياء، واختلط بالآخر^(٦)؛ فكان الذي فعلوه امتياز

(١) الكتاب ٣٨٠/٢. وفي الأصل: قبلها.

(٢) الشّرح الآتي في هذه المسألة أكثره في المنصف ١١١/٢، ١١٢.

(٣) في الأصل: محمولان. وما بين معقوفين تكملة من المنصف ١١١/٢ يلتزم به الكلام.

(٤) في الأصل: اللام.

(٥) يقرأ النص في الأصل: من رميت اموا لان فيي هو افعل.

(٦) في الأصل: بالآخره.

أحدهما من الآخر.

قوله: « واعلم أنَّ (فَعِلْتُ) قد تدخلُ عليهما، كما دخلت عليهما وهما عيناتٌ »^(١).

للقائل أن يقول^(٢): هلاً اقتصروا في مضارع « فعل » من ذوات الواو على « يَفْعُل »^(٣)، ومضارعه^(٤) من ذوات الياء على « يَفْعِل »؛ خوف الالتباس حتى يمتاز ذوات الياء من ذوات الواو؟

فالجواب: أنَّهم لو فعلوا ذلك لأنخرجوا مضارعهما عن قياس نظائرها^(٥) من الصحيح؛ لأنَّ [« يَفْعُل » من « فَعُل » المضموم العين في الصحيح إنما يأتي مضموم العين، و]^(٦) « يَفْعُل » من « فَعِل » المكسور العين، إنما يأتي على « يَفْعَل » بفتح العين، إلّا^(٧) ما شذَّ، نحو « حَسِبَ يحسِبُ »، ونظائره، وليس^(٨) كذلك [فَعَل]^(٩) لآئه يأتي على « يَفْعُلُ ويفْعِلُ » بضمِّ العين وكسرهما؛ فإذا التزموا في ذوات الياء « يَفْعِلُ »، وفي ذوات الواو « يَفْعُلُ »، لم يخرجوا عن قياس المضارع، بل أتوا بأحد الجائزين.

(١) الكتاب ٣٨٠/٢.

(٢) التساؤل الآتي مع جوابه في الممتع ٥١٣ باختلاف يسير.

(٣) في الأصل: الفعل. وماضي يَفْعُلُ فَعُلَ بضمِّ العين.

(٤) الضمير يعود على فعل، وهو من ذوات الياء فعل.

(٥) في الأصل: مضارعها عن قياس نظائرها.

(٦) تكملة من الممتع ٥١٣.

(٧) في الأصل: لا.

(٨) في الأصل: ونظائره وأما حي فعليه في فعل في لبس. وهذه زيادة لم أفهم منها شيئاً، وهي ليست في

الممتع، ولاداعي لها، فلعلها مقحمة.

(٩) تكملة من الممتع ٥١٣.

وقوله: « كما دخلت عليهما وهما عينات »^(١).

إنّما كان ذلك لقرب ما بين العين واللام، فـ« شَقِيْتُ » نظيره « خَفْتُ »،
و« غَنَيْتُ » نظيره « هَبْتُ »^(٢).

قوله: « وأما (فَعُل) فيكون في الواو »^(٣).

إن قلت^(٤): قد قالوا: لَقَضُوَ الرَّجُلُ، فأبدلوا الياء واوًا، وقد قالوا: إن هذا

غير موجود؟

قلت: هذا غير لازم لنا؛ لأنّ هذا فعل التَّعَجَّب، وهو ملحقٌ بالأسماء؛ لأنّه لا يتصرّف، كما أنّ الأسماء كذلك، وكما قالوا: ما أطولُه! فصَحَّحوا الفعل؛ لما كان قريباً في المعنى من قولك: هذا أطولُ منه، يجري ذلك مجرى « فَعَلَّة »^(٥) من « رميت » إذا بنيتها على التّأنيث فقلت: رَمُوءَة، فقلبت الياء واوًا، فهذا غير مستنكر؛ لأنّه لا يتصرّف؛ وكذلك « لَقَضُوَ الرَّجُلُ »، لما لم يُقل فيه: يَفْعُلُ، فيلزمك أن تقول: يرمُوءُ، جاز أن يبنى على « فَعُل »؛ لأنّه لما ألزم موضعاً واحداً أشبه الأسماء.

فإن قلت: فقد قالوا في الواو: سَرُوءَ [يسرُوء]^(٦)، فجمعوا بين الضّمة والواو في

المضارع والماضي؛ فهلاً قلتَ على هذا: رَمُوءَ يَرْمُوءُ؟

قيل: إنّ « سَرُوءَ » احتُمل / لأنّه لم تُقلب فيه واوٌ عن ياء، وإنّما هو من الواو في الأصل، فلم تأتِ بثقيل بعد خفيف، وأنت لو قلت: رَمُوءَ يَرْمُوءُ، لكنك

(١) الكتاب ٣٨٠/٢.

(٢) انظر المنصف ١١٢/٢.

(٣) الكتاب ٣٨٠/٢.

(٤) الكلام في هذه المسألة منقول من المنصف ١١٣/٢ بتصرف يسير.

(٥) في الأصل: فعلته.

(٦) تكملة يلتزم بها الكلام مع ما بعدهه.

قد جمعت بين الضمة والواو بعد أن أبدلت الثَّقیل من الخفيف^(١)، فرفض ذلك لذلك، وكان أطراح هذا البناء أخفَّ عليهم من أن يخرجوا من الخفة إلى الثَّقیل.

قوله: « وإذا كانت الياء والواو قبلها فتحة اعتلت وقلبت ألفاً »^(٢).
وجب ذلك [لاجتماع]^(٣) الأشباه؛ لأنَّ هذه الحروف مضارعةٌ للحركات، فتوالت المتشابهات، فأعلوا. والحركة التي في الياء والواو المفتوح ما قبلها، لا يفصل فيها^(٤) بين حركة الإعراب وغيرها؛ ألا ترى أنَّك تقول: عصاً، فتقلب الواو، وإن كانت حركتها حركة إعراب، وتقول: غزاً، فتقلب الواو فيها، وإن كانت حركتها حركة بناء.

وقوله: « إذ لم تكن على الأصل وقبلها الضمة والكسرة »^(٥).
قال أبو الفتح شارحاً لمثل هذا النص من كتاب أبي عثمان^(٦): هو كلامٌ مجمل^(٧) غير مفصّل، وتلخيصه: لم تصحَّ الواو والياء المتحركتان^(٨) وقبلهما فتحة، كما لم تصحَّ الياء الساكنة وقبلها الضمة في « مُوقِنٌ ومُوسِرٌ »، وكما لم تصحَّ الواو الساكنة وقبلها كسرة في « مِيقَاتٌ ومِيزَانٌ »، فاخْتَصَرَ وأَوْجَزَ.

(١) في الأصل: الخفيفة.

(٢) الكتاب ٣٨١/٢.

(٣) تكملة يلتم. يمثلها الكلام. انظر المنصف ١١٦/٢.

(٤) في الأصل: فيهن. انظر المنصف ١١٦/٢.

(٥) الكتاب ٣٨١/٢. وفي الأصل: إذ لم يكن.

(٦) المنصف ١١٦/٢. والنص هو: « ولم يجعلوها وقبلهما الفتحة على الأصل؛ إذ لم يكونا على الأصل وقبلهما الكسرة والضمة ».

(٧) في الأصل: محتمل.

(٨) في الأصل: المتحركتان.

هذا عندي غير سديد، وإنّما يريد سيبويه -رحمه الله- والمازني: أن الياء والواو اعتلّتا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما كما اعتلّت الواو وقبلها الضمّة^(١)، وكما اعتلت الياء وقبلها الكسرة في «يرمي»، وسمّى []^(٢) الحرفين ما يستحقّه غيرهما من الحروف الصحيحة اعتلالاً، كما قدّمنا من قوله في اعتلال العين لاعتلال اللام، ولذلك، قال أولاً: «واعلم أن الواو في (يفعل) تعتل إذا كان قبلها ضمّة، ولا تقلب ياء، ولا يدخلها الرّفع». فقال: «تعتل»، وإنّما يريد أن يبين الحركة التي يستحقّها الحرف الصحيح في «يفعل»^(٣)، وهي الرّفع. وقوله: «ولا تقلب ياء». يعني: ولا يفعل بها ما يفعل بجمع «دلو»؛ ألا ترى أنّهم قالوا: البُونُ والعُونُ، في جمع «بوان»، وهو عمود من عُمد^(٤) الخباء، وفي جمع «عوان»، فكرهوا الضمّة في الواو^(٥). وقوله: «والأضعف»^(٦) أجدر أن يكرهوا ذلك فيه. يريد: أن اللام أجدر لأنّها أشدّ^(٧) اعتلالاً.

وهذا الذي قلت واضح، وكلّ ماتكلّم به ابن جنّي -رحمه الله- في عضد ماحكيته عنه هو رمية^(٨) من ضلّ عن القصد.

(١) مثل: يغزو.

(٢) كلمة لم تتوجّه معي تقرأ: اسرار.

(٣) في الأصل: يعتل.

(٤) في الأصل: عمود.

(٥) انظر الكتاب ٣٨٠/٢. قال ابن عصفور في الممتع ٤٦٦: «بالإسكان ليس إلّا، وليس كذلك الصحيح، بل يجوز فيه التحريك والإسكان، نحو: رُسُل ورُسُل». وفي القاموس (بون): «والبوان بالضّم والكسر: عمود للخباء، ج: أبونة، وبُون، وكصرد».

(٦) في الكتاب ٣٨٠/٢: «فالأضعف».

(٧) في الأصل: اشك.

(٨) في الأصل: رمة.

واعلم^(١) أن من العرب من يشبه الياء بالألف لقربها منها فيقول: لن يرمي،
بإسكان الياء، وعلى هذا يقول: رأيت قاضٍ، فيجعل الاسم في الأحوال الثلاثة على
صورة واحدة، كما تقول: هذه عصاً، ورأيت عصاً، ومررت بعصاً، بلفظ واحد،
قال الشاعر:

سَوَى مَسَاحِيَهِنَّ تَقْطِيطَ الْحَقِّ^(٢)

يريد: مساحيهنَّ.

ومنه:

رَدَّتْ عَلَيْهِ أَقَاصِيهِ^(٣) ...

و:

كفى بالتأي من أسماء كافي^(٤)

يريد: كافياً.

(١) الكلام الآتي - ماعدا بيت أبي الطيب - في النصف ١١٤/٢ - ١١٦ باختلاف يسير.

(٢) بعده:

تَقْلِيلُ مَقَارَعَنَ مِنْ سُمُرِ الطُّرُقِ

وهما لرؤبة. انظر الديوان ١٠٦، الكتاب ٥٥/٢، المسائل الحليّات ٨٦، المسائل العضديات ٤٦،
المحتسب ١٢٦/١، شرح أبيات سيويه لابن السرياني ٢٩٢/٢، أمالي ابن الشجري ١٥٧/١. ومساحيهن:
حوافرهن. وتقطيط: تقطيع وتسوية.

(٣) البيت بتمامه:

رَدَّتْ عَلَيْهِ أَقَاصِيهِ وَلَبَّدَهُ ضَرْبُ الْوَلِيدَةِ بِالْمَسْحَةِ بِالتَّأْدِ

وهو للناطقة الذبياني. انظر الديوان ١٥، المقتضب ٢١/٤، الكامل ٩٠٩، الدر المصون ٤٠٨/٤،
نتائج التحصيل ٣٤٣/١. ويروى: «رَدَّتْ» بالبناء للمجهول، والشاهد ليس فيها.
(٤) عجزه:

وَلَيْسَ لِحَبَّهَا مَاعِشَتْ شَافِي

والبيت لبشر بن أبي خازم الأسدي. انظر المقتضب ٢٢/٤، المسائل البغداديات ٥٤٦، الخصائص

٢٦٨/٢، خزنة الأدب ٤٤٣/٣، ٤٣٩/٤، ٣٩٧/٦، ٤٨٢/١٠، ٤٧٧.

وقد شبّهت الواو بالياء في هذا المعنى فسكنت في موضع النصب، قال:
وَأَنْ يَعْرِينَ إِنْ كَسِيَ الْجَوَارِي فَتَنَبُّوا الْعَيْنُ عَنْ كَرَمِ عَجَافٍ^(١)
وقال الأخطل:

إِذَا شِئْتَ أَنْ تَلْهُوْ بِبَعْضِ حَدِيثِهَا رَفَعْنَ وَأُنْزِلْنَ الْقَطِيبِينَ الْمُؤَلَّدَا^(٢)
واستعمله أبو الطيّب فقال:

إِذَا شَاءَ أَنْ يَلْهُوْ بِلَحِيَةِ أَحْمَقٍ^(٣)

إِلَّا أَنَّ الْمَوْضِعَ لِلْيَاءِ؛ لِقَرْبِهَا مِنَ الْأَلْفِ [وَالْوَاوُ دَاخِلَةٌ عَلَى الْيَاءِ فِي هَذَا؛ وَهَذَا
كَانَ السَّكُونُ فِي مَوْضِعِ النَّصْبِ فِي الْيَاءِ أَكْثَرَ مِنْهُ فِي الْوَاوِ]^(٤)، كَمَا شَبَّهَتْ الْيَاءَ
بِالْأَلْفِ حِينَ سَكَنْتَ فِي مَوْضِعِ النَّصْبِ، مَعَ أَنَّ الْفَتْحَةَ / فِيهَا غَيْرُ مَمْتَنَعَةٍ فِي الْجَوَازِ
وَالِاسْتِعْمَالِ. كَذَلِكَ شَبَّهَتْ الْأَلْفُ بِالْيَاءِ فِي أَنْ ثَبَتَتْ فِي مَوْضِعِ الْجَزْمِ، أَنْشَدَ
أَبُو زَيْدٍ:

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقِ وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمْلُقِ^(٥)

وَكَأَنَّهُ قَدَّرَ الْحَرَكَةَ فِي مَوْضِعِ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ، فَحَذَفَهَا لِلْجَزْمِ. وَهَذَا بَعِيدٌ؛
لَأَنَّ الْأَلْفَ لَا يُمْكِنُ حَرَكَتُهَا أَبَدًا، وَلَكِنْ شَبَّهَهَا بِالْيَاءِ فِي قَوْلِهِمْ^(٦):

-
- (١) ينسب لعيسى بن فاتك الخارجي، وغيره. انظر الوحشيّات ٩٠، الكامل ١٠٨٢، الخصائص
٣٤٢/٢، المتع ٥٣٦.
(٢) انظر الديوان ٣٠٣، المحتسب ١٢٦/١، الخصائص ٣٤٢/٢، المتع ٥٣٦، خزنة الأدب ٣٤٨/٨.
(٣) عجزه:

أَرَاهُ غُبَارِي ثُمَّ قَالَ لَهُ الْحَقُّ

انظر الديوان ٣٤٧.

- (٤) تكملة من المنصف ١١٥/٢.
(٥) والبيتان ينسبان لرؤبة. وقد سبق تخريجهما ٥٤٥.
(٦) في الأصل: قولك. والمثبت من المنصف ١١٥/٢.

ألم يأتيك^(١)

وقد جاء هذا أيضاً في الواو قال:

... لم تهجو ولم تدع^(٢)

قدره في الرفع: تهجو^(٣)، فأسكن الواو في الجزم، كما أسكن الياء في « ألم يأتيك » للجزم، وهذا في الياء أسهل منه في الواو؛ لأن الواو، وفيها^(٤) الضمة، أثقل من الياء، وفيها الضمة^(٥).

وحمل بعض النحاة^(٦) قراءة حمزة: ﴿لاتخف دركاً ولا تخشى﴾^(٧) على مثل: « ولا ترضأها »، قال: ألا ترى أن ﴿تخشى﴾ معطوفٌ على ﴿لاتخف﴾ وهو مجزوم، وكذلك « ترضأها » موضعه جزمٌ بـ « لا »؛ ألا ترى أنه عطفٌ عليه « ولا تملق ». وقال غيره^(٨): ليس في هذا حجة، أما الآية فيحتمل ﴿ولا تخشى﴾ أن يكون

(١) البيت بتمامه:

ألم يأتيك والأنباء تنمي
بما لاقت لبون بني زيادي

وهو لقيس بن زهير العبيسي. وقد سبق تخريجه ٢٢٠. وانظر رواياته ٥٤٥.

(٢) البيت بتمامه:

هجوت زبآن ثم جئت معتذراً
من هجو زبآن لم تهجو ولم تدع

وهو لأبي عمرو بن العلاء، يخاطب الفرزدق. وزبان اسم أبي عمرو في أكثر الأقوال. انظر المسائل العضديات ٤٣، كتاب الشعر ٢٠٤، سر صناعة الإعراب ٦٣٠، الإنصاف ٢٤، اللباب ١٠٩/٢، معجم الأدباء ٣٤٦/٣، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٤/١٠، المتع ٥٣٧، الضرائر لابن عصفور ٤٥، خزانة الأدب ٣٥٩/٨.

(٣) في المنصف ١١٥/٢: « قدره أن يكون في الرفع: هو يهجو ».

(٤) في الأصل: فيها، بلاواو.

(٥) انتهى الثقل من المنصف.

(٦) في حواشي إحدى نسخ المتع ٥٣٧: « هو ابن بابشاذ ».

(٧) طه: ٧٧. انظر الإقناع ٧٠٠/٢، الدر المصون ٨٢/٨.

(٨) القول الآتي مع تأويل الآية في المتع ٥٣٨، شرح الكتاب للصفار ٣٥٨، خزانة الأدب ٣٦١/٨،

خبراً مقطوعاً^(١)، كأنه قال: وأنت^(٢) لا تحشى امتثالاً لنهينا لك. وأما « ولا ترضّاها » فيحتمل أن يكون جملة خبرية في موضع الحال، كأنه قال: فطلق وأنت لا ترضّاها. وقوله: « ولا تملق » هو معطوف على جملة الأمر التي هي: فطلق وأنت لا ترضّاها. قوله: « وأما قولهم: غزوتُ ورميتُ، وغزوتُ ورميتُ »^(٣).

إن أسند الفعل إلى ضمير غائبات، رددت الألف إلى أصلها ولم تعتل إلا في مثل « يوجل »، وإن أسند إلى ضمير متكلم أو مخاطب رددت الألف إلى أصلها؛ لأن ما قبل ضمير المتكلم أو المخاطب أبداً ساكن أيضاً.

قوله: « واعلم أن الواو إذا كان قبلها حرف مضموم في الاسم، وكانت حرف الإعراب، قلبت ياء، وكُسِر المضموم، كما كُسِرَت الباء في « مبيع » »^(٤).

قلت: هذا الموضع من كلام الإمام يقتضي أنهم بدؤوا بقلب الواو ياء؛ لوقوعها على هذه الصورة، ثم غيّرت الضمة إلى كسرة، فصار « أدليا »، فاعتلّ اعتلال « قاضي وغاز ». وإليه ذهب الفارسي رحمه الله - في تذكرته^(٥)، وتابعه تلميذه ابن جني، وقال^(٦): أبدل من الضمة كسرة لتصح [الياء]. قاله في شرح تصريف^(٧) المازني.

٣٦٢ نقلا عن الصّفّار.

(١) في الأصل: معطوفا. والتصويب من المصادر نفسها.

(٢) في الأصل: رايت. انظر خزانة الأدب ٣٦٢/٨.

(٣) الكتاب ٣٨١/٢.

(٤) الكتاب ٣٨١/٢ وفيه: « حرف إعراب ». وسيبويه يتحدث عن أدل، جمع دلو.

(٥) وانظر كتاب الشعر ١١٥.

(٦) المنصف ١١٨/٢.

(٧) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

ولسيويه في آخر باب من كتابه غير هذا، قال: «ومثل^(١) مجيئهم بالتاء^(٢) قولهم: ييجل، كسروا ليقلبوا الواو ياءً، وقولهم: أدل، لأنهم لو لم يكسروا، لم يصير ياءً»^(٣).

فقد نصّ هنا على أنّ صيرورة الواو ياءً، إنّما كان من أجل الكسرة، فالكسرة إذاً سابقة. وبهذا علّل الفارسي في أوّل إيضاحه^(٤).

قال أبو الحسن بن خروف: والأوّل أولى؛ لأنّ الثقل إنّما وقع بالواو، فلزمها التّغيير، ثمّ غيّرت الضمّة للياء بعدها^(٥).

ويقال لابن خروف: نعم الثقل إنّما وقع بالواو، ولكن نقول^(٦): غيّرت ياء لسبب الثقل، ولسبب^(٧) آخر، وهو قلب الضمّة كسرة، تدرّجاً لقلب الواو ياء. ويعضده من قول سيويه قوله^(٨): «لأنهم لو لم يكسروا لم تصر ياءً». وهذا نصّ في ذلك.

وقال بعض النّحاة^(٩): الذي يتحصّل من مذهب سيويه في «أدل»، أنّهم بدؤوا بقلب الواو ياءً، ثمّ علّت الياء الضمّة فقلبته كسرة؛ وذلك لأنّه علل المسألة بأنّ الواو قلبت ياءً إذا أضيفت إلى ياء المتكلّم في «أدلي»، وقال: «فلا تجد بداً من

(١) في الأصل: وسيل.

(٢) في الأصل: الياء.

(٣) الكتاب ٤٢٩/٢.

(٤) انظر الإيضاح ٦٤/١.

(٥) لم أقف على كلام ابن خروف في غير هذا الكتاب.

(٦) في الأصل: نقل.

(٧) في الأصل: اولسبب.

(٨) في الأصل: قولهم.

(٩) لم أقف عليه.

أن تقلبها»^(١) يعني: لاجتماع الضمة والواو والكسرة. ثم قال الإمام: «فلما كثرت هذه الأشياء عليها، وكانت الياء / قد تغلب عليها لوثبتت، أبدلوها مكانها؛ لأنها والكسرة أخفّ عليهم من الواو والضمة»^(٢)، وهي أغلب على الواو من الواو عليها». قال: فلا بدّ مع هذه العلة من ابتداء بقلب الواو ياء، وسائر محتملات كلامه محمولٌ على هذا، نصرفه إلى هذه العلة المنصوصة.

قوله: «وقالوا: قلنسوة فاثبتوا، ثم قالوا: قلنس»^(٣).

قال أبو عثمان^(٤): أنشدني الأصمعي، قال: أنشدني عيسى بن عمر:
لامهْلَ حتّى تَلَحَقِي بعنْسٍ أهل الرِّياطِ البيضِ والقلَنْسِي^(٥)
وقال آخر:

حتّى تُفَضِّي عَرْقِي الدِّلِي^(٦)

قال ابن جنّي - رحمه الله -: وقولهم في جمع «قلنسوة، وعرقوة»: قلنس وعرق، قليل التّظهير؛ لأنّ هذا الجمع الذي يجيء بحذف الهاء من الواحد، إنّما بابه

(١) الكتاب ٣٨١/٢.

(٢) في الكتاب ٣٨١/٢: «لأنها أخفّ عليهم والكسرة من الواو والضمة».

(٣) الكتاب ٣٨١/٢. وفي الأصل: ثم قال.

(٤) انظر قول أبي عثمان وقول ابن جنّي الآتي في المنصف ١٢٠/٢ - ١٢١ بتصرف.

(٥) ينسب لأبي الشعشاع العبسي. وانظر الكتاب ٦٠/٢، كتاب الألفاظ لابن السكيت ٤٩٥، المقتضب ٣٢٤/١، تصحيح الفصح لابن درستويه ٤٥٨، الخصائص ٢٣٥/١، شرح التصريف للثمانيني ٢٦٨، ٢٨١، تهذيب الألفاظ ٦٦٧، إيضاح شواهد الإيضاح ٥١، ٨٩١، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/١٠، شرح الملوكي ٤٧٠، اللسان (عنس، قلنس، ريط). وعنس: قبيلة. ويروى: «بعبس». والرياط: ثياب كلها نسج واحد وقطعة واحدة، أو كل ثوب لين رقيق. والقلنسي: جمع قلنسوة لباس للرأس. انظر القاموس (قلنس، ريط).

(٦) وانظر الكتاب ٥٦/٢، المقتضب ٣٢٤/١، الخصائص ٢٣٥/١، شرح التصريف للثمانيني ٢٩٨، شرح المفصل لابن يعيش ٢٤٨/١٠، اللسان (عرق). والعروقة: الخشبة التي على فم الدلو.

لَمَّا كَانَ خَلْقُهُ الْبَارِي تَعَالَى، لَمَّا تَوَلَّى صِنْعَتَهُ الْمَخْلُوقَ، نَحْوَ « تَمْرَةٍ وَتَمَرٍ، وَنَخْلَةٍ وَنَخْلٍ، وَشَعِيرَةٍ وَشَعِيرٍ »، وَقَدْ قَالُوا: سَفِينٌ، فِي جَمْعِ « سَفِينَةٍ »، وَهِيَ مِنْ صِنْعَةِ الْمَخْلُوقِينَ، قَالَ طَرَفَةٌ:

عَدُولِيَّةٌ أَوْ مِنْ سَفِينِ ابْنِ يَامِنٍ يَجُورُ بِهَا الْمَلَّاحُ طَوْرًا وَيَهْتَدِي^(١)
وَقَدْ قَالُوا فِي جَمْعِ « قَلْنُسُوءَ »: قَلُونُسٌ، فَقَدَّمُوا الْوَاوَ. وَقَرَأَتْ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ
فِي كِتَابِ الْقَلْبِ عَنْ يَعْقُوبَ:

يَمْضِينَ تَحْتَ الْبَيْضِ وَالْقَلُونُسِ^(٢)

بِفَتْحِ النَّونِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَهَلَّا ضَمُّوا النَّونَ؛ لِأَنَّهَا وَاقِعَةٌ مَوْقِعَ السَّيْنِ فِي « قَلْنُسُوءَ »،
أَوْ كَسَرُوهَا؛ لِأَنَّهَا وَاقِعَةٌ مَوْقِعَ السَّيْنِ فِي « قَلْنُسَ » أَيْضًا؟
قِيلَ: هَذَا لَا يَكُونُ؛ لِأَنَّهَا لَمَّا قُدِّمَتِ الْوَاوُ أَشْبَهَتْ وَאו « فَدَوَكَسَ »،
وَسَرَوَمَطَ «، فَفَتَحَتْ النَّونُ لَوْقُوعَهَا مَوْقِعَ الْكَافِ مِنْ « فَدَوَكَسَ »، وَالْمِيمُ مِنْ
« سَرَوَمَطَ »، وَقَدْ فَعَلُوا نَظِيرَ هَذَا؛ أَلَا تَرَاهُمْ لَمَّا قَلَبُوا الْوَاوَ مِنْ « وَجْهٍ » فَجَعَلُوهَا
بَعْدَ الْجِيمِ فِي « جَاهٍ »، لَمْ يَقَرُّوهَا عَلَى السَّكُونِ، بَلْ حَرَّكُوهَا حَتَّى انْقَلَبَتْ أَلِفًا؟
فَهَذَا هُنَا كَذَلِكَ ثَمَّةٌ، وَهَذَا نَظِيرُ مَا قُلْتَ لَكَ فِي « أَيْنَقٍ »: إِنَّ الْيَاءَ هِيَ عَيْنُ الْفِعْلِ
قَدِّمَتْ، فَلَمَّا قَدِّمْتَ اجْتَرَأَ عَلَيْهَا، فَقَلَبْتَ يَاءً^(٣).

قَوْلُهُ: وَكَذَلِكَ « تُدِي »^(٤).

(١) فِي الْأَصْلِ: عَدُولِيَّةٌ... تَهْتَدِي. وَيَجُورُ بِهَا، تَقْرَأُ: بِحَوْفِهَا. انْظُرْ شَرْحَ الْقِصَائِدِ السَّبْعِ الطُّوَالِ ١٣٧،

الْمَخْصَصِ ٢٠٨/١٥، سَفَرُ السَّعَادَةِ ٣٦٩/١.

(٢) لَمْ أَقِفْ عَلَى الشَّاهِدِ فِي غَيْرِ الْمَصْدَرِ الْمَنْقُولِ مِنْهُ (الْمَنْصَفِ).

(٣) انْتَهَى الثَّقَلُ مِنَ الْمَنْصَفِ.

(٤) الْكِتَابُ ٣٨١/٢ وَفِيهِ: « وَذَلِكَ قَوْلُكَ: تُدِي ».

قال الأعلم^(١): «إِنَّمَا ذَكَرَ «تُدِي» فِي هَذَا الْبَابِ، وَلَيْسَ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ «فُعُول»،
وَتَقْدِيرُهَا «تُدَوِي»، وَقَلْبُ الْوَائِ يَلْزَمُ لِاجْتِمَاعِهِمَا وَسُكُونُ الْأَوَّلِ مِنْهُمَا؛
وَلِأَنَّهُ جَمْعٌ^(٢)، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا ذَكَرَهُ لِأَنَّ الْعَرَبَ قَدْ جَعَلَتْ ذَوَاتَ الْيَاءِ فِي
هَذَا الْبَابِ كَذَوَاتِ الْوَائِ عَلَى لَفْظِهَا، حَتَّى سَوَتْ بَيْنَهُمَا فِيمَا كَانَ شَاذًا، فَقَالُوا:
إِنَّكُمْ لَتَنْظُرُونَ فِي نُحُوٍّ كَثِيرَةٍ، [وَهُوَ جَمْعُ «نَحُو»، مِنْ ذَوَاتِ الْوَائِ]^(٣)، وَقَالُوا:
فُتُوٌّ، وَهُوَ جَمْعُ «فَتَى»، وَ«فَتِيَان» مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ.
وقوله: «تَرَكْتُهَا يَاءً عَلَى حَالِهَا»^(٤).

يعني: لِأَنَّ السُّكُونَ عَارِضٌ، وَأَنْتَ تَقْوِي الْحَرَكَةَ الْمَوْجِبَةَ لِلْقَلْبِ، وَلَوْلَمْ تَرِدِ
الْحَرَكَةُ لَكَانَ الْكَلَامُ مُحَالًا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ فِعْلٌ مَاضٍ أَصْلُ بَنَائِهِ «فَعْلٌ»
سَاكِنُ الْعَيْنِ.

وقوله: «لَقَالُوا: لَقَضَيْ»^(٥).

يعني: أَنَّكَ لَوَرَّدْتَ الْوَائَ لَزَوَالِ الْكُسْرَةِ، فَقُلْتَ: غَزَوَ، وَشَقَوَ، [فَهُوَ]^(٦) فِي
حُكْمِ الْمَنْطُوقِ بِهِ.

وَمَا يَغَيِّرُ فِي الْكَلَامِ وَلَا يَعْتَدُّ بِهِ -أَعْنِي: لِتَغْيِيرِهِ- كَثِيرٌ، مِنْ ذَلِكَ «الْأَحْمَرُ
فِيْمَنْ؟» بَعْضُهُمْ يَقُولُ فِي الْإِبْتِدَاءِ: أَلْحَمَرُ، يَثْبِتُ هَمْزَةَ الْوَصْلِ مَعَ تَحْرِيكِ اللَّامِ؛ لَمَّا
لَمْ يَعْتَدَّ بِالْحَرَكَةِ، فَالْلامُ فِي نِيَّةِ السُّكُونِ. وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: لَحَمَرُ، فَيَحْذِفُ الْهَمْزَةَ؛

(١) التَّكْتُ ١٢١١. وَانْظُرْ شَرْحَ السِّيْرَانِي ٢٦٢/٦ (خ).

(٢) فِي شَرْحِ السِّيْرَانِي ٢٦٢/٦ (خ): «لَا لِأَنَّهُ جَمْعٌ».

(٣) تَكْمَلَةُ مِنَ التَّكْتُ ١٢١١.

(٤) الْكِتَابُ ٣٨٢/٢ وَأَوَّلُ النَّصِّ: «وَسَأَلْتُهُ عَنْ غُزَيٍّ وَشَقِيٍّ إِذَا خَفَفَتْ فِي لُغَةٍ مِنْ قَالِ غُصْرَ وَعَلَمَ،

فَقَالَ: إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ تَرَكْتُهَا يَاءً عَلَى حَالِهَا...».

(٥) الْكِتَابُ ٣٨٢/٢.

(٦) تَكْمَلَةُ يَلْتَمِمْ بِمَثَلِهَا الْكَلَامِ.

لما اعتدَّ بالحركة.

ومن قرأ: ﴿عَادَا لَوْلَى﴾^(١) فأدغم اللام، وراعى السكون.

ونظيره قولهم في تخفيف « نُؤْيِي »: نُؤْيِي، فإقرارهم الواو - وإن كانت ساكنة قبل الياء - إنما هو^(٢) لما فيها من نيّة الهمزة.

[١٠.٣] فكذلك تُقرأ الياء / في « شَقِي »؛ لما في القاف من نيّة الحركة، قال

الشاعر:

تَهْزَأُ مِنِّي أُخْتُ آلِ طَيْسَلَهْ قالت أراه دانفاً قد دُنِّي له^(٣)

يريد: دُنِّي، وهو من « دنوت »، فأسكن التّون، وأقرّ الياء بحالها.

قوله: « وتقول في (فعل) من (جئت): جيء^(٤) ».

إنّما كان هذا لأنّ مذهبه^(٥) أن يقول في « فَعَلٍ » من « البيع »: يبيع،

فكسرت الجيم لتسلم الياء. وهو لا يفصل [بين الواحد والجمع في هذا الموضع.

وقياس قول أبي الحسن أن يقلب الياء، فيقول في « فَعَلٍ »: جُوء^(٦)، فإذا

(١) النجم: ٥٠. والإدغام قراءة نافع وأبي عمرو وأبي جعفر ويعقوب كما في الإقناع ٧٧٥، إتحاف

فضلاء البشر ٥٢٣.

(٢) في الأصل: هي.

(٣) البيتان من أرجوزة لصخر بن عمير التميمي. انظر الأصمعيّات ٢٣٤، الأمالي ٢/٢٥٨، المنصف

٢/٢٢٥، إيضاح شواهد الإيضاح ٧١٣، اللسان (طسل).

(٤) الكتاب ٢/٣٨٢. وفي الأصل: من حيث.

(٥) أي: سيبويه، وهو مذهب والخليل أيضاً. انظر شرح السيرافي ٦/٢٦٩ (خ). والكلام الآتي في هذه

المسألة منقول من المنصف ٢/١٢٦، ١٢٧ بتصرف.

(٦) كما يقول في فعل من البيع: بُوع، يفعل ذلك في الواحد ولا يفعله في الجمع والصفة، مستدلاً

باتفاقهم على قلب الياء إذا كانت فاء واوا لضمة ما قبلها نحو: مُوسر. انظر المقتضب ١/٢٢٩، المتع

٤٦٩، شرح الشافية للرضي ٣/١٣٦، ارتشاف الضرب ٢٨٠ (رجب).

خَفَّتْ] ^(١) الهمزة قلت: جُيَّ، على القولين معاً ^(٢).

أما الخليل - رحمه الله - فإنه ردَّ ضَمَّةَ الجيم لما ^(٣) تحرَّكت الياء بحركة الهمزة المنقولة عليها ^(٤) للتخفيف، فأمن انقلاب الياء لتحركها، [وأنَّها عين] ^(٥).
وأما أبو الحسن فإنه ردَّ الياء إلى أصلها، وترك الواو؛ لأنَّه إنَّما كان يقلبها واواً؛ لسكونها وانضمام ما قبلها، فلما تحرَّكت بحركة الهمزة الملقاة عليها، رجعت ياءً؛ لقوَّها بالحركة، كما تقول في تحقير «مُوسِرٍ»: «مُيَّسِرٍ»، فتردَّ الياء لتحركها، وبقيت الجيم مضمومةً، كما كانت ^(٦).

قوله: «وتقول في (فُعْلِلٍ) من (جئت): جُوءٍ» ^(٧).

الأصل: جُيَّءٌ، فقلبت الياء واواً؛ لانضمام ما قبلها، وسكونها، وبعدها من الطرف، كما قلت في «عُوطَطٍ»، وكذلك [حُوْلَلٍ] ^(٨)، وقد تقدَّم القول فيه؛ فإذا خففنا الهمزة ألقينا حركتها على الواو فتحركت، فرجعت إلى الياء.

(١) تكملة من المنصف ١٢٦/٢.

(٢) انظر الكتاب ٣٨٢/٢، شرح السيرافي ٢٦٩/٦ (خ)، ارتشاف الضرب ٢٨٢ (رجب).

(٣) في الأصل: كما.

(٤) في الأصل: عنها.

(٥) تكملة من المنصف ١٢٧/٢.

(٦) انتهى الثقل من المنصف.

(٧) الكتاب ٣٨٢/٢ وبعده فيه: «فإن خففت قلت: جُيَّ».

(٨) تكملة يلتزم بمثلها الكلام. وقد سبق الكلام على هاتين الكلمتين، وأنَّ الأصل فيهما الياء ٦١٨،

هذا باب ما يخرج على الأصل إذا لم يكن حرف إعراب

قوله: ومن ذلك «أُخُوَّةٌ وأُبُوَّةٌ» لا يغيّران، ولا تحولهما فيمن قال: مَسْنِيٌّ،
وَعُتِيٌّ^(١).

إنّما^(٢) لم يَقلبْ هذا مَنْ يقول: مَسْنِيٌّ؛ [لأنّه^(٣)] لما كان حكم «مَسْنِيٍّ»
ألا يُقلب مع أنّه لا هاء^(٤) فيه لأنّه واحد، فهو^(٥) إذا جاءت فيه الهاء لا يجوز فيه غير
التّصحيح^(٦)؛ لأنّ الإعراب يجري عليها.

فإن قلت: فقد قالوا: أرضٌ مَسْنِيَّةٌ، وعِيشَةٌ مرضِيَّةٌ، فقلّبا الواو ياءً مع أنّ
مابعد هاء، فهلاً قيل على هذا في «أُبُوَّةٌ وأخُوَّةٌ»: أُبَيَّةٌ وأخِيَّةٌ، كما قالوا في
«مسنوّة ومرضوّة»: مسنيّة ومرضيّة؟

قيل: إنّ الهاء في «مسنيّة ومرضيّة» إنّما دخلت على «مَسْنِيٍّ ومَرَضِيٍّ»
للتأنيث بعد أن لزم المذكّر القلب، فبقي على حاله بعد دخول الهاء، و«أُبُوَّةٌ
وأخُوَّةٌ» لم تحلقهما^(٧) بعد أن كان يقال في المذكّر: أُبَيٌّ وأخِيٌّ، فيلزم أن يقال: أُبَيَّةٌ
وأخِيَّةٌ، بل «أُبُوَّةٌ وأخُوَّةٌ» مصدران [أصلان] جاء^(٨) على «فُعُولَةٌ» بمترلة

(١) في الأصل: عتوي. انظر الكتاب ٣٨٣/٢ وفيه: «وذلك قولهم: أبوة...»

(٢) في الأصل: اذا. انظر المنصف ١٢٧/٢ فالكلام فيه باختلاف يسير.

(٣) تكملة من المنصف ١٢٧/٢.

(٤) في الأصل: لابقاء.

(٥) في الأصل: وهو.

(٦) في الأصل: الصحيح.

(٧) في الأصل: تلحقها.

(٨) في الأصل: جاء. وما بين معقوفين تكملة من المنصف ١٢٧/٢.

« الحكومة والخصومة »، فالهاء لازمة لهما في أوّل الأمر في أوّل بنائهما على هذه الصيغة، والهاء في « مفعولة » داخلة على « مفعول »^(١).

وقد قدّمنا فيما سلف من هذا التّقييد أنّ « الأبوة والأخوة » يكونان جمعاً بمقتلة « العمومة والخوولة ».

قوله: « عن قولهم: صلاء وعباءة »^(٢).

يعني: أنّها همزت وإن كانت الهاء حرف إعراب. ولم تجر مجرى « النّهاية والإداوة »؛ لأنّ الهاء لحقت بعد أن وجب الهمز؛ لأنّ الإعراب جرى على الياء التي الهمزة بدل منها، فجرت الهاء في ذلك مجراها في « مسنية ومرضية »، في أن لحقت ما قلب قبلها، فبقي ما بعدها على حاله قبل أن تلحقه، فبني الخليل الواحد على الجمع في قوله: إنّ « عطاءة » جاءت على « العطاء ».

ويدلّ على أنّ « العطاء » جمع « عطاية » قوله:

سَوَى عَضْرَفُوطٍ حَطَّ بِي فَأَقَمْتُهُ يُيَادِرُ سِرْبًا مِنْ عَطَاءٍ قَوَارِبِ^(٣)

[١٠٣] ولكنه وإن بني / الواحد على الجمع فإنّ هذا الواحد فيه هاء التّأنيث، وهذا

الجمع لا هاء فيه، فإنّما بني المؤنث على المذكّر، فلـ « عطاء » جهتان: جهة هو كونه^(٤) جمعاً، وجهة أخرى هو كونه مذكّراً، فإنّما بني عليه المؤنث من حيث كان مذكّراً، وأعرض عن جهة الواحد وجهة الجمع، وهذا يناسب ما يقوله الأصوليون

(١) انتهى التّقل من النّصف.

(٢) الكتاب ٣٨٣/٢ ونصه: « وسألته عن قولهم: صلاء وعباءة وعطاءة. فقال: إنّما جاؤوا بالواحد على قولهم: صلاء... ».

(٣) انظر الحيوان ٢٣٩/٦، النّصف ١٢٩/٢، ١٢/٣. والعضرفوط: ذكر العطاء، وهو دويبة بيضاء

ناعمة، أكبر من الوزغة قليلاً. اللسان (عضرف، عطي).

(٤) في الأصل: كونها.

في مسألة الصلاة في الدّار المغصوبة^(١).

وقال: « خُصَيَان »^(٢).

يعني: أن « خُصَيَان » لوجاء على « خصية » لقليل: خصيتان، ولكنه بُنيَ على التّثنية^(٣) في أوّل أحواله، وإن كانت فرعا، كما بنيت « العباية »^(٤) على التّأنيث في أوّل أحوالها، وإن كانت فرعا.

وقال أبو العباس^(٥): يقال: خصية، وخُصِيٌّ، فمن قال: خصية، قال: خُصَيْتان، ومن قال: خُصِيٌّ، قال: خُصَيَان^(٦). ومثله « أَلِيَّةٌ وَأَلِيٌّ »، فمن قال: أَلِيَّةٌ، قال: أَلَيْتَان، ومن قال: أَلِيٌّ، قال: أَلَيَان، قال:

ترتجُ ألياهُ ارتجاجُ الوطْبِ^(٧)

وقال:

(١) يعني: أن الأمر والنهي قد تواردا على متلازمين، فالصلاة مأمور بها، والدار المغصوبة منهي عن الصلاة فيها. انظر شرح مختصر الروضة ٣٦١/١-٣٦٤، الموافقات ١/١٩٥، ١/١٩٦، ٣/١٦٢، شرح الكوكب المنير ١/٣٩١.

(٢) الكتاب ٢/٣٨٣.

(٣) في الأصل: التشبيه. انظر المنصف ٢/١٣١.

(٤) في الأصل: العناية.

(٥) انظر المقتضب ٣/٤١، المنصف ٢/١٣١.

(٦) وفي إصلاح المنطق ١٦٨: « وقال أبو عمرو الشيباني: الخُصَيْتان: البيضتان، والخُصَيَان: الجلدتان اللتان فيهما البيضتان ». وانظر تصحيح الفصح ٤٦٢.

(٧) البيت ومعه بيتان آخران ستأتي جميعها بعد قليل. وهي في النوادر ٣٩٣، أدب الكاتب ٣١٧، كتاب الدلائل للقاسم بن ثابت ٧٨٧، المقتضب ٣/٤١، التكملة ٣٤٩، المقصور والمدود للقيالي ٢٩، المنصف ٢/١٣١، المخصص ١٦/٩٨، الاقتضاب ٣/٢٥٤، أمالي ابن الشجري ١/٢٨، شرح المفصل لابن يعيش ٤/١٤٣، ١٤٥، المقرب ٣٩٨، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/١٤٠، اللسان (ألا، خصي)، خزانة الأدب ٧/٥٢٥، ٥٢٨. والوطب: سقاء اللبن، وهو جلد الجذع فما فوق. القاموس (وطب).

يابأبي خُصِيَاك من خُصِيٍّ وَزُبٍّ^(١)

فثَنِي « الخُصِي » على « خُصِيَّين »^(٢).

قال أبو زيد: هما « خُصِيَان » إذا جمعتا^(٣)، فإذا انفردت الواحدة قيل: هذه

خُصِيَّة. حكاه عنه القاسم بن ثابت في الدلائل، وأنشد:

فإنَّما عطِيَّةٌ بنُ كَعْبٍ ظَعِينَةٌ واقِفَةٌ في رَكْبٍ

ترتجُ ألياءُ ارتجَاجَ الوَطْبِ^(٤)

وذكر القاسم هنا حكايةً استحسنتها فنقلتها، قال^(٥): أتى فتى من أهل الكوفة

حمَّاداً الراوية^(٦)، فعرض عليه شعراً، فقال له: ليس هذا شعرك، وإنَّما اجتلبته! قال:

لا والله إنَّه لشعري! قال: فإن كان شعرك فاهجني! وكان حمَّادُ^(٧) ضخمَ البطن،

فتنحى الفتى ناحيةً ثم رجع، فقال: قد قلت، فقال: هات، فأنشأ يقول:

سيعلم حمَّادُ إذا ماهجـوُتُه أكنتُ اجتلبتُ الشَّعْرَ أم أنا شاعـرُ

(١) لآدم مولى بلعنير. انظر البيان والتبيين ١/١٨٢، تصحيح الفصح ٤٦٣، المنصف ١٣٢/٢، اللسان

(بأبأ، أبأ، خصي)، خزانة الأدب ٥٢٩/٧.

(٢) في الأصل: الخصي خصيان. انظر المنصف ١٣٢/٢.

(٣) في الأصل: جمعا. والمثبت من كتاب الدلائل ٧٨٦، وهو مصدر المؤلف كما سيأتي.

(٤) انظر كتاب الدلائل ٧٨٦. والقاسم بن ثابت هو أبو محمد القاسم بن ثابت بن حزم العوفيّ

السرقي^(٥) [٢٥٥، ٣٠٢هـ] سمع من النسائي عصر، ومن ابن الجارود بمكة، ومن غيرهما. وله كتاب

الدلائل في شرح الحديث، بلغ فيه الغاية من الإتقان. انظر تاريخ العلماء الرواة للعلم بالأندلس ٤٠٢/١،

٤٠٣، جذوة المقتبس ٣١٢، بغية الوعاة ٢/٢٥٢، نفع الطيب ٢/٢٥٩، ٢٦٠، هدية العارفين ٨٢٦.

(٥) انظر كتاب الدلائل ٧٨٨.

(٦) أبو القاسم حماد بن سابور بن المبارك بن عبيد الديلمي الكوفي، مولى بني بكر بن وائل، وقيل: مولى

زيد الخيل الطائي، رضي الله عنه [٩٥، ١٥٥هـ] راوية للأخبار والأشعار والأنساب، وجامع المعلقات

السبع. انظر المعارف ٥٤١، الفهرست ١٠٤، وفيات الأعيان ٢/٢٠٦، ٢١٠.

(٧) في الأصل: حمادا.

ألم ترَ حمّاداً تقدّم بطنه فجاوزَ منه مائجين المآزرُ
فليس براءٍ خُصّيته وإن جثا لركبته مادام للزيتِ عاصر^(١)
فقال له حمّاد: أشهدُ إنّه لشعرك.

وقال يعقوب: يقال في الواحدة: خُصّيةٌ وخُصية^(٢).

وقال أبو عبيدة: خُصية، ولم أسمع خُصية، وسمعت: خُصياه، ولم يقولوا:
خُصني للواحد^(٣).

والثنايان^(٤): حبلان أحدهما مشدودٌ مع الآخر، أو حبلٌ واحدٌ يعطف في اليد
حتى يصير كحبلين، يقال: عقلته بثنايين^(٥). وحكى الخليل: ثناء^(٦).

والمذرّوان: طرفا الألية. وقال أبو عبيد في الغريب المصنّف في أوله عن أبي
عبيدة: «المذرّى: طرفُ الألية، والرّانفة: ناحيتها»^(٧).

قوله: «وإذا كان قبل الواو والياء حرفٌ مفتوح»^(٨) الفصل لآخره.
يعني: أنّ الهاء إذا كانت على هذه الصّفة لم يُمنع انقلاب الياء والواو، إذا
كان ما قبلهما مفتوحاً، ولم يُراعَ^(٩) للهاء حكمٌ، فـ«علاةٌ ومناةٌ» بمترلة «عصا
ورحى»؛ وإنّما ذلك لأنّها ليست تكون في الاتّصال بما قبلها إلّا دون اتّصال اللام

(١) في الأصل: لركبته. والحكاية مع الأبيات بالإضافة لمصدر المؤلف في الأغاني ٣/٣٤٨.

(٢) انظر إصلاح المنطق ١١٦، وفي ١٦٧، ١٦٨: «وتقول: ما أعظم خُصيته وخُصّيته، ولا تكسر
الحاء . . . الواحد خُصّي وخُصية». وانظر اللسان (خصي).

(٣) انتهى نقل المؤلف من كتاب الدلائل. وانظر إصلاح المنطق ١١٦.

(٤) في الأصل: والثان.

(٥) في الأصل: علّفته بثنايين. انظر المتع ٣٢٧.

(٦) هذا مما جاء في كتاب العين. انظر تهذيب اللغة ١٥/١٣٤.

(٧) الغريب المصنّف ١/٣٥.

(٨) الكتاب ٢/٣٨٣.

(٩) في الأصل: تراع. وما أثبتّه أنسب لما بعده.

بالعين، من حيث هي زائدة، وفي نية الانفصال وإن جرى عليها الإعراب^(١).

وإذا كانوا قد قلبوا العين في « باب وناب »؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، مع أنها أقوى في اتصالها مع اللام من اتصال اللام بالهاء، فإن ثقلب لام « علاءة^(٢) ومناة »؛ لأنها أضعف من العين؛ فإنه ليس بعدها شيء من الأصل، [أولى]^(٣) وأجدر.

وقوله: « وليس هذا بمثثلة (قَمَحْدُوَّة) »^(٤).

يعني^(٥): ليس مثله في عدم القلب لواو « قَمَحْدُوَّة »؛ لأن قبل الواو فيها ضمة، والواو إذا كانت قبلها ضمة لم يمتنع / أن تفتح، وإن وقعت طرفاً؛ ألا تراها مفتوحة في « لن يغزو »، وإذا فتحت في « لن يغزو »، ولاهاء^(٦) بعدها، وصحت، فإن^(٧) يكون تصحيحها في « قَمَحْدُوَّة » لوقوع الهاء بعدها، أجدر.

وقوله: « ولم يدخلها تَغْيِيرٌ في موضع من المواضع »^(٨).

يعني: لا بد من قلبهما^(٩) ألفاً متى تحركتا، وقبلهما فتحة، ولم يدخلهما^(١٠) تَغْيِيرٌ عن هذا الحكم في موضع من المواضع. هذا مراده؛ ألا ترى أن التَّغْيِيرَ قد

(١) يقرأ في الأصل: لا يراب. وهو غير منقوط.

(٢) في الأصل: علاءة.

(٣) تكلمة يلتزم بها الكلام. انظر المنصف ١٣٤/٢.

(٤) الكتاب ٣٨٣/٢.

(٥) انظر المنصف ١٣٥/٢.

(٦) في الأصل: ولاها.

(٧) في الأصل: بان.

(٨) الكتاب ٣٨٣/٢ وفيه: « ثم لم ». وقبل هذا النص: « وإذا كان قبلها أو قبل الياء فتحة قلبت ألفاً ».

(٩) في الأصل: قلبها. وكذا في الموضع التالي.

(١٠) في الأصل: يدخلها.

لحقهما لقلبهما ألفين^(١)؟ فكيف تناقض بقوله: « ولم يدخلها تغير »؟!

قوله: كما قالوا: رميًا وغَزَوًا^(٢).

لأنّهم لو قلبوا أيضاً الواو والياء ألفين، وبعدهما ألف التثنية، لوجب حذف إحداهما لالتقاء الساكنين، وأن يقال: رَمَى وغَزَا، بلفظ الواحد، فكرهوا التباس الواحد بالتثنية^(٣).

وكلامه في « مَحْنِيَّة » معناه^(٤): أن الواو قد انقلبت وهي عين لانكسار ما قبلها؛ لأنّ الهاء بعدها لا تكون في قوّة الرّاء من « ثيرة »^(٥)، والضّاد في « الحياض »، وقد قلبت في الأقوى، وهو العين، فوجب قلبها في الأضعف، وهو اللام، لا محالة. والله الموفق.

(١) في الأصل: العين.

(٢) الكتاب ٣٨٣/٢ وفيه: « كما حرّكوا... »

(٣) في الأصل: لالتثنيته. انظر المنصف ١٣٦/٢.

(٤) انظر المنصف ١٣٦/٢، ١٣٧.

(٥) في الأصل: يثره.

هذا باب تُقلب^(١) فيه الياء واواً ليفصل بين الصّفة والاسم

« وذلك (فَعَلَى) إذا كانت اسماً »^(٢).

يريد - رحمه الله -^(٣): أن الياء تُقلب واواً إذا كانت لاماً، ولم يذكر هذا الوصف؛ لأنّه اكتفى بالتمثيل. وإنّما كان ذلك لأنّ الياء أخفّ من الواو، وقد قلبت الواو في أكثر المواضع، حتّى أبرّت^(٤) عليها، فأرادوا أن يعوضوا الواو من دخول الياء عليها، فقلبوا الياء واواً. وإنّما خصّوا به اللام دون العين والفاء؛ لأنّها أقلّ للتّغيير لتأخّرها وضعفها.

فإن قيل: فهلاً كان هذا القلب في الصّفة دون الاسم؟

قيل: لأنّ الواو أثقل من الياء، فلمّا اعتزموا^(٥) على قلب الأخفّ إلى الأثقل لضرب من التّوسع في اللغة، جعلوا ذلك في الأخفّ؛ لأنّه أعدل من أن يُجعل الأثقل في الأثقل؛ والأخفّ هو الاسم، والأثقل هو الصّفة؛ لمقاربتها الفعل.

وقيل: إنّما جاءت الصّفة على الأصل نحو « خَزَيَا »، كما قالوا في جمع « صَعْبَة »: صَعَبَات، ولم يحركوا كما حرّكوا « جَفَنَات » لأنّ الصّفة تشبه الفعل، والفعل لا ينكسر، فلم تحرك العين من « صَعَبَات »، فلذلك جرت « خَزَيَا »^(٦) على

(١) في الكتاب ٣٨٤/٢: « ماتقلب ».

(٢) الكتاب ٣٨٤/٢.

(٣) الشرح الآتي في المنصف ١٥٧/٢ باختلاف يسير.

(٤) في الأصل: حتى لوثرت.

(٥) في الأصل: اعترضوا.

(٦) في الأصل: جريا.

الأصل؛ لأنها صفة؛ كذا قال أبو عليّ الفارسي^(١) رحمه الله.

و«الشَّرَوَى»^(٢) من «شَرَيْت»؛ لأنَّ شري الشيء: ما يعادله، و«الشِّراء»: الثَّمن فيه، بمنزلة المثلون.

و«التَّقَوَى»^(٣) من «وقيت».

و«الْفَتَوَى»^(٤)؛ لقولهم فيها: أُفْتِيَ بالياء. ولا تحمل «الْفُتْيَا» على «القُصْيَا»؛ لأنَّنا لانعلم لها أصلاً في الواو، ومع هذا فإنَّ «الْفُتْيَا» تقويةٌ لنفس المستفتي، فهو من معنى «الفتي والفتاء»^(٥).

و«الرَّعَوَى»^(٦) من «رَعَيْتُ».

قوله: وذلك «شَهْوَى وَعَدْوَى»^(٧).

ليريك أنَّ لام «فَعَلَى» إذا كانت واواً لم تعتلَّ وتُغَيَّر، بل تترك في الصِّفة على حالها كما تركت في «خَزَيَا»^(٨) وإذا كانوا قد قلبوا الياء واواً في «شَرَوَى» لأنها اسمٌ، فهم بأن يُقَرَّوا الواو فيما هي فيه أصليةً-أعني: شهوى ودعوى-أجدر، فكأنَّ «رَوَى»^(٩) كان^(١٠) أصلها «رَوِيَا»، ثمَّ قلبت اللام واواً، وأدغمت

(١) انتهى ما في المنصف من هذه المسألة.

(٢) انظر الكتاب ٣٨٤/٢.

(٣) انظر الكتاب ٣٨٤/٢.

(٤) انظر الكتاب ٣٨٤/٢.

(٥) انظر المنصف ١٥٨/٢.

(٦) في الكتاب ٣٨٤/٢: «الدعوى» بالدال. والكلمة في هذا الموضع ليست في طبعة هارون ٣٨٩/٤.

(٧) الكتاب ٣٨٤/٢ وفيه: «وذلك قولك: شهوى ودعوى، فشهوى صفة، ودعوى اسم، وعدوى كدعوى».

(٨) انظر الكتاب ٣٨٤/٢.

(٩) انظر الكتاب ٣٨٤/٢.

(١٠) في الأصل: بان.

فيها العين / فصارت « روى »^(١).

قال أبو الفتح في سر الصناعة^(٢): فأما قوله^(٣):

أسقى الإله دارها فروى نجم الثريا بعد نجم العوى^(٤)

فـ « العوى »: أحد^(٥) منازل القمر، وهو اسم مقصور، والألف في آخره للتأنيث بمترلة « سكرى »، وعينها ولاؤها واوان في اللفظ كما ترى، إلا أن الواو الأخيرة التي هي لام الفعل بدل من ياء، وأصلها « عوىا »، وهي « فعلى »^(٦) من « عويت ».

قال لي أبو علي: إنما قيل لها: العوى؛ لأنها كواكب ملتوية، قال: وهو من « عويت يده »، إذا لويته^(٧).

فإن قيل: فإذا كان أصلها: عوىا، فقد اجتمعت الواو والياء، وسبقت الأولى بالسكون، وهذه حال توجب قلب الواو ياء، وليست^(٨) تقتضي قلب الياء واوا؛ ألا تراهم قالوا: طويت طياً، وشويت شيئاً، وأصلهما « طويأ وشويأ »؟
فالجواب: أنهم قلبوا ياء « عوىا » واوا؛ لأن « فعلى » إذا كانت اسماً لا وصفاً، وكانت لامها ياء، قلبت ياؤها واوا^(٩)، وذلك نحو « التقوى »، وأصلها

(١) انظر شرح المسألة في المنصف ١٥٩/٢ باختلاف يسير.

(٢) سر صناعة الإعراب ٨٧-٩٠ بتصرف.

(٣) في الأصل: ماقوله.

(٤) البيتان في مجالس العلماء ١٩٤، المذكر والمؤث لأبي بكر الأنباري ٤٢٢.

(٥) في الأصل: آخر.

(٦) في الأصل: فعل.

(٧) وانظر المقصور والممدود للقالبي ١٢٣، ١٢٤.

(٨) في الأصل: ليست. بلا واو.

(٩) في الأصل: يا.

« وقيا »؛ لأنها « فَعَلَى » من « وَقَيْتَ »، وكذلك « الْعَوَّى » « فَعَلَى » من « عويت »، وهي مع ذلك [اسم لصفة]^(١) بمتزلة « التَّقْوَى والفَتْوَى »، فقلبت الياء التي هي لام الفعل واواً، وقبلها العين التي هي واوٌ، فالتقت واوان، الأولى ساكنة، فأدغمت في الأخيرة، فصارت « عَوَّى » كما ترى. ولو كانت « فَعَلَى » صفة لما قلبت ياؤها واواً، ولبقيت بحالها نحو « الحَزْبِ والصَّدْيَا »، ولو كانت قبل هذه الياء واو^(٢) لقلبت الواو ياءً، كما يجب في الواو والياء إذا التقتا وسكن الأول^(٣) منهما، وذلك قولهم: امرأة طَيَّا ورَيَّا، ولو كانت « رَيَّا » اسماً لوجب أن يقال فيه: روَّى، وحالها^(٤) كحال « الْعَوَّى ».

ثم إنهم قد حكوا: العَوَّاء بالمدِّ، في هذا المنزل^(٥). والقول عندي في ذلك: أنه زاد ألفاً قبل ألف التانيث التي في « الْعَوَّى »، فصار التَّقْدِير: العَوَّاء، بألفين ساكنتين^(٦) كما ترى، فقلبت الأخيرة التي هي علم التانيث همزةً لما تحركت لالتقاء الساكنين. والقول فيها كالقول في « حمراء وصحراء ».

فإن قيل: فهلاًّ لما نقلت^(٧) من « فَعَلَى » إلى « فَعَلَاء »، وزال القصرُ عنها، عادت إلى القياس، فقلبت الواو ياءً؛ لزوال وزن « فَعَلَى »، كما يقال: رجل أَلَوَّى، وامرأة لَيَّاء، فهلاًّ قالوا على هذا: العَيَّاء؟ فالجواب: أنهم لم يبنوا الكلمة على أنها ممدودة البنية، ولو أرادوا ذلك لقالوا:

(١) تكملة من سر صناعة الإعراب ٨٨.

(٢) في الأصل: واوا.

(٣) في الأصل: التقت وسكن الاولى.

(٤) في الأصل: بحالها وحالها.

(٥) حكاها أبو زيد كما في اللسان (عوي). وانظر الممتع ٥٧١، القاموس المحيط (عوي).

(٦) في الأصل: ساكنين.

(٧) في الأصل: انقلبت.

العَيَاء، ولكنهم لما أرادوا القصرَ، ثم إنهم اضطروا إلى المدّ في بعض المواضع ضرورةً، فبقوا الكلمة بحالها الأولى التي هي قلب الياء - والتي هي لام- واواً، وكان تركهم القلب بحاله أدلّ شيءٍ على أنّهم اضطروا إلى المدّ في بعض المواضع، فركبوه، وهم بالقصر معنيون، وله ناوون.

قال المؤلف- رحمه الله-: وزاد في شرح تصريف أبي عثمان: قال^(١): قد أخبرني ابن مقسّم عن ثعلب أنّ بعضهم: قال: عَوَى الكلبُ عَوَّةً^(٢)، وأصلها «عوية»، وكان قياسها «عِيّة»، مثل «طِيّة»، ولكنّه جاء شاذّاً في بابهِ، فيكون «العَوَاء» فيمن [مدّ وجعله «فعلاء» مثله في الشذوذ. ومثله في الشذوذ قولهم في العلم: رجاء بن حَيَوَة^(٣)، وأصله «حِيّة»، وإن اختلفت العينان.

وقالوا أيضاً: عوى الكلب عَوِيّة^(٤)، وهو شاذّ، وإن كان «العَوَاء» فيمن^(٥) مدّه «فَعَالاً»، كأنّه ذهب بالتذكير فيه إلى المتزل، فلانظر^(٦) فيه؛ لأنّ الواو المشدّدة تكون عينا مدغمة، وتكون الهمزة منقلبة عن الياء التي هي لام الفعل.

ثم قال بعدد: فإن قلت: فهلاً جعلت الألف / التي قبل الهمزة في «عَوَاء» فيمن جعله «فَعَلَاء» هي الألف التي كانت^(٧) في «فَعَلَى» المقصورة، وجعلت الهمزة التي بعدها منقلبة عن ألف مزيدة بعد ألف التأنيث؟

(١) انظر المنصف ١٦٠/٢ بتصرف.

(٢) انظر مجالس ثعلب ١٠١.

(٣) انظر الكتاب ٤٠٣/٢.

(٤) انظر مجالس ثعلب ١٠١.

(٥) تكملة من المنصف ١٦٠/٢.

(٦) في الأصل: فلا يظهر.

(٧) في الأصل: كان.

قيل: هذا محال؛ لأنّ علامة التّأنيث لا تكون حشواً، إنّما تكون آخراً^(١).

وجعل سيبويه - رحمه الله - « الدُّنيا والعُلّيا والقُصوى » أسماء^(٢)، وهي أصلها الصّفة؛ لأنّها مخرجات إلى مذهب الأسماء، بتركهم إجراءها أوصافاً في أكثر الأمر، واستعمالهم إيّاها استعمال الأسماء، وإن كانت في الأصل صفات، كما قالوا: أْبْرَقُ وأَبَارِقُ، وأَجْرَعُ وأَجَارِعُ، فصرفوا « أْجْرَعاً، وأَبْرَقاً »، وجمعوهما جمع « أَحْمَد وأَحَامِد »، وكانت الأسماء أحْمَلَ للتّغيير من الصفات لخفّتها؛ ألا تراهم قالوا: جَفَنَة وجَفَنَات، فحرّكوا العين، وقالوا: صَعْبَة وصَعْبَات، فسكّنها؟ حسبما تقدّم من إكمال التّعليل^(٣).

قوله: « وقد قالوا: القُصوى »^(٤).

يعني^(٥): أنّه لا يُنكر مجيء الحرف^(٦) في باب ماجاء خارجاً عن التّظائر لشذوذه، ولتكون أيضاً منبهةً على أنّها صفة جرت على الأصل. فأما قولهم: حُزْوَى^(٧)، في الاسم فجاء شاذّاً نظير « مَكْوَزَة وَمَحَبَب »^(٨) لأنّ الأعلام كثيراً ما تخرج عن الأصل. وقالوا: أخذ الحُلْوَى، وأعطى المرّى، فيجوز أن تكون صفة [أقيمت مقام الموصوف]^(٩)؛ لأنّهم يريدون: الحلاوة والمرارة، يعني

(١) انتهى التّقل من المنصف في هذه المسألة.

(٢) انظر الكتاب ٣٨٤/٢.

(٣) انظر المنصف ١٦١/٢. وانظر ماسبق ٦٩٩.

(٤) الكتاب ٣٨٤/٢.

(٥) الكلام الآتي في المنصف ١٦٣/٢ بتصرف.

(٦) يعني: فعلى. انظر المنصف ١٦٢/٢.

(٧) اسم موضع في ديار بني تميم قريب من السواد. انظر الكتاب ٣١١/١، المقصور والمدود للقبالي

٢٣٧، معجم ما استعجم (حزوى).

(٨) انظر سر صناعة الإعراب ١٥٤، ٤٢٧، ٥٩٠، ٧٣٦، المتع ٢٥٢، ٤٨٨، ٦٤٩، ٧٣٣.

(٩) تكملة من المنصف ١٦٣/٢.

الفعل فيهما^(١).

(١) في الأصل: فيها.

هذا باب ما إذا التقت فيه الهمزة والياء قلبت الهمزة ياء والياء ألفا

قوله: « فَإِذَا هُوَ (فعائل)، كـ (صحيفة وصحائف) »^(١).

يريد: أن^(٢) « مَطَايَا وَرَكَايَا وَهَدَايَا »^(٣) أصله « مَطَاءٌ وَرَكَاءٌ وَهَدَاءٌ »، وأنَّ الهمزة فيها عارضة في الجمع، واللامات فيها: أَمَّا فِي « مَطِيَّةٍ » وَفِي « رَكِيَّةٍ » فَوَاوٌ لِقَوْلِهِمْ: مَطُوتٌ وَرَكُوتٌ، وَأَمَّا فِي « هَدِيَّةٍ » فَيَاءٌ لِقَوْلِهِمْ: الْهَدْيُ، فَجَرَى جَمِيعُ ذَلِكَ بِجَرَى « خَطَايَا » بَعْدَ بَدَلِ الْهَمْزَةِ الثَّانِيَةِ فِيهِ، فَلَمَّا كَانَتْ كَذَلِكَ فَتَحَتْ الْهَمْزَةُ فِيهَا حَتَّى انْقَلَبَتِ الْيَاءُ أَلْفًا؛ لِأَنَّهُمْ قَالُوا: مَدَارَى، فِي « مَدَارٍ »، فَأَبْدَلُوا الْكُسْرَةَ فَتْحَةً، مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلِمَةِ هَمْزَةٌ عَارِضَةٌ فِي الْجَمْعِ، فَلَمَّا عَرَضَتْ فِي « مَطَاءٍ » وَبَابِهِ، كَانَ ذَلِكَ تَغْيِيرًا لِحَقِّ الْكَلِمَةِ فَأَجْرَى عَلَيْهَا بَعْدَ ذَلِكَ، فَأَلْزَمَتْ الْفَتْحَ تَخْفِيفًا؛ وَلِأَنَّ الْفَتْحَ أَيْضًا تَغْيِيرٌ، كَمَا أَنَّ هُمْ لَمَّا لَزِمَهُمْ حَذْفُ الْيَاءِ مِنْ « حَنِيفَةٍ » فِي التَّنْسِبِ أَجْبَرُوا عَلَى حَذْفِ الْيَاءِ أَيْضًا فَقَالُوا: حَنْفِيٌّ؛ لِأَنَّ التَّغْيِيرَ يَأْنِسُ بِالتَّغْيِيرِ، فَلَمَّا كَانَ التَّغْيِيرُ إِلَى « مَطَاءٍ »، وَالْهَمْزَةُ قَرِيبَةُ الْمَخْرَجِ مِنَ الْأَلْفِ، فَكَأَنَّكَ جَمَعْتَ بَيْنَ ثَلَاثِ أَلْفَاتٍ، فَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ أَبْدَلُوا مِنَ الْهَمْزَةِ يَاءً، فَصَارَتْ « مَطَايَا ».

وقوله: « يَدْلُوكَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الَّذِينَ يَقُولُونَ: سَلَاءٌ، فَيَحْقُقُونَ، يَقُولُونَ: رَأَيْتَ سَلَا، فَلَا يَحْقُقُونَ »^(٤).

(١) الكتاب ٣٨٤/٢ وفيه: « فَإِذَا هَذِهِ ».

(٢) فِي الْأَصْلِ: يَرِيدُونَ.

(٣) انْظُرِ الْكِتَابَ ٣٨٤/٢.

(٤) فِي الْأَصْلِ: يَقُولُونَ: سَلَا فَيَحْقُقُونَ سَلَاءً فَلَا يَحْقُقُونَ. انْظُرِ الْكِتَابَ ٣٨٤/٢. وَفِيهِ: « رَأَيْتَ سَلَا ». وَانْظُرِ التَّنْكِتَ ١٢١٤. وَقَدْ ضَبَطْتَ سَلَاءً فِي كِتَابِ سَيَبُوهِ فِي طَبْعَتِيهِ، بِوَلَاقٍ وَقَدْ سَبَقَتْ، وَهَارُونَ ٣٩٠/٤، وَالتَّنْكِتَ، بِفَتْحِ السَّيْنِ وَتَخْفِيفِ اللَّامِ. وَلَمْ أَقِفْ عَلَى هَذَا فِيمَا نَظَرْتُ فِيهِ مِنْ كُتُبِ اللُّغَةِ،

يعني: أنك إذا نصبت « سلاء » جعلت بعد الهمزة ألفاً، بدلا من التنوين، فصارت الهمزة بين ألفين، فلم يحققوا^(١)؛ لأنهم أقاموا الألفين مقام همزتين، فكأن همزتين قد اجتمعتا، فيجب التخفيف والتلين. تقول العرب: سلاء، جمع « سلاءة »، وهو شوك^(٢).

قوله: « ألزموا الواو هاهنا »^(٣) الفصل لآخره.

يريد: أنهم راعوا في الجمع حكم الواحد، ويريد: أن الواو في « أداوى »^(٤) ليست الواو من « إداوة »؛ لأن هذه الواو وقعت طرفاً، فلزمها / التغير والإبدال؛ لأن أصلها أن تقع بعد الهمزة المكسورة على هذه الصفة: « أدائو »، بمتلة « أداعو »، فانقلبت الواو ياءً؛ لانكسار ما قبلها، فصارت « أداء »، بمتلة « أداع »، فجرى عليها ما جرى على « مطاء »، حسبما تقدم. وقالوا في [واو]^(٥) « أداوى »: هي التي هي بدل من الهمزة من « أداء »، إذا انتهت في التعليل إليه.

وكذلك الألف في « حُبلى » هي للتأنيث، وهي في الجمع لغير التأنيث؛ لأنه جمع تكسير، وإنما كان حقه الكسر، أي: حَبالي، فأعل كـ « جوار »^(٦).

والألف في « أداوى » ليست للتأنيث، بل هي بدل من ياء، كالألف في

وفيها: سلاء جمع سلاءة. وسيدكر المؤلف هذا.

(١) في الأصل: فلم يحققوا.

(٢) في الأصل: شوكه.

(٣) الكتاب ٣٨٥/٢. وفي الأصل: الواو هو.

(٤) انظر الكتاب ٣٨٥/٢.

(٥) تكملة يلتزم بها الكلام.

(٦) يعني: أن حق حبالي المفتوح اللام وفي آخره ألف، أن تكسر لامه وتقلب الألف فيه إلى ياء ثم

تحذف في حال الرفع والجر، وإنما لم يفعلوا ذلك ليكون آخره ألفا كآخر واحده. انظر الكتاب ٣٨٥/٢.

« مَدَارَى ». والله الموفق بفضله.

هذا باب ما يُبنى^(١) على أَفْعَلَاء وأصله فُعَلَاء

يعني: أن « فَعِيلًا » من المعتلّ اللام المضاعف يجمع على « أَفْعَلَاء » بدلاً من « فُعَلَاء »^(٢)، وفراراً منها؛ لأنّه لو كسّر على « فُعَلَاء » لحركت الياء والواو وقبلهما^(٣) فتحة، وذلك ثقیل، ولا سبيل إلى الإعلال؛ لأنّ الياء والواو إذا كانتا على هذه^(٤) الصورة لاماً وبعدها ساكنٌ، لم تُعَلّ، نحو « مَرْمِيَان، وَمَلْهِيَان، وَنَزَوَان ».
ومعنى قوله: « إِلَّا أَنْ يَخَافُوا لِبَسَاءً »^(٥).

أي: أنّهم يكرهون ذلك فلا ينطقون به إِلَّا أَنْ يَخَافُوا لِبَسَاءً إذا لم يحرّكوا حرف العلة، كما عرض في « رَمِيَا »؛ لأنّهم لو لم يحرّكوا لبقیت الياء^(٦) ساكنةً، وبعدها الألف، فحذفت إحداهما، فوقع الالتباس بالمفرد.

وقد جاء حرفٌ نادرٌ من هذا الباب، لا يعرف غيره^(٧) قالوا: تَقِيٌّ وَتُقَوَاءُ^(٨)، ولَمَّا شَذَّ غَيَّرُوا الياء فيه إلى الواو، وكان أصله أن يكون « تُقِيَاء »، فشجّعهم التّغيير على إحداث تغيير آخر، ولا يعرف البصريّون غيره. وحكى الفراء: سَرِيٌّ وَسُرَوَاءٌ

(١) في الكتاب ٣٨٥/٢: « ما بني ».

(٢) وذلك: سريٌّ وأسرياء، وغنيٌّ وأغنياء، بدلا من سُرواء، وغُنِيَاء. انظر الكتاب ٣٨٥/٢.

(٣) في الأصل: على حركت الواو وقبلها.

(٤) في الأصل: إذا كانت هذه.

(٥) الكتاب ٣٨٥/٢.

(٦) في الأصل: الألف.

(٧) في الأصل: غرت. ولعلّ الصواب ما أثبتّه.

(٨) انظر شرح الشافية للرضي ١٣٧/٢.

وَأَسْرِيَاءُ^(١).

(١) انظر شرح الشافية للرّضيّ ١٣٧/٢. وفي اللسان (سري): «ورجل سري من قوم أسرياء وسرواء كلاهما عن اللحياني».

هذا باب مايلزم [الواو]^(١) فيه بدل الياء

معنى جواب الخليل^(٢) - رحمه الله -: أَنَّهُمْ كَرِهُوا أَنْ يَقُولُوا: غَزَوْتُ
فَلَا يَقْلِبُونَ^(٣) إِلَى الْيَاءِ، وَهُمْ يَقُولُونَ: يُغْزِي، فَيَقْلِبُونَ الْوَاوَ يَاءً؛ لِكَسْرَةِ مَاقْبَلِهَا،
فَأَرَادُوا الْمِمَاتِلَةَ، وَأَنْ تَجْرِيَ أَمْثَلَةُ الْفِعْلِ مَجْرَى وَاحِدًا، فَأَعْلَوْا الْمَاضِي لِإِعْلَالِ الْمُضَارِعِ،
كَمَا أَعْلَوْا الْمُضَارِعَ لِإِعْلَالِ الْمَاضِي، نَحْوُ « يَقُولُ وَيُبِيعُ »، وَلِهَذَا السَّبَبُ وَجِبَ تَثْنِيَةُ
مَا وَقَعَتْ وَآوَهُ رَابِعَةً فَصَاعِدًا بِالْيَاءِ، نَحْوُ « مَغْزِيَانِ، وَمَلْهِيَانِ »؛ لِأَنَّكَ لَوْ بَنَيْتَ فِعْلًا
فِي أَوَّلِهِ الْمِيمَ عَلَى وَزْنِ « مَفْعَلٌ »، لَقُلْتَ: مَغْزَيْتَ وَمَلْهَيْتَ^(٤)، فَقَلَبْتَ الْوَاوَ كَمَا
قَلَبْتَهَا فِي « أَغْزَيْتَ »، فَحَمَلُوا الْأَسْمَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ عَلَى الْفِعْلِ، كَمَا حَمَلُوا الْمَصْدَرَ
عَلَى الْفِعْلِ حِينَ أَعْلَّ نَحْوُ « قَمْتُ قِيَامًا، وَصُمْتُ صِيَامًا ».

فَقَالَ سَيَبَوِيهِ لِلْخَلِيلِ: فَإِنْ كَانَ الْمَاضِي إِنَّمَا قُلِبَ لِأَنَّ الْكَسْرَةَ تَقَعُ قَبْلَ اللَّامِ
فِي الْمُضَارِعِ، فَتَقْلِبُهَا^(٥) يَاءً، فَهَلَّا قَالُوا: تَغَاوَزْنَا وَتَرَجَّوْنَا، فَصَحَّحُوا اللَّامَ؛ لِأَنَّ اللَّامَ
لَا يَنْكَسِرُ مَاقْبَلِهَا فِي الْمُضَارِعِ إِذَا قُلْتَ: نَتَغَاوَزِي وَنَتَرَجَّوِي؟

(١) تكملة من الكتاب ٣٨٦/٢.

(٢) انظر الكتاب ٣٨٦/٢، ونصّه: « وسألت الخليل عن ذلك فقال: إِنَّمَا قَلَبْتَ يَاءً؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ:
يَفْعَلُ، لَمْ تَثْبِتِ الْوَاوَ لِلْكَسْرَةِ، فَلَمْ يَكُنْ فَعَلْتُ عَلَى الْأَصْلِ، وَقَدْ أَخْرَجْتَ يُفْعَلُ إِلَى الْيَاءِ، وَأَفْعَلُ وَتَفْعَلُ
وَنَفْعَلُ. قُلْتَ: فَمَا بَالُ تَغَاوَزْنَا وَتَرَجَّوْنَا، وَأَنْتَ إِذَا قُلْتَ يَفْعَلُ مِنْهُمَا كَانَ بِمِثْلَةِ يُفْعَلُ مِنْ غَزَوْتُ؟ قَالَ: الْأَلْفُ
بَدَلَ مِنَ الْيَاءِ هَهُنَا الَّتِي أَبَدَلْتَ مَكَانَ الْوَاوِ، وَإِنَّمَا أَدَخَلْتَ التَّاءَ عَلَى غَاوَزَيْتَ وَرَجَّيْتَ ». وَانْظُرْ مَا سَيَذْكُرُهُ
الْمَوْلُفُ مِنْ مَعْنَى كَلَامِ الْخَلِيلِ فِي الْمَنْصَفِ ١٦٤/٢، ١٦٥.

(٣) فِي الْأَصْلِ: يَقْلِبُوا.

(٤) تَقْرَأُ فِي الْأَصْلِ: مَغْزَى وَمَلْهَى.

(٥) فِي الْأَصْلِ: فَيَقْلِبُهَا.

فقال: الألف في « نتغازي وترجى » بدل من الياء في « نُغازي ونُرجى »،
 والتاء^(١) في « تغازينا وترجينا » داخلة بعد أن لم تكن، فلما كانت الكلمة حين لم
 تكن التاء القلب فيها واجباً، ثم دخلت التاء بعدُ وجدت^(٢) القلب في الكلمة،
 يعني: القلب على حاله، فاطردت العلة ولم يرد لك عليها نقص^(٣).
 قوله: « وقالوا: ضَوْضَيْتُ وَقَوَّيْتُ »^(٤).

[١٠٦]

يريد: / فَعَلَلْتُ، وأن لامه انقلبت ياء كما قلبت في « أغزيت ».

وقوله: « بمتزلة يائي (حَيَّيت)، وواوي (قَوَّة) »^(٥).

يريد: أن يائي « حَيَّيت » على لفظ واحد، وإحداهما^(٦) عين، والأخرى لام،
 فكذلك « ضَوْضَيْت »، كأن الياء واو^(٧) - بسكون واوها - على لفظ واحد،
 وإحداهما عين، والأخرى لام، وقد قدّمنا أنّه لا يحمل « ضَوْضَيْت » على أنه
 « فَوَعَلْتُ »؛ لأنّه يكون حينئذ من باب « دَدَنَ وَكَوَكَبَ »، وحمله على « فَعَلَلْتُ »
 يصيرُه إلى باب « سَلَسَ وَقَلَقَ »، وهو أكثر، وأنّ « فَعَلَلْتُ » أكثر من « فَعَلَيْت »^(٨)،
 فلا يحمل عليه أيضاً.

قوله: « وكذلك (حَا حَيْتَ وَعَا عَيْت) »^(٩).

(١) في الأصل: غزا ورجى والياء.

(٢) تقرأ في الأصل: رحوت.

(٣) في الأصل: نقصا.

(٤) الكتاب ٣٨٦/٢. وقد سبق للمؤلف الكلام على المسألة بأكثر مما هنا في ٤٦٧ فما بعدها.

(٥) الكتاب ٣٨٦/٢. وفي الأصل: وواو.

(٦) في الأصل: واحدهما. وكذا في الموضع التالي.

(٧) في الأصل: واوا.

(٨) في الأصل: فعللت.

(٩) الكتاب ٣٨٦/٢. وقد سبق للمؤلف الكلام على هذه المسألة بتفصيل فيه بعض اختلاف في ٤٦٧

فما بعدها.

أصل « حَاحِيتٌ وَعَاعِيتٌ وَهَاهِيتٌ » « حَيَّحِيتٌ وَعَيَّعِيتٌ وَهَيَّهَيْتٌ »، وهي من مضاعف الياء، نظير « قوقيت » من مضاعف الواو، وإثما قلبوا الياء ألفاً؛ تشبيهاً بها، وأنهم كرهوا تكرُّر الياء وليس بينهما إلّا حرفٌ واحد. ولم يقولوا في « قوقيت »: قاقيت؛ لأنّ الواو التي هي لام قد انقلبت ياء كما انقلبت في « أغريت »، فلم تتكرّر الواو كما تكررت الياء. ولم يجئ من هذا القبيل إلّا هذه الثلاثة الألفاظ فيما زعم ابن السّراج عن أبي الحسن الأخفش^(١). ووزنها « فعَلَلت » بمترلة « صَلَّصَلت ».

وكان الخليل - رحمه الله - يقول: الألف بدل من الياء^(٢)؛ لأنّها لو كانت من الواو لجاءت على أصلها كما جاءت « ضَوْضَيْتٌ وَقَوَّقَيْتٌ »؛ ألا ترى أنّ أحداً لا يقول: ضاضَيْتٌ ولا قاقَيْتٌ، فلمّا جاءت « حَاحِيتٌ » وأختاها على غير أصلها جعلها بدلا من الياء؛ لأنّه لم يسمع شيء من الياء في هذا الباب جاء على أصله. قال ابن السّراج^(٣) - رحمه الله -: « ومع هذا فإنّ هذا الفعل بني من صوت، الألف فيه أصل ليست منقلبة من شيء؛ ألا ترى أنّ الحروف والأصوات كلّها مبنية على أصولها، ووجدناهم قد قلبوا الألفات في بعض الحروف إلى الياء نحو (عليه، وإليه)، فكما قلبت الألف إلى الياء حسن^(٤) أن تقلب الياء إلى الألف ». وخالف أبو عثمان المازني الخليل، وقال^(٥): القول عندي خلاف ذلك؛ لأنّ « قَوَّقَيْتٌ وَضَوْضَيْتٌ » على أصلهما^(٦)، وعلى ما ينبغي أن يكونا عليه، وهذه ليست

(١) انظر الأصول ٣/٣١٨.

(٢) انظر الكتاب ٢/٣٨٦.

(٣) انظر الأصول ٣/٣١٧.

(٤) في الأصول ٣/٣١٧: « فلمّا قلبت الألف إلى الياء وجب ».

(٥) انظر المنصف ٢/١٧٠.

(٦) في الأصل: أصلها.

على أصلها- أعني: حاحيت وأختيها- ألا ترى أن الذي يجيء على أصله يقاس عليه ما لم يجيء على أصله؟ قال: وقول الخليل مذهب؛ لأن الشيء ربما جاء مخالفاً للفرق.

وقال ابن جنّي^(١): وقول الخليل أقيس؛ لأن الياء إلى الألف أقرب من الواو، وقد أبدلت منها في « طائي وحاري »، يريدون: طيئي^(٢) وحيري. وقالوا: آية، فأبدلوا الألف من الياء الساكنة في غير قول الخليل، وليس هنا ما يوجب القلب إلا القرب.

قال المؤلف- رحمه الله-: ولأنه على قوله يكون التضعيف في ذوات الواو والياء، وعلى قول المازني يكون في الواو فقط. قوله: « يدلّك على أنّها ليست (فاعلت) »^(٣).

يريد^(٤): أن مجيئهم بالمصدر على « فَعْلَال » يدلّ على أن الفعل « فَعْلَل »، كما أن « الزلزال والقلقال » كذلك. والياء في قولهم: الحِحاء [والعِحاء]^(٥)، عينُ الفعل، وهي الألف التي كانت في « حاحيت وعاعيت »، والهمزة فيهما^(٦) انقلبت عن الياء التي هي اللام الأخيرة.

فإن قلت: فإنّ مصدر « فاعلت » أصله « الفِعال »، وقد جاء « قاتلته

قيتالا! » /

فالجواب: أن « فيعالا » ليس يكثر مصدرا لـ « فاعلته »، وإن كان الأصل؛

(١) انظر المنصف ١٧١/٢.

(٢) في الأصل: يريد طيري.

(٣) الكتاب ٣٨٦/٢.

(٤) انظر المنصف ١٧٢/٢.

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام مع ما يأتي.

(٦) في الأصل: فيها.

لأنّ فيها أصولاً كثيرةً مختزلةً غيرَ مستعملة، إلّا عند الشذوذ، وهذا المصدر مثلها في الشذوذ، فينبغي ألاّ يحمل « الحِيَاءُ والعِيَاءُ » على « فِيعَالٍ » لقلّته.

قال أبو عثمان^(١) - رحمه الله -: فإن قال قائل: إنّ هذا ألزَمُ الياءِ كراهيةً لاجتماع الحرفين من جنس واحد^(٢).

فإنّ الدليل على أنّه ليس كما يقول، وأنّه من بنات الأربعة قولهم في المصدر « الحاحاة والعاعة والهاهة » بمترلة « الرّجرجة^(٣) والقلقلة »، وهذا لا ينكسر في مصادر بنات الأربعة. ومع هذا أنّه لو كان كما جعل الفاء والعين من موضع، وهذا ليس ممّا يكثر، ولا يتخذ أصلاً^(٤).

قال ابن جنّي - رحمه الله -: ترك أبو عثمان الانفصال [عن]^(٥) السّؤال، وعدل إلى الاستدلال على أنّ « حاحيت » وأخواتها « فعّلت »، بقولهم في المصدر: الحاحاة والعاعة والهاهة، وهذا يسمّيه^(٦) أهل النّظر انقطاعاً؛ لأنّه خرج عن دلالة إلى دلالة أخرى. ولو ابتدأ الدّلالة على أنّ « جاحيت » وأخواتها « فعّلت » دون « فاعلت » بما ذكر لما احتاج إلى هذا التّطويل.

وكذلك لو قدّم ما أخره من الاستدلال على أنّ « حاحيت »: [فعّلت]^(٧) بقوله: إنّك لو جعلته « فاعلت » للزمك أن يكون الفاء والعين من موضع واحد؛

(١) انظر المنصف ١٧٣/٢، ١٧٤ بتصرّف.

(٢) يعني: في حاحيت.

(٣) في المنصف ١٧٣/٢: « الدحرجة ».

(٤) بعده في المنصف ١٧٣/٢: « إنّما جاء في أحرف ثلاثة أو أربعة، والكلام كلّهُ على خلافه، فلا تجعل ذلك أصلاً ».

(٥) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٦) في الأصل: يشبه.

(٧) تكملة من المنصف ١٧٣/٢.

وهذا قليل، لكان أيضاً كافياً.

وإنما كان سبيله لما أورد على نفسه السؤال أن يفصل عنه فيقول لمورده:
يلزمك على هذا أن يجعل الفاء والعين من جنس واحد.

على أنه قد أورد في آخر كلامه هذا المعنى، ولكنه جاء بعد أن عدل عن
دلالة ابتداء بها، إلى الأخرى. وكما أن للعلم^(١) طريقاً ينبغي أن يسلك، فكذلك
للجدل أدبٌ يجب أن يُستعمل.

قال المؤلف: وهذا الذي ألزم ابنُ جني أبا عثمان^(٢) لا يلزمه؛ لأنه قال في أول
الجواب: « فإنَّ الدليل على أنه [ليس]^(٣) كما يقول، وأنه من بنات الأربعة »
فاستدلّ أبي عثمان تضمّن إبطال مذهب المدّعي، وصحّة مذهب نفسه، فإذا قد
أتى بالجواب وزيادة، وليس أبو عثمان على هذا منقطعاً.

[قوله: « أمّا (العَوّاء) ففيها قولان، أمّا من قال: غوغاء، فأنت ولم يصرف
فهي عنده مثل (عوراء)، وأمّا من قال: غوغاء، فذكر وصرف، فإنما هي عنده
بمترلة (القَمَقام) »]^(٤).

قلت: « العَوّاء » بمترلة « الدّهماء »^(٥) وهما جميعاً حشو النَّاس، وخُشارهم^(٦).
ويترجّح أن يكون مذكراً كـ « القَمَقام » بقولهم: غوغاءة، فلو كانت الهمزة
للتأنيث كـ « عوراء » لما جاز أن يدخل عليها هاء التأنيث. ويترجّح بشيء آخر،

(١) في الأصل: العلم.

(٢) في الأصل: ابو عثمان.

(٣) تكملة من نقله السابق.

(٤) تكملة يلتزم بها الكلام. انظر الكتاب ٣٨٦/٢.

(٥) في الأصل: الدهنا.

(٦) في الأصل: حشر الناس وحشارهم. انظر المنصف ١٧٧/٢.

وهو أنك إن^(١) جعلته مذكراً جعلته «فَعَلَّالاً»، وحملته على باب «قَلَقَلْتُ وزَلَزَلْتُ»، من المكرر الرباعي، وإن جعلته مؤنثاً كـ «عَوَّاء» حملته على باب «سِلْسٍ وقلق»، مما فاؤه ولامه من موضع واحد، وهو أَقْلٌ من باب «قَلَقَلْتُ وزَلَزَلْتُ».

فإن قلت: إن الذي رجّحت به أولاً يقتضي إبطال أن تكون^(٢) للتأنيث، فما معنى الترجيح في هذا الموضع؟

قلت: العرب قد نطقت بالصرف، وترك الصِّرف^(٣)، فلا ييطل النطق، وإنما يترجح أحد النطقين بالرد إلى المقاييس في باب القلة والكثرة، ويكون كون العرب قد نطقت بـ «غوغاء» مرجحاً؛ لأن المطرد في كلامها ألا تدخل تاء التأنيث على ماهذه سبيله، ولكن نطقها بترك الصرف لا ييطل، بل يكون دخول التاء هنا نظير «بُهْمَى وبُهْمَاة»، و«سُمَانَى / وسُمَانَاة»^(٤) وبابه، وهو قليل. فهذا وجه الترجيح.

وقال ابن القوطية في المقصور والمدود: «فَوَعَالٌ وفَعْلَالٌ»: غوغاء، في لغة من يصرفه ويذكره، وضوضاء جمع ضوضاءة، وهي الأصوات العالية، وقد نوّنت، ولا تنوّن^(٥)، قال ابن حِلْزَة:

أَجْمَعُوا أَمْرَهُمْ عَشَاءً فَلَمَّا أَصْبَحُوا أَصْبَحَتْ لَهُمْ ضَوْضَاءُ^(٦)

و«الغوغاء» مثله.

(١) في الأصل: وهو انهكان.

(٢) في الأصل: يكون.

(٣) انظر الكتاب ٣٨٦/٢، المقصور والمدود للقيالي ٣٧٠، المسائل البغداديات ١٣٨.

(٤) بهمي وسمانى غير مصروفتين، وبهمة وسماناة مصروفتان، وقد دخلت التاء على ألف فعلى، وهي

للتأنيث. انظر سر صناعة الإعراب ٦٩٣.

(٥) في الأصل: فلاتنون.

(٦) انظر شرح القصائد السبع الطوال ٤٥٢، اللسان (ضوى، غوى).

قال المؤلف: تجويزه فيه بأن يكون «فوعالا» ضعيف؛ لأنه حمل على باب «ددن وكوكب»، وهو قليل جداً، باب «سلس» أكثر منه بكثير.

وذكر «الصيصية» بالصادين غير معجمتين، وهي الرواية الصحيحة^(١).
ووقع في بعض النسخ: الضيضية بضادين معجمتين.

قال ابن جني^(٢): إن قال قائل: لم ذهب إلى أن «الصيصية» من الياء؟ بل ما ينكر أن يكون في الأصل من الواو «صوصوة»، فانقلبت الواوان يائين لانكسار ما قبلهما؟

قيل: الذي يدل على صحة ما ذهب إليه قوله تعالى: ﴿مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ صَيَاصِيهِمْ﴾^(٣)، ولو كانت من الواو لقال: من صواصيههم؛ لزوال كسرة الصاد، كما ترجع الواو في «ميزان» إذا قلت: موازين. وقال سحيم^(٤):

فأصبحت الثيرانُ غرقى وأصبحت نساءً تميم يلتقطن الصياصيا^(٥)

قال المؤلف - رحمه الله -: ولوقدّرنا عدم السماع فيما يدل على أنه ليس أصله الواو لكان الحمل على الظاهر من الياء في الكلمة أولى، ولم تخرج إلاّ بدليل.
و«الصيصية» عن أبي العباس: واحدة الصياصي. وهي: قرون البقر، والحصون أيضاً، وشوك النّساجين^(٦) أيضاً، وهو أيضاً عود محرّد^(٧) يُنسج به، قال:

(١) وهي بصادين في الكتاب ٣٨٦/٢، وطبعة هارون ٣٩٤/٤.

(٢) انظر المنصف ١٧٨/٢.

(٣) الأحزاب: ٢٦.

(٤) هو عبد بني الحساس. شاعر حبشيّ شديد السواد، أدرك الجاهلية والإسلام، ومات في خلافة عثمان رضي الله عنه. انظر خزانة الأدب ١٠٢/٢، ١٠٣.

(٥) انظر المخصص ٥٩/٦، ٢٦٠/١٢، اللسان (صيص).

(٦) في الأصل: الصبّاغين. انظر اللسان (صيا)، القاموس المحيط (صيص).

(٧) أي: معوّج، وهو ما يسمّى بالصنارة.

كوقع الصِّيَاصِي فِي النَّسِيجِ الْمَمْدَدِ^(١)

وصِيصِيَّة الدِّيَكِ مَعْرُوفَةٌ^(٢).

و« الدَّوْدَاة »^(٣): أَرْجُوحَةٌ مِنْ أَرَاغِيحِ الصَّيَّيَانِ. و« الشَّوْشَاة »^(٤) السَّرِيعَةُ^(٥). وَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ « شَوْشَاةٌ وَدَوْدَاةٌ » « فَوَعْلَةٌ »، إِلَّا أَنَّهُ قَلِيلٌ جَدًّا؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ مِنْ بَابِ « كَوَكَبَ »، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ « فَعْلَاةٌ »، إِذَا جَعَلْتَ الْأَلْفَ زَائِدَةً، وَتَكُونُ مِنْ بَابِ « سَلَسَ وَقَلَقَ »، إِلَّا أَنَّهُ حَمَلُهُ عَلَى « فَعْلَلَةٍ » أَوَّلَى؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ.

وكَذَلِكَ « الْمَوْمَاة »^(٦) وَهِيَ الْفَلَاةُ الْوَاسِعَةُ، حَمَلُهُ عَلَى « دَوْدَاةٍ » أَكْثَرُ مِنْ حَمَلِهِ عَلَى زِيَادَةِ الْمِيمِ؛ لِأَنَّ لَامَ الْكَلِمَةِ تَكُونُ يَاءً، وَفَاؤُهَا وَاوًا، وَهَذَا مِنَ التَّرَكِيبِ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْمَلْهُ عَلَى « الدَّوْدَاةِ » أَوَّلَى مِنْ حَمَلِهِ عَلَى « الْمَفَاذَةِ وَالْمَهْلَكَةِ »^(٧).
قَالَ ابْنُ جَنِّي^(٨) -رَحِمَهُ اللَّهُ -: « الزَّيْزَاءُ وَالْقِيْقَاءُ »^(٩) لَا يَخْلُوانَ [أَنْ يَكُونَا « فَعْلَاءً » مِثْلَ « عِلْبَاءٍ »^(١٠)، أَوْ « فِعْعَالًا » مِثْلَ « قَيْتَالٍ »، أَوْ « فَعْلَالًا » مِثْلَ

(١) صدره:

نَظَرْتُ إِلَيْهِ وَالرَّمَاخُ تَنَوَّشُهُ

وَالْبَيْتُ لِدُرَيْدِ بْنِ الصَّمَّةِ. انْظُرِ الدِّيَّوَانَ ٦٣، النِّصْفُ ٧٨/٣، اللِّسَانُ (نَوْشٌ، صَيْصٌ، صِيَا).

(٢) هِيَ شَوْكَةُ الدِّيَكِ الَّتِي فِي رِجْلِهِ. انْظُرِ سَفَرَ السَّعَادَةِ ٣٣٠، الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ (صَيْصٌ).

(٣) الْكِتَابُ ٣٨٦/٢.

(٤) الْكِتَابُ ٣٨٦/٢.

(٥) فِي الْأَصْلِ: الشَّرِيعَةُ.

(٦) الْكِتَابُ ٣٨٦/٢.

(٧) فِي الْأَصْلِ: وَالْمَهْلَكَةُ.

(٨) انْظُرِ النِّصْفَ ١٨٠/٢، ١٨١ بِتَصْرِفٍ.

(٩) الْكِتَابُ ٣٨٦/٢.

(١٠) انْظُرِ الْكِتَابَ ٣٨٦/٢.

« قِرطاس »، فلا يجوز أن^(١) يكون « فيعلا » لئلا يجتمع الفاء والعين من^(٢) موضع واحد؛ ولأنه ليس مصدراً أيضاً فتحمله على « قِيتال ».

فإن قلت: فأجعله مثل « ديباج وذيوان ».

قيل: هذا خطأ؛ لأن أصل « ديوان وديباج » « دَوَّان ودِبَّاج ». ولوقدّرت أن أصل هذا « قِقَاء »^(٣) وزِزَاء، للزمك أن تجعل الفاء والعين من موضع واحد، مع أنه لا دلالة تدلّ عليه. ويمتنع أيضاً أن يكون « فعلا لا »؛ لأنك لا تجد « فعلا لا » مضاعفاً، إلا أن يكون مصدراً، نحو « الزلزال والقلقال ». وإنما يكون في الأسماء غير مضاعف، نحو « قِرطاس ». فوجب أن يكون « فعلاء »، كـ « علباء »^(٤).

و« القيقاء، والقيقاءة »: الأرض الغليظة، قال:

إِذَا تَمَطَّيْنِ عَلَى الْقَيَاقِي لَاقَيْنَ مِنْهُ أُذُنِي عَنَاقٍ^(٥)

[١٠٧ب] و« الزيزاء »: الغليظ من الأرض. / و« العلباء »: عِرْقٌ فِي الْعُنُقِ، ويقال: عصبه^(٦). و« العلباء »: الْعَقَبُ^(٧).

قوله: « وَأَمَّا (الْمَرْوَرَةُ) »^(٨).

قال الأعلام^(٩): « يَعْنِي: أَنَّ (شَجَوَجِي) يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ (فَعْلَعَلًا)، مِثْلَ

(١) تكملة من المنصف ١٨٠/٢.

(٢) في الأصل: في.

(٣) في المنصف ١٨٠/٢: « فِقَاء ». خطأ.

(٤) انتهى الثقل من المنصف.

(٥) في الأصل: عنان. انظر المخصص ١٤٥/١٢، ١٤٥/١٦، اللسان (عنق، قيق).

(٦) انظر النوار ٥٤٥، المنتخب ٧٤، المحكم ١١٨/١.

(٧) انظر المحكم ١١٨/١.

(٨) الكتاب ٣٨٦/٢.

(٩) انظر التكت ١٢١٧.

(صَمَحَمَح)، فتكون الشين فاء الفعل، والجيم الأولى عينه، والواو لامه، ثم أعاد الجيم والواو اللتين هما عين ولام، وقلبت الواو ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ويحتمل أن يكون (فَعَوَعَلَا)، مثل (عَثَوَثَل)^(١)، إلا أن (فَعَلَعَلَا) أولى به؛ لأنه أكثر في الكلام». والله الموفق.

(١) في الأصل: عدل.

باب التّضعيف في بنات الياء

وذلك نحو « عَيَّيت »^(١).

ماعينه^(٢) ولامه ياءان، فإنّ العين فيه تجري مجرى حرف صحيح؛ لأنّ اللام معتلة، فلو أعلّوا العين جمعوا عليه علّتين، فأخرجوا العين على الأصل لذلك.

وأما الياء التي هي لام فتجري مجرى الياء فيما عينه صحيحة، إلّا أنّه يعرض في هذا الباب الإدغام؛ لاجتماع المثلين، وإذا اجتمع المثلاث هنا فلا يخلو أن يكون الثاني ساكناً، أو متحركاً، فإن كان ساكناً لم يجز الإدغام؛ لأنّه لا يصحّ الإدغام في ساكن، وذلك نحو « حَيَّيتُ وأَعَيَّيتُ »^(٣).

وإن كان الثاني متحركاً فلا يخلو أن يكون ما قبله مفتوحاً، أو غير مفتوح، فإن كان مفتوحاً قلبت الياء الثانية ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، وتعدّر الإدغام لاختلاف الحرفين، نحو « أحيا واستحيا ».

فإن كان ما قبله غير مفتوح فلا تخلو الياء الثانية من أن تكون حركتها إعراباً، أو بناءً، فإن كانت الحركة إعراباً لم تدغم؛ لأنّ الإعراب عارضٌ يزول في الرّفع والخفض فيسكن الحرف فلا يمكن الإدغام فيه، فيحمل النّصب في امتناع الإدغام على الرّفع والخفض، وذلك « لن يُحْيِيَ، ورأيت مُحْيِياً »، فلاتدغم كما لاتدغم في « هو يُحْيِي »، ولا في « هو محييك ».

فإن كانت الحركة بناءً فلا تخلو [من]^(٤) أن تكون متطرّفة، أو غير متطرّفة،

(١) الكتاب ٣٨٧/٢.

(٢) الكلام في هذه المسألة في الممتع ٥٧٦-٥٨١ باختلاف يسير. وانظر المنصف ١٨٧/٢-١٩٦.

(٣) في الممتع ٥٧٦ : « حييت وأحييت ».

(٤) تكملة يلتزم بها الكلام.

فإن كانت متطرّفة جاز الإدغام والإظهار، نحو « أُحْيِي وَأُحْيِ، وَحْيِي وَحْيٍ »، وقد قرأ بعض القراء: ﴿وَيُحْيِي مِنْ حَيٍّ﴾^(١) وبعضهم: ﴿حَيٍّ﴾. فمن أدغم فلأن الحركة لازمة، ومن أظهر فلأن هذه الياء من « حَيٍّ » هي الياء الساكنة التي في « يُحْيَا » التي قلبت ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، وكذلك الياء في « أُحْيِي » هي الياء الساكنة التي في « يُحْيَا »، فلما كانت هذه الياء في موضع قد تسكن ويتعذر الإدغام، لم يعتد بحركتها.

ومن قال: حَيٍّ وَعِيٍّ، أجراهما مجرى « رَدٍّ »، فكما^(٢) تقول: ردُّوا، تقول: عيُّوا، قال الشاعر:

عَيُّوا بِأَمْرِهِمْ كَمَا عَيَّتْ بِيضَتِهَا الْحَمَامَةُ^(٣)

ومن قال: حَيٍّ، أجراه مجرى « رَضِيٍّ »، فكما تقول: رَضُّوا، كذلك تقول: عيُّوا، وعلى هذا:

حيُّوا بعدما ماتوا...^(٤)

(١) الأنفال: ٤٢. وهي قراءة نافع والبرقي وأبي بكر، وقرأ الباقون بالإدغام وسيذكر المؤلف هذه

القراءة. انظر الإقناع ٦٥٥. وانظر المقتضب ٣١٧/١، المنصف ١٨٨/٢.

(٢) تقرأ في الأصل: عد فما.

(٣) لعبيد بن الأبرص. انظر الديوان ١٢٦، الكتاب ٣٨٧/٢، أدب الكاتب ٥٤، المقتضب ٣١٨/١،

تصحيح الفصيح ١٢٦، التكملة ٦٠٥، المسائل الجليلات ٣٣٩، المنصف ١٩١/٢، الاقتضاب ٦٧/٣،

إيضاح شواهد الإيضاح ٨٩٨، شرح المفصل لابن يعيش ١١٥/١٠، الممتع ٥٧٨، شرح الشافية للرضي

١١٤/٣، شرح شواهد ٣٥٦. ورواية الديوان:

برمت بنو أسدٍ كما برمت ببيضتها الحمامة

والشاهد ليس فيها.

(٤) جزء بيت، تمامه:

وكنّا حسبناهم فوارسَ كهَمَسٍ حيوا بعدما ماتوا من الدهر أعصراً

والبيت لمودود العنبري، أو أبي حُرابة الوليد بن حنيفة. انظر الكتاب ٣٨٧/٢، المنصف ١٩٠/٢،

فإن لم تكن متطرفة فلا يخلو أن يكون بعدها علامتا التثنية^(١)، أو علامتا الجمع، أو تاء التأنيث، فإن كان بعدها علامتا التثنية، أو علامتا الجمع، لم يجر الإدغام، وذلك نحو « مُحْيِيَان، وَمُحْيِيَات »، والعلّة فيه أن الزيادتين إنما دخلت على الأفراد، فلمّا كان لو لم يلحقه شيء لا يجوز [فيه]^(٢) / الإدغام؛ لأنّ الحركة إعرابٌ، حُمِلَت التثنية والجمع العارضان على الأفراد.

فإن كان بعدها تاء التأنيث فلا يخلو^(٣) أن تلحق التاء بناء المفرد أو بناء الجمع، [فإن لحقت بناء الجمع]^(٤)، نحو « حَيَاء وَأَحْيَاء »، و« عِيَّ وَأَعْيَاء »، جاز الإظهار والإدغام، نحو « أَحِيَّة، وَأَعِيَّة ». فمن أدغم فلأنّ الحركة بناء، ولم تدخل على بناء وقد امتنع فيه الإدغام قبل لحاقها، ومن أظهر فلأنّ هذه الياء التي هي تسكن في « يَعِيَا وَيَحْيَا ». والإدغام في « أَعِيَّة » أقوى منه في « أَحِيَّة »^(٥)؛ لأنّ الياء من « أَعِيَّة » يلزمها الحركة في الجمع والمفرد، نحو « عِيَّ »، وأمّا « أَحْيَاء » [فالحركة تلزم في الجمع، فأما في المفرد]^(٦) فلا تثبت الياء، بل تقول: حَيَاء، فتقلب الياء همزةً؛ لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة.

فإن لحقت المفرد فلا يخلو أن تكون عوضاً من محذوف أو غير عوض، فإن لم تكن عوضاً لم يجر إلاّ الإظهار، نحو « مُحْيِيَّة وَمُعْيِيَّة »، والعلّة في ذلك أن العلامة

شرح الشافية للرضي ١١٦/٣، شرح شواهد ٣٦٣.

(١) في الأصل: علامة التأنيث.

(٢) موضعه مخروم.

(٣) في الأصل: فلا يجوز.

(٤) تكملة من الممتع ٥٧٩.

(٥) في الأصل: في احية اقوى منه في اعية. انظر الممتع ٥٨٠.

(٦) تكملة من الممتع ٥٧٩.

دخلت على بناء لايجوز فيه الإدغام، وهو « مُحْيٍ وَمُعْيٍ ».

فإن كانت التاء عوضاً فإنه لايجوز إلا الإدغام، نحو « تَحْيِيَّة »، مصدر « حَيًّا »، لأن الأصل « تَحْيِيًّا »، فحذفت ياء « تَفْعِيل »، وعوّضت التاء منها، على حدّ « تَكْرِمَة »، فصار « تَحْيِيَّة »، فصارت هذه التاء-لأجل أنها عوض- كالجزاء من الكلمة، فلزمت، فصارت الحركة لازمةً لذلك، فلزم الإدغام.

فإن جاءت حاء « حَيِّي »^(١) مضمومة، ثم أدغمت، فإن شئت كسرقتها، وإن شئت ضممتها، والكسر أكثر في اللغة؛ لأنه أخف، ومن كلام العرب: قَرْنُ أَلْوَى^(٢)، وقُرُونُ لِيٍّ، وَلِيٍّ، وإنّما كان الكسر أخف؛ لأنّ الحرف المشدد قد يتزلّ في بعض المواضع منزلة الحرف الواحد، نحو^(٣) « دَابَّةٌ وَشَابَّةٌ »؛ لأنّ اللسان ينبو عنه نبوةً واحدةً، فلمّا امتنع أن تقع ياء في الطرف وفيها ضمة، كذلك الضمّ في « لِيٍّ »، وليس بممتنع، ولكن هو قليل.

قوله: « وسمعنا بعض العرب يقول: أَعْيَاءٌ وَأَعْيِيَّةٌ، فيبين، وأحسن ذلك أن تخفيها، وتكون بزنتها متحرّكة »^(٤).

قال أبو عثمان^(٥): وهذا لا يُضبط إلاّ بالمشافهة، ولكنك تعلم أن الإخفاء ليس كالإعلان^(٦)، وهو كالاختلاس يقرب من الإدغام، وهو بزنته معلناً.

يريد: أنّه واسطة بين الإظهار والإدغام، فارتكبه، وكان أكثر عندهم

لاعتداله.

(١) في الأصل: حيض. انظر المنصف ١٨٩/٢.

(٢) انظر المنصف ١٨٩/٢.

(٣) في الأصل: بمنزلة. انظر المنصف ١٨٩/٢.

(٤) الكتاب ٣٨٨/٢. وفيه: « أعياء وأحيية... وتكون بمنزلة ».

(٥) انظر المنصف ١٩١/٢.

(٦) في الأصل: الاعلال.

والإخفاء فيما حركة الياء الأولى فيه كسرة أحسن من الإخفاء فيما
حركتها فيه فتحة، فالإخفاء في « مُحَيِّن » أحسن منه في مُحَيِّن؛ لأنَّ الكسرة في
الياء أثقل من الفتحة، فتكون الدّاعية إلى التّخفيف مع الكسرة أشدّ.

قال ابن جني^(١) - رحمه الله -: والإخفاء عندي أبين من الإشمام، وأظهر إلى
الحسن ألا ترى أن سيويوه قد حكى الإشمام في قول الرّاجز:

متى أنام لأُؤرّقني الكري ليلاً ولا أسمع أجراسَ المطي^(٢)

يريد: الإشمام في [القاف]^(٣) من « يؤرّقني »، ولو كان الإشمام كالإخفاء
لكانت القاف في زنة متحرّك، ولو كانت كذلك لانكسر الشّعْر؛ لأنّك كنت
تجعل الجزء الذي هو « مستفعلن » « متفاعلاً »، فتخرج من الرّجز إلى الكامل،
وهو محال. فلولا أن الإشمام في تقدير السّكون لما جاز في القاف، ولكن الإخفاء
بزنة تخفيف الهمزة / لأنّه متحرّك، والهمزة إذا جعلت بين بين كانت^(٤) في وزن
المتحرّك؛ ألا ترى إلى قوله:

أَنَّ زُمْ أَجْمَالٌ وفارقَ جيرةٌ وصاح غرابُ البينِ أنت حزينٌ^(٥)

أفلا تراه كيف قابل الهمزة المخففة من « أَنَّ » عين « فعولن »، وهي

متحرّكة، كما ترى؛ لأنّها ثانية الوجد المجتمع؟

قوله: « فَأَمَّا (تَحِيّة) فبمترلة (أَحْيِيّة) »^(٦).

(١) انظر المنصف ١٩١/٢، ١٩٢.

(٢) انظر الكتاب ٤٥٠/١، الخصائص ٧٣/١، سر صناعة الإعراب ٥٩.

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٤) في الأصل: كان.

(٥) لكثير عزة. انظر الديوان ٢٢٤، سر صناعة الإعراب ٤٩، الخصائص ١٤٤/٢، شرح المفصل لابن

يعيش ١١٣/٩. وفي الديوان: « إن ».

(٦) الكتاب ٣٨٨/٢. وفي الأصل: واما. وسيعيد المؤلف النص في آخر الباب كما أثبتته.

قال الأعلم^(١): فرّق سيبويه بين « تَحْيَة » و « أَحْيَة » جمع « حَيَاء » الناقّة، وبين « مُحْيِيَة وَمُحْيِيَة »، فأجاز في « أَحْيَة وَتَحْيَة » الإظهار والإدغام؛ لأنّ الهاء لاتفارقها، ولا يكون فيها تذكير، فالحركة لازمة للياء الثانية، وفي « مُحْيِيَة وَمُحْيِيَة » يلحقها التذكير فتزول حركة الياء.

قال المؤلّف - رحمه الله -: استهوى الأعلم قول سيبويه: « وأما (تَحْيَة) فمترلة (أحيية)، وهي (تفعلة) ». فحمّله على أنّ معناه أنّ « تَحْيَة » حكمها في جواز الإظهار والإدغام حكم « أَحْيِيَة ». ولم يحمله الأشياخ في جواز الإظهار في « تَحْيَة »، بل الإدغام عندهم لازم لها.

وإنّما أجازّه المازني، فقال^(٢): « الإظهار عندي جائز، والإدغام أكثر. وجاز الإظهار كما جاز في جمع (حَيَاء) حين قلت: أَحْيِيَة؛ لأنّ الهاء لـ (أفعلة) إذا كانت جمعاً لاتفارق، وهي لازمة، فلذلك كانت كـ (تَحْيَة)، حيث كانت الهاء فيها لاتفارق ».

يقول^(٣): ليست كهاء « مُحْيِيَة »؛ لأنّه لم يكن في الأصل « أَحْيِي »، [ثمّ]^(٤) دخلت عليه الهاء، بل الهاء لازمة لـ « أفعلة » إذا كانت جمعاً، كلزومها لـ « تَحْيَة »، وإذا أظهر « أَحْيِيَة » جاز أيضاً أن تُظهر « تَحْيَة ».

قال ابن جنّي: وهذا الذي ذهب إليه ضعيف؛ لأنّ بينهما فصلاً، وذلك أنّ « أَحْيِيَة » جمع، والجمعُ فرغٌ عن الواحد، وأنت إذا جئت بالواحد فقلت: حَيَاء، زال ماكرهته من اجتماع الياءين، وليست « تَحْيَة » كذلك؛ لأنّها مصدر، والمصدر

(١) انظر التّكت ١٢١٧، ١٢١٨ بتصرف يسير. وانظر شرح السيرا في ٢٩٩/٦ (خ).

(٢) انظر المنصف ١٩٦/٢.

(٣) الكلام الآتي في المنصف ١٩٦/٢ وسيصرّح المؤلّف بالنقل.

(٤) تكملة من المنصف ١٩٦/٢.

أصل، لا فرع، ولا يمكنك فيها ما يمكنك في الجمع الذي هو فرع عن الواحد؛
ألا ترى أن « تحية » ليس ثانياً عن أول، كما أن الجمع ثانٍ عن الواحد؟ والإدغام
فيها لا يجوز غيره، فهذا فرقٌ بينهما.

وحكى بعض أصحابنا عن أبي عليٍّ - ولم أسمعه منه - أنه قال: إنما لم يجر
إظهار « تحية »، كما جاز إظهار « أحية »؛ لأن « تحية » موضع قد هربوا فيه من
كثرة الياءات، والكسرة؛ لأن أصله « تحياً »، فلو أظهرت فقلت: تحية، لكنت قد
رجعت إلى ما هربت منه، من إظهار الياءات، فكرهوا العود إلى ما هربوا منه،
فأدغموا ليس إلا. وهذا قولٌ سديدٌ، وأيضاً فليست الياء في « أحية » بدلاً من
شيء في حشو الكلمة، وإنما هي زائدة للتأنيث، والهاء من « تحية » بدلٌ من ياء
« تفعيل »، وهي ألزم، فقويت الحركة فوجب الإدغام^(١).

فيظهر من كلام أبي عثمان لما تكلم أولاً على « تحية »، وكون التاء فيها
عوضاً، وقال: « فلذلك لزمها الإدغام »^(٢) ثم قال - من رأي نفسه -: « والإظهار
عندي جائز، والإدغام أكثر ». فيظهر من هذا كله أن مذهب من تقدّمه لزوم
الإدغام لها، وأنه قاس في جواز الإظهار ما ذكرناه عنه، وقد ذكرنا ردّ ابن جنّي،
وشرحه عليه في ذلك. فبقي علينا أن نتأول كلام سيبويه ونزيله عن ظاهره الذي
فهمه عليه الأعلام، فنقول: معنى قول سيبويه: « فأما (تحية) فمترلة (أحية) » يعني:
في أنّهما من باب واحد، وأن أحدهما لزمه الإدغام من الإظهار، وكان أصله
« تحية »، ثم أدغم، كما أدغم « أحية ». ولو أراد ما ظنه الأعلام لقال: فمترلة
« أحية »؛ لأنه إنما يشبه المدغم بالمدغم، لا بالمظهر، يقول: كان أصل
« تحية » الإظهار كـ « أحية »، ولكنه أدغم، وسكت عن إلزام الإدغام

(١) انتهى الثقل من المنصف.

(٢) انظر المنصف ١٩٤/٢.

لـ «تحيّة»^(١)؛ لأنّه عنده كالمفروغ منه.

(١) في الأصل: التحية.

هذا باب ماجاء على أن فعلت منه مثل بعت وإن كان لم يستعمل في الكلام

وقد تقدّم أنّه إذا اجتمع حرفا علة لم يجز إعلاهما جميعا، وإنّما يعلّ أحدهما، والأولى بالإعلال منهما الأخير، وهو لام الفعل، كقولك: حيّ وشوي، وأحيا وأشوى^(١)، وفي المستقبل: يحيا ويشوى، وذلك أنّك تجعل الأولى بمترلة حرفٍ صحيح، وتوفيه ما يستحقّه من الحركات، وتلحق الثاني القلب والتّغيير والسّكون والحذف، فالتّغيير في المستقبل: حيّ يحيا، وشوي [يشوى]^(٢) بالألف، والأصل «شويت» بالياء، والسّكون في «يشوى ويحيا» في حال الرّفع، والحذف في الجزم، كقولك: لم يشو، ولم يحي، ولو صحّحنا لام الفعل، وأعللنا عينه لخرجنا عن منهاج كلامهم، ودخله اللّبس، فكنا نقول^(٣) في «حيّ»: «حاي»، كما تقول فيما اعتلّت عينه، وصحّت لامه، نحو «باع وهاب»، وفي «أحيا»: «أحاي»، كما تقول: أبان، وألان، ومتى قلنا ذلك كان المستقبل كالمستقبل، نحو «يحيي»، كما تقول: يُبين، فتضمّ الياء في الفعل المستقبل في موضع الرّفع. ولو قال قائل: تسكن الياء في الرّفع، لزمه أن يحذف الياء الأولى التي هي عين الفعل؛ لسكونها وسكون الياء بعدها، فتقول: يحي، فيكون كمستقبل «وحى يحي»، و«وعى يعي»^(٤)، ثمّ يلحقه الجزم فتسقط ياءه، كقولك: لم يح، وفي هذا إخلال وإلباس واعتلال.

(١) في الأصل: أغوى.

(٢) تكملة يلتزم بها الكلام.

(٣) في الأصل: فكما تقول.

(٤) في الأصل: يحي.

قوله: « فمما جاء في الكلام على أن فعله مثل (بعت): آي، وغاية وآية »^(١).

يعني: أن هذا جاء على غير القياس الذي قدّمناه؛ لأنّه كان القياس صحيح العين، وإعلال اللام، وهذه الأشياء اجتمع فيها حرفا علّة، فأعلّ الأول^(٢) منهما، وهو عين الفعل، وكان القياس أن يقول: آية وغواة، كما قالوا: نواة وشواة؛ وذلك أن الألف في « غاية » إذا كانت منقلبة من الياء فأصلها « غَيَّة »، وإن كان أصلها من الواو فأصلها « غَوِيَّة »، فيجتمع حرفا علّة، فكان قياس ذلك أن يعلّ الثاني منهما، ويصحّ الأوّل، فإذا فعل ذلك وجب أن يقال في فعله: غَيّا، إن كان من الياء، وغَوَى، إن كان من الواو، كما تقول: عَوَى وثَوَى، ولكن جاء شاذّاً محمولاً على « باع وبات » في الإعلال، لكن الأسماء احتملت العدول عن القياس لكونها متمكّنة ولقوّتها، والأفعال ليست في قوّة الأسماء، فكرهوا استعمال الفعل من « غاية » ونحوها؛ لأنّه لم يكن بدّ من الإعلال [في اللام]^(٣) كما فعل في « يُقْضَى »، والعين معتلّة فيها كما ترى، فرفضوا الفعل فيها البتّة / فكان ذلك أسهلّ عليهم من أن يُعلّوا العين واللام جميعاً، وكذلك « طاية وشاية وراية »، فأشبهت « آية » وأخواتها في الشواذّ « قوداً ورِوعاً »؛ وذلك أنّهما اسمان شذّا في تصحيح العين منهما، وكان القياس أن يعلاّ فيقال: قادٍ وراعٍ، وهذا الشذوذ لم يأت في شيء من الياء بدليل قول الشاعر:

قف بالديار وقوف زائر وتأيّ إنك غير صاغر^(٤)

(١) الكتاب ٣٨٨/٢.

(٢) في الأصل: الأولى.

(٣) ذهب الحرم بـ « في » و « ال » من اللام.

(٤) للكُميت. انظر الديوان ٢٢٣/١، إصلاح المنطق ٣٠٤، المسائل العضديات ٢١١، المنصف

١٤٢/٢، نتائج الفكر ٢٠١، الممتع ٥٨٤، اللسان (أيا). ويروى: « وتأنّ ». وذكر الفارسي أن رواية:

« وتأيّ »، عن يعقوب ابن السكيت. وهو كما ذكر في إصلاح المنطق.

ولو كان عينها واواً لقال: تأو، كما تقول: تلو.

و« غاية » فيها قولان:

أحدهما أنّها^(١) من « غويت ».

والآخر: أنّها من الياء، حكى أبو زيد: غيّتُ الغاية^(٢)، وأُغِيَّتْهَا^(٣). فهذا

قاطعٌ أنّه من الياء.

فهذا مذهب الخليل وسيبويه والمازني في هذه الأسماء: أنّ العين اعتلت فيها،

وصحّت اللام شذوذاً^(٤).

وقوله: « وقال غيره »^(٥).

يعني: الفراء^(٦)؛ لأنّ وزنها - أعني آية - عنده « فَعَلَّة »، والأصل « آيَة »،

فاستثقلوا اجتماع ياءين، فأبدلوا من الساكنة ألفاً؛ تخفيفاً. قال: وإذا كانوا يفعلون

(١) في الأصل: انه.

(٢) تقرأ في الأصل: الناقة.

(٣) انظر المتع ٥٨٤. وفي النصف ١٤٣/٢ عن أبي عبيدة، وفي ثلاث من نسخه: عبيد، وفي الصحاح (غيا): عن أبي عبيد.

(٤) انظر الكتاب ٣٨٨/٢، النصف ١٩٧/٢.

(٥) الكتاب ٣٨٨/٢.

(٦) أمّا أن يكون مذهب الفراء، فلاخلاف في ذلك، وأمّا أن يكون سيبويه عنى الفراء فغير مقبول، قال الرّضي: « وقال الفراء وجماعة من المتقدّمين ». فلعل سيبويه أراد واحداً من هؤلاء الجماعة، هذا احتمال، واحتمال آخر أن يكون أراد نفسه، قال الزجاج: « إذا قال سيبويه بعد قول الخليل: وقال غيره، فإنما يعني نفسه؛ لأنّه أجلّ الخليل عن أن يذكر نفسه معه ». انظر كتاب سيبويه طبعة هارون ٦/١، ٧ القسم المحقق. ويؤيد هذا الاحتمال أن العكبري نسب القول بأنها فعلة بسكون العين إلى سيبويه. وسيأتيك مثل هذه المسألة في استحقاقها، وقد وجهها المؤلّف توجيهين مقبولين ثانيهما أنه أراد نفسه. هذا بناء على ظاهر نص المؤلّف، ويمكن أن يكون المؤلّف تساهل في العبارة، والمراد: مثل الفراء، ولعل مثل ساقطة. انظر مذهب الفراء في الباب ٤٢٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٠٠، المتع ٥٨٣، شرح الشافية للرّضسي ١١٨/٣.

ذلك بالياء الساكنة وحدها في نحو « عَيْبٌ وعَابٌ »، و« ذَيْمٌ وذَامٌ »، فأحرى أن يفعلوا ذلك إذا انضم إليها ياء أخرى^(١).

وكان سيبويه - رحمه الله - لم يبعد هذا القول؛ لأنه قال في آخر الاحتجاج: « وهذا قولٌ »^(٢).

وأبطل بعض النحويين^(٣) قول الفراء بأن فيه إعلال العين، كما في مذهب الخليل، مع أن إبدال [الياء]^(٤) الساكنة ألفاً ليس بمستمر، فقول الخليل إذاً هو الصواب. قال^(٥): « والعَيْبُ والذَّمُّ »، ممّا تعاقب عليه « فَعَلٌ وفَعَلٌ »، كـ « شَعَرٌ وشَعَرٌ ».

وقال الكسائي^(٦) - رحمه الله -: وزن « آية » « فاعلة »، وأصلها « آيَة »، فحذفت الياء استثقلاً؛ للجمع بين الياءين.

وهذا أيضاً فيه ما في مذهب الخليل؛ لأنّ الحذف إعلال، مع أن حذف الياء التي هي عين ليس بمطرّد، وادّعى أيضاً أصلاً لم يُلفظ به، وليس هناك مانعٌ يمنع من اللفظ به لو كان الأصل^(٧).

قلت: « الطّاية »: السّطح الذي يُنام عليه، وجمعه طايات، وأصله نبطيّ معرّب، أصله « تاية ». وكذلك « الطّاجن » أصله « تاجن »، و« الطّاس » أصله

(١) انظر الممتع ٥٨٣.

(٢) الكتاب ٣٨٨/٢.

(٣) مثل ابن عصفور كما في الممتع ٥٨٣.

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٥) أي: المبطل. انظر الممتع ٥٨٣.

(٦) انظر شرح التصريف للثمانيني ٥٢٣، الباب ٤٢٣/٢، الممتع ٥٨٣، شرح الشافية للرضي ١١٨/٣.

(٧) انظر الممتع ٥٨٣، ٥٨٤.

« تاس ». قاله كراع^(١) كله .

قال^(٢): و« الثّاية » غير مهموزة: حجارة تنصب علماً للرّاعي إذا رجع ليلاً.
وكذلك « الثّويّة والثّاية »: أخفضُ الأعلام، وهو عند بني أسد بقدر قعدة الإنسان،
فإذا ارتفعت عن ذلك فهي « صُوة »، فإذا ارتفعت « أَمرة »، فإذا ارتفعت فهي
« إِرَمِي »^(٣). و« ثاية » الضّان والغنم: مأواها حول البيوت. انتهى.

قلت: وقولهم في معنى « ثاية »: « ثويّة »^(٤)، يقضي بأنّها من الواو؛ لأنّها فيها
معنى الثّواء الذي هو الإقامة^(٥).

وقوله: « وجاء (استحيّت) على (حاي) »^(٦).

قلت: يقال: استحيّتُ بياءين، وهي لغة أهل الحجاز، واستحيّتُ بياء
واحدة، وهي لغة بني تميم، فلغة أهل الحجاز على القياس؛ لأنّهم صحّحوا الياء
الأولى، وهي عين الفعل^(٧).

واختلف التّحويّون في سبب حذف إحدى الياءين، فقال الخليل^(٨) - رحمه

(١) انظر المنتخب ٤٠٦، ٦٠١، المجرد ٣٠٦/١.

(٢) أي: كراع. انظر المجرد ٣٥٥/١.

(٣) في الأصل: ارامي. وضبطه المحقق في المجرد بفتح الهمزة والراء والميم، ونقله من اللسان ونقل اللغة
الأخرى التي ضبطت بها الكلمة، والصواب: أَرَمِي، بفتح الهمزة والراء وكسر الميم، لا كما ضبطه محقق
المجرد، نصّ على ذلك صاحب القاموس. وما ضبطت به الكلمة أكثر في كتب اللغة وهو المقدم في
الترتيب، وبعضهم يقتصر عليه. انظر جمهرة اللغة ١٠٦٨، اللسان (أرم)، القاموس المحيط (أرم).

(٤) في الأصل: ثريه. انظر النوادر ٥١٣، المنصف ١٤١/٢.

(٥) في اللسان (ثوى) بعد بيان معنى ثويّة: « قال ابن سيده: وهذا يدلّ على أنّ ألف ثاية منقلبة عن
واو، وإن كان صاحب الكتاب يذهب إلى أنّها عن ياء ».

(٦) الكتاب ٣٨٩/٢.

(٧) انظر شرح السيرا في ٣٠٥/٦ (خ)، التّكت ١٢٢٠، ١٢٢١، شرح الشافعية للرضي ١١٩/٣.

(٨) انظر الكتاب ٣٨٩/٢، المسائل البغداديات ٢٢٧، المنصف ٢٠٥/٢، المتع ٥٨٥، شرح الشّافعية

الله-: « استحييت » « استفعلت »، وعين الفعل منه معتلة، جاء على « حاي »، كقولك: باع، ثم دخلت [السين] ^(١) على « حاي »، فقال: استحاي، كما قيل: استباع، ثم اتصلت تاء المتكلم بياء « استحاي »، فسكنت / الياء، والألف قبلها ساكنة، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين. قال أبو علي: وصار مادخل الكلمة من الزيادة عوضاً مما حذفت منها ^(٢).

وقال المازني ^(٣): أصله « استحييت »، فحذفت إحدى الياءين تخفيفاً، وألقوا حركتها على الحاء، وهذا الحذف لكثرة الاستعمال، كما قالوا: أَحَسْتُ وظَلْتُ. وقال ^(٤) أبو عثمان: يلزم من قال: إنها حذفت لالتقاء الساكنين أن يقول: هو يستحي ^(٥)، فيردّها لما تحركت اللام بالضمة، وزال سكونها.

إلاّ أنّه احتجّ بعدُ لمذهب الخليل بما معناه: أنّه كان يجب إن لم يحذف أن تدخل الضمة اللام، وذلك أنّ الأفعال المضارعة إذا كان آخرها معتلاً لم يدخلها الرفع في شيء من الكلام. فقد بين سقوط الاعتراض بمافصل ^(٦). لكن له أن يقول للخليل ^(٧): مذهبك أذاك إلى هذا، ومذهبي ليس يؤدّي إليه.

للرّضي ١١٩/٣.

(١) تكملة من شرح السيرافي ٣٠٥/٦ (خ).

(٢) انظر المنصف ٢٠٥/٢.

(٣) هذا القول ذكره سيويّه، فقال بعد أن ذكر قول الخليل ٣٨٩/٢: « وقال غيره... ». واختاره

المازني. انظر شرح السيرافي ٣٠٦/٦ (خ)، المنصف ٢٠٤/٢، شرح الشافية للرّضي ١١٩/٣.

(٤) في الأصل: فقال. وأبو عثمان هو المازني.

(٥) في الأصل: يستحي.

(٦) في الأصل: بفاصل. ولعلّ الصواب ما أثبتّه، إن شاء الله.

(٧) في الأصل: الخليل.

ثم قال المازني^(١): ويقوي أنه ليس لالتقاء الساكنين قولهم في الاثنين: استَحْيَا؛ لأنّ اللام لازمة فيها، وهي قد تحركت لأجل^(٢) ألف التثنية، فكان ينبغي أن يقال: استحايًا، وأن لم يقولوا ذلك دلّ على أنّ الحذف تخفيف.

قال أبو الفتح^(٣): ويمكن الانفصال عن هذا بأنّ « استحيا » لما اطرّد حذف عينه، وشاع، أشبه « افعل »، فطرّد عليه وصرف؛ لأنّ هذا الفعل قد طال بالزيادة في أوّله، فكره التضعيف في آخره، لاسيما والمضعف^(٤) من الحروف المعتلة، والتضعيف مكروه في الصحيح في مواضع.

قال المؤلف - رحمه الله -: وهذا الانفصال متكلف، والإنصاف أنّ مذهب أبي عثمان أقوى في هذا.

وقال الأعلام: وقول الخليل عندي أولى لقولهم: استحي فلان، والأصل « استحيا »، فحذفت الياء كما ترى، ولا ياء بعدها، فلو كان الحذف لاستثقال الياءين لزم « استحيا فلان »، بثبات الياء؛ لأنّه لم يجتمع فيه ياءان^(٥). قلت: وهذا غير لازم؛ لأنّ الفعل إذا [دخله]^(٦) حذف لعلّة اطرّد فيه الحذف، وإن لم توجد تلك^(٧) العلة.

ووقع في الكتاب: « وقال غيره: ولما كثر في كلامهم »^(٨).

(١) المنصف ٢٠٤/٢، ٢٠٥ بتصرف.

(٢) « وهي قد تحركت لأجل » مكرر في الأصل.

(٣) انظر المنصف ٢٠٥/٢، ٢٠٦.

(٤) في الأصل: والمضعف.

(٥) لم أجد هذا القول في موضعه من التكت، ولا من شرح السيرافي.

(٦) تكلمة يلتزم بها الكلام.

(٧) في الأصل: ذلك.

(٨) الكتاب ٣٨٩/٢ وفيه: « لما كثر ».

إن كانت زيادة في الكتاب فُيعنى به الماضي، وإن كان من كلام الإمام
فرأيت بعض المفسرين يعني به سبويه نفسه.

قوله: وأما « حَيَوَة » كأنها من « حَيَوْتُ »، ولم يُقل^(١).
يعني: أن العرب رفضت فعلا عينه ياء ولامه واو.
وقوله: « فلمّا كان هذا لازماً »^(٢).

الإشارة بهذا إلى وجود الواو الساكنة، وقبلها ياء في « حيوت »، واللازم
أثقل من العارض غير اللازم، فإن كان من العرب من يكره غير اللازم في
« يُوْجَل » حتّى قال: يَنْجَل^(٣)، وكان هذا لازماً وجب في اللازم ما كان جائزاً في
غير اللازم، وهذه عادة العرب.
وقوله: « ولكن مثل (لَوَيْت) »^(٤).

يريد: عكس ذلك، وهو أن تتقدّم الواو بعدها الياء، فهو كثير؛ لأنّه
لايستثقل كما يستثقل الأوّل؛ لأنّ « يَلْوِي وَيَحْوِي » أخفّ من « يُوْجَل »؛ وذلك
أنّ الياء أخفّ من الواو، والكسرة أخفّ من الضمّة، وإذا ابتدأت بواو ثمّ جئت
بياء أو كسرة كان أخفّ من أن تبتدئ بياء ثمّ تأتي بعدها بضمّة أو واو لئلاّ تنتقل
من الأخفّ إلى الأثقل.

وقوله: « فشُبّهت واو / (يُوْجَل) »^(٥).

(١) الكتاب ٣٨٩/٢ بتصرّف.

(٢) الكتاب ٣٨٩/٢.

(٣) وهي مروية عن غير أهل الحجاز، ولغة الحجاز يوجل، وهناك لغات أخرى غير حجازية، وهي:
ييجل بكسر ياء المضارعة، وياجل. انظر الكتاب ٢٤٧/٢، ٢٨٩، المقتضب ٢٢٨/١، المنصف ٢٠١/١،
٢٠٢، شرح الملوكي ٤٩.

(٤) الكتاب ٣٨٩/٢ وبعده: « كثير ».

(٥) الكتاب ٣٨٩/٢ وفيه: « ييجل ».

يعني: إذا كانت ساكنةً وسبقتها ياء.

بالواو الساكنة التي بعدها^(١).

يعني: في « طَوَّيا ».

وقوله: « فقلبت ياء »^(٢).

يعني: واو « يَوَّجل » ثانية^(٣).

كما قلبت واو « طَوَّيا » إذ كانت أوَّلا ياء^(٤).

يعني: عن الياء، أي: متقدِّمة عليها.

وقوله: « وكانت الكسرة في الواوِ والياءُ بعدها »^(٥).

يعني: في « يَلْوِي، وَيَطْوِي ».

وقوله: « أخف عليهم من الضمة في الياء والواو بعدها »^(٦).

يعني: يَحْيُو. لوقالوا: حَيُّوت^(٧).

وقوله: « لأن الياء والكسرة نحو الفتحة والألف »^(٨).

يعني: أن الياء أشبه بالألف من الواو، فكذلك الكسرة أشبه بالفتحة من

الضمة، والألف خفيفة، والفتحة في الحركات كهي في الحروف، أعني حروف العلة.

(١) انظر الكتاب ٣٨٩/٢ وفيه: « الساكنة وبعدها ».

(٢) الكتاب ٣٨٩/٢.

(٣) يعني: في قولهم: ييجل.

(٤) الكتاب ٣٨٩/٢ وفيه: « كما قلبت أوَّلا ». ويعني بذلك قولهم: طَيَّا.

(٥) الكتاب ٣٨٩/٢.

(٦) الكتاب ٣٨٩/٢.

(٧) في الأصل: يخبو وقالوا خبوت.. انظر الكتاب ٣٨٩/٢.

(٨) الكتاب ٣٨٩/٢.

وقوله: « إذا صرت إلى (يَفْعَل) »^(١).

يعني: في المضارع إذا قلت: يَحْيُو؛ لأنَّ ملامه واو من « فَعُل » قد التزم فيه « يَفْعُل ».

(١) الكتاب ٣٨٩/٢.

هذا باب التّضعيف في بنات الواو

قوله: « اعلم أنّهما لا تثبتان كما تثبت الياءان »^(١).

يريد: الفعل فيهما لا يبنى على « فَعَلْتُ » ولا « فَعُلْتُ »؛ استثقالاً لإثبات الواوين في الفعل، كما استثقلوا أن تحيىء الهمزة مضاعفةً، فعدلوا عن هذين المثالين اللذين لا يوجد سبيل إلى إعلال الثانية فيهما إذا رددت الفعل إلى نفسك، فقلت: قَوَوْتُ، أَوْقَوَوْتُ، فيزول استثقال الجمع بينهما، إلى « فَعِلْتُ »؛ لأنّ اللام تنقلب- وإن كانت ساكنة^(٢)- لانكسار ما قبلها، ياءً، كما انقلبت في « غَازِيَةٌ وَمَحْنِيَّةٌ »، فيزول الاستثقال. وإذا كانت العرب قد تستثقل الواو الواحدة فتبني الماضي^(٣) على « فَعِلْتُ » لتقلب ياء، نحو « شَقِيتُ وَرَضِيتُ »، وقد كان « فَعَلْتُ » فيه جائزاً، نحو « غَزَوْتُ »، فصار « فَعِلْتُ » مع الواوين واجباً. وهذا النمط الذي قلناه من وجوب الجائز.

وقوله: « مجرى (لَوَيْتُ وَرَوَيْتُ) »^(٤).

يعني: يجري قَوَيْتُ وَحَوَيْتُ، وإن كانا من الواوين مجرى مَلامَهِ ياء؛ لأنّ الكسرة قبل اللام غيّرتها فقلبتها ياء. وتصحّ العين في « حَوَيْتُ وَقَوَيْتُ » لاعتلال اللام على ما تقدّم.

قوله: « ولم يقولوا: قد قَوَّ »^(٥) لآخر الفصل.

(١) الكتاب ٣٨٩/٢. وفي الأصل: لا يثبتان.

(٢) في الأصل: مكسورة.

(٣) في الأصل: المضارع. انظر المنصف ٢١٠/٢.

(٤) الكتاب ٣٨٩/٢.

(٥) الكتاب ٣٨٩/٢.

يعني: لم يقولوا في «فَعَلَ» من «القُوَّة»: قَوَّ، كما قالوا: عَضَّ؛ لأن الإدغام يكون مع التّضعيف، وأمّا والعين على [ما]^(١) أصل بنائها عليه، وهي الكسرة، فهي قالبة الواو الثانية إلى الياء، فلا يكون تضعيفُ حرفين من موضع واحد.

وإنّما لم يُنكر أن يجيء الاسم على «فَعَلَ» محرّك العين بالفتح، وإن كان يلزم في الثّنية منه اجتماع الواوين، نحو «قووان»، كما يلزم ذلك في الفعل إذا رددته إلى نفسك فقلت: قَوَوْتُ؛ لأنّ الفعل أثقل، فاستُخف ذلك في الاسم؛ لخفّته، واستثقل ذلك في الفعل؛ لثقله. وأيضاً، فإنّ الفعل يتصرّف، فيلزم فيه الثقل في مضارعه إذا قلت: يَقَوُّو، وإذا رددت الفعل إلى نفسك، ولا يلزم في الاسم إلّا في حال الثّنية.

قوله: «ألا ترى أنّه ليس مثل (وَعَوْتُ) في الكلام»^(٢).

قلت^(٣): قد جاء واحد، وهو اسمٌ فاءه ولامه واو، وهو قولهم في التّهجّي: واو. فأما الألف فيها فلا يخلو أن يكون واواً أو ياءً، ومن ذهب إلى أنّها من الواو فله أن يقول: لما لم تُمَلِّ / كما أميلت الياء والتاء، دلّ على أنّها من الواو؛ ولأنّنا لو جعلناها من الياء لما أخرجنا ذلك من أن تكون الكلمة بلا نظير؛ لأنّه ليس في الكلام مثل «وَعَوْتُ»، فلمّا كان الأمر كذلك حملها على الواو؛ لأنّ الإمالة لم تُسمع فيها؛ ولأنّ العين أيضاً إذا كانت ألفاً مجهولة، فحملها على الواو أولى.

قال ابن جنّي^(٤): ورأيت أبا عليّ يذهب إلى أنّها من الياء^(٥)، ويعتمد على

(١) تكملة يلتزم بها الكلام.

(٢) الكتاب ٣٩٠/٢.

(٣) انظر المنصف ٢١٤/٢.

(٤) انظر المنصف ٢١٤/٢، ٢١٥ بتصرّف.

(٥) انظر المسائل الحلبات ٨، ٣٤٧.

أنها لا ينبغي أن تكون من الواو لئلا يجتمع حروف الكلمة كلها من موضع واحد. قال: فأما قولهم: بَّبة، فإنما جرى مجرى حكاية الأصوات^(١)، ولم يذكر « دَدَدَ »، وكذلك قياس قوله [فيه]^(٢)؛ لأنه مستعمل في ضرب من اللعب^(٣)، فهو حكاية صوت عندهم.

ولأبي علي أيضاً أن يقول: إنَّ الياء قد جاءت فاء ولاماً في قولهم: يَدَيْتُ، والياء أخت الواو، [فأنا أحمل]^(٤) على هذا أيضاً؛ لمضارعتها الياء باللين والامتداد^(٥).

وهذا القول كله إنما يكون في الواو إذا جعلت اسماً، ف قيل: هذه واوٌ حسنة، ونحو ذلك؛ فأما في التهجِّي فلا يقال في ألفها: إنها منقلبة؛ لأنَّ الحروف لا يسوغُ فيها شيءٌ من ذلك. وقد قدِّمت في هذا المجموع من الكلام على ألف « واو » ما ينضاف إلى هذا، فكمل به الفائدة.

قال ابن جنِّي - رحمه الله - في سرِّ الصناعة^(٦): واعلم أنَّه لم يأت^(٧) عنهم [مثل]^(٨) « وعوتُ »، من قبل أنَّهم لو فعلوا ذلك لاكتنف الأمرُ أمران ضِدَّان، فتركوا ذلك، وذلك أنَّ ماضيه « فَعَلَ »، وفأؤه واو، فعين مستقبله « يَفْعَلُ »

(١) في القاموس (بيب): « ببة: حكاية صوت صبي، ولقب قرشي، والشاب الممتلئ البدن نعمة، وصفة للأحمق ». والقرشي: عبدالله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب، وأمه هند بنت أبي سفيان. وانظر الصحاح (بيب)، اللسان (بيب)، المسائل الحلييات ١٣٧، سر صناعة الإعراب ٥٩٩.

(٢) في الأصل: ددي وكان. وما بين معقوفين تكملة من المنصف ٢١٤/٢.

(٣) فسرّه في سر صناعة الإعراب ٦٠٠ بأنه حكاية صوت الشيء إذا تدحرج.

(٤) تكملة من المنصف ٢١٥/٢.

(٥) انتهى نقل المؤلف من المنصف.

(٦) انظر سر صناعة الإعراب ٥٩٦-٥٩٨ بتصرّف.

(٧) في الأصل: لايات.

(٨) تكملة من سر صناعة الإعراب ٥٩٦.

مكسورة، وفأؤه محذوفة، وذلك « وعد، [ووزن]^(١)، وورد «، تقول: يَعِدُ، وَيَزِنُ، وَيَرِدُ، فهذا أصل مستمر. فأما قول بعضهم:

لَوْ شِئْتُ قَدْ نَقَعَ الْفَوَادُ بِشَرْبَةٍ تَدَعُ الْحَوَائِمَ لَا يَجِدُنَ غَلِيلًا^(٢)

بضمّ الجيم فلغة^(٣) شاذة غير معتدّ بها؛ لضعفها، وعدم نظائرها، ورأيانهم مع ذلك إذا كان الماضي على « فَعَلَ » ولامه واو فعين مضارعه أبداً مضمومة، وذلك نحو « غزوت ودعوت، أغزؤ وأدعؤ »، فهذا أيضاً مستمر غير منكسر، فلو صاغوا مثل « وَعَوْتُ »، لوجب عليهم في المضارع أن يكسروا العين، كما كسروا عين « يَعِدُ »، وأن يضمّوا أيضاً كما يضمّون عين « يَغْزُو »، فلما كان بناؤهم نحو « وعوت » يدعوهم إلى أن تكون عين المضارع مضمومة مكسورة في حال واحدة، رفضوا البتّة، فلم يبنوه مخافة أن يصيروا إلى التزام جمع بين حركتين ضدّين في حرف واحد.

فإن قلت: فهلاًّ بنوه على « فَعَلْتُ » بضمّ العين، فقالوا: وعُوت أوُعُو، وأجروه في ضمة عينه بعد الفاء التي هي واو مجرى « وضُوت أوُضُؤ »، و« وطُؤ الدّابة يوطُؤ »؟

فالجواب: أن « فَعَلْتُ » في الكلام أكثر من « فَعَلْتُ »؛ ألا ترى أن « فَعَلْتُ »

(١) تكملة من سر صناعة الإعراب ٥٩٦.

(٢) البيت لجرير. انظر الديوان ٣٦٤ (دار بيروت)، المسائل الحليّات ١٢٧، المنصف ١٨٧/١، الصحاح (وجد)، شرح المفصل لابن يعيش ٦/١٠، الممتع ١٧٧، ٤٢٧، المقرب ٥٤٢، شرح الشافية للرضي ١٣٢/١، شرح الأشموني ٣٤١/٤. وفي الديوان واللسان (نقع): « يجِدُن » بكسر الجيم، ضبطاً لانصاً، والشاهد ليس فيها. ونقع: روي. والحوائم جمع حائم وهو العطشان. اللسان (نقع)، القاموس المحيط (حوم).

(٣) نسبت لبني عامر. انظر الصحاح (وجد)، شرح الشافية للرضي ١٣٢/١، شرح الأشموني ٣٤١/٤.

لا تكون إلا لتثقل الهيئة نحو « ما كان كريماً ولقد^(١) كَرُمَ »، و« ما كان ظريفاً ولقد ظُرِفَ »، وهي أيضاً غير متعدية، و« فَعَلْتُ » تكون متعدية وغير متعدية، وهي أخفّ وأسير^(٢) من « فَعُلْتُ »، فلما وجب رفض ذلك في الأكثر الشائع حُمِلَ الأقلّ عليه، وهو « فَعُلْتُ »، هذا مع ما كان يلزم من اكتناف الواوين والضمة^(٣) للكلمة، وهو الثقل الذي أوماً إليه سيبويه، فلما / وجب أطراح هذا التركيب في « فَعَلْتُ »، وتبعته « فَعُلْتُ »، حملوا أيضاً عليه « فَعِلْتُ »، فلم يقولوا مثل « وَعِيتَ تَوَعَى »، كما قالوا: وَجِيتَ تَوَجَّى، وأتبعوا « فَعِلْتُ » في الامتناع « فَعَلْتُ وفَعُلْتُ »، فاعرف ذلك، فإنه لطيف.

وذكر^(٤) بعد أن الألف من « واو » حملها أبو الحسن على أنها منقلبة من

واو^(٥).

وقوله في « الوزوزة »: « ولم تغيّر لأنّ بينهما حاجزا »^(٦).

يريد: ولم تغيّر الواو الأولى؛ لأنّ بينها وبين الثانية حاجزاً، وإثما يجب التّغيير إذا اجتمعا في أوّل الكلمة، ولم تغيّر الثانية؛ لأنّ ما قبلها ساكن، والواو المتحرّكة إثما تغيّر إذا كان ما قبلها متحرّكاً بالفتح؛ ولأنّها أيضاً ثالثة، وإثما تغيّر الواو إذا وقعت رابعة، كلام « ضَوْضِيْتُ »^(٧).

(١) في الأصل: ولو.

(٢) في الأصل: وليس.

(٣) في الأصل: الواوين الضمة.

(٤) يعني: ابن جني.

(٥) انتهى النّقل من سر صناعة الإعراب.

(٦) الكتاب ٢/٢٩٠. وفي الأصل: ولم يغير.

(٧) في الأصل: صوصيت. انظر المنصف ٢/٢١٦.

قوله: « وتكون الهمزة ثانية ورابعة »^(١).

يريد: نحو « الدُّادَةُ والرُّرَاءَةُ »، وإنما ذكر الهمزة مع الواو لأنَّهما كليهما

مستقلان.

قال ابن جنِّي^(٢): ولم أعلمهم جعلوا الهمزة فاءً ولا ماً في هذا المكرر حتَّى
إنَّه ليس عندي [في]^(٣) كلامهم مثل « أَضْأَضَ »^(٤)، ولا « أَبَابَ »، وإن جاء فقليل؛
وذلك عندي لكراهة الابتداء بالهمزة^(٥) مع تكريرها، والهمزة إذا ابتدأت لم يمكن
تخفيفها البتَّة.

قوله: « وأما (افْعَلْتُ وافْعَلْتُ) من (غزوت) - إلى قوله - كما قلت:

اقتتلا »^(٦).

قلت: الأصل في هذه المسائل: لا يعتلّ منها إلّا الحرف الأخير، ويصحّ جميعُ
ماقبله، عينا كان، أو لاماً؛ لما تقدّم من أنّه لا يجتمع إعلالان، فتقول: احييتُ
واحييت، واحييا، و« احييا » « افعّل »، و« احيايا » « افعال »، فتعتلّ
اللام الثانية، وتصحّ العين واللام الأولى.

وتقول: هم يحيون، مثل « يَرَهْبُون »، وأصل « يَحْيُون » « يَحْيُون »،
فأسكنوا اللام الأخيرة، ونقلوا حركتها إلى الأولى، وحذفت لسكونها وسكون واو
الجمع، كما أن أصل « يَرْمِيُون » « يَرْمِيُون »، فصنع به كذلك.

(١) الكتاب ٣٩٠/٢.

(٢) انظر المنصف ٢١٨/٢.

(٣) تكملة من المنصف ٢١٨/٢.

(٤) في المنصف ٢١٨/٢: « أَصْأَصَ ».

(٥) في الأصل: بالهمز.

(٦) الكتاب ٣٩٠/٢، ٣٩١. وفي الأصل: كما قلت اقتتل.

قوله: « وإِنَّمَا مِنْعُهُمْ مِنْ أَنْ يَجْعَلُوا (اقتتلوا) بمترلة (رددت) »^(١) لآخر الفصل.
يريد: أَنَّكَ بالخيار في « اقتتلوا »، إن شئت أدغمت، وإن شئت لم تدغم، ولم يلزموه الإدغام كما لزمهم الإدغام في « ردّ »؛ لأنّ الدّالّين في « ردّ » وقعت طرفاً، ووقعت التّاءان في « اقتتل » متوسّطتين، بحيث تقوى فيه الحروف؛ لتمكّنها من الكلمة؛ ألا ترى أنّ الواو المتوسّطة أقوى من المتطرّفة في قولك: ارعوى، وأصله « ارعووَ »^(٢)، فتحرّكت الواو المتطرّفة، وقبلها حركة هي فتحة، فانقلبت ألفاً، وبقيت المتوسّطة؛ لأنّ التّغيير إلى الأواخر أسرع، وهو فيها أمكن، ولذلك أشار بقوله: « بمترلة الواو الوسطى في القوّة »^(٣).

ومن قال: قَتَلُوا في « اقتتلوا »، قال: حَيَّوْا في « احيّوا »^(٤).
وذلك أنّه كره ظهور التّاءين في « اقتتلوا » فسكّن الأولى^(٥)، ونقل حركتها إلى القاف، فلمّا تحرّكت القاف حذف همزة الوصل، ثمّ أدغم التّاء الأولى في الثّانية فقال: قَتَلْ، وكذلك قال: حَيَّوْا.
« ومن قال: قَتَلُوا قال: حَيَّوْا »^(٦).
وذلك أنّ من قال: قَتَلُوا، كسر القاف؛ لالتقاء الساكنين؛ لمّا^(٧) سكّن التّاء الأولى، ولم ينقل حركتها إلى القاف.

(١) الكتاب ٣٩١/٢. وفي الأصل: بمترلة وجدت.

(٢) في الأصل: ارعوي.

(٣) انظر الكتاب ٣٩١/٢، شرح السيرا في ٣٢٣/٦، ٣٢٤ (خ)، التّكت ١٢٢٣.

(٤) الكتاب ٣٩١/٢.

(٥) في الأصل: الاول.

(٦) الكتاب ٣٩١/٢.

(٧) في الأصل: اما.

[ومن العرب من] ^(١) قال: قَتَّلُوا، وطرح فتحة التاء، وكسر القاف؛ لالتقاء الساكنين، وأتبع ^(٢) الكسرة الكسرة ^(٣).

[١١٢] وأصل « حيَّوا » « حيَّوا »، مثل « قَتَّلُوا » / فاستثقلت الضمة على الياء، فأسكنت ونقلت حركتها إلى الياء المشددة، كما فعلت في « عَمِيَ » حين قلت: عَمُوا، وفي « حَيَّ »: حيَّوا، إلّا أن هذا لا يقاس عليه؛ ألا ترى أن من قال في « مُنْتَن »: مُنْتَن، لا يقول في « مُكْرَم »: مُكْرَم. ومنهم من يقول: مُنْتَن، فيضمّ التاء لضمة الميم ^(٤)، ولا يجوز على هذا « مُكْرَم ».

وقوله: « ومن قال: قَتَّلَا » ^(٥).

من قال هذا كره إظهار حرفين متحرّكين من جنس واحد، وهما التاءان، فنقل حركة التاء الأولى إلى القاف، فتحرّكت بالكسر، فلما تحرّكت استغنى عن همزة الوصل؛ لأنّها ^(٦) إنّما اجتلبت لسكون ما بعدها، ثمّ أدغمت التاء الأولى في الأخيرة، فقليل: قَتَّل، وكذلك قيل: حَوَّاء؛ لأنّه كره اجتماع الواوين متحرّكتين، فنقلت حركة الأولى إلى الحاء ^(٧)، واستغني عن همزة الوصل، وأدغمت الواو الأولى في الثانية. ومن قال: أُخْفِي، فقال: اقتتالا، قال هنا: احوّاء ^(٨)، والمُخْفَى بزنته

(١) في الأصل: فمن. وما أثبتته من النصف ٢/٢٢٤.

(٢) في الأصل: فاتبع.

(٣) انظر الكتاب ٢/٤١٠، النصف ٢/٢٢٥، المتع ٦٣٩، ٦٤٠. وستأتي المسألة في ٨٧٩ فما بعدها.

(٤) انظر ماسبق ١٢٦.

(٥) الكتاب ٢/٣٩١.

(٦) في الأصل: لانهما.

(٧) في الأصل: الحاء.

(٨) في الأصل: ححووا.

معلناً^(١).

قوله: « وإذا قلت: احوأويت، فالمصدر (أحوياء) »^(٢).

كان في الأصل « احووآء »، فقلبت الواو الوسطى ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، فصارت في التقدير « احويوآء »، فاجتمعت واو وياء، وسبقت الأولى بالسكون، فأبدلوا الواو ياء وأدغموها في الياء، فقال: احوياء.

قال ابن جني^(٣) - رحمه الله -: وقد قال بعضهم: احويوآء، ولم يقلب الواو- وإن كان قبلها ياء ساكنة- لأن هذه الياء لا تلزم؛ لأنها غير موجودة في الفعل، فحرت عنده مجرى واو « سُوير »؛ لأن المصدر قد يجري مجرى الفعل في مواضع. ويقوي هذا القول عندي قليلا، وأن لمن صحح وجها يتعلّق به، أن من قال: احوياء، فأدغم، قد أعلّ الكلمة من موضعين:

أحدهما: قلب اللام الأولى.

والآخر: قلب اللام الأخيرة همزة.

ومن أبدل اللام الأولى - وهو الأكثر - فإنما ذلك عندي لأن المصدر اسم والاسم لا يتصرف^(٤) كتصرف الفعل، فلما جعلت الياء فيه قبل الواو كانت^(٥) لازمة موجبة للقلب؛ لأن المصدر يجري مجرى اسم المفعول في هذا؛ ألا تراهم قالوا: غزَيَ فهو مغزؤٌ، فصَحَّحوا اسم المفعول، وإن كان الفعل معتلاً.

وقوله: « وتقول في (فعل) من (شَوَيْتُ): شَيٌّ »^(٦).

(١) انظر المنصف ٢/٢٢٠، ٢٢١.

(٢) الكتاب ٢/٣٩١.

(٣) انظر المنصف ٢/٢٢١، ٢٢٢. والكلام السابق في المسألة منه.

(٤) في الأصل: لا يتصرف.

(٥) في الأصل: وكانت. وهي كذلك في إحدى نسخ المنصف ٢/٢٢٢.

(٦) الكتاب ٢/٣٩١.

اعلم أن « فُعْلاً » متى كانت العين منه واواً، واللام ياء، قلبت^(١) الواو ياء، وكسرت فاء الفعل؛ لتسلم الياء، وأدغمت، كما تُكسر التاء في « عُتِيَّ »، والصَّاد من « عُصِيَّ »، وكانتا^(٢) مضمومتين.

ويجوز ضمّ الفاء من « فُعْلٌ »^(٣) على الأصل فيقال: شَيْءٌ، ولا يجوز ضمّ التاء من « عُتِيَّ »، ولا الصَّاد من « عُصِيَّ »، فيقال: عُتِيٌّ وعُصِيٌّ. والفرق بينهما أن كسر التاء من « عُتِيَّ »، والصَّاد من « عُصِيَّ »، لا يوقع لبساً بين بناءين؛ لأنّهما « فُعُولٌ »، فإذا كسرنا التاء^(٤) والصَّاد لم يُتوهم بناءً آخر، وإذا كسرنا الشين من « شَيْءٌ » الذي هو « فُعْلٌ »، التبس بـ « فُعْلٌ »^(٥).

وإنّما كان الكسر أكثر لأجل الياء الساكنة بعد الضمّة، وإن كانت قويت بالإدغام؛ لأنّ الحرف المشدّد قد يجري في بعض المواضع مجرى الحرف الواحد، ولذلك قال: عصي^(٦).

قال ابن جنّي^(٧): ويجوز على هذا أن يكون قولهم: القي^(٨)، للفلاة، « فِعْلاً / وفُعْلاً » جميعاً؛ لأنّه من « القَوَاءِ »، ومنه قوله سبحانه: ﴿وَمَتَاعاً لِلْمُقْوِينَ﴾^(٩) قيل فيه: إنّهم السّالكون في « القيَّ »، وهو الفلاة القفر.

(١) في الأصل: وقلبت.

(٢) في الأصل: وكانت.

(٣) في الأصل: فاء الفعل من فعل.

(٤) في الأصل: الياء.

(٥) انظر شرح السيرافي ٣٢٧/٦ (خ)، التكت ١٢٢٤.

(٦) انظر المنصف ٢٢٦/٢.

(٧) انظر المنصف ٢٢٦/٢.

(٨) في الأصل: أن يكون المعنى.

(٩) الواقعة: ٧٣.

قوله: ولم تُجعل كـ «بيض»^(١).

يعني: أن «بيضا» لا يجوز فيه إلا كسر الباء؛ لأن الياء غير مدغمة في الضاد، والياء الأولى في «شيء» مدغمة في الياء الثانية، وبإدغامها يذهب المد، فصار كأنه حرف متحرك، نحو «صيد»، فلم يلزم كسر الشين، كما لم تقلب ضمة «صيد» كسرة؛ لتحرك الياء. كذا قال الأعلام^(٢).

وفي هذا قلق؛ لأن لفظ سيوييه: «بعد حرف متحرك»^(٣). وتفسيره: على أنه كأنه حرف متحرك. ويقع في بعض النسخ: «بعد حرف متحرك، نحو (صيد)»^(٤). يعني: بعد حرف متحرك بالفتح، واكتفى بأن المثال يُبين قصده.

وقوله: «ألا ترى أنها لو كانت في قافية مع (عُمي)، جاز، فهذا دليل على أنه ليس بمترلة (بيض)»^(٥).

يعني: أن المدغم من هذا النوع لذهاب^(٦) المد منه صار بمترلة حرف ليس من حروف المد، فجاز وقوع «شيء» مع «عُمي»؛ لزوال المد. وأما «بيض» فالمد موجود فيه فلا يجوز مع ما ليس فيه مد؛ لأن المد قد يكون عوضاً من علة في الجزء، كالقطع في ضرب البسيط، وهو حذف آخر جزء من الوتد المجموع، وتسكين ما قبله، فينتقل «فاعل» إلى «فعلن»، فيلزم^(٧) الضرب الرّدف، فإن وقع قبل الواو والياء الساكنين متحرك بالفتح ذهب المد، وصار غير مردوف، نحو قوله:

(١) الكتاب ٣٩١/٢ وفيه: «ولم يجعلها».

(٢) انظر التكت ١٢٢٤. والكلام للسيرا في. انظر شرحه ٣٢٧/٦، ٣٢٨ (خ).

(٣) الكتاب ٣٩١/٢.

(٤) كذا هو في طبعة بولاق ٣٩١/٢، وهارون ٤٠٥/٤.

(٥) الكتاب ٣٩١/٢.

(٦) في الأصل: النوع يجري لذهاب.

(٧) في الأصل: فليلزم.

سائلُ بني أسدٍ ماهذه الصَّوتُ^(١)

وكذلك في الطَّويل نحو « بلبب »^(٢).

وقد جاء على غير ذلك^(٣)، ومنه بيت الحماسة:

لعمرك ما أخزى إذا ما نسبتني إذا لم تقلُّ بطُلاً عليَّ وميناً^(٤)

وإنما ساغ هذا وإن كان الأوَّل والثَّاني مفتوحين^(٥)؛ لأنَّ في حرف [العلَّة]^(٦) الذي على هذه الحالة مدًّا ما، وإن لم يبلغ ما إذا كانت حركة ماقبله من جنسه، ولأجل أنَّ فيه مدًّا ما قلَّ أن يجيء « كَيْدٌ » مع « فَرْدٍ وصدِّ »؛ ألا ترى أنَّه قلما يردُّ مثلُ قوله:

(١) صدره:

يا أيُّها الرَّاكِبُ المزجي مَطِيئُهُ

والبيت لرويشد بن كثير الطَّائي. انظر شرح ديوان الحماسة ١٦٦، الخصائص ٤١٦/٢، سر صناعة الإعراب ١١، القوافي للتَّنوخي ١١٥، ١٣٥، الإنصاف ٧٧٣، شرح المفصل لابن يعيش ٩٥/٥، شرح جمل الزَّجاجي لابن عصفور ٣٩٤/٢، ارتشاف الضَّرْب ٧٣٧، ٢٤٤٩ (رجب)، اللسان (صوت)، الأشباه والنظائر ٤٠٧/١، خزانة الأدب ٢٢١/٤.

(٢) يعني: وكذلك وقع المدَّ عوضاً في الطَّويل نحو بلبب. فالإشارة ليست للشاهد السابق، وإنما لقوله: « وإنما المدَّ يكون عوضاً ». وسيوضح المؤلف هذه المسألة أكثر فيما يأتي ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٦. والشاهد الذي أورده هنا وهو « بلبب » من قول أبي الأسود الدُّؤلي:

وما كلُّ ذي لبٍّ بمؤتيكَ نُصحَهُ وما كلُّ مؤتٍ نُصحَهُ بلببٍ

انظر الكتاب ٤٠٩/٢، شرحه للسَّيرافي ٤٧٥/٦ (خ)، التعليقة ١٦٦/٥، الكافي في العروض

والقوافي ٣٠، الحاشية الكبرى للذَّمنهري على متن الكافي ٧٧.

(٣) يعني: جاء مفتوحاً ما قبل ردفه. انظر المسألة فيما سيأتي ٨٧٥-٨٧٧.

(٤) لجابر بن رُلان السَّنْبسي الطَّائي. انظر الحماسة ١٣٣/١، شرحها للمرزوقي ٢٣٤، القوافي للتَّنوخي ١١٨.

(٥) تقرأ في الأصل: فيلين.

(٦) تكلمة يلتئم بمثلها الكلام.

لعمري لأعرايَّة في عَبَاءَةٍ تُحَلُّ دُمَانًا مِنْ سُوَيْقَةٍ أَوْ فَرْدَا
أَحَبُّ إِلَى الْقَلْبِ الَّذِي لَجَّ فِي الْهَوَى مِنَ اللَّابَسَاتِ الرِّيطِ يُظْهِرُهُ كَيْدًا^(١)

ولذلك كان استعمال الحسن بن هانئ^(٢) في قوله:

لاتَبِكِ لَيْلَى وَلَا تَطْرُبِ إِلَى هِنْدٍ

واشربْ عَلَى الْوَرْدِ مِنْ حَمْرَاءِ كَالْوَرْدِ^(٣)

العروضَ والضَّرْبَ مقطوعين، وكلُّ واحدٍ منهما غير مُردف، أَقْبَحُ مِنْ

استعمال الشاعر في قوله:

... .. ماهذه الصَّوْتُ

الضَّرْبَ مقطوعاً^(٤)، وهو غير مُردف، إِلَّا أَنَّ هَذَا فِيهِ مَدٌّ مَا^(٥).

قال ابن جنِّي - رحمه الله - في الخصائص^(٦): قد أجزوا الواو والياء الساكتين المفتوح ماقبلهما^(٧) مُجرى التَّابِعَتَيْنِ لما هو منهما، وذلك قولهم: جَيْبُ بَكْرٍ، أي: جَيْبُ بَكْرٍ، وثوبُ بَكْرٍ، أي: ثوبُ بَكْرٍ؛ وذلك أَنَّ الْفَتْحَةَ، وَإِنْ كَانَتْ مُخَالَفَةً لجنس الياء والواو، فَإِنَّ فِيهَا سِرًّا، لَهُ وَمَنْ أَجْلُهُ جَازٌ أَنْ تَمْتَدَّ الْيَاءُ وَالْوَاوُ بَعْدَهَا فِي نَحْوِ مَا أَرَيْنَاهُ؛ وَذَلِكَ أَنَّ أَصْلَ الْمَدِّ وَأَقْوَاهُ وَأَعْلَاهُ وَأَنْعَمُهُ وَأَنْدَاهُ^(٨)، إِنَّمَا هُوَ

(١) البيتان لأعراي في خزانة الأدب ٥٠٥/٨.

(٢) المعروف بأبي نواس [١٣٩-١٩٥هـ] شاعر فحل عالم غزير الحفظ لفنون شتى، إلا أنه كان ماجناً خليعاً مولعاً بالخمير. قال عنه أبو عمرو الشيباني: لولا ما أخذ فيه أبو نواس من الرفث لاحتججنا بشعره لأنه محكم القول. انظر ترجمته في طبقات الشعراء لابن المعتز ١٩٣-٢١٧.

(٣) ديوان أبي نواس ٢٧.

(٤) في الأصل: مقطوع. وما أثبتته أنسب لأسلوبه السابق.

(٥) في الأصل: مداما.

(٦) انظر الخصائص ١٢٧/٣، ١٢٨.

(٧) في الأصل: ماقبلها.

(٨) في الأصل: واعلاله وانعمه وانماه.

[١١٣] للألف^(١)، وإِثْمَا الياء والواو في ذلك محمولان عليها، ويلحقان في الحكم / بها، والفتحة بعضُ الألف، فكأنَّها إذا قُدِّمَتْ قبلهما في نحو « بَيْتٌ وَسَوْطٌ »، إِنَّمَا قُدِّمَتْ الألف؛ إذ كانت الفتحة بعضها، فإذا جاءتا بعد الفتحة جاءتا في موضع قد سبقتهما إليه الفتحة التي هي ألفٌ صغيرة، فكان^(٢) ذلك سبباً للأنس بالمدِّ، لاسيَّما وهما بعد الفتحة لسكوتهما^(٣) أختا الألف، وقوَّيتا الشَّبهَ بها، فصار « شَيْخٌ وَتَوْبٌ » نحواً من « شاخٌ وثابٌ »، فلذلك ساغ وقوع المدغم بعدهما، فاعرف ذلك. وذكر « لم أُبَلِّ، ولم أَكُ »، وقال: « حيث كثر في كلامهم »^(٤).

لما^(٥) كثر « لم أُبَلِّ »، وصارت تقال عند كلِّ شيءٍ محتقر، وكان الأصل أن يُقال: لم أُبال، بمترلة « لم أرام »^(٦)، ولم أعاط؛ لأنَّه مضارع « باليت »، ثمَّ خففت لكثرة الاستعمال بتسكين اللام من « لم أُبال »، [وشُبِّهَتْ اللام]^(٧) بالفاء من « أخافُ »، فكما تسكن الفاء للجزم، كذلك سكَّنوا هذه اللام تشبيهاً بالفاء، فلمَّا سكنت اللام حذفت الألف لالتقاء الساكنين، كما تُحذف في « لم أخفُ ».. وكذلك « لم يكُ »؛ لأنَّ « كان » كثر استعمالهم إيَّاهَا، وصارت عبارةً عن الأفعال.

يقول القائل: هل قام زيدٌ؟ فيقول المجيب: نعمٌ قد كان كذلك، وما كان

ذلك!

(١) في الأصل: الالف.

(٢) في الأصل: فكأنَّها.

(٣) في الأصل: لسكوتهما.

(٤) الكتاب ٣٩٢/٢.

(٥) في الأصل: فلما.

(٦) في الأصل: ارام. من دون « لم ».

(٧) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. انظر الكتاب ٣٩٢/٢.

وهل يقوم زيدٌ؟ فيقول المجيب: نعم قد يكون ذلك!

فلما حذفوا الحركة في « يكون » للجزم، وسكنت النون، وقبلها الواو ساكنةً، وحذفت الواو؛ لالتقاء الساكنين، وقد وقعت النون آخر الفعل ساكنةً، وهي مضارعةٌ لحرف المدّ واللين؛ للغنة التي فيها، وأنها ساكنة، وللکثرة -ثلاثة أمور- حذفوا النون أيضاً، كما يحذفون حروف^(١) المدّ واللين إذا وقعت لامات؛ للجزم، نحو « لم يَغْزُ، ولم يَرمِ، ولم يَخْشَ »، وكذلك قالوا: لم يكُ.

ويدلّك على أنّ النون أشبهت بسكونها حروف اللين حتّى حذفت كما حذفت حروف اللين، أنّها إذا تحرّكت لم تحذف؛ لأنّ الحركة قد أخرجتها من شبه حروف اللين، وذلك قولهم: لم يكن الرجلُ منطلقاً، ولا يجوز: لم يكُ الرجلُ؛ لتحرك النون. وقد جاء حذف النون في هذا في الضرورة، قال:

لم يكُ الحقُّ على أن هاجه رَسْمُ دارٍ قد تعفَى بالسّرر^(٢)

قال أبو الفتح^(٣) -رحمه الله-: وأحسن ما فيه عندي أنّه قدّر: لم يكُ^(٤)، على حدّ قولك: لم يك زيدٌ، ثمّ جاء بالألف واللام بعد أن حصل فيه الحذف، فترك على حاله؛ لأنّ من عادته أن يقول في غير هذا الموضع: لم يك زيدٌ. ونظير هذا [قولهم]^(٥) في قوله^(٦):

(١) في الأصل: حرف.

(٢) البيت الحُسَيْل بن عُرْفُطَة، جاهلي. وقد سبق تخريجه ١٤٤.

(٣) انظر المنصف ٢/٢٢٨، ٢٢٩ بتصرّف.

(٤) في الأصل: لم يكن.

(٥) تكملة من المنصف ٢/٢٢٩.

(٦) في الأصل: قولهم.

كنّواح ريشِ حمامةٍ نَجْدِيَّةٍ^(١)

لأنّهم يحتجّون في حذف الياء بأنّه قدّر الكلمة « نواح »، قبل الإضافة، ثمّ أضافه بعد أن استقرّ الحذف في الكلمة؛ فإذا جاء هذا التأويل في المضاف مع شدة اتّصاله بالمضاف إليه، كان في الفعل أحسن؛ لأنّ اتّصاله بالفاعل دون اتّصال المضاف بالمضاف إليه؛ ألا ترى أنّه يجوز الفصل بين الفعل والفاعل بالظرف والمفعول به وغيرهما ممّا ليس أجنباً من الفعل جوازاً حسناً؟ ولا يجوز ذلك في المضاف والمضاف إليه إلّا في الضّرورة، على قبح من الكلام^(٢).

[١١٣ ب] ولأنّ الفعل والفاعل مبنيّ ومبنيّ عليه فهما شيئان، وجزأ الجملة / وأمّا المضاف والمضاف إليه فالكلمة الواحدة، وليس جزئي^(٣) كلام، والمضاف تمام الاسم، والمبني والمبني عليه تمام الكلام. وقد بيّن سيّويه هذا في الضّمائر.

قال أبو الفتح^(٤) - رحمه الله -: ومع هذا فقولهم: لم يكُ الحقُّ، مشبّه بقولهم: مِ الكذب، ومِ الآن، يريدون^(٥): من الكذب، ومن الآن، كما قال:

كأنّهما مِ الآن لم يتغيّرا^(٦)

(١) عجزه:

ومسحت بالثلثين عصف الإثمد

والبيت ينسب لخفاف بن ندبة السلمي، ولغيره. وقد سبق تخريجه ١٥١.

(٢) انتهى الثقل من المنصف، وسيعود المؤلف إليه.

(٣) في الأصل: جزء.

(٤) المنصف ٢/٢٢٩-٣٣٠. وهو إتمام ما ذكره سابقاً، بتصرّف.

(٥) في الأصل: يريد.

(٦) عجزه:

وقد مرّ للدارين من بعدنا عَصْرُ

والبيت لأبي صخر الهذلي. انظر شرح أشعار الهذليين ٩٥٦، الأمالي ١/١٨٥، الخصائص ١/٣١٠،

=

و:

غير الذي قد يقال م الكذب^(١)

فكما حذفت النون من هذا لالتقاء الساكنين، كذلك حذفت من « لم يكُ الحقُّ »، إلّا أنّ « م الآن » أحسن، وأكثر في اللغة؛ لأنّه لم يحذف من « من » شيء قبل حذف النون، كما حذفت من « لم يكن » عين الفعل، فحذف [النون]^(٢) من « لم يك الحق » إجحاف؛ لأنك تحذف العين واللام جميعاً.

لكن نظير « لم يكُ الحقُّ » ما أنشده سيبويه:

ولاك اسقني إن كان مأوك ذا فضل^(٣)

يريد: ولكن اسقني، فحذفت النون لالتقاء الساكنين. وهذه - « لكن » -
إنّما هي مخففة من « لكن »، فقد حذفت منها نون واحدة، ثم حذفت الأخرى،

سر صناعة الإعراب ٤٤٠، ٥٥٣، أمالي ابن الشجري ١٦٨/٢، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٨٩/١، ضرائر الشعر له ١١٥، اللسان (أين)، خزانة الأدب ٢٥٨/٣.

(١) من قول مسهر بن كعب:

أبلغ أبا دختنوس مألكة غير الذي قد يقال م الكذب

وقد سبق تخريجه ٦٦٣. ولم يستشهد ابن جني بالبيت، ولم يمثل بشاهده، وإنّما مثل بالبيت الذي قبله وبـ « م الغلام »، ومثل له في سر صناعة الإعراب ٥٣٩ بعد البيت السابق.

(٢) تكملة من المنصف ٢٢٩/٢.

(٣) صدره:

فلست بآتيه ولا أستطيعه

والبيت للنحاشي الحارثي. انظر الكتاب ٩/١، الأصول ٤٥٥/٣، المسائل البصريات ٨٩٨، المسائل العسكرية ١٧٩، الخصائص ٣١٠/١، شرح اللمع لابن برهان ٤٨١/٢، أمالي ابن الشجري ١٦٧/٢، ضرائر الشعر لابن عصفور ١١٥، شرح الكافية للرّضي ٣٧٣/٤، ارتشاف الضرب ٢٤١٢ (رجب).

وهذا إجحافٌ بالكلمة.

ولقائل أن يقول: إنَّ بين « لكن » و « لم يكن » فرقاً، وهو أن « لكن » ^(١) لما كانت مشددة كانت ناصبةً الاسم ورافعةً للخبر، [نحو] ^(٢) « لكنَّ زيداً منطلقاً »، فلما خففتها خرجت عن ذلك الحد وصارت تحسب في حروف العطف، فجعلت ^(٣) لما زال عملها كأنها حرف آخر، فأشبهت « من » في أنها لم يحذف منها شيء. وقولهم: يكون، ولم يكن، لافرق بينهما في العمل والمعنى، فحذفك من « يكن » هو حذفك من « يكون »، فما تنكر أن يكون الحذف في « يكون » ^(٤) أقبح منه في « لكن »؟

ويقال أيضاً: إنَّ « لكن » حرفٌ، والحروف لا يليق بها الحذف، وإنما أكثر ما يكون في الأفعال ثم في الأسماء، فأما الحروف فالحذف فيها قليل جداً، لا تكاد تراه إلا في المضعف، نحو « رُبَّ، وإنَّ »، فإذا خفف المشدّد من الحروف فهو قليل جداً. فإن جئت تحذف المخفف فذلك إجحافٌ.

ومع هذا فإنَّ في الأفعال [ما] ^(٥) قد حذف منه حرفان، نحو « ع كلاماً، وشِ ثوباً »، ولا ترى حرفاً حذف منه حرفان. [فهذا أو كذا أو كذا] وأقصى ^(٦) أحوال « لم يك الحق »، أن يكون مثل « ولاك اسقني » ^(٧).

(١) في الأصل: انما.

(٢) تكملة من المنصف ٢/٢٣٠.

(٣) في المنصف ٢/٢٣٠: فحصلت. وقد سبق مثل هذا الاختلاف في هذه الكلمة من قبل، فلعله من

تحريف التأسخ، والمعنى مستقيم.

(٤) في المنصف ٢/٢٣٠: « لم يكن ». وفي بعض نسخه: « يكن ».

(٥) تكملة من المنصف ٢/٢٣٠.

(٦) في الأصل: فامضى. وما بين معقوفين تكملة من المنصف ٢/٢٣٠.

(٧) انتهى الثقل من المنصف في هذه المسألة.

« وزعم الخليل أن ناساً من العرب يقولون: لم أبله، لايزيدون على حذف الألف »^(١).

قال المؤلف - رحمه الله -: جعل الخليل [لم أبل]^(٢) اعتلالاً على حديثه، وجعل اعتلال « لم أبله » اعتلالاً آخر. وقد غلط أبو عليّ الفارسي، وجعل « لم أبل » و « لم أبله » علتهما معاً واحدة^(٣).

ومعنى كلام الخليل أنهم يقولون: لم أبال، على ما ينبغي، ثم إنهم يدخلون التاء لبيان الحركة في الوقف، فيصير في الحذف « لم أباله »، ثم يحذفون الألف لضرب من التخفيف، كما حذفوا من « غلبط »، وكما حذفوا ألف « احمر »، وواو « غد ».

وظاهر كلام الإمام أن « احمر » مقصور من « احمار »؛ لطول الكلمة^(٤)، والمعنى واحد، ويدل على ذلك أنه ليس شيء من « افعل » لا يقال فيه: افعال، إلا أنه ربما قلت إحدى اللغتين في شيء من هذا، وكثرت الأخرى؛ ألا ترى إلى كثرة طرح الألف في « احمر واصفر وابيض »، وإلى كثرة إثباتها في « ادهام واشهاب واكهاب »^(٥).

(١) الكتاب ٣٩٢/٢.

(٢) تكلمة يلتزم بها الكلام.

(٣) انظر التكملة ١٧٤، ١٧٥، المسائل البغداديات ٤٣٦-٤٤٢، المسائل البصريّات ٢٥١، المسائل العسكرية ٢٧٨-٢٨٠، المنصف ٢٣٣/٢-٢٣٧.

(٤) قال في الكتاب ٢٢٢/٢: « وقد يستغنى بافعال عن فعل وفعل، وذلك نحو: ازراق، واخضار، واصفار، واحمار، واشراب، وابيض، واسود. واسود وابيض واخضر واحمر واصفر أكثر في كلامهم؛ لأنه كثر فحذفوه، والأصل ذلك ». وانظر السيرافي النحوي ١٠١. وقد نسب أبو حيان هذا المذهب إلى الخليل. انظر ارتشاف الضرب ١٧٧ (رجب).

(٥) انظر الممتع ١٩٦.

وجعل بعض اللغويين « افعَلَّ » لما استقرَّ، وليس في حال حدوث ويزيد،
تقول: كلّمته / فجعل يحمار^(١). وهذا قد يكون في بعض المواضع كما قال،
ولا يجب أن يكون هكذا دائماً.

فالتصوّاب ظاهر كلام الإمام، ويصرف ذلك لاختلاف القرينة^(٢).
وقال الشّيخ أبوالحجاج يوسف بن معروز^(٣) في كلام له على هذه المسألة:
يقال: لأبي عليّ، ولمن تبعه على غلطه، وهو أبوالقاسم الزّمخشري^(٤): أيّ شيء
سكّن اللام؟ وأيّ شيء دلّ على سكونها من القياس؟
فسيقول: سكّنت اللام للجزم بعد أن حذفت الياء للجزم.
فيقال له: هذا غير موجود: أن يطرأ إعرابٌ بعد إعراب في كلمة واحدة،
ولم تدعُ إليه ضرورة.
فإن قال: دلّ على سكونها حذف الألف.

(١) انظر اللسان (حمر).

(٢) قال السّهيلي في نتائج الفكر ٣٢٥، ٣٢٦: «إلا أنّ أباسليمان الخطّابي زعم أن معنى احرّ مخالفٌ
لمعنى احرار وبابه، وذهب إلى أنّ افعَلَّ يقال فيما لم يخالطه لون آخر، وفعالٌ يقال لما خالطه لون آخر.
والخطّابي ثقةٌ في نقله، والقياس يقتضي صحّة قوله؛ لأنّ الألف لم تُرد في أضعاف حروف الكلمة إلاّ
لدخول معنى زائد بين أضعاف معناها».

(٣) أبوالحجاج يوسف بن معروز القيسي المالكي [ت: ٦٢٥هـ] من أهل الجزيرة الخضراء، ثمّ انتقل
إلى مُرسية، ومات فيها. نحوي جليل من أهل التّقّدّم في علم الكتاب. أخذ عن أبي إسحاق بن ملكون
والسّهيلي، وأخذ عنه أبو الوليد يونس بن محمد الوقشيّ. من مصنفاته: شرح الإيضاح للفارسي، والتنبيه
على أغلاط الزّمخشري في المفصل وما خالف فيه سيبويه وغير ذلك. انظر إشارة التعيين ٢٣٦، بغية الوعاة
٣٦٢/٢، هدية العارفين ٥٥٣/٢.

(٤) انظر المفصل ٣٥٣. وقد تبعه شارحا المفصل: ابن يعيش، وصدر الأفاضل الخوارزمي، ولم يذكر
الخلاف. انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٢٣/٩، ١٢٤، التّحميز ٢٨٨/٤، ٢٨٩. واختار هذا المذهب
أيضاً ابن السّجري في أماليه ٢٩٧/٢-٢٩٩.

فيقال له: هل إذا حذفت الألف، فلا تحذف إلا لالتقاء الساكنين، أويجوز أن تحذف لغير التقاء الساكنين، نحو «احمرّ، وعُلبط، وهُدَيْد؟»
فإن قال: تحذف لكلا الوجهين، أعني: مرة لالتقاء الساكنين، ومرة لغير ذلك.

فيقال له: ولعلّ هذا من المواضع التي حذفت فيها لغير التقاء الساكنين، مع أنّه يلزم من يقول هذا الخطأ من وجهين:
أحدهما: أنّه يلزم أن تعرب الكلمة بإعرابين.

والثاني: أن تدخل هاء السّكت على ساكن، ولا يجوز دخولها إلا على متحرّك؛ لبيان حركته، أو على حرف مدّ ولين؛ لبيانه. هكذا يقول سيبويه، وقد قال هذا أبو القاسم الرّخشي في فصل زيادة الهاء، قال^(١): «والهاء زيدة زيادة مطّردة في الوقف؛ لبيان الحركة، أو حرف المدّ، نحو (كتايبه، وثمّه، ووازيده، وواغلامهوه، ووانقطاع^(٢) ظهرهيه)».

فقد تناقض أبو القاسم في أن قال: كسرت اللام في «لم أبله» لالتقاء الساكنين، وقال هنا: زيدة لبيان الحركة، أو حرف المدّ. فهذا يدلّ على أنّه كان مقلّداً؛ لأنّه لم يستقرّ لتناقض أبي عليّ - وإنّما كان ينقل^(٣).

قال ابن جنّي^(٤) - رحمه الله -: لما قال لي أبو عليّ: دخلت الهاء^(٥) على «لم أبل»، وهي ساكنة^(٦)، فانكسرت اللام لالتقاء الساكنين، ولم تزد الألف وإن

(١) انظر المفصل ٣٥٩، شرح المفصل لابن يعيش ٢/١٠.

(٢) في الأصل: واغلامهوه وانقطاع.

(٣) لم أقف على كلام ابن معزوز في غير هذا الكتاب.

(٤) انظر المنصف ٢/٢٣٣، ٢٣٤ بتصرّف.

(٥) في الأصل: الباء.

(٦) أي الهاء.

كانت اللام قد انكسرت؛ لأنَّ حركة الساكنين غير معتدَّ بها؛ لأنَّها غير لازمة، قلت له: هذه الهاء إنَّما تدخل لبيان الحركة، واللام كانت قبل دخول التاء ساكنة على قولك؟

قال: إنَّها وإن كانت ساكنةً فأصلها الحركة، قال: وإذا كانت قد دخلت في نحو « ارمه، واغزّه »، ولم يُحذف من الكلمة إلَّا حرفٌ واحد، فأنت بإدخالها فيما حذف منه حرفان أجدر.

والكسرة على هذا القول إنَّما هي لالتقاء الساكنين، وهي في قول الخليل الحركة الأصليَّة في « هو يُيالي »؛ ألا ترى أنَّه قال: إنَّ الألف حذفت من « لم أُبلِه »، كما حذفت من « عُلبط » ونحوه، والألف من « عُلبط » إنَّما حُذفت^(١) للتخفيف، لا لالتقاء الساكنين.

ونظير ماذهب إليه أبو عليٍّ في هذا، ما حكاه سيويه عن أبي الخطاب^(٢): أنَّهم يقولون: اغزّه، فيكسرون الزاي. والقول في هذا عندي: أنَّه أسكن الزاي فبقي « اغزَّ »، ثمَّ أدخل الهاء^(٣) للوقف، وهي ساكنة، فالتقى ساكنان، فكسر الزاي؛ لالتقائهما. فكما لا يُشكُّ في [أنَّ]^(٤) الكسرة في « اغزّه » أنَّها غيرُ ضمَّة الزاي الأصليَّة في « هو يغزو »، فكذلك ينبغي على تفسير أبي عليٍّ، أن تكون الكسرة في « لم أُبلِه » غير الكسرة / الأصليَّة في « هو يُيالي ». وإنَّما مثلت بالمضموم؛ لأنَّ الأشياء تُعرفُ بأضدادها.

(١) في الأصل: حذف.

(٢) في الأصل: ابن الخطاب. انظر الكتاب ٢/٢٧٨.

(٣) في الأصل: الياء.

(٤) تكملة من المنصف ٢/٢٣٤.

وحكى أبو زيد عن العرب^(١): لم يأل عن ذلك، يريد: لم يأل، فكأنه أسكن اللام بعد الحذف، ثم كسرهما لسكونها وسكون الهمزة^(٢).

قال المؤلف - رحمه الله -: فكذلك كسر اللام من « لم أبله »، والزاي من « اغزه »؛ لسكونها وسكون الهاء. قال: حمل ابن جني حكاية أبي زيد « لم يأل » بكسر اللام على ما ذكرنا.

ولقائل أن يقول: ماتنكر أن تكون الياء قد عاقبت الواو في هذه الكلمة على حكاية أبي زيد، ويكون حذف الياء للجزم، كما تحذفها من « يرمي »، إذا قال: لم يرم، والحمل على هذا أكثر من الحمل على ما ذكر؟

وحكى أبو زيد عنهم أيضاً: اغزه^(٣). قال ابن جني^(٤): وهذا القول عندي يحتمل وجهين: إما أن يكون كسر الهمزة لكسرة الزاي إتباعاً. وإما أن يكون كسر الهمزة على ما يجب لها؛ لأن حركتها لالتقاء الساكنين. وحكى عنهم: إقتل بكسر الهمزة، وجاء بها على الأصل، واعتد بالقاف حاجزاً، وإن كانت ساكنة. ويجوز أيضاً في كسرة الزاي أن تكون إتباعاً لكسرة الهمزة؛ كأنه^(٥) كسر الهمزة على ما يجب فيها في الأصل، ثم أبدل من ضمة الزاي كسرة كراهية الضمة بعد الكسرة. فإن قال قائل: فإن أبا علي ذكر أنه لم يرّد الألف من « أبله » - وإن كسرت اللام - لأنها حركة غير لازمة، والحرف في تقدير السكون، وقد قال مع ذلك

(١) « عن العرب » مكرر في الأصل. وفي السيرافي النحوي ٣٩٤: « عن القشيري ». وذكر المحقق أنه

سوار بن أوفى القشيري، زوج ليلي الأخيلية. والله أعلم. انظر ترجمته في خزانة الأدب ٢٤٣/٦، ٢٤٥.

(٢) في الأصل: الها.

(٣) انظر المنصف ٢٣٤/٢.

(٤) انظر المنصف ٢٣٤/٢ - ٢٣٦ بتصرف يسير.

(٥) في الأصل: فانه.

أيضاً: إنه إنما^(١) أدخل الهاء- وإن كانت اللام ساكنة- لأن أصلها الحركة، فقد قضى بما ذكر أن الحرف في تقدير السكون والحركة جميعاً، وهذه مناقضة؛ لتضاد الحركة والسكون وتنافيهما^(٢) على الحرف الواحد!

ف قيل: لا يمتنع أن يقدَّر الشيء الواحد بتقديرين مختلفين من وجهين مختلفين؛ لأن اللام [من]^(٣) حيث سكنت حتى حذفت الألف عنده، قال: إنها في تقدير السكون، ومن حيث كان أصلها الكسر في « هو يُيالي »، قال: هي في تقدير الحركة؛ وليست اللام حرف الإعراب، فيمتنع إذا سكنت من دخول الهاء^(٤) في الوقف، بل القياس أن يقال قبل الحذف: لم أبالْه، كما تقول في الوقف: لم أرامِه^(٥)، فلما كان دخول الهاء^(٦) قبل حذف الألف سائغاً حسناً، كذلك دخلت الهاء بعد أن حذفت الألف.

فإن قيل: فإن اللام من « أبْلَه » مكسورة في اللفظ كما ترى، وهي مكسورة أيضاً في الأصل، فهلاً لم يُجْز حذف الألف لتحرك اللام في اللفظ والأصل جميعاً؟ قيل: هي وإن كانت مكسورة، فليست الكسرة فيها هي الكسرة الأصلية في البناء، إنما هي كسرة التقاء الساكنين، بمنزلة كسرة: ﴿قُمِ اللَّيْلُ﴾^(٧)، فلم تُرد الألف هناك، كما لم ترد الواو هنا.

(١) في الأصل: لما.

(٢) في الأصل: وتنافيهما.

(٣) تكملة من المنصف ٢/٢٣٥.

(٤) في الأصل: اليا.

(٥) في الأصل: ارمه.

(٦) في الأصل: التاء.

(٧) المزمّل: ٢.

قال^(١) المؤلف - رحمه الله -: وإتّما ذكرت كلام أبي عليّ، وسؤال تلميذه له، وإجابته إيّاه؛ لأنّي رأيت فرع^(٢) النّحويين بالردّ على أبي عليّ، وبالاغراض عليه في هذه المسألة، كلّ ذلك قد عرفه أبو عليّ، وسأله عنه ابن جنّي، وانفصل عنه. وكان الذي جرّأ^(٣) أبا عليّ على مذهبه أنّ الخليل قد علل « لم أبْلُ »، واللفظة هي^(٤) اللفظة بعينها، فجعل أبو عليّ هذه كتلك، ووجهها على تعليل « لم أبْلُ »، وهذا وجه.

قال ابن جنّي^(٥) - رحمه الله -: وقول الخليل / في هذا أشدّ انكشافاً من قول أبي عليّ.

قوله: « وكذلك فعلوا بقولهم : بالّة، كأنّها (باليّة) »^(٦).

يقول: فحذفت اللام، و« بالية » بمنزلة « العافية »، من « عافاه الله »، بحذف الياء من المصدر، كما حذفت الألف من الفعل. وحملها على الحذف؛ لأنّها لو لم تحذف، ولم يكن أصلها « باليّة »، لكانت « فعلة »، ممّا عينه معتلة، وإتّما هي^(٧) من معنى « باليت »، ولام « باليت » هي المعتلة، لا عينها. وحملها على « فاعلة »؛ لأنّ « باليت » بوزن « عافيت »، و« عافية » معتلة اللام، فهي نظيرتها في الوزن والاعتلال.

(١) في الأصل: فقال.

(٢) في الأصل: لاني ان فرع. ولعلّ الصّواب ما أثبتّه، إن شاء الله.

(٣) تقرأ في الأصل: حزا.

(٤) في الأصل: في.

(٥) انظر المنصف ٢/٢٣٦.

(٦) انظر الكتاب ٢/٣٩٢. وفي الأصل: بقوله.

(٧) في الأصل: هو.

« ولم يحذفوا: لا أبالي؛ لأنّ الحرف يقوى ههنا »^(١).

يعني: أنّ « لا أبالي » في موضع رفع، وليس في موضع جزم يقع فيه حذف.

وقوله: « لأنّ الحرف يقوى ههنا »^(٢).

يعني: أنّه موضع الحركة، وإن لم تُستعمل فيه في موضع الرفع حركة، وأمّا

الجزم فهو موضع حذف الحركة، أو الحرف^(٣)، فافترقا؛ ألا ترى تعاقب الرفع

والنصب، فتقول: لن أبالي^(٤)، فتقوى اللام بالحركة ظاهرة فيه.

وقد جاء عنهم من الأفعال المعتلة اللامات ما حذفت لامه للجزم، أو الوقف،

ثمّ حذفت الحركة معها نظير « لم أبُلْ »، نحو:

... اشترَ لنا دَقِيقاً^(٥)

فاحذر ولا تُكثِرْ كَرِيّاً أَعوجاً^(٦)

فحذفت الياء والكسرة جميعاً^(٧)، وهذا نظير « لم أبُلْ »، إلاّ أنّه لم يلزم هنا

حذف شيء لتسكين المتحرّك، كما لزم في « أبُلْ »، و« الأَبْلَة »^(٨) عندهم توجب

(١) الكتاب ٣٩٢/٢. وفي الأصل: لان الحذف.

(٢) كذا من دون هاء التنبيه وسبق قبل سطر بها.

(٣) في الأصل: او الحذف.

(٤) في الأصل: ان ابالي.

(٥) انظر المنصف ٢٣٧/٢. والبيت بتمامه:

قالت سلمي اشتر لنا دقيقا

وقد سبق تخريج الشاهد في ١٠٢ برواية: « سويقا ».

(٦) انظر المنصف ٢٣٧/٢، الخصائص ٣٤٠/١، ٩٦/٢، المحتسب ٣٦١/١، ٣٧٣/٢، ضرائر الشعر

لابن عصفور ٩٧. ورواية الأخير: « أهوجا ».

(٧) قال السيرافي: « وربما اضطرّ الشاعر فحذف الكسرة التي تبقى بعد حذف الياء . . . وقد يجوز أن

يكون هذا على لغة من يحذف الياء في الرفع، ويكتفي بكسرة ما قبلها ». شرحه ١٧٤/٢.

(٨) الأَبْلَة: الونخامة والثقل، والعاهة أيضا. انظر اللسان (أبل).

العلّة؛ ألا ترى أنّه لا يُرَخَّم إلّا ماغيّره النّداء، فكذلك « لم أبْلُ »، إنّما يحذف في
الموضع الذي يحذف [فيه]^(١) الأصلي، فإذا كان الأصلي يحذف، كان حذف الزائد
أجدر، ولكن لا بدّ من أن يقال: فُعل^(٢) هذا لكثرة الاستعمال، وإلّا فالعلّة منتقضة.
والله الموفّق.

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٢) في الأصل: فعلى.

هذا باب ماقيس من المعتلّ من بنات الياء والواو ولم يجئ في الكلام نظيره إلا من غير المعتلّ

لما كانت هذه الصناعة صناعةً تجري فيها المقياس، وكان من أحكمّها وعلم مبادئها، كماله فيها إنّما هو بأن يستنتج عن مبادئها ومقدّماتها التي أحكم علمها ماعسى أن يكون غير محرّج^(١) فيها، ويكون ما يستنتجه جارياً على القوانين الكلّية العربيّة، ويحصل له قوّة وملكة بها، يتمكّن له أن يتقصّى عن المغلطات الذاتية؛ لأنّه بكماله في الصناعة يتميّز له المغلط الذاتيّ، ويلزمه الانفصال عنه ودفعه، ولا يلزمه ما ليس بذاتي من حيث هو نحويّ، بل من حيث هو ناظرٌ في صناعة أخرى.

فيذا قيل لك^(٢): ابن من كذا مثل كذا، فمعناه: فكّ صياغة^(٣) هذه، وضع^(٤) من حروفها الأصول مثل الذي قد سئلت أن تبني مثله، بأن تضع الأصل في مقابلة الأصل، والزائد في مقابلة الزائد، إن كان في الكلمة التي يُبنى مثلها زوائد، ويكون المتحرّك في مقابلة المتحرّك، والسّاكن في مقابلة السّاكن، وتجعل حركات الذي تصوغه مثل حركات الذي يُبنى مثله، من ضمّ، أو فتح، أو كسر.

وينبغي أن يُعلم أنّه لا يجوز أن تكون الأصول من حروف الكلمة التي هي

(١) في الأصل: معرج. ولعلّ الصّواب ما أثبتّه، إن شاء الله تعالى.

(٢) انظر المتع ٧٣١، ٧٣٤، ٧٣٥ باختلاف يسير.

(٣) في الأصل: صناعة.

(٤) كذا في الأصل، وفي نسختي المتع التي اعتمد عليهما محققه، وصححها المحقق بناء على المبدع لأبي

حيان إلى: «وصنع». والمعنى واضح.

منها مثل غيرها^(١) إلا مساوية الأصول من المبني مثله، أو أقل، وأما أن تكون أكثر فلا؛ لأنّ هذا هدمٌ لآبناء، فيجب أن يبنى مثل «عَضْرَفُوط» [من «سَفَرَجَل»]^(٢) فتقول: سَفَرَجُول؛ لأنّ الأصول / منهما متّفقة^(٣)؛ ألا ترى أنّ كلّ واحد منهما أصوله خمسة، وتقول في مثل «جَعْفَر» من «الضَّرْب» : ضَرَبَ؛ لأنّ أصول «الضَّرْب» أقلّ من أصول «جعفر». ولا يجوز أن تبني من «سَفَرَجَل» مثل «عَنْكَبُوت»؛ لأنّ الأصول من «عَنْكَبُوت» أربعة، ومن «سَفَرَجَل» خمسة، فأنت إذا بنيت منه مثل «عَنْكَبُوت» احتجت إلى حذف حرف من الأصول، فلا تصل إلى أن يكون مثله إلاّ بحذف، وحذف حرف من الأصل لا يجوز بقياس. وأيضا فإنّه -وإن كان محذوفاً- منويّ مراد، فإذا كان كذلك كان بالضرورة أكثر أصولاً من الذي قيس في البناء عليه، فلا يحصل التوافق بين البناءين.

ولا يدخل البناء إلاّ فيما يدخله الاشتقاق والتصريف، فإن بنيت ممّا لا يدخله اشتقاقٌ ولا تصريف، مثل أن تبني من الهمزة مثلاً مثل «سَفَرَجَل»، فإنّما ذلك على طريق أن لوجاء كيف كان يكون حكمه؟ لا لأنّ تُلحقه بكلامهم؛ لأنّ العرب لا تتصرّفُ [في]^(٤) مثل الهمزة^(٥).

وقد قدّمنا أنّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، وأنّ مذهب سيبويه، وأبي عثمان، وأبي عليّ، وابن جنّي، جواز القياس في اللغة^(٦)، وهو مذهب

(١) في الأصل: مصيرها.

(٢) تكملة من الممتع ٧٣٤ يلتئم بمثلها الكلام.

(٣) في الأصل: منها منقلبة.

(٤) تكملة من الممتع ٧٣٥ يلتئم بها الكلام.

(٥) انتهى ما في الممتع من هذه المسألة.

(٦) انظر ما سبق ٥٨٤، ٥٨٥.

بعض الأصوليين، ومنهم ابن شريح^(١)، وبه قال ابن خطيب الرّبي^(٢)، واحتجّ عليه بأمر، قال: هو الذي اعتمد عليه المازني وأبو عليّ، وهو أنّه لا خلاف بين أهل اللغة أنّ كلّ فاعلٍ رفع، وكلّ مفعول نصب^(٣)، وكذلك القول في وجوب الإعراب، وإن كان كلّ ضرب منها اختصّ بأمر انفرد به، ولم يثبت ذلك إلاّ قياساً، وانتصب المفعول لكونه مفعولاً.

فإن قلت: فكيف يصحّ ذلك، وقد وجد المفعول غير منتصب، وكذا الفاعل قد لا يرتفع^(٤)؛ لعارض؟

(١) في الأصل: منهم شريح. انظر الحاشية التالية.

وابن شريح هو أبو العباس أحمد بن عمر بن سريح البغدادي الفقيه الشافعي [٢٤٩، ٣٠٦هـ] كان يفضل على جميع أصحاب الإمام الشافعي، وولي القضاء بشيراز. أخذ الفقه عن أبي القاسم الأنطاقي، وأخذ عنه ابن القاص وخلق كثيرون. من تصانيفه: الغنية في الفروع، مختصر في الفقه، الرد على محمد بن الحسن، وغيرها. انظر وفيات الأعيان ٦٦/١، ٦٨، هدية العارفين ٥٧/١.

(٢) قال ابن التّجار الحنبلي في شرح الكوكب المنير ٢٢٣/١: «وعلى هذا أكثر أصحابنا، وابن سريح، وأبو إسحاق الشيرازي، والفخر الرّازي، وغيرهم. ونقله الأستاذ أبو منصور عن نصّ الشافعي، فإنه قال في الشفاعة: إنّ الشريك جارّ، قياساً على تسمية امرأة الرّجل جاره». وفي مختصر الروضة ٤٧٦/١: «وهو قول القاضي يعقوب من أصحابنا، وبعض الشافعية، خلافاً لبعضهم وبعض الحنفية وأبي الخطاب من أصحابنا». وقال أيضاً: «قال الآمدي: اثبت ذلك القاضي أبو بكر وابن سريح وجماعة من الفقهاء وأهل العربية، ونفاه أكثر أصحاب الشافعي والحنفية وجماعة من أهل الأدب». وانظر إرشاد الفحول ٣٩، ٤٠.

وابن خطيب الرّبيّ، هو: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين القرشيّ التّيميّ البكريّ الطّبرستانيّ الشافعيّ، فخر الدّين الرّازيّ، الإمام المفسّر [٥٤٣، ٦٠٦هـ] أصله من طبرستان، ومولده في الرّبيّ وإليها نسبته فيقال: ابن خطيب الرّبيّ، وتوفّي في هراة. من مصنفاته: مفاتيح الغيب في تفسير القرآن الكريم، الحصول في علم الأصول، الإعراب، وغيرها كثير، وله شعر بالعربية والفارسية. انظر هدية العارفين ١٠٧/٢، الأعلام ٣١٣/٦.

(٣) في الأصل: ان كان فاعل رفع وان كان مفعول نصب.

(٤) من ذلك قولهم: خرّق الثوب المسمار، وقول الأخطل:

على العيارات هذاجون قد بلغت
نجران أو بلغت سوءاتهم هجرُ

قلت: يختلف الحكم عن العلة لما منع لا يقدح في العلة عند من يقول بتخصيص العلة، ومن يقول به يجعل ذلك القيد القريني جزءاً من العلة. قال المؤلف-رحمه الله-: والذي يبين أن مذهب النحويين جواز القياس في اللغة^(١)، أنهم قالوا: إن الألف إذا كانت عين الكلمة مجهولة الأصل فإنها تحمل على الواو، وإن كانت لا ما مجهولة الأصل فإنها تحمل على الياء. وكذلك اتفاهم على ضبط القوانين الكلية، إنما هو لأجل أنه إذا وجد القانون الذي يقتضي الحكم نطق به من غير أن يفتقر إلى السماع في ذلك؛ لأننا كنا نعمل بالسماع، ويكون ذكر ذلك القانون المذكور سائغاً^(٢).

ومما يتعلق بقولنا: إنه لأبني من الخماسي رباعي، ولامن الرباعي ثلاثي، ذكره ابن جني في الخصائص عن أبي علي، قال^(٣): اجتمعت مع أبي بكر بن الخياط^(٤)، وقد أحضر جماعة من أصحابه، فسألوني، فلم أرَ فيهم طائلاً، فلمّا انقضى سؤالهم، قلت لأكبرهم: كيف تبني من «سَفَرَجَل» مثل «عنكبوت»،

قال ابن أبي الربيع في البسيط ٢٦٢: «النحويون كلهم-من يعول عليه منهم-يقولون: إن العرب تلتزم رفع الفاعل ونصب المفعول، فهم المعنى من غير الإعراب أو لم يفهم، إلا أن يضطرّ الشاعر فيعكس، وذلك عند فهم المعنى، وإن وجد في الكلام فيكون كالغلط». وقال ٢٦٢: «وأما ابن الطراوة فقال: إذا فهم المعنى فارفع ماشئت، وانصب ماشئت». وانظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٨١/٢ فما بعدها، مغني اللبيب ٩١٧.

(١) في الأصل: العلة.

(٢) في الأصل: المذكر صايغا. ولعلّ الصواب ما أثبتته.

(٣) انظر الخصائص ٣/٣٠٠، ٣٠١.

(٤) محمد بن أحمد بن منصور [ت: ٣٢٠هـ] أصله من سمرقند، وقدم بغداد، وكان يخلط بين المذهبين. ناظر الزجاج، وأخذ عنه الزجاجي والفارسي. له معاني القرآن، النحو الكبير، المقنع في النحو، الموجز في النحو. انظر الفهرست ٨٩، معجم الأدباء ٩٦/٥، بغية الوعاة ٤٨/١.

فقال: سَفَرُّوْتُ، فلَمَّا سَمِعْتَ ذَلِكَ قَمْتُ^(١) في المسجد قائماً، وَصَفَّقْتُ بَيْنَ
الجماعة: سَفَرُّوْتُ! سَفَرُّوْتُ! فالتفت إليهم أبوبكر، [فقال]^(٢): لأحسن الله
جزاءكم! ولا أكثر في الناس أمثالكم، وافترقنا، فكان آخر العهد بهم.
قوله: « تقول في مثل (حَمَصِيصَة) من (رَمَيْتُ): رَمَوِيَّة، وإنما أصلها
(رَمِيَّة) »^(٣).

قلت: أصلها « رَمِيَّة »، أدغمت الياء الوسطى في الأخيرة، ف قيل: رَمِيَّة،
فتحرّكت الياء وقبلها فتحة فانقلبت ألفاً / فصارت في التّقدير « رَمَايَّة »،
والياء المشددة كياء التّسب لا بدّ لها من أن تكسر ماقبلها، ولم يمكن تحريك الألف؛
لئلا تنقلب همزة، ولا إقرارها؛ لأنّ هذه الياء من شرطها أن يكون ماقبلها مكسوراً،
فأبدلت واواً، فصارت « رَمَوِيَّة »، ولم تُبدل ياء؛ لأنّك من الياء هربت.
قال أبو عثمان^(٤): فإن قلت: فإن ياء التّسب منفصلة، فلم شَبَّهَتْ هذه بها؛
فإنّهم إذا كرهوا اجتماع الياءات في المنفصل، فهم لغير المنفصل أكره؟
قال أبو الفتح: ألا ترى أنّهم قالوا: مُسْتَعِدٌّ، وأصله « مُسْتَعِدَّدٌ » فنقلوا الكسرة
إلى العين، ولا يقولون في « كَرُمٌ مُحَمَّدٌ »: هذا كَرُمُ مُحَمَّدٍ، ولا ينقلون حركة الميم
الأولى إلى الرّاء. ومن ذلك قولهم: عَدُوٌّ، وولي^(٥)، فيدغمون واو « فعول »، وياء
« فَعِيل »، ولا يقولون في نحو « هذا يغزو واقداً، ويقضي ياسراً »، بالإدغام؛
لانفصاهما.

(١) في الأصل: قلت قمت.

(٢) تكملة من الخصائص ٣/٣٠١.

(٣) الكتاب ٢/٣٩٢.

(٤) انظر المنصف ٢/٢٧٢-٢٧٤.

(٥) في الأصل: عدو ولي.

قال أبو عثمان: ومن قال في « حَيَّة، وأمِّيَّة »-في النسب-: حَيِّي، وأمِّي، فجمع بين أربع ياءات، لم يقل ذلك في مثل « حَمَصِيصَة » من « رميت »، ولم يكن فيها إلاّ التّغيير، وهذا أقيس؛ وكان الخليل وسيبويه وأبو الحسن الأخفش يرونه^(١)، ولا أراه كما قالوا؛ لما ذكرت لك من العلة.

قال أبو الفتح: قد تحصل من مذهب أبي عثمان على هذا القول، أن الذي حسن لهم جمع أربع ياءات في « حَيِّي، وأمِّي »، إنّما هو أن ياءي الإضافة منفصلتان^(٢) ممّا قبلهما، وليس كذلك الياءان الآخرتان^(٣) في « رَمَوِيَّة »؛ لأنّهما ليستا [منفصلتين]^(٤)؛ لأنّهما بإزاء الياء والصاد الأخيرة من « حَمَصِيصَة »، فلمّا لزمّا كانتا أثقل من ياء الإضافة، فلهذا امتنع ممّا أجازاه الأوّلون.

قال أبو علي-رحمه الله-: يقال لأبي عثمان: العلة في قلب الياء ألفاً، ثمّ واواً، إنّما هو لاجتماع الياءات، لافرق بين اللازم والمنفصل. وأيضاً في آخر « حَمَصِيصَة » من « رميت » زائدتان تُشبهان ياءي النسب.

يقول: لأنّ ياء « حمصيصة » زائدة، والصاد مكررة فهي أيضاً زائدة، فجريا مجرى ياءي النسب، والعلة واحدة^(٥).

قوله: « فالزم هذا التّغيير »^(٦) لآخره.

يعني: فالزم « غَزُوُّ » التّغيير؛ إذ^(٧) كان أثقل من « عَتَوٌ، ومعدوٌ »، فقالوا:

(١) انظر الأصول ٣/٣٥٩.

(٢) في الأصل: ياء الإضافة منفصلان.

(٣) في الأصل: الاخران.

(٤) تكملة من المنصف ٢/٢٧٤. و« ليستا » في الأصل: ليسا.

(٥) انتهى التّقل من المنصف.

(٦) انظر الكتاب ٢/٣٩٢.

(٧) في الأصل: اذا.

عُتِيٍّ، وَمَعْدِيٍّ، كَمَا أَلْزَمُوا «مَحْنِيَّةً» التَّغْيِيرَ، وَالْأَصْلُ «مَحْنَوَةٌ»؛ إِذْ^(١) كَانَ «مَحْنَوَةٌ» أَثْقَلَ مِنْ «ثِيْرَةٍ وَسِيَّاطٍ»؛ وَذَلِكَ أَنَّ أَصْلَهُمَا^(٢) «ثَوْرَةٌ، وَسَوَاطٍ»؛ لِأَنَّهُ جَمْعُ «ثَوْرٍ وَسَوَاطٍ»، وَالْوَاوُ مِنْهُمَا فِي مَوْضِعِ عَيْنِ الْفِعْلِ، وَالْوَاوُ مِنْ «مَحْنَوَةٌ» فِي مَوْضِعِ لَامِ الْفِعْلِ، وَلَامُ الْفِعْلِ أَوَّلَى بِالِاعْتِلَالِ، فَلَمَّا قَلَبُوا فِي «ثِيْرَةٍ وَسِيَّاطٍ» الْوَاوُ، وَكَانَ «مَحْنِيَّةً» أَوَّلَى بِذَلِكَ، وَصَحَّتِ الْوَاوُ الْأَوَّلَى مِنْ «غُزْوِيٍّ»؛ لِسُكُونِ مَاقْبَلِهَا، فَيَصِيرُ بِمِثْلَةِ النَّسَبِ إِلَى «غُزْوٍ»، فَكَمَا تَصَحَّ الْوَاوُ هُنَا؛ لِسُكُونِ مَاقْبَلِهَا فِي النَّسَبِ، كَذَلِكَ تَصَحَّ فِي «غُزْوِيٍّ». وَلِذَلِكَ قَالَ الْإِمَامُ: «لَأَنَّكَ لَوْ أَضَفْتَ إِلَى (ظِيٍّ) قُلْتَ: ظَنِّيُّ»^(٣).

قوله: «وَتَقُولُ فِي (فُعْلُولٍ) مِنْ (شَوَيْتَ وَطَوَيْتَ): شَوَوِيٍّ، وَطَوَوِيٍّ»^(٤).

كَانَ الْأَصْلُ «طُوَيْوِيٍّ»، الْيَاءُ الْأَوَّلَى وَالثَّانِيَةُ لَامَانِ، وَهُمَا نَظِيرُ اللَّامَيْنِ مِنْ «فُعْلُولٍ»، وَالْوَاوُ الَّتِي بَيْنَ الْيَاءَيْنِ هِيَ الْوَاوُ الَّتِي مِنْ «فُعْلُولٍ»، فَقَلَبْتَ الْوَاوُ الْأَوَّلَى يَاءً^(٥)؛ لِأَنَّ بَعْدَهَا يَاءٌ مُتَحَرِّكَةٌ، كَمَا قَلَبْتَ فِي «طَوِيٍّ، وَلَوِيٍّ»، وَقَلَبْتَ الْوَاوُ الْأُخْرَى يَاءً؛ لِلْيَاءِ الَّتِي بَعْدَهَا أَيْضًا، فَاجْتَمَعَتْ / أَرْبَعُ يَاءَاتٍ، فَصَارَتْ بِمِثْلَةِ «حَيِّيٍّ»، فَكَأَنَّهَا «طَيِّيٍّ، وَشَيِّيٍّ»، فَحَرَّكَتْ عَيْنَ الْفِعْلِ لِتَنْقَلِبَ اللَّامُ أَلْفًا، كَمَا فَعَلْتَ ذَلِكَ حِينَ قُلْتَ: حَيَوِيٍّ، فَلَمَّا تَحَرَّكَتْ الْعَيْنُ رَجَعْتَ وَآوًا؛ لِقَوَّيْهَا بِالْحَرَكَةِ،

(١) فِي الْأَصْلِ: إِذَا.

(٢) فِي الْأَصْلِ: أَصْلُهَا.

(٣) الْكِتَابُ ٣٩٢/٢.

(٤) الْكِتَابُ ٣٩٣/٢ وَقَدْ ضَبَطْتَ الْوَاوُ الْأَوَّلَى مِنْ طُوَوِيٍّ، بِالسَّكُونِ. قَالَ أَبُو نَصْرٍ الْجَرِيظِيُّ فِي شَرْحِ عَيُونِ كِتَابِ سَيَبَوِيهِ ٣١١: «وَقَعَ فِي الْكِتَابِ شَوَوِيٍّ، وَطَوَوِيٍّ، الْوَاوُ الْأَوَّلَى سَاكِنَةٌ غَيْرُ مَدْغَمَةٍ فِي الثَّانِيَةِ، وَهُوَ غَلَطٌ فِي النَّسَخِ، وَالصَّوَابُ تَحْرِيكُ الْوَاوِ الْأَوَّلَى بِالْفَتْحِ وَالثَّانِيَةِ بِالسَّكُونِ». وَهُوَ كَمَا صَوَّبَ فِي الْمَنْصَفِ ٢٧٧/٢.

(٥) فِي الْأَصْلِ: يَاءَانِ.

فصارت في التقدير « طَوِيَّ، وشَوِيَّ »، ثم قلبت الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها،
فصار اللفظ إلى « شَوَايَّ »، ثم قلبت الألف واواً، كما فعلت في « رَحَوِيَّ ».

فالواو الأولى في « شَوَوِيَّ » هي الواو الأصلية، لما تحركت رجعت، والواو^(١)
الثانية بعدها بدلٌ من الألف التي كانت بدلا من الياء التي هي [اللام الأولى]^(٢).

قوله: « وينبغي أن يكون (فَعِل) هو وجه الكلام فيه »^(٣).

إنما قال هذا؛ لأن ماعينه معتلةٌ إنما تجيء فيه « فَعِلٌ »، ومجيء « فَعِلٌ » فيه
قليل^(٤)، لم يجرى فيما يحفظ إلا في « عَيْن » في قوله:

مَابَالِ عَيْنِكَ كَالشَّعِيبِ الْعَيْنِ^(٥)

و« العَيْن »: المتعينة وهي التي يُصَبُّ فيها الماء فيخرج من عيونها، أي:
خرزها، فتفتتح الخرز، فتسد^(٦) مواضع الخرز. ومنه يقال: عَيْنٌ قربتك: أي صبَّ

(١) في الأصل: الواو. بلا واو. انظر المنصف ٢/٢٧٨.

(٢) تكلمة من المنصف ٢/٢٧٨.

(٣) الكتاب ٢/٣٩٣.

(٤) انظر المنصف ٢/٢٨٠.

(٥) البيت لرؤبة. انظر الديوان ١٦٠، الكتاب ٢/٣٧٢، أدب الكتاب ٤٨٤، المنصف ٢/١٦،
الخصائص ٢/٤٨٥، ٣/٢١٤، المحكم ٢/١٨١، الاقتضاب ٣/٤٢٦، الإنصاف ٨٠١، المتع ٨١، شرح
الشافعية للرضي ١/١٥٠، ٢/٣٧٢، ٣/٣٠٧، شرح شواهد ٦١. وفي الاقتضاب: « وجدته في نسخة من
شعر رؤبة بخط أبي يعقوب بن إبراهيم بن الجنيد، قرأها على أبي بكر بن دريد، وعليها خط ابن دريد
وإجازته: العَيْن بكسر الياء ». وفي شرح شواهد شرح الشافعية: « وكذا قال ياقوت في هامش الصحاح،
قال: أنشده سيبويه على فَعِل بفتح العين، وقال: ولم يجرى غير عَيْن في المعتل، وهو نادر، والقياس فَعِل
بكسر العين. والذي وجدته في شرح رجز رؤبة العَيْن بكسر الياء، ولا يجوز فتحها ». وفي المحكم:
« وسقاء عَيْن، وعَيْن- والكسر أكثر-: كلاهما إذا سال ماؤه- عن اللحياني- وقيل: العَيْن، والعَيْن:
الجديد، طائفة... وحمل سيبويه عَيْنًا على أَنَّهُ فَعِل مما عينه ياء، وقد كان يمكن أن يكون فَوْعَلًا، وفَعُولًا،
من لفظ العين ومعناه، ولو حكم بأحد هذين المثالين لحمل على مألوف غير منكر... ».

(٦) في الأصل: فتشد. وسيعيده كما أثبتته.

فيها الماء حتى تنسدّ الخرز.

وقالوا: هَيَّانَ وَتَيَّجَان، فبنوهما على « فَيَعْلَان » مفتوح العين. وإثما « فَيَعِل » في الصَّحِيح، نحو « صَيَّرَف، وَحَيَّدَر »، ولا يُعلم فيه « فَيَعِل » مكسور العين، إلاَّ أَنَّهُم قالوا: طَيَّلَسَان، في قول من كسر اللام، عند من صحَّح رواية ذلك، فهذا نظير « تَيَّجَان » في المعتلّ.

وقد روى ابن الأنباري في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين^(١): الصَّيْقِل. قال الأصمعي: حدّثني بعض أصحابنا قال: سمعتهم يقولون: جاءت الصَّيْقِل-بكسر القاف- وإذا امرأة كأنَّ وجهها سيفٌ، فلما رأنا أرخت البرُّقع^(٢)، فقلت: يرحمك الله، إنا سَفَرٌ، وفينا أجرٌ^(٣)، فلو متّعنا من وجهك، فانصاعت^(٤) وتضاحكت، وهي تقول:

وكنْتَ متى أرسلتَ طرفك رائداً لقلبك يوماً أتبعْتَ المناظرُ
رأيتَ الذي لا كُلُّهُ أنتَ قادرٌ عليه ولاعن بَعْضِهِ أنتَ صابرٌ^(٥)
قوله^(٦): « قلت: حيٌّ، وشيٌّ، وقيٌّ »^(٧).

وفي أصل هذا « حَيَّوٌ، وَقَيَّوٌ »، فقلبت الواو الأولى ياء؛ لوقوع الياء قبلها

(١) الإنصاف ٨٠٣، ٨٠٤.

(٢) في الأصل: ارحت الرفع.

(٣) في الأصل: اخر.

(٤) في الأصل: فانصاعت.

(٥) انتهى التَّنْقِل من الإنصاف. والحكاية في عيون الأخبار ٢٢/٤، ٢٣ مروية عن أبي الغصن الأعرابي، وفيها: الصَّيْقِل. والتص كما ورد فيه: « أبو الغصن الأعرابي، قال: خرجت حاجاً، فلما مررت بقُبَاء، تداعى أهلُه، وقالوا: الصَّيْقِل الصَّيْقِل! فنظرت وإذا جارية كأنَّ وجهها سيفٌ صَيَّقِلٌ... ».

(٦) في الأصل: قلولة.

(٧) الكتاب ٣٩٣/٢.

ساكنة، فصارت « حَيَّو، [وَقَيَّو] ^(١)»، فقلبت الواو ياء؛ لانكسار ما قبلها، فصار « حَيَّي ^(٢) وقَيَّي »، فاجتمعت ثلاث ياءات، فكهوها، والوسطى مكسورة، فحذفوا الأخيرة؛ لضعفها، فصار « حَيَّ، وقَيَّ »؛ لأنَّهما من « الحياة والقوة ». وأما « شَيَّ » فمن « شَوَيْت »، وأصله « شَيَّوِيَّ » ^(٣)، فقلبت الواو على حسب ماتقدم، وفعل به- في حذف الياء الأخيرة- مافعل به- « حَيَّ، وقَيَّ ».. ونظير ذلك « أُحَيَّ » ^(٤)، وهو على رأي سيبويه ^(٥) غير مصروف؛ لوجود الزائد [المانع] ^(٦) من الصَّرف؛ لأنَّ سقوط التاء الأخيرة بمثلة النقص في « أَصَمَّ » ^(٧)، وأصله « أَصَمَّم »، وبمثلة « أَرَسَ » إذا خُففت الهمزة من « أَرَأَسَ » ^(٨)، وكذلك لو سَمِينا رجلاً « يَضَع »، لم تصرفه، وإن كان سَقَطَ حرف ^(٩) من وزن الفعل؛ لثبوت الزائد المانع من الصَّرف. وعيسى بن عمر يصرفه. وقد ذكر تمام القول في غير [هذا] ^(١٠) الموضع ^(١١).

(١) تكملة يلتئم بها السياق.

(٢) في الأصل: حتى حيي.

(٣) انظر المنصف ٢/٢٨٠.

(٤) في الأصل: حي. انظر الكتاب ٢/٣٩٣، المنصف ٢/٢٨٠.

(٥) في الأصل: سويه.

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام، مأخوذة من كلامه الآتي.

(٧) هذه أقرب قراءة لها. قال السيرافي (حاشية الكتاب ٢/١٣٢): « ورأيت أبا العباس الميرد يبطل ردَّ

سيبويه بأصمَّ، قال: لأنَّ أصمَّ لم يذهب منه شيء؛ لأنَّ حركة الميم الأولى في أصمَّ قد أُلقيت على الصَّاد.

وليس هذا بشيء؛ لأنَّ سيبويه إنما أراد الحفَّة مع ثبوت الزائد والمانع من الصَّرف لا يوجب صرفه، وأصمَّ

أخفَّ من أصمَّ الذي هو الأصل، ولم يجب صرفه. »

(٨) الرأس: العظيم الرأس.

(٩) في الأصل: حروف.

(١٠) تكملة يلتئم بها الكلام.

(١١) انظر الكتاب ٢/١٣٢، شرح الشافعية للرَضِي ١/٢٣٢-٢٣٤.

قوله: « وتقول في (فَعْلان) من (قَوِيْت): قَوَّان، وكذلك (فَعْلان) من حيث: حَيَّان-إلى قوله- ومن قال: حَيَّيَ عن بَيِّنَة قال: قَوَّوَان »^(١).

[١١٧]

أما إدغام « قَوَّوَان »؛ فلأنَّ « فَعْلٌ، وفَعِلٌ »، ممَّا / عينه ولامه من جنسٍ واحد في الاسم والفعل الصَّحيحين، يجب فيه الإدغام، لو بنينا « فَعْلًا » من « رَدَدْتُ » اسمًا، لقلنا: رَدُّ، وأصله « رَدَّدٌ »، [وإذا بنيناه « فَعْلًا » قلنا: رَدُّ، وأصله « رَدَّدٌ »]^(٢)، وإثما جاز الإظهار؛ لأنَّ الواو الثانية تنقلب ألفًا إذا تطرَّفت، ولم تكن لتثبت، فصار بمثلة « حَيَّي »، الذي يجوز فيه الإدغام، ويجوز فيه الإظهار؛ لأنَّ الياء الثانية تنقلب ألفًا في « يَحْيَا »، وقد تقدَّم هذا. وهذا قول أبي عثمان^(٣).

وأما المبرَّد فقال: « قَوَّوَان » غلط، ينبغي إن لم يُدغم أن يقول: قَوِيَّان، فتُكسر الأولى، وتنقلب الثانية ياءً؛ لئلاَّ يجتمع واوان في أحدهما ضمة والأخرى متحرّكة. قال: وهذا قول أبي عمر الجرمي وجميع أهل العلم^(٤).

قال أبو الفتح^(٥)-رحمه الله-: والوجه عندي إدغامه؛ ليسلمَ من ظهور الواوين مضمومة إحداهما، فإذا قال: قَوِيَّان^(٦)، التبس « فَعْلان » بـ « فَعْلان »، فمن هنا قوي الإدغام.

فإن قيل: فإنه إذا أدغم لم يُعلم أفَعْلان هو أم فَعْلان؟

قيل: هذا محال؛ لأنَّك لو أردت بناء « فَعْلان » من « قويت » لقلبت اللام لانكسار ما قبلها، فقلت: قَوِيَّان، ولم تُدغم؛ لاختلاف الحرفين. وإذا وصلت إلى

(١) الكتاب ٣٩٤/٢.

(٢) تكملة يلتزم بها الكلام. انظر التكت ١٢٢٦.

(٣) يعني: جواز فكّ الإدغام، كما قال سيبويه. انظر المنصف ٢٨١/٢.

(٤) انظر الأصول ٣١٣/٣، ٣٧٠، شرح السيرا في ٣٤٧/٦ (خ)، الانتصار ٣٣٢، المنصف ٢٨٢/٢.

(٥) المنصف ٢٨٢/٢.

(٦) في الأصل: قويا.

إظهار ما في نفسك من البناء المراد، فلاوجه لعدولك عنه، فلهذا تقول في «فَعْلان»: قَوِيان، ليجتمع فيه قلب الأثقل إلى الأخفّ، وبيان ما تريد من حركة العين.

قال المؤلف^(١) -رحمه الله-: أمّا ماذهب إليه ابن جنّي من أن قلب الضمّة كسرة، والواو ياء، يؤدّي إلى الالتباس، وإن كان، الإلباس غير محفول به^(٢)، وقد تقدّم لنا في هذا المجموع بيان ذلك^(٣). ومّا يوضّحه أن كلامهم يجيء فيه البناء المحتمل لوجهين كـ «مُختار» -وهو كثير- وهو متردد بين «مُفتَعِل، ومُفتَعَل»، وكذلك «ديك، وفيل»، على مذهبنا؛ فإنّه متردد بين «فَعْل وفُعْل»؛ ولأنّه إذا أدغم وقع الالتباس.

وأما ماذهب إليه المبرّد من اجتماع واوين الأولى منهما مضمومة^(٤)، والثانية متحرّكة، لايجوز؛ لثقله، فباطل؛ لأنّا قد وجدنا من كلامهم نظيره؛ ألا ترى أنّك إذا نسبت إلى «صَوِي»، بعد التسمية به، قلت: صَوِيٌّ، ولاخلاف في ذلك مع أنّه قد اجتمع لك واوان الثانية متحرّكة، وقبل الأولى ضمّة، والحركة بعد الحرف في التقدير فكأنّها في الواو.

فهذا الذي ذهب إليه سيبويه، وهو الصّحيح؛ لأنّ مثل «قَوُوان» وإن لم^(٥) يجيء في كلامهم مصحّحاً ولامعلاً، فإذا بنيتة فالقياس أن تحمله على أشبه الأشياء إليه، وأشبه الأشياء به «صَوَوِي».

(١) انظر المتع ٧٥٩، ٧٦٠.

(٢) في الأصل: محمول به. انظر المتع ٧٦٠.

(٣) انظر مثلاً ما سبق ١٠٨، ٥٣٦، ٥٣٧، ٦٢٧.

(٤) في الأصل: اجماع واوين الاولى منهما بمجموعه.

(٥) في الأصل: ولم.

قلت: هذا قول بعض النحويين^(١)، وفيه شيء؛ وذلك أنه جعلَ تمام تشبيهه «صَوَوِي» بـ «قَوَوَان»، أن الحركة بعد الحرف في التقدير فكأنَّها في الواو، وهذا من جعل الأمر الحكمي مساوياً للأمر اللفظي، وليس ينبغي أن يكون كذلك إلا بعد التَّنطِق من العرب حين تريد أن توجَّه مانطقت به العرب؛ لأنَّه خَرَجَ عن القوانين، فيقال حينئذٍ بما يسوِّغ ذلك، وتكون العلة غير متعدية، إنَّما هي حِكْمِيَّة- بكسر الحاء- وهذا الذي قاله أبو العباس واضح فيه أن الواو إذا كانت مضمومة أثقل منها إذا كانت قبلها الضمة، وإنَّما غرَّ هذا القائل أنَّهم قد احتجَّوا بقول الشاعر:

أحبُّ المؤقدين إليَّ مُوسَى^(٢)

بأنَّ قبل الواو ضمة الميم، وكأنَّها في التقدير: / بعد الميم، فكأنَّ الضمة على الواو، والواو المضمومة يصحُّ همزها^(٣). وهذا على ما قلت لك يقال بعد السَّماع، فيقنع فيه بالتَّوهم، فافهم الفرق بينهما، فإنَّ فيه غموضاً.

وقال ابن ولاد^(٤): قول الميرد: ينبغي أن يقول: قَوِيَان، كما يقول في الفعل: قَوِي، فيقلبها في «فَعْلَان»، كما قلبها في الفعل، ويكسر، فليس يجب ذلك؛ لأنَّها تصحُّ مع الألف والتَّون^(٥) في «فَعْلَان» كما صحَّت في «التَّزَوَان»، وكما صحَّت

(١) كابن عصفور صاحب الكلام السابق. وقد سبق تخريج كلامه.

(٢) عجزه:

وَجَعَدُهُ إِذْ أَضَاءَهُمَا الْوُقُودُ

والبيت قد سبق تخريجه ٤٢٥.

(٣) انظر مثل هذا الرد لابن مالك في حاشية الممتع ٧٥٨ نقلاً عن إحدى نسخه.

(٤) انظر الانتصار ٢٦٧.

(٥) في الأصل: واللام.

العين أيضا في « الدَّوْران »^(١)، فالعين واللام جميعاً يصحَّان في هذا البناء، وهي في الفعل طرفٌ، فليس يجب أن يكون مثلها في الفعل، وثبوت الواوين في بناء « فعْلان » كثنوتهما في النسب إذا أضفت^(٢) إلى مثل « لَيْة » مصدر « لويت لِيَا »، [فقلت]^(٣): لَوِيَّ، وتحريك الواو بالضمة وبعدها واو، كتحرّيك الياء بالكسرة وبعدها ياء، في قولك: حَيَّي.

فأما « قويت » فإنَّ العرب قلبت الواو الأخيرة ياء لما كسرت الواو التي قبلها؛ لأنَّهم لم يبنوا المضاعف الفعل بالواو فعلاً على « قووت »^(٤)، ولا « وعوت »، فهم يقلّبونه إلى الياء، فهذا مستثقلٌ في الفعل، فأما الأسماء فقد يجمعون بين الواوين فيها، ولم يستثقلوا ذلك في مضاعف الياء؛ لأنَّ الياء أخفُّ من الواو، فصارت لها رتبة عليها؛ لحفّتها.

قال الأعلام^(٥): ومّا يؤيّد قول الجرميّ ماقاله سيبويه بعد هذا: إذا بنيت « فعْلوة » من « غَزَوْتُ »، قلت: غَزَوِيَّة؛ استثقلاً لـ « غَزَوُوَّة »، فإذا كانتا لا تثبتان في « غَزَوُوَّة » وجب ألاَّ تثبتان في « قَوَوَان »^(٦). وقال الزّجاج: لا يجوز أن يُبنى من « قَوِيْتُ » « فعْلان »؛ لأنَّه ليس في الكلام البتّة اسمٌ ولا فعلٌ ممّا عينه

(١) في الأصل: الدروان.

(٢) في الأصل: اضيفت.

(٣) تكملة من الانتصار ٢٦٧.

(٤) في الانتصار ٢٦٧: « قويت ».

(٥) انظر النكت ١٢٢٧. وانظر شرح السيرا في ٣٤٧/٦ (خ).

(٦) ردّ ابن مالك تشبيه قووان بغزوية، وعمله بقوله: « لأنَّ الأولى في قووان عين، والثانية لام، وهي في غزوة لام والثانية زائدة، وليس تعليل اللام كتعليل العين، وليست الألف والتون كالتاء؛ ألأتراهم صحّحوا نَزَوَان وغلِيَان، وأعلّوا قناة وقطاة وشواة الرّأس ودواة، فهذا فرقٌ بين... ». ذكر هذا ضمن تعليق له مثبت في إحدى نسخ الممتع. انظر الممتع ٧٥٤.

ولامه واوان؛ استثقلا للواوين مع الضمّة في هذا البناء، بل يعدلون فيه إلى «فَعَلَ» حتّى تنقلب^(١) الواو الثانية ياء.

قوله: ومن قال: حيّوان^(٢).

يعني: أنّهم كرهوا اجتماع الياءين وألّا يُعلّوا، فتطرّقوا^(٣) إلى الإعلال بأن حرّكوا الياء الأولى من «حيّان»، وكانت الأولى مصاحبة في الإدغام الثانية، فلم يكونوا ليلزموا الأولى الحركة والأخرى على حالها وقد غيّروا الأولى، فأبدلوا الياء واوا؛ لئلاّ تجتمع ياءان، وليُعلم أنّ الحركة مغيرةٌ لوجود الواو في موضع الياء.

قال المبرّد^(٤): حيّوان أصله «حيّان» - ساكن العين - لأنّ «فَعْلان» إنّما يجيء فيما كان اضطراباً وحركة، نحو^(٥) «النّزوان والغليّان»، فلمّا قلبوا اللام واواً لزمها^(٦) القلب، فتصير واواً قبلها ياء، فتعلّ إعلال «سَيِّد»، فتصير «حيّان»، فحرّكوا الأولى وأبدلوا الثانية واواً، وإنّما استثقّلوا «حيّان» كما استثقّلوا «حيّى»، وإن كان «حيّى» أثقل.

وقال أبو عثمان المازني^(٧) - رحمه الله -: «حيّوان» على ما لا يُستعمل^(٨)، ليس في الكلام فعلٌ مستعمل^(٩) موضع عينه ياء ولامه واو؛ فلذلك لم يشتقوا منه فعلاً،

(١) في الأصل: فيه فعل تنقلب. والمثبت من التكت ١٢٢٧.

(٢) الكتاب ٣٩٤/٢ وفيه: «وأما قولهم...».

(٣) في الأصل: وان لا يعلوا يطرّقوا.

(٤) انظر شرح السيرا في ٣٤٨/٦ (خ)، التكت ١٢٢٧، ١٢٢٨.

(٥) في الأصل: ونحو.

(٦) في الأصل: فلو قلبوا اللام واوا لزمها.

(٧) المنصف ٢٨٤/٢، ٢٨٥ بتصرف.

(٨) في الأصل: ما يستعمل.

(٩) في الأصل: مستقبل.

وعلى ذلك جاء « حَيَوَة »، وهذا كقولهم: فَاظ المَيْتُ يَفِظُ فَيْظاً [وفوظاً]^(١)، ولا يشتقون من « فوظ » فعلاً^(٢).

قال ابن جنّي - رحمه الله -: هذا التشبيه غير مستقيم؛ لأنّ « فَوْظاً وَفَيْظاً » لغتان كما ترى، ولا يُنكر في كلامهم أن يكون ماعينه ياء وواوٌ يعتقبان عليهما، نحو قولهم: تاه يتيه، وطاح يطيح، وقالوا^(٣): هو أثوّه منه، وأطوحُ منه، فهذا ونظيره كثير في كلامهم، وليس في كلامهم ماعينه ياء ولامه واوٌ فنقيس^(٤) / هذا^(٥) عليه.

فأمّا قولهم: رجاء بن حَيَوَة^(٦)، فالواو فيه بدل من الياء، وأصله « حَيّة »، و[جاز]^(٧) ذلك لأنّه علمٌ، والأعلام قد يجيء فيها ما لا يجيء في غيرها.

وحمل الخليل « الحيوان » على أنّه من مضاعف الياء وأنّ الواو فيه مبدلةٌ من الياء؛ لأنّه من « الحياة »، وأنّه لم يجيء في كلامهم ماعينه ياء ولامه واو^(٨). وقوله: « تقول في مَفْعُلة من رميت: مَرْمُوة »^(٩).

هذا إن بنيتها على التأنيث، وإن بنيتها على التذكير قلت: مَرْمِيّة. وذلك أنّ الأصل^(١٠) « مَرْمِيّة »، فوقعت الياء بعد ضمة غير متطرّفة؛ لأجل التاء، فقلبت واواً استثقالا للياء بعد الضمة، كما قالوا: لقضو الرجل، فأبدلوا الياء واواً، وهذا إذا

(١) تكملة من المنصف ٢/٢٨٥.

(٢) قال ابن السكيت في إصلاح المنطق ٢٨٥، ٢٨٦: « ويقال: فَاظ الميت يَفِظُ فَيْظاً ويفوظ فوظاً ».

(٣) في الأصل: وقال.

(٤) في الأصل: فيقيس.

(٥) في المنصف: الحيوان.

(٦) انظر الكتاب ٢/٣٨٩.

(٧) موضعه مخروم.

(٨) انتهى الثقل من المنصف. وانظر المقتضب ١/٣٢٢، الأصول ٣/٣٨٥.

(٩) الكتاب ٢/٣٩٤.

(١٠) في مَرْمُوة.

اعتدلت بالتاء^(١)، فأما إن بنيت على المذكر، ولم تعتد بالتاء، بل جعلتها كأنها خلفت البناء بعد كماله للمذكر، قلبت الضمة كسرة؛ لأن الياء إذا وقعت طرفاً وقبلها ضمة قلبت الضمة كسرة، ثم لحقت بعد ذلك التاء^(٢).

قوله: «ألا تراهم قالوا: خُطوات، فلم يقلبوا الواو»^(٣).

يعني^(٤): أن الذي يُبين أن الذي يُبنى على التانيث لا يُقلب فيه الواو قراءة^(٥) الناس: ﴿خُطوات﴾^(٦)؛ لأنه إنما عرض التثنية^(٧) في الجمع، ولم تكن الواحدة مثقلة، وصار ﴿خُطوات﴾ إذا ضمت الطاء منها بمثالة «غُرُفات» من قوله تعالى: ﴿وهم في العُرُفات آمنون﴾^(٨)، والواحدة «غُرُفة»، وكذلك الواحدة «خُطوة»، فالتثنية عارض في الجمع، ولو قدرت الطاء مضمومة في الواحد للزمك أن تقول إذا بنيتها على التذكير: خُطية، فتبدل الضمة كسرة، فتصير الواو ياء؛ لأنك كنت تقدر «خُطو»، فيلزمه ما يلزم «أذل»، ولكنك لما جئت بعلامة التانيث في الجمع، وهو الألف والتاء، وبنيت الكلمة عليها، صارت الواو حشواً، لا طرفاً، فصحت كما صحت في «عُنُفوان وأرجوان»؛ لأن الكلمة مبنية على الألف والنون، وكذلك «عَرُفوة وقَمَحْدُوة»، لما بنيتها على الهاء صارت الواو حشواً، فصحت.

(١) في الأصل: بالياء.

(٢) في الأصل: الياء.

(٣) الكتاب ٣٩٤/٢.

(٤) انظر المنصف ٢/٢٩١، ٢٩٢.

(٥) في الأصل: وقرات.

(٦) البقرة: ١٦٨، ٢٠٨، الأنعام: ١٤٢، التور: ٢١. وقرأها بضم الطاء حيث وقع قبل وحفص وابن

عامر والكسائي. انظر الإقناع ٦٠٥.

(٧) في الأصل: إذا عرض التثنية.

(٨) سبأ: ٣٧.

ولذلك قال سيبويه: إنَّك إذا سَمَّيت رجلاً بـ «ذَيْتَ»، ثمَّ جمعتَه قلت: ذَيَات بتخفيف [الياء]^(١)، فتُحذف التاء، كما تُحذف علم التَّأنيث؛ لأنَّها تجري مجرى علم التَّأنيث، كما حذفتها من «بَنَات»^(٢) ولم يلزم من هذا أن يكون الاسم قد بقي على حرفين أحدهما حرف لين؛ لأنَّك بنيتَه على علم التَّأنيث في الجمع، كما بنيت «عَرْقُوة» على علم التَّأنيث في الواحد، فصارت الياء في «ذَيَات» في حشو الكلمة، وصارت التاء حرف الإعراب، بمثالة النَّون في «عُنْفُوان». ونظير ذلك قولهم: شاةٌ، ولولا ذلك-أعني: الهاء- لما جاز أن يكون اسمٌ متمكِّناً على حرفين أحدهما حرف لين.

قوله: «لم يجمعوا (فُعُلاً)»^(٣).

يعني: لم يجمعوا «خُطُوا»؛ لأنَّهم كان يلزمهم أن يُغيِّروه كما يغيِّرون «أدُلُّوا»، فيقولون: أدُلُّ.

وقوله: «ولا (فُعُلة) جاءت على (فُعُل)»^(٤).

يعني: ولا مؤنَّثا بُني^(٥) على مذكَّر؛ لأنَّ المؤنَّث المبني على المذكر يلزمه من الاعتلال ما يلزم المذكر؛ لأنَّه لا يدخل التَّأنيث توهُماً إلا بعد سبق الإعلال.

وقوله: «ولكنَّهم لم يتكلَّموا [إِلَّا] بـ (كُلِّيَّات) مخفَّفة»^(٦).

يعني: أنَّهم قالوا في «ظلمة»: ظُلُمات، فأسكنوا الصَّحيح، ولو حرَّكوا لما

(١) تكملة من المنصف ٢/٢٩٢.

(٢) انظر الكتاب ٢/٨٢.

(٣) الكتاب ٢/٣٩٤. وفي الأصل: ولم.

(٤) الكتاب ٢/٣٩٤.

(٥) في الأصل: يلي.

(٦) الكتاب ٢/٣٩٤. وما بين معقوفين تكملة منه.

[١١٨ب] وجب انقلاب شيء / [فأن] ^(١) يُلزموا نحو « كُليات » الإسكان كراهية انقلاب الياء واواً، أجدد ^(٢)، وهو الذي أراده بقوله ^(٣): « فراراً من أن يصيروا إلى مايستثقلون » ^(٤). قال ابن جني ^(٥) - رحمه الله -: ولكن من قال في « حُجرة »: حُجرات، وفي « رُكبة »: رُكبات، ففتح عين الفعل هرباً من الضمة، فقياسه عندي « كُليات »؛ لأنه لا قلب يجب؛ لزوال الضمة من قبل اللام.

وقوله: « لأنّ الياء مع الكسرة كالواو مع الضمة » ^(٦).

يريد ^(٧): أن الإسكان أكثر في الياء والواو؛ وإنّما كان أكثر؛ لأنّهم قد قالوا في جمع « سِدرة »: سِدَرات، فأسكنوا الدال، وهربوا من اجتماع كسرتين، ولو لم يسكنوها لما وجب انقلاب شيء، وإذا كان الأمر كذلك فتسكين الدال من « مديات »، وبعدها ياء، وكلتاها ثقيلة، أولى. ومن فتح في « سِدَرات » كان فتحه في « مديات » ^(٨) أحسن؛ لزوال الكسرة.

قال أبو علي ^(٩) - رحمه الله -: وقولهم: سِدَرات وكِسِرَات، واطّراد الكسرتين مع قلة ذلك في الآحاد، إنّما جاز لأنّ للبناء ^(١٠) على التأنيث نحواً ليس لغيره، فهذا

(١) موضعه مخروم.

(٢) انظر المنصف ٢/٢٩٣.

(٣) في الأصل: بقولهم.

(٤) الكتاب ٢/٣٩٤.

(٥) المنصف ٢/٢٩٣.

(٦) الكتاب ٢/٣٩٥.

(٧) انظر المنصف ٢/٢٩٣، ٢٩٤.

(٨) في الأصل: مدرات.

(٩) انظر المنصف ٢/٢٩٤.

(١٠) في الأصل: البناء.

أيضاً ممّا يؤكّد^(١) باب « رَمِيّوَة، وعَرْقُوَة ».

وقوله: « فإنّ قياسه أن يقول في (جِرْوَة): جِرِيَات »^(٢).

يعني^(٣): فتقلب الواو ياء للكسرة قبلها، كما قلبت الياء واواً للضمّة قبلها، وإن كان قلب الواو إلى الياء من باب قلب الأثقل إلى الأخفّ، ولكنّه كأنّه متجنّب لا يقال.

قوله: « وتقول في مثل (كَوَأَلَل) من (رميت): رَوَمِيَا، ومن (غَزوت): غَوَزَوَا - إلى قوله - ولكنّك قلبت الواو ياء إذ كانت ساكنة »^(٤).

اعلم أنّ « كَوَأَلَل » وزنه « فوعَلَل »، الواو زائدة وإحدى اللامين، والهمزة أصليّة، فإذا بنينا مثله من « رميت » فأصله أن تقول: رَوَمِيّ، فتحرّكت الياء الثانية وانفتح^(٥) ما قبلها فتقلب ألفاً، ومن قويت: قَوَوَا؛ وذلك أنّ عين الفعل منه ولامه واوان؛ لأنّه من « القوّة »، فالواو الأولى واو « فَوَعَلَل » الزائدة، والواو المشدّدة عين الفعل ولامه، والألف هي بدل من واو لتحركها وانفتاح ما قبلها، فهي اللام المعادة في « كَوَأَلَل ».

ويجب على قياس قول الأخفش في « فَوَعَلَل »^(٦) من « قويت »: قَوِيَا^(٧)؛ لاجتماع ثلاث واوات، كما قال في « أفَعَوَعَل » من^(٨) قال: أقَوِيَل. وسيبويه

(١) في الأصل: يذكر.

(٢) الكتاب ٣٩٥/٢. وفي الأصل: جريات جريا.

(٣) انظر المنصف ٢٩٤/٢، ٢٩٥.

(٤) الكتاب ٣٩٦/٢. وفي الأصل: ... غزويا ... اذا كانت.

(٥) في الأصل: وينفتح.

(٦) في الأصل: من قول الاخفش في فوعلل.

(٧) انظر الأصول ٣٧٦/٣.

(٨) في الأصل: على من.

- رحمه الله - يقول: اقوّل^(١).

وقوله: « فَأَجْرٍ أَوَّلَ (وَعَيْتُ) عَلَى أَوَّلِ (وَعَدْتُ)، وَآخِرِهِ عَلَى آخِرِ (رَمَيْتُ) »^(٢)

يريد: « وَعَيْتُ » « فَعَلْتُ » بفتح العين وفاؤه واو ولامه ياء، و« فعلت » مَمَّا فاؤه واو تُحذف^(٣) واوه في المضارع؛ لَأَنَّهُ عَلَى « يَفْعِلُ »، وَيَكُونُ مضارعها كمضارع « رميت »؛ لَأَنَّهُمْ جعلوا مضارع « فَعَلَ » المفتوح العين من نحو « رمى » مَمَّا لَامَهُ ياء على « يَفْعِلُ »، فتقول: وَعَيْتُ أَعِي.

وقوله: « وَأَوَّلَ (وَجِيتُ) عَلَى أَوَّلِ (وَجَلْتُ) [وَأَخِرِهِ] عَلَى آخِرِ (خَشِيتُ) »^(٤).

يريد: فتقول: يَوْجِي، كما تقول: يَوْجَل، وياؤه كياء « خَشِيتُ »؛ لَأَنَّهُمَا تنقلب ألفاً في المستقبل إذا قلت: يَخْشَى، وَيَوْجِي، فتثبت الواو لما لم تقع بين ياء وكسرة.

وقوله: « و(وَأَيْتُ) بمتزلة (وَعَيْتُ) »^(٥).

يعني: أَنَّ الهمزة حرفٌ صحيح، والاعتلال في واوه التي هي فاء الفعل، وفي الياء التي هي لام الفعل، بمتزلة « وعيت ».

« كما أَنَّ (أَوَيْتُ) كـ(غَوَيْتُ وشَوَيْتُ) »^(٦).

(١) وهو قول الخليل أيضاً. انظر الأصول ٣/٣٧٦، النصف ٢/٢٤٤، المتع ٧٤٧، شرح الشافية للرضي ٣/١٩٦.

(٢) الكتاب ٢/٣٩٦.

(٣) في الأصل: فتحذف.

(٤) الكتاب ٢/٣٩٦. وما بين معقوفين تكملة منه.

(٥) الكتاب ٢/٣٩٦.

(٦) الكتاب ٢/٣٩٦. وفي الأصل: كوعيت.

يعني: أن الهمزة في « وأيت » بمتزلة حرف صحيح، كغين « غويت » وشين « شويت ».

قوله: / « وتقول في (فَعْلُوَّة) من (غزوت): غَزُوِيَّة، ولاتقول: غَزُوُوَّة »^(١).

أصل هذه المسألة^(٢) « غَزُوُوَّة »، فغيّرت؛ لأنك لو لم تقلب اجتمع في الطرف واوان في إحداها ضمة، فصار هذا كاجتماع ثلاث واوات. وكأنّ أبا الحسن الأخفش من هذا الموضع ونحوه انتزع قوله إذ يقول في مثل « افْعَوْعَل » من « القول »: اقْوَيْل^(٣)، ولا تجتمع ثلاث واوات، كما لم يجمع الخليل في « غَزُوُوَّة » بين واوين وضمة. وقد احتجّ بهذا القول أبوبكر لأبي الحسن، وحسن مذهبه، واعتمد عليه في « اقْوَيْل »^(٤).

ويجوز بعدُ محتجّ أن ينتصر للخليل فيقول: إنّ الواو قد تثبت في الفعل في الموضع الذي لا تثبت في مثله في الأسماء؛ ألا ترى إلى صحتها في نحو « يغزو ويدعو »، وليس في الأسماء اسمٌ في آخره واو قبلها ضمة؟ فتقلب الواو في « غَزُوُوَّة » لأنّها اسم، وأقرّها في « اقْوَوَل » لأنّه فعل.

فإنّما وجب القلب في التذكير والتأنيث جميعاً؛ لأنّ اجتماع واوين وضمة مكروه وسطاً، كما أنّ ذلك مكروه طرفاً.

ويقوي قول^(٥) الخليل أيضاً، أنّ بعد الواوات في « اقْوَوَل » حرفاً أصلياً وهو

(١) الكتاب ٣٩٦/٢.

(٢) انظر المنصف ٢/٢٩٠، ٢٩١.

(٣) تقرأ في الأصل: القويل.

(٤) انظر الأصول ٣/٣١٣، ٣١٤. وقد سبق قبل قليل مذهب سيبويه والأخفش.

(٥) في الأصل: ويقوي في قول.

اللام، ولوقلت: غَزُوْوة، لم يقع بعد الواوين حرفٌ أصليٌّ، فضعفت الواو، فقلبت!
قال المؤلّف: ذكر المازني هذا الذي ذكر سيبويه-رحمه الله- وبَيّن مراده
منه، ولم يبيّنه سيبويه، لكنّه اتّكل على فهم القارئ عنه، فقال أبو عثمان^(١): اعلم أنّ
ماكانت فاؤه واواً ولامه ياءً، فإنّ أوّله يجري على أوّل « وعدت »، وآخره على
آخر « رميت »، وذلك نحو « وأيت ووعيت »، ثمّ مثّل فقال: وذلك قولك: هو
يَئي وَيَعي، ولم يَأْ، ولم يَعي، فإذا أمرت قلت: إِهْ، كما تقول: عِهْ، وإذا وصلت
قلت: إِ يافتي، كما تقول: عِ، وللمرأة: إِيْ، كما تقول: عِيْ، وللجماعة: أُوا، كما
تقول: عُوا، وللنساء: إَيْنَ، كما تقول: عَيْنَ.

قال الشّيخ^(٢)-رحمه الله-: استجازوا إعلال الفاء واللام جميعاً لتباعد
إحدهما عن الأخرى، وامتنعوا من إعلال العين واللام جميعاً لتجاورهما.
قال أبو عليّ: وهذا كما احتمل الاسمُ الألف واللام في أوّله والثّون في
آخره؛ لأنّه اعتدل بينهما^(٣) في قولك: الزّيدان، والعُمران، ولم يحتمل الثّون مع
الإضافة لأنّهما زائدتان من وجهٍ واحد، فتوالى الاعتدال^(٤)، ومن هنا حذفت الثّون
مع الإضافة في نحو « غلامازيدٍ »، ولم يقولوا: غلامان زِيدٍ، وقالوا: الغلامان؛
لتباعد إحدى الزّيادتين من الأخرى.

قول المازني: تقول للمرأة: إِيْ، هذه الياء هي الضّمير والتّأنيث، وأصله

(١) المنصف ٢/٢٣٨.

(٢) الكلام الآتي مع قول أبي عليّ الفارسي في المنصف ٢/٢٣٨، ٢٣٩ بتصرّف، فلعلّ المراد بالشيخ
ابن جنّي، ولم تستخدم هذه اللفظة في الدلالة عليه فيما مرّ، وإنّما تستخدم في الدلالة على أبي علي
الشلوبين، وربما كان الشلوبين نفسه هو الناقل من المنصف، وربما كان شخصاً آخر.

(٣) في الأصل: بهما.

(٤) في الأصل: الاعتلال.

« اَوْثِيَّ »، بمتزلة « اضربي » من الصحيح، فطراً عليه ما طراً من حذف الواو التي^(١) هي فاء، كما حذفت من « عِدِي »، وأصله « اَوْعِدِي »، فلما حذفت الواو تحرّك أوّل الفعل، فاستغني عن ألف الوصل، فصار « إِيَّيْ »، بمتزلة « عِدِي »، فاستثقلوا الكسرة على الياء الأولى التي هي لام الفعل فأسكنوها وحذفوها لسكونها وسكون الياء التي هي الضمير وعلامة التأنيث.

وقوله للجماعة: أوا، وأصله « اَوْثِيوا »، بمتزلة « اضربوا »، ثم حذفت الواو، وتحرّك أوّل الفعل فاستغني عن ألف الوصل، فصار « إِيّوا »، بمتزلة « عدوا »، فاستثقلت / الضمة على الياء، فنقلت إلى الهمزة وحذفت الياء التي هي لام الفعل؛ لسكونها وسكون واو الجمع بعدها.

وأما الياء في قولك لجماعة النساء: إِيْن، فهي لام الفعل، بمتزلة دال « عَدْن »، والتّون بعدها علامة الإضمار والجمع والتأنيث، بمتزلة « اضربن »، وأصله « اَوْثِيْن »، ثم حذفت الواو وتحرّك أوّل الفعل فاستغني عن ألف الوصل. قال أبو عثمان^(٢): وأجر^(٣) أوّل « أويت » كأوّل « شويت »، [وعينه]^(٤) ولامه كعينه ولامه، تقول^(٥): إذا أمرت منه: إِيْو، كما تقول: اشْو، وللاثنتين: إِيْوِيَا، كما تقول: اشْوِيَا، وللجمع: إِيْوُوا، كما تقول: اشْوُوا، وللنساء: إِيْوِيْنَ، كما تقول: اشْوِيْنَ.

قال ابن جنّي^(٦) - رحمه الله -: أصل « إِيْوُوا » « إِيْوِيُوا »، بوزن « اضربوا »؛

(١) « التي » مكرر في الأصل.

(٢) المنصف ٢/٢٣٩.

(٣) في الأصل: اواخر.

(٤) تكملة يلتزم بها الكلام.

(٥) في الأصل: يقول.

(٦) المنصف ٢/٢٤٠ بتصرف.

لأنَّ «أوى»^(١) يأوي «في المثال كـ» ضرب يضرب «، فقلبت الهمزة التي هي فاء الفعل ياء؛ لانكسار الأولى، ولسكونها هي، واستثقلت الضمة على الياء، فنقلت إلى الواو قبلها ثم سقطت الياء لالتقاء الساكنين.

قلت^(٢): وهذا من هجوم الحركات على الحركات، فيكون الحكم للطَّارئ^(٣)، وقد ترجم على ذلك في كتاب الخصائص فانظره هناك^(٤).

فأما^(٥) الياء التي قبل التَّون في «إيوين» فلام الفعل بمترلة ياء^(٦) «ارمين»، وبمترلة باء «اضربن»^(٧)، والتَّون علامة الجمع والضَّيمير في المؤنث. وليس فيه إلا قلب الهمزة ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، ولهذا صحَّت الواو في «إيوين»، وفي «إيويا» وقبلها ياء ساكنة، ولم تصح في «سيّد وميّت»، من حيث أنَّ هذه الياء^(٨) ليست لازمة، وإنَّما هي بدلٌ من همزة أوى، أبدلت لوقوع همزة الوصل قبلها، فهي غير لازمة؛ ألا ترى أنَّه متى^(٩) زالت همزة الوصل صحَّت الهمزة؟ وذلك قولهم: قُمْ فَأَوْ، وكذلك: اذهب وأَوْ، فلمَّا كانت الياء غير لازمة جرت مجرى ياء «ديوان» التي هي بدلٌ من الواو التي كانت مدغمةً، فإذا كانوا صحَّحوا الواو في «ديوان» مع أنَّه اسمٌ متقارر^(١٠) على حالة واحدة، فهم بتصحيح الواو من

(١) في الأصل: اويوا بوزن اضربوا لان او من.

(٢) أي: المؤلف.

(٣) في الأصل: الطاري.

(٤) انظر الخصائص ٦٢/٣-٦٥.

(٥) عودة إلى المنصف ٢/٢٤٠.

(٦) في الأصل: تاء.

(٧) في الأصل: يا اخرين.

(٨) في الأصل: التاء.

(٩) في الأصل: مات.

(١٠) أي: مستقر.

«إِيو»^(١)؛ لأنّ الفعل لا يستقرّ على حالة واحدة^(٢)، أولى.

(١) في الأصل: ايوين.

(٢) في الأصل: واحد.

هذا باب تكسير بعض ما ذكرنا على بناء الجمع. الترجمة.

قوله: «لأنّها بمترلة غير المعتلّ»^(١).

يعني: أنّ الياءين قويتا بالإدغام.

وقوله: «ولاتغيّر الألف في الجمع الذي يليها»^(٢).

أي: لاتقلب الألفُ الياءَ التي تليها همزة.

وقوله: «لأنّ بعدها حرفاً لازماً»^(٣).

أي: غير متغيّر، وقد قوي بالإدغام، وصارت الياء بمترلة الدّالّين من «معدّ».

وقوله: «ويجري الآخر على الأصل؛ لأنّ ما قبله ساكنٌ، وليس بألف»^(٤).

يريد: أنّ فيه سببين يمنعه^(٥) وهما: أنّ الحرفين قد قويا بالإدغام فصارا^(٦)

بمترلة الدّالّين من «معدّ»، ولما لم تقلب الألفُ الأوّل^(٧) لقوّته بالثّاني لم يعتلّ الثّاني

لقوّته بالأوّل. وأيضاً فإنّ اعتلال الثّاني إنّما يكون إذا كانت قبله حركةٌ هي

فتحة بمترلة «رَحِي» - في الأصل - وإذا كان قبله ساكنٌ هو ألف كـ «رِداي»،

(١) الكتاب ٣٩٧/٢. وفي الأصل: لانهما.

(٢) الكتاب ٣٩٧/٢.

(٣) الكتاب ٣٩٧/٢.

(٤) الكتاب ٣٩٧/٢.

(٥) هذه أقرب قراءة للكلمة.

(٦) في الأصل: فصار.

(٧) في الأصل: الأولى. قال سيبويه ٣٩٧/٢: «فإذا جمعت فعلٌ نحو رميٍّ وهيّ، قلت: هبائيٌّ ورمائيٌّ؛

لأنهما بمترلة غير المعتلّ نحو معدّ وجُبْن، ولاتغيّر الألفُ في الجمع الذي يليها؛ لأنّ بعدها حرفاً لازماً، ويجري

الآخرُ على الأصل».

وهذه الأولى ليست كذلك. هذا قول بعض النحويين^(١).

وعندي أنّ هذين السببين واحد؛ لأنّ كون أحدهما مدغم في الآخر هو معنى الذي قبله ساكن؛ لأنّ المدغم هكذا يكون / أبداً.

وقوله: « ليس بحرف الإعراب »^(٢).

يريد: ليس بمترلة « كساء ورداء »؛ لأنّ أصلها « رداي، وكساو ».

وقوله: « لأنّ ما قبلها مكسور »^(٣).

يعني: اعتلت اعتلال « قاضٍ وغاز ».

وقوله: « كما همزوا في (راية وآية) »^(٤).

قلت: النسب إلى ما في آخره ياء قبلها ألف على حسب انقسام هذا الجنس إلى نوعين منه:

قسم يلزم الياء فيه إذا سقطت الهاء التي بعدها أن تنقلب همزة؛ لأنّها بعد ألف زائدة، ولولا الهاء لما صحّت، وذلك نحو « صلاية، ودرّحاية، وسقاية »، فهذا تنقلب الياء فيه همزة، ثمّ تدخل ياء النسبة؛ لأنّ النسب تحذف له تاء التانيث، فتصير الياء همزة لتطرّفها، ويصير كـ « رداء وكساء »، ويجوز قلب الهمزة واواً، فتقول: صلاوي.

ومنه قسم تقع الياء فيه طرفاً بعد ألف، ولا تنقلب همزة كقولك: راي، في جمع « راية »، وثاي، في جمع « ثاية »، فهذا الضرب فيه ثلاثة أوجه: الهمز

(١) انظر الكتاب ٣٩٧/٢، شرحه للسيرافي ٣٧٥-٣٧٧ (خ)، التعليقة ١٣٦/٥، ١٣٧.

(٢) الكتاب ٣٩٧/٢.

(٣) الكتاب ٣٩٧/٢.

(٤) الكتاب ٣٩٧/٢.

كقولك: رائئٌ، وإن شئت قلبت الهمزة واواً، وإن شئت تركت [الياء]^(١) على حالها. فأما من همز فلأنّ الياء وقعت بعد ألف زائدة، وكان حقّها أن تهمز قبل النسبة، وتُعلّ، ولكنّهم صحّحوها وهي شاذّة، فلمّا نُسب إليها، وزيدت ياء النسبة، ولزمت الكسرة الياء الأصليّة، ردّوها إلى ما يوجب القياس من الهمز. قوله: «ومن قال: أميّ»^(٢).

يعني: من لا يُبالي في «أميّ» باجتماع أربع ياءات؛ لأنّ كلّ واحدة منهما قد سكن ما قبلها، فجرت لذلك مجرى الصّحيح، و«آيّ» مشبّه بهذا؛ لاجتماع ثلاث ياءات، والألف مشبّهة بالياء، فكأنّه اجتمع فيه أربع ياءات.

قوله: «ولو قال إنسان: أحذف في جميع هذا»^(٣) إلى آخر الفصل. يعني^(٤): لو قال إنسان: إنّه تحذف إحدى الياءات في «رَمَائيّ، ورَائيّ»، فيقول: رَمَائيّ، لكان يجب عليه أن يلزم الحذف أبداً، ولا يكون بمنزلة «أثاف، ومَعاطٍ»؛ لأنّ الذي يقول: أثاف، ومَعاطٍ، فيخفف، قد يقول: أثافيّ، ومَعاطيّ، فيشدد، والذي يحذف «رَمَائيّ»، فيخفف، لا يجوز له التّشديد؛ وذلك أنّ «أثاف، ومَعاطٍ»، كان قد يجوز له فيه الحذف والإثبات؛ لاجتماع الياءين، فلمّا كان «رَمَائيّ» فيه ثلاث ياءات، وهي أثقل من «أثافيّ»، ألزموا الأثقل التّخفيف، كما أنّه لما جاء القلب في «مَدَارٍ» للتخفيف، فقالوا: مداري، كان ذلك لازماً في «مَطايا».

(١) تكملة يلتزم بها الكلام.

(٢) الكتاب ٣٩٧/٢.

(٣) الكتاب ٣٩٧/٢.

(٤) انظر شرح السيرافي ٣٧٩/٦، ٣٨٠ (خ)، التّكت ١٢٣٠.

وقوله: « ولم يكونوا ليغيروها »^(١).

يعني: أنهم يقلبون الهمزة، ويقلبون منها إلى الواو، فإذا وجدوا الواو لم يدغموها، ولم يغيروها، ونظير هذا أنهم يقولون في « رداء »: رداي، فإذا نسبوا إلى « شقاوة » قالوا: شقاوي، ليس إلا؛ لأنهم قد علموا أنهم إذا قلبوا الواو همزة كما في « كساء »، فإنهم يرجعون بها إلى الواو، فإذا رجعو إلى الواو لم يعدلوا عنها.

رأى الأمر يُفْضِي إلى آخرِ فصيّر آخره أولاً^(٢)

قوله: « معايا ومداري ومكاكي »^(٣).

يعني^(٤): أن من غير الياء الأولى في « رمائي »، فجعلها همزة، أو واوا^(٥)، ولم يحذفها، فقد حملة على أشياء من كلام العرب تُغيّر ولم يلحقها حذف، فمن ذلك: معايا، جمع « مُعَي »، وكان الوجه أن يقال: معاي، فقلبوا الياء ألفاً، ولم يحذفوها، وكذلك « مداري » أصلها « مدار »، و« مكاكي » كان أصلها « مكاكيك »؛ لأنه جمع « مَكُوك »، ولكنهم استقلوا / ثلاث كافات، فقلبوا الأخيرة ياء.

وقوله: « وهم قد يدعون الهمزة إليها في مثل (غزاوي) »^(٦).

في مثل الأوّل: هو « فعاليل » من « غزوت »، ولا ينصرف، والثاني: هو

(١) الكتاب ٣٩٧/٢.

(٢) في الأصل: إلى آخره. والبيت لمحمود الوراق. انظر الخصائص ٢٠٩/١، ٣١/٢، ١٧٠، سرّ صناعة الإعراب ١٨٨/١، المحتسب ١٨٨/١، طبقات الشعراء لابن المعتز ٣٦٧، نتائج الفكر ٩٨، شرح المفصل لابن يعيش ١٢٠/٥، شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢٧٠.

(٣) الكتاب ٣٩٧/٢.

(٤) انظر شرح السّيرافي ٣٨١/٦، ٣٨٢ (خ)، التّكت ١٢٣٠. وانظر الكتاب ٣٩١/٢، ٣٩٢.

(٥) في الأصل: وواوا.

(٦) الكتاب ٣٩٧/٢. وفي الأصل: وقولهم وهم يزغمون.

المنسوب إلى « فَعَال »^(١) إذا بنيته من « غزوت »، فتقول: غزّاء، فتنسب^(٢) إليه « غزّائيّ، وغزّاويّ »، فلمّا تركت الهمزة هنا، وعدلت إلى الواو، لم يكن^(٣) لك في « فعاليل » أن تعدل عن الواو لما وجدتها.

قوله: « واليئات قد تكرهن إذا ضوعفن واجتمعن »^(٤).

فتفرّ إلى الواو، نحو « رَحويّ »، فتدخل الواو على الياءين، وإن كانت الياء أخفّ منها؛ كراهيةً لاجتماعها، فأرادوا أن يُخالفوا لفظها إلى الواو؛ إذ كانت^(٥) أختها.

:

(١) انظر شرح عيون كتاب سيبويه ٣١٣.

(٢) في الأصل: فنسب.

(٣) في الأصل: ولم يكن.

(٤) الكتاب ٣٩٧/٢ وفيه: « فاليئات قد يكرهن ».

(٥) في الأصل: إذا كانت.

هذا باب التّضعيف

الذي قاله في صدر الباب صحيح، والإنسان يجد ذلك في نفسه، فإذا نطقت بـ «ضربَ»، وجدته ضرورة أخفّ من «ردد»، ولهذا شبّه الخليل هذا بمشي المقيد؛ لأنّ النّاطق بالحرف، ثم يعود لسانه إلى ذلك الموضع بعينه، ويعمل فيه بنصب، كما أنّ المقيد كأنّه تقع قدمه في الموضع الذي نقلها منه، ولهذا يقال: أثقل من كلام معاد.

قوله: «ولم يجيئ (فَعَلَّلٌ)»^(١).

قال الأعلام^(٢): «زعم بعض النّحويين أنّ ذكرَ سيبويه -رحمه الله- لهذا لامعنى له، وإنّما أنكروا ذلك؛ لأنّ (فَعَلَّلًا) في الكلام نحو (سَفَرَجَل)، [(وَفَعَلَّلٌ) نحو (جَرَدَحَل)]^(٣)، و(فُعَلَّلٌ) نحو (قُدَعِمِل). وقد غلطوا، وذهب عليهم ما قصد، وإنّما أراد به: لم يجيئ (فَعَلَّلٌ)، ولاماته الثلاث من جنس واحد مثل (فَعَلَّلٌ)؛ ألا ترى أنّه قال عُقَيْبٌ ذلك: (ولم يبنوهنّ على على فُعَالِلٍ؛ كراهية التّضعيف) يعني: لم يأت على (فُعَالِلٍ)، واللامان من جنس واحد، وقد يجيء عليه واللامان مُخْتَلِفَان، كقوله: عُذافِر، وحمّارس، وعلى (فَعَلَّلٌ) واللامات مختلفة».

قلت: قوله: وزعم بعض النّحويين أنّ ذكر^(٤) سيبويه لهذا لا معنى له، غير جيّد؛ لأنّه لو زعم ذلك نحويّ لنسب إلى سيبويه: أنّ^(٥) ذلك لا يوجد في الكلام،

(١) الكتاب ٣٩٨/٢ وبعده: «ولافَعَلَّلٌ، ولافَعَلَّلٌ». والمراد التمثيل بهذا النوع من الأوزان، لاهذه الأوزان بعينها.

(٢) النكت ١٢٣١.

(٣) تكملة من النكت ١٢٣١. وانظر شرح السيرافي ٦/٣٨٥، ٣٨٦ (خ).

(٤) في الأصل: ان انكر.

(٥) في الأصل: لنسب الى سيبويه الى ان.

وهو الذي علّمنا الأوزان، فلا يَظُنُّ نحويٌّ شَمَّ للنحو رائحةً أنَّ سيبويه أراد ذلك، فكيف يقول: لامعني له، غاية أن يقول: لأفهم مراده من هذا الكلام؛ فإنني لأعجب من الأعلام من إيراد هذا على أنّه مشكل، وأنَّ بعض النحويين يزعمون ما ذكر^(١).

ويعني بالتدارك^(٢): التواني.

ومعنى: « في موضع واحد »: في موضع مخرج واحد^(٣).

وأراد بالمُهْلَة^(٤): أن يكون بينهما حرفٌ آخر، كقولهم: قَلَقَل، وصَلَّصَل، وقد فصل بين القافين والصادين اللام، فَسهَّلَ لفظُ اللام النطقَ بالقافين والصادين، فأثروا الإدغام لذلك.

وزعم بعض النحويين أنَّ المُهْلَة إنما هي الزّمان، وبني عليه أنَّ زمان اللفظ بـ « ضرب » أطول من زمان اللفظ بـ « ضرب »^(٥). وهذا بعيد، ولا تكاد تبين هذه^(٦) الدّعوى.

وقوله: « وإن أسكنت اللام، فإنَّ أهل الحجاز يُجرونه على الأصل؛ لأنَّه لا يسكن حرفان »^(٧).

(١) سبق التنبيه أنه ليس للأعلام من ذلك شيء، إنما هو للسيرافي.

(٢) هذا وما بعده من قوله ٣٩٨/٢: « فلما صار ذلك تعباً عليهم أن يَتداركوا في موضع واحد، ولا تكون مُهْلَة ».

(٣) انظر شرح السيرافي ٣٨٧/٦ (خ)، التكت ١٢٣١.

(٤) انظر نص سيبويه الذي نقلته في الحاشية قبل السابقة.

(٥) يعني: واستنتج منه أنَّ زمان ضرب أطول من زمان ضرب. وهذا القول يبدو أنَّه لأحد شراح الكتاب، لارتباطه بلفظ سيبويه، ولم أقف عليه في شروح الكتاب، ولا في غيرها، ممَّا بين يدي.

(٦) في الأصل: هذا.

(٧) الكتاب ٣٩٨/٢. وانظر ١٥٨/٢ أيضاً، التبصرة والتذكرة ٧٣٨، المساعد ٢٥٩/٤.

يريد^(١): أنك إذا قلت: أَرَدَدْتُ، ولا تَرَدَّدْتُ، ممّا لاتصل إليه الحركة في حال، فأهل الحجاز لا يُدغمون؛ لأنّ الإدغام يؤدّي إلى التقاء الساكنين؛ لأنّك لا تُدغم الأوّل في الثّاني حتّى تسكّنه؛ لئلاّ تكون الحركة / فاصلة بين المثلين، والثّاني ساكنٌ، فيجتمع ساكنان، فلمّا كان الإدغام يؤدّي إلى ذلك رفضوه، وذلك نحو « إن ترَدَّدْ أَرَدَدْتُ، ولا تُضارَّرْ^(٢)، واشدَّدْ^(٣) ».

فإن قيل: فهلّا حرّكوا الثّاني من الساكنين إذا التقيا، ثمّ أدغموا الأوّل فيه؟ فالجواب أنّ حركة التقاء الساكنين عارضة لا يُعتدّ بها، كما لم يُعتدّ بها في ردّ المحذوف إذا قلت: ﴿قُمِ اللَّيْلُ﴾^(٤).

وأما بنو تميم فيدغمون، ويُسكّنون الأوّل، ويُحرّكون الآخر، ويعتدّون بالعارض^(٥)؛ لأنّ العرب قد تعتدّ بالعارض في بعض الأحوال.

فأمّا أهل الحجاز فيجرونه^(٦) على الأصل؛ لأنّه لا يسكن حرفان^(٧)، وأيضا فإنّه حمل ماسكونه جزم على المعرب بالحركة؛ لأنّه معرب مثله، فكما أنّ المعرب^(٨) بالحركة يُدغم نحو « يشدُّ، ويفرُّ »، فكذلك المعرب بالسكون، وحمل ماسكونه بناء على ماسكونه جزم؛ لأنّه يُشبهه^(٩)؛ ألا ترى أنّ العرب قد تحذف له آخر الفعل

(١) انظر المسألة في المتع ٦٥٦ فما بعده بألفاظ قريبة في بعض المواضع.

(٢) في الأصل: ولا تضار.

(٣) المزمل: ٢. ويريد: ردّ الواو المحذوفة من ﴿قُمِ﴾ وإن كانت الميم قد تحركت؛ لأنّ الحركة عارضة. انظر المتع ٦٥٧.

(٤) انظر الكتاب ١٥٨/٢، ٣٩٨، التبصرة والتذكرة ٧٣٨، المساعد ٢٥٩/٤.

(٥) في الأصل: يجرونه.

(٦) هذا النص: فأما أهل الحجاز فيجرونه إلى هنا، ليس في المتع ٦٥٧، والكلام بدونه متناقض، وقد

قال محقق المتع في الحاشية: « ألحق أبو حيان بحاشية ف نصّا احترام أكثره ».

(٧) في الأصل: العرب.

(٨) في الأصل: تشبيهه.

في المعتل كما للجزم؛ ولأنه أيضاً قد تُحرَّك لالتقاء الساكنين فتقول: أرْدُدِ القومَ،
فصار بذلك يشبهُ المعربَ لتعاقب الحركة والسكون على آخره، كما أنَّ المعرب
كذلك، فلمَّا أشبه المعربَ حُمِلَ عليه في الإدغام.

وقوله: « فإن قيل: ما بالهم قالوا في (فَعَلْ): رَدَّدَ، فأجروه على الأصل؟ »^(١).
كأنه يقول: إن قيل لك: [ما بالهم]^(٢) أدغموا هنا في العين؟ وهلاً أدغموا في
اللام، فقالوا: رَدَّدَ، كما قالوا: استردَّ؟
فأجاب عن هذا بأمرين:

أحدهما: أنهم لو فعلوا ذلك صاروا إلى ذلك [الاستثقال]^(٣) بعينه؛ ألا ترى أنَّ
في الحاليين ثلاث دالات، اثنتان منهما قد أدغمت إحداهما في الأخرى.
والآخر: أنَّ العينين إذا لم يكن بينهما فاصلٌ، فإنَّ الأولى أبداً مدغمة^(٤)،
ولا تكون أبداً متحرَّكة وبعدها العين، فلهذا لم يكن فيه إلَّا « رَدَّدَ »؛ إجراءً له على
القانون المستمر.

وقال الأعلام^(٥): « يعني أنَّ (رَدَّدْتُ) الذي لا يُغيَّر منه شيء، لا يُشبه (أَفْعَلْ)؛
وذلك أنَّ (أَفْعَلْ) إذا كانت عينه ولامه من جنس واحد أُلقيت حركة العين في
الفاء^(٦)، وذلك قولك: أحلَّ وأقرَّ، وأصله (أحلل وأقرر)، فأُلقيت حركة العين على
الفاء. وكذلك (استفعل): استعدَّ، وأصله (استعدد)، فأُلقيت حركة الدال على

(١) الكتاب ٣٩٨/٢.

(٢) تكملة من كلام سيبويه السابق.

(٣) تكملة يلتزم بها الكلام، أخذتها من آخر شرحه لهذه المسألة.

(٤) في الأصل: الاول مدغم.

(٥) التكت ١٢٣٢. وانظر شرح السيرا في ٣٨٩/٦ (خ).

(٦) كذا في الأصل، والتكت ١٢٣٢، وقد غيَّره محقق التكت إلى: « على الفاء ».

العين، ولم يُفعل ذلك بـ(فَعَّلَ) الذي هو (رَدَّدَ) ونحوه؛ لأنَّ العينين إذا اجتمعتا^(١)، لا تُحرَّك الأولى^(٢) منهما أبداً، وفاء الفعل قد تتحرَّك إذا كان بعدها عين كقولك: يقومُ، وما أشبهه».

غيره: قوله: « فأجروه على الأصل ».

أي: لَمْ قالوا: رَدَّدَ، وهو « فَعَّلَ »^(٣) فأجروه على الأصل ولم يُغيِّروه، هلاًّ غيِّروه فقالوا: رَدَّدَ، كما قالوا: استردَّ؟ فلمَ أخرجوه عن الأصل، ولم يُغيِّروه؟ هذا هو، كبقية الاعتراض.

فقال: إنّما فعلوا ذلك لأنَّهم لو أسكنوا العين الأخيرة لصاروا إلى ذلك الاستثقال بعينه.

قوله: « واعلم أنّ كلّ شيء من الأسماء جاوز ثلاثة أحرف »^(٤).

يريد: أنّ المضاعف من الأسماء إذا جاوز الثلاثة فإنَّه يكون أبداً مدغماً على كلّ حال.

ويريد بقوله: « إنّ كان يكون ذلك اللفظ »^(٥) أي: إنّ يمكن أن يصاغ منه

فعلٌ نحو « رَدَّ »؛ لأنَّك تقول: رَدَّدْتُ^(٦). ويريد / بقوله: « أو كان على مثال الفعل » نحو « أَرَدَّ من كذا ». فهذا كلّهُ يُدغم. ونحو « مسترَدَّ ومستردَّ » يدغم وإن

(١) في الأصل: العين إذا اجتمعا.

(٢) في الأصل: الأول.

(٣) في الأصل: فَعِيل.

(٤) الكتاب ٣٩٨/٢.

(٥) الكتاب ٣٩٨/٢ وبعده: « فعلا ».

(٦) في الأصل: نحو مرد لانك تقول مرتدّ. وبما أثبت يستقيم الكلام إن شاء الله، فاللفظان به

متحدان في الشكل مختلفان في الوزن، والأوّل مصدر يصاغ منه الفعل. ولا يمكن أن يريد اسماً مشتقاً؛ لأنَّ

المؤلف سيمثل به بعد قليل لقسم آخر.

كان على غير هذين.

وقال الأعمى^(١): « قوله: (إن كان يكون ذلك اللفظ فعلاً) يعني: أجلّ وألدّ، تقول: هذا أجلّ من هذا، فتدغم، ولفظ (أجلّ) يكون فعلاً، كقولك: أجلّ زيدٌ عمراً. وقوله: (أو كان على مثال الفعل) يعني: ما كان من المصادر التي في أوائلها الميمات، حركاتها كحركات حروف المضارعة، نحو (مَرَدٌ وَمَفَرٌّ وَمُسْتَعِدٌّ)؛ لأنها بمنزلة (تَفَرَّ وتَسْتَعِدُّ)، إلّا أنّ أوّل الاسم ميم، وأوّل الفعل غير ميم. وقوله: (أو على غير واحد من هذين) يعني: ما كان على [غير]^(٢) لفظ الفعل كـ (ألدّ وأجلّ)، وعلى غير مثاله كـ (مَرَدٌ)، وهو نحو (مُدَقٌّ) وما أشبهه. « فأدغموا لمجاورة الأبنية الخفيفة، وهي الثلاثية.

وزعم أنّ الساكن إن كان ألفاً فإنّها تثبت ولا تحرك^(٣)، بأن يُحتملُ اجتماع هذين الساكنين؛ لأنّ الألف مدّة^(٤).

ونقصه من هذا الفصل كون الساكن ياء أو واواً، نحو « تُمَوِّدُ الثوبُ »^(٥). فهذا أيضاً يحتمل^(٦) إن كان المدغم أصله الحركة، فإن لم يكن أصله الحركة لم يُحتمل ذلك، وحُذف نحو « لتَضْرِبَنَّ، ولتَضْرِبَنَّ »، إلّا أنّ العذر له كون هذه الواو أصلها الألف وهي مغيرة من فعل الفاعل. قوله: « ولا يكون اعتلالٌ إذا فُصل »^(٧).

(١) النكت ١٢٣٢، ١٢٣٣. وانظر شرح السيرافي ٣٩٢/٦ (خ)، التعليقة ١٤٢/٥.

(٢) تكملة من النكت ١٢٣٣.

(٣) في الأصل: الفا فا ولا تحرك. وبما أثبتّه يستقيم الكلام، إن شاء الله.

(٤) مثل له سيبويه برادٌ ومادٌ والجادة. انظر الكتاب ٣٩٨/٢.

(٥) ذكر سيبويه هذا في ٤٠٧/٢.

(٦) في الأصل: يحمل.

(٧) الكتاب ٣٩٩/٢.

قلت: هذا - والله اعلم - أراد بالمهلة التي تقدّم ذكرها^(١)، وإن لم تكن المهلة حقيقة هنا؛ لكن يمكن أن يُتجوّز هنا بمسمّى مهلة؛ لأنّها تقوم مقام المهلة.

قوله: « فأما ما جاء على ثلاثة أحرف »^(٢).

قلت: القانون الذي يضبط هذا، أن تقول: إذا كان المضاعف ثلاثيّاً، فإمّا أن تكون عينه ساكنة، أو متحرّكة، فإن كانت ساكنة فالإدغام من غير شرط، نحو « ردّ »؛ لأنه لا فاصل من حركة بين الحرفين، وإن كان متحرّك العين، فإمّا أن يكون على مثال الفعل، أو لا يكون، فإن كان على غير مثال الفعل لم يُدغم أصلاً، نحو « سرّ، ومُدّد، وسُنن »^(٣)؛ لأنّ الأسماء بألفها لا تعتلّ لختفها، وأخفّها ما كان على ثلاثة أحرف؛ لأنّه أقلّ الأصول عدداً، فإن كان على مثال الفعل أدغم، إلّا أن يكون على « فَعَلَ » فإنّه لا يُدغم لختف البناء نحو^(٤) « طَلَل، وشرّر »^(٥).

وقوله: « فإن كان يكون فعلاً »^(٦).

أي: لو كان الذي يكون ثلاثيّاً على مثال الفعل فهو بمثالة الفعل.

ذلك « صَبَّ »^(٧).

يعني: أنّ الفاعل من « فَعَلَ » إمّا هو « فَعِلَ »، نحو « بَطِر، وأشِر ». واستدلّ الخليل - رحمه الله - على أنّ « طَبّاً » « فَعِلَ » بقولهم فيه « فَعِيل »،

(١) انظر ما سبق ٧٩٩.

(٢) الكتاب ٣٩٩/٢.

(٣) تقرأ في الأصل: غنن. انظر الكتاب ٣٩٩/٢.

(٤) في الأصل: على.

(٥) في الأصل: وسرر.

(٦) الكتاب ٣٩٩/٢.

(٧) في الكتاب ٣٩٩/٢: « وذلك قولك في فَعِلٍ: صَبَّ ».

نحو « طَبِيبٌ »، و« فَعِيلٌ » يترادف مع « فَعَلَ » كـ « قَرِحَ وَقَرِيحٌ ^(١) »، وَمَذِلٌ وَمَذِيلٌ ».

ثمَّ استدلَّ على أنَّ « فَعَلًا » مدغمٌ بدليل آخر، وهو « أَنَّكَ لم تجد في الكلام [مثل] (طَبِبَ) على أصله ^(٢) ».

فوجه الدليل من هذا: أَنَّكَ لا تخلو من أن تدعي أن العرب لم تَبْنِ من المضاعف « فَعَلًا »، أو تقول: إِنَّه قد بُنِيَ منه، فَأَنَّ لم تَبْنِ منه « فَعَلَ » بعيدٌ جدًّا؛ إذ لا فرق بين المضاعف وغيره، فلهذا يلزم أن يكون « فَعَلَ » منه مدغمًا. قوله: « وكذلك (رجلٌ خَافٌ) ^(٣) ».

أي: أَنَّهُ دليل على وجود « فَعَلَ » في المضاعف؛ لَأَنَّهُ لا فرق بين المعتل والصحيح، فإذا وجد في المعتل انبغى أن يوجد في المضاعف، وقد قالوا ^(٤) في مثل « خَافٍ » بالأصل، نحو « وَرِعٌ، وَحَوْلٍ ».

وكذلك « فَعُلٌ » أيضًا يُدغم، والدليل / على ذلك أَنَّهُ لم يَجِئ مظهرًا في موضع من كلامهم؛ لا يُحفظ فيه ^(٥) مثل « رَدَدٍ ». ولا يخلو أن تقول: إنَّ « فَعَلًا » لم يَأْتِ في المضاعف، أو تقول: إِنَّه أتى إلَّا أَنَّهُ لزم الإدغام، والثاني هو المطلوب، والأوَّل بعيد؛ لأنَّ المعتلَّ والمضاعف الغالبُ فيهما أن يَجِئ ^(٦) من الأوزان فيهما ما يجيء في الصحيح. وإِنَّمَا أدغم « فَعِلٌ وفَعُلٌ » لشبهه بالفعل في البناء، مع ثقل البناء، فيكون لفظ « فَعِلٌ وفَعُلٌ » من المضاعف واحدًا لأجل لزوم الإدغام، كما

(١) في الأصل: وفرح وفريح. انظر الكتاب ٣٩٩/٢.

(٢) انظر الكتاب ٣٩٩/٢. وما بين معقوفين تكملة منه.

(٣) الكتاب ٣٩٩/٢.

(٤) في الأصل: قال.

(٥) أي: في كلامهم.

(٦) في الأصل: يخفى. وكذا في الموضع التالي.

احتمل « ديك وفيل »^(١) أن يكون « فَعَلًا وفُعَلًا ».

وحكى ابن عصفور عن أبي الحسن بن كيسان أن ما كان على وزن « فَعِلٍ أَوْفَعِلٍ » لا يُدغم، واستدلّ على ذلك بأنك لو أدغمت لأدّى ذلك إلى الالتباس؛ لأنّه لا يُعلم هل هو في الأصل متحرّك العين أو ساكن العين^(٢)؟

وهذا فاسد لأنّه إذا أدّى القياسُ إلى ضرب ما من الإعلال استعمل، ولم يلتفت إلى التباس إحدى البنيتين بالأخرى كما قدّمنا في « مُختار »، وأيضاً فقد قدّمنا الدليل على أن « طَبًّا وصَبًّا » « فَعِلٍ » في الأصل، وقد أدغمتا، فدلّ ذلك على فساد مذهبه^(٣).

ثمّ قال: « ولم يفرّقوا بين هذا والفعل كما فرّقوا بينهما في (أَفَعَلَ) »^(٤). يريد أن يقول: إنهم قالوا: هذا أطول منك، فصحّحوا الاسم، [وأما « فَعِلٍ وفَعَلٍ » فجعلوا الاسم]^(٥) والفعل واحداً فأعلّوهما.

فإن قلت^(٦): ولمّ واللبس يقع هنا كما يقع هناك؟ قلت: لأنّ « فَعَلًا وفُعَلًا » ليست من الأبنية المختصّة بالفعل، ولا الغالبة عليه، بل هما من المشترك بينهما، فإذا وجدت اللفظ فلا يذهب وهْمُك أن هذا فعلٌ، بل الأمر فيهما على السواء، فليس أن يذهب وهْمُك إلى الاسم أولى بأن يذهب إلى الفعل. وأما « أَفَعَلَ » ففيه زوائد الفعل المختصّة به، التي لا يوجد معناها إلّا فيه، فلمّا خافوا اللبس صحّحوه. ولهذا قال سيبويه - رحمه الله -: « لأنّهما على

(١) في الأصل: وقيل.

(٢) انظر الممتع ٦٤٦.

(٣) انظر الممتع ٦٤٦.

(٤) الكتاب ٣٩٩/٢.

(٥) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٦) « فإن قلت » مكرر في الأصل.

الأصل فجعلوا أمرهما واحداً^(١) أي: ليس أحدهما أولى بالبناء من الآخر.

ثم قال: « وإِنَّمَا جاء التفريق حيث جاوزوا عدد الأصل^(٢) ».

أي: جاء الفرق حيث جاوزوا الثلاثة؛ لأنّ العدد زاد أمراً^(٣) لأجله

حدث الخلاف.

ثم قال: « ولم يفعلوا ذلك في (فَعَلَ)؛ لأنّه لم يخرج عن الأصل في باب

(قُلْتُ) »^(٤).

يريد: أنّه لم يشدّ منه مثل « رَدَّدْتُ »^(٥) كما شدّ « أَلَلَّ »^(٦) ونحوه، وما ذاك

إلاّ لثقله؛ ألا ترى أنّ الضمّة في المعتلّ ثقيلة جدّاً، ولثقلها لم تجيء في المضاعف

« فَعَلَ » إلاّ قليلاً جدّاً. قال ابن جنّي^(٧) - رحمه الله -: ولم يأت فيما عينه ولامه

من موضع واحد « فَعَلْتُ »^(٨) إلاّ حرفان فيما علمت: كَبَيْتَ فَأَنْتَ لِيِبٌ، حكاها

يونس^(٩). قال: قال لي أبو عليّ: وقال لي أبو إسحاق: سألت عنها ثعلباً فلم يعرفها.

وحكى قُطْرِب: شَرُرْتُ في الشرّ^(١٠). ثم قال: أمّا « حَبَّذا » فأصلها لعمري

(١) الكتاب ٣٩٩/٢.

(٢) الكتاب ٣٩٩/٢.

(٣) في الأصل: اما.

(٤) الكتاب ٣٩٩/٢ وفيه: « لا يخرج على ».

(٥) غير منقوطة في الأصل، وأقرب قراءة لها فيه: ثوب. انظر المنصف ٣٠٢/٢.

(٦) في الأصل: العدد. ولعلّ الصّواب ما أثبتّه، وبه يستقيم الكلام. انظر المنصف ٣٠٢/٢.

(٧) المنصف ٣٠٢/٢. والكلام على حبذا ليس فيه.

(٨) في الأصل: فقلب.

(٩) انظر الكتاب ٢٢٦/٢، المقتضب ٣٣٥/١.

(١٠) في الأصل: شورت في السر. ومن ذلك: دُممت، وعزّزت الشاة، وفكّكت. انظر تاج العروس

(لب).

« حُبَّ »، إلّا أنّها [لّا]^(١) لزمت الإدغام، ولم يظهر تضعيفُها، احتُملت لذلك. قوله: « ألا ترى أنّك لاتكاد تجدُ (فَعَلْتُ) في التّضعيف، ولافَعَلْتُ؛ لأنّها ليست تكثر كثرة (فَعَلٍ) »^(٢).

قال الأعلام^(٣): « أمّا (فَعَلْتُ) في التّضعيف فلاتكاد توجد، وأمّا (فَعَلْتُ) فهو موجود، وليس بالكثير بالإضافة إلى (فَعَلْتُ)، فـ(فَعَلْتُ) فيه (مَسِسْتُ، وَعَضِضْتُ، وَشَمِمْتُ). قال بعضهم: (فَعَلْتُ) بكسر العين في التّضعيف / كثيرة. وهذه الحكاية في الكتاب كذا وجدت في كلّ نسخه، وكأنّ سيويه-رحمه الله- أراد أنّ (فَعَلْتُ) قليلة في المعتلّ في باب (قُلْتُ وَبَعْتُ)، وإنّما جاء منها: هاب يهاب، وخاف يخاف، ونال ينال، وأحرف يسيرة، وأنّها في المضاعف، وإن كثرت، نحو (عَضِضْتُ، وَشَمِمْتُ)، فهي أقلّ من (فَعَلْتُ)، نحو (رَدَدْتُ)^(٤)، وما أشبهه ».

وهذا الذي قال الأعلام هو سرّ المسألة، وهو أنّ القليل والكثير من باب الإضافة، فإذا أخذ على هذا النحلّ التّعقيد من كلام الإمام. وأمّا إن أخذ « قليل » بمعنى أنّها ألفاظ نادرة، ممّا^(٥) حفظ في « فَعَلْتُ » من المضاعف، فإنّه يصعب حلّ التّعقيد، بل يكون الكلام خطأ. وهذا كلّهُ إنّما استُفيد من سيويه-رحمه الله- وهو الذي أعلمنا إيّاه، فلا يُحمل كلامه إلّا على حسب ما يقتضي علمه.

قوله: « ولا يقولون: جَمَلٌ »^(٦).

قلت: قد أنشدوا للأخطل:

-
- (١) تكلمة يلتزم بها الكلام.
 - (٢) الكتاب ٣٩٩/٢ وفيه: « لاتكاد تحذف ». والصواب ماجاء في الأصل وطبعة هارون ٣٢٠/٤.
 - (٣) التكت ١٢٣٣. وانظر شرح السيرا في ٣٩٧/٦ (خ).
 - (٤) محرف في الأصل.
 - (٥) في الأصل: نادرة فما حفظ في فما.
 - (٦) الكتاب ٣٩٩/٢.

وما كلُّ مُبتاعٍ ولو سَلَفَ صَفَقُهُ براجع ماقد فاتهُ بِرِدَادٍ^(١)
 فإنه أراد: سَلَفَ، ولكنه اضطرَّ فخَفَّفَ المفتوح، فهذا عندهم من الشاذِّ^(٢).
 قال ابن جنِّي^(٣) - رحمه الله -: فهذا ما قال أصحابنا فيه، ويحتمل عندي وجهاً آخر،
 وهو أن يكون مخففاً من «فَعَلَ» بكسر العين، ولكنه فَعَلَ غير مستعمل، إلاَّ أنه في
 تقدير الاستعمال وإن لم يُنطق به، كما أن قولهم: تفرَّقوا عباديد وشماطيط^(٤)،
 كأنهم نطقوا بالواحد فيه من هذين الجمعين وإن لم يكن مستعملاً في اللفظ،
 فكأنهم استغنوا بـ«سَلَفَ» هذا المفتوح عن ذلك المكسور أن ينطقوا به غير
 مسكَّن.

وإذا كانوا قد جاؤوا بجمع لم ينطقوا لها بآحاد مع أن الجمع لا يكون إلاَّ
 عن واحد، فإن يُستغنى بفعل عن فعل من لفظه ومعناه وليس بينهما إلاَّ فتحة عين
 هذا وكسرة عين هذا، أجدُر^(٥).

وأرى أنَّهم استغنوا بالمفتوح عن المكسور لخفة الفتحة.
 فإن قلت: فما تنكر أن يكون كونهم لم يقولوا: سَلَفَ بفتح العين، يدلّ
 على أنَّهم لا يريدون: سَلَفَ، على وجه؛ إذ لو كان مراداً عندهم لقالوا في مضارعه:
 يَسْلَفُ، كما أن من قال: علِّم بتسكين العين، لا يقول^(٦) في مضارعه إلاَّ: يَعْلَمُ؟
 فالجواب: أنَّهم لما لم ينطقوا بالمكسور على وجه واستغنوا عنه بالمفتوح

(١) في الأصل: وما كان. وقد سبق تخريجه ١١٦.

(٢) انظر المنصف ٢١/١.

(٣) المنصف ٢١/١، ٢٢ بتصرف يسير.

(٤) انظر اللسان (عبد، شمط).

(٥) في الأصل: اجله.

(٦) في الأصل: يقال.

صار عندهم كالمرفوض الذي لأصل له، واجتمعوا على مضارع المفتوح^(١).
وعلل: «ضَفَف» و«ضَفَفُوا الحال» بأن الكسرة نحو الألف فهي مستحقة
بقريب من الفتحة^(٢).

ومعنى قوله: «إذ كانت قد تصحّ في باب (قلت)»^(٣).
يعني قولهم: رَوَّعْ، وهذا أوقع في التشبيه؛ إذ هو على لفظ من تشبيه أبي
عثمان «ضَفَف» بـ«الْخَوْنَةُ وَالْحَوَكَةُ»^(٤)؛ إلاّ أنّه أراد أنّه في شدوذه كـ«الْخَوْنَةُ»
في شدوذهما. والضَفَف: شدة المعيشة.

قوله: «وأما ما كان على ثلاثة»^(٥) الفصل لآخره.
إنّما ظهرت هذه الأمثلة لخفتها بمفارقة^(٦) بناء الفعل، فجرت في الخفة لذلك
بجري «صَدَدٌ»^(٧) و«مَدَدٌ وَطَلَلٌ». قال ابن جني - رحمه الله - في شرح التصريف^(٨):
وجملة هذا الباب أنّه كلّ ما اجتمع فيه حرفان مثلاً متحرّكان، وجب إسكان
الأوّل / وإدغامه في الثاني، إلاّ ما استثنيت لك من ذلك فإنه يظهر ولا يُدغم؛ وذلك
أن تكون الكلمة ملحقة، نحو «مَهْدَدٌ، وَقَرْدَدٌ، وَجَلْبَبٌ، وَشَمْلَلٌ»، فإنّ هذا ونحوه
لا يلحقه إدغام؛ لئلا يزول المثال الملحق به؛ ألا ترى أنّك لو قلت في «مَهْدَدٌ»: مَهْدَدٌ،
لزال بناء «جَعْفَرٍ» الذي قصدته، وصرت إلى مثال غير «جَعْفَرٍ»، وأنّك لم تُرد

(١) انتهى الثقل من المنصف.

(٢) الكتاب ٣٩٩/٢.

(٣) الكتاب ٣٩٩/٢ وفيه: «إذ كان قد يصح».

(٤) انظر المنصف ٣٠١/٢.

(٥) الكتاب ٣٩٩/٢.

(٦) في الأصل: بمقارنة. انظر المنصف ٣٠٣/٢.

(٧) في الأصل: سدد. انظر المنصف ٣٠٣/٢.

(٨) المنصف ٣٠٣/٢، ٣٠٤ باختلاف يسير.

هذا.

أويكون الاسم على «فَعَلٍ» مفتوح العين فيظهر لحقة الفتحة، نحو «طَلَلٍ، وَفَنٍّ». فإن كان هذا المثال فعلاً لم يظهر إلا في الشاذ، نحو «شَدَّ، وَمَدَّ»، وأصلهما^(١) «فَعَلَ»، كقولهم: مَدَدْتُ وشَدَدْتُ، ولم [يقولوا]^(٢): شَدَدَ، وَمَدَدَ^(٣)، كما قالوا: طَلَلٌ، وَفَنٌّ؛ لأنَّ الأسماء أخفَّ من^(٤) الأفعال، والأسماء أحمل من الأفعال.

أويكون الاسم مخالفاً بناؤه لبناء الفعل، نحو ماتقدّم من «حُضَضٍ، وَحُضُضٍ».

أو^(٥) تكون حركة الحرف الأخير غير لازمة، نحو «امدّدِ الجبلَ، واسدّدِ البابَ»، فاحتمل ذلك؛ لأنَّ حركة الدال الأخيرة لالتقاء الساكنين، فإذا زال الساكن الثاني زالت معه، وذلك نحو «اسدّدْ بابك»، فلم تعتدّ بها لذلك.

أويلحق الكلمة من الزيادة ماخرج بها عن مثال الأفعال، وذلك قولك في مثل «فَعِلانَ، أَوْفَعِلانَ»، من «رَدَدْتُ»: رَدِدَان، أَوْرَدِدَان، فيظهر التضعيف؛ لأنَّ الألف والتّون ليستا من زوائد الأفعال، وصارت الكلمة في مُبايئتها بناء الفعل بهما بمترلة «حُضَضٍ، وَسُرَرٍ» في مُبايئتها بناء الفعل. وهذا قول أبي الحسن^(٦)، وستره.

أويكون الحرف الثاني غير لازم، نحو «اقتتلوا»؛ لأنّه لايلزم أن يكون بعد تاء «افتعل» تاءً على كلّ حال.

(١) في الأصل: وأصلها. والمثبت من المنصف ٣٠٤/٢.

(٢) تكملة من المنصف ٣٠٤/٢.

(٣) في الأصل: مدد ومدد.

(٤) في الأصل: اخفين.

(٥) في الأصل: ان.

(٦) انظر الأصول ٤٠٧/٣، اللباب ٤٧٠/٢.

وكل^(١) ما لم يكن فيه أحد هذه الأشياء التي استثنيتها لك فادغمه. فقد ضبطت لك بهذا ما يدغم مما يُظهر^(٢).

قوله: « وأما (الثني) ونحوه فالتخفيف »^(٣).

أي: لم يقولوا فيه الأصل؛ لأنّ ذلك يؤدي إلى الحذف، فكانوا يصيرون إلى « ثنٍ »؛ لأنّ البناء لا يُعلم بعد الضمة؛ ألا ترى أنّ « أَظْبِ » لا يكون فيه إلاّ هذا؛ لأنّ الضمة لا تثبت بعدها الياء^(٤)، وهذا يريد بقوله: « لم يستعملوا في كلامهم الواو والياء لامات في باب (فُعِل) »^(٥) أي: مع الأصل، يريد: مع ضمّ العين.

ونقله الأعلام^(٦): « ولم يستعملوا في كلامهم الياء والواو عينات في باب (فُعِل) »^(٧). وفسّره، قال: يعني: لم يكن كثير^(٨) في كلامهم، وقد استعمل مع قلّته في قولهم: صَيِّدٌ، في جمع « صَيُود »، ويُيَضُّ، في جمع دجاجة يُيُوض، وفي الواو: سَوَارٌ وسُورٌ، وهو قليل^(٩).

والصّواب ما ذكرته أولاً؛ لأنّه مبنيّ على « ثنِي »، وهو معتلّ اللام، وهو جمع ثنِيٌّ.

وقوله: « واحتملوا هذا في الثلاثة لخفتها »^(١٠).

(١) في الأصل: وعِل. وفي المنصف ٣٠٤/٢: « فكل ».

(٢) انتهى النقل من المنصف.

(٣) الكتاب ٣٩٩/٢.

(٤) في الأصل: الفاء.

(٥) في الأصل: فصل. انظر الكتاب ٣٩٩/٢.

(٦) التكت ١٢٣٣. وانظر شرح السيرا في ٤٠٠/٦ (خ).

(٧) الكتاب ٣٩٩/٢.

(٨) في التكت ١٢٣٣: « ذلك ».

(٩) انتهى النقل من النكت.

(١٠) الكتاب ٣٩٩/٢ وفيه: « واحتمل هذا في الثلاثة أيضا لخفتها ».

أي^(١): واحْتُمِلَ الإِظْهَارُ فِي « مُدِّدٍ، وَسُرُرٍ »^(٢)، وَلَوْزَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ لِأَدْغَمَ،
إِلَّا أَنْ يَكُونَ لِلإِلْحَاقِ^(٣)؛ لَقَوْلِكَ فِيمَا لَيْسَ لِلإِلْحَاقِ: مُدَّقٌ، وَأَصْلُهُ « مُدَّقُقٌ ». وَأَمَّا
الإِلْحَاقُ فَقَدْ ذَكَرْتَهُ.

قَالَ الْمُؤَلِّفُ -رَحِمَهُ اللَّهُ -: وَجَدْتُ لِبَعْضِ الطَّلَبَةِ فِي آخِرِ هَذَا الْبَابِ مَا أَنْصَحَهُ
لَكَ: بَقِيَ عَلَيْنَا^(٤) فِي هَذَا الْبَابِ اعْتِرَاضٌ، وَهُوَ أَنَّهُمْ أَعْلَوْا الْأَسْمَاءَ الثَّلَاثِيَّةَ^(٥)،
وَصَحَّحُوا الْمَزِيدَةَ، وَفِي هَذَا أَعْلَوْا الْمَزِيدَةَ، وَغَيْرَ الْمَزِيدَةَ، فَقَالُوا: هُوَ أَرْدُّ مِنْهُ، وَأَفَرُّ،
فَلَأَيَّ شَيْءٍ لَمْ يُعْمَلْ بِهَا مَا عُمِلَ بِالْمَعْتَلِّ؟

فَالْجَوَابُ مَا قَالِ صَاحِبُنَا الْفَقِيهَ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ عَصْفُورٍ^(٦)، وَهُوَ أَنَّ الْمَعْتَلَّ الْمَزِيدَ
عَلَى الثَّلَاثَةِ / إِنَّمَا اعْتَلَّ مِنْهُ مَا أُعِلَّ بِالْحَمَلِ عَلَى الْفِعْلِ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ [إِذَا]^(٧) خَرَجَ عَنْ
مِثَالِ الْفِعْلِ لَمْ يُعَلَّ، فَإِذَا كَانَ عَلَى مِثَالِ الْفِعْلِ، يُوَافِقُهُ فِي كُلِّ وَجْهِ، وَلَمْ يَكُنْ
بَيْنَهُمَا فَرْقٌ، صَحَّحُوا الْأِسْمَ لِلِالْتِبَاسِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي التَّصْرِيفِ.

وَأَمَّا الْإِدْغَامُ فَالْمَزِيدُ مِنْهُ لَمْ يَدْغَمْ بِالْحَمَلِ عَلَى الْفِعْلِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ كُلُّهُ يُدْغَمُ
سَوَاءً كَانَ عَلَى وَزْنِ الْفِعْلِ، أَوْ لَمْ يَكُنْ نَحْوَ « مُسْتَرَدٍّ »، فَثَبَتَ أَنَّ الْإِدْغَامَ فِيهِ أَصْلٌ
كَالْفِعْلِ.

(١) انظر شرح السيرافي ٤٠٠/٦ (خ)، التكت ١٢٣٣.

(٢) في الأصل: قدد وعدد.

(٣) في الأصل: لا إلحاق.

(٤) في الأصل: عليها.

(٥) في الأصل: الثلاثة.

(٦) أشار إلى هذه المسألة ابن عصفور في الممتع ٤٦٥، ٦٤٧، ٦٤٨. وانظر شرح الشافية للرضي

٢٤٤٤، ٢٤٣/٣.

(٧) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

فإذا كان على وزن الفعل فنهايته^(١) أن أشبه الفعل في أن زيادته كزيادته في الإعلال؛ لأنّ الإعلال فيه أصلٌ، وأمّا « أقام » فالاعتلال فيه أصل وحروف المضارعة^(٢)، فلمّا كان الاسم يشبّه في أحواله كلّها، وليس له حال متأصّل خافوا اللبس، فأظهروا الصحة فيه.

(١) في الأصل: فيها نبه.

(٢) يعني: وحروف المضارعة أصلٌ.

هذا باب ما شد من المضاعف فشبه بباب أقمت وليس بمثلث

الحذف في هذا الباب شاذ غير مطرد، لا يُقاسُ عليه، إنما هي ألفاظٌ محصورة: أَحَسْتُ، وَمَسْتُ، وَظَلْتُ.

والأصل في « أَحَسْتُ وَأَحَسَّنَ » قبل التَّغْيِيرِ، [وفي المستقبل « يُحَسِّنُ »]^(١): أَحَسَّ وَيُحَسِّ، ثُمَّ دَخَلَتِ التَّاءُ لِلْمَتَكَلِّمِ وَالْمَخَاطَبِ، وَالتَّوْنُ لَجَمَاعَةِ النِّسَاءِ، فَسَكَنَ مَاقِبِلَهَا، وَهُوَ السَّيْنُ الْأَخِيرَةُ، وَسَكَنَتْ سَكُونًا لَا تَصِلُ إِلَيْهِ الْحَرَكَةُ، وَمَاقِبِلَهَا وَهُوَ السَّيْنُ الْأَوَّلَى سَاكِنَةٌ مَدْغَمَةٌ، فَلَمْ يَصِلُوا إِلَى الْإِدْغَامِ هَرُوبًا مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ، فَحَذَفُوا كَمَا حَذَفُوا فِي « أَقَمْتُ » حِينَ لَمْ يُمْكِنَهُمْ إِلَّا ذَاكَ، فَلِهَذَا قَالَ سَبْيُوِيَه: « فَشَبَّهَ بِيَابِ (أَقَمْتُ)، وَلَيْسَ بِمُثَلَّثٍ »^(٢) أَي: بِمَطْرَدٍ.

ومعنى قوله: « فَشَبَّهَ بِيَابِ (أَقَمْتُ) »: أَنَّ « أَقَمْتُ » حَذَفُوا الْأَلْفَ مِنْهَا لِأَنَّهَا سَاكِنَةٌ وَقَدْ سَكَنَتْ الْمِيمُ، فَاجْتَمَعَ سَاكِنَانِ، وَكَذَلِكَ لَمَّا اجْتَمَعَ السَّيْنَانِ سَاكِنَيْنِ حَذَفَ أَحَدُهُمَا^(٣).

قوله: « فَإِذَا قُلْتَ: لَمْ أُحَسِّ، لَمْ تَحْذَفْ »^(٤).

يريد: أَنَّ يَفْرَقَ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ « أَحَسَسْتُ »، فِيمَنْ يَحْذِفُ وَيَقُولُ: أَحَسْتُ، لَا يَحْذِفُ فِي « لَمْ أُحَسِّ »؛ لِأَنَّ هَذَا السَّكُونُ غَيْرُ لَازِمٍ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ سَكُونُ إِعْرَابٍ، إِذَا زَالَ الْجَازِمُ دَخَلَتِ الْحَرَكَةُ. فَلَمَّا لَمْ يَكُنِ السَّكُونُ لَازِمًا، وَكَانَ مُخَالَفًا لِسَكُونِ

(١) تكملة يلتمس بمثلها الكلام. انظر التكت ١٢٣٤.

(٢) الكتاب ٤٠٠/٢.

(٣) انظر شرح السيرا في ٤٠١/٦ (خ)، التكت ١٢٣٤.

(٤) الكتاب ٤٠٠/٢.

ماقبل الضمير أدخلوه الحركة فأدغموا، ولهذا قال: « فهم لا يكرهون تحريكها »^(١)، وماذا إنَّ أنْ سكوفها غير لازم.

« ألا ترى أن الذين يقولون: لا تُردُّ، يقولون: رددتُ »^(٢).

يريد: ألا ترى أن^(٣) من يقول: لا تُردُّها، ويُسكن للجزم، يُدغم؛ لأنَّ السكون غير لازم، وهو بعينه يقول: رددتُ، ولا يُدغم؛ لأنَّ هذا السكون قد بنيت الكلمة عليه، إلاَّ لُغِيَّةً لبكر بن وائل يقولون في « رددت، ورددنَ »: رَدَّتْ، ورَدَّنَ^(٤).

وقوله: « إذا أدرك نحو (يقول، ويبيع) »^(٥).

أي: أن الحركة التي أدركتُ « يقول، ويبيع »، منعتُ من حذف الحرف الذي يُحذفُ في « لم يقل »، فصار هذا السكون في « لم يردَّ، ولم يُحسَّ »، بمنزلة هذه الحركة في أن لم تحذف معه، يعني: بل حرَّك فثبت الحرف، كما فعل ذلك^(٦) في « لم يقل »، حين قالوا: يقول.

وقوله: « وأما الذين قالوا: ظَلَّتْ، وحَسَّتْ، فشبهوها بـ(لَسْتُ)، فأجروها في (فَعِلْتَ) مجراها في (فَعِلَ) »^(٧).

يريد: أنَّهم أجروا المسند إلى الضمير مجرى غير المسند في أن لم ينقلوا حركة العين إلى الفاء، فقالوا: ظَلَّتْ بفتح الظاء، كما قالوا: لَسْتُ.

(١) الكتاب ٢/٤٠٠.

(٢) الكتاب ٢/٤٠٠.

(٣) في الأصل: ان الاترى.

(٤) انظر المتع ٦٦٠، شرح الشافية للرضي ٣/٢٤٤، ٢٤٥، المساعد ٤/٢٥٨.

(٥) الكتاب ٢/٤٠٠.

(٦) في الأصل: في ذلك.

(٧) الكتاب ٢/٤٠٠.

قوله: « واعلم أن لغة للعرب مطردةٌ يُجرى فيها (فَعِلَ) من (رددت) مجرى (فَعِلَ) من (قلت) [وذلك قولهم: قد رَدَّ وهَدَّ]، ورَجُبْتُ بلادك وَطَلْتُ^(١) ».

[١٢٤] إنَّما ذكر هذا هنا، وإن لم يكن بابه، ليعلمك أن هذا ليس من الشاذ، كما شذَّ « أَحَسْتُ »، بل هذه لغة مطردة، إذا بنيت من المضاعف « فَعِلَ » نقلت كسرة العين إلى الفاء، كما فعلت ذلك في « قِيلَ ».

وقوله: « وَطَلْتُ ».

يروى: بالظاء المعجمة وغير المعجمة، فغير المعجمة من « الطلَّ »: أضعف المطر. وبالمعجمة من « الظلَّ ».

ثم قال: « ولم يفعلوا ذلك في (فَعِلَ)، نحو (عَضَّ، وَصَبَّ) »^(٢).

أي: لم يفعلوا ذلك إلا بالمبني للمفعول، ولو نقلوا^(٣) في « عَضَّ » فقالوا: عَضَّ، لالتبس بباب « رَدَّ »^(٤).

ثم قال: « وقد قال قوم: رَدَّ [في هذا المكان]، فأمالوا الفاء »^(٥).

يريد: أنهم يُشيرون أولاً إلى الضمِّ ليعلم بذلك أن الرّاء أصلها الضمّ، وإنَّما الكسرة التي فيها لما بعدها؛ إذ لا تكون للحرف حركتان، فلهذا قال: « ليعلموا أن بعد الرّاء كسرة قد ذهبت ».

(١) الكتاب ٤٠٠/٢. وماين معقوفين تكملة منه، وفيه: « وظلت » بالظاء، وسيشير إليها المؤلف،

وهي بالظاء في طبعة هارون أيضا ٤٢٣/٤.

(٢) الكتاب ٤٠٠/٢.

(٣) في الأصل: ثقلوا.

(٤) قال الفارسي في التعليقة ١٤٨/٥: « أي لم يلقوا حركة العين على الفاء فيه للفعل المبني للفاعل في

باب المضاعف، وألقيت فيه للفعل المبني للمفعول. وقوله: (كراهية الالتباس) يعني: التباس فَعِلَ بفَعِلَ في

المضاعف لو قيل في الفعل المبني [للمفعول] لم يتخلص ذا من ذا ». ماين معقوفين تكملة يتضح بها الكلام.

(٥) الكتاب ٤٠٠/٢ ولم يرد فيه ماين معقوفين. وفي الأصل: الهاء، بدل الفاء.

وقوله: لأنّ هذه الزاي^(١) أصلها الضمّ.

يريد: أنّ أصلها «أَغْزُوي»^(٢)، فحذفت حركت الواو، فسكنت فالتقت مع الضمير، فحذفت لالتقاء الساكنين، فلم يكونوا ليقوا ضمّة الزاي؛ لئلا يلتبس بالجمع، فكسروا الزاي، وعزموا فيها على الإشمام، والتزموه؛ محافظةً على أنّ أصلها الضمّ.

قوله: «وإنّما قالوا: قيل، من قبل أنّ القاف ليس قبلها كلام فيُشَمّوا»^(٣).
يريد: وإنّما خلصوا الكسرة، ولم يلتزموا فيه الإشمام، بل الأمر على الجواز، من قبل أنّ القاف ليس قبلها كلامٌ أوّلاً. وهذا ليس بتعليل، بل لاسؤال فيه؛ لأنّ العلة في الإشمام معلومة، ومن لأيراعي ذلك لا يُشَمّ، وإنّما السؤال: لمَ التزموا في «اغزي» الإشمام؟ وسأذكره لك.

قوله: «واعلم أنّ (رُدّ) هو الأجود والأكثر»^(٤).
أي: ضمّ^(٥) الرّاء هو الكثير، لاإشمامها^(٦)؛ لأنّ الإدغام لا يُغيّر المتحرّك.
وقوله: «كما لم يُغيّره في (فَعَلَ وَفَعَلَ)»^(٧).
أي: كما تقول: لَبّ، وصَبّ^(٨)، ولاتنقل حركة العين، فكذلك في

(١) في الأصل: الرّاء. ونص سيبويه ٤٠٠/٢: «كما قالوا للمرأة: اغزي، فأشَمّوا الزاي ليعلموا أنّ هذه الزاي».

(٢) في الأصل: غزوي.

(٣) الكتاب ٤٠٠/٢ وفيه: «فإنّما».

(٤) الكتاب ٤٠٠/٢ وفيه: «الأجود الأكثر».

(٥) تقرأ في الأصل: ام ضموا.

(٦) في الأصل: لاإشمامها.

(٧) الكتاب ٤٠٠/٢. وفي الأصل: لم يغيروا فعل.

(٨) الأصل: لَبَّب، وصَبَّب.

«فُعِلَ».

ثم قال: «وَقِيلَ، وَبِيعَ» أكثر وأقيس^(١).

يعني: أنك تنقل عند إسناد الفعل المعتلّ إلى ضمير الفاعل، وكذلك تفعل عند إسناده للمفعول الذي لم يُسمّ فاعله، وكذلك المدغم لما لم يُنقل في فعل الفاعل كان الوجه في فعل المفعول ألا يُنقل فيه أيضاً.

ثم قال: «وَأَمَّا (تَغْزِينَ) ونحوها فلا إشماء لازم لها»^(٢).

من هنا إلى آخر الباب يُعطي العلة في التزام الإشماء.

قوله: «لأنه ليس في كلامهم أن تقلب الواو في (تَفْعُلُ) من (غزوت)»^(٣).

أي: أن هذه الياء^(٤) ليست اللام من «غزوت»، وإنما هي الضمّ. وإنما يريد بهذا: أن الواو محذوفة، والضمّة قد حذفت من الزاي، فلم يكونوا ليخلصوا الكسرة، فيكون ذلك إجحافاً لحذف الحرف والحركة، فإذا أشاروا إلى الضمّ كان ذلك عوضاً من الحركة، وكأننا لم نحذف^(٥) إلا شيئاً واحداً.

ثم قال: «وليس يلزمها ذلك في كلامهم»^(٦).

أي: ليس يلزم هذه الزاي الكسرة، بل تُنقل لحالة أخرى إذا لم يُسند الفعل

لضمير واحده.

وقوله: كما لزم «قِيلَ، وَرُدَّ» ذلك^(٧).

(١) الكتاب ٤٠٠/٢ ونصه: «وقيل وبيع وخيف أقيس وأكثر».

(٢) الكتاب ٤٠٠/٢. وفي الأصل: فلا إشماء.

(٣) الكتاب ٤٠٠/٢ وفيه: «يفعل».

(٤) في تغزين.

(٥) في الأصل: يحذف.

(٦) الكتاب ٤٠٠/٢.

(٧) في الأصل: وود. انظر الكتاب ٤٠٠/٢.

أي: كما لزم الماضي المبني للمفعول^(١) كسر عينه؛ لأنّ هذا يلزمه أبداً كسر عينه، بخلاف ذلك.

ثمّ قال: « وكرهوا ترك الإشمام مع الضمّة والواو »^(٢).

أي: مع تركهم الضمّة والواو في « تَغْزِين »، مع أنّ الواو ثبتت في^(٣) الكلام في غير هذا المثال، فلم يجمعوا فيه الإجحاف، فالزموه الإشمام بخلاف « قِيلَ »؛ لأنّ أصله التّغيير / في كلّ أحواله.

قال ابن جنّي^(٤) - رحمه الله -: وقال لي أبو عليّ: إنهم يُنشدون بيت الفرزدق على ثلاثة أوجه:

وما حلّ من جهلٍ حبّاً حُلْمائنا ولا قائلُ المعروفِ فينا يُعَنّفُ^(٥)
حُلّ، وحِلّ، وحلّ^(٦)، فمن قال: حُلّ بضمّ الحاء، فهو^(٧) في الكثرة بمترلة من قال من « قال »: قِيلَ، فكسر. ومن قال: حِلّ بكسر الحاء، فهو [بمترلة]^(٨) من أخلص الضمّة فقال: بُوع وقُول. ومن أشمّ فقال^(٩): حُلّ، فهو بمترلة من أشمّ أيضاً فقال: قِيلَ.

(١) في الأصل: المفعول.

(٢) الكتاب ٤٠٠/٢ وفيه: « فكرهوا ».

(٣) في الأصل: تثبته.

(٤) المنصف ٢٥٠/١ باختلاف يسير.

(٥) البيت في الديوان ٢٩/٢، الكتاب ٢٦٠/٢، معاني القرآن للأخفش ٤٤، السيرافي النحوي ٣٠٩،

المحتسب ٣٤٦/١، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣٨١/٢، المقاصد الشافية ٢٧/١، تعليق الفرائد

٢٦٧/٤. والحبّا: الثياب التي يحتبّون بها.

(٦) بإشمام الضم في كسرة الحاء.

(٧) في الأصل: وهو.

(٨) تكملة من المنصف ٢٥٠/١.

(٩) في الأصل: قال.

قال المؤلف - رحمه الله -: وعرضتني^(١) هنا فائدة رأيت أن أذكرها هنا، وهو أن قول بعض بني مازن:

وإن دعوت إلى جلٍّ ومكرمةً يوماً سراة كرام الناس فادعينا^(٢)
قال ابن جني - رحمه الله - في كلامه على أبيات الحماسة^(٣): إنه يُروى بإشمام الضمّ في كسرة العين، ويُروى بإخلاص الكسرة، فأما من أخلص الكسرة فلا سؤال من جهة الرّدْف في إنشاده، وأما من رواه بإشمام الضمّ في كسرة العين ففيه السؤال؛ وذلك أن الحركة قبل الرّدْف، وهي التي يقال لها: الحَذْو، ولم يأت عنهم مُشَمَّةٌ ولا مشوبةٌ، وإنّما هي إحدى الحركات مخرّجة البتّة، ولم يذكر الخليل رحمه الله، ولا أبو الحسن، ولا أبو عمر^(٤)، ولا أحدٌ من أصحابنا حال هذه الحركة المشوبة، كيف اجتماعها مع غيرها، فدلّ ذلك على أن الحركة في نحو هذا ينبغي أن تكون مخرّجة. ومذهب سيّويه في هذا التّحو الإماله وإشمام الكسرة شيئاً من الضمّ، ولم يستثن ردفاً من غيره. ووجه جواز هذه الحركة المشوبة مع الكسرة والضمّة الصريحتين، أنّ مافيهما من الإشمام لا يُعتدّ، ولا يُنظر إلى قدره، وهو كإماله الفتحة إلى الكسرة، نحو « سالم، وحاتم »، وأنت تجيزهما في شعرٍ واحد مع « قادم وغانم »، ولا تحفل بمابين الحركتين. وإذا جاز « سالم » مع « قادم »، و« سلاح »

(١) في الأصل: وعوضته.

(٢) ذكر المؤلف نسبته لبعض بني مازن، وهو في مقطوعتين مختلفتين، الأولى لبشامة بن حزن النهشلي في الحماسة ٧٧/١، والثانية للمرقش الأكبر في المفضّليات ٤٣١. وانظر الأشباه والنظائر للخالدين ١١٠/٢، شرح الحماسة للمرزوقي ١٠١، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٠/٦، ١٠١، شرح الكافية للرضي ٤٦٢/٣، خزانة الأدب ٣٠١/٨، ٣٠٢، ٣٠٤.

(٣) انظر التنبيه في شرح مشكلات الحماسة ٢٥ب، ٢٦ أ.

(٤) في الأصل: أبو عمرو.

مع « صباح »، كان اجتماع « ادعينا » مع « يشرينا » ونحوه أسوغي^(١) وأسهل؛ وإثما كان أسهل من قبل أن الفتحة إذا نُحِي^(٢) بها قبل الألف نحو الكسرة نحوت أيضاً بالألف بعدها نحو الياء، لا بدّ من ذلك من حيث كانت الألف ناشئة عن الحركة قبلها على^(٣) احتذاءً وموازنةً اتباع، فإذا أملت الفتحة والألف فهناك عملان في الحركة والحرف جميعاً كما ترى، وأمّا الياء في نحو « ادعينا، وقيل، وبيع »، فإنّها وإن بنيت الحركة قبلها خالصةً البتّة وغير مشوبة^(٤) شوباً ما قبلها، وجاز ذلك فيها من حيث كانت الطاقة حاملةً والقدرة ناهضةً بالنطق بالياء الساكنة بعد الضمة الناصعة، فكيف بها بعد الكسرة، وإثما أميلت^(٥) بأن انتحي بها نحو^(٦) الضمة، والعمل في ذلك خفيّ. وأمّا الألف الخالصة فليس في الطاقة أن ينطق^(٧) بها بعد غير الفتحة الخالصة، ففي « سالم » إذاً تغييران، وفي « قيل وبيع وادعي واغزي » تغيير واحد، فإذا جاز اجتماع مافيه تغييران، نحو « سالم »، مع « قادم »، و« صباح » مع « سلاح »، كان اجتماع مافيه تغيير واحد مع مالاتغيير فيه، نحو « قيل وبيع واغزي وادعي »، واضح الجواز.

(١) في الأصل: اسرع.

(٢) تقرأ في الأصل: تجيء.

(٣) في الأصل: عن.

(٤) في الأصل: منسوبة.

(٥) في الأصل: التي انما اميلت. والمثبت من التنبيه ٢٦ أ وفيه: « اعتلت ».

(٦) في الأصل: بعد.

(٧) في الأصل: والنطق.

هذا باب ما شدّ فأبدل مكان اللام الياء

إن قلت: قد ذكر بدل الياء من أحد المضاعفين في باب البدل، نحو «قيراط»^(١) و«ديوان»^(٢)، و«أبما» / في «أمّا»^(٣)، وقد حكى أحمد بن يحيى: لاوربيك، في «لاوربك»^(٤)، فلم ذكر هنا ما كان قد فرغ منه؟

قلت: إنما أراد أن يعضد به الباب المتقدم؛ لأنّه في الباب المتقدم زعم أن الحرف المضاعف قد أجرته العرب مجرى المعتلّ، حين قالت: ظلت، وأحسّت، ومست، فقال: ومّا يقوّي ذلك «تسرّينا»^(٥)، أبدلوا من المضاعف حرف العلة، وإنّما تبدل الشّيء من الشّيء إذا كانت بينهما نسبة، فلو لا أنّه أشبهه ما أبدل منه.

وأما «تسرّيت» ففيها^(٦) خلاف، ومعناها: اتّخذت سرّية، و«سرّية» يجوز أن تكون من «السّر»؛ لأنّه يُسرّها الإنسان ويسترها عن حرّته^(٧) أو عن غيرها^(٨). وهو قول ابن السّراج^(٩) رحمه الله.

وقد يكون من «السّر» الذي هو النّكاح، وإنّما سُمّي النّكاح سرّاً؛ لأنّه

(١) في الأصل: صراط.

(٢) انظر الكتاب ٣١٣/٢.

(٣) انظر الممتع ٣٧٥، الجنى الداني ٥٢٧، المساعد ٢١٧/٤.

(٤) قال الفارسي: «وهي عمانيّة». انظر المسائل البصريّات ٣٦٦، الممتع ٣٧٠، شرح الشافعية للرّضي

٢١٠/٣، المساعد ٢١٦/٤.

(٥) انظر الكتاب ٤٠١/٢.

(٦) في الأصل: بينها.

(٧) في الأصل: خدمة. وما أثبتته الصواب، إن شاء الله، ويحتمل: حرمة، أيضا.

(٨) في الأصل: غيره.

(٩) انظر الأصول ٣٤٢/٣، التّكت ١٢٣٥، الممتع ٣٧٠.

يُخْفَى كـ «السِّر» ^(١) وُفُسِّرَ قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ لَا تَوَاعِدُوهُمْ سِرًّا﴾ ^(٢) أَنَّهُ النِّكَاح ^(٣).

وقد يحتمل أن يكون معنى الآية: لَا تَوَاعِدُوهُمْ بِالتَّزْوِيجِ فِي السِّرِّ، أَي: مُسَرِّينَ بِذَلِكَ، فَيَكُونُ ﴿سِرًّا﴾ حَالًا ^(٤).

وقيل: هو من «السُّرُور». وقال الأخفش: إِنَّ «السُّرِّيَّةَ» يُسَرُّ بِهَا ^(٥) صَاحِبُهَا ^(٦).

وقال غير سيبويه: هي تركيب «س ر و»، و«السُّرِّيَّة» ^(٧) عنده «فُعَيْلَةٌ»، ثُمَّ ^(٨) «سُرِّيَّة» من «السَّرَاة»، وتَسَرَّيت: رَكِبْتَ سَرَاتَهَا، يَعْنِي: أَعْلَاهَا، وَسَرَاةُ كُلِّ شَيْءٍ أَعْلَاهُ. وهذا ليس بشيء؛ لِأَنَّ التَّسَاءَلَ يُؤْتِيَنَّ مِنْ ظُهُورِهِنَّ ^(٩). فعلى ماقدّمناه يكون مبدلاً، وعلى هذا لا يكون مبدلاً.

وقال بعض النَّاسِ: إِنَّمَا هِيَ مِنْ «سَرِيت»؛ لِأَنَّهَا كَثِيرًا مَا يُسَرَّى لَهَا، يَعْنِي:

(١) هذا قول الأصمعي. انظر أمالي ابن الشجري ١٧٢/٢.

(٢) البقرة: ٢٣٥.

(٣) انظر الغريين ٨٨٦، أمالي ابن الشجري ١٧٣/٢. ويعرب ﴿سِرًّا﴾ على هذا المعنى مفعولاً ثانياً. انظر الدر المصون ٤٨٣/٢.

(٤) في الأصل: حال. ويلاحظ أنَّ المؤلف قدَّره مرتين فقال: فِي السِّرِّ، أَي: مُسَرِّينَ، وَتَقْدِيرُهُ الْأَوَّلُ يَعْنِي أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ بِجَازٍ، لَكِنَّهُ فَسَّرَهُ كَمَا تَرَى عَلَى الْحَالِ. وَلَوْلَا سِيَاقُ الْكَلَامِ وَتَرَابُطُ الْأَلْفَاظِ لَرَجَحْتُ وَجُودَ سَقَطٍ. انظر الدر المصون ٤٨٣/٢.

(٥) في الأصل: لها.

(٦) انظر الأصول ٣/٣٤٢، سر صناعة الإعراب ٧٥٦، النكت ١٢٣٥.

(٧) في الأصل: س ر والسرية.

(٨) في الأصل: فعيلة سرية ثم.

(٩) الرَّادُّ هُوَ الْأَخْفَشُ كَمَا فِي الْأَصُولِ ٣/٣٤٢. وانظر المسائل البغداديات ٤٩٨، سر صناعة الإعراب ٧٥٦، النكت ١٢٣٥.

يُجاء لها ليلاً^(١).

وأما « تظنَّيت، وتَقصَّيتُ »، فإنَّما حمل سيبويه^(٢) على أن ادَّعى البدل أنَّه في الكلام « تفعلَّ »، ولم يثبت مثل « تفعليت »^(٣) فيكون منه.

وأما « أُمليتُ » فللقائل [أن يقول]^(٤): إنَّه غير مبدل بل أصل^(٥) بنفسه؛ لأنَّه يقال: أُملى عليه، ويُملي^(٦)، قال الله تعالى: ﴿فَهِىَ تُمَلَّى عَلَيْهِ﴾^(٧). كما يقال: أُمِّلْ يُمِلُّ، وهو مُمِلٌّ وإِمْلال، قال الله تعالى: ﴿وَلِيُمِلِّلَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ﴾^(٨). ولأنَّ سيبويه-رحمه الله- قد علَّمنا أنَّ اللفظين إذا [كانا]^(٩) مطَّردين، فلا يُدعى أنَّ أحدهما أصلٌ للآخر، فلولا أنَّ هذا^(١٠).

[قوله: « كما أن التَّاء في (أُسنتوا) مبدلة من الياء »]^(١١).

إن قال قائل: لم جعل التَّاء^(١٢) في « أُسنتوا » مبدلة من الياء، وهلاً قال: من الواو؛ لأنَّ « سنة » لامها واو؛ لقولهم: سنوات، فالأصل: أسنوا، ثمَّ أبدل منه،

(١) انظر الأصول ٣/٣٤٢، سر صناعة الإعراب ٧٥٦، النكت ١٢٣٥.

(٢) في الأصل: سريه.

(٣) في الأصل: تفعيلت.

(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام، أخذتها من كلامه في ٨٨٣.

(٥) في الأصل: اصله.

(٦) تقرأ: وممل، أو ومعل.

(٧) الفرقان: ٥.

(٨) البقرة: ٢٨٢. وفي الأصل: فليملل.

(٩) تكملة يلتئم بها الكلام.

(١٠) بعده-والله أعلم- كلامٌ ساقط يتَّمم هذه المسألة، ويربطها بما بعده، أمَّا ما يتَّمم المسألة فلم يتيسَّر تقديره، وأمَّا ما بعده فقدَّرت ما يمكن البدء به، فانظره. وانظر سر صناعة الإعراب ٧٥٨، ٧٥٩، المتع ٣٧٣.

(١١) الكتاب ٤٠١/٢.

(١٢) تكملة يلتئم بمثلها الكلام مع ما بعده.

فإنّ هذا أقلُّ عملاً، فهو الأولى.

وقد يتخرّج على وجهين:

أحدهما: أنّه جعل هذه الواو في « أسنتوا » ياء^(١)؛ لأنّها من الفعل فصارت^(٢) [ياء] لكونها رابعة^(٣).

والثاني: وهو مازعم ابن جنّي من أنّها بدل من البدل من المبدل؛ [وهو]^(٤) يُخصّ بشيء ما، كما أنّ « تالله » تأوّه بدل من الواو المبدلة من الباء، فالباء تدخل [على]^(٥) الظاهر والمضمّر، والواو تدخل على كلّ ظاهر، والتّاء لا تدخل على ظاهر سوى اسم الله تعالى: الله^(٦)، وكذلك « أسنّوا »: دخلوا في السنّة، و« أسنتوا »: في سنة الجذب^(٧)، وكذلك البدل من المبدل يُخصّ به أبداً شيئاً بعينه. وقد ذكر ذلك ابن جنّي في سرّ الصناعة^(٨).

وقوله: « وبدلها شاذ بمترلتها في (ست) »^(٩).

أي: أنّ إبدال التاء من الياء في « أسنتوا » غير مطّرد، كما أنّ التّاء في

(١) في الأصل: تاء.

(٢) في الأصل: لصارت. و « الفعل » قبلها كتبت بطريقة أقرب ما تكون: ال، وبما أثبتت باستقيم الكلام إن شاء الله.

(٣) ذكر المؤلف هذا التخرّيج ٢٩٨ بآتم من هنا.

(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٦) في الأصل: اللفظ.

(٧) يريد: أنّهم يخصّونه في هذا المعنى. وفي المتع ٣٥٠: « أسنى الرجل: إذا دخل في السنة، جذبة أو غير جذبة ».

(٨) يريد: البدل من المبدل. انظر سر صناعة الإعراب ١٠٠-١٠٥. وقد سبق هذا التخرّيج ٢٩٨، ٢٩٩.

(٩) الكتاب ٤٠١/٢ وفيه: « شاذ هنا بمترلتها ».

« ست » بدلٌ من السّين، وهو شذوذ أيضاً، والأصل « سدس »؛ لقولهم: أسداس، فأرادوا الإدغام، فلم يمكنهم: سس؛ للثقل؛ ألا ترى أنّه لا يوجد في كلامهم كلمةٌ فاؤها^(١) وعينها ولا مها واحدٌ إلا « ببة وواو »^(٢) فأبدلوا من السين حرفاً يشبه الدال في الشدة والسين في الهمس / وهو التاء، ثمّ أدغموا التاء في الدال، فقال: ست.

[١٢٥ب]

وقوله: « فكل هذا التّضعيفُ فيه عربيّ جيّد »^(٣)

قلت: من يقول في « تسرّيت »: إنّهُ من لفظ « السّراة »، أو من لفظ « السّرى »، لا يقول أبداً: تسرّرت؛ لأنّه لا طريق له إلى ذلك، فإنّما هذا على مذهب من هي عنده من « السّرّ، أو السّرور »، وعلى حسب ماقدّمناه.

وقوله: « زعم أبو الخطّاب أنّهم يقولون: هنانان، يريدون: هَنَيْن، فهذا نظيره »^(٤).

يريد: نظير « كلا وكلّ »؛ لأنّ « هنانين » من تركيب « ه ن ن »، و« هَنَيْن » من تركيب « ه ن و »؛ لأنّه تثنية « هن »، و« هن » لأمه^(٥) واو؛ لقولهم: هنوات، قال:

أرى ابنَ نزارٍ قد جَفاني ومَلّني على هنواتٍ شائها متتايِع^(٦)

(١) في الأصل: فواوها.

(٢) في الأصل: بيته وواو. انظر المسألة والخلاف في ألف واو فيما تقدم ٧٤١-٧٤٤.

(٣) الكتاب ٤٠١/٢ وفيه: « وكل . . . عربي كثير جيد ».

(٤) الكتاب ٤٠١/٢.

(٥) في الأصل: وهن في الامه.

(٦) البيت في الكتاب ٨١/٢، المقتضب ٢٧٠/٢، التكملة ٤٢٩، المنصف ١٣٩/٣، سر صناعة

الإعراب ١٥١، شرح التصريف ٣٥٠، ٣٥٨، ٤٤١، إيضاح شواهد الإيضاح ٨٠١، شرح شواهد

الإيضاح ٥٣٥، شرح الملوكي ٢٩٩، ٣٠٩، شرح المفصل لابن يعيش ٥٣/١، ٣٨/٥، ٣/٦، ٤٠/١٠.

ويروى: « متتابع ». ومتتابع بالياء أخصّ في الشرّ.

وكذلك « كلا » تركيبها من « ك ل و »، و« كلّ » تركيبها من « ك ل ل »،
وهذا مراده.

وقال الأعلام^(١): فيه مذهبٌ أنّ هذا لامُ الفعل فيه واوٌ، يجمع على
« هنوات »، ولامُ الفعل من « هنانان » نون فصار كآته في الواحد « هنن » فأبدلت
النون الثانية واواً.

(١) التّكت ١٢٣٦ بتصرف يسير.

هذا باب تضعيف اللام في غير ملامه وعينه من موضع واحد

قد كان ذكر قبل ملامه وعينه من موضع واحد، وما كان كذلك لا يتصور فيه الفك إلا إذا أخرج عن الشرط المذكور؛ لأنه إذا كانت حروفه أصولاً لم يتصور فيه إلحاق؛ لأن الإلحاق إنما هو: زيادة حرف في كلمة لتكون في مقابلة أصل من كلمة أخرى، ولا يتصور ذلك فيما تقدم؛ لأن حروفه أصول لم تضعف فيه العين، ولا اللام، فذكر هنا ماضوعفت فيه اللام، وإذا كان كذلك كان الحرف المضاعف زائداً، فأمكن ألا يدغم ويُفكُّ لأجل هذا إذا كان متحرّكاً، فإن كان ساكناً أدغم، نحو «خَدَبَ»؛ لأنه لا يختل عن بناء «قَمَطَر». وأما ماهو بمترلة «قَرَدَد» فلا يمكن إدغامه لاختلال البناء المقصود به المشاكلة حتى يكون متحرّكه وساكنه بإزاء متحرّك ما ألحق به وساكنه، ولأجل ما ذكرنا يظهر هذا. ويدغم مثل «استعدَّ»، وإن كان على زنة «استخرج»؛ لأن داليه أصلان، فلا يتصور فيه الإلحاق لما قلنا.

قال في «مَرَدَّ»: «وليس بمترلة (مَعَدَّ)؛ لأنَّ (مَعَدَّ) بني على السَّكون»^(١). يريد: أن «مَعَدَّ» وزنه «فَعَلَّ»، لا «فَعَلَّلا»، وبني من أوَّل أحواله على السَّكون، وميمه أصلية، وقد بين ذلك في التَّصريف^(٢)، وسيبويه - رحمه الله - يبين أن أصله البناء على السكون. قال: «وليس هذا بمترلة (مَرَدَّ)»^(٣).

(١) الكتاب ٤٠١/٢.

(٢) انظر الكتاب ٣٣٠/٢، ٣٤٤.

(٣) الكتاب ٤٠١/٢.

أي: ليس أصله، يعني: معدّا.

قال: « ولو كان هذا بمنزلة (مردّ) لما جاز (قرّد) في الكلام »^(١).

يريد: أنّه لو كان « معدّ » « فعلاً » لما جاز في الكلام « قرّد »؛ لأنه لا يجوز فكّ المدغم إلّا ضرورة، فلو كان إدغام هذا من حركةٍ على حدّ « قرّد »، لكان الأصل فيه الإدغام على زعم من يقول ذلك، وكان « قرّد » لا يجوز في الكلام، فكونه جائزاً في الكلام، لا يستعمل غيره، دليل على أنّ ما أصله الحركة لا يدغم، وما أصله السكون هو الذي يدغم.

ثمّ قال: « لأنّ ما يدغم وأصله الحركة لا يخرج على أصله »^(٢).

أي: لا يجوز فيه الفكّ، فيخرج على الأصل؛ ألا ترى أنّ مثل « ضنّوا »^(٣) لا يجوز إلّا في الشعر.

ثمّ قال: « ومنزلة (جُبْن) منها منزلة (فَعَل) من (فَعْلَل) »^(٤).

أي: أنّ « جُبْنًا » « فُعْلٌ »، لا « فُعْلَلٌ »، ولو كان أصله الحركة لما أدغم،

فإنّما هو من / « سُردّد » بمنزلة « معدّ » من « قرّد ».

قوله: « وقالوا: فُعَدَدٌ، فألحقوه بـ (جُنْدَب، وعُنْصَل) »^(٥).

قلت: إنّما يُشترط في الإلحاق أن يزيد حرفاً؛ ليكون في مقابلة الباء من

« جُنْدَب »، وإن كان في « جُنْدَب » حرفٌ زائدٌ وهو النون.

(١) الكتاب ٤٠١/٢.

(٢) الكتاب ٤٠١/٢.

(٣) من قول قعنب بن أمّ صاحب:

مهلاً أعاذلّ قد جرّبت من خلقي
أني أجود لأقوامٍ وإن ضننوا

وقد سبق تخريجه ٥٩٦.

(٤) الكتاب ٤٠١/٢. وفي الأصل: ومنزلة.

(٥) الكتاب ٤٠١/٢.

وقال الأعلم^(١): « فإن قال قائل: لم جعله ملحقاً به و(جُنْدَب) وما أشبهه نونه زائدة، وإنّما يكون إلحاق ما فيه زائدة بما^(٢) ليس فيه زائدة؟ فالجواب: أنّه جعل (عُنْصَلاً، وَجُنْدَباً) كالأصل في وزن مأوّل له مضموم وثانيه ساكن وثالثه مفتوح؛ لأنّ التّون التي هي حرفُ الزّيادة لا تسقط بحال، ولا يُعرف له اشتقاق من شيء تسقط فيه التّون، و(قُعْدَد) معروف الاشتقاق يقال فيه: هذا أقعدُ من هذا ».

وهذا الذي قاله يرجع إلى ما قلناه؛ لأنّه يُسلّمُ أنّ « جُنْدَباً، وَعُنْصَلاً » مزيدان بالتّون، ولكن تقول: يُحرّر [قول]^(٣) سيّويه-رحمه الله- في أن جعل « جُنْدَباً، وَعُنْصَلاً » ملحقاً بهما من حيث أنّهما أولى بأن يُعكس الأمر ويجعلا ملحقين بـ « قُعْدَد »، من حيث أنّ التّون لا تسقط، وأنّه لا يُعرف له اشتقاق، فلهذه المزيّة جعلها كالأصل، وإنّما يريد: أنّ « قُعْدَدًا، وَعُنْصَلاً، وَجُنْدَباً » سواء، وتجوّز في الإلحاق فأطلقه على أن يزداد حرفٌ ليكون في مقابلة الباء من « جُنْدَب » ويستويا، فهذا هو الذي قلناه أولاً فاعلمه.

قال: « وقالوا: عَفْجَجٌ، فلم يُغيّر عن زنة (جَحْنَفَل) »^(٤).
يريد: أنّه ملحقٌ بـ « سَفَرَجَل » بالنون وإحدى الجيمين، فلم يُغيّر عن زنة « جَحْنَفَل »؛ لأنّه ملحقٌ مثله، كما أنّ « عَفْجَجًا » لم يُغيّر عن زنة « جَحْنَفَل »^(٥).
ثمّ قال: « ولا تُلحق هذه النون فعلاً؛ لأنّها إنّما تلحق ما تلحقه بينات

(١) النكت ١٢٣٧. وانظر شرح السيرا في ٤١١/٦ (خ).

(٢) في النكت: بمزلة ما. وهو خطأ. وما في الأصل موافق لما في شرح السيرا في ٤١١/٦ (خ).

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٤) الكتاب ٤٠١/٢.

(٥) في الأصل: عفنججا لم يغير عن زنة جحنفل. انظر الكتاب ٤٠١/٢.

الخمسـة»^(١).

يريد: لاتلحق^(٢) الفعل على حدّ لحاقها الاسم في الإلحاق؛ لأنّا إنّما نلحق
الرّباعي أو الثلاثي لنلحقه بالخمسـة، وليس في الأفعال ماهو على خمسـة، فلا يتصوّر أن
تكون ملحقة، فالنون في « احرّجـم » ليست ملحقة؛ لأنّه ليس ثمّ فعلٌ على مثال
« سَفَرَجَل ».

فإن قلت: هلاّ كانت فيه في مقابلة الرّاء من « أَقْشَعَرَّ » فتكون ملحقة
بالخماسي المزيد، كما كان « قَعَدَ » ملحقا بالرّباعي المزيد؟

قلت: يمكن-والله أعلم- أن يكون المانع لهذا أن يعكس عليه الاعتراض،
فيقال: هلاّ جعلت الرّاء من « اقشعرَّ » ملحقة بالميم من « احرّجـم »، فليس هذا
بأولى من هذا؛ لأنّ صورة الإلحاق إذا ثبت الملحق به أوّلا ثمّ نظر الملحق؛ ألا ترى
أنّ « جعفرًا » ثابتٌ، و« قردد » الذي هو أصل « قَرَدَدَ » لم يثبت، وكذلك
« جُنْدَب » مع « قُعَدَدَ »، فهذا-والله أعلم- منع من الإلحاق.

ويمكن أن يقال: إنّ لو كان ملحقا به لكان على خلاف زنته؛ ألا ترى أنّ
الرّابع من « أَقْشَعَرَّ » متحرّك، وهو من « احرّجـم » ساكن، وكذلك الخامس من
ذلك ساكن، ومن هذا متحرّك، فلم يتصوّر فيه أن يكون على حدّ الإلحاق.
قوله: « وأما (اقْعَسَسَ) فأجروه على مثال (اخرّجـم) »^(٣).

أي: ألحقوه بالسّين لابلّتون؛ لما بيّن؛ وذلك أنّ التّون في الفعل قد بيّنا أنّها
لم تكن قطّ ملحقة، ولا يمكن أن يُتوهّم فيها هنا أنّها ملحقة؛ إذ هي في مقابلة
مثلها، فقول سيبويه: « فكلّ زيادة دخلت على ما يكون ملحقا ببنات الأربعة

(١) الكتاب ٤٠١/٢. وفي الأصل: ما يلحقه بنات.

(٢) في الأصل: لا يلحق.

(٣) الكتاب ٤٠١/٢

[١٢٦ب] بالتّضعيف ^(١) يعني بها: زيادة التّضعيف إن كانت تلحق وحدها قبل أن / تدخل ^(٢) عليها هذه الأخرى؛ فإنّ هذه التي دخلت عليها الأخرى تلحق كما كانت تلحق وليس معها غيرها، ولا أثر لما دخل عليها، يريد بهذا: أنّ السّين في « أَفْعَنْسَسَ » هي الملحقة، وإن كان معها غيرها، كما كانت تلحق وحدها في « قعسس » ^(٣) نحو « جَلَبَب، وَشَمَلَل »، ولا أثر لهذه الأخرى.

أمّا « اشهابيت » فللقائل أن يقول: هَلَّا جعلوه ملحقا بالتّضعيف بـ « اَحْرَنْجَمَت »، وكانت الباء في مقابلة الجيم؟ إلّا أنّ سيبويه - رحمه الله - منع هذا؛ لأنّه راعى أن يكون الملحق به يلحقه ما يلحق الملحق، ولا تلحق ^(٤) هذه الألف « اَحْرَنْجَمَ » فيقال: احرّجمت، فلا يكون هذا ملحقا به ^(٥).

قال: « فلمّا كانتا كذلك أجرينا مجرى ما لم يلحق بناء ببناء غيره مما عينه ولامه من موضع واحد » ^(٦).

يعني: مجرى غير الملحق به، نحو « ردّ » الذي عينه ولامه أصول، فلمّا كان كذلك أدغم؛ لأنّه مضاعف ثقيل، ولو كان ثمّ ما يلحق به لاحتملوا التّضعيف لأجل سلامة الوزن.

ثمّ قال: « فإن قلت: هَلَّا قالوا: اسْتَعْدَدَ، على زنة (اسْتَخْرَجَ)؛ فإنّ هذه

(١) الكتاب ٤٠١/٢. وفي الأصل: دخلت عليه يكون.

(٢) في الأصل: دخلت.

(٣) في الأصل: قعسس. قال السيرافي في شرحه ٤١٤/٦ (خ): « وقعسس ألحق بحرجم ثم زيد على حرجم ألف ونون زائدتان فصار احرنجم، وزيد مثله من الزيادة على الملحق به فقليل: اقعسس على منهاج احرنجم ».

(٤) في الأصل: ولا يلحق.

(٥) انظر الكتاب ٤٠١/٢، ٤٠٢.

(٦) الكتاب ٤٠٢/٢.

الزيادة لم تلحق بناء يكون ملحقا ببناء»^(١).

أي: أن السين والتاء إنما لحقت «عدّ» -مالامه وعينه من موضع واحد-
فلودخلت على مايمكن إلحاقه لكان ملحقا، وإنما دخلت على شيء يعتلّ، أي:
يُدغم، وهو على أصله من الإدغام.

وقوله: « كما أنّ (أخرجتُ) على الأصل، ولو كان يخرج من شيء إلى شيء
لفعل ذلك به »^(٢).

أي: لألحق.

ثمّ قال: « ولما أدغموا في (أعددتُ) »^(٣).

أي: لو كان ملحقا لم يُدغم، فإنّما أدغم لكونه لم يخرج إلى شيء، والفعل
الرّباعي إذا ضوعف لم يُفكّ، وأدغم؛ لأنّه ليس ثمّ فعلٌ خماسي يكون ملحقا به.
والله الموفق.

(١) الكتاب ٤٠٢/٢ وفيه: « فهلاً ».

(٢) الكتاب ٤٠٢/٢. وفي الأصل: كما اخرجت تخرج الى ان يكون ملحقا لعل ذلك به.

(٣) الكتاب ٤٠٢/٢.

هذا باب ماقيس من المضاعف الذي عينه ولامه من موضع واحد ولم يجرى في الكلام إلا نظيره من غيره

« تقول في (فَعَلٍ) من (رَدَدْتُ) »^(١).

فإن قلت: كيف زعم أن « فَعَلًا » لم يجرى مضاعفاً، وهو موجودٌ كثيراً، نحو
« غَدَدٌ، وَقَدَدٌ »، وهو نظيره؟

[قلت]^(٢): إلا أنه جمع، فهو غيره، وهونظيره في التضعيف، وإنما منع أن
يكون هذا مفرداً.

فإن قلت: فقد قالوا: فلان بن أدَد؟

قلت: كل « فَعَلٍ » فهو منقولٌ إلا أن يُسمع من العرب منع الصَّرف، فيُعلم
أنه مرتجلٌ معدولٌ، نحو « عُمَر »، لولا ما سُمع منع الصَّرف منهم لقلنا: إنه منقولٌ
من الجمع، نحو « عُمرة وعُمَر »، و« أدَد » مصروفٌ فهو منقولٌ من الجمع، ولا يصح
أن يقال: هو منقولٌ من مفرد؛ لأنه لا يُعرف « فَعَل » غير جمع إلا مرتجلاً معدولاً،
فثبت ما ادَّعاه سيبويه من أنه لم يجرى إلا نظيره من غيره، وهو لا يُدغم؛ لأنه خارجٌ
عن أمثلة الفعل كما لا يُدغم « فَعَل »، فقد خرج على الأصل.

ثم قال: « وتقول في (فَعَلان): رَدَدان، [و(فَعَلان): رُدَدان] يجري المصدر في
هذا مجراه لو لم تكن بعده زيادة »^(٣).

إن قلت: كان^(٤) يجب لهذا أن يُدغم؛ لأنه زائدٌ على الثلاثة، فكيف أظهر

(١) الكتاب ٤٠٢/٢ وبعبده: « رُدَد ».

(٢) تكملة يلتئم بمثلها السياق.

(٣) الكتاب ٤٠٢/٢ وما بين معقوفين زيادة منه. وفي الأصل: يجري المصدر.

(٤) في الأصل: كيف.

هذا^(١)؟

قلت: شبهه-والله أعلم- ما أذكره لك، وهو أنهم قالوا: الغليان، والنزوان، وصححوا، وقد كان ينبغي له أن يُعلّ؛ لأنّ الألف والتّون^(٢) لا يُعتدّ بهما، وهما قد جريا مجرى الألف الممدودة فحذفا في التّرخيم كما تُحذف الألف، لكن لأجل اللبس صحّحوا «فَعَلان»^(٣) في المعلّ الأضعف^(٤)، فصَحّ المعتلّ العين حملا / على المعتلّ اللام، وعَلّة هذا ليست علة هذا؛ ألا ترى أنّ «الجولان» لو أعلّ^(٥) لم يُلبس؛ لأنّ الألف والتّون يُحكم عليهما بالزيادة أبداً؛ فلمّا جئنا لهذا المضاعف أبقينا حكم الألف والتّون من عدم الاعتداد بهما، فأظهرنا هذا كلّ، فهذا هو السبب، وكذا قال سيبويه.

قوله: «قالوا في (فَعْلُول) من (رَدَدْتُ): رَدَدُوْ، (فَعْلِيل): رَدَدِيْدُ»^(٦). قلت: يريد: فلا يُدغم؛ وسبب ذلك اللبسُ بـ«فَعُول»، فأما «فَعْلِيل» فليس ثمّ ما يلبس به، والعلة التي تجمعهما^(٧) أنّ آخر الكلمة إذا كان قبله حرف مدّ ولين، فإنّه يجري مجرى ما في آخره الألف والتّون؛ ألا تراهم إذا رَحّموا «منصورا»، قالوا:

(١) نقل أبوحيّان الإدغام عن الأخفش. انظر ارتشاف الضرب ٣٤١ (رجب). ونقل المحقق في حاشيته أنّ ابن السراج وابن جني نقلّا أنّه يفكّ، على خلاف ما ذكره أبوحيّان، وقد اختلط على المحقق كلام الثلاثة في فَعْلان وفَعْلان بفتح العين، وفَعْلان بفتحها، ولاتناقض بين كلامهم، وإنّما توجد زيادة عند أبي حيّان، وهو أنّه يدغم مفتوح العين، ويميز الإدغام والفكّ في المضموم والمكسور. انظر الأصول ٤٠٧/٣، المنصف ٣١٠/٢، ٣١١.

(٢) في الأصل: واللام.

(٣) في الأصل: معدا.

(٤) يعني: معتلّ اللام.

(٥) في الأصل: لراعل.

(٦) الكتاب ٤٠٢/٢. وفي الأصل: وفعليل.

(٧) في الأصل: الذي يجمعها.

يامنصُ، فأجروا حرف المدّ مع ما بعده، وإن كان أصلاً، مجرى النون الزائدة؛ فلهذا-
والله أعلم- أظهروا، ولهذا قال: كما فعلت ذلك بـ «فَعْلان» أي: لا يعتدّ إلاّ
بالصدّر، فينبغي لك [في] «فعل»^(١) فيهما، فيكون على مثال الفعل الخفيف
فلا يُدغم.

ثمّ قال: «وأما (فَعْلان) من (قلت): فَقُولان»^(٢).
أي: يصحّ من «غزوت» للبس فلا يسكّن، وكذلك في «قلت»؛ لأنّه المعتلّ
الأقوى.

قوله: «وإن شئت همزت»^(٣).
أي: إن شئت: قُولان، كما قلت: قُؤول.
فإن قلت: لا تخفف الواو المضمومة بالهمز إلاّ حيث لا يمكن تسكينها، نحو
«قُؤول»؛ لأنّها لو سُكّنت لاجتمع ساكنان، وكذلك «أدُؤُر»، لا يمكن إلاّ همزها،
وتقول: سُؤُر، في «سُور»، فقد كان ينبغي أن يقولوا: قُولان، ولا همز.
قلت: كان يجب هذا لولا اللبس، فكرهوا أن يلتبس «فَعْلان» بـ «فَعْلان».
وقوله: «ولا يجعل ذلك بمنزلة المضاعف»^(٤).

أي: لا تُعِلّه فتقول: قَلان^(٥)، فتجريه مجرى «فَعْلان» من «رددت»: رَدّان؛
لأنّ المعتلّ تحمله على المعتلّ، ولهذا قال سيبويه: «وإنّما جعلوا هذا يتحرّك مع تحرّك
واو (غزوت)» أي: يتحرّك إذا تحرّكت، فهو محمولٌ عليه.

(١) يعني: من فعلول وفعليل. وما بين معقوفين تكملة يلتزم بمثلها الكلام.

(٢) الكتاب ٤٠٢/٢.

(٣) الكتاب ٤٠٢/٢ وفيه: «ولكنك إن».

(٤) الكتاب ٤٠٢/٢ وفيه: «ولا تجعل».

(٥) في الأصل: فلان. بالفاء نقطة من أسفل.

ثم قال: « وتقول في (أَفْعَلْتُ) من (رَدَدْتُ): ارْدَدَدْتُ »^(١).

أي: لا تُدغم إحداهما في الأخرى؛ لأنها- أعني الأخيرة- قد سكنت سكوناً لاتصل إليه الحركة، نحو « رددت ». وأما الدال الأولى فزعم أنها تجري مجرى الميم من « احمررت »، أي: لا تدغم.

فإن قلت: ولم لا تُدغم الأولى؟

قلت: لأن البناء يلتبس؛ ألا ترى أن ذلك يُؤدِّي إلى سكونها وإلقاء حركتها على الراء فتسقط لذلك همزة الوصل، فيصير « رَدَدْتُ » كـ « فَعَلْتُ »، فلمّا كان ذلك فيه امتنعوا من الإدغام.

قال: « وتقول في (أَفْعَلَلْتُ): ارْدَادَدْتُ »^(٢).

قلت: لا يُتصوّر فيه أيضاً إلاّ هذا؛ لأنّه قد سكن سكوناً لازماً. وأما الدال الأولى فلا سبيل إلى أن تدغم؛ لأنّ بعدها فاصلاً بينها وبين الدال الأخرى. قوله: « وإذا قلت: أَفْعَوَعَلْتُ، وَأَفْعَوَعَلْ، كما قلت: اغْدَوَدَنْ، قلت: ارْدَوَدَّ »^(٣).

قلت: لأنّه لا يُتصور فيه إلحاق البتّة؛ ألا ترى أن « اغدودن » فيه واوٌ، وهو مضاعف العين، وكذلك هذا الأخير مضاعف العين، فليس أحدهما ملحقاً بالآخر؛ لأنّه ليس^(٤) في واحد منهما زائدٌ على أبنية الثلاثي، فأصله « ارْدَوَدَدَّ »^(٥)، فلمّا سكنت الدال جعلت حركتها على الواو فصار « ارْدَوَدَّ »، كما ترى.

(١) الكتاب ٤٠٢/٢.

(٢) الكتاب ٤٠٢/٢.

(٣) الكتاب ٤٠٢/٢.

(٤) في الأصل: لانه لاليس.

(٥) في الأصل: اردود.

« وتقول في مثل (اقْعَنْسَسَ): ارْدُدْ »^(١).

قلت: لأن هذا ملحقٌ بـ « اخرجهم »، فكما لا تُدغم « اقْعَنْسَسَ »، لم تدغم هذا، وعلّتهما واحدة.

وقوله: وتقول في مثل « جُلْعَلِ »: / رُدَّدْ، ولم تدغم في الأخير، كما لم تدغم في « رَدَّد »^(٢).

كأن قائلًا قال له: إنما قلت عند بنائك مثل « سَفَرَجَل »: رَدَّدْ، ولم تدغم في الأخيرة لئلا يعتل البناء الملحق، فإذا صرت إلى « جُلْعَلِ »^(٣) فهلا أدغمت في الأخيرة لأنه لا يتصور أن يكون ملحقاً؛ ألا ترى أنه ليس ثم مثل « سَفَرَجَل »، فكيف تقول: رُدَّدْ؟

فقال سيبويه مجيباً عن هذا: « كما لم تفعل ذلك في (رَدَّد) ». فلم يقل: رَدَّدْ، كذلك لاتفعل هذا؛ لأنك تصير إلى ذلك المثقل بعينه، فتركوه على أصله. وقال في مثل « خِلْفَنَةٍ »: رَدَّدْنَه؛ لأن الدال التي تلي النون لاتصل إليها الحركة، فهي بمترلة دال « رددت »^(٤).

ثم قال: وتقول في مثل « فَوَعَلِ »: رَوَّدْ^(٥).

قلت: هذا كله بين جدّا، ويتضمّن الفصل أبنية ملحقة فلا يجوز إدغامها؛ لأنها تحتلّ عمّا لحقت به، في اسم كانت أو فعل.

قال: « ويقوي (رَوَّدَا)، ونحوه، قولهم: أَلْنَدَدْ »^(٦).

(١) الكتاب ٤٠٣/٢.

(٢) الكتاب ٤٠٣/٢ وفيه: « في الآخرة كما لم تفعل ذلك في رَدَّد ».

(٣) في الأصل: خلعلع.

(٤) الكتاب ٤٠٣/٢.

(٥) الكتاب ٤٠٣/٢.

(٦) الكتاب ٤٠٣/٢. وفي الأصل: رودد.

يريد: أن يستدلّ من السماع على أن الملحق لا يُدغم؛ ألا ترى أن « أَلْنَدَا »
لما كان ملحقا لم يُدغم.

ثمّ استدلّ على أن النون الثالثة^(١) الساكنة تكون أبداً ملحقة: بأنّها لا تلحق
على هذه الصورة إلّا والكلمة على مثال « سَفَرَجَل »^(٢).

ووجه الدليل من هذا: أنّها لو كانت لغير الإلحاق خرجت^(٣) إلى مثال
لا يكون للأصول، فكأنهم لا يخرجونها إلّا إلى الأصل دليل على أنّهم عزموا على
إلحاقها.

قال الأعلام^(٤): « ولقائل أن يقول: (قَرْنُفُل) فيه النون ثالثة ساكنة، وليس
بملحق في الخمسة؛ لأنّه ليس في الكلام (فَعَلَل) مثل (سَفَرَجَل)؟

فالذي يصحّ قول سيوييه عليه أنّه سقط من النسخة (تَكَادُ)، كأنّه قال:
والدليل على ذلك أن هذه النون لا تكاد تلحق ثالثة. أي: هو قليل جداً، ومن
القليل (قَرْنُفُل) ».

ثمّ قال: « ولا تكاد تلحق وليست آخرأ بعد ألف إلّا وهي تُخْرِجُ بناء إلى
بناء »^(٥).

أي: إذا لم تكن مع الألف وتكون وحدها آخرأ، فلا تكاد تجدها إلّا ملحقة
نحو « عَلَجَن، ورَعَشَن، ملحقان بـ « جَعْفَر »، ونحو « عَرَضَنَة، وخِلْفَنَة »،
ملحقان بـ « هَدْمَلَة ».

(١) في الأصل: الثالث.

(٢) انظر الكتاب ٤٠٣/٢.

(٣) في الأصل: طرحت.

(٤) التكت ١٢٣٨. وانظر شرح السيرا في ٤٢٢/٦، ٤٢٣ (خ).

(٥) الكتاب ٤٠٣/٢.

وقال الأعلم^(١) -خط آخر-: « يريد أن التّون إذا لم تكن مع الألف في آخر الكلمة كـ(عَظْشان)، وما أشبهه، لاتكاد تزداد إلّا لإلحاق^(٢) بناءٍ ببناء؛ وذلك كثير جدًّا، نحو (رَعْشَن، وَجَحَنْفَل، وَعَنْسَل)، والذي ليس بملحق قليل، نحو (كَنْهَبَل، وَقَرْنُفَل، وَتَرْجَس)، ونحوه، وهو قيل.»

قوله: « فإن قلت: أقول: جَلَبَب، وَرَوَدَّ؛ لأنَّ إحدى اللّامين زائدة »^(٣).

صورة هذا الاعتراض أنّه زعم أنّه^(٤) لا يُدغم « جَلَبَب »؛ لأنَّ إحدى لاميه زائدة فيه^(٥)، ومع الإلحاق فلا يُدغم، و« رَوَدَّ »^(٦) ليس إحدى^(٧) داليه زائدة، فإنّما وقع الإلحاق بالواو فتدغم^(٨)!

فانفصل سيبويه -رحمه الله- عن هذا: بأنّه لا أثر لهذا الذي قلت^(٩)؛ ألا ترى أنّهم يُدغمون « احْمَرَّ، واطْمَأَنَّ »، وكلاهما فيه أحد المضاعفين زائد، ويقولون: عَفَنْجَجْ، [كما]^(١٠) في « أَلْنَدَد »، فيظهرون^(١١)، وإن كان « أَلْنَدَد » من « اللدد »، ودالاه أصليّتان، و« عَفَنْجَجْ » إحدى جيميه أصليّة والأخرى زائدة، فهذان المثالان

(١) التّكت ١٢٣٨. وانظر شرح السّيرافي ٤٢٣/٦. (خ).

(٢) في الأصل: للإلحاق.

(٣) الكتاب ٤٠٣/٢. وفي التعليقة ١٥٦/٥: « ورَوَدَّدَ ». وهو خطأ؛ لأنه لافائدة من الكلام، ويكون المعارض به غير خارج عن قول سيبويه.

(٤) في الأصل: ان.

(٥) في الأصل: فيها.

(٦) في الأصل: رود، بلاواو.

(٧) في الأصل: احد.

(٨) أي: الدّال في الدال؛ لأنه ليست إحداهما للإلحاق، بخلاف جلبب فإنَّ إحدى بائيه للإلحاق.

(٩) « قلت » مكرر في الأصل.

(١٠) تكملة يلتئم بها السياق.

(١١) انظر الكتاب ٤٠٣/٢.

هما موضع الدليل؛ لأنه يتبين فيهما أنه لا أثر للزوائد والأصلي، بل المقصود أن الملحق لا يدغم؛ لأن^(١) ذلك يؤدي إلى نقض الغرض سواء كان الحرف يقع به الإلحاق أو لا يكون.

قال: « وإن قلت: وإنما ألحقها بالواو »^(٢).

[١٢٨] لما قال هناك /: لا أدغم « جَلَبَب »؛ لأن إحدى اللامين زائدة، وتقدم الرّد عليه، قال هنا: وأقول: رَوَدَ؛ لأنني إنما ألحقت بالواو. فأجاب سيبويه عن هذا: بأن التضعيف لا يمنع أن يكون على وزن الملحق به، أي: إن الإظهار وهو أن تقول: رَوَدَدَ، لا يمنع أن يكون على وزن « جَعْفَر »، ومراده: لأنك لو لم تضعّف وأدغمت لامتنع أن يكون على وزن الملحق به^(٣).

وعبارة الأعلام هنا^(٤): « إن » معنى هذا الكلام: إن قال قائل: إنما ألحقت (رَوَدَدَ) بـ(جَعْفَر) بالواو دون غيرها، فلم لا تُدغم [الدال]^(٥)؟ فأجاب: لأن التضعيف وإن^(٦) كان بالواو فعلينا أن نأتي بحركات الملحق على منهج الملحق به والتضعيف «.

وقوله: « إذ كانت اللامان قد تكرهان »^(٧).

انفصال ثانٍ عما اعترض به. ووجهه: أن اللامين اللذين أحدهما زائد

(١) في الأصل: إلا أن.

(٢) الكتاب ٤٠٣/٢ وفيه: « إنما » بلا واو.

(٣) والإدغام يزيل القصد من الإلحاق، فلذلك امتنع. انظر التعليقة ١٥٥/٥.

(٤) التكت ١٢٣٩. وانظر شرح السيرافي ٤٢٤/٦ (خ).

(٥) تكملة من التكت ١٢٣٩. وفيه: « فلم تدغم الدال ». وكذا في شرح السيرافي ٤٢٤/٦ (خ).

والصواب ما في الأصل.

(٦) في الأصل: وما.

(٧) الكتاب ٤٠٣/٢.

تكرهان فتدغمان، كما يكره المضاعف الذي ليس أحد المضاعفين فيه زائداً، إذا لم يكن ملحقاً، فيدغم كل واحدٍ منهما، فتقول: مستعدّ، ومُسْتَرِدّ، فالمضاعفان منه أصلان، كما تقول: احمرّ^(١)، فتدغم مع أنّ الرّاء زائدة، فلمّا استوى الزّائد والأصلي في الإدغام استويا في الإظهار، فوجب أن يكون «رَوَدَدَ»^(٢) والدّالان أصليّتان. بمثّلة «جَلَبَ»، وإحدى الباعين زائدة، و[قَوَى «رَوَدَدًا» أَلْنَدَدُ]^(٣) والدّالان أصليّتان.

وقوله: «وليس فيه اعتلالٌ ولا تشديد»^(٤).

من عطف الشّيء على نفسه لاختلاف اللفظ.

(١) تقرأ في الأصل: عمر. انظر الكتاب ٤٠٣/٢، شرح السّيرافي ٤٢٥/٦ (خ).

(٢) في الأصل: ودد.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. انظر شرح السّيرافي ٤٢٤/٦ (خ).

(٤) الكتاب ٤٠٣/٢.

هذا باب مآخذ من المعتل عن الأصل

أدخل تحت هذه الترجمة المدغم، وبادئ الرأي ألا يدخل؛ لأنّ مثل « ردّ » لا يُقال فيه: معتل، لكنّ سبويه يجعل التضعيف اعتلالاً لكونه يلحقه من التغيير ما يلحق المعتل.

قال: « وذلك نحو (ضَيَّون) »^(١).

إنّما جاء سبويه بهذا لما قدّم من القوانين، فخاف أن يجيء من لا بصر له بهذه الصنّاعة، فيخيّل له أنّ هذه نواقض لما أصل، فقال سبويه: إنّما هذه أمورٌ شذّت، لا يلتفت إليها، ولا تُبنى القواعد عليها.

فأمّا « ضَيَّون » فكان قياسه « ضَيَّن »، لكن وجه شذوذه عند أبي الفتح أنّه خرج منبهةً على الأصل^(٢)، وكذلك تقول في كل ما يرد من هذا النوع.

وأما غيره^(٣) فاعتلّ لهذا: بأنّه لا يخلو من أن يكون « فَعَلَا، أَوْفَعُولَا »، فلا يكون « فَعَلَا »؛ لأنّه لا يوجد في المعتلّ، وقد استقرّ فيه التحويل إلى « فَعِيل » كـ « سَيِّد وَهَيِّن »، ولم يجيء منه مفتوحاً إلاّ قوله:

مابال عيني كالشَّعِيبِ العَيْنِ^(٤)

ولم يثبت لنا في « فَعُول » شيءٌ، فجعلناه « فَعِيلًا »^(٥). قال: فلو أدغمته لكان لفظه كلفظ « عَيْن » الذي لا نظير له، ففرّوا إلى البدل^(٦). وهذا تعليلٌ حسن جداً.

(١) الكتاب ٤٠٣/٢.

(٢) انظر المنصف ٤٦/٢، ٤٧، شرح التصريف للثمانيني ٤٧٩، شرح الملوكي ٤٨٨.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) سبق تخرجه ٧٧٤.

(٥) في الأصل: فعولا. والصواب ما أثبتّه إن شاء الله.

(٦) يعني: إبدال الياء واواً، كما قلبت في حيوة.

قال:

قد علمت ذاك بناتُ أَلْبِيهِ^(١)

قلت: وكان قياس هذا: بنات أَلْب هذا الرَّجُلِ، وأَلْب قلبه، فكأنَّه قال: بنات قلبه أوفكره. وقيل: إنَّ الضمير يعود على الحيِّ، والمعنى: بنات أَلْب الحيِّ، أي: بنات أكيْس الحيِّ وأفطنهم.

ثم قال: « وَتَهَلَّلُ »^(٢).

قلت: هو « تَفَعَّل »؛ لأنَّه ليس ثمَّ تركيب « ت ه ل »، فهو « تَفَعَّل » على [وزن]^(٣) « تَلَحَّق »؛ لأنَّ التَّاء لا تُلحَق، فقد كان ينبغي ألاَّ يُفكَّ لكونه فَعَلًا، لكنَّه أظهرَ شذوذًا لِيُنَبِّهوا على أصله.

[١٢٨ب] وأما « حَيَوَة » فقد أنكر سيبويه « حَيَوَة »^(٤)، فمحال على زعمه أن / يكون هذا على ظاهره، فإنَّما هو من « حَيَّ »، والواو فيه بدل من الياء؛ عوضاً من غلبة الياء عليها، فهذا شذوذ-أعني: قلب الياء واوا- ثمَّ شذَّوا في هذا الشذوذ بأنَّ أظهروه، وأوجبَ ذلك أنَّهم لو لم يُظهروا لعادوا إلى ما فرَّوا منه، وهو الياء.

وأما « يَوْمٌ أَيَوْمٌ »^(٥) فكان حقَّه أن يكون « أَيِّم » مدغمًا، لكن شذَّوا فيه^(٦) تنبيها على الأصل.

ولما فرغ-رحمه الله- من الأبنية والتَّصريف، قال: إنَّ « أبنية كلام العرب

(١) الكتاب ٤٠٣/٢. وقد سبق تخريج الشاهد ٥١٧.

(٢) الكتاب ٤٠٣/٢.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٤) يعني: أنه جعلها شاذة. انظر الكتاب ٤٠٣/٢. وانظر ماتقدم ٧٨٢، ٧٨٣.

(٥) الكتاب ٤٠٣/٢.

(٦) في الأصل: فيها.

صحيحة، ومعتلة، وماقيس من معتله ولم يجئ إلا نظيره في غيره على ما ذكرت^(١).
وقد كان فرغ من هذا مستوفى.

ثم قال: «واعلم أن الشيء [قد] يقل في كلامهم، وقد يتكلمون بمثله في المعتل^(٢)».

قلت: جاء بهذا الرد^(٣)، كأن من لا بصير له بالصنعة كما يعترض بالسمع، نحو «ضيون، وتهلل»، قد يعترض بالقياس، ويستهو به ذلك، فيقولون: قد زعمتم أن مثل «قعد، وقعد» إنما قل^(٤) لثقله، وقد يتكلمون كثيراً بما هو مثله، أو أثقل منه، نحو «ردد^(٥) يردد»، فهل هذا إلا مناقض لما قلتم؟ فعن هذا ينفصل سيويه: بأن «فعللاً وفعللاً» من المضاعف ثقل، فلهذا قل، فلوتكلموا به كثيراً على حد ذلك الآخر لكثرة الثقل، فلهذا قل، أو عديم، على ما يأتي، وهذا هو مقصود هذا الباب إلى آخره.

ثم قال: فمنها «فعلل وفعلل^(٦)».

يريد به: مضاعفاً كما قلنا.

ثم قال: «وقد يطرحونه نحو (فعلل وفعلل)^(٧)».

يريد: أنه لم يوجد مثل «شمالل»، ولا «رمدد»، ولو كان قد يتكلمون بمثله؛ لما قلنا من أنه يكثر الثقل.

(١) الكتاب ٤٠٣/٢.

(٢) الكتاب ٤٠٣/٢، ٤٠٤. وما بين معقوفين تكملة منه.

(٣) في الأصل: امرد.

(٤) في الأصل: قال.

(٥) في الأصل: رد. انظر الكتاب ٤٠٤/٢.

(٦) الكتاب ٤٠٤/٢ وفيه: «ومما قل...».

(٧) الكتاب ٤٠٤/٢.

ثم قال: « وقد يقلّ [ماهو] أخفُّ ممّا يستثقلون »^(١).

قلت: لذلك أيضا؛ لأنّه لو كثر لكان الثقل أكثر؛ وذلك « سَلِسَ، وَقَلِقَ »، ولأنشكّ أنّه أخفّ من « رَدَدَ ».

ثم قال: « فكأنّ هذه الأشياء تعاقبُ »^(٢).

أي: يستعملون مثلاً ما بدل مثال آخر. قلت: طرحوا « وَعَوْتُ وَحَيَوْتُ »^(٣)، واستعملوا « الْقُوَّةَ، وَالْحَوَّةَ »^(٤) وهما أثقل؛ لاتّصال حروف العلّة، وأنّهما من جنس واحد، وهذا يريد بقوله: « وتقول: حَيَّيْتُ »^(٥) أي: أنّه يُتكلّم به، وهو أثقل؛ وعلّة ذلك كلّ أنّه لو استعمل لكثير الثقل.

ويريد بالمعتلين وبينهما حرف: وَعَوْتُ، وبالمعتلين وإن اختلفا: حَيَوْتُ^(٦).

« وَمِمَّا قَلَّ (دَدَنَ وَيَدَيْتُ) »^(٧).

قلّ « يَدَيْتُ »، وإن كان ممّا كررت فيه الياء؛ لأنّ باب « قَلِقَ وَسَلِسَ » أقلّ من باب « رَدَدْتُ »؛ ولذلك كثر باب « حَيَّيْتُ » بالنسبة إلى باب « يَدَيْتُ »؛ لأنّ « رَدَدْتُ » أكثر من « سَلِسَ ».

وقوله: « وقد يدعون البناء من الشّيء قد يتكلّمون بمثله، وذلك نحو

(١) الكتاب ٤٠٤/٢. ومايين معقوفين تكملة منه.

(٢) الكتاب ٤٠٤/٢. وفي الأصل: هذه الاسماء.

(٣) في الأصل: وحويت.

(٤) الحوّة بضمّ الحاء: سواد إلى الخضرة، أو حمرة إلى السواد، وحوّة الوادي: جانبه. القاموس المحيط

(حوي). وانظر التعليقة ١٥٩/٥.

(٥) الكتاب ٤٠٤/٢.

(٦) انظر الكتاب ٤٠٤/٢.

(٧) الكتاب ٤٠٤/٢ وفيه: « قلّ ممّا ذكرت لك ددن ».

(رشاء)، لا يُكسّر على (فُعَل) ^(١).

يعني: لا يُكسّرون « رشاء » على « فُعَل »، وإن كان لا يدعون « أدَل »، ولا فرق بينهما، لوقالوا: أرش، لكن لكثرة الثقل تركوا ذلك. ثم قال: « ومن ثم تركوا من المعتلّ مانظيره في غيره » ^(٢).

أي: لأجل الثقل لم يبنوا من المعتلّ بناء يوجد في الصّحيح نحو فعله. وقال الأعلّم ^(٣): « يريد أن (فَعِيلًا) من الصّحيح يُجمع نعتاً على (فُعلاء)، ويجمعونه من المعتلّ على (أفعلاء)، نحو (قويّ وأقوياء، وصَفِيّ وأصفياء)، وكذلك ما يعتلّ من الأفعال تأتي مخالفة لنظائرها من الصّحيح ».

ثم قال: « وقد يجيء الاسم على ما قد اطّرح من المعتلّ » ^(٤). وفسّره: أي يوجد في المعتلّ ما لا يوجد في الصّحيح، على ما قد اطّرح من المعتلّ. وأمّا حين أطلق لفظ الاسم فالذي يُقابله الفعل، وأيضا فكان يكون تكريراً بوجه ما، وتسقط زيادة تستفاد من الذي / فسّرناه نحن. قوله: « وقد بيّنا ذلك » ^(٥).

فيما مضى.

ثم قال: « وما يجيء من المعتلّ على غير أصله » ^(٦). أي: بيّنا ما يجيء من المعتلّ على غير أصله، وما يجيء على أصله - وكذلك

(١) الكتاب ٤٠٤/٢ وفيه: « بمثله لما ذكرت لك نحو ».

(٢) الكتاب ٤٠٤/٢ وفيه: « ما جاء نظيره ».

(٣) التّكت ١٢٤١. وانظر شرح السّيرافي ٤٣٠/٦، ٤٣١ (خ).

(٤) الكتاب ٤٠٤/٢ وفيه: « من الفعل » وكذا في طبعة هارون ٤٣١/٤، وأشار الأستاذ عبد السلام هارون إلى أنّه في طبعتين: « من المعتلّ » كما في الأصل.

(٥) الكتاب ٤٠٤/٢.

(٦) الكتاب ٤٠٤/٢.

فعل - بعلة، جزاه الله عنا خيرا.

كمل التضعيف، ويتلوه الإدغام وأحوال الحروف من همس وجهر
واستعلاء وصفير وغير ذلك، وبكماله تكمل الصنعة.

هذا باب الإدغام

هذا باب عدد الحروف العربيّة

لما فرغ من إدغام المثليّن، أخذ يتكلّم على إدغام المتقاربين، ولما كان التقاربُ يكون في المخرج، وفي الصّفات، لم يكن بُدُّ من ذكر أحوال الحروف، ومخارجها، حتّى يتبيّن التقاربُ فيبنى عليه الإدغام، وأين يجوز؟ وأين يتعذّر؟ ولم يذكر سيبويه - رحمه الله - من الصّفات إلّا ما يؤثّر في الإدغام، من همّس، وجهر، واستعلاء، وإطباق، إلى غير ذلك.

وأما ما لا يبنى عليه الإدغام من الصّفات، فلم يذكره؛ إذ لا حاجة به، كقولنا مثلاً: من الحروف حروفُ الدّلاقة، وهي ستّة: اللام، والرّاء، والنّون، والفاء، والباء، والميم، وقد جمعها بعض النّاس فقال: ملّ فنبّر. وسُمّيت ذلّقيّة^(١)؛ لأنّه يُعتمد عليها بذلق اللسان، وهو صدره وطرفه^(٢). ومنها الحروف المصمتة، وهي سائر الحروف. قال ابن جنّي في سرّ الصّناعة^(٣): وفي هذه الحروف الستّة سرٌّ طريف، يُنتفع به في اللّغة؛ وذلك أنّك متى رأيت اسماً رباعيّاً، أو خماسيّاً، غير ذي زيادة، فلا بُدَّ فيه من حرف من هذه الستّة، أو حرفين، وربّما كان فيه ثلاثة، وذلك نحو « جَعْفَر » فيه الرّاء والفاء، و« قَعْضَب » فيه الباء، و« سَلْهَب » فيه اللام والباء، و« سَفَرَجَل » فيه الفاء والرّاء واللام، و« هَمَرَجَل » فيه الميم والرّاء واللام، و« قَرِطَعَب » فيه الرّاء والباء، فكذا عامّة [هذا الباب]^(٤). فمتى وجدت كلمة رباعيّة، أو خماسيّة، معرّاة من بعض

(١) محرّف في الأصل. انظر الممتنع ٦٧٦.

(٢) نقل ابن دريد هذا التفسير عن الأخفش. انظر جمهرة اللغة ٤٥.

(٣) انظر صناعة الإعراب ٦٤، ٦٥.

(٤) تكملة من صناعة الإعراب ٦٤.

هذه الستة، فاقضِ بأنّه دخیل^(١) في كلام العرب، وليس منه، ولذلك سُمّيت الحروف غير هذه الستة مصمتة، أي: صُمت عنها أن يُبنى منها كلمة رباعيّة، أو خماسيّة، معرّاة من حروف الذّلاقة^(٢). وربّما جاء بعض ذوات الأربعة معرّى من بعض هذه الستة، وهو قليل جدّاً، منه: العَسْجَدُ، والعَسْطُوسُ، والدَّهْدَقَةُ، والزَّهْزَقَةُ.

قال- رحمه الله- في تفسير^(٣) هذه الألفاظ: العَسْجَدُ: اسم جامع للجوهر كلّهُ، والإبل العَسْجديّة: التي تحمل العسجد، وهو الذهب، ويقال: هي كبار الأبل. والعَسْطُوس مشدد السّين: شجر يشبه الخيزران، والعَسْطُوس: رأس النّصارى بالروميّة. والزَّهْزَقَةُ: الضّحك الشّدید.

قال الإمام- رحمه الله-: « وأصل حروف العربيّة تسعة وعشرون حرفاً »^(٤). قلت: لاختلاف بين جميع التّحويين في عددها إلّا أبا العبّاس المبرّد، كان يُسقط منها الهمزة^(٥)؛ لأنّها ليست حرفاً، إنّما هي ضبط كالضّمة والفتحة، فهي عنده محمولة في حيّز^(٦) ما لا يثبت على صورة واحدة، قال: فلا أعدّها مع الحروف التي أشكّالها معروفة؛ ألا ترى أنّ « سئل » ياء فيها همزة، و« بؤس » واو فيها همزة، فهي ضبط.

وهذا الذي ذهب إليه فاسدٌ؛ لأنّ الألف التي في أوّل حروف المعجم من صورة الهمزة في الحقيقة، وكلّ ما أورد فإنّه كُتب على حكم التّسهيل، وإلّا

(١) في الأصل: دخل.

(٢) نقل ابن دريد هذا التفسير عن الأخفش. انظر جمهرة اللغة ٤٥.

(٣) في الأصل: من فسر. والمفسر المؤلف، والله أعلم، وليس ابن جني.

(٤) الكتاب ٤٠٤/٢.

(٥) في الأصل: القوة. انظر المقتضب ٣٢٨/١، سر صناعة الإعراب ٤١، ٤٣، المتع ٦٦٣، ارتشاف

الضرب ٥ (رجب)، المساعد ٢٤٣/٤.

(٦) في الأصل: غير.

فالموضع الذي^(١) / لأتسهّل فيه إنّما صورتها الألف، نحو «أحمد، وأخذ، وإئتمد»^(٢)؛ وذلك إذا وقعت أولاً، فإذا الموضع الذي تُسهّل فيه تكتب على صورة الحرف الذي تسهّل إليه، وإذا لم يُجزّ تسهيلها ثبتت ألفاً، فالهمزة إذاً من الحروف، وصورتها ألفٌ. وعندي أنّ الحسّ يقضي بأنّها حاملة لا محمولة؛ ألا تراها تقبل الضّمة والفتحة والكسرة، فكيف تكون محمولة؟ ومّا يدلّ على أنّ الهمزة من حروف المعجم أنّ كلّ حرف من حروف المعجم يمكن الابتداء به، فإنّ واضع حروف المعجم وضع الحرف في أوّل اسمه، فأوّل الجيم جيم، وأوّل الدالّ دال، وكذلك سائرهما، ولفظ ألف في أوله همزة، فدلّ ذلك على أنّه من حروف المعجم.

ثمّ ذكر المستحسن، وهو ستّة، منها: النون الخفيفة^(٣) - وفي بعض النسخ الخفيفة - ويعني: بها الساكنة؛ لأنّ مخرجها من مخرج المتحركة غير أنّ لها تمكّناً في الخيشوم أكثر من تمكن المتحركة، ولذلك إذا أمسكت بأنفك عند النطق بها أخللت بها، فلمّا ورد هذا الطارئ الذي لا يوجد في المتحركة، وهوتمكّنها في الخيشوم، صارت فرعاً.

ومن هذه الفروع: همزة بين بين، وعدّوها واحدة، ويمكن أن تُعدّ ثلاثة، على حسب الحرف الذي تكون بين الهمزة وبينه؛ لأنّها تكون بين الهمزة والياء، وبين الهمزة والواو، وبين الهمزة والألف^(٤)، فمن راعى أنّها في كلّ الأحوال بين بين عدّها واحدة، ومن لم يرَ ذلك أوردّها ثلاثة، فصارت الحروف المستحسنة ثمانية.

(١) «الذي» مكرر في الأصل.

(٢) في الأصل: اجد.

(٣) انظر الكتاب ٤٠٤/٢ ونصه: «وهي النون الخفيفة، والهمزة التي بين بين، والألف التي تمال إمالةً شديدة، والشين التي كالجيم، والصاد التي تكون كالزاي، وألف التفخيم يعني بلغة أهل الحجاز في قولهم: الصلاة، والزكاة، والحياة». وسيدكر المؤلف هذه الحروف تباعاً.

(٤) انظر شرح السيرافي ٤٤٦/٦ (خ). قال السيرافي: «وينبغي عندي في التحقيق أن تعدّ ثلاثة..».

وقوله: « والألف التي تمال إمالة شديدة »^(١).

استظهر على الألف التي تمال بين اللفظين بأن ذلك كأنها لم تتخلص
لشيء، فهي باقية على أصلها.

ثم قال: « والشين التي كالجيم »^(٢).

قلت: يريد: أشدق.

ثم قال: « والصاد التي كالزاي »^(٣).

قلت: مثاله « أصدق، وأصدر ».

ثم قال: « وألف التفخيم »^(٤).

قلت: وهي التي يُنحى بها نحو الواو^(٥).

وهذا كله لا ينضبط إلا بالمشافهة.

قلت: فيحتاج أن يجيء بتسعة^(٦)، فيكيف عدد ثمانية^(٧)؟ فالعذر له أنه جعل
الجيم التي كالکاف، والکاف التي كالجيم، شيئاً واحداً؛ لأنّ اللفظ بها متحد، وما
بينهما^(٨) فرق غير أنّ هذه أصلها كاف فصارت بين الكاف والجيم، والأخرى

(١) الكتاب ٤٠٤/٢. وهذه الألف هي الحرف الثالث من الحروف المستحسنة.

(٢) الكتاب ٤٠٤/٢.

(٣) الكتاب ٤٠٤/٢.

(٤) الكتاب ٤٠٤/٢.

(٥) في الأصل: الراء.

(٦) في الأصل: بسبعة.

(٧) يريد بالثمانية: الحروف غير المستحسنة التي ذكرها سيويه، « وهي: الكاف التي بين الجيم والکاف،

والجيم التي كالکاف، والجيم التي كالشين، والضاد الضعيفة، والصاد التي كالسين، والطاء التي كالتاء،

والطاء التي كالتاء، والباء التي كالفاء ». فالكلام في هذه الحروف لاعلاقة له بالحروف المستحسنة التي

ذكرها قبل قليل وآخرها ألف التفخيم، وإنما هو مقدمة للكلام في الحروف غير المستحسنة.

(٨) في الأصل: بينها.

أصلها جيم فصارت بين الجيم والكاف، فلمّا كان لفظها متّحدا لم يعدّها اثنين.

ثمّ قال: « والجيم التي كالشّين »^(١).

قلت: هي الذي قدّمت في نحو « أجدر ».

ثمّ قال: « والضّاد الضّعيفة »^(٢).

قلت: قد بيّنها بعد، وهي التي تتكلّف من الجانب الأيمن.

ثمّ قال: « والطّاء التي كالتّاء، والطّاء التي كالتّاء »^(٣).

لا يُتخيّل أنّ هذين الحرفين هما مثل « انقطّ تلك، واحفظْ ثمود »، حيث

تدغم ويبقى الإطباق، لايجوز اعتقاد مثل هذا، لأمرين:

أحدهما: أنّه لو أراد هذا لكثرت الحروف؛ لأنّهما يدغمان أيضا في الدّال

والدّال والصّاد والزّاي والسّين، فينبغي أن يعددها على حسب تعداد^(٤) مائدغم

فيه، فدلّ على أنّه لا يريد ذلك.

والآخر: أنّ مثل « انقطّ تلك »، لا يُقال فيه: إنّ الطّاء بين التّاء والطّاء؛ لأنّ

الطّاء قد أدخلت في التّاء، وليس لها لفظ أصلاً؛ لأنّ الإدغام يُصير الحرف الأوّل

من جنس الثاني./

وإنّما يعني من الحرف إطباقه، لانفس الحرف، فليس ثمّ حرف حتّى يقال:

إنّهُ بين الحرف والحرف الآخر، فإنّما يعني بهذين الحرفين شيئا آخر لا ينضبط إلّا

بالمشافهة.

(١) الكتاب ٤٠٤/٢.

(٢) الكتاب ٤٠٤/٢.

(٣) الكتاب ٤٠٤/٢.

(٤) في الأصل: تعدادها.

فإن قلت: قد ذكر داخل الإدغام الشين التي كالزاي، نحو «أشـدق»^(١) فلائي شيء أهمله هنا؟

[قلت]^(٢): لأنّ الشين لم تخلص للزاي إلّا يسيراً جدّاً، فكأنّها باقية؛ ألا ترى أنّ سيبويه-رحمه الله- ذكر الألف الممالة إمالة شديدة، ولم يذكر التي بين اللفظين؛ لما قلناه.

فلذلك زعم أنّ سيبويه أهملها. والذي عندي أنّ هذا العذر لا يصح؛ لأنّ سيبويه-رحمه الله- إنّما ذكر الألف الممالة إمالة شديدة؛ لأنّها أظهر للحسّ، فيظهر الفرق بينها وبين الألف غير ممالة، ونّبّه بذلك على ألف أخرى ممالة إمالة غير شديدة، وهي أخرى غير الألف التي هي غير ممالة؛ ولكن لأنّها ممالة، والألف التي إمالتها شديدة ممالة، اكتفى، وجعل همزة بين بين واحدة.

ورأيت لبعض الطلبة، قال: سألت الأستاذ أبا الحسن الدبّاج^(٣) عن هذا، فقال: تقريب السّين من الزّاي قليلٌ جدّاً، فلذلك لم يذكره لندوره، وهذا كما ترى فإنّ الحروف المسترذلة في نهاية القلّة؛ ألا ترى أنّ سيبويه يقول فيها: «لا تستحسن في قراءة، ولا شعر»^(٤).

قال ابن عصفور^(٥): «قال ابن دُرَيْد: في لغة أهل اليمن يقولون في

(١) انظر الكتاب ٤٢٧/٢. وسيأتي الحديث عنه ٩٥٢.

(٢) تكلمة يلتزم بها الكلام.

(٣) علي بن جابر بن عليّ اللخميّ الإشبيليّ [٥٦٦، ٦٤٦هـ] يعرف بالدباج، وهي صنعة لأبيه. إمامٌ في العربيّة والقراءات، أقام متصدّراً نحواً من خمسين سنة. أخذ عن أبي ذر الخشنيّ، وابن خروف، وغيرهما، وأخذ عنه ابن أبي الربيع، وابن عصفور، وغيرهما. انظر إشارة التعيين ٢١٢، غاية النهاية ٥٢٨/١، ٥٢٩، بغية الوعاة ١٢٥/٢، ١٥٣، ٢١٠.

(٤) الكتاب ٤٠٤/٢. ولم أقف على كلام الدباج في غير هذا الكتاب.

(٥) المتع ٦٦٥-٦٦٧.

(كَمَلٌ)^(١): جَمَلٌ^(٢)، وهي كثيرة في عوام أهل بغداد. والجيم كالكاف، وهي بمنزلة ذلك، فتقول في (رَجُلٍ)^(٣): رُكُلٌ، فقرّبوها من الكاف. والجيم كالشّين نحو (اشتمعوا) في (اجتمعوا). والطّاء التي كالتّاء، نحو (تال) في (طال)^(٤)، وهي تسمع من عجم أهل المشرق كثيراً؛ لأنّ الطّاء في أصل لغتهم معدومة، فإذا احتاجوا إلى التّطق بها ضعف نطقهم بها. والضّاد الضّعيفة يقولون في (أثرُدْ له): اضرُدْله، يقربون التّاء من الضّاد، وكأنّ ذلك لغة قوم ليس في أصل حروفهم الضّاد، فإذا تكلفوها ضعف نطقهم بها لذلك. والضّاد التي كالسّين^(٥)، نحو (سابر) في (صابر)، قربت^(٦) منها؛ لأنّ الضّاد والسّين من مخرج واحد. والباء^(٧) التي كالفاء، وهي كثيرة في لغة الفرس وغيرهم [من العجم]^(٨)، وهي على لفظين: أحدهما لفظُ الباءِ أغلبُ عليه من لفظِ الفاء، والآخر بالعكس، نحو (بلح، وبرطيل). والطّاء التي كالتّاء مثل (ثالم) في (ظالم). وكأنّ الذين تكلموا بهذه الحروف المسترذلة خالطوا العجم، فأخذوا من لغاتهم. قلت: وأكثر هذا منقولٌ من كلام الأعلام^(٩).

(١) في الأصل: كل.

(٢) في جمهرة اللغة ٤٢: «مثل جمَل إذا اضطروا إليه قالوا: كَمَل، بين الجيم والقاف». وقد ضبط في الممتع على هذا- أعني بفتح العين- ولا يستقيم.

(٣) في الأصل: جل.

(٤) في الأصل: تلك في كلك.

(٥) في الأصل: الذي كالراء.

(٦) في الأصل: قريب.

(٧) في الأصل: والتّاء.

(٨) تكملة من الممتع ٦٦٧.

(٩) بل أكثره للسّيرافي، وليس للأعلام فيه فضل على ابن عصفور، فكلاهما ناقل. وقد سبق التنبيه على مثل هذه المسألة في عدة مواضع. انظر شرح السّيرافي ٤٤٨/٦-٤٥٠ (خ)، التّكت ١٢٤٤، ١٢٤٥.

ثم قال: « وإن شئت تكلفتها من الجانب الأيسر، وهو أخف؛ لأنها من حافة اللسان مطبقة »^(١).

قلت: يريد أن مخرجها المعتاد إنما هو من الجانب الأيسر، ولا يكون الإطباق دون تكلف إلا من الجانب الأيسر، فلهذا قال: إنها مطبقة^(٢).

وقوله: « لأنك جمعت في الضاد تكلف الإطباق مع إزالته عن موضعه »^(٣) تعليل لقوله: « وإن شئت تكلفتها من الأيمن »^(٤) وكأن قائله قال له: لم تُكلف؟ فقال: لأمرين:

أحدهما: تكلف ذهاب الإطباق؛ لأن في النطق بها من الأيمن لا يسر في إطباقها، فأنت تتكلف إذهابها.

والكلفة الأخرى: إزالة الحرف عن موضعه، ولما كان هذا مشكلاً، احتاج إلى تعليله؛ لأنه إذا خرج الحرف عن موضعه زال وانتقل لشيء^(٥) آخر.

(١) الكتاب ٤٠٤/٢.

(٢) وقال السيرافي في شرحه ٤٥٠/٦: « وإنما قال: هي أخف؛ لأن الجانب الأيمن قد اعتاد الضاد الصحيحة، وإخراج الضعيفة من موضع قد اعتاد الصحيحة أصعب من إخراجها من موضع لم يعتد الصحيحة ».

(٣) الكتاب ٤٠٤/٢.

(٤) الكتاب ٤٠٤/٢ ونصه: « إلا أن الضاد الضعيفة تتكلف من الجانب الأيمن، وإن شئت تكلفتها من الجانب الأيسر وهو أخف ».

(٥) تقرأ في الأصل: بشيء.

ذكر مخارج الحروف / العربية الأصول^(١)

وهي ستة عشر حرفاً، فللحلق منها ثلاثة مخارج: أسفله وأقصاه، وأوسطه وأقربه إلى الفم.

فمن أسفله وأقصاه: الهمزة، والهاء، والألف^(٢). هكذا يقول سيبويه - رحمه الله - وينبغي أن تكون الألف تلي^(٣) الهمزة وبعدها الهاء؛ وذلك أن العرب تقلب الألف همزة، ولا تقلبها هاء، فلو كانت الألف بعد الهاء لكانت أقرب إلى الهاء منها إلى الهمزة، فكانت تقلب هاء، وكوهم يقلبوها إلى الهمزة دليل على أن الهمزة إليها أقرب^(٤).

ومن المخرج الوسط: العين والحاء^(٥). وهذا معلوم حساً، أعني: أن العين أدخل في الحلق من الحاء.

وذهب أبو الحسن الأخفش [إلى]^(٦) أن ترتيبها: الهمزة، وأن الهاء مع الألف لا قبلها ولا بعدها، وقد نبهنا على صحة مذهب الإمام^(٧).

وأدنى مخارج الحلق إلى الفم الغين ثم الحاء. وهذا أيضاً معلوم حساً. ثم يرجع إلى الفم، والفم أيضاً له ثلاثة مخارج: أقرب إلى الحلق، وأقرب إلى

(١) العنوان من المؤلف.

(٢) في الأصل: والألف والهاء. وما أثبتته نص سيبويه، وعليه كلام المؤلف. انظر الكتاب ٤٠٥/٢.

(٣) في الأصل: تلك. انظر سر صناعة الإعراب ٤٧.

(٤) انظر سر صناعة الإعراب ٤٦، ٤٧. والمؤلف يريد أن سيبويه لم يرد بنصه الترتيب، وأن مذهبه أن

الألف قبل الهاء. وقد سبق مذهب سيبويه في ١٢٩، ١٣٠.

(٥) انظر الكتاب ٤٠٤/٢.

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٧) انظر ماسبق ١٢٩، ١٣٠.

الشفيتين، ومتوسّط بينهما.

فمن أقصى الفم مخرجُ القاف؛ لأنّها من أقصى اللسان مع ما يليه من الحنك الأعلى. ومن أسفل هذا المخرج قليلا مخرج الكاف. فهذان الحرفان هما من أقصى اللسان^(١).

ومن وسط [اللسان]^(٢) مخرج الجيم^(٣) والشين والياء^(٤). هذا كلّه نعلمه بالحسّ.

وينبغي أن تُعدّ حافة اللسان^(٥) من الوسط؛ لأنّها مأثونٌ من اللسان وينثني^(٦). فمن بين الحافة^(٧) وما يليها من الأضراس مخرج الضاد^(٨). وقوله: « ومن حافة اللسان من أدناها »^(٩).

المجروح الثاني بدل من الأوّل بدل بعض من كلّ.

ثمّ ذكر الإمام اللام^(١٠). فهذه مخارج وسط اللسان، ثمّ يليها مخرج طرفه. ثمّ ذكر الحروف إلى التاء فتمّت حروف اللسان، وبقيت حروف الشفتين، ثمّ ذكرها^(١١).

(١) انظر الكتاب ٤٠٥/٢.

(٢) تكلمة يلتم بها الكلام.

(٣) في الأصل: الخيشم.

(٤) انظر الكتاب ٤٠٥/٢.

(٥) الحافة: الجانب، واللسان حافتان. انظر شرح الشافية للرضي ٢٥٢/٣.

(٦) يعني: عند النطق بالضاد.

(٧) في الأصل: الحاقها.

(٨) انظر الكتاب ٤٠٥/٢.

(٩) الكتاب ٤٠٥/٢.

(١٠) انظر الكتاب ٤٠٥/٢.

(١١) انظر الكتاب ٤٠٥/٢.

ثم قال: « ومن الخياشيم مخرج التّون الخفيفة »^(١).

وقد ذكرنا أنّ التّون الساكنة إنّما هي من الأنف والخياشيم؛ لأنّك لو أمسكت بأنفك ثمّ تلفّظت^(٢) لوجدتها مختلّة. وأمّا التّون المتحرّكة فمن حروف الفم، إلّا أنّ فيها بعض الغنة من الأنف، وقد ذكر الإمام قبل أنّها من طرف اللسان بينه وبين مافويق الثنايا.

ذكر سيبويه - رحمه الله - أوّلاً المجهورة، وهي الحروف التي أشبع الاعتماد عليها في مواضعها، فمنع النّفس أن يجري فيها^(٣)، غير أنّ الميم والتّون من جملة المجهورة قد تعتمد لها في الفم والخياشيم، فتصير فيها غنة.

وذكر المهموسة، وهي التي أضعف الاعتماد عليها في مواضعها فجرى معها النّفس عند النّطق بخلاف المجهورة؛ لأنّها لا يجري معها النّفس إلّا عند انقضاء النّطق بالحرف^(٤).

والمهموسة عشرة، يجمعها « سكت فحثّه شخص »^(٥)، وماعداها من الحروف مجهورة.

وقوله: « إلّا أنّ النون والميم »^(٦) لآخره.

لما قال: إنّ المجهورة هي حروف أشبع الاعتماد عليها في مواضعها، خاف أن يُعترض عليه بالتّون والميم؛ لأنّهما مجهوران، ولهما صوت في الخياشيم، ولا يُتصوّر أن يعتمد لهما فيها؛ لأنّ الاعتماد إنّما هو: وضع اللسان في موضع

(١) الكتاب ٤٠٥/٢.

(٢) تقرأ في الأصل: تلعب.

(٣) « في » هنا للمصاحبة، أي: معها، وسيأتي ما يدلّ على ذلك. وانظر الكتاب ٤٠٥/٢.

(٤) الكتاب ٤٠٥/٢.

(٥) انظر ارتشاف الضرب ١٦ (رجب). وقد سبق أن مثل لها المؤلف في ١٢٩ بـ « سَشْحُكْ خَصَفَه ».

(٦) الكتاب ٤٠٥/٢.

ذلك الحرف، ولا يُتصوّر ذلك في الخيشوم، فقال: «يُعتمد لهما في الفم والخيشوم» يريد بالاعتماد: القصد خاصّة، إلّا أنّه يكون ذلك القصد الذي يكون في الفم على الصّفة التي ذكرت لك.

وقوله: «إن شئت بحروف المدّ واللين»^(١).

يعني: أن تقول: ساسا، وسُوسو، وسي سي.

وقوله: «أوبما فيها منها»^(٢).

أي: من الحروف، ويعني بها: الحركات؛ لأنّها بعض الحروف، فلك في التّرديد ألا تُشبع الحركة، فتقول: سَ.

قال الأعلام^(٣): ويُحتمل أن يكون قوله: «فيها»، بمعنى معها، كأنّه قال: وما معها من الحركات، ويُحتمل أن يكون الضّمير في قوله: «فيها»، للحروف المهموسة والمجهورة^(٤)، فيكون التّرديد مرّة بزيادة حرف المدّ على الحرف الممدود وزيادة حركة، ومرّة بزيادة حركة فقط.

ثمّ قال: «ومن الحروف الشّديد، وهو الذي يمنع الصّوت أن يجري فيه»^(٥). ويجمعها «أَجِدْكَ قَطَبْتَ، وأَجَدْتَ طَبَقَكَ»^(٦)، فما كان منها شديداً خاصّة منع الصوت والنّفس أن يجريا، وما كان منها مهموساً كالتّاء، فإنّه يمنع الصّوت، ولا يمنع النّفس، فالمخصوص بالتّشديد إنّما هو منع الصّوت أن يُجرى

(١) الكتاب ٤٠٥/٢ وفيه: «اللين والمد».

(٢) الكتاب ٤٠٥/٢.

(٣) التّكت ١٢٤٦ بتصرّف. وانظر شرح السّيرافي ٤٥٨/٦ (خ).

(٤) في الأصل: اوالمجهورة.

(٥) الكتاب ٤٠٦/٢. وفي الأصل: الشّديدة.

(٦) انظر سر صناعة الإعراب ٦١، المقرب ٣٥٧، شرح الشافعية للرّضي ٢٥٨/٣.

فيه^(١).

والحروف التي بين الشديدة^(٢) والرخوة ثمانية أيضاً، ويجمعها في اللفظ
« لم يرو عنا »^(٣) وإن شئت قلت: لم يرَ عَوْنًا^(٤).

وماسوى هذه الحروف والتي قبلها هي الرخوة.

وقوله: « وذلك إذا قلت: الطَّسُّ وانْقَضَ »^(٥).

إنما يريد من المثالين: السَّين والضَّاد، اللذين يجري فيهما الصَّوت بخلاف
الجيم إذا قلت: ألْحَجَّ^(٦)، فإنه لا يجري لك صوت بالحرف أصلاً.

ثم تكلم الإمام على ما بين الشديدة والرخوة، فقال: « وأما العين فبين
الرخوة والشديدة »^(٧).

يعني: تصل إلى أن يجري فيها الصَّوت؛ لأنها من مخارج ما يتردد فيه
الصَّوت، وهو الحاء^(٨)، إلا أنك إذا قلت: أح، كان صوت الحاء ممتداً بعدد دون
تكلف، وتجذُّ « أع » متكلفاً^(٩)، ومع أن الصَّوت يجري فيها، فهي ممَّا يُعتمد عليها
في مخرجها، فهي شديدة رخوة.

ثم قال: « ومنها المنحرف، وهو حرفٌ شديدٌ جرى فيه الصَّوت »^(١٠).

(١) في الأصل: أن يجهر.

(٢) في الأصل: الشديد.

(٣) انظر سر صناعة الإعراب ٦١، شرح الشافية للرضي ٢٥٨/٣.

(٤) انظر سر صناعة الإعراب ٦١، المقرب ٣٥٧.

(٥) الكتاب ٤٠٦/٢.

(٦) في الأصل: الج. والمثبت من الكتاب ٤٠٦/٢.

(٧) الكتاب ٤٠٦/٢.

(٨) في الأصل: الحاء.

(٩) في الأصل: متكلف.

(١٠) الكتاب ٤٠٦/٢.

قلت: قوله: « شديد جرى فيه الصوت » مرادفٌ لقوله^(١): بين الشديد والرخو.

ثم أخذ يُعلِّلُ جريان الصَّوت فيه، فقال: « لانحراف اللسان مع الصَّوت »^(٢).

يريد: أن طرف اللسان عند النطق به يعتمد على ما بينه وبين ما يليه من الحنك الأعلى ممَّا فوق الضَّاحك والتَّاب والرَّباعية والثَّنية، فيكون شديداً بهذا القدر، لكن حافة اللسان تنحرف مع الصَّوت، ألا ترى قوله: « وليس يخرج الصوت من موضع اللام ولكن من ناحيتي مستدقَّ اللسان » أي: من حافته؛ لأنَّ طرفه يُعتمدُ به، على ما قلناه. ورخو؛ لأنَّ حافته تنحرف فيخرج الصَّوت فتمنعه كما يعترض على الشديدة فيمنع صوتها أن يجري.

ثم أخذ [يتكلَّم على]^(٣) التَّون والميم^(٤)، وأمرهما بيِّنٌ جدًّا؛ لأنَّ لهما اعتماداً في الفم والشفَّتين، ويجري صوتهما في الخيشوم، فهما شديدان رخوان.

ثم قال: « ومنها المكرُّ »^(٥).

قلت: وأمر هذا أيضاً بيِّنٌ جدًّا؛ لأنَّ الرِّاء يُعتمد لها في الفم، إلَّا أنَّك لما رفعت لسانك لتكرر جرى الصَّوت، فبهذا صار بين الشديد والرخو، ولهذا قال: « ولو لم تُكرِّر لم يجرِ الصَّوت »^(٦).

(١) في الأصل: كقولك.

(٢) الكتاب ٤٠٦/٢.

(٣) تكلمة يلتزم بمثلها السياق.

(٤) انظر الكتاب ٤٠٦/٢.

(٥) الكتاب ٤٠٦/٢.

(٦) الكتاب ٤٠٦/٢ وفيه: « ولو لم يكرر ».

وقوله: «لأنَّ مخرجهما يتسع لهواء الصَّوت»^(١).

يُريد-والله أعلم- أنَّ الجزء الذي يكون فيه الياء في اللسان ليس ضيقاً، بل هو جزء كبير^(٢)، والصَّوت إنّما هو هواء ينبعث من الصَّدر، فمخرج الياء يتسع لهواء^(٣) الصَّوت، فباتساعه^(٤) يكون جري / الصَّوت فيه أكثر من جريه في الطَّاء؛ لأنَّ مخرجها ضيق، وهو طرف اللسان، فمدَّة جري الصَّوت في طرف اللسان أقرب من مدَّة جريه في وسطه؛ لاتِّساع المخرج، فلمَّا كان هذا أطول جرى الصَّوت^(٥) أكثر ممَّا جرى في الضَّيق المخرج، مع أنَّه يُعتمد له في موضعه، وإذا اعتبرت ذلك وجدته.

قال: «ومنها الهاوي، وهو حرف [لِين] اتَّسع لهواء الصَّوت مخرجه»^(٦).

قلت: الهاوي هو الذي في الهواء لا يُلاقِي شيئاً، وكذلك هي الألف؛ لأنَّها عند خروجها من الحلق لا تُصادف جسماً تفرِّغ^(٧) سوى الهواء، فهي إذاً تسير في الهواء، فهو هاوٍ لذلك.

وقوله: «اتَّسع لهواء الصَّدر مخرجه»^(٨).

الهواء: هو الفضاء الذي ليس فيه شيء إلاَّ الهواء، فكأنَّ هذا الحرف اتَّسع مخرجه للهواء الذي يكون فيه الصَّوت أشدَّ اتِّساعاً من غيره، حتَّى أنَّ الألف

(١) الكتاب ٤٠٦/٢. وفي الأصل: نخرجها... لهذا. والحديث عن الواو والياء.

(٢) في الأصل: كثير.

(٣) في الأصل: لهذا.

(٤) في الأصل: فاتساعه.

(٥) في الأصل: للصوت.

(٦) الكتاب ٤٠٦/٢. وما بين معقوفين تكملة منه. وفي الأصل: لهذا الصوت.

(٧) في الأصل: تفرغه. بالفاء، نقطة من أسفل. وكذا في الموضع التالي.

(٨) الكتاب ٤٠٦/٢.

لأُتصادفُ ماتقرع بخلاف الياء؛ لأنَّك ترفع لسانك بها إلى الحنك، وكذلك تضمّ شفتيك مع الواو، فهي أوسع مخرجا منهما^(١)، ثمّ الياء، ثمّ الواو. ثمّ قال: «ومنها المُطبَّقة»^(٢).

قلت: الإطباق هو انطباق جملة اللسان على ما حاذاه من الحنك الأعلى عند النطق بحروف الإطباق، فإذا نطقت بها انحصر الصّوت في مواضعهنّ بين اللسان والحنك حتّى لا يخرج منهنّ شيءٌ، بخلاف المُنفّحة؛ ألا ترى أنّك إذا نطقت بشيء منها فإنّ الصّوت لا ينحصر إلّا في مواضعها خاصة، وفي المطبقة في^(٣) مواضع الحروف إلى منتهى اللسان وما بينه وبين الحنك.

ثمّ قال: «فهذه الحروف الأربعة لها موضعان من اللسان»^(٤).

قلت: لأنّ الصّوت بالطّاء إمّا ينبعثُ فيخرج، عندها^(٥) تقطعُ اللسانُ إياها من طرف اللسان وأصول الثنايا العليا، ثمّ يتّصل إلى ما بين الحنك واللسان، فلها إذا موضعان من الفم، وكذلك سائرُها، بخلاف الحروف المنفتحة؛ لأنّ اللسان تقطع الصّوت عند مخرج ذلك الحرف ثمّ لا ينتقل الصّوت إلى موضع آخر، فلهذا لا يكون لها إلّا موضع واحد.

وقوله: «وقد بيّن ذلك بحصر الصّوت»^(٦).

يريد: وقد بيّن أنّ لهذه الحروف موضعين من اللسان حين قلنا: إنّ الصّوت

(١) في الأصل: منها.

(٢) الكتاب ٤٠٦/٢ وبعده: «والمنفتحة، فأما المطبقة فالصاد والضاد والطاء والظاء. والمنفتحة كل ما

سوى ذلك من الحروف».

(٣) في الأصل: خاصة في المطلقة عن.

(٤) الكتاب ٤٠٦/٢ وليس فيه: «الحروف».

(٥) في الأصل: عند.

(٦) الكتاب ٤٠٦/٢.

فيها محصورٌ بين اللسان والحنك.

ثم قال: « ولولا الإطباقُ لصارت الطاء دالاً، والصاد سيناً »^(١).

يريد: أن الإطباق هو الذي يُفرِّق بين هذه الحروف في السَّمْع؛ لأنَّ مخرج الطاء والدال واحدٌ، وكذلك مخرج الظاء والذال^(٢) واحدٌ، فإنَّما يقع الفرق بينهما بهذه الصِّفة التي توجد في المُطَبَّق، ولولا هي لما كانت الطاء إلا دالاً، ولما كانت الظاء إلا ذالاً^(٣).

قلت: وهذا إنَّما هو عندي على المبالغة في اتِّحاد المخرج بقربه من الآخر، وإلاَّ لو أزلت الإطباق عن الطاء لم تكن إيَّاهَا، بل كانت تقرب منها؛ لأنَّها حينئذٍ تكون توافقها في المخرج، وعدم الإطباق، فكانت تقرب منها قريباً شديداً حتَّى تكادُ تختلط بها.

وقوله: « ولخرجت الضاد من الكلام »^(٤).

يريد: ولولا الإطباق أيضاً لخرجت الضاد من كلام العرب؛ لأنَّها لا يشركها في موضعها شيء، وهي مع ذا مطبقة، فأنت لو أزلت إطباقها، لم يكن لها من الحروف ما ترجع إليه، وكانت / تسقط، بخلاف الطاء والظاء؛ لأنَّ كلَّ واحد منهما يصير حرفاً آخر، فلا يسقط.

ثم قال: « وإتَّما وصفت [لك] حروف المعجم »^(٥).

وقد ذكرت لك هذا الغرض في أوَّل الباب.

(١) الكتاب ٤٠٦/٢.

(٢) في الأصل: الطاء والدال. وسيبويه ذكر الصاد والسين، لكن ما أثبتته أقرب للرسم، وسيكرر بالتصحيح نفسه، ممَّا يؤكِّد ما أثبتته، وبه يستقيم الكلام فالطاء مطبقة.

(٣) في الأصل: الطادالا.

(٤) الكتاب ٤٠٦/٢.

(٥) الكتاب ٤٠٦/٢. وما بين معقوفين تكملة منه.

وقوله: « وما تُبدِله استثقالاً »^(١).
يريد: اصطبر وبابه كله.

(١) الكتاب ٤٠٧/٢.

هذا باب الإدغام في الحرفين اللذين تضع لسانك لهما موضعاً واحداً

قلت: هذا الباب يتضمّن إدغام المثليين المنفصلين، وقد كان تقدّم إدغام المثليين المتّصلين.

فالضّابط لهذا الباب أن نقول: لا يخلو الثاني من المثليين أن يكون متحرّكاً أو ساكناً، فإن كان ساكناً لم تُدغم، نحو « جَعَلَ الأرض، واضربْ ابنَ زيدٍ »؛ لأنّ سكون الحرف الثاني من المثليين إذ ذاك لا اتصل إليه الحركة، فلا يُتصوّر فيه الإدغام. ولو كان متحرّكاً فإنّما أن يكون الأوّل ساكناً أو متحرّكاً، فإن كان ساكناً فالإدغام خاصّة، نحو « اجْعَلْ لَكَ ».

وإن كان متحرّكاً فلا يخلو أن يكون ما قبله ساكناً أو متحرّكاً، فإن كان متحرّكاً جاز الفكّ والإدغام على السواء، وأحسن ما يكون الإدغام إذا توالى الحركات، نحو « جَعَلَ لَكَ »، تقول: جَعَلَ لَكَ، وجَعَلَ لَكَ^(١).

فإن كان ما قبل المتحرّك ساكناً، فإنّما أن يكون حرفاً صحيحاً أو معتلاً، فإن كان حرفاً صحيحاً فالفكّ ليس إلّا، نحو « ابْنُ نُوحٍ »؛ لأنّك إن أدغمت تغيّر المثال، فقلت: بُنُوح، وإنّما كان يحتمل التّغيير في « مَفَرٍّ » لكونهما في كلمة، فلمّا كان المثالان منها منفصلين لم يحتملوا التّغيير لضعف الإدغام.

وإن كان حرفاً معتلاً جاز الفكّ والإدغام، فتقول: ثوبٌ بَكْر، وجيبٌ بَكْر^(٢)، وثوبٌ بَكْر، وجيبٌ بَكْر، والمالُ لَكَ، والمالُ لَكَ، والفكّ أحسن هنا من الفكّ في « جَعَلَ لَكَ »، فالإدغام هناك أحسن إذاً منه هنا، والفكّ في « ثوبٌ بَكْر

(١) الفكّ لغة الحجاز. انظر الكتاب ٤٠٧/٢، الممتع ٦٥٠.

(٢) في الأصل: بَطْر.

وجيب بكر « أحسن منه في » كُوب بكر، ونيب بكر، والمال لك «؛ لكون هذا فيه فضل مدّ زائد على هذا.

هذا حكم المثليين الصحيحين، فإن كانا معتلين فإمّا أن يكون الأوّل مدغما أو لا يكون، فإن كان مدغما فالفكُّ ليس إلّا، نحو « عدوّ واحد، ووليّ يأسر »، ولا يجوز « عدوّ واحد، ولاوليّ يأسر »؛ لأنّ إدغام الأوّل قد ذهب بالمدّ الذي كان يكون فيه. والذي يدلّ على أنّ المدّ يزول بالإدغام وقوع « ليّ، وقو » في القوافي مع « ظي وغزو »، ولو كانت غير مدغمة لم يجز ذلك، فلا يجوز وقوع « عين » مع « حزن »، فدلّ ذلك على أنّ الإدغام يصيّرهما بمثلة الحرف.

فإن لم يكن مدغما، فإمّا أن يكون حرف لين، أو حرف مدّ ولين، فإن كان حرف لين، فالإدغام نحو « اخشي يأسرا، واخشوا وأقدا ».

وإن كان حرف مدّ ولين، فالفكُّ نحو « ظلموا وأقدا، وهبي يأسرا »، ولا [يجوز]^(١) « هبي يأسرا »؛ لئلاّ يذهب المدّ بالإدغام، مع ضعف الإدغام في الكلمتين؛ ولأنّه حرف مدّ ولين ولا يلزمه أن يكون مابعدة من جنسه [كما لم يلزم في]^(٢) « قوول »، الذي^(٣) فيه حرف مدّ ولين ومابعدة لا يلزم أن يكون من جنسه؛ ألا ترى أنّك تقول: / ظلموا عمرا، فلا يلزمه مجيء الواو بعده^(٤) كما لا يلزم الواوان في « قوول »؛ إذ قد يزول المثان فيه إذا أسندته للفاعل، كما يزول المثان في

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٢) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٣) تقرأ: الي.

(٤) يعني: « ظلموا » وذلك إذا لم تأت بعده كلمة أولها واو، كما مثّل. وهو يريد: أن يبين أنّ المثليين

في « ظلموا واقدا » عارضان، ويزولان إذا أتيت بعد « ظلموا » بكلمة ليس أولها واو. وانظر الممتع ٦٥٣،

شرح الشافية للرضي ٢٣٨/٣.

التَّشْنِية^(١).

هذا حكم المثلين فيه إذا لم يكونا همزتين، فإن كان المثلان همزتين، فإمّا أن تكون الأولى ساكنة أو متحرّكة، فإن كانت متحرّكة فالفكّ ليس إلّا، نحو «قرأ أبوك».

وإن كانت ساكنة جاز الوجهان، فتقول: أقرئ أباك السّلام، وأقرئ أباك السّلام.

وإنما امتنع الإدغام في «قرأ أبوك»؛ لاستثقال التّضعيف في الهمزة، وأدغمت السّاكنة؛ لأنّه لا فاصل بينها وبين الأخرى، كما كان في المتحرّكة، والفاصل الحركة. ومن يستثقل تضعيف الهمزة يظهر «أقرئ أباك السّلام»، ولذلك ذهب سيبويه^(٢) - رحمه الله - على ما تقف عليه داخل الباب، إن شاء الله تعالى.

فإن قلت: فلم منعتم أن تدغم «ابن نوح»، وهو قد جاء، قال الله تعالى: ﴿فَنِعْمَ أَهْلُهَا﴾^(٣) والأصل «نعم ما هي»، فهو كـ «ابن نوح»؟

قلت: قد قال سيبويه: إن هذا جاء على لغة من يقول: نعم بكسر العين فلم تُحرّك العين للإدغام، بل جاء على لغة هذيل التي هي تحريك العين^(٤). وكلّ ما لا يدغم من هذا فالإخفاء جائز فيه إذا كان الأوّل متحرّكاً؛ لأنّه يكون إخفاءً حركةً بمنزلة تسكينه في الإدغام.

قوله: «لا تتوالى في [تأليف] الشّعْر خمسة أحرف متحرّكة»^(٥).

(١) تقرأ في الأصل: المسنية. والصواب ما أثبتته إن شاء الله.

(٢) انظر الكتاب ٤٠٩/٢، ٤١٠.

(٣) البقرة: ٢٧١.

(٤) انظر الكتاب ٤٠٨/٢، الممتع ٦٥٢، الدرّ المصون ٦٠٩/٢.

(٥) الكتاب ٤٠٧/٢. وما بين معقوفين تكملة منه.

قلت: هذا ما لا يوجد كما قال، وأمّا أربعة فتوجد، وهي التي تُسمّى فاصلة كبرى، وتكون في البسيط، وأصل جزئها «مُسْتَفْعِلُنْ»، فيدخله الحَبْنُ والطِّيُّ بأن يُحذف رابعه السّاكن، وثانيه السّاكن، فيبقى «مُتَعِلُنْ»، فيُنقل إلى «فَعِلْتُنْ»، ومنه:

وَزَعَمُوا أَنَّهُمْ لَقِيَهُمْ رَجُلٌ فَأَخَذُوا مَالَهُ وَضَرَبُوا عُنُقَهُ^(١)

والجزء الذي يدخله الحَبْنُ والطِّيُّ نقول له: مخبول.

وقوله: «لأنّه قصّد أن يكون المتحرّك بين ساكنين واعتدالٌ منه»^(٢).

أي: سكّنوا «يددّاود»؛ لأنّه لو لم يسكن لم يعتدل اللفظ، وكانت المتحرّكات بعدد السّواكن فحسن اللفظ. وأحسن من إدغام هذا إدغام «جعل لك»؛ لتوالي المتحرّكات، وكذا قال سيّويه، وزعم أنّ البيان في «المال لك»، و«هم يُظْلَمُنِي»، يزاد حسناً^(٣). يعني به: كـ «نِعَمًا»، كأنّ فيه الجمع بين السّاكنين، وإن كان فيه حرف مدّ، لكن مع هذا فالإدغام جائز واضح؛ لقيام المدّ في حرف المدّ مقام الحركة؛ فإنّ الشّاعر إذا حذف السبب من «مفاعيلن» الذي هو الضرب في الطّويل، نحوقوله:

وما كل مؤتٍ نُصَحَهُ بِلَيْبٍ^(٤)

(١) انظر البارع ١١٥، الكافي في العروض والقوافي ٤٥، نهاية الرّاغب في شرح عروض ابن الحاجب ١٧٨.

(٢) الكتاب ٤٠٧/٢ وفيه: «أن يقع المتحرّك». وفي الأصل: واعتدل. واعتدال معطوفٌ على قصد، أي: لأنّه قصّد واعتدال.

(٣) الكتاب ٤٠٧/٢.

(٤) صدره:

وماكلّ ذي لبٍّ بمؤتيك نصحه

والبيت سبق تخريجه ٧٥١.

لم يقع قبل حرف الرّويّ، إلا^(١) حرف مدّ؛ ليكون عوضاً.
ثمّ قال: «لأنّه حرفٌ ممّطول»^(٢).

أي: طويل، يعني: حرف المدّ واللين. قاله ابن عصفور.

قال المؤلّف: إن كان الإمام أراد بقوله: «إذا حذفوا في بعض القوافي»^(٣)
الحذف الذي هو سبب خفيف من آخر الجزء، مثل «مفاعيلن»، فيُنقل إلى
«فعولن»، فيكون إطلاقه لفظ الحذف على مايتعارفه العروضيّون، والذي قاله ابن
عصفور هو مراد سيبويه. وإن كان أطلق الحذف على أي حذف وقع في القوافي
فقد يجوز أن يكون يريد الرّدف اللازم في الضّرب الثاني للعروض الأولى من
البسيط، وهو الضّرب / المقطوع، نحو:

قد أشهدُ الغارةَ الشّعواءَ تحمِلُني جَرْدَاءُ مَعْرُوقَةُ اللَّحِيينِ سُرْحُوبٌ^(٤)

والقطع حذف ساكن من آخر الوجد المجموع، وتسكين ما قبله، فيصير
«فاعلن» «فاعلٌ»، فيُنقل إلى «فعلن».

ولمّا كان قد تقدّم له أنّ الإخفاء يكون فيه الحرف بزنته متحرّكاً^(٥)، أخذ
يستدلّ على ذلك بأبيات هي مخفّية فيما رواه^(٦) فلو كان الإخفاء سكوناً لم يجر؛
لأنّه لا يجتمع في الشّعر ساكنان.

قال المؤلّف-رحمه الله-: وقال العروضيّون: إنّّه قد جاء في المتقارب فقط

(١) في الأصل: ولا. انظر الكتاب ٤٠٧/٢.

(٢) الكتاب ٤٠٧/٢.

(٣) الكتاب ٤٠٧/٢.

(٤) لامرئ القيس. انظر الديوان ٢٢٥، سر صناعة الإعراب ٢١، الكافي في العروض والقوافي ٤٠،

خزانة الأدب ٢٥٣/١١.

(٥) في الأصل: الحذف بزنته ساكناً.

(٦) تقرأ العبارة في لأصل: مخفية في والله.

نحو قوله:

فَرُمْنَا الْقَصَاصَ وَكَانَ التَّقَا صُ فُرْضاً وَعَدَلاً عَلَى الْمُسْلِمِينَ^(١)
وَأُنْشَدَ عَلَى أَنَّ الْحَرْفَ الَّذِي تُخْفَى حَرَكَتُهُ يَكُونُ بِمِثْلَةِ الْمُتَحَرِّكِ شَاهِداً
قَوْلُهُ:

إِنِّي بِمَا قَدْ كَلَّفْتَنِي عَشِيرَتِي^(٢)

وشأهده إخفاء الباء مع الميم في « بما »، ولو أدغم لانكسر البيت. ويريد: أن
هذا يجوز فيه الإدغام لو كان في غير الشعر؛ لحرف المد.
وأما « اللهمم »^(٣) فلو كان في الكلام لم يدغم لكونه ملحقا، كما لا يدغم
« القَرَادِد ». هذا مراده.

وأما الأعلَم فقال^(٤): « اللهمم » جمع « لهُمُوم »، وهو الواسع الصدر، وكان
القياسُ « اللهميم »، إلا أنه حذف الياء ضرورة، وإن شئت كان جمع « لهم »،

(١) في الأصل: .. وكان القصاص. وهي رواية، إلا أن الشاهد ليس فيها. والبيت في كتاب العروض

للأخفش ١٦٥، الكامل ٣٩، رسالة الصاهل والشاحج ١٩٢، الكافي في العروض والقوافي ١٨.

(٢) الكتاب ٤٠٨/٢. وفي الأصل: بما كلفتنى غيري. وعجزه:

من الذَّبُّ عن أعراضِها لَحَقِيقُ

وَيُنْسَبُ لَغِيلَانَ بْنِ حُرَيْثٍ. وانظر شرح السيرافي ٤٧٢/٦ (خ)، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي

٤٤١/٢.

(٣) من قول غيلان بن حُرَيْث:

وَأَمْتَا حَلْبَاتِ الْهَاجِمِ شَأُو مُدِلِّ سَابِقِ الْهَامِمِ

انظر الكتاب ٤٠٨/٢، شرحه للسيرافي ٤٧٢/٦ (خ)، شرح أبيات الكتاب لابن السيرافي

٤٤٠/٢، اللسان (لهم).

(٤) تحصيل عين الذَّهَب (بمحاشية الكتاب ٤٠٨/٢)، التكت ١٢٥٠. والنقل بتصريف من الكتابين

كليهما.

وهو الفرس السريع، كأنه يلتهم الأرض، أي^(١): يبتلعها لشدة جريه، وكان حقه على هذا أن يُدغم في الجمع كما أنه أُدغم في الواحد، فيقال: لهام، ولكن إظهاره جائز في الضرورة. والهاجم: الجالب، يقال: هَجَمَت اللَّبَن، أي: حلبته. يصف فرساً جواداً له شأوٌ يُدِلُّ فيه ويسبق السَّراعَ من الخيل، وهي اللِّهامم، فشأؤه ذلك يحمله أن يسقيه اللبن، ويؤثره على غيره.

ثم قال: « وأما قوله تعالى: ﴿فَلَا تَتَنَجَّوْا﴾^(٢) فَإِنْ شِئْتَ أُسْكَنْتِ الْأَوَّلَى لِلْمَدِّ^(٣) ».

أي: إن شئت أدغمت فجمعت بين الساكنين^(٤)؛ لأجل المد الذي في الألف.

فإن قلت: كيف أدخل هذا في هذا الباب؟

قلت: لأمرٍ حسنٍ، وهو أن إحدى التَّاءين^(٥) لا يلزمها أن تلتقي مع تاء أخرى؛ ألا ترى أنك تزيل تاء المضارعة، وتقول: يتناجون، وتزيل تاء « تفاعل » وتقول: تُناجوا، فلمَّا كان كذلك كان بمنزلة « جعل لك » الذي لا يلزم أن يكون بعد الأوَّل منه مثل « لك »^(٦)؛ لأنَّك تقول: جعل عمرو.

(١) في الأصل: ان.

(٢) المجادلة: ٩. وفي الأصل: ولا تتناجوا.

(٣) الكتاب ٤٠٨/٢.

(٤) روي التشديد في ﴿فَلَا تَتَنَجَّوْا﴾ عن ابن محيصن كما في إتحاف فضلاء البشر ٥٣٦. وانظر معاني القرآن للزجاج ١٣٨/٥، إعراب القرآن للنحاس ٣٧٦/٤، ٣٧٧، البحر المحيط ٢٣٦/٨، ارتشاف الضرب ٣٣٩ (رجب)، المساعد ٢٧٩/٤. وقال ابن عصفور في المتع ٧٢٠: « ومن ذلك ما روي عن ابن كثير من إدغام التاء التي في أول الفعل المستقبل في تاء بعدها في أحرف كثيرة، منها ما فيه قبلها متحرّك، ومنها ما فيه قبلها ساكن من حروف المد واللين ومن غيرها... ».

(٥) في الأصل: الياءين.

(٦) في الأصل: له. وما أثبتته أنسب للمثال السابق.

وقوله: « ألا ترى أنك تقول: اخشوا وأقدا، واخشي ياسرا »^(١).

يريد أن يستدل على [أن]^(٢) الواو والياء اللذين ماقبلهما مفتوح ليستا بمترلة الذي تكون الواو فيه مضموماً ماقبلها، والياء مكسوراً ماقبلها. والدليل على ذلك أنه يجوز إدغام « اخشوا وأقدا، واخشي ياسرا »، ولا يجوز « ظلموا وأقدا، ولا ظلمي ياسراً »؛ لأن الساكنين إذا ادغما احتلاً^(٣) بذهاب المد الذي يكون فيهما.

وقوله: « فالبيان في هذا أحسن منه في الألف »^(٤).

اعلم أن الياء والواو إذا كانا ساكنين، وانفتح ماقبلهما ففيهما مدٌّ دون المد الذي يكون فيهما إذا انضمَّ ماقبل الواو، وانكسر ماقبل الياء؛ وذلك أن الألف التي هي أوسع حروف المد مخرجاً وأبعدها مدّاً لا يكون ماقبلها إلا مفتوحاً، فإن كان قبل الواو الساكنة ضمة، وقبل الياء^(٥) كسرة فهما على منهاج الألف، وإذا لم يكن ماقبلهما منهما^(٦) خالفتا منهاج الألف؛ فلذلك لم يحسن / الإدغام في قوله: ثوب بكر، وعيب^(٧) بكر، كما يستحسن في قولك: المال لك، وشبهه.

قوله: « وذلك أن كلَّ شعرٍ حذف من أتمَّ بنائه حرفاً متحرّكاً أو زنة حرف

متحرّك »^(٨).

(١) الكتاب ٤٠٨/٢ وفيه: « واقدا فتدغم ».

(٢) تكملة يلتزم بها السياق.

(٣) في الأصل: ادغمتا اختلتا. وما أثبتّه أنسب للسياق.

(٤) الكتاب ٤٠٨/٢ وفيه: « البيان » بلا فاء.

(٥) في الأصل: التاء.

(٦) في الأصل: منها.

(٧) في الأصل: عنب.

(٨) الكتاب ٤٠٩/٢.

قال الأعلام^(١): واحتجّ لقيام المدّ في حروف المدّ مقام الحركة: بأنّ الشّاعر إذا حذف حرفاً متحرّكاً عوضاً منه حرف مدّ، وجعله ردفاً، وأنشد:

.... بَلِيبٍ^(٢)

ولم يجز سيبويه في هذا، وما جرى مجراه ممّا يلزمه الرّدْف على ظاهر الكلام، أن يكون ردْفه واواً مفتوحاً ما قبلها، وياءً مفتوحاً ما قبلها^(٣)، وقد يأتي مثل ذلك في الشّعر، وهو قليل.

قال المؤلّف - رحمه الله -: يعني مثل بيت الحماسة:

لعمرك ما أخزى إذا ما نسبتني إذا لم تقلُّ بطلاً عليّ وميناً^(٤)
وساغ هذا لأنّ [في]^(٥) حروف اللين التي على هذه الحالة مدّاً ما، وإن لم تبلغ ما إذا كانت حركة ما قبله منه، وليس كذلك الرّدْف في قوله:
أصدّق وعدي والوعيد كليهما ولاخير فيمن لا يرى صادق القول^(٦)
لأنّ الضّرب تامّ لم يُخفف منه شيء فيتدارك بالرّدْف عوضاً، ولا حاجة لك إلى تمكّن الرّدْف بإتباعه الحركة قبله.

قال المؤلّف - رحمه الله -: يُنظر: هل أراد سيبويه في هذا الموضع بلفظ الحذف المصطلح به في صناعة العروضيين، أو أراد الحذف اللغوي؟ فالذي يظهر أنّه أراد

(١) الثّكت ١٢٥١. وانظر شرح السّيرافي ٤٧٥/٦ (خ).

(٢) انظر الكتاب ٤٠٩/٢. والشاهد سبق قبل قليل، وتخرجه ٧٥١.

(٣) انظر الكتاب ٤٠٩/٢.

(٤) سبق تخرجه ٧٥١.

(٥) تكملة يلتزم بها السياق.

(٦) مع آخر لبعض اللصوص. انظر مقدمة اللزوميّات ١٦/١، ١٧، الكافي في العروض والقوافي ١٥٣،

نهاية الرّاغب في شرح عروض ابن الحاجب ٣٧٥.

اللغوي؛ لأنّه قال: « حرفاً متحرّكاً »، وليس الحذف العروضي حذف حرف متحرّك فقط، فإذا كان هذا فما مراده؟ فقال بعضهم: أراد أنّ الضرب من الطويل إمّا أن يكون سالماً، وإمّا أن يكون مقبوضاً كالعروض، فإن كان سالماً، فكأنّ سيبويه إنّما ذكر الحرف المتحرّك؛ لأنّه المعتمد في النّسب عليه، وأمّا الساكن فضعيف، فلذلك لم يذكره، وإن أراد المقبوض فإنّما تحذف حرفاً متحرّكاً فقط، فيكون إذاً معنى كلامه: إنّ المدّ الذي في حرف الرّدف يقوم مقام الحرف المتحرّك، فيكون الصّواب في عبارة الأعلّم: إذا حذف حرفاً متحرّكاً عوض منه حرف المدّ^(١).

ويبقى عندي سؤال لم أرَ أحداً تعرّض للكلام عليه، وهو: مامعنى قوله: « أوزنة حرف متحرّك »؟ إلّا أنّي سألت الأستاذ أبامحمّد بن زيدان فقال لي: أشار به الإمام إلى الحرف المتحرّك من الحرفين المدغم أحدهما في الآخر؛ لأنّهما في صناعة العروض حرفان^(٢). وفي هذا نظر. وقد تكلم على هذا الموضع في « الإيضاح » القاضي أبو الوليد الوقشي، وردّ عليه ابن يسعون^(٣) وغيره ممّن كتب على « الإيضاح »، فانظر كلامه^(٤).

ثمّ قال: « كما فعلوا ذلك في غير المنفصل، نحو (أَصِيْمٌ) »^(٥).

(١) انظر التّكت ١٢٥١. ويعني: أنّ عبارة الأعلّم وافقت الصّواب على هذا.

(٢) لم أقف على كلام ابن زيدان في غير هذا الكتاب.

(٣) أبو الحجاج يوسف بن يقي بن يوسف بن مسعود بن يسعون التّحيميّ الباجليّ، ويعرف بالشّنشيّ. أديب نحوي لغويّ فقيه، متقدّم، حسن الخط والوراقة، يشارك في نظم الشعر. أقرأ بالمرّة وولي قضاءها بعد تغلب الروم سنة ٥٤٢، ثمّ توفّي بعد ذلك. أخذ عن مالك العتيّ ويحيى بن عبد الله الفرضيّ، وأبي علي الغسانيّ، وأخذ عنه أبو بكر بن حسنون وأبو العباس الأندريسيّ. من مصنفاته: المصباح في شرح ما أعتّم من شواهد الإيضاح. انظر المعجم في أصحاب أبي علي الصّديّ ٣٢٨، ٣٢٩، إشارة التّعيين ٣٩٤، بغية الوعاة ٣٦٣/٢، هدية العارفين ٥٥٢/٢، ابن يسعون النحوي حياته وآراؤه ١٤ فما بعدها.

(٤) لم أقف على كلام الوقشي وردّ ابن يسعون.

(٥) الكتاب ٤٠٩/٢.

قلت: هذا يجب إدغامه، ولا يجوز الفك، إلا ضرورة؛ لأن هذه الياء قد صارت كالف التّكسير، ألا ترى إدغام الرباعي في التّحقير والتّكسير سواء، والمثلان لا يفارق واحد منهما الآخر^(١)، فلم يجز [إلا]^(٢) الإدغام.

وقوله: «لأنّ التّحقير عليهما يجري إذا جاوز الثلاثة»^(٣).

أي: على «مفاعيل ومفاعيل».

وقوله: «فلما كانوا يصلون»^(٤).

يريد أن يتعذّر لجواز^(٥) إدغام «ثوب بكر»، فإنّهم يقولون: عمرو، في الوقف ويجمعون بين الساكنين، وليس قبل المسكّن حرف لين، فأحرى أن يجوز هذا.

قوله: «ولم تقو هذه الواو»^(٦).

أي: على أن يُدغم فيها ما قبلها كما لم تقو الميم في «موسى» على أن تُحرّك الساكن لأجلها.

وقوله: «فهذا لاتصل فيه إلا إلى الإدغام»^(٧) الفصل إلى / آخره. [١٣٤]

فهذا الذي الأوّل منه ساكنٌ نحو «أخشي يأسرا، وأخشوا وأقدا، واذهب بنا» لا يُكلّف فيه الوصول إلى الإدغام؛ لأنّه مدغم، ليس بين المثليين فيه حاجز؛ لأنّ الأوّل ليست له حركة تفصل بينه وبين ما بعده، فهذا لا تحتاج معه إلى

(١) في الأصل: الأخرى.

(٢) تكملة يلتزم بمثلها الكلام.

(٣) الكتاب ٤٠٩/٢.

(٤) الكتاب ٤٠٩/٢.

(٥) في الأصل: الجواز.

(٦) الكتاب ٤٠٩/٢.

(٧) الكتاب ٤٠٩/٢. وفي الأصل: لاتصل اليه الا الادغام.

تكلّف إدغام.

قوله: « وأما الهمزتان »^(١) الفصل لآخره.

يريد: أنّ العرب لا تجمع بين همزتين، بل لابدّ من الحذف^(٢) أو التّليين، فإذا لم تُجمعا ففيمَ تُدغم؟ لأنّ الحذف والتّليين يزول اجتماع المثّلين [معهما]^(٣)، وهذا معنى قوله: « فتصير كأنك إذا أدغمت ما يجوز فيه البيان » أي: أنّ الإدغام هنا كان يكون فرعا على البيان، والبيان لا يكون، فلمّا لم يكن لم يكن الإدغام. وزعم سيبويه - رحمه الله - أنّ « قَتَلُوا »^(٤) حركة القاف نقل، و« قَتَلُوا » لالتقاء الساكنين؛ لأنّها كـ « رُدَّ »^(٥). واعتذر عن « عَضَّ »؛ لأنّه لم يُحرّك إلّا بالنقل، ولم يقل أحد: عَضَّ: بأنّ « قَتَلَ » جاز فيه أوجه: الإخفاء، والبيان، والإدغام، فلمّا تصرف دخله شيخان بخلاف « عَضَّ »؛ لأنّه لا يجوز فيه إلّا شيء واحد، وهو الإدغام.

فمن قال: قَتَلَ بفتح القاف والتّاء، قال: يَقْتُلُ بفتح القاف وكسر التّاء، وتقول في اسم الفاعل: مُقْتَلٌ بفتح القاف وكسر التّاء، وفي المفعول: مُقْتَلٌ بفتحهما^(٦).

ومن قال: قَتَلَ بكسر القاف و[فتح]^(٧) التّاء، قال: يَقْتُلُ بكسر القاف

(١) الكتاب ٤٠٩/٢.

(٢) في الأصل: الحذفين.

(٣) تكملة يلثم بمثها الكلام.

(٤) على وزن افتعل.

(٥) تقرأ في الأصل: كثيرة. وفي الكتاب ٤١٠/٢: « فشبهت بقولهم: رود ».

(٦) في الأصل: بفتحها.

(٧) تكملة يلثم بها الكلام. هذا مع العلم أنّ كسر التّاء اتباعا لفاء الفعل لغة - وهي أقلّ اللغات

الثلاث - إلّا أنّ الكلام على كسر فاء الفعل وفتح التّاء. انظر الممتع ٦٣٩، ٦٤٠.

والتاء، وفي اسم الفاعل: مُقْتَل بكسر القاف والتاء. ومنهم من يستثقل الخروج من ضمّ إلى كسر فيضمّ القاف إتباعاً للميم، فيقول: مُقْتَل، ولم يستثقلوا الخروج من ضمة القاف إلى كسرة التاء؛ لأنّ بينهما حاجزاً، وهو التاء الساكنة. وفي اسم المفعول: مُقْتَل بكسر القاف وفتح التاء. ومنهم أيضاً من يستثقل الخروج من ضمّ إلى كسر فيضمّ القاف إتباعاً للميم، فيقول: مُقْتَل.

الأعلم^(١): « زعم أنّ كَسَرَ هذا طلبٌ للكسر الذي في ألف (اقتل)^(٢)، وحملٌ عليه، وزعم أنّه لو كسر لالتقاء الساكنين لجاز في (يَعْضُ، وَيَرْدُ)، فردّ عليه هذا القول، وفصل الرّادُّ بين (يَقْتَل، ويعضُّ)، فقال: (يَقْتَل) (يَفْتَعِل)، وليس يلتبس به بناء آخر، فإذا قلنا: يَقْتَل، فكسرنا، لايتوهّم أنه غير (يَفْتَعِل)، ومتى قلنا: يَعْضُ وَيَرْدُ، تُوهّم أنّه (يَفْعَل)؛ لأنّ في الكلام (يفعل) ».

وأنشد ابن جنّي:

تَدَافَعُ الشَّيْبُ وَلَمْ تَقْتَلِ^(٣)

وهذا القول فيه عندي أنّه أراد: تَقْتَل، فأسكن^(٤) التاء الأولى، وكسر

(١) النكت ١٢٥١، ١٢٥٢. وانظر شرح السيرافي ٤٨٥/٦ (خ) وأوّل النص فيه: « وأنكر الفراء كسر القاف لاجتماع الساكنين، وزعم أنّ كسرهما. . . ». ولا يصلح الكلام إلّا به، أو بما يبين أنّ الفراء هو الزاعم. والمؤلف فيما يبدو تبع الأعلام الذي صدرّ المسألة كما في النكت بقوله: « يعني: أنّ كسرة دال ردّ لاجتماع الساكنين، وزعم أنّ كسر هذا طلباً [كذا في النكت بالنصب] للكسر الذي في ألف إقتل وحملاً [كذا في النكت بالنصب] عليه، وزعم أنّه لو كسر لاجتماع الساكنين لجاز في يعضّ ويردّ ». قوله: « لجاز في يعضّ ويردّ » إلزامٌ لسيبويه بقياس هذا على هذا. والنص كما ترى متناقض، وكذلك نصّ المؤلف متناقض مع مانقله عن سيبويه قبل.

(٢) في الأصل: الفاء قتلت. ولم تنقط التاءين.

(٣) المنصف ٢/٢٢٥. والبيت لأبي النجم. انظر الديوان ٢٢٩، غريب الحديث للحري ١٣٦، جمهرة

اللغة ٤٠٧، المتع ٦٤٠. وهو في بعض المصادر: تَقْتَل، بفتح التاءين.

(٤) في الأصل: ساكنة. والمثبت من المنصف ٢/٢٢٥.

القاف؛ لالتقاء الساكنين، فصار في التقدير «تَقْتَل»، ثم إنه كسر حرف المضارعة إتباعاً لكسرة القاف بعده؛ أولاًن ماضيه^(١) «افعل»، كما تقول: تَقْتَطِع، ونحوه، فصار «تَقْتَل».

وذكر سيبويه - رحمه الله -: ﴿مُرْدَفِين﴾^(٢)، ومثله قراءة بعضهم: ﴿المُعْذِرُونَ﴾^(٣) أتبع الضمّ الضمّ، [ولم]^(٤) ينقل حركة التاء^(٥). وقرأ بعضهم أيضاً: ﴿المُعْذِرُونَ﴾^(٦) بكسر العين لالتقاء الساكنين. والقراءة المشهورة: ﴿المُعْذِرُونَ﴾^(٧) و«هو (المُفْتَعِلُونَ) من (العُذْر)، وأصلها (المُعْتَذِرُونَ)، فأرادوا أن يُقَرِّبُوا^(٨) التاء من الذال؛ ليزول همس التاء، ويكون العمل من وجه واحد، وهو الجهر بالذال؛ ولأنّ المهموس إذا أدغم في مجهور^(٩) فهو وإن أخفي بالإدغام فقد قوي بأن قلب إلى المجهور؛ لأنّ الإدغام لا يكون إلاّ بأن [يسوى]^(١٠) بين لفظ / الحرفين، فقلبوا التاء ذالاً، وأدغموها في الذال، ونقلوا فتحة التاء إلى العين، فقالوا: المُعْذِرُونَ^(١١)».

(١) في الأصل: ولان ماضلته.

(٢) الأنفال: ٩. والقراءة رواها سيبويه عن الخليل وهارون، ونسبها لأهل مكة. انظر الكتاب

٢١٠/٢، مختصر في شواذ القراءات ٤٩، المحتسب ٢٧٣/١، شرح الشافية للرضي ٢٨٥/٣.

(٣) التوبة: ٩٠. انظر المنصف ٢٢٤/٢.

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام. انظر المنصف ٢٢٤/٢. و«ينقل» التي بعدها تقرأ: تقتل.

(٥) يقصد بحركة التاء: فتحة التاء المدغمة في الدال والذال، والأصل: مُرْتَدِفُونَ، ومعتذرون.

(٦) في الأصل: لمعتدين. انظر المنصف ٢٢٤/٢.

(٧) انظر إعراب القراءات الشواذ ٦٢٨/١.

(٨) في الأصل: يفرقوا.

(٩) «مجهور» مكرر في الأصل.

(١٠) تكملة من المنصف ٢٢٤/٢.

(١١) انظر المنصف ٢٢٣/٢. في الأصل: المعتذرون.

ثم قال: « وإن قلت: فما بالهم قالوا: الْحَمَرُ »^(١).

إن قلت: ما الذي أدخل هذا في هذا الباب؟

قلت: لما زعم أنه إذا حُرِّكت هنا قاف « اقتتلوا » حُذفت الألف، قال المعارض: لِمَ لم تُثبتها، كما أثبتت همزة « الْحَمَر »، فيمن خفف همزة « أَحْمَرَ »، فنقل حركتها إلى لام التعريف؟ فأجاب عن هذا: بأن هذه الهمزة التي مع لام التعريف مخالفة لسائر الهمزات؛ ألا ترى أنها مفتوحة، وليس في همزات الوصل ما هو مفتوحٌ غيرها، فأشبهت همزات القطع، فأثبتوها مع أن هذه الحركة عارضة. فانتهض هذا فرقا بين الهمزتين.

قوله: « وإذا استفهمت ثبتت »^(٢).

يريد: ثبت ماهو بدل منها، نحو « ألرجل فعل كذا؟ » وليس في همزات الوصل ما يثبت مع همزة الاستفهام غيرها؛ وذلك أن همزات الوصل مكسورة ومضمومة، فإذا قلت: أقتل القوم؟ تحقق أنه استفهام؛ إذ لو كانت الهمزة وصلا لم تكن مفتوحة، ولما كان اللبس يقع مع لام التعريف إن قلت: ألرجل - لأن كذا يكون فيه الخير والاستفهام - أثبتوها. ويريد: أن هذه الهمزة قد خالفت سائر الهمزات، فلذلك أثبتوها مع لام التعريف، وإن كانت متحركة^(٣)؛ لأنها قد صارت بمنزلة « أَحْمَر ».

وتشبيهه إياها بالواو في « الجوار » مع « جاورت » تشبيه^(٤) حسن^(٥)؛ وذلك

(١) الكتاب ٤١٠/٢.

(٢) الكتاب ٤١٠/٢.

(٣) يعني: لام التعريف، واستدرك بهذا؛ لأن الغرض من همزة الوصل التوصل للابتداء بالسّاكن، فإذا تحرك السّاكن، انتفى الغرض منها.

(٤) كلمة في الأصل لم تتوجه قراءتها، ولعلها محرفة عما أثبتته.

(٥) انظر الكتاب ٤١٠/٢.

أثبتوها في « الجوار » لما ثبتوها في الفعل، فكذلك أثبتوها في « الحمر » حين عزموا على إثباتها مع ألف الاستفهام.

ثم أخذ [في] ^(١) تقويتها بأن قال: « وتقول: يا الله اغفر لي » ^(٢).

قلت: فهم قطعوا هنا همزة الوصل. إلا أن للقائل ^(٣) أن يقول: مافيه الألف واللام لا ينادى، إنما يكون نداؤه بـ « أي »، فكذلك كان ينبغي أن يكون هذا على قياس الأسماء. لكن العذر عن هذا أنه كثر الاستعمال في ندائه، فأرادوا ألا يزيدوا عليه شيئاً، ولزم ^(٤) الألف واللام لهذا الاسم؛ لأنهم جعلوهما عوضاً من همزة « إله ». وكذلك « أفالله »، قطعوها وأثبتوها لتكون عوضاً من حرف القسم. فهي تثبت في الاستفهام وغيره، ولا يكون ذلك في غيرها من الألف الموصولات.

وقوله: « منها: إي هالله ذا » ^(٥).

أي: من ثبات ألف الوصل « إي هالله ذا »، ووجهه أن الأصل « هالله »، فلم يمكنهم أن يثبتوها نفسها وصلأ، فأبدلوا منها ألفاً، فلما التقت مع ألف « ها » حذفت الأولى فقليل: هالله ^(٦).

فإن قلت: ولعل المحذوف إنما هي التي الهمزة أصلها؟

قلت: لا يجوز ذلك؛ لأن الساكنين اللذين أحدهما مدغم والأول حرف مدّ

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٢) الكتاب ٤١٠/٢.

(٣) في الأصل: القائل.

(٤) في الأصل: يزيدوه عليه شيئاً ولزمه.

(٥) الكتاب ٤١٠/٢.

(٦) قال السرياني ٤٨٩/٦ (خ): « فأما (إي هالله) فإن ألف ها تثبت ولا تحذف لاجتماع الساكنين،

كأن الهمزة من الله باقية، وإن حذفت في اللفظ ».

ولين، لا يجوز اجتماعهما^(١) إلا إذا كانا في كلمة واحدة، نحو « دابة »، فإن كانا^(٢) من كلمتين لم يجر إلا الحذف، نحو قوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا دَارَكُوا﴾^(٣) ليس من العرب من يجمع هنا بين الساكنين، وهم يجمعون بينهما في « هالله »، فدل ذلك على أنّهما^(٤) من كلمة واحدة بمثلة « دابة ».

وقوله: « وحسن الإدغام في (اقتتلوا) كحُسْنِه^(٥) في (جعل لك)، إلا أنّه ضارع حين كان الحرفان غير منفصلين (احمَرَّتْ) »^(٦).

قلت: إنّما يريد^(٧): أنّ الإخفاء تضعيفٌ للحركة، وتقريبٌ لها من السّواكن، فلو أخفيت في مثل « ارْدُدْ »، لكنت كأنّك جمعت بين ساكنين، بل بين ثلاثة.

ثمّ قال: « كما / لا تُخْفَى الهَمْزَةُ مَبْتَدَأَةً، ولا بعد ساكن »^(٨).

قلت: أمّا مَبْتَدَأَةً^(٩) ففيها كونها قريبةً من الساكن، ولا يُتَبَدَأُ بساكن، ولا بقريب من الساكن. وقوله: « ولا بعد ساكن » ليس على الإطلاق؛ ألا ترى أنّه تُخَفَّفُ بعد السّاكن إذا كان ألفاً، نحو « هَنَا »، فقد كان ينبغي له أن يقول: ولا بعد

(١) في الأصل: اجتماعا.

(٢) في الأصل: كان.

(٣) الأعراف: ٣٨. وفي الأصل: اداركتم. وانظر الدر المصون ٣١٤/٥.

(٤) في الأصل: انهما.

(٥) في الأصل: لحسنه.

(٦) الكتاب ٤١٠/٢ وفيه: « حيث كان ».

(٧) الشرح التّالي ليس لكلام سيبويه السابق، وإنّما هو لقوله: « وأمّا ارْدُدْ فليس فيه إخفاء؛ لأنّه بين ساكنين » وهذا النّصّ يأتي مباشرة بعد النّصّ السّابق لسيبويه، فالظاهر أنّ شرح قول سيبويه المنقول قد سقط مع قول سيبويه المشروح.

(٨) في الأصل: ولا بعدها ساكن. انظر الكتاب ٤١٠/٢.

(٩) المراد: في بداية الكلام، أمّا في بداية الكلمة فتخفف، نحو: قد أفلح. انظر شرح الشّافية للرّضي ٣١/٣.

ساكن إلا أن يكون ألفاً^(١).

والذي يجمع هذا قولُ الفارسي-رحمه الله-: « لا تُخَفِّفُ إِلَّا فِي مَوْضِعٍ يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ سَاكِنٌ [غَيْرٌ] مَدْغَمٌ »^(٢). والساكن غير المدغم لا يجوز وقوعه إلا بعد الحركة، وأمّا بعد الساكن [فلا]^(٣)، والألف كأنها متحركة للفصل الذي [في المدّ، واختصاصها بما ليس في الياء والواو، وهو التأسيس، وانفرادها بالرّدْف]^(٤).

وقوله: « وَأَمَّا (رُدَّ دَاوُدَ) فَبِمِثْلَةِ (اسْمِ مُوسَى) »^(٥).

أي: لا يجوز إدغامهما؛ لأنّهما منفصلان، فلم يقويا على التّغيير.

ثمّ قال: « وَإِنَّمَا التَّقِيَا فِي الْإِسْكَانِ »^(٦).

أي: إنّما اجتماعهما في أنّ ماقبل المثليّن ساكن، وهو السّين والدّال.

وقوله: « وَإِنَّمَا يُدْغَمَانِ إِذَا تَحَرَّكَ مَاقِبِلُهُمَا »^(٧).

أي: ماقبل المثليّن، نحو « جَعَلَ لَكَ ».

(١) قال الرّضّيّ في شرح الشافعية ٣/٣٩: « وإن كانت الهمزة بعد الألف، وقصدت التّخفيف، لم يجوز الحذف إلا على اللغة القليلة التي ذكرنا، نحو: يَشَا فِي يَشَاءُ؛ لأنّ الحذف حقّه أن يكون بعد نقل حركة الهمزة إلى ماقبلها، ونقل الحركة إلى ماقبلها محال ».

(٢) انظر التكملة ٢١٦، ٢١٧. وما بين معقوفين تكملة منه.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. قال الفارسي في التكملة ٢١٧: « فإنّها احتملت ذلك لزيادة المدّ فيها واختصاصها بما لا يكون في الياء والواو كاختصاصها بالتأسيس وانفرادها بالرّدْف ». ولا يعني بقوله: « وانفرادها بالرّدْف »: أنّ الواو والياء لا تكونان ردفا، وإنّما يعني: أنه لا تجتمع معها الواو والياء، أو واحدة منهما، ردفاً في قصيدة واحدة.

(٥) الكتاب ٤١١/٢.

(٦) في الأصل: التقتا. انظر الكتاب ٤١١/٢.

(٧) الكتاب ٤١١/٢.

هذا باب الإدغام في الحروف المتقاربة التي هي من مخرج واحد

قلت: قوله: « المتقاربة » يقتضي أنها من مخرجين، وقوله: « التي هي من مخرج واحد » أن تكون^(١) على ذلك!

فالانفصال أنه^(٢) حين ذكر مخارج الحروف جعل للحلق ثلاثة مخارج: أقصى، وأقرب إلى الفم، وأوسط، فجعل مخرج الهمزة والألف والهاء واحداً، يعني: أنه أقصى، وجعل مخرج العين والحاء واحداً؛ لأنه وسط، وجعل مخرج الغين والحاء واحداً، بمعنى أنه أدنى إلى الفم؛ لا أن^(٣) مخرج الهمزة والألف والهاء متحد^(٤)؛ إذ لو كان الأمر على ذلك لا تحددت الحروف وكانت شيئاً واحداً، فعلى هذا يصح أن يقال: من الحروف ما هو متقارب، وهو مع مقاربه من مخرج واحد، بذلك المعنى.

وهذه الحروف المتقاربة التي هي من مخرج واحد والمتقاربة المخرج تنقسم ثلاثة أقسام:

قسم لا يُدغم في مقاربه، ولا يُدغم مقاربه فيه، وهو: الهمزة، والألف.

وقسم يُدغم مقاربه فيه، ولا يُدغم في مقاربه، وهو: الميم، والراء^(٥)، والشين، والفاء^(٦)، يجمعها « مرشف ».

(١) تقرأ: أن تكرر، أو ما أشبهها، فالتاء غير منقوطة.

(٢) تقرأ: بالإبطال لانه.

(٣) في الأصل: لان.

(٤) في الأصل: متحد.

(٥) روى أبو عمرو بن العلاء عن العرب إدغام الراء في اللام، وأجازه الكسائي. قال ابن عصفور:

« وله وجية من القياس ». انظر الممتع ٧٠١، ٧٢٤، ٧٢٥.

(٦) في الأصل: والقاف. انظر الكتاب ٤١١/٢.

وزاد الفارسي الضاد^(١)، فيجمعها « ضم شفر ». وسنين لِمَ الحقها
الفارسي - رحمه الله - ولم يلحقها غيره؟ إذا انتهينا إلى ذلك بحول الله تعالى.

وقسم يُدغم في مقاربه، ويُدغم مقاربه فيه، وهو مابقي.

وزاد سيبويه قسماً آخر^(٢)، وهو: الياء، والواو، المفتوح ما قبلهما؛ لأنّ الذي
يقارب الياء هو الجيم والشين، [فلا تدغم الياء في واحد منهما؛ لأنّ فيها فضل
مدّ، والذي يقارب الواو هو الميم والباء]^(٣)، فلا تُدغم الواو في واحد منهما؛ لأنّ
فيها فضل مدّ، ولا أيضاً تدغم الشين والميم فيهما^(٤)؛ لأنّك لا تدخل اللين فيما
ليس فيه لين، كذا قال سيبويه. والوجه الذي تفارقان فيه الألف والهمزة، هو: أنّ
التون تدغم فيهما، نحو: ﴿مَنْ وَالَّ﴾^(٥)، و« من يأسر »، فيدغم فيهما ما يقاربهما في
الصفة، لا في المخرج، ولا يدغم فيهما غير ذلك، ولا يُدغمان في غيرهما أصلاً،
وتدغم كلّ واحدة منهما في الأخرى^(٦). فهذا القسم من الحروف لا يشركه فيه
غيره، ويظهر من سيبويه أنّهما من قبيل ما لا يُدغم فيما قاربه، ولا يُدغم^(٧) ما قاربه
فيه؛ لأنّه ألحقهما^(٨) بالألف حين قال: / « ولا تُدغم الياء وإن كان قبلها فتحة،

(١) انظر التكملة ٢١٦. وذكر ابن جني هذا الخلاف لكنه لم يشر إلى صاحبيه، ثمّ بين أنّ إدخال الضاد
هو الذي عليه العمل. انظر سر صناعة الإعراب ٢١٤.

(٢) الكتاب ٤١١/٢.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. ويضاف إلى الميم والباء الفاء، إلّا أنّني لم أثبتها لعودة الضمير الآتي على
اثنين، ولأنّ سيبويه لم يذكرها في هذه المسألة. وسيأتي شرح المسألة مرّة أخرى بعد قليل. وانظر المتع
٧٠٩، ٦٨٦.

(٤) أي: في الياء والواو.

(٥) الرّعد: ١١.

(٦) في الأصل: الآخرين.

(٧) في الأصل: فلا يدغم.

(٨) في الأصل: الحقها.

والواو وإن كان قبلها فتحة، مع شيء من المتقاربة»^(١). يريد: في شيء من المتقاربة، ثم علّل كونهما لا يدغم غيرهما فيهما: بأنّه يصيرُ ما ليس فيه مدّ ذا مدّ، فهو عنده قسمٌ كالألف، لا يُدغم فيما قاربه^(٢). ولكن قد ذكر في غير موضع أنّ النون تُدغم فيهما^(٣)، فهي إذا أربعة أقسام.

ثمّ نعود للفظه حتّى يتبيّن ما أجملته هنا، قال: «والحروف المتقاربة مخرّجها»^(٤).

قلت: يكون «مخرّجها» بدل اشتمال، وكأنّه قال: المتقاربة هي مخرّجها. ولا يصحّ أن تكون المتقاربة ترفع «مخرّجها» مفرداً؛ لما تبين في باب الصّفة من أنّ مثل هذه الصّفة تكون أبداً على وفق الفاعل الذي يكون بعدها، ظاهراً كان أو مضمرّاً، فإنّما يُرفع المضمرُ الذي لـ«الحروف»، ويكون «مخرّجها» بدلاً، وفيه وضع المفرد موضع الجمع، وهذا لا يجوز إلّا ضرورة، نحو: قوله:

فِي حَلَقِكُمْ عَظُمُ...^(٥)

فقد كان ينبغي أن يقول: مخرّجها. وكذلك هو في نُسختي.

قوله: «والإظهار في الحروف التي من مخرج واحدٍ، وليست بأمثال [سواء]

(١) الكتاب ٤١١/٢ وفيه: «وإن كانت» في الموضعين.

(٢) في الأصل: قارنه.

(٣) انظر الكتاب ٤١٧/٢. وانظر ما سيأتي ٩٠٦ فما بعدها.

(٤) الكتاب ٤١٧/٢. وفيه: «مخرّجها». وبالجمع وردت في شرح السّيرافي ٤٩١/٦، والنّكت

١٢٥٤. وسيدكر المؤلّف الروايتين.

(٥) البيت بتمامه:

فِي حَلَقِكُمْ عَظُمُ وَقَدْ شَجِينَا

وهو للمسيب بن زيد مناة الغنوي. انظر الكتاب ١٠٧/١، مجاز القرآن ٧٩/١، ٤٤/٢، ١٩٥،

المقتضب ١٧٢/٢، جمهرة اللغة ١٠٤١، المحتسب ٢٤٦/١، النكت ٣٠٩، شرح المفصل ٢٢/٦، خزانة

الأدب ٧٣/٤، ٥٥٩/٧، ٥٦٢.

أحسن»^(١).

قلت: فهذه كَلِيَّةٌ أَعْلَمْنَا فِيهَا بَأَنَّ الإِظْهَارَ فِيمَا عَدَا الْمُثْلَيْنِ أَحْسَنُ مِنْ الإِدْغَامِ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا كَمَا قَالَ: مِنْ أَنَّ الْحَرْفَيْنِ لَيْسَا مِثْلَيْنِ، فَإِذَا كَانَ الإِظْهَارُ فِي الْمُتْقَارِبَيْنِ اللَّذَيْنِ هُمَا مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ كَالْحَاءِ وَالْعَيْنِ، وَالْقَافِ وَالْكَافِ، أَحْسَنُ، فَإِنْ يَكُونُ فِي الْحَرْفَيْنِ اللَّذَيْنِ لَيْسَا مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ كَالْهَاءِ وَالْخَاءِ، أَوَّلَى وَأَحْرَى.

قال: «وَلَا تُدْغِمُ الْيَاءُ إِنْ كَانَ قَبْلَهَا فَتْحَةٌ، وَلَا الْوَاوُ إِنْ كَانَ قَبْلَهَا فَتْحَةٌ، مَعَ شَيْءٍ مِنَ الْمُتْقَارِبَةِ»^(٢).

يريد: فِي شَيْءٍ.

ثُمَّ قَالَ مُعَلِّلاً: «لَأَنَّ فِيهَا لِينًا وَمَدًّا فَلَمْ تَقَوَّ عَلَيْهَا الْجِيمُ وَالْبَاءُ»^(٣).

قلت: إِنَّمَا يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: لَمْ تَقَوَّ عَلَى الْيَاءِ الْجِيمُ، وَلَا الْبَاءُ عَلَى الْوَاوِ، وَلَكِنْ خَلَطْتُ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ ظَاهِرَ الْكَلَامِ أَنَّ الْبَاءَ وَالْجِيمَ يُقَارِبَانِ الْيَاءَ وَالْوَاوِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِنَّمَا تَقَارِبُ الْوَاوُ الْبَاءَ، وَتَقَارِبُ الْيَاءُ الْجِيمَ، فَالْبَاءُ-يَقُولُ- لَمْ تَقَوَّ عَلَى الْوَاوِ فِي أَنْ تُغَيِّرَهَا وَتُصَيِّرَهَا إِلَى جَنْسِهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى أَنْ يَصِيرَ مَا فِيهِ مَدًّا بِمِثْلَةِ مَا لَيْسَ فِيهِ مَدٌّ، وَشَأْنُ الإِدْغَامِ إِنَّمَا يُغَيِّرُ مَا قَبْلَهُ بِذَهَابِ حَرَكَتِهِ، لَا بِزَوَالِ فَضْلِهِ فِيهِ، وَمَا هَذَا إِلَّا لِأَنَّ الْمُتْقَارِبَيْنِ يَضْعَفُ فِيهِمَا الإِدْغَامُ، فَهَذَا نَظِيرُ «قَرُمَ مَالِكُ»، كَمَا صَعِبَ هُنَا لَكَ الإِدْغَامُ لِلانْفِصَالِ، لَمْ تَقَوَّ عَلَى تَغْيِيرِ الْكَلِمَةِ تَغْيِيرًا زَائِدًا عَلَى ذَهَابِ الْحَرَكَةِ، وَهُوَ تَحْرِيكُ السَّاكِنِ الَّذِي هُوَ الرَّاءُ، فَهُوَ بِمِثْلَةِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ، وَلَا فَرْقَ. فَهَذَا عِلَّةٌ عَدَمِ إِدْغَامِهِمَا فِي غَيْرِهِمَا.

وَأَمَّا كَوْنُهُمَا لَا يُدْغَمُ فِيهِمَا غَيْرُهُمَا فَلِأَنَّهُمَا مُعْتَلَّانِ، فَيَصِيرُ الْحَرْفُ الَّذِي

(١) الكتاب ٤١١/٢. وما بين معقوفين تكملة منه.

(٢) الكتاب ٤١١/٢ وفيه: «كانت» في الموضعين.

(٣) في الأصل: والياء. وقد تكرر هذا التصحيف فيما سيأتي. انظر الكتاب ٤١١/٢.

يدخل فيهما معتلاً، ولم يوجد قطّ إدغامٌ يُصَيِّرُ الحروفَ الصّحاحَ معتّلةً، وكان هذا لو أدغم ناقضاً للقانون المستمرّ.

وقوله: «لأنّهما يُخْرِجَانِ مافيه مدّ ولين»^(١).

يعني: الباء والجيم^(٢).

وقوله: ولو كان مع هذه الياء والواو ماهو مثلهما سواء لأدغمتا^(٣).

يعني: لو كان مع الياء والواو مثلهما، الذي هو ياء مع واوٍ نحو «شَوِيّ»^(٤)،

وسَيُود»، و﴿مِنْ وَال﴾، و«مَنْ يَاسِر»، لأدغمت لأنّها متقاربة في الصفات؛ ألا ترى أنّ كلّ واحدٍ من الياء والواو معتّلة، والنّون فيها غنة تقوم مقام المدّ، فهذا هو القسم الرابع الذي قلناه.

ثمّ قال معتلاً لإدغام الياء في مثلها، والواو في مثلها: «لأنّ الحرفين استويا في

الموضع، وفي اللين»^(٥).

وفي المخرج، وفي الصّفة.

ثمّ قال: «فصارت هذه الياء والواو»^(٦).

أي: المفتوح ما قبلهما مع الجيم والميم اللذين هما مقارباها نحواً من الألف،

لأنّهما واحدة منهما في مقاربتها، كما أنّ الألف كذلك.

ثمّ استدلّ على أنّ الألف قد أشبهتها الياء والواو المفتوح ما قبلهما: بأنّ

(١) في الأصل: مخرجان مافيه من مد ولين. انظر الكتاب ٤١١/٢.

(٢) في الأصل: الياء والميم. قال السيرافي ٤٩٩/٦ (خ): «لأنّه بإدغام الياء في الجيم والواو في الباء يصيران جيما وباء فيذهب المدّ واللين فيهما».

(٣) في الأصل: لأدغمت. انظر الكتاب ٤١١/٢.

(٤) في الأصل: سويا.

(٥) الكتاب ٤١١/٢.

(٦) الكتاب ٤١١/٢.

عينها لاتقع مع عينها في قافية، وما ذلك إلاّ للمدّ الذي فيها^(١).

« ولأُتدغم في هذه الياء الجيم، وإن كانت لأُتحرّك »^(٢).

يريد: وإن كانت الجيم ساكنة، أي: مع أنّك لم تتكلّف شيئاً من إسكان متحرّك، لا يجوز إدغام نحو « أخرج يأسراً »؛ لأنّك تدخل مالميس^(٣) فيه اللين في الحروف اللينة.

وزعم أنّ « ظلموا مالكا، واطلمي جابراً »، ممّا يقوّي ترك الإدغام في الياء والواو المفتوح ما قبلهما^(٤). ووجه ذلك: أنّهما في هذه الجملة كالألف فبعداً من الإدغام في هذه المواضع إذ لهما حالة تكونان فيها كالألف.

ثمّ قال: « ومن الحروف حروفٌ لأُتدغم في المقاربة، وتدغم المقاربة فيها »^(٥)

الفصل.

هي عند سيبويه - رحمه الله - حروف « مرشف »، والذي يجمع أمرها أن تقول: إنّما لم تُدغم^(٦) فيما قاربها؛ لأنّ لها فضلاً زائداً يذهب بالإدغام، فالراء فيها تكرار، والميم فيها غنة، والشّين والفاء فيهما تفشٌّ، فعلى هذا تجيء قراءة من قرأ: ﴿يُخَسِّفُ بِهِمْ﴾^(٧) لحناً^(٨)، وكثيراً ما يقع اللحن في الإدغام، وقد عمل السّيرافي

(١) انظر الكتاب ٤١١/٢.

(٢) الكتاب ٤١١/٢.

(٣) في الأصل: تدخل ماتدخل مالميس.

(٤) الكتاب ٤١٢/٢.

(٥) الكتاب ٤١٢/٢.

(٦) في الأصل: يقول انما لم يدغم.

(٧) سبأ: ٩. وفي الأصل: نخسف. وهي بالياء والإدغام قراءة الكسائي من السبعة. انظر شرح السّيرافي

٦/٦٣١، ٦٤٤، ٦٤٥، (خ)، التبصرة والتذكرة ٩٥٦، الإقناع ١٧٧، الممتع ٧٢٠، شرح الشافعية للرضي

٣/٢٧٤، المساعد ٤/٢٦٨، تحاف فضلاء البشر ٤٥٨.

(٨) قال السّيرافي ٦/٦٣١: « وهو قليلٌ ضعيف ». قال ابن الباذش في الإقناع ١٧٧: « ووجهه: أنّها من

- رحمه الله - باباً لإدغام القراء^(١)، وجعل عذرهم في مثل هذا: أنّهم سمعوا فيها الإخفاء، فتخلّط^(٢) بالإدغام عندهم، فهو خطأ كما ترى.

ثم أخذ يُعلّل لم لم يُدغم فيها مقارها؟ فقال^(٣): الميم لم تدغم في الباء، نحو « أكرم به »؛ لأنّهم إذا اجتمع لهم النون مع الباء قلبوها ميماً، نحو « شنباء وعنبر »، فهم يفرون إليها، فإذا وجدوها لم ينبغ أن يزولوا. وإنّما امتنع إدغام مثل « عنبر » فيقولون: عبّر؛ لأنّ المثال حينئذ كان يكون ملبساً بما هو من المضاعف، فهم يقلبونها ميماً حيث لا يتخيّل أنّ الكلمة الميم فيها أصل، نحو « عنبر »؛ لأنّهم لم يبنوا في كلامهم « ع م ب ر »^(٤). والميم على هذا إنّما يقارها الباء والفاء والواو، فتعذر^(٥) إدغام الباء فيها لما ذكر، وأمّا الفاء فكان يذهب مافيها من التفشي، وأمّا الواو فكان أيضاً يذهب مدّها. وأيضاً فإنّ الإدغام في حروف الطرفين يقلّ - أعني الشفتين^(٦) والخلق - وإنّما معظم الإدغام في الفم؛ لأنّ جلّ الحروف في الفم؛ ألا ترى أنّ حروف الطرفين إنّما هي أحد عشر تسقط منها الهمزة والألف؛ لأنّهما لا يُدغمان، ويُدغم فيهما، فتبقى تسعة أحرفٍ من تسعة وعشرين، فحيث تكون الكثرة يجب التّخفيف.

وإن شئت عللت امتناع إدغام الميم في الواو: بأنّ الواو فيها مدّ ينقطع عند

حروف الشفة، وأنّ الباء مجهورة، والفاء مهموسة.

(١) انظر شرح السّيرافي ٦/٢٢٨ (خ) فما بعدها.

(٢) الكلمة غير منقوطة، ولم أقف على « تفعل » من الخلط فيما بين يديّ من معاجم اللغة.

(٣) الكتاب ٤١٢/٢.

(٤) في الأصل: ع م ب.

(٥) في الأصل: فيعذر.

(٦) في الأصل: الفم.

الحلق فتلحق^(١) بمخرج الألف، فلا يقع فيها الإدغام. فقد تبين أن الميم لا تُدغم فيما قاربها، ويُدغم فيها من المتقاربة الباء خاصة، نحو « اصحب مطرا ».

ثم أخذ يتكلم في الباء، فقال: إنه لا يُدغم في شيء من المتقاربة^(٢). وقد كنا قدّمنا العلة الجامعة لجملة هذه الحروف، لكن نأخذ ماعلل به سيبويه - رحمه الله - فقال^(٣): إنما لم تُدغم في الذي يقاربها، وهو الباء والميم والواو؛ لأنّها من باطن^(٤) الشّفة، وهو من أصول الثّنايا، فقد انحدرت إلى الفم، وقاربت مخرج الثّاء، فكما أن حروف الفم لا تُدغم / في حروف الطّرف، فكذلك قلت: ولم تُدغم فيها الواو؛ لما ذكرنا من أنّها تَلحقُ - بالمدّ الذي فيها - مخرج الألف، ولم تدغم فيها الميم؛ لأنّ غنتها كانت تزول.

ثم أخذ يتكلم في الرّاء، وأنّ مقاربها هو اللام والنّون، ولا تدغم الرّاء في واحدة منهما؛ للتكرار الذي فيها، ويدغم فيها اللام والنّون، نحو « هل رأيت، ومن رأيت »؛ لأنّه لا فضل فيهما يُذهب الإدغام^(٥).

وقوله: « وهي تَفشّي إذا كان معها غيرها »^(٦).

أي: إذا قلت: اختر ليلة، فهي مع اللام متفشّية. ولا يُريد: أن الرّاء إذا لم يكن معها غيرها لم تتفشّ، بل مقصوده بقوله: « مع غيرها » أنّها إذا أُدخلت فيه زال ذلك التّفشّي الذي يكون فيها إذا لم يُدغمها؛ لأنّه إنّما يتكلم فيها مع غيرها، لا وحدها.

(١) تقرأ: ملتحق.

(٢) الكتاب ٤١٢/٢.

(٣) الكتاب ٤١٢/٢.

(٤) في الأصل: ناطق.

(٥) انظر الكتاب ٤١٢/٢.

(٦) الكتاب ٤١٢/٢.

ثم قال: « يقوّي هذا أنّ الطّاء وهي مطبقة لأتجعل مع التّاء [تاء] خالصة ^(١) ».
يريد: أنّ مثل قوله تعالى: ﴿لَنْ بَسَطَ﴾ ^(٢) وإن أدغم فقد بقي مع الإدغام
الإطباق، ولم يذهب ^(٣)، وكذلك زعم الفراء - رحمه الله - أنّ هذا لأجعل فيه التّاء
خالصة، بل يبقى الإطباق ^(٤).

وزعم أنّ الشّين لأتدغم فيما قاربها، وهي الجيم؛ لأنّ فيها تفسّياً يستطيل
حتّى يلحق بمخرج الطّاء، فكرهوا أنّ يذهب ذلك الفضل، فلاتقول: أفرش جبلة،
إلاّ مبيناً، ويدغم فيها الجيم، نحو « أخرج شَبّاً » ^(٥).

(١) الكتاب ٤١٢/٢. وماين معقوفين تكلمة منه.

(٢) المائة: ٢٨.

(٣) اتفق الفراء على الإدغام والإطباق، قال ابن الباذش: « ويجوز إذهابه ». وسيذكر سيبويه في الباب
التالي أنّ ذهاب الإطباق وبقاؤه كلاهما عربيّ، وقال: « ومّا أخلصت فيه الطّاء تاء سماعا من العرب قولهم:
حُتْهم، يريدون: حُطَّتْهم ». انظر الكتاب ٤١٨/٢، شرح السيرا في ٥٠٥/٦ (خ)، الإقناع ١٨٥، ٢١٧،
٢١٨، شرح الشافية للرضي ٢٨١/٣. وانظر ما يأتي ٩٣٧، ٩٣٨.

(٤) عبارة المؤلف عن الفراء ملفقة للانتباه؛ فالفراء في هذه العبارة لم يخالف سيبويه، بل لم يخالف
المشهور المنقول عن الفراء، فلماذا ينقل المؤلف رأيه، ويصفه بالزعم، وقد فتشت طويلا عن رأي الفراء في
هذه المسألة فلم أجد ما ذكره المؤلف، وإنما وجدت في معاني القرآن له ٢٨٩/٢ هذا النصّ: « والعرب إذا
لقيت الطّاء التّاء فسكنت الطّاء قبلها صيّرُوا الطّاء تاء، فيقولون: أحتّ، كما يحولون الطّاء تاء في قوله
-الشعراء: ١٣٦-: ﴿أوعظت أم لم تكن من الواعظين﴾ والذال والذال تاء مثل-آل عمران: ٨٣-:
﴿أخذتم﴾ ورأيتها في مصحف عبدالله ﴿وأختم﴾ ومن العرب من يحول التّاء إذا كانت بعد الطّاء
طاء، فيقول: أحتّ. فهذا النصّ على طوله لم يصرح الفراء فيه ببقاء الإطباق، بل إنه شبه إدغامها في
التّاء بإدغام الذال والذال في التّاء، والذال والذال لإطباق فيهما، فكأن إدغام الطّاء والطّاء والذال والذال
في التّاء عنده واحد، تحول فيه هذه الحروف تاء. هذا ظاهر النصّ، ويستوفيني آخره، حيث ذكر عن بعض
العرب قلب التّاء إذا كانت بعد الطّاء طاء، فهذا تنبيه من الفراء إلى قوّة الطّاء؛ إذ قلبت ما بعدها، ومع
هذه الحال يصعب أن يتصوّر أنّ الفراء يعتقد ذهاب الإطباق إذا أدغمت الطّاء في التّاء، فلعلّ ماسبق كلّ
هو الذي جعل المؤلف ينبه على مذهب الفراء. والله أعلم.

(٥) انظر الكتاب ٤١٢/٢.

ثم قال: « هذا تلخيصٌ لحروفٍ لا تُدغم في شيء، ولحروفٍ^(١) لا تُدغم في المقاربة، وتُدغم المقاربة فيها »^(٢).

إن قلت: هذا تكرير؛ لأنّ الحروف التي لا تُدغم فيما قاربها لا تُدغم في شيء؛ فجعل كلّ ماذكر تلخيصاً لحروف « مرشف »؛ وهذا خطأ، بل ينبغي أن يقول: فهذا تلخيصٌ لما لا يُدغم في مقاربه ولا يُدغم مقاربه فيه، ولما يُدغم فيما قاربه من الصّفة لا في المخرج، ولما يُدغم في مقاربه ويُدغم مقاربه فيه.

قلت: لم يتكرّر قوله؛ لأنّ قوله: « لحروف لا تُدغم في شيء » معناه: مثلاً كان أو غير^(٣) مثل، والذي لا يُدغم في مثل إنّما هو الألف والهمزة، فكأنّه قال: فهذا تلخيصٌ لما لا يُدغم مقاربه فيه، ولا هو في مقاربه، فنهايته^(٤) أن لم يذكر ما لا يُدغم في مقاربه مخرّجاً ويُدغم فيه صفة.

وقد آن أن نذكر لم جعل الفارسي - رحمه الله - الضّاد ممّا لا يُدغم في المقارب، ولم جعلها سيبويه من قبيل ما يُدغم في مقاربه ويُدغم مقاربه فيه، فالذي قال: هي من الحروف التي تُدغم في مقاربها، رأى أنّها إذا اجتمعت مع مقاربها وقع إدغامٌ نحو « اضْجَع »، في « اضْطَجَع »^(٥) ومن لم يجعلها كذلك قال: لم يقع إدغامٌ حتّى صيرّ الثّاني ضاداً، فإنّما أدغمت في مثلها، لافي مقاربها، وهذا هو الظّاهر عندي^(٦).

(١) في الأصل: والحروف.

(٢) الكتاب ٤١٢/٢. وفيه: « فهذا ».

(٣) في الأصل: ادغمه. ولعلّ الصّواب ما أثبتّه، إن شاء الله.

(٤) في الأصل: فنهايه.

(٥) انظر شرح الشافعية للرضي ٢٨٦/٣.

(٦) وكلّ إدغام أصلاً لا يتمّ حتّى يصير أحد الحرفين كالآخر، فأيّ حجّة هذه؟! وكأنّه بهذا يريد أن يقول: إنّ أبا عليّ الفارسيّ لا يخالف سيبويه في الإدغام إنّما يخالف في كونها إدغام ضاد في مقارب، فيقول:

ثمَّ نعود إلى ما يُدغم في مقاربه ويُدغم مقاربه فيه: بدأ سيبويه -رحمه الله-
بالهاء مع الحاء^(١).

قلت: لم يمكن إدغامها فيما هي معه من مخرج واحد، وهو الهمزة والألف؛
لتعذر الإدغام في ذينك، فلم يبق لها ما تُدغم فيه إلاّ فيما قُرِب من مخرجها،
وهو الحاء^(٢) والعين، فبدأ بالحاء؛ لأنّها أقرب إلى الهاء من العين في الصّفة لافي
المخرج؛ ألا ترى أنّ الحاء مهموسة رخوة، والهاء كذلك، وأمّا العين فلم يبدأ بها،
وإن كانت أدخل في الحلق؛ لأنّ الهاء لا تُدغم فيها على قياس الإدغام، بل تُقلب
العين حاء، ثمَّ يقع الإدغام، وسيأتي ذلك، فمثال الهاء مع الحاء «اجبه حَمَلًا»،
البيان أحسن، ويجوز/ الإدغام، وإنّما كان أحسن كما قال سيبويه -رحمه الله-
من الإدغام بأنّه إنّما^(٣) يكون في حروف الفمّ، وليس بأصل في حروف الحلق،
وأيضاً فإنّ المخرج خلاف الآخر^(٤)، فمخرج الهاء من أقصى الحلق، ومخرج الحاء
من وسطه. ووجه الإدغام قربُ المخرجين، وأنّ الحرفين من حروف الهمس

هو إدغام ضاد في ضاد. وهذا لا يتفق مع كلام أبي علي في التكملة؛ لأنه ذكر مطّلب ومظلم، ومصير،
وصرّح بأنّ هذا الإدغام إنّما هو في مقارب، فقال: «وفي مفتعل من الصير: مصطبر، ولا يجوز أن تدغم
الصاد في الطاء كما أدغمت الطاء والطاء حيث قلت: مطّلب، ومظلم». فمن يقول هذا يلزمه أن يقول:
إنّ الصاد في الضاد في اضّجع مدغمة في الطاء، لامدغمة في مثلها. وأبو عليّ صرّح بأنّ الضاد لا تدغم في مقاربها،
ومثال اضّجع لم أقف عليه في كلامه لا في التكملة، ولا في غيرها. وعليه فالظاهر عند المؤلّف غير ظاهر،
وتخريجه لمذهب أبي عليّ لا يتفق مع كلامه. والله أعلم. انظر التكملة ٦١٦، ٦٢١.

(١) انظر الكتاب ٤١٢/٢.

(٢) في الأصل: الحاء. وسيكرر هذا التصحيح فيما سيأتي.

(٣) في الأصل: ان.

(٤) في الأصل: لآخر.

والرخاوة، تقارباً في المخرج والصفة^(١).

فإن قلت: هل يجوز العكس، وهو أن تدخل الهاء في الحاء^(٢)، فتقول: امـدح
حَّالاً، بالإدغام^(٣)؟

قلت: لا يجوز ذلك؛ لأنه يكون إدغام الأخرج في الأدخل، وماقرب إلى
الفم فإنه إنما^(٤) يكون فيه الإدغام، لامابعد. فهذا حال الهاء مع الحاء متقدِّمةً
ومتأخِّرةً.

« العين مع الهاء »^(٥).

قلت: لا يجوز في هذا إلاّ البيان، فإن أردت الإدغام حوّلت الهاء حاءً^(٦)،
فعندما تدخل فيها العين صارت حاءً، وذلك « اقطع هلالاً »؛ وسبب ذلك أنّهما^(٧)
ليسا من مخرج واحد، والإدغام ليس بأصل في حروف الحلق كما^(٨) كان ذلك في
الهاء والحاء، لكن يزيد هذا على ذلك أنّ الهاء مهموسة، والعين مجهورة، والهاء
رخوة، والعين بين الشديدة والرخوة؛ ألا ترى أنّها أحد حروف « لم يروعنا »^(٩)
فلما أردت الإدغام أبدلت من الهاء حاءً؛ لأنّها تشبهها في الصّفة وتشبه^(١٠) العين في

(١) انظر الكتاب ٤١٢/٢، ٤١٣، شرح الشافية للرضي ٢٧٦/٣، ٢٧٧.

(٢) في الأصل: الها.

(٣) في الأصل: الادغام.

(٤) في الأصل: بانه ان.

(٥) الكتاب ٤١٢/٢.

(٦) وهذا كثير في لغة بني تميم. انظر المتع ٦٨١.

(٧) في الأصل: انها.

(٨) رسمت في الأصل: كما ترسم « كما ». إلا أنّ طرف الكاف من أعلى لم يوضع، فصارت كأنّها

« لما » وهو يريد: كما ذكرنا ذلك في إدغام الهاء في الحاء في اجبه حملاً.

(٩) انظر ما سبق ٨٦٢، وما يأتي ٩٠٣.

(١٠) أي: الهاء.

المخرج.

وقوله: لأنّ الحروف الأقرب إلى الفم^(١).

أي: في الذي يكون في الحلق أدخل، فهذا أيضا ممّا يقوّي منع الإدغام.

وقوله: « فأبدلت مكانها »^(٢).

يعني: مكان العين من « اقطع هلالا ».

« أشبه الحرفين »^(٣).

يريد: الهاء والحاء، والأشبه بها^(٤) هو الحاء؛ لأنّها من مخرجها.

ثمّ قال: « ولم يُدغموا الهاء في العين »^(٥).

حين قالوا: اجبة عقبه^(٦)، على [خلاف]^(٧) « اقطع هلالا ».

« لأنّها مخالفة لها في الهمس والرخاوة »^(٨).

يريد: أنّ العين ليست بمهموسة^(٩)، وهي من الحروف التي بين الشدة

والرخاوة^(١٠)، والهاء مهموسة، فلم يقع فيها إدغام.

ثمّ قال: إنّ التقاء الحاءين أسهل من التقاء العينين^(١١).

(١) في الكتاب ٤١٣/٢: « لأن الأقرب إلى الفم لا يدغم ».

(٢) الكتاب ٤١٣/٢.

(٣) الكتاب ٤١٣/٢.

(٤) أي: العين.

(٥) الكتاب ٤١٣/٢ وفيه: « ولم يدغموها في العين ».

(٦) في الأصل: عبة. ومثال سيبويه: اجبه عنبه، لكن المؤلف سيمثل بعد قليل بما أثبتّه.

(٧) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٨) الكتاب ٤١٣/٢ وفيه: « تخالفها ».

(٩) في الأصل: ليس بمجهور.

(١٠) في الأصل: والرخوة.

(١١) الكتاب ٤١٣/٢.

لأنَّ « كَعَعْتُ » أقلُّ من « بَحَت » [فيما ضَعَفْتُ] ^(١) عَيْنُهُ، وأيضاً فإنَّ المهموس أخفُّ من المجهور. ثمَّ عضَّده بالسَّماع، وهو أنَّهم يقولون: ثُمَّ، في « معهم » ^(٢).

ثمَّ قال: « ومَّا قالت العرب في إدغام الهاء مع الحاء ^(٣) قوله:

ومسَّحِه مرُّ عَقَابٍ كَاسِرٍ ^(٤)

هذا موضعُ ردِّه السِّيرافي، وهو موضعُ ردِّ -لعمرك- لأنَّه لا إدغام ^(٥) فيه، ولا يجوز فيه الإدغام على حال؛ لأنَّ ما قبل الحرف الذي يكون مدغماً ساكن، فيؤدِّي إلى الجمع بين ساكنين، ولا يجوز ذلك في الشَّعر ^(٦). فالعذر لسيبويه أنَّه لم يرد بقوله: « إدغام الهاء مع الحاء » حقيقة الإدغام، وإنَّما أراد به الإخفاء ^(٧)؛ لأنَّه قريبٌ من الإدغام، فجعله إدغاماً، وكأنَّه يقول: حكم الحاء والهاء عندهم إذا اجتمعتا هذا، وهو الإخفاء. على هذا يتخرَّج.

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٢) ونسبه لبني تميم. انظر الكتاب ٤١٣/٢. وانظر اللباب ٤٧٣/٢.

(٣) في الكتاب ٤١٣/٢: « الهاء في الحاء ».

(٤) الكتاب ٤١٣/٢. وفي الأصل: من عقاب. والبيت ينسب لرؤبة بن العجاج وليس في ديوانه. وقبله:

كأنَّها بعد كَلالِ الزَّاجِرِ

وانظر الانتصار ٢٦٨، المحتسب ٦٢/١، سر صناعة الإعراب ٥٨، النكت ١٢٥٦، المخصص

١٣٩/٨، اللسان (كسر). وقد رسم ومسحه في الكتاب: « ومسحي ».

(٥) في الأصل: لادغام.

(٦) أوَّل من ردَّ على سيبويه الاستشهاد بهذا البيت، بعلة الجمع بين ساكنين، هو أبو الحسن الأخفش، وتبعه المبرِّد. وزاد السِّيرافي: « ويبطله أيضاً أنَّه قال: وما أدغمت العرب الهاء فيه في الحاء. وليس الأمر كذلك؛ لأنَّ الحاء قبل الهاء في الكلمة » يعني في الشاهد. إلَّا أنَّ هذا الإبطال لا يكون على رواية المؤلِّف للفظ سيبويه الذي أورده قبل الشاهد. انظر شرح السِّيرافي ٥٠٨/٦ (خ)، الانتصار ٢٦٨، سر صناعة الإعراب ٥٨.

(٧) انظر سر صناعة الإعراب ٥٨.

ولما فرغ من المخرج الأوّل، وهو الأقصى، أخذ يتكلّم في المخرج الثاني^(١)، وهو العين والحاء، فهذا المخرج لا يُدغم في الأقصى، ولا في الأقرب إلى الفم. أمّا امتناعه في الأدخل^(٢) فبيّن؛ لأنّ حروف الحلق ليس الأصل فيها الإدغام، وأيضا فإنّ الأخرج لا يُدغم في الأدخل. ولا يُدغم في الأخرج^(٣)؛ لاختلاف المخرجين، وليس الأصل في الحروف الحلقية الإدغام. فلم يبقَ إلّا أن يُدغم بعضها في بعض، فيدغم العين في الحاء، ويكون هذا إدغاما حسنا^(٤) / في « اقطع حملا »^(٥)؛ لأنّه إدغام الأدخل في الأخرج، والأثقل في الأخفّ؛ ألا ترى أنّ الحاء مهموسة رخوة، والعين مجهورة [بين الشدّة والرخاوة]^(٦)، وأيضا فإنّ اجتماع العينين^(٧) قليل جدّا؛ فلذلك تُصوّر إدغام العين في الحاء، ولم يُتصوّر العكس.

واعتلّ سيبويه - رحمه الله - لامتناع إدغام الحاء في العين: بأنّ الهاء^(٨) إذا اجتمعت مع العين يفرّون إليها^(٩) في « اجبه عُقبة »، فعندما يجدونها [أولى]^(١٠).
وقوله: « وهي مثلها في الهمس والرخاوة »^(١١).
يعني: والهاء مع الحاء مثلان، فلذلك يفرّون إليها.

(١) وهو وسط الحلق.

(٢) يعني: الأقصى.

(٣) يعني: الغين والحاء في الأقرب إلى الفم.

(٤) في الأصل: ادغام حسن.

(٥) في الأصل: في حسا. وما أثبتته تمثيل سيبويه. انظر الكتاب ٤١٣/٢.

(٦) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٧) في الأصل: المعنيتين.

(٨) في الأصل: الحاء.

(٩) أي: الحاء.

(١٠) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. والمراد: أنّها في مثل: امدح عرفة، أولى.

(١١) الكتاب ٤١٣/٢.

وقوله: « فجعلتها بمنزلة الهاء »^(١).

أي: جعلت العين بمنزلة الهاء، أي: جعلت هنا العين مع الحاء^(٢) بمنزلة الهاء مع العين، فكما قلبت العين حاء مع الهاء في « اجبه عُقبة »^(٣)، كذلك قلبتها هنا مع الحاء، فيقول هنا: لا تُدغم^(٤).

ثم قال: « ولكنك لو قلبت العين حاء، فقلت^(٥) [في] (امدح عرفة): امدح حُرْفَة، جاز »^(٦).

إن قلت: كيف يقول: ولكنك إن قلبت العين حاء جاز. فهو يستدرك ما لم يذكر؛ وما قال في أول الفصل إلا هذا؟

قلت: لم يقله نصّاً، إنّما زعم من أول الفصل أنّ الحاء لا تُدغم في العين، بل يحكم لها بحكم الهاء مع العين، في عدم الإدغام، ثم يقول هنا: ولكن إن أردت الإدغام فعلت كذا. وقد فرغنا من المخرج الثاني^(٧)، وهو العين مع الحاء وعكسه. زعم أنّ « اذْمَغْ خَلْفاً » يحسن إدغامه، وأنّ « اسلَخْ غَنَمَكَ » ليس إدغامه بذلك الحسن^(٨)، فعلة هذا أنّ حروف الحلق ليست بأصل للإدغام، وأيضاً فإنّ الحاء

(١) الكتاب ٤١٣/٢.

(٢) في: امدح عرفة.

(٣) ثم تُدغم الهاء في الحاء فتصير حاءين.

(٤) أي: بقلب الأوّل فتقول في امدح عرفة: امدع عُرْفَة، هذا لا يجوز.

(٥) في الأصل: حاء جاز فقلت.

(٦) الكتاب ٤١٣/٢. وما بين معقوفين تكملة منه. قال أبو عليّ الفارسي في التعلّيق ١٧٨/٥: « يقول:

جعلت العين بمنزلة الهاء في أن لم تدغم الحاء فيها في نحو: امدح عرفة، كما لم تدغم الحاء في الهاء في امدح هلالاً. وأدغمت العين في الحاء فيها في نحو: اقطع حملاً، كما ادغمت الهاء في الحاء بعد قلبه حاء في نحو: اجبه حملاً ».

(٧) في الأصل: الثالث.

(٨) انتهى المؤلف كما أشار من المخرج الثاني، وبدأ الكلام في المخرج الثالث، وهو أعلى الحلق. انظر

مهموسة رخوة، والغين مجهورة شديدة^(١)، فقد تباعد ما بينهما، لكن الذي حسّن « ادمَغْ خَلْفاً » أنّه إدغام الأدخل في الأخرج، وإذا أدغمت الخاء في الغين كان فيه إدغام الأخرج في الأدخل، وحسّن أيضاً هذا؛ لأنّ المخرج الثالث قريبٌ من الفم، وقد حكمت له العرب بحكم حروف الفم؛ ألا تراهم قد أخفوا التّون مع الغين والحاء في « مُنْخُل، ومُنْغَل »، وإنّما يُفعل ذلك مع حروف الفم على ماسيأتي. ولفظ سيبويه في هذا الفصل بيّن، فقد فرغنا من حروف الحلق، فنرجع الآن إلى حروف الفم.

القاف مع الكاف « الْحَقْ كَلْدَةً »^(٢)، وعكسها « اَهْكَ قَطْناً »^(٣). وزعم أن الإدغام في « الْحَقْ كَلْدَةً »، حسنٌ، [والبيان حسنٌ]^(٤)، وفي « اَهْكَ قَطْناً »، البيان أحسن^(٥).

قلت: وذلك أن إدغام الكاف في القاف إدغام الأخرج في الأدخل؛ لأنّ القاف تلي أوّل مخارج الحلق.
« الجيم مع الشّين »^(٦).

الكتاب ٢٤١٣.

(١) الغين مجهورة رخوة، فلعلّ هذا سهوٌ، أوفهم لقول سيبويه ٤١٣/٢: « وقد خالفت الخاء في الجهر والهمس »، وعلى الثاني فليس المقصود بالشديدة، أنّها من الحروف الشديدة، وإنّما شديدة بالنسبة للحاء، قال الفارسي في التعلّيق ١٧٩/٥ في شرح قول سيبويه الذي نقلته: « يقول: الغين وإن كانت رخوة، فليست تبلغ رخاوة الخاء ».

(٢) في الأصل: كاره. وكذا في الموضع التالي.

(٣) تقرأ في الأصل: كاره عكسك هك قطنا.

(٤) تكملة من الكتاب ٤١٤/٢.

(٥) انظر الكتاب ٤١٤/٢.

(٦) الكتاب ٤١٤/٢.

قلت: وأختهما^(١) الياء، وإِثْمَا لم يذكر الياء؛ لأنه قدّم أنّها مع الواو لا تُدغم واحدة منهما^(٢) في شيء، وتدغم فيهما^(٣) التّون خاصّة، وبعضها في بعض. وذكر هنا أنّ الجيم تُدغم في الشّين نحو «أَبْعَج شَبْنًا»^(٤) ولم يذكر العكس؛ لأنّ الشّين من حروف «مرشف»، وقد قدّمنا أنّ هذه الحروف ممّا يُدغم فيها مقاربها، ولا تُدغم هي في مقاربها. ثمّ ذكر اللام والرّاء^(٥). قلت: ومثالهما «اشْغَل رَجَبَةً»^(٦) ولا يُتصوّر العكس؛ لأنّ الرّاء لا تُدغم في مقاربها. وقوله: «وهما في الشّدة وجري الصّوت سواء»^(٧). يعني: أنّهما من الحروف التي بين الشّديدة والرّخوة؛ ألا ترى أنّهما من حروف «لم يروعا». وقوله: «وليس بين مُخرَجيهما مُخرَجٌ»^(٨). أي: هما من حروف طرف اللسان، فليس بينهما مُخرَجٌ يُخالف [كما هو الحال بين]^(٩) القاف مع اللام؛ لأنّ بينهما / مُخرَج الجيم والشّين والياء^(١٠).

(١) في الأصل: واختها.

(٢) في الأصل: منها.

(٣) في الأصل: فيها.

(٤) انظر الكتاب ٤١٤/٢.

(٥) الكتاب ٤١٤/٢.

(٦) انظر الكتاب ٤١٤/٢.

(٧) الكتاب ٤١٤/٢.

(٨) الكتاب ٤١٤/٢.

(٩) تكملة يلتئم بمثلها السياق.

(١٠) تقرأ في الأصل: والفاء. وبين القاف واللام أيضا مخرج الكاف ومخرج الضاد، لكن الحصر هنا غير مطلوب، والكلام فيه تجرؤ. وسيأتي كلام لسيبويه بعد قليل يقول فيه: «ليس مخرج من طرف اللسان

ثم ذكر النون وزعم أنها تُدغم في حروف « لم يرو »^(١). واعترض عليه: بأنّ القراء أدغموا^(٢) في حروف « يرملون ». وهو عيٌّ من القول؛ لأنّه لاخفاء في إدغامها مع مثلها.

فتدغم في الرّاء؛ لأنّ مخرجها قريبٌ جدّاً؛ ألا ترى أنّ سيويه قال في مخرجها: ومن طرف اللسان بينه وبين ما فوق الشّايا مخرج النّون، ومن مخرج النّون غير أنّه أدخل في ظهر اللسان قليلاً مخرج الرّاء^(٣). فجعل مخرجهما^(٤) واحداً، فيدغم بغنة وبلاغنة، وكذلك مع اللام، فتقول: من رَأْشِدٍ، ومن لَكَ؟ وقوله: « لأنّ الصّوت الذي بعده ليس له في الخياشيم نصيب فيغلب عليه الاتّفاق »^(٥).

يريد أن يعلل إبقاء الغنة مع اللام، فيقول: ليس للام^(٦) في الخياشيم عملٌ فيكون الحرفان متّفقيْن في الغنة، حتّى أنّك إذا أذهبت الغنة من الأوّل كانت موجودةً في الثّاني. [ثمّ قال: « وتدغم النّون في الميم »]^(٧).

أقرب إلى مخرج الياء من الرّاء ». على أنّه بين الياء والرّاء- كما في وصفه في الكتاب ٤٠٥/٢ - مخرج الضاد ومخرج اللام ومخرج النون.

(١) انظر الكتاب ٤١٤/٢.

(٢) في الأصل: لم يرو القراء. وبما أثبتّ يستقيم النصّ. وانظر الكتاب ٤١٤/٢.

(٣) الكتاب ٤٠٥/٢.

(٤) في الأصل: مخرجها.

(٥) الكتاب ٤١٤/٢.

(٦) في الأصل: اللام.

(٧) تكملة يلتمس بمثلها الكلام. انظر الكتاب ٤١٤/٢.

فإن قلت: كيف وقع الإدغام في التّون والميم، والتّون من حروف الفم،
والميم من الشّفتين؟

قلت: هما مجهورتان^(١)، وتجتمعان في أن كلّ واحدة منهما لها غنة في
الخيّشوم، تشتركان على هذا في الصّفة والمخرج.
وزعم سيبويه أن الصّوت بهما واحد^(٢)، وهو ظاهر، فلمّا وافقتها كذلك
أدغمت فيها.

ثمّ قال: « وتقلب التّون مع الباء ميماً؛ لأنّها من موضع تعتلّ فيه التّون »^(٣).
يريد أن يعلل لم قيل: شَمَبَاء^(٤)، فقال: لأنّ الباء من موضع ماتعتلّ فيه التّون.
[فإن]^(٥) قلت: الموضع الذي تعتلّ فيه التّون إنّما هو الميم.
[قلت]^(٦): يريد أنّها قلبت مع الباء؛ لأنّ الباء أخت الميم في المخرج والجرّ،
فكما أعلّت بالإدغام مع الميم^(٧)، أعلّت مع الباء بالقلب.
وقوله: « كما أدغموها فيما قرّب من الرّاء في الموضع »^(٨).

يعني: الياء؛ لأنّها قريبة من الرّاء^(٩) لامن التّون؛ ألا ترى أنّ الياء من وسط
اللسان، والتّون من طرفه، لكن قربت الياء ممّا هو قريب من التّون، وهو الرّاء،

(١) في الأصل: مجهوران.

(٢) انظر الكتاب ٤١٤/٢.

(٣) الكتاب ٤١٤/٢. وفي الأصل: مع الياء. وسيتكرر هذا التصحيح.

(٤) يعني: شنباء. وكذا رسمت في الأصل.

(٥) تكملة يلتزم بها الكلام.

(٦) تكملة يلتزم بها الكلام.

(٧) في الأصل: التّون.

(٨) الكتاب ٤١٤/٢.

(٩) في الأصل: الياء.

فأدغموها مع الياء، كما يدغمونها مع الراء، فكذلك غيروها مع الباء؛ لأنّ الباء قريبة من الميم.

وقوله: « فجعلوا ماهو من موضع ماوافقها في الصّوت »^(١).

الذي هو من موضع ماوافقها في الصّوت إنّما هو الباء، والذي وافقها في الصّوت هو الميم، فكأنّه يقول: فجعلوا الباء.

ثمّ قال: « بمثّلة ما قرب من أقرب الحروف إليها »^(٢).

أي: بمثّلة الياء؛ لأنّ الياء^(٣) أقرب الحروف إلى الراء، والراء أقرب الحروف إلى التّون.

واختصار هذا كلّ: فجعلوا الباء كالياء^(٤) في أن غيروا التّون معها، إلّا أنّها بعدت مع الباء بالقلب، ومع الياء بالإدغام.

ثمّ قال: « ولم يجعلوا التّون باءً »^(٥).

يريد: ولم يقولوا^(٦) في « شَبَّاء »: شَبَّاء؛ لأنّ التّون بعيدة من الباء؛ ألا ترى أنّ هذه^(٧) من اللسان، وهذه من الشفتين، وليس بينهما قرب في الصّفة؛ ألا ترى أنّ الباء ليس فيها غنة؛ وقد كنّا علّلنا هذا قبل: بأنّهم لو قلبوها باء لوقع اللبس^(٨).

ثمّ قال: « وتُدغم التّون مع الواو بغنة وبغير غنة؛ لأنّها من مُخرج ما

(١) الكتاب ٤١٤/٢. وفي الأصل: ماوافتها.

(٢) الكتاب ٤١٤/٢ وفيه: « الحروف منها ».

(٣) في الأصل: الباء لان الباء.

(٤) في الأصل: فجعلوا الياء كالباء.

(٥) الكتاب ٤١٤/٢.

(٦) في الأصل: يقلبوا. وما أثبتّه أحسن، وأوفق للسياق.

(٧) في الأصل: الاخرى أي هذا.

(٨) انظر ما سبق ٨٩٢.

أدغمت فيه التّون»^(١).

أي: لأنّ الواو من مخرج الميم، والميم قد أدغمت فيها التّون، فكذلك أدغمت فيما أشبهها، وهو الواو.

قوله: « وإئّما منعها أن تُقلب [مع] الواو ميمًا »^(٢) إلى آخره.

يريد: أنّ التّون في ﴿مَنْ وَال﴾ لم تُقلب مع الواو ميمًا؛ لأنّ الواو ليس تتجافى

[١٣٨ب] عنها / الشّفتان-أي: تراخى- والميم تنطبق عليها^(٣) الشّفتان، فهي كالباء في إطباق الشّفتين عليها، وكرهوا أن يكون مكان التّون أشبه الحروف بها وهو في موضع الواو؛ لأنّه من الشّفتين، وليس مثل الواو في التّجافى واللّين، فأدغموا ولم يقلبوا، فقالوا: ﴿مَنْ وَال﴾، بغنة وبلاغنة.

ثمّ قال: « وتدغم التّون مع الياء بغنة وبلاغنة »^(٤).

قلت: وإئّما أدغمت لأنّها أخت الواو في الصّفة، لافي المخرج، ولهذا تُدغم فيها.

وقوله: « لأنّه »^(٥) ليس مُخرَج من طرف اللسان أقرب إلى مُخرج الياء من

الرّاء»^(٦).

قلت: وإذا كانت كذلك، والرّاء^(٧) قريبة من التّون كما تقدّم، فكأنّها قريبة

من التّون؛ لأنّها قربت جدًّا من الحرف الذي قاربها.

(١) الكتاب ٤١٤/٢ وفيه: « وبلا غنة ».

(٢) في الأصل: الواو فيها. انظر الكتاب ٤١٤/٢. وماين معقوفين تكملة منه.

(٣) في الأصل: عنه... عليه.

(٤) الكتاب ٤١٤/٢.

(٥) في الأصل: لأنّها.

(٦) الكتاب ٤١٤/٢، ٤١٥ وفيه: « الرّاء من الياء ».

(٧) في الأصل: فالراء.

والضمير في «إليهما»^(١) يرجع إلى اللام والراء.

ثم قال: «وتكون التّون مع سائر حروف الفم حرفاً خفياً، مُخْرَجُهُ من الخياشيم»^(٢).

قلت: لما ذكر قصّة التّون مع حروف «لم يرو»^(٣) ومع الباء، وهو القلب والإدغام، أخذ يذكر حالها مع سائر حروف الفم، فقال: إنّها تُخْفَى معها، ولا تكون إلّا صوتاً في الخياشيم؛ وسبب ذلك أنّها من حروف الفم، فأرادوا أن يكون اللسان يرتفع مرّة واحدة، فلم يبينوها، ولم يدغموها أيضاً؛ لأنّ الإخفاء أخفّ وهو نظير الإدغام.

وقوله: «فلما وصلوا إلى أن يكون لها مُخْرَجٌ من غير الفم»^(٤).

أي: لما وصلوا إلى ألاّ يعملوا فيها عضواً كان ذلك أخفّ من أن يستعملوا فيه اللسان.

ثم قال: «وكان العلمُ بها أنّها نون من ذلك الموضع»^(٥).

أي: وليس ذلك إخلالاً^(٦) بها؛ لأنّها إذا خرجت من هناك علم^(٧) أنّها نون؛ لأنّه ليس ثمّ ما يدخل في الخيشوم غيرها والميم، وأمّا الميم فلا تُدغم ولا تُخفى؛ فلا لبس يقع بينها وبين غيرها، فيُعلم أنّها في ذلك الموضع نون، كما يُعلم ذلك إذا

(١) من قوله بعد قوله السابق: «ألا ترى أنّ الألف بالراء يجعلها ياء، وكذلك الألف باللام؛ لأنّ الياء

أقرب الحروف من حيث ذكرت لك إليهما». الكتاب ٤١٥/٢.

(٢) الكتاب ٤١٥/٢. وفي الأصل: حروف المعجم.

(٣) في الأصل: لم يروعنا.

(٤) الكتاب ٤١٥/٢.

(٥) الكتاب ٤١٥/٢.

(٦) في الأصل: إخلال.

(٧) في الأصل: اعلم.

خرجت من الفم.

ثم قال: « وهي مع الراء واللام والياء والواو إذا أدغمت [بغنة، فـ] — ليس مخرجها من الخياشيم، ولكن صوت الفم أشرب غنة^(١). »

يريد: أنها مع هذه الحروف ليست من الخياشيم، ولكن صوت النون^(٢) إنما هو من الفم. واستدل على ذلك: بأنها لو كانت من الخياشيم لما جاز إدغامها في واحدٍ منها؛ لأن المدغم يصير كالمدغم فيه، ولا يصير الشيء بمترلة الشيء حتى يشبهه، فإثما وقع الإدغام لأنها من حروف الفم، كما أن الراء واللام والواو والياء كذلك، ولو كانت من الخياشيم لما كان بينها وبين هذه الحروف شبه؛ لأنه لاحظ لهذه الحروف في الخيشوم، فكان الإدغام متعذراً، فهذا يقطع بأنها مع هذه الأحرف من الفم، لكن صوت الفم أشرب غنة.

وزعم أنها مع حروف الحلق بيّنة^(٣). قلت: والسبب مازعم: أنها تباعدت، فكما لا تدغم فيها، لم تُخفَ معها؛ لأنها من حروف الفم، وحروف الفم لا تدغم في حروف الحلق.

وزعم أن البيان في « مُنْخَلٌ وَمُنْعَلٌ » أجود، وأن الإخفاء بعض العرب يفعلُه^(٤). وهو القياس؛ لأنهما وإن قربا من الفم فهما مع ذلك من الحلق، فكان القياس فيهما أن يكونا كالحاء والعين.

ثم قال: « ولم نسمعهم قالوا [في التَّحَرُّك]: حين سُليمان، فأسكنوا التَّون

(١) الكتاب ٤١٥/٢. وماين معقوفين تكملة منه.

(٢) في الأصل: الفم.

(٣) في الأصل: لينة. انظر الكتاب ٤١٥/٢.

(٤) انظر الكتاب ٤١٥/٢.

مع هذه الحروف التي مُخرجها معها من الخياشيم»^(١).

[١٣٩]

قلت: يريد: لم أسمعهم يسكنون النون المتحرّكة مع حروف / الفم.

قوله: «لأنّها لأُحوّل حتّى تصير من مُخرج موضع الذي بعدها»^(٢).

يريد: أنّه لا يجوز أن تدغم فتغيّر لذلك، إلّا أن تصير حرفاً من جنس الذي بعدها، وهي لا تُغيّر بالإدغام مع هذه الحروف، فلذلك لم تُغيّر بالإسكان. هذا مراده، إلّا أن الكلام مستور.

ثمّ أخذ يُعلّل لمّ لم تُدغم في سائر حروف الفم؟ فقال: «لم تقوّ هذه الحروف على أن تقلبها؛ لأنّها تراخت عنها، ولم تقرب قرب هذه الستة»^(٣).

يعني: أن هذه الحروف بعيدة منها، ليست بمترلة الستة التي هي حروف «لم يرو»^(٤)، والباء التي تصير النون معها ميماً، وقد كنّا بينا القرب الذي بين هذه الستة وبين النون، في المخرج، وفي الصّفة.

وقوله^(٥): «فلم يحتمل عندهم حرفٌ ليس من مُخرجه غيره»^(٦).

قلت: الحرف الذي ليس من مُخرجه غيره هو النون؛ لأنّه يعمل فيها الخيشوم، ولا يعمل الخيشوم إلّا فيها^(٧)، وفي الميم خاصّة، فيريد بهذا اللفظ الطّويل: ولم تحتمل النون.

(١) الكتاب ٤١٥/٢. وما بين معقوفين تكلمة منه.

(٢) في الأصل: من مخرج من موضع. انظر الكتاب ٤١٥/٢. والكلام على تحويل النون مع حروف الفم.

(٣) الكتاب ٤١٥/٢ وفيه: «ولم تقوّ».

(٤) في الأصل: لم ترو.

(٥) في الأصل: وقولهم.

(٦) الكتاب ٤١٥/٢.

(٧) في الأصل: فيه.

« للمقاربة أكثر من هذه الستة »^(١).

أي: لم يُحتمل تغيير لأجل المقاربة أكثر من تغيير هذه الستة؛ لقربها منها، بخلاف سائر حروف الفم.

ثم قال: « وتكون ساكنة مع الميم إذا كانت من نفس الحرف بيّنة »^(٢).

قلت: لما فرغ من حالها مع الستة الأحرف في الكلمتين، أخذ يتكلم عليها مع هذه الأحرف إذا كانت معها في كلمة واحدة، وهذا مراده بقوله: « من نفس الحرف ». فزعم أنّ التّون مع الميم والياء والواو^(٣) على هذه الحالة بيّنة بمتزلتها مع حروف الحلق.

وقوله: « والواو والياء »^(٤).

مخفوض عطفًا على « الميم »، ثم أعطى السبب في ذلك وهو اللبس بما هو من المضاعف، فتقول: شاة زُئماء، و[غَنَمٌ]^(٥) زُئْمٌ، وقَنَوَاءٌ وقُئْيَةٌ، ولايجوز: زُئَاءٌ، ولاقَوَاءٌ، ولاقِيَّةٌ، فيلتبس بمضاعف الميم والياء والواو، فإذا أُمِنَ اللبسُ أدغمت كما تُدغِمُ المنفصلين، نحو « امْحَى^(٦) الكتاب »؛ لأنّه ليس في الكلام « افْعَلْ »، وقال الخليل - رحمه الله - في « انفعل » من « وَجِلْتُ »: « اَوْجَلْتُ^(٧) ». وهذا الفصل بيّن جدًّا من كلام سيبويه.

(١) الكتاب ٤١٥/٢.

(٢) الكتاب ٤١٥/٢.

(٣) في الأصل: والنون.

(٤) الكتاب ٤١٥/٢.

(٥) تكملة يلثم بها الكلام. انظر الكتاب ٤١٥/٢.

(٦) والأصل: امحى.

(٧) انظر الكتاب ٤١٥/٢.

ثم قال: « وإذا كانت مع الباء لم تتبين »^(١).

أي: أنَّ التَّون إذا وقعت قبل الباء لم يُنطق بها على حدِّ ما يُنطق بها مع الميم والياء والواو، بل تُقلب ميمًا؛ لما قلنا.

ثم قال: « لأنَّك لا تُدغم التَّون »^(٢).

أي: تَقلِّبها؛ لأنَّه لا يجوز إدغامها للبس.

ثم قال: « والميم لا تقع ساكنة قبل الباء »^(٣).

هذا اعتلالٌ لقلبها ميمًا، ويريد أنَّه ليس في كلامهم باء قبلها ميمٌ فيلتبس هذا به، فلمَّا أمَّنوا اللبس قلبوها ميمًا^(٤).

ولما فرغ من ذكر التَّون مع الميم^(٥) والياء والواو في كلمة، كأنَّ قائلًا قال له: فما حالها مع الرَّاء واللام من السَّنة إذا كانت معهما^(٦) في كلمة؟

فأجاب: بأنَّه لا يُوجد من كلامهم مثل « قَنَرٍ، وَعِنَلٍ »، فهذا أمرٌ مُستراحٌ منه. واعتلَّ لكونهم لم يتكلَّموا بمثله: بأنَّ ذلك لو وُجد فُأدغم لالتبس بمضاعف الرَّاء واللام، ولو بُيِّن لثقل؛ ألا ترى أنَّ مُخرج الرَّاء واللام والتَّون متقاربٌ جدًّا، ليس بين هذه الثلاثة مُخرجٌ غيرها^(٧).

وقوله: « ولم يُجز فيه ماجاز في (وَدَّ) »^(٨).

(١) الكتاب ٤١٥/٢، ٤١٦.

(٢) الكتاب ٤١٦/٢.

(٣) الكتاب ٤١٦/٢.

(٤) يعني: التَّون في قولهم: عَمِير.

(٥) في الأصل: مع النون.

(٦) في الأصل: معها.

(٧) انظر الكتاب ٤١٦/٢.

(٨) الكتاب ٤١٦/٢. وأصل وَدَّ: وَتَد.

يريد: أن يجيب لمن سأل: لَمْ لَمْ يُدْغَمُوا وَإِنْ وَقَعَ اللَّيْسُ لِقَرَبِ الْمَخْرَجِ كَمَا فَعَلُوا ذَلِكَ فِي « وَدَّ »؟ فقال: لم يُجْزِ فيه ذلك لأنَّ التَّاءَ وَالذَّالَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ^(١) مِنْهُمَا تُدْغَمُ فِي صَاحِبَتِهَا، وَصَوْتُهَا مِنَ الْفَمِّ، فَهِيَ أَشَدُّ اتِّصَالاً مِنْ هَذِهِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ النَّونَ لَهَا^(٢) عَمَلٌ فِي الْخِيشُومِ بِخِلَافِ سَائِرِ الْحُرُوفِ، فَهِيَ مَعَ سَائِرِ الْحُرُوفِ تَرَاحِي، فَلَا يُتَحَمَلُ فِيهَا الْإِدْغَامُ مَعَ اللَّيْسِ لِتَرَاحِيهَا، بِخِلَافِ التَّاءِ وَالذَّالِّ اللَّذِينَ تَكَادُ أَنْ تَقُولَ: إِنَّ مَخْرَجِيهِمَا^(٣) اتَّحَدَا.

ثُمَّ قَالَ: « وَإِنَّمَا احْتُمِلَ ذَلِكَ فِي الْيَاءِ وَالْوَاوِ وَالْمِيمِ لِبَعْدِ الْمَخَارِجِ »^(٤).
أَي: إِنَّمَا احْتُمِلَ الْإِظْهَارُ فِي « مُنِيَّةٍ، وَقِنُوءٍ، وَزُنْمٍ »؛ لِأَنَّ مَخَارِجَ هَذِهِ الْحُرُوفِ تَبْعَدُ عَنْ مَخْرَجِ النَّونِ.

وَقَوْلُهُ: « وَلَيْسَ حَرْفٌ مِنَ الْحُرُوفِ الَّتِي تَكُونُ النَّونُ مَعَهَا مِنَ الْخِيشُومِ يُدْغَمُ فِي النَّونِ »^(٥).

يريد: أَنَّ الْحُرُوفَ الَّتِي تُخْفَى مَعَهُنَّ النَّونُ، وَهِنَّ سَائِرُ حُرُوفِ الْفَمِّ، لَا يَجُوزُ إِدْغَامُهَا^(٦) فِي النَّونِ؛ لِأَنَّ النَّونَ لَمْ تُدْغَمْ فِي شَيْءٍ مَعَهُنَّ فَتَقْلَبُ وَيَكُونُ صَوْتُهَا مِنَ الْفَمِّ، بَلْ أَخْفِيَتْ وَصَارَ صَوْتُهَا مِنَ الْخِيشُومِ.
ثُمَّ قَالَ: « فَلَا يُدْغَمُن فِيهَا »^(٧).

أَي: لَا تُدْغَمُ^(٨) شَيْئاً مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ فِيهَا كَمَا لَا تُدْغَمُ فِيهِنَّ النَّونُ.

(١) فِي الْأَصْلِ: وَاحِدَةٌ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: لَهَا.

(٣) فِي الْأَصْلِ: مَخْرَجِيهَا.

(٤) الْكِتَابُ ٤١٦/٢ وَفِيهِ: « الْوَاوُ وَالْيَاءُ ».

(٥) فِي الْأَصْلِ: تُدْغَمُ. انْظُرِ الْكِتَابَ ٤١٦/٢.

(٦) فِي الْأَصْلِ: إِدْغَامُهُ.

(٧) الْكِتَابُ ٤١٦/٢.

ثم أخذ يعتلّ لذلك بأن قال: فَعِلَ ذلك بمنّ لبعدهنّ عنها، وقَلّة شبههنّ بها^(٢).

أي: أن هذه الحروف ليست تقرب منها كما قربت حروف « لم يرو » مع الباء، وقد تقدّم ذلك، ولذلك أدغمت فيهنّ، وقلبت مع الباء ميماً.
وليس من الحروف التي أدغمت فيها^(٣) التّون ما يدغم في التّون إلاّ اللام، نحو « هل ترى »، والبيان أحسن؛ لأنّهم يستوحشون من الإدغام فيها.
ثم قال: « ولم يُدغموا الميم في التّون »^(٤).

قلت: لو سكت عن هذا لاستغني عنه؛ لأنّه قد تقدّم أنّ الميم من الحروف التي تُدغمُ مقاربها فيها، ولا تُدغمُ هي في مقاربها^(٥). واعتلّ لأن لم يُدغم في التّون: بأنّها لم تُدغم في الباء مع قرب مخرجها، ولزوم الشفتين موضعها، فأحرى ألاّ تُدغم في الذي بُعد مخرجه عنها.

ثم قال: « ولام المعرفة تُدغم في ثلاثة عشر حرفاً »^(٦).
قلت: اعتمد سيبويه في إدغامها في هذه الحروف على^(٧) أنّ لام المعرفة كثيرة الاستعمال، فلمّا كثر استعمالها لزم التّخفيف، كما لزم تخفيف « يرى ». وذهب الفراء - رحمه الله - إلى أنّ السبب في الإدغام هنا أنّ لام المعرفة

(١) في الأصل: يدغمن.

(٢) الكتاب ٤١٦/٢ وفيه: « وفعل ذلك بما معهن لبعدهنّ منها ».

(٣) في الأصل: الحرف الذي ادغمت فيه.

(٤) الكتاب ٤١٦/٢.

(٥) في الأصل: هو في مقاربه.

(٦) الكتاب ٤١٦/٢.

(٧) في الأصل: كما.

شديدة الاتصال بما بعدها، فصارت بمنزلة المتقاربين في كلمة واحدة، فلزم إدغامها لما كانت متصلة، بخلافها إذا انفصلت، نحو «هل، وبل»^(١). وهذا المذهب ظاهره حسن، فإذا بحث عنه اضمحل؛ وذلك أن العرب تُظهر «أَقْتَلَّ»؛ إذا^(٢) كان المثلان في كلمة واحدة، لما كان المثل الأول لا يلزمه أن يكون مابعدة من جنسه، وهو بلاشك أولى بالإدغام من «الضَّارِب»؛ لأنه مثل، فثبت بهذا أن الاتصال ليس مُراعى، وإنما المراعى ما ذكر الإمام من كثرة الاستعمال^(٣).

ثمَّ -يُرجع إلى لفظ سيبويه- أخذ يجمع بين مخارج هذه الحروف ومخرج اللام بعد فراغه من كثرة الاستعمال، فقال: «اللام من طرف اللسان، وهذه الحروف أحد عشر حرفاً، منها حروف طرف اللسان»^(٤).

وهي: الطَّاء، والدَّال، والتَّاء، والذَّال، والظَّاء، والثَّاء، والصَّاد، والسَّين، والزَّاي، فهذه تسعة، وهي من طرف اللسان والثنايا، إمَّا أصولها، أو على الأصول قليلاً، أو أطرافها. والرَّاء والتَّون يقربان من هذه التسعة، أمَّا التَّون فمن طرف اللسان ما بينها^(٥) وبين فوق الثنايا، والرَّاء من مخرج التَّون غير أنها أدخل في ظهر اللسان، فهي قريبة من هذه الأحرف، فهذه أحد عشر حرفاً هي حروف اللسان^(٦). وحرفان استطالا حتَّى اتَّصلا بمُخرج هذه الأحرف، وهما الضَّاد والشَّين على ما يُبيِّن / في الباب الذي بعد هذا، إن شاء الله.

زعم سيبويه -رحمه الله- أن لام «هل، وبل»، ونحوهما، ممَّا ليس حرف

(١) انظر هذا الرأي من دون نسبة في الممتع ٦٩٢.

(٢) في الأصل: ولان.

(٣) انظر الكتاب ٤١٦/٢، الممتع ٦٩٢، المساعد ٢٧٢/٤.

(٤) الكتاب ٤١٦/٢ وفيه: «واللام».

(٥) اللسان يذكر ويؤنث. جهرة اللغة ٨٦٠.

(٦) انظر الكتاب ٤١٦/٢.

تعريف، يجوز إدغامه فيما قاربه، وإدغامه في بعض أحسن منه في بعض، فإدغام اللام في الراء نحو « هل رأيت »، أحسن من إدغامها في العين؛ لأنها -أعني الراء- أقرب الحروف إلى اللام^(١).

قوله: « وهنّ من الثّنايا، وليس فيهنّ انحرافٌ »^(٢).

يعني: أنّ الطّاء، والثّاء، والدّال، حروفٌ شدادٌ، فليس فيها انحرافٌ من مخرجها، بل معتمدٌ اللسان على أصل الثّنايا، ولا يتجافى، والراء هي من الحروف التي بين الشّديدة والرّخوة، فاللسان ينحرف عنها قليلاً كما ينحرف^(٣) عن اللام، فهي أشبه باللام من الطّاء وأختيها.

ثم أخذ يعلّل جواز الإدغام: بأنّ مُخرج اللام قريبٌ من هذه الحروف على ما قلنا، فجاز أن يدغم فيهنّ^(٤).

ومعنى قوله: « وهي مع الطّاء، [والثّاء]، والدّال »^(٥) أي: هي مع هذه الأحرف في الإدغام، فحذف لفهم المعنى.

ثمّ أخذ يبيّن حكم اللام مع الطّاء، والدّال، والثّاء^(٦)، وزعم أنّ الإدغام -أعني اللام فيهنّ- أضعف من إدغامها مع الطّاء، والثّاء، والدّال^(٧)، والسّين، والزّاي، والصّاد؛ لأنّ هذه انحدرت إلى أطراف الثّنايا حتّى قاربت مُخرج الفاء، والفاء من حروف الشّفتين، لا يدغم فيها شيءٌ من هذه الأحرف، فلمّا أشبهتها هذه

(١) انظر الكتاب ٤١٦/٢، ٤١٧.

(٢) الكتاب ٤١٧/٢ وفيه: « وليس منهنّ ».

(٣) في الأصل: فاللسان حرفٌ عنها قليلاً كما ينحرد. وقد أهمل نقط ينحرد.

(٤) انظر الكتاب ٤١٧/٢.

(٥) في الأصل: مع الطّاء والدّال. انظر الكتاب ٤١٧/٢. وما بين معقوفين تكملة منه.

(٦) في الأصل: الطّاء والدّال والثّاء.

(٧) في الأصل: الثّاء والدّال.

الأحرف لم تُدغم فيها اللام على حدّ إدغامها في الطّاء وأختيها، والصّاد وأختيها، ولكن إدغامها فيهنّ لأنّهن يشتركن مع الطّاء والصّاد في أنّهنّ من الثّنايا^(١).

ثمّ ذكر حكم اللام مع الصّاد والثّنين، وزعم أنّ الإدغام ضعيف فيهما^(٢)؛ لأنّ الثّنين من وسط اللسان، والصّاد من أوّل حافّته، فهما بعيدتا المخرج من اللام، فلم يكن إدغامها حسناً فيهما. وجوّازه على أنّ هذين الحرفين استطلاحا حتّى اتّصلا بمُخرج اللام^(٣).

وأما التّون فزعم سيبويه أنّ إدغام اللام فيها أقبحُ من إدغامها في هذه الحروف؛ وسبب ذلك: أنّ الحروف التي أدغمت التّون فيهنّ^(٤) لم يُدغم منهنّ شيءٌ فيها سوى اللام^(٥)، فكان ينبغي أن تجري التّون مع اللام مجراها مع سائر أخوات اللام. وهذا يريد سيبويه بقوله: « فلم [يجسروا على أن] يُخرجوها من هذه الحروف التي شاركتها في إدغام التّون »^(٦). فهذا هو السّبب في أن قُبِحَ إدغام اللام فيها.

(١) انظر الكتاب ٤١٧/٢.

(٢) في الأصل: فيها.

(٣) انظر الكتاب ٤١٧/٢.

(٤) يعني: الياء والواو والرّاء والميم. انظر الكتاب ٤١٧/٢.

(٥) انظر الكتاب ٤١٧/٢.

(٦) الكتاب ٤١٧/٢. وما بين معقوفين تكملة منه.

هذا باب الإدغام في حروف طرف اللسان والثنايا

وزعم أنّ الإدغام - أعني: إدغام الطّاء في الدّالّ - أحسنّ، وأنّ^(١) الإطباق أحسنّ من إزالته، وإذ هابه مع الدّالّ أحسنّ منه مع التّاء^(٢)؛ لأنّ الدّالّ أقرب إلى الطّاء من التّاء؛ ألا ترى أنّهما مجهوران، والتّاء مهموسة. فيدغم الطّاء فيهما^(٣)، وهما في الطّاء، [والدّالّ]^(٤) والتّاء كلّ واحدة منهما في أختها. وينبغي أن يكون إدغام التّاء في الطّاء أحسن من العكس؛ لأنّ في هذا إدخال الأضعف في الأقوى. هذا جملة ما قال سيبويه في هذه الثلاثة، ولفظه فيها بين جدّاً^(٥).

قوله: «فإنّما تغلب على الطّاء»^(٦).

اعتلّ لإدغام الطّاء في الدّالّ، فقال: إنّما تغلب الدّالّ على الطّاء حتّى تصيرها دالّاً؛ لأنّها أختها في الموضع.

وقوله: «لأنّها حصرت الصّوت»^(٧) /

قلت: يريد أنّها أشدّ^(٨) منها، وهذا - وهو وصف الشديدة - أنّه لا يجري

(١) تقرأ: واننا، أو: وانما.

(٢) في الأصل: الدال احسن منه مع ان التاء.

(٣) في الأصل: فيها.

(٤) تكلمة يلتزم بها الكلام.

(٥) انظر الكتاب ٤١٨/٢.

(٦) الكتاب ٤١٨/٢. وفي الأصل: يغلب.

(٧) في الأصل: حضرت. انظر الكتاب ٤١٨/٢.

(٨) في الأصل: شديدة.

فيها^(١) الصّوت، بل ينحصرُ الصّوت.

وتمثّل بكلّ مايتصوّر في هذه الثلاثة، فقال: اضبط دَلماً، وانقُطْ ثَوَاباً^(٢)، فهذا إدغام الطّاء فيهما. ثمّ عكس فقال: انقُدْ طَالِباً، وانعت طَالِباً، ثمّ مثل إدغام التّاء في الدّال^(٣)، وعكسه، فقال: انعت دُلّاماً، وانقُدْ تُلّك.

ثمّ قال: ولو قلت: اضبط دُلّاماً، لجاز، وهو يثقلُ التّكلّمُ به^(٤).

يريد: لوبيّنت لجاز إلّا أنّ الإدغام أحسن، وقد نصّ على هذا بعدد، على ماستقف عليه.

ولمّا علّلَ كونهم^(٥) يؤثرون الإدغام على الفكّ هنا: بأنّ هذين الحرفين شديداً، يلزم^(٦) اللسانُ موضعهنّ، لايتجافى كما يتجافى في الحروف الرّخوة، خاف أن يُعترض بـ «اصحبْ مطراً» لأنّهما أيضاً حرفان شديداً يلزمُ اللسانُ موضعهنّ، ولايتجافى، مع أنّ البيان أحسن، فانفصل عن هذا: بأنّ الميم لها عملٌ في الخيشوم، فصارعت التّون^(٧)، والتّون لا تُدغم [فيها الباء]^(٨)، فكذلك ماأشبهها^(٩).

(١) في الأصل: فيه.

(٢) في الأصل: ترايا. والمثبت من الكتاب ٤١٨/٢.

(٣) في الأصل: في الطاء.

(٤) الكتاب ٤١٨/٢.

(٥) في الأصل: عوهم.

(٦) تقرأ: يازمان.

(٧) انظر الكتاب ٤١٨/٢.

(٨) تكملة يلثم. مثلها الكلام. انظر التّعليقة ١٩٢/٥.

(٩) يعني: أنّ الشّبيه يقلّ عن المشبّه به، فلم تدغم الباء في التّون، وأدغمت في الميم، لكن لمشابهتها التّون كان البيان أحسن، أمّا في اضبط دلاما، فالدّال لم تشابه التّون، فكان الإدغام أحسن من البيان، ومثله: اضبط تُلّك، وانقُدْ تُلّك، وانعت دلاما. وقال الفارسي في التّعليقة ١٩٢/٥: «الميم من الشديدة التي يجري

وقوله: « لرأيتها بمتزلة ماقبلها »^(١).

أي: بمتزلة التّون. ويريد بذلك أيضاً: لونطقت بالتّون، وأمسكت بأنفك، لاختلّت، والميم كذلك. يريد أن يُقَرَّب الشّبه بينهما، ويجعلهما في حالة الإمساك شبيهتين كلّ واحدة منهما تختلّ.

ولما فرغ من الثلاثة [الأوّل]^(٢) ذكر الثلاثة الثّواني، وهي الصّاد^(٣)، والزّاي، والسّين.

وقوله: « وهي من السّين »^(٤).

يريد: والصّاد من السّين، كالطاء مع الدّال؛ لأنّهما مهموسان، ولا فرق بينهما، فإدغامها^(٥) في السّين أحسن من إدغامها في الزّاي؛ لأنّ الزّاي مجهورة، وتدع الإطباق، وإن شئت أذهبته، وإذهاؤه مع السّين أمثل منه مع الزّاي؛ لما قيل، وكذلك قال سيبويه.

وقوله: « والبيان أحسن »^(٦).

يريد: من البيان فيما قبل، لامن الإدغام؛ لأنّه بعدُ يقول: إنّ الإدغام أحسن

معه الصّوت، والباء لايجري معه الصّوت، فلذلك كان البيان اصحب مطرا أحسن، وكان الإدغام في الدّال والتّاء ونحوهما، أحسن؛ لأنّ تلك الحروف لاختلف في الشّدة كما اختلف الميم والباء فيها». قول الفارسي: « لايجري معه الصّوت » هو ما ذكره سيبويه من أنّ لها عملٌ في الخيشوم.

(١) الكتاب ٤١٨/٢.

(٢) تكملة أخذتها من كلام له سيأتي بعد قليل.

(٣) في الأصل: الراء.

(٤) الكتاب ٤١٨/٢.

(٥) في الأصل: فادغامهما.

(٦) الكتاب ٤١٨/٢ وفيه: « والبيان فيها أحسن ».

من البيان، فإنّما يريد أنّ البيان منها أحسن منه في الطّاء والدّال والثّاء؛ لأنّها حروف رخوة يتجافى اللسان عنها، فليس فيها صعوبة على حدّها في الطّاء وأختيها. ثمّ أخذ يتكلّم على الطّاء والدّال والثّاء، فقال: إنّ الطّاء مع الدّال كالطّاء مع الدّال^(١).

يريد: أنّهما مجهوران، والثّاء مهموسة، فلذلك كان إدغامها في الدّال أحسن منه في الثّاء، وكان إذهاب الإطباق مع الدّال أمثل منه مع الثّاء. ثمّ قال: « والبيان فيهنّ أمثل منه في الصّاد وأختيها »^(٢).

قلت: فهذا يؤيد ماقلناه هناك، من أنّه أراد بالبيان: في الصّاد وأختيها. أخبر أنّه أحسن من البيان في الطّاء وأختيها، واعتلّ لهذا: بأنّ رخاوة هذه الحروف أكثر؛ لانحراف طرف اللسان إلى أطراف الثّنايا، يريد: أنّ اللسان عند المنطق^(٣) بالطّاء وأختيها يخرج عن أطراف الأسنان.

وقوله: « ولم يكن [له] ردّ »^(٤).

أي: ولم يكن له رجوع إلى موضع النّطق^(٥) بها، كما لارجوع في الصّاد؛ لأنّك إذا نطقت بالصّاد وأختيها رأيت الأسنان العليا مطبقة على السفلى، واللسان من وراء ذلك، فلمّا كانت أشدّ رخاوة كان النّطق بها يستبين أمثل^(٦).

(١) الكتاب ٤١٨/٢.

(٢) الكتاب ٤١٩/٢. وفي الأصل: فيهنّ اسهل.

(٣) يقال: نطق نطقا ومنطقا ونطوقا. القاموس المحيط (نطق).

(٤) الكتاب ٤١٩/٢. وماين معقوفين تكملة منه.

(٥) في الأصل: الى ل النطق.

(٦) في الأصل: اسفل.

ثم قال: « والإدغام فيهنّ أكثر وأجودُ »^(١).

يريد: في جميع هذه الحروف، أوفي هذه الثلاثة، فإذا زعم أنّ الإدغام فيها أحسن من البيان، وكذلك يكون / في الستّة الآخر، فهذا نصٌّ على أنّ الإدغام فيها أحسن من البيان. واعتلّ لحسن الإدغام: بأنّ أصل الإدغام لحروف الفم، وهذه أكثر حروف الفم - أعني حروف طرف اللسان - لأنّ حروف الفم هذه: الاثنا عشر التي ذكرناها، مع لام المعرفة، والقاف، والكاف، والسين، والجيم، والتاء^(٢). فهذه جملة حروف الفم، وهي أكثر الحروف، وحروف الطّرف أكثر هذا^(٣).
وقوله: « وهي أكثر من حروف الثّنايا »^(٤).

« من » هنا للتّبيين، أي أنّها من حروف الثّنايا، لا بدّ أن نأخذها هكذا؛ لأنّه يتكلّم على حروف الثّنايا، فمحال أن تكون أكثر من أنفسها، فلمّا كانت أكثر حسن الإدغام فيها، وإن كانت منفصلة في كلمتين.
ولمّا فرغ من ذكر هذه التسعة على أنّ كلّ حرفٍ من الثلاثة يدغم في صاحبه، أخذ الثلاثة الأول^(٥) مع الثلاثة الثّواني يُبيّن حكمها بعضاً مع بعض، فقال: إنّ الطّاء وأختيها تدغم في الصّاد وأختيها^(٦). فحصل من هذا أنّهنّ يدغمن بعضهنّ في بعض وفي الصّاد وأختيها؛ لأنّ مخارجهما تقرب، وهما من حروف الثّنايا.

(١) الكتاب ٤١٩/٢.

(٢) في الأصل: الياء.

(٣) بعده في الأصل: والاكثر.

(٤) الكتاب ٤١٩/٢.

(٥) في الأصل: والاول.

(٦) الكتاب ٤١٩/٢.

وقوله: « وهنّ من أسفله »^(١).

أي: والصّاد وأختها من أسفله، أي من أسفل أصل الثّنايا، لامن أسفل الثّنايا؛ لأنّه قد نصّ في المخارج على أنّ الصّاد والزاي والسّين من فوق^(٢) الثّنايا، فإنّما يريد هنا: من أسفل أصل الثّنايا وهو فوق ، أعني: أنّ مخرج السّين فوق مخرج الطّاء. كذا زعم في المخارج، وكذلك هو الحقّ، وإذا اعتبرت ذلك وجدته، كما قلت لك. وزعم أنّ البيان عنده^(٣) حسن؛ لاختلاف المخرجين. قلت: وهذا بيّن.

ثمّ قال: « وكذلك الذّال والثّاء والطّاء »^(٤).

يُدغمَن في الصّاد وأختيها، والبيان فيها أحسن منه مع الطّاء وأختيها؛ ألا ترى أنّ الصّاد أقربُ إلى الطّاء، وهذا يريد سيويوه-رحمه الله- بقوله: « لأنها أبعد من الصّاد وأختيها »^(٥). أي لأنّ الطّاء وأختيها أبعد من الصّاد [وأختيها]^(٦)، وإن كانت أبعد فالطّاء [وأختها] أقرب^(٧). وزعم أنّ الطّاء وأختيها يدغمَن في الطّاء

(١) الكتاب ٤١٩/٢.

(٢) في الأصل: دوين. والصواب مأثبته، إن شاء الله، فهو مانصّ عليه سيويوه ٤٠٥/٢، وسينبه عليه المؤلف في تفسيره التالي.

(٣) في الأصل: عندي.

(٤) الكتاب ٤١٩/٢ وفيه: « الطّاء والثّاء والذّال ».

(٥) الكتاب ٤١٩/٢.

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٧) مابين معقوفين تكملة يلتئم بها الكلام. وقال أبوعلّي في التعلّيق ١٩٤/٥: « أي: الطّاء وأختها أبعد من الصّاد وأختيها من الطّاء والثّاء والذّال، ومعنى ذلك: أنّ البيان في الطّاء والثّاء والذّال مع الصّاد والسّين والزّاي أحسن من البيان في الطّاء والثّاء والذّال مع الصّاد والسّين والزّاي؛ لأنّ الطّاء وأختيها أبعد من الصّاد وأختيها، والطّاء وأختها أقرب إليهنّ من الطّاء وأختيها إليهنّ ».

وأختيها.

فحصل من هذا أن الطّاء وأختيها يدغم بعضها في بعض، و[كذلك الطّاء] ^(١) والدّال ^(٢) والتّاء، وكذلك الصاد والزاي [والسّين] ^(٣)، وتدغم الطّاء وأختها في الصّاد وأختيها، والطّاء وأختها في الطّاء وأختيها ^(٤)، [وتُدغم الطّاء وأختها في الطّاء وأختيها، والطّاء وأختها في الصّاد وأختيها] ^(٥)، ولا يُدغم السّين والصّاد والزاي في شيء من هذه الحروف البتّة؛ لأنّ فيها صغيراً، فكروا أن يُذهبوه.

وقوله: «وهنّ أُنْدَى في السّمع» ^(٦).

يريد: أفشى وأقوى؛ ألا ترى قوله:

فقلتُ ادعيْ وأدعوَ إنَّ أُنْدَى لَصَوْتٍ أن يُناديَ داعيَان ^(٧)

أي: الذي يُسمع ^(٨) كثيراً إنّما هو أن ينادي اثنان.

ولمّا فرغ من هذه التّسعة أخذ يتكلّم على ما يلحق بها، وذلك الصّاد والشّين،

(١) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٢) في الأصل: والدال.

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٤) لم يشر المؤلّف إلى إدغام الطّاء وأختيها في الطّاء وأختيها.

(٥) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٦) الكتاب ٤٢٠/٢.

(٧) ينسب إلى الأعشى، وإلى الخطيئة، وليس في ديوانيهما، وإلى دثار بن شيبان النمري، وإلى ربيعة بن جشم.

انظر الكتاب ٤٦/١، معاني القرآن للقرّاء ٣١٤/٢، سر صناعة الإعراب ٣٩٢، شرح المفصّل لابن يعيش ٣٣/٧، مغني اللبيب ٥١٩، اللسان (ندي).

(٨) تقرأ: التي سمع.

فزعم^(١) أنّ الطّاء وأختيها يُدغمن في الضّاد^(٢)، قال: «لأنّها اتّصلت بمخرج اللام»^(٣).
 [أي]^(٤) أنّها من أوّل حافة اللسان، واللام أدنى الحافة، فهي قريبة منها. ثمّ قال:
 وتطأطأت عن اللام حتّى خالطت أصول الأسنان^(٥). أي: وانحدرت لاستطالتها
 حتّى لحقت بمخرج الطّاء، مع أنّها مطبقة مثلها، فأدغمت الطّاء فيها، وحملت الدّال
 والتّاء على الطّاء.

ثمّ قال: «وكذلك الظّاء والدّال والتّاء»^(٦).

يريد: أنّهنّ^(٧) يُدغمن في الضّاد، كما أدغمت الطّاء / وأختها، فكما
 أدغموا الطّاء وأختيها، أدغموا الظّاء وأختيها.
 وزعم أنّ الضّاد لا تُدغم في شيء ممّا أدغم فيها؛ لاستطالتها، ولا في السّين
 وأختيها، كما لم تُدغم السين وأختها فيها^(٨).
 وزعم أنّ البيان هنا عربيّ جيّد^(٩)؛ لبعد المخرجين، فهو^(١٠) أقوى من البيان
 فيما مضى^(١١).

(١) تقرأ: يدغم.

(٢) في الأصل: الطّاء.

(٣) الكتاب ٤٢٠/٢.

(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٥) الكتاب ٤٢٠/٢ وفيه: «أصول ما اللام فوقه من الأسنان».

(٦) الكتاب ٤٢٠/٢.

(٧) في الأصل: أمّا.

(٨) في الأصل: يدغم السين اختاها فيها. وانظر الكتاب ٤٢٠/٢.

(٩) يعني: إذا سبقت الضاد بحرف مما ذكر من الحروف الستة.

(١٠) في الأصل: فهي.

(١١) انظر الكتاب ٤٢٠/٢.

ثم أخذ [يتكلم على]^(١) الشين، وزعم أن الطاء وأختيها يُدغمن فيها؛ لاستطالتها أيضاً. والإدغام في الضاد أحسن منه في الشين؛ لأنها أكثر اتصلاً بالسته، مع قربها منهن في الصفة؛ ألا ترى أنها مطبقة كالطاء، ولانتجاني عن موضعها تجاني الشين؛ لأن الشين بتفشيها لا تكادُ يستقرُّ اللسان عند النطق بها على مخرج، فلهذا كان الإدغام في الضاد أحسن منه في الشين^(٢).

ثم قال: وتُدغم الطاء وأختاها في الشين^(٣).

قلت: كلامه في هذا الفصل بين، وهو على حدّ إدغام [الطاء]^(٤) وأختيها، لافرق.

ثم قال: «واعلم أن جميع ما أدغمته، وهوساكن، يجوز لك إدغامه إذا كان متحرّكاً، كما يُفعل ذلك بالمثلين»^(٥).

يريد: أن المثلين يُدغم كل واحدٍ منهما في صاحبه إذا كانا منفصلين على الشرط الذي ذكرنا أولاً إذا كانا^(٦) متحرّكين، فكذلك المتقاربين، ولا فرق إلا أن الإدغام في المثلين.

ثم قال: «وحاله فيما يحسن ويقبح فيه الإدغام وما يكون فيه أحسن وما يكون خفياً وهو بزنته متحرّكاً قبل أن [يُخفى، كحال المثلين]»^(٧).

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. و«أخذ» قبلها مكرر في الأصل.

(٢) انظر الكتاب ٤٢٠/٢.

(٣) الكتاب ٤٢٠/٢.

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٥) الكتاب ٤٢٠/٢ وفيه: «تفعل».

(٦) في الأصل: كان.

(٧) الكتاب ٤٢٠/٢. وما بين معقوفين تكملة منه.

أي: وحالُ هذا الذي هو متقاربٌ كحال ذلك، فإذا توالى فيه التَّحرك كان الإدغام أحسن، وإذا لم يتوالَ كان الإدغام والبيان شبيهين، ولك أن تُخفي ويكون على زنته متحرِّكاً، وقد تقدّم هذا كلّهُ فقس عليه.

ثمّ قال: « وإذا كانت هذه الحروف المتقاربة في حرفٍ واحد، ولم يكن الحرفان منفصلين ازدادا ثقلاً »^(١).

قلت: يذكر هنا الحروف المتقاربة متّصلةً، ونخصّ الأماكن التي قلبت فيها الثاني للأوّل، والحروف^(٢) المبدلة لا للإدغام بل للتّقريب^(٣) من الإدغام^(٤)، فقد كنّا [ذكرنا]^(٥) في المتقاربين اللذين من كلمة [أنّه]^(٦) لا يجوز فيها الإدغام؛ لأجل اللبس، نحو « قنّية، وقنّوان »، وحيث أمن اللبس جاز الإدغام، نحو « أمّحى الكتاب »، فكلّ ما يذكر هنا ممّا يُدغم، فإنّه إنّما جاز ذلك فيه لأجل عدم اللبس، فمن ذلك « مُفتعل » من الثَّردِ: مُتَّردٌ، وحكى سيبويه - رحمه الله - أنّهم يقولون: مُثَّردٌ، فيقلبون الثاني للأوّل، قال: والقياسُ مُتَّردٌ^(٧)؛ لأنّ أصل الإدغام أن يقلب الأوّل للثاني^(٨).

(١) في الأصل: هذه الحروف من حرف واحد ازدادت ثقلاً.

(٢) في الأصل: والحروف.

(٣) في الأصل: الادغام بل التقريب.

(٤) نحو: مصطبر.

(٥) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٦) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٧) في الأصل: مشرد.

(٨) الذي في الكتاب ٤٢١/٢، وطبعة هارون ٤٦٧/٤: « فمن ذلك قولهم في مشرد: مشرد؛ لأنّهما متقاربان مهموسان، والبيان حسن، وبعضهم يقول: مشرد، وهي عربيّة جيّدة، والقياس مُتَّرد؛ لأنّ أصل الإدغام أن يدغم الأوّل في الآخر ». والصّواب ماورد في عبارة المؤلّف، بدليل قول سيبويه: « والبيان حسن » فكيف يقول ذلك، ثمّ ينقل لغة البيان. وعليه فصواب نصّ سيبويه أن يكون: فمن ذلك قولهم في

فإن قلت: ولم كان الأصل؟

قلت: قد أجاب سيبويه - رحمه الله - عن هذا بعد، فقال: لما كان يغيرون الأول بالإسكان غيروه بالقلب^(١).

ثم قال: « وقالوا في (مُفْتَعِل) من (الصَّبِر): مُصْطَبِرٌ »^(٢).

قلت: أصله « مُصْتَبِرٌ »^(٣)، ولم يُمكن التّكلم بهذا؛ لأنّ الحرفين متقاربان^(٤)، ومع هذا فهما كالضّدين؛ لأنّ الصّاد^(٥) مستعلية، والتّاء مستفلة^(٦)، فهم يكرهون الاستفال بعد الصّعود^(٧)، دليل ذلك: امتناعهم من الإمالة في نحو « قاعِد »، ولم يمكنهم لأنّ الصّاد لا يدغم [في]^(٨) التّاء فتوسّطوا حالةً، وأبدلوا من التّاء حرفاً يقربُ منها في المخرج، ومن الصّاد في الصّفة؛ لما قلناه، فهذا نهاية ما يُعلّل ويُقال هنا، وهذا يُريد بقوله: « ليستعملوا ألسنتهم في ضربٍ واحدٍ من الحروف »^(٩) أي: في مشابهه، بخلاف التّاء؛ لأنّ فيه مع التشابه ما ذكرناه. /

ثم قال: « إذ لم يكن بينهما سوى ما ذكرت »^(١٠).

مترد: مترد، وبعضهم يقول: مترد، وهي عربيّة جيّدة، والقياس مترد. وانظر شرح السيرافي ٥٥٧/٦ (خ).

(١) انظر الكتاب ٤٢٢/٢.

(٢) الكتاب ٤٢١/٢ وفيه: « من صبرت ». وفي الأصل: من الصّفة.

(٣) « مصتبر » لم يظهر منه في الأصل بسبب خرم إلّا الرّاء.

(٤) في الأصل: متقاربين.

(٥) في الأصل: الضاد.

(٦) « والتّاء مستفلة » أضاع أكثره خرم.

(٧) في الأصل: الصعد.

(٨) تكملة يلتزم بها الكلام.

(٩) الكتاب ٤٢١/٢.

(١٠) الكتاب ٤٢١/٢ وفيه: « ولم يكن بينهما إلّا ». وفي الأصل: إذا لم. وكذا في الموضع التالي.

يريد: إذ لم يكن بين التاء والصّاد^(١) إلاّ مذكّرت من الإطباق وعدمه،
[والصّفير، وأمّا المخرج]^(٢) ففي نهاية القرب.

ثمّ قال: وقالوا: مُصَبِّرٌ؛ لما امتنعت الصّاد أن تدخل في الطّاء^(٣).
قلت: فهذا نصٌّ على أنّ « مُصَبِّرًا » ممّا أدغم من^(٤) « مُصْطَبِر ».
فإن قلت: مالذي قاد إلى ذلك، ويمكن الإدغام من « مصتبر »؟
قلت: الذي دعاه إلى ذلك أنّ « مصتبرا »^(٥) لا يُتكلّم به، و« مصطبر »
يُتكلّم به، فينبغي أن يدعى أنّ هذا إنّما أدغم ممّا نُطق به.
وعضّد « مُصَبِّرًا » بما حكى عن هارون^(٦) من قراءة بعضهم: ﴿فَلَا جُنَاحَ
عليهما أن يَصْلِحَا﴾^(٧).

(١) في الأصل: والطّاء. قال سيبويه بعد النصّ السابق ٤٢١/٢: « يعني قرب الحرف، وصارا في حرف واحد، ولم يجوز إدخال الصّاد فيها؛ لما ذكرنا من المنفصلين، فأبدلوا مكانها أشبه الحروف بالصّاد، وهي الطّاء ».

(٢) يقرأ في لأصل: والمين واما الريح.

(٣) الكتاب ٤٢١/٢.

(٤) في الأصل: ما ادغم في.

(٥) في الأصل: مصطبرا.

(٦) أبو عبد الله - وقيل: أبو موسى - هارون بن موسى الأعور العتكي البصري الأزدي ولأ [ت: ١٧٠هـ تقريباً] كان يهودياً فأسلم، قارئ نحوي علامة صدوق نبيل، له قراءة معروفة. كان أوّل من سمع بالبصرة وجوه القراءات وألفها وتتبّع الشاذّ منها فبحث عن إسناده. روى عن عاصم الجحدري، وعاصم بن أبي النجود، وابن كثير، وأبي عمر بن العلاء، وعرض على عبد الله بن إسحاق وآخرين، وروى عنه علي بن نصر، ويونس بن محمّد المؤدّب، وآخرين، وثقّه ابن معين، وروى له البخاري ومسلم. انظر غايّة النهاية ٣٤٨/٢، بغية الوعاة ٣٢١/٢.

(٧) النساء: ١٢٨. وهي قراءة عاصم الجحدري. انظر الكتاب ٤٢١/٢، التّكملة ٦٢٢، مختصر في شواذ القراءات ٢٩، المحتسب ٢٠١/١، شرح الملوكي ٣١٩.

وزعم أن الزاي إذا اجتمعت مع التاء فإنها تُقلب-أعني التاء- دالاً، إذا لم يكن إدغام الزاي، فقرّبوا الحرفين بأن أبدلوا من التاء ما يشبهها مخرجاً وللزاي صفةً ومخرجاً، وهو الدال؛ إذ هو مجهور غير مطبق كالزاي. ومن قلب الثاني في « مُصَبِّر » قال: هذا مُزَان^(١).

ولم يذكر في « مُسْتَمِع » إلا قلب الثاني للأول فتقول: مُسَمِّع^(٢)، ولا سبيل إلى إبدال التاء دالاً^(٣)، ولا طاء؛ لأنها أبعد عن^(٤) السين من التاء؛ ألا ترى أن السين مهموسة، فهي كالتاء، والطاء والدال مجهوران، فلا سبيل إلى القلب، فإما أن تُبَيِّن، وإما أن تقلب الثاني للأول.

قوله: « فإن أدغمت قلت: مُسَمِّع »^(٥).

قد ذكر هذا، لكن مراده: فإن أدغمت فعلى ما قلت لك.

ثم قال: « وقال ناسٌ كثيرٌ: مُتَرَدٌّ »^(٦).

فإن قلت: قد ذكر هذا قبل.

قلت: إنما يريد: أنك لا تقلب في « مُسْتَمِع » الأول للثاني كما فعلت في « مُتَرَدٌّ »؛ لأن السين فيها صفيّر، والتاء والتاء من جنسٍ واحد، لافضل في أحدهما يذهب الإدغامُ به.

(١) « هذا مزان » تأثر بخرم. انظر الكتاب ٤٢١/٢.

(٢) انظر الكتاب ٤٢١/٢.

(٣) « دالا » أضاع أكثرها خرم.

(٤) في الأصل: الى.

(٥) الكتاب ٤٢١/٢.

(٦) الكتاب ٤٢١/٢ وفيه: « مُتَرَدٌّ ». والكلمة غير منقوطة في الأصل، لكن كلام المؤلف التسالي على

ما أثبت.

ثم قال: « وقالوا في اضْطَجَرَ: اضْجَرَ »^(١).

قلت: فلم يحك فيه أن يُدغم في غيره، بل^(٢) تقلب الثاني له فيصير ضاداً، فهو إذاً من الجنس الذي لا يُدغم في مُقاربه ويُدغم مقاربه فيه، فينبغي أن تجتمع الحروف التي لا تُدغم في مقاربا كما جمعها الفارسي - رحمه الله - « ضم شفر » لا « مرشف »^(٣)، فإنّ الضّاد لا يدخل في شيء حتّى يصير حرفاً آخر^(٤)، فهم لما ثقل عليهم في « مُضْجَرَ » الخروج من الاستعلاء للاستفال^(٥) فكروا [ذلك، أبدلوا من التّاء]^(٦) حرفاً يُشبهها في المخرج، ويُشبه الضّاد في الإطباق والاستعلاء [وهو الطّاء، ثمّ أدغموا الطّاء في الضّاد، فقالوا: مضْجَرَ]^(٧).

ثم قال: « وكذلك الطّاء »^(٨).

يريد: أنّها إذا اجتمعت مع التّاء فحالها كحال الضّاد لا تدخل فيها، ولما كان يظهر من هذا التّناقض؛ لأنّهم كانوا يدخلونها في الطّاء وأختيها منفصلين، نحو « احفظ طالبا، واحفظ تولبا، واحفظ دلاما »، فلمّا كانا متّصلين^(٩) لم يدخلوها

(١) الكتاب ٤٢١/٢.

(٢) في الأصل: بان.

(٣) انظر ماتقدم ٨٨٨، ٨٩٦.

(٤) يريد: أن الضاد لا يدغم في غيره؛ لأنه لا يصير، أي: لا يحوّل حرفاً آخر.

(٥) في الأصل: للاستقبال.

(٦) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٧) تكملة يلتئم بها الكلام بناءً على كلامه السابق، وإلاّ فقد ورد في ٨٩٦ أنّه لم يقع الإدغام حتّى صير الثاني ضاداً، فهو على هذا من إدغام المثليين لا المتقاريين.

(٨) الكتاب ٤٢١/٢.

(٩) في الأصل: متصلتين.

مع أن الإدغام في المتصل أوجب^(١)، أخذ يعتذر عن هذا بأحسن عذر، فقال: هما منفصلين يُترك فيهما الإطباق إن أدغمت، فكأنك لم تُحلّ بها، فإذا كانت متصلة كان الإدغام أوجب فيلزم عنه أن يذهب الإطباق جملةً؛ إذ كان يجوز ذلك مع المنفصل، فلمّا علموا أن الإدغام هنا يؤدي إلى ذهاب الإطباق جملةً رأوه^(٢) إجحافاً، فعدلوا عنه إلى قلب التاء حرفاً يُشبهها مخرجاً وصفةً، فقالوا: مضطجع؛ ليكون العمل من وجه واحد أخف^(٣).

وقوله: «وليكون الإدغام [في] حرف مثله»^(٤).

أي: قلبوا ليكون الإدغام في مماثل للطاء، إن وقع الإدغام؛ لأنّ الطاء أقرب إلى / الطاء من التاء؛ ألا ترى أن مخرج الطاء والتاء واحد، فهما من الطاء في المخرج على حدّ واحد، ويريد: الطاء بأنها قريبة من الطاء في الإطباق والاستعلاء والمخرج^(٥).

قوله: «إذ لم يجز البيان»^(٦).

أي: أبدلوا إذ لم يجز [إلا]^(٧) الإدغام؛ لما ذكرنا.

وقوله: «والإطباق»^(٨).

(١) «في المتصل أوجب» أضاع أكثره خرم.

(٢) تقرأ: ولوه.

(٣) انظر الكتاب ٤٢١/٢.

(٤) الكتاب ٤٢١/٢. وماين معقوفين تكملة منه.

(٥) في الأصل: والخبر.

(٦) في الأصل: اذا لم. وكذا في الموضع التالي. انظر الكتاب ٤٢١/٢.

(٧) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٨) الكتاب ٤٢١/٢.

أي: ولم يجز الإطباق والبيان؛ لأنَّ المتقارِبين في كلمة واحدة، فلو أدغموا لأجحفوا.

ثمَّ قال: « فكَرِهوا أَنْ يَجْحَفُوا بِهِ حَيْثُ مُنِعَ هَذَا »^(١).

أي: حيثُ مُنِعَ البَيان والإطباق، فتقول: مَظْلَم^(٢)، فَإِنْ أَدْغَمْتَ قُلْتَ: مَظْلَمٌ، هَذَا هُوَ الْقِيَاسُ، قَالَ زَهِيرٌ:

... وَيُظْلَمُ أحياناً فَيَظْلَمُ^(٣)

وَمَنْ قَالَ: مُصْبِرٌ، قَالَ: مَظْلَمٌ.

ثمَّ قال: « وَأَقِيسُهُمَا مُطْعِنٌ »^(٤).

يريد: أَنَّ الْقِيَاسَ أَنْ تَقْلِبَ الْأَوَّلَ لِلثَّانِي، لَاعْكَسَهُ، وَاعْتَلَّ لَهُذَا بِأَنْ قَالَ: لَوْ قُلْتَ: ذَهَبَ بِهِ، فَأَسْكَنْتَ الْآخَرَ، لَمْ يَجْزِ الْإِدْغَامُ، إِلَّا أَنْ تَسْكُنَ الْأَوَّلَ، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ جَعَلُوا الْآخَرَ يَتَّبِعُهُ الْأَوَّلُ، فَلَمَّا كَانَ الْأَمْرُ عَلَى^(٥) تَسْكِينِ الْأَوَّلِ وَتَغْيِيرِهِ،

(١) الكتاب ٤٢١/٢. وفيه: « فكَانَتْهُمْ كَرِهُوا ».

(٢) في الأصل: مصطلم.

(٣) البيت بتمامه:

هو الجواذ الذي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ عَفْواً، وَيُظْلَمُ أحياناً فَيَظْلَمُ

انظر الديوان ١٥٢، الكتاب ٤٢١/٢، سر صناعة الإعراب ٢١٩، الخصائص ١٤١/٢، المنصف ٣٢٩/٢، شرح أبيات سيبويه لابن السرياني ٤٠٣/٢، شرح التصريف ٣٦٢، شرح المفصل لابن يعيش ٤٧/١٠، ١٤٩، شرح الملوكي ٣١٦، ٣١٩، شرح الشافية للرّضي ٢٨٩/٣. ويروى: « فيظلم »، و« فيظلم »، و« فينظلم ». والذي في كتاب سيبويه « فيظلم » كما هنا، وكلام الأعلام على أنه بالظاء، أي أدغم الظاء في الظاء، وفي شرح أبيات سيبويه لابن السرياني « فيظلم » بلا إدغام.

(٤) في الأصل: وأقيسها. انظر الكتاب ٤٢٢/٢.

(٥) « على » أضاع أكثره خرم.

جعلوه تابعاً للآخر، فغيّروه^(١) ولم يُغيّروا الآخر. فهذا هو الذي بيناه^(٢) آنفاً.

وقوله: « ألاترى أنّك لو قلت في المنفصلين »^(٣).

إنّما قال: « في المنفصلين » ولم يقل: في المتصلين؛ لأنّ « افعل » كلّهُ إنّما هو بمترلة المنفصل، على ما بينا، فجاء بما هو مثله؛ لأنّه يُحملُ عليه.

ثمّ قال: « وكذلك تُبدل للذال [من مكان التاء] أشبه الحروف بها؛ لأنّهما إذا كانا في حرفٍ واحدٍ لزم ألاّ يُبينّا »^(٤).

لما ذكر حكم تاء « الافتعال » مع الصّاد والزّاي [والسّين]^(٥) والضّاد والظّاء، وزعم أنّ التّاء معها لا يصحّ أن تدخل فيها هذه الأحرف؛ لأنّ هذه الأحرف لا يُدغمن في التّاء، ومنها ما لا يُدغم على حال، نحو: الزّاي، والصّاد، [والسّين]^(٦)، أخذ يحتال على إدغامها؛ ألاترى أنّه تقدّم أنّها وأختيها^(٧) يُدغمن في الظّاء والذّال والثّاء، والصّاد والزّاي والسّين، فينبغي ألاّ تُقلب معها التّاء، بل لا تُدغم فيها، فتقول: مذكر^(٨)، في « مذكر »^(٩). وقوله: « لأنّهما إذا كانا في حرفٍ واحدٍ لزم ألاّ يُبينّا » اعتلال لقولهم^(١٠) بعد القلب: مذكر، ولم يقولوا: مذدكر، كما يقولون: مضطبر،

(١) تقرأ: فقهره.

(٢) « بيناه » أضاع أكثره خرم. ويحتمل كونه: قلناه.

(٣) الكتاب ٤٢٢/٢.

(٤) في الأصل: تبدل الذال... لاهما... لازم. انظر الكتاب ٤٢٢/٢. وما بين معقوفين تكملة منه.

(٥) تكملة يلتزم بها الكلام.

(٦) تكملة للحصر.

(٧) في الأصل: واختها. ويعني: التّاء والظّاء والذّال.

(٨) وبعض بني أسد يغلب الذال فيقول: مذكر. انظر معاني القرآن للفراء ١٠٧/٣.

(٩) تقرأ: متطر في مدطر.

(١٠) في الأصل: بقولهم.

تارة، ومُصَبِّرٌ، أخرى^(١)، فقال: هم ما يدغمونها^(٢) منفصلين، فلزم أن يُدغما متّصلين في « افتعل » [بعد قلب التاء دالاً]^(٣) لقرب الدال من الدال. وقوله: « فكرهوا هذا الإجحاف »^(٤) اعتلالٌ لقلب التاء دالاً، أي: كرهوا إدخال الدال في التاء؛ لأنّ هذا إجحافٌ بالدال؛ لكونها مَجْهُورَةٌ، والتاء مهموسة، فأرادوا أن يكون الإدغام في حرفٍ مثله في الجهر.

وقوله: « والزّاي لا يُدغم على حال »^(٥).

أي: قالوا: مُزْدَان، ولم يقولوا: مُذْكَر، وكذلك الصّاد مع التّاء، والضّاد معها. وجملة تلك الحروف لأنّ فيهنّ فضلاً زائداً^(٦) كرهوا إذهابه مع ما ليس له فضلٌ، فلذلك أظهروا مع هذه الأحرف، ولم يظهروا في « مُذْكَر ». وقد ثبت^(٧) في بعض النسخ: « والزّاي لا تدغم فيها إلّا على حال ». أي: لا تُدغم في الدال إلّا على حال وهو قلب الدال زائداً^(٨) فيقولون^(٩): مُزّان.

وقوله: « فلم يُشبهوها »^(١٠).

أي: فلذلك لم يُشبهوا الدال مع الدال بالزّاي مع الدال؛ لقرب الذي بينهما.

(١) في الأصل: تأتي ومصبر أخرى.

(٢) في الأصل: يدغمونها.

(٣) تكلمة يلتئم بمثلها الكلام.

(٤) الكتاب ٤٢٢/٢.

(٥) الكتاب ٤٢٢/٢ وفيه: « لا تدغم فيها ». أي في الدال. وستأتي رواية أخرى.

(٦) في الأصل: فضل زايد.

(٧) « في مذكر وقد ثبت » تأثر بحرم، خاصّة « مذكر ».

(٨) « قلب الدال زاي » تأثر بحرم.

(٩) في الأصل: ويقولون.

(١٠) الكتاب ٤٢٢/٢.

وقوله: « والضَّاد في ذلك بمنزلة الصَّاد »^(١).

يريد: أنَّ الضَّاد في اجتماعها مع التَّاء بمنزلة الصَّاد مع التَّاء، أي: تقلب معها طاء، ويجوز الفكُّ إذ ذاك والإدغام، بخلاف « مُذْكَر »^(٢). وقد كان فرغ من هذا قبل، وإنَّما جاء به لأجل الذَّال مع الدَّال، يقول: يدغم هذا ولا يُدغم / هذا. ولما كان قدَّم أنَّ الضَّاد لا تدخل في الطَّاء، ولا في شيء؛ لأنَّها من حروف « ضمّ شفر »، أخذ هنا يعتذر عن قولهم: مطَّجع، فقال: أدغمت حيث كانت الطَّاء مطبقة، ولم تكن في السَّمع مثلها^(٣).

أي: مثل الضَّاد^(٤)؛ لأنَّها أعني الطَّاء - أعظم إطباقا.

ثمَّ قال: وقربت منها، وصارت في كلمة واحدة، فاغتفروا استطالتها، ثمَّ قال: وصارت كلام المعرفة إذا لزمها الإدغام فيما لا تُدغم فيه في الانفصال إلَّا ضعيفاً^(٥).

أي: لما كانت معها في الكلمة الواحدة آثروا الإدغام كما يؤثرونه في لام المعرفة لا تُصلها فيما بعدها.

فإن قلت: لم أبطلتم تعليل الفراء في لام المعرفة، وسيبويه قد اعتلَّ [به]^(٦)؟ قلت: لم يُبطله إلَّا من حيث أنَّه لا يُكتفى به دون الكثرة، بل لابدَّ من كثرة

(١) الكتاب ٤٢٢/٢.

(٢) عدم جواز الفكِّ في مذكر، هو مذهب سيبويه، وسماعه عن العرب. وحكى عنهم الجرميّ الفكِّ، وأجازه، وهو القياس. انظر التعلية ١٩٧/٥، سرَّ صناعة الإعراب ١٨٧.

(٣) الكتاب ٤٢٢/٢.

(٤) في الكتاب ٤٢٢/٢: « في السَّمع كالضاد ».

(٥) الكتاب ٤٢٢/٢.

(٦) تكملة يلتمُّ بها الكلام. وقد مضى تعليل الفراء ٩١٥، ٩١٦.

الاستعمال.

ثم أخذ يتكلّم على الطّاء مع التّاء، وزعم أنّ قلب التّاء طاء مع الطّاء
أجدر^(١).

أي: أولى من قلبها مع سائر الحروف؛ لأنّ التّاء أقرب إلى الطّاء من سائر
الحروف، فردّها للطّاء.

ثمّ قال: « ولا تُدغم الطّاء في التّاء فتُخلّ بالحرف »^(٢).

أي: لا تُدخل الطّاء في التّاء فتخلّ بالحروف التي فيها فضل صوت.

وقوله: « لأنّهما في الانفصال أثقل »^(٣).

اعتلّ للإدغام، أي: أنّ اجتماعهما منفصلين يثقل لقرّبهما؛ ألا ترى أنّهما^(٤)

من مخرج واحد، فلمّا كان ذلك في الانفصال، لزم الإدغام في المتصلين.

وقوله: « ولم يدغموها في التّاء »^(٥).

قلت: تكرارٌ، لكن ذكر هنا مُتمّماً، قال: « لأنّهم لم يريدوا إلّا أن يبقى

الإطباق »^(٦). أي: لم يدغموه في الاتّصال لأنّ الإدغام في الاتّصال شديدٌ يزول له

الإطباق، وهم لا يرون إلّا أن يبقى الإطباق.

وقوله: « إذ كان يذهب في المنفصلين »^(٧).

(١) الكتاب ٤٢٢/٢.

(٢) الكتاب ٤٢٢/٢. و« فتخلّ » لا يقرأ منه بسبب حرم إلّا اللام.

(٣) الكتاب ٤٢٢/٢. وفي الأصل: لأنّها.

(٤) في الأصل: اجتماعهما منفصلين يعتلّ لقرّبهما ألا ترى أنّهما.

(٥) الكتاب ٤٢٢/٢.

(٦) الكتاب ٤٢٢/٢.

(٧) الكتاب ٤٢٢/٢ وفيه: « في الانفصال ».

تعليل؛ لأنه كان يلزم هنا إذهابه؛ لأنه إذا كان يذهب مع الانفصال جوازاً، فيكون مع الاتصال ذهابه وجوباً، ولهذا قال: « فكرهوا أن يلزموه ذلك في حرف ليس من حروف الإطباق »^(١). أي: كرهوا أن يلزموا ذهاب الإطباق مع ما ليس بمطبق^(٢).

ثم قال: « وكذلك الدال »^(٣).

أي: بمترلة الدال مع التاء، تقلب التاء دالاً، ثم تدغم الدال في الدال. وهذا أيضاً يحتال فيه كما احتال هناك؛ لأن الدال ليست من الحروف التي فيها فضل فكره ذهابه، قال: « لأنه قد يجوز^(٤) فيه البيان في الانفصال، مع ما ذكرنا من الثقل »^(٥). أي: لانقول: ادتانوا، لأن « انقد تلك »^(٦) بالإظهار ثقیل، وهو قليل، ولهذا قال: و[قد]^(٧) يجوز فيه البيان. فأتى بـ « قد » لأنها للتقليل، فلما كان ذلك ثقيلًا في المنفصلين لزم الإدغام في^(٨) المتصلين.

وقوله: « فلما صار هنا، لم يكن له سبيل إلى أن يفرد من التاء »^(٩).

أي: كان في الانفصال يجوز فيه البيان على ضعف، فلما صار متصلاً لم يجوز

(١) الكتاب ٤٢٢/٢.

(٢) في الأصل: بمطمين.

(٣) في الأصل: الدال. وفي الموضع الذي بعده: الدال. انظر الكتاب ٤٢٢/٢.

(٤) في الأصل: لا يجوز. وسيأتي صوابه عند المؤلف. وانظر الكتاب ٤٢٢/٢.

(٥) الكتاب ٤٢٢/٢ وفيه: « على ما ذكرنا ».

(٦) في الأصل: ذلك.

(٧) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٨) « الإدغام في » أضاع أكثره حرم.

(٩) الكتاب ٤٢٢/٢ وفيه: « ههنا ». وفي الأصل: جاز. وكذا في الموضع التالي.

أن يفرد من التاء، أي: لم يجز إظهاره، فيكون بعد الدال غيرها، بل عزموا على ألا يكون بعدها غيرها، كما فعلوا ذلك بالطاء؛ لأنهم كرهوا أن يكون الجهر الذي فيها يذهب^(١).

ثم قال: وقد شبه بعض العرب حروف الإطباق الأربعة، إلى آخره^(٢).

[١٤٣ب] قلت: فهذه درجة الثالثة بين^(٣) المنفصلين / وبين ما يقرب من المتصل، فـ «افتعل» أقرب إلى الاتصال من «فعلت»؛ ألا ترى أنك تقول: فعل، فذهب [التاء]^(٤)، وتاء «افتعل» لم تدخل على أنها لتخرج^(٥)، فتقول في «خبطته»: خبطته، وفي «فحصت»: فحصت، وفي «حفظت»: حفظت^(٦). وقد اعتل سيويه لها، وكلامه في نهاية البيان^(٧).

وزعم أن بعض العرب قلبها مع الدال دالاً في فعلت، فقال في «عُدته»: عُدّه، فشبهها بها في «أذان»^(٨)، فشبه التاء في «فعلت» بها في «افتعل»، وكذلك «نقدته ونقدّه»^(٩).

ثم قال: «واعلم أن ترك البيان هنا أقوى منه في المنفصلين»^(١٠).

(١) في الأصل: مذهبه. انظر الكتاب ٤٢٣/٢.

(٢) انظر الكتاب ٤٢٢/٢.

(٣) في الأصل: في.

(٤) تكلمة يتضح بها الكلام.

(٥) في الأصل: لمدح.

(٦) في الأصل بطائين مفصولتين.

(٧) انظر الكتاب ٤٢٢/٢.

(٨) في الأصل: اذان.

(٩) تقرأ في الأصل: نعدط ونعدت. انظر الكتاب ٤٢٢/٢.

(١٠) الكتاب ٤٢٣/٢. وفي الأصل: أقوى هنا.

قلت: هذا هو الذي قلنا، من أن هذا درجةً بين المشبّه بالمتّصل وبين المنفصلين، فهو أقرب إلى الاتّصال من المنفصلين؛ لأنّ التّاء التي للضمير قد صارت كحرف من حروف الكلمة، فلهذا كان تركّ البيان، وهو الإدغام، أقوى منه في المنفصلين، وإن كان البيان حسناً. قال سيّويه - رحمه الله -: « حدّثنا من لانتهم أنّه سمعهم يقولون: أخذتُ، فَيُبيّنون »^(١).

وأعطى هنا كلمة ليست من الباب، قال: إذا كان الثّاني من المثليّن ساكناً، لم يُدغم فيه؛ لما ذكر من أنّ الأصل أن يُغيّر الأوّل بالتّسكين، فالأوّل هو الذي يكون ساكناً، لا الثّاني. قال: ألا قالوا: يُبيّن لهم^(٢).

هذا استئناف اعتراض، كأنّ القائل يقول: لم قلبوا الثّاني للأوّل في « مُزّان، ويصبرُ »، ولم يقلبوا في « يُبيّن لهم »، [فيقولون]^(٣): يُبيّن لهم؟

فأجاب: بأنّ الأوّل لما كان يسكن كان الآخر يقوى عليه بالقلب، ولا يتصوّر العكس؛ لأنّ الأصل كذلك. قوله: وذلك « أُسْتَطْعَم »^(٤).

قلت: هذا يرجع إلى الكلمة^(٥) التي قدّم: من أنّه إذا سكّن الثّاني لم يكن إدغام، واستدلّ على صحّة هذا: بأنّ المثليّن إذا كانا على هذه الصّورة والصّفة^(٦)،

(١) « فيبيّنون » تأثّر بخرم. انظر الكتاب ٤٢٣/٢.

(٢) الكتاب ٤٢٣/٢، ٤٢٤: « فإن قلت ألا قالوا ».

(٣) تكلمة يلتئم بمثلها الكلام.

(٤) الكتاب ٤٢٤/٢ وفيه: « وذلك قولك: أُسْتَطْعَم ».

(٥) في الأصل: الكلية.

(٦) تقرأ: والصه.

لم يكن إدغام، نحو « رَدَدْتُ »، فإذا كان في المثلين ذلك^(١) فأحرى ألا يكون في « أُسْتُطِعِمَ » ونحوه، ومع هذا أن الساكن في « رددت » قد تصل إليه الحركة، ومع أن التاء في « أُسْتُطِعِمَ » بين ساكنين، وهذه كلها أمورٌ توجب البيان، على الوجوب [في]^(٢) كل واحد، كيف إذا اجتمعت؟

ثم قال: « ودعاهم سكون الآخر في مثلين أن يبين أهل الحجاز في الجزم، فقالوا: أرْدُدْ »^(٣).

أي: أن الساكن دعاهم إلى البيان في « أرْدُدْ »، وسمي سكون « أرْدُدْ » جزماً، وإن كان بناءً؛ لأنه^(٤) يُشَبَّه بالجزم، في أن الحركة تلحقه ولا تثبت على حال واحدة. وزعم أن هذه اللغة الحجازية هي اللغة القديمة الجيدة^(٥). يعني بالقديمة: المتقدمة فضلاً وشرفاً، بها نزل القرآن^(٦). فهذا يؤيد مادّعا من أن إسكان^(٧) الثاني يمنع من الإدغام.

وأخذ يوجّه قول بني تميم في « أرْدُدْ »^(٨) بأن هذا الساكن تُدركه

(١) أي: عدم الإدغام.

(٢) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٣) الكتاب ٤٢٤/٢ وفيه: « المثلين ».

(٤) في الأصل: لا.

(٥) الكتاب ٤٢٤/٢.

(٦) من ذلك قوله تعالى [طه: ٢٧]: ﴿ وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي ﴾. وانظر في لغة الحجاز شرح

التصريف للثمانيني ٤٥٢، التتمة في التصريف ٢٠٤، المتع ٦٥٦.

(٧) « إسكان » لم يظهر منه إلا التّون.

(٨) وانظر شرح التصريف للثمانيني ٤٥٢، التتمة في التصريف ٢٠٤. ونسب في المتع ٦٥٧، وشرح

الشافعية للرضي ٢٤٦/٣ لغير الحجازيين من العرب.

التثنية^(١) والنون [الخفيفة والثقيلة، والألف واللام]^(٢)، فتقول: رُدَّا، ورُدَّن^(٣)، وردّ القول، بخلاف « رددت » الذي لاتصل إليه الحركة.

وزعم أن « استطار » كذلك لا تُدغم، وإن لم يقع^(٤) بين ساكنين؛ لأن هذه السّين قد عزموا على ألا يُحرّكوها؛ إذ لم تُحرّك قطّ في موضع من المواضع^(٥)، مع أن هذا المتحرّك أصله السّكون^(٦)، فهي بين ساكنين تقديراً.

وقوله: « فكانوا خُلُقَاء أن لو لم يكن إلّا هذا إلّا يحملوا على / الحرف في أصله أكثر من هذا »^(٧).

أي: أنّه متحرّك فهو مُغيّرٌ بالتّحريك الذي طرأ عليه، فلا ينبغي أن يُحمل عليه أكثر من هذا التّحريك، ولا يُجمع هذا عليه مع الإدغام فيه. وقوله: « قد اجتمع فيه الأمران »^(٨).

أي: سكون ما قبل، وسكون ما بعد. « وأما (احتصموا، واقتتلوا)، فليستا^(٩) كذلك؛ لأنّهما حرفان متحرّكان »^(١٠).

(١) تدركه التثنية « أضاع أكثره خرم.

(٢) تكملة من الكتاب ٤٢٤/٢ يلتزم بها الكلام.

(٣) في الأصل: ورددن.

(٤) يعني: حرف التاء.

(٥) ولو أدغم التاء لألقى حركتها على السّين، فحرّكت. انظر شرح السّيرافي ٥٦٩/٦ (خ). وانظر الكتاب ٤٢٤/٢.

(٦) يعني: الطّاء.

(٧) الكتاب ٤٢٤/٢ وفيه: « لا يحملوا ». وفي الأصل: يجعلوا. وهو كما أثبتته في طبعة هارون ٤٧٣/٤.

(٨) الكتاب ٤٢٤/٢.

(٩) في الأصل: فليست.

(١٠) انظر الكتاب ٤٢٤/٢ وفيه: « وقعا متحرّكين ».

أي: أن الصّاد والتّاء اللذين بعد تاء^(١) « افعل » متحرّكان، فلذلك جاز فيه الإدغام، وهذا الساكن القبلي قد يتحرّك، إذا قلت: خصم، وقتل، فهذا فرق بينهما.

وقوله: « لأنّك تقول: مُدَّ به، ومُدَّ »^(٢).

قلت: الأوّل^(٣) مبني لما لم يُسمّ فاعله، والثاني أمرٌ.

ثم قال: « وتَدَّ يَتَدُّ، ووطَدَ يَوطِدُ، فلا يُدغمون »^(٤).

قلت: علل بأمرين: أحدهما: أنّه لو أدغم لالتبس. والآخر: أنّه لو قلت: ودّ،

في « وتَدَّ »، لقلت في المضارع: يَدُّ، وقد كنت حذف الواو، فيجتمع إعلالان.

فإن قلت: من أين يلزم الحذف، إنّما تُحذف الواو إذا وقعت بين ياء

وكسرة، نحو « يَوْعِدُ »، وهنا لم يقع إلّا بين ياء وساكن؟

قلت: هذا^(٥) الساكن أصله الكسر، وهذا القدر مرعيٌّ في هذا الباب؛ ألا

ترى أنّهم قالوا: يَظًا، وَيَسَعُ؛ فحذفوا؛ لأنّ الأصل « يَوْطَى، [ويوسع] »^(٦)، فراعوا الأصل.

« ولم يكونوا ليظهروها فيكون فيها كسرة »^(٧).

(١) في الأصل: ياء.

(٢) في الكتاب ٤٢٥/٢: « لأنّك قد تقول: مُدَّ وقُلَّ ».

(٣) في الأصل: الآخر.

(٤) الكتاب ٤٢٥/٢.

(٥) « هذا » لم يقرأ بسبب حرم.

(٦) تكملة يلتزم بها الكلام. ودليل كون هذا النوع على يفعل بكسر العين، حذف الواو؛ لأنّه لو كان

مفتوح العين لما حذف، ولقيل: يوطأ، ويوسع. انظر الممتع ٤٣٤.

(٧) الكتاب ٤٢٥/٢ وفيه: « ليظهروا الواو ».

أي: لم يقولوا: يودُّ؛ لأنَّهم قد حذفوها والكسرة بعدها، فأحرى فيها^(١).

ثمَّ قال: « ومن ثمَّ عزَّ في الكلام أن يجيء مثل (رَدَدَت)، وفأؤه واو »^(٢).

أي: من أجل ما يلزم عنه من كسر العين، فتحذف [الواو، فلهذا]^(٣) لم يجيء، وإنَّما يبنون هذا التَّوَع على « فَعِلَ » ليكون المضارع « يَفْعَلُ » مفتوحاً، فلا يُحْمَل [عليه]^(٤) بحذف^(٥)، نحو « وِدِدَت »^(٦)؛ لأنَّه يلزمهم « يودُّ »^(٧).

وقوله: « اصْبِرُوا »^(٨) الفصل.

لما علَّل امتناع الإدغام في « يَتَدُّ » للبس، خاف أن يقول له قائل: فينبغي ألاَّ يدغم « اصْبِرُوا »؛ لأنَّه يلتبس ذلك بمضاعف الصَّاد، كما يلتبس ذلك بمضاعف الدَّال، فقال: ليس في هذا لبس؛ لأنَّ « أَفْعَل » لم يبنوه في كلامهم.

وقوله: « وقالوا: مَحْتَدُّ، فلم يدغموا؛ لأنَّه قد يكون في موضع التَّاء دالٌّ »^(٩).
كأنَّ قائلًا قال له: لم أدغمت « اختصم »، ولم تُدغم « مَحْتَدًّا »، ولا فرق

(١) يعني: والكسرة في الواو.

(٢) الكتاب ٤٢٥/٢ وفيه: « وموضع الفاء واو ». ويعني سبويه: مافأؤه واو، وعينه ولامه من جنس

واحد، مفتوح العين في الماضي.

(٣) تكملة يلتزم بمثلها الكلام.

(٤) تكملة يلتزم بها الكلام.

(٥) أي: على الإدغام.

(٦) في الأصل: رددت.

(٧) في الأصل: رددت لانه يلزمه يودد. ومعنى اللزوم هنا: أن قياس مضارع فَعِل يَفْعَل، ولم يجيء

مكسور العين في المضارع ولا مضموماً إلاَّ شاذًّا، نحو: نَعِمَ يَنْعِمُ، وينعُمُ، وحَسِبَ يَحْسِبُ، وفضِّلَ يَفْضُلُ.

انظر الممتع ١٧٦، ١٧٧.

(٨) الكتاب ٤٢٥/٢.

(٩) في الأصل: دالا. انظر الكتاب ٤٢٥/٢.

بينهما؛ لأنّ ما قبل المتقاربين ساكنٌ يمكن تحريكه، بخلاف الساكن في « استطاع »؛
لأنّها^(١) لا تُحرّك أصلاً؟

فأجاب سيبويه - رحمه الله - عن هذا: بأنّ التاء قد يكون موضعها دالٌّ، ويريد
بهذا أنّه لو أدغم لالتبس « مَحْتَد » بـ « مَحَدَّ »^(٢) الذي هو من تركيب « ح د د »^(٣).
فإن قلت: وكذلك يلتبس « خصم »^(٤) لأنّه يلتبس « افتعل » بـ « فَعَل »..
قلت: الفارق بينهما أنّ مضارع هذا مضموم الأوّل^(٥)، ومضارع هذا مفتوح
الأوّل^(٦)، فعندما يقول: يُخَصِّم، علم أنّه « فَعَل »^(٧).

قال: وبنوا المصدر على « التّدة، والطّدة »، ولم يقولوا: وطدّا، ولا وتدّا^(٨).
وهذا بيّن؛ لأنّه إن أدغم التبس. فقلوه: « بُيِّنَ » جواب الشرط^(٩).
ثمّ قال: « وإن شئت أبقيت في الطّاء الإطباق »^(١٠).
يريد بذلك أن يقول: ودّا^(١١)، فيدغم ويبقى إطباق الطّاء حتّى لا يلتبس.
ثمّ قال: « ومّا يُدغم إذا كان الحرفان من مخرج واحد، وإذا تقارب

(١) يعني: السين.

(٢) في الأصل: عد.

(٣) في الأصل: ج د د.

(٤) في الأصل: اخصم.

(٥) يعني: فَعَل.

(٦) فيقولون: خصم يَخَصِّم.

(٧) في الأصل: تفعل.

(٨) الكتاب ٤٢٥/٢ وفيه: « وكرهوا وطدا ووتدا ».

(٩) من قوله - ٤٢٥/٢ - : « فإن قيل بُيِّنَ؛ كراهية الالتباس ». ويريد بذلك وطدا ووتدا.

(١٠) الكتاب ٤٢٥/٢.

(١١) في الأصل: وطدا.

المخرجان»^(١).

[١٤٤ب] قلت: يريد: / أن المضارع من مثل «تطوع» إنما هو «يتطوع»، فيدغم،
والحرفان من مخرج واحد، وهما التاء مع الطاء، والمضارع من «تذكر» «يتذكر»،
والحرفان فيه متقاربا المخرج، فيدغم هذا كله، فيقول: تذكرون، وتطوعون، وإذا^(٢)
كان الإدغام يجوز فيما هو منفصل^(٣)، فأحرى فيما جرى مجرى الكلمة الواحدة،
فهذا بمترلة «افتعل»؛ لأن تاء «افتعل» لا يلزمها أن يكون بعدها^(٤) ما هو من
مخرجها، ولا ما قارب مخرجها.

وقوله: «وذلك قولهم في (فعل) من (تطوع)»^(٥).

يريد: وذلك قولهم في الماضي منه إذا أردت سكون أوله: اطّوع، لما سكنت
للإدغام اجتلبت الألف الخفيفة^(٦).

ثم قال: ودعاهم إلى إلحاق الألف في «اذكر» مادعاهم إلى طرحها من
«قتل، وخطف»^(٧).

إن قلت: هذا الكلام خلف؛ لأن الذي دعاهم إلى إلحاقها في «اذكر» إنما
هو عكس مادعاهم إلى إسقاطها؛ لأن هذا يسكن فتحيء الألف، وهذا يُحرّك
فتسقط له الهمزة!

(١) الكتاب ٤٢٥/٢. وفي الأصل: الحرف.

(٢) في الأصل: اذا. وزدت الواو لربط الكلام.

(٣) في الأصل: يحرم فيهما منفصل.

(٤) في الأصل: بعده.

(٥) في الأصل: قولك في فعل تطوع. وبعده: اطّوع. انظر الكتاب ٤٢٥/٢.

(٦) يعني: همزة الوصل.

(٧) الكتاب ٤٢٥/٢.

قلت: إنّما الكلام على حذف مضاف، والمعنى: ودعاهم لإلحاقها عكس
مادعاهم^(١) إلى إسقاطها.

ثمّ قال: « فالألف في (اختطف) لازمة ما لم يعتلّ الحرف »^(٢).

أي: بالتحريك عند الإدغام، فتسقط.

وقوله: « كما أنّ الألف تدخل ثمة إذا اعتلّ »^(٣).

يعني: في « اَطْوَع » تدخل إذا اعتلّ بالإسكان لأجل الإدغام، فإذا لم يعتلّ لم
تدخل، وإذا اعتلّ^(٤) هناك لم تثبت، بل تسقط^(٥).

ثمّ قال: « وتقول في المصدر: اَزَيْنَا وَاذَارُوا »^(٦).

قلت: وأصله « تَزَيْنَا، وَتَذَارُوا »، فعندما سكّنت للإدغام اجتلبت همزة

الوصل.

ثمّ قال: « وينبغي على هذا أن تقول في (تترّس): اَتَرَّس »^(٧).

قلت: هذا مثل ذلك، ويزيد عليه بأنّ الحرفين مثلان.

« وإنّ بينت فحسّنُ البيان كحسنه فيما قبله »^(٨).

قلت: لا، بل البيان في الأوّل أحسن؛ لأنّ المتقارئين لا يكونان بمثلة المثلين،

(١) « ودعاهم لإلحاقها عكس مادعاهم » تأثر بخرم، خاصّة « عكس » التي لم يقرأ منها إلّا السين.

(٢) في الأصل: لما لم يعتلّ الحذف. انظر الكتاب ٤٢٥/٢.

(٣) الكتاب ٤٢٥/٢. وليس فيه: أنّ الألف.

(٤) في الأصل: اعتلت.

(٥) يعني: في اختطف.

(٦) في الأصل: اردنا واداروا. انظر الكتاب ٤٢٥/٢.

(٧) تقرأ في الأصل: تزين واتزين. انظر الكتاب ٤٢٥/٢.

(٨) الكتاب ٤٢٥/٢.

فكلامه مطلق، ومعلوم قطعاً أنه لا يريد ظاهر هذا؛ لأنه قد نصّ على مثل هذا في غير موضع.

وقوله: فإن التقت التاءان في أوّل الكلمة، نحو «تتكلمون»، فأنت بالخيار^(١).

قلت: يريد: أن هذا النوع لك فيه وجهان: إبقاؤه على أصله، والحذف، فتقول: تكلمون، في «تتكلمون»، وليس هذا من الإدغام، وإنّما ذكره ليزيل خيال من يقول له: أدغمه؛ لأنك تدغم المتقاريين، فالأحرى أن تدغم المثليين، فقال: لا يكون ذلك لما يأتي بعد: من أنه فعل مضارع، فلا يدخل فيه ألف الوصل^(٢)، فإنما أمره عندما^(٣) تريد تخفيفه أن تحذف إحدى تاءيه. وزعم أن المحذوف إنّما هي تاء «تفعل»، وأن المثبتة تاء المضارعة؛ لأنّ تاء المضارعة إذا حذفت فسد البناء، وهي^(٤) لم تعتلّ بسكون^(٥) في موضع من المواضع؛ ألا ترى أنّك لو قلت: تدأل، لم تصل للإدغام لأجل سكون الدال، فلو ألقيت حركة الهمزة عليها وتحركت، لم تدغم أيضاً حين^(٦) قلت: تدأل. وكأن سيبويه - رحمه الله - خاف ألاّ يخلص له هذا؛ لأنّه ربّما يقول القائل: إنّما امتنع إدغامه، وإن تحركت الدال، لأنّ حركتها عارضة، والأصل السكون، فقال: «ولافي (تدع)»^(٧)؛ ولا مطعن في هذا لأحد،

(١) الكتاب ٤٢٥/٢. وفي الأصل: يتكلمون. وكذا في «تتكلمون» التالية.

(٢) انظر الكتاب ٤٢٥/٢.

(٣) في الأصل: عندما.

(٤) «هي» ذهب بالهاء حرم.

(٥) «بسكون» لم يظهر منه بسبب حرم إلاّ النون.

(٦) في الأصل: حتى.

(٧) الكتاب ٤٢٦/٢. وفي الأصل: يدع.

فلما كانت هذه التاء-أعني تاء المضارعة- لاتسكن في موضع من المواضع، ولا تغير، وكانت التي / بعدها، وهي تاء « تفعل » هي التي تسكن في مثل: ﴿ادَارَأْتُمْ﴾^(١) و﴿ازَيَّنْتَ﴾^(٢) حذفوها لضعفها، وهي التي تسكن أيضاً في « تذكرون ». وقوله: « لآته يفسدُ الحرف ويلتبس لوحدت واحدة منهما »^(٣).

يعني: من التائين في « تَدَلُّ وتَدَعُ »، لوقلت: ادَل، وادَّع، لالتبس بما هو من تركيب « د د ل »، وإن كان باب « ددن » يقل^(٤)، فهذا إلباسٌ، وأيضاً فإنه يفسد البناء حتى لا يدلّ على شيء مما كان عليه قبل^(٥).

قال: « ولايسكنون هذه التاء في (تتكلمون) ونحوه، ويدخلون ألف الوصل »^(٦).

يريد: أن المضارع وإن اجتمعت فيه التاءان^(٧) فإنه لايسكن؛ لأنه يؤدي ذلك إلى دخول ألف الوصل فيه، وإثماً باهما الدخول في الماضي والأمر، نحو « تَدَارَأْ، وتَدَارَأْ »، وأما المضارع فإنها لاتدخل فيه كما لاتدخل فيما ضارعه.

ثم قال: « ولايحسن حذف واحدة منهما »^(٨).

(١) يونس: ٢٤.

(٢) البقرة: ٧٢.

(٣) في الأصل: منها. انظر الكتاب ٤٢٦/٢.

(٤) في الأصل: نقل، ولعلّ الصواب ما أثبتته إن شاء الله.

(٥) يعني: لفظ المضارع. انظر شرح السّيرافي ٥٧٥/٦ (خ).

(٦) الكتاب ٤٢٦/٢ وفيه: « ونحوها ويلحقون ».

(٧) في الأصل: المثلاث.

(٨) الكتاب ٤٢٦/٢ وفيه: « ولايجوز ».

يعني: إذا قلت في « تتذكرون »: تذكرون^(١) وحذفت التاء، فلا سبيل بعد ذلك إلى حذف أحد الحرفين^(٢) وإن تقارباً^(٣)؛ لأنك إن حذفت التاء حذفت حرف المضارعة والتأنيث^(٤)، وإن حذفت الذال اختل الحرف والتبس. وقوله: « وتخلّ فيه »^(٥).

أي^(٦): توقع الإخلال فيه.

وقوله: « ولم يروا ذلك محتملاً »^(٧).

قلت: معناه: ولم يحتملوا، أعني: حذف واحدٍ منهما.

وقوله: « إذا كان البيان عربياً »^(٨).

أي: إذ كان الإتمام الذي هو « تتذكرون » عربياً.

وقوله: « فأما (الدُّكْرُ) »^(٩).

قلت: يريد أن يعتذر عنه؛ لأنّه لاوجه لقلب ذاله، وهو جمع « ذكرة »، فكان ينبغي أن يكون « ذَكَرَ »، فقال: لما كانت هذه الكلمة تقلب [ذالها]^(١٠) دالا في تصاريف الكلمة، نحو « ادّكر، ومُدّكر »، قلبوها هنا، وإن كان قلبها هناك لعلّة

(١) في الأصل: وتذكرون.

(٢) يعني: التاء والذال.

(٣) تقرأ: وإن تماثلاً. انظر التعليقة ٢٠٥/٥.

(٤) « حذفت حرف المضارعة والتأنيث » تأثر بخرم.

(٥) الكتاب ٤٢٦/٢ وفيه: « وتخلّ به ».

(٦) في الأصل: ان.

(٧) الكتاب ٤٢٦/٢.

(٨) الكتاب ٤٢٦/٢.

(٩) في الأصل: الذكر. انظر الكتاب ٤٢٦/٢ وفيه: « وأما ».

(١٠) تكملة يلتئم بها الكلام.

وهنا لغير لعلّة، ولهذا قال سيّويه: « وقلبها شاذّ [شبيهة] بالغلط »^(١).

(١) الكتاب ٤٢٦/٢. وماين معقوفين تكلمة منه.

هذا باب الحرف الذي يُضارع به^(١) حرفٌ من موضعه والحرف الذي يضارع به ذلك الحرف وليس من موضعه

قلت: هذه الترجمة يدخل تحتها «أصدق، وأشدق» فأنت^(٢) إذا قلت في «أصدر»: «أزدر»^(٣)، فقد ضارعت بالصّاد حرفاً من موضعه، وكذلك إن لم تُخلص وقربت^(٤). وإذا قلت: أشدق، وقربت الشّين من الزّاي، فقد ضارعت بالشّين حرفاً ليس من موضع الشّين، وهو الزّاي^(٥).

قوله: «لأنّهما قد صارتا في كلمة واحدة»^(٦).

تعليلٌ لقوله: «فأمّا الذي يُضارع به الحرف»^(٧). وكأنّه قال: يضارع به لأنّهما في كلمة واحدة.

ثمّ قال: «فلم تدغم في التّاء لحالها التي ذكرت لك»^(٨).

يعني: فلم تدغم الصّاد في التّاء، نحو «استير»؛ لحالها وهي أنّها من حروف

(١) في الأصل: الحروف التي ... بها. والمراد: الصّاد.

(٢) في الأصل: وانت.

(٣) في الأصل: ازدد.

(٤) في الأصل: وقرنت. والمقصود: إن جعلتها بين الصّاد والزّاي.

(٥) انظر ما سيأتي ٩٥٨.

(٦) الكتاب ٤٢٦/٢.

(٧) الكتاب ٤٢٦/٢.

(٨) الكتاب ٤٢٦/٢. وفي الأصل: بحالها. وسيأتي كما أثبتّه بعد قليل.

الصِّفِير^(١).

وقوله: « ولم تدغم الدال فيها »^(٢).

قلت: هذا راجع لـ « أَصْدَرَ، وَمَصْدَرٍ »^(٣)، كأنه لما تعذر له الإدغام-إدغام الصاد في الدال- كما تعذر^(٤) في « افعل »، خاف أن يقال له: فإذا تعذر لك^(٥) قلب الأول للثاني، فلتقلب الثاني للأول، فيقول: أصر^(٦)، في « أصدر »؛ لأنها كلمة واحدة، بخلاف « افعل »^(٧)؟ [فقال]^(٨): فلما كانت كلمة واحدة كان الامتناع^(٩) لأجل اللبس، كما فعل في « وتَدِ ».

وقوله: « ولم تُبدل لأنها ليست بمنزلة (اصطبر) »^(١٠).

يريد: لم تُبدل الدال في « أصدر »؛ لكونها ثانية^(١١)، كما قلبت الثانية في « افعل »، فيما ذكرنا، بل أبقيت؛ لأنها مع ما قبلها / أصلان، بخلاف « افعل »؛ لأن أحد الحرفين زائد، فلما كان الحرفان أصلين، جرى مجرى الحروف الأصول،

(١) « الصفير » تأثر بخرم، ويقرأ ماظهر منه: الصدور. انظر التعليقة ٢٠٧/٥.

(٢) الكتاب ٤٢٦/٢.

(٣) انظر الكتاب ٤٢٦/٢.

(٤) في الأصل: تعذرت.

(٥) في الأصل: له.

(٦) في الأصل: اصدر.

(٧) هي في افعل أيضا في كلمة واحدة، لكن في افعل يذهب الصفير، أمّا هنا فلا يذهب، فلهذا كان

الاحتجاج على سيبويه، يعني: إن كنت تقول: إن الصفير يذهب، فافعل العكس وأدغم الثاني في الأول.

(٨) تكملة يلتمس مثلها الكلام. انظر الكتاب ٤٢٦/٢.

(٩) في الأصل: الاشباع.

(١٠) الكتاب ٤٢٦/٢.

(١١) في الأصل: ثابتة.

والحروف الأصول تُعَيَّرُ منها الأوّل، فكذلك هنا يقرّبون الصاد من الدّال؛ لأنّ الصّاد مطبقة، فهي تنافي الدّال، فقلبوها حرفاً يُشبهُ الدّال من حيث أنّها ليس فيها إطباق، وليكون العملُ من وجهٍ واحد، فهذا تقريب شبيه^(١) بالإدغام؛ لأنّ القصد أيضاً بالإدغام التّقريب.

واعتلّ سيبويه - رحمه الله - لعدم الإخلاص: بأنّهم لو أخلصوها لزال الإطباق، فلم يخلصوها كما لم يُخلصوا الإدغام في « اضبط دُلاما »^(٢)؛ لأجل الإخلال بالمطبق، بل أبقوا الإطباق. وزعم أنّه سمع العرب الفصحاء يجعلونها زايّاً خالصة، كما يذهبون الإطباق^(٣).

ثمّ قال: « فإن تحركت الصّاد لم تبدل؛ لأنّه قد وقع بينهما شيء »^(٤).

يريد: أنّه فصل بين الصّاد والدّال الحركة.

قوله: « لم تُبدل ».

يريد: مخلصاً^(٥).

وقوله: « ولكنّهم قد يضارعون بها »^(٦).

(١) تقرأ في الأصل: شبه.

(٢) تقرأ في الأصل: ابعض دلاما، أو ما أشبهه فالباء غير منقوطة. ولا يمكن أن يكون الحرف المدغم الضّاد، ولا الصّاد، فيبقى من حروف الإطباق الطاء والظاء، والطاء تدغم في الدّال فيبقى الإطباق، وبعض العرب يذهب الإطباق. وقد شرح أبو عليّ قول سيبويه بهذا، قال في التّعليقة ٢٠٨/٥: « ممّا يكره إذهاب الإطباق فيه نحو: اضبط دلاما ». وانظر ما سبق ٩٢٠.

(٣) يعني في مثل: انقط دلاما. انظر الكتاب ٤٢٦/٢.

(٤) الكتاب ٤٢٦/٢.

(٥) في الأصل: لا مخلصاً.

(٦) الكتاب ٤٢٦/٢، ٤٢٧.

يريد: يقربونها، يريد: نحو صاد « صَدَقَ ». [وهذا^(١)] راجعُ لقوله: « فإن تحرّكت الصّاد ». وإحكام^(٢) الكلام أن لوقال: فإن تحرّكت نحو صاد « صَدَقَ »، لم تخلص، ولكن تقرب.

وقوله: « وربّما ضارعوا بها وهي بعيدة^(٣) ».

يريد: وربّما يقربونها من الزّاي وهي بعيدة من الدّال، نحو « مصادر، والصّراط »؛ لأنّ الطّاء كالدّال.

وزعم أنّ المضارعة هنا، وإن بعد ما بين الحرفين، بمترلة قولهم في « سويق »: صويق^(٤).

يريد: أنّ هذا لا ينبغي أن ينكر؛ لأنّ من عاداتهم التّجانس؛ ألا ترى أنّهم حملهم التّجانس على أن يجعلوا السّين^(٥) في « سويق » صاداً، وإن بعد ما بينها وبين القاف في اللفظ؛ لأنّ القاف مستعلية والسّين مستفلة، فكرهوا التّصعّد بعد التّسفل، فقلّبوا ليكون العمل من وجه واحد.

وقوله: « ولم تكن المضارعة هنا الوجه^(٦) ».

يعني: في « المصادر ». ويريد: أنّ المضارعة في مثل « سويق » أولى؛ لأنّك تخرج الأضعف وهو السّين، للأقوى وهو الصّاد، بخلاف « التّصدير »؛ لأنّك تقرب

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٢) « وإحكام » ذهب بأكثره خرم.

(٣) الكتاب ٤٢٧/٢. وفي الأصل: وانما. وسيصوّب في الشّرح.

(٤) في الأصل: صديق. انظر الكتاب ٤٢٧/٢.

(٥) في الأصل: اللبس.

(٦) الكتاب ٤٢٧/٢.

الصَّادُ مِنَ الضَّعِيفِ^(١) فَتَحُلَّ بِهَا.

وقوله: « فَلَمَّا كَانَ الْبَيَانُ هُنَا أَحْسَنَ »^(٢).

يريد: فَلَمَّا كَانَ الْبَيَانُ^(٣) فِي « تَصْدِيرِ^(٤) وَمَصَادِرِ » أَحْسَنَ لِأَجْلِ الْإِخْلَالِ بِالْحَرْفِ، لَمْ يَجْزِ الْبَدَلُ مَخْلَصًا^(٥).

وَزَعِمَ أَنَّ السَّيْنَ إِذَا وَقَعَتْ مَوْجِعَ الصَّادِ، فَإِنَّمَا^(٦) تَخْرُجُهَا مِنَ الْهَمْسِ إِلَى الْجَهْرِ^(٧).

وَزَعِمَ أَنَّ الْبَيَانُ فِي « يَسْدُلُ »^(٨) أَحْسَنُ؛ لِأَنَّ الصَّادَ قَدْ عَرِفَ فِيهَا الْقَلْبَ وَالتَّقْرِيبَ، وَلَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ فِي السَّيْنَ، وَالْبَيَانُ فِيهَا أَكْثَرُ أَيْضًا، يَعْنِي: فِي الصَّادِ^(٩).
ثُمَّ قَالَ: « وَأَمَّا الْحَرْفُ الَّذِي لَيْسَ مِنْ مَوْضِعِهِ »^(١٠).

أَي: وَأَمَّا الْحَرْفُ الَّذِي لَيْسَ مِنْ مَوْضِعِ الْحَرْفِ الَّذِي يُضَارِعُ بِهِ فَالسَّيْنَ.
وقوله: « لِأَنَّهَا اسْتَطَالَتْ »^(١١) إِلَى آخِرِهِ.

(١) فِي الْأَصْلِ: الْأَصْعَبُ.

(٢) الْكِتَابُ ٤٢٧/٢ وَفِيهِ: « هُنَا ».

(٣) فِي الْأَصْلِ: الْبَدَلُ. انْظُرْ نَصَّ سَيَبَوِيهِ فِي الْحَاشِيَةِ مَا بَعْدَ التَّالِيَةِ.

(٤) فِي الْأَصْلِ: صَدِيرُ.

(٥) قَالَ سَيَبَوِيهِ ٤٢٧/٢: « وَلَمْ تَكُنِ الْمُضَارَعَةُ هُنَا الْوَجْهَ؛ لِأَنَّكَ تُحِلُّ بِالصَّادِ؛ لِأَنَّهَا مَطْبَقَةٌ، وَأَنْتَ فِي صَفْتِ تَضَعُ فِي مَوْضِعِ السَّيْنَ حَرْفًا أَفْشَى فِي الْفَمِ مِنْهَا لِلْإِطْبَاقِ، فَلَمَّا كَانَ الْبَيَانُ هُنَا أَحْسَنَ لَمْ يَجْزِ الْبَدَلُ ».

(٦) فِي الْأَصْلِ: الصَّادُ وَابْنُ فَاثِمًا.

(٧) انْظُرْ الْكِتَابَ ٤٢٧/٢.

(٨) تَقْرَأُ: يَسْلُ.

(٩) انْظُرْ الْكِتَابَ ٤٢٧/٢.

(١٠) الْكِتَابُ ٤٢٧/٢. وَفِي الْأَصْلِ: الْحُرُوفُ. وَكَذَا فِي الْمَوْضِعِ التَّالِي.

(١١) الْكِتَابُ ٤٢٧/٢.

قصده بالفصل: أنّها قريبٌ من مخرج السّين والصّاد، ففعل بها ما فعل بهما، وأيضاً فإنّ الشّين^(١) بعيدة من الدّال؛ لأنّها مهموسة، والدّال مجهورة، وهي من وسط اللسان، والدّال من طرفه، والدّال شديدة، والشّين رخوة، فقرّبوا بينهما بأن قرّبوها من الزّاي؛ لأنّ الزّاي تشبه الشّين، أو [لأنّ]^(٢) فيها فضلاً زائداً، وتفشّياً، وصغيراً، والزّاي غير مهموسة كالذّال؛ فلذلك قالوا: أشدّق، بالتّقريب، والبيان أكثر وأعرف، والآخر عربيّ.

وزعم أنّ الجيم بهذه المترلة يقرب مع الدّال من الشّين^(٣).

قوله: « والجيم أيضاً قرّبت منها »^(٤).

يعني: من الشّين؛ ألا ترى / أنّها من وسط اللسان.

وقوله: « فجعلت بمترلة الشّين »^(٥).

أي: فجعلت الجيم بمترلة الشّين^(٦) لأجل تفشّيها واستطالتها في الفم قد قربت من الزّاي، فكما قلبوا الشّين مع الدّال كذلك فعلوا فيما قاربها، وهذا نظير النّون مع الباء في « شنباء »، قلبت معها لما كانت تقلب مع ما هو من مخرجها، وهو الميم.

ثمّ قال: « وقد قرّبوها منها في (افتعلوا) »^(٧).

(١) في الأصل: السين. وسيتكرر هذا التصحيف.

(٢) تكملة يلتزم بها السياق.

(٣) في الأصل: ومن الشّين. انظر الكتاب ٤٢٧/٢.

(٤) الكتاب ٤٢٧/٢ وفيه: « قد قربت ».

(٥) الكتاب ٤٢٧/٢.

(٦) في الأصل: الشّين والسين.

(٧) الكتاب ٤٢٧/٢.

يعني: [لما]^(١) قربوا الجيم من الشين في « اجترؤوا »- وإنما يقربونها مع الدال- قربوها مع التاء ليكون ذلك طريقاً إلى قلب التاء دالاً، فيكون العمل من وجه واحد^(٢).

إنما قربوها في « افتعلوا ». يعني: قربوا الجيم من الشين ليكون ذلك ذريعة إلى قلب التاء دالاً، فيكون العمل من وجه واحد^(٣).
ثم قال: « ولا يجوز أن تجعلها زايًا خالصةً »^(٤).
يريد: أنه لا يجوز في « أجدر » « أزدر »، وكذلك لا يجوز في الشين ذلك؛ لأن الزاي ليست معها من مخرج، فلا تخلص لذلك.

(١) تكملة يلتئم مثلها الكلام مع ما يأتي.

(٢) في الأصل: واحده.

(٣) هذا إعادة لشرح عبارة سيبويه بلفظ لا يكاد يختلف.

(٤) الكتاب ٤٢٧/٢ وفيه: « يجعلها ».

هذا باب ما تقلب فيه السين صاداً يعني^(١) في بعض اللغات

زعم أن القاف إذا كانت بعدها فإنها تقلب، واعتمد سيبويه في ذلك على أن القاف اعتمادها على الحنك الأعلى فهي أشد استعلاء من غيرها، والسين^(٢) مستفلة، فأرادوا أن يقربوا بينهما كما فعلوا ذلك في « مصطبر »، فقلبوا السين صاداً^(٣)؛ لأنها توافق السين في المخرج والصفة، وتوافق القاف في الاستعلاء.

واستدل على أنها معتمدة على الحنك الأعلى باستدلال حسن، وذلك أنك لو جافيت بين الحنكين، وفغرت فاك، ثم نطقت بالقاف، فقلت: قَقْ قَقْ، لم يكن مخلاً بالقاف، ولو فعلت ذلك بالكاف لأخللت بها، فدل ذلك على أنها لا بد أن تعتمد على الحنك الأعلى^(٤)، بخلاف الكاف، وإذا اختبرت ذلك وجدته كما قال.

ولم يبالوا ما بين السين والقاف من الحواجز في أنهم قلبوا في مثل « مصاليق »، ولم يعتبروا الألف واللام [والياء]^(٥) الفاصلين؛ لأنهم قلبوها معها على بعد المخرجين، فلما لم يعتبروا [بعد المخرجين، لم يعتبروا]^(٦) الفواصل اللفظية،

(١) « يعني » ليست في طبعي الكتاب ولا شروحه التي بين يدي.

(٢) في الأصل: وليست.

(٣) في مثل: صُتت وصبقت، كما قلبوا التاء والطاء في مصطبر. الكتاب ٤٢٧/٢، ٤٢٨.

(٤) في الأصل: الأسفل. والتصويب من كلام المؤلف السابق، ومن الكتاب ٤٢٧/٢.

(٥) تكملة يلتئم بها السياق.

(٦) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. انظر الكتاب ٤٢٨/٢.

وهذا معنى قوله: « إذ كانت تقوى عليها، والمخرجان متفاوتان »^(١). أي: متباعدان.
 وشبهه « صُقتُ »^(٢) ومضاليق « في قلب القاف »^(٣)، أي: على قُربٍ وبعْدٍ،
 بالكسرة عند الإمالة؛ ألا ترى أنَّهم يميلون « عالم »؛ لأنَّ الكسرة تلي الألف،
 ويميلون أيضاً « جلباب »^(٤)، وإن كان بين الكسرة والحرف الممال^(٥) من الفصل
 ما في « صَوَّق، ومضاليق »، فهذا كله يشبه الإدغام، من حيث يقرب فيه أحد
 الحرفين من الآخر، ولهذا ذكره سيبويه إثر الإدغام.
 ثم قال: « وإنَّما فعلوا هذا »^(٦).

يعني: الإمالة مع التباعّد من الحرف الموجب؛ لأنَّ الإمالة في الألف تقوى^(٧)،
 فلما كان الأمر كذلك دون الكسرة، نحو « رمى، وغزا »، كان مع الكسرة
 أوجب، فأمالوا على القرب والبعْد.

ثم قال: « وكذلك القاف لما قويت على البعد »^(٨).
 يريد: لما قويت على القلب مع بعد المخرج، لم يبالوا بالفواصل.
 ثم قال: « والحاء والغين بمنزلة القاف »^(٩).

(١) في الأصل: متقاربان. انظر الكتاب ٤٢٨/٢.

(٢) تقرأ: صفه.

(٣) أي: في قلب القاف السين صاداً.

(٤) مثل له سيبويه بجلبلاب. الكتاب ٤٢٨/٢.

(٥) في الأصل: والحذف للكمال.

(٦) الكتاب ٤٢٨/٢.

(٧) في الأصل: تنوي.

(٨) الكتاب ٤٢٨/٢ وفيه: « فكَذلك ».

(٩) الكتاب ٤٢٨/٢. وفي الأصل: والعين.

يريد: في أنّها تقلب معها السّين صادّاً.

وقوله: « وهما من حروف الحلق بمترلة القاف من حروف الفم »^(١).

أي: هما مستعليان من حروف الحلق، كما أنّ القاف [مستعلية]^(٢) من حروف الفم، كذلك قلبت السّين معهما فقلت^(٣) في « صابغ »: صابغ، وفي « سَلَخَ »: صَلَخ. /

ثمّ قال: « إذا قلت: زَقَا، أَوْزَلَقَ، لم تقلبها »^(٤).

يريد: أنّك قلبت السّين، فلا تتصعد إلى السّين من الزاي؛ لأنّها تتصعد إلى الصّاد في المخرج، والزّاي تسفل عنها قليلاً^(٥)، فلذلك لا تُبدل منها. وأيضاً فإنّ الصّاد مهموسة كالسّين، فيسهل بدلها منها، بخلاف الزّاي، فلم يبلغوا إلى قلبها؛ إذ كان الأكثرُ الأعرب^(٦) ألاّ تقلب السّين في جميع ما ذكر، وإنّما القلب لغة لبني العنبر^(٧).

ثمّ قال: « وقالوا: صاطِعٌ في (ساطع) »^(٨).

(١) الكتاب ٤٢٨/٢. وفي الأصل: حرف.

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام. انظر كلام المؤلف في أوّل الباب.

(٣) في الأصل: معها فقلت.

(٤) الكتاب ٤٢٨/٢ وفيه: « فإذا . . . لم تغيرها ».

(٥) في الأصل: فلا تبعد إلى السّين من الزاي لأنها تتصعد إلى الصّاد المخرج والزاي تسهل عنها قليلاً. وبما أثبتته يلتئم الكلام إن شاء الله. والمراد: عدم جواز قلب الزاي سيناً؛ لأنّ هذا يؤدّي إلى التصعد من السّين إلى الصّاد.

(٦) في الأصل: الأعراف. والمثبت من الكتاب ٤٢٨/٢.

(٧) يريد: أنّه إذا كان قلب السّين صاداً ليس بالمختار مع ما بينهما كان قلب الزاي صاداً غير جائز.

انظر الكتاب ٤٢٨/٢، النكت ١٢٧٢، ١٢٧٢، ارتشاف الضرب ٣٢٤ (رجب)، المساعد ٢٢٦/٤.

(٨) الكتاب ٤٢٧/٢.

فقلبوا مع الطّاء السّين؛ لأنّ الطّاء مستعلية، وتريد على القاف بأنّها مطبقة، فكانت أقوى على القلب؛ لأنّها من جنس الصّاد.

ثمّ قال: ولا تقول في «نَتَقَ»: نطق، ولا في «ثَقَبَ»: ظقب. واعتلّ لأن لم يقلبوها في «ثقب» طاء؛ لأنّ الثّاء بعيدة من الطّاء؛ ألا ترى أنّها مطبقة بتفشّ في الفم، فلذلك لم تبدل، بخلاف السّين والصّاد، فإنّها توافقها في الصّفة، وهي الهمس^(١). ولم يعتلّ لامتناع قلب الثّاء طاء في «نَتَقَ»^(٢)؛ لأنّ اعتلاله في الثّاء سدّ عنه، فكما يقول: إنّ الطّاء تبعد من الثّاء؛ لأجل إطباقها، فلم تبدل منها، كذلك تقول: والطّاء لبعدها من الثّاء، من أجل إطباقها^(٣) لا تقلب إليها. وقوله: «فإنّما يخرج الصّوت إلى مثله في كلّ شيء»^(٤).

من الهمس والصّفير والرّخاوة، ولا فرق بينهما^(٥) إلّا أنّ^(٦) الصّاد مطبقة، وليس كذلك الثّاء والطّاء؛ لأنّ هذه مجهزة وهذه مهموسة، وهذه مطبقة وهذه منفتحة، وكذلك الطّاء مع الثّاء؛ لأنّ الطّاء مجهزة والثّاء مهموسة، والطّاء مطبقة والثّاء ليس فيها إطباق.

ولما زعم أنّ السّين والصّاد متّفقان في جميع الأشياء إلّا في الإطباق، فلهذا قلبت، اعترض على نفسه بالطّاء فقال: لو قالوا: ظقّطها، فقلبوا الذّال طاء؛ لأنّه

(١) انظر الكتاب ٤٢٨/٢.

(٢) في الأصل: نطق.

(٣) من قوله: فلم تبدل، كرر في الأصل.

(٤) في الأصل: وأما يخرج من الحروف الى مثله. انظر الكتاب ٤٢٨/٢.

(٥) يعني: السّين والصّاد.

(٦) في الأصل: لان.

لا فرق بين الظَّاء والذَّال إلا الإطباق بالفضل، بأنَّك لو قلبت لم تقرب^(١)؛ لأنَّ الظَّاء من أطراف الثَّنايا، والصَّاد من أصولها، فلمَّا بعدت لم يقلبوها، ولم يكتب بهذا وزاد أنَّ الصَّاد كان الوجه المعروف فيها ألاَّ تقلب إليها السَّين^(٢)، فمهما بعد الحرفان كان القلب متروكا.

وقوله: «لأنَّ السَّين قد ضارعا بها حرفاً من مخرجها»^(٣) راجع لقوله: لم يقلبوا في مثل «ذَقَطَ»، وكأنَّه يقول: قلبوا السَّين، ولم يقلبوا الذَّال؛ لأنَّ السَّين قد شَبَّهوا بها حرفاً هو من مخرجها، ويعني به الزَّاي^(٤)، على ماتبيّن، فلمَّا أشبهت القاف قرَّبوها منها.

وقوله: «غير مقارب لمخرجها، ولاحيّزها»^(٥).

يعني: الذَّال هو غير مقارب في الصَّفة ولافي الحيّز وهو المخرج.

وقوله: «وإنَّما بينه وبين القاف مخرج واحد»^(٦).

يعني: وإنَّما بين السَّين والقاف مُخرجٌ واحدٌ، وهو وسط اللسان؛ لأنَّ القاف من أقصاه، والسَّين من آخره^(٧)، وبينهما مخرج الشَّين والجيم والياء، فبينهما

(١) أي: من القاف وأخواتها.

(٢) في الأصل: الشين. انظر الكتاب ٤٢٨/٢.

(٣) الكتاب ٤٢٨/٢.

(٤) في الأصل: القاف، وهو خطأ؛ لأنَّها ليست من مخرجها، وما أثبتته موافق لما في شرح السَّيرافي

٥٩٢/٦ (خ)، والتعليقة ٢١٢/٥.

(٥) الكتاب ٤٢٨/٢.

(٦) الكتاب ٤٢٨/٢ وفيه: «بينها».

(٧) يعني: إذا ابتدأت من أقصاه، فالسين من آخره.

مخرجٌ واحدٌ^(١).

وقوله: « فلذلك قرّبوا من هذا المخرج ما يتصعدُ إلى القاف »^(٢).

يريد: فلهذا قرّبوا من مخرج القاف ما يتصعدُ إليها وهو السّين؛ لأنّها ممّا فوق الشّنايا، فهي تتصعدُ إلى القاف، بخلاف^(٣) الدّال؛ لأنّها من أطراف الشّنايا، فلا تتصعدُ. ثمّ قال: « فأما التّاء والتّاء فلا يكون في موضعهما هذا »^(٤).

يريد: لا يكون فيهما القلب؛ لأنّ التّاء [إن]^(٥) قلبت طاء، فالطاء تنافيهما في الإطباق والجهر، وكذلك / إن قلبت التّاء طاء تنافيهما أيضاً في هاتين الصّفتين، فلذلك قال: « فليس يكون في موضعهما »^(٦) هذا.

ثمّ قال: ولا يكون فيهما مع هذا-أي: مع ما ذكرنا [من]^(٧) بعدهما- ما يكون في السّين من القلب إذا وقعت قبل الدّال^(٨).

(١) هذا الشّرح مختلفٌ عمّا جاء في التّعليقة ٢١٢/٥، وشرح السّيرافي ٥٩٢/٦، والتّكت ١٢٧٣. يقول الأعلام مثلاً- وعبارته هي الأنسب مع اتفاق الاثنين معه-: « يعني: ضارعا الزّاي بالشّين والجيم، وهما غير مقارين لمخرج السين، وإنّما بينه وبين القاف مخرج واحد، يعني بين الشّين والجيم- وهما من مخرج واحد- وبين القاف مخرجٌ واحد وهو مخرج الكاف ». وكلام المؤلّف أقرب للفظ سيّويه، ويؤكّد هذا رواية الكتاب الذي بين أيدينا: « وإنّما بينها وبين القاف مخرج واحد ».

(٢) الكتاب ٤٢٨/٢.

(٣) في الأصل: إلى القاف ما يتصعد إليها وهو السين بخلاف. وهو تكرار.

(٤) الكتاب ٤٢٨/٢ وفيه: « وأما . . . فليس يكون ».

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٦) ذهب به خرم، إلّا الألف في آخره.

(٧) ذهب به خرم. انظر الكتاب ٤٢٨/٢.

(٨) الكتاب ٤٢٨/٢.

يريد: أنَّهما إذا وقعتا قبل الدَّالِّ^(١) فلا يكون فيهما البدل، بل تُدْغِمُ في الدَّالِّ، كما مضى، فلمَّا لم يستمرَّ فيهما^(٢) البدل لذلك، لم يبدلوهما. وقوله: «لأنَّ الظَّاء لا تقع هنا»^(٣). يريد: لا تقع إلَّا مدغمة، فلذلك لا يُبدلون منها، ولا من الطَّاء.

(١) «الدال» تأثرت بخرم.

(٢) في الأصل: فلا يكون فيها... فلم يستمر فيها.

(٣) الكتاب ٤٢٨/٢.

هذا باب ما كان شاذاً لما خففوا على ألسنتهم

لما فرغ^(١) من الإدغام جملةً، وما يقرب من الإدغام، وتشبهه في أنه تقريب،
أخذ يذكر ما شذ من الإدغام في المتقاربين، وما شذ في المثلين، نحو قولهم في
«أحسست»: أحست^(٢).

والفرق بين هذا الباب والباب الذي قبله، أن الباب الأول مقيسٌ، فكلُّ
سين بعدها قافٌ، فإنه يجوز باطراد قلبها صاداً، وكذلك الباب الذي قبله يطرد فيه
كلُّ صادٍ ساكنةٌ بعدها دالٌّ، يطرد قلبها زائياً، وليس كلُّ سين تجتمع مع دال في
كلمة يجوز إدغامها، بل بابه ألا يجوز؛ لأجل^(٣) اللبس، لكن أدغموا لعلّ نذكرها:
ذلك أنهم كرهوا أن يدلّوا «سدسا»^(٤) فيثقل التكلم بهذا؛ لأن السين قريبةٌ من
الدال، وفي الكلمة سينان، وليس بينهما حاجزٌ حصين ويين أن يدغموا فيقولوا:
سس، فيصيروا لما هو أثقل^(٥).

فإن قلت: لما تعذر قلب الأول للثاني هلاً قلبوا [الثاني للأول]^(٦) فقالوا: سدّ؟

(١) في الأصل: فرغوا.

(٢) الكتاب ٤٢٩/٢. وهذا الحذف منقولٌ عن بني سليم على سبيل الجواز، وذهب الشلويين أنه مطرد
في أمثال هذه الأفعال. انظر شرح الشافية للرضي ٢٤٥/٣، ارتشاف الضرب ٢٤٧ (رجب)، المساعد
١٩٦/٤. وذكر الأشموني في شرح الألفية ٣٤٤/٤ أن كونه لغة ردّ على ابن عصفور الذي ذهب
إلى أنه غير مطرد، وقال الصبان: وعلى سيبويه أيضاً. وانظر المسائل البغداديات ١٤٠، الممتع ٦٦١.

(٣) في الأصل: لاحد.

(٤) في الأصل: سدس.

(٥) انظر الكتاب ٤٢٨/٢.

(٦) تكلمة يلتزم بها السياق، وقد مرّ مثلها.

قلت: امتنع هذا الأخير؛ لأنّ السّين لا يُدغم في الدّال على حال، فلمّا
تعدّرت هذه الأشياء، طلبوا نوعاً من الخفّة، وهو أن قلبوا السّين حرفاً يشبهها في
الهمس، ويشبه الدّال في المخرج، وهو التّاء، فقالوا: سدت^(١)، ثمّ أدغموا، فهذا
وجه « سدس ».

قوله: « أن السّين مضاعفة »^(٢).

فاعل « دعاهم »، وكأّنه قال: وإنما دعاهم كون السّين مضاعفة.

وقوله: « ولم يُبدلوا الصّاد؛ لأنّه ليس بينهما [إلاّ] الإطباق »^(٣).

كأنّ قائلاً قال: لمّ لم يُبدلوا السّين صاداً؟ فقال: ذلك لا يوجب تخفيفاً؛ لأنّ
السّين هي الصّاد بعينها، ولا فرق بينهما إلاّ الإطباق، فلو أبدلوا للصّاد^(٤) لكان
الحرف باقياً على ثقله.

قال: « ومثل مجيئهم بالتّاء قولهم: ييجلُ »^(٥).

يريد: أنّهم عملوا حيلةً توصّلوا بها إلى التّخفيف، وهو أنّهم قلبوا للتّاء^(٦)
ليحصل الإدغام، ولو لم يقلبوها لم يحصل الإدغام، كما أنّهم حين قالوا: يوجّل، لم
يكن ثمّ ما يقلبون، ولا ما يُعلّون الواو معه، فعملوا حيلةً توصّلوا بها لقلب الواو،
وهو أنّهم كسروا الياء، فقالوا: يوجّل، فلمّا فعلوا ذلك صارت الواو ياء ليحصل

(١) في الأصل: ست.

(٢) الكتاب ٤٢٨/٢. وقبلة: « وإنما دعاهم إلى ذلك حيث كانت مما كثر استعماله في كلامهم أنّ
السّين مضاعفة ».

(٣) الكتاب ٤٢٨/٢، ٤٢٩. وماين معقوفين تكملة منه.

(٤) في الأصل: الصاد.

(٥) الكتاب ٤٢٩/٢.

(٦) في الأصل: التّاء. والمراد: أنّهم قلبوا السّين الثانية من سدس تاء ليدغموا الدال فيها.

التخفيف، وكذلك « أدلو »، لما لم يمكنهم التكلم به لثقله توصلوا إلى قلب هذه الواو بكسر ما قبلها، فقالوا: أدل.

ثم قال: « ومن ذلك قولهم: ودّ، أصله (وتدّ) »^(١).

قلت: يريد: ومن الشاذ قولهم: ودّ؛ لأنّه قد تقدّم أنّ المتقاربين إذا كانا في كلمة واحدة، فلا يدغم أحدهما في الآخر؛ لأنّ اللبس يقع بالإدغام، فيكون على هذا قولهم في « وتدّ »: ودّ، شاذّا^(٢)، وكأنّ بني تميم^(٣) أسكنوا التاء كما يفعلون ذلك في « فخذ »، فلمّا أسكنوها ثقل عليهم التكلّم؛ لأنّه لافاصل بين الحرفين / [.]^(٤) على تصريف الكلمة، نحو « أوتاد ».

وقوله: « حتى تجشّموا وطداً ووئداً »^(٥).

معناه: حتّى تجشّموا التكلّم به وأسقطوه^(٦) من كلامهم؛ لما يلزم فيه إن بُيّن من الثقل، وإن أدغم من اللبس، بأن بنوا المصدر على علة^(٧) نحو « التّدة، والطة ».

وقوله: « إذ كانوا يتجشّمون البيان »^(٨).

يعني: يتكلّفون البيان بمشقة في « وطد ».

(١) الكتاب ٤٢٩/٢ وفيه: « وإنا أصله ».

(٢) في الأصل: شاذ.

(٣) انظر الكتاب ٤٢٩/٢، الممتع ٧١٦، شرح الشافية للرّضي ٢٦٦/٣، ٢٦٨.

(٤) ذهب به خرم، وهو بمقدار أربع كلمات.

(٥) « وتدا » تأثر خرم.

(٦) « وأسقطوه » تأثر بخرم.

(٧) « علة » ذهب به خرم.

(٨) الكتاب ٤٢٩/٢. وفي الأصل: إذا كانوا.

وقوله في «عُتْدَان»: «فراراً من هذا»^(١).

يريد: فراراً من اللبس. وقالوا: عِدَّان، في «عُتْدَان» شذوذاً، كما شذّوا في «وَدَّ».

وقوله: «يَهْتَدِي وَيَقْتَدِي»^(٢) راجع لقوله: «فإنّما يفرون بها أبداً إلى موضع تتحرّك فيه»^(٣)، نحو «يهتدي».

ثمّ قال: «ومن الشاذّ قولهم: أَحَسْتُ، وَمَسْتُ»^(٤).

يريد: أنّ هذا أيضاً ممّا شذّ في المثّلين، وكان قياسه أن يُتمّ، فيقال: أَحَسَسْتُ، لكن كرهوا التّضعيف، ولم يتوصّلوا إلى الإدغام؛ لأنّ الثّاني قد سكن سكوناً لاتصلّ إليه الحركة، فحذفوا وشبّهوه بباب «أَقَمْتُ».

«وقالوا: يَسْطِيعُ، حيث [كثرت]»^(٥).

يريد بذلك: كثرة الاستعمال.

وقوله: كراهية أن تتحرّك سين «استفعل»^(٦).

لأنّ بناءها عندهم على ألاّ تتحرّك.

وقوله: «وكان هذا أخرى»^(٧).

يريد: وكان «يَسْطِيعُ» أولى بالحذف من «أَحَسْتُ»؛ لأنّ حذف الزّائد

(١) الكتاب ٤٢٩/٢.

(٢) الكتاب ٤٢٩/٢.

(٣) الكتاب ٤٢٩/٢. وليس فيه: أبداً.

(٤) الكتاب ٤٢٩/٢.

(٥) في الأصل: في يسطيع. انظر الكتاب ٤٢٩/٢ وفيه: «فقالوا». وما بين معقوفين تكملة منه.

(٦) الكتاب ٤٢٩/٢.

(٧) في الأصل: كان. انظر الكتاب ٤٢٩/٢.

أسهل من حذف الأصلي.

وقوله في « يُسْطِيعُ »: « إِنَّ السَّيْنَ زادوها عوضاً من سكون موضع العين^(١) ».

أي: أنها لما أُلقيت حركتها على ما قبلها تعرّضت عندما تسكن للحذف في « أَطَعْتُ، ولم يُطِعْ »، فجعلوا السَّيْنَ عوضاً من سكونها الذي يؤدّي في بعض الأحوال إلى حذفها.

ثم قال: « ومن الشاذّ قولهم: تَقَيْتُ يَتَقِي، وَيَتَسَعُ »^(٢).

قلت: كان الأصل في « تَقَيْتُ » « اوتَقَيْتُ »، ثم صار « ايتَقَيْتُ »، فأرادوا أن يقلبوا هذه الياء - لكونها تتغيّر على حسب تغيّر ما قبلها - حرفاً يثبت في جميع الأحوال، فصار « اتَقَى »، ومن هذا حصل التّغيير، فحذفوا التّاء الأولى المبدلة من الواو التي هي أصل، فسقطت همزة الوصل، وصار « تَقَى »، كما ترى. ولا يجوز أن تقول: إن المحذوفة تاء « افتعل »؛ لأنّها حرف معنى لم يستقرّ فيها تغيير، وقد استقرّ تغيير هذه الأخرى بالقلب، وأيضاً فإنّه لو كان المحذوف تاء « افتعل » لكان « اتَقَى »؛ لأنّك حذف المتحرّكة، فثبت أن المحذوفة هي الأصليّة^(٣). فمن قال: يَتَقِي، فأمره بيّن، أدخل حرف المضارعة على التّاء المتحرّكة، ومن قال: يَتَقِي بالإسكان^(٤)؛ فلائنه لما صار بالحذف على مثال « فَعَلَ »، جاء مضارعه كمضارع^(٥) « فَعَلَ »، فقالوا: يَتَقِي، كما يقولون: يَضْرِب، هكذا وجّه الأخفش^(٦).

(١) الكتاب ٤٢٩/٢.

(٢) الكتاب ٤٢٩/٢ وفيه: « وهو يتقي ». والذي في الأصل يتفق مع ما في التعليقة للفارسي ٢١٧/٥.

(٣) انظر شرح السيرافي ٥٩٨/٦ - ٦٠٠، التعليقة ٣١٧/٥، ٣١٨.

(٤) انظر الممتع ٢٢٣.

(٥) في الأصل: كما ضارع.

(٦) لم أقف على نسبة هذا التوجيه له. وانظر شرح السيرافي ٦٠٠/٦ (خ)، التعليقة ٣١٧/٥، ٣١٨.

ولك أن تقول: المحذوفة في المضارع هي تاء « افعل »، فبقيت الأخرى ساكنة. والقول الأوّل أولى؛ لأنّ مجيء المضارع على خلاف الماضي ليس بشيء. وأمّا^(١) « يتسع » فلم يسمع فيه الحذف إلّا في المضارع، قالوا: يتسع، فحذفوا التاء^(٢) الساكنة المبدلة من الواو الأصليّة، ولم يقولوا في مثل هذا بالإسكان. وقوله: « لما كانتا ممّا كثر في كلامهم »^(٣) أمرٌ ليس بالبين؛ لأنّه لا يصحّ أن يقال: كثر استعمال كذا، حتّى يكون له علّة مفهومة توجب كثرة استعماله، أو أن يقول مثلاً: كثر استعمال الألف واللام، فلهذا أدغمت في ثلاثة عشر حرفاً؛ لأنّ كلّ نكرة أريد تعريفها فلا بدّ من الألف واللام، فهذه علّة مفهومة في الكثرة، وأمّا أن يقول أحد: إنّ « اتقى » كثر استعماله، فلا، اللهم إلّا أن يقول: [إنّ هذا الفعل زنة]^(٤) هو أكثر استعمالاً، فربّما يسلم ما ادّعى. قوله: « وكانتا تاءين »^(٥).

قلت: / [.....] [١٤٨]

..... [٦] لم يحذفوا في « اتسع » إلّا في حال المضارعة.

شرح الشافية للرضي ٢٩٣/٣.

(١) في الأصل: وانما.

(٢) في الأصل: الياء.

(٣) الكتاب ٤٢٩/٢. وفي الأصل: كانت. والمثبت من الكتاب؛ لأنّ العبارة التالية المنقولة عن سيبويه

معطوفة على هذا النص. والمقصود اتقى واتسع. وأمّا كلام المؤلف الآتي على اتقى فقط فهو من قبيل التمثيل.

(٤) يقرأ النص في الأصل: ان في هذا الف طاهرا زنة. وبما اثبتته يستقيم الكلام إن شاء الله. والمراد: أن

اتقى أكثر استعمالاً من تقي.

(٥) الكتاب ٤٢٩/٢.

(٦) مقدار سطر وكلمة ذهب به تاكل في أعلى الصّفحة. وهذه الورقة هي الأخيرة، وقد تأثرت كثيراً

بتاكل وتمزّق وخروم، ومسح لبعض كلماتها، بل وأسطرها.

وقوله: « وكانوا على هذا [أجرأ] »^(١).

أي: على حذف فاء « تقيت » أجرأ من حذف عين « مَسْتُ »^(٢).

ثم قال: « لآئه موضع حذف وبدل »^(٣).

أي: في موضع يحذف فيه [الحرف ويبدل منه؛ لأنّ هذه]^(٤) التاء المحذوفة بدل من واو أصلية، فتلك الواو حذفت، وأبدل منها، فلما استقرّ فيها التّغيير أنسوا^(٥) بذلك، فاجترؤوا عليها هنا، فحذفوها. واستدلّ سيويّه - رحمه الله - على أنّ المحذوفة هي الأصلية، بأن قال: « ألا ترى أنّ التي هي مكان الفاء تبقى متحرّكة »^(٦). ومعناه: أنّ التي عقت الفاء وصارت موضعها، إنّما هي المتحرّكة، ولو كانت المحذوفة تاء « افتعل » لم تكن الفاء إلّا ساكنة، وقد قلنا هذا.

ثمّ قال: وقال بعض العرب: اسْتَخَذَ فلانٌ أرضاً^(٧).

قلت: هذا من شذوذ المثّلين، ويكون أصله « اتَّخَذَ »^(٨) ويمكن أن يكون

(١) الكتاب ٤٢٩/٢.

(٢) ما بين معقوفين لم يظهر منه بسبب التآكل سوى الهمزة والجيّم من « أجرأ »، والسين والتاء من « مسّت ». قال أبو عليّ في التعلّيق ٢١٨/٥ شارحاً قول سيويّه: « أي: على حذف الفاء من تقيت ويّقي، أجرأ منهم على حذف العين من مسّت؛ لأنّ هذه الفاء تعتلّ كثيراً، وهذه العين لا تعتلّ اعتلاله ».

(٣) الكتاب ٤٢٩/٢.

(٤) ذهب التآكل بكثير من حروفه.

(٥) « أنسوا » ذهب تمزّق بنصفها الأوّل.

(٦) الكتاب ٤٢٩/٢ وليس فيه: هي مكان الفاء.

(٧) الكتاب ٤٢٩/٢ وفيه: « وقال بعضهم ».

(٨) يريد: أبدلوا السين مكان التاء في اتّخذ، وهو من هذا على تحذف. انظر الكتاب ٤٢٩/٢، سر صناعة

الإعراب ١٩٦، الممتع ٢٢٢، ٢٢٣، شرح الشافية للرضي ٢٩٤/٣.

أصله « استتخذ »، من « تخذ »^(١)، وثبت ما كان يلتبس القياس فيه أن يكون هكذا. قلت: [أما]^(٢) أن تقول: إن « استخذ » أصله « اتتخذ »، ثم « ايتخذ »^(٣)، ثم قلبوا الياء كما قلبوا [الواو]^(٤) في « اتقى »، فلما ثقل عليهم اجتماع تاءين [أبدلوا]^(٥) الأولى سيناً كما أبدلوا السين في « سدس » تاء؛ هذا شذوذ. فقوله: أبدلوا السين مكانها، يعني: مكان التاء في « اتخذ »، وقوله: كما أبدلوا التاء مكانها، يعني: مكان السين في « ست ».

ثم قال: « ومثل ذلك قول بعض العرب: الطجع، في (اضطجع) »^(٦). قلت هذا من شذوذ المتقاربين؛ لأنه ليس القياس في المتقاربين إلا الإدغام، بقلب الأول للثاني، فإن تعذر فالعكس، وأما أن تبدل الآخر حرفاً آخر، فلا، وكأن هؤلاء كرهوا المطبقين، فقرّبوا ذلك بأن أبدلوا من الضاد ما يشبهها في المخرج والانحراف.

وقوله: « وكذلك السين »^(٧).

-
- (١) انظر الكتاب ٤٢٩/٢، سر صناعة الإعراب ١٩٧، الممتع ٢٢٣، شرح الشافية للرضي ٢٩٤/٣.
- (٢) تكملة يلتئم بها الكلام مع ما قبله وما بعده؛ لأن المؤلف يريد أن ينبه على شذوذ التخريج الآتي.
- (٣) هذا يعني: أن أصله من أخذ، لامن تخذ كما في التخريجين السابقين. وهو مذهب الزجاج كما في الخصائص ٢٨٧/٢، وقد ردّه ابن جنّي، وذهب إلى أن أصله تخذ كما سبق. ووافق الجوهريّ الزجاج فقال: « والاتخاذ: افتعال أيضا من الأخذ، إلا أنه أدغم بعد تليين الهمزة وإبدال التاء، ثم لما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهموا أن التاء أصلية فبنوا منه فعل يفعل، قالوا: تخذ يتخذ ». الصحاح (أخذ). وانظر شرح الأشموني ٣٣٠/٤.
- (٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.
- (٥) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.
- (٦) الكتاب ٤٢٩/٢. وفي الأصل: قول العرب اطجع. والمثبت من الكتاب.
- (٧) الكتاب ٤٢٩/٢.

يعني: حين أبدلوها من التاء في «أَتخذ»؛ لقرّبها منها.
وقوله: وإِثْمًا فعلوا هذا كراهية التّضعيف^(١)، راجعُ لـ«أَتخذ»^(٢).
قوله: «وفيها قولٌ آخر»^(٣).
يعني: في «اسْتَحَذَ»، وقد قلناه.
ثمّ قال: «وقال بعضهم في (يَسْطِيعُ): يَسْتِيعُ»^(٤).
قلت: وهذا أيضاً فيه قولان^(٥): إمّا أن يكون أصله^(٦) «يَسْطِيعُ»، فحذفوا
الطاء، ثمّ كسروا ما قبل الياء^(٧) لتصحّ، وفعلوه تخفيفاً، فهذا أيضاً شذوذ في المتقارئين.
ولك أن تقول: أبدلوا الطّاء تاء؛ لأنّهم كرهوا أن يكون بعد المهموس
مجهوراً مطبق، وأبدلوا من ذلك المطبق حرفاً مهموساً ليكون بمترلة ما قبله^(٨)، كما
فعلوا ذلك في «ازْدان»، حين كرهوا التّاء بعد المجهور فأبدلوا منها حرفاً مجهوراً؛
ليكون وفق ما قبله.

ثمّ قال: ومن الشّاذ قولهم في «بني العنبر»: بَلْعَنبر^(٩).
قلت: وهذا أيضاً من شذوذ المتقارئين، وكأنهم كرهوا النون واللام، ولم

-
- (١) الكتاب ٤٢٩/٢.
 - (٢) انظر الكتاب ٤٢٩/٢.
 - (٣) الكتاب ٤٢٩/٢.
 - (٤) الكتاب ٤٢٩/٢ وفيه: «في يستطيع». وكلاهما جائز بالنظر إلى تخريج سيبويه بعد ذلك، وكلام المؤلف الآتي أيضاً، فإنّ التخريج الأوّل على يستطيع، والتخريج الثاني على يستطيع.
 - (٥) الكتاب ٤٢٩/٢، شرح الشافعية للرضي ٢٩٣/٣.
 - (٦) في الأصل: قوله.
 - (٧) في الأصل: التاء.
 - (٨) وإليه ذهب ابن جني سر صناعة الإعراب ٢٠٢.
 - (٩) الكتاب ٤٣٠/٢.

يصلوا إلى الإدغام؛ لسكون مابعد، فحذفوا فهذا شذوذ، وسببه كثرة الاستعمال.

وقوله: «تظهر فيها لام المعرفة»^(١).

استظهر بهذا على مثال «بني النّجار»؛ لأنّ مثل هذا تدخل فيه اللام^(٢) في الحرف الذي^(٣) بعدها، فيتباين الحرفان نحو «بني الضّارب، وبني السّائل» فلا يجوز في شيء من هذا حذف؛ لأنّه لم يلتق متقاربان. وإذا ظهرت اللام قاربت النون، وفرّوا من ذلك شذوذاً^(٤)، فلا ينبغي أن يُسأل: لم لم يقولوا / فتدخل فيه الحركة. قلت هذا من شذوذه لتنوين الحرفين مثلين. فهذه الشواذ [من]^(٥) العلل. والله الموفق. والحمد لله رب العالمين^(٦).

(١) الكتاب ٤٣٠/٢.

(٢) في الأصل: الالف. ويمكن أن يكون هناك سقط تقديره: واللام. لكن كلام سيبويه وكلام المؤلف الآتي مقتصر على اللام، فلهذا رجحت كونه محرفاً.

(٣) في الأصل: التي.

(٤) يعني: في بلعير. وقال السيرافي في شرح هذه المسألة ٦٠٤/٦ (خ): «ولا يحذف في بني النجار وبني النمر وما أشبه ذلك؛ لأنّ لام المعرفة إذا ظهرت بان مخرجها فظهرت النون واللام وكأهما من جنس واحد لما بينهما من التجاور؛ لأنّ النون تدغم في اللام فصارتا كأهما سينا مسست وأحسست، ولأما ظللت، وإذا أدغمت لام المعرفة في حرف آخر باين ذلك الحرف النون. وأيضاً فإنّ لام التعريف إذا أدغمت فأبدلت للإدغام فقد أعلّت، فكروها حذف ما قبلها لئلا يدخلوا علّة على علّة».

(٥) غير ظاهرة في الأصل.

(٦) موضع النقاط تأثر بتمزق في الورقة ومسح للكلام من أثر تقادم الزمن. وبعده يأتي كلام الناسخ ويقرأ منه بصعوبة: كمل والصلاة التامة على محمد نبيه

..... على يد عبيدالله ابن إبراهيم غفر الله ذنوبه [ستر] عيوبه بمنه. وكان الفراغ منه في أول شهر صفر سنة ثلاث وعشرين وسبعائة.

فهارس الكتاب الفنية

١ - فهرس الآيات

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
الفاتحة	عليهم *	٧، ٦	١٥٩ ، ١٦٠ ،
			١٦٥
البقرة	إن البقر تشابه علينا *	٧٠	٦٦٨
	ازينت	٧٢	٩٤٩
	خطوات *	١٦٨ ،	٧٨٣
		٢٠٨	
	ثم أتموا الصيام إلى الليل	١٧٨	٢٤٨
	يسألونك عن المحيض قل هو أذى	٢٢٢	٢٢ ، ٢١
	ولكن لاتواعدوهن سراً	٢٣٥	٨٢٤
	فنعماً هي	٢٧١	٨٧٠
	وليُملل لاذي عليه الحق	٢٨٢	٨٢٥
آل عمران	ألم الله	١	٩٣ ، ٩٥
	منه آيات محكمات	٧	١٥٥
	قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله *	٣١	٥٥
	أتى لك هذا قالت هو من عند الله	٣٧	٢٨١
النساء	أوجاء أحدٌ منكم من الغائط	٤٣	١٨٦
	فلا جناح عليهما أن يصالحا *	١٢٨	٩٢٩
المائدة	أوجاء أحدٌ منكم من الغائط	٦	١٨٦
	عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم	١٠	٦٦٧

٨٩٤	٢٨	لئن بسطت	
٢١	٤٨،	إلى الله مرجعكم جميعا	
	١٠٥		
٢٤٠	١١٩	قال الله هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم	
٣٠٩	١٦١	دينا قيما *	الأنعام
٨٨٤	٣٨	حتى إذا داركوا	الأعراف
٥٢٤	٧٧	يا صالح ائتنا *	
٢٧٤، ٢٧٠	١٧٢	ألست بربكم قالوا بلى	
٨٨١	٩	مردفين *	الأنفال
٧٢٣	٤٢	ويحيي من حيي *	
٤٨٩	٣٠	يضاهون قول الذين كفروا *	التوبة
٨٨١	٩٠	المعذرون *	
٢١٠	١٠٨	من أول يوم أحق أن تقوم فيه	
٩٤٩	٢٤	ادّارأثم	يونس
٩٣، ٩٢	١٠١	قل انظروا	
١٧٥	٤٢	ونادى نوح ابنه *	هود
٩٣	٣١	وقالت اخرج *	يوسف
١٠٥	٣٥	ليسجنّنه	
١٤٢	٧	ولكل قوم هاد *	الرعد
١١١	٩	الكبير المتعال *	
٨٩٠، ٨٨٧	١١	من وآل	
٩٠٧			
٣٠٩	٥٨	مكانا سوى *	طه
٦٨٤	٧٧	لا تخف دركا ولا تخشى *	

٢٠١	١٣٢	وأمر أهلك بالصلاة واصطبر عليها	
٢٣٠	١٨	يسجد له من في السموات	الحج
٨٢٥	٥	فهي تُملئ عليه	الفرقان
٢٧٦	٢٠ ، ١٩	وفعلت فعلتك التي فعلت وأنت من الكافرين	الشعراء
		* قال فعلتها إذا وأنا من الضالين	
١٣٢	٢٥	يخرج الخبء	النمل
١٦٥ ، ١٣٢	٣٤	فأرسله معي ردها يصدقني *	القصص
١٨٥	٦	وأزواجه أمهاتهم	الأحزاب
٧١٨	٢٦	من أهل الكتاب من صياصيههم	
٨٩١	٩	يخسف بهم *	سبأ
٩٣	٤٢ ، ٤١	وعذاب اركض *	ص
٢٣٤	٧٥	لما خلقت بيدي	
٢٨١	٦٣ ، ٦٢	أئن يؤفكون * كذلك يؤفك	غافر
٢٣٩	٧١	فسوف يعلمون إذ الأغلال في أعناقهم	
		أولم يروا أن الله الذي خلق السموات	الأحقاف
٢٢٠	٣٣	والأرض ولم يعي بخلقهن بقادر	
٢٥٤	٤	ضرب الرقاب	محمد
٦٩٠ ، ٦٤٦	٥٠	عاداً الأولى *	النجم
٧٤٩	٧٣	ومتاعاً للمقوين	الواقعة
٨٧٤	٩	فلاتتناجوا	المجادلة
٣٤	٦	بأيكم المفتون	القلم
١٦٠	٢٥ ، ١٩	كتابه	الحاقة
١٦٠	٢٦ ، ٢٠	حسابيه	
٢٦٨	١١	ومنا دون ذلك	الجن

المنزل	قم الليل	٢	٤٠٠ ، ٧٦٣
			٨٠٠
النبأ	وجعلنا النهار معاشا	١١	٢٢ ، ٢١
النازعات	فإنّ الجنة هي المأوى	٤١	٤٢٤
الانفطار	إذا السماء انفطرت	١	٢٥٦
الانشقاق	إذا السماء انشقت	١	٢٥٧ ، ٢٥٦
الطارق	أمهلهم رويدا	١٧	٢٥٤
الفجر	والليل إذا يسر *	٨	١١١
	كلا بل لا تكرمون اليتيم	١٧	٢٨١
الشمس	إذا الشمس كورت	١	٢٥٦
	والسما و ما بناها (٥) والأرض وما طحاها		
	(٦) ونفس وما سواها	٧-٥	٢٣٤ ، ٢٣٢
البينة	لم يكن الذين كفروا	١	١٤٣
التكاثر	أهاكم التكاثر (١) حتى زرم المقابر (٢)		
	كلا سوف تعلمون (٣) ثم كلا سوف تعلمون	٤-١	٢٨٠
الهمزة	يحسب أن ماله أخلده (٣) كلا	٤ ، ٣	٢٨١
قريش	أطعمهم من جوع	٣	٢٢٨
الكافرون	لأعبد ماتعبدون (٢) ولأنتم عابدون	٣ ، ٢	٢٣٣ ، ٢٣٢
	مأعبد		

٢- فهرس الحديث والأثر

الصفحة	الحديث / الأثر
٤٤٤	« اخشوشنوا وتمعددوا » يروى عن الرسول ﷺ، وعن عمر رضي الله عنه، وإلى عمر نسبة المؤلف.
٢٥٤، ٢٥٣	« أعددت لعبادي الصالحين مالا عين رأت ولا أذن سمعت به ما أطلعتم عليه »
٢٥٣	« أكثر أهل الجنة البله »
٤٥٧	« إنَّ مما ينبت الربيع ما يقتل حبطاً أو يلم »
١٧٠	« ليس من امير امصيام في امسفر »

٣- فهرس الأمثال

الصفحة	المثل
٤٧٨	أروغ من ثعلب
٥٦٠	استنوق الجمل
٥٦٠	استتيست الشاة
٤٧٨	حالات حالة عن كوعها

٤ - فهرس أقوال العرب والنماذج النحوية

القول / النموذج	الصفحة
إهَّار القمر	١١
أبيضَّة	١٢٣
أجدت طبقك	٨٦١
أجدك قطبت	٨٦١
أحقوقف الظبي	٣٦٣
أحونصل الطائر	٣٧٧
أخذت أخذَه	١٥٩
أخزى الله الكاذبَ منِّي ومنكَ	٢١٧
أخشي الرجل	٩٧
أراد أن يضبطا	٧٥
أراد أن يضبطها	٧٥
أراد أن يُعلما	٧٥
أرض زتنة	٣٤٧
أرض مثلبة	٣٠
أرض مثعلة	٣٠
أرض محواة	٣١
أرض محياة	٣٠
أرض مفعاة	٤٥٢
أزلغبَّ الفرخ	٢٨٧
استأمع الرجل	٤٤٢

٩٧٢	استخذ فلان أرضا
٨١١	اسدّد بابك
٢٨٣	أسلمني وتاه
٢٤٧	اشترت الفدان إلى الطريق
٨	اشتوى القوم
٢٢٦	أضربت عنه
٢٢٦	أطعمته عن جوع
٣٧٧	اعثوئج البعير
٢٢٦	أعرضت عنه
٣٦٣	اغدودن الشعر
٧٣٢	أغيب الغاية
١١	اقطارّ النبت
١٧	أقمته إقاما
٢٢١	أكلت الرغيف
٢٤٧	أكلت السمكة حتى رأسها
٣٧٩	اكوأل الرجل
٢٧٩	ألا إنه ذاهبٌ ألا بلى
٨٨٢	ألرجلُ فعل كذا
٩٧	إليكم اليوم
٢٨٣	أمان وتسهيل
٦١٠	امرأةٌ رِيّا
٣٣٢	امرأةٌ ضناكة
٣٧٨	امرأةٌ ضهيأة

٣٢٩	امرأة قمدانة
٣٢٣	امرأة كيصى
٣٣٠	أمرهم فوضوضى
١٠٤	انطلقته
٢٤٩	إنما أنا إليك
٣٧٩	إن المرأة لترهى غزلها
٣٧٧	اهبيخ الرجل
٤٥٦	أوسيت الشعر
٨٨٣	إي هالله ذا
٢١٩	بحسبك
٢٥٢	بله زيد
٢٥٤ ، ٢٥٢	بله زيدا
١١	بهر القمر السماء
٢٦٠	بينما أنا كذلك إذ جاء عمرو
٤٤٢	تأمع الرجل
١٣	تحمّلت حمّالا
٤٤٥	تمعدد الرجل
٣٦٨	ثفيت القدر
٥٧٢	ثوب مصوون
٢٢٢	جئت من البصرة إلى الكوفة
٢٣٥	جاء معه
٢٣٥	جاء معا
٦٠١	جحر ضب خرب

٢٦٠	جربت زيدا فإذا هو أحق
٢٢٦	جلس عن يمينه
٢٤٤ ، ٢٣٩	جلست عن يمينه
٢٣٨	جلست من عن يمينه
٣٢٣	جملٌ غلادى
٤٥٧	حبط الرجل
٤٥٧	حبطت الشاة حبطا
٣٩٩	حجرٌ قهقر
٣٤٢	حجر يهير
٥٧٢ ، ٥٧١	حليٌ نصووغ
٣٣٠	حمارٌ كُنادر
٣٤٣	حمامة ذات صوقير في صوتها
٢٥٩	خرجت فإذا زيد
٤٨١	خفق فلانٌ فلانا بالسيف
١٩٨	دارُ زيدٍ
٢٣٥	ذهب من معه
١٢٤	رأيتُ البكرَ
٦٥٨	رأيتُ جوعا
٢٦٨	رأيتُ رجلا دونك
١١٥	رأيتُ زيدَ
٧٠٦	رأيتُ سلا
٧٠	رأيتُ عددا
٦٨٢	رأيتُ عصا

٦٨	رَأَيْتَ عَمَادَا
٦٨٢	رَأَيْتَ قَاضٍ
٧٢٢	رَأَيْتَ مُحْيِيَا
٧٠	رَأَيْتَ يَدَا وَيَدَهَا
٥٥١	رَجَالٌ صَيْدٌ
٥٩٥	رَجُلٌ أَسْوَلُ
٥٥١	رَجُلٌ أَصِيدُ
٣٣٩	رَجُلٌ أَفْرَجُ
٣٥٩	رَجُلٌ تُبَّعُ نِسَاءُ
٣٣٤	رَجُلٌ تَكَلَّامَةٌ
٣٢٤	رَجُلٌ تَلْقَامَةٌ
٣٣٤	رَجُلٌ تَلْقَاعَةٌ
٥٩٧	رَجُلٌ جَوَادٌ
٣٢٤	رَجُلٌ دَنَابَةٌ
٣٥٨	رَجُلٌ دَنَبَةٌ
٣٥٧	رَجُلٌ زُمْلٌ
٣٤٧	رَجُلٌ زَوْنُكُ
٣٣٢	رَجُلٌ ضَنَّاكُ
٣٤٤	رَجُلٌ عَفْرِيَةٌ نَفْرِيَةٌ
٥٩٧	رَجُلٌ قَوْوَلُ
٣٤٣	رَجُلٌ قَسِيبُ
٤٠٧، ٣٦١	رَجُلٌ كَذْبَذِبُ
٣٢٥	رَجُلٌ كَلْمَانِي

٣٢٣	رجلٌ كيصى
٥٩٥	رجلٌ لومة
٣٢٦	رجلٌ مرقدى
٥٧٢	رجل معوود
٣٤٣	رجل مقتوين
٣٤٧ ، ٣٣٠	رجل نفر جاء
٢٢٧	رميت على القوس
٢٣٨ ، ٢٢٧ ، ٢٢٦	رميت عن القوس
٣٧٩	رهياً رأيه
١٩٩	زيدٌ صاحبُ الدارِ
٢٢٦	زيدٌ في الدار
٢٢٦	زيدٌ في الغلِّ
٢٨٣	سألتمونيها
٢٣٤	سبحان ما سبح الرعد بحمده
٢٣٢	سبحان ما سخر كنّ لنا
١٢٩	ستشحك خصفه
٣٧٩	سحابة ترهياً
٥٧٢	سرت سُورا
٢١٢	سرت من مكة
٨٦٠	سكت فحثه شخص
٣٤٧ ، ٣٤٦	سمعةٌ نظرة
٣٧٧	سنبل الزرع
٣٣١	شابٌ مسحلان

٢٤٩	صمت النهار كله حتى الليل
١	ضارب زيدا فتضاربا
١٥٩	ضربتُ ضربةً
١٠٥	ضربتُنة
٨٨٧	ضم شفر
١٣٤	طاح مرقمه، وأنت إن لم تلقمه
٢٤٣	عابتك على فعلك
٣٩٨	عجوزٌ خنصرٌ
١٧	عزيت تعزية
٥٧٢	عنبرٌ مدووف
٧٠٣	عوى الكلب عوةً
٧٠٣	عوى الكلب عوية
٥٧٢	غرث غُورا
٧٣٢	غييت الغاية
١	فاوضنا الحديث. وتفاوضناه
٥٧٢	فرسٌ مقوود
٤٠	فلان أفلس من طست
٦٠٣	فلان في صَيَّابة قومه
٢٥٠	قال رجل سواك
٢٥٠	قال رجل غيرك
٢٥١	قام رجلٌ مثلك
٢٠٥	قام زيد بل خرج عمرو
٢٠٥	قام زيدٌ بل عمرو

٣٤٣	قدرٌ وثيَّة
٢٤٨	قرأت القرآن من أوله إلى آخره
٢٥٩	قصدت قصده إذا انتفخ عليّ فلان
٢٣٥	قطك درهمان
٥٧٢	قولٌ مقول
٥٩٧	قومٌ جودٌ
٤٤٢	قوم عدى
٥٩٧	قوم قول
	كانت بيننا حرب تفقأ فيها العيون، ومرة نجنق،
٣٨٨	ومرة نرشق
٢١٣	كتبت من فلان إلى فلان
٣٧٠	كساء مرنباني
٢١٨	كفى بالله
١١١	كيف الإخوة والأخوات
١١١	كيف البنون والبنات
٣٠٩	لا أحسن اللعب إلا جَلَجَجَ جَلَب
٢٤٦	لا أفعله ما غرب نجمٌ
٢٣٥	لا أكلمه قطُّ
٣٤٦	لحية كئثاء
٢٦٦	لعل العدو يأتي
٢٦٦	لعل الله يرحمنا
٣٨٣	لقيت منه الفتكرين
٧٦٤، ٧٦٠، ٧٥٣	لم أبل

٧٦٥	
٧٦١ ، ٧٦٠ ، ٧٥٨	لم أبلِه
٧٥٣	لم أك
٧٨٩	لم يأ
٧٦٢	لم يألِ عن ذلك
٨١٦	لم يُحسّ
٧٥٤	لم يخشَ
٧٥٣	لم يخفَ
٨٦٢	لم ير عونا
٨١٦	لم يردّ
٧٥٤	لم يرمِ
٩٠٨ ، ٨٦٢	لم يرو عنا
٧٨٩	لم يع
٧٥٤	لم يغزُ
٨١٦	لم يقلْ
٣٥٦ ، ٧٥٤ ، ٧٥٣	لم يكُ
٧٥٧	
٧٥٧ ، ٧٥٦ ، ٧٥٤	لم يكنِ الرجلُ منطلقا
٢٠٣	لما أنْ فعل
٧٦٢	لن أباليَ
٧٢٢	لن يُخبيَ
٦٨٢	لن يرميَ
١٩٩	اللهُ ربُّ الخلقِ

٢٠٩ ، ٢٠٨	لو قام زيدٌ قام عمرو
٢٧٨	لولا زيدٌ لأكرمتك
٢٧٨	لولا زيد لم أكرمه
٢١٥	لي ملؤه من غسل
٣٤٤	ليث عفريّين
٦٦٥	ليل أليل
٦٦٥	ليلة ليلاء
٢٤١	مُ الله لأفعلنّ
٤٢	ما أبغضني له
٣٨ ، ٣٧	ما أبلده
٢١٥ ، ٢١٤ ، ٢١٣	ما أتاني من رجل
٤٣	ما أجنّ زيدا
٣٨	ما أجنّه
٣٨ ، ٣٧	ما أحمقه
٤٣	ما أسره بي
٤٠	ما أسرفه
٤٣	ما أسرني به
٤٠	ما أسنه
٣٨	ما أشجعه
٤٣	ما أشغله
٤٠	ما أضيّعه للأمر
٤٠	ما أعدمه
٤٠	ما أعطاهم للدراهم

٣٧	ما أعلمه
٤٠	ما أفرط جهله
٣٩	ما أكثر قائلته
٣٧	ما ألدّه
٤٠	ما أمتعّه
٣٧	ما أمرسه
٤٢	ما أمقتني له
٤٢	ما أمقته إليّ
٢٠١	ما إنْ تفعل
٤٠	ما أوحش الدار
٤٠	ما أولاهم للمعروف
٤٠	ما أيسر زيدا
٢١٤	ما رأيت من أحد
٢١١، ٢١٢، ٢١٣	ما رأيتّه مذ يوم الجمعة إلى الأحد
٢٢٣-٢٢٥، ٢٣٨	
٢٢٤، ٢٢٥	ما رأيتّه مذ يومين
٢٢٠	ما رأيتّه من ذلك الموضع
٢٠٥	ما قام زيد بل عمرو
٢٦٣	ما قام زيد لك عمرو قائم
٢١٧	مازید بقائم
٢٦	مأقي العين
٢٣٥	مالك في مجلسي إلا القط
٢٦	مأوى الإبل

٩٧	مذ اليوم
٧٩	مررت ببعير
٤٠٠	مررت ببيكر
٦٥٨	مررت بجوء
٢٥١	مررت برجل مثلك
١٩٨	مررت بزيد
٦٨٢	مررت بعصاً
٧٥	مررت بما ينقل
٨٠	مررت بمال قاسم
٣٩٤	مررت تهدكر
٢١٢	مررت من يوم الجمعة إلى يوم الأحد
٩٧	مصطفى الله
٥ ، ٤	معدده فتمعده
٨٥٠	مل فنبير
٣٧٠	من أنت زيد
٢١٠	من بعدهم
٢٣٨	من عن يمينك
٢١٠	من قبلهم
٥٠٥	مئت مؤنا
٤٥٦	موسى خدمة
٣٩٤	ناقة بها خزعال
١	نالي ونلته
٤	ناولت فتناول

١٨	تُبْتُ تَنْبِيئًا
٢٤٤	هُض من عليه
٨٧٤	هجمت اللبن
٥٩٥	هذا أسولُ من هذا
٢٦٨	هذا الشيء دونُ
٤٠	هذا المكان أفقر من غيره
٦٥٨	هذا جوء
٢٤٣	هذا على رأس الجبل
٣١٦	هذه أرمداء كثيرة
٦٨٢	هذه عصاً
٧٥٣	هل قام زيد
٣٣٠	هم في معكوكاء
٤٣	هو أعذر منّي
٤٣	هو أعرف منه
٤٣	هو أعنى من غيره
٢١٦	هو أفضل من زيد
٣١٧	هو أكبرُ قومه
٢٥١	هو أكحلُ مثلك وأزرق كذلك
٤٠	هو أكرم لي من زيد
٤٣	هو أنكر منه
٣٣٠	هو عالمٌ بدخلائك
٧٨٩	هو يأي
٧٨٩	هو يعي

٣٣٢	هو يمشي التركضاء
٨٨٣	ياالله اغفر لي
٨٣٧	يامنص
٦٩	يريد أن يضربها
٦٩	يريد أن يكيلها
٨٤٥	يوم أيوم
٢٨٣	اليوم تنساه

٥- فهرس القوافي

الصفحة	البحر	كلمة القافية
		الهمزة
٦٧٣	خفيف	لبراءُ
	خفيف	برآءُ=لبراءُ
٧١٧	خفيف	ضوضاءُ
١٨٩	كامل	بكائي
٣١٦	رجز	آيائه
٣١٧، ٣١٦	رجز	أرمدائه
		الباء
١١٣	كامل	فاذهبُ
١٦١	وافر	أصاها
١٢٠	رجز	جدبًا
=	رجز	سببًا
٥٧٣	رجز	أثؤبا
١٨٥	طويل	وتحلبُ
٢٥٦	طويل	أنكبُ
٥٦٣	طويل	مشيبُ
٦٦١	طويل	يصوبُ
٨٥	بسيط	مطلوبُ
١٧٧	بسيط	العربُ
٨٧٢	بسيط	سرحوبُ
	كامل	الحجابُ=الحكام

٣٦١	كامل	كذبُ
١٦٨	طويل	الكلبِ
٢٥٦	طويل	فنضاربِ
٣٧٠-٣٦٨	طويل	مؤرنبِ
٦٩٣	طويل	قواربِ
٨٧٦، ٨٧١، ٧٥١	طويل	بليب
١٧٤	بسيط	الأراكيبِ
٧٥٦، ٦٦٣	بسيط	الكذبِ
٣١٣	وافر	الإهابِ
٣٣٤	كامل	حسي
٣٣٣	رجز	العقرا بِ
٦٩٥	رجز	كعبِ
=	رجز	ركبِ
٦٩٥، ٦٩٤	رجز	الوطبِ
٣٥٩	رجز	العُنْبِ
٨٤٥٦٣١، ٥١٧	رجز	ألبه
١٩٠	خفيف	السحابِ
		التاء
١١٠	رجز	الحجفتُ
=	رجز	مسلمتُ
١٦٢	رجز	أرثها
٧٥٢، ٧٥١	بسيط	الصوتُ
٤٤٣	رجز	سختيتُ
٤٤٣	رجز	كبريتُ

١٦٣	طويل	وغارتِ الجيم
١٤٠	رجز	حجّجْ
=	رجز	بجْ
=	رجز	وفرّجْ
١٤٠	رجز	وأمسجا
١٩٣	رجز	شجا
=	رجز	أهْجَنْ
	رجز	أهْجا=أهْجَنْ
٣١٢	رجز	أمهجا
٧٦٥	رجز	أعوجا
٤١٤	رجز	علجْ
١٣٩	رجز	البرنجْ
٣٨٩	رجز	الخزرجْ
=	رجز	كالْمزْرَجْ
		الحاء
١٥١ ، ١١١	وافر	السريحا
٤٧٨	رمل	بالبارحةْ
١٨٨	طويل	أملحْ
٣٩٢	طويل	رائحْ
١٤٤	كامل	التبريحْ
		الدال
١٨٩	طويل	تقيدا
٤٥٠	طويل	فهددا

٦٨٣	طويل	المولدا
٧٥٢	طويل	فردا
=	طويل	كيدا
٣٠٨	بسيط	الجلدا
٣٤٥	كامل	السيدا
٥	رجز	تمعددا
٣٩٩	رجز	واليعضيدا
=	رجز	المجودا
=	رجز	مسعودا
٤٤٥	رجز	تمعددا
٣١٤	بسيط	أودُ
٧٧٩ ، ٦٤٥ ، ٦٠٨ ، ٤٢٥	وافر	الوقودُ
٨٠٩ ، ٥٥١ ، ١١٦	طويل	بردادِ
١٩٢	طويل	فقدِ
٣٧٥	طويل	صلدِ
=	طويل	جلدِ = صلدِ
٦٨٨	طويل	ويهتدي
٧١٩	طويل	الممددِ
٢٠١	بسيط	الجلدِ
٢٠٧	بسيط	بفرصادِ
٣٠٣	بسيط	أحدِ
٣٦٧	بسيط	بالرقدِ
٦٨٢	بسيط	بالثأدِ
٧٥٢	بسيط	كالوردِ

١٠٢	وافر	وغادي
١٢٢	وافر	الحديد
٦٨٤ ، ٥٤٥ ، ٢٢٠	وافر	بني زياد
٢٥٠	وافر	يزيد
	وافر	زياد=يزيد
١١١	كامل	وداد
٧٥٥ ، ١٥١	كامل	الإثم
	هنج	هند=عمرو
		الراء
٧٣١	كامل	صاغرو
١١٢	كامل	لايفرو
١٥٣	رجز	النقرو
٥٦٤	رجز	المسرور
=	رجز	الخور
٧٥٦ ، ٧٥٤ ، ١٤٤	رمل	بالسر
١٤٤	رمل	المطر
٣٩٣	رمل	هيدكو
٤٠٠	رمل	الصنبر
١٧٨	سريع	البعير
١٢٦	متقارب	بكو
١٨٨	متقارب	الغدر
=	متقارب	أثر
٦٦٣	متقارب	الخبر
٣٣٦	طويل	بقيصرا

٧٢٣	طويل	أعصرأ
٥٥٢	وافر	تعارأ
٤٠٧	رجز	محجرة
٩٠	طويل	طائرُ
٢١٢	طويل	عصرُ
٣٠٨	طويل	التمرُ
٥٧٣	طويل	وأنورُ
٦٩٥	طويل	شاعرُ
=	طويل	المآزرُ
=	طويل	عاصرُ
٧٥٥	طويل	عصرُ
٧٧٥	طويل	المناطرُ
=	طويل	صابرُ
٥٩	طويل	يضيرُها
٢٦١	بسيط	مياسيرُ
٤٢٨	بسيط	فانظورُ
٤٣١	بسيط	مستطرُ
٥٢٠	بسيط	وإدبارُ
١٩٠	رمل	حمارُ
١٩٢	طويل	يدرِي
=	طويل	صدري
٢٨٥	طويل	الحمِرُ
٣١٠	طويل	ناجرِ
٣١٥	طويل	عقرِ

٥٧٦	طويل	مئزري
١٧٨	بسيط	بسوَار
٢٧٠	بسيط	التنانير
	كامل	لايفري=لايفرُ
٢١٠	كامل	دهر
٢٥٣	كامل	أسرارها
٦٤٢ ، ٦٤١	هزج	عمرو
=	رجز	المئزر
٤٠٥	رجز	عيسجور
٨٩٩	رجز	كاسر
٦٦٣ ، ٢٤	رمل	وانتظاري
١٧٦	سريع	الأشقر
٢٣٣	سريع	الفاجر
	سريع	الفاخر=الفاجر
		الزاي
٣٣٤	رجز	المفاوز
=	رجز	ترامز
		السين
	رجز	أحترس=أحترش
٣٣٧	رجز	فرانسا
=	رجز	عابسا
٥٥٤	رجز	اعلنكسا
٢٤٥	بسيط	السوسُ
١٩٢	وافر	شمس

٤٠٦	كامل	الدرقاسِ
=	كامل	الدرداقس=الدرقاس
٤٠٧	كامل	بالأضرسِ
٦٨٧	رجز	بعنسِ
	رجز	بعيسِ=بعنسِ
=	رجز	والقلنسي
٦٨٨	رجز	والقلونسِ
٢٨٦	رجز	الطيسِ
=	رجز	ليسي
		الشين
١٧٠ ، ١٦٩	رجز	أحترشُ
=	رجز	حرشُ
١٦٧	رجز	أبغيش
=	رجز	ولاترضيش
=	رجز	أبيشِ
=	رجز	تنئيش
=	رجز	تدنيشِ
=	رجز	فیشِ
=	رجز	الديشِ
٢٨٥	رجز	الفیشِ
=	رجز	وطيشِ
=	رجز	الجيشِ
		الطاء
٣٦٦	رجز	النشاطِ

=	رجز	انخراط
		العين
١٩٦، ١١٣	بسيط	صنع
١٩٥	بسيط	جمع
٤٢٩	مدید	جمعا
٢٠٦	طویل	وازع
٣٩٣	طویل	هوى متتابع
=	طویل	متتابع=هوى متتابع
٤١٨	طویل	ظالع
٤٢٦	طویل	الدوافع
٨٢٧	طویل	شأنها متتابع
	بسيط	جمعوا=جمع
	بسيط	صنعوا=صنع
٢٧٨	بسيط	الضبع
٣٦٠	کامل	تبع
٦٨٤	بسيط	تدع
٤٠٥	رجز	شعشع
		الفاء
١٩٤	طویل	أوجف
١٩٣	رجز	الذرفن
	رجز	الذرفا=الذرفن
	طویل	أوجفوا=أوجف
١٩٦	طویل	مخلف
٨٢٠	طویل	يعنف

٦٨٢	وافر	شافي
٦٨٣	وافر	عجاف
٥٧٢	رجز	المدووف
٤٢٧	خفيف	المنيف
		القاف
٦٠١، ١٨٠	رجز	المخترق
٦٠١	رجز	الحمق
=	رجز	العقق
٦٨٢	رجز	الحقق
١٩٠	طويل	الدمستقا
=	طويل	تسلقا
٢٨٨	بسيط	ساقا
٨٧١	بسيط	عنقه
٧٦٥، ١٠٢	رجز	سويقا
	رجز	دقيقا=سويقا
	طويل	مخلق=مخلف
١٦٧	طويل	دقيق
٣٣٣	طويل	تحقق
=	طويل	تعرق
٨٧٣	طويل	لحقيق
٦٨٣	طويل	الحق
٢٥٢	كامل	لم تخلق
٣١٢	رجز	المرفق
٦٨٣، ٥٤٥	رجز	تملق

٦٨٣	رجز	فطلق
٧٢٠	رجز	القيافي
=	رجز	عناق
		الكاف
١٤٤	رجز	قبلكا
٣١٥	بسيط	معترك
١٩١	طويل	والدكادك
=	طويل	مالك
		اللام
٤٢٨	رجز	عطبول
=	رجز	القرنفول
١٧٤ ، ١٥٦ ، ١١٤	رمل	المعل
٢٥٧	رمل	تمل
٢٨٧	رمل	فنسل
٦٦٢	رمل	سأل
٣٣٩	سريع	النيل
=	سريع	بالليل
٦٦٣	طويل	عزلا
٥٧٤	طويل	ليقتلا
١٥٢ ، ١٣٤	طويل	أفعله
٢٢	كامل	مقيلا
٧٤٣	كامل	غليلا
١٦٣ ، ١٦١	كامل	ها
٦٩٠	رجز	طيسله

=	رجز	لَهْ
٧٩٦	متقارب	أولا
١٨٧	طويل	المفاصلُ
=	طويل	الأفاكلُ
=	طويل	لايزايلُ
٢٥٧	طويل	ونناضلُ
٤٦١	طويل	شمالُ
٥٢٠	طويل	أليلُ
٥٤٥	طويل	تغولُ
٣٣٥	طويل	وصاملةُ
١٨٥	طويل	ساحلُة
١٨٦	طويل	ورواحلُة
٤٨٣	بسيط	البطلُ
١٣٥	رجز	أزحلُة
٢	طويل	ميا
٣	طويل	مقتلي
١٩١ ، ١٨١ ، ١٦٢	طويل	فحوملِ
١٨٨	طويل	منوالِ
١٨٩	طويل	هيكِلِ
٢٣١ ، ٢٣٠	طويل	الخالِ
٢٤٤	طويل	مجهلِ
٣٠٣	طويل	المثقلِ
٣٠٨	طويل	تتفلِ
٤١٧	طويل	القواعِلِ

٤٣٠	طويل	والحقْلِ
٧٥٦	طويل	فضْلِ
٨٧٦	طويل	القولِ
١٨٤	بسيط	الجبلِ
٣٠٧	بسيط	الدُّلِ
٤٨١	وافر	الفصيلِ
٦٤٢	وافر	بالقليلِ
٣٩٥ ، ٣٣٣	كامل	القسطالِ
١٢٠	رجز	عيهْلُ
١٨٠	رجز	خالِ
١٩٠	رجز	الأحولِ
١٩٧	رجز	حلي
٣٩٥	رجز	الكلكالِ
=	رجز	بجالِ
٥٩٦ ، ١٨١	رجز	المجزلِ
	رجز	الأجلِ = المجزلِ
	رجز	المجزلِ = المجزلِ
٥٩٦	رجز	وأظللِ
٦٨٧	رجز	الديّ
٨٨١ ، ٨٨٠	رجز	تقتلِ
١٧٦ ، ١٠٣	سريع	ولاواغلِ
٥٩٥	متقارب	الإسحلِ
		الميم
١١٣	كامل	تكلمْ

٢١١	طويل	مسوما
٣١٠	بسيط	زيمًا
٢٣٦	وافر	لما
٣٩٤	وافر	مقاما
٧٢٣	كامل	الحمامة
١١٢	رجز	الدماء
١٢٢	رجز	الإضخمًا
١٥٦	رمل	ودما
١٦١	طويل	لائمٌ
١٨٧	طويل	سالمٌ
٣١٨	طويل	والكياهمُ
	طويل	ظالمٌ=ظالعٌ
٥٦٠	طويل	يدومٌ
١٦٩	بسيط	مسحومٌ
٤٨٢	بسيط	مركومٌ
٦٧٢	بسيط	هضمٌ
٩٣٣	بسيط	فيظلمٌ
	بسيط	فيظلمٌ=فيظلم
١٨١	وافر	الخيامنُ
	وافر	الخيامنُ=الخيامنُ
١٣٩	كامل	الحكامُ
٦٥٤	كامل	معلمٌ
٤٧٩	رجز	لغامُها
=	رجز	زماُمُها

٨٥	كامل	أقدم
٤١٩	كامل	المكدم
٦٢٩ ، ٢٣	رجز	مكرم
٦٦٥ ، ٦٦٤	رجز	اليمي
٨٧٣	رجز	اللهام
		النون
٣٦٨ ، ٣٦٧	رجز	يؤثفين
٥٥٥ ، ٥٥٤	رجز	المتيهين
٨٧٦ ، ٧٥١	طويل	ومينا
٥٥٤	بسيط	أقرانا
٨٢١	بسيط	فادعينا
٢١٩	كامل	إيانا
٦٥٠ ، ٦٤٩ ، ٦١٧	كامل	متباينا
٨٨٨	رجز	شجينا
٦١٦	رجز	كَيِّنُونَهُ
٤٣٠	مقارب	زيزفونا
٨٧٣	مقارب	المسلمينا
١٩٦	طويل	خوان
٣٤٩	طويل	الضَيَّافُنُ
٧٢٦	طويل	حزين
٨٣٠ ، ٥٩٦	بسيط	ضننوا
٣١٩	وافر	أرونان
٢٣	طويل	معون
١٥٠	طويل	أرقان

٤٢١، ٣٤١	طويل	الملوانِ
٣٧٥	طويل	أثني
٩٠	وافر	لايأتليني
١٧٤، ١١٤	وافر	ولالوائني
٢٧١	وافر	تدانِ
=	وافر	علاي
٣١٩	وافر	هجاني
٣٣١	وافر	كوّفانِ
٣٨٣	وافر	بالفتكرينِ
٩٢٤	وافر	داعيانِ
٨	رجز	المفتنِ
١٢	رجز	يغرنديني
=	رجز	يسرنديني
١٢١	رجز	المستنّ
=	رجز	القطننّ
٤٢١	رجز	بهنزبانِ
=	رجز	الزمانِ
٨٤٤، ٧٧٤	رجز	العينِ
١٧٧	رمل	بجلجلانِ
٢٠٢	منسرح	المجانينِ
	منسرح	الملاعينِ = المجانين
٤٢٩	خفيف	بالماطرونِ
		الهاء
١١٦١	متقارب	حمزه

		الواو
٦٦٦	رجز	غدوا
		الياء
١٦٢	طويل	دوي
١٣٧	رجز	الغضي
=	رجز	طغي
=	رجز	بالقني
٧٢٦	رجز	الكري
=	رجز	المطي
٤٦١	متقارب	العصي
١٦٢	طويل	خاليا
١٩٢	طويل	حاليا
=	طويل	الأمانيا
١٩٢	طويل	خياليا
=	طويل	خاليا
٤٤١	طويل	وعاديا
٥٤٤	طويل	يمانيا
٦٦٣	طويل	قهاديا
٢٨٥	رجز	ضياطيا
٤٢٢	رجز	قراقريا
١٦٢	رجز	الصبي
٤٢٢	رجز	دواري
٦٥٤	رجز	العبري
	رجز	علي=علج

	رجز	البرني=البرنج
		الألف
١٤٧	رجز	والصفا
=	رجز	الفتي
=	رجز	أتى
=	رجز	سرى
١٤٨	رجز	اهتدى
٣١٠	رجز	الروى
=	رجز	أتى
٧٠١	رجز	فروى
=	رجز	العوى

أجزاء أبيات لم أقف على تتمتها

٥٦٩

طويل

أسيود في حدراء

٦- فهرس الأعلام

العلم	الصفحة
الأحمر	٢٥٢.
ابن الأخضر	٣٠٤.
الأخطل	١٧٨، ٦٨٣.
الأخفش	٧٩، ١١٣، ١١٥، ١٢٩، ١٥١، ١٨٠، ١٨١، ٢٢٥، ٢٣٨، ٢٥٦، ٢٦٤، ٢٩٧، ٣٠٧، ٤١٨، ٥٢١، ٤٢٨، ٤٤٠، ٤٧٦، ٤٨٤، ٤٨٥، ٥٠١، ٥٢٨، ٥٦٤، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧٦، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٥٤، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٩٠، ٦٩١، ٧١٣، ٧٨٦، ٧٨٨، ٨١١، ٧٨٨، ٨١١، ٨٢١، ٨٢٤، ٨٥٨.
أروى بنت كرز	١٩٤.
الأسود بن يعفر	٣٩٣.
الأشناداني	٣٥٦.
الأصمعي	١٦٨، ٢٦١، ٤٠٥، ٦٢٩، ٦٨٧، ٧٧٥.
ابن الأعرابي	٤١٨، ٣٣٦.
الأعشى	١٦١، ٤٥٠.
الأعلم الشتمري	١١٩، ١٢٧، ١٤٩، ١٥٠، ١٧١، ١٩٤، ١٩٨، ٢٠١، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٤٢، ٢٥٢، ٢٥٩، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٩١، ٢٩٩، ٣٠١، ٣٦٢، ٣٦٦، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٨١، ٤٠٩، ٤٨٠، ٤٨١.

٥٦٢ ، ٦٤٩ ، ٦٨٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨ ، ٧٣٦ ،
٧٨٠ ، ٧٩٨ ، ٨٠١ ، ٨٠٣ ، ٨٠٨ ، ٨١٢ ، ٨٢٨ ،
٨٣١ ، ٨٤٠ ، ٨٤١ ، ٨٤٢ ، ٨٤٨ ، ٨٥٦ ، ٨٦١ ،
٨٧٣ ، ٨٧٦ ، ٨٨٠ .

٢ ، ١٠٢ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ٣٠٣ ،
امرؤ القيس
٣٠٨ .

٤٣٠ . أمية بن أبي عائذ الهذلي

٩٠ ، ٣١٥ . ابن الأنباري (أبوبكر)

١٢٦ . أوس بن حجر

١٩٢ . البحتري

١٢٥ ، ٣٦٣ ، ٧٧٥ . أبو البركات الأنباري

١٩٥ . البيضاء بنت عبدالمطلب

١٨٩ . أبو تمام

١٩٤ ، ٣٩٢ . تميم بن أبيّ بن مقبل

١٥٢ ، ٣٥٦ . التوزي

١٦٧ ، ٣٢٣ ، ٣٥٧ ، ٤١٧ ، ٤٤٤ ، ٤٦١ ، ٤٢٧ ،
ثعلب

٧٠٣ ، ٦٤٥ .

٢٧١ . جحدر الحنفي

٣٨٢ . أبو الجراح العقيلي

٢٢٧ ، ٤٧٨ ، ٥٥٨ ، ٦٦١ ، ٦٧٤ ، ٧٧٧ ، ٧٨٠ ،
الجرمي

٨٢١ .

٣٦١ . جرية بن الأشيم

١٧٧ . جرير

أبو جعفر الباقر

١٧٥.

جعفر الصادق

١٧٥.

ابن جني

٨٦، ١١٠، ١١١، ١٣٧، ١٤٠، ١٤٤، ١٦٧،
١٦٨، ١٨٠، ١٨١، ٢٨٥، ٢٩٩، ٣٠٥، ٣٣٥،
٣٣٧، ٣٣٩، ٣٤٦، ٣٤٩، ٣٥٤، ٣٥٩، ٣٧٨،
٣٨٥، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٣، ٣٩٤، ٤٠٥،
٤٠٦، ٤١٧، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤،
٤٢٦، ٤٢٨، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤٣،
٤٦٢، ٤٦٣، ٤٧٠، ٤٧٨، ٥٠٢، ٥٠٢، ٥٥٠،
٥٥٢، ٥٥٤، ٥٥٨، ٥٨٤، ٥٨٩، ٥٩٦، ٦٠٠،
٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٥، ٦١٦، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٩،
٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٥، ٦٥٣، ٦٥٩، ٦٦٢، ٦٦٥،
٦٧٢، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٥، ٦٨٧،
٧٠١، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٦،
٧٢٧، ٧٣٦، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٥، ٧٤٨، ٧٤٩،
٧٥٢، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٦٠، ٧٦٢، ٧٧٤، ٧٦٨،
٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٨٢، ٧٨٥،
٧٩٠، ٨٠٧، ٨٠٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٦، ٨٨٠.

أبو حاتم السجستاني

١١٨، ١٧٤، ٣١٦، ٣٣٠، ٣٨٨، ٤١٨.

الحارث بن حلزة

٣٥٥، ٧١٧.

الحامض (أبوموسى)

٤٧٩.

الحريري

١٦٨، ٢٣٥.

حسان بن ثابت

١٤٨.

٦٩٥.	حماد الراوية
٦٨٤.	حمزة الزيات
٣٩١.	أبوحنيفة الدينوري
١٤٦، ١٤٨، ٢٧٩، ٦٨٦.	ابن خروف
٤٥٦.	ابنة الخس
١٠١، ١٠٣، ١١٠، ١١٤، ٥٤٨، ٧٦١، ٨٢٧.	أبو الخطاب
٣٣٢.	الخطابي
٣١، ٨٦، ٨٨، ١٠٤، ١٤٢، ١٦٠، ٢٠٦، ٢٢٢، ٣٠٣، ٣٧٧، ٤٩٧، ٥٠٧، ٥٥٣، ٥٥٥، ٥٦٣، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٩٤، ٥٩٥، ٦١٤، ٦٢٤، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٧٠، ٦٧٣، ٦٩١، ٦٩٣، ٦٩٦، ٧١١، ٧١٣، ٧١٤، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٥٨، ٧٦٤، ٧٨٢، ٧٨٨، ٧٩٨، ٨٢١.	الخليل
١٩٢.	الخنساء
٧٧١، ٧٧٠.	ابن الخياط (أبوبكر)
٥٤٢، ٥٤١.	الداني (أبو عمر)
٨٥٥.	الدباج (أبو الحسن)
١٦٧، ١٨٥، ٣١٧، ٣٣٠، ٣٨٨، ٣٩٣، ٨٥٥.	ابن دريد
٣٦٠.	أبو ذؤيب الهذلي
١٦٨، ٣١٥، ٣٣٥.	ذو الرمة
	الرازي (ابن خطيب)
٧٦٩.	الري

٨، ١٨٠، ١٨١، ٤٤٣، ٦٠١.	رؤية
٢٣	الراعي النميري
٦، ٦٣٤.	الرباحي
٧٨٢.	رجاء بن حيوة
٦٢٥.	الرندي (أبو علي عمر)
٢٩٢، ٢٩٥، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٤٢، ٣٤٦، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٦، ٣٥٨، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٦، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤.	الزبيدي (أبو بكر)
٢٥٩، ٣٣٩، ٤٨٩، ٤٩٠، ٧٨٠، ٨٠٧.	الزجاج
١١٨.	الزجاجي
١٤٦، ٧٥٩، ٧٦٠.	الزحشري
١١٢، ٣١٥، ٩٣٣.	زهير
١٠٣، ١٤٤، ١٦٤، ٢٣٤، ٣١٢، ٣١٦، ٣٣٠، ٣٣٤، ٣٤٣، ٣٤٩، ٣٦١، ٣٩٨، ٤٠٥، ٤٤٥، ٥٥٢، ٥٩٥، ٥٩٧، ٦٣١، ٦٨٣، ٦٩٥، ٧٣٢، ٧٦٢.	أبوزيد الأنصاري
٥٧١، ٨٧٧.	ابن زيدان
٣١٨، ٧١٨.	سحيم بن وثيل
٢٢١، ٣١٩، ٤١٨، ٤٢٠، ٤٢٤، ٧١٣، ٧٨٨.	ابن السراج
٧٦٩.	ابن سريج (أحمد)

السكري	٤١٧، ٦٧٥.
ابن السكيت (يعقوب)	١٧٨، ٣٨٣، ٣٩٤، ٣٩٦، ٥٢٥، ٦٨٨، ٦٩٦.
ابن سمحون	١٥٧.
السهيلي	٢٥٣، ٢٥٤.
ابن السيد البطليوسي	٨٦، ١٢٢، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٨، ٣٧٤، ٣٨٣، ٣٩١، ٣٩٥، ٣٩٨، ٥٥٦.
السيرافي	١، ٥، ٩، ١٨، ٢٠، ٢٤، ٢٦، ٣٠، ٣٢، ٤٠، ٤٢، ٩٠، ٩٥، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٩، ١١٠، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٧، ٤٣١، ٤٣٨، ٤٥٢، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٧١، ٥١٤، ٦١٦، ٦٢٤، ٦٣٥، ٦٣٨، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٧، ٦٥١، ٦٥٥، ٦٥٩، ٦٧٥، ٨٩١، ٨٩٩.
سيف الدولة الحمداني	١٨٦، ١٩٠.
الشعبي	١٦٩.
الشلوبين (أبو علي)	٢، ٦، ٩، ١٤، ١٥، ١٦، ٢٢، ٥٩، ٦٦، ٧٧، ١٠٢، ١٠٨، ١٠٩، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٨، ٢١١، ٢١٤، ٢١٦، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٢٥، ٢٣٦، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٤٥، ٢٤٨، ٢٦٠، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٦، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٧، ٢٩٣، ٢٩٤، ٣٠٤، ٣٣١، ٣٥٧، ٣٦٦، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٦، ٤٤٥، ٤٥٤، ٤٧١، ٤٩٥، ٥٠٠، ٥٠٢، ٥١٨، ٥٤٢، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٦، ٥٨٠، ٥٨٦، ٥٨٨، ٦٠٦، ٦٠٨، ٦٣٤.

- الشنفرى الأزدي ٥٢٠
صالح بن محمد ١٥٠، ١٦٨، ١٨٢، ١٨٥، ٢٠١، ٢٤٧، ٢٥٤،
٢٦٠، ٣٠٤، ٣٣٥.
- صخر الغي الهذلي ٣٩٤
ابن طاهر (الخدب) ٩، ١٦، ٢٩، ٢٠٢، ٢٣٩، ٢٤٠، ٤٩٥، ٤٩٦،
٥٠٨، ٥٨٢.
- ابن الطراوة ١١، ٢١٢، ٢٢٣، ٢٧٢، ٤٩٥، ٥٧٩.
طرفة بن العبد ٣٩٣، ٣٩٤.
- ابن الطفيل (أبو عمرو) ٥٤٢
ابن عباس ٢٧٠.
- عبد الملك بن مروان ١٦٩
أبو عبيد (القاسم) ١٢، ٢٥٢، ٦٦٢، ٦٩٦.
أبو عبيدة (معمّر) ٣٤، ١١٥، ٣٢٦، ٣٥٣، ٣٧٧، ٣٨٢، ٣٨٨،
٤١٨، ٦٩٦.
- عثمان بن عفان ١٩٤
العجاج ١٩٣، ١٩٤.
- العديل بن الفرخ ٣٧٥
عروة بن الزبير ١٧٥.
- ابن عصفور ٢٤١، ٢٤٣، ٢٦٦، ٢٨٧، ٢٩٦، ٣٠٦، ٣٠٧،
٣١٤، ٣١٥، ٣٩١، ٣٩٩، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٥٤،
٥٠٠، ٨٠٦، ٨١٣، ٨٥٥.
- علي بن عيسى (الوزير) ٢٣٥
عليّ بن أبي طالب ١٧٥.

٤٤٤.	عمر بن الخطاب
٣٣١، ٣٩١، ٤١٨.	أبو عمرو الشيباني
١٤٠، ٥٢٤، ٣٦١.	أبو عمرو بن العلاء
١٧٨.	عمرو بن قميئة
٦٨٧، ٧٧٦.	عيسى بن عمر
١٨٤.	الفارابي (أبونصر)
١١٥، ١٤٢، ١٤٦، ١٤٧، ١٥٠، ١٥٥، ١٥٦،	الفارسي (أبو علي)
١٥٩، ١٦١، ١٦٥، ٢٥١، ٢٨٦، ٣٠٥، ٣١٢،	
٣١٧، ٣٣٥، ٣٤٦، ٣٦١، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٥،	
٣٩٣، ٤١٨، ٤٤٢، ٤٤٤، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٣٠، ٤٣٨،	
٤٤٠، ٤٤٣، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١،	
٤٦٣، ٤٦٩، ٤٧٦، ٤٨٦، ٤٩٩، ٥٠٠، ٤١٧،	
٥١٨، ٥٢٧، ٥٣١، ٥٣٧، ٥٤٤، ٥٧١، ٥٧٢،	
٥٧٦، ٥٧٨، ٥٨٤، ٥٨٦، ٥٩١، ٦٢٦، ٦٥٩،	
٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٨،	
٧٠٠، ٧٠١، ٧٢٨، ٧٣٥، ٧٤١، ٧٦٠، ٧٦١،	
٧٦٢، ٧٦٤، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧٢، ٧٨٥،	
٧٨٩، ٨٠٧، ٨٢٠، ٨٨٥، ٨٨٧، ٨٩٥.	
١٩، ٢٦، ١٣٢، ١٣٩، ١٤٠، ١٥٢، ١٥٣،	الفراء
٢٠١، ٢٥٢، ٣١٢، ٣١٦، ٣٢٥، ٣٢٨، ٣٣٢،	
٣٣٦، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٩٥، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٥،	
٤٤٧، ٥٧١، ٦١٤، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦٤٥،	
٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧٣، ٧٣٢، ٨٩٤.	

١٧٦.	الفرزدق
٢٧٦.	فرعون
٦٩٥.	القاسم بن ثابت
٣١٦.	القيالي (أبو علي)
٣١٦، ٢٥٣.	ابن قتيبة
١٠٣.	القشيري
١١١، ١٦٨، ١٦٩.	قطرب
٣٢٦، ٣٤٠، ٣٤٤، ٧١٧.	ابن القوطية
١٩١، ١٦٧.	قيس بن الملوح (المنون)
٤٢٦.	قيس بن ذريح
١٢٢، ١٣٢، ١٣٥، ١٧٩، ٢٨٦، ٢٨٧، ٣٣٩،	كراع
٣٤٣، ٣٥٠، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٢، ٣٧٩، ٣٨٣،	
٤٠٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٦٦٢.	
١٥٣، ٣٢١، ٣٥٠، ٣٧٤، ٤٤٠، ٥٧١، ٥٧٢،	الكسائي
٧٣٣، ٦٦٨.	
٣٩٤.	الكلابي
٨٧، ٨٠٦.	ابن كيسان
١٣٩، ٣١٨، ٣٩٠، ٤٢٤.	اللحياني
١٦٩، ٣٦٨.	ليلي الأخيلية
١٥٢، ١٥٣، ٢١٨، ٢٨٣، ٣١٢، ٣٤٧، ٣٤٨،	المازني
٤٤٣، ٤٧٠، ٥٠٧، ٥١٦، ٥١٧، ٥٢٠، ٥٣٧،	
٥٨٤، ٥٩٥، ٦٢٩، ٦٤٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٦٥،	
٦٦٦، ٦٧٤، ٦٨١، ٦٨٥، ٦٨٧، ٧١٣، ٧١٥،	

٧١٦ ، ٧٢٥ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨ ، ٧٣٢ ، ٧٣٥ ، ٧٣٢

٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٧ ، ٧٦٨ ، ٧٦٩ ، ٧٧١ ، ٧٩٢

٧٧٧ ، ٧٨١ ، ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، ٨١٠ .

١٤ ، ١٨ ، ٣٥ ، ٧٢ ، ٩٣ ، ١١٥ ، ١٤٢ ، ١٥٤

١٧٦ ، ١٩٦ ، ٢٠٥ ، ٢١٤ ، ٢٦٠ ، ٢٨٣ ، ٢٩٦

٣٠١ ، ٣٧٥ ، ٤٢٥ ، ٤٢٩ ، ٥١٦ ، ٥١٨ ، ٥٧٢

٦١٦ ، ٧١٨ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ ، ٧٨١ ، ٧٥١ .

المبرد

١٩١ .

متمم بن نوية

١٤٤ ، ١٨٦ ، ١٨٩ ، ٦٨٣ .

المتنبي

٣١٩ .

المجريطي (أبونصر)

٢٨٦ .

محمد بن حبيب

٣٩٤ .

المرار العدوي

٤١٨ .

المرار الفقعسي

٤٤٠ .

مروان بن سعيد المهلي

١٦٨ .

معاوية بن أبي سفيان

٧٥٩ .

ابن معزوز

٧٠٣ .

ابن مقسم

٢٩٥ .

ابن ملكون

١٧٠ .

النمر بن توبل

٦١٦ .

النهشلي

٧٥٢ .

أبونواس

١٧٧ .

وضاح اليمن

٨٧٧ ، ٣٠٤ .

الوقشي (أبو الوليد)

ابن ولاد	١٤، ١٥، ١٤٢، ٥١٠، ٧٧٩.
الوليد بن عقبة	١٩٤.
ابن يسعون	٨٧٧.
يونس بن حبيب	١٨١، ٦٦٢.

٧- فهرس القبائل والمدارس النحوية

القبيلة / المدرسة	الصفحة
أزد السراة	١١٤، ١١٥.
أسد	٧٣٤.
أهل اليمن	٨٥٥.
البصريون	٣١٦، ٣٦٣، ٣٦٤، ٤٢٦، ٥٢٧.
بكر بن وائل	١٦٨، ١٦٩، ١٩٥، ٨١٦.
بنونزار	٣٤٦.
بنو حنظلة	١٤٠.
بنو سليم	١٣٩.
بنو عقيل	٥٧١.
بنو مازن	٨٢١.
بنو يربوع	٥٧١.
تميم	١٣١، ١٣٧، ١٦٨، ١٨٠، ٧٣٤، ٨٠٠، ٩٤١، ٩٦٨.
الحجازيون	٧٣٤، ٨٠٠، ٩٤١.
حمير	١٦٨، ١٧٠.
ربيعة	١٦٨، ١٦٩، ١٩٥.
الصعافقة	٣٩٠.
طيء	١١١.
البغداديون	١١٢.
فزارة	١٣٧.

١٦٨، ١٦٩.	قضاة
١٣٧	قيس
١٩، ١٣٩، ٢٢٧، ٣٥١، ٣٦٣، ٣٩٦	الكوفيون
٤٠٢.	
١٩٥.	معدّ

٨- فهرس الكتب الواردة في المتن

الكتاب	الصفحة
إصلاح المنطق ليعقوب	٥٢٥.
الأصول لابن السراج	٤١٨.
الألفاظ ليعقوب	٣٩٤، ٣٩٦.
الإنصاف للأنباري	٣٦٣، ٧٧٥.
الإيضاح للفارسي	١٥٥، ١٥٦، ٤٣٥، ٥٢٧، ٦٨٦، ٨٧٧.
التذكرة للفارسي	٤٦٩، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥١٧، ٥٣١، ٥٤٤، ٥٧١، ٥٧٨، ٥٩١، ٦٨٥.
التصريف للمازني	٤٧٠، ٥١٦، ٦٨٠.
تعاليق الفارسي على الكتاب (التعليقة)	٥٨٦.
التنبية لابن جني	٣٣٥.
الجميل للزجاجي	١١٨.
جمهرة اللغة لابن دريد	١٨٥.
حاشية السيرافي للشلوبين	٤٧١.
الحجة للفارسي	١٥٠، ١٥٩، ٣٦١، ٥٢٧.
الحماسة لأبي تمام	٧٥١، ٨٢١، ٨٧٦.
الخصائص لابن جني	٣٣٧، ٣٤٦، ٣٩٣، ٣٩٤، ٤١٧، ٥٠٢، ٥١٤، ٥٨٤، ٧٥٢، ٧٧٠.
درة الغواص للحريري	١٦٨، ٢٣٥.
الدلائل للقاسم بن ثابت	٦٩٥.

٢٩٩، ٥١٤، ٧٠١، ٧٤٢، ٨٢٦.	سر صناعة الإعراب لابن جني
٤٥٣، ٤٥٩، ٤٦٢.	الشيرازيات للفارسي
٥٢.	الطرة (تعليق على كتاب سيبويه)
٣٠٤.	الطرر على الإيضاح لابن الأخضر
٣١، ٣٧٧.	العين
٦٩٦.	الغريب المصنف لأبي عبيد
٦٨٨.	القلب ليعقوب
٣٨٣.	المثلث لابن السيد
٣٤٤، ٣٥٠، ٣٥٩، ٣٨٣، ٣٩٦،	المجرد لكراع
٤٨١.	
١١٠، ٢٩٢.	مختصر العين للزبيدي
٤٧٧.	المسائل للفارسي
٣٢٦، ٧٤٤، ٧١٧.	المقصود والممدود لابن القوطية
٥٠٠.	المتع لابن عصفور
٣٧٨، ٤٣٩، ٦٨٥، ٧٠٣، ٨١٠.	المنصف لابن جني
٣٩١.	النبات لأبي حنيفة
٤٢٤.	النوادر للحياي
٣٩١.	النوادر للشيباني

٩- فهرس المواضع والبلدان

الصفحة	الموضع / البلد
١٩٤.	الأثح
٣٣٧، ٣٣٥.	البحرين
٣٩١، ٢٢٢.	البصرة
٤٦١.	حبوني
٤٠٧.	خراسان
٤٦٢، ٤٦١، ٣٣٦، ٣٣٥.	عدولي
٢٤٥.	العراق
٦٩٥، ٢٢٢.	الكوفة
١٩٤.	المدينة
٣٩٠.	اليمامة
١٩٥.	اليمن

١٠- المصادر والمراجع

المخطوطة والمطبوعة

أولاً: المخطوطة:

التنبيه في شرح مشكلات الحماسة- لابن جني- مخطوط في دار الكتب برقم ٧٤٠٩ أدب.

شرح السيرافي- الجزء السادس المتمم للأجزاء الخمسة المخطوطة بيد العلامة عبداللطيف البغدادي.

الطرر على الإيضاح- لابن الأخضر- نسخة مصورة في ملك أخي الأستاذ عبد العزيز الجهني.

المسائل الشيرازيات- للفارسي- نسخة بخط أحمد بن سابور- مكتبة راغب برقم ١٣٧٩.

المسائل الشيرازيات- نسخة أخرى.

ثانياً: المطبوعة:

الإبدال- لابن السكيت- تحقيق الدكتور حسين محمد محمد شرف- الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية- القاهرة- ١٣٩٨هـ.

الإبدال والمعاقبة والنظائر- للزجاجي- تحقيق عز الدين التنوخي- دار صادر- بيروت- الطبعة الثانية- ١٤١٢هـ.

ابن الطراوة النحوي- للدكتور عياد بن عيد الشيبني- مطبوعات نادي الطائف الأدبي- الطبعة الأولى- ١٤٠٣هـ.

ابن يسعون النحوي حياته وآثاره- للدكتور عبدالله الحسيني هلال- مطبعة أبناء وهبة حسان- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٤١٠هـ.

اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر- للبناء- وضع حواشيه
الشيخ أنس مهرة- دار الكتب العلمية- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤١٩هـ.
الإحاطة في أخبار غرناطة- لابن الخطيب- تحقيق محمد عبدالله عنان-
الشركة المصرية للطباعة والنشر- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٣٩٧هـ.
الإحكام- للآمدي- تحقيق الدكتور سيد الجميلي- دار الكتاب العربي-
بيروت- الطبعة الأولى- ١٤٠٤هـ.
أخبار أبي القاسم الزجاجي- تحقيق عبدالحسين المبارك- دار الحرية
للطباعة- بغداد- ١٤٠١هـ.
اختصار القدح المعلى في التاريخ المحلى- لابن سعيد أبي الحسن علي بن
موسى- تحقيق إبراهيم الأبياري- مطبعة نهضة مصر- الطبعة الثانية- ١٤٠٠هـ.
أدب الكاتب- لابن قتيبة- تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد- دار
المعرفة- بيروت.
ارتشاف الضرب من لسان العرب- لأبي حيان- تحقيق الدكتور رجب
عثمان محمد- مطبعة المدني- الطبعة الأولى- ١٤١٨هـ.
ارتشاف الضرب من لسان العرب- لأبي حيان- تحقيق الدكتور مصطفى
النماس- مطبعة المدني- الطبعة الأولى- ١٤٠٩هـ.
الأزھية في علم الحروف- للهروي- تحقيق عبدالمعين الملوحي- مجمع اللغة
بدمشق- الطبعة الثانية- ١٤١٣هـ.
أساس البلاغة- للزمخشري- مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب- الطبعة
الثالثة- ١٩٨٥م.
الاستدراك- للزبيدي- تحقيق الدكتور حنا جميل حداد- دار العلوم
باليـاض- ١٤٠٧هـ.
الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى- للناصرى- تحقيق جعفر الناصر

- ومحمد الناصري- دار الكتاب- الدار البيضاء- ١٤١٨هـ.
- أسماء خيل العرب وأنسابها وذكر فرسانها- للغندجاني- تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني- مؤسسة الرسالة.
- أسماء المغتالين في الجاهلية والإسلام- لمحمد بن حبيب= نواذر المخطوطات.
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين- لعبدالقادر اليماني- تحقيق عبدالمجيد دياب- شركة الطباعة العربية السعودية- الطبعة الأولى- ١٤٠٦هـ.
- الأشباه والنظائر- للخالدين- تحقيق السيد محمد يوسف- مطبعة التأليف والترجمة والنشر- القاهرة- ١٩٦٥م.
- الأشباه والنظائر في النحو- للسيوطي- تحقيق مجموعة من الباحثين- مجمع اللغة بدمشق.
- الاشتقاق- لابن دريد- تحقيق عبدالسلام هارون- منشورات مكتبة المثنى ببغداد- الطبعة الثانية- ١٣٩٩هـ.
- أشعار الشعراء الستة- للشنتمري- تحقيق لجنة إحياء التراث العربي- منشورات دار الآفاق الجديدة- بيروت- الطبعة الثالثة- ١٤٠٣هـ.
- إصلاح المنطق- لابن السكيت- تحقيق أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون- دار المعارف- مصر- الطبعة الرابعة.
- الأصمعيات- تحقيق أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون- دار المعارف- مصر- الطبعة الرابعة.
- الأصول في النحو- لابن السراج- تحقيق الفتلي- مؤسسة الرسالة- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤٠٥هـ.
- إعراب القراءات الشواذ- للعكبري- تحقيق محمد السيد أحمد عزوز- عالم الكتب- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤١٧هـ.
- الأعلام- للزركلي- دار العلم للملايين- بيروت- الطبعة السابعة-

١٩٨٦م.

الإعلام بمن حلّ مراكش وأغمات من الإعلام- للعباس المراكشي- المطبعة الملكية- الرباط- ١٩٧٤م.

أعيان العصر وأعوان النصر- للصفدي- تحقيق مجموعة- دار الفكر- دمشق- الطبعة الأولى- ١٤١٩هـ.

الأغاني- للأصفهاني- تحقيق دار إحياء التراث العربي- الطبعة الثانية- بيروت- ١٤١٨هـ.

الإغراب في جدل الإغراب- لأبي البركات الأنباري- تحقيق سعيد الأفغاني- دار الفكر.

الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في كتاب الإيضاح- لابن الطراوة- تحقيق الدكتور عياد بن عيد الثبيتي- مطبعة المدني- الطبعة الأولى- ١٤١٤هـ.

الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإغراب- للفارقي- تحقيق سعيد الأفغاني- مؤسسة الرسالة- بيروت- الطبعة الثالثة- ١٤٠٠هـ.

الأفعال- للسرقسطي- تحقيق حسين محمد محمد شرف- الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية- القاهرة- ١٣٩٥هـ.

الاقتراح في أصول النحو- للسيوطي- تحقيق الدكتور محمود فجال- مطبعة الثغر- الطبعة الأولى- ١٤٠٩هـ.

الاقتضاب في شرح أدب الكتاب- للبطليلوسي- تحقيق الأستاذ مصطفى السقا والدكتور حامد عبدالمجيد- مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب- ١٩٨١م.

الإقناع في القراءات السبع- لابن الباذش- تحقيق الدكتور عبدالمجيد قطامش- دار الفكر- دمشق- الطبعة الأولى- ١٤٠٣هـ.

ألف سنة من الوفيات في ثلاثة كتب- دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر- ١٣٩٦هـ.

- الألفاظ - لابن السكيت - تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة - مكتبة لبنان
ناشرون - بيروت - الطبعة الأولى - ١٩٩٨ م.
- ألقاب الشعراء ومن يعرف بأمه منهم - لابن حبيب = نوادر المخطوطات.
الأماي - للقيالي - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٥ هـ.
- الأماي - لليزيدي - عالم الكتب - بيروت.
- أماي ابن الشجري - تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي - مطبعة المدني -
الطبعة الأولى - ١٤١٣ هـ.
- أماي الزجاجي - تحقيق عبدالسلام هارون - مطبعة المدني - الطبعة الأولى -
١٣٩٢.
- أماي السهيلي - تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا - مطبعة السعادة - الطبعة
الأولى - ١٣٩٠ هـ.
- أماي المرتضى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الكتاب العربي -
بيروت - الطبعة الثانية - ١٣٨٧ هـ.
- الأماي النحوية - لابن الحاجب - تحقيق هادي حسين حمودي - علم
الكتب - الطبعة الأولى - ١٤٠٥ هـ.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة - للقفطي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار
الفكر العربي - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٤٠٦ هـ.
- الانتصار لسيبويه على المبرد - لابن ولاد - تحقيق الدكتور زهير عبد المحسن
سلطاني - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤١٦ هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف - لأبي البركات الأنباري - تحقيق محمد محيي
الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية - بيروت - ١٤٠٧ هـ.
- أوضح المسالك - لابن هشام - تحقيق محمد عبدالعزيز النجار - مطبعة
السعادة - الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ.

- إيضاح شواهد الإيضاح - للقيسي - تحقيق الدكتور محمد بن حمود
الدعجاني - دار الغرب الإسلامي - الطبعة الأولى - ١٤٠٨ هـ.
- الإيضاح العضدي - للفارسي - الجزء الأول - تحقيق الدكتور حسن شاذلي
فرهود - دار العلم - الطبعة الثانية - ١٤٠٨ هـ.
- الإيضاح في شرح المفصل - لابن الحاجب - تحقيق الدكتور موسى بناي
العليلي - مطبعة العاني - بغداد - ١٤٠٢ هـ.
- الإيضاح في علل النحو - للزجاجي - تحقيق الدكتور مازن المبارك - دار
النفايس - بيروت - الطبعة الثالثة - ١٣٩٩ هـ.
- البارع في علم العروض - لابن القطاع - تحقيق أحمد محمد عبدالدايم - المكتبة
الفيسلية - مكة المكرمة - ١٤٠٥ هـ.
- البداية والنهاية - لابن كثير - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الرابعة -
١٤٠٨ هـ.
- برنامج ابن أبي الربيع - لابن الشاط - تحقيق الدكتور عبدالعزيز الأهواني -
مجلة معهد المخطوطات العربية - المجلد الأول.
- برنامج شيوخ الرعيي - تحقيق إبراهيم شبوح - وزارة الثقافة والإرشاد
القومي - مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم - دمشق - ١٣٨١ هـ.
- برنامج المجاري - تحقيق محمد أبوالأجفان - دار الغرب الإسلامي - بيروت -
الطبعة الأولى - ١٩٨٢.
- برنامج الوادي آشي - تحقيق محمد محفوظ - دار الغرب الإسلامي - بيروت -
الطبعة الثالثة - ١٩٨٢ م.
- السيط في شرح جمل الزجاجي - لابن أبي الربيع - تحقيق الدكتور عياد بن
عيد الثبيتي - دار الغرب الإسلامي - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٧ هـ.
- بغية الملتمس في تاريخ أهل الأندلس - للضبّي - تحقيق الدكتور روية

عبدالرحمن السويفي - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - بيروت - ١٤١٧هـ.

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة - للسيوطي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - المكتبة العصرية - بيروت.

هجة المجالس - لابن عبد البر - تحقيق محمد مرسي الخولي - الدار المصرية للتحقيق والترجمة.

البيان والتبيين - للجاحظ - تحقيق عبدالسلام محمد هارون - مكتبة الخانجي - القاهرة - الطبعة الرابعة.

تاريخ ابن خلدون - دار الكتاب اللبناني بيروت - ١٩٦٨ م.
تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس - لابن الفرضي - مطبعة المدني - الطبعة الثانية - ١٤٠٨هـ.

تاريخ قضاة الأندلس (المرقبة العليا) - للنباهي - دار الآفاق الجديدة - بيروت - ١٤٠٠هـ.

تأويل مشكل القرآن - لابن قتيبة - تحقيق السيد أحمد صقر - المركز الإسلامي للطباعة - الطبعة الثانية - ١٣٩٣هـ.

التبصرة والتذكرة - للصيمري - تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى علي الدين - دار الفكر - دمشق - الطبعة الأولى - ١٤٠٢هـ.

التبصرة والتذكرة في القراءات - لمكي بن أبي طالب - تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان - معهد المخطوطات العربية - الكويت - الطبعة الأولى - ١٤٠٥هـ.

التبيان في إعراب القرآن - للعكبري - تحقيق محمد علي البجاوي - عيسى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة.

التبيين عن مذاهب النحويين - للعكبري - تحقيق الدكتور عبدالرحمن بن

- سليمان العثيمين- دار الغرب الإسلامي- بيروت- ١٤٠٦هـ.
- التتمة في التصريف- لابن القيصي- تحقيق الدكتور محسن سالم العميري-
- ليك للطباعة- جدة- ١٤١٤هـ.
- تجريد الأغاني- لابن واصل الحموي- تحقيق طه حسين وإبراهيم الأبياري-
- مطبعة مصر- القاهرة- ١٣٧٤هـ.
- تحصيل عين الذهب من معدن كلام العرب- للأعلم الشنتمري= كتاب
- سيبويه طبعة بولاق.
- تحفة القادم- لابن الأبار- تحقيق الدكتور إحسان عباس- دار الغرب
- الإسلامي- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤٠٦هـ.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد- لابن هشام- تحقيق الدكتور السيد تقي
- عبدالسيد- ١٤٠٦هـ
- التخمير= شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير.
- التدريب في تمثيل التقريب- لأبي حيان- تحقيق نهاد فليح حسن- مطبعة
- الإرشاد- بغداد- ١٩٨٧م.
- تذكرة النحاة- لأبي حيان- تحقيق الدكتور عفيف عبدالرحمن- مؤسسة
- الرسالة- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤٠٦هـ.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد- لابن مالك- تحقيق محمد كامل بركات-
- دار الكتاب العربي للطباعة والنشر- القاهرة- ١٣٨٨هـ.
- تصحیح التصحيف وتحرير التحريف- للصفدي- تحقيق السيد الشرقاوي-
- مطبعة المدني- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٤٠٧هـ.
- تصحیح الفصیح وشرحه- لابن درستويه- تحقيق الدكتور بدوي محمد
- المختون- مطابع الأهرام التجارية- القاهرة- ١٤١٩هـ.
- التعليقة- للفراسي- تحقيق الدكتور عوض القوزي- مطابع الحسيني-

- الرياض - الطبعة الأولى - في عدة مطابع بتواريخ مختلفة.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد - للدماميني - تحقيق الدكتور - محمد عبدالرحمن الفدى - مطابع الفرزدق التجارية - الرياض - الطبعة الأولى - ١٤٠٩هـ.
- تفسير أرجوزة أبي نواس - لابن جني - تحقيق محمد بهجة الأثري - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق - الطبعة الثانية.
- تفسير غريب مافي كتاب سيبويه من الأبنية - لأبي حاتم - تحقيق محسن بن سالم العميري - دار الطباعة والنشر الإسلامية - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٤١٤هـ.
- تفسير الطبري - دار الفكر - بيروت - ١٤٠٥هـ.
- تفسير القرطبي - تحقيق أحمد عبدالعليم البردوني - دار الشعب - القاهرة - الطبعة الثانية - ١٣٧٢هـ.
- التكملة - للفارسي - تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان - مطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل - ١٤٠١هـ.
- التكملة لكتاب الصلة - لابن الأبار - نشره عزة العطار الحسيني - مطبعة السعادة - مصر - ١٣٧٥هـ.
- التكملة والذيل والصلة - للزبيدي - الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية - القاهرة.
- التكملة والذيل والصلة - للصغاني - مطبعة دار القلم - القاهرة.
- التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه - للبكري - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٦هـ (ملحق بالأمال).
- التنبيه على حدوث التصحيف - لحمزة الأصفهاني - تحقيق محمد أسعد طلس - دار صادر - بيروت - الطبعة الثانية - ١٤١٢هـ.

- التنبية والإيضاح عمّا وقع في الصحاح - لابن بري - تحقيق مصطفى حجازي وعبدالعليم الطحاوي - الهيئة المصرية العامة للكتاب - الطبعة الأولى.
- تهذيب إصلاح المنطق - للخطيب التبريزي - تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة - دار الآفاق الجديدة - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٣هـ.
- تهذيب اللغة - للأزهري - تحقيق مجموعة - دار القومية العربية للطباعة - ١٣٨٤هـ.
- توشيح الديباج وحلية الابتهاج - لبدر الدين القرافي - تحقيق أحمد الشتيوي - دار الغرب الإسلامي - الطبعة الأولى - ١٤٠٣هـ.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك - للمرادي - تحقيق عبدالرحمن علي سليمان - مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة - ١٣٩٦هـ.
- التوطئة - للشلوبين - تحقيق الدكتور يوسف أحمد المطوع - مطابع سجل العرب - القاهرة - ١٤٠١هـ.
- التيسير في القراءات - للداني - تصحيح أوتوبرتزل - مطبعة الدولة - استامبول - ١٩٣٠هـ.
- ثبت البلوي - تحقيق الدكتور عبدالله العمراني - دار الغرب الإسلامي - الطبعة الأولى - ١٤٠٣هـ.
- جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس - لابن القاضي - دار المنصور للطباعة - الرباط - ١٩٧٣م.
- جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس - للحميدي - تحقيق محمد بن تاويت الطنجي - مكتبة الخانجي.
- الجمال - للزجاجي - تحقيق على توفيق الحمد - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية - ١٤٠٥هـ.
- جمهرة أشعار العرب - لأبي زيد القرشي - دار صادر - بيروت.

- جمهرة الأمثال- للعسكري- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش- المؤسسة العربية الحديثة- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٣٨٤هـ.
- جمهرة أنساب العرب- لابن حزم- دار الكتب العلمية- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤٠٣هـ.
- جمهرة اللغة- لابن دريد- تحقيق الدكتور رمزي منير بعلبكي- دار العلم للملايين- بيروت- الطبعة الأولى- ١٩٨٧م.
- الجنى الداني في حروف المعاني- للمرادي- تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل- دار الآفاق الجديدة- بيروت- الطبعة الثانية- ١٤٠٣هـ.
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب- لمصطفى الدسوقي- مكتبة مطبعة المشهد الحسيني- القاهرة.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني- عيسى البابي الحلبي وشركاه- مصر.
- الحجة في علل القراءات السبع- للفراسي- الهيئة المصرية العامة للكتاب- الطبعة الأولى.
- الحلة السيرة- لابن الأبار- تحقيق حسين مؤنس- الشركة العربية للطباعة والنشر- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٩٦٣م.
- الحلل السندسية في الأخبار التونسية- للوزير السراج- تحقيق الدكتور محمد الحبيب الهيلة- الدار التونسية للنشر والتوزيع.
- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل- لابن السيد البطليوسي- تحقيق سعيد عبد الكريم سعود- دار الرشيد للنشر- ١٩٨٠م.
- الحلل في شرح أبيات الجمل- لابن السيد البطليوسي- تحقيق الدكتور مصطفى إمام- الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٩٧٩م.
- الحماسة- لأبي تمام- تحقيق الدكتور عبد الله عبد الرحيم عسيان- مطابع دار

الهلال للأفست - ١٤٠١هـ -

الحماسة البصرية لصدر الدين البصري - تحقيق عادل جمال سليمان - الجزء
الأول مطابع الأهرام التجارية - القاهرة - ١٣٩٨هـ / الجزء الثاني مطابع الأفست
بشركة الإعلانات ١٤٠٨هـ -

الحيوان - للجاحظ - تحقيق عبدالسلام هارون - مصطفى البابي الحلبي
وأولاده - مصر.

الخاطريات - لابن جني - تحقيق على ذوالفقار شاكر - دار الغرب
الإسلامي - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٨هـ -

خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب - للبغدادى - تحقيق عبدالسلام محمد
هارون - مطبعة المدني - القاهرة.

الخصائص - لابن جني - تحقيق محمد علي النجار - دار الكتاب العربي -
بيروت.

خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري - للدكتور
عبدالقادر عبدالرحيم الهيبي - منشورات جامعة قاريونس - بنغازي - الطبعة
الثانية - ١٩٩٣م.

الدر المصون في علوم الكتاب المكنون - للسمين الحلبي - تحقيق أحمد محمد
الخراط - دار القلم - دمشق - الطبعة الأولى.

درة الحجال في أسماء الرجال - لابن القاضي - تحقيق محمد الأحمدى
أبوالنور - مطبعة الجزيرة - مصر - ١٣٩٢هـ -

درة الغواص - للحريري - تحقيق عبدالحفيظ فرغلي علي القرني - دار الجليل -
الطبعة الأولى - ١٤١٧هـ -

دقائق التصريف - للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدب - تحقيق الدكتور أحمد
ناجي القيسي وزميله - مطبعة الجمع العلمي العراقي - ١٤٠٧هـ -

- الدِّيَّاج المذهب في معرفة أعيان المذهب - لابن فرحون - تحقيق الدكتور محمد الأحمدى أبوالنور - المركز الإسلامى للطباعة والنشر - القاهرة.
- ديوان ابن المعتز - تحقيق الدكتور محمد بدیع شریف - دار المعارف - القاهرة.
- ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي - تحقيق الدكتور عبده عزام - دار المعارف - القاهرة.
- ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري - تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الإبياري وعبدالحفيظ شلي - مصطفى البابي الحلبي وشركاه - الطبعة الأخيرة - ١٣٩١هـ.
- ديوان أبي النجم - جمع وتحقيق الدكتور سجيح جميل الجبيلي - دار صادر - بيروت - الطبعة الأولى - ١٩٩٨م.
- ديوان الأخطل = شعر الأخطل.
- ديوان الأعشى الكبير - شرح وتعليق محمد محمد حسين - مؤسسة الرسالة - الطبعة السابعة - ١٤٠٣هـ.
- ديوان الأقيشر الأسدي - جمع وتحقيق الدكتور خليل الدويهي - دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤١١هـ.
- ديوان امرئ القيس - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دارالمعارف - القاهرة - الطبعة الرابعة.
- ديوان البحترى - تحقيق حسن كامل الصيرفي - دار المعارف - القاهرة - الطبعة الثانية.
- ديوان جرير - تحقيق نعمان محمد أمين طه - دار المعارف - القاهرة - الطبعة الثانية.
- ديوان حسان بن ثابت رضي الله عنه -

- ديوان ذي الرمة بشرح أبي نصر الباهلي - تحقيق الدكتور عبدالقدوس أبوصالح - مؤسسة الإيمان - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٢هـ.
- ديوان الراعي النميري - جمعه وحققه راينهرت فايرت - المعهد الألماني للأبحاث الشرقية - بيروت - ١٤٠١هـ.
- ديوان رؤية بن العجاج - تصحيح وترتيب وليم بن الورد البروسي - دار الآفاق الجديدة - بيروت - الطبعة الأولى - ١٩٨٠هـ.
- ديوان زهير = شرح شعر زهير بن أبي سلمى.
- ديوان طرفة - دار صادر - بيروت.
- ديوان طفيل الغنوي بشرح الأصمعي - تحقيق حسان فلاح أوغلي - دار صادر - بيروت - الطبعة الأولى - ١٩٩٧هـ.
- ديوان عبيدالله بن قيس الرقيات - تحقيق محمد يوسف نجم - دار بيروت - ١٤٠٠هـ.
- ديوان العجاج رواية الأصمعي - تحقيق الدكتور عزة حسن - مكتبة دار الشرق - بيروت.
- ديوان علقمة الفحل بشرح الأعلام - تحقيق لطفي الصقال ودريّة الخطيب - مطبعة الأصيل - حلب - الطبعة الأولى - ١٣٨٩هـ.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة = شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة.
- ديوان عنترة - دار صادر - بيروت.
- ديوان الفرزدق - دار بيروت - بيروت - ١٤٠٤هـ.
- ديوان كثير عزة - دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤١٣هـ.
- ديوان الكميت - تحقيق الدكتور داود سلوم - بغداد - ١٩٦٩م.
- ديوان لبيد بن ربيعة بشرح الطوسي - دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة

الأولى - ١٤١٤هـ.

ديوان مجنون ليلي - جمع وتحقيق عبدالستار أحمد فراج - دار مصر للطباعة.
ديوان النابغة الذبياني - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف -
القاهرة - الطبعة الثانية.

الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة - لابن عبد الملك المراكشي - القسم
الأول والثاني والثامن - تحقيق محمد بن شريفة، وبقية السفر الرابع والسفر
الخامس والسادس - تحقيق إحسان عباس - دار الثقافة - بيروت.
رصف المباني في شرح حروف المعاني - لابن عبد النور - تحقيق الدكتور
أحمد محمد الخراط - دار القلم - دمشق - الطبعة الثانية - ١٤٠٦هـ.

الروض المعطار في خبر الأقطار - محمد الحميري - تحقيق الدكتور إحسان
عباس - مطابع هيدلبرغ - بيروت - الطبعة الثانية - ١٩٨٥م.
الزهرة - لأبي بكر الأصبهاني - تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي - مكتبة
المنار - الأردن - الطبعة الثانية - ١٤٠٦هـ.

سر صناعة الإعراب - لابن جني - تحقيق الدكتور حسين هنداوي - دار
القلم - دمشق - الطبعة الأولى - ١٤٠٥هـ.

سفر السعادة وسفير الإفادة - للسخاوي - تحقيق محمد أحمد الدالي - مجمع
اللغة العربية بدمشق - ١٤٠٣هـ.

سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس فيمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس -
للكتاني - ١٣٢٢هـ.

سمط اللآلي في شرح أمالي القاضي - للبكري - تحقيق عبدالعزيز الميمني - دار
الحديث - بيروت - الطبعة الثانية - ١٤٠٤هـ.

سير أعلام النبلاء - للذهبي - تحقيق مجموعة - مؤسسة الرسالة - بيروت -
الطبعة الثامنة - ١٤١٢هـ.

- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية- لابن مخلوف- ١٣٤٩هـ.
- شرح أبيات سيويه- لابن الدهان- تحقيق حسن شاذلي فرهود- دار العلوم-
الطبعة الأولى- ١٤٠٨هـ.
- شرح أبيات إصلاح المنطق- لابن السيرافي- تحقيق ياسين محمد السواس-
الدار المتحدة- سوريا- الطبعة الأولى- ١٤١٢هـ.
- شرح أبيات سيويه- لابن السيرافي- تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني-
دار المأمون للتراث- دمشق- ١٩٧٩م.
- شرح أشعار الهذليين- للسكري- تحقيق عبدالستار أحمد فراج- مطبعة
المدني- القاهرة- ١٣٨٤هـ.
- شرح الأشموني= حاشية الصبان على شرح الأشموني.
- شرح التسهيل- لابن مالك- تحقيق الدكتور أحمد عبدالرحمن السيد
والدكتور محمد بدوي مختون- هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان- الطبعة
الأولى- ١٤١٠هـ.
- شرح التصريح على التوضيح- للأزهري- عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- شرح التصريف- للثمانيني- تحقيق الدكتور إبراهيم سليمان البعيمي-
مكتبة الرشد- الرياض- الطبعة الأولى- ١٤١٩هـ.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور- تحقيق الدكتور صاحب أبوجناح-
المكتبة الفيصلية- مكة المكرمة.
- شرح الحماسة- للمرزوقي- تحقيق أحمد أمين وعبدالسلام هارون- دار
الجيل بيروت- الطبعة الأولى- ١٤١١هـ.
- شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي- لمحمد محيي الدين عبدالحميد-
مطبعة السعادة- القاهرة- الطبعة الثانية- ١٣٨٠هـ.
- شرح الرضي على الكافية- تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر- مطابع

الشروق - بيروت - الطبعة الأولى.

شرح الشافية ابن الحاجب - للرضي - وشواهدا للبغدادى - تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٣٩٥هـ.

شرح شعر زهير بن أبي سلمى - لثعلب - تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة - دار الآفاق الجديدة - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٢هـ.

شرح شواهد الإيضاح - لابن برّي - تحقيق عيد مصطفى درويش - الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية - القاهرة - ١٤٠٥هـ.

شرح شواهد شرح الشافية = شرح شافية ابن الحاجب.

شرح عيون كتاب سيبويه - للمجريطي - تحقيق الدكتور عبدربه عبد اللطيف عبدربه - مطبعة حسان - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٤٠٤.

شرح القصائد السبع الطوال - لابن الأنباري - تحقيق عبدالسلام محمد هارون - دار المعارف - القاهرة - الطبعة الرابعة - ١٤٠٠هـ.

شرح الكافية الشافية - لابن مالك - تحقيق الدكتور عبدالمنعم محمد هريدي - دار المأمون للتراث.

شرح الكافية - للرضي = شرح الرضي على الكافية.

شرح كتاب سيبويه (السفر الأول) - للصفار - دار المآثر للنشر والتوزيع والطباعة - المدينة المنورة - ١٤١٩هـ.

شرح كتاب سيبويه (قسم منه) - لابن خروف - تحقيق محمد خليفة بديري - منشورات كلية الدعوة الإسلامية - طرابلس.

شرح كتاب سيبويه - للسيرافي - تحقيق رمضان عبد التواب وزميلاه - الهيئة المصرية العامة للكتاب - الجزء الأول ١٩٨٦م - الجزء الثاني ١٩٩٠م.

شرح الكوكب المنير - لابن النجار - تحقيق الدكتور محمد الزحيلي ونزيه

- حماد- مطابع جامعة أم القرى- الطبعة الثانية- ١٤١٣هـ.
- شرح اللمع- لابن برهان- تحقيق الدكتور فائز فارس- مطابع كويت
- تايمز- الكويت- الطبعة الأولى- ١٤٠٤هـ.
- شرح المختار من لزوميات أبي العلاء- للبطلوسي- تحقيق حامد
- عبدالمجيد- مطبعة دار الكتب- ١٩٧٠م.
- شرح مختصر الروضة- للطوفي- تحقيق الدكتور عبدالله عبدالمحسن التركي-
- مؤسسة الرسالة- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤٠٨هـ.
- شرح معاني الآثار- للطحاوي- تحقيق محمد زهري النجار- دار الكتب
- العلمية- بيروت- الطبعة الأولى- ١٣٩٩هـ.
- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير- لصدر الأفاضل- تحقيق
- الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين- دار الغرب الإسلامي- الطبعة الأولى-
- ١٩٩٠م.
- شرح المفصل- لابن يعيش- دار صادر.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير- للشلوبين- تحقيق الدكتور تركي بن سهو
- العتيبي- مكتبة الخانجي- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٤١٣هـ.
- شرح الملوكي- لابن يعيش- تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة- مطابع
- المكتبة العربية- حلب- الطبعة الأولى- ١٣٩٣هـ.
- شرح الوافية نظم الكافية- لابن الحاجب- تحقيق موسى بناي العليلي-
- مطبعة الآداب- النجف- ١٤٠٠هـ.
- شروح سقط الزند- الدار القومية للطباعة والنشر- القاهرة.
- شعر الأخطل- صنعة السكري- تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة- دار
- الآفاق الجديدة- بيروت- الطبعة الثانية- ١٣٩٩هـ.
- شعر عمر بن أحمد الباهلي- تحقيق الدكتور حسين عطوان- مطبوعات

مجمع اللغة العربية بدمشق.

الشعر والشعراء- لابن قتيبة- تحقيق الدكتور مفيد قميحة- دار الكتب العلمية- بيروت- الطبعة الثانية- ١٤٠٥هـ.

شفاء العليل في شرح التسهيل- للسليبي- تحقيق الدكتور الشريف عبد الله ابن علي الحسيني البركاتي- المكتبة الفيصلية- مكة المكرمة.

شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم- لنشوار الحميري- عالم الكتب- بيروت.

الصاحبي- لابن فارس- تحقيق السيد أحمد صقر- عيسى البابي الحلبي وشركاه- القاهرة.

الصباح- للجوهري- دار إحياء التراث العربي- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤١٩هـ.

صحيح البخاري بحاشية السندي- عيسى البابي الحلبي وشركاه.

صحيح مسلم بشرح الإمام النووي- مؤسسة الكتب العلمية- بيروت.

الصلة- لابن بشكوال- تحقيق السيد عزت العطار الحسيني- مكتبة الخانجي- الطبعة الثانية- ١٤١٤هـ.

صلة الصلة- لابن الزبير- تحقيق أ. لافي بروفنصال- الرباط- ١٩٣٧م.

الصناعتين- لأبي هلال العسكري- تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم- الطبعة الثانية- دار الفكر العربي.

طبقات الشعراء- لابن سلام- تحقيق محمود أحمد شاكر- مطبعة المدني- مصر.

طبقات الشعراء- لابن المعتز- تحقيق عبدالستار أحمد فراج- دار المعارف- القاهرة- الطبعة الرابعة.

العقد الفريد- لابن عبدربه- تحقيق الدكتور مفيد محمد قميحة- دار

الكتب العلمية- بيروت.

عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية- للغبريني-

تحقيق عادل نويهض- دار الآفاق- بيروت- الطبعة الثانية- ١٩٧٩م.

الغاية في القراءات العشر- تحقيق محمد غياث الجنباز- مطابع دار طيبة-

الرياض- الطبعة الثانية- ١٤١١هـ.

غاية النهاية في طبقات القراء- لابن الجزري- عني بنشره ج. برجستراسر-

دار الكتب العلمية- الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ.

غريب الحديث- للحربي- تحقيق الدكتور سليمان بن إبراهيم بن محمد

العايد- دار المدني- جدة- الطبعة الأولى- ١٤٠٥هـ.

الغريب المصنف- لأبي عبيد- تحقيق محمد المختار العبيدي- بيت الحكمة-

قرطاج- الطبعة الأولى- ١٩٨٩هـ.

الغريبين في القرآن والحديث- للهروي- تحقيق أحمد فريد المزيدي- مكتبة

نزار مصطفى الباز- الطبعة الأولى- ١٤١٩هـ.

الغنية (فهرست شيوخ القاض عياض)- تحقيق ماهر زهير جرار- دار

الغرب الإسلامي- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤٠٢هـ.

الفائق في غريب الحديث- للزمخشري- تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد

أبو الفضل إبراهيم- عيسى البابي الحلبي- الطبعة الثانية.

فرحة الأديب- للغندجاني- تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني- مطبعة دار

الكتاب- دمشق- ١٤٠١هـ.

الفرق بين الحروف الخمسة- للبطلوس- تحقيق الدكتور علي زوين-

مطبعة العاني- بغداد.

الفريد في إعراب القرآن المجيد- للمنتجب الهمداني- تحقيق الدكتور محمد

حسن النمر- دار الثقافة- الدوحة- الطبعة الأولى- ١٤١١هـ.

- الفصوص - لصاعد - تحقيق الدكتور عبدالوهاب التازي سعود - مطبعة فضالة - المغرب - بتواريخ مختلفة.
- الفصول الخمسون - لابن معط - تحقيق محمود محمد الطناحي - عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- الفصيح - لثعلب - تحقيق الدكتور عاطف مكور - مطابع سجل العرب - القاهرة.
- فهرس ابن عطية - تحقيق محمد أبوالأجفان ومحمد الزاهي - دار الغرب الإسلامي - بيروت - الطبعة الثانية - ١٩٨٣هـ.
- فهرسة ابن خير الإشبيلي - تحقيق محمد فؤاد منصور - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤١٩هـ.
- فهرست اللبلي - تحقيق ياسين يوسف عياش وعواد عبدربه أوزنية - دار الغرب الإسلامي - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٨هـ.
- الفهرست - للنديم - دار المسيرة - الطبعة الثالثة - ١٩٨٨م.
- فوات الوفيات للكتبي - تحقيق محمد محيي الدين عبدالحמיד - مكتبة النهضة المصرية - مطبعة السعادة ١٩٥١.
- القاموس المحيط - للفيروزبادي - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية - ١٤٠٧هـ.
- قواطع الأدلة في الأصول - لأبي المظفر السمعاني - تحقيق محمد حسن محمد الشافعي - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - ١٩٩٧م.
- القوافي - للأخفش - تحقيق أحمد محمد عبدالدايم عبدالله - مطبعة العمرانية للأفست - القاهرة - ١٤٠٩هـ.
- القوافي - للتونخي - تحقيق الدكتور عوني عبدالرؤوف - مطبعة الحضارة العربية - مصر - الطبعة الثانية - ١٩٧٨م.

- القياس في اللغة العربية- لمحمد الخضر حسين- المطبعة السلفية- القاهرة-
١٣٥٣هـ.
- الكافي في العروض والقوافي- للتبريزي- تحقيق الحسّاني حسن عبدالله-
مطبعة المدني- القاهرة.
- الكامل- للمبرد- تحقيق محمد أحمد الدالي- مؤسسة الرسالة- بيروت-
الطبعة الأولى- ١٤٠٦هـ.
- كتاب الدلائل في غريب الحديث - للقاسم بن ثابت السرقسطي - تحقيق
الدكتور محمد بن عبدالله القناص - مكتبة العبيكان - الرياض - الطبعة الأولى -
١٤٢٢هـ.
- كتاب سيبويه- المطبعة الأميرية- بولاق ١٣١٦هـ. وهي المعتمدة.
- كتاب سيبويه- تحقيق عبدالسلام محمد هارون- مطبعة المدني- الطبعة
الثالثة- ١٤٠٨هـ.
- كتاب الشعر- لأبي علي الفارسي- تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي-
مطبعة المدني- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٣٩٧هـ.
- الكشاف- للزمخشري- دار الفكر- الطبعة الأولى- ١٣٩٧هـ.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون- لحاجي خليفة- مصورة عن
طبعة إستانبول.
- كشف المشكل في النحو- للحيدرة اليميني- تحقيق الدكتور هادي عطية
مطر- مطبعة الإرشاد- بغداد- الطبعة الأولى- ١٤٠٤هـ.
- كشف المشكلات وإيضاح العضلات- للباقولي- تحقيق الدكتور محمد
أحمد الدالي- مطبوعات مجمع اللغة العربية- دمشق.
- اللامات- للزجاجي- تحقيق الدكتور مازن المبارك- دار الفكر- دمشق-
الطبعة الثانية- ١٤٠٥هـ.

اللباب في علل البناء والإعراب- للعكبري- تحقيق غازي مختار طليمات
والدكتور عبدالإله نبهان- دار الفكر- دمشق- ١٤١٦هـ-
لسان العرب- لابن منظور- دار المعارف- القاهرة.
لمع الأدلة في أصول النحو- لأبي البركات الأنباري- تحقيق سعيد الأفغاني-
دار الفكر.
المؤتلف والمختلف- للآمدي- تحقيق كرنكو- دار الجيل- بيروت- الطبعة
الأولى- ١٤١١هـ-
ما ينصرف وما لا ينصرف- للزجاج- تحقيق هدى محمد قراعة- مطابع
الأهرام التجارية- القاهرة- ١٣٩١هـ-
ما اتفق لفظه واختلف معناه- لليزيدي- تحقيق الدكتور عبد الرحمن
العثيمين- الطبعة الأولى- ١٤٠٧هـ-
المتبع في شرح اللمع- للعكبري- تحقيق الدكتور عبد الحميد حمد الزوي-
منشورات جامعة قاريونس- بنغازي- الطبعة الأولى- ١٩٩٧.
المثلث- لابن السيد- تحقيق صلاح مهدي علي الفرطوسي- دار الحرية
للطباعة- بغداد- ١٩٨٢م.
مجاز القرآن- لأبي عبيدة- تحقيق الدكتور محمد فؤاد سزكين- مؤسسة
الرسالة- بيروت- الطبعة الثانية- ١٤٠١هـ-
مجالس ثعلب- تحقيق عبدالسلام محمد هارون- دار المعارف- القاهرة-
الطبعة الخامسة.
مجالس العلماء- للزجاجي- تحقيق عبدالسلام محمد هارون- مطبعة المدني-
القاهرة- الطبعة الثانية- ١٤٠٣هـ-
المجرد في غريب كلام العرب ولغاتها- لكراع النمل- تحقيق الدكتور محمد
أحمد العمري- دار المعارف- مصر- الطبعة الأولى- ١٤١٣هـ-.

- محمل اللغة- لابن فارس- تحقيق زهير عبدالمحسن سلطان- مؤسسة الرسالة- بيروت- الطبعة الثانية- ١٤٠٦هـ.
- المحتسب- لابن جني- تحقيق على النجدي ناصف والدكتور عبدالحليم النجار والدكتور عبدالفتاح إسماعيل شلي- دار سزكين- الطبعة الثانية- ١٤٠٦هـ.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز- لابن عطية- مطابع فضالة- المغرب.
- المحكم والمحيط الأعظم- لابن سيده- مصطفى الباي الحلبي- مصر- الطبعة الأولى.
- المحيط في اللغة- للصاحب بن عباد- تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين- عالم الكتب- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤١٤هـ.
- مختار الأغاني- لابن منظور- المكتب الإسلامي- الطبعة الأولى- ١٣٨٢هـ.
- مختار شعراء العرب- لابن الشجري- تحقيق علي محمد البجاوي- دار الجيل- بيروت- الطبعة الأولى- ١٩٨٨م
- مختارات ابن الشجري= مختارات شعراء العرب.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع- لابن خالويه- عني بنشره ج برجشتراسر- المطبعة الرحمانية- ١٩٣٤م.
- المذكر والمؤنث- لابن الأنباري- تحقيق الدكتور طارق الجنابي- دار الرائد العربي- بيروت- الطبعة الثانية- ١٤٠٦هـ.
- المراقبة العليا= تاريخ قضاة الأندلس.
- المزهر في علوم اللغة- للسيوطي- تحقيق محمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي- المكتبة العصرية- صيدا- ١٤٠٦هـ.

- المسائل البصريات- للفارسي- تحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد- مطبعة
المدني- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٤٠٥هـ.
- المسائل الحلييات- للفارسي- تحقيق الدكتور حسن هندأوي- دار القلم-
دمشق- الطبعة الأولى- ١٤٠٧هـ.
- المسائل العسكرية- للفارسي- تحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد- مطبعة
المدني- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٤٠٣هـ.
- المسائل العضديات- للفارسي- تحقيق الدكتور علي جابر المنصوري- عالم
الكتب ومطبعة النهضة العربية- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤٠٦هـ.
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات- للفارسي- تحقيق صلاح الدين
عبدالله السنكاوي- مطبعة العاني- بغداد.
- المسائل المنشورة- للفارسي- تحقيق مصطفى الحدري- مطبوعات مجمع
اللغة العربية- دمشق.
- المساعد على تسهيل الفوائد- لابن عقيل- تحقيق محمد كامل بركات-
دار الفكر- دمشق- ١٤٠٠هـ.
- المستقصى- للزمخشري- دار الكتب العلمية- بيروت- ١٩٧٧م.
- المستوفى في النحو- لابن الحكم الفرخان- تحقيق الدكتور محمد بدوي
مختون- دار الإشعاع للطباعة- القاهرة- ١٤٠٧هـ.
- المسلسل في غريب لغة العرب- للتميمي- تحقيق محمد عبدالجواد.
مسند الإمام أحمد- مؤسسة قرطبة.
- مسند الإمام أحمد- المكتب الإسلامي- بيروت- الطبعة الثانية-
١٣٩٨هـ.
- مصنف ابن أبي شيبة- تحقيق كمال يوسف الحوت- مكتبة الرشد-
الرياض- الطبعة الأولى- ١٤٠٩هـ.

المعارف - لابن قتيبة - تحقيق الدكتور ثروت عكاشة - دار المعارف -
القاهرة - الطبعة الرابعة -

معاني القرآن - للأخفش - تحقيق الدكتور هدى محمود قراة - مطبعة
المدني - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٤١١هـ .

معاني القرآن - للفراء - تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار
والدكتور عبدالفتاح إسماعيل شلي - الهيئة المصرية العامة للكتاب - الطبعة الثانية .
معاني القرآن وإعرابه - للزجاج - تحقيق عبدالجليل عبده شلي - عالم
الكتب - بيروت - ١٤٠٨هـ .

المعاني الكبير في أبيات المعاني - لابن قتيبة - دائرة المعارف العثمانية - حيدر
آباد - الطبعة الأولى - ١٣٦٨هـ .

معجم الأدباء - لياقوت - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى -
١٤١١هـ .

معجم الشعراء - للمرزباني - تحقيق كرنكو - دار الجيل - بيروت - الطبعة
الأولى - ١٤١١هـ .

معجم شواهد العربية - لعبدالسلام محمد هارون - مطابع الدجوي -
القاهرة - الطبعة الأولى - ١٣٩٢هـ .

المعجم الصغير - للطبراني - تحقيق محمد شكور محمود الحاج أمير - المكتب
الإسلامي - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٥هـ .

المعجم في أصحاب القاضي الإمام أبي علي الصدي - لابن الأبار - مطابع
سجل العرب - القاهرة - ١٣٨٧هـ .

المعجم الكبير - للطبراني - تحقيق حمدي بن عبدالمجيد السلفي - مكتبة العلوم
والحكم - الموصل - الطبعة الثانية - ١٤٠٤هـ .

معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع - للبكري - تحقيق الدكتور جمال

- طلبة- دار الكتب العلمية- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤١٨هـ.
- معجم المؤلفين- لعمر رضا كحالة- دار إحياء التراث العربي- بيروت.
- المعجم الوسيط- المكتبة الإسلامية- استامبول.
- معرفة القراء الكبار- للذهبي- تحقيق محمد سيد جاد الحق- مطبعة دار التأليف- مصر- الطبعة الأولى.
- المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقيا والأندلس والمغرب- للونشريسي- تحقيق محمد حجي وآخرين- دار الغرب الإسلامي- ١٤٠١هـ.
- المغرب في حلى المغرب- لابن سعيد- تحقيق الدكتور شوقي ضيف- دار المعارف- القاهرة- الطبعة الثالثة.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب- لابن هشام- تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمدالله- دار الفكر- الطبعة الخامسة- ١٩٨٥هـ.
- المفصل في علم العربية- للزمخشري- دار الجيل- بيروت.
- المفضليات- للمفضل الضبي- تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون- دار المعارف- الطبعة السابعة.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية- للشاطبي- تحقيق الدكتور عياد ابن عيد الثبتي- مكتبة دار التراث- مكة المكرمة- الطبعة الأولى- ١٤١٧هـ.
- المقتضب- للمبرد- تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة- مطابع الأهرام- القاهرة- ١٣٩٩هـ.
- المقرب- لابن عصفور- تحقيق أحمد عبدالستار فراج وعبدالله الجبوري- مطبعة العاني- بغداد.
- المقصود والممدود- لابن ولاد- مطبعة السعادة- الطبعة الأولى- ١٣٢٦هـ.
- المتع في التصريف- لابن عصفور- تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة- دار

- المعرفة - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٧هـ.
- المنتخب من غريب كلام العرب - لكراع النمل - تحقيق الدكتور محمد أحمد العمري - مطابع مؤسسة مكة - مكة المكرمة - الطبعة الأولى - ١٤٠٩هـ.
- منتهى الطلب من أشعار العرب - لابن ميمون - تحقيق الدكتور محمد نبيل طريفي - دار صادر - بيروت - الطبعة الأولى - ١٩٩٩هـ.
- المنجد في اللغة - لكراع النمل - تحقيق الدكتور أحمد مختار عمر وضاحي عبد الباقي - مطبعة الأمانة - القاهرة - ١٣٩٦هـ.
- المتزع البديع في تجنيس أساليب البديع - للسجلماسي - تحقيق علال الغازي - مكتبة المعارف - الرباط - الطبعة الأولى - ١٤٠١هـ.
- المنصف - لابن جني - تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين - مصطفى البابي الحلبي - القاهرة - ١٣٧٣هـ.
- الموافقات - للشاطبي - تحقيق عبدالله دراز - دار المعرفة - بيروت.
- الموشح للمرزباني - تحقيق علي محمد الجاوي - دار الفكر العربي - القاهرة.
- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل - للدلائي - تحقيق الدكتور مصطفى الصادق العربي - مطابع الثورة - بنغازي.
- نتائج الفكر في النحو - للتسهيل - تحقيق محمد إبراهيم البنا - دار الرياض للنشر والتوزيع.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء - لابن الأنباري - تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي - مكتبة المنار - الأردن - الطبعة الثالثة - ١٤٠٥هـ.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر القضاة - لمحمد الطنطاوي - تعليق عبدالعظيم الشناوي ومحمد عبدالرحمن الكردي - الطبعة الثانية.
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب - للمقري - تحقيق يوسف الشيخ

- محمد البقاعي - دار الفكر - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٦ هـ.
- النقائض (نقائض جرير والفرزدق) - لأبي عبيدة - باعثناء بيفان - دار صادر بيروت.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه - للأعلم الشنتمري - تحقيق زهير عبدالمحسن سلطان - معهد المخطوطات العربية - الكويت - الطبعة الأولى - ١٤٠٧ هـ.
- نهاية الراغب في شرح عروض ابن الحاجب - لجمال الدين عبدالرحيم الإسنوي - تحقيق الدكتور شعبان صلاح - الطبعة الأولى - مطبعة التّقدّم - مصر - ١٤٠٨ هـ.
- النوادر - لأبي مسحل الأعرابي - تحقيق عزة حسن - مجمع اللغة العربية - دمشق - ١٣٨٠.
- النوادر في اللغة - لأبي زيد الأنصاري - تحقيق محمد عبدالقادر أحمد - دار الشروق - الطبعة الأولى - ١٤٠١ هـ.
- نوادير المخطوطات - تحقيق عبدالسلام هارون - مصطفى الباي الحلبي وأولاده - مصر - الطبعة الثانية - ١٣٩٢ هـ.
- نيل الابتهاج بتطريز الديباج - للتنبكي - منشورات كلية الدعوة الإسلامية - طرابلس - الطبعة الأولى - ١٣٩٨ هـ.
- هدية العارفين - لإسماعيل البغدادي - مصورة عن طبعة إستانبول.
- معجم الهوامع في شرح جمع الجوامع - للسيوطي - تحقيق الأستاذ عبدالسلام محمد هارون وعبدالعال سالم مكرم - دار البحوث العلمية - الكويت - ١٣٩٤ هـ.
- الوافي في العروض والقوافي - للتبريزي - تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة - دار الفكر - دمشق - الطبعة الرابعة - ١٤٠٧ هـ.

الوحشيات - لأبي تمام- تحقيق عبدالعزيز الميمني- دار المعارف- القاهرة.
الوسيط في تاريخ النحو العربي- للدكتور عبدالكريم محمد الأسعد- دار
الشواف للنشر والتوزيع- الرياض- الطبعة الأولى- ١٤١٣هـ.
وفيات الأعيان- لابن خلكان- تحقيق الدكتور إحسان عباس- دار صادر
بيروت- ١٣٩٨.

١١ - الفهرس التحليلي للموضوعات

الصفحة	عنوان الباب
١	باب دخول الزيادة في فعلت للمعاني:
٢ ، ١	- فاعلت، تفاعلت
٤	= ماطر وع الذي فعله على فَعَل:
٤	- فاعلت وتفاعلت معناه معنى الانفعال
٤	- تفعلل للمطاوعة
٧ ، ٤	- تفاعل للمطاوعة
٤	- فتح مضارع تفاعل بالحمل على افتعل
٧ ، ٥	- تفعلل للمطاوعة
٦	= استفعلت:
٦	- تحلم ليس بمتزلة تجاهل
٦	- مجيء استفعل على تفعل
٨	= مواضع افتعلت:
٨	- من معاني افتعل: الملك
٨	- وزن ادخل واُتْلج افتعل، ومعناه تفعل
٨	- ليس في الكلام أفعّل أصلا، بل فرعا
٨	مشيرا إليه من غيره
٩ ، ٨	- افتعل مطاوع فعل
٩	- مجيء فعلت وافتعلت بمعنى واحد نحو
٩	قرأت واقتراأت
٩	- مجيء أفعلت وفعلت بمعنى واحد نحو
٩	أفتنت وفتنت

- ١١ = افعّولت وماهو على مثله مما لم نذكره:
- ١١ - مازيد على الفعل لمعنى التكثير والمبالغة
- ١١ - افعلّ للتكثير نحو ابهار القمر
- ١١ - افعلّل
- ١٣ = مصادر مالحقته الزوائد من بنات الثلاثة:
- ١٣ - مصدر تفعلّلت التفعلّل
- الذين قالوا: كذابا، قالوا: تحمّلت
- ١٤، ١٣ تحمّلا
- ١٥-١٤ - فاعلت مصدره مفاعلة، وفعل
- ١٥، ١٤ - الخلاف في ألف مفاعلة
- ١٥ - سين أسطاع
- ١٦ - ميم مفاعلة كميم مفعّل
- ١٦ - تعليل ضم عين تفاعل
- ١٧ = مالحقته هاء التأنيث عوضا لما ذهب:
- ١٨، ١٧ - جواز أقمته إقاما
- ١٨، ١٧ - عدم جواز حذف الهاء في تعزية وتجزئة
- ١٩ = مايكثر فيه المصدر من فعل:
- تفاعل بفتح التاء للمبالغة والتكثير وهو
- ١٩ عند الكوفيين فعّل وألفه بدل من الياء
- تفاعل بكسر التاء ليس للتكثير، ولم
- يسمع في المصادر إلا في التلقاء والتبيان
- ٢٠، ١٩ وإنما هو اسم وضع موضع المصدر
- = اشتقاقك الأسماء لمواضع بنات الثلاثة التي ليست
- ٢١ فيها زيادة من لفظها:

- مصدر الثلاثي على مفعّل مفتوح العين
٢١ إلا واو الفاء فإنه يكسر
- الزمان والمكان على مفعّل بفتح لاء العين
إلا من مضارع المكسور العين فإنه
٢١ يكسر
- بناء المصدر على على مفعّل بكسر العين
٢٣، ٢١ كالمرجع
- الاستغناء بمفعلة كأمشيئة والمحمية
٢٣، ٢٢
- عدوهم عن بناء الزمان والمكان على
مفعّل بضم العين وما جاء منه فهو على
الترخيم لاء على ظاهره
٢٤، ٢٣
- المنخر بكسر الميم والحاء بمثولة المدهن
٢٤ بضم الميم والهاء وليس بمصدر
- = ما كان على هذا النحو من بنات الياء الواو التي
الياء فيهن فاء:
٢٦ مفعّل في الزمان والمكان مما لأمه ياء
- تصحيح الشقاوة وإعلال الشقاء
٢٦
- مآقي وزنه فعليّ ثم حذفت ياءه تخفيفاً
٢٧، ٢٦ كما حذفت في أثفية
- = ما كان على هذا النحو من بنات الواو التي الواو
٢٨ فيهن فاء:
- لزوم المصدر فيه مفعّل بالكسر كما لزم
٢٩، ٢٨ الفعل
- من يوجل: موجل بالكسر، وموجل

- ٢٨ بالفتح على الأصل
- موحد معدول مثل مثني، وليس بمصدر
- ٢٨ ولا زمان ولا مكان
- تغليب حكم اللام فيما فؤه واو ولامه
- ٢٩ ياء نحو وري فيكون بفتح العين
- ٣٠ = مايكون مفعلة لازمة لها الهاء والفتحة:
- ٣٠ - القياس إذا لم يسمع؛ لكثرتة
- ٣١ - محياة عينها ياء من الحية، ونقل محواة
- ٣١ - النسب إلى حية
- ٣٢ = ماعالجت به:
- جاء من هذا الباب خمسة أحرف على مُفْعَل
- بضم الميم والعين، وأربعة أحرف على مُفْعُول
- ٣٢ بضم الميم
- ٣٣ = نظائر ما ذكرنا مما جاوز بنات الثلاثة:
- ٣٣ - ليس في الكلام فُعُول
- ٣٣ - مفعول يرد مصدرا
- ٣٤ - زيادة الباء
- ٣٤ - حذف المضاف
- = ما لا يجوز فيه ما فعله وذلك كل ما كان أفعال
- ٣٦ وكان لونا أو خلقة:
- ٣٧، ٣٦ - امتناع (أفعل منه) مما كان لونا أو خلقة
- ٣٦ - كثرة أفعل في الصفات
- افعلّ وافعالّ يطردان في الألوان،
- ٣٧ ويستغنى بهما عن فَعَلَ

- ٣٧ - اَفْعَلَّ وافْعَالَّ يوجدان في الخلق بغير اطراد
= مايستغني فيه بما أَفْعَل فعله عن ماأَفْعَله وعن أَفْعَل
- ٣٩ منه بقولهم: هذا أَفْعَل منه فعلا:
- ٤٠، ٣٩ - التعجب من أَفْعَل
- الاستغناء بالنسوة أن يجمعوا المرأة على
- ٣٩ لفظها
- ٣٩ - الاستغناء بما أَكْثَر قائلته عن ما أَقِيله
- ٣٩ - الاستغناء بترك عن ودع
- ٤٢ = ما أَفْعَله على معينين:
- ٤٢ - التعجب من أَفْعَل وتقويته
- ٤٣، ٤٢ - التعجب من المفعول
- ٤٥ = ما يكون يفعل من فَعَل فيه مفتوحا:
- فتح عين المضارع من فَعَل إذا كانت
- ٤٥ العين واللام حرف حلق
- عين مضارع مازاد على الثلاثي
- ٤٥ مكسورة أبدا
- مثل يستخرُج بضم الراء ليس في
- ٤٦ المضارعات
- ٤٦ - يُفْعَل ويُفَعَّل خاص بأبنية المفعول
- علة فتح المضارع المضموم العين
- ٤٧، ٤٦ والمكسور، وعدم فتح الماضي
- ٤٩ = ماهذه الحروف فيه فاءات:
- الفرق بين اللام والفاء، ولم فتحت اللام
- ٤٩ ماقبلها ولم تفتح الفاء ما بعدها

- معاملة الفاء كاللام في أبي يَأبى وتشبيهه
بيقرأ ٥١
- = الحروف الستة إذا كان واحدٌ منها عينا وكانت
الفاء قبلها مفتوحة وكان فعلاً: ٥٤
- اتباع الفاء كسرة العين لاجل حرف
الحلق ٥٤
- مَغِيرَةٌ وَمَعِينٌ وَإِحْبٌ وَتَحِبُّ الإِِتْبَاعُ فيه
كالإِِتْبَاعُ في مَنَتْنٍ وَلِذَلِكَ لَمْ يَطْرُدْ،
وليس مثله أَجِيءٌ وَيَجِيءُ فَإِنَّهُ عَلَى
القياس ٥٥
- كسر حرف المضارعة ٥٥، ٥٦
- = مايكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة للأسماء كما
كسرت ثاني الحرفين حين قلت: فعل: ٥٨
- شروط كسره وعلته ٥٨
- علة شذوذ تَتَّبَى بِكسر التاء ٥٨، ٥٩
- الأمر من أمر وأخذ وأكل ٥٩
- وزن يسع ويطأ ٥٩، ٦٠
- اللغات في يوجل ٦٠
- علة كسر حرف المضارعة من يوجل ٦١
- تفاعل وتفعّل وتفعّل للمطاوعة ٦١
- علة امتناع ضم حرف المضارعة حملاً
على ضم ثاني فُعْل ٦٢
- اللغات في نعم ٦٣
- = ما تمثال فيه الألفات: ٦٤

- ٦٤ - موجبات الإمالة
- ٦٤ - القصد منها
- ٦٦ - إمالة خاف وباع وصار وهاب
- ٦٧ - إمالة ببابه
- ٦٧ - إمالة كاتب
- ٦٧ - إمالة ألف التنوين في رأيت زيدا
- ٦٧ - إمالة بمالٍ وماشٍ في الوقف
- ٦٨ - الإمالة للإمالة
- ٦٨ - إمالة علما
- ٦٩ = من إمالة الألف يميلها فيه ناس من العرب:
- إمالة ألف نحو: يريد أن يضربها، ويريد
- ٦٩ أن يكيلها، وعندها
- ٧١ = ما أميل على غير قياس وإنما هو شاذ:
- ٧١ - إمالة الحجاج
- ٧١ - إمالة مال وباب وعاب
- = ما يمتنع من الإمالة من الألفات التي أملت بها فيما
- ٧٣ مضى:
- ٧٥، ٧٣ - حروف الاستعلاء تمنع الإمالة
- مذهب العرب فيما إذا فصل بين الألف
- والكسرة أحد حروف الاستعلاء وقبل
- الألف حرفان أحدهما ساكن وهو من
- ٧٣ حروف الاستعلاء
- حروف الاستعلاء لا تؤثر فيما أميل
- ٧٤ بحكم ما انقلب عنه

- ٧٤ - إمالة جادّ
- ٧٥ - الإبدال في صماليق
- ٧٦ - الحروف لا تمال فرقا بينها وبين الأسماء
- عدم إمالة (ما) الاسمية، وإمالة (ذا)،
- ٧٦ وعلة ذلك
- ٧٧ = الراء:
- ٧٧ - المد بمثابة حرف آخر
- الذين لا يميلون مساجد لا يميلون مع الراء
- ٧٧ وإن قوي موجب الإمالة
- ٧٨ - إمالة الهاء وما قبلها في مهارى
- ٧٨ - إمالة ضَرْبَةٍ
- = ما يمال من الحروف التي ليست بعدها ألف إذا
- ٧٩ كانت الراء بعدها مكسورة:
- الإشمام في ابن مذعور وابن ثور والسَّمُر،
- ٧٩ ومررت ببعير
- إمالة ما قبل الواو في ابن مذعور وابن
- ٧٩ ثور
- ٨٠ - إمالة مال قاسم
- = ما يتقدم أول الحروف وهي زيادة قدمت
- لإسكان أول الحروف فلم تصل إلى أن تبدئ
- ٨١ بساكن:
- ٨١ - ألف الوصل في الأفعال
- الخلاف في: هل اجتلبت متحركة أم
- ٨١ ساكنة

- ٨٤-٨١ - مواضعها من الأفعال
- ٨٦، ٨٥ - الخلاف في ويلمه
- ٨٩-٨٦ - همزة (أل)
- ٩٠، ٨٩ - همزة الاستفهام
- ٩٠ - همزة إيمن
- ٩١، ٩٠ - همزة ابن وامرئ
- ٩١ - تاء ابنة وميم ابنم
- = تحرك أواخر الكلمة الساكنة إذا حذفت ألف
- ٩٢ الوصل لالتقاء الساكنين:
- ٩٢ - حذف ألف الوصل لالتقاء الساكنين
- ٩٢ - الكسر لالتقاء الساكنين في حذار
- ٩٢ - تغليب الفروع على الأصول
- للعرب فب حذام لغتان: الإعراب،
- ٩٢ والبناء
- ٩٣، ٩٢ - التقاء ساكنين وبعد الثاني ضمة
- ٩٦-٩٣ - مواضع الفتح إذا التقى ساكنان
- = ما يضم من السواكن إذا حذفت بعده ألف
- ٩٧ الوصل:
- حركة واو مصطفىون إذا التقى معها
- ٩٨، ٩٧ ساكن
- ٩٨، ٩٧ - حركة ياء اخشي الرجل ومصطفى الله
- = ما يحذف من السواكن إذا وقع بعدها ساكن:
- ٩٩ - عدم الفتح في يقضي الرجل، خوف
- ٩٩ اللبس

- ١٠٠، ٩٩ - حذف الياء والواو من لم يبيع ولم يقل
= ما لا يرد من هذه الحروف الثلاث لتحرك
١٠١ ما بعدها:
- ١٠١ - الأصل في فعل الأمر
- ١٠٣-١٠١ - الكسر لالتقاء الساكنين في ادْعُ
- ١٠٣-١٠٢ - تخفيف كتف وعضد
= ما تلحقه الهاء لتبين الحركة من غير ما ذكرنا من
- ١٠٤ بنات الياء والواو التي حذفت أواخرها:
- ١٠٤ - الهاء في قول العرب: انطلقْتُه، هاء
السكت، والخلاف في ذلك
- ١٠٥ - نون يضربان نون إعراب كضمة يضربُ
- ١٠٦ = ما يبقون حركته وقبله متحرك:
- ١٠٦ - قول العرب: هِيَهْ
- ١٠٦ - قول العرب: كَيْفَهْ، ومسلمونَهْ
- ١٠٧، ١٠٦ - الوقف في (أنا)
- ١٠٨ - هدم اعتبار اللبس
- ١٠٩ = الوقف في أواخر الكلم المتحركة:
- ١٠٩ - الفرق بين تاء الجمع وتاء المفردة
- ١٠٩ - إجراء الوقف مجرى الوصل
- لحاق الألف الاسم المنصوب دون لحاق
- ١١٦-١١١ الواو والياء المرفوع والمجرور
- ١١٣-١١٢ - حذف الواو والياء وهما اسمان تخفيفا
- = الوقف في آخر الكلم المتحركة في الوصل السبي
- ١١٧ لا تلحقها زيادة في الوقف:

- ١١٧ - قياس الوقف أن يكون على السكون
- ١١٧ - الإشمام
- ١١٧ - الروم
- ١١٧، ١١٨ - الفرق بين الإشمام والروم
- ١١٨ - روم المنصوب، والخلاف فيه
- الفرق بين الرفع والنصب والجر في
- ١١٨ الوصل
- ١١٩ - علامة الإشمام والروم في الخط
- ١١٩-١٢١، ١٢٣ - الوقف بالتشديد
- ١٢٤ = الساكن الذي يكون قبل آخر الحرف:
- ١٢٤-١٢٨ - الوقف بالنقل
- الوقف على رأيت البكر بفتح الكاف
- ١٢٢ في النصب، والخلاف في ذلك
- ١٢٦ - الإتياع في متن
- ١٢٩ = الوقف في الياء والواو والألف:
- ١٢٩ - حروف الجهر وحروف الهمس
- ١٢٩ - معنى المجهور
- ١٢٩ - معنى المهموس
- ترتيب الهمزة والألف والهاء والخلاف
- ١٢٩، ١٣٠ فيه
- ١٣١ = الوقف في الهمزة:
- ١٣١ - إلقاء حركة الهمزة على ما قبلها
- ١٣٣ - لاروم ولا إشمام فيما قلبت إليه الهمزة
- ١٣٤ = الساكن الذي تحركه في الوقف:

- حذف ألف (ها) التأنيث وإلقاء حركتها
 ١٣٤ عليها في لغة شاذة
- = الحرف الذي تبدل في الوقف مكانه حرفا آخر:
 ١٣٧
- قلب الألف ياء في الوقف
 ١٣٧
- قلب ياء (هذي) هاء
 ١٣٨ ، ١٣٧
- لغات العرب في هاء (هذه) في الوصل
 ١٣٨
- لغات العرب في مذ اليوم
 ١٣٩ ، ١٣٨
- إبدال الجيم من الياء المشددة
 ١٤٠ ، ١٣٩
- إبدال الياء الخفيفة جيما
 ١٤١ ، ١٤٠
- = ما تحذف من أواخر الأسماء في الوقف:
 ١٤٢
- الوقف على الأسماء المنقوصة
 ١٤٢
- حذف نون (لم يكن)
 ١٤٣ ، ١٤٤
- = ما يحذف من الأسماء من الياءات في الوقف التي
 ١٤٥ لاتذهب في الوصل:
- الكلام على مذهب سيبويه في (ني)
 ١٤٥
- حذف الياء في هذا غلامي وإسكان
 الميم، والخلاف فيه
 ١٤٥
- ألف عصا ورمى في الوقف والوصل
 ١٤٦
- الخلاف في ألف عصا في حال النصب
 والرفع والجر
 ١٤٦-١٤٨
- = ثبات الياء والواو في الهاء التي هي علامة
 الإضممار وحذفهما:
 ١٤٩
- الياء والواو المتصلتين بضربهو وعليه
 والخلاف في ذلك
 ١٤٩-١٥٨

- ١٥٢ - حذف ألف (ها) في الوقف
- ١٥٣ - الوقف بالنقل
- ١٥٣ - نقل حركة المدغم للساكن الذي قبله
- ١٥٣ - اعتلال قيل وبيع
- ١٥٣ - نقل حركة الفاء إلى العين في الإدغام
- ١٥٧ - لحاق الواو للميم في رسلكمو
- ١٥٩ = ماتكسر فيه الهاء التي هي علامة الإضمار:
- كسر ميم الجمع اللحقة للهاء في عليهم،
- ١٥٩ وعلة ذلك، وحجته
- ١٥٩ - ليس في الكلام فَعُل
- ١٦٠ ، ١٥٩ - الإمالة بغر موجب
- ١٦٠ - الهاء والألف اللتان لبيان لاهركة
- ١٦٤ - ألف التأسيس
- ١٦٤ - اتباع الفاء العين
- الضم بعد الكسر على ضربين: من أصل
- ١٦٥ الكلمة، وعارض
- ١٦٦ ، ١٦٥ - توالي الكسرتين في المفرد والجمع
- ١٦٧ = الكاف التي هي علامة الإضمار:
- ١٧٠ ، ١٦٩ ، ١٦٧ - إبدال كاف المؤنث شينا (الكشكشة)
- ١٦٩ ، ١٦٨ - إبدال الهمزة عينا (العنينة)
- ١٦٩ - كسر حرف المضارعة
- ١٧٠ ، ١٦٩ - إبدال كاف المؤنث سينا (الكسكسة)
- ١٦٩ - الغمغة
- ١٧٠ ، ١٦٩ - قلب لام العريف ميمًا (الطمطمانية)

- = مايلحق التاء والكاف اللتين للإضمار: ١٧١
- المضمرات الدالة على أكثر من واحد
- ١٧١ ليست تشنية ولاجمعا
- ١٧١ - لحاق الميم للتشنية والجمع
- ١٧١ - العلامة للحقة للميم
- ١٧٢ ، ١٧١ - لزوم الضم قبل الميم
- ١٧٣ ، ١٧٢ - معقول الجمعية ينتظم من الاثنين وما زاد
- = الإشباع في الجر والرفع ١٧٤
- ليس في النصب إشباع لحفته ١٧٤
- مذهب أبي حاتم في روم المنصوب ١٧٤
- حذف الألف تخفيفا من (ها) التي
- للتأنيث، وغيرها ١٧٤ ، ١٧٥
- إسكان حركة الإعراب ١٧٦-١٧٨
- = وجوه القوافي في الإنشاد: ١٨٠
- النون اللاحقة للقوافي ١٨٠-١٨٢ ، ١٩٣
- السبب المحدث للشعر ١٨٢
- أصناف التخييل ١٨٣-١٩٢
- النسبة إلى لايمان ١٩٥ ، ١٩٦
- ياء افعلي علامة إضمار كواوا صنعوا،
- والخلاف في ذلك ١٩٦ ، ١٩٧
- = عدة ماتكون عليه الكلم: ١٩٨
- وتكون على حرف وحرفين وثلاثة،
- ومنها أسماء وأفعال وحروف، وأقصى ما
- تصل إليه الأسماء سبعة، ولا يكون الاسم

على حرفين إلاّ محذوفاً، وحذفه على
 قسمين: مطرد، وغير مطرد. والأفعال
 التي على حرف مثل قه وشه، والتي
 على حرفين: خذ وكل ومر، وفيها
 لغات. ٢٢٧-٢٢٩، ٢٤٢

- معاني الأسماء والحروف:

- باء الجرّ ١٩٨، ٢١٧-٢٢٠
- لام الجر ١٩٨
- (إنّ) ٢٠١، ٢٠٢، ٢٦٦
- (ما) ٢٠٢
- (لا) ٢٠٢، ٢٩٦
- (أنّ) ٢٠٣
- كي ٢٠٣، ٢٠٤
- كيّمه ٢٠٣، ٢٠٤
- لمه ٢٠٣
- بل ٢٠٤-٢٠٦
- قد ٢٠٦-٢٠٨
- لو ٢٠٨، ٢٠٩، ٢٧٧
- منّ ٢٧٨
- منّ ٢٠٩-٢١٧، ٢٢٠-
- منّ ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٧
- منّ ٢٢٨
- منّ، ومنّ ٢٠٩، ٢١٢، ٢١٣
- منّ، ومنّ ٢٢٢، ٢٢٣-٢٢٥

٢٣٨-٢٣٦	
٢٢٢	- أل
٢٢٦، ٢٢٥	- في
٢٣٨، ٢٢٧، ٢٢٦	- عن
٢٤٧-٢٤٣، ٢٢٧	- على
٢٤٧	
٢٢٩	- ذا، ذه
٢٢٩	- أنا
٢٢٩	- هي
٢٣٠، ٢٢٩	- كم
٢٣١، ٢٣٠	- مَنْ
٢٣٤-٢٣١	- ما
٢٥٠، ٢٣٥، ٢٣٤	- قطْ
٢٣٩، ٢٣٥	- مع
٢٣٧	- إذْ
٢٣٩	- مُ، ويمين وأيمن
٢٤٨، ٢٤٧	- إلى
٢٥٠-٢٤٨	- حتّى
٢٥٠	- غير، وسوى
٢٧٥، ٢٥٠	- حسب
٢٥١	- مثل
٢٥١	- كل، وبعض
٢٥٤-٢٥١	- بله
٢٥٥، ٢٥٤	- عند

٢٥٥	- نَوَّلَ
٢٦٢، ٢٦٠-٢٥٥	- إِذَا
٢٦٢-٢٦٠	- بَيْنَمَا
٢٦٣، ٢٦٢	- لَكِنْ
٢٨١، ٢٦٤	- كَيْفَ
٢٦٥، ٢٦٤	- خَلَفَ
٢٦٥، ٢٦٤	- قَدَّامَ
٢٦٥، ٢٦٤	- أَمَامَ
٢٦٥، ٢٦٤	- فَوْقَ
٢٦٥	- أَيَّ
٢٦٦	- لَامِ التَّوَكِيدِ
٢٦٦	- لَعَلَّ
٢٦٧	- لَدُنْ
٢٦٨، ٢٦٧	- دُونَ
٢٧٥-٢٦٩، ٢٠٢	- بَلَى
٢٧٥-٢٦٩، ٢٠٢	- نَعَمْ
٢٧٥	- بَجَلْ
٢٧٧-٢٧٥	- إِذَنْ
٢٧٧	- لَمَّا
٢٧٩، ٢٧٨	- أَمَّا
٢٧٩	- أَلَا
٢٨٠	- كَلَّا
٢٨١	- أَنَّى
٢٨١	- أَيْنَ

٢٦٢	= علم حروف الزوائد:
٢٨٣	- عددها وذكرها وسبب تسميتها
٢٨٤ ، ٢٨٣	- مواضع زيادة الهمزة
٢٨٨-٢٨٤	- مواضع زيادة اللام
٢٨٩ ، ٢٨٨	- مواضع زيادة التاء
	= حروف البدل في غير أن تدغم حرفا في حرف
٢٩٠	وترفع لسانك من موضع واحد:
٣٠٥ ، ٣٠٤ ، ٢٩٠	- عددها وذكرها
٣٠٠ ، ٢٩٢-٢٩٠	- إبدال الياء والواو همزة
٢٩١	- إعلال الياء والواو
	- الياء في النصب والجر في التثنية والجمع
٢٩٦-٢٩٢	مبدلة من واو، والخلاف في ذلك
٣٠٢-٣٠٠ ، ٢٩٦	- إبدال الهمزة نونا في فعلا
٢٩٧	- إبدال الهمزة ياء
	- إبدال الياء تاء في أستتوا، والخلاف في
٢٩٨	ذلك
٣٠٠ ، ٢٩٩	- إبدال الواو تاء
٣٠٠	- إبدال التاء دالا
٣٠٣ ، ٣٠٢	- إبدال اللام نونا
٣٠٣	- الضمة والفتحة والكسرة زوائد
٣٠٦	= ما بنت العرب من الأسماء والصفات:
٣٠٦	- استدراك دُئِل ورُئِم، وتخرجهما
	- لم يعرف سيويه من فعل إلا إبلا،
٣٠٩-٣٠٧	وتخرج ما استدرك عليه

- الكلام على سوى، وما استدرك على
سيويه من هذا الوزن ٣١١-٣٠٩
- حصر أوزان الثلاثي وما أهمل منها ٣١١
- = مالحقه الزوائد من بنات الثلاثة ن غير الفعل: ٣١٢
- المزيد بالهمزة، والمستدرك منه ٣١٦-٣١٢
- المزيد بالهمزة مع غيرها كالتون والألف
والواو والياء والتاء، والمستدرك منه ٣١٩-٣١٦
- المزيد بالياء، وبالياء والألف، والياء
والتاء والألف، والمستدرك منه ٣٢١، ٣٢٠
- المزيد بالألف والواو والياء، والمستدرك
منه ٣٢٢
- المزيد بالألف والياء والتاء، والمستدرك
منه ٣٢٢
- المزيد بالألف والتضعيف، والمستدرك منه ٣٢٤، ٣٢٣
- المزيد بالتاء والألف والتضعيف ٣٢٤
- المزيد بالألف والنون، والألف والنون
والتضعيف، والميم والألف والتضعيف،
والمستدرك منه ٣٢٧-٣٢٥
- = المستدركات من الأبنية: ٣٢٨
- الأبنية التي ذكرها الزبيدي في مستدركه ٣٣٢-٣٢٨
- توجيه هذه المستدركات ٣٤١-٣٣٢
- عودة إلى المستدركات وتوجيهها ٣٥٤-٣٤٢
- = الزيادة من غير موضع حروف الزيادة: ٣٥٥
- زيادة التضعيف بحرف واحد بإدغام أو

٣٥٥-٣٦٠

دونه

٣٦١

= الزيادة من موضع اللام والعين إذا ضوعفتا:

٣٦١-٣٦٥

- زيادة التضعيف في حرفين

٣٦٢-٣٥٦

- الخلاف في وزن صمحمح

٣٦٦

= لحاق الزيادة بنات الثلاثة من الفعل:

- القاعدة في أوائل الأفعال المضارعة

٣٦٦

الرباعية الماضي

٣٦٦-٣٧٠

- حكم همزة مضارع أفعل

٣٦٦، ٣٦٧

- حذف همزة خذ وكل

٣٧٠-٣٧٢

- صيغة ماضي ومضارع ما لم يسم فاعله

٣٧٣

= ماتسكن أو ثله من الأفعال المزيدة:

٣٧٣-٣٧٥

- إبدال الهمزة في هرقت

٣٧٣

- أصل أرقّت

٣٧٥، ٣٧٦

- التعويض في أسطاع وأينق ويمان

٣٧٧

= مالحقته الزوائد من بنات الثلاثة وألحق ببنات

الأربعة:

- الأفعال المستدركة على سيبويه،

٣٧٧-٣٧٩

وتوجيهها

٣٨٠، ٣٨١

- شروط الإلحاق وأمثلة منه

٣٨٢

= تمثيل ما بنت العرب من بنات الأربعة:

٣٨٢، ٣٨٣

- المستدركات من هذا النوع، وتوجيهها

٣٨٤

= مالحقته الزوائد من بنات الأربعة غير الفعل:

- الأصل في الإلحاق للأفعال وحملت

٣٨٤

الأسماء عليها

- ٣٨٤ - الرباعي الملحق بالخماسي
- ٣٨٥ - أصل التصريف للأفعال
- ٣٨٥ - لا يحقر الخماسي إلا بعد الحذف
- ٣٨٦ - حروف المد ليست للإلحاق
- ٣٨٧ ، ٣٨٦ - وزن منجنون
- ٣٩٠-٣٨٦ - وزن منجنيق، والخلاف فيه
- سقوط الحرف في بعض التصاريف ليس
- ٣٩٠ ، ٣٨٩ دليلا قاطعا على الزيادة
- المستدركات على سيبويه من هذا
- ٣٩٨-٣٩٠ النوع، وتوجيهها
- ٣٩٩ = لحاق التضعيف فيه لازم:
- ٣٩٩ - المضاعف على قسمين: مزيد، وأصلي
- ٤٠٠ ، ٣٩٩ - المستدركات من هذا النوع، وتوجيهها
- ٤٠١ ، ٤٠٠ - حكم التقاء الساكنين في كلمة وكلمتين
- ٤٠٢ = تمثيل الفعل من بنات الأربعة مزيدا وغير مزيد:
- ٤٠٣ ، ٤٠٢ - الخلاف في وزن كفكف
- ٤٠٣ - لا يلحق الأكثر بالأقل
- ٤٠٤ = تمثيل ما بنت العرب من الأسماء والصفات من بنات الخمسة:
- ٤٠٨-٤٠٤ - المستدركات من هذا النوع، وتوجيهها
- ٤٠٩ = ما أعرب من الأعجمية:
- ٤٠٩ - أنواع المعرب
- ٤١٠ ، ٤٠٩ - تغيير العرب لبعض حروف الأعجمية
- ٤١٢-٤١٠ - إلحاق الأعجمي بالبناء العربي

- تغيير العرب لبعض حروف الاسم
٤١١ الأعجمي وهي حروف عربية
- تغيير الحركة
٤١١
- الإبدال مكان الزائد
٤١١
- جسة العرب على تغيير مالمس من
٤١٢ كلامها
- العرب تزيد في الكلمة الأعجمية لتبلغ
٤١٢ بها أبنية كلامهم، وقد لا يبلغون بها
- = اطراد الإبدال في الفارسية: ٤١٣
- الحروف التي تبدلها العرب من كلام
العجم على قسمين: قسم إبداله مطرد،
٤١٣ وقسم إبداله غير مطرد
- البديل لا يطرد فيما كان من كلام
العرب، وإنما يطرد فيما كان أعجميا
٤١٣
- حروف البديل مما ليس من كلام العرب
٤١٣-٤١٧
- المستدركات من هذا النوع، وتوجيهها
٤١٧-٤٣١
- إعراب المسمى بالجمع المذكور
٤٢٨-٤٣٠
- = علل ما تجعله زائدا من حروف الزوائد وما تجعله
من نفس الحرف: ٤٣٢
- ما يعرف به الزائد من الأصلي
٤٣٢
- زيادة الهمزة
٤٣٢-٤٤٢، ٤٥٢-
- ٤٥٦، ٤٧٢، ٤٨٩،
- ٤٩٠
- دليل الإلحاق
٤٣٦

- زيادة الميم - ٤٤٣-٤٥٢، ٤٥٤-

٤٥٦

- = الياء - ٤٥١، ٤٥٢، ٤٦٥-

٤٧٢، ٤٨٠، ٤٨٦،

٤٨٩، ٤٩٠

- = الألف - ٤٥٢-٤٦٥، ٤٧٢،

٤٨٢، ٤٨٤، ٤٨٦

- = الواو - ٤٥٧-٤٦٢، ٤٧٠-

٤٧٤، ٤٨٥، ٤٨٦

- العرب تكسر بنات الخمسة عند

الاضطرار، وقد يستغنون عن تكسيورها

بتكسير ما في معناها ٤٦٤

- الياء والواو لا تكونان أصلا في رباعي إلا

فيما ضوعفت فيه الفاء والعين ٤٦٧، ٤٧٢

- باب ددن وسلس قليلان ٤٦١

- الخلاف في ألف حاحيت ٤٦٩-٤٧١

- قلب الياء ألفا ٤٦٩-٤٧١

- قلب الواو ألفا ٤٧٠، ٤٧١

- لزوم البناء في حروف الزيادة يدل على

أنه من أبنية الزوائد ٤٧٣

- زيادة التاء ٤٧٥

- ليس في الكلام فَعَوِيل ٤٧٧-٤٨١

- زيادة النون ٤٨١

- الخلاف في وزن شيطان ٤٨٢-٤٨٤

- النون إذا كانت ثالثة في خماسي حكم عليها بالزيادة سواء كان الأصل ثلاثيا أو رباعيا ٤٨٨
- سيويه يحكم بزيادة حروف الزيادة في الموضع الذي تقل زيادته إذا دل الاشتقاق على أصالة غيره ٤٩١
- = ما الزيادة فيه من غير حروف الزيادة ولزمه التضعيف: ٤٩٣
- تعريف هذا النوع ٤٩٣
- ليس في الكلام فَعْلَةٌ ٤٩٣
- أمثلة على هذا النوع ٤٩٣ ، ٤٩٤
- = تمييز بنات الأربعة والخمسة من الثلاثة: ٤٩٦
- الأصلي يمثل بالفاء والعين واللام ٤٩٦
- = علم مواضع الزوائد من موضع الحروف غير الزوائد: ٤٩٧
- المزيدة بالتضعيف من غير نقل ٤٩٧-٥٠٣
- ليس في الكلام فُعُول ولا فُوعَل ولا فِعُول ولا فَعَلُو ٤٩٧
- حمل الحرف ليكون بدلا ويكون البناء موجودا أولى من حملة على الأصل ٤٩٧
- ويكون البناء غير موجود ٤٩٨
- الخلاف في مذهب سيويه في همّرش ٤٩٨-٥٠٢
- العين لاتضاعف وحدها للإلحاق وإنما تضاعف لغيره، وتضاعف للإلحاق مع

- ٥٠٣ غيرها نحو صمحمح
- = نظائر مامضى من المعتل وما اختص به من البناء
دون مامضى والهمزة والتضعيف، هذا باب
- ٥٠٤ ماكانت الواو فيه أولا وكانت فاء:
- ٥١١-٥٠٤ - إبدال الواو المضمومة همزة
- = مايلزمه بدل التاء من هذه الواوات التي تكون
- ٥١١ في موضع الفاء:
- ٥١٢، ٥١١ - قلب الواو تاء في أتهم وتقية
- ٥١٣ = ماتقلب فيه الواو ياء:
- إبدال الواو في هذا الباب لضعفها
- ٥١٣ بالسكون، ولثقلها مع الكسرة
- ٥١٣ - ليس في الكلام فُعَل
- حذف الياء والواو من قاضي ويغزو في
- ٥١٣ الوقف وعدم حذف الألف من يخشى
- ٥١٤ - إذا كانت حركة الواو حاجزة من قلبها
- الحركة قبل الحرف عند السيرافي وبعده
- ٥١٤ عند غيره
- ٥١٥، ٥١٤ - بناء فَوَعَل وتفعلة ويفعل من وعدت
- حذف واو فَعْلَة إذا كانت مصدرا
- ٥٢١-٥١٦ وإتمامها
- ٥٢٢ = ماكانت الياء فيه أولا:
- ٥٢٣، ٥٢٢ - ثبات الياء وإن كانت بين ياء وكسرة
- ٥٢٣، ٥٢٢ - الياء أخف من الواو لقربها من الألف
- ٥٢٢ - الياء المضمومة لاتغير

- ٥٢٢ - قلب الثاني للأول
- ٥٢٤ - قلب الهمزة ياء وهي بعد ضمة
- ٥٢٥ - قلب الياء وهي فاء ألفا
- ٥٢٩-٥٢٤ - قلب الياء والواو تاء في افتعل
- ٥٢٨ - بناء افعول من أويت
- ٥٣٠ = ماالياء والواو فيه ثانية وهما في موضع العين فيه:
- ٥٤٤ ، ٥٤٣-٥٣ - إعلال الفاء لإعلال العين
- ٥٤٨ ، ٥٣٢ - الأصل في عين قلت
- ٥٣٤ - الأصل في عين طلت
- ليس في بنات الياء فُعَلت بضم العين إلا
- ٥٤٨ ، ٥٣٩ محولا
- ٥٤٠ ، ٥٣٩ - مضارع وجد وقال وباع
- ٥٣٩ - طلت التي ضد قصرت
- اللغات في المبني لما لم يسم فاعله من
- ٥٤٢ ، ٥٤١ معتل العين
- ٥٤٤ - عين قال تابعة للفاء
- كُدت موضوعة على فُعَلت وليست
- ٥٥٠ ، ٥٤٩ محولة
- ٥٥٠ - تسكين عين ليس ووزنها
- ٥٥٢ ، ٥٥١ - تصحيح عور وحول وصيد
- ٥٥٢ - علة إعلال أقام
- ٥٥٣ ، ٥٥٢ - علة تصحيح ادرجوا واجتوروا
- ٥٥٣ - إعلال اختار وابتاع
- ٥٥٥-٥٥٣ - طاح وتاه غير محولين

- ٥٥٤ - بناء فيعل من قلت
- ٥٥٦ - سبب إعلال ما سبق في هذا الباب
- = مالحقته الزوائد من هذه الأفعال المعتلة من بنات
- ٥٥٧ الثلاثة:
- أيجاد ليس معتلا من محول إليه لئلا
- ٥٥٧ يؤدي ذلك إلى بناء غير موجود
- ٥٥٨ ، ٥٥٧ - إعلال يخاف ويهاب
- ٥٥٨ - إعلال يقول ويبيع
- ٥٥٩ ، ٥٥٨ - عدم إعلال فاعلت وتفاعلت
- ٥٥٩ - عدم إعلال فَعَلت وتَفَعَّلَت
- ٥٦٠ ، ٥٥٩ - تصحيح استروح وأمثاله
- ٥٦٢ = مااعتل من أسماء الأفعال المعتلة على اعتلالها:
- ٥٦٢ - اسم الفاعل منه
- ٥٦٣-٥٧١ - حذف واو مفعول
- ٥٧١-٥٧٤ - اتمام مفعول
- ٥٧٤ - اعتلال مفعل
- ٥٧٥ - اتباع العين الفاء
- ٥٧٦ - مذهب الأخفش في مثل مُسْعَط من البيع
- ٥٧٦-٥٧٨ - مذهب الخليل والأخفش في معيشة
- ٥٧٩ - تصحيح مكوزة ومزيد
- ٥٧٩-٥٨١ - اتمام أَفْعَل وأَفْعُل وأَفْعِل أسما
- ٥٨٢ - مثال إِفْعِل من قلت وبعث
- ٥٨٢ - مثال أَفْعُل من قلت وبعث
- ٥٨٢ - تَفْعِلَة ويفعل من وعدت

- الخلاف في بناء المعتل على الصحيح،
وهل ما قيس على كلام العرب من
كلامهم؟
٥٨٥-٥٨٢
- ما جاء على مثال الفعل وليس فعلا
= أتمّ فيه الاسم على مثال فمثل به لسكون ما قبله
٥٨٧-٥٨٥
- وما بعده:
٥٨٨
- الإسكان يوجب التصحيح في حروف
الأسماء المعتلة غير الجارية على الفعل
وغير المصادر اللازمة للفعل
٥٨٩ ، ٥٨٨
- الإسكان يوجب فك المدغم إذا وقع
بعده
٥٨٩
- نقل حركة الياء لما قبلها
٥٨٩
- سبب اعتلال الإقامة والاستقامة
٥٨٩ ، ٥٩٠
- الحذف في مفعول
٥٩٠
- إتمام مفعّل
٥٩١
- همزة مصائب
٥٩٢ ، ٥٩١
- فواعل من شويت
٥٩٢ ، ٥٩٣
- = ما جاء من اسم المعتل على ثلاثة أحرف لازية
فيه:
٥٩٤
- إعلال ما وافق الفعل المعتل في البناء
وتصحيح ما لم يوافقه
٥٩٤
- الاسم من فعّل غير المتعدي: فعّل، ومثله
يأتي من فعّل، بخلاف فعّل
٥٩٤
- إلزام المعتل الإسكان إذا كان يسكن في

- الصحيح ٥٩٥
- ٥٩٦، ٥٩٥ - التثقيب بالتحريك للضرورة
- ٥٩٦ - إظهار التضعيف ضرورة
- ٥٩٨ = تقلب فيه الواو ياء لالياء قبلها ساكنة:
- ٥٩٨ - شروط قلب الواو ياء في هذا الباب
- ٥٩٨ - الألف شبيهة بالواو والياء
- شبه شبه الواو الساكنة في المفرد بـواو
- ٥٩٩ تقول، مما أضعفها وقلبها في الجمع
- المجاورة وأثرها في البناء والإعراب
- ٦٠٢-٦٠٠ والقوافي
- ٦٠١ - علة ضم همزة اقتل
- ٦٠٢، ٦٠٠ - قولهم في صوم: صِيم، وصِيم
- ٦٠٣ - جمع شاو وجاو على فُعَل
- ٦٠٣ - صحة الجولان وصورى
- ٦٠٤ - صحة التروان والغليان
- ٦٠٥، ٦٠٤ - الخلاف في إعلال فعلان
- = ماتقلب فيه الياء واوا وذلك فُعَلَى إذا كانت
- ٦٠٦ اسما:
- ٦٠٦ - الطوبى والخلاف فيه
- ٦٠٧ - كوسى: صفة
- ٦٠٧ - لاتكون فُعَلَى صفة
- ٦٠٨، ٦٠٦ - ضيزى فُعَلَى
- ٦٠٩، ٦٠٨ - تقوى
- ٦٠٩ - شروى

- ٦١١-٦٠٩ - الرِّبَا
- ٦١١ - فُعْلَى نظيرة فَعْلَى في المعتل اللام
- ٦١٢ = ماتنقلب الواو فيه ياء إذا كانت متحركة:
- اعتبار قرب الصفات أشد من اعتبار
- ٦١٢ قرب المخارج
- ٦١٢ - استثقال قلب الخفيف إلى الثقيل
- الإدغام في حروف اللسان أكثر من
- ٦١٣ ، ٦١٢ الشفة
- قلب الثاني للأول في الأول في الإدغام
- ٦١٣ إذا كان الثاني زائدا
- ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦٢٠ - أقوال النحاة في سيّد
- ٦١٥-٦١٨ - أقول النحاة في كينونة
- ٦١٨ - فيعمل من قلت
- ٦١٩ - ليس في غير المعتل فيعلول مصدرا
- ٦٢٠ - وزن زيّلت
- ٦٢١ - وزن تحيّزت
- ٦٢١ - عدم قلب الواو ياء في صيود وطويل
- ٦٢٢ - فوعل من بعت
- ٦٢٣-٦٢٧ - واو رُوية وسُوير
- ٦٢٧ - الكلام على ديوان
- = مايكسر عليه الواحد مما ذكرنا في الباب الذي
- ٦٢٨ قبله ونحوه:
- قلب الواو والياء في الجمع الذي اكتنف
- ألفه واواو أو ياءان أو واو وياء وليس

بين الألف والطرف إلا حرف واحد

منهما
٦٢٣-٦٢٨

٦٣١ - شذوذ ضياون

٦٣٤ = مايجري فيه بعض ماذكرنا:

٦٣٥ ، ٦٣٤ - تصحيح شقاوة

٦٣٥ - قوّة الواو في أبوّة وأخوّة

٦٣٦ = فُعِلَ من فوعلت من قلت ومن بعت:

٦٣٦ - هل يعمل فُعِلَ م فيعمل وفوعل بالإدغام؟

٦٣٧ - لفظ فُعِلَ من فوعل وفيعل واحد

٦٣٨ ، ٦٣٧ - حمل فُعِلَ على فوعل في هذا الباب

٦٤٠-٦٣٨ - اشتقاق اليوم

٦٤٦-٦٤٣ ، ٦٤٠ - الفعل من أوّل

٦٤٣ ، ٦٤٢ ، ٦٤٠ - الفعل من آءة

٦٤٠ - الفعل من الواو

٦٤٢-٦٤٠ - الفعل من ويح

٦٤٦ - أفعلت من اليوم

٦٤٩ = ماتقلب فيه الياء واوا:

٦٤٩ - قلب الياء واوا للضمّة قبلها

٦٥٠ - أصل تعيَّطت

= ماالهمزة فيه في موضع اللام من ذوات الياء

٦٥١ والواو:

٦٥١ - فَعَلَ من الواو والياء

٦٥١ - استثقال الإعلال بعد الإعلال

٦٥١ - لاتعل العين واللام معا وهما حرفا علة

- ٦٥١ - الهمزة غير العارضة ثقيلة
- ٦٥٢، ٦٥٤-٦٥٧ - همزة جاء
- ٦٥٢، ٦٥٣ - همزة خطايا
- ٦٥٣ - ياء فعائل أبدا مهموز
- ٦٥٣ - فعائل من جئت وسؤت
- ٦٥٣ - فعيلة من جئت وسؤت
- ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٦٠ - حذف همزة لاث وشاك
- ٦٥٧ - مفاعل من شأوت
- ٦٥٨، ٦٦٠ - فعلل من جئت وسؤت
- ٦٥٩ - افعللت من صدئت
- ٦٦١ - الخلاف في تحقير قائم وسائل
- ٦٦٢-٦٦٤ - خلاف النحاة في ملك
- ٦٦٤ - أصل قسي
- ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٧٥ - الكلام قولهم: اليوم اليمي
- ٦٦٦ - الكلام على مسائية
- ٦٦٧-٦٧٣، ٦٧٦ - الخلاف في أشياء
- القلب في طأمن وطمأن وجذب وجبذ
- ٦٧٣-٦٧٥ وأيس
- ٦٧٦ - قاعدة في معرفة القلب
- ٦٧٧ = ماكانت الياء والواو فيه لامات:
- ٦٧٧ - عين يفْعُل من الواو
- ٦٧٧ - عين يفْعِل من الياء
- ٦٧٧ - أفْعُل من رميت
- ٦٧٩ - فْعُل يكون في الواو

- الجمع بين الضمة والواو في المضارع
٦٧٩ والماضي
- قلب الواو ولاياء ألفا إذا فتح ما قبلها
٦٨٠ ، ٦٨١
- تشبيه الياء بالألف في قول العرب: لن
٦٨٢ يرمي بإسكان الياء ورأيت قاضٍ يحذفها
- إسكان حروف العلة في الجزم دون
٦٨٣ ، ٦٨٥ حذفها
- إسناد الفعل إلى ضمير الغائبات
٦٨٥
- قلب الواو ياء وكسر ما قبلها في مثل
٦٨٥ ، ٦٨٧ أول
- كسر ما قبل الواو ليتوصل إلى قلبها ياء
٦٨٦
- الكلام على قلنسوة وقلنس
٦٨٧ ، ٦٨٨
- الكلام على ثدي
٦٨٨ ، ٦٨٩
- قولهم في الابتداء: ألحمر
٦٨٩
- عدم الاعتداد بالحركة
٦٨٩
- تخفيف نؤي
٦٩٠
- إقرار الياء في شقي
٦٩٠
- مذهب الخليل والأخفش في فُعل من
جئت
٦٩٠ ، ٦٩١
- = ما يخرج على الأصل إذا لم يكن حرف إعراب:
٦٩٢
- فُعُل من جئت:
٦٩١
- أخوة وأبوة لا يغيران
٦٩٢ ، ٦٩٣
- همز صلاة وعباءة
٦٩٣
- خصيان بني على التثنية في أول أحواله
٦٩٤ ، ٦٩٦

- ٦٩٧ ، ٦٩٦ - قلب الواو والياء في علاة ومناة
- ٦٩٧ - واو قمحدوة
- ٦٩٨ - الكلام على محنية
- ٦٩٩ = تُقلب فيه الياء واوا ليفصل بين الصفة والاسم:
- ٧٠٤-٦٩٩ - فعلى إذا كانت اسما وأثلة ذلك
- ٧٠٤ - شذوذ قصوى وحزوى
- الحلوى والمرى صفتان أقيمتا مقام
- ٧٠٥ ، ٧٠٤ الموصوف
- = ما إذا التقت فيه الهمزة والياء قلبت الهمزة ياء
- ٧٠٩ والياء ألفا:
- ٧٠٧ ، ٧٠٦ - مطايا وأمثالها
- ٧٠٨ ، ٧٠٧ - أداوى
- ٧٠٩ = ما يُبنى على أفعلاء وأصله فُعلَاء:
- فعيل من المعتل المضاعف يجمع على
- ٧٠٩ أفعلاء
- ٧٠٩ - شذوذ تُقواء وسُرواء
- ٧١١ = ما يلزم الواو فيه بدل الياء:
- إعلال الماضي لإعلال المضارع وإعلال
- ٧١١ المضارع لإعلال الماضي
- ٧١١ - تشنية ما وقعت واوه رابعة فصاعدا بالياء
- ٧١٤-٧١٢ - الكلام على ضوضيت وقوقيت
- ٧١٦ ، ٧١٢ - حاحيت وأمثالها
- ٧١٨-٧١٦ - غوغاء
- ٧١٩ ، ٧١٨ - صيصية

- ٧١٩ - دودة وأمثالها
- ٧٢٠، ٧١٩ - زيزاء وأمثالها
- ٧٢١، ٧٢٠ - المروارة وشجوجى
- ٧٢٢ = التضعيف في بنات الياء:
- ما عينه ولامه ياءان تجرى عينه مجرى
- ٧٢٢ حرف صحيح
- ٧٢٥-٧٢٢ - الإدغام في هذا النوع
- ٧٢٥ - جواز الكسر والضم في لِيَّ وَلِيَّ
- ٧٢٦ - الإخفاء في مُحِين بفتح الياء وكسرها
- ٧٢٦ - فرق بين الإخفاء والإشمام
- ٧٢٩-٧٢٧ - الكلام على تحية
- = ما جاء على أن فعلت منه مثل بعت وإن كان لم يستعمل في الكلام:
- ٧٣٠ - إعلال الثاني من حرفي العلة إذا كانا عينا
- ٧٣٠ ولما
- ٧٣٣-٧٣١ - آي وآية وغاية
- ٧٣٧-٧٣٤ - استحييت واستحييت
- ٧٣٩-٧٣٧ - رفض العرب لمثل حيوت، وكثر لويت
- ٧٣٧ - قولهم في يوجل: ييجل
- ٧٤٠ = التضعيف في بنات الواو:
- الفعل على فَعَلَتْ وفَعُلَتْ من القوة
- ٧٤٠ بقلب الواو الثانية ياء
- ٧٤١ - لا يقال في فعل من القوة: قَوَّ، بالإدغام
- ٧٤٤-٧٤١ - ليس في الكلام مثل وعوت إلا (واو)

- العين إذا كانت ألفا مجهولة فحملها على
الواو أولى ٧٤١
- الواو في الوزوزة ٧٤٤
- الهمزة في الدأداة، والرأأة ٧٤٥
- افعللت وافعاللت من غزوت ٧٤٥
- اللغات في قَتَّلوا وما أشبهها ٧٤٧، ٧٤٦
- مصدر احوأوت ٧٤٨
- فُعل من شويت ٧٥٣-٧٤٨
- الكلام على لم أبل ولم أك وما أشبههما ٧٦٦-٧٥٣
- = ماقيس من المعتل من بنات الياء والواو ولم يجئ
في الكلام نظيره إلا من غير المعتل: ٧٦٧
- أهمية القياس في العربية ٧٦٧
- شروط بناء ما لم يسمع ٧٧١-٧٦٧
- أمثلة من بناء ما لم يسمع ٧٩٢-٧٧١
- حركة عين جمع المؤنث السالم ٧٨٥-٧٨٣
- = تكسير بعض ما ذكرنا على بناء الجمع: ٧٩٣
- جمع فعل نحو هبي ٧٩٤، ٧٩٣
- أصل كساء ورداء ٧٩٤
- أقسام النسب إلى ما في آخره ياء قبلها
- ألف ٧٩٥، ٧٩٤
- النسب إلى أمية ٧٩٥
- النسب إلى رداء وشقاوة ٧٩٦
- الأصل في معايا ومدارى ومكاكي ٧٩٦
- فعاليل من غزوت ٧٩٦

- ٧٩٧ - النسب إلى غزّاء
- ٧٩٧ - النسب إلى رحي
- ٧٩٨ = التضعيف:
- ٧٩٨ - ضرب أخف من ردد
- ليس في الكلام فعللّ ولاماته من جنس واحد
- ٧٩٨
- ٨٠١-٧٩٩ - الأمر من المضعف الثلاثي
- علة إدغام العين في ردّد دون اللام كما
- ٨٠١ كان في استردّ
- الاسم المضاعف إذا جاوز الثلاثة مدغم
- ٨٠٣، ٨٠٢ أبدا
- ٨١٤-٨٠٤ - قاعدة المضاعف الثلاثي
- ٨٠٨، ٨٠٧ - أصل حبّذا
- ٨١٠-٨٠٨ - تخفيف عين الثلاثي
- ٨١١ - فعِلان وفُعْلان من رددت
- = ماشدّ من المضاعف فشبه بباب أقمت وليس
- ٨١٥ بمتلئب:
- ٨١٦، ٨١٥ - الحذف في أحست ومست وظلت
- ٨١٦ - اللغات في رردت
- اللغات في الفعل الماضي من المضعف
- ٨٢٠، ٨١٧ والمعتل المبني لما لم يسم فاعله
- ٨٢٢-٨١٩ - إشمام تغزين، وفادعينا
- ٨٢٣ = ماشدّ فأبدل مكان اللام ياء:
- بدل الياء من أحد المضاعفين في قيراط

وديوان وأيما و لاوريك وتسريت

٨٢٣-٨٢٥، ٨٢٧

وتظئيت وتقصيت

٨٢٧

- إبدال التاء من الياء في أسنتوا

- ليس في الكلام كلمة فاؤها وعينها

٨٢٧

ولامها حرف واحد إلا بية وواو

٨٢٧، ٨٢٨

- هنانان وكلا وكل

= تضعيف اللام في غير ملامه وعينه من موضع

٨٢٩

واحد:

٨٢٩-٨٣٠

- وزن معدّ وجبّ

٨٣٠

- قعد ملحق بجندب

٨٣١

- عفنجج ملحق بسفرجل

٨٣٢

- نون احرنجم ليست للإلحاق

٨٣٢

- اقعنسس ملحق باحرنجم

٨٣٣

- اشهابيت ليس ملحقا باحرنجمت

٨٣٣، ٨٣٤

- من علامات الملحق عدم الإدغام:

= ماقيس من المضاعف الذي عينه ولامه من

موضع واحد ولم يجر في الكلام إلا نظيره من

٨٣٥

غيره:

٨٣٥

- فُعل لم يجر مضاعفا في مفرد

- كلّ فعل منقول إلا أن يسمع من العرب

٨٣٥

منع الصرف فيعلم أنه مرتبطل معدول

- فَعْلان وفُعْلان و فعلول وفعليل وفُعْلان

وافعللت وافعاللت وافعللل وفُعلعل

٨٣٥-٨٣٩

وفُوعَل من رددت

- ٨٤٣-٨٤٠ - من علامات الإلحاق عدم الإدغام
- ٨٤٠ - النون الثالثة الساكنة
- ٨٤٠ - نون علجن ورعشن للإلحاق
- ٨٤٤ = ماشدّ من المعتل عن الأصل:
- ٨٤٦ ، ٨٤٤ - ضيون شذوذه ووزنه
- ٨٤٦ ، ٨٤٥ - تهلل شذوذه ووزنه
- ٨٤٥ - حيوة
- ٨٤٥ - يوم أيوم
- ٨٤٧ - باب سلس أخف من ردد وأقلّ أيضا
- أطراح وعوت وحيوت واستعمال القوّة
- ٨٤٧ والحوّة
- ٨٤٨ ، ٨٤٧ - رشاء لا يكسر على فُعَل
- قد يوجد في المعتل ما لا يوجد في
- ٨٤٨ الصحيح
- ٨٥٠ = الإدغام، هذا باب عدد حروف العربية:
- ٨٥٠ - إدغام المتقارين
- ٨٥٠ - صفات الحروف
- ٨٥٧-٨٥١ - عدد حروف العربية الأصلية والفرعية
- ٨٥٨ = ذكر مخارج الحروف العربية:
- ٨٥٨ - مخارج الحلق
- ٨٥٩ ، ٨٥٨ - مخارج الفم
- ٨٦٠ - مخرج الخيشوم
- ٨٦٥-٨٦٠ - الجهر والهمس
- ٨٦٦ ، ٨٦٥ - الإطباق

- ٨٦٧ - البديل للاستثقال في اصطر -
- = الإدغام في الحرفين اللذين تضع لسانك لهما
- ٨٦٨ موضعا واحدا:
- ٨٦٨ - إدغام المثلين المنفصلين
- ٨٦٨-٨٧٠ - الضابط هذا الباب
- لا تتوالى في الشعر خمسة أحرف متحركة
- ٨٧٠، ٨٧١ وتتوالى أربعة
- ٨٧١ - إسكان المتحرك ليعتدل اللفظ
- ٨٧٢ - الحذف في بعض القوافي
- ٨٧٢، ٨٧٣ - الإخفاء يكون الحرف فيه بزنته متحركا
- ٨٧٤ - الإدغام من أجل المد
- ٨٧٥، ٨٧٨، ٨٨٤ - نماذج من إدغام المثلين المنفصلين
- ٨٨٥
- ٨٧٦ - قيام المد مقام الحركة
- ٨٧٩ - عدم الجمع بين همزتين
- ٨٧٩-٨٨٢ - لغات العرب في قتل ويقتل
- ٨٨١ - الكلام على «مردفين» و«المعذرون»
- ٨٨٢ - قولهم: الأحمر
- ٨٨٢ - ثبات بدل الهمزة في الاستفهام
- ٨٨٣ - قطع همزة الوصل في يا الله
- ٨٨٣ - ثبات ألف الوصل في ها الله
- ٨٨٤ - الإخفاء تضعيف للحركة
- ٨٨٤ - عدم إخفاء الهمزة
- = الإدغام في الحروف المتقاربة التي هي من مخرج

واحد:

٨٨٦

٩١٧-٨٨٦

- أقسام الحروف التي من مخرج واحد من
حيث إدغامها في بعضها وعدم جواز
الإدغام ومرتبة الإدغام والإظهار ونماذج
من ذلك وتعليلات

٩١٨

= الإدغام في حروف طرف اللسان والثنايا:

- الطاء والذال والتاء، و الظاء والذال
والتاء، والصاد والسين والزاي، والصاد
والشين، مايدغم منها في الآخر وما

٩٥١-٩١٨

لايدغم، وأمثلة من ذلك وتعليلات

٩٣٣، ٩٣٢

- الإطباق

٩٤٠، ٩٣٣

- القياس قلب الأول للثاني

٩٤١، ٩٤٠

- إذا سکن الثاني لم يكن إدغام

٩٤٢، ٩٤١

- اللغات في الأمر من الضعف اللام

٩٥٠-٩٤٨

- التقاء التاءان في أول الفعل المضارع

= الحرف الذي يضارع به حرفٌ من موضعه
والحرف الذي يضارع به ذلك الحرف وليس

٩٥٢

من موضعه:

٩٥٣، ٩٥٢

- قولهم في أصدر: أزد، وأمثاله

٩٥٣، ٩٥٢

- عدم إدغام الصاد في التاء في اصتبر

٩٥٥

- قولهم في سويق: صويق

٩٥٨

- لايجوز في أجدز: أزد

٩٥٩

= ماتقلب فيه السين صادًا يعني في بعض اللغات

٩٦٥-٩٥٩

- علة هذا القلب ونماذج منه

- = ماكان شاذا مما خففوا على ألسنتهم: ٩٦٦
- ماشذّ في المتقاربين والمثلين، والفرق بين ٩٦٦
- هذا الباب والباب الذي قبله ٩٦٦
- أحست ٩٦٦
- قولهم في يوجل: ييجل ٩٦٧
- قولهم في وتد: ودّ ٩٦٨
- قولهم: عدّان في عتدان ٩٦٩
- قولهم: يستطيع ٩٧٤ ، ٩٧٠ ، ٩٦٩
- قولهم: تقيت يتقي، ويتسع ٩٧٢-٩٧٠
- قولهم: مست ٩٧٢
- قولهم: استخذ فلان ٩٧٣
- قوله: الطجع ٩٧٣
- قولهم: يستيع ٩٧٤
- قولهم: بلعنبر ٩٧٤

١٢ - فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٣	المقدمة
	القسم الأول: الدراسة
	الفصل الأول: صالح بن محمد
٨	أ/ اسمه
١٠	ب/ بيئته وثقافته ومكانته العلمية
١١	ج/ شيوخه
١٥	د/ تلاميذه
١٦	هـ/ وفاته
١٨	و/ آثاره
	الفصل الثاني: كتاب سيبويه عرض وتحليل
٢١	أ/ العناية به
٢٤	ب/ دخوله المغرب والأندلس وروايته
٤٤	ج/ عناية المغريين والأندلسيين بشرحه
	الفصل الثالث:
٥٧	أ/ توثيق نسبه
٥٩	ب/ اسمه
٦٠	ج/ زمن تأليفه
٦١	د/ منهج المؤلف فيه
١١٠	هـ/ موقف المؤلف من أدلة الصناعة
١٢٧	و/ شواهد
١٤١	ز/ مصادره

١٥٧	ح/ اتجاه المؤلف النحوي
١٧٠	وصف نسخة الكتاب
١٧١	عملي في التحقيق
١٧٢	صور نماذج من المخطوط
	القسم الثاني: التحقيق
١	باب دخول الزيادة في فعلت للمعاني
٤	= ماطاوع الذي فعله على فَعَلَ
٦	= استفعلت
٨	= مواضع افتعلت
١١	= افعوعلت وماهو على مثله مما لم نذكره
١٣	= مصادر مالحقته الزوائد من بنات الثلاثة
١٧	= مالحقته هاء التأنيث عوضا لما ذهب
١٩	= مايكثر فيه المصدر من فعل
	= اشتقاقك الأسماء لمواضع بنات الثلاثة التي ليست فيها زيادة
٢١	من لفظها
٢٦	= ماكان على هذا النحو من بنات الياء الواو التي الياء فيهن فاء
٢٨	= ماكان على هذا النحو من بنات الواو التي الواو فيهن فاء
٣٠	= مايكون مفعلة لازمة لها الهاء والفتحة
٣٢	= ماعالجت به
٣٣	= نظائر ماذكرنا مما جاوز بنات الثلاثة
٣٦	= مالايجوز فيه ماأفعله وذلك كل ماكان أفعَل وكان لونا أوخلقة
	= مايستغني فيه بما أفعَل فعله عن ماأفعله وعن أفعَل منه بقولهم:
٣٩	هذا أفعَل منه فعلا
٤٢	= ما أفعله على معنيين

- ٤٥ = مايكون يفعل من فعل فيه مفتوحا
- ٤٩ = ماهذه الحروف فيه فاءات
- = الحروف الستة إذا كان واحدٌ منها عينا وكانت الفاء قبلها
- ٥٤ مفتوحة وكان فعلا
- = مايكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة للأسماء كما كسرت ثاني
- ٥٨ الحرفين حين قلت: فعل
- ٦٤ = ماتمال فيه الألفات
- = من إمالة الألف يميلها فيه ناس من العرب
- ٦٩ = مأميل على غير قياس وإنما هو شاذ
- ٧١ = مايمتنع من الإمالة من الألفات التي أملت بها فيما مضى
- ٧٣ = الراء
- ٧٧ = مايمال من الحروف التي ليست بعدها ألف إذا كانت الراء
- ٧٩ بعدها مكسورة
- = مايتقدم أول الحروف وهي زيادة قدمت لإسكان أول الحروف
- ٨١ فلم تصل إلى أن تبتدئ بساكن
- = تحرك أواخر الكلمة الساكنة إذا حذفت ألف الوصل لالتقاء
- ٩٢ الساكنين
- ٩٧ = مايضم من السواكن إذا حذفت بعده ألف الوصل
- ٩٩ = مايحذف من السواكن إذا وقع بعدها ساكن
- ١٠١ = مالايرد من هذه الحروف الثلاث لتحرك ما بعدها
- = ماتلحقه الهاء لتبين الحركة من غير ما ذكرنا من بنات الياء
- ١٠٤ والواو التي حذفت أواخرها
- ١٠٦ = مايقون حركته وقبله متحرك
- ١٠٩ = الوقف في أواخر الكلم المتحركة

- = الوقف في آخر الكلم المتحركة في الوصل التي لاتلحقها زيادة
- ١١٧ في الوقف
- ١٢٤ = الساكن الذي يكون قبل آخر الحرف
- ١٢٩ = الوقف في الياء والواو والألف
- ١٣١ = الوقف في الهمز
- ١٣٤ = الساكن الذي تحركه في الوقف
- ١٣٧ = الحرف الذي تبدل في الوقف مكانه حرفا آخر
- ١٤٢ = ما تحذف من أواخر الأسماء في الوقف
- = ما يحذف من الأسماء من الياءات في الوقف التي لاتذهب في
- ١٤٥ الوصل
- ١٤٩ = ثبات الياء والواو في الهاء التي هي علامة الإضمار وحذفهما
- ١٥٩ = ماتكسر فيه الهاء التي هي علامة الإضمار
- ١٦٧ = الكاف التي هي علامة الإضمار
- ١٧١ = ما يلحق التاء والكاف اللتين للإضمار
- ١٧٤ = الإشباع في الجر والرفع
- ١٨٠ = وجوه القوافي في الإنشاد
- ١٩٨ = عدة ماتكون عليه الكلم
- ٢٦٢ = علم حروف الزوائد
- ٢٩٠ = حروف البديل في غير أن تدغم حرفا في حرف وترفع لسانك
- من موضع واحد
- ٣٠٦ = ما بنت العرب من الأسماء والصفات
- ٣١٢ = ما لحقه الزوائد من بنات الثلاثة ن غير الفعل
- ٣٢٨ = المستدركات من الأبنية
- ٣٥٥ = الزيادة من غير موضع حروف الزيادة

- ٣٦١ = الزيادة من موضع اللام والعين إذا ضوعفتا
- ٣٦٦ = لحاق الزيادة بنات الثلاثة من الفعل
- ٣٧٣ = ماتسكن أوئله من الأفعال المزيدة
- ٣٧٧ = مالحقته الزوائد من بنات الثلاثة وألحق ببنات الأربعة
- ٣٨٢ = تمثيل ماينت العرب من بنات الأربعة
- ٣٨٤ = مالحقته الزوائد من بنات الأربعة غير الفعل
- ٣٩٩ = لحاق التضعيف فيه لازم
- ٤٠٢ = تمثيل الفعل من بنات الأربعة مزيدا وغير مزيد
- ٤٠٤ = تمثيل ماينت العرب من الأسماء والصفات من بنات الخمسة
- ٤٠٩ = مأعرب من الأعجمية
- ٤١٣ = اطراد الإبدال في الفارسية
- = علل مايجعله زائدا من حروف الزوائد وما يجعله من نفس
- ٤٣٢ الحرف
- ٤٩٣ = ما الزيادة فيه من غير حروف الزيادة ولزمه التضعيف
- ٤٩٦ = تمييز بنات الأربعة والخمسة من الثلاثة
- ٤٩٧ = علم مواضع الزوائد من موضع الحروف غير الزوائد
- = نظائر مامضى من المعتل وما اختص به من البناء دون مامضى
- والهمزة والتضعيف، هذا باب ماكانت الواو فيه أولا وكانت
- ٥٠٤ فاء
- ٥١١ = مايلزمه بدل التاء من هذه الواوات التي تكون في موضع الفاء
- ٥١٣ = ماتقلب فيه الواو ياء
- ٥٢٢ = ماكانت الياء فيه أولا
- ٥٣٠ = مالياً والواو فيه ثانية وهما في موضع العين فيه
- ٥٥٧ = مالحقته الزوائد من هذه الأفعال المعتلة من بنات الثلاثة

- ٥٣١ = مااعتل من أسماء الأفعال المعتلة على اعتلالها
- ٥٨٨ = أتمّ فيه الاسم على مثال فمثل به لسكون ما قبله وما بعده
- ٥٩٤ = ماجاء من اسم المعتل على ثلاثة أحرف لازيادة فيه
- ٥٩٨ = تقلب فيه الواو ياء لالياء قبلها ساكنة
- ٦٠٦ = ماتقلب فيه الياء واوا وذلك فُعَلَى إذا كانت اسما
- ٦١٢ = ماتنقلب الواو فيه ياء إذا كانت متحركة
- ٦٢٨ = مايكسر عليه الواحد مما ذكرنا في الباب الذي قبله ونحوه
- ٦٣٤ = مايجري فيه بعض ما ذكرنا
- ٦٣٦ = فُعِلَ من فوعلت من قلت ومن بعت
- ٦٤٩ = ماتقلب فيه الياء واوا
- ٦٥١ = ماالهمزة فيه في موضع اللام من ذوات الياء والواو
- ٦٧٧ = ماكانت الياء والواو فيه لامات
- ٦٩٢ = ما يخرج على الأصل إذا لم يكن حرف إعراب
- ٦٩٩ = تُقلب فيه الياء واوا ليفصل بين الصفة والاسم
- ٧٠٩ = ما إذا التقت فيه الهمزة والياء قلبت الهمزة ياء والياء ألفا
- ٧٠٩ = ما يُبنى على أفعلاء وأصله فُعلاء
- ٧١١ = ما يلزم الواو فيه بدل الياء
- ٧٢٢ = التضعيف في بنات الياء
- = ما جاء على أن فعلت منه مثل بعت وإن كان لم يستعمل في
- ٧٣٠ الكلام
- ٧٤٠ = التضعيف في بنات الواو
- = ماقيس من المعتل من بنات الياء والواو ولم يجئ في الكلام نظيره
- ٧٦٧ إلا من غير المعتل
- ٧٩٣ = تكسير بعض ما ذكرنا على بناء الجمع

٧٩٨	= التضعيف
٨١٥	= ماشدٌ من المضاعف فشبهه بباب أقمت وليس بمتلثب
٨٢٣	= ماشدٌ فأبدل مكان اللام ياء
٨٢٩	= تضعيف اللام في غير ملامه وعينه من موضع واحد
٨٣٥	= ماقيس من المضاعف الذي عينه ولامه من موضع واحد ولم يجئ في الكلام إلا نظيره من غيره
٨٤٤	= ماشدٌ من المعتل عن الأصل
٨٥٠	= الإدغام، هذا باب عدد حروف العربية
٨٥٨	ذكر مخارج الحروف العربية
٨٦٨	= الإدغام في الحرفين اللذين تضع لسانك لهما موضعاً واحداً
٨٨٦	= الإدغام في الحروف المتقاربة التي هي من مخرج واحد
٩١٨	= الإدغام في حروف طرف اللسان والثنايا
	= الحرف الذي يضارع به حرفٌ من موضعه والحرف الذي
٩٥٢	يضارع به ذلك الحرف وليس من موضعه
٩٥٩	= ماتقلب فيه السين صاداً يعني في بعض اللغات
٩٦٦	= ماكان شاذاً مما خففوا على السنتهم
	الفهارس الفنية
٩٧٧	١- فهرس الآيات
٩٨١	٢- فهرس الحديث والآثر
٩٨٢	٣- فهرس الأمثال
٩٨٣	٤- فهرس أقوال العرب والنماذج النحوية
٩٩٧	٥- فهرس القوافي
١٠١٦	٦- فهرس الأعلام
١٠٢٧	٧- فهرس القبائل والمدارس النحوية

- ١٠٢٩ -٨ فهرس الكتب الواردة في المتن
- ١٠٣١ -٩ فهرس المواضع والبلدان
- ١٠٣٢ -١٠ فهرس المصادر والمراجع
- ١٠٦٢ -١١ الفهرس التحليلي للموضوعات
- ١١٠٤ -١٢ فهرس الموضوعات